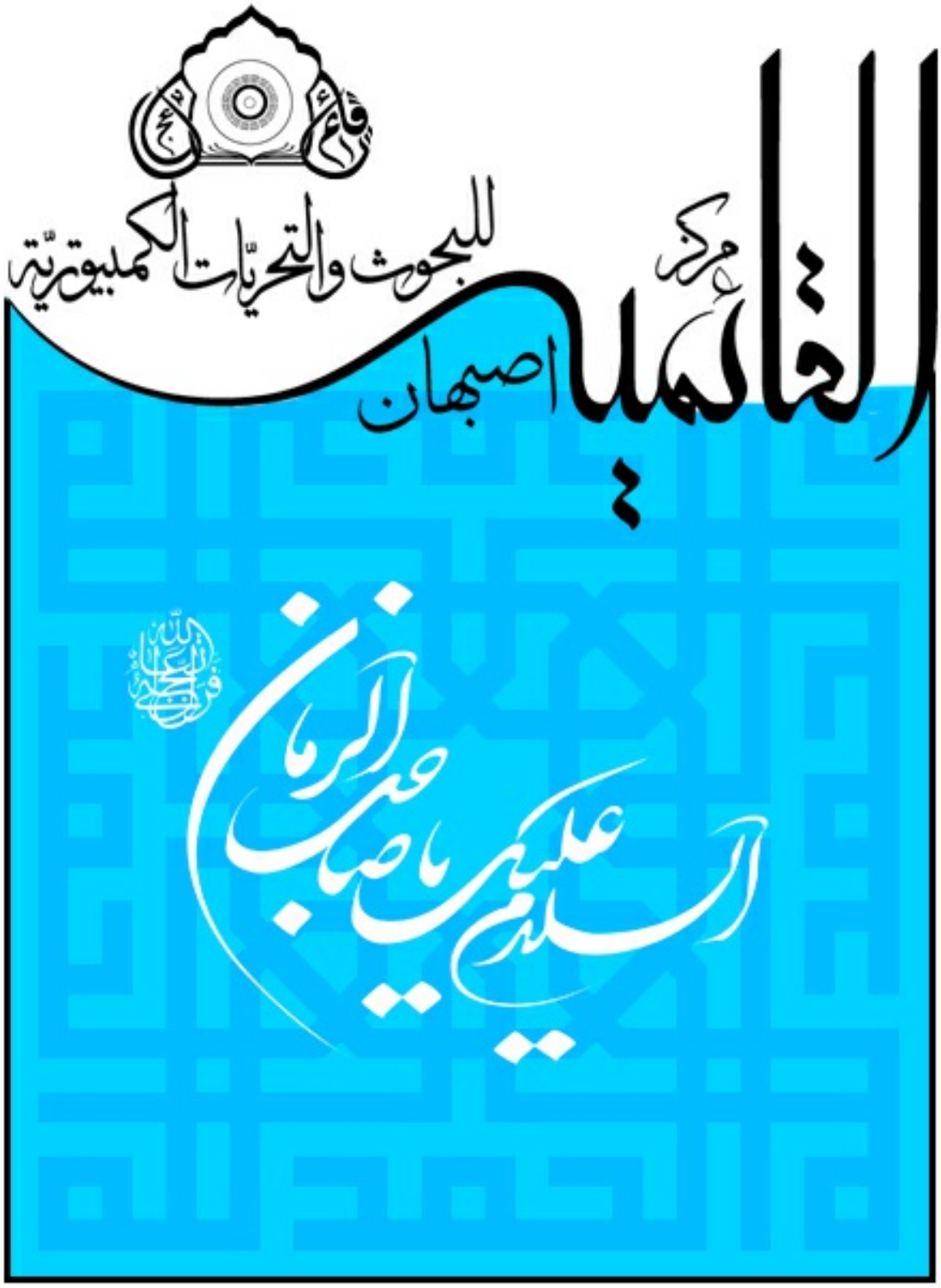

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

كتاب

حاشية الدسوقي

لمحمد بن عرفة الدسوقي

على مختصر السعد

لسعد الدين التفتازاني ت ٧٩٢هـ

المجلد الثاني

تحقيق

د. عبد الحميد هنداوي

المكتبة العصرية

بسم الله الرحمن الرحیم

حاشیۀ الدسوقی علی مختصر السعد

کاتب:

محمد عبدالواحد دسوقی

نشرت فی الطباعۀ:

المکتبۀ العصریه

رقمی الناشر:

مرکز القائمیۀ باصفهان للتحریات الکمبیوتریۀ

الفهرس

الفهرس ----- ۵
حاشیه الدسوقی علی مختصر السعد المجلد ۲ ----- ۹
اشاره ----- ۹
اشاره ----- ۹
القول فی أحوال المسند ----- ۱۳
[أحوال المسند] ----- ۱۳
[أغراض الحذف] ----- ۱۳
أحوال المسند ----- ۱۳
[ذکر المسند] ----- ۳۳
[أغراض الإفراد] ----- ۳۴
[أغراض کون المسند فعلا أو اسما] ----- ۴۲
اشاره ----- ۴۲
[کون المسند فعلا] ----- ۴۲
[کون المسند اسما] ----- ۴۸
أغراض تقیید الفعل بمفعول ونحوه ، وترک تقیید الفعل ----- ۵۲
اشاره ----- ۵۲
تقیید الفعل بمفعول ونحوه ----- ۵۲
[ترک تقیید الفعل] ----- ۵۵
[أغراض تقیید الفعل بالشرط : إن وإذا ولو] ----- ۵۶
اشاره ----- ۵۶
[تقیید الفعل بالشرط] ----- ۵۶
[استطراد إلی التغلیب] ----- ۷۸
[أغراض التنکیر] ----- ۱۲۴
اشاره ----- ۱۲۴

[تنكير المسند] ---- ۱۲۴
[أغراض التخصيص بالإضافه والوصف وتركه] ---- ۱۲۶
اشاره ---- ۱۲۶
[تخصيص المسند بالإضافه أو الوصف] ---- ۱۲۶
[غرض التعريف] ---- ۱۲۸
اشاره ---- ۱۲۸
[ترک تقييد المسند بالحال أو المفعول أو نحو ذلک] ---- ۱۲۸
[وأما تعريفه] ---- ۱۲۸
[أغراض كون المسند جمله] ---- ۱۴۳
اشاره ---- ۱۴۳
[كون المسند جمله للتقوّى] ---- ۱۴۳
[أغراض التأخير والتقديم] ---- ۱۵۰
[أغراض التأخير] ---- ۱۵۰
[تأخير المسند] ---- ۱۵۰
[أغراض التقديم] ---- ۱۵۱
[تقديم المسند] ---- ۱۵۱
[أحوال متعلقات الفعل] ---- ۱۶۴
[حال الفعل مع المفعول والفاعل] ---- ۱۶۴
[أحوال متعلقات الفعل] ---- ۱۶۴
[أغراض تقديم المتعلقات على الفعل] ---- ۱۹۸
[أقسام القصر] ---- ۲۲۲
القصر ---- ۲۲۲
طرق القصر ---- ۲۵۲
طريقه العطف ---- ۲۵۳
ومنها النفى والاستثناء ---- ۲۵۷
التقديم ---- ۲۷۲

القول فی الإنشاء ---- ٣١٥
[الإنشاء] ---- ٣١٥
[الإنشاء] ---- ٣١٥
[أنواع الإنشاء] ---- ٣٢٠
[الطلب] ---- ٣٢٠
[ومن أنواع الطلب : التمنی] ---- ٣٢٠
[ومن أنواع الطلب : الاستفهام] ---- ٣٣١
[ومن أنواع الطلب : الأمر] ---- ٤١٢
[ومن أنواع الطلب : النهی] ---- ٤٣٣
ومن أنواع الطلب : النداء ---- ٤٤٦
الفصل والوصل ---- ٤٦٠
[تعريف الفصل والوصل] ---- ٤٦٠
[الفصل والوصل] ---- ٤٦٠
[الفصل لعدم الاشتراک فی الحکم] ---- ٤٧٠
[الوصل بغير الواو من حروف العطف] ---- ٤٧٤
[الفصل لعدم الاشتراک فی القيد] ---- ٤٧٩
[الفصل لکمال الانقطاع] ---- ٤٨٧
[الفصل لکمال الانقطاع] ---- ٤٩٢
[الفصل لشبه کمال الانقطاع] ---- ٥١١
[الفصل لشبه کمال الاتصال] ---- ٥١٧
[الفصل لشبه کمال الانقطاع] ---- ٥١٧
[أنواع الاستئناف] ---- ٥٢٣
اشاره ---- ٥٢٣
[حذف صدر الاستئناف] ---- ٥٣٥
[الوصل لدفع الايهام] ---- ٥٣٨
[محسنات الوصل] ---- ٥٨٨

[تذنيب] ---------- ٥٩٣
ايجاز ---------- ٦٧٤
[إيجاز القصر] ---------- ٦٧٤
[إيجاز الحذف] ---------- ٦٨١
[الإطناب] ---------- ٧٠٢
[ذكر الخاص بعد العام] ---------- ٧١٠
واعلم فعلم المرء ينفعه) ---------- ٧٤٥
[الإيجاز والإطناب النسبيان] ---------- ٧٥٨
تعريف مركز ---------- ٧٦٧

حاشیه الدسوقی علی مختصر السعد المجلد ۲

اشاره

سرشناسه : دسوقی، محمد، - ۱۸۱۵م.

عنوان و نام پدیدآور : حاشیه الدسوقی علی مختصر السعد / لمحمدبن احمدبن عرفه الدسوقی.لسعد الدین التفتازانی ؛ تحقیق عبدالحمید الهنداوی.

مشخصات نشر : بیروت : مکتبه العصریه، ۱۴۲۸ق.

مشخصات ظاهری : ۴ ج.

یادداشت : این کتاب شرحی است بر مختصرالمعانی تفتازانی که خود شرحی است بر تلخیص المفتاح خطیب قزوینی که آن نیز تلخیص است از مفتاح العلوم سکاکی.

موضوع : زبان عربی -- معانی و بیان

توضیح : «حاشیه الدسوقی علی مختصر السعد» اثر محمد بن عرفه الدسوقی، حاشیه ای است به زبان عربی، بر کتاب «مختصر السعد» اثر سعد الدین تفتازانی (۷۹۲ ق) که آن نیز، شرح «تلخیص مفتاح العلوم»، اثر جلال الدین قزوینی می باشد.

عملیاتی که محقق کتاب، عبدالحمید هنداوی بر روی آن انجام داده، بدین قرار است: اضافه کردن تعلیقاتِ توضیحی دیگر بر کتاب تلخیص؛ خارج کردن شواهد قرآن، حدیثی و شعری از دواوین و مصادر آن در کتب ادب و میراث بلاغی؛ شرح معانی الفاظ غریب؛ شرح حال افرادی که در کتاب، ذکری از آن ها شده است و زیاد کردن بعضی از عناوین فرعی برای موضوعات.

ص: ۱

اشاره

القول فى أحوال المسند

[أحوال المسند]

[أغراض الحذف]

(أما تركه : فلما مر) فى حذف المسند إليه (كقوله :)

ومن يك أمسى بالمدينه رحله

(فإنى وقيّار بها لغريب) (١)

******

أحوال المسند

أى : الأمور العارضه له من حيث إنه مسند التى بها يطابق الكلام مقتضى الحال (قوله : أما تركه) قد تقدم وجه التعبير هنا بالترك وهناك بالحذف ، وإنما بدأ من أحوال المسند بالترك ؛ لأن الترك عباره عن عدم الإتيان به ، والعدم فى الجمله سابق على أحوال الحادث (قوله : فلما مر فى حذف المسند إليه) أى من الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر وتخييل العدول إلى أقوى الدليلين وضيق المقام بسبب التحسر ، أو بسبب المحافظه على الوزن واتباع الاستعمال وغير ذلك (قوله : أمسى بالمدينه رحله) أمسى إما مسنده إلى ضمير من ، وجمله بالمدينه رحله خبرها إن كانت ناقصه أو حال إن كانت تامه ، وإما مسنده إلى رحله وبالمدينه خبرها أو حال - كذا فى عبد الحكيم (قوله : فإنى وقيار بها لغريب) عله لمحذوف مع الجواب ، والتقدير ومن يكن أمسى بالمدينه رحله فقد حسنت حالته وساءت حالتى ، وحاله قيار ؛ لأنى إلخ ، ولا يصح أن تكون الجمله المقرونه بالفاء جوابا ؛ لأن الجواب مسبب عن الشرط ولا مسببيه هنا ، وبهذا ظهر ما قاله الشارح من أن لفظ البيت خبر ومعناه التحسر ، وقوله : بها متعلق بغريب ، والباء بمعنى فى (قوله : فإنى وقيار إلخ) قدم قيار على قوله لغريب للإشاره إلى أن قيارا - ولو لم يكن من جنس العقلاء - بلغه هذا الكرب ، واشتدت عليه هذه الغربه حتى صار مساويا للعقلاء فى التشكى منها ومقاساه شدتها بخلاف ما لو أخره فلا يدل الكلام على التساوى ؛ لأن فى التقديم أثرا فى الأدليه.

١- البيت من الطويل لضابئ بن الحارث البرجمى فى الأصمعيات ص : ١٨۴ وخزانه الأدب ٩ / ٣٢۶ ، ١٠ / ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٢٠ ، والدرر ۶ / ١٨٢.

الرحل : هو المنزل والمأوى ، وقيار : اسم فرس أو جمل للشاعر ؛ وهو ضابئ بن الحارث كما فى الصحاح ، ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع. فالمسند إلى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظه الوزن ، ولا يجوز أن يكون قيار عطفا على محل اسم إن ، وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضى الخبر لفظا أو تقديرا ،

******

(قوله : والمأوى) مرادف لمقابله (قوله : اسم فرس أو جمل) فى نسخه اسم فرس ، أو جمل ، أو غلام للشاعر ، ففى قيار أقوال ثلاثه كما فى حاشيه السيد على المطول (قوله : ضابئ) بالهمزه وبإبدالها ياء ساكنه من ضبأ فى الأرض إذا اختفى فيها (قوله : والتوجع) أى :من أجل الغربه ومقاساه شدائدها (قوله : فالمسند إلى قيار محذوف) أى : وغريب خبر إن لا خبر قيار ؛ لاقترانه باللام وخبر المبتدأ الغير المنسوخ لا يقترن بها إلا شذوذا (قوله : بناء على الظاهر) متعلق بالعبث أى : أن العبثيه منظور فيها للظاهر ، وفى الحقيقه ليس ذكره عبثا ؛ لأنه أحد ركنى الإسناد (قوله : مع ضيق المقام بسبب التوجع) أى : من الغربه إن قلت لم يسبق فى المتن فى حذف المسند إليه ذكر لضيق المقام ، فكيف يمثل المصنف للحذف لما مر بهذا؟ قلت :ضيق المقام مندرج تحت قول المصنف فيما مر أو نحو ذلك ، وانظر لم لم يذكر هنا مع النكات تخييل العدول مع تأتيه (قوله : ومحافظه الوزن) عطف على التوجع بدليل أنه فيما يأتى فسر ضيق المقام بالمحافظه على الشعر (قوله : عطفا على محل اسم إن) أى على اسم إن باعتبار محله وهو الرفع بالابتداء وهذا بناء على أنه لا يشترط فى العطف باعتبار المحل وجود المحرز أى : الطالب لذلك المحل ومذهب البصريين أنه لا بد منه ، وحينئذ فلا يصح العطف على محل اسم إن مطلقا ؛ لأن المحرز وهو الابتداء قد زال ويجعلون المعطوف عليه فى مثل هذا محل إن واسمها - كذا فى الفنرى (قوله : خبرا عنهما) أى : ولا حذف فى الكلام (قوله : لامتناع العطف) أى : لما يلزم عليه من توجه العاملين المبتدأ وإن إلى معمول واحد هو الخبر ، وليس عله عدم الجواز كون غريب مفردا والمبتدأ شيئان ؛ لأنه وصف على وزن فعيل يستوى فيه الواحد وغيره ، قال تعالى : (وَالْمَلائِكَهُ بَعْدَ ذلِكَ ظَهِيرٌ)(١).

١- التحريم : ۴.

وأما إذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز أن يكون هو عطفا على محل اسم إن ؛ لأن الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل : إن زيدا وعمرو ذاهبان ، بل مثل : إن زيدا وعمرو لذاهب ؛ وهو جائز ، ...

******

(قوله : وأما إذا قدرنا له) أى : لقيار خبرا محذوفا أى : وجعل لغريب المذكور خبر إن ، فيجوز أن يكون هو أى : قيار عطفا على محل اسم إن ، وقوله : لأن الخبر أى المذكور الذى هو لغريب مقدم أى : على المعطوف تقديرا أى : وإن كان فى اللفظ متأخرا (قوله : وأما إذا قدرنا له خبرا إلخ) إن قلت لم لم يجعل الغريب خبرا عن قيار ويكون المحذوف خبر إن قلت : منع من ذلك مانع وهو دخول لام الابتداء على قوله لغريب ؛ لأن لام الابتداء إنما تدخل على خبر المبتدأ المنسوخ بإن ولا تدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ بها إلا شذوذا ، كما قالوا فى قوله :

مّ الحليس لعجوز شهربه

ترضى من اللّحم بعظم الرّقبه (١)

اللهم إلا أن يتقدم ذلك الخبر على المبتدأ نحو : لقائم زيد ، كما ذكره عبد الحكيم (قوله : يكون مثل إن زيدا وعمرو ذاهبان) أى : مما فيه العطف على محل اسم إن قبل مضى الخبر الذى هو ممنوع كما مر لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو إن وعمرو على ذاهبان (قوله : بل مثل إن زيد إلخ) مما فيه العطف على محل اسم إن بعد مضى الخبر أى تقديرا إذ يقدر لعمرو خبر آخر فيكون خبر الأول المذكور فى نيه التقديم على المعطوف ، ثم إن العطف على محل اسم إن يستدعى أنه من عطف المفردات وتقدير خبر آخر يستدعى أنه من عطف الجمل. قال سم : قلت : إنه لا يستدعى ذلك فقد قال الأستاذ عيسى الصفوى ، بل هو من عطف المفردات ؛ لأنه عطف المبتدأ على محل اسم إن وخبره على خبر إن. واعلم أن هذا الإعراب - وإن جوزه الشارح - إلا أنه يلزم عليه محذوران.

الأول : أن فيه تقديم المعطوف على المعطوف عليه.

١- الرجز لرؤبه فى ملحق ديوانه ص ١٧٠ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٤ ، وله أو لعنتره بن عروس فى خزانه الأدب ١٠ / ٣٢٣ ، والدرر ٢ / ١٨٧.

ويجوز أن يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجمله بأسرها عطف على جمله إن مع اسمها وخبرها.

(و) ك (قوله :

******

الثانى : أن فيه العطف على معمولى عاملين مختلفين ؛ وذلك لأن قيار عطف على اسم إن باعتبار محله ، والعامل فيه الابتداء وخبره عطف على خبر إن والعامل فيه إن والعطف المذكور غير جائز فى مثل هذه الصوره على الصحيح ؛ لأن الواو حرف ضعيف ولا يقوى على عمل عاملين مختلفين.

وقد يجاب عن الأول بأن الخبر عن المعطوف المقدر يعتبر بعد خبر إن المذكور ويقدر بعده ، وعن الثانى : بأن ذلك الخبر المقدر مرفوع بالابتداء ، وذلك لأنه إذا لم يعتبر عطفه على خبر إن ، بل عطف المبتدأ فقط على محل اسم إن فظاهر ، وإن اعتبر معطوفا عليه فإنه يكون معطوفا على لفظه ؛ لأن إن اعتبرت فى حكم العدم فكان الرافع لاسمها وخبرها هو الابتداء ويكون من عطف المفردين على المفردين ، ولا يصح أن يقال : إنه إذا اعتبر عطف الخبر المقدر على خبر أن يكون عطفا على محله دون لفظه لأجل أن يتحد عامل المعطوفين ، وعامل المعطوف عليهما وهما اسم إن وخبرها ؛ لأن العطف على محل خبر إن لم يوجد فى كلامهم - كذا أفاده عبد الحكيم وتأمله ، وإنما كان الرافع لذلك الخبر المقدر الابتداء ؛ لأن جواز العطف على المحل بدون محرز قول الكوفيين وهم يقولون الابتداء رافع للجزأين.

(قوله : ويجوز أن يكون إلخ) هذا الوجه نفس ما سبق فى قوله فالمسند إلى قيار لكن أعاده لأجل إفاده أنه من عطف الجمل لا من عطف المفردات كما فى الوجه الذى قبله ، والحاصل أن البيت يحتمل احتمالات أربعه اثنان جائزان ، واثنان ممنوعان ؛ فالجائزان : جعل قيار مبتدأ خبره محذوف ، والجمله بأسرها اسم إن وخبرها ، أو جعل قيار عطفا على محل اسم إن ويقدر له خبر عطف على خبر إن والممنوعان : جعل قيار مبتدأ خبره لغريب وخبر إن محذوف ، أو جعل قيار عطفا على محل اسم إن ولغريب خبر عنهما (قوله : على جمله إن إلخ) فى الحقيقه لا دخل لأن فى الجمله (قوله : وكقوله إلخ)

نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض والرّأى مختلف (۱)

فقوله : نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكر ؛ أى : نحن بما عندنا راضون ؛ فالمحذوف هاهنا هو خبر الأول بقرينه الثانى ، وفى البيت السابق بالعكس ...

******

هو من المنسرح (قوله : نحن بما عندنا) أى : نحن راضون بما عندنا وأنت راض بما عندك من الرأى وآراؤنا مختلفه ، فكل إنسان يتبع رأيه ؛ لأنه حسن باعتبار حاله ، وإن كان قبيحا باعتبار حال آخر ، ففيه إشاره إلى أن تفاوت المطالب فى الحسن والقبح باعتبار علو الهمه ودناءتها ، فرب شىء حسن عند دنىء الهمه يكون قبيحا عند عاليها (قوله : لما ذكر) أى : للنكات التى ذكرت فى البيت السابق ، أى : لأجل الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب الوزن (قوله : فالمحذوف هاهنا خبر الأول إلخ) هذا إشاره إلى فائده تعداد المثال (قوله : خبر الأول) أى : لأنه لا يجوز أن يكون راض خبرا عن نحن لعدم المطابقه وأما قوله :

والمسجدان وبيت نحن عامره

لنا وزمزم والأركان والسّير

فأصله عامروه فحذفت الواو لدلاله الضمه عليها ، وأما المصير إلى حذف الموصوف ، وأن التقدير : نحن قوم راض فتكلف ، وبتقديره يصح أن يكون راض خبرا عن نحن وأنت ، ولا حذف فى الكلام.

قال فى المغنى : وقد تكلف بعضهم فزعم أن نحن للمعظم نفسه وأن راض خبر عنه وهو مردود ؛ لأنه لم يحفظ نحن قائم ، بل يجب فى الخبر المطابقه نحو : (وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ. وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ)(۲) وأما : (قالَ رَبِّ ارْجِعُونِ)(۳) فأفرد ثم جمع ؛ لأن غير المبتدأ والخبر لا يجب له من التطابق ما يجب لهما انتهى (قوله : وفى البيت السابق بالعكس) إذ لا يجوز فيه أن يكون المذكور خبر الثانى ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ كما مر.

۱- البيت من المنسرح ، وهو لقيس بن الخطيم فى ملحق ديوانه ص : ۳۲۹ ، وتخليص الشواهد ص : ۲۰۵ ، والدرر ۵ / ۳۱۴ ، ولعمر بن امرئ القيس الخزرجى فى الدرر ۱ / ۱۴۷.

۲- الصافات : ۱۶۶ ، ۱۶۵.

۳- المؤمنون : ۹۹.

(وقولك : زيد منطلق وعمرو) أى : وعمرو منطلق ؛ فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام (وقولك : خرجت فإذا زيد) أى : موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك ؛ فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال ؛ لأن (إذا) المفاجأه تدل على مطلق الوجود ، وقد ينضم إليها قرائن تدل على نوع خصوصيه كلفظ الخروج المشعر بأن المراد : فإذا زيد بالباب ، أو حاضر ، .....

******

(قوله : زيد منطلق وعمرو) إن جعل الكلام من عطف الجمل كان من قبيل حذف المسند من الجمله الثانيه ، وإلا فمن حذف المعطوف على المسند ، لكن لا يطلق فى الاصطلاح على تابع المسند إليه أو المسند أنه كذلك ، ويلزم عليه أيضا العطف على معمولى عاملين مختلفين (قوله : من غير ضيق المقام) هذا وجه زياده هذا المثال بعد ما قبله فاندفع ما يقال : إن هذا المثال موافق للأول فى أن الحذف فى كل منهما من الثانى لدلاله الأول ، فأى فائده لذكره وحاصل الجواب أن المقتضى للحذف فيهما مختلف ؛ لأن الحذف فى الأول للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام ، وهنا للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام.

(قوله : لما مر) أى : فى المثال الذى قبله وهو الاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام ، وقوله مع اتباع الاستعمال أى : الوارد على ترك المسند إذا وقع المسند إليه بعد إذا الفجائيه ، وهذا نكته زياده هذا المثال ، إن قلت : إنه لم يتقدم فى المتن فى نكات حذف المسند إليه اتباع الاستعمال المذكور فكيف يمثل المصنف بهذا الحذف المسند لما مر؟ قلت : هو مندرج تحت قوله سابقا أو نحو ذلك ، ولو جعل الحذف فى هذا المثال لتخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ كان أولى ، ولا يقال هذا متأت فى جميع الأمثله السابقه ؛ لأنا نقول : نعم إلا أنه فرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد. (قوله : لأن إذا المفاجأه إلخ) هذا تعليل للعليه أى : إنما كان حذف المسند مع إذا لما مر من الاحتراز عن العبث ؛ لأن الحذف لما مر يتضمن وجود القرينه فبينها بهذا التعليل وليس تعليلا لاتباع الاستعمال ؛ لأنه لا ينتجه كما هو ظاهر وإضافه إذا للمفاجأه من إضافه الدال للمدلول ، ولا يصح نصب المفاجأه صفه لإذا ؛ لأن الصفه لا بد أن يكون معناها قائما بالموصوف والمفاجأه ليست قائمه بإذا ، بل مفهومه من اللفظ (قوله : وقد ينضم إليها قرائن إلخ) أى : فإذا صرح حينئذ بالخبر مع وجود تلك

.....

******

القرينه كـان ذلـك عبثا بالنظر للظاهر ، وفى كلام الشارح إشاره إلى أنه إذا كان الخبر مخصوصا لا يجوز أن تكون قرينته الـداله عليه عند الحذف مجرد إذا الفجائيه ؛ لأنها إنما تدل على مطلق الوجود فلا بد للخصوصيه مما يدل عليها.

(قوله : أو نحو ذلك) أى : كواقف أو جالس ، واعلم أنه إذا قيل خرجت فإذا زيد مثلا ، ففى الفاء قولان ، وفى إذا أقوال ثلاثه ، ومحصـل ذلـك أن إذا قيـل : إنهـا ظرف زمـان وقيل إنها ظرف مكان ، وقيل إنها حرف دال على المفاجأه ، وأما الفاء فقيل إنها للسـببيه المجرده عن العطف مثلها فى قولهم : الـذى يطير فيغضب زيد الذباب ، وحينئذ يكون العامل فى إذا هو الخبر ، سواء قلنا إنهـا زمـانيه أو مكانيه ، والمعنى فزيـد موجود فى ذلك الوقت ، أو فى ذلك المكان فجأه ، أما على القول بأنها حرف فلا عامل لهـا ، والمراد بالسـببيه هنا التى يراد بها لصوق ما بعـدها لما قبلها من غير مهله لا كون ما بعـدها مسـببا عما قبلها ، وقيل : إن الفاء للعطف على المعنى أى : خرجت ففاجـأت وقت أو مكـان وجود زيـد بالبـاب ، وعلى هـذا فالعامـل فى إذا هو فاجـأت على أنها مفعول به لا ظرف بنـاء على القول بأنهـا متصـرفه ، وأمـا على الصـحيح من أنها ظرف غير متصـرف فهى ظرف للخبر المقـدر لا مفعول به ، والمعنى ففاجـأت وجود زيـد فى الوقت أو فى الحضـره ، ويجوز أن يكون العامل فيها هو الخبر المحـذوف كما مر ، وحينئـذ لا تكون مضافه إلى الجمله بعـدها لئلا يلزم إعمال المتأخر لفظا ورتبه فى المقـدم فيهما ، وإعمال جزء المضاف إليه فى المضـاف ، ولا يجوز أن تكون خبرا لمـا بعـدها على القول بأنهـا ظرف زمان ؛ لأن ظرف الزمان لا يخبر به عن الجثه إلا بتقـدير مضاف أى : ففى ذلك الوقت حصول زيد ، وعلى قول المبرد : إنها ظرف مكان فيجوز أن يكون هو خبر المبتدأ أى : فبالمكان زيـد والتزم تقـديمه لمشابهتهـا إذا الشـرطيه ، كمـا يجوز جعلهـا مفعولا لفاجـأت ، أو ظرفا للخبر المقـدر كما مر ، ولا يقال : إن مفاجـأه المكـان لا معنى لهـا ؛ لأنـا نقول : بـل لها معنى باعتبار وجود زيـد فيه ، فإن قلت جواز جعل إذا خبرا على قول المبرد لا يطرد فى نحو : خرجت فإذا زيد بالباب ، إذ لا معنى لقولنا : فبالمكان زيد بالباب ، قلت : أجاب

أو نحو ذلك (وقوله :

إنّ محلّا وإنّ مرتحلا)

وإنّ فى السّفر إذ مضوا مهلا

******

بعضهم بأنه فى هذا التركيب يجعل قوله بالباب بدلا من إذا بدل كل من كل أو خبرا بعد خبر وفيه نظر ، أما الأول فلأن الفصل بين البدل والمبدل منه بالأجنبى - كالمبتدأ هنا - غير جائز ولعدم انسياق الذهن لذلك البدل ؛ ولأنه بدل بإعاده الجار ولا جار فى المبدل منه ، وأما الثانى فلاقتضائه تعدد الحكم ؛ ولأن تعلق معمولين بعامل واحد غير جائز من غير عطف ، فالحق أن جواز جعله خبرا على قول المبرد لا يطرد (قوله : وقوله) (١) هو من المنسرح وأجزاؤه : مستفعلن مفعولات مستفعلن (قوله : مرتحلا) بفتح التاء والحاء مصدر ميمى بمعنى الارتحال ، كما أن محلا كذلك بمعنى الحلول (قوله : وإن فى السفر) أى : فى المسافرين أى : فى غيبتهم ، والسفر بفتح السين وسكون الفاء : اسم جمع سافر بمعنى مسافر ، لا جمع له ؛ لأن فعلا ليس من أبنيه الجمع - كذا فى عبد الحكيم.

فما فى المطول وسم من أن السفر جمع لسافر على حذف مضاف.

(قوله : إذ مضوا) يجوز أن يكون حالا من الضمير فى الظرف أى : وإن مهلا أى : بعدا وطولا كائن فى غيبه المسافرين حال مضيهم ، ويجوز أن يكون منصوبا بفعل محذوف تقديره : أعنى وقت مضيهم ، ويجوز أن يكون تعليلا أى : إن فى غيبتهم مهلا ؛ لأنهم مضوا مضيا لا رجوع بعده ، ويجوز أن يكون ظرفا مقدما لمهلا يعنى أن فى المسافرين بعدا وطولا فى زمان مضيهم ، ولك أن تجعله خبرا بعد خبر - أفاده الفنارى ، ويجوز أن يكون بدل اشتمال من "فى السفر" إن جعلت إذا اسما غير ظرف بمعنى الوقت أى : وإن فى المسافرين فى زمان غيبتهم مهلا (قوله : مهلا) بفتح الميم والهاء مصدر بمعنى الإمهال وطول الغيبه أى بعدا وطولا عن الرجوع والمعنى إن لنا حلولا فى الدنيا ، وإن لنا ارتحالا عنها ؛ لأن المسافرين للآخره أى : الموتى الذاهبين لها طالت غيبتهم عنا فلا رجوع

١- البيت من المنسرح ، وهو للأعشى فى ديوانه ص ٢٨٣ ، وخزانه الأدب ١٠ / ٤٥٢ ، ٤٥٩ ، والدرر ٢ / ١٧٣ ، والشعر والشعراء ص ٧٥ ، ولسان العرب (حلل) ، وتاج العروس (حلل) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب ٩ / ٢٢٧.

(أى) إن (لنا فى الدنيا) حلولا (وإن) لنا (عنها) إلى الآخره ارتحالا ، والمسافرون قد توغلوا فى المضى لا رجوع لهم ونحن على أثرهم عن قريب ؛ فحذف المسند الذى هو ظرف قطعا لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين - أعنى العقل - ولضيق المقام - أعنى المحافظه على الشعر - ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف فى مثل : إن مالا وإن ولدا ، وقد وضع سيبويه فى كتابه لهذا بابا فقال : هذا باب إن مالا وإن ولدا.

******

لهم ؛ لأن المفقود بعد طول الغيبه لا رجوع له عاده وما لم تطل غيبته كغيره ، إذ السبب فيهما واحد وهو الفقد واللازم لهم لازم لنا ، فلا بد لنا من ذهاب كما ذهبوا ، فكما أنهم حلوا فى الدنيا وارتحلوا عنها فنحن كذلك.

(قوله : والمسافرون) أى : الموتى وهذا مأخوذ من قوله : وإن فى السفر (قوله : لا رجوع لهم) أى : إلى مواطنهم ، وهذا مستفاد من حمل المهل على الكامل بقرينه الواقع ، فإن هذا المهل لا رجوع معه (قوله : ونحن على أثرهم عن قريب) هذا مأخوذ من قوله : إن محلا ؛ لأن الحلول فى الشىء يدل على عدم الإقامه فيه كثيرا (قوله : فحذف المسند) الذى هو لنا (قوله : الذى هو ظرف قطعا) أى : بخلاف ما قبله وهو فإذا زيد فإنه ليس الخبر فيه ظرفا قطعا بل يحتمل أن يقدر ظرفا أى : فإذا زيد بالباب ، وأن يقدر غيره كحاضر أو جالس ، وقوله : الذى هو ظرف إلخ فيه إشاره لنكته ذكر هذا المثال بعد الذى قبله (قوله : أعنى المحافظه إلخ) تفسير للمقام أو تفسير لضيق المقام من حيث سببه ؛ لأن المحافظه سبب لضيق المقام (قوله : ولاتباع الاستعمال) أى : الوارد على ترك نظيره ؛ لأنه اطرد حذف الخبر مع تكرار إن وتعدد اسمها سواء كانا نكرتين كما مثل أو معرفتين كقولك : إن زيدا وإن عمرا ولو حذفت إن لم يجز أو لم يحسن كما نص عليه أهل الفن ولوجود الخصوصيه فى ذلك ل" إن" وتكرارها بوب له سيبويه فقال : هذا باب : إن مالا وإن ولدا (قوله : وقد وضع إلخ) هذا تأييد لكون الحذف مطردا.

(وقوله تعالى : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزائِنَ رَحْمَهِ) (۱) فقوله : (أَنْتُمْ) ليس بمبتدأ لأن (لو) إنما تدخل على الفعل ؛ بل هو فاعل فعل محذوف ، والأصل : لو تملكون تملكون ؛ فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل ضميرا منفصلا على ما هو القانون عند حذف العامل ؛ ...

******

(قوله : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ) إن قلت : كيف يتسبب عن ذلك بقيه الآيه ، وهى قوله : (إِذاً لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَهَ الْإِنْفاقِ) أى : الفراغ ، فإن تلك الخزائن لا تتناهى فكيف يتسبب عن ملكها خوف فراغها كما هو مقتضى الشرطيه؟ قلت : أجاب بعضهم بأنهم لعلهم يغفلون عن عدم تناهيها ، وإن كانت لا تتناهى فى نفس الأمر فيمسكون مع ملكها خوف فراغها ، أو أن الغرض المبالغه فى حرصهم وبخلهم حتى إنهم لو ملكوا مالا يتصور نفاده أمسكوا (قوله : والأصل لو تملكون تملكون) اعترض بأن فيه جمعا بين المفسر والمفسر وهو غير جائز ، فالأولى أن يقال : والأصل لو تملكون ، وأجيب بأن الثانى يجعل تأكيدا بالنظر لما قبل الحذف ، ثم لما حذف الفعل الأول جعل الثانى تأكيدا فليس فيه جمع بين المفسر والمفسر ، وبعد الحذف يكون تفسيرا وليس فيه الجمع المذكور ؛ لأن المفسر بالفتح محذوف ، ولو قدر الأصل تملكون بدون تكرار لم توجد قرينه تعين ذلك المحذوف فلا بد من التقدير مكررا ليكون الثانى قرينه على حذف الأول لقصد الاختصار مع حصول التأكيد ، ولا يقال : إن الضمير يدل على المقدر إذ لو لا تدخل على جمله اسميه ؛ لأنا نقول إنما يدل على حذف الفعل ولا يدل على عينه ، كما أن لو تدل على الفعل المطلق لا على خصوص تملكون فتأمل. (قوله : فحذف الفعل) أى : وهو تملكون الأول (قوله : لوجود المفسر) أى : وهو تملكون الثانى ؛ لأنه عند حذف الأول يكون الثانى تفسيرا بعد أن كان مؤكدا قبل الحذف (قوله : ثم أبدل من الضمير) وهو الواو فى تملكون المحذوف ضمير منفصل وهو أنتم ، والمراد بالإبدال هنا التعويض لا الإبدال النحوى ، وإلا لكان المحذوف جمله أى : الفعل والفاعل معا ، وحذف بعض الجمله أسهل من حذفها بتمامها مع ما فيه من حذف المؤكد وعامله وبناء التأكيد ، وذلك غير معهود.

۱- الإسراء : ۱۰۰.

فالمسند المحذوف هنا فعل وفيما سبق اسم أو جمله. (وقوله تعالى : (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ)(۱) يحتمل الأمرين) حذف المسند أو المسند إليه ....

******

والحاصل أن الضمير البارز هو نفس المتصل الذى كان فاعلا. غايته أنه تغير من الاتصال إلى الانفصال فهو فاعل ، فقوله : لو أنتم تملكون : جمله فعليه (قوله : على ما هو القانون) أى : القاعده (قوله : فالمسند المحذوف هنا فعل) أى : لا غير (قوله : وفيما سبق) أى : قوله : إن محلا وإن مرتحلا وقوله : اسم ، أى : إن قدر متعلق الجار اسم فاعل ، وقوله : أو جمله أى إن قدر متعلق الجار فعلا ، وقوله : فالمسند المحذوف : - إشاره لنكته ذكر هذا المثال. أى أن سبب إيراده هو هذا ، ويمكن أن سبب إيراده التنبيه على أن المحذوف فيه مجرد المسند لا المسند والمسند إليه بأن يكون أنتم تأكيدا لفاعل محذوف مع فعله ؛ لأنه لم يثبت كثره الحذف فيما يغنى عنها.

(قوله : (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) الصبر الجميل هو الذى لا شكايه معه إلى الخلق ، وإن كان معه شكوى إلى الخالق كما قال يعقوب : (إِنَّما أَشْكُوا بَثِّى وَحُزْنِى إِلَى اللهِ)(۲) والهجر الجميل : هو الذى لا أذى معه ، والصفح الجميل : هو الذى لا عتاب معه ، وبه يعلم الصبر والهجر والصفح غير الجميلات ، والصبر : حبس النفس عن الجزع الذى هو إطلاق داعى الهوى فيسترسل برفع الصوت وضرب الخدود وشق الجيوب والمبالغه فى الشكوى وإظهار الكآبه وتغيير العاده فى الملبس والمطعم (قوله : ويحتمل الأمرين) أى : بل الثلاثه وثالثها أن يكون من حذفهما معا أى : فلى صبر وهو جميل ، والحاصل أن فى المحذوف احتمالات ثلاثه كل منها مناسب للمقام وفى المقام إشكال ؛ وذلك لأن كل حذف لا بد له من قرينه داله عليه فالقرينه إن دلت على المسند لم يمكن أن تدل على المسند إليه وبالعكس ولا يمكن أن تدل عليهما معا عند حذفهما ، وأجاب سم : بأنه يجوز أن يكون هناك قرينتان تدل إحداهما على حذف المسند لمناسبه بينها وبينه والأخرى

۱- يوسف : ۱۸.

۲- يوسف : ۸۶.

(أى) فصبر جميل (أجمل ، ...

******

على حذف المسند إليه كذلك ، غايه الأمر أن إحداهما كاذبه ؛ لأنه لا يجوز أن يراد الأمران معا ، بل المراد أحدهما فقط فيكون الآخر غير مراد فتكون قرينه كاذبه ؛ لأنها دلت على إرادته ، مع أنه غير مراد ، ولا يضر ذلك ؛ لأن القرينه أمر ظنى ، والظنى يجوز تخلف مدلوله عنه قال الشيخ يس : وأقول : ما المانع من أن المتكلم يقصد تجويز حذف كل من المسند إليه والمسند ، ويجعل لكل واحد قرينه صادقه وهذا يدل عليه قول الشارح بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين عند التأمل الصادق ، فقول العلامه القاسمى ؛ لأنه لا يجوز أن يراد إلخ : مسلم ، لكن ليس المراد أحدهما ، فقد نص على الاحتمال ، وهذا لا يستدعى كذب قرينه غيره ، ويشهد لذلك وإن لم يكن فى خصوص المسند إليه والمسند ما سيأتى فى بحث الإيجاز فى قوله تعالى : (فَذلِكُنَّ الَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ)(١) من أنه يحتمل أن المراد فى مراودته بدليل تراود فتاها أو فى حبه بدليل شغفها حبّا.

(قوله : أى فصبر جميل أجمل) أى فصبر جميل فى هذه الواقعه أجمل من صبر غير جميل ، وإذا كان أجمل من الصبر الغير الجميل فهو أجمل من الجزع من باب أولى ، وأورد بأن فى هذا التفضيل نظرا ؛ لأنه يشترط أن يكون المفضل عليه مشاركا للمفضل فى أصل الفعل فيجب أن يكون المفضل عليه هنا جميلا فى الجمله مع أنه قيد بأنه غير جميل فلا يصح التفضيل ، وأجيب بأمرين.

الأول : أن عدم الجمال فى المفضل عليه وهو الصبر المصحوب بالشكايه إنما هو بحسب الآخره من حيث الثواب ، وهذا لا ينافى أن فيه جمالا بحسب الدنيا من حيث تسكين القلب ؛ لأن إظهار الشكايه قد يفرج عن النفس ضيقها.

الثانى : أن التفضيل على فرض أن يكون فيه جمال وتفضيل الشىء على ما لا يشاركه فى أصل الفعل واقع فى الكلام لغرض من الأغراض الموجبه لإخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كدفع ما يتوهم على الفرض والتقدير كما فى قولهم : زيد أفضل من الحمار ا. ه غنيمى.

١- يوسف : ٣٢.

أو فأمرى) صبر جميل ، ففى الحذف تكثير للفائده بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فإنه يكون نصّا فى أحدهما.

(ولا بد) للحذف (من قرينه) ...

******

(قوله : أو فأمرى صبر) أى : شأنى الذى ينبغى أن أتصف به صبر جميل ، وكان الأولى الإتيان بالواو بدل أو ؛ لأن مفعول الاحتمال لا يكون مرددا.

(قوله : ففى الحذف تكثير للفائده بإمكان إلخ) الباء للتصوير أى : إن تكثير الفائده مصور بما ذكر لا بمعنى كثره المعنى ، وإلا لورد أن المراد أحد الأمرين قطعا لا كلاهما ، إذ لا يمكن إرادتهما جميعا ، وحينئذ فلا فرق بين حاله الذكر وحاله الحذف ؛ لأن حاله الذكر أحدهما متعين وفى حاله الحذف أحدهما مبهم ، فأين تكثير المعنى؟ ويصح إيراد تكثير الفائده من حيث التصور ؛ لأنه عند الحذف يتصور المعنيان ويلاحظان من جهه صحه الحمل على كل تأمل.

واعلم أن هذا كله مبنى على ما تقدم من أن القرينه لا تدل على كل من المسند والمسند إليه عند حذفهما معا. أما على أنه لا مانع من أن المتكلم يقصد تجويز حذف كل من المسند إليه والمسند ، ويجعل لكل قرينه صادقه فتكثير المعنى عند الحذف على حاله الذكر ظاهر ، ولا إشكال.

(قوله : ولا بد للحذف) المتبادر منه ولا بد للحذف المتقدم وهو حذف المسند أى : إنه لا بد الحذف المسند من قرينه ؛ لأن الحذف خلاف الأصل فلا يعدل إليه إلا بسبب داع إليه ووجود قرينه داله عليه : إما حاليه ، أو مقاليه ، وإلا لم يعلم ذلك المحذوف أصلا عند السامع فيخل الحذف بالمقصود ، وقد يقال : لا بد أيضا لحذف المسند إليه من قرينه ، فلم خص حذف المسند بالكلام؟ اللهم إلا أن يقال : إن المسند إليه قد يحذف بلا قرينه كما إذا أقيم المفعول به مقامه أو يقال : إن وجوب القرينه على المحذوف مما يعرفه العاقل. إلا أنه لما عبر عن حذف المسند بالترك الموهم للإعراض عنه بالكليه والاستغناء عن نصب القرينه تداركه بقوله ولا بد للحذف من قرينه بخلاف المسند إليه فإنه عبر فيه بالحذف وهو لا يوهم الإعراض عنه بالكليه ، أو يقال : إن قرينه

داله علیه لیفهم منه المعنی (کوقوع الکلام جوابا لسؤال محقق نحو : (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللّٰه)) (۱) أی : خلقهن الله ؛ فحذف المسند لأن هذا الکلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء یکون جوابا عن سؤال محقق ، ...

******

حذف المسند لما کان فیها من التفصیل ما لیس فی قرینه حذف المسند إلیه خصها بالذکر لتفصیل قرینه حذفه السؤالیه إلی المحققه والمقدره (قوله : داله علیه) أی : علی الحذف بمعنی المحذوف أو علی المحذوف المأخوذ من الحذف ، ویدل لذلک قول الشارح لیفهم منه المعنی ، فإن المفهوم منه المعنی هو المحذوف (قوله : جوابا) نصب علی الحال أو مفعول للوقوع لتضمنه معنی الصیروره أی : لصیرورته جوابا (قوله : لأن هذا الکلام إلخ) عله لمحذوف أی : وصح التمثیل بالآیه لوقوع الکلام جوابا لسؤال محقق ؛ لأن إلخ ، وهذا جواب عما یقال التمثیل بهذه الآیه لا یصح ، إذ السؤال فیها غیر محقق بدلیل التعبیر بأن التی للشک فقوله : إن سألتهم قضیه شرطیه لا تقتضی الوقوع ولا عدمه ، فلا یصح التمثیل بالآیه لحذف المسند للقرینه المذکوره إلا لو قیل الله فی جواب من خلق وکان ذلک السؤال وقع بالفعل ، وحاصل ما أجاب به الشارح أن المراد بکون الکلام جوابا لسؤال محقق أنه إذا تحقق ما فرض من السؤال یکون الکلام جوابا عنه ، ولا شک أن السؤال هنا محقق علی تقدیر أنهم سئلوا به ، فأجابوا بذلک الکلام عنه ؛ لأنه لو فرض أنهم سئلوا ، وأجابوا بذلک لکان جوابهم هذا جوابا بالسؤال المحقق ، فالمراد بکون السؤال محققا تحققه ولو باعتبار الفرض ، واعترض بأن هذا ینافی ما یأتی فی قوله : لیبک یزید إلخ ، فإن السؤال فیه محقق بهذا المعنی ، فإنهم لو سئلوا وأجابوا بذلک الجواب کان ذلک الجواب جوابا عن سؤال محقق مع أنه جعله مقدرا ، فالأولی أن یقال المراد بالمحقق ما وجد فی الکلام صورته ونطق بها بالفعل ، والمقدر ما لیس کذلک کما فی البیت.

(قوله : لأن هذا الکلام) أی : قولهم الله (قوله : ما فرض من الشرط) وهو سألتهم من خلق إلخ ، والجزاء هو : (لَيَقُولُنَّ اللّٰه) وقوله محقق أی : محقق کونه سؤالا

۱- لقمان : ۲۵.

والـدليل على أن المرفـوع فاعـل والمحـذوف فعله أنه جـاء عنـد عـدم الحـذف كـذلك كقـوله تعـالى : (وَلَئِنْ سَـأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمـاواتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ)(١) ، وكقوله تعـالى : (قـالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظـامَ وَهِيَ رَمِيمٌ. قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِى أَنْشَأَها أَوَّلَ مَرَّهٍ)(٢).

(أو مقدر) عطف على محقق (نحو) قول ضرار بن نهشل يرثى يزيد بن نهشل :

******

أى : أنه لو فرض أن النبى قـال لهم من خلق السـموات والأرض ، وقالوا له : الله ، كان قولهم : الله الـذى هو الجزاء جوابا لـذلك السؤال المحقق كونه سؤالا ـ (قوله : والـدليل إلـخ) جواب عمـا يقال هلا جعل لفظ الجلاله فى الآيه مبتـدأ والخبر محـذوف ، إن قلت هذا الدليل معارض بالمثل فيقال : والدليل على أنه مبتدأ أنه قد جاء كذلك كقوله تعالى : (قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُماتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ) إلى قوله : (قُلِ اللهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهـا)(٣) أجيب بـأن وقوع الأـول فى القرآن أكثر ، وحمـل المحتمـل على الأكثر أولى ، ولا يقال قـد يرجـح كون المرفوع مبتـدأ بأنه إذا دار الأمر بين كون المحـذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه خبرا ، والباقى مبتدأ فالثانى أولى ؛ لأـن المبتـدأ عين الخبر فالمحـذوف عين الثـابت فيكون حـذفا كلا ـ حـذف ، وأمـا الفعـل فهو غير الفاعـل ؛ لأنـا نقول قد يعارض هذا بأن الصـحيح أن الفاعل أصل المرفوعات ، فحمل الباقى على أنه فاعل أولى لكونه أقوى العمد ، وفى الغنيمى : فإن قلت يلزم على كون المـذكور فى هـذه الآيه فاعلا عـدم المطابقه بين السؤال والجواب ؛ لأن السؤال جمله اسـميه والجواب جمله فعليه والأـولى المطـابقه ؛ والعـدول إلى تركها يحتاج إلى نكته. قلت أجابوا عن ذلك بأن النكته فى ترك المطابقه أن فى رعايه المطابقه إيهام قصد التقويه وهو لا يليق بالمقام لأن التقويه شأن ما يشك فيه أو ينكر ، واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام ؛ لأن المقام مقام تشنيع بالكفار حيث عبدوا غيره تعالى مع اعترافهم بأنه الخالق للسموات والأرض (قوله : يرثى يزيد) أى : أخاه

١- الزخرف : ٩.

٢- يس : ٧٩.

٣- الأنعام : ٦٤ ، ٦٣.

(ليبك يزيد) (١) كأنه قيل : من يبكيه ؛ فقال : (ضارع) أى : يبكيه ضارع ذليل (الخصومه)

******

أى : يذكر محاسنه بعد موته (قوله : ليبك يزيد) (٢) بضم حرف المضارعه مبنى للمفعول ، ويزيد نائب الفاعل ، وليس هو من الحذف والإيصال ، والأصل ليبك على يزيد ؛ لأن بكى يتعدى بنفسه تاره ، وبعلى تاره أخرى.

قال فى الصحاح : بكيته وبكيت عليه بمعنى. (قوله : كأنه قيل من يبكيه) وذلك أنه لما حذف الفاعل وقع إبهام فى الكلام ، فسئل عن بيانه ، وقيل من يبكيه بفتح حرف المضارعه (قوله : أى يبكيه ضارع) فحذف المسند والقرينه على حذفه وقوع الكلام جوابا لسؤال مقدر قيل : يحتمل أن لا يكون فى البيت حذف بالكليه بأن يكون يزيد منادى أى : ليبك يا يزيد لفقدك ضارع ويكون ضارع هو الفاعل إن كانت الروايه بفتح ياء ليبك أو النائب عن الفاعل إن كانت الروايه بضمها وفيه بحث : إذ يحتاج مع فتح الياء من ليبك إلى أن تثبت الروايه بضم يزيد فى هذه الحاله فيكون منادى ، والمعروف مع بناء ليبك للفاعل فتح يزيد أنه مفعول ، فيكون ذلك مرجحا لكونه فى روايه الرفع نائبا عن الفاعل لا منادى أ. ه فنارى.

(قوله : دليل) تفسير لما قبله (قوله : لخصومه) يحتمل أن اللام للتوقيت أى : وقت خصومته مع غيره ، أو للتعليل أى : لأجل خصومه نالته ممن لا طاقه له على خصومته وهو متعلق بضارع ، وإن لم يعتمد ؛ لأن فيه معنى الفعل وليس متعلقا ببيكى المقدر لإفادته أن البكاء يكون للخصومه دون يزيد ، ولا يقال : بل قد اعتمد على الموصوف

١- البيت من الطويل ، وهو للحارث بن نهيك فى خزانه الأدب ١ / ٣٠٣ ، وللبيد بن ربيعه فى ملحق ديوانه ص ٣٦٢.

٢- البيت من الطويل ، وهو للحارث بن نهيك فى خزانه الأدب ١ / ٣٠٣ ، وللبيد بن ربيعه فى ملحق ديوانه ص ٣٦٢ ، ولنهشل بن حرى فى خزانه الأدب ١ / ٣٠٣ ، ولضرار بن نهشل فى الدرر ٢ / ٢٨٦ ، وبلا نسبه فى تخليص الشواهد ص ٤٧٨ ، وخزانه الأدب ٨ / ١٣٩ ، والشعر والشعراء ص ١٠٥ ، ١٠٦ ، ولسان العرب (طوح).

لأنه كان ملجأ للأذلاء وعونا للضعفاء وتمامه : [ومختبط مما تطيح الطّوائح] والمختبط : هو الذى يأتى إليك للمعروف من غير وسيله ، والإطاحه : الإذهاب والإهلاك ، والطوائح : جمع مطيحه على غير القياس كلواقح

******

المقدر أى : شخص ضارع فعلى تقدير اشتراط الاعتماد فى تعلق الجار به لا محذور أيضا ؛ لأنا نقول لو كفى فى عمله الاعتماد على موصوف مقدر ما تصور إلغاؤه لعدم الاعتماد ؛ لأن ذكر الموصوف مع اسم الفاعل ملتزم لفظا أو تقدير تعيينا للذات التى قام بها المعنى وهو مخالف لتصريحهم ، اللهم إلا أن يقال : الاعتماد على موصوف مقدر إنما يكفى فى عمله إذا قوى المقتضى لتقديره كما فى : يا طالعا جبلا ؛ لانضمام اقتضاء حرف النداء إلى اقتضاء اسم الفاعل ، لكن تأتى اعتبار مثل هذا المقتضى فى كل موضع محل نظر أ. ه فنارى.

(قوله : لأنه كان ملجأ إلخ) أى : إنما بكى الضارع الذليل عليه ؛ لأنه كان يدفع عن الأذلاء والضعفاء ما ينالهم فهو ملجأ لهم فحقهم البكاء عليه (قوله : ومختبط) أى : ويبكيه مختبط فهو عطف على ضارع (قوله : مما تطيح) أى : مما أطاحته فالمضارع بمعنى الماضى ؛ لأن السؤال والبكاء إنما يكونان بعد الإطاحه (قوله : للمعروف) أى : طالبا للمعروف والإحسان ، وقوله : من غير وسيله أى : كهديه يهديها ليعطيه أكثر منها (قوله : جمع مطيحه) هو اسم فاعل من غير الثلاثى وهو أطاحه (قوله : على غير القياس) أى : لأن قياس الطوائح أن يكون جمع طائحه بمعنى هلكه لا مطيحه بمعنى : مهلكه ؛ لأن فواعل قياسى لفاعله لا مفعله قال فى الخلاصه :

فواعل لفوعل وفاعل

وفاعلاء مع نحو كاهل

وحائض وصاهل وفاعله

وأما مطيحه فقياس جمعها كما قرر شيخنا العدوى مطيحات ، والذى ذكره الدنوشرى أن قياس جمعها مطاوح وأما طوائح فخارج عن القياس ، ويمكن أن يقال إن مطيحات جمع لها تصحيحا ومطاوح جمع لها تكسيرا ، ويدل لهذا ما قالوا : إن كل ما فيه التاء يجمع تصحيحا بالألف والتاء إلا ألفاظا استثنوها ليس منها مطيحه ، وحينئذ فلا مخالفه - تأمل.

جمع : ملقحه ، ومما : متعلق بمختبط ، وما مصدريه ؛ أى : سائل من أجل إذهاب الوقائع ماله ، أو بيبكى المقدر ؛ أى : يبكى لأجل إذهاب المنايا يزيد

******

(قوله : جمع ملقحه) أى : وقياس جمعها ملقحات - كما قرر شيخنا العدوى ، والذى ذكره الدنوشرى أن ملقحه قياس جمعها ملاقح فلواقح على كل حال جمع لملقحه شذوذا (قوله : من أجل إذهاب إلخ) أشار بذلك إلى أن من للتعليل وأن ما مؤوله مع الفعل بعدها بمصدر ويجوز أن تكون من ابتدائيه أى : سائل سؤالا ناشئا من إذهاب الوقائع أى : الحوادث ماله (قوله : أو بيبكى المقدر) عطف على بمختبط أى : أنه متعلق بمختبط أو بيبكى المقدر (قوله : أى يبكى لأجل إذهاب إلخ) فى هذه إشاره إلى أن الفعل المقدر على الاحتمال الثانى ينبغى أن يجعل كاللازم أى : يوقع البكاء مختبط لأجل إذهاب المنايا يزيد ، ويصح أن يكون متعديا أى : يبكيه مختبط من أجل إهلاك المنايا إياه ، وربما أشار لهذا قوله : أولا. أى : يبكيه ضارع ففيه إشاره لجواز الأمرين - قرره شيخنا العدوى.

ثم اعلم أن الوجه الأول أحسن ؛ لأن تعليقه بيبكى المقدر مما تأباه سليقه الشعر ؛ وذلك لأنه لما بين سبب الضراعه ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضا ؛ أفاده الجامى فى شرح الكافيه ، وقوله لأجل إذهاب المنايا أى : المعبر عنها بالطوائح يزيد وإضافه إذهاب للوقائع فى الوجه الأول وللمنايا فى الوجه الثانى من إضافه المصدر للفاعل ، ومفعوله ماله فى الأول ويزيد فى الثانى ، وأشار الشارح بذلك إلى مفعول تطيح فى البيت محذوف تقديره ماله إن فسرت الطوائح بالوقائع أى : الحوادث ، أو يزيد إن فسرت بالمنايا ، واعترض على الوجه الثانى : بأن الشخص الواحد لا يهلكه ويذهبه الأمنيه واحده ، وأجيب بأن أل فى المنايا للجنس ، وأل الجنسيه إذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعيه فيصدق بالواحد الذى هو المراد ، وإنما عبر عنه بالجمع للمبالغه ، أو أن المراد بالمنايا أسباب الموت إطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها إسناد الفعل إلى الفاعل مرتين إجمالا ثم تفصيلا.

(وفضله) أى : رجحان نحو : ليبك يزيد ضارع - مبنيا للمفعول - (على خلافه) يعنى : ليبك يزيد ضارع - مبنيا للفاعل ، ناصبا ليزيد ، ورافعا لضارع - (بتكرر الإسناد) بأن أجمل أولا (إجمالا ، ثم) فصل ثانيا (تفصيلا) ؛ أما التفصيل فظاهر ، وأما الإجمال : فلأنه لما قيل : ليبك علم أن هناك باكيا يسند إليه هذا البكاء لأن المسند إلى المفعول لا بد له من فاعل محذوف أقيم المفعول مقامه

******

(قوله : وفضله إلخ) هذا جواب عما يقال لم عدل الشاعر إلى هذا التركيب المقتضى لحذف المسند مع إمكان الأصل وهو البناء للفاعل واستقامه الوزن به وذلك بأن يجعل يزيد مفعولا وضارع فاعل يبكى ولا حذف لا للمسند ولا للمسند إليه ، وحاصل الجواب أن ما عدل إليه له فضل عما عدل عنه ، قال العلامه يس : وليس مقصود المصنف إفاده ترجيح البناء للمفعول على البناء للفاعل من سائر الوجوه حتى يعترض بأن فى خلافه وهو البناء للفاعل وجوها مرجحه ، بل المقصود بيان ترجيحه من حيث الوجوه التى ذكرها المصنف فلا ينافى أن خلافه ترجح عليه من جهه أخرى ، وذلك أن فيه الجمع بين متنافيين من حيث إن كون يزيد فضله يقتضى أن يكون ضارع أهم منه ، وتقديمه يقتضى أن يكون ضارع أهم منه ، وتقديمه يقتضى أن يكون أهم من الفاعل وهو ضرب من البديع ، وفيه أيضا التشويق للفاعل بذكر المفعول أولا مع الإطماع فى ذكره ببناء الفعل له ، وحينئذ فيكون فى كل منهما جهات ترجيح ، فللبليغ أن يراعى ترجيح هذا دون ذاك وأن يعكس (قوله : بأن أجمل إلخ) دفع بهذا ما يقال إن ظاهر عباره المصنف فاسد ؛ لأن ظاهره أن قوله إجمالا وتفصيلا معمول لتكرر وهذا يقتضى أنه عند البناء للمفعول يكون الإسناد قد تكرر مجملا ثم تكرر مفصلا ، وأقل ما يتحقق به التكرر مرتان فيقتضى أن الإسناد قد وجد أربع مرات عند البناء للمفعول ، وليس كذلك ، وحاصل الدفع أنهما ليسا معمولين للتكرر ، بل معمولان لمحذوف ، والتقدير بأن أجمل الإسناد إجمالا إلخ ، لكن اعترض على الشارح فيما قدره بأنه يلزم عليه حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع ، فالأولى أن يقول بأن أسند أولا إجمالا أى : إسناد إجمال ، ثم أسند ثانيا تفصيلا أى : إسناد تفصيل.

(قوله : فظاهر) لأنه لما أسند يبك إلى معين وهو ضارع كان الفاعل المستحق للفعل مذكورا بطريق التنصيص وهذا معنى التفصيل (قوله : وأما الإجمال إلخ) حاصله

ولا شك أن المتكرر أو كد وأقوى ، وأن الإجمال ثم التفصيل أوقع فى النفس (وبوقوع نحو يزيد غير فضله) لكونه مسندا إليه ؛ لا مفعولا كما فى خلافه (وبكون معرفه الفاعل كحصول نعمه غير مترقبه لأن أول الكلام ...

******

أن إسناد الفعل للمفعول يشعر بأن له فاعلا يستحق الإسناد إليه ، ولم يذكر ذلك الفاعل أولا ، وهذا معنى الإسناد إليه ، ولم يذكر ذلك الفاعل أولا ، وهذا معنى الإسناد الإجمالى (قوله : فقد أسند إلى مفصل) أى : بعد أن أسند أولا إلى مجمل ، إن قلت : إن الواقع فى الكلام إنما هو إسناد واحد إلى ضارع وهو التفصيلى ، وأما الإسناد الإجمالى فغير واقع ، قلت : نعم - هو وإن كان غير واقع بالفعل - لكن لما أشعر به الكلام صار كالواقع كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله : علم أن هناك باكيا يسند إلخ (قوله : ولا شك أن المتكرر إلخ) أى : ولا شك أن التركيب المشتمل على إسناد متكرر أى : إسنادين أوكد وأقوى مما ليس فيه إلا إسناد واحد وإنما قدرنا ذلك ؛ لأن الكلام فى رجحان أحد التركيبين على الآخر (قوله : أوقع فى النفس) أى : أشد وقوعا ورسوخا فيها ؛ لأن فى الإجمال تشويقا ، والحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب ، وقوله أوقع فى النفس أى : والغرض من الكلام تمكن معناه ليقع العمل على مقتضاه (قوله : لكونه مسندا إليه) أى : لأنه نائب فاعل ، وإنما صح جعل مجىء نحو يزيد غير فضله مرجحا لمناسبه ذلك المقام ؛ وذلك لأن مدلول يزيد هو المقصود بالذات ؛ لأن المرثيه فى بيان أحواله ، فالمناسب أن يكون اسمه عمده مقصودا بالذات.

(قوله : وبكون معرفه الفاعل) أى : وهو ضارع (قوله : كحصول نعمه غير مترقبه) أى : بخلاف ما لو كان مبنيا للفاعل ، فإن الفاعل حينئذ معرفته مترقبه ، إذ كل فعل لا بد له من فاعل بخلاف المبنى للمفعول ، فإنه يتم الكلام بذكر المفعول بدون الفاعل ، وقوله غير مترقبه أى : فى الجمله الأولى فهى كرزق من حيث لا يحتسب أى : والرزق الذى كذلك أشد فرحا ؛ لأنه غير مشوب بألم الانتظار وتعب الطلب ، وهذا لا ينافى قولهم : الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب ؛ لأن هذا باعتبار الفرح وذاك باعتبار العزه ، أو يقال قولهم الحاصل بعد الطلب أعز إلخ فيما إذا تشوقت النفس إليه لا فى غيره كما هنا - أفاده شيخنا العدوى.

غير مطمع فى ذكره) أى : ذكر الفاعل لإسناد الفعل إلى المفعول وتمام الكلام به لخلاف ما إذا بنى للفاعل فإنه مطمع فى ذكر الفاعل إذ لا بد للفعل من شىء يسند هو إليه (وأما ذكره :) أى : ذكر المسند (فلما مر) فى ذكر المسند إليه من كون الذكر هو الأصل مع عدم المقتضى للعدول عنه ، ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينه مثل : (خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ)(١) ومن التعريض بغباوه السامع ...

******

(قوله : غير مطمع) أى : بل مؤيس من ذكره ؛ لأن ذكر النائب فى جمله يوجب الإياس من ذكر الفاعل فى تلك الجمله لتمام الكلام بدونه ، فإذا ذكر الفاعل فى جمله ثانيه كانت معرفته كرزق جديد.

[ذكر المسند]

(قوله : مع عدم المقتضى للعدول عنه) أى : مع عدم النكته المقتضيه للعدول عن الذكر للحذف كالنكات المتقدمه ، وذلك كقولك : ابتداء زيد صالح (قوله : ومن الاحتياط إلخ) أى : كقولك عنتره أشجع ، وحاتم أجود فى جواب من قال من أكرم العرب فى الجاهليه وأشجعهم؟ فصرح بالمسند احتياطا لاحتمال الغفله عن العلم به من السؤال (قوله : مثل (خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) أورد عليه أن وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق قرينه على حذف المسند ، ومن المعلوم أن هذه الآيه مثل قوله تعالى (٢) : (لَيَقُولُنَّ اللهُ*) فى أن كلا منهما جواب لسؤال محقق ، وإذا كان كذلك فكيف يضعف التعويل على القرينه فى أحدهما دون الآخر مع اتحاد السؤال والمسئول والسائل ؛ فالقول بأن الحذف فى قوله ليقولن الله للاحتراز عن العبث نظرا للقرينه والذكر فى قوله خلقهن العزيز العليم ؛ لضعف التعويل على القرينه مما لا وجه له فالأولى أن يقال : إن الذكر هنا لزياده تقرير المسند ، وأجيب بأن المسئولين لما كانوا أغبياء الاعتقاد لكفرهم فتاره يتوهمون أن السائل ممن تجوز عليه الغفله عن السؤال أو تجوز على من معه ممن يقصد إسماعه أو ينزلونه منزله من تجوز عليه الغفله ، فيأتون بالجواب تاما لقصد التقرير

١- الزخرف : ٩.

٢- لقمان : ٢٥.

نحو : محمد نبينا فى جواب من قال : من نبيكم؟ وغير ذلك (أو) لأجل (أن يتعين) بذكر المسند (كونه اسما) فيفيد الثبوت والدوام (أو فعلا) فيفيد التجدد والحدوث.

[أغراض الإفراد]

(وأما إفراده :) أى : جعل المسند غير جمله (فلكونه غير سببى مع عدم إفاده تقوى الحكم) ...

******

الذى أصله ضعف التعويل بزعمهم الفاسد وتاره لا يتوهمون ذلك فيحذفونه للتعويل على القرينه ، فذكر الجواب عنهم مختلف باعتبار ما عسى أن يخطر لهم عن المحاوره ، والسؤال هذا محصل ما قاله العلامه اليعقوبى وغيره ، وقال عبد الحكيم : إن وجود القرينه مصحح للحذف لا موجب ، فإن عول على دلالتها حذف ، وإن لم يعول عليها احتياطا بناء على أن المخاطب لعله يغفل عنها ذكر ، وإن كان المخاطب والكلام فى الحالتين أى : حاله التعويل وحاله عدمه واحدا. ا ه.

(قوله : نحو محمد نبينا) أى : فذكر المسند وهو نبينا مع علمه من قرينه السؤال إشاره إلى أن المخاطب غبى لا يفهم بالقرينه وأنه لو كان له ميز لم يسأل عن نبينا ؛ لأنه أظهر من أن يتوهم خفاؤه (قوله : وغير ذلك) أى : كما إذا كان الغرض إسماع غير السائل أيضا ، والسؤال أخفاه السائل فخفت أن لا يسمع (قوله : أو لأجل أن يتعين إلخ) أى : بخلاف ما لو حذف فإنه يحتمل كونه اسما ، ويحتمل كونه فعلا (قوله : كونه اسما) أى : نحو زيد عالم أو منطلق (قوله : فيفيد الثبوت) أى : من أصل الوضع والمراد بالثبوت حصول المسند للمسند إليه من غير دلاله على تقييده بالزمان ، وقوله : والدوام أى : بالقرينه كالمقام ، أو من حيث العدول عن الفعل إليه (قوله : أو فعلا) نحو : زيد انطلق أو علم (قوله : فيفيد التجدد) أى : تجدد الحدث أى : وجوده بعد أن لم يكن وإفاده الفعل لذلك بالوضع ؛ لأن الفعل متضمن للزمان الموصوف بالتجدد وعدم الاستقرار (قوله : والحدوث) أى : حدوثه شيئا بعد شىء على وجه الاستمرار وإفادته لذلك بالقرينه ، واعلم أنه إنما يقصد معنى كل من الاسم والفعل إذا اقتضاه المقام ، وسيأتى تفصيل هذا.

[إفراد المسند] :

(قوله : أى جعل المسند غير جمله) أشار بذلك إلى أن المراد بالمفرد ما ليس بجمله فيشمل المركب والمضاف (قوله : فلكونه) أى : فلاقتضاء المقام كونه أى المسند

إذ لو كان سببيا نحو : زيد قام أبوه ، أو مفيدا للتقوى نحو : زيد قام ؛ فهو جمله قطعا ، وأما نحو زيد قائم ...

******

غير سببى أى غير منسوب للسبب الذى هو الضمير سمى الضمير سببا تشبيها له بالسبب اللغوى الذى هو الحبل ؛ لأن الضمير تربط به الصلات والصفات كما أن الأمتعه تربط بالحبل ، ثم إن قوله فكونه إلخ هذا هو العله فى الإفراد ، والإفراد - أى : الإتيان به مفردا - معلول واعترض على هذه العله بالجمله الواقعه خبرا عن ضمير الشأن نحو : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)(١) فإنها مسند غير سببى ، ولا مفيد لتقوى الحكم فقد وجد عله الإفراد مع كون المسند جمله والعله والمعلول متلازمان فى الوجود والانتفاء ، وأجيب بأن تلك الجمله مفرد معنى لكونها عباره عن المبتدأ ، ولهذا لا تحتاج إلى الضمير وإن كانت جمله فى الصوره على أنه يمكن أن يقال : إن انتفاء الأمرين شرط فى الإفراد لا سبب فيه والشرط يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم ، كما أشار لذلك الشارح فيما يأتى بقوله : ولو سلم إلخ (قوله : إذ لو كان) أى : المسند سببيا إلخ ، وحاصله أن العله فى إيراده جمله أحد أمرين كونه سببيا وكونه مفيدا للتقوى ، والعله فى إيراده مفردا انتفاؤهما جميعا (قوله : فهو جمله) جواب لو فهو مرتبط بالأمرين قبله والمعنى فواجب أن يؤتى به جمله ، لكن لما كان الواجب حذف الفاء ؛ لأن جواب لو لا يقترن بها إلا أن يقال : إن هذا بناء على مذهب من يجيز ذلك إجراء للو مجرى إن (قوله : وأما نحو زيد قائم) هذا جواب عن سؤال وارد على منطوق المصنف ، وذلك لأنه جعل العله فى الإفراد كونه غير سببى مع عدم إفاده التقوى فيرد عليه زيد قائم فإنه مفرد وهو مفيد للتقوى فقد وجد المعلول وهو الإفراد ولم توجد العله ، مع أن العله والمعلول متلازمان فى الانتفاء والوجود ، وحاصل ذلك الجواب : أنا لا نسلم أن" زيد قائم" مفيد للتقوى حتى يقال : إنه مفرد مع انتفاء العله فيه ، وإنما هو قريب مما يفيد التقوى وهو زيد قام ؛ وذلك لأنه إن اعتبر تضمنه للضمير الموجب لتكرر والإسناد المفيد للتقوى كان مفيدا له ، وإن

١- الإخلاص : ١.

فليس بمفيـد للتقوى ؛ بل قريب من زيـد قام فى ذلك ، وقوله : مع عـدم إفاده التقوى معناه : مع عـدم إفاده نفس التركيب تقوى الحكم ؛ ...

******

اعتبر شبهه بالخالى عن الضمير لم يكن فيه تكرر للإسناد فيدخل فى عدم إفاده التقوى ؛ لأن المتبادر أن يكون إفادته بلا شبهه – أفاده عبد الحكيم.

(قوله : فليس بمفيـد للتقوّى) أى : الكامل المعتبر أى : وكلام المصـنف فى التقوى الكامل المعتبر ، وحينئذ فلا إيراد وإنما قدرنا الكمال ؛ لأنه لا يخلو عن إفاده التقوّى فى الجمله كما سـيظهر لك ، وليس المراد أنه لا يفيـد التقوّى أصـلا وإلا نافاه ما بعـده – كذا قرر بعض أرباب الحواشى.

قال عبد الحكيم وهو ليس بشـىء ؛ لأن قوله وهو قريب إلخ يأباه ولعدم انقسام التقوى إلى قسمين ، فالأولى ما قلناه من أن المراد ليس مفيـدا للتقوّى أى : بلا شـبهه بل هو قريب مما يفيـد التقوّى (قوله : بل قريب من زيد قام فى ذلك) أى : فى إفاده التقوّى ؛ لأن كلا منهما احتوى على ضـمير مسـند إليه عائـد على المبتـدأ ، وإنما لم يكن بمنزلته ؛ لأن ضـمير قائم لا يتغير فى حال التكلم والخطاب والغيبه ، بل هو مسـتتر دائما فقائم بمنزله الجامد الذى لا ضـمير فيه ، وحينئذ إن اعتبر تضمنه للضمير كان مفيدا للتقوى ، وإن اعتبر شبهه بالجامد لم يكن مفيدا له ، وقد مر ذلك فى المصنف عن السكاكى حيث قال المصنف عن السكاكى : ويقرب من هو قام زيد قائم فى التقوى لتضمنه الضمير مثل قام وشبهه بالخالى منه من جهه عدم تغيره فى الخطاب والتكلم والغيبه (قوله : وقوله مع عـدم إفاده التقوى معناه إلـخ) هذا جواب عما يقال : إن المصـنف قد جعل العله فى إفراده عدم إفاده التقوى فيفهم منه أن العله فى كونه جمله إفـادته التقوى فيرد على ذلك المفهوم عرفت عرفت فإنه مفيـد للتقوى والمسـند فيه مفرد وهو الفعل فقد وجدت العله بدون المعلول مع أنهما متلازمان فى الثبوت والانتفاء ، وحاصل ما أجاب به الشارح جوابان.

الأول : أن قول المصـنف مع عـدم إفاده تقوى الحكم بنفس المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل والأصل مع عدم إفاده التركيب تقوى الحكم ، وحاصله أن العله فى إيراده

فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو : عرفت عرفت ، أو بحرف التأكيد نحو : إن زيد عارف ، أو تقول : إن تقوّى الحكم فى الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص نحو : زيد قام ، فإن قلت : المسند قد يكون غير سببى ولا مفيد للتقوى ومع هذا لا يكون مفردا ، كقولنا : أنا سعيت فى حاجتك ، ورجل جاءنى ، وما أنا فعلت هذا ؛ عند قصد التخصيص - قلت سلمنا أن ليس القصد فى هذه الصور إلى التقوّى لكن لا نسلم أنها لا تفيد التقوّى ضروره حصول تكرر الإسناد الموجب للتقوى ...

******

جمله إفاده تقوى الحكم بنفس التركيب لا- من شىء آخر ، فخرج : عرفت فإنه إنما أفاد التقوى بالتكرير ، وحاصل الجواب الثانى أن المراد تقوى الحكم فى الاصطلاح وهو تأكيده بالطريق المخصوص أعنى تكرير الإسناد مع وحده المسند فخرج عرفت عرفت ، فإن المسند فيه متعدد ، وعلى هذا الجواب فلا حاجه إلى تقدير مع عدم إفاده نفس التركيب إلخ لخروج ما ذكر بدون ذلك (قوله : فيخرج ما يفيد التقوى بسبب التكرير) ليس المراد خروجه عن ضابط الإفراد ، إذ المراد إدخاله فيه ، بل المراد خروجه عن القيد الذى أضيف إليه العدم أعنى : إفاده التقوى ، وإذا خرج عن إفاده التقوى دخل فى عدم الإفاده فيكون مفردا.

(قوله : بالطريق المخصوص) أى : وهو تكرير الإسناد مع وحده المسند فخرج القسمان المذكوران وهما عرفت عرفت ، ونحو إن زيدا عارف (قوله : فإن قلت إلخ) هذا وارد على منطوق المتن (قوله : ومع هذا لا يكون مفردا) أى : فقد وجدت العله بدون المعلول مع أنهما متلازمان فى الثبوت والانتفاء (قوله : عند قصد إلخ) متعلق بكقولنا فهو راجع للأمثله الثلاثه قبله ، لكن لا يظهر التقييد به بالنسبه للمثال الأخير إلا على مذهب السكاكى القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوّى ، أما على مذهب عبد القاهر فلا ؛ لأن مذهبه أن المسند إليه إذا تقدم وولى حرف النفى لا يكون إلا للتخصيص ولا يظهر التقييد به بالنسبه للمثال الثانى إلا على مذهب عبد القاهر القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى ، أما على مذهب السكاكى فلا ؛ لأن مذهبه أن النكره المسند إليها إذا تقدمت ليست إلا للتخصيص كما تقدم ذلك كله فتدبر.

(قوله : لكن لا نسلم أنها لا تفيد إلخ) هذا جواب بالمنع ، وحاصله أنا لا نسلم أن هذه الأقوال لا تفيد التقوى ، بل هى مفيده له ضروره تكرر الإسناد الموجب للتقوى ، فالتقوّى

ولو سلم فالمراد أن إفراد المسند يكون لأجل هذا المعنى ، ولا يلزم منه تحقق الإفراد فى جميع صور تحقق هذا المعنى ، ثم السببى والفعلى من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمى فى قسم النحو الوصف بحال الشىء ...

******

موجود وإن كان غير مقصود ، والمصنف إنما عول فى عله الإفراد على عدم إفاده التقوى لا على عدم قصده (قوله : ولو سلم) أى : كونها لا تفيد التقوى عند قصد التخصيص ، فالمراد إلخ ، وحاصله كما قرره بعضهم أن الإفراد معلول وملزوم لعدم السببيه وعدم التقوى وهما لازم له وعله فيه ، فمتى وجد الإفراد كانت العله متحققه ، ولا يلزم من هذا أنه كلما وجدت العله وجد الإفراد ، فالإفراد مقصور على العله ، والعله ليست مقصوره عليه لعدم اطرادها ، وأورد عليه أنه إن كان هذا المعنى عله للإفراد ، فيلزم أنه حيث وجد وجد الإفراد لما بين العله والمعلول من التلازم ، فمتى وجد أحدهما وجد الآخر ، وإن لم يكن عله فلا يصح التعليل به ، وأجيب بأنه عله ناقصه فلا بد من انضمام أمر آخر إليه فى ترتب الإفراد عليه ، وحينئذ فلا يلزم من وجود ذلك المعنى وجود الإفراد ؛ لأن العله الناقصه توجد ولا يوجد المعلول ، وإنما يلزم وجوده مع العله التامه ، لكن اعترض هذا الجواب بأن الأمر الآخر الذى تتم به العله لم يعلم ، والأولى ما ذكره العلامه النوبى فى شرحه لهذا الشرح ، وحاصله أن قول المصنف فلكونه غير سببى إلخ هذه العله من باب الشرط فانتفاء السببيه والتقوى شرط والإفراد مشروط ، ومن المعلوم أنه يلزم من وجود المشروط : كالإفراد وجود الشرط كانتفاء الأمرين ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط فقول الشارح ولو سلم أى : كونه لا يفيد التقوى عند قصد التخصيص ، فالمراد أن إفراد المسند يكون أى يوجد لأجل هذا المعنى أى لكونه مشروطا به فهو لا يكون مفردا إلا بتحقق هذا الشرط ، ولا يلزم أنه كلما تحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا ، إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا عدمه ، ويلزم من وجود المشروط وجود الشرط ، وحاصله أنه كلما كان المسند مفردا لم يكن سببيا ولا مفيدا للتقوى ، وليس كلما لم يكن سببيا ولا مفيدا للتقوى يكون مفردا ، وإنما كان هذا أولى ؛ لأن حمل العله على الشرط - وإن كان بعيدا من كلام الشارح - إلا أنه لا يرد عليه شىء - فتأمل.

(قوله : من اصطلاحات السكاكى) أى : من مخترعاته (قوله : فى قسم النحو) أى : فى القسم المدون فى النحو ومن كتابه المفتاح (قوله : الوصف بحال الشىء) أى :

نحو : رجل كريم – وصفا فعليا ، والوصف بحال ما هو من سببى نحو : رجل كريم أبوه – وصفا سببيا ، وسمى فى علم المعانى المسند فى نحو : زيد قام – مسندا فعليا ، وفى نحو : زيد قام أبوه – مسندا سببيا ، وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبه وانغلاق ؛ ...

******

بصفته وفيه أن الوصف فعل الواصف وليس هو المسمى بالوصف الفعلى أو الوصف السببى ، بل نفس اللفظ نحو كريم ، أو كريم أبوه ، والجواب أن فى الكلام حذفا أى : أثر الوصف وهو اللفظ ، أو المراد بالوصف اللفظ والباء فى بحال للملابسه من ملابسه الدال للمدلول (قوله : نحو رجل كريم) أى : فى قولنا : جاء رجل كريم ، وإنما قدرنا ذلك ليكون كريم وصفا فيلائم قوله : وصفا فعليا (قوله : وصفا فعليا) مراده بالوصف الفعلى الجارى على من هو له ويسميه النحاه وصفا حقيقيا فقد انفرد السكاكى عنهم بالتسميه بالفعلى كما انفرد عنهم بإجراء هذا فى المسند مع تخصيصه السببى فيه بالجمله ، فمجموع اصطلاحه مبتكرا له ، فصح كلام الشارح واندفع ما عساه أن يقال : إن النحاه أيضا يسمون الوصف بحال ما هو من سببيه وصفا سببيا ، وحاصل الدفع أنهم وإن شاركوه فى ذلك ، لكن لم يشاركوه فى تسميته الوصف بحال الشىء فإنهم سموه حقيقيا وهو سماه فعليا ، وهو قد قسم المسند أيضا إلى قسمين وسمى أحدهما سببيا والآخر فعليا وهم لم يتعرضوا لذلك أصلا ، فدعوى ابتكار اصطلاحه واختراعه من حيث المجموع (قوله : بحال ما هو من سببيه) أى : بحال شىء كالأب فى المثال ، وقوله هو أى : الشىء ، وقوله : من سببيه أى من جزئيات سببى الموصوف أى : من جزئيات المشتمل على سبب الموصوف أى : على ضميره مثلا رجل كريم أبوه. كريم دال على حال الأب الذى هو جزئى من جزئيات سببى الرجل أى : الاسم المشتمل على ضميره ، ومنها : جاءنى رجل كريم غلامه وكريم جاريته ، ولو قال بحال ما هو لسببيه لكان أوضح (وقوله : نحو رجل كريم أبوه) أى : فى قولنا مثلا : جاء رجل كريم أبوه ، وهذا الوصف مفرد سببى ، وشرط كون السببى جمله إذا كان مسندا كما يأتى فى قول الشارح ويمكن أن يفسر المسند السببى بجمله إلخ ، فلا منافاه بين ما هنا وما يأتى (قوله : زيد قام) أى : ومثله زيد قائم فليس الفعلى عنده قاصرا على الجمله ، بل المفرد

فلهذا اكتفى المصنف فى بيان المسند السببى بالمثال وقال (والمراد بالسببى : نحو زيد أبوه منطلق) وكذا : زيد انطلق أبوه ، ويمكن أن يفسر المسند السببى بجمله علقت على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا إليه فى تلك الجمله ؛ فخرج المسند فى نحو : زيد منطلق أبوه لأنه مفرد ، وفى نحو : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)(۱) ...

******

كذلك (قوله : فلهذا اكتفى المصنف إلخ) أى : ويعلم من مثال السببى مثال مقابله وهو الفعلى (قوله : نحو : زيد أبوه منطلق) أى : نحو أبوه منطلق ، من قولك زيد أبوه منطلق ؛ لأن المسند السببى هو أبوه منطلق ، وقوله وكذا إلخ : مثال للسببى فى الجمله الفعليه وما قبله مثال له فى الجمله الاسميه ، وقوله أبوه منطلق أى : وأما زيد منطلق أبوه ، فليس المسند فيه سببيا عنده ؛ لأن المسند مفرد لا جمله على ما يأتى فهو من قبيل الفعلى (قوله : ويمكن أن يفسر المسند السببى) أى : على قاعده السكاكى تفسيرا لا صعوبه فيه ولا انغلاق صادقا على أبوه منطلق وعلى غيره.

(قوله : بجمله علقت) أى : ربطت بمبتدأ إلخ اعترض العلامه السيد هذا التفسير بأن فيه دورا لتوقف كون المسند جمله على كونه سببيا وتوقف كونه سببيا على كونه جمله ؛ وذلك لأن المصنف جعل كون المسند سببيا عله لكون المسند جمله حيث قال فيما بعد : وأما كونه جمله فللتقوّى أو لكونه سببيا ، وقال هنا أما إفراده فلكونه غير سببى مع عدم إفاده تقوى الحكم ، ومفهومه أن كونه سببيا عله لكونه جمله ، وهذا يقتضى توقف كونه جمله على كونه سببيا ؛ لأن العله الموجبه للشىء بحسب سبقها عليه وتوقفه عليها وهذا التفسير يقتضى توقف كونه سببيا على كونه جمله ؛ لأن الجمله أخذت فى تعريفه ، ولا شك أن المعرف تتوقف معرفته على معرفه سائر أجزائه ، وأجيب بأن كونه سببيا المفهوم من الضابط السابق ومن كلامه فيما يأتى بعد عله لإيراد المسند جمله لا عله لتصور كونه جمله ، فالمتوقف على كونه سببيا إيراده جمله لا تصوره ، والمتوقف على كونه جمله تصور كونه سببيا لا إيراده ، فاختلفت جهه التوقف فلا دور (قوله : بعائد) أى : ملتبسه بعائد أو الباء متعلقه بعلقت (قوله : لأنه مفرد) أى : لأن الوصف مع مرفوعه

۱- الإخلاص : ۱.

لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد ، وفى نحو : زيد قام ، وزيد هو قائم ؛ لأن العائد مسند إليه ، ودخل فيه نحو : زيد أبوه قائم ، وزيد قام أبوه ، وزيد مررت به ، وزيد ضربت عمرا فى داره ، وزيد ضربته ، ونحو ذلك من الجمل التى وقعت خبر مبتدأ ولا تفيد التقوّى ؛ والعمده فى ذلك تتبع كلام السكاكى لأنا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله.

******

الظاهر كالمضمر فى حكم المفرد ، ولا يرد على هذا ما مر من أنه جعل الوصف فى نحو : رجل كريم أبوه وصفا سببيا مع أنه مفرد ؛ لأنه إنما يشترط فى السببى كونه جمله إذا كان مسندا لا إن كان نعتا ، لكن يطلب الفرق منه بين المسند والنعت (قوله : ليس بعائد) أى : ليس ملتبسا بعائد لاتحاد المبتدأ والخبر فلا تحتاج للرابط ، واعلم أن هذا المسند كما أنه ليس بسببى هو ليس بفعلى ؛ لأنهما إنما يقالان فيما إذا تغاير المبتدأ والخبر فلا يرد أنه إذا لم يكن سببيا كان فعليا فيدخل فى ضابط الإفراد مع أنه جمله – كذا فى عبد الحكيم.

(قوله : ولا تفيد التقوّى) أى : لعدم تكرر الإسناد فيها (قوله : والعمده فى ذلك) أى : فى هذا التفسير وقيوده من حيث الإدخال والإخراج ، واعترض بأن السكاكى اشترط شرطا زائدا على ما قاله الشارح وهو أن يكون المضاف للضمير اسما مرفوعا : كالمثالين الأولين ، وحينئذ فيخرج زيد مررت به وزيد ضربت عمرا فى داره وزيد ضربته ، فليس المسند فى هذه الأمثله الثلاثه سببيا عند السكاكى خلافا للشارح فلو كان العمده فى ذلك على ما قاله السكاكى ما خالفه فيما ذكر ، والحاصل أن المسند السببى عند السكاكى أربعه أقسام :جمله اسميه يكون الخبر فيها فعلا نحو : زيد أبوه ينطلق أو اسم فاعل نحو : زيد أبوه منطلق أو اسما جامدا نحو : زيد أخوه عمرو. أو جمله فعليه يكون الفاعل فيها مظهرا نحو : زيد انطلق أبوه ، والتعريف الضابط لجميع أقسامه متعسر.

[أغراض كون المسند فعلا أو اسما]

اشاره

(وأما كونه) أى : المسند (فعلا : فللتقييد) أى : تقييد المسند (بأحد الأزمنه الثلاثه) : الماضى ؛ وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى أنت فيه ، والمستقبل ؛ وهو الزمان الذى يترقب وجوده بعد هذا الزمان ، والحال : ...

******

[كون المسند فعلا]

(قوله : وأما كونه فعلا) أى : وأما الإتيان به فعلا فيكون للتقييد بأحد إلخ ، وذلك عند تعلق الغرض بذلك كما إذا كان المخاطب معتقدا لعدم وقوع الحدث فى أحد الأزمنه على الخصوص ، والواقع بالعكس فيؤتى بالفعل الدال على ذلك الأحد لأجل تقييد الحدث بذلك الزمان (قوله : أى تقييد المسند) أى : الذى هو الفعل ، والمراد فلتقييد جزء معناه وهو الحدث بأحد الأزمنه الثلاثه ، فاندفع ما يقال : إن الزمان جزء من معنى الفعل ، فإذا كان المسند الذى هو الفعل مقيدا بأحد الأزمنه لزم تقييد الشىء بنفسه بالنظر للزمان وهو باطل.

(قوله : وهو الزمان الذى إلخ) هذا يقتضى أن الماضى سابق على الحال ويلى الماضى الحال ويليه المستقبل وهو ظاهر ، وإن كان ابن هشام جعل ذلك مما يتبادر لأذهان عوام الطلبه ، وجعل التحقيق أن السابق من الثلاثه هو المستقبل ، ثم الحال ، ثم الماضى ، والحق أن لكل وجهه ، (قوله : قبل زمانك) اعترض بأن قبل ظرف زمان فينحل المعنى وهو الزمان الذى فى زمان متقدم على الزمان الذى أنت فيه ، فإن كان عين الزمان الذى جعل ظرفا له لزم أن يكون الشىء ظرفا لنفسه ، وإن كان غيره لزم أن يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وهو باطل ، وأجيب بأن المراد بقبل مجرد التقدم وجعله ظرف زمان فيه مسامحه ، فكأنه قال الزمان المتقدم على زمانك الذى أنت فيه أو أنه من ظرفيه العام فى الخاص بمعنى تحققه فيه يعنى أن الماضى هو الزمان المتحقق فى أجزاء الزمان الذى قبل زمانك (قوله : الذى أنت فيه) أى : حين التكلم أو حين غيره من الأفعال ، وكذا يقال فى قوله بعد هذا الزمان (قوله : والمستقبل) هو على صيغه اسم الفاعل كالماضى أو اسم المفعول وكلاهما موافق للمعقول ؛ لأن الزمان يستقبلك كما

وهو أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل متعاقبه من غير مهله وتراخ. وهذا أمر عرفى ؛ ...

******

تستقبله (قوله : الذى يترقب) أى : ينتظر وجوده أى الزمان الذى من شأنه أن يترقب وينتظر وجوده ؛ لأن الترقب بالفعل لا يتوقف عليه تحقق الزمان المستقبل ، واعترض على الشارح بأن يترقب دال على الزمان المستقبل فيلزم أن يترقب وجود المستقبل فى المستقبل ؛ لأن المستقبل الذى هو مدلول يترقب كما هو ظرف للترقب ظرف لوجود المستقبل أيضا ، إذ لا معنى لترقبه فى الماضى أو الحال فيكون فى المستقبل فيلزم أن يكون الشىء ظرفا لنفسه ، أو أن يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وهو باطل ، وأجيب بأن المراد بقوله يترقب وجوده مجرد التأخر فكأنه قال الزمان المتأخر بعد هذا الزمان أى الحاضر ، وحينئذ فلا يلزم ما ذكر ؛ لأن الأفعال الواقعه فى التعاريف لا دلاله لها على زمان كما صرح بذلك العلامه السيد (قوله : وهو أجزاء) أى : آنات وأزمنه من أواخر الماضى وأوائل المستقبل وفيه أنه إذا كان الزمان حالا فلا ماضى ولا مستقبل ، ويجاب بأن المراد الماضى باعتبار ما يكون والمستقبل باعتبار ما كان - كذا قرر شيخنا العلامه العدوى ، وفى بعض الحواشى أن الحال عند النحاه أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن الحاضر ، إلا أنه حقيقه فى الآن الحاضر لكن لقصره احتاج إلى الاعتماد على أجزاء قبله وأجزاء بعده.

(قوله : من غير مهله وتراخ) أى : بين كل جزء وما يليه لا بين أول الأجزاء وآخرها ، إذ المهله بينهما لازمه إذا طالت المده كما يقال : زيد يصلى ، والحال أن بعض صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاه الواقعه فى الآنات الكثيره المتعاقبه واقعه فى الحال ، فليس الحال زمن التكلم فقط وهذا أعنى قوله : من غير مهله وتراخ توضيح لقوله متعاقبه وليس قيدا آخر للاحتراز عما لو كانت الأجزاء متصله ، لكن كانت كثيره كشهر وسنه ، فإن الأجزاء وإن كانت متعاقبه ، لكن هناك مهله وتراخ بين أولها وآخرها ؛ لأن المجموع لا يخرج عن أن يكون حالا ، لأنه حيث فرض أن هناك أجزاء متصله ، فالمهله بين أولها وآخرها لازمه فلا معنى لاشتراط انتفاء ذلك (قوله : وهذا أمر عرفى)

وذلك لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنه الثلاثه من غير احتياج إلى قرينه تدل على ذلك ، بخلاف الاسم فإنه يدل عليه بقرينه خارجيه كقولنا : زيد قائم الآن ، أو أمس ، أو غدا ؛ ...

******

يحتمل أن المراد وهذا الحال أى : مقداره أمر عرفى أى مبنى على عرف أهل العربيه وليس مضبوطا بحد معين فما يعدونه حالا فهو حال كما جعلوا الزمن فى : زيد يصلى حالا مع كونه فى أثناء الصلاه فرغ منها شطر وبقى شطر ، وكذا فى : زيد يأكل أو يحج أو يكتب القرآن أو يجاهد فى الكفار ، ولا شك فى اختلاف مقادير أزمنتها ، ويحتمل أن المراد : وهذا أى : الحال أمر عرفى أى : متعارف بين الناس ولا حقيقه له فى الواقع ؛ لأن كل جزء اعتبرته من الزمن تجده إما ماضيا أم مستقبلا ، وليس ثم حال يمكن تحققه قاله سم. وفيه أن الآن الحاضر وهو الجزء الحاضر من الزمان البسيط الذى لا يقبل القسمه متحقق قطعا ، ويحتمل أن المراد وهذا تعريف للحال العرفى وهو الزمان الذى يقع فيه الفعل ويقدر بقدره فيختلف باختلافه ، وأما الحال الحقيقى فهو الآن الذى لا يتجزأ.

قاله السيرامى.

(قوله : وذلك) أى : وبيان ذلك الذى قاله المصنف من أن الفعل يدل على التقييد بأحد الأزمنه (قوله : دال بصيغته) أى : بهيئته وليس المراد بالصيغه الماده ؛ لأن الفعل يدل بها على الحدث لا على الزمان (قوله : من غير احتياج إلخ) جواب عما يرد على المصنف من أن الاسم كذلك قد يدل على أحد الأزمنه فكيف يقول المصنف : وأما كونه فعلا فللتقييد إلخ مع أن التقييد المذكور متأت مع إيراده اسما لما علمت من أن الاسم قد يدل على أحد

الأزمنه الثلاثه ، وحاصل الجواب أن العله التقييد مع الأخصريه فلا يحتاج للتصريح معه بقرينه بخلاف الاسم ، فإنه وإن حصل به التقييد لكن يحتاج للقرينه ، ثم إن قوله : من غير احتياج إلخ هذا إنما يظهر بالنسبه للماضى والأمر ، وأما المضارع فإنه يحتاج للقرينه لاحتماله للحال والاستقبال ، وقد يجاب بأن المراد من غير احتياج إلى قرينه أى : من حيث أصل الوضع وهذا لا ينافى إنه يحتاج للقرينه المعينه للمراد عند تزاحم المعانى. فإن قلت : فما الفائده حينئذ فى الإيراد فعلا ولا مندوحه عن

ولذا قال : (على أخصر وجه) ...

******

القرينه إلا أن القرينه هنا لتعيين المراد وفى الاسم للتقييد - قلت : فائدته التدرج فى التعيين ، وذلك موجب لمزيد التقرير (قوله : فإنه إنما يدل عليه بقرينه خارجيه) اعترض بأن هذا ينافيه قولهم اسم الفاعل حقيقه فى الحال مجاز فى الاستقبال ، فإن هذا يفيد أنه يدل على الزمان الحالى بلا قرينه واحتياجه لها إذا أريد غير الحال كاحتياج الفعل لها إذا أريد غير الزمان الذى هو حقيقه فيه ، وحينئذ فلا فرق بين الفعل واسم الفاعل ، وأجيب بأن المراد بقول الشارح : لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنه أى دلاله صريحه بلا قرينه ، وقوله بخلاف الاسم فإنه إنما يدل عليه دلاله صريحه بقرينه ، وحينئذ فلا يرد اسم الفاعل ؛ لأنه وإن دل على الزمان الحالى بلا قرينه ، لكن باللزوم لا بالصراحه وبيان ذلك أن قولهم اسم الفاعل حقيقه فى الحال أى : فى الحدث الحالى أى : الحاصل بالفعل لا الزمان الحالى وإن لزم من الأول الثانى فدلالته على الزمان الحالى بلا قرينه ، لكن باللزوم لا بالصراحه بخلاف الفعل فإن الزمان جزء مفهومه ، فحينئذ يدل عليه صراحه بلا قرينه ، فالحاصل أن الفعل يدل على الزمان صراحه بلا قرينه ، وأما الاسم : فإنه لا يدل على الزمان دلاله صريحه إلا بالقرينه ، فاسم الفاعل - وإن دل على الزمان بلا قرينه - لكن دلاله التزاميه لا صريحه فإذا أريد الدلاله عليه صريحا احتاج إلى قرينه وقد ضعف اليعقوبى هذا الجواب بأن تعقل الحدث الحالى بلا زمان الحال كالمحال ، وحينئذ فكيف يتأتى للواضع أن يتعقل الحدث الحالى وحده ويضع له اسم الفاعل؟

(قوله : على أخصر وجه) كان ينبغى أن يؤخره عن قوله مع إفاده التجدد ليتعلق بإفاده التجدد والتقييد على سبيل التنازع ، إذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمه القرينه فترجيح الفعل لكل منهما على الاسم لا يتأتى إلا بقصد الاختصاص.

(قوله : ولما كان إلخ) حاصله أن الفعل يدل على الزمان وعلى حدث مقارن له ، ثم إن الزمان عرفوه بأنه كم أى : عرض قابل للقسمه لذاته غير قار الذات أى : لا تجتمع أجزاؤه فى الوجود فيكون كل منها حادثا فمن لوازمه التجدد والحدوث ، وإذا كان كذلك فينبغى أن يعتبر التجدد فى الحدث المقارن له لأجل المناسبه بين المتقارنين على أنه

ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات ؛ أى : لا يجتمع أجزاؤه فى الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل - كان الفعل مع إفادته التقييد بأحد الأزمنه الثلاثه مفيدا للتجدد وإليه أشار بقوله : (مع إفاده التجدد كقوله :) أى : كقول طريف بن تميم ...

******

لا- معنى لمقارنه الشيء للزمان إلا حدوثه معه ، فإذا استعملت الأفعال فى الأمور المستمره كقولك : علم الله ويعلم الله كانت مجازات ، ومن ثم أجمعوا على أن هذه الأفعال ليست زمانيه ؛ لأنها لو كانت زمانيه لكان مدلولها متجددا وحادثا واللازم باطل ، ثم اعلم أن التجدد يطلق على معنيين أحدهما الحصول بعد أن لم يكن ، والثانى التقضى والحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار والمعتبر فى مفهوم الفعل التجدد بالمعنى الأول واللازم للزمان التجدد بالمعنى الثانى ، وحينئذ فالموافقه بين الحدث والزمان المتقارنين فى مطلق تجدد ؛ لان التجدد بالمعنى الثانى غير لازم للفعل ولا معتبر فى مفهومه حتى إذا أريد ذلك من الفعل المضارع فلا بد من قرينه إذا علمت هذا تعلم أن قول المدرسين : معنى أحمدك أنه يحمد الله حمدا بعد حمد إلى مالا نهايه له تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع (قوله : ولما كان التجدد لازما للزمان) المراد بالتجدد هنا التقضى والحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار (قوله : أى لا- يجتمع إلخ) تفسير لقوله غير قار الذات (قوله : مفيدا للتجدد) أى : تجدد الحدث المدلول لذلك الفعل أى : وجوده بعد أن لم يكن لأجل أن يكون هناك مناسبه بين الزمان وما قارنه وهو الحدث فى أن كلا منهما متجدد ، وإن كان التجدد المعتبر فى هذا غير المعتبر فى هذا. إن قلت : المضارع قد يفيد التجدد الاستمرارى وهو الحصول شيئا فشيئا اللازم للزمان قلت ذلك بحسب المقام والقرينه لا بالوضع كما مر ، إن قلت : ما تقرر من إفاده الفعل للتجدد يشكل على قولهم الجمله المضارعيه إذا وقعت خبرا نحو : زيد ينطلق مفيده للثبوت والاستمرار قلت : يجوز أن يكون المراد من قولهم للثبوت أى : ثبوت التجدد واستمراره ، وحينئذ فلا إشكال (قوله : أى : كقول طريف) (١) أى : يصف نفسه بالشجاعه.

١- البيت من الكامل ، وهو لطريف بن تميم العنبرى فى الأصمعيات ص ١٢٧ ولسان العرب (ضرب) ، (عرف) ، وبلا نسبه فى أدب الكاتب ص ٥٦١ ، وتاج العروس (وسم) ، والبيت بتمامه". " أو كلّما وردت عكاظ قبيله بعثوا إلىّ عريفهم يتوسّم".

(أو كلّما وردت عكاظ) (۱) هو متسوّق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع (قبيله ... بعثوا إلىّ عريفهم) وعريف القوم : القيم بأمرهم الذى شهر وعرف بذلك ...

******

(قوله : أو كلما وردت إلخ) بعده :

فتوسّمونى إنّنى أنا ذلكم

شاك سلاحى فى الحوادث معلم

تحتى الأغرّ وفوق جلدى نثره

زغف تردّ السيف وهو مثلّم

حولى أسيد والهجيم ومازن

وإذا حللت فحول بيتى خصم

وعكاظ سوق بين نخله ، والطائف كانت تقام فى مستهل ذى القعده وتستمر عشرين يوما تجتمع فيه قبائل العرب فيتعاكظون أى : يتفاخرون ويتناشدون وكانت فرسان العرب إذا حضروا عكاظ وأمن بعضهم من بعض لكون عكاظ فى شهر حرام تقنعوا حتى لا يعرفوا وذكر عن طريف هذا أنه كان من الشجعان وكان لا يتقنع كما يتقنعون ، فاتفق له أنه وافى عكاظ وكان طريف قبل ذلك قد قتل شراحيل الشيبانى فقال حصيصه بن شراحيل : أرونى طريفا فأروه إياه ، فجعل حصيصه كلما مر به طريف تأمله ونظر إليه حتى فطن له طريف ، فقال له مالك تنظر إلى مره بعد مره فقال له حصيصه : أتوسمك لأعرفك فلله علىّ إن لقيتك فى حرب لأقتلنك أو لتقتلنى فقال طريف عند ذلك الأبيات المذكوره ، والهمزه فى قوله أو كلما للاستفهام التقريرى ، والواو للعطف على مقدر أى : أحضرت العرب فى عكاظ وكلما إلخ ، وقبيله فاعل وردت بمعنى جاءت وعكاظ مفعوله ، وكلما ظرف زمان لوردت مضمن معنى الشرط ، والعامل فيه جوابه وهو بعثوا (قوله : متسوق) بفتح الواو المشدده اسم مكان من تسوق القوم إذا باعوا واشتروا فهو اسم لمكان البيع والشراء (قوله : ويتفاخرون) أى : بذكر أنسابهم وبما يلبسونه من الثياب وما يحملونه من السلاح (قوله : القيم بأمرهم) أى : رئيسهم المتولى للبحث عنهم والكلام فى شأنهم (قوله : وعرف بذلك) أى : بالقيام بأمرهم

۱- البيت من الكامل وهو لطريف بن تميم العنبرى فى الأصمعيات ص : ۱۲۷ ، ولسان العرب (ضرب) و (عرف) ، وبلا نسبه فى أدب الكاتب ص : ۵۶۱.

(يتوسم) أى يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا ولحظه فلحظه.

(وأما كونه) أى المسند (اسما : فلإفاده عدمهما) أى : عدم التقييد المذكور ، وإفاده التجدد ؛ يعنى : لإفاده الدوام والثبوت ...

******

وهذا إشاره إلى وجه تسميته عريفا (قوله : يتوسم) هذا محل الشاهد حيث أورد المسند فعلا للتقييد بأحد الأزمنه مع إفاده التجدد (قوله : تفرس الوجوه) أى : وجوه الحاضرين لينظر أنا فيهم أو لا ، لأن لى جنايه فى كل قوم ونكايه لهم ، فإذا وردت القبائل ذلك المحل بعثوا عريفهم ليتعرفنى بثأرهم منى وهذا مدح فى العرب للجرىء منهم.

ويحتمل كما قيل بعثوا إلى عريفهم ليتعرفنى لأجل أن يتآنسوا بى لشجاعتى ، أو لأجل أن يتم لهم إظهار مفاخرتهم بحضرتى ؛ لأنه كان رئيسا على كل شريف (قوله : وتأملها) تفسير لقوله تفرس الوجوه ، واعترض على الشارح بأن قوله أى : يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا ولحظه فلحظه يدل على أن التجدد المعتبر فى مفهوم الفعل التجدد بمعنى التقضى والحصول شيئا فشيئا ، مع أنه ليس كذلك كما تقدم ، إذ دلالته على التجدد بهذا المعنى لا بد لها من قرينه ، وأجيب بأن هذا تفسير للمراد من الفعل فى هذا المقام لا تفسير له بحسب الوضع فلا ينافى ما مر من أن المعتبر فى مفهوم الفعل التجدد بمعنى الحصول بعد العدم لا بمعنى التقضى شيئا فشيئا ، فإنه لا بد له من قرينه وهى فى البيت كون تعين المطلوب إنما يحصل بعد التفرس المتجدد كثيرا فى وجوه الحاضرين فى المتسوق

[كون المسند اسما]

(قوله : فلإفاده عدمهما) الأظهر أن يقول فلإفاده مطلق الثبوت لأجل أن لا يكون الكلام خاليا عن إفاده المدلول الوضعى للاسم صريحا ، فإن الاسميه لا تفيد عدم التقييد وعدم إفاده التجدد بل هما لعدم ما يدل عليهما ا. ه فنرى.

(قوله : يعنى) أى بإفاده عدمهما إفاده الدوام أى : المقابل للتقييد بزمن مخصوص وإفاده الثبوت المقابل للتجدد ، واعلم أن دلاله الاسم على الثبوت الذى هو تحقق المحمول للموضوع بحسب أصل الوضع ، وأما إفادته للدوام والثبات فمن خارج لا بحسب

لأغراض تتعلق بذلك كقوله : (لا يألف الدرهم المضروب ...

******

أصل الوضع ، وقد أشار الشارح إلى ذلك بقوله الآتى قال الشيخ عبد القاهر إلخ : فإنه أفاد أنه لا دلاله للاسم على الدوام بحسب الوضع ، فكلام الشارح يشير إلى أنه ينبغى أن يحمل كلام المصنف على أن إفادته للدوام من خارج ، جمعا بينه وبين كلام الشيخ ودفعا للتعارض بينهما ، فنقله لكلام الشيخ إشاره إلى الجمع ، وحاصله أن كلام الشيخ باعتبار الوضع وما فسر به كلام المصنف باعتبار القرائن الخارجيه ، لا إلى الاعتراض على المصنف وإن احتمل ذلك ، ثم إنه كان الأولى للشارح تقديم الثبوت على الدوام ؛ لأنه يلزم من الدوام الثبوت ولا عكس ، فذكر الثبوت آخرا لا فائده فيه ؛ لأنه معلوم مما قبله وأيضا قوله : لأغراض ، متعلق بإفاده الدوام لا بإفاده الثبوت لما علمت أن إفاده الاسم الثبوت بحسب الوضع بخلاف إفادته الدوام فتقديم الدوام يوهم تعلقه بإفاده الثبوت ، ثم ما تقرر من أن الاسم إنما يفيد الثبوت دون الحدوث أى : الحصول بعد العدم يخالفه ما ذكره ابن الحاجب فى تعريف اسم الفاعل من أنه ما اشتق لغرض الحدوث فقد اعتبر الحدوث فى مفهومه ، فإما أن يرى أن النحويين يخالفون أهل المعانى ، وإما أن يقال مراده أنه يفيد الحدوث غالبا بقرائن خارجيه (قوله : لأغراض) أى : كما إذا كان المقام يقتضى كمال الذم أو المدح ، أو نحو ذلك مما يناسبه الدوام والثبات.

(قوله : كقوله) أى النضر بن جؤيه يتمدح بالغنى والكرم ، وقبل البيت المذكور : (١)

قالت طريفه ما تبقى دراهمنا

وما بنا سرف فيها ولا خرق

إنا إذا اجتمعت يوما دراهمنا

ظلّت إلى طرق الخيرات تستبق

لايألف ...

... البيت

وبعده :

حتى يصير إلى نذل يخلّده

يكاد من صرّه إيّاه ينمزق

١- البيتان للنضر بن جؤيه فى الإشارات والتنبيهات ٦٥ ، ودلائل الإعجاز ١٧٤ ، ومعاهد التنصيص ١ / ٢٠٧ ، وشرح الواحدى على ديوان المتنبى / ١٥٧.

صرتنا) (1) وهو ما يجتمع فيه الدراهم (لكن يمر عليها وهو منطلق) يعنى : أن الانطلاق من الصره ثابت للدرهم دائما ، قال الشيخ عبد القاهر : موضوع الاسم على أن يثبت به الشىء للشىء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا ، فلا تعرض فى : زيد منطلق لأكثر من إثبات الانطلاق فعلا له ، كما فى : زيد طويل وعمرو قصير.

******

(قوله : صرتنا) المشهور نصبه على أنه مفعول لقوله : لا يألف والأحسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الألفه من جانب صرته. ا ه عصام.

(قوله : وهو منطلق) أى : فتعبيره بمنطلق للإشعار بأن انطلاق الدراهم من الصره أمر ثابت دائم لا يتجدد ، وأن الدراهم ليس لها استقرار ما فى الصره وهذا مبالغه فى مدحهم بالكرم ، وفى قوله : لكن يمر عليها إلخ : تكميل حسن إذ قوله لا يألف إلخ : ربما يوهم أنه لا يحصل له جنس الدراهم ، فأزال ذلك التوهم بهذا الاستدراك (قوله : ثابت للدرهم دائما) أى : لأن مقام المدح يقتضى دوام ذلك (قوله : موضوع الاسم) أى : الاسم المسند فى التركيب موضوع لأجل أن يثبت إلخ أى : إنه إنما وضع لأجل هذا المعنى وهو ثبوت الشىء للشىء ، وأما إفادته للدوام والاستمرار فإنما هو من قرينه خارجيه (قوله : من غير اقتضاء إلخ) إن قلت الاسم كما يحمل على الدوام بواسطه القرائن يصح أن يحمل على الاستمرار التجددى باعتبار القرائن الخارجيه كالفعل فلأى شىء خص الفعل بالدلاله على الاستمرار التجددى دون الاسم؟ قلت : وجه ذلك مناسبه الاستمرار التجددى للفعل لاشتماله على الزمان المتجدد (قوله : فلا تعرض إلخ) أى : وأما إفادته الدوام فمن المقام كغرض المدح أو الذم فلا منافاه بينه وبين كلام الشارح المتقدم ؛ لأن كلام الشارح بحسب الاستعمال لاعتبار القرائن الخارجيه وكلام الشيخ بحسب أصل الوضع.

(قوله : كما فى زيد طويل) هذا تنظير للنفى فى قوله فلا تعرض إلخ أى : كما لا تعرض لقولنا زيد طويل لغير إثبات الطول صفه لزيد وإثبات القصر صفه لعمرو ولا

۱- صدر بيت للنضر بن جؤيه فى الاشارات والتنبيهات / ۶۵ ، ودلائل الإعجاز ۱۷۴ ، ومعاهد التنصيص ۱ / ۲۰۷ ، وشرح الواحدى على ديوان المتنبى / ۱۵۷ ، والبيت بتمامه : لا يألف الدرهم المضروب صرّتنا لكن يمرّ عليها وهو منطلق.

أغراض تقييد الفعل بمفعول ونحوه ، وترک تقييد الفعل

اشاره

(وأما تقييد الفعل) وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما (بمفعول) مطلق ، أو به ، أو فيه ، أو له ، أو معه (ونحوه) : من الحال والتميز والاستثناء ...

******

تجدد فيه ، واعترض بأن الطول والقصر لازمان له فهما دائمان ، وأجيب بأنهما وإن كانا دائمين ، لكن استفاده دوامهما ليست من جوهر اللفظ ، بل من حيث إن الصفه المشبهه لا تدل على زمان معين ، وليس بعض الأزمنه أولى من بعض فتحمل على الجميع ، فالحاصل أن الدوام إنما استفيد من قرينه خارجيه وهو الترجيح بلا مرجع عند الحمل على خلافه - تأمل.

تقييد الفعل بمفعول ونحوه

(قوله : وأما تقييد الفعل) أى الواقع مسندا ، وكذا يقال فيما أشبهه لا يقال إن تقييد الفعل بما ذكر من مباحث متعلقات الفعل فذكره هنا من ذكر الشيء فى غير محله ؛ لأنا نقول : لا يلزم من كون ذلك من مباحث متعلقات الفعل أن لا يكون من مباحث المسند حتى يكون ذكره هنا من ذكر الشيء فى غير محله (قوله : وما يشبهه من اسم الفاعل إلخ) واقتصر المصنف على الفعل ؛ لأنه الأصل ولك أن تحمل الفعل فى كلامه على الفعل اللغوى فيكون شاملا لما ذكر (قوله : وغيرهما) أى : كأفعل التفضيل والصفه المشبهه ، وإنما كانت هذه المذكورات شبيهه بالفعل لمماثلتها له فى الاشتقاق فيكون لها متعلقات مثله (قوله : بمفعول مطلق إلخ) أى : فلفظ المفعول متناول لها جميعا لاشتراكها فى مطلق المفعوليه ، وقوله بمفعول مطلق أى : غير مؤكد ، وإلا فهو لا يفيد تربيه الفائده ؛ وذلك لأن الفعل يحتمل الحقيقه والمجاز والمصدر المؤكد أفاد نفس الحقيقه ، والذى أفاده هو أحد محتملى الفعل وهو الظاهر منهما ، إلا أن يقال التعيين فائده لم تكن - فتأمل.

وأمثله المذكورات : أكرمت إكرام أهل الحسب ، وحفظت حديث البخارى ، وقرأت بمكه وجلست أمام الروضه الشريفه ، وسرت وطريق المدينه ، وتطهرت تعظيما للحديث ، وتصدقت مخلصا وطبت نفسا بالتوفيق ، ولا أحب إلا الصالحين ، واعترض

فلتربيه الفائده) لأن الحكم كلما ازداد خصوصا زاد غرابه ، وكلما زاد غرابه زاد إفاده كما يظهر بالنظر إلى قولنا : شيء ما موجود ، وفلان بن فلان حفظ التوراه سنه كذا فى بلد كذا ، ولما استشعر سؤالا وهو أن خبر كان من ...

******

على الشارح فى ذكره الاستثناء أى : المستثنى بأنه إما أن يكون مستثنى من الفاعل فهو من تتمته ، أو من المفعول به أو غيره من المفاعيل أو الحال ، فكذلك ففى الأول لا يكون مربيا للفائده وفى غيره التربيه حصلت بالمستثنى وحينئذ فلا معنى لتقييد الفعل به ، لكن فى الرضى أن المنسوب إليه الفعل أو شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى ، وإنما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى ؛ لأنه الجزء الأول والمستثنى صار بعده فى حيز الفضلات فأعرب بالنصب - ا. ه كلامه.

وبهذا ظهر كون المستثنى قيدا للفعل ، واندفع ما ذكر من الاعتراض (قوله : فلتربيه الفائده) أى : تكثيرها فإن قلت : إن الفعل المتعدى متى ذكر أفاد أن هناك مفعولا به ؛ لأن تعقل الفعل المذكور يتوقف على تعقله ، وأفاد أن هناك مفعولا فيه ومعه وله ، فلا يكون ذكر تلك الأشياء مربيا للفائده إذ ليس ذكرها مفيدا لشيء زائد. قلت : إن ذكر الفعل المتعدى يقتضى هذه الأشياء على العموم وتعين الشخص أمر زائد فبذكره بشخصه تعظم الفائده ، والحاصل أن الفعل المتعدى يتوقف تعقله على تعقل كل من الفاعل والمفعول إلا أنه فرق بينهما من جهه أن تعقل الفعل المذكور يقتضى تعقل الفاعل بخصوصه ؛ لأنه اعتبر فى مفهومه النسبه للفاعل الخاص ، فذكره محصل لأصل الفائده وتعقل الفعل المذكور يتوقف على تعقل مفعول ما وهو معقول لكل أحد لا على تعقل مفعول مخصوص فبذكره بخصوصه يحصل تربيه الفائده.

(قوله : لأن الحكم) أى : المطلق ، وقوله : كلما ازداد خصوصا أى : قيدا وقوله زاد غرابه أى : بعدا عن الذهن وقله خطور بالبال ، وقوله وكلما زاد غرابه أى : بالنسبه للسامع زاد إفاده له ، والحاصل أن الحكم المطلق الخالى عن القيود لا يزيد على فائده نسبه المحمول للموضوع ، وربما كان ذلك الحكم معلوما عند السامع فلا يفيد ، فإذا زيد قيد كان فيه فائده غريبه والحكم الغريب مستلزم للإفاده للجهل به غالبا ، وكلما كثرت غرابته بكثره قيوده فقد كثرت فوائده (قوله : شيء ما موجود) الإخبار عن شيء

مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربيه الفائده لعدم الفائده بدونه - أشار إلى جوابه بقوله : (والتقييد فى نحو : كان زيد منطلقا هو منطلقا لا- كان) لأن منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلاله على زمان النسبه ، كما إذا قلت : زيد منطلق فى الزمان الماضى (وأما تركه :) أى : ترك التقييد (فلمانع منها) أى : تربيه الفائده ،

******

بالوجود غير مفيد ؛ لأنه معلوم بالضروره ، وذلك لأن الشىء يشمل الموجود والمعدوم عند اللغويين والإخبار بالنظر لعرفهم فهى قضيه مهمله فى قوه الجزئيه أى : بعض الشىء - أى : الأشياء - موجود ، ومن المعلوم ضروره وجود بعض الأشياء ، وهذا المثال ليس فيه خصوص فهو خال عن الفائده الزائده على أصل الحكم بخلاف المثال الذى بعده وهو فلان إلخ ، فإن فيه غرابات بكثره القيود وبذلك كثرت فوائده كما لا يخفى (قوله : مشبهات المفعول) أى : من حيث انتصابه.

(قوله : أشار إلى جوابه بقوله إلخ) حاصل ذلك الجواب أنا لا نسلم أن هذا من قبيل تقييد الفعل بمفعول الذى كلامنا فيه ، بل هو من قبيل تقييد شبه الفعل بفعل وهذا لا كلام لنا فيه ، وحينئذ فلا اعتراض (قوله : لا كان) أى : كما فهم المعترض (قوله : لأن منطلقا هو نفس المسند) أى : لأنه هو الدال على الحدث والمسند إنما هو الدال على الحدث بخلاف كان فإنها إنما تدل على الزمان ولا دلاله لها على الحدث كما قال السيد وغيره ، وحينئذ فيقيد ذلك المسند بمفاد كان وهو الزمان الماضى فيفيد الكلام أن الانطلاق لزيد كان فيما مضى فكأنك قلت : زيد منطلق فى الزمان الماضى ، والحاصل أن منطلقا نفس المسند ؛ لأن أصل التركيب زيد منطلق وكان إنما ذكرت لدلالتها على زمان النسبه فهى باعتبار دلالتها على الزمان قيد لمنطلقا ، وحينئذ فقولنا كان زيد منطلقا فى معنى قولنا : زيد منطلق فى الزمان الماضى ، وإلى هذا أشار بقوله وكان قيد له للدلاله على زمان النسبه كما إذا قلت : زيد منطلق فى الزمان الماضى ، وما ذكره المصنف من أن الخبر فى باب كان هو المسند والفعل قيد له طريقه مخالفه لما اختاره الرضى من دلاله كان على الحدث وأنها المسنده لزيد ، حتى إن معنى كان زيد حصل شىء ما لزيد ، وقوله بعد منطلقا أو نحوه تفصيل وتبيين لذلك الشىء المبهم فأول الكلام إجمال وآخره تفصيل ، وعلى هذا فمنطلقا تقييد وتبيين للاتصاف بمضمونها مرب للفائده والمعنى شىء ما ثبت لزيد فى الزمن الماضى مبين بالانطلاق (قوله : وكان قيد له)

مثل : خوف انقضاء الفرصه ، أو إراده أن لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل ، أو مكانه ، أو مفعوله ، أو عدم العلم بالمقيدات ، ...

******

مبتدأ وخبر وهو صريح فى أن المقيد نفس المسند وهو منطلقا وهو صريح كلام المصنف أيضا ، ويحتمل أن فى العباره حذفا أى : وكان قيد لنسبته ويدل لهذا ما بعده ، وعلى هذا فالمقيد إنما هو النسبه والأمر قريب ؛ لأن تقييد كل يؤول لتقييد الآخر.

[ترک تقييد الفعل]

(قوله : مثل خوف إلخ) هذا مثال للمانع وذلك كقول الصياد لمخاطبه : الصيد محبوس أو حبس من غير أن يقول : محبوس فى الشرک لأجل أن ينتهز فرصه التأكيد المقتضى لمبادره المخاطب لإدراكه قبل فواته بالفرار أو بالموت حتف أنفه (قوله : أو إراده أن يطلع إلخ) عطف على خوف انقضاء الفرصه ، وذلك كقولك لآخر : زيد فعل كذا ، ولم تقل يوم كذا ، ولا فى مكان كذا خوفا من الاطلاع على زمان الفعل أو مكانه والمقام مقتض لإخفائه ، واعترض بأن الفعل يدل صراحه على زمان معين من الماضى والحال والاستقبال ، فالاطلاع على الزمان موجود عند ترک التقييد ، وحينئذ فلا يصح الترک لأجل إراده عدم الاطلاع على الزمان ، وأجيب بأن المراد بالزمان زمان مخصوص بذلك الفعل مثل المساء والصباح ، فتقول : جاء زيد أو يجىء ومرادک أمس أو ليلا أو غدا أو صباحا ، فتترک التقييد المذكور لئلا يعلم الحاضرون الوقت المخصوص وإلا لو قيل جاء زيد صباحا أو مساء أو وقت الظهر. اطلع الحاضرون على ذلك الزمان المخصوص (قوله : أو مفعوله) عطف على زمان الفعل وذلك كما لو وقع ضرب من زيد على عمرو فقلت ضرب زيد ، ولم تقل عمرا خوفا من الاطلاع على ذلك فيحصل لعمرو فضيحه بين الناس أو يحصل منه ضرر لزيد (قوله : أو عدم العلم) عطف على خوف انقضاء إلخ أى : عدم علم المتكلم المقيدات كقولك : ضربت ولم تقل زيدا مثلا لعدم علمک بمن وقع عليه ضربک ، واعترض على الشارح فى جعله عدم العلم مانعا ، لأن المانع لا يكون إلا وجوديا وهذا أمر عدمى ؛ ولأن المانع من الشىء هو المنافى له وعدم العلم بالمقيدات لا ينافى التربيه وإن كانت متعذره معه ، وأجيب بأن المراد بالمانع

أو نحو ذلك.

[أغراض تقييد الفعل بالشرط : إن وإذا ولو]

اشاره

(وأما تقييده :) أى : الفعل (بالشرط) مثل : أكرمك إن تكرمنى ، وإن تكرمنى أكرمك ...

******

هنا المانع اللغوى وهو ما لا يتأتى تحصيل الشىء معه وجوديا كان أو عدميّا منافيا كان أولا (قوله : أو نحو ذلك) أى : كمجرد الاختصار حيث اقتضاه المقام لضيق أو ضجر من المتكلم أو خوف سآمه السامع.

[تقييد الفعل بالشرط]

(قوله : وأما تقييده بالشرط) كان الأولى للمصنف أن يقدم هذا على حاله ترك التقييد ، ويؤخر ترك التقييد عن هذا لأجل أن يجرى التقييد بالقيود الوجوديه على سنن واحد ، وكيف يؤخر هذا والتقييد بالشرط فى قوه التقييد بالمفعول فيه كما يعلم من قول الشارح الآتى بمنزله قولك : أكرمك وقت مجيئك إياى ، وأجيب بأنه لما كان التقييد بالشرط محتاجا إلى بسط ما أخره عن الترك ، وإن كان المناسب ذكره مع ما قبله (قوله : أى الفعل) أى : الواقع مسندا فى جمله الجزاء نحو : إن جئتنى أكرمتك فالشرط مقيد لأكرمتك ، وقوله : أى الفعل أى : أو ما يشبهه أو ما هو مؤول بما يشبهه الواقع مسندا فى جمله الجزاء نحو كلما كانت الشمس طالعه ، فالنهار موجود ، ونحو : إن كان زيد أبا لعمرو فأنا أخ له ، ففى المثال الأول ثبوت الوجود للنهار مقيد بطلوع الشمس ، إذ المعنى وجود النهار ثابت فى كل وقت من أوقات طلوع الشمس ، وفى المثال الثانى ثبوت أخوه عمرو للمتكلم مقيد بأبوه زيد لعمرو (قوله : بالشرط) أراد به جمله لشرط ، وأعاد المصنف الضمير على الشرط فى قوله أدواته بمعنى التعليق أعنى : عقد السببيه والمسببيه على طريق الاستخدام ، واعلم أن إطلاق الشرط على الجمله الشرطيه أعنى : مجموع فعل الشرط والجزاء غير معهود ، وكذلك إطلاقه على مجموع الأداه وفعل الشرط فقط إنما المعهود إطلاقه على فعل الشرط وأداته والتعليق (قوله : مثل أكرمك إن تكرمنى إلخ) لم يقصد الشارح بذلك أن التقييد كما يكون للجزاء المذكور يكون للمحذوف ؛

(فلاعتبارات) وحالات تقتضى تقييده به (لا تعرف إلا بمعرفه ما بين أدواته) يعنى حروف الشرط وأسماءه (من التفصيل وقد بين ذلك) أى : التفصيل (فى علم النحو) ...

******

لأن البصريين جعلوا أكرمك إن تكرمنى محذوف الجزاء لعدم صحه تقديم الجزاء على الشرط ؛ لأن حروف الشرط لها الصداره ، بل قصد أن الشرط كما يكون قيدا للجزاء المتأخر يكون قيدا للجزاء المتقدم ، فإن علماء المعانى لا يجعلون المتقدم على الشرط دالا على الجزاء ، بل يجعلونه نفس الجزاء كما صرح به الشارح فى بحث الإيجاز والإطناب والمساواه وفاقا للكوفيين. هذا والجمهور من النحويين شرطوا أن يكون الشرط ماضيا إذا تقدم عليه ما هو جزاء فى المعنى نحو : أنت ظالم إن فعلت كذا ، واختار بعضهم عدم الاشتراط فهذا المثال مبنى عليه - أفاده الفنارى.

(قوله : فلاعتبارات) أى : نكات معتبرات لكون المقام يقتضى التقييد بما يفيدها ، وإنما فسرنا الاعتبارات بما ذكر بدليل قوله وحالات ؛ لأن الحالات معتبرات لاعتبارات وتلك الحالات هى تعليق حصول مضمون جمله بحصول مضمون جمله أخرى إما فى الماضى كما فى لو ، وإما فى الاستقبال : إما مع الجزم كما فى إذا أو مع الشك كما فى إن ، أو فى جميع الزمان كما فى مهما ، أو المكان كما فى أين (قوله : يعنى حروف الشرط وأسماءه) دفع بهذا ما يتوهم من لفظ أدوات أنها كلها حروف (قوله : من التفصيل) بيان لما أى إلا بمعرفه التفصيل الذى بين أدواته الحاصل ببيان ما بينها من الفرق المعنوى. وفى الأطول : ما بين أدواته من التفصيل أى : مما ذكر مفصلا ككون إن وإذا للشرط فى الاستقبال ، لكن مع الجزم فى إذا ومع الشك فى إن ، وكون لو للشرط فى الماضى ، وكون مهما ومتى لعموم الزمان ، وأين لعموم المكان ، ومن لعموم من يعقل ، وما لعموم غير العاقل فيعتبر فى كل مقام ما يناسبه من معانى تلك الأدوات ، فإذا كان المخاطب مثلا يعتقد أنه إن كرر المجىء إليك مللت منه واستثقلته فتقول نفيا لذلك : كلما جئتنى ازددت فيك حبّا ، وكذا إذا كان يعتقد أن الجائى فى وقت كذا لا يصادف طعاما عند زيد مثلا قلت نفيا لذلك : متى جئت زيدا وجدت عنده طعاما ، أو كان يعتقد أنك لا

وفى هـذا الكلام إشاره إلى أن الشـرط - فى عرف أهل العربيه - : قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ، فقولك : إن جئتنى أكرمك - بمنزله قولك : أكرمك وقت مجيئك إياى ، ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبريه والإنشائيه ، ...

******

تجالسه إلا بالمسجد مثلا قلت أينما تجلس أجلس معك ، أو يعتقد أنك لا تكرم إلا من كان من بنى فلان فتقول له نفيا لذلك : من جاءنى أكرمته أو كان يعتقـد أنك لا تشترى إلا الحاجه الفلانيه ، ولو اشترى هو غيرها قلت نفيا لذلك ما تشتر أشتره وعلى هذا فقس.

(قـوله : وفى هـذا الكلاـم) أعنى : قول المصـنف وأمـا تقييـده بالشـرط إلـخ حيث جعـل الشـرط قيـدا (قوله : لحكم الجزاء) أراد بـالحكم النسـبه كثبوت الإـكرام أو أن الإضـافه بيـانيه أى : قيـد للجزاء فـالجزاء هو الكلاـم المقصود بالإفاده ، وأما جمله الشـرط فليست كلاما مقصودا لـذاته ، بل مـذكوره على أنها قيد فيه بمنزله الفضـلات كالمفعول والظرف ، فإذا قلت إن جئتنى أكرمتك فالمعتبر لأصل الإفاده هو الإخبار بالإكرام وأما الشـرط فهو قيـد فكأنك قلت أكرمك وقت مجيئك ، واعلم أن ما ذكر - من أن الكلام المقصود بالإفاده هو الجزاء والشـرط قيد له - ينبغى أن يستثنى من ذلك ما إذا كانت أداه الشرط اسما مبتدأ وجعل خبره الجزاء أو مجموع فعـل الشـرط والجزاء ، فـإن الكلاـم حينئـذ مجموع الجملتين ؛ لأن الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام ، وكـذا جزؤه من باب أولى ، فإن جعل الخبر فعل الشرط كما هو الأصح عند النحاه كان الكلام هو الجزاء (قوله : ونحوه) أى : كالظرف فى أنه يقيد به كضـربت أو صـمت يوم الخميس (قوله : بمنزله قولك أكرمك إلخ) استفيد الوقت من التعليل ؛ لأن الشرطيه قيد فى الجزاء فهو بمنزله العله وزمـان المعلول والعله واحـد فـالمعنى فى هـذا المثال أكرمتك لأجل مجيئك إياى وفى زمانه (قوله : ولا يخرج الكلام) الذى هو الجزاء. وقوله : بهذا التقييد أى : بجمله الشرط.

وقوله : عما كان عليه أى قبل التقييد بالشـرط ؛ لأن أداه الشـرط إنما تخرج الشرط عن أصله ولا تسلط لها على الجزاء بل هو باق على حاله.

بل إن كان الجزاء خبرا فالجمله الشرطيه خبريه نحو : إن جئتنى أكرمك ، وإن كان إنشائيا فإنشائيه نحو : إن جاءك زيد فأكرمه ، وأما نفس الشرط فقد أخرجته الأداه عن الخبريه واحتمال الصدق والكذب ، وما يقال من ...

******

(قوله : بل إن كان الجزاء خبرا) أى : قبل التقييد بجمله الشرط ، وقوله فالجمله الشرطيه أعنى مجموع الشرط والجزاء ، وقوله خبريه أى : بسبب خبريه الجزاء ، واعترض على الشارح بأن الجزاء فى قوله أإن ضربتك تضربنى خبر مع أن الجمله إنشائيه. ورد بأن حرف الاستفهام داخل فى المعنى على الجزاء كما صرح به الرضى ، وحينئذ فهو ليس بخبر (قوله : وإن كان) أى : الجزاء إنشائيا أى : قبل التقييد بالشرط ، وقوله فإنشائيه أى : فالجمله الشرطيه إنشائيه بسبب إنشائيه الجزاء (قوله : وأما نفس الشرط) أى : الجمله الشرطيه وحدها بدون الجزاء وهذا مقابل فى المعنى لقوله ولا يخرج (قوله : عن الخبريه) أى عن كونه كلاما خبريا ؛ لأنه صار مركبا ناقصا ، وقوله : واحتمال الصدق والكذب عطف لازم على ملزوم وكما أخرجته الأداه عن الخبريه أخرجته أيضا عن الإنشائيه لما علمت أنه صار بالأداه مركبا ناقصا والمحصور عندهم فى الخبر والإنشاء إنما هو المركب التام ، وأما قول الشارح فى المطول : لأن الحرف قد أخرجه إلى الإنشاء ففيه حذف مضاف بقرينه السياق أى : إلى حكم الإنشاء. وهو عدم احتمال الصدق والكذب ، وإن كان ليس بإنشاء حقيقه ، والحاصل أن الشرط وحده كالمفعول الذى قيد به الفعل فكما أن المفعول لا يحتمل صدقا ولا كذبا فكذلك الشرط (قوله : وما يقال إلخ) قائله الشارح العلامه فى شرح المفتاح ، وهذا شروع فى دفع التناقض بين ما قاله شارحنا سابقا ، وما قاله الشارح العلامه ، وحاصل ذلك الإيراد كيف يقال : إن الكلام عند أهل العربيه هو الجزاء والشرط لا دخل له فيه ، وإنما هو قيد له ، مع أن هذا يخالفه ما قاله الشارح العلامه من أن كل واحد من الشرط والجزاء ليس خبرا محتملا للصدق والكذب ، لأن كل واحد منهما أخرجته الأداه عن أصله فليس المعتبر فى القضيه حكم الجزاء لذلك ، وإنما الكلام الخبرى المحتمل للصدق والكذب هو مجموع الشرط والجزاء فكل واحد منهما مذكور قصدا لتوقف الكلام عليه ؛ لأنه جزء منه وحاصل الجواب أن

أن كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبريه واحتمال الصدق والكذب ، وإنما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثانى للأول - فإنما هو اعتبار المنطقيين ، فمفهوم قولنا : كلما كانت الشمس طالعه فالنهار موجود - باعتبار أهل العربيه - الحكم بوجود النهار فى كل وقت من أوقات طلوع الشمس ، فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الوجود ، وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم من فرق بين الاعتبارين.

******

ما قاله الشارح العلامه اصطلاح للمناطقه وما تقدم لشارحنا اصطلاح لأهل العربيه ولا يعترض باصطلاح على اصطلاح (قوله : أن كلا- من الشرط والجزاء) أى : كلا- منهما على حدته لا- مجموعهما كما هو ظاهر (قوله : واحتمال) أى : وخارج عن احتمال الصدق إلخ وهو عطف لا-زم على ملزوم (قوله : وإنما الخبر) أى : وإنما الكلا-م الخبرى سواء كان الجزاء فى الأصل خبرا أو إنشاء حتى إنك إذا قلت إن جاءك زيد فأكرمه ، فالمراد الحكم باللزوم بين المجئ والإكرام ، ولو كانت صوره الجزاء إنشاء (قوله : المحكوم فيه) أى : فى ذلك الخبر (قوله : فإنما هو اعتبار المنطقيين) أى : فهم يعتبرون اللزوم بين الشرط والجزاء سواء كان اللزوم بينهما حقيقيا أو اتفاقيا فمتى ثبت اللزوم بينهما صدقت القضيه ولو لم يقع واحد منهما (قوله : الحكم بوجود النهار) الأولى أن يقول الحكم على النهار بالوجود لأجل أن يدل على المحكوم عليه ، وبه يتضح التفريع ، فالمقصود عند أهل العربيه الإخبار بوجود النهار والتقييد ليس مقصودا لذاته (قوله : والمحكوم به وجود النهار) لعل الأولى أن يقول لزوم وجود النهار ؛ لأنهم إنما يحكمون باللزوم لا- بالوجود (قوله : فكم من فرق بين الاعتبارين) أى : كم فرق أى : إن هناك فروقا كثيره بين الاعتبارين لاختلاف الكلام والحكم والمحكوم به والمحكوم عليه باختلاف هذين الاعتبارين.

وعباره المطول : والتحقيق فى هذا المقام أن مفهوم الجمله الشرطيه بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار أهل العربيه ؛ لأنا إذا قلنا : إن كانت الشمس طالعه فالنهار موجود ، فعند أهل العربيه النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ، ومفهوم

(ولكن لا بد من النظر هاهنا فى إن وإذا ولو) لأن فيها أبحاثا كثيره لم يتعرض لها فى علم النحو (فإن وإذا للشرط ...

******

القضيه أن الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس ، وظاهر أن الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقه الحكم بثبوت الوجود للنهار حينئذ وكذبها بعدمها ، وأما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضيه الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقه الحكم باللزوم وكذبها بعد مهما فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبريه واحتمال الصدق والكذب ، وقالوا إنها تشارك الحمليه فى أنها قول موضوع للتصديق والتكذيب ، وتخالفها فى أن طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا ، وإن لم يكونا خبريين وبأن الحكم فيها ليس بأن أحد الطرفين هو الآخر بخلاف الحمليه ، ألا ترى أن قولنا : كلما كانت الشمس طالعه فالنهار موجود مفهومه عندهم أن وجود النهار لازم لطلوع الشمس ، وعند النحاه أن التقدير النهار موجود فى كل وقت من أوقات طلوع الشمس وظاهر أنه جمله خبريه قيد مسندها مفعول فيه فكم من فرق بين المفهومين ، وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث - انتهى.

قال عبد الحكيم : فإن قلت فما الفرق بين مذهبى أهل العربيه وأهل الميزان ، فإن المآل واحد؟ قلت : الفرق أن الشرط عند أهل العربيه مخصص للجزاء ببعض التقديرات حتى أنه لو لا التقييد بالشرط كان الحكم الذى فى الجزاء عاما لجميع التقديرات فيكون التقييد مفهومه مفهوم مخالفه كما ذهب إليه الشافعيه وعند أهل الميزان كل واحد من الشروط والجزاء بمنزله جزء القضيه الحمليه لا يفيد الحكم أصلا فلا يكون الشرط مخصصا للجزاء ببعض التقديرات فلا يتصور مفهوم المخالفه ، بل مسكوت عنه كما هو مذهب الحنفيه (قوله : ولكن لا بد إلخ) لما أحال معرفه الاعتبارات المفاده لأدوات الشرط على تبيينها ببيان معانيها فى علم النحو أشار إلى أن ثلاثه منها لا يكفى فى بيان الأغراض المفاده لها بيان معانيها المذكوره فى علم النحو فقال : ولكن إلخ.

(قوله : فى إن وإذا ولو) أى : فى معانى هذه الثلاثه (قوله : للشرط) المراد به تعليق حصول مضمون جمله على حصول مضمون جمله أخرى بخلافه فى قوله بوقوع

فی الاستقبال لکن أصل إن عدم الجزم بوقوع الشرط) ...

******

الشرط ، فإن المراد به فعل الشرط (قوله : فی الاستقبال) متعلق بالحصول الثانی الذی تضمنه لفظ الشرط - کما فی عبد الحکیم ، أو بالشرط نظرا لما فیه من معنی الحصول ؛ لأن الشرط تعلیق حصول مضمون جمله الجزاء علی حصول مضمون الشرط الکائن فی الاستقبال ، ویلزم من حصول مضمون الشرط فی الاستقبال حصول مضمون الجزاء فیه ؛ لأن الحصول المعلق بحصول أمر فی المستقبل یلزم أن یکون مستقبلا ، ولیس متعلقا بالشرط أعنی التعلیق باعتبار ذاته ؛ لأنه حالی لا استقبالی ، ویصح أن یکون متعلقا بوصف محذوف أی : للشرط الموجود فی الاستقبال ویراد بالشرط التعلیق وبضمیر الوصف : الشرط بمعنی فعل الشرط وهو المعلق علیه وحینئذ ففیه استخدام.

(قوله : لکن أصل إن) أی : المعنی الأصلی لها الذی تستعمل فیه بالحقیقه اللغویه ، وسیأتی مقابل ذلک الأصل فی قوله : وقد تستعمل (قوله : عدم الجزم) أی : عدم جزم المتکلم ، وقوله بوقوع الشرط أی : فی المستقبل والمراد بعدم الجزم بوقوعه فی المستقبل الشک فی وقوعه فی المستقبل وتوهم وقوعه فیه ، وإن کان یصدق بظن الوقوع وبالجزم بعدم وقوعه ، والحاصل أن الفعل له خمسه أحوال : إما أن یجزم المتکلم بوقوعه فی المستقبل ، أو یظن وقوعه فیه وهاتان الحالتان تستعمل فیهما إذا ، وتاره یتردد فی وقوعه فی المستقبل علی حد سواء ، أو یظن عدم وقوعه فیه ویتوهم وقوعه وهاتان الحالتان تستعمل فیهما إن ، وتاره یجزم بعدم الوقوع لکون الفعل محالا- وهذه الحاله لا- یستعمل فیها شیء منهما ، إذ لا معنی للتعلیق فتحصل من هذا أن إذا تشارک إن فی عدم الدخول علی المستحیل وهو المجزوم بعدم وقوعه إلا لنکته علی ما سیأتی فی قوله تعالی : (قُلْ إِنْ کانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ)(۱) إلخ ، وتنفردان بالمشکوک والمتوهم وقوعه ، وتنفرد إذا بالمتیقن والمظنون الوقوع ، وسائر أدوات الشرط کإن فی حکمها المذکور ، إذا علمت هذا فقول المصنف : عدم الجزم بوقوع الشرط ، صادق بالشک فی الوقوع وتوهمه وظنه والجزم بعدمه ، ولکنه محمول علی الحالتین الأولیین دون الأخیرتین وإن شملهما کلامه ،

۱- الزخرف : ۸۱.

فلا تقع فی کلام الله تعالی علی الأصل إلا حکایه ، أو علی ضرب من التأویل (وأصل إذا الجزم بوقوعه) فإن وإذا یشترکان فی الاستقبال بخلاف لو ، ویفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به ، وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم یتعرض له لکونه مشترکا بین إذا وإن والمقصود بیان وجه الافتراق (ولذلک) أی : ولأن أصل إن عدم الجزم بالوقوع ...

******

وأورد علی هذا إن مات زید فافعل کذا مع أن الموت مجزوم بوقوعه ، وأجاب الزمخشری بأن وقت الموت لما کان غیر معلوم استحسن دخول إن علیه انتهی فتری.

(قوله : فلا تقع فی کلام الله تعالی علی الأصل) أی : وهو عدم الجزم بوقوع الشرط ؛ لأنه تعالی عالم بحقائق الأشیاء علی ما هی علیه فیستحیل فی حقه تعالی الشک والتردد فی شیء ما (قوله : إلا حکایه) أی : عن الغیر کما فی (قالُوا إِنْ یَسْرِقْ)(۱) إلخ ، (وقوله : أو علی ضرب من التأویل) أی : بأن یفرض أن هذا الکلام واقع علی لسان شخص عربی تکلم بهذا الکلام کما سیأتی فی قوله (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَیِّئَهٌ)(۲) فهی حینئذ باقیه علی أصلها من الشک أو التوهم فقوله إلا حکایه أو علی ضرب إلخ أی : فتقع حینئذ فی کلام الله علی الأصل (قوله : وأصل إذا) أی : معناها الأصلی الذی تستعمل فیه علی سبیل الحقیقه اللغویه (قوله : الجزم بوقوعه) أی : جزم المتکلم بوقوعه فی المستقبل بحسب اعتقاده ؛ لأن الشرط مطلقا مقدر الوقوع فی المستقبل ، وقوله الجزم بوقوعه أی : أو ظن وقوعه ففیه حذف أو أن مراده بالجزم الرجحان فیشمل اعتقاد الوقوع وظنه (قوله : یشترکان فی الاستقبال) أی : فی أن کلا منهما شرط فی الاستقبال (قوله : بخلاف لو) أی : فإنها شرط فی الماضی (قوله : بالجزم بالوقوع) أی : بالنسبه لإذا (وقوله : وعدم الجزم به) أی بالنسبه لإن.

(قوله : وأما عدم الجزم) جواب عن سؤال مقدر وحاصله کما أن إن لعدم الجزم بوقوع الشرط کذلک هی لعدم الجزم بلا وقوعه کما صرح به النحاه من أنها إنما تستعمل فی المعانی المحتمله المشکوکه ، وکما أن إذا للجزم بوقوع الشرط هی أیضا لعدم الجزم بلا وقوعه ، بل ذلک لازم للجزم بوقوعه فعدم الجزم باللاوقوع مشترک بینهما ،

۱- یوسف : ۷۷.

۲- النساء : ۷۸.

(كـان) الحكم (النـادر) لكونه غير مقطوع به فى الغـالب (موقعا لإن و) لأن أصل إذا الجزم بالوقوع (غلب لفظ الماضـى) لـدلالته على الوقوع قطعا نظرا إلى نفس اللفظ وإن نقل هاهنا إلى معنى الاستقبال (مع إذا نحو : (فَإِذا جاءَتْهُمُ)) (1) ...

******

فيشترط فيهما أن يكون مدخولهما غير مجزوم بعدم وقوعه ، إذ لو حصل الجزم بعدم وقوعه لم يستعمل فيه لا هذا ولا هذا لكونه محالا ، فكان على المصـنف أن يتعرض لبيان ذلك بحيث يقول : لكن أصل إن عـدم الجزم بوقوع الشـرط وبلا وقوعه ، وأصـل إذا الجزم بوقوعه وعـدم الجزم بلاـ وقوعه ، وحاصـل الجواب أن المصـنف بصـدد بيـان الفرق بينهمـا ولاـ وجه لـدخول مـا كان مشتركا فى مقام الافتراق ، قال الشيخ يس : لكن يبقى هنا شـىء وهو أن عـدم الجزم بلا وقوع الشـرط فى إذا بمعنى أنه منتف ، وفى إن بمعنى أنه يجوز فلا اشتراك بينهما فى الحقيقه - فتأمل. ا ه.

وحاصـله أن عـدم الجزم بلاـ وقوع الشـرط فى إن لوجود الشـك ، وفى إذا لوجود الجزم بوقوعه فبينهما فرق (قوله : كان الحكم النـادر) أى : القليـل الوقوع وقوله لكونه غير مقطوع به عله لكونه نـادرا ، ثم إن غير المقطوع بوقوعه إمـا محتمـل للوقوع وعـدمه على حـد سواء فيكون مشـكوكا فيه ، وإن للشـك ، وإمـا أن يكون مترجحا عـدمه على وجوده فيكون متوهما وهى تسـتعمل فى المتوهم (قوله : فى الغـالب) متعلق بكونه وإنما قيـد به ؛ لأن النادر قـد يقطع بوقوعه كيوم القيامه فإنه نادر ومع ذلك مقطوع به ، وإنما كان يوم القيامه نادرا ؛ لأنه لا يحصل إلا مره ولا تكرر لوقوعه ، والنادر هو ما يقل وقوعه جدا كأن يقع مره أو مرتين ، وإن كـان وقوعه لاـ بـد منه (قوله : ولأن أصل إذا) أى : ولكون أصل إذا إلـخ ، وقوله غلب عطف على كان (قوله : إلى نفس اللفظ) أى : الموضوع للدلاله على الوقوع فى الزمان الماضـى (قوله : هاهنا) أى مع إذا وقوله إلى معنى الاسـتقبال أى : لأن إذا الشـرطيه تقلب الماضى إلى معنى المستقبل.

(قوله : فإذا جاءتهم الحسـنه إلخ) استشـهد بالآيه على استعمال إذا فى المقطوع به ، واستعمال إن فى المشكوك فيه ، نظرا لكون كلامه تعالى واردا على أساليب كلامهم

۱- الأعراف : ۱۳۱.

أى : قوم موسى (الْحَسَنَهُ) كالخصب والرخاء (قالُوا لَنا هذِهِ) أى : هذه مختصه بنا ونحن مستحقوها (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَهٌ) أى : جدب وبلاء (يَطَّيَّرُوا) أى : يتشاءموا (بِمُوسى وَمَنْ مَعَهُ) من المؤمنين. جىء فى جانب الحسنه بلفظ الماضى مع إذا (لأن المراد الحسنه المطلقه) التى حصولها مقطوع به (ولهذا عرفت) الحسنه (تعريف الجنس) ...

******

وآتيا على نمط ما ينبغى أن يعتبر أن لو عبر به مخلوق يجوز عليه الشك والتردد والجزم ، وإلا فالله تعالى لا يتصور منه جزم ولا شك ؛ لأنه علام الغيوب والشىء عنده تعالى ، إما معلوم الوقوع أو معلوم عدمه (قوله : أى قوم موسى) كان الصواب أن يقول قوم فرعون ؛ لأن أصحاب تلك المقاله قوم فرعون لا قوم موسى الذين هم بنو إسرائيل ، فما ذكره الشارح سبق قلم - كذا اعترض. وأجيب بأن المراد بقوم موسى قومه الذين أرسل إليهم وإن لم يذعنوا له ، ولا شك أن من أرسل إليهم النبى ، وإن لم يذعنوا يقال لهم قومه كما يشهد بذلك القرآن. (قوله : الحسنه) اى : الأمر المستحسن (قوله : كالخصب) بكسر الخاء يقال للسنه الكثيره المطر ، فعطف الرخاء عليه من عطف اللازم على الملزوم وإتيانه بالكاف إشاره إلى أن الحسنه لا تنحصر فيهما أى : ونمو الأموال وصحه البدن وكثره الأولاد وغير ذلك (قوله : مختصه) أخذه من تقديم المعمول أى : لنا ؛ لأنه خبر لهذه والخبر معمول للمبتدأ (قوله : ونحن مستحقوها) أخذ ذلك من جعل لام لنا للاستحقاق أى : ونحن نستحقها لكمال سعادتنا فى ديننا وبركه مجدنا لا من بركه وجود موسى ودينه ، وفى قوله : ونحن مستحقوها إشاره إلى أنهم ادعوا اختصاص الحسنه بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع ، فإن الحسنه لم تكن مختصه بهم (قوله : أى جدب وبلاء) لم يأت بالكاف إشاره إلى انحصار السيئه فى هذين فيكون المراد بها نوعا مخصوصا (قوله : أى يتشاءموا إلخ) التشاؤم ترقب حصول المكروه وقوله بموسى أى : بسبب وجود موسى ، ومن معه لعدم سعادتهم ودينهم ، ولو لا وجودهم فينا لما أصابنا ذلك هذا قولهم ، ولم يفهموا أن الأمر بخلافه ، وأن السيئه من شؤم عصيانهم ، وأن الحسنه من رحمه الله الواسعه (قوله : الحسنه المطلقه) أى : الغير المقيده بنوع مخصوص كما يشير إليه إتيان الشارح بالكاف فى قوله : كالخصب (قوله : ولهذا) أى : لأجل كون الحسنه

أى : الحقيقه لأـن وقوع الجنس كـالواجب لكـثرته واتسـاعه لتحققه فى كـل نوع بخلاـف النوع ، وجىء فى جـانب السـيئه بلفظ المضارع مع إن لما ذكره بقوله : (والسيئه نادره بالنسبه إليه) أى : إلى الحسنه المطلقه (ولهذا نكرت) السيئه لتدل على التقليل.

******

مطلقه عرفت إلـخ (قـوله أى : الحقيقه) أى : فى ضـمن فرد غير معين فـأل فى الحسـنه للعهـد الـذهنى ؛ لأـن المراد من مـدخولها الحقيقيه فى ضـمن فرد مبهم ومجئ الحقيقه ، لا من حيث هى لعدم وجودها فى الخارج ، بل مجيئها فى ضمن مجئ أى فرد من أفراد أى نوع من أنواعها.

(قوله : لأـن وقوع الجنس إلـخ) عله لقوله مقطوع به ومراده بـالجنس الأمر المطلق الغير المقيـد بنوع مخصوص ، وقوله كالواجب أى : فى القطع بوقوعه عـاده ، وإن كـان يمكن عقلاـ عـدم وقوعه (قوله : لكثرته واتساعه) عله للعله أعنى قوله : لأن وقوع إلـخ : فالحسـنه جنس يشـمل أنواع الحسـنات مثـل إعطـاء الحياه والصـحه والأموال والأولاد والخصب والرخاء وغير ذلك ، فكل هـذه أنواع للحسـنه والحسنه شامله لها (قوله : لتحققه فى كل نوع) أى : لأن كل جنس يتحقق فى أفراده وهى الأنواع المتدرجه تحته ، بل فى كل فرد من أى نوع من أنواعه ، وهـذا عله لقوله لكثرته (قوله : بخلاف النوع) أى : المعين كالجـدب ؛ فإنه ليس مقطوعا بوقوعه فقـد لاـ يحصل ذلك النوع بأن يحصل نوع آخر (قوله : نادره بالنسـبه إليها) أى : لأن المراد بالسـيئه نوع مخصوص معين وهـو الجـدب والبلاـء ، والنوع المعين ليس محقق الوقوع ، إذ النوع المعين قـد لاـ يقع بـأن يقع نوع آخر غيره (قوله : ليـدل على التقليل) فيه إشـكال ، وذلك لأن التقليل المـدلول للتنكير هو قله الشـىء فى نفسه بقله أفراده بمعنى أنه شـىء يسـير واحد مثلا لا كثير ، والتقليل المؤذن بعـدم الجزم هو قله وقوع الشـىء ، وإن كان عنـد وقوعه كثيرا ففرق بين التقليلين ، فلا يصـح أن يكون ما دل على أحـدهما عله فى الآـخر ، وأجيب بأن قله الأفراد تؤذن أيضا بعـدم الجزم بالوقوع ضـروره قرب ارتفاع القليل عن الوجود بخلاف الكثير ، فأحد التقليلين لازم للآخر فصح أن يكون ما دل عليه فى الآخر.

(وقد تستعمل إن فی) مقام (الجزم) بوقوع الشرط (تجاهلا) کما إذا سئل العبد عن سیده : هل هو فی الدار ؛ وهو یعلم أنه فیها - فیقول : إن کان فیها أخبرک ؛ فیتجاهل خوفا من السید ...

******

(قوله : وقد تستعمل إن إلخ) هذا مقابل لقوله سابقا : أصل إن عدم الجزم بوقوع الشرط ، وحینئذ فکان علیه أن یذکر أیضا مقابل قوله : وأصل إذا الجزم بوقوعه فیقول ، وقد تستعمل إذا فی مقام الشک للإشعار بأن الشک فی ذلک الشرط مما لا ینبغی کقولک لمن قال : لا أدری هل یتفضل علی الأمیر بهذا النوال أو لا إذا تفضل علیک کیف یکون شکرک إشعارا بأن الأمیر لا ینبغی الشک فی تفضله ، ولعله لم یذکره لقلته بالنسبه لخروج إن عن أصلها (قوله : فی مقام الجزم) أی : فی حالته وقدر مقام ؛ لأن إن لم تستعمل فی الجزم (قوله : بوقوع الشرط) فی التقیید بوقوع الشرط إشکال ؛ لأن إن قد تستعمل أیضا علی خلاف الأصل فی مقام الجزم بعدم وقوع الشرط الذی هو خلاف أصلها ؛ لأن أصلها أن تستعمل فی الأمور المحتمله کما فی آیه : (قُلْ إِنْ کانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ)(۱) وکأن یقال : للخصم : أرأیت إن کان العالم قدیما ، فإنه یلزم استغناؤه عن الفاعل فلا یکون ممکنا ، وأنت تقول إنه ممکن ، والحاصل أن کلا من الجزم بالوقوع والجزم باللاوقوع قد یستعمل فیهما إن علی خلاف الأصل ، وحینئذ فلا وجه لتقیید الشارح بوقوع الشرط ، فکان الأولی للشارح أن یقول : وقد تستعمل فی الشرط المجزوم بثبوته أو نفیه ، والجواب أنه إنما قید بذلک نظرا للأمثله المذکوره (قوله : تجاهلا) أی : لأجل تکلف الجهل أی عند اقتضاء المقام التجاهل (قوله : وهو یعلم أنه فیها) أی : ولکن أوصاه أنه لا یعلم أحدا بوجوده فی الدار إلا بعد مشاورته (قوله : خوفا من السید) أی : لکونه أوصاه أن لا یعلم أحدا بوجوده فی الدار ، وهذا التجاهل یعد من نکات علم المعانی حیث اقتضاه الحال کما فی المثال ، فإن کان إیراده لمجرد الظرافه کان من البدیع فلا یرد ما قیل إن تجاهل العارف من قبیل سوق المعلوم مساق غیره وهو من أنواع البدیع فیکون ذکره هنا تطفلا.

۱- الزخرف : ۸۱.

(أو لعدم جزم المخاطب) بوقوع الشرط فيجرى الكلام على سنن اعتقاده (كقولك لمن يكذبك : إن صدقت فما ذا تفعل) مع علمك بأنك صادق (أو تنزيله) أى : تنزيل المخاطب ...

******

(قوله : أو لعدم جزم إلخ) عطف على قوله تجاهلا أى : تستعمل إن فى مقام الجزم للتجاهل أو لعدم جزم المخاطب إلخ ، وإنما جر عدم جزم المخاطب باللام لفقد شرط نصب المفعول لأجله ؛ لأن العدم ليس مصدرا قلبيا ، وليس فعلا لفاعل الفعل المعلل بخلاف التجاهل ، فإنه مصدر قلبى موافق لفعله فى الوقت وفى الفاعل ، إذ فاعلهما واحد وهو المستعمل فلذا جرد من اللام (قوله : أو لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط) أى : والحال أن المتكلم عالم بوقوعه (قوله : على سنن) أى : على مقتضى اعتقاد المخاطب ، واعلم أن هذا وما بعده قد اعتبر فيهما حال المخاطب لكن على سبيل الحقيقه هنا ، وعلى سبيل التنزيل فيما بعد لا يقال اعتبار حال المخاطب يخالف ما تقدم من اعتبار حال المتكلم وهو عدم جزمه بوقوع الشرط ؛ لأنا نقول اعتبار حال المتكلم إنما هو إذا استعملت إن على سبيل الحقيقه ، وإلا اعتبر حال المخاطب على سبيل الحقيقه أو التنزيل كما هنا.

(قوله : كقولك لمن يكذبك) اعترض على المصنف بأن المكذب جازم بعدم وقوع الشرط وهو الصدق ، وحينئذ فليس التعبير بإن للجرى على سنن ما عند المخاطب ؛ لأنها للأمور المشكوكه والذى عند المخاطب الجزم بعدم الوقوع ، والجواب أن المراد بقوله من يكذبك أى : من يجوز كذبك فهو متردد والتردد محل إن ، وليس المراد بقوله لمن يكذبك من كان جازما بكذبك ، أو المراد بمن يكذبك من قال لك كذبت ولا يخفى أنه لا يلزم من قوله لك كذبت أن يكون جازما بأنك كاذب ، أو يقال التكذيب كنايه عن عدم التصديق ؛ لأنه لازم التكذيب فقوله لمن يكذبك أى : لمن لا يعتقد صدقك بأن شك فى صدقك ، وتردد فيه ونسب إليك الكذب إن قلت إن الشاك لا اعتقاد عنده ، وحينئذ فلا يناسب قوله على سنن اعتقاده أجيب بأن المراد باعتقاده حاله الذى هو عليه وهو الشك قرر ذلك شيخنا العدوى.

(قوله ؛ فماذا تفعل) الاستفهام للتقرير أى : لا تقدر على ما يدفع خجلتك. ا ه أطول.

العالم بوقوع الشرط (منزله الجاهل لمخالفته مقتضى العلم) كقولك لمن يؤذى أباه : إن كان أباك فلا تؤذه (أو التوبيخ) أى : تعبير المخاطب على الشرط (وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح إلا لفرضه) أى : فرض الشرط (كما يفرض المحال) لغرض من الأغراض (نحو : (أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ)) (١) ...

******

(قوله : العالم بوقوع الشرط) أى : أو بلا وقوعه ، واقتصر على العلم بالوقوع نظرا للمثال.

(قوله : كقولك لمن يؤذى أباه إن كان أباك فلا تؤذه) أى : فعلم المخاطب بأنه أبوه محقق ومقتضاه أنه لا يؤذيه ، لكنه لما آذاه نزله المتكلم منزله الجاهل بالأبوه ، فعبر بإن لأجل أن يجرى الكلام على سنن اعتقاده تنزيلا قال الفنرى لك أن تعتبر فى هذه الصوره تنزيل المتكلم نفسه منزله الشاك ؛ لأن فعل المخاطب من إيذاء أبيه كأنه أوقعه فى الشك وفى هذا الاعتبار ملاحظه حال المتكلم كما هو الأصل فى إن ا. ه.

(قوله : أى تعبير المخاطب) يمكن أن التقييد بالمخاطب لملاحظه المثال المذكور ونحوه ، وإلا فالتعبير قد يكون لغير المخاطب نحو : إن كان هذا أبا زيد فلا يؤذه (قوله : على الشرط) أى : على وقوع الشرط منه أو اعتقاده إياه (قوله : وتصوير) أى : تبيين وهو من عطف السبب على المسبب أى : تصوير المتكلم للمخاطب وقوله : إن المقام أى : الذى أورد فى شأنه الكلام (قوله : لاشتماله) عله لقوله لا يصلح مقدمه على المعلول وقوله على ما يقلع أى على أدله تحقق زوال الشرط من أصله (قوله : إلا لفرضه) أى : إلا لأن يفرض ويقدر ذلك الشرط كما يفرض المحال وكما أن المحال المحقق استعمال إن فيه كثير تستعمل هنا فى ذلك المحال المقدر - كذا فى عبد الحكيم.

(قوله : لغرض) متعلق بيفرض المحال أى : وفرض المحال يكون لغرض من الأغراض : كالتبكيت وإلزام الخصم والمبالغه ونحو ذلك (قوله : أفنضرب عنكم الذكر) أى : أفنضرب عنكم القرآن بترك إنزاله لكم ، وترك إنزال ما فيه من الأمر والنهى

١- الزخرف : ٥.

أی : أنهملکم فنضرب عنکم القرآن وما فیه من الأمر والنهی والوعد والوعید (صَفْحاً) أی : إعراضا أو للإعراض ...

******

والوعـد والوعیـد وإنزال ذلـک لغیرکم (قوله : أی أنهملکم فنضـرب إلـخ) أشـار بـذلک إلی أن الفـاء عاطفه علی جمله مقـدره تناسب الجمله المعطوفه فی المعنی وهمزه الاسـتفهام باقیه فی محلها الأصـلی داخله علی تلک الجمله المقـدره ، وقیل إن الهمزه مقدمه من تأخیر ، والأصل فأنضـرب بتقدیم الفاء علی الاستفهام کما فی قوله تعالی (فَأَیْنَ تَذْهَبُونَ)(۱) فأی الفریقین ، ثم قدمت الهمزه تنبیها علی أصالتها فی الصـداره فلا تحتاج لتقدیر جمله علی هذا والوجه الأول للزمخشـری ، والثانی لسـیبویه والجمهور ، واختـار الشـارح الوجه الأـول تبعـا للکشـاف لجزاله المعنی وهـذان الوجهـان یجریـان فی کـل جمله مقرونه بالفاء أو الواو أو ثم مسـبوقه بهمزه الاستفهام نحو : أفنضرب إلخ (أَفَلَمْ یَسِیرُوا فِی الْأَرْضِ)(۲)(أَثُمَّ إِذا ما وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ آلْآنَ)(۳) واعلم أن الزمخشری لم یقل بوجوب التقـدیر فقـد جزم بما قاله سـیبویه والجماعه فی مواضع فقال فی قوله تعالی : (أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُری)(۴) عطف علی فأخـذناهم بغته ، وفی قوله تعـالی : (أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ. أَوَآباؤُنَـا الْأَوَّلُونَ)(۵) فیمن قرأ بفتـح الواو إن آباؤنـا عطف علی الضـمیر فی مبعوثون اکتفاء بالفصل بینهما بهمزه الاسـتفهام (قوله : أی إعراضا) أشار بذلک إلی أن الصـفح بمعنی الإعراض وأن صـفحا فی الآیه مفعول مطلق عامله نضـرب ؛ لأن معناه وهو صـرف القرآن للغیر وترک إنزاله لهم یتضـمن الإعراض ویستلزمه أو عامله فعل مقدر أی : أفنضـرب عنکم الذکر ونعرض عنکم إعراضا (قوله : أو للإعراض) یشیر إلی أنه یجوز أن یکون صفحا مفعولا له بناء علی عدم اشتراط اتحاده هو وعامله فی الفاعل ، إذ فاعل الإعراض المخاطبون أی : لإعراضـکم عن الإیمان ، وفاعل الضـرب هو الله تعالی أو بناء علی أن فاعل الإعراض هو الله تعالی أی : لإعراضنا عنکم ، وعدم إقبالنا علیکم بالتکالیف ،

۱- التکویر : ۲۶.

۲- محمد : ۱۰.

۳- یونس : ۵۱.

۴- الأعراف : ۹۷.

۵- الواقعه : ۴۷ - ۴۸.

أو معرضين ((أَنْ كُنْتُمْ قَوْماً مُسْرِفِينَ)(۱) فيمن قرأ إن بالكسر) فكونهم مسرفين أمر مقطوع به لكن جيء بلفظ إن لقصد التوبيخ وتصوير أن الإسراف من العاقل فى هذا المقام يجب ألا يكون إلا على سبيل الفرض والتقدير كالمحالات لاشتمال المقام على الآيات الداله على أن الإسراف مما لا ينبغى أن يصدر عن العاقل أصلا فهو بمنزله المحال ، ...

******

ولا يقال : إن الضرب هو الإعراض والعله تغاير المعلول ؛ لأنا نقول ضرب الذكر عنهم جعله مخاطبا به غيرهم دونهم وعدم إنزاله لهم وهو ملزوم للإعراض الذى هو عدم الإقبال عليهم بالتكاليف وإهمالهم منها لا نفسه كما لا يخفى أو بناء على أن المراد اعتبارا لإعراضكم وفاعل الاعتبار والضرب هو الله (قوله : أو معرضين) يشير إلى جواز كون صفحا حالا ، واعلم أن الضرب فى الأصل الذود والدفع ، يقال : ضرب الغرائب عن الحوض ذادها ودفعها ، وحينئذ فنضرب إما استعاره تصريحيه لترك إنزاله لهم أو أنه استعاره تخيليه حيث شبه الذكر بغرائب تذاد وتدفع عن الحوض مثلا واستعير اسم المشبه به للمشبه فى النفس ، ثم حذف المشبه به وهو الغرائب وذكر شيء من لوازمه وهو الضرب على طريق المكنيه والضرب تخييل للمكنيه وهى لفظ الغرائب المطوى ، أو لفظ الذكر المذكور ، أو التشبيه المضمر على اختلاف المذاهب (قوله : فيمن قرأ) أى : فى قراءه من قرأ بالكسر وهذا متعلق بمحذوف خبر لمحذوف أى : فإن شرط فى قراءه من قرأه بالكسر أى : وأما فى قراءه من قرأ بالفتح فهو فى محل المفعول من أجله ، والمعنى لأن كنتم قوما مسرفين أى : مستهزئين بآيات الله وكتابه ، ثم إنه على قراءه الفتح يتعين إعراب صفحا حالا أو مفعولا مطلقا ، ولا يجوز أن يكون مفعولا له ؛ لأنه لا يتعدد وعلى قراءه الكسر بإن الشرطيه يكون جواب الشرط محذوفا دل عليه ما قبله ، أو أن نفس ما قبلها هو الجواب أو لا يحتاج إلى جواب لوقوع الجمله الشرطيه حالا فاستغنت عن الجزاء لتجردها على معنى الشرط والمعنى مفروضا كونكم مسرفين ، ونظير الآيه فى الوجهين المذكورين زيد وإن كثر ماله بخيل (قوله : وتصوير أن الإسراف)

۱- الزخرف : ۵.

والمحال وإن كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه إن لتنزيله منزله ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهله وإرخاء العنان لقصد التبكيت ...

******

أى : تبيين أن الاستهزاء بآيات الله وكتابه فى هذا المقام الذى أورد فى شأنه هذا الكلام وهو مقام ظهور الآيات ونزول القرآن.

(قوله : والمحال وإن كان إلخ) هذا جواب عما يقال إذا كان الإسراف بمنزله المحال فلا تستعمل فيه إن لما مر أنه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه ، والمحال مقطوع بعدم وقوعه ، وحينئذ فلا تستعمل فيه إن ، وحاصل الجواب أن المحال : وإن كان ليس محلا لأن بحسب الأصل لكونه مقطوعا بعدم وقوعه ، لكن كثيرا ما ينزل منزله المشكوك وهو ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده لإرخاء العنان لتبكيت الخصم فتدخل عليه إن ، وحاصل كلام الشارح أن فى الآيه تنزيلين : الأول : تنزيل الإسراف المقطوع به منزله المحال المقطوع بعدمه.

الثانى : تنزيل المحال منزله المشكوك فيه الذى لا قطع بعدمه ولا بوجوده على سبيل المساهله وإرخاء العنان لقصد التبكيت ، فأدخلت عليه إن ، فالتنزيل الأول وسيله للثانى الذى هو موقع لأن ، واعترض بأن اعتبار التنزيلين أمر لا يتعين ، إذ يصح أن يكون فيها تنزيل واحد وهو تنزيل الإسراف المقطوع به منزله ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده الذى هو موقع إن ، ولا داعى إلى اعتبار التنزيلين فى الآيه ، وأجيب بجوابين :

الأول : أن اعتبار التنزيلين أبلغ فى التوبيخ ، إذ لو نزل ابتداء كذلك فات اعتبار محاليته وهى نكته مطلوبه لاقتضاء المقام لها لإفادتها المبالغه التامه فى التوبيخ.

الثانى : أن تنزيل المقطوع به منزله المشكوك فيه قليل وتنزيل المقطوع بعدمه منزله المشكوك فيه كثير ، فجعل التنزيل الأول واسطه ليجرى على الكثير وظهر مما ذكرناه أن الشرط هنا أعنى قوله : إن كنتم قوما مسرفين مقطوع بوقوعه ، لكن أدخلت عليه إن للتوبيخ وتبيين أنه لا يصلح إلا أن يفرض كما يفرض المحال بعد تنزيله منزلته نظرا لوجود ما يزيله (قوله : لقصد التبكيت) أى : إسكات الخصم

كما فى قوله تعالى : (قُلْ إِنْ كانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعابِدِينَ)(۱) (أو تغليب غير المتصف به) أى : بالشرط (على المتصف به) كما إذا كان القيام ...

******

وإلزامه من حيث إن المتكلم إذا تنزل مع مدعى المحال ، وأظهر مدعاه المحال فى صوره المشكوك اطمأن لاستماعه ، فحينئذ يرتب عليه لازما مسلم الانتفاء كما فى آيه : (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنا عَلى عَبْدِنا)(۲) وكأن يقال لمن يعتقد أن العالم قديم وأنه ممكن بذاته : لو كان العالم قديما للزم استغناؤه عن الفاعل ، فلا يكون ممكنا ، وأنت تقول بإمكانه أو يرتب عليه لازما قاطعا لرجائه بتمكنه فى ذهنه كما فى آيه : (قُلْ إِنْ كانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعابِدِينَ) بناء على أن المراد فأنا أول النافين لذلك الولد العابدين لله فإذا رتب الخصم ذلك اللازم سكت المدعى ، وانقطع وسلم والتزم بما كان لا يقول به كذا قيل لكنه بعيد من جهه أن التعليق على وجود ولد فى الواقع ؛ لأنه المحال لا فى زعمهم ، إذ ليس هذا محالا وكلامنا فى المحال ، وقيل المعنى : إن صح وثبت ببرهان يقينى وحجه واضحه أن للرحمن ولدا موجودا خارجا فأنا أول المطيعين لذلك الولد أى : فأسبقكم إلى طاعته والانقياد له ، كما يعظم الرجل ولد الملك تعظيما لأبيه ، لكنه لم يثبت بالبرهان والحجه الواضحه أن له ولدا فأنا أعبد ربى وحده فكون الرحمن له ولد محال ، فنزل ذلك الأمر المقطوع بانتفائه منزله المشكوك فيه ، واستعمل فيه إن تبكيتا للمخاطبين (قوله : أو تغليب) عطف على عدم جزم ، وقوله : غير المتصف به أى : غير محقق الاتصاف بالشرط وهو المشكوك فى اتصافه به الذى هو موقع إن ، وقوله على المتصف به أى : بالفعل فيما إذا كانت أداه الشرط داخله على كان أو من تحقق أنه سيتصف به فى المستقبل فيما إذا كانت غير داخله على كان فيصير الجميع كالمشكوك فيه ، وهذا التقرير يدل عليه قول الشارح كما إذا كان القيام إلخ ، فإن قلت : حيث صار اتصاف الجميع بالشرط كالمشكوك فيه بسبب تغليب المشكوك فى اتصافه بالشرط على المتصف به تحقيقا كان استعمال إن فى موضعها وهو ما يشك فيه ، وحينئذ فلم يكن

۱- الزخرف : ۸۱.

۲- البقره : ۲۳.

قطعى الحصول لزيد غير قطعى لعمرو فتقول : إن قمتما كان كذا ...

******

هذا الموضع مما نحن فيه وهو استعمال إن فى الجزم بالشرط على خلاف الأصل ، قلت : صيروره الجميع كالمشكوك فيه أمر تقديرى فلا ينافى أن بعضهم ليس مشكوكا فى اتصافه به فى الواقع ، بل مجزوم باتصافه به فالإتيان بإن بالنظر لذلك البعض خروج عن الأصل ، وبالنظر للمشكوك فى اتصافه به جار على الأصل ، واعلم أن هذا التقدير الذى قيل هنا يصح باعتباره فى الآيه الآتيه بأن يقال غلب غير المرتاب أى : غير محقق الاتصاف بالريب وهو المشكوك فى ريبه على المرتابين جزما فصار الجميع كالمشكوك فى اتصافهم بالريب ، فاستعمال إن بالنظر للمشكوك فى ريبه على الأصل ، وبالنسبه للمرتاب جزما على خلاف الأصل ، وعلى هذا لا يرد بحث أصلا - كذا قيل ، وفيه أن هذا لا يتم إلا لو كان المخاطبون بعضهم مرتابا وبعضهم مشكوكا فى ارتيابه ، والواقع خلاف ذلك ، فقد كان بعضهم مرتابا وبعضهم غير مرتاب يعلم أنه من عند الله ، ولكن ينكر ذلك عنادا (قوله : قطعى الحصول لزيد) أى : بالفعل أو فى المستقبل وقوله غير قطعى لعمرو أى : بل مشكوك فى اتصافه به فى المستقبل (قوله : فتقول إن قمتما كان كذا) أى تغليبا لمن لم يقطع له بالقيام على من قطع له بالقيام ، فاستعملت إن فى المجزوم وهو من القيام قطعى الحصول له بسبب تغليب من القيام غير قطعى له عليه ، فإن قلت كيف يغلب غير المتصف وهو عدمى على المتصف وهو وجودى قلت يجوز ذلك باعتبار كون غير المتصف بالشرط أكثر أفرادا من المتصف به فى الواقع أو باعتبار كون عدم الاتصاف هو الأصل ، فإن قلت إن الشرط هو الهيئه المركبه من وقوع القيامين ، ولا شك أنه مشكوك فيها بسبب الشك فى أحد جزأيها ، وحينئذ فتكون إن هنا مستعمله على الأصل لا فى الأمر المجزوم به على خلاف الأصل ، وهذا خروج عما نحن بصدده وتوضيح ذلك أنه إذا كان خمسه رجال متوضئين وخمسه غير متوضئين ، ثم خلط الجميع فلا نحكم على الجميع بأنهم متوضئون قطعا ولا بعدم الوضوء قطعا ، فكذلك إذا خلط المتصفون بالقيام قطعا وغير المتصفين به قطعا ، فالهيئه الاجتماعيه لا يقطع بقيامها ولا بعدم قيامها أجيب بأن قوله : إن قمتما إلخ ، من باب الكليه أى : إن قام

(وقوله تعالى :) للمخاطبين المرتابين ((وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنا عَلى عَبْدِنا)(١) يحتملهما) أى : يحتمل أن يكون للتوبيخ والتصوير المذكور أن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين ؛ لأنه كان فى المخاطبين من يعرف الحق وإنما ينكر عنادا فجعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم ؛ ...

******

كل منكما ، ولا شك أن أحدهما مقطوع بقيامه ، فاستعمال إن فيه على خلاف الأصل للتغليب المذكور لا من باب الكل حتى يتأتى الاعتراض - قرر ذلك شيخنا العلامه العدوى عليه سحائب الرحمه والرضوان.

(قوله للمخاطبين المرتابين) جعله المخاطبين مرتابين ظاهر على الاحتمال الأول لا على الثانى ؛ لأنهم عليه بعضهم مرتاب وبعضهم غير مرتاب ، إلا أن يقال جعلهم مرتابين وإن كان بعضهم غير مرتاب باعتبار التغليب الذى سيبينه - كذا قيل ، وفيه أن التغليب الذى سيذكره إنما يقتضى جعل المخاطبين غير مرتابين - فتأمل.

(قوله : يحتمل أن يكون للتوبيخ) أى : يحتمل أن تكون إن هنا مستعمله فى الأمر المجزوم به للتوبيخ بناء على أن الخطاب للمرتابين ، لأنهم الموبخون على الريب ، وأن الريب نزل منزله المستحيل لوجود الأدله الداله على أن الريب فيما أنزل لا ينبغى صدوره من عاقل ، ثم نزل ذلك المستحيل منزله ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده وهو المشكوك فيه ، فلذا استعمل فيه إن (قوله : والتصوير المذكور) أى تبيين أن الارتياب مما لا ينبغى أن يثبت لهم إلا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه من أصله وهو الآيات على أنه من عند الله (قوله : لتغليب غير المرتابين) أى : من المخاطبين ، وقوله على المرتابين يعنى : منهم ، وهذا التقرير هو الذى يقتضيه قول المصنف ، أو تغليب غير المتصف به (قوله : لأنه كان إلخ) عله لقوله على المرتابين ، وأشار بهذا إلى أن المراد بغير المرتابين فى هذا المقام من لم يتصف بالريب أصلا ، بل يعرف الحق وينكر عنادا لا من شك فى ريبه لأمرين :

الأول : ما علم من أن المخاطبين منهم من يعرف الحق وإنما ينكر عنادا ، قال تعالى : (فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ وَلكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآياتِ اللهِ يَجْحَدُونَ)(٢) و (وَإِنَّ فَرِيقاً مِنْهُمْ

١- البقره : ٢٣.

٢- الأنعام : ٣٣.

وهاهنا بحث وهو أنه إذا جعل الجميع بمنزله غير المرتابين كان الشرط قطعى اللاوقوع فلا يصح استعمال إن فيه ، كما إذا كان قطعى الوقوع لأنها إنما تستعمل فى المعانى المحتمله المشكوكه ...

******

لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ)(۱) الثانى على ما قيل إن المخاطب بكسر الطاء بهذا الكلام هو الله تعالى : ولا معنى لكون غير المرتاب هو المشكوك فى ريبه بالنسبه إليه تعالى لاستحاله الشك عليه تعالى (قوله : وهاهنا بحث) أى وارد على الاحتمال الثانى (قوله : كان الشرط قطعى اللاوقوع) أى : لأن المغلبين لم يحصل منهم ريب أصلا ، فإذا غلبوا على المرتابين صار الجميع لا ارتياب عندهم ، وحينئذ فيكون الشرط مقطوعا بانتفائه فلا يصلح لاستعمال إن فيه ولا إذا ، والحاصل أن حقيقه التغليب أن يوجد ما للكلمه وما ليس لها ويغلب ما لها على ما ليس لها وهنا ليس كذلك ، إذ البعض مرتاب قطعا والبعض غير مرتاب قطعا ، فإذا غلب غير المرتاب على المرتاب صار الجميع لا ارتياب عندهم فلم يوجد ما يليق بإن ، وحينئذ فلا يتم ما ذكره المصنف من احتمال كون إن فى الآيه مستعمله فى الأمر المجزوم به للتغليب ، لأن التغليب يؤدى لعدم صحه التعبير بها ، وأشار الشارح لجواب ذلك البحث بقوله الآتى : بل لا بد إلخ ، وحاصله أنه بعد التغليب وتصيير الجمع غير مرتابين وتصيير الريب منفى الوقوع فرض ذلك الريب كما يفرض المحال لتبكيت الخصم وإلزامه ، وذلك بأن نزل ذلك الريب المقطوع بعدمه منزله المشكوك فيه فصح استعمال إن فيه ، لأنها صارت مستعمله فى موضعها الأصلى وهو المشكوك فيه ففيه تصرفان كما فى قوله تعالى : (أَنْ كُنْتُمْ قَوْماً مُسْرِفِينَ) فى قراءه الكسر على ما مر ، فإن قلت حيث كانت إن هنا مستعمله فى موضعها وهو ما يشك فيه ، فلم تكن الآيه مما نحن بصدده وهو استعمال إن فى الجزم بالشرط على خلاف الأصل - قلت : تقدم جوابه ، وحاصله أن صيروره جميع المخاطبين لا ارتياب عندهم بالتغليب أمر تقديرى فلا ينافى أن بعضهم فى نفس الأمر مرتاب قطعا ، فالإتيان بإن بالنظر لذلك البعض على خلاف الأصل.

۱- البقره : ۱۴۶.

وليس المعنى هاهنا على حدوث الارتياب فى المستقبل ولهذا زعم الكوفيون أن إن هاهنا بمعنى إذ ، ونص المبرد والزجاج على أن إن لا تقلب كان إلى معنى الاستقبال لقوه دلالته على المضى ...

******

(قوله : وليس المعنى إلخ) هذا جواب عما يقال أى : حاجه إلى هذا التغليب المستلزم لإيراد الإشكال المذكور المحتاج فى دفعه إلى التنزيل الآتى مع أن أداه الشرط وهى إن تقلب الماضى الواقع بعدها للاستقبال والأمور المستقبله من شأنها أن يشك فيها وإن كان الشك بالنسبه إليه تعالى محالا ، لكن يجرى الكلام على النسق العربى وعلى الوجه الذى يجرى عليه على تقدير أن ينطق به مخلوق ، وحاصل الجواب أن محل كون إن الشرطيه تقلب الفعل الماضى الواقع بعدها للاستقبال ما لم يكن الفعل كان وإلا بقى على مضيه ، وحينئذ فليس الشرط هنا وقوع الارتياب منهم فى المستقبل ، بل فى الماضى ، وحينئذ فلا بد من التغليب والفرض المذكور أى : فرض قطعى اللاوقوع كما يفرض المحال بأن ينزل منزله المشكوك فيه لتبكيت الخصم ليصح كونه موقعا ؛ لأن ، هذا محصل كلام الشارح (قوله : ولهذا) أى : ولأجل كون المعنى ليس على حدوث الارتياب فى المستقبل (قوله : بمعنى إذ) أى : ومعلوم أن إذ ظرف بمعنى الزمان الماضى وقوله : هاهنا أى : فى هذه الآيه وما ماثلها ، (قوله : ونص المبرد إلخ) كان الأولى تقديمه على قوله : ولهذا ؛ لأن هذا دليل للدعوى وهى قوله : وليس المعنى هاهنا إلخ - تأمل.

(قوله : لقوه دلالته إلخ) أى : لأن الحدث المطلق الذى هو مدلولها مستفاد من الخبر فلا يستفاد منها إلا الزمان الماضى - كذا فى المطول ، وبيانه أن خبرها كون خاص كالانطلاق ، ويلزمه الكون العام فالكون المطلق الذى هو مدلولها صار مستفادا من خبرها فى ضمن استفاده الحدث المخصوص منه ، وحينئذ فلا يستفاد منها إلا الزمان الماضى ، هذا ، والصحيح أن كان الواقعه بعد إن الشرطيه بمنزله غيرها من الأفعال الماضيه ، كما هو مذهب الجمهور. قال الجزولى : والماضى بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى الاستقبال دون لفظه وهى أدوات الشرط كلها إلا لو ولما ولو كانت إن لا تقلب معنى كان إلى الاستقبال لما جاز وقوعها بعدها ، والمراد بها الاستقبال فى قوله تعالى :

فمجرد التغليب لا يصحح استعمال إن هاهنا بل لا بد من أن يقال : لما غلب صار الجميع بمنزله غير المرتابين فصار الشرط قطعى الانتفاء فاستعمل فيه إن على سبيل الفرض والتقدير للتبكيت والإلزام كقوله تعالى : (فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ ما آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا)(۱) و (قُلْ إِنْ كانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعابِدِينَ)(۲).

[استطراد إلى التغليب]

(والتغليب) باب واسع يجرى ...

******

(وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا)(۳) (قوله : فمجرد إلخ) هذا هو البحث السابق أعاده ليرتب عليه الجواب وهو قوله : بل لا بد إلخ ، وقوله : بل لا بد إلخ أى : بل يجب الجواب بذلك بناء على تفسير التغليب بما ذكره الشارح هنا فلا ينافى أنه على تفسيره بما قلناه سابقا نقلا عن المطول لا يجب ذلك إذ لا إشكال ، (قوله : فاستعمل فيه إن على سبيل الفرض والتقدير) أى : بأن نزل الريب المقطوع بعدمه منزله المشكوك فيه ففيه تنزيلان.

الأول : تنزيل المرتابين منزله غير المرتابين بسبب تغليبهم عليهم ، والثانى : تنزيل الريب المقطوع بعدمه منزله المشكوك فيه (قوله : للتبكيت) أى : لأجل إسكات الخصم وإلزامه بما لا يقول به ؛ وذلك لأن الخصم إذا تنزل مع خصمه إلى إظهار مدعاه المحال فى صوره المشكوك فى وقوعه اطمأن لاستماعه منه ، فيرتب له على ذلك لازما مسلم الانتفاء فيسكت الخصم ويسلم ويلتزم بما كان لا يقول به كما تقدم (قوله : فإن آمنوا إلخ) أى : فإن آمن الذين على غير دينكم بمماثل دينكم فى الحقيقه فقد اهتدوا ، ولا شك أن وجود دين غيره حقا محال فنزل قطعى الانتفاء منزله المشكوك فيه ، واستعمل فيه إن على سبيل الفرض والتقدير (قوله : قل إن كان للرحمن ولد إلخ) أى : فكون الرحمن له ولد محال ، فنزل ذلك الأمر المقطوع بانتفائه منزله المشكوك فيه ، واستعمل فيه إن على سبيل الفرض والتقدير (قوله : والتغليب إلخ) قال صاحب البيان : هو ترجيح أحد المعلومين على الآخر فى إطلاق لفظه عليهما والقيد الأخير لإخراج

۱- البقره : ۱۳۷.

۲- الزخرف : ۸۱.

۳- المائده : ۱۶۱.

ففى فنون كثيره كقوله تعالى : (وَكانَتْ مِنَ الْقانِتِينَ)(١) غلب الذكر على الأنثى بأن أجرى الصفه المشتركه بينهما على طريقه إجرائها على الذكور خاصه فإن القنوت مما يوصف به الذكور والإناث لكن لفظ قانتين إنما يجرى على الذكور فقط ...

******

المشاكله ، وفى المطول : جميع باب التغليب من المجاز ؛ لأن اللفظ فيه لم يستعمل فيما وضع له ألا ترى أن القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف ، وإطلاقه على الذكور والإناث إطلاق على غير ما وضع له ، وفى المغنى : أنهم يغلبون الشىء على غيره لتناسب بينهما أو اختلاط ، والقوم وإن لم ينصوا على هذه فى علاقات المجاز المرسل ، لكنهم نصوا على ما ترجع إليه وهو المجاوره ، ويصح جعل التغليب من قبيل عموم المجاز ا. ه.

وبالجمله فالتغليب إما مجاز مرسل علاقته الجزئيه أو المصاحبه ، أو من قبيل عموم المجاز - فتأمل.

(قوله : فى فنون) أى : فى تراكيب سنده من الكلام باعتبارات أحوال ولا يختص بالنوع السابق وهو إن فى مقام الجزم بوقوع الشرط على خلاف الأصل ، وليس المراد بالفنون العلوم (قوله : غلب الذكر إلخ) ويحتمل أن يكون لفظ القانتين صفه لجمع مقدر أى : من جمع قانتين ، ولفظ الجمع مذكر فيوصف حقيقه بوصف الذكور ، وإن كان واقعا على مؤنث فلا تغليب. حينئذ. ا ه سم.

(قوله بأن أجرى الصفه المشتركه بينهما) أى : وهى القنوت (قوله : على طريقه إجرائها على الذكور خاصه) أى : وهى جمعها بالياء والنون أى : بأن ذكرت تلك الصفه المشتركه على الطريقه المذكوره مرادا بها الذكور والإناث على سبيل المجاز المرسل والعلاقه البعضيه ، أو مرادا بها الذوات المتصفه بالقنوت على سبيل عموم المجاز (قوله : فإن القنوت مما يوصف به الذكور والإناث) أى : فيقال رجل قانت وامرأه قانته ، وهذا عله لكون القنوت صفه مشتركه بين المذكر والمؤنث (قوله : إنما يجرى على الذكور فقط) أى : لأن صيغه

١- التحريم : ١٢.

(و) نحو : (قوله تعالى : (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ)(۱) ...

******

الجمع بالواو والياء والنون خاصه بالـذكور ، ونكته هـذا التغليب الإشـعار بأن طاعتها لم تقصـر عن طاعه الرجال حتى عدت - أى مريم - من جملتهم وأدخلت فى التعبير عنهم ، واعلم أن التغليب فى الآيه مبنى على أن من تبعيضـيه ، أما إذا كانت لابتداء الغايه ، والمعنى وكانت مريم مبتدأه وناشـئه من القوم القانتين ؛ لأنها من نسل إبراهيم وإسـحاق ويعقوب ومن ذريه هرون أخى موسى فلا يتعين التغليب ، إذ المراد بالقانتين محض الـذكور من آبائها والوجه الأول أعنى جعل من تبعيضـيه وارتكاب التغليب فى الآيه أحسن لفوات نكته التغليب المـذكور على الوجه الثـانى ، وفوات وصـفها بجهـات الفضـل ؛ لأـن كونها من أعقاب الأنبياء الكرام القانتين لا يستلزم كونها قانته ، والغرض وصفها بالحسب أى : بالفضل والصلاح لا بالنسب.

(قوله : (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ)) اعترض بـأن هـذا من قبيـل الالتفـات لا من قبيل التغليب ؛ وذلك لأن قوم اسم ظاهر غائب ، فلما عـدل عنه إلى الخطـاب فى تجهلون فقـد تحقق الالتفـات ، وأجيب بأنا لا نسـلم أنه من الالتفات ؛ وذلك لأن لفظ قوم له جهتان جهه غيبه وجهه خطـاب ومراعـاه كـل منهما جرى على مقتضـى الظاهر فلا يكون التفاتا ؛ وذلك لأن قوما اسم ظاهر غائب ، وقد حمل على أنتم فصار عباره عن المخاطبين ثم إنه وصف بتجهلون اعتبارا لجهه خطابه الحاصله بحمله على أنتم وترجيحا لها على جهه غيبته الثـابته له فى نفسه ؛ لأن الخطاب أشـرف وأدل وجانب المعنى أقوى وأكمل ، وهـذا فى الحقيقه اعتبار لجانب المعنى وترجيـح له على جانب اللفظ وبهذا القدر لا يتغير الأسـلوب ولا يتحقق النقل من طريق إلى طريق آخر الذى هو الالتفات ، وبهذا يتضح صحه أنه من التغليب على ما فى الشارح.

قال ابن جماعه : وفى جعل هذا من التغليب نظر ، إذ هذا من ملاحظه المعنى وترجيحه على اللفظ ، ومثل هذا لا يعد تغليبا ، إذ لا يصدق على هذا ضابطه المتقدم عن صاحب البيان أعنى : ترجيح أحد المعلومين على الآخر فى إطلاق لفظه عليهما - فتأمل.

۱- النمل : ۵۵.

غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لأن القياس : يجهلون - بياء الغيبه - لأن الضمير عائد على قوم ولفظه لفظه الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه فى المعنى عباره عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبه. (ومنه :) أى : ومن التغليب (أبوان) للأب والأم (ونحوه) كالعمرين لأبى بكر وعمر ، والقمرين للشمس والقمر بأن يغلب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر بأن يجعل الآخر ...

******

وهذا الاعتراض مبنى على ما مر عن صاحب البيان فى ضابط التغليب ، أما على ما قاله غيره من أنه إعطاء أحد المتصاحبين أو المتشابهين حكم الآخر بأن يجعل الآخر موافقا له فى الهيئه أو الماده فلا يرد ذلك (قوله : غلب) أى : رجح جانب المعنى وهو الخطاب على جانب اللفظ وهو الغيبه نظرا لقوم (قوله : لكنه فى المعنى عباره عن المخاطبين) أى : لأنه محمول على أنتم ، فمدلول قوم هنا الذوات المخاطبون ؛ لأن الخبر عين المبتدأ فى المعنى (قوله : فغلب جانب الخطاب إلخ) اعلم أن استعمال تجهلون فى ذلك الموضع مجاز وتوضيحه أن صيغه تجهلون موضوع للجماعه المخاطبين غير المذكورين بلفظ الغائب ، فاستعمل فى الجماعه المخاطبين المذكورين بلفظ الغائب لعلاقه الصحبه أو الضديه أو المشابهه.

(قوله : ومنه إلخ) فصله بمن عن النوعين السابقين تنبيها على أن بينه وبينهما تفاوتا ، وذلك لشهره كثير منه وتداوله فى مقامات عديده : كالأبوين والعمرين ، فكأنه قال : ومنه ما اشتهر من أبوين ونحوه ، وهذا التغليب يسمى تغليب التثنيه ، وظاهر كلامهم أنه سماعى ، بل صرح بذلك بعضهم.

(قوله : والقمرين للشمس والقمر) وعليه قول المتنبى : (١)

واستقبلت قمر السّماء بوجهها

فأرتنى القمرين فى وقت معا

أراد الشمس وهو وجهها وقمر السماء يعنى أن وجهها لشده صقالته انطبعت فيه صوره القمر لما استقبلته ، كما تنطبع الصوره فى المرآه فرأى برؤيه وجهها الشمس والقمر فى آن واحد (قوله : وذلك) أى : وكيفيه ذلك أى : التغليب ، والباء فى قوله بأن

١- البيت من الكامل ، وهو للمتنبى فى ديوانه ٢ / ٤ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٦٨٧.

متفقا له فی الاسم ثم یثنی ذلک الاسم ویقصد اللفظ إلیهما جمیعا ، فمثل أبوان لیس من قبیل قوله تعالی : (وَکانَتْ مِنَ الْقانِتِینَ)(۱) کما توهمه بعضهم لأن الأبوه لیست صفه مشترکه بینهما کالقنوت.

فالحاصل أن مخالفه الظاهر فی مثل القانتین من جهه الهیئه والصیغه ، وفی مثل أبوان من جهه الماده وجوهر اللفظ بالکلیه ...

******

یغلب للتصویر أی : وکیفیه التغلیب مصوره بتغلیب أحد المتصاحبین أی : کما فی أبی بکر وعمر ، وقوله : أو المتشابهین أی کالشمس والقمر ، وقوله : بأن یجعل تفسیر لتغلیب أحد الأمرین المذکورین (قوله : متفقا له) أی : معه (قوله : ثم یثنی ذلک الاسم) أی : علی مذهب ابن الحاجب القائل بأن مجرد التوافق فی الاسم یکفی فی التثنیه الحقیقیه ، وإن لم یحصل اتفاق فی المعنی لا علی مذهب الجمهور القائلین : لا بد فیها من الاتفاق فی المعنی أیضا ، وإلا لم یکن مثنی حقیقه ، بل ملحق به ولذلک تأولوا الزیدین بالمسمیین بزید وجعلوا مثل قرأین للحیض والطهر والعینین للشمس والذهب وباب التغلیب ملحقا بالمثنی إلا إذا أول نحو القمرین بالمسمیین بذلک.

واعلم أن شأنهم أن یغلبوا المذکر أو الأخف أو الأشرف والمذکر یغلب علی غیره ، وإن کان غیره أخف والأخف یقدم علی غیره ، وإن کان غیره أشرف ، والادعاء فی سبب التغلیب کاف (قوله : ویقصد اللفظ) أی : ویطلق اللفظ علیهما جمیعا (قوله : من جهه الهیئه) أی : لأن هیئه قانتین غیر هیئه قانتات ، وقوله من جهه الهیئه أی : لا من جهه الماده ؛ لان ماده القنوت تکون للذکر والأنثی ، وقوله : والصیغه عطف تفسیر (قوله : وفی مثل أبوان من : جهه الماده) أی : لأن ماده الأب غیر ماده الأم ، وقوله وجوهر اللفظ أی : ذات اللفظ عطف تفسیر ، والحاصل أن الأبوان نوع من التغلیب غیر النوع السابق وهو وکانت من القانتین ، وقوله (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) فلذا فصله بمن تنبیها علی التفاوت بینه وبین السابقین ،

۱- التحریم : ۱۲.

(ولكونهما) أى : إن وإذا (لتعليق أمر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) يعنى حصول مضمون الشرط (فى الاستقبال) متعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومتعلقا على حصول الشرط فى الاستقبال ...

******

فإن السابقين للمفرد المغلوب حق فى اللفظ قبل التغليب ، وإنما غلب ما هو زائد على جوهر اللفظ من الهيئه ، وهذا ليس للمفرد المغلوب حق فى اللفظ قبل التغليب أصلا هنا ، ثم إن قوله وفى مثل أبوان إلخ : يشعر بأنه لا تجوز فى أبوان من جهه الهيئه وليس كذلك ؛ لأن هيئه التثنيه موضوعه للمشتركين فى المعنى واللفظ كالزيدين على مذهب الجمهور أو بحسب اللفظ فقط كما هو مذهب ابن الحاجب والأبوان هيئتهما ليست كذلك ، فيكون التجوز واقعا فى الهيئه كالماده ، وقد يقال : إنما اقتصر على جهه الماده ؛ لأنها جهه الافتراق بين مثل أبوان ومثل القانتين ، لكن ارتكاب المجاز فى الماده فى مثل أبوين لضروره الهيئه ، إذ هيئه التثنيه لا تمكن إلا بعد تغيير ماده أحد الشيئين إلى ماده الآخر (قوله : ولكونهما إلخ) عله قدمت على معلولها وهو كان كل إلخ ليقع فى ذهن السامع الحكم معللا من أول وهله فيكون أثبت وأوقع فى النفس من الحكم المنتظر علته (قوله : بغيره) الباء بمعنى على (قوله : متعلق بغيره) أى : فمعنى الكلام أن إن وإذا يفيدان أن المتكلم علق فى حال التكلم حصول الجزاء فى الاستقبال على حصول الشرط فى ذلك الاستقبال ، وقوله : متعلق بغيره أى : تعلقا اصطلاحيا فيكون ظرفا لغوا - وفيه نظر ، فإن الغير اسم جامد لا يصح أن يتعلق به الظرف ، وأجيب بأنه إنما صح التعلق به ؛ لأن لفظ الغير واقع على الحصول الذى هو مصدر فأعطى ما هو بمعنى المصدر حكم المصدر ، وإذا صح عمل الضمير العائد على المصدر فى الظرف فى قوله (١) :

وما الحرب إلّا ما علمتم وذقتم

وما هو عنها بالحديث المرجّم

فأولى اسم الظاهر الذى هو بمعنى المصدر ، ولهذا قال الشارح على معنى إلخ فهو يشير إلى ما قلنا ، وفيه إشاره إلى أن ترتب الجزاء على الشرط جعلى لا عادى ولا شرعى

١- هو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص ١٨ ، وخزانه الأدب (٣ / ١٠) ، (٨ / ١١٩) ، ولسان العرب (رجم) والدرر (٥ / ۴۴).

ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر لأن التعليق إنما هو فى زمان التكلم لا فى الاستقبال ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : إن دخلت الدار فأنت حر - فقد علقت فى هذه الحاله حريته على دخول الدار فى الاستقبال (كان كل من جملتى كل) من إن وإذا يعنى الشرط والجزاء (فعليه استقباليه) أما الشرط : فلأنه مفروض الحصول فى الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه ، وأما الجزاء : فلأن حصوله معلق على حصول الشرط فى الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل فى المستقبل

******

ولا عقلى ، فإن قلت : إن دخلت الدار فأنت حر كان ترتب الحريه على الدخول بالتزام المتكلم وجعله ، لا باستلزامه إياه عقلا أو شرعا أو عاده (قوله : ولا يجوز أن يتعلق إلخ) نوقش هذا بأن التعليق ، وإن لم يكن مستقبلا بحسب ذاته ؛ لأنه جعل شىء معلقا على شىء وهو حالى إلا أنه مستقبل من حيث متعلقه أعنى : المعلق والمعلق عليه فما المانع من جواز التعليق به للعلم باستقباليته من حيث متعلقه.

(قوله : أى من إن وإذا) بيان لكل الثانيه (قوله : يعنى الشرط والجزاء) بيان للجملتين اللتين هما بيان لكل الأولى ، وحاصل المعنى : ولأجل إفاده إن وإذا ما تقدم كانت كل جمله من جملتى الشرط والجزاء - المنسوبتين لكل واحد من إن وإذا - فعليه استقباليه بأن تصدر بالمضارع ، فيقال فيهما مثلا : إن تجئ أكرمك ، وإذا تجئ أكرمك فلا تكون واحده منهما اسميه ولا ماضويه (قوله : أما الشرط) أى : أما اقتضاء العله لكون جمله الشرط فعليه استقباليه (قوله : فلأنه مفروض الحصول فى الاستقبال) أى : للأنا أفدنا فى التعليق أنه هو الذى إذا حصل فى الاستقبال حصل غيره (قوله : فيمتنع ثبوته) أى الذى هو مفاد الاسميه ، وقوله ومضيه أى : الذى هو مفاد الماضويه ، وقد يقال : اقتضاء العله الاستقباليه جمله الشرط مسلم ، وأما اقتضاؤها للفعليه فلا ؛ لجواز أن تكون جمله الشرط اسميه استقباليه من حيث خبرها لكونه فعلا نحو : زيد ينطلق ، فإنها تفيد الاستمرار التجددى ، وأجيب بأن الجمله الاسميه من حيث هى اسميه لا تدل على حدوث ولا تجدد ، إذ شأنها أن تدل على مجرد الثبوت والحصول ، فلذا اشترط فى الجمله الشرطيه كونها فعليه (قوله : وأما الجزاء) أى : وأما اقتضاء العله لكون جمله الجزاء فعليه استقباليه (قوله : ويمتنع تعليق حصول الحاصل) أى : فيما مضى أو الآن على حصول ما

(ولا يخالف ذلك لفظا إلا لنكته) لامتناع مخالفه مقتضى الظاهر من غير فائده ، وقوله : لفظا إشاره إلى أن الجملتين وإن جعلت كلتاهما أو إحداهما اسميه أو فعليه ماضويه

******

يحصل فى المستقبل ، هذا وما ذكره من الامتناع ظاهر إن كان معنى تعليق الجزاء على الشرط أن الشرط إذا حصل يحصل الجزاء بعده ، لكن لا نسلم أن هذا معنى التعليق ، بل معناه جعل الشرط سببا فى حصول الجزاء ، وإذا كان كذلك فيقال : إنه لا مانع من كون ما يأتى سببا فيما يحصل الآن كما إذا قلت : إن كان زيد يبرأ غدا فنحن نفرح الآن ، وقد يقال نمنع أن يكون الفرح الحاصل الآن مسببا عما يحصل فى المستقبل وهو البرء بالفعل ، بل هو مسبب عن شىء حصل الآن وهو إخبار الصادق بأن البرء يحصل فى المستقبل ، ولا شك أن هذا سابق على الفرح فمعنى التركيب حينئذ إن ثبت أن زيدا يبرأ فى المستقبل فنحن نفرح الآن (قوله : ولا يخالف ذلك) أى : ما ذكر من كون كل من جملتى الشرط والجزاء فعليه استقباليه بأن تكون الجملتان غير فعليتين ، أو غير استقباليتين فى لفظهما ، أو من جهه لفظهما ، لا يقال يرد عليه قوله الآتى ، وقد تستعمل إن فى غير الاستقبال إلخ ، فإنه إذا جاز استعمالها قليلا ـ لغير الاستقبال من غير نكته لم يصح قوله ولا ـ يخالف ذلك إلا لنكته ، ولم يصح التعليل بقوله لامتناع مخالفه إلخ ؛ لأنا نقول الكلام هنا حيث أريد الاستقبال بدليل أن هذا مرتب على قوله سابقا ولكونهما لتعليق أمر بغيره فى الاستقبال إلخ ، وقوله وقد تستعمل إلخ حيث أريد غير الاستقبال فهو مسأله أخرى ا. ه سم.

(قوله : إلا ـ لنكته) أى : إلا ـ لفائده ، وذلك لأن ظاهر الحال يقتضى مراعاه الموافقه بين اللفظ والمعنى فلا يعدل عن الموافقه المذكوره إلا ـ لنكته ، والعدول عنها بلا نكته ممنوع فى باب البلاغه (قوله : اسميه) راجع لقوله : أو إحداهما ، وقوله : أو فعليه ماضويه راجع لكل من الأمرين ، وأورد عليه أن جمله الشرط لا تكون إلا فعليه ، والجواب أن بعض النحويين : كالأخفش جوز كون شرط إذا جمله اسميه كما فى (إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ)(١) فلعل الشارح بنى كلامه على ذلك ، أو أراد بقوله : أو إحداهما

١- الانشقاق : ١.

فالمعنى على الاستقبال حتى أن قولنا : إن أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس - معناه : إن تعتد بإكرامك إياى الآن فأعتد بإكرامى إياك أمس ، وقد تستعمل إن فى غير الاستقبال قياسا مطردا مع كان نحو : (وَإِنْ كُنْتُمْ فِى رَيْبٍ)(۱) كما مر ، ...

******

أحدا معينا وهو جمله الجزاء (قوله : فالمعنى على الاستقبال) أى : فالمعنى لا تمكن المخالفه فيه بخلاف اللفظ ، فإنه قد يخالف لنكته (قوله : حتى إن قلنا إلخ) مبالغه فى كون المعنى على الاستقبال ، فكأنه قال : فالمعنى على الاستقبال حتى فى هذا المثال المتوهم فيه عدم الاستقبال بسبب التقييد بالآن والأمس ، ولما كان ظاهر الجملتين أنهما ماضويتان لفظا ومعنى احتيج فيهما لهذا التأويل لئلا تنخرم القاعده (قوله : إن تعتد) أى : إن تعد إكرامك إياى الآن وتمن به علىّ فأعتد بإكرامى إياك أمس أى : فأعده وأمنّ به فالاعتداد الواقع شرطا وجزاء استقبالى والآن والأمس ظرفان للإكرام لا للاعتداد ، قوله : فأعتد إلخ : هو بصيغه المضارع أو الأمر بناء على ما جوزه الشارح من كون الجزاء قد يكون إنشاء بلا تأويل ؛ وذلك لأنه لما كان الغرض من الجزاء بيان ما يترتب على الشرط صح كونه أمرا لدلالته على الحدث فى الاستقبال ، فيجوز أن يترتب على الشرط بخلاف الشرط ، فإنه مفروض الصدق فى الاستقبال فلا يكون إنشاء (قوله : وقد تستعمل إن فى غير الاستقبال) أى : وهو الماضى حقيقه أى : لفظا ومعنى ذلك فيما إذا قصد بها تعليق الجزاء على حصول الشرط فى الماضى ، ولا يقال هذا ينافى قوله سابقا ، أما الشرط فلأنه مفروض الحصول فى الاستقبال ؛ لأنا نقول هذا فيما إذا استعملت للتعليق فى المستقبل كما هو فى الغالب ، واعلم أنه كما إن قد تستعمل فى غير الاستقبال قد تستعمل إذا للماضى نحو : (حَتَّى إِذا ساوى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ)(۲) وللاستمرار نحو : (وَإِذا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قالُوا آمَنَّا)(۳) (قوله : (وَإِنْ كُنْتُمْ فِى رَيْبٍ)(۴)) فيه إنه إن كان المعلق عليه حقيقه هذا الفعل فهو مشكل ؛ لأن المعلق مستقبل ولا يمكن تعليقه بالماضى ، وإن كان التقدير : وإن ثبت فى المستقبل كونكم مرتابين فيما مضى فأتوا بسوره إلخ ،

۱- البقره : ۲۳.

۲- البقره : ۲۳.

۳- الكهف : ۹۶.

۴- البقره : ۱۴.

وكـذلك إذا جيء بها فى مقام التأكيـد بعـد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشـرط نحو : زيد وإن كثر ماله بخيل وعمرو وإن أعطى جاها لئيم ؛ وفى غير ذلك قليلا ...

******

كـانت إن لم تستعمل حقيقه إلاـ مع المستقبل ، وقـد يجاب باختيار الأول إلا أن فى الكلام حـذفا أى : وإن كنتم فى ريب فيما مضـى واسـتمر ذلـك الريب لوقت الخطـاب فـأتوا بسوره أى : فـأنتم مطـالبون بمـا يزيله وهو المعارضه المفيـده للجزم للعلم بأن المـأمور بطلب المعـارضه هو المرتـاب فى الحين لاـ الـذى سبق منه الريب وهو الآـن مؤمن (قوله : وكـذا إذا جيء بها) أى : بأن وقوله فى مقام التأكيـد أى : تأكيـد الحكم (قوله : بعـد واو الحال) اعلم أن العامل فى هـذه الحال وصف مأخوذ من الكلام أى : زيـد متصف بالبخـل حـال كونه مفروضا كثره ماله ، وقول بعضـهم العامل فيها المشـتق الـذى اشـتمل عليه الكلام فيه نظر ، إذ لا يطرد ذلك فقـد لا يكون فى الكلام مشـتق نحو : زيد وإن أساء أخوك (قوله : لمجرد الوصل) أى : وصل ما بعدها وهو الجمله الحـاليه بمـا قبلهـا وهو صاحبهـا أى : ربطه به ، ثم إن المراد أنهـا للوصـل مع الواو لا أنها مفيـده للوصل وحـدها (قوله : والربط) عطف تفسير (قوله : دون الشرط) أى : التعليق أى : وحينئذ فلا يكون ؛ لأن هذه جواب ؛ لأنه لا يكون لها جواب إلا إذا أريد بها التعليق ، وهنـا قـد انسـلخت عن التعليق للوصـل والربـط ، وإذ قـد علمت أن إن هـذه لاـ تحتاج إلى جواب فهى خارجه عما نحن بصـدده وهو إن الشـرطيه ؛ لأن جمله إن هـذه حاليه لا شـرطيه (قوله : زيـد وإن كثر ماله بخيل) أى : زيد بخيل ، والحال أن ماله كثير أى : إنه بخيل فى حال كثره ماله ، ولا شك أن هـذا تأكيـد للبخل ؛ لأنه إذا ثبت له البخل حال كثره المال دل على ملازمه البخل له وأنه لا ينفك عنه (قوله : وفى غير ذلك) أى : وقد تسـتعمل إن فى غير الاسـتقبال مع كونها للشرط فى غير ما ذكر من الأمرين السابقين قليلا (قوله : كقوله) أى : قول أبى العلاء المعرى فيا وطنى إلخ : وهذا البيت من قصيده مطلعها :

مغانى اللّوى من شخصك اليوم أطلال

وفى النّوم معنى من خيالك محلال

وبعد البيت المذكور فى الشرح :

كقوله :

فيا وطنى إن فاتنى بك سابق

من الدّهر فلينعم لساكنك البال

ثم أشار إلى تفصيل النكته الداعيه إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله : (كإبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل ...

******

فإن أستطع آتيك فى الحشر زائرا

وهيهات لى يوم القيامه أشغال

وقوله : إن فاتنى أى إن فوتنى ، وقوله من الدهر : بيان للسابق ، والباء فى قوله : بك بمعنى فى أى : إن فوتنى من السكنى فيك دهر سابق على حد قوله تعالى : (وَما كُنْتَ بِجانِبِ الْغَرْبِي)(1) ، وقوله : فلينعم بفتح العين على صيغه المبنى للمفعول ، لكن بمعنى المبنى للفاعل - كذا ذكر بعضهم ، والذى ذكره شيخنا العلامه العدوى : أنه بفتح الياء والعين ناقلا ذلك عن كتب اللغه ، والبال بمعنى القلب ، والمعنى : فليجعل قلبه متنعما وجواب إن محذوف أى : فلا لوم علىّ : لأنى قد تركتك كرها من غير عيب فيك دل عليه قوله : فلينعم لساكنك البال ، ومعنى البيت : إنه إن كان زمن سابق من الدهر فوت علىّ الإقامه والسكنى فى وطنى ولم يتيسر لى الإقامه فيه وتولاه غير فلا لوم علىّ ؛ لأنى تركته من غير عيب فيه ، وحينئذ فلتطب نفس ذلك الساكن ولينعم بالا والغرض من ذلك إظهار التحسر والتحزن على مفارقه الوطن ، والشاهد فى قوله : إن فاتنى ، فإنها مستعمله فى الماضى لفظا ومعنى بقله (قوله : إلى تفصيل النكته) أى : إلى تفصيل سبب النكته فهو على حذف مضاف ؛ وذلك لأنه لم يذكر إلا نكته واحده ، وذكر لها أسبابا عده على ما ذكره الشارح كما سيظهر لك لا على ما ذكره الزاعم.

(قوله : كإبراز) أى : إظهار ، وقوله غير الحاصل : وهو الأمر المستقبل (قوله : فى معرض الحاصل) معرض : كمسجد اسم لموضع عرض الشىء أى ذكره وظهوره وموضع الذكر والظهور للشىء عباره عن اللفظ الدال عليه فهو مكان اعتبارى لا حقيقى والمعنى كإظهار المعنى الاستقبالى الغير الحاصل باللفظ الدال على المعنى الحاصل

١- القصص : ۴۴.

لقوه الأسباب) المتآخذه فى حصوله نحو : إن اشتريت كان كذا - حال انعقاد أسباب الإشتراء (أو كون ما هو للوقوع كالواقع) هذا عطف على قوه الأسباب وكذا المعطوفات بعد ذلك لأنها كلها علل لإبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل

******

فى الحال أو فى الماضى ، فإن قلت : إن الشرط إنما يفيد التعليق ولا دلاله له على الإظهار المذكور ، قلت : إنه يدل عليه على جهه التخيل ولو قال المصنف كإيهام أو تخييل إبراز إلخ لكان أظهر ؛ لأن نكته العدول فى الحقيقه إنما هو التخييل المذكور ؛ وذلك لأن إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل محصله التعبير عن المستقبل الذى لم يحصل بما يشعر بحصوله (قوله : لقوه الأسباب) لما كان إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل يحتاج إلى سبب أشار المصنف إلى بيان الأسباب والعلل فى ذلك بقوله لقوه إلخ : فهو عله للإبراز المذكور ، وأل فى الأسباب للجنس فيشتمل ما له سبب واحد (قوله : المتآخذه) بالمد مع تخفيف الخاء أى : التى أخذ بعضها بعضد بعض ، والمراد المجتمعه فى حصوله ، ومعلوم أن الشىء إذا قويت أسبابه يعد حاصلا (قوله : حال انعقاد) أى : اجتماع وانتظام أسباب الاشتراء ، والحال أنه لم يحصل بالفعل وهو ظرف للقول المقدر أى : نحو قولك إن اشتريت فى حال إلخ : أو نقول ذلك فى حال إلخ ، والمراد بأسباب الاشتراء حضور سوق السلعه التى كثرت فيه مع قله المشترى ووجود الثمن ورغبه البائعين فى البيع ، فإذا وجدت هذه الأسباب عد الشراء الذى لم يحصل حاصلا فيعبر عنه بما يبرزه فى صوره الحاصل.

(قوله : أو كون ما هو للوقوع) أى : ما هو آئل للوقوع كالواقع فى الماضى يعنى : أنه يعبر بالماضى عن المعنى المستقبل فى جمله الشرط لقصد إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل ؛ لكون ذلك المعنى الاستقبالى شأنه الوقوع ، فهو كالواقع فى ترتب ثمره الوقوع فى الجمله على كل منهما نحو : إن مت كان كذا وكذا (قوله : عطف على قوه الأسباب) أى : فالمعنى أنه يبرز غير الحاصل فى صوره الحاصل لقوه الأسباب ، أو لكون المعنى الاستقبالى شأنه الوقوع فهو كالواقع أو للتفاؤل إلخ ، فالنكته التى ذكرها المصنف للعدول عن المضارع إلى الماضى واحده تعددت أسبابها ، واعترض على ما ذكره الشارح

على ما أشار فى إظهار الرغبه ؛ ومن زعم أنها كلها عطف على إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل فقد سها سهوا بيّنا.

(أو التفاؤل أو إظهار الرغبه فى وقوعه) (١) أى : وقوع الشرط (نحو : إن ظفرت بحسن العاقبه فهو المرام) هذا ...

******

من العطف بأنه من عطف العام على الخاص ؛ وذلك لأن الآئل للوقوع أيلولته إما لقوه أسبابه المتآخذه فيه ، وإما للعلم بوقوعه من جهه أخرى وعطف العام على الخاص وكذا عكسه لا يجوز بأو ، إلا أن يجاب بحمل الأول على ما يمكن تخلفه عند اجتماع أسبابه لمانع وحمل الثانى على ما لم يمكن تخلفه كما فى الموت ، وحينئذ فهو من عطف المغاير (قوله : على ما أشار إليه) أى : المصنف فى قوله الآتى فإن الطالب إلخ : فإن محصله بيان أن فى إظهار الرغبه تقدير غير الحاصل حاصلا وتخيله كذلك ، ولو كان العطف على إبراز لما تأتى هذا البيان ، وقوله على ما أشار إليه متعلق بقوله ؛ لأنها كلها علل إلخ (قوله : فقد سها سهوا بينا) أى : من وجوه : الأول : إنه خلاف ما أشار له المصنف فى إظهار الرغبه من أنها أى : المعطوفات علل للإبراز. الثانى : أن إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل يشتمل عليه كل ما بعده ، وحينئذ فلا يصح أن يكون قسيما له.

الثالث : أن التفاؤل لا يحصل بمجرد المخالفه ، بل لا بد من تنزيل غير الحاصل منزله الحاصل لذلك (قوله : أو التفاؤل) أى : من السامع أى : إنه يبرز غير الحاصل فى معرض الحاصل فى جمله الشرط لما فى ذلك الإبراز من التفاؤل الذى هو ذكر ما يسر به السامع ؛ وذلك لأن المخاطب إذا كان يتمنى شيئا فعبر له بما يشعر بحصوله وهو معنى إبرازه فى معرض الحاصل أدخل عليه ذلك الإبراز السرور (قوله أو إظهار الرغبه) أى من المتكلم أى : أنه يبرز غير الحاصل فى معرض الحاصل لأجل إظهار المتكلم الرغبه فى وقوع ذلك الشرط بسبب ذلك الإبراز الحاصل بالتعبير بالماضى عن المستقبل.

(قوله : أى وقوع الشرط) يجوز عود الضمير على غير الحاصل والمعنى واحد (قوله : فهو المرام) بوزن مكان وضمير فهو للظفر أى : فالظفر بحسن العاقبه هو المرام

١- التفاؤل للسامع وهو ذكر ما يسره ، والرغبه من المتكلم ، والمثال المذكور صالح لهما.

يصلح مثالا للتفاؤل وإظهار الرغبه ، ولما كان اقتضاء إظهار الرغبه إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل يحتاج إلى بيان ما أشار إليه بقوله : (فإن الطالب إذا عظمت رغبته فى حصول أمر يكثر تصوره) أى : الطالب (إياه) أى : ذلك الأمر (فربما يخيل) ذلك الأمر (إليه حاصلا) فيعبر عنه بلفظ الماضى (وعليه) أى : على استعمال الماضى مع إن لإظهار الرغبه فى الوقوع ...

******

(قوله : يصلح مثالا ـ للتفاؤل) أى : على جعل ضمير ظفرت مفتوحا للمخاطب ، وقوله وإظهار الرغبه أى : على جعل الضمير مضموما للمتكلم ، كذا ذكر بعضهم ، وعباره النوبى : إن ظفرت على صيغه المتكلم مثال لإظهار الرغبه ، وعلى صيغه المخاطب مثال لهما - ا. ه.

(قوله : فإن الطالب إلخ) هذا عله لكون إظهار الرغبه عله لإبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل وهى عله غائبه إن أبقيت على ظاهرها ؛ لأن إظهار الرغبه متأخر عن الإبراز وعله فاعليه إن أريد قصد إظهارها لتقدمه على الإبراز المذكور (قوله : فى حصول أمر) أى : فى المستقبل (قوله : يكثر تصوره) بفتح حرف المضارعه وضم ثالثه وتصوره بالرفع فاعل ، كذا ضبطه بعض مشايخنا ، وهذا غير متعين ، بل يصح ضم حرف المضارعه وكسر ثالثه ونصب تصوره على أنه مفعول أى : يكثر من حصول صورته فى الذهن (قوله : فربما) أى : فبسبب الكثره المذكوره ربما إلخ ، وهى هنا للتكثير (قوله : يخيل إليه) أى : إلى ذلك الطالب الذى عظمت رغبته ، وقوله حاصلا أى : فى الماضى وهو حال وقوله فيعبر عنه إلخ أى : وهذا معنى إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل أى : وقد لا ـ يخيل له ذلك الأمر حاصلا فلا يعبر عنه (قوله : وعليه) إنما قال وعليه للتفاوت بينهما ؛ لأن الله منزه عن الرغبه ، والمراد بها هنا لازمها وهو كمال الرضا ، وأيضا ما ذكره المصنف من بيان اقتضاء إظهار الرغبه للإبراز لا يجرى فى حقه تعالى ؛ لأن كثره التصور وتخيل الحصول محال فى حقه تعالى - ا. ه أطول.

(قوله : لإظهار الرغبه فى الوقوع) معنى إظهار الرغبه فى حقه تعالى إظهار كمال رضاه بإراده التحصن فهو مجاز فى لازمه ، وقيل المراد : إظهار كون الشىء مرغوبا فيه فى

ورد قوله تعالى : (وَلا تُكْرِهُوا فَتَياتِكُمْ عَلَى الْبِغاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً)(۱) حيث لم يقل : إن يردن ، فإن قيل : تعليق النهى عن الإكراه بإرادتهن التحصن يشعر بجواز الإكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط - أجيب بأن القائلين بأن التقييد بالشرط ...

******

نفس الأمر ، لا إظهار الرغبه القائمه بالمتكلم - كذا فى الفنرى. وفى ابن يعقوب أن إظهار رغبته تعالى فى وقوع الشىء إظهار إيجابه وطلبه طلبا جازما (قوله : (وَلا تُكْرِهُوا فَتَياتِكُمْ عَلَى الْبِغاءِ)) الفتيات : الإماء ، والبغاء : الزنى ، كانت الجاهليه تكره الإماء على الزنا ويأتين لهم بالدراهم ، فجاء الإسلام بتحريم ذلك.

(قوله : إن أردن تحصنا) أى : عفه ، فقد جىء بلفظ الماضى ، وهو أردن ، ولم يقل يردن مع أن النهى عن الإكراه المعلق على ذلك استقبالى حيث قيل ولا تكرهوا إلخ : للدلاله على رغبه المولى سبحانه فى إرادتهن التحصن أى : للدلاله على رضا المولى بذلك أو على أن هذا الأمر طلبه المولى طلبا جازما على ما مر (قوله : تعليق النهى) أى : وهو قوله لا تكرهوا إلخ : والتعليق من حيث إنه الجزاء فى المعنى أو حقيقه على ما مر من الخلاف (قوله : يشعر بجواز الإكراه عند انتفائها) أى : لأن قوله (إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً) يقتضى بمفهوم المخالفه أنهن إذا لم يردن تحصنا يجوز للموالى إكراههن على البغاء مع أنه لا يجوز أصلا (قوله : أجيب إلخ) وأجيب أيضا بأن التقييد بالشرط لموافقه الواقع ؛ لأنه لا يتأتى الإكراه عند انتفاء إراده التحصن ؛ لأنهن إذا أردن عدم التحصن كان أمرهن بالزنا موافقا لغرضهن ، والطالب للشىء لا يتصور إكراهه عليه ، وإن لم يردن تحصنا ولا عدمه ، بل كن غافلات فلا يتأتى الإكراه ؛ لأن الإكراه إنما هو للممتنع ، غايه الأمر أن فى أمرهن بالزنا تنبيها لهن إن كن غافلات ، وأما ما قيل من أن الإكراه يتصور مع إراده البغاء بأن تريد الأمه البغاء مع شخص أو فى مكان فيكرهها على البغاء مع غير ذلك الشخص ، أو فى غير ذلك المحل فغير صحيح ؛ لأن الإكراه حينئذ ليس على البغاء ، بل على تعيين الفاعل أو المحل (قوله : بأن القائلين إلخ) أى : وهم القائلون باعتبار مفهوم الشرط

۱- النور : ۳۳.

يـدل على نفى الحكم عنـد إنتفائه إنما يقولون به إذا لم يظهر للشـرط فائده أخرى ؛ ويجوز أن تكون فائدته فى الآيه المبالغه فى النهى عن الإـكراه ؛ يعنى أنهن إذا أردن العفه فـالمولى أحق بإرادتهـا ، وأيضـا دلاـله الشـرط على انتفـاء الحكم إنما هو بحسـب الظاهر ، والإجماع القاطع على حرمه الإكراه مطلقا ؛ ...

******

(قوله : على نفى الحكم) أى : كحرمه الإكراه هنا ، وقوله عنـد انتفائه أى : انتفاء الشـرط ، وحاصل هـذا الجواب أن اعتبار مفهوم المخالفه مشـروط بأن لا يكون للتقييـد بالشـرط فائده أخرى غير إخراج ما لم يكن فيه الشـرط عن الحكم ، وهنا يجوز أن تكون الفائـده فى التقييـد به المبالغه فى نهى الموالى عن الإكراه لما فى ذلك من التوبيـخ للموالى بذكر ما يظهر به فضـيحتهم ، وحيث كان للتقييـد بالشـرط هنا فائـده أخرى غير الإخراج سـقط باعتبارها اعتبار مفهوم الشـرط ؛ لأن مفهوم المخالفه إنما يعتبر إذا كان القيد للإخراج لا لفائده أخرى.

(قوله : يعنى أنهن) أى : الإماء مع خسـتهن وشـده ميلهن إلى الزنا ، وقوله : فالمولى أى : فالمالك أحق بإرادتها لكماله وقله ميله بالنسبه لميلهن ، وحينئذ فيكون طلب إراده العفه منه متأكدا ، وإذا تأكد طلب إراده العفه والتحصن منه كان النهى المتعلق به عن الإكراه على الزنا قويا مبالغا فيه ، فظهر من هـذا أن المقصود من القيد المبالغه فى نهى الموالى وتوبيخهم ، وحينئذ فلا مفهوم له ؛ لأن مفهوم المخالفه إنما يعتبر إذا كان القيـد للإخراج فقط لا لفائـده أخرى ، فإن قلت : جعل المقصود من القيد ما ذكر يقتضـى أن المبـالغه فى النهى إنمـا هى فى هـذه الحـاله فقط ، وهى إرادتهن التحصن لا مطلقا ، والمقصود تأكيـد النهى مطلقا. قلت : لما كـان الإـكراه لاـ يتحقق إلاـ فى هـذه الحاله تعرض لها ، لا لكون تأكيـد النهى والمبالغه فيه مختصا بها ، وحينئـذ فالتعرض لتلك الحاله لا ينافى تأكد النهى عن الإكراه مطلقا حتى عند عدم إرادتهن التحصن على فرض تأتيه فى تلك الحاله فتأمل.

(قوله : وأيضا دلاله الشـرط) أى : مفهوم الشـرط على انتفاء الحكم وهو الحرمه ، أو المراد دلاله الشرط من حيث مفهومه ، وهذا جواب ثان عن أصل الإشكال فهو

فقد عارضه ؛ والظاهر يدفع بالقاطع.

قال (السكاكى : أو للتعريض) أى : إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل : إما لما ذكر ، وإما للتعريض بأن ينسب الفعل إلى واحد والمراد غيره (نحو) قوله تعالى : (وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ) (١) ...

******

عطف على قوله بأن القائلين إلخ ، فكأنه قال : وأجيب أيضا بأن دلاله إلخ ، وحاصله أن الآيه وإن دلت على انتفاء حرمه الإكراه عند انتفاء الشرط فتلك الدلاله بحسب الظاهر نظرا لمفهوم المخالفه ، لكن قد عارض ذلك المفهوم الإجماع القاطع ومن المقرر أنه إذا تعارض أمران أحدهما قاطع والآخر ظاهر دفع الظاهر بالقاطع (قوله : فقد عارضه) أى : فقد عارض الإجماع الشرط أى : مفهومه (قوله : والظاهر يدفع بالقاطع) المراد بالظاهر هنا مفهوم الشرط والمراد بالقاطع هنا الإجماع ، واعترض هذا الجواب بأن الإجماع لا ينسخ النص حذرا من تقديم الإجماع على النص الذى هو أصل له فى الجمله ، وأجيب بأن الإجماع يجوز أن ينسخ النص على الصحيح لاستناده إلى النص ، فكأنه الناسخ (قوله : أو التعريض) عطف على قوله لقوه الأسباب ، كما يفيده قول الشارح أى : إبراز إلخ (قوله : بأن ينسب الفعل إلى واحد) أى : حقيقه أو مجازا (قوله : والمراد غيره) أى : ولا بد فيه من القرائن المؤديه لفهم الغير ، وإلا فقولك : جاءنى زيد مريدا ابنه ليس من التعريض فى شىء (قوله : (لَئِنْ أَشْرَكْتَ) إلخ) اعترض بأن النبى معصوم من الإشراك فكيف يسند إليه ، وأجيب بأن هذه قضيه شرطيه لا تستلزم الوقوع فالإسناد على سبيل الفرض ، وإنما عبر بالفعل الماضى المقتضى لوقوع ذلك تعريضا بالمخاطبين ، فالإشراك فى الحقيقه إنما هو منسوب لغيره ؛ لأن التعريض أن ينسب الفعل لواحد والمراد غيره ، فالإشراك نسب لواحد وهو النبى والمراد غيره ممن وقع منه الإشراك ، وحاصل ما فى المقام أن الشرك من النبى مقطوع بعدم حصوله ، فنزل منزله المشكوك فيه ، فكان

١- الزمر : ٦٥.

فالمخاطب هو النبى - صلى الله عليه وسلم - ، وعدم إشراكه مقطوع به لكن جىء بلفظ الماضى إبرازا للإشراك غير الحاصل فى معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير ...

******

المقام مقام إن تشرك ، لكن جىء بلفظ الماضى ، وإن كان المعنى على الاستقبال إبرازا للإشراك المقطوع بعدم حصوله فى معرض الحاصل فرضا وتقديرا تعريضا بمن حصل منه أنه حبط عمله ولا يضر فى دخول إن كون الفعل معلوم الانتفاء ؛ لأن إن تدخل على معلوم الانتفاء إذا نزل منزله المشكوك فيه لغرض من الأغراض.

(قوله : فالمخاطب هو النبى) الحصر إضافى أى : لا أمته ، وإلا فغيره من الأنبياء مخاطب أيضا بدليل قوله تعالى : (وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ) إن قلت وإذا كان كل واحد من الأنبياء خوطب بهذا الخطاب فلم أفرد الضمير ، فالجواب أنه إنما أفرد الخطاب باعتبار كل واحد ؛ لأن الحكم المذكور مخاطب به كل واحد منهم على حدته - كذا قرره شيخنا العدوى ، ويفيد ذلك ما ذكره عبد الحكيم حيث قال : إن المخاطب هو النبى وليس الخطاب عاما له ولجميع الأنبياء بقرينه ما قبله لا على ما وهم ؛ لأن الحكم المذكور موحى به إلى كل واحد منهم خطاب على حده. ا ه.

(قوله : مقطوع به) أى : فى جميع الأزمنه ؛ لأن الأنبياء معصومون من الشرك قبل البعثه وبعدها (قوله : لكن جئ إلخ) يفهم منه أنه لو لا الإبراز المذكور ؛ لأجل التعريض لجئ بلفظ الاستقبال وتصح الشرطيه ، مع أنه إذا كان إشراكه مقطوعا بعدمه فلا تصح إن ؛ لأنها للأمور المشكوكه ، والجواب أنهم يستعملون فى مثل ذلك إن لتنزيله منزله ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهله وإرخاء العنان (قوله : بلفظ الماضى) أى : وإن كان المعنى على الاستقبال (قوله : غير الحاصل) أى : من النبى صلى الله عليه وسلم لا فى الماضى ولا فى الحال (قوله : على سبيل الفرض والتقدير) متعلق بالحاصل الثانى ؛ والحاصل أنه نزل إشراكه الذى هو غير حاصل فى جميع الأزمنه منزله إشراك فرض وقوعه منه - صلى الله عليه وسلم - فى الماضى ، وإنما احتيج لذلك ؛ لأنه لم يحصل منه - عليه الصلاه والسّلام - إشراك فى الماضى أصلا

تعريضا بمن صدر عنهم الإشراك بأنه قد حبطت أعمالهم ؛ كما إذا شتمك أحد فتقول : والله إن شتمنى الأمير لأضربنه ، ولا يخفى أنه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الإشراك ، وأن ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه ...

******

(قوله : تعريضا بمن صدر عنهم الإشراك بأنه قد حبطت أعمالهم) أى : لتحقق سببه منهم ، وقوله : تعريضا عله للإبراز ووجه التعريض المذكور أن الفعل إذا رتب عليه وعيد فى حال نسبته فرضا وتقديرا إلى ذى شرف وهو لم يحصل منه فهم منه المخاطبون أن الوعيد واقع بهم إن صدر منهم ذلك الفعل ، ولهذا التعريض فائده وهى توبيخ الكفار بأن أعمالهم كأعمال الحيوانات العجم لا ثمره فيها ؛ لأن إشراك أشرف الخلق إذا كان يحبط عمله ، فما بالك بأعمالهم وأنهم لا يستحقون الخطاب لكونهم فى حكم البهائم (قوله : إن شتمنى الأمير إلخ) أى : تعريضا بأن من شتمك يستحق العقوبه وأنك تضربه (قوله : ولا يخفى إلخ) هذا رد لاعتراض الخلخالى على السكاكى ، وحاصل ذلك الاعتراض أن التعريض عام لمن صدر منهم الإشراك فى الماضى وغيرهم ، وهذا التعريض يحصل بإسناد الفعل إلى من يمتنع منه ذلك الفعل ، سواء كان ذلك الفعل بصيغه الماضى أو بصيغه المضارع أعنى لئن تشرك ، وحينئذ فما قاله السكاكى من أن العدول عن المستقبل إلى الماضى قد يكون للتعريض لا يتم ، وحاصل رد الشارح عليه أن من لم يصدر منهم الإشراك لا يستحقون التعريض بهم ؛ لأن القصد من التعريض التوبيخ وهو إنما يكون على ما وقع من القبيح لا على ما سيقع منه ، ولا نسلم أن التعريض بهم يحصل هنا بإسناد الفعل إلى من يمتنع منه ذلك الفعل سواء كان ذلك الفعل ماضيا أو مضارعا ، بل إنما نشأ من إسناد صيغه الماضى فقط ؛ لأنه وإن كان بمعنى المستقبل لكن التعبير به مع إن لإبراز ذلك المعنى فى صوره الحاصل خلاف الأصل ، فلا بد من نكته لارتكابه وهى هنا التعريض بخلاف المضارع ، فإنه لو عبر به مع إن لكان على أصله فلا يحتاج لنكته فلا وجه لإفادته للتعريض.

قال العلامه اليعقوبى : وفى هذا الرد بحث وهو أن كون المضارع على أصله ينتفى عنه التعريض إنما ذلك إن نسب لمن يصح صدوره منه ويشك فيه ، وأما إن أسند

على أصله ؛ ولما كان فى هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبه إلى السكاكى وإلا فهو قد ذكر جميع ما تقدم. ثم قال : (ونظيره) أى : نظير (لَئِنْ أَشْرَكْتَ) (فى التعريض) لا فى استعمال الماضى مقام المضارع فى الشرط للتعريض - قوله تعالى (وَما لِيَ لا أَعْبُدُ الَّذِى فَطَرَنِى)(١) ...

******

لمن علم انتفاؤه عنه قطعا طلب لذلك الإسناد وجه فيصح كونه للتعريض بمن صدر منه كالماضى ، بل نقول وبمن لم يصدر منه إن صح الصدور منه ليتحقق تهديده على ما يتوقع منه ، وأجاب عنه بعضهم بأن الإسناد الفرضى يكفى فيه الإمكان الذاتى ، وحينئذ فلا تعريض من جهه الإسناد - فتأمل.

(قوله : على أصله) أى : أصل الشرط المعلوم من المقام أى : وإنما يفهم التعريض مما خالف مقتضى الظاهر (قوله : ولما كان هذا الكلام) أى : وهو قوله أو للتعريض كقوله تعالى إلخ (قوله : نوع خفاء وضعف) أما الخفاء أى : الدقه فظاهر ، وأما الضعف فإما لتوهم أن التعريض يحصل من صيغه المضارع كما ذكره الخلخالى ، وحينئذ فلا يتم ما ذكره السكاكى من أن العدول للماضى قد يكون للتعريض وقد عرفت اندفاعه عند الشارح ، وإما لما ذكره الزوزنى : من أن الإتيان بالشرط فى الآيه ماضيا ليس سببه التعريض ، بل سببه أن جمله الجواب جواب لقسم مقدر بدليل دخول اللام عليها لتقدمه على أداه الشرط وجواب الشرط محذوف فضعف أمر أداه الشرط لتقدم القسم وجعل الجواب له فلم تستطع أن تعمل فى لفظ المضارع ، فأتى لها بفعل شرط ماض حتى لا يظهر لها أثر عمل ، وحاصله أن العدول عن المضارع إلى الماضى ليس للتعريض ، بل لضعف أداه الشرط ، ولا يخفى أن هذا الوجه مدفوع بما تقرر من عدم التنافى بين المقتضيات لجواز تعددها فيمكن أن يكون العدول لضعف الأداه وللتعريض - هذا محصل ما فى الفنارى.

(قوله : نسبه للسكاكى) أى : للتبرى منه أو لأجل أن تثبت النفس ، وتتأمل حتى تدرك المقصود ولا تنفر بمجرد الخفاء والضعف لعلمها بأنه مقول هذا الإمام الكبير (قوله : ثم قال)

١- يس : ٢٢.

أی : وما لکم لا تعبدون الذی فطرکم بدلیل : (وَإِلَیْهِ تُرْجَعُونَ)(۱) إذ لو لا التعریض لکان المناسب أن یقال : وإلیه أرجع ...

******

أی : السکاکی (قوله : أی وما لکم لا تعبدون) لیس هذا بیانا للمعنی الذی استعمل فیه ومالی إلخ ، بل هو بیان للمعرض بهم وهو المراد من الکلام ؛ وذلک لأن المراد الإنکار علی المخاطبین فی عدم العباده بطریق التعریض لا إنکار المتکلم علی نفسه ، وإنما کان المراد ذلک بدلیل قوله تعالی بعد : (وَإِلَیْهِ تُرْجَعُونَ) إذ لو لا الإشاره إلی المخاطبین بهذا الإنکار علی وجه التعریض لکان المناسب وإلیه أرجع ؛ لأنه الموافق للسیاق ، واعترض علی المصنف بأنه قد تقدم التمثیل بهذه الآیه للالتفات علی مذهب السکاکی ، ومقتضی ما تقدم فی الالتفات أن المعبر عنه بالتکلم فی قوله : مالی ، هم المخاطبون علی وجه المجاز ؛ لأن الالتفات علی مذهبه هو التعبیر عن معنی اقتضاء المقام بطریق آخر غیر ما هو الأصل فیه ، وإذا کان التعریض هو أن یعبر عن معنی بعباره هی فیه حقیقه أو مجاز لیفهم غیر ذلک المعنی بالقرائن تحقق التنافی بینهما لاقتضاء الأول وهو کونه للالتفات أن المراد نفس المخاطبین ، واقتضاء الثانی وهو کونه للتعریض أن المراد المتکلم ولکن لینتقل منه إلی المخاطبین بالقرینه ، وقد یجاب بأن المراد فی الالتفات بکون التعبیر عن معنی بطریق غیر طریقه کون التعبیر لإفاده ذلک المعنی ولو بالانتقال إلیه بالقرائن ولو لزم التسامح فی إطلاق التعبیر علی نحو هذا القصد ، وعلی هذا فکونه للالتفات لا ینافی کونه للتعریض ، بل یصح کونه التفاتا من حیث إن المعنی المنتقل إلیه عدل عن طریقه مع اقتضاء المقام إیاه وکونه تعریضا من حیث مجرد التلویح له بالقرائن فافهم هذا ، فإن فیه دقه - أفاده العلامه الیعقوبی ، وأجاب العلامه ابن قاسم : بأن الآیه صالحه للالتفات بأن یکون قوله : (وَما لِیَ لا أَعْبُدُ الَّذِی فَطَرَنِی) مستعملا فی المخاطبین بأن یکون عبر عنهم بطریق التکلم مجازا علی سبیل الالتفات وصالح للتعریض بأن یکون المراد من قوله (وَما لِیَ لا أَعْبُدُ الَّذِی فَطَرَنِی) حقیقه وهو المتکلم المخصوص فیصح أن یجعل التفاتا وأن یجعل

۱- یس : ۲۲.

على ما هو الموافق للسياق (ووجه حسنه :) أى : حسن هذا التعريض (إسماع) المتكلم (المخاطبين) الذين هم أعداؤه (الحق) هو المفعول الثانى للإسماع (على وجه ...

******

تعريضا فلا منافاه بين ما فى الموضعين ، فإن قلت : إن احتمال التعريض قد دل عليه الدليل وهو قوله : (وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) فيكون متعينا - قلت : هذا دليل ظنى فلا يفيد اليقين لجواز أن يكون فيه التفات أيضا ، وأن المعنى وإليه أرجع ، ثم إن من المعلوم أن الحمل على الحقيقه أولى فيكون التعريض فى الآيه أرجح ؛ لأن التعريض لا يكون إلا فى المعنى الحقيقى وعلى الالتفات يكون المعنى مجازا. نعم ما ذهب إليه الشارح من أنه يجوز أن يكون التعريض أيضا باعتبار المعنى المجازى ، وأن التعريض هنا بناء على استعمال (وَما لِيَ لا أَعْبُدُ الَّذِى فَطَرَنِى) فى المخاطبين مجازا فلا يكون الحمل على التعريض أرجح من الحمل على الالتفات ، فإن قيل كيف يمكن التعريض حينئذ مع أن التعريض كما تقدم أن ينسب الفعل إلى واحد والمراد غيره وعلى التجوز لا يكون منسوبا إلى أحد ، والمراد غيره ، بل يتحد المنسوب إليه والمراد - قلت : أجاب الأستاذ السيد عيسى الصفوى : بأنه يكفى صدق ذلك بحسب اللفظ ، فإنه بحسب اللفظ منسوب إلى المتكلم والمراد غيره وهو المخاطب (قوله : على ما هو الموافق للسياق) أى : سياق الآيه وهو متعلق بقوله لكان المناسب أن يقال (قوله : ووجه حسنه) هذا مرتبط بمحذوف أى : والتعريض حسن ووجه حسنه إلخ (قوله : أى حسن هذا التعريض) أى : الواقع فى النظير أعنى : قوله تعالى (وَما لِيَ لا أَعْبُدُ) إلخ ، وليس المراد وجه حسن التعريض مطلقا ، إذ ما ذكره المصنف من الوجه لا يجرى فى قوله (لَئِنْ أَشْرَكْتَ ،) إذ لا يتأتى فيه قوله : حيث لا يريد المتكلم لهم إلا ما يريد لنفسه. وعباره عبد الحكيم قوله : هذا التعريض لا مطلق التعريض ، إذ لا يجرى ذلك فى قوله تعالى : (لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ؛) لأن المقصود فيه نسبه الحبط إليهم على وجه أبلغ.

(قوله : هو المفعول الثانى) أى : والمفعول الأول المخاطبين أى : أن يسمع المتكلم أولئك المخاطبين الذين هم أعداؤه ومن شأنهم أن لا يقبلوا له نصحا بحق ، وإنما نبه

لا يزيد) ذلك الوجه (غضبهم وهو) أى : ذلك الوجه (ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ، ويعين) عطف على لا يزيد ؛ وليس هذا فى كلام السكاكى ؛ أى : على وجه يعين (على قبوله) أى : قبول الحق (لكونه) أى : كون ذلك الوجه (أدخل فى إمحاض النصح حيث لا يريد) المتكلم (لهم إلا ما يريد لنفسه ، ولو للشرط) أى لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا (فى الماضى ...

******

الشارح على كون الحق مفعولا ثانيا دفعا لما يتوهم من أن الحق صفه لإسماع أى : إسماع المتكلم المخاطبين الإسماع الحق (قوله : لا يزيد ذلك الوجه غضبهم) أى : مع أن من شأن المخاطب إذا كان عدوا للمتكلم تضاعف غضبه عند سماع الحق من المتكلم.

(قوله : ترك التصريح إلخ) أى : لأن المتكلم إنما أنكر على نفسه صراحه وإن فهم منه بالقرينه إراده الغير (قوله : وليس هذا فى كلام السكاكى) أى : صراحه وإن كان من نتائج قوله لا يزيد غضبهم ؛ لأن المراد أنه لا يثير غضبهم وما لا يثير الغضب فمن شأنه الإعانه على قبول الحق (قوله : فى إمحاض النصح) أى : فى إخلاص النصح ومن المعلوم أن ما كان أدخل فى إخلاص النصح يكون فى غايه القبول (قوله : حيث لا يريد) أى : حيث أظهر لهم أنه لا يريدهم إلا ما يريد لنفسه ، وذلك لأنه نسب ترك العباده إلى نفسه فبين أنه على تقدير تركه للعباده يلزمه من الإنكار ما يلزمهم فقد أدخل نفسه معهم فى هذا الأمر فلا يريد لهم فيه إلا ما يريد لنفسه (قوله : ولو للشرط) أى : أصلها أن تكون للشرط ، وإنما قدرنا ذلك ؛ لأنها قد تأتى لغير ذلك كما يأتى (قوله : بحصول) الباء بمعنى على (قوله : فرضا) متعلق بحصول مضمون الشرط لا بالتعليق ؛ لأنه محقق وهو نصب على المصدريه أى : حصول فرض أو على الحاليه أى : حال كون ذلك الحصول مفروضا ومقدرا أو على التمييز أى : على حصول مضمون الشرط من جهه الفرض ، وإنما قيد الشارح ذلك الحصول بالفرض لئلا يلزم المنافاه بين قول المصنف الآتى مع القطع بانتفاء الشرط وبين كلام الشارح.

(قوله : فى الماضى) متعلق بحصول مضمون الشرط الذى تضمنه لفظ الشرط فى كلام المصنف لا بالتعليق ولا بحصول مضمون الجزاء اللذين تضمنهما أيضا لفظ الشرط

مع القطع بانتفاء الشرط) فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول : لو جئتنى أكرمتك ؛ معلقا الإكرام بالمجىء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الإكرام ؛ ...

******

فى كلامه ، أما الأول : فلأن التعليق فى الحال لا فى الماضى ، وأما الثانى : فلأن حصول الجزاء غير مقيد بالماضى ، بل معلق على حصول الشرط وإن لزم تقييده بالماضى ؛ لأن المعلق على أمر مقيد بالماضى يلزم تقييده بالماضى - ا. ه سم.

(قوله : مع القطع بانتفاء الشرط) أى : بانتفاء مضمونه أى مع القطع بانتفاء مضمون الشرط فى الواقع فلا ينافى فرض حصوله وقوله مع القطع إلخ حال من الشرط أى حاله كونه مصاحبا للقطع بانتفاء مضمون الشرط ، والمراد بالشرط الثانى الجمله الشرطيه المعلق عليها بخلاف الشرط الأول ، فإنه بمعنى التعليق كما صرح به الشارح ولا يراد أن المعرفه إذا أعيدت كانت عينا لأنه أغلبى (قوله : فيلزم انتفاء الجزاء) فيه بحث ؛ لأنه لا يتفرع على القاطع بانتفاء الشرط انتفاء الجزاء لجواز أن يكون للجزاء سبب آخر غير الشرط ، وأجيب بأن المراد فيلزم انتفاء الجزاء من حيث ترتبه على ذلك الشرط وهذا لا ينافى وجوده من حيث ترتبه على سبب آخر غير الشرط ، ثم إن تعبير الشارح بيلزم لا يلائم قوله الآتى بل معناه إلخ ، وإنما يناسب فهم ابن الحاجب من أنها للاستدلال بانتفاء اللازم الذى هو الثانى على انتفاء الملزوم الذى هو الأول ؛ لأن تعبيره باللزوم فيه ميل إلى ذلك الفهم ، لكن فهم ابن الحاجب هذا سيرده الشارح فكان الأولى للشارح أن يقول بدل ذلك فينفى الجزاء أى إن لو إذا أفادت القطع بانتفاء الشرط أفادت انتفاء الجزاء بحسب متفاهم عرف اللغه ؛ لأنها تفيد توقف الثانى على الأول وأنه شرط فيه خارجا وإذا انتفى الشرط انتفى المشروط - اللهم إلا أن يقال : مراده بقوله فيلزم أى : بالنظر لعرف اللغه أى : فيلزم على إفادتها لغه توقف الثانى على الأول ، وأنه شرط فيه انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط - كذا قرر شيخنا العلامه العدوى.

(قوله : كما تقول إلخ) حاصله أن ذلك القول يفهم بحسب عرف اللغه أن المجىء شرط فى الإكرام وأنه على تقدير وقوعه يقع الإكرام ، ويفهم أن المجىء لم يقع فيلزم حيث كان المجىء شرطا ، وانتفى انتفاء المشروط الذى هو الجزاء

فهی لامتناع الثانی – أعنی الجزاء – ؛ لامتناع الأول – أعنی الشرط ؛ یعنی أن الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط ؛ هذا هو المشهور بین الجمهور ، واعترض علیه ابن الحاجب بأن الأول سبب والثانی مسبب ، وانتفاء السبب لا یدل علی انتفاء المسبب لجواز أن یکون للشیء أسباب متعدده ، بل الأمر بالعکس لأن انتفاء المسبب یدل علی انتفاء جمیع أسبابه ؛ فهی لامتناع الأول لامتناع الثانی ، ألا تری أن قوله تعالی : (لَوْ کانَ فِیهِما آلِهَهٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا)(۱) إنما سیق لیستدل بامتناع الفساد علی امتناع تعدد الآلهه ...

******

(قوله : فهی لامتناع) أی : مفیده لامتناع إلخ فلا ینافی قوله سابقا لتعلیق حصول إلخ فصریح معنی لو هو ذلک التعلیق ومآله امتناع الثانی لامتناع الأول.

(قوله : یعنی أن الجزاء إلخ) هذا یوافق ما یأتی للشارح دون ابن الحاجب وقوله منتف بسبب انتفاء الشرط أی : من حیث ترتبه علیه فلا ینافی أنه یوجد لسبب آخر (قوله : هذا) أی : کونها لامتناع الثانی لامتناع الأول هو المشهور وقوله واعترض علیه أی : علی ذلک القول المشهور.

(قوله : لجواز إلخ) قال سم : هذا مبنی علی جواز تعدد العلل لمعلول واحد ، أو أن هذا خاص بلو دون بقیه الشروط (قوله : أسباب متعدده) أی : مختلفه تامه کل واحد منها کاف فی وجوده وذلک کالشمس والقمر والسراج ، فإن کل واحد منها سبب فی الضوء علی البدل کاف فی وجوده (قوله : یدل علی انتفاء جمیع أسبابه) أی : لأن السبب التام یستحیل وجوده بدون مسببه ، إذ المعلول لا یجوز تخلفه عن علته التامه فانتفاؤه یستلزم انتفاء جمیع علله التامه.

(قوله : فهی لامتناع الأول لامتناع الثانی) أی : فهی مفیده لذلک ولیست مفیده لامتناع الثانی لامتناع الأول کما قال الجمهور (قوله : إنما سیق لیستدل إلخ) أی : لأن المعلوم هو امتناع الفساد وانتفاؤه لکونه مشاهدا ، وإنما یستدل بالمعلوم علی المجهول

۱- الأنبیاء : ۲۲.

دون العكس ، واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب حتى كادوا يجتمعون على أنها لامتناع الأول لامتناع الثانى ؛ إما لما ذكره ، وإما لأن الأول ملزوم والثانى لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس ؛ لجواز أن يكون اللازم أعم.

وأنا أقول : ...

******

دون العكس كما هو مقتضى كلام الجمهور (قوله : دون العكس) أى : لأنه لا يلزم من انتفاء تعدد الإله انتفاء الفساد أى : استحالته لصحه وقوعه بإراده الواحد الأحد لحكمه ، والحاصل أن انتفاء الأول إنما جاء من انتفاء الثانى لا بالعكس كما هو قضيه كلام الجمهور (قوله : على أنها لامتناع الأول) أى : مفيده لامتناع الأول (قوله : إما لما ذكره) أى : ابن الحاجب أى وهو أن الأول سبب والثانى مسبب ، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب بخلاف العكس (قوله : وإما لأن الأول ملزوم إلخ) هذا التعليل علل به الرضى وجماعه ، وإنما عدلوا عما قاله ابن الحاجب من قوله ؛ لأن الأول سبب إلخ إلى ما قالوه ؛ لأن ما قاله ابن الحاجب من سببيه الأول قاصر وليس كليا ، إذ الشرط النحوى عندهم أعم من أن يكون سببا نحو : لو كانت الشمس طالعه كان النهار موجودا ، أو شرطا نحو : لو كان لى مال لحججت ، فإن وجود المال ليس سببا فى الحج ، بل شرط أو غيرهما نحو : لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعه ، إذ وجود النهار ليس سببا لطلوع الشمس ، بل الأمر بالعكس ولا شرطا فى طلوعها ، ولكن كل من وجود النهار ووجود المال ملزوم لطلوع الشمس والحج ، فلذا عدلوا إلى التعبير باللازم والملزوم ، واعترض عليهم بأن ما قالوه لا يتم أيضا فى نحو : لو كان الماء حارا لكانت النار موجوده ، فإن الحراره ليست ملزومه للنار ؛ لأنها قد توجد بالشمس فإن ادعوا أن المراد اللزوم ولو جعليا وادعائيا فلابن الحاجب أن يريد السببيه ولو جعليه وادعائيه إلا أن يجاب بأنه يعلم من تتبع اللغه أن الشرطيه اعتبر فيها اللزوم ولم يعتبر فيها السببيه حتى يصح أن يعتبر كونها جعليه وادعائيه. ا ه ابن قاسم.

(قوله : أن يكون اللازم أعم) أى : كما فى قولك لو كانت الشمس طالعه كان الضوء موجودا (قوله : وأنا أقول) أى : فى رد اعتراض ابن الحاجب على الجمهور ،

منشأ هـذا الاـعتراض قله التأمـل لأنه ليس معنى قولهم : لو لامتناع الثانى لامتناع الأول أنه يسـتدل بامتناع الأول على امتناع الثانى حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم ؛ بل معناه ...

******

وحاصـل مـا ذكره من الرد أن لو لهـا اسـتعمالان أحـدهما أن تكون للاسـتدلال العقلى وذلـك فيمـا إذا كان انتفاء الجزاء معلوما وانتفاء الشـرط غير معلوم فيؤتى بها للاستدلال بالمعلوم على المجهول أى : لأجل تحصيل العلم بالمجهول فهى حينئذ للاستدلال على امتنـاع الأـول بامتنـاع الثـانى لأفادتهمـا أن العله فى العلم بانتفاء الأول العلم بانتفاء الثانى ثانيهما أن تكون للترتيب الخارجى وذلـك فيمـا إذا كـان كل من انتفاء الطرفين معلوما ، لكن العله فى انتفاء الثانى فى الخارج مجهوله فيؤتى بها لبيان أن عله انتفاء الثانى فى الخارج هو انتفاء الأول فهى حينئذ لامتناع الثانى لامتناع الأول ، وتكون القضيه حينئذ وإن كانت فى صوره الشرطيه فى معنى الحمليه المعلله ، فـإذا قلت : لو جئتنى لأكرمتـك كـان المعنى على هـذا الاحتمال أن الإكرام إنما انتفى فى الخارج بسـبب انتفـاء المجئ ، ويكون هـذا كلامـا مع من كان عالما بانتفاء الجزاء وهو طالب أو كالطالب لعله انتفائه فى الخارج وعلمه بـذلك حاصـل بـدليل آخر يسـمى عله العلم ، والاسـتعمال الأـول اصـطلاح المنـاطقه ، والاسـتعمال الثـانى اصـطلاح أهل العربيه ، فابن الحاجب فهم من قول أهل العربيه أنها حرف لامتناع الثانى لامتناع الأول اصطلاح المناطقه وهو أنها للاستدلال ، وحينئذ فالمعنى أنها حرف يؤتى به للاستدلال على امتناع الثانى لامتناع الأول ولم يهتد لمرادهم من أنها للدلاله على أن العله فى انتفاء الثانى فى الخـارج انتفاء الأول فاعترض عليهم بأنها للاسـتدلال على امتناع الأول بامتناع الثانى لا للاسـتدلال على امتناع الثانى بامتناع الأول ولو اطلع ابن الحاجب على حقيقه الحال وفهم معنى عبارتهم الواقعه منهم ، وأن المراد أن امتناع الأول سبب لامتناع الثانى لا أنه دليـل عليه مـا اعترض عليهم (قوله : منشأ هـذا الاـعتراض) أى : اعتراض ابن الحـاجب على الجمهور (قوله : قله التأمل) أى : فى عبارتهم الصادره منهم وهى قولهم لو لامتناع الثانى لامتناع الأول (قوله : أنه يسـتدل إلـخ) أى : كما فهم ابن الحاجب (قوله : أن انتفاء السبب أو الملزوم) المراد به

أنها للدلاله على أن انتفاء الثانى فى الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول فمعنى : (وَلَوْ شاءَ لَهَداكُمْ)(۱) أن انتفاء الهدايه إنما هو بسبب انتفاء المشيئه ؛ يعنى أنها تستعمل للدلاله على أن عله انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج هى انتفاء مضمون الشرط من غير التفات إلى أن عله العلم بانتفاء الجزاء ما هى ، ...

******

الأول والتعبير الأول منظور فيه لتعليل ابن الحاجب والثانى منظور فيه لتعليل الرضى والمراد بالمسبب واللازم الثانى ، وقوله لا يوجب أى : لجواز كونه أعم كما مر فقولك : لو كان إنسانا كان حيوانا ، أو لو كانت الشمس طالعه كان الضوء موجودا لا ينتج استثناء نقيض المقدم فيه ، بل هو عقيم (قوله : أنها للدلاله) أى : أنها وضعت لأجل الدلاله إلخ فهى لام العله لا للتعديه ؛ لأن المعنى الموضوعه هى له لزوم الثانى للأول (قوله : إنما هو بسبب انتفاء الأول) أى : لكون انتفاء الأول عله فى انتفائه فى الخارج فالنفيان معلومان ولكن العله فى انتفاء الثانى فى الخارج مجهوله للمخاطب فيؤتى بلو لإفاده تلك العله.

(قوله : فمعنى (وَلَوْ شاءَ لَهَداكُمْ)) فيه تعريض ابن الحاجب بأنه لم يهتد لفهم المراد من عبارتهم (قوله : إنما هو بسبب انتفاء المشيئه) أى : لأن انتفاء المشيئه عله فى انتفاء الهدايه فى الخارج (قوله : هى انتفاء مضمون الشرط) نقض هذا بقولنا : لو كان هذا إنسانا لكان حيوانا ، إذ ليس انتفاء الحيوانيه فى الواقع علته انتفاء الإنسانيه ، وبكل صوره يكون الشرط معلولا والجزاء عله نحو : لو أضاء العالم لطلعت الشمس ، وكذا فى صوره كون الجزاء عله خاصه يمكن أن يوجد المعلول بأخرى نحو : لو أضاءت الدار لطلعت الشمس ، فإن عدم العله المعينه ليس عله لعدم المعلول اللهم إلا أن يقال : هذه الأمثله وأمثالها وارده على قاعده المناطقه الآتيه غير صحيحه بحسب اللغه - ا. ه فنرى.

(قوله : من غير التفات إلخ) أى : أن الجمهور لم يلتفتوا لما ذكر فى قولهم لو لامتناع الثانى لامتناع الأول كما زعمه ابن الحاجب حيث فهم أن مرادهم أن انتفاء

۱- النحل : ۹.

ألا ترى أن قولهم : لو لا لامتناع الثانى لوجود الأول ؛ نحو : لو لا علىّ لهلك عمر ؛ معناه أن وجود علىّ سبب لعدم هلاك عمر لا- أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ؛ ولهذا صح مثل قولنا : لو جئتنى لأكرمتك لكنك لم تجئ ؛ أعنى عدم الإكرام بسبب عدم المجىء ، قال الحماسى :

ولو طار ذو حافر قبلها

لطارت ولكنّه لم يطر (١)

******

الأول عله فى العلم بانتفاء الثانى ودليل عليه ، فاعترض عليهم بما مر (قوله : ألا- ترى إلخ) هذا تنظير لما قاله فى لو أتى به لتوضيح المقام (قوله : لوجود الأول) أى : لأن لو للنفى فلما زيدت عليها لا النافيه نفت النفى ونفى النفى إثبات (قوله : أن وجود على سبب) أى : فى الخارج (قوله : لا أن وجوده إلخ) أى : لأن عدم هلاك عمر معلوم للمخاطب كما أن وجود علىّ كذلك ولا يستدل بمعلوم على معلوم ، إذ المعلوم لا يستدل عليه ، والحاصل أن وجود علىّ لم يقصد إفادته للعلم بعدم هلاك عمر فإن المراد بيان السبب المانع من هلا-كه (قوله : ولهذا صح) أى : لكون معنى لو الدلاله على أن انتفاء الثانى فى الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول لا الاستدلال بامتناع الأول على امتناع الثانى كما فهم ابن الحاجب صح إلخ ، إذ لو كانت للاستدلال لما صح ذلك القول لما فيه من استثناء نقيض المقدم وهو لا ينتج شيئا كما نص عليه علماء المنطق لجواز أن يكون اللازم أعم ، فتعين أن يكون ذلك الاستثناء إشاره إلى علو انتفاء الجزاء (قوله : قال الحماسى) بكسر السين نسبه للحماسه وهى فى الأصل الشجاعه ، ثم سمى بها كتاب أبى تمام الذى جمع فيه أشعار البلغاء المتعلقه بالشجاعه ، فإذا قيل بيت حماسى فمعناه : منسوب للحماسه والشجاعه لتعلقه بها ، وإذا قيل شاعر حماسى معناه : أن شعره مذكور فى ديوان الحماسه أى : الكتاب المذكور ، وأتى بكلام الحماسى دليلا لقوله صح دفعا لتوهم أن هذا القول غير صحيح (قوله : ولو طار إلخ) أى : فعدم طيران الفرس معلوم ،

١- البيت من المتقارب ، وهو للحماسى فى شرح عقود الجمان / ١١۴.

يعنى أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر ، وقال المعرى :

ولو دامت الدّولات كانوا كغيرهم

رعايا ولكن ما لهنّ دوام (۱)

وأما المنطقيون فقد جعلوا إن ولو أداه للزوم وإنما يستعملونها فى القياسات لحصول العلم بالنتائج ؛ ...

******

والغرض بيان السبب فى عدم طيرانها وهو عدم طيران ذى حافر قبلها (قوله : ولو دامت الدولات إلخ) هو بضم الدال جمع دوله بمعنى الملك أى : أهل الدولات يعنى الملوك الماضيه ، وقوله كانوا أى : أهل دوله زماننا رعايا لهم ، قال الحفيد : وهذا البيت قد دخله القلب ، والأصل : ولو كانت الدولات رعايا لهذا الممدوح لما ذهبت دولتهم - وفيه نظر ، إذ لا داعى لارتكاب القلب ، بل معنى البيت ولو دامت الدولات للملوك الماضيه واستمرت دولتهم لآخر الزمان لكان أهل زماننا من الأمراء رعايا لهؤلاء الملوك كغيرهم - كذا قال الغنيمى ، وفيه أن هذا لا يناسب مقام المدح ، فلعل الأولى أن يقال : معنى البيت لو دام أهل الدولات أى : الملوك الماضيه إلى آخر الزمان لكانوا رعايا لهذا الممدوح لاستحقاقه الإماره عليهم لما فيه من الفضائل فنفى دوام الدولات الماضيه سبب فى عدم كونهم رعايا كغيرهم للممدوح ؛ لأنهم لا يعيشون معه إلا رعايا ، ومعلوم أن بانقراضهم انتفى كونهم رعايا له ، فليس الغرض الاستدلال على نفى كونهم رعايا له ، وإنما المراد بيان سبب ذلك الانتفاء فى الخارج ولهذا صح استثناء نقيض المقدم (قوله : كغيرهم) خبر لكان ورعايا خبر بعد خبر أو أنه خبر لكان وكغيرهم حال مقدمه (قوله : وأما المنطقيون) هذا مقابل لمحذوف أى وهذا أى : ما ذكر من أنها للدلاله على أن انتفاء الثانى فى الخارج بسبب انتفاء الأول قاعده اللغويين ، وأما قاعده المنطقيين إلخ (قوله : إن ولو) أى : ونحوهما (قوله : للزوم) أى : للدلاله على لزوم التالى للمقدم ليستفاد من نفى التالى نفى المقدم وقد جعلوا هذا الاستدلال اصطلاحا وأخذوه مذهبا - كذا فى عبد الحكيم.

(قوله : وإنما يستعملونها) أى : أداه اللزوم سواء كانت إن أو لو أو غيرهما كإذا ومتى وكلما ، وفى بعض النسخ يستعملونهما أى إن ولو ، وقوله لحصول العلم أى :

۱- البيت من الطويل ، وهو للمعرى فى شرح عقود الجمان / ۱۱۴.

فهى عندهم للدلاله على أن العلم بانتفاء الثانى عله العلم بانتفاء الأول ؛ ضروره انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات إلى أن عله انتفاء الجزاء فى الخارج ما هى ، وقوله تعالى : (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا)(۱) ...

******

لاكتسابه (قوله : فهى عندهم للدلاله) أى : موضوعه لأجل الدلاله إلخ فلا يقال : إن كلامه يفهم أن معناها نفس الدلاله المذكوره وهو غير مراد ، وإنما المراد أن معناها لزوم الثانى للأول مع انتفاء اللازم المعلوم ، فيستدل به على انتفاء الملزوم المجهول كما أفاد ذلك السيرامى ، ثم إن قوله فهى عندهم إلخ يقتضى أنها إنما تستعمل عندهم فى ذلك كما إذا استثنى نقيض التالى نحو : لو كانت الشمس طالعه فالنهار موجود ، لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعه فهى هنا للدلاله على أن العلم بانتفاء الثانى عله للعلم بانتفاء الأول مع أنها قد تستعمل عندهم للدلاله على أن العلم بوجود الأول عله للعلم بوجود الثانى كما إذا استثنى عين المقدم نحو : لو كانت الشمس طالعه كان النهار موجودا لكن الشمس طالعه ينتج عين التالى أى : فالنهار موجود فهى هنا للدلاله على أن العلم بوجود الأول عله للعلم بوجود الثانى ، إلا أن يقال : اقتصر الشارح على ما ذكره ؛ لأنه الأغلب أو أن ما قاله على سبيل التمثيل - تأمل. سم.

(قوله : ضروره انتفاء الملزوم) أى : وهو الأول وقوله بانتفاء اللازم أى : بسبب انتفاء اللازم أى : الذى هو الثانى (قوله : من غير التفات إلخ) أى : كما التفت إلى ذلك علماء اللغه ، قال السيرامى : استعمال لو على قاعده اللغويين أكثر فى القرآن والحديث وأشعار العرب ، وعلى قاعده المناطقه أكثر فى استعمالات أرباب التآليف خصوصا فى كتب المنطق والحكمه ؛ لأن المقصود عندهم تحصيل العلوم لا بيان أن سبب الثبوت أو الانتفاء فى الواقع ما ذا ، وثمره الخلاف بين الطريقتين تظهر فى استثناء نقيض المقدم فإنه جائز عند أهل العربيه دون أهل الميزان وفى استثناء عين المقدم فإنه بالعكس ، وأما

۱- الأنبياء : ۲۲.

وارد على هذه القاعده لكن الاستعمال على قاعده اللغه هو الشائع المستفيض ؛ وتحقيق هذا المبحث على ما ذكرنا من أسرار هذا الفن ، وفى هذا المقام مباحث أخرى شريفه أوردناها فى الشرح وإذا كانت لو للشرط فى الماضى (فيلزم ...

******

استثناء نقيض التالى فجائز اتفاقا واستثناء عينه باطل اتفاقا (قوله : وارد على هذه القاعده) من الورود وهو المجئ والإتيان أى : آت على هذه القاعده من إتيان الجزئى على الكلى لا من الإيراد وهو الاعتراض ، وإنما كانت الآيه المذكوره وارده على هذه القاعده ؛ لأن القصد بها تعليم الخلق الاستدلال على الوحدانيه بأن يستدلوا بالتصديق بانتفاء التعدد وليس القصد بها بيان أن عله انتفاء الفساد فى الخارج انتفاء التعدد ، ثم إن ظاهر الشارح أن هذه القاعده غير لغويه وأن الآيه وردت على مقتضاها لا على لغه العرب وفيه أن هذا بعيد جدا كيف والقرآن عربى ، وأجيب بأن وروده على هذه اللغه لا ينافى كونه عربيا ؛ لأن ذلك إنما هو باعتبار الغالب بدليل اشتمال القرآن على ألفاظ غير عربيه كما تقدم وبأن هذه القاعده عربيه أيضا جرى عليها أهل الميزان ولكنها قليله الاستعمال بالنسبه للقاعده الأخرى فى استعمال اللغويين ، وإنما نسبت للمناطقه لاستعمالهم لها كثيرا وجريانهم عليها ؛ وذلك لأن غرضهم تركيب الأدله من القضايا الشرطيه اللزوميه والمناسب فى اعتبار الشرط الملازمه بين المقدم والتالى ليستفاد من نفى التالى نفى المقدم ، وعلى هذا الجواب فيقال : إن مراد الشارح بأهل اللغه فى قوله على قاعده أهل اللغه المعربون ؛ لأن كلا الاستعمالين لغوى لأن العرب قد يقصدون الاستدلال على الأمور العرفيه كما يقال : هل زيد فى البلد فتقول لا لو كان فيها لحضر مجلسنا ، فتستدل بعدم الحضور على عدم كونه فى البلد وسمى علماء البيان مثل هذا بالطريق البرهانى ، أو يقال : المراد بقاعده اللغه الكثيره الاستعمال عندهم وليس المراد أنهم لا يقولون بغيرها (قوله : على ما ذكرنا) أى : تحقيقا آتيا على ما ذكرنا ومراده بالمبحث هنا المسأله ، وليس المراد به الاعتراض.

(قوله : وإذا كانت لو للشرط فى الماضى إلخ) أشار بذلك إلى أن الفاء فى قول المصنف فيلزم فاء الفصيحه واقعه فى جواب شرط مقدر (وقوله : فيلزم) أى غالبا كما

عدم الثبوت والمضى فى جملتيها) إذ الثبوت ينافى التعليق ، والاستقبال ينافى المضى فلا يعدل فى جملتيها عن الفعليه الماضويه إلا لنكته ، ومذهب المبرد أنها تستعمل فى المستقبل استعمال إن وهو مع قلته ثابت نحو قوله عليه الصلاه والسّلام : " اطلبوا العلم ولو بالصين " (١) ، ...

******

يستفاد من قول الشارح بعد وهو مع قلته ثابت (قوله : عدم الثبوت) أى : عدم الحصول فى الخارج والمقصود به نفى اسميه شىء من جملتيها (قوله : والمضى) بالرفع عطف على عدم وقوله فى جملتيها أى : جمله الشرط وجمله الجزاء المنسوبتين إليها تنازعه عدم الثبوت والمضى (قوله : إذ الثبوت) أى : الحصول فى الخارج ينافى التعليق أى : المتقدم الذى هو تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا ، وإنما كان الثبوت منافيا للتعليق ؛ لأن الحصول الفرضى المأخوذ فى تعريف التعليق يلزمه القطع بالانتفاء والقطع بالانتفاء يلزمه عدم الثبوت قاله السيد فى حواشى المطول.

(قوله : والاستقبال ينافى المضى) أى : إن كونهما استقباليتين ينافى ما تقرر من كونها التعليق شىء بشىء فى المضى وأشار الشارح بهذا إلى أن التفريع فى المتن على طريق اللف والنشر المرتب ، فقوله فيلزم عدم الثبوت فى جملتيها مفرع على قوله ولو للشرط أى : التعليق ، وقوله : ويلزم المضى فى جملتيها مفرع على قوله : فى الماضى (قوله : عن الفعليه الماضويه) لفظا ومعنى أى : إلى المضارعيه فى اللفظ وإن كان المعنى ماضيا (قوله : ومذهب المبرد أنها تستعمل فى المستقبل استعمال إن) أى : فى المستقبل فلا تحتاج إلى نكته (قوله : وهو) أى : استعمالها فى المستقبل.

(قوله : نحو قوله عليه الصلاه والسّلام إلخ) قد يقال إن لو هذه لا جواب لها وإنما هى للربط فى الجمله الحاليه كما تقدم فى إن وكلامنا فى لو الشرطيه ، وحينئذ فلا يصح التمثيل بما ذكر وقد يجاب بأن كلامه مبنى على القول بأن لو هذه جوابها مقدر والأصل ولو يكون الطلب بالصين فاطلبوه ولو تكون المباهاه بالسقط فإنى أباهى به

١- موضوع ، أخرجه ابن عدى والعقيلى والبيهقى وغيرهم كما فى ضعيف الجامع (١٠٠٥).

" فإنى أباهى بكم الأمم يوم القيامه " (١) ولو بالسقط ...

******

فالشرط فى هذين المثالين مستقبل بدليل أنه فى حيز اطلبوا وأباهى بكم الأمم يوم القيامه الذى هو مستقبل ولو مثل الشارح بقول الشاعر :

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا

ومن دون رمسينا من الأرض سبسب

لظلّ صدى صوتى وإن كنت رمّه

لصوت صدى ليلى يهشّ ويطرب (٢)

كان أحسن ، فعلم مما تقدمه كله أن للو أربع استعمالات : - أحدها أن تكون للترتيب الخارجى ، والثانى : كونها للاستدلال ، والثالث : أن تكون وصله للربط فى الجمله الحاليه ، والرابع : أن تكون بمعنى إن للشرط فى المستقبل ، وقد تكون للدلاله على استمرار شىء بربطه بأبعد النقيضين ومن ذلك " قوله - عليه السلام - أو قول عمر على ما قيل : نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه " (٣) فالخوف وعدمه نقيضان وعدمه أبعد لعدم العصيان منه فعلق عدم العصيان على إلا بعد إشاره إلى أن عدم العصيان منه مستمر وأن العصيان لا يقع من صهيب أصلا وقد تكون للتمنى ومصدريه أخذا مما يأتى ومثل لهما بقوله تعالى : (رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ)(٤) فدخولها على المضارع فى نحو قوله تعالى : (لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ)(٥) (قوله : فإنى أباهى بكم الأمم) هذا ليس من تتمه ما قبله ، بل من حديث آخر وهو قوله عليه السلام : " تناكحوا تناسلوا فإنى " إلخ فمراد الشارح تعداد الأمثله والحديث الأول " وهو اطلبوا

١- صحيح ، أخرجه أحمد وابن حبان وغيرهما ، بلفظ : فإنى مكاثر ... كما فى الإرواء (١٧٨٤).

٢- البيتان من الطويل وهما لأبى صخر الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص ٩٣٨ ، وشرح شواهد المغنى ص ٦٤٣ ، وللمجنون فى ديوانه ص ٣٩ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٥٥ والبيتان بلا نسبه فى تاج العروس (لو).

٣- اشتهر فى كلام الأصوليين وأصحاب المعانى وأهل العربيه من حديث عمر ، وبعضهم يرفعه للنبى صلى الله عليه وسلم وذكر البهاء السبكى أنه لم يظفر به بعد البحث ، وانظر كشف الخفاء ٢ / ٣٩١ تحقيق د / عبد الحميد هنداوى.

٤- الحجر : ٢.

٥- الحجرات : ٧.

(فدخولها على المضارع فى نحو :) (وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ)(1) أى : لوقعتم فى جهد وهلاك ، والفعل هو الإطاعه ؛ يعنى أن امتناع عنتكم ...

******

العلم ولو بالصين" قال ابن حبان لا أصل له كما فى الغماز (قوله : فدخولها على المضارع إلخ) هذا مفرع على قوله : فيلزم المضى فى جملتيها أى : وحيث كان ذلك لازما فدخولها على المضارع إلخ (قوله : فى جهد) هو بفتح الجيم المشقه والطاقه والمراد هنا الأول ، وأما بالضم فهو بمعنى الطاقه ليس إلا وقوله وهلاك الواو بمعنى أو ، إذ لا يجوز إراده معنيين من لفظ واحد.

(قوله : لقصد استمرار الفعل) أى : للإشاره إلى قصد استمرار الفعل ، والمراد بالفعل الفعل اللغوى وهو الحدث ، والمراد باستمراره الاستمرار التجددى ، وحاصله : إن دخول لو على المضارع فى الآيه على خلاف الأصل لنكته اقتضاها المقام ، وهى الإشاره إلى أن الفعل الذى دخلت عليه يقصد استمراره فيما مضى وقتا بعد وقت وحصوله مره بعد أخرى ، ولو نفت ذلك الاستمرار ، واستمرار الفعل على وجه التجدد إنما يحصل بالمضارع لا بالماضى ، الذى شأنه أن تدخل عليه لو فالعدول عن الماضى للمضارع لهذه النكته التى اقتضاها المقام (قوله : فيما مضى وقتا فوقتا) أشار بقوله فيما مضى إلى أن لو على معناها وأن المضارع الواقع موقع الماضى أفاد الاستمرار فيما مضى ، وبقوله وقتا فوقتا ، إلى أن الانتفاء ملاحظ بحسب أوقات الوجود فإن الإطاعه توجد فى العرف وقتا فوقتا فيلاحظ انتفاؤها كذلك ، فيكون المضارع المنفى كالمثبت فى أن المستفاد منه تجددى لا ثبوتى. ا ه فنرى.

(قوله : والفعل) أى : الذى قصد استمراره فى الآيه هو الإطاعه وعليه ففى كلام المصنف حذف مضاف أى : لقصد امتناع استمرار إلخ بدليل قوله يعنى أن امتناع عنتكم بسبب إلخ ، هذا ويمكن الاستغناء عن تقديره فى كلام المصنف بأن يكون المعنى لقصد

١- الحجرات : ٧.

بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم فإن المضارع يفيد الاستمرار ، ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار ، ويجوز أن يكون الفعل امتناع الإطاعه ؛ يعنى أن امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن إطاعتكم ...

******

الاستمرار المذكور أى : من يطيعكم بقطع النظر عن لو ، ويفهم امتناع الاستمرار من لو ، وليس المعنى لقصد الاستمرار من لو يطيعكم المحوج لتقدير المضاف المتقدم ، وحاصل ما ذكره الشارح أن الكلام مشتمل على نفى وهو لو وقيد وهو الاستمرار المفاد بالمضارع فيجوز أن يعتبر نفى القيد ، وأن يعتبر تقييد النفى فالمعنى على الأول انتفى عنتكم بسبب امتناع الاستمرار على الإطاعه فى الكثير ، وعلى الثانى انتفى عنتكم بسبب الامتناع المستمر على إطاعتكم فى الكثير (قوله : بسبب امتناع استمراره إلخ) هذا يفيد ثبوت أصل إطاعته - عليه الصلاه والسّلام - لهم فى بعض الأمور ، وهو كذلك فموافقته لهم فى بعض الأمور التى لا تضر لا توجب الهلاك ، بل فيها تطييب لخواطرهم ، ولذا أمر عليه السلام بمشاورتهم وإلا فهو غنى عنها والذى يوجب وقوعهم فى المشقه والهلاك إنما هو استمراره - عليه الصلاه والسّلام - على إطاعتهم فيما يستصوبون حتى كأنه مستتبع فيما بينهم ويستعملونه فيما يعن لهم وفى ذلك من اختلال الرساله والرياسه ما لا يخفى ، وأورد على الوجه الأول أنه إذا كان المنفى استمرار الإطاعه فى كثير من الأمر كان أصل الإطاعه فى الكثير ثابتا مع أن الواقع خلافه ؛ لأنه إنما أطاعهم فى القليل ، وأجيب بأن المفهوم معطل بالنظر للقيد ، أو يقال : يكفى كون ما أطاعهم فيه كثيرا فى نفسه وإن كان قليلا بالنسبه إلى مقابله.

واعلم أن هذا الإيراد إنما يتوجه على الوجه الأول فى كلام الشارح لا على الوجه الثانى ؛ لأن محصله أن العله فى انتفاء العنت الامتناع المستمر على إطاعتهم فى الكثير فيكون أصل الفعل وهو الإطاعه فى الكثير منفيا.

(قوله : ويجوز أن يكون الفعل) أى : الذى قد قصد استمراره امتناع الإطاعه أى : إن لوحظت لو قبل دخول الفعل المفيد للاستمرار عليها ، فلما دخل عليها صارت كأنها جزء منه والاستمرار ملاحظ بعد النفى فهو حينئذ من تقييد النفى بخلافه على

لأنه كما أن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفى استمرار النفى والداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع كما أن الجمله الإسميه المثبته تفيد تأكيد الثبوت ودوامه ...

******

الوجه الأول ، فإن الفعل الدال على الاستمرار ملحوظ قبل النفى فهو من نفى القيد ، وفى تأخير هذا الوجه الثانى وتعبيره فى جانبه بالجواز إشاره لرجحان الوجه الأول ولذلك قال فى المطول : إنه الظاهر ، ووجه ذلك بأمرين :

الأول أن القياس اعتبار الامتناع واردا على الاستمرار حسب ورود كلمه لو المفيده للامتناع على صيغه المضارع المفيد للاستمرار ؛ لأن استفاده المعانى من الألفاظ على وفق ترتيبها ، وأما اعتبار الاستمرار واردا على النفى فهو خلاف القياس فلا يصار إليه إلا عند تعذر الجريان على موجب القياس نحو : (وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَداً)(١) أو لم يكن فيه مزيه كما فى قوله تعالى (وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ)(٢) حيث حمل على استمرار نفى الحزن عنهم إذ ليس فى نفى استمرار الحزن مزيد فائده.

الثانى : أن العله فى نفى عنتهم نفى الاستمرار على إطاعتهم ، لا استمرار نفى الإطاعه الذى تضمنه ذلك الوجه الثانى ؛ وذلك لأن استمرار نفى الإطاعه يقتضى أن أصل الفعل وهو الإطاعه منفى بخلاف نفى الاستمرار على الإطاعه فإنه يفيد ثبوته ومعلوم أن أصل الإطاعه لا يترتب عليه العنت لما يترتب عليه من مصلحه استجلابهم واستماله قلوبهم - ا. ه سم.

(قوله : لأنه كما أن إلخ) عله لقوله ويجوز إلخ ودفع بهذا ما يقال معنى قولهم : إن المضارع يفيد الاستمرار أى : استمرار معناه وهذا الاحتمال بخلافه ؛ لأنه يلزم عليه أن المضارع إنما أفاد استمرار معنى لو وهذا خلاف القاعده ، وحاصل الدفع أنه لا مانع من كون الفعل المضارع المنفى يفيد استمرار النفى كما أن المثبت يفيد استمرار الثبوت ، وذلك إذا لوحظ النفى قبل دخول الفعل المفيد للاستمرار بحيث جعل النفى كأنه جزء من الفعل. (قوله : كما أن الجمله الاسميه إلخ) هذا تنظير للفعلين المثبت والمنفى وهذا

١- الكهف : ٤٩.

٢- البقره : ٣٨.

والمنفيه تفيد تأكيد النفى ودوامه لا نفى التأكيد والدوام كقوله تعالى : (وَما هُمْ بِمُؤْمِنِينَ)(۱) ردا لقولهم (آمَنَّا) ...

******

بالنسبه للوجه الثانى ؛ لأن المعتبر فيه تأكيد النفى وكذا هنا المعتبر تأكيد الثبوت (قوله : والمنفيه تفيد تأكيد النفى) أى : استمرار الانتفاء ومن هذا يتخرج الجواب عن النفى فى قوله تعالى : (وَما رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)(۲) بأن ترجع المبالغه إلى نفى الظلم ، فالمعنى انتفى الظلم عن المولى انتفاء مبالغا فيه ، فالجمله مفيده لتأكيد النفى والمبالغه فيه لا لنفى التأكيد والمبالغه وإلا لاقتضت أن المنفى إنما هو المبالغه فى الظلم فيفيد ثبوت أصل الظلم وهو باطل.

(قوله : لا نفى التأكيد) إن قلت قضيه قاعده أن النفى يتوجه إلى القيد فى الكلام أن الجمله المنفيه إنما تفيد نفى التأكيد ، قلت هذا إذا اعتبر القيد سابقا على النفى ، وأما إذا اعتبر سبق النفى كانت مفيده لتأكيد النفى ، والحاصل أنه إذا اعتبر القيد سابقا على النفى أفادت نفى القيد غالبا ، وتاره تفيد نفى المقيد ، وتاره تفيد نفيهما معا عند الشارح خلافا للشيخ عبد القاهر حيث أوجب نفى القيد ، وأما إذا اعتبر تقدم النفى فإنما تفيد تأكيد النفى أو يقال إن هذا - أى : إفاده تأكيد النفى - استعمال آخر للنفى كما قاله سم.

(قوله : ردا لقولهم (آمَنَّا)) بيان ذلك أن قولهم آمنا يفيد حدوث الإيمان منهم وصدوره فى الماضى ولو مره ؛ لأن الماضى يدل على الوقوع والانقطاع فرد المولى سبحانه عليهم بقوله : (وَما هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) مؤكدا للنفى بالباء الزائده فى الخبر ، فالنفى ملحوظ أولا قبل التأكيد فهى مفيده لتأكيد النفى ، والمعنى حينئذ إيمانهم منفى نفيا مؤكدا وعلى هذا فقوله : (وَما هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) سالبه كليه مناقضه للموجبه الجزئيه حكما ، التى هى قولهم : (آمَنَّا) وليس التأكيد ملحوظا أولا قبل النفى بحيث يكون الكلام من نفى التأكيد وإلا لم يكن ردا لقولهم ؛ لأن نفى التأكيد يقتضى ثبوت أصل إيمانهم وهذا عين دعواهم.

۱- البقره : ۸.

۲- فصلت : ۴۶.

على أبلغ وجه وآكده (كما فى قوله تعالى : (اللّٰه يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ)) (۱) حيث لم يقل : الله مستهزئ بهم قصدا إلى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا (و) دخولها على المضارع (فى نحو : (وَلَوْ تَرى)) (۲) الخطاب لمحمد - عليه الصلاه والسّلام - ...

******

(قوله : على أبلغ وجه) متعلق بقوله ردا (قوله : وآكده) مرادف لما قبله وهو بالمد لا بهمزتين لقول الخلاصه :

ومدّا ابدل ثانى الهمزين من

كلمه إن يسكن كآثر وائتمن

(قوله : الله يستهزئ بهم) الاستهزاء هو السخريه والاستخفاف ، والمراد به إنزال الحقاره والهوان بهم فهو من باب إطلاق الشيء على غايته لعلاقه السببيه ؛ لأن غرض المستهزئ من استهزائه إدخال الهوان على المستهزأ به ، فيستهزئ مجاز مرسل ويصح أن يكون استعاره تبعيه بأن شبه الهوان بالاستهزاء واستعير اسم المشبه به للمشبه ، واشتق منه يستهزئ بمعنى ينزل الهوان بهم ، ويحتمل أن يكون من باب المشاكله بأن سمى جزاء الاستهزاء باسمه لوقوعه فى صحبته ، كما سمى جزاء السيئه سيئه لوقوعه فى صحبتها ، وحينئذ فهو مجاز مرسل علاقته المجاوره أو المصاحبه. (قوله : حيث لم يقل إلخ) أشار بذلك إلى أن التنظير من حيث مطلق العدول إلى المضارع ، وإن كان العدول هنا عن اسم الفاعل إلى المضارع وفيما سبق العدول عن الماضى إلى المضارع ، وإنما كان الأصل المعدول عنه هنا اسم فاعل لاقتضاء المقام إياه لمشاكله ما وقع منهم ؛ لأنهم قالوا (إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ)(۳).

(قوله : وتجدده وقتا فوقتا) هذا تفسير لما قبله وهو محط القصد وإلا فالاستمرار مفاد بالاسميه المعدول عنها أيضا بمعونه المقام ، لكن فرق بين الاستمرارين ؛ لأن الاستمرار فى الاسميه فى الثبوت والاستمرار فى وضع المضارع موضع الماضى فى التجدد وقتا فوقتا ، والثانى أبلغ (قوله : ولو ترى إذ وقفوا على النار إلخ) نزل ترى منزله

۱- البقره : ۱۵.

۲- البقره : ۱۴.

۳- الأنعام : ۲۷.

أو لكل من تتأتى منه الرؤيه (إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ)) أى : أروها حتى يعاينوها ، أو أطلعوا عليها اطلاعا هى تحتهم ، أو أدخلوها فعرفوا مقدار عذابها ...

******

اللازم مبالغه فى أمرهم الفظيع بحيث إذا اتصف الرائى بالرؤيه مطلقا حين وقوفهم على النار رأى أمرا فظيعا - كذا قاله يس وفى عبد الحكيم : أن المفعول محذوف أى : ولو ترى الكفار فى وقت وقوفهم ولا يجوز أن يكون إذ مفعولا ؛ لأنه إخراج لإذ والرؤيه عن الاستعمال الشائع أعنى الظرفيه والإدراك البصرى من غير ضروره ا. ه كلامه.

(قوله : أو لكل من تتأتى منه الرؤيه) أى : بناء على أن الخطاب موجه لغير معين ففى التخصيص تسليه للرسول - عليه السلام - وفى التعميم تفضيح لهم لظهور بشاعه حالهم لكل أحد.

(قوله : حتى يعاينوها) حتى تعليليه (قوله : أو أطلعوا عليها) تفسير ثان لوقفوا وهو أولى من الأول لعدم احتياجه إلى تكلف تضمين أو نيابه حرف عن حرف بخلاف الأول ، وكون الوقف بمعنى الاطلاع مما ذكره فى القاموس ، وفى بعض النسخ : وأطلعوا بالواو والأولى أولى من الثانيه ، وعلى الثانيه فالعطف للتفسير ، ومعنى أطلعوا عليها أنهم وقفوا فوقها وهى تحتهم كما ذكره الشارح (قوله : هى تحتهم) الجمله حال من ضمير عليها أى : حال كونها تحتهم بحيث إنهم كالآيلين للسقوط فيها - كذا قرر شيخنا العدوى. ويؤيده ما فى ابن يعقوب أن المراد بوقوفهم على النار اطلاعهم عليها ، والمراد باطلاعهم عليها أن يروها تحتهم وهم بصدد السقوط فيها (قوله : أو أدخلوها) يعنى أن وقوفهم على النار : إما أن يفسر بإراءتها أو بالاطلاع عليها - كما تقدم - أو يفسر بالإدخال فيها (قوله : فعرفوا مقدار عذابها) راجع للتفاسير الثلاثه وهى الإرائه والاطلاع والإدخال ، وكان الأحسن أن يقول أو عرفوا إلخ للإشاره إلى أن هذا معنى آخر للوقوف على النار ويوضح لك ذلك قول الزجاج إن قوله تعالى : (إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ) يحتمل ثلاثه أوجه الأول أن يكونوا قد وقفوا عندها حتى يعاينوها فهم موقوفون إلى أن يدخلوها الثانى أن يكونوا قد وقفوا عليها وهى تحتهم أى : إنهم وقفوا على النار فوق الصراط وعلى هذين الوجهين وقفوا من وقفت الدابه ، الثالث أنهم عرفوها من وقفت

وجواب لو محذوف ؛ أى : لرأيت أمرا فظيعا (لتنزيله) أى المضارع (منزله الماضى لصدوره) أى : المضارع أو الكلام ...

******

على كلام فلان علمت معناه (قوله : وجواب لو محذوف) أتى الشارح بهذا دفعا لما يقال : إن لو للتمنى وهى تدخل على المضارع ، وحينئذ فلا يصح الاستشهاد بهذه الآيه على دخول لو الشرطيه على المضارع ، وحاصل الجواب أنا لا نسلم أنها هنا للتمنى ، بل هى شرطيه وجوابها محذوف (قوله : أى لرأيت أمرا فظيعا) أى : شنيعا تقصر العباره عن تصويره ، قال الفنارى : ولا يخفى أن الأولى أن يقدر الجزاء مستقبلا مناسبا للشرط أى : لترى أمرا فظيعا والنكته التنزيل والاستحضار المذكوران (قوله : أى المضارع) أى : المعنى المضارع بمعنى المستقبل.

(قوله : منزله الماضى) أى : والماضى تناسبه لو كما تقدم (قوله : لصدوره إلخ) يحتمل أن يكون عله للتنزيل أى : وإنما نزل ذلك المعنى الاستقبالى منزله الماضى حتى دخلت عليه لو التى هى فى الأصل للماضى لصدوره أى : صدور الإخبار عن ذلك المعنى الاستقبالى بالفعل المضارع عمن لا خلف فى أخباره فكأنه وقع ، لكن هذا الاحتمال بعيد من كلام الشارح ، والذى يدل عليه قول الشارح لكنه عدل إلى المضارع إلخ أنه عله لمحذوف أى : وإنما يعبر عن ذلك المعنى الاستقبالى بعد تنزيله منزله الماضى بصيغه الماضى ليكون هناك مناسبه بين الدال والمدلول لصدور ذلك الإخبار بذلك الفعل المضارع عمن لا تخلف فى إخباره والمستقبل والماضى عنده سواء فلا يحتاج إلى التحويل لصيغه الماضى إلا لو كان الإخبار بذلك الفعل صادرا ممن التخلف فى إخباره ؛ لأنه إذا كان كذلك يحتاج إلى التعبير بالماضى زياده فى تأكيد تحقق الوقوع نفيا لذلك الإمكان هذا تحقيق ما فى المقام على ما قرره شيخنا العدوى ، فإن قلت : إن تنزيل المضارع منزله الماضى فى التحقيق ينافى دخول لو الداله على الامتناع قلت : لا منافاه ؛ لأن الامتناع باعتبار الإسناد إلى المخاطب ، والتحقق باعتبار أصل الفعل ، فالمنزل منزله الماضى لتحققه هو أصل الرؤيه ، والذى فرض وقوعه وأدخل عليه لو هو الرؤيه بالنسبه للمخاطب فذكر لو يدل على أن الرؤيه بمثابه من الفظاعه يمتنع معها رؤيه المخاطب - كذا أجاب عبد الحكيم.

(عمن لا خلاف فی إخباره) فهذه الحاله إنما هی فی القیامه لکنها جعلت بمنزله الماضی المتحقق فاستعمل فیها لو وإذ المختصتان بالماضی لکن عدل عن لفظ الماضی ولم یقل : ولو رأیت إشاره إلی أنه کلام من لا خلاف فی إخباره ، والمستقبل عنده بمنزله الماضی فی تحقق الوقوع ؛ فهذا الأمر مستقبل فی التحقق ماض بحسب التأویل کأنه قیل : قد انقضی هذا الأمر لکنک ما رأیته ولو رأیته لرأیت أمرا فظیعا (کما) عدل عن الماضی إلی المضارع (فی : (رُبَما یَوَدُّ الَّذِینَ کَفَرُوا)) (۱) لتنزله منزله الماضی لصدوره عمن لا خلاف فی إخباره ، وإنما کان الأصل هاهنا هو الماضی ...

******

(قوله : عمن لا خلاف) أی : لا تخلف فی إخباره وهو الله الذی یعلم غیب السموات والأرض (قوله : فهذه الحاله) أی : رؤیتهم واقفین علی النار (قوله : لکنها جعلت بمنزله الماضی المتحقق) أی : بجامع التحقق فی کل ، لأن تلک الحاله الحاصله فی یوم القیامه لما أخبر بوقوعها المولی صارت محققه (قوله : لکن عدل إلخ) فی الکلام حذف ، والأصل وکان المناسب أن یعبر عن ذلک المعنی بالماضی حیث نزل منزله الماضی لیکون هناک مناسبه بین الدال والمدلول لکن عدل إلخ (قوله : والمستقبل عنده بمنزله الماضی) أی : فیستوی عنده التعبیر بالماضی والمستقبل فالتعبیر بأیهما کالتعبیر بالآخر وقوله والمستقبل إلخ : عطف لازم علی ملزوم وهذا محط العله والفائده (قوله : فهذا) أی : ما ذکر من رؤیتهم واقفین علی النار (قوله : مستقبل فی التحقق) أی : لأنه یوم القیامه.

(قوله : ماض بحسب التأویل) أی : التنزیل (قوله : قد انقضی) أی : قد مضی هذا الأمر وهو رؤیتهم واقفین علی النار (قوله : لکنک ما رأیته) إشاره لمعنی لو (قوله : لتنزیله) أی : المعنی المضارع بمعنی المستقبل منزله الماضی أی : والماضی تناسبه رب المکفوفه بما ، وقوله لصدوره یحتمل أن یکون عله للتنزیل أو لمحذوف علی ما مر فی

۱- الحجر : ۲.

لأنه قد التزم ابن السراج وأبو على فى الإيضاح أن الفعل الواقع بعد رب المكفوفه بما يجب أن يكون ماضيا لأنها للتقليل فى الماضى ؛ ومعنى التقليل هاهنا : أنه تدهشهم أهوال القيامه فيبهتون فإن وجدت منهم إفاقه ما تمنوا ذلك ، وقيل هى مستعاره للتكثير أو للتحقيق ، ...

******

الآيه السابقه (قوله : لأنه قد التزم إلخ) الضمير للحال والشأن وأشار الشارح بهذا إلى أن التمثيل بهذه الآيه مبنى على هذا المذهب فقط ، وأما الجمهور فأجازوا وقوع الفعل المستقبل بعدها كقوله :

ربّما تكره النفوس من الأم

ر له فرجه كحل العقال

والجمله الاسميه كقوله :

ربّما الجامل المؤبّل فيهم

وعناجيج فوقهنّ المهار.

(قوله : المكفوفه بما) أى : عن عمل الجر (قوله : لأنها) أى : رب المكفوفه للتقليل فى الماضى أى : أنها للتقليل وهو إنما يظهر فى الماضى ؛ لأن التقليل إنما يكون فيما عرف حده والمعروف حده إنما هو الواقع فى الماضى ، والمستقبل مجهول لم يعرف حتى يوصف بقله أو كثره ، وحينئذ فلا تدخل عليه رب. كذا وجه أبو على وابن السراج ، وفيه بحث لإمكان العلم بالمستقبل كما فى الآيه ؛ لأن المتكلم هو الله تعالى الذى يعلم غيب السموات والأرض ، وحينئذ فإفادتها للتقليل لا تمنع من دخولها على المستقبل ، وحينئذ يكون المعنى قليل من يوجد منه ذلك الفعل فى المستقبل ، أو حصول ذلك الفعل فى المستقبل قليل (قوله : ومعنى التقليل إلخ) جواب عما يقال : إن ودادتهم للإسلام وتمنيهم له يحصل منهم كثيرا ، وحينئذ فما معنى التقليل (قوله : فيبهتون) أى : يتحيرون (قوله : فإن وجدت منهم إفاقه ما تمنوا ذلك) أى : فقله التمنى لذلك باعتبار قله الزمان الذى يقع فيه ، وهذا لا ينافى كثرته فى نفسه (قوله : وقيل هى مستعاره) أى : منقوله والمراد بالاستعاره هنا مطلق النقل والتجوز لا المصطلح عليها. والعلاقه فى استعمالها فى التكثير الضديه وفى التحقيق اللازميه ؛ لأن التقليل فى الماضى يلزمه التحقيق ، وحاصل ذلك القول أن رب مطلقا مكفوفه أو لا موضوعه للتقليل وهى هنا مستعمله فى التكثير أو

ومفعول (يَوَدُّ) محذوف لدلاله (لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ) عليه و (لَوْ) للتمنى حكايه لوداتهم ، ...

******

التحقيق على سبيل الاستعاره لكن الذى فى المغنى أن الكثير فى رب أن تكون للتكثير ، وحينئذ فلا حاجه للاستعاره كذا قيل ، وقد يقال : إن استعارتها للتكثير بالنسبه لأصل الوضع وإن شاع استعمالها فى التكثير حتى التحق بالحقيقه - كما فى عبد الحكيم ، وحينئذ فلا اعتراض ، ثم إن عباره الشارح توهم أنه على القول باستعارتها للتكثير لا تختص بالماضى وحينئذ فلا يكون فى الآيه شاهد لتنزيل المضارع منزله الماضى على ذلك القول - وليس كذلك ، بل على أنها للتكثير تختص أيضا بالماضى عند ابن السراج وأبى على ؛ لأن التكثير كالتقليل إنما يكون فيما عرف حده والتكثير باعتبار أن الكفار فى حال إفاقتهم دائما يودون كونهم مسلمين ، فالتكثير نظرا للتمنى فى نفسه والتقليل نظرا إلى أن أكثر أحوالهم الدهشه ، والأوقات التى يفيقون فيها ويتمنون الإسلام قليله (قوله : ومفعول يود محذوف) أى : على كل من الوجوه السابقه من كون رب للتقليل أو التكثير أو التحقيق ، وقوله محذوف أى : تقديره الإسلام أو كونهم مسلمين أو نحو ذلك ، ولا يصح أن يكون المفعول لو كانوا مسلمين ؛ لأنهم لم يودوا ذلك ، إذ لا معنى لوداده التمنى ؛ ولأن لو التى للتمنى للإنشاء ولا يعمل ما قبل الإنشاء فيما بعده (قوله : ولو للتمنى) أى : فلا جواب لها (قوله : حكايه لوداتهم) أى : بناء على أن الجمله معموله لمحذوف حالا أى : قائلين لو كانوا مسلمين ، واعترض هذا بأنه كيف يكون هذا حكايه لوداتهم مع أنهم لا يقولون هذا اللفظ أعنى لو كانوا مسلمين ، وإنما يقولون : لو كنا مسلمين ، وأجيب بأنه لما عبر عنهم بطريق الغيبه فى الوداده حيث قال (يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) ولم يقل وددتم جاز أن يعبر فى حكايه كلامهم بطريق الغيبه ، وحاصل ما فى المقام أن المحكى عنه إذا كان غائبا كما فى الآيه فإنه يجوز الحكايه عنه بما وقع منه بذاته ويجوز الحكايه عنه بمعنى ما وقع منه فتقول : حلف زيد بالله لأفعلن وحلف بالله ليفعلن ، وإن كان الواقع منه لأفعلن ، وكذا يقول تمنى فلان التوبه ، وقال لو كنت تائبا ، ولو قلت لو كان تائبا لكان حسنا ، وكما تقول حكايه لوصف زيد لك بالكرم قال زيد فلان

وأما على رأى من جعل لو التى للتمنى حرفا مصدريا فمفعول (يَوَدُّ*) هو قوله : (لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ)(۱).

(أو لاستحضار الصوره) عطف على قوله : لتنزيله ؛ يعنى أن العدول إلى المضارع فى نحو : (وَلَوْ تَرى *) إما لما ذكر ، وإما لاستحضار صوره رؤيه الكافرين موقوفين على النار ؛ ...

******

كريم مصرحا باسمك ولو قلت قال زيد إنى كريم لكان حسنا ، فقول الشارح حكايه لودادتهم أى : بالمعنى.

(قوله : وأما على رأى من جعل لو التى للتمنى حرفا مصدريا إلخ) فيه أن من لا يجعلها للتمنى لا يجعلها حرفا مصدريا ، بل هو قول آخر يجاب بأن معنى كلام الشارح ، وأما من جعل لو التى نجعلها للتمنى وهى الواقعه بعد فعل يفيد التمنى كما هنا حرفا مصدريا (قوله : هو قوله لو كانوا مسلمين) أى : المصدر المنسبك من تلك الجمله أى : كونهم مسلمين. بقى احتمال ثالث فى لو المذكوره فى الآيه وهى كونها شرطيه جوابها محذوف كما أن مفعول يود كذلك أى : ربما يود الذين كفروا الإيمان لو كانوا مسلمين لنجوا من العذاب ، وعلى هذا فلا تكون الجمله حكايه لودادتهم.

(قوله : أو لاستحضاره الصوره) السين والتاء زائدتان أى : أو لإحضار المتكلم للسامع الصوره أى : صوره رؤيه الكفار موقوفين على النار وصوره وداده إسلامهم (قوله : يعنى أن العدول إلخ) الحاصل أن المضارع فى هذه الأمثله على حقيقته ؛ لأن مضمونها إنما يتحقق فى المستقبل ، لكن نزل ذلك المعنى الاستقبالى منزله الماضى قضاء لحق ما دخل عليه من لو ورب ، وإنما نزل منزله الماضى لكونه محقق الوقوع مثله وعدل عن التعبير بالماضى للمضارع لصدوره عمن لا تختلف فى إخباره ، هذا حاصل ما تقدم ، وحاصل ما ذكره هنا بقوله يعنى إلخ أنه نزل أولا ذلك المعنى الاستقبالى منزله الماضى لتحقق وقوعه فصح استعمال لو ورب فيه لصيرورته ماضيا

۱- الحجر : ۲.

لأن المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذى من شأنه أن يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع ...

******

بالتأويل ، ثم نزل ذلك الماضى تأويلا- منزله الواقع الآن وعدل عن لفظ الماضى للفظ المضارع استحضارا للصوره العجيبه تفخيما لشأنها فهو حكايه للحال الماضيه تأويلا ، وإنما احتجنا فى حكايه الحال هنا لتنزيل الحاله المستقبله منزله الماضى ولم ننزلها منزله الحاصله الآن من أول الأمر ؛ لأنه لم يثبت فى كلامه حكايه الحال المستقبله والواقع فى استعمالهم إنما هو حكايه الحال الماضيه كما فى قوله تعالى : (وَنُقَلِّبُهُمْ ذاتَ الْيَمِينِ وَذاتَ الشِّمالِ)(1) فظهر لك من هذا أن قوله أو لاستحضار الصوره عطف على لصدوره ، وقول الشارح عطف على تنزيله فيه شىء ؛ لأنه يلزم على عطفه على النزيل عطف الخاص على العام ؛ وذلك لأن التنزيل المذكور سابقا صادق بأن يكون معه استحضار للصوره أولا والعطف المذكور من خواص الواو ولا يجوز بأو ، اللهم إلا- أن يقال : إنه مشى على القول بالجواز (قوله : لأن المضارع مما يدل على الحال) أى : على الشأن والأمر ، وقوله الحاضر أى : الحاصل الذى شأنه أن يشاهد بخلاف الشىء الماضى والمستقبل ، هذا وظاهر الشارح أن المعنى الاستقبالى نزل منزله الحاله الحاصله الآن لأجل استحضار تلك الصوره العجيبه ، وعبر عنها بالمضارع لدلالته على الأمر الحاضر ، وفيه نظر ؛ لأن هذا يقتضى حكايه الحال المستقبله وهو غير ثابت ، وإنما الثابت حكايه الحال الماضيه فلا بد من جعل ذلك من حكايه الحال الماضيه تقديرا كما قلنا سابقا ، هذا محصل ما فى الحواشى ، وقرره شيخنا العلامه العدوى أيضا ، وذكر المولى عبد الحكيم : أن استحضار الصوره غير حكايه الحال فإن إحضار الصوره من غير قصد إلى الحكايه والتنزيل وهما إنما يكونان لما وقع بالفعل وإحضار الصوره يكون فيما لم يقع ، وحينئذ فلا- ينافى هذا ما فى الرضى من أنه لم يثبت حكايه الحال المستقبله كما ثبت حكايه الحال الماضيه ا. ه كلامه مع بعض زياده وعليه فما ذكره الشارح من العطف والعنايه ظاهر.

١- الكهف : ١٨.

تلك الصوره ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك إلا فى أمر يهتم بمشاهدته لغرابه ، أو فظاعه ، أو نحو ذلك (كما قال الله تعالى : (فَتُثِيرُ سَحاباً)(۱) بلفظ المضارع بعد قوله تعالى : (وَاللهُ الَّذِى أَرْسَلَ الرِّياحَ) استحضارا لتلك الصوره البديعه الداله على القدره الباهره) يعنى : صوره إثاره السحاب مسخرا بين السماء والأرض على الكيفيات المخصوصه والانقلابات المتفاوته.

[أغراض التنكير]

اشاره

(وأما تنكيره :) أى : تنكير المسند (فلإراده عدم الحصر والعهد) ...

******

(قوله : تلك الصوره) أى : صوره رؤيه الكافرين موقوفين على النار ، وقوله السامعون أى : للفظ المضارع (قوله : لغرابه) أى : ندره وقوله أو نحو ذلك أى : كلطافه (قوله : فتثير سحابا) (۲) إسناد الإثاره إلى الرياح مجاز عقلى من الإسناد إلى السبب ، والشاهد فى قوله فتثير سحابا : حيث عبر بتثير فى موضع أثارت المناسب لقوله أولا- أرسل ولقوله بعد فسقناه وأحيينا ، قصدا لإحضار تلك الصوره البديعه ، وهى إشاره إلى إحضار الأمر العجيب بما أمكن ، ويحتمل أن يكون التعبير بالمضارع لكون إثاره الرياح للسحاب مستقبله بالنسبه إلى زمان إرسال الرياح ، وإن كان ماضيا بالنسبه إلى زمان التكلم (قوله : الباهره) أى : الغالبه لكل قدره.

(قوله : والانقلابات) أى : التبدلات والاختلافات المتفاوته من كونه متصل الأجزاء أو منقطعها متراكما أو غير متراكم بطيئا أو سريعا بلون السواد أو البياض أو الحمره.

[تنكير المسند]

(قوله : فلإراده إلخ) أى : فلإراده إفاده عدم الحصر أى : فلإراده المتكلم إفاده السامع عدم حصر المسند فى المسند إليه وعدم العهد والتعيين فى المسند حيث يقتضى

۱- فاطر : ۹.

۲- فاطر : ۹.

الدال عليهما التعريف (كقولك : زيد كاتب وعمرو شاعر ، أو للتفخيم ...

******

المقام ذلك ، وإنما لم يقل فلعدم إراده الحصر إلخ ؛ لأن عدم الإراده ليس مقتضيا لشيء ، فإن غير البليغ يورد التنكير لأداء أصل المعنى مع عدم إرادته لشيء منهما ، ثم إن المراد إراده عدمهما فقط فلا يرد أن تلك الإراده متحققه إذا ورد المسند مضمرا أو اسم إشاره أو علما أو موصولا لأن المراد عند إيراد المسند واحد مما ذكر شيء زائد على إراده عدمهما وهو الاتحاد والاشتهار فإن قلت إن إراده إفاده عدم الحصر وعدم العهد فقط ممكن مع تعريف المسند باللام كما فى قوله :

رأيت بكاءك الحسن الجميلا (١)

وحينئذ فهذه النكته لا تختص بالتنكير ، بل كما تستفاد من التنكير تستفاد بالتعريف باللام قلت : هذا لا يضر ؛ لأن النكته لا يجب انعكاسها بحيث إذا عدم ما كان مسببا لها تنعدم لجواز أن يجعل ما ذكر من إراده عدم الأمرين مسببا عن التنكير وإن أمكن حصوله بغيره على أن التعريف وإن أفاد ما ذكر من إراده عدم الحصر والعهد إلا أنه خلاف الأصل (قوله : الدال عليهما التعريف) أى : لأنه إذا أريد العهد عرف بأل العهديه أو الإضافه ، وإن أريد الحصر عرف بأل الجنسيه لما سيأتى من أن تعريف المسند بأل الجنسيه يفيد حصره فى المسند إليه.

(قوله : زيد كاتب إلخ) أى : حيث يراد مجرد الإخبار بالكتابه والشعر لا حصر الكتابه فى زيد والشعر فى عمرو ، ولا أن أحدهما معهود بحيث يراد الكتابه المعهوده أو الشعر المعهود ومقابله الكتابه بالشعر تشعر بأن المراد بالكاتب من يلقى الكلام نثرا ؛ لأن المراد بالشاعر من يلقى الكلام نظما.

(قوله : أو للتفخيم) أى : التعظيم على وجه الخصوص وهو الإشاره إلى أن المسند بلغ من العظمه إلى حيث يجهل ولا يدرك كنهه وإلا فالتفخيم يمكن حصوله بالتعريف

١- عجز البيت من الوافر للخنساء فى رثاء أخيها صخر ، وهو فى ديوانها ٢٢٦ ، ولسان العرب (بكى) وشرح عقود الجمان ١٢١ ، والإيضاح ١٠٥ بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى ، وصدره : إذا قبح البكاء على قتيل.

نحو : (هُدىً لِلْمُتَّقِينَ)(۱) بناء على أنه خبر مبتدأ محذوف أو خبر (ذلِكَ الْكِتابُ).

(أو للتحقير) نحو : ما زيد شيئا.

[أغراض التخصيص بالإضافه والوصف وتركه]

اشاره

(وأما تخصيصه) أى : المسند (بالإضافه) نحو : زيد غلام رجل (أو الوصف) نحو : زيد رجل عالم (فلتكون الفائده أتم) لما مر من أن زياده الخصوص توجب أتميه الفائده. واعلم أن جعل معمولات المسند - كالحال ونحوه - من المقيدات ، وجعل الإضافه والوصف من المخصصات - إنما هو مجرد اصطلاح ،

******

بأن يجعل المعهود هو الفرد العظيم على أن حصول التفخيم مع التعريف لا يضر لما تقدم أن النكته لا يجب انعكاسها قوله : (هُدىً لِلْمُتَّقِينَ) أى : فالتنكير فى هدى للدلاله على فخامه هدايه الكتاب وكمالها ، وقد أكد ذلك التفخيم بكونه مصدرا مخبرا به عن الكتاب المفيد أن الكتاب نفس الهدايه مبالغه. (قوله : بناء على أنه خبر) أى : والتمثيل بالآيه المذكوره لتنكير المسند للتفخيم بناء إلخ ، وأما إن أعرب حالا فهو خارج عن الباب وإن كان التنكير فيه للتعظيم أيضا (قوله : نحو ما زيد شيئا) أى : أنه ملحق بالمعدومات فليس شيئا حقيرا فضلا عن أن يكون شيئا عظيما قال بعضهم : والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التنكير بل من نفى الشيئيه فالأولى التمثيل بقولك الحاصل لى من هذا المال شىء أى : حقير.

[تخصيص المسند بالإضافه أو الوصف]

(قوله وأما تخصيصه) أى : وأما الإتيان بالمسند مخصصا بالإضافه أو الوصف (قوله : نحو زيد رجل عالم) كان الأولى التمثيل بقوله زيد كاتب بخيل ؛ لأن الوصف فى مثال الشارح محصل لأصل الفائده لا تمامها إلا أن يقال قد يكون كلاما مع من يتوهم أن زيدا لم يبلغ أوان الرجوليه بل صبى أو أنه اسم امرأه (قوله : واعلم إلخ) هذا جواب عما يقال لم قال المصنف فيما تقدم فى الإتيان مع المسند ببعض معمولاته كالحال والمفعول

۱- البقره : ۲.

وقيل لأن التخصيص عباره عن نقص الشيوع ، ولا شيوع للفعل لأنه إنما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجيء فى الاسم الذى فيه الشيوع فيخصصه ؛ وفيه نظر.

(وأما تركه) أى : ترك تخصيص المسند بالإضافه أو الوصف ...

******

به والتمييز ، وأما تقييده ، وقال فى الإتيان مع المسند بالمضاف إليه أو الوصف وأما تخصيصه ومقتضى ذلك تسميه الإتيان الأول تقييدا ، والثانى تخصيصا مع أن تسميه مجموع المضاف والمضاف إليه ومجموع الموصوف والصفه مركبا تقييديا يقتضى جعلهما من المقيدات ، وحاصل ما أجاب به الشارح أن هذا اصطلاح مجرد عن المناسبه لا لداع ولا لمقتض ولو اصطلح على عكسه بان جعل معمولات الفعل من المخصصات والإضافه والوصف من المقيدات أو جعل كل منهما من المخصصات أو من المقيدات لكان صحيحا.

(قوله : وقيل إلخ) أى : وقيل إن ما ارتكبه المصنف اصطلاح مبنى على مناسبه ؛ لأن التخصيص إلخ (قوله : عن نقص الشيوع) أى : العموم.

(قوله : على مجرد الفهوم) أى : على الماهيه المطلقه وهو الحدث والمطلق لا يكون فيه التخصيص ، وإنما يكون فيه التقييد بالمعمولات (قوله : وفيه نظر) لأنه إن أراد ذلك القائل بالشيوع فى الاسم الشيوع باعتبار الدلاله على الكثره والشمول ، فظاهر أن النكره فى سياق الإثبات ليست كذلك ، إذ لا عموم لها عموما شموليا ، بل بدليا فلا يكون وصفها فى رجل عالم مخصصا وإن أراد به الشيوع باعتبار احتماله الصدق على كل فرد يفرض من غير دلاله على التعيين ففى الفعل أيضا شيوع ؛ لأن قولك جاءنى زيد يحتمل أن يكون على حاله الركوب وغيره ويحتمل على حاله السرعه وغيرها ، وكذا : طاب زيد يحتمل أن يكون من جهه النفس وغيرها ففى الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص ، والحاصل أنه إن أراد بالشيوع العموم الشمولى فهو منتف فى النكره الموجبه فلا يكون وصفها مخصصا ، وإن أراد به العموم البدلى فهو موجود فى الفعل ، وأجيب باختيار الشق الأول ، وإن الاسم لما كان يوجد فيه العموم الشمولى فى الجمله - ألا ترى إلى النكره الواقعه فى سياق النفى - ناسبه التخصيص الذى هو نقص

(فظاهر مما سبق) فى ترک تقييد المسند لمانع من تربيه الفائده.

[غرض التعريف]

اشاره

(وأما تعريفه فلإفاده السامع حكما على أمر معلوم بإحدى طرق التعريف) يعنى أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه إذ ليس فى كلامهم مسند إليه نكره ومسند معرفه فى الجمله الخبريه ...

******

العموم الشمولى بخلاف الفعل فإنه لا يوجد فيه باعتبار ذاته عموم ، وإنما يدل على معنى مطلق ناسب فيه التقييد.

[ترک تقييد المسند بالحال أو المفعول أو نحو ذلک]

(قوله : فظاهر مما سبق) أى : فظاهر تعليله مما سبق فى بيان السبب فى ترک تقييد المسند بالحال أو المفعول أو نحو ذلک ، وهو وجود مانع من تربيه الفائده وعدم العلم بما يتخصص به من وصف أو إضافه وكقصد الإخفاء على السامعين ونحو ذلک فتقول مثلا : هذا غلام عند ظهور أماره كون المشار إليه غلاما من غير أن تقول : غلام فلان أو غلام بنى فلان لعدم العلم بمن ينسب إليه أو للإخفاء على السامعين لئلا يهان بتلک النسبه أو يكرم مثلا.

[وأما تعريفه]

(قوله : معلوم له) أى : للسامع وقوله بإحدى طرق التعريض أى : من علميه وإضمار وموصوليه وغير ذلک مما تقدم متعلق بمعلوم له (قوله : يعنى إلخ) وجه أخذ هذا من المتن أنه جعل عله تعريف المسند الإفاده المذكوره ، وتعريف المسند إليه مأخوذ منها ، فدل ذلک على أنه لا يوجد المسند معرفا إلا إذا عرف المسند إليه وإلا وضح أن يعلل الشارح بذلک ، ثم إن الوجوب مأخوذ من اقتصار المصنف على هذه النكته أعنى الإفاده المذكوره ، ومن المعلوم أن الاقتصار فى مقام البيان يقتضى الحصر (قوله : إذ ليس فى كلامهم) أى : العرب وأورد عليه قول القطامى :

قفى قبل التّفرّق يا ضباعا

ولا يک موقف منک الوداعا (۱)

۱- البيت من الوافر للقطامى فى ديوانه ص ۳۱ ، وخزانه الأدب ۲ / ۳۶۷ ، والدرر ۳ / ۷۵ ولسان العرب (ضبع) ، (وع) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب ۹ / ۲۸۵ ، ۲۸۶ ، ۲۸۸ ، ۲۹۳ ، والدرر ۲ / ۷۳.

(بآخر مثله) أى : حكما على أمر معلوم بأمر آخر مثله فى كونه معلوما للسامع بإحدى طرق التعريف سواء اتحد الطريقان نحو : الراكب هو المنطلق ، أو اختلفا نحو : زيد هو المنطلق (أو لازم حكم) عطف على حكما (كذلك) أى : على أمر معلوم بآخر مثله ؛ ...

******

وأجيب بأن هذا من باب القلب وكلام الشارح فيما لا قلب فيه ، واحترز بالجمله الخبريه عن الإنشائيه نحو : من أبوك؟ وكم درهم مالك؟ فإن الاستفهام وهو من وكم مبتدأ عند سيبويه مع كونه نكره وخبره معرفه ولا بد من تقييد الجمله الخبريه أيضا بالمستقله بالإفاده ليخرج نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه فإن أفضل منه أبوه وإن كان جمله خبريه إلا أنها ليست مستقله بالإفاده إذ ليست مقصوده لذاتها ، بل للوصف بها فلا يضر جعل المبتدأ وهو أفضل نكره وخبره وهو أبوه معرفه - هذا مذهب سيبويه ، وجعل بعضهم أبوه مبتدأ خبره أفضل ، وحينئذ فلا إشكال (قوله : بآخر مثله) أشعر قوله بآخر أنه يجب مغايره المسند والمسند إليه بحسب المفهوم وإن اتحدا فى الماصدق الخارجى ليكون الكلام مفيدا ، وأما نحو قوله : أنا أبو النّجم وشعرى شعرى (1)

فأوّل بحذف المضاف إليه باعتبار الحالين أى : شعرى الآن مثل شعرى القديم أى : أنه لم يتبدل عن الصفه التى اشتهر بها من الفصاحه والبلاغه (قوله : أى حكما على أمر معلوم إلخ) أعاد ذلك لأجل ربط العباره بعضها مع بعض لما فيها من الصعوبه (قوله : سواء اتحد إلخ) أشار بذلك إلى أن مراد المصنف المماثله فى مطلق التعريف.

(قوله : أو لازم حكم) المراد به لازم فائده الخبر ، وذلك إذا كان المخاطب عالما بالحكم كأن تقول لمن مدحك أمس فى غيبتك أنت المادح لى أمس ، فالقصد بهذا إخباره

١- الرجز لأبى النجم فى أمالى المرتضى ١ / ٣٥٠ ، وخزانه الأدب ١ / ٤٣٩ ، والدرر ١ / ١٨٥ وبلا نسبه فى خزانه الأدب ٨ / ٣٠٧ ، ٤١٢ ، والدرر ٥ / ٧٩.

وفى هذا تنبيه على أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينفى إفاده الكلام للسامع فائده مجهوله ؛ لأن العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم بإسناد أحدهما إلى الآخر (نحو : زيد أخوك وعمرو المنطلق) حال كون المنطلق معرفا (باعتبار تعريف العهد ...

******

بأنك عالم بمدحه لك أمس (قوله : وفى هذا) أى : كلام المصنف أعنى قوله : وأما تعريفه إلخ ، ودفع الشارح بهذا شبهه أنه لا فائده فى الحكم على الشىء بالمعرفه ؛ لأنه من قبيل إفاده المعلوم. (قوله : فائده مجهوله) أى : وهى الحكم أو لازمه (قوله : لا يستلزم العلم بإسناد أحدهما إلى الآخر) أى : لأنك قد تعلم أن الشخص الفلانى يسمى زيدا وأن ثمّ رجلا موصوفا بالانطلاق فقد تحققت مدلول زيد ومدلول المنطلق فى الخارج ، ولا تعلم أن الموصوف بذلك الانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بزيد إلا بالكلام المعرف الجزأين المفيد لذلك.

(قوله : نحو زيد أخوك وعمرو المنطلق) كل منهما صالح لأن يكون مفيدا للحكم وللازمه ، فإذا كان المخاطب يعلم أن هذه الذات تسمى بزيد ، وأن ثمّ رجلا موصوفا بالانطلاق ، ولا يعلم أن الموصوف بالانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بزيد ، وقلت له زيد المنطلق فقد أفدته الحكم وإن كان يعلم أن الموصوف بالانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بزيد ، وقلت له هذا اللفظ فقد أفدته أنك عالم بذلك ، وهذا هو نفس لازم الفائده ولازم الحكم ، وكذا يقال فى : زيد أخوك (قوله : حال كونه المنطلق ، معرفا إلخ) أشار بهذا إلى أن قوله باعتبار متعلق بمحذوف حال من المنطلق وإنما خص الكلام بالمثال الأخير ولم يجعله حالا من أخوك أيضا لما سيذكره من أن تعريف الإضافه إنما يكون باعتبار العهد الخارجى ولا يقال : إن الإضافه تأتى لما تأتى له اللام ، من كل من العهد والجنس ، وحينئذ فلا وجه للتخصيص ؛ لأن الإضافه وإن أتت لما تأتى له اللام لكن الأصل فيها اعتبار العهد الخارجى بخلاف اللام فإن إتيانها لكل من الأمرين أصل فيها ، وجوز فى الأطول تعلقه بكل من المثالين وهو أحسن (قوله : باعتبار تعريف العهد) ليس المراد بالعهد هنا العهد الذهنى وهو الإشاره إلى حصه معلومه للمتخاطبين ؛ لأنه

أو الجنس) وظاهر لفظ الكتاب أن نحو : زيد أخوك - إنما يقال لمن يعرف أن له أخا ، والمذكور فى الإيضاح أنه يقال لمن يعرف زيدا بعينه ...

******

لا يوافقه التقرير الآتى ، بل المراد به العهد الخارجى وهو الإشاره إلى شخص معين فى الخارج ، وإن لم يكن معينا عند المخاطب ، فالمنطلق من قولك : عمرو المنطلق ، إذا أخذ باعتبار العهد الخارجى كانت أل إشاره إلى شخص معين فى الخارج ثابت له الانطلاق وإن لم يكن معلوما عند المخاطب بأن كان يعرف عمرا باسمه وشخصه ويعرف أن شخصا ثابت له الانطلاق ولا يعلم أنه هو عمرو ، وكذلك نحو : عمرو أخوك إن أخذ أخوك باعتبار تعريف العهد فيكون إشاره إلى شخص معين فى الخارج متصف بأنه أخوه وإن لم يكن معينا عند المخاطب بأن كان المخاطب يعرف زيدا باسمه وشخصه ويعلم أن له أخا ولا يعلم أن ذلك الأخ هو عمرو (قوله : أو الجنس) المراد به الحقيقه التى يعرفها المخاطب من غير إشاره إلى معين فى الخارج ، فإذا قيل عمرو المنطلق لمن يعرف عمرا باسمه وشخصه ويعرف حقيقه المنطلق ، ولكن لا يعلم هل تلك الحقيقه ثابته لعمرو أو لا ، كانت أل مشارا بها للحقيقه التى يعرفها السامع ، وأن المعنى الشخص المعلوم بتسميته عمرا ثبتت له حقيقه المنطلق المعلومه فى الأذهان ، والحاصل أنك تقول : عمرو المنطلق باعتبار تعريف العهد لمن يعلم أن إنسانا يسمى بعمرو ويعلم أن شخصا معينا ثبت له الانطلاق ، ولكن لا يعلم أنه عمرو وباعتبار تعريف الجنس لمن يعلم ماهيه المنطلق من حيث هى ، ولا يعلم هل هى متحققه فى الذات المسماه بزيد أم لا ويقال : زيد أخوك إذا أخذ باعتبار تعريف العهد لمن يعرف زيدا باسمه ويعلم أن شخصا ثبتت له الأخوه ولا يعلم أنه هو زيد.

(قوله : وظاهر لفظ الكتاب) أى : المتن أى قوله بآخر مثله ووجهه أنه مثل بالمثالين المذكورين لتعريف المسند لأجل إفاده الحكم بمعلوم على معلوم ، لكن الأول باعتبار تعريف العهد فقط ، والثانى باعتبار التعريفين فيلزم أن المثال الأول إنما يقال لمن يعرف أن له أخا ، وهو مخالف لما ذكره المصنف فى الإيضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن (قوله : لمن يعرف أن له أخا) أى : على الإجمال أى : ويعرف زيدا بعينه ولا يعرف

سواء كان يعرف أن له أخا أم لم يعرف ؛ ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النحاه أن أصل وضع تعريف الإضافه على اعتبار العهد وإلا لم يبق فرق بين : غلام زيد ، وغلام لزيد فلم يكن أحدهما معرفه والآخر نكره لكن كثيرا ما يقال : جاءنى غلام زيد ؛ من غير إشاره إلى معين كالمعرف باللام ؛ وهو خلاف وضع الإضافه ، ...

******

أن تلك الذات المسماه بزيد هى المتصفه بالأخوه (قوله : سواء كان يعرف أن له أخا) أى : كما فى المتن وقوله أم لم يعرف هذه الصوره هى محل الخلاف ، وعلى هذا فمعنى زيد أخوك : زيد ثبت له جنس الأخوه المنسوبه إليك (قوله : ووجه التوفيق) أى : بين كلام المتن والإيضاح (قوله : ما ذكره بعض المحققين من النحاه) هو العلامه رضى الدين شيخ الشارح (قوله : على اعتبار العهد) أى : الخارجى فأصل وضع أخوك للذات المشخصه المعينه خارجا التى ثبت لها الأخوه (قوله : وإلا لم يبق فرق) أى : وإلا نقل إن أصل وضعها مبنى على اعتبار تعريف العهد ، بل على اعتبار الجنس ، وأن المعنى زيد ثبت له جنس الأخوه المنسوبه إليك فلا يصح ؛ لأنه لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد أى : لم يبق فرق من جهه المعنى ؛ وذلك لأن المراد حينئذ من كل منهما غلام ما من غلمان زيد وإلا فالفرق من جهه اللفظ حاصل.

(قوله : فلم يكن إلخ) تفريع على النفى أى وإذا انتفى الفرق بينهما ما لم يكن أحدهما معرفه والآخر نكره مع أن الأول معرفه والثانى نكره ؛ لأن المراد من الأول غلام معين فى الخارج ثبتت له الغلاميه لزيد ، والمراد من الثانى غلام ما من غلمان زيد (قوله : لكن كثيرا إلخ) هذا استدراك على قوله : إن أصل وضع تعريف الإضافه إلخ دفع به توهم أنها لم تخرج عن أصل وضعها (قوله : من غير إشاره إلى معين) أى : من غلمانه بأن يراد الحقيقه من حيث تحققها فى ضمن فرد مهم بحيث يكون مرادفا لغلام لزيد (قوله : كالمعرف باللام) تشبيه فى الطرفين الأصل وخلافه أى : كما أن المعرف باللام أصل وضعه لواحد معين ، وقد يستعمل الواحد غير المعين على خلاف الأصل كما فى : ولقد أمر على اللئيم يسبنى ا. ه يس.

فما فى الكتاب ناظر إلى أصل الوضع ...

******

وهو مخالف لما تقدم من أن إتيان أل لكل من الأمرين أصل فيها لكن ما تقدم مبنى على الطريقه التى مشى عليها المصنف عند الكلام على تعريف المسند إليه باللام ، وما هنا مبنى على طريقه أخرى ذكرناها هناك.

واعلم أن الأقسام الأربعه الجاريه فى المعرف باللام تجرى فى المعرف بالإضافه فتاره يكون تعريفه باعتبار العهد الخارجى ، كما فى غلام زيد إذا لم يكن له إلا غلام واحد أو له غلمان ، لكن كان إذا أطلق غلام زيد ينصرف لواحد منهم معين بسبب أن له مزيد خصوصيه بزيد لكونه أعظم غلمانه وأشدهم نسبه إليه ، وتاره يكون تعريفه باعتبار الحقيقه من حيث هى نحو : ماء الهندباء أنفع من ماء الورد ، وتاره يكون تعريفه باعتبار الحقيقه من حيث وجودها فى ضمن جميع الأفراد سواء كان ذلك المعرف بالإضافه لفظه مفردا أو جمعا نحو : ضربى زيدا قائما وعبيدى أحرار فالإضافه حينئذ للاستغراق ، وتاره يكون تعريفه باعتبار الحقيقه من حيث وجودها فى ضمن فرد غير معين كغلام زيد مشيرا إلى واحد غير معين وكقولك : خذ ماء الورد واخلطه بالدواء الفلانى ، فإن المراد شخص غير معين وتكون الإضافه حينئذ للعهد الذهنى ، وإنما كان المعرف بالإضافه كالمعرف باللام فى صحه اعتبار الأحوال المذكوره فيه ؛ لأن الإضافه إلى المعرفه إشاره إلى حضور المضاف فى ذهن السامع ، كما أن اللام إشاره إلى حضور ما دخلت عليه فى ذهنه ، وهذا المضاف الحاضر فى ذهن السامع تاره يراد به فرد معين فى الخارج وتاره يراد منه الحقيقه من حيث هى أو من حيث تحققها فى ضمن جميع الأفراد ، أو فى ضمن فرد غير معين ، كما أن مدخول أل الحاضر فى ذهن السامع كذلك ، ثم إن المضاف للمعرفه إذا قصد به الجنس فى ضمن فرد غير معين معرفه من حيث إن جنسه معلوم للسامع أشير بإضافته إلى حضوره فى ذهنه ونكره من حيث إن جنسه تحقق فى ضمن فرد غير معين ، كما تحققت الجهتان فى المعرف بلام العهد الذهنى ، فإذا قلت : غلام زيد تريد الحقيقه فى ضمن فرد غير معين كان كقولنا : غلام لزيد بلا إضافه فى المعنى وإن اختلفا فى اللفظ (قوله : فما فى الكتاب) وهو أن زيد أخوك إنما يقال لمن سبقت له معرفه بأن له أخا فيشار إليه بعهد الإضافه ، وقوله ناظر لأصل الوضع

وما فى الإيضاح إلى خلافه (وعكسهما) أى : نحو عكس المثالين المذكورين ؛ وهو : أخوك زيد والمنطلق عمرو ، والضابط فى التقديم أنه إذا كان للشىء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه بأحداهما دون الأخرى فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب ...

******

أى : من كونه معرفه باعتبار العهد (قوله : وما فى الإيضاح) من أن نحو : زيد أخوك يقال لمن يعرف زيدا ولا يعرف أن له أخا أصلا ، وقوله إلى خلافه أى : ناظر إلى خلاف الأصل من التنكير العارض ، ثم اعلم أن الكلام مفروض فى المعرف بالإضافه إذا كان مسندا ، أما إذا كان مسندا إليه فلا بد أن يكون معلوما ، فلا تقول : أخوك زيد لمن لا يعرف أن له أخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلا (قوله : وما فى الإيضاح إلى خلافه) أى : ما فى الإيضاح من صوره الخلاف ناظر فيها لخلاف الأصل ، فاندفع ما يقال كيف يقال ناظر لخلافه مع أن من جمله ما فى الإيضاح صوره المتن وهى مبنيه على الأصل لا على خلافه (قوله : والضابط فى التقديم) أى : فى جعل أحدهما مبتدأ والآخر خبرا عند تعريف الجزأين وهذا جواب عما يقال : إذا كان كل من الجزأين معرفه هل يجوز جعل أيهما مبتدأ والآخر خبرا ، ومن هذا الضابط يعلم سر قول النحويين إذا كانا معا معرفتين وجب تقديم المبتدأ منهما (قوله : إنه) أى : الحال والشأن وقوله إذا كان أى : إذا كان للشىء فى الواقع ، وقوله صفتان من صفات التعريف أى : صفتان تعلم كل منهما بطريق من طريق التعريف لأدنى ملابسه ككون الذات مسماه بزيد وكونها أخا لعمرو وكونها مشارا إليها وأمثال ذلك (قوله : دون الأخرى) أى : دون اتصافه بالأخرى ، كأن عرف المخاطب هذه الذات بكونها مسماه بزيد ولا يعرفها بكونها أخا له (قوله : فأيهما) أى : الوصفين ولو راعى لفظ صفتان لقال فأيتهما وأى شرطيه وجوابها قوله : يجب أن يقدم إلخ ، لكن يصح قراءته بالجزم والرفع كما قال فى الخلاصه :

وبعد ماض رفعك الجزا حسن (١)

١- الألفيه فى عوامل الجزم ص ١۴٣ طبعه مكتبه الآداب والبيت كما ورد فى الألفيه : وبعد ماض رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهن.

زعمك أن تحكم عليه بالآخر يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ ، وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب أن تحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا ؛ فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا- يعرف اتصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرفه ذلك - قلت : زيد أخوك ، وإذا عرف أخا له ولا- يعرفه على التعيين وأردت أن تعينه عنده - قلت : أخوك زيد ، ولا يصح : زيد أخوك ؛ ...

******

(وقوله : كان) أى : وجد (وقوله : بحيث) أى : ملتبسا بحاله هى أن يعرف السامع اتصاف الذات به أى : بذلك الوصف أى : أن يعرف ذلك بالفعل أو من شأنه أن يعرف ذلك.

واعلم أن حيث فى هذا التركيب وأمثاله خارجه عن أصلها من وجهين الأول استعمالها بمعنى حاله تشبيها لها بالمكان بجامع الإحاطه ، والثانى جرها بالباء مع أنها ملازمه للنصب على الظرفيه محلا ولا تخرج عنها إلا للجر بمن إلا أن يكون روعى قول من يقول بتصرفها (قوله : زعمك) أى : ظنك أو فهمك (قوله : الدال عليه) أى : على الوصف الذى يعرف السامع اتصاف الذات به (قوله : وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به) أى : بالفعل أو كان من شأنه أن يجهل ذلك الاتصاف وإن كان عارفا بذلك الوصف (قوله : ولا- يعرف اتصافه بأنه أخوه) أى : سواء عرف أن له أخا أم لم يعرفه فالضابط جار على ما فى المتن والإيضاح.

(قوله : ولا يعرفه على التعيين) أى : من حيث العلم - بفتح العين واللام - المعين لذاته (قوله : وأردت أن تعينه عنده) أى : بالعلم ثم إن مراد الشارح بيان نكته التأخير على وجه الاستقلال اهتماما به ، وإلا فبيان سبب تقديم أحدهما المفاد بقوله فأيهما كان بحيث يعرف إلخ يتضمن بيان سبب تأخير الآخر.

(قوله : ولا يصح زيد أخوك) أى : لا يصح بالنظر للبلاغه ؛ لأن المستحسن فى نظر البلغاء لا يجوز مخالفته إلا لنكته فهو واجب بلاغه وإن لم يكن واجبا عقلا ، فلا يرد ما يقال ينبغى أن يصح لحصول المقصود عليه من إفاده أن الأخ متصف بأنه مسمى

وظهر ذلك فى نحو قولنا : رأيت أسودا غابها الرماح ، ولا يصح رماحها الغاب.

(والثانى :) يعنى : اعتبار تعريف الجنس (قد يفيد قصر الجنس على شىء تحقيقا نحو زيد الأمير) ...

******

بزيد غايه الأمر أن غيره أولى ، وتحصل من كلام الشارح أن السامع على كل تقدير يعلم أن له أخا ويعرف الاسم ويعرف الذات بعينها ، لكن تاره يعلم اتصاف تلك الذات بذلك الاسم ويجهل اتصافها بالأخوه وتاره بالعكس ، ففى الأول يجب أن يقال : له زيد أخوك ، ويجب أن يقال له فى الثانى : أخوك زيد ؛ لأنه إنما يقدم ويحكم على ما يتصور أن المخاطب طالب للحكم عليه ، وهذا هو المعبر عنه عندهم بدفع الالتباس ؛ لأنه لو تقدم الخبر على المبتدأ فيهما لأوهم قلب المعنى المقصود.

(قوله : ويظهر ذلك) أى : الضابط فى قولنا : رأيت أسودا غابها الرماح ، وذلك لأن المعلوم للأسود هو الغاب ؛ لأنه مبيتها دون الرماح فالجزء الذى من شأنه أن يعلم عند ذكر الأسود إنما هو الغاب فيقدم ويجعل مبتدأ ، والمراد بالأسود هنا المعنى المجازى وهو الشجعان ففيه استعاره تصريحيه ، وغابها الرماح قرينه وقوله ولا يصح إلخ أى : لعدم العلم الرماح للأسود (قوله : يعنى اعتبار تعريف الجنس) أى : المحلى بأل سواء كان فى المسند أو المسند إليه ، وقوله قد يفيد قصر الجنس أى : جنس معنى الخبر كالانطلاق فى المثال المذكور أو جنس معنى المسند إليه فى عكسه (وقوله : على شىء) أى مسند إليه أو مسند ، وبهذا تعلم أن كلام المصنف هنا أعم مما قبله ولا يرد ما ذكره من المثال ؛ لأن المثال لا يخصص ، ثم إن كلام المصنف يفيد أن الأول وهو اعتبار تعريف العهد لا يفيد الحصر وهو كذلك ؛ وذلك لأن الحصر إنما يتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس فيحصر فى بعض الأفراد والمعهود الخارجى لا عموم فيه ، بل هو مساو للجزء الآخر فلا يصدق أحدهما بدون الآخر ، وحينئذ فلا حصر كذا قيل وهو ظاهر فى قصر الأفراد ، وأما قصر القلب فيتأتى فى المعهود أيضا ، فيقال لمن اعتقد أن ذلك المنطلق المعهود هو عمرو المنطلق زيد أى لا عمرو كما تعتقده (قوله : تحقيقا) بمعنى حقيقه صفه لقصر أى : يفيد التعريف المذكور قصر الجنس قصرا حقيقه أى : حقيقيا أى : على سبيل الحقيقه

إذا لم يكن أمير سواه (أو مبالغه لكماله فيه) أى : لكمال ذلك الشىء فى ذلك الجنس ، أو بالعكس (نحو : عمرو الشجاع) أى : الكامل فى الشجاعه ؛ كأنه لا اعتداد بشجاعه غيره لقصورها عن رتبه الكمال ، وكذا إذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو : الأمير زيد ، والشجاع عمرو ؛ ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم فى إفاده قصر الإماره على زيد والشجاعه على عمرو ؛ والحاصل : أن المعرف بلام الجنس إن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر ؛ سواء كان الخبر معرفه أو نكره ،

******

لعدم وجود معنى الجنس فى غير ذلك المقصور عليه أو مبالغه أى : على سبيل المبالغه لوجود المعنى فى غير المقصور عليه ، والمراد بالحقيقه خلاف المبالغه ، وهذا أحسن من قول بعضهم أى : قصرا محققا أى : مطابقا للواقع أو مبالغا فيه ؛ لأن المبالغه ليست فى القصر بل فى النسبه بواسطه القصر ؛ ولأنه لا يلزم فى القصر الحقيقى أن يكون مطابقا للواقع ، بل يكفى أن يكون عن اعتقاد ظنا أو جهلا أو يقينا.

(قوله : إذا لم يكن إلخ) بيان لكون القصر حقيقه (قوله : لكماله فيه) جواب عما يقال كيف صح قصر الجنس على فرد من أفراده مع وجود معنى الجنس فى غير المقصور عليه (قوله : أو بالعكس) أى : لكمال ذلك الجنس فى المقصور عليه ؛ لأن الكمال أمر نسبى فلك أن تعتبره فى كل أى : وإذا كان الجنس كاملا فى ذلك المقصور عليه فيعد وجوده فى غيره كالعدم ، لقصور الجنس فى ذلك الغير عن رتبه الكمال ، فصح القصر حينئذ (قوله : وكذا إذا جعل المعرف إلخ) أى : فيفيد قصر جنس معنى المبتدأ على الخبر تحقيقا أو مبالغه ، وهذا داخل فى كلام المصنف لا زائد عليه لما علمت أن كلام المصنف هنا أعم مما سبق (قوله : ولا تفاوت بينهما) أى : بين المثالين اللذين زدناهما على ما تقدم فى المصنف وما ذكره من عدم التفاوت إنما يصح على مذهبه من أن الجزئى الحقيقى يكون محمولا من غير تأويل ، وأما على ما ذهب إليه السيد من أنه لا يكون محمولا ، وأن قولنا : المنطلق زيد مؤول بقولنا المنطلق المسمى بزيد فلا بد من التفاوت ؛ لأن مفهوم زيد الأمير غير مفهوم الأمير زيد أى : الأمير المسمى بزيد ؛ لأن موضوع الأول جزئى حقيقى ولا تأويل فيه ؛ لأنه يكون موضوعا

وإن جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ ، ...

******

ومحموله كلى وموضوع الثانى ومحموله كلاهما كلى ، ولا شك أن ذلك يوجب التغاير فيلزم التفاوت فالمقصور عليه الإماره على الأول الذات المشخصه المعبر عنها بزيد ، وعلى الثانى هو المفهوم الكلى المسمى بزيد واعلم أن إفاده الحصر بما دل على الجنس إذا أريد به جميع أفراد الجنس ظاهر ؛ لأن المعنى حينئذ أن جميع الأفراد محصوره فى ذلك الفرد فلا يوجد منها شىء فى غيره ، فإذا قيل الأمير زيد فكأنه قيل جميع أفراد الأمير محصوره فى زيد فقد ظهر الحصر بهذا الاعتبار ، وأما إذا أريد الجنس الحقيقه فكأنه قيل حقيقه الجنس متحده بذلك الفرد فهو كالتعريف مع المعرف ، فلا توجد تلك الحقيقه فى غير ذلك الفرد لعدم صحه وجود ذلك المتحد بها فى فرد آخر ، فإذا قيل زيد الأمير فكأنه قيل الإماره وزيد شىء واحد فلا توجد فى غيره كما لا يوجد فى غيرها وهذا المعنى أبلغ وأدق من الأول ولم يعتبره أى : اتحاد الجنس بالواحد الواضع عند الاستعمال إلا فى المعرف دون المنكر ولو كان دالا على الحقيقه على الصحيح ، وإنما المعتبر فى المنكر كونه صادقا على ذلك الفرد لا متحدا به ، ولذلك لم يفد الحصر.

مبتدأ بلام جنس عرفا

منحصر فى مخبر به وفا

وإن خلا عنها وعرّف الخبر

باللام مطلقا فبالعكس استقر

وقوله : مطلقا حال من الضمير فى خلا العائد على المبتدأ أى : سواء كان معرفا بالعلميه أو الإشاره أو الموصوليه أو الإضافه نحو : زيد أو هذا أو الذى قام أبوه أو غلام زيد الكريم (قوله : وإن جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ) ظاهره كان المبتدأ معرفا بلام الجنس نحو : الكرم التقوى والقائم هو المتكلم أو بغيرها نحو : زيد أو هذا أو غلام زيد الكريم ، وبه صرح الشارح فى المطول ، والذى قاله العلامه السيد أنه إذا كان كل منهما معرفا بلام الجنس احتمل أن يكون المبتدأ مقصورا على الخبر وأن يكون الخبر مقصورا على المبتدأ ، ولكن الأظهر قصر المبتدأ على الخبر ؛ لأن القصر مبنى على قصد الاستغراق وشمول جميع الأفراد وذلك أنسب بالمبتدأ ؛ لأن القصد فيه إلى الذات وفى الخبر إلى الصفه ، وذكر عبد الحكيم : أنه يقصر الأعم على الأخص سواء قدم الأعم

والجنس قد يبقى على إطلاقه كما مر ، وقد يقيد بوصف ، أو حال ، أو ظرف ، أو نحو ذلك نحو : الرجل الكريم ، وهو السائر راكبا ، وهو الأمير فى البلد ، وهو الواهب ألف قنطار ؛ وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء.

وقوله : قد يفيد - بلفظ قد - إشاره إلى أنه قد لا يفيد القصر كما فى قول الخنساء

******

وجعل مبتدأ أو أخر وجعل خبرا نحو : العلماء الناس أو الناس العلماء وإن كان بينهما عموم وخصوص من وجه فيحال إلى القرائن كقولك العلماء الخاشعون ، إذ قد يقصد تاره قصر العلماء على الخاشعين ، وتاره يقصد عكسه ، فإن لم تكن قرينه فالأظهر قصر المبتدأ على الخبر ، إن قلت إنه لا يتصور عموم فى القصر تحقيقا ، قلت : يجوز أن يكون أحدهما أعم مفهوما وإن تساويا ما صدقا (قوله : والجنس) أى : المقصور سواء وقع مبتدأ أو خبرا ، وقوله كما مر أى فى الأمثله المذكوره نحو : الأمير زيد وعكسه وعمرو الشجاع وعكسه (قوله : وقد يقيد إلخ) أى : فيكون المقصور حينئذ الجنس باعتبار قيده فقولك : زيد الرجل الكريم المحصور فى زيد الرجوليه الموصوفه بالكرم فلا توجد فى غيره بخلاف مطلق الرجوليه (قوله : ونحو ذلك) أى : كالمفعول به ولأجله ومعه.

(قوله : وهو السائر راكبا) أى : انحصر فيه السير حال الركوب دون مطلق السير (قوله : وهو الأمير فى البلد) أى : انحصرت فيه إماره البلد دون مطلق الإماره فهى لغيره أيضا (قوله : وهو الواهب ألف قنطار) أى : هو مختص الهبه للألف بخلاف مطلق الهبه فهى لغيره أيضا ، وفى تفسير القنطار خلاف ، قيل ملء جلد ثور ذهبا ، وقيل القنطار المال الكثير ، وقيل مائه ألف دينار ، وهل هو فعلال أو فنعال خلاف (قوله : وجميع ذلك) أى : ما ذكر فى هذا الحاصل (قوله : إشاره إلخ) أى : لأن قد سور القضيه الجزئيه ، وقوله إلى أنه قد لا يفيد أى : على خلاف الأصل (قوله : كما فى قول الخنساء) أى : فى مرثيه أخيها صخر (قوله : إذا قبح البكاء على قتيل) (١) أى : على أى قتيل كان بقرينه المقام وإن كانت النكره فى سياق الإثبات لا تعم وقبل هذا البيت :

١- الأبيات من الوافر وهى للخنساء فى ديوانها ص ٨٢ (طبعه دار الكتب العلميه) وهذه الأبيات فى بكاء أخيها صخر ، والبيت الأخير فى لسان العرب (بكا) ، وتاج العروس (بكا).

إذا قبح البكاء على قتيل

رأيت بكاءك الحسن الجميلا (١)

فإنه يعرف بحسب الذوق السليم ، والطبع المستقيم ، والتدرب فى معانى كلام العرب - أن ليس المعنى هاهنا على القصر وإن أمكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل القاصر.

(وقيل :) فى نحو : زيد المنطلق والمنطلق زيد (الاسم متعين ...

******

ألا يا صخر إن أبكيت عينى

فقد أضحكتنى دهرا طويلا

بكيتك فى نساء معولات

وكنت أحقّ من أبدى العويلا

دفعت بك الجليل وأنت حىّ

فمن ذا يدفع الخطب الجليلا

إذا قبح البكاء البيت (قوله : رأيت بكاءك) أى : بكائى عليك (قوله : أن ليس المعنى هنا على القصر) أى : قصر الجنس على البكاء ؛ وذلك لأن هذا الكلام للرد على من يتوهم أن البكاء على هذا المرئى قبيح كغيره ، فالرد على ذلك المتوهم بمجرد إخراج بكائه عن القبح إلى كونه حسنا ، وليس هذا الكلام واردا فى مقام من يسلم حسن البكاء عليه إلا أنه يدعى أن بكاء غيره حسن أيضا حتى يكون المعنى على الحصر أى : إن بكاءك هو الحسن الجميل فقط دون بكاء غيرك كما توهم ، إذ لا يلائمه قوله إذا قبح البكاء إلخ ، وإنما الملائم له إذا ادعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك ، فيقال حينئذ : فإن بكاءك فقط هو الحسن الجميل (قوله : وإن أمكن ذلك) أى : بتكلف (قوله : بحسب النظر الظاهر) وهو أن التعريف فى قول الحسن الجميلا لا يؤتى به بدلا عن التنكير إلا لفائده وهى هنا القصر ، وأنت خبير بأنه غير مناسب للمقام كما تقدم ، فالعدول عن التنكير للتعريف إنما هو للإشاره لمعلوميه الحسن لذلك البكاء فلا ينكر ؛ لأن أل الجنسيه يشار بها إلى معهود معلوم وهنا أشير بها إلى معهود ادعاء كما يقال : والدى الحر ووالدك العبد أى : إن حريه أبى وعبوديه أبيك معلومتان فليفهم - ا. ه يعقوبى.

(قوله : وقيل إلخ) الجمله معطوفه على ما فهم من قوله فلإفاده السامع حكما على أمر معلوم إلخ ، فإنه يفهم منه أن الأمر المعلوم بأحد طرق التعريف سواء كان اسما

١- البيت من الوافر وهو للخنساء فى بكاء أخيها صخر وهو فى ديوانها ص : ٢٢٦ (طبعه المطبعه الكاثوليكيه : بيروت) ولسان العرب (بكا) ، وتاج العروس (بكا) ، وفى شرح ديوانها ص ٨٢.

للابتداء) تقدم أو تأخر (لدلالته على الذات والصفه) متعينه (للخبريه) تقدمت أو تأخرت (لدلالتها على أمر نسبى) لأن معنى المبتدأ : المنسوب إليه ، ومعنى الخبر : المنسوب ، والذات هى المنسوب إليها ، والصفه هى المنسوب ، فسواء قلنا : زيد المنطلق ، أو المنطلق زيد - يكون زيد مبتدأ ، والمنطلق خبر ؛ وهذا رأى الإمام الرازى - رحمه الله - (ورد بأن المعنى : ...

******

أو صفه يكون محكوما عليه بآخر مثله اسما كان أو صفه فكأنه قيل هذا أى : صحه كون الاسم والصفه المعرفين محكوما عليه وبه عند الجمهور وقيل الاسم متعين للابتداء إلخ ، والمراد بالصفه هنا ما دل على ذات مبهمه باعتبار معنى قائم بها ومقابلها الاسم وهو ما دل على الذات فقط ، أو الذات المعينه باعتبار المعنى كاسم الزمان والمكان والآله قاله عبد الحكيم.

(قوله : للابتداء) الأولى للإسناد ليشمل معمولات النواسخ (قوله : لدلالته على الذات) أى : ومن شأنها أن يحكم عليها لابها (قوله : على أمر نسبى) أى : وهو المعنى القائم بالذات. (قوله : لأن معنى إلخ) عله للمعلل مع علته أو عله للعليه (قوله : ورد إلخ) حاصله أن المنطلق إذا قدم وجعل مبتدأ لم يرد مفهومه المشتمل على أمر نسبى أى : ثبوت الانطلاق لشىء ، بل يراد منه ذاته أى : ما صدق عليه وزيد إذا أخر وجعل خبرا لم يرد به الذات ، بل يراد به مفهوم مسمى بزيد وهو مشتمل على معنى نسبى وهو التسميه به ، فيكون الوصف مسندا للذات دون العكس ، وهذا الرد جواب بالمنع ، فمحصله لا نسلم أن الوصف يلاحظ منه الأمر النسبى دائما ، ولا نسلم أن الاسم يلاحظ منه الذات دائما ، بل تاره يراعى منه الذات إذا تقدم وتاره يراعى منه المفهوم إذا تأخر ، وكذا يقال فى الصفه ، ثم إن هذا التأويل ظاهر على مذهب الكوفيين ، فإنهم ذهبوا إلى أن الخبر لا يكون إلا مشتقا ، فإن وقع جامدا وجب تأويله بمشتق ، وذهب البصريون إلى جواز وقوع الخبر جامدا من غير تأويل ، فيصح عندهم حمل الجزئى الحقيقى على شىء ولا يحتاج إلى تأويل زيد مثلا إذا أخر بالمفهوم المسمى بزيد ، ويكفى تأويله بالذات المشخصه المسماه بزيد ، فمعنى قولك : المنطلق زيد الذات التى ثبت لها الانطلاق

الشخص الذى له الصفه صاحب الاسم) يعنى : أن الصفه تجعل داله على الذات ومسندا إليها ، والاسم يجعل دالا على أمر نسبى ومسندا.

[أغراض كون المسند جمله]

اشاره

(وأما كونه) أى : المسند (جمله فللتقوّى) نحو : زيد قام (أو لكونه سببيا) نحو : زيد أبوه قائم (لما مر) من أن إفراده يكون لكونه غير سببى مع عدم إفاده التقوّى ، وسبب التقوّى فى مثل : زيد قام [على ما ذكره صاحب المفتاح] هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شىء فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه ...

******

هى الذات المشخصه المسماه بزيد وعباره المصنف محتمله للمذهبين ؛ لأن الإضافه فى صاحب الاسم تحتمل العهد والجنس - فتأمل.

(قوله : الشخص الذى إلخ) قدره لأن الصفه المبتدأ بها لها موصوف مقدر لا محاله (قوله : صاحب الاسم) أوّل بتقدير المضاف ولم يؤول العلم بمسمى به كما هو المشتهر لئلا يصير نكره فيخرج عما نحن فيه من كون المسند والمسند إليه معرفتين أ. ه أطول.

[كون المسند جمله للتقوّى]

(قوله : فللتقوّى) أى : تقوّى الحكم الذى هو ثبوت المسند للمسند إليه أو سلبه عنه : كزيد قام وما زيد قام وقوله فللتقوّى أى : فلحصول التقوّى بها ولو لم يكن مقصودا ، فيدخل صور التخصيص نحو : أنا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى ، لحصول التقوّى فيها ، وإن كان القصد التخصيص كما سيذكر ذلك الشارح فاللام للسببيه لا للغرض - كذا فى عبد الحكيم.

(قوله : أو لكونه سببيا) نسبه للسبب وهو فى الأصل الحبل استعير للضمير بجامع الربط بكل والمراد بالمسند السببى - كما تقدم - كل جمله علقت على مبتدأ بعائد لم يكن مسندا إليه كما فى زيد أبوه قائم وزيد قام أبوه وزيد مررت به (قوله : لما مر) عله للعليه وقوله من أن إفراده يكون إلخ أى : وحينئذ فكونه جمله يكون للتقوّى أو لكونه سببيا (قوله : يستدعى أن يسند إليه شىء) أى : لأن المبتدأ هو الاسم المهتم به المجعول أولا لثان

سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له فينعقد بينهما حكم ، ثم إذا كان متضمنا لضميره المعتد به بأن لا يكون مشابها للخالى عن الضمير كما فى : زيد قائم ، ثم صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيا فيكتسى الحكم قوه ؛ فعلى هذا يختص التقوّى بما يكون مسندا إلى ضمير المبتدأ ، ...

******

ليخبر به عنه ، وقوله فإذا جاء بعده ما يصلح أى : لفظ يصلح وقوله صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه أى : من حيث اقتضاؤه ما يسند إليه (قوله : سواء كان خاليا عن الضمير) نحو : زيد حيوان (قوله : أو متضمنا له) أى : أو مشتملا عليه وهذا صادقا بزيد قائم وبزيد قام (قوله : فينعقد بينهما) أى : بين المبتدأ والصالح ؛ لأن يسند إليه حكم هو ثبوت الثانى للأول وهذا كالبيان لقوله صرفه ذلك المبتدأ لنفسه (قوله : ثم إذا كان متضمنا لضميره) أى : ثم إذا كان الثانى متضمنا لضمير الأول (قوله : بأن لا يكون) أى : وذلك مصور بأن لا يكون مشابها للخالى أى : وبأن لا يكون ذلك الضمير فضله لصحه الإسناد بدونه فالباء للتصوير (قوله : كما فى زيد قائم) هذا مشابه للخالى وإنما كان مشابها له ؛ لأنه لا يتغير فى تكلم ولا خطاب ولا غيبه فهو مثل : أنا رجل وأنت رجل وهو رجل ، وأما الذى لم يشابه الخالى فهو كزيد قام (قوله : صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيا) أى : صرفا ثانيا ؛ وذلك لأن الضمير مسند إليه وهو عين المبتدأ فقد أسند إلى المبتدأ ثانيا بواسطه إسناده إلى الضمير الذى هو عباره عن المبتدأ فتكرر الإسناد ، وهذا الكلام يفيد أن المسند إلى المبتدأ الفعل وحده لا الجمله التى هى مجموع الفعل مع الضمير الذى فيه ، وظاهره أن الفعل أسند أولا للمبتدأ ، ثم أسند بعد ذلك إلى الضمير وليس كذلك ، بل قام مسند إلى الضمير أولا ، ثم أسند إلى المبتدأ أو كأنه نظر إلى المقصود بالحكم وهو القيام.

(قوله : فيكتسى الحكم) الذى هو ثبوت الفعل قوه أى : لتكرر الإسناد وهذا واضح فى الإثبات ، وأما فى النفى كقولك ما زيد أكل ، فيقال فيه : إن سلب الأكل المحكوم به يطلبه المبتدأ وضميره يطلب الفعل وهو منفى فيحصل إسناد نفى الفعل مرتين فيلزم التقوّى (قوله : بما يكون) أى : بمسند يكون مسندا إلى ضمير المبتدأ يعنى : إسنادا تاما ، ولا بد من هذا بدليل قوله : بعد : ويخرج زيد ضربته - تأمل.

ويخرج عنه نحو : زيد ضربته ، ويجب أن يجعل سببيا ، وأما على ما ذكره الشيخ فى دلائل الإعجاز وهو أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل إلا لحديث قد نوى إسناده إليه ؛ فإذا قلت : زيد - فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه ؛ ...

******

(قوله : ويخرج) عطف على يختص عطف لازم على ملزوم ، وضمير عنه للتقوّى أى : يخرج عن التقوّى المسند فى زيد ضربته ؛ لأنه لم يسند إلى ضمير المبتدأ ، بل أسند إلى غيره وهو ضمير المتكلم ، ووجه خروجه أن التقوّى سببه صرف الضمير المسند إلى ذلك المبتدأ فيتكرر الحكم فيحصل التقوّى ، والضمير هنا لا يصلح للصرف المذكور ؛ لأنه ليس عباره عن المبتدأ والذى يصلح للصرف ما كان عباره عن المبتدأ السابق ، ولا يقال إن المبتدأ الذى هو زيد من حيث إنه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شىء ، فإذا جاء بعده ضربت صرفه لنفسه ، فإذا جاء بعده ضمير المفعول الذى هو الهاء فى ضربته صار الفعل مسندا إليه أيضا بالوقوع عليه ، وإذا صار مسندا إليه صرفه للمبتدأ ؛ لأنه عينه فى المعنى فيتكرر الإسناد إلى المبتدأ فيحصل التقوّى ، وحينئذ فلا يكون هذا المثال خارجا ؛ لأنا نقول إسناد الفعل للضمير الواقع مفعولا إسناد غير تام والتقوى عند السكاكى يختص بالمسند الذى يكون إسناده لضمير المبتدأ إسنادا تاما - كما علمت - فلا اعتراض (قوله : ويجب أن يجعل) أى : نحو زيد ضربته سببيا ؛ وذلك لأن الإتيان بالمسند جمله ، إما للتقوّى أو لكونه سببيا فإذا انتفى أحدهما تعين الآخر (قوله : وأما على ما ذكره إلخ) عطف على قوله فعلى هذا إلخ (قوله : إلا لحديث) أى : إلا المحكوم به ، واعترض بأن هذا شامل لما إذا كان الخبر مفردا ، فيفيد أن التقوّى مشترك بين أخبار المبتدأ المتأخره سواء كانت جملا أو مفردات ، وحينئذ فلا تعلق له بضابط كون الخبر جمله وهو ظاهر الفساد ، وحينئذ فالتعويل على ما فى المفتاح وكأنه لظهور فساد ما ذكره الشيخ سكت الشارح عن رده ، وقد أجاب بعضهم بأن المراد بالحديث الجمله ؛ لأن الحديث هو الكلام المحدث به وهو لا يطلق على المفرد - وفيه نظر ؛ لأنه يقتضى أن الاسم لا يعرى عن العوامل اللفظيه إلا إذا كان الخبر جمله وهو غير صحيح (قوله : أشعرت)

فهذا توطئه له وتقدمه للإعلام به ، فإذا قلت : قام – دخل فى قلبه دخول المأنوس ؛ وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهه والشك ، وبالجمله ليس الإعلام بالشىء بغته مثل الإعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمه ؛ فإن ذلك يجرى مجرى تأكيد الإعلام فى التقوّى والإحكام فيدخل فيه نحو : زيد ضربته ، وزيد مررت به. ومما يكون المسند فيه جمله لا للسببيه أو التقوّى خبر ضمير الشأن ؛ ...

******

أى : أعلمت (قوله : فهذا) أى : الإتيان به معرى توطئه للإخبار (قوله : وتقدمه للإعلام به) تفسير لما قبله (قوله : دخل) أى : هذا الإسناد – كما فى عبد الحكيم.

(قوله : وهذا) أى : الدخول على هذه الحاله (قوله : أشد للثبوت) أى : لثبوت المحكوم به للمحكوم عليه (قوله : وأمنع من الشبهه) أى : شبهه احتمال أن يكون المتصف بالمسند غير المسند إليه ، وقوله والشك عطف تفسير (قوله : ليس الإعلام بالشىء بغته) أى : الذى هو مقتضى تقديم المحكوم به (قوله : مثل الإعلام به بعد إلخ) أى : الذى هو مقتضى تأخير المحكوم به (قوله : فإن ذلك) أى : الإعلام به بعد التنبيه عليه وكان الأولى أن يقول : لأن هذا لكنه راعى أن الألفاظ أعراض تنقضى بمجرد التلفظ بها (قوله : تأكيد الإعلام) أى : التأكيد الصريح فهو بمنزله قولك زيد قام زيد قام فالإعلام بكسر الهمزه بمعنى الإخبار ويصح فتحها ، والأنسب الأول وقوله فى التقوّى : التثبت (وقوله : والإحكام) بكسر الهمزه أى : الإتقان (قوله : فيدخل فيه إلخ) هذا جواب أما من قوله ، وأما على ما ذكره وضمير فيه للتقوّى (قوله : وزيد مررت به) أى : وكذا يدخل زيد حيوان وزيد قائم على ما مر (قوله : ومما يكون إلخ) هذا شروع فى اعتراض وارد على المصنف ، وجوابه وحاصله أن ظاهر المصنف أن الإتيان بالمسند جمله إنما يكون للتقوّى أو لكونه سببيا لأن الاقتصار فى مقام البيان يفيد الحصر مع أنه قد يكون جمله لغير ذلك ككونه خبرا عن ضمير الشأن نحو هو : زيد عالم ، فإن الخبر هنا جمله ولا يفيد التقوّى وليس سببيا وذلك لكونه فى حكم المفرد ؛ لأنه عباره عن المبتدأ فالقصد منها تفسيره ، فإن قلت : إن خبر ضمير الشأن يفيد التقوّى أى : تمكن الخبر فى ذهن السامع لما فيه من البيان بعد الإبهام قلت : المراد أنه لا يفيد التقوّى المراد هنا الذى

ولم يتعرض له لشهره أمره وكونه معلوما مما سبق ، وأما صوره التخصيص نحو : أنا سعيت فى حاجتك ، ورجل جاءنى ؛ فهى داخله فى التقوّى على ما مر.

(واسميّتها وفعليتها وشرطيتها لما مر) يعنى : أن كون المسند جمله ...

******

هو تحقق ثبوت المحمول للموضوع ، والحاصل أن ما أفاده خبر ضمير الشأن من التقوّى مغاير للتقوّى الذى نحن بصدده (قوله : ولم يتعرض له) أى : لكون المسند يؤتى به جمله لكونه خبرا عن ضمير الشأن ، وهذا جواب عن الإيراد المذكور (قوله : لشهره أمره) أى : من أنه لا يخبر عنه إلا بجمله (قوله : وكونه معلوما مما سبق) أى : فى بحث ضمير الشأن فى قول المصنف فى الكلام على التخريج على خلاف مقتضى الظاهر ، وقولهم هو أو هى زيد عالم مكان الشأن والقصه ، فإنه يعلم من هذا أن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جمله ولو كان مفردا لمثل به ؛ لأنه أخصر إذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح وكونه معلوما مما سبق أى : بطريق الإشاره لا بطريق الصراحه (قوله : وأما صوره إلخ) هذا جواب اعتراض وارد على المصنف ، وحاصله أن حصر الإتيان بالمسند جمله فى التقوّى وكونه سببيا لا يصح ؛ لأنه يؤتى به جمله لقصد التخصيص نحو : أنا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى ، وحاصل ما أجاب به الشارح أنه عند قصد التخصيص يكون التقوّى حاصلا ، إلا أنه غير مقصود فصوره التخصيص داخله فى التقوّى (قوله : على ما مر) أى : من أن التقوّى أعم من أن يكون مقصودا أو حاصلا من غير قصد فصوره التخصيص يتحقق فيها تكرر الإسناد فيستفاد منها التقوّى وإن لم يكن مقصودا ، فقول المصنف وأما كونه جمله فللتقوّى أى : فلإفاده التقوّى سواء كان مقصودا أم لا ، ولو قال المصنف : وأما كونه جمله فللتقوّى أو لكونه سببيا أو لكونه لضمير الشأن أو للتخصيص لكان أوضح (قوله : واسميتها إلخ) حاصله أن المقتضى لإيراد الجمله مطلقا إما التقوّى أو كونه سببيا والمقتضى لخصوص كونها اسميه إفاده الثبوت ولكونها فعليه إفاده التجدد ولكونها شرطيه إفاده التقيد بالشرط ا. ه.

فقول المصنف واسميتها أى : والمقتضى لخصوص اسميتها وفعليتها إلخ فقوله : واسميتها مثل زيد أبوه منطلق ، وقوله : وفعليتها مثل زيد قام وقوله وشرطيتها مثل زيد إن تكرمه يكرمك.

للسببيه أو التقوّى ؛ وكون تلك الجمله اسميه للدوام والثبوت ، وكونها فعليه للتجدد والحدوث والدلاله على أحد الأزمنه الثلاثه على أخصر وجه ، وكونها شرطيه للاعتبارات المختلفه الحاصله من أدوات الشرط. (وظرفيتها لاختصار الفعليه إذ هى) أى : الظرفيه ...

******

واعلم أن الجمله فى الحقيقه قسمان اسميه وفعليه ؛ لأن الظرفيه مختصر الفعليه والشرطيه حقيقتها الجزاء المقيد بالشرط والجزاء جمله فعليه أو اسميه مثل : إن جئتنى أكرمتك أو فأنت مكرم والجمله الظرفيه تفيد التقوّى ؛ لأنها فعليه فيتكرر فيها الإسناد ، وكذا الشرطيه إن كان الجزاء جمله فعليه مثل : زيد يكرمك إن أكرمته أو زيد إن تكرمه يكرمك ، وأما الجمله الاسميه فلا تفيد التقوّى لعدم تكرر الإسناد فيها (قوله : للسببيه) خبر أن (قوله : وكون تلك الجمله إلخ) ينبغى أن تقيد بما خبرها اسم نحو : زيد أبوه منطلق لا فعل نحو : زيد أبوه انطلق ، وإلا لم تفد الدوام والثبوت ، بل التجدد والحدوث ، إذ زيد انطلق يساوى انطلق زيد فى الدلاله على تجدد الانطلاق كما صرح به الشارح فى المطول (قوله : للدوام) أى : فنحو : زيد أبوه منطلق يدل على دوام الانطلاق وعطف الثبوت على الدوام مرادف (قوله : وكونها فعليه) نحو : زيد يقرأ العلم أى : يجدد قراءه العلم وقتا بعد وقت (قوله : على أخصر وجه) أى : لأن قولنا يقرأ العلم أخصر من قولنا حاصل منه قراءه العلم فى الزمان المستقبل.

(قوله : للاعتبارات المختلفه) أى : التى لا تعرف إلا بمعرفه ما بين أدوات الشرط من التفصيل كقولنا : زيد إن تلقه يكرمك حيث يقتضى المقام الإخبار عن زيد بالإكرام الذى يحصل على تقدير اللّقى المشكوك فيه ، وزيد إذا لقيته يكرمك حيث يقتضى المقام الإخبار عنه بالإكرام الحاصل على تقدير اللقى المحقق - وقس على هذا.

(قوله : وظرفيتها) أى : الجمله أى : كونها ظرفا ، وقوله لاختصار الفعليه أى : لأن زيد فى الدار أخصر من زيد استقر فى الدار فإذا اقتضى المقام إفاده التجدد مع الاختصار أتى بالمسند ظرفا ؛ لأنه أخصر من الجمله الفعليه ويفيد معناها وهو التجدد وقوله : إذ هى أى : الظرفيه بمعنى الجمله الظرفيه المأخوذه من المقام لا الكون ظرفا ، إذ

(مقـدره بالفعـل على الأصـح) لأـن الفعل هو الأصل فى العمل ، وقيل باسم الفاعل لأن الأصل فى الخبر أن يكون مفردا ؛ ورجح الأول بوقوع الظرف صله للموصول نحو : الذى فى الدار أخوك ؛ وأجيب بأن الصله ...

******

الكون ظرفا ليس مقدرا بالفعل ففى كلام المصنف استخدام ، ولا يصح أن يكون المراد من الظرفيه فى الأول الجمله الظرفيه لئلا يلزم من إضافتها للضـمير إضافه الشـىء إلى نفسه الممتنعه إلا بتكلف ومع التكلف فهو مخالف لما قبله من قوله واسـميتها إلـخ ؛ لأـن المراد الكون اسـما فيختـل نظـام الكلاـم (قوله : مقـدره بالفعـل) لم يقـل مقـدره بالجمله الفعليه إشاره إلى الصـحيح من أن المحذوف الفعل وحده وانتقل ضميره للظرف (قوله : لأن الفعل هو الأصل فى العمل) وذلك لأن العامل إنما يعمل لافتقاره إلى غيره والفعل أشد افتقارا ؛ لأنه حدث يقتضى صاحبا ومحلا وزمانا وعله فيكون افتقاره من جهه الأحداث ومن جهه التحقق وليس فى الاسم إلا الثانى - ا. ه فنرى.

(قوله : وقيل باسم الفاعل) هـذا مقابل الأصـح (قوله : ورجـح الأول إلـخ) حاصـله أنه قـد يتعين تقدير الفعل وذلك فيما إذا وقع الظرف صـله فيحمـل غير الصـله الـذى ترددنـا فى أنه مقـدر بالفعـل أو بالاسم على الصـله فيقـدر بالفعل حملا للمشـكوك على المتيقن ؛ لأن الحمل عنـد الشك على المتيقن أولى فقوله لوقوع الظرف صـله للموصول أى : فإنه متى وقع صـله لا بد من تقدير الفعـل أى : وإذا وجـد تيقن شـىء حمـل المشـكوك على ذلك المتيقن (قوله : وأجيب إلـخ) حاصـله أن قياس غير الصـله على الصـله قيـاس مع وجود الفـارق ولاـ نسـلم أن الحمـل على المتيقن كلى ، وأجاب غير الشارح بالمعارضه ؛ وذلك لأنه قـد يتعين تقـدير الاسم وذلك فى موضع لا يصـلح للفعل نحو : أما فى الدار فزيد ، (إِذا لَهُمْ مَكْرٌ فِى آياتِنا)(١) لأن أما لا تفصل من الفاء إلاـ بـاسم مفرد أو جمله شـرط دون جوابه ؛ ولأن إذا الفجائيه لا يليها الأفعال على الأصـح وإذا تعين تقـدير الاسم فى موضع من مواضع الخبر فليحمل المشكوك فيه من ذلك الجنس على ذلك المتيقن منه دون الصله.

١- يونس : ٢١.

من مظان الجمله بخلاف الخبر ، ولو قال : إذ الظرف مقدر بالفعل على الأصح لكان أصوب ؛ لأن ظاهر عبارته يقتضى أن الجمله الظرفيه مقدره باسم الفاعل على القول الغير الأصح ؛ ولا يخفى فساده.

[أغراض التأخير والتقديم]

[أغراض التأخير]

(وأما تأخيره :) أى : المسند (فلأن ذكر المسند إليه أهم كما مر) فى تقديم المسند إليه.

******

(قوله : من مظان الجمله) أى : من المحال التى يظن فيها وقوع الجمله لا غير ، وإنما عبر بالمظان ؛ لأن صله أل تكون غير جمله ظاهرا وإن كانت جمله فى المعنى (قوله : بخلاف الخبر) أى : فليس من مظان الجمله ، إذ الأصل فيه الإفراد ، وحينئذ فكيف يقاس الخبر على الصله مع وجود الفارق (قوله : لكان أصوب) إنما لم يقل كان صوابا لإمكان تأويل عباره المصنف على معنى ، إذ هى أى : كلمه الظرف أو الجمله من حيث اشتمالها على الظرف ، أو يراد بالظرفيه الراجع لها ضمير هى الجمله الظرفيه ، والمراد بالمقدره المتحققه والباء فى قوله بالفعل للسببيه ، وقوله على الأصح راجع لقوله مقدره أى : لأن الجمله الظرفيه متحققه على الأصح بسبب تقدير الفعل عاملا فى الظرف ، ومقابل الأصح أنها غير متحققه أصلا - فتأمل.

(قوله : أن الجمله الظرفيه) أى : التى هى معنى قوله إذ هى (قوله : ولا يخفى فساده) أى : لأن الظرف على ذلك المذهب مفرد لا جمله ؛ لأن الظرف لا يقال له جمله أو مفرد إلا باعتبار متعلقه فحيث كان متعلقه اسم فاعل كان مفردا وقد جزم بجمليته أو لا ، والحاصل أنه جزم بجمليه الظرف حيث قال إذ هى أى : الجمله الظرفيه ، ثم ذكر خلافا هل المقدر فعل أو اسم وهو فاسد ، إذ عند تقدير المتعلق اسما يكون الظرف مفردا قطعا.

[تأخير المسند]

(قوله : أهم كما مر) يعنى أن الأهميه المقتضيه لتقديم المسند إليه على المسند كما عرفتها قبل مقتضيه لتأخير المسند عن المسند إليه ؛ لأن أسباب الأهميه المتقدمه التى

[أغراض التقديم]

(وأما تقديمه :) أى : المسند (فلتخصيصه بالمسند إليه) أى : لقصر المسند إليه على المسند على ما حققناه فى ضمير الفصل ؛ لأن معنى قولنا : تميمى أنا - هو أنه مقصور على التميميه لا يتجاوزها إلى القيسيه (نحو : (لا فِيها غَوْلٌ)(١) أى : بخلاف خمور الدنيا) ...

******

هى أصالته ولا مقتضى للعدول عنه أو كون تقديمه فيه تشويق للمسند والغرض تقريره فى ذهن السامع كما تقدم فى قوله والذى حارت البريه فيه إلخ ، أو تعجيل المسره كقولك : سعد فى دارك ، أو تعجيل المساءه كقولك : السفاح فى دار صديقك إلى آخر ما مر تجرى هنا ، وهذا الكلام وإن علم مما تقدم لكنه نبه عليه هنا لئلا يوهم أنه أغفله فى بابه ، ولم يذكره مع مقابله وهو التقديم.

[تقديم المسند]

(قوله : أى لقصر إلخ) أشار بذلك إلى أن الباء داخله على المقصور ، وقوله على ما حققناه فى ضمير الفصل أى : من أن الباء بعد الاختصاص الكثير دخولها على المقصور (قوله : لا يتجاوزها إلى القيسيه) أى : فقط وإن تجاوز التميميه إلى غيرها فهو من قصر الموصوف على الصفه قصرا إضافيا (قوله : نحو لا فيها) أى : ليس فى خمور الجنه (غول) فعدم الغول مقصور على الكون فى خمور الجنه لا يتعداه للكون فى خمور الدنيا والغول بفتح الغين ما يتبع شرب الخمر من وجع الرأس وثقل الأعضاء يقال غاله الشىء واغتاله إذا أخذه من حيث لا يدرى - كذا فى الصحاح ، ثم إن جعل التقديم فى الآيه للتخصيص يقتضى أن هنا مسوغا للابتداء بالنكره غير التقديم ؛ لأن إفاده القصر فى نحو ذلك مقيده بأن يصح الابتداء بدون التقديم على ما يأتى والنفى حيث جعل للعدول فى المحمول لا يسوغ الابتداء بالنكره ، وحينئذ فالمسوغ للابتداء جعل التنوين للتنويع لا كون المبتدأ مصدرا ؛ لأن ذلك مخصوص بالدال على تعجب أو دعاء فإذا جعل المسوغ

١- الصافات : ٤٧.

فإن فيها غولا ، فإن قلت : المسند هو الظرف ؛ أعنى : فيها ، والمسند إليه ليس بمقصور عليه بل على جزء منه ؛ أعنى : الضمير المجرور الراجع إلى خمور الجنه - قلت المقصود أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بفى خمور الجنه لا يتجاوزه إلى الاتصاف بفى خمور الدنيا. وإن اعتبرت النفى فى جانب المسند ...

******

التنويع صح الابتداء وكان التقديم حينئذ واردا للحصر وهذا ظاهر إذا اعتبر العدول فى المحمول ، وإن اعتبر العدول فى المحمول ، وإن اعتبر بالنسبه للموضوع كان المسوغ كونه فى تأويل المضاف أى : عدم الغول (قوله : فإن فيها غولا) المناسب لما يأتى من الجواب أن يقول فإن الكون فيها غول ، لكنه جارى كلام المصنف (قوله : فإن قلت إلخ) هذا وارد على قول المصنف بخلاف خمور الدنيا المفيد أن القصر إنما هو على جزء المسند الذى هو الضمير العائد على خمور الجنه وخلافه خمور الدنيا.

(قوله : بل على جزء منه) أى : وإذا كان كذلك فلا يصح التمثيل بهذه الآيه لما إذا كان التقديم لقصر المسند إليه على المسند (قوله : قلت) جواب بمنع قوله على جزء منه (قوله : المقصود) أى : مقصود المصنف وإن كان هذا خلاف ظاهر كلامه (قوله : على الاتصاف بفى خمور الجنه) أى : مقصور على الكون والحصول فى خمور الجنه فالمقصور عليه هو المتعلق ؛ لأن الحكم الثابت للظرف إنما يثبت له باعتبار متعلقه ولم يصرح الشارح بالمتعلق لظهوره ، وذكر الاتصاف إشاره إلى أنه من قصر الموصوف على الصفه فعدم الغول موصوف والصفه التى قصر عليها هى الكون فى خمور الجنه ، ووجه الإشاره أن قصر الموصوف على الصفه معناه قصره على الاتصاف بها فصرح بالاتصاف إشاره لذلك (قوله : لا يتجاوزه إلى الاتصاف إلخ) أى : لا يتجاوزه إلى الكون فى خمور الدنيا أى : وإن تجاوزه لغيره من المشروبات كاللبن والعسل ، وأشار الشارح بقوله لا يتجاوزه إلخ إلى أنه قصر إضافى لا حقيقى.

(قوله : وإن اعتبرت إلخ) عطف على مقدر أى : وهذا إن اعتبرت النفى فى جانب المسند إليه وجعلته جزءا منه وإن اعتبرت إلخ أى : أن ما ذكر من أن المعنى أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بكونه فى خمور الجنه لا يتعداه إلى الاتصاف بكونه

فالمعنى مقصور على عدم الحصول فى خمور الجنه لا يتجاوزه إلى عدم الحصول فى خمور الدنيا ؛ ...

******

فى خمور الدنيا إن اعتبرت النفى الذى هو لا فى جانب المسند إليه المؤخر أى : إن اعتبرته جزءا منه ، وأما إن اعتبرت النفى فى جانب المسند المقدم أى : جزءا منه فالمعنى إلخ ، والحاصل أن القضيه موجبه معدوله الموضوع على الأول ومعدوله المحمول على الثانى وليست سالبه ، واعترض اعتبار العدول فى الموضوع مع انفصال حرف السلب بأنه لو جاز لجاز كونه جزءا من المسند فى ما أنا قلت هذا فلا يتحقق فرق بينه وبين أنا ما قلت هذا ، وقد تقدم أن الحق وجود الفرق بينهما وقد يجاب بأن الظرف يتوسع فيه أكثر من غيره ، وحينئذ فلا يضر الفصل به بين حرف السلب والموضوع وإنما ارتكب هذا العدول فى القضيه ولم تجعل سالبه محضه لئلا يرد أنه إذا كان تقديم المسند فى الآيه للحصر كان معناها نفى حصر الغول فى خمور الجنه لا نفى الغول عنها ؛ وذلك لأن النفى إذا أورد فى كلام فيه قيد أفاد نفى القيد فعلى هذا يفيد النفى نفى القصر المفاد بقيد التقديم لا ثبوته ، وقد يقال : لا داعى لذلك ؛ لأن النفى قد يتوجه إلى أصل الثبوت مع رجوع القيد إلى النفى كما تقدم فى قوله تعالى : (وَما رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)(۱) فالنفى لأصل الظلم مقيدا ذلك النفى بالمبالغه فى تحققه ، وليس النفى مسلطا على المبالغه فى الظلم وكما فى قوله تعالى : (وَما هُمْ بِمُؤْمِنِينَ)(۲) فهو لتأكيد نفى ثبوت الإيمان لا لنفى تأكيد الثبوت الذى كان أصلا فى الجمله الاسميه فعلى هذا يصح ألا يعتبر العدول فى الآيه ويفيد الكلام النفى المقيد بالقصر لا نفى القصر - أفاده العلامه اليعقوبى.

(قوله : فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول فى خمور الجنه) أى : مقصور على الاتصاف بعدم حصوله فى خمور الجنه فهو من قصر الموصوف وهو الغول على الصفه التى هى عدم الحصول فى خمور الجنه (قوله : لا يتجاوزه إلى عدم الحصول إلخ) أى : لا يتجاوزه إلى اتصافه بعدم حصوله فى خمور الدنيا أى : وإن تجاوزه إلى الاتصاف

۱- فصلت : ۴۶.

۲- البقره : ۸.

فالمسند إليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقى ، وكذا القياس فى قوله تعالى : (لَكَمْ دِينُكَمْ وَلِيَ دِينِ)(۱) ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح فى قوله تعالى : (إِنْ حِسابُهُمْ إِلَّا عَلى رَبِّى)(۲) من أن المعنى : حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربى لا يتجاوزه إلى الاتصاف بعلى ؛ فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفه دون العكس كما توهمه بعضهم (ولهذا) أى ولأن التقديم يفيد التخصيص (لم يقدم الظرف) الذى هو المسند على المسند إليه (فى : (لا رَيْبَ فِيهِ)) (۳) ولم يقل : لا فيه ريب ...

******

بكونه مذموما مثلا وبكونه حاصلا فى خمور الدنيا (قوله : فالمسند إليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقى) أى : على كلا الاحتمالين أعنى اعتبار النفى جزءا من المسند إليه أو من المسند قوله : (لَكُمْ دِينُكُمْ) أى : أن دينكم مقصور على الاتصاف بكونه لكم لا- يتجاوزه إلى الاتصاف بكونه لى ودينى مقصور على الاتصاف بكونه لى لا- يتجاوزه إلى الاتصاف بكونه لكم وهذا لا ينافى أنه يتصف به أمته المؤمنون فهو قصر إضافى.

(قوله : ونظيره) أى : فى كونه قصر موصوف على صفه فى باب الظرف لا نظيره فى التقديم ؛ لأن المسند فيه مؤخر على الأصل والحصر جاء من النفى وإلا- لأمن التقديم (قوله : حسابهم مقصور على الاتصاف) أى : على اتصافه بكونه على ربى (قوله : لا يتجاوزه إلى الاتصاف بعلى) ضمير المتكلم راجع له - عليه الصلاه والسّلام - وخص بذلك مع أن غيره مثله ؛ لأنه هو الذى يتوهم كون الحساب عليه لكونه تصدى للدعوه إلى الله وللجهاد وفى نسخه لا يتجاوزه إلى الاتصاف بعلى غير ربى وهى واضحه ؛ لأن الاتصاف بعلى غير ربى غير ثابت فى الواقع سواء فى ذلك الغير النبى - عليه الصلاه والسّلام - وغيره (قوله : فجميع ذلك) أى : جميع الأمثله المذكوره فى المتن والشرح (قوله : من قصر الموصوف) وهو الغول ودينكم ودينى وحسابهم ، وقوله على الصفه : وهى الكون فى خمور الجنه والكون لكم ولى والكون على ربى (قوله : دون العكس) أى : لأن الحمل على العكس يستدعى جعل التقديم لقصر المسند على المسند إليه والقانون أنه لقصر المسند إليه على المسند (قوله : كما توهمه بعضهم) وهو العلامه

۱- الكافرون : ۶.

۲- الشعراء : ۱۱۳.

۳- البقره : ۲.

.....

******

الخلخالی فتوهم أن القصر فی قوله تعالی : (لا فِیها)(۱) (غول) من قصر الصفه علی الموصوف ، والمعنی أن الکون فی خمور الجنه وصف مقصور علی عدم الغول لا یتعداه إلی الغول ، وهذا القصر إضافی لا حقیقی حتی یلزم أنه لیس لخمورها صفه إلا عدم الغول مع أن له صفات أخر کالسلامه والراحه ، قال : وقد ورد ذلک القصر فی قول علی - رضی الله عنه - :

رضینا قسمه الجبّار فینا

لنا علم وللأعداء مال (۲)

فإنه قصر الصفه علی الموصوف أی : أن الحال الذی لنا مقصور علی العلم لا یتجاوزه للمال ، والحال الذی للأعداء مقصور علی المال لا یتجاوزه إلی العلم ویرد علیه أن الکلام مع من یعتقد أن الغول فی خمور الجنه کخمور الدنیا لا مع من یعتقد أن الاتصاف بعدم الحصول فی خمور الجنه محقق للغول ولغیره من الراحه والصحه أو لغیره فقط وبأن التقدیم عندهم موضوع لقصر المسند إلیه علی المسند لا لقصر المسند علی المسند إلیه کما هو مقتضی کلام ذلک البعض ، ولا یرد علی هذا بیت علیّ فإن قصر المسند فیه علی المسند إلیه لم یستفد من تقدیم المسند وإنما استفید من معونه المقام والنزاع بین الشارح وغیره إنما هو فی أن القصر المسند علی المسند إلیه هل یستفاد من نفس التقدیم بطریق الوضع أو من معونه المقام ، والحق ما ذکره الشارح من أن قصر الصفه علی الموصوف لا یستفاد من التقدیم ؛ لأن التقدیم لیس موضوعا لذلک ، وإنما یستفاد من معونه المقام ، فإن أراد ذلک البعض أن التقدیم فی الآیه مفید لذلک الحصر بمعونه المقام کان کلامه صحیحا ، وإن أراد أنه مفید لذلک وضعا کان غیر صحیح ، ثم إن قول الشارح : کما توهمه بعضهم ظاهره إن ذلک البعض توهم ذلک العکس فی جمیع الأمثله السابقه ولیس کذلک ، إذ هو لا یظهر فی قوله تعالی : (إِنْ حِسابُهُمْ إِلَّا عَلی رَبِّی)(۳) إذ لا یصح قصر الکون علی ربی فی حسابهم.

۱- الصافات : ۴۷.

۲- البیت من الوافر وهو فی دیوانه ص ۹۶.

۳- الشعراء : ۱۱۳.

(لئلا يفيد) تقديمه عليه (ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى) بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن ، وإنما قال : فى سائر كتب الله تعالى لأنه المعتبر فى مقابله القرآن كما أن المعتبر فى مقابله خمور الجنه هى خمور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها. (أو التنبيه) عطف على : تخصيصه ؛ أى : تقديم المسند للتنبيه ...

******

(قوله : لئلا يفيد إلخ) فيه نظر ؛ لأنه يقتضى أن التقديم يفيد الثبوت المذكور من حيث إن التقديم يفيد الحصر مع أنه لا يلزم أن يكون لإفاده الحصر ، بل ذلك هو الغالب كما سيأتى فى كلام المصنف فالأولى لئلا يتوهم ثبوت الريب بتقديمه نظرا إلى أن الغالب فيه الحصر ، وأجيب بأن المراد لئلا تتوهم الإفاده المذكوره أو لئلا يفيد توهم ذلك الأمر فالكلام على حذف المضاف ، أو المراد لئلا يفيد ذلك إذا فهم الكلام على مقتضى الغالب فى التقديم وهو الاختصاص ، وقوله لئلا يفيد إلخ عله للنفى أى : انتفى التقديم للظرف لأجل انتفاء الإفاده المبنيه على إفهام اختصاص عدم الريب بالقرآن لو قدم الظرف (قوله : فى سائر) أى : باقى من السور وهو البقيه أى : أن مع الريب منتف عنها ؛ لأن المراد بالريب هنا كونها مظنه له لا بالفعل لوقوعه فى القرآن بخلاف الكون مظنه له ، فإنه منتف عن سائر كتب الله لما فيها من الإعجاز بنحو الإخبار عن المغيبات (قوله : بناء على اختصاص إلخ) عله لقوله يفيد ثبوت الريب ، وفى الكلام حذف مضاف أى بناء على إفهام اختصاص إلخ أى : لو قدم الظرف وإفهامه ذلك بالنظر للغالب وإلا فقد يقدم ولا يفيد القصر بأن كان التقديم هو المسوغ للابتداء بالنكره حيث لم يوجد مسوغ سوى ذلك التقديم ، فقول الشارح بناء على اختصاص بمنزله قولنا بناء على الغالب - فتأمل.

(قوله : وإنما قال فى سائر كتب الله تعالى) أى : ولم يقل فى سائر الكتب (قوله : فى مقابله القرآن) أى : دون سائر الكتب ؛ لأن التخصيص إنما هو باعتبار النظير الذى يتوهم فيه المشاركه وهو هنا باقى الكتب السماويه فقط دون كل كتاب غيرها ، فإنه لا يتوهم فيه المشاركه فالحصر إضافى (قوله : كما أن المعتبر إلخ) أى : ولذلك قال الشارح فى مفاد (لا فِيها غَوْلٌ :) إن عدم الغول مخصوص بخمور الجنه دون خمور الدنيا ؛ فإنه

(من أول الأمر على أنه) أى : المسند (خبر لا نعت) إذ النعت لا يتقدم على المنعوت ، وإنما قال : من أول الأمر لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل فى المعنى والنظر إلى أنه لم يرد فى الكلام خبر للمبتدأ (كقوله :

له همم لا منتهى لكبارها

وهمّته الصّغرى أجلّ من الدّهر (١)

******

فيها ، ولم يقل دون سائر المشروبات وغيرها من المطعومات (قوله : من أول الأمر) أى : فى أول أزمان إيراد الكلام (قوله : لا نعت) أى : بخلاف لو أخر فإنه ربما يظن أنه نعت وأن الخبر سيذكر (قوله : إذ النعت لا يتقدم على المنعوت) بخلاف الخبر مع المبتدأ ، فإنه يتقدم فلو أخر ذلك المسند لربما ظن أنه نعت ، واعترض بأنهم لم يقدموا المسند فى نحو : زيد القائم للعلم من أول الأمر بأنه خبر ، وأجيب بأن مثل هذا إذا قدم كان هو المسند إليه ؛ لأن الحكم بابتدائيه المقدم من المستويين تعريفا واجب فالمسند إنما يقدم على المسند إليه إذا كان المسند إليه نكره إن قلت ارتكابهم ذلك فى المنكر دون المعرف يحتاج إلى نكته قلت قد يقال : إن حاجه النكره إلى النعت أشد من حاجتها إلى الخير فهى تطلب النعت طلبا حثيثا ، فإذا أخر المسند بعدها توهم أنه نعت بخلاف ما لو تقدم ، فإنه لا يتوهم ذلك ؛ لأن النعت لا يتقدم على المنعوت ، وبالجمله فالتقديم فى خبر النكره بمنزله ضمير الفصل فى خبر المعرفه فى أن كلا منهما معين للخبريه (قوله : لا يتقدم على المنعوت) أى : بوصف كونه نعتا وإلا فنعت المعرفه يتقدم عليها ويعرب بحسب العوامل ، كما أن نعت النكره يتقدم عليها ويعرب حالا.

(قوله : لأنه ربما يعلم أنه خبر) أى : مع التأخير (قوله : بالتأمل فى المعنى) أى : ويعلم بغير ذلك أيضا ككون المذكور لا يصلح للنعتيه لكونه نكره والجزء الآخر المتقدم معرفه ، فالشارح لم يرد الحصر (قوله : والنظر إلى أنه لم يرد فى الكلام خبر) أى : بعده فيفهم السامع أن غرض المتكلم به الإخبار لا النعت (قوله : كقوله) أى : قول حسان بن ثابت فى مدح النبى - صلى الله عليه وسلم - وبعد البيت المذكور.

١- البيت من الطويل فى الإيضاح / ١٠٧ تحقيق د / عبد الحميد هنداوى ، وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ٧٨ وقيل إنه لحسان بن ثابت.

حيث لم يقل : همم له. (أو التفاؤل) نحو : سعدت بغرّه وجهك الأيّام

******

له راحه لو أنّ معشار جودها

على البرّ كان البرّ أندى من البحر (١)

والهمم جمع همه وهى الإراده المتعلقه بمراد ما على وجه العزم ، فإن كان ذلك المراد من معالى الأمور كانت عليه ، وإن كان من سفاسفها فهى دنيئه ، وقوله لا منتهى لكبارها أى : لا آخر لكبارها بمعنى أنه لا يحاط بكبارها ولا يحصيها عدد والصغرى منها أجل باعتبار متعلقها من الدهر ، والحاصل أن همممه - عليه الصلاه والسّلام - كلها عليه لكن بعضها أعلى من بعض باعتبار متعلقها فهمته المتعلقه بفتح مكه ، أو غزوه بدر ، أو أحد مثلا أعظم من همته المتعلقه بغزوه هوازن ، وهمته الصغرى أجل باعتبار متعلقها من همم الدهر أى : باعتبار متعلقها من الدهر الذى كانت العرب تضرب بهممه المثل ؛ لأنه لوقوع العظائم فيه كأن له هممما تتعلق بتلك العظائم فالصغرى أجل من الدهر نفسه فضلا عن همممه ، أو فى الكلام حذف مضاف أى : أجل باعتبار متعلقها من همم الدهر أى : باعتبار متعلقها أو الكلام على حذف مضافين أى : أجل من همم أهل الدهر غيره - عليه السلام - وإنما قلنا باعتبار متعلقها ؛ لأن الهمه هى الإراده ولا تفاوت فيها باعتبار نفسها (قوله : حيث لم يقل همم له) أى : لخوف توهم أن له صفه لهممهم ، وقوله لا منتهى لكبارها : خبر لها أو صفه بعد صفه والخبر محذوف وكلاهما خلاف المقصود وهو إثبات الهمم الموصوفه له - عليه الصلاه والسّلام - لا إثبات الصفه المذكوره لهممه ولا إثبات صفه أخرى للهمم الموصوفه ؛ لأنه حينئذ يكون الكلام مسوقا لمدح همممه - عليه السلام - لا لمدحه - عليه السلام - قاله عبد الحكيم ، فقدم له للتنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت (قوله : أو التفاؤل) هو سماع المخاطب من أول وهله ما يسر (قوله : سعدت إلخ) (٢) تمامه :

١- البيت من الطويل وهو لحسان بن ثابت فى مدح الرسول فى شرح عقود الجمان للمرشدى / ١٢٣. وقبله (له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر) والبيت الأخير فى الإيضاح / ١٠٧ بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى ، وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإرشادات ص ٧٨ ، وقيل إنه لحسان بن ثابت ، والصحيح أنه لبكر بن النطاح فى مدح أبى دلف.

٢- مطلع بيت من الكامل ، وهو بلا نسبه فى شرح عقود الجمان / ١٢۴. والبيت بتمامه : (سعدت بغرّه وجهك الأيام وتزيّنت ببقائك الأعوام)

(أو التشويق إلى ذكر المسند إليه) بأن يكون فى المسند المتقدم طول يشوق النفس إلى ذكر المسند إليه ؛ فيكون له وقع فى النفس ومحل من القبول ؛ لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب (كقوله : ثلاثه) (١) هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله : (تشرق) ...

******

وتزيّنت ببقائك الأعوام

لا يقال هذا المسند فعل يجب تقديمه على فاعله فليس تقديمه للتفاؤل ، إذ لا يقال فى المسند قدم لغرض كذا إلا إذا كان جائز التأخير على المسند إليه ؛ لأنا نقول التمثيل مبنى على مذهب الكوفيين المجوزين لتقديم الفاعل على الفعل ، أو يقال : إن الفعل هنا يجوز تأخيره فى تركيب آخر بأن يقال : الأيام سعدت بغره وجهك على أنه من باب الإخبار بالجمله لا على أن يكون فعلا فاعله تقدم عليه ، فتقديم سعدت فى هذا التركيب المؤدى إلى كون المسند إليه فاعلا مع صحه تأخيره باعتبار تركيب آخر لأجل ما ذكر من التفاؤل بخلاف لو أخر سعدت بالنظر للتركيب الآخر فلا يكون فيه تفاؤل لما علمته من معنى التفاؤل ، وقول سم : إن التفاؤل لا يتوقف على التقديم - فيه نظر.

(قوله : أو التشويق) أى : للسامعين (قوله : طول) أى : بسبب اشتماله على وصف أو أوصاف متعلقه بالمسند إليه (قوله : كقوله) أى : قول الشاعر وهو محمد بن وهيب فى مدح المعتصم بالله (٢) (قوله : هذا هو المسند) إنما لم يكن هو المسند إليه مع أنه مخصص بالوصف لما يلزم عليه من الابتداء بنكره والإخبار بمعرفه ، وقد مر أنه لم يوجد فى كلامهم الإخبار بمعرفه عن نكره فى غير الإنشاء نعم يجوز كونه خبر مبتدأ محذوف وشمس الضحى إلخ بدل منه لكنه تكلف. ا ه يس.

١- البيت من البسيط ، وهو لمحمد بن وهيب فى مدح المعتصم ، وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ٧٩ ، وفى الأغانى ١٩ / ٧٩ ، ٨١ ، وبلا نسبه فى تاج العروس (شرق).

٢- مدح الشاعر المعتصم بالله بقوله : ثلاثه تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحق والقمر) والبيت من البسيط ، وهو فى الإيضاح ١٠٧ وهو لمحمد بن وهيب فى مدح المعتصم ، وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ٧٩ ، وفى الأغانى ١٩ / ٧٩ ، ٨١ ، وبلا نسبه فى تاج العروس (شرق).

من : أشرق بمعنى : صار مضيئا (الدنيا) ففاعل تشرق والعائد إلى الموصوف - هو الضمير المجرور فى : (ببهجتها) أى : بحسنها ونضارتها ؛ أى : تصير الدنيا منوره ببهجه هذه الثلاثه وبهائها ، والمسند إليه المتأخر هو قوله : (شمس الضحى وأبو إسحق والقمر).

تنبيه : (كثير مما ذكر فى هذا الباب) يعنى : باب المسند (والذى قبله) يعنى :باب المسند إليه (غير مختص بهما ؛ كالذكر ، والحذف ، وغيرهما) من : التعريف ، والتنكير ، والتقديم ، والتأخير ، والإطلاق ، والتقييد ، وغير ذلك مما سبق ، ...

******

(قوله : من أشرق إلخ) أشار بذلك إلى بيان معنى الفعل وإلى ضبطه بضم أوله احترازا عن كونه من شرق بمعنى طلع فيكون مفتوح الأول (قوله : بمعنى صار مضيئا) إنما عبر بمعنى إشاره إلى أن المراد بأشرق المأخوذ منه صار مضيئا إلا أنه من أشرق بمعنى دخل فى وقت الشروق وإنما لم يقل بمعنى أضاء للمبالغه أى : أن الدنيا كانت مظلمه ثم صارت مضيئه عند وجود من ذكر بخلاف التعبير بأضاء ، فإنه وإن أفاد التجدد إلا أنه يحتمل المفارقه ، ويحتمل عدمها بخلاف صار فإنها مفيده للانتقال والدوام بعده - كذا قرره شيخنا العدوى.

(قوله : فاعل تشرق) أى : لا ظرف لتشرق كما قال بعضهم ؛ لأن جعله فاعلا أبلغ (قوله : والعائد إلى الموصوف) أى : والرابط للموصوف النكره بالجمله الواقعه صفه هو الضمير إلخ (قوله : وبهائها) عطف على البهجه مفسر لها (قوله : شمس الضحى) أضاف شمس إلى الضحى ؛ لأنه ساعه قوتها مع عدم شده إيذائها (قوله : وأبو إسحق) كنيه للمعتصم بالله الممدوح وفى توسطه بين الشمس والقمر إشاره لطيفه وهو أنه خير منهما ؛ لأن خير الأمور أوسطها وإنهما كالخدم له بعضهم متقدم وبعضهم متأخر عنه ولما فيه من إيهام تولده من الشمس والقمر وأن الشمس أمه والقمر أبوه (قوله : كثير مما ذكر) أى : كثير من الأحوال المذكوره فى هذا الباب.

(قوله : غير مختص بهما) بل يكون الكثير فى المفعول به وفى الحال والتمييز والمضاف إليه (قوله : كالذكر إلخ) مثال للكثير (قوله : وغير ذلك) أى : كالإبدال

وإنما قال : كثير لأن بعضها مختص بالبابين ؛ كضمير الفصل المختص بما بين المسند إليه والمسند ، وككون المسند فعلا فإنه مختص بالمسند إذ كل فعل مسند دائما ، وقيل : هو إشاره إلى أن جميعها لا يجرى فى غير البابين ؛ كالتعريف فإنه لا يجرى فى الحال والتمييز ، وكالتقديم فإنه لا يجرى فى المضاف إليه ؛ وفيه نظر ؛ لأن قولنا : جميع ما ذكر فى البابين غير مختص بهما - لا يقتضى أن يجرى شىء من المذكورات فى كل واحد من الأمور التى هى غير المسند إليه والمسند ؛ ...

******

والتأكيد والعطف (قوله : وإنما قال كثير) أى : ولم يقل جميع (قوله : لأن بعضها) أى : بعض الأحوال وهو غير الكثير مختص بالبابين ، فلو قال جميع ما ذكر غير مختص بالبابين ورد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا ؛ لأن نقيض السالبه الكليه موجبه جزئيه (قوله : كضمير الفصل) أى : فإنه مختص بالنسبه التى بين المسند والمسند إليه فقول الشارح المختص بما بين إلخ أى : بالحكم الذى بين إلخ أو بالمكان الذى بينهما ، وفى بعض النسخ المختص ببابى تثنيه باب (قوله : فإنه) أى : الكون فعلا (قوله : إذ كل فعل مسند دائما) أى : ما لم يكن مكفوفا بما كقلما وطالما وكثرما فإنها انسلخت عن معنى الفعليه ، وصار معنى الأولى النفى والآخرين التكثير وما لم يكن زائدا ككان الزائده أو مؤكدا لفعل قبله (قوله : وقيل إلخ) قائله الشارح الزوزنى ، وحاصل كلامه أنه إنما عبر المصنف بكثير ولم يعبر بجميع ؛ لأنه لو قال وجميع ما ذكر غير مختص بالبابين ، بل يجرى فى غيرهما لاقتضى أن كلا مما مضى أى : أن كل فرد من أفراد الأحوال المذكوره يجرى فى كل فرد مما يصدق عليه أنه غير المسند والمسند إليه وهذا غير صحيح لانتفاضه بالتعريف والتقديم ؛ لأن كلا منهما لا يجرى فى سائر أفراد الغير ، إذ من أفراده الحال والتمييز والمضاف إليه والتعريف لا يجرى فى الحال والتمييز وإن جرى فى المفعول والتقديم وإن جرى فى المفعول لا يجرى فى المضاف إليه فقوله هو أى : لفظ كثير إشاره ، وقوله إلى أن جميعها أى : كل فرد منها وقوله لا يجرى فى غير البابين أى : فى كل فرد من أفراد الغير وقوله فإنه لا يجرى فى الحال إلخ أى : وإن جرى فى المفعول ، وكذا يقال فى التقديم (قوله : وفيه نظر) أى : فى هذا القيل نظر ، وحاصله أن ما ذكره إنما يصح لو

فضلا عن أن يجرى كل منها فيه إذ يكفى لعدم الإختصاص بالبابين ثبوته فى شىء مما يغايرهما ؛ فافهم. (والفطن ...

******

كان معنى قولنا جميع ما ذكر غير مختص بالبابين أى : بل يجرى فى غيرهما أن كل واحد من تلك الأحوال المذكوره فى البابين يجرى فى كل ما يصدق عليه أنه غيرهما حتى ينتقض بالتعريف والتقديم وليس كذلك ، بل معناه أن كلا من الأحوال يجرى فى بعض ما يصدق عليه أنه غير البابين ؛ لأنه يكفى فى سلب الاختصاص بالبابين عن الجميع تحقق كل منها فى بعض ما يصدق عليه الغير وهذا المعنى المذكور لا يقتضى أن فردا واحدا من الأحوال يجرى فى كل ما يصدق عليه أنه غير البابين فضلا عن جريان كل واحد من الأحوال فى كل ما يصدق عليه أنه غير البابين غايه الأمر أنه يرد على ذلك المعنى ضمير الفصل وكون المسند فعلا ، وهذا هو الذى حمل المصنف على العدول عن جميع إلى كثير كما قال الشارح هذا ملخص تنظير الشارح ، والحاصل أن الزوزنى حمل غير البابين على كل ما يصدق عليه أنه غيرهما فقال ما قال فرده الشارح بما حاصله أن المراد الغير فى الجمله فليس الحامل على العدول عن جميع إلى كثير ما ذكره الزوزنى ، بل ما ذكرته أنا بقولى وإنما قال كثير ؛ لأن بعضها مختص بالبابين إلخ.

(قوله : فضلا عن أن يجرى كل منها) أى : من الأحوال ، وقوله فيه أى : فى كل فرد مما يصدق عليه أنه غير البابين ، قال السيرامى : وفضلا مفعول مطلق من فضل بمعنى زاد يقال زيد لا يجود بدرهم فضلا عن الدنيا أى : إن عدم إعطائه الدرهم أمر زائد على عدم إعطائه الدينار ؛ لأنه يمتنع أولا عن إعطاء الدينار ، ثم عن إعطاء الدرهم فعن الواقعه بعدها إما بمعنى على أو للتجاوز وتستعمل بين كلامين مختلفين إيجابا وسلبا بعد انتفاء الأدنى ليلزم انتفاء الأعلى بالطريق الأولى - قال سم - فى قوله فضلا إلخ : إشاره إلى أن مراد هذا القيل أنه لو عبر بقوله جميع ما ذكر فى البابين غير مختص بهما لأفاد أن كل واحد مما ذكر يجرى فى كل واحد من غيرهما (قوله : إذ يكفى لعدم الاختصاص) أى : عدم اختصاص كل فرد من أفراد الأحوال المتقدمه بالبابين ، وقوله ثبوته أى : ثبوت كل واحد مما ذكر من الأحوال وقوله فى شىء مما يغايرهما أى : مما يغاير المسند إليه والمسند

إذا أتقن اعتبار ذلك فيهما) أى : فى البابين (لا يخفى عليه اعتباره فى غيرهما) من المفاعيل ، والملحقات بها ، والمضاف إليه.

******

ولو كان ذلك واحدا كالمفعول به (قوله : إذا أتقن اعتبار ذلك) أى : الكثير (قوله : لا يخفى عليه اعتباره إلخ) أى : فإذا علم مما تقدم مثلا أن تعريف المسند إليه بالعلميه لإحضاره فى ذهن السامع باسم مختص به حيث يقتضيه المقام كما إذا كان المقام مقام مدح ، فأريد إفراده لئلا يخالج قلب السامع غير الممدوح من أول وهله عرف أن المفعول به يعرف بالعلميه لذلك كقولك خصصت زيدا بالثناء لشرفه على أهل وقته وإذا عرف مما تقدم أن الحذف لضيق المقام بسبب الوزن أو الضجر والسآمه عرف أن حذف المفعول به كذلك وإذا عرف أن الإبدال من المسند إليه لزياده تقرير النسبه الحكميه عرف أن الإبدال من المفعول به لزياده تقرير النسبه الايقاعيه كقولك : أكرمت زيدا أخاك ، وقس على ذلك - والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

[أحوال متعلقات الفعل]

[حال الفعل مع المفعول والفاعل]

قد أشير فى التنبيه إلى أن كثيرا من الاعتبارات السابقه يجرى فى متعلقات الفعل لكن ذكر فى هذا الباب تفصيل بعض من ذلك ...

******

[أحوال متعلقات الفعل]

ذكر المصنف فى هذا الباب ثلاثه مطالب الأول نكات حذف المفعول به ، والثانى نكات تقديمه على الفعل ، والثالث نكات تقديم بعض معمولات الفعل على بعض وذكر مقدمه للمطلب الأول بقوله الفعل مع المفعول إلى قوله : ثم الحذف إلخ ، فقوله : ثم الحذف هو أول المقصود بالترجمه وقوله متعلقات بكسر اللام أى : أحوال الأمور المتعلقه بالفعل ، فالفعل يقال فيه متعلق بالفتح والمفعول مثلا متعلق بالكسر أى : متشبث وهذا هو الأحسن وإن صح العكس ؛ لأن كلا متعلق بالآخر ووجه أولويه الكسر أن المفاعيل وما ألحق بها معموله وكون المعمول لضعفه متعلقا بالكسر أنسب ؛ لأن المتعلق هو المتشبث وهو أضعف من المتشبث به - تأمل.

(قوله : قد أشير إلخ) إنما لم يقل صرح ؛ لأنه لم يصرح فيه وإنما قال غير مختص بهما ، بل يجرى فى غيرهما ومن جمله الغير متعلقات الفعل ، وإنما لم يكن هذا صريحا ؛ لأن هذا عام فلا يلزم من جريان الكثير فى غيرهما جريانه فى تلك المتعلقات لصدق الغير بغيرها كمتعلقات اسم الفاعل (قوله : تفصيل بعض من ذلك) أى : من ذلك الكثير ومصدوق ذلك البعض حذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات على بعض ، ولا شك أن الحذف والتقديم قد تقدما فى البابين وقوله : لكن ذكر إلخ استدراك على ما يتوهم أن ما ذكر فى هذا الباب مكرر مع ما سبق ، ثم إن قضيه هذا الاستدراك أن المراد بأحوال متعلقات الفعل بعض أحوال متعلقاته وفيه أنه يلزم عدم انحصار الفن فى الأبواب الثمانيه ، فالوجه أن المراد الجميع إلا أنه اقتصر على البعض استغناء عن ذكر الباقى بما سبق فى غير هذا الباب لظهور جريانه فيه ، والبعض الذى فصل هنا لا يقصر على ما أشير إليه إجمالا كما اقتضاه كلام الشارح - قاله يس.

لاختصاصه بمزيد بحث ؛ ومهد لذلك مقدمه فقال : (الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل فى أن الغرض من ذكره معه) أى : ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل ، أو ذكر الفعل مع كل منهما ...

******

(قوله : لاختصاصه) أى : ذلك البعض (قوله : بمزيد بحث) أى : ببحث زائد على البحث السابق والمراد بالبحث النكات ، ولا شك أنه ذكر للحذف ، وللتقديم هنا نكات زائده على النكات السابقه لهما كما يعلم بتتبع ما تقدم وما يأتى (قوله : ومهد لذلك) أى : لذلك البعض أى : لبعض ذلك البعض ؛ لأن قوله الفعل مع المفعول إلى قوله لا إفاده وقوعه مطلقا توطئه لبحث حذف المفعول به.

(قوله : الفعل) هو مبتدأ وقوله مع المفعول حال فى ضمير الخبر الذى هو قوله : كالفعل ، وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعامل فى الحالين حرف التشبيه أى : الفعل يشابه حال كونه مصاحبا للمفعول نفسه حال كونه مصاحبا للفاعل ، وهذا التركيب نظيره قولك : زيد قائما كهو جالسا ، وفى الفنارى : أن الظرف معمول لمضاف مقدر أى : ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل (قوله : مع المفعول) أراد به المفعول به بدليل قول الشارح ، وأما بالمفعول فمن جهه وقوعه عليه وقول المصنف نزل الفعل المتعدى منزله اللازم ؛ لأن هذا تمهيد لحذفه ، وإن كان سائر المفاعيل ، بل جميع المتعلقات كذلك ، فإن الغرض من ذكرها مع الفعل إفاده تلبسه بها من جهات مختلفه كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك ، لكن خص البحث بالمفعول به لقربه من الفاعل ولكثره حذفه كثره شائعه وسائر المتعلقات يعرف حكمها بالقياس عليه.

(قوله : من ذكره معه) المراد بذكره معه أعم من الذكر لفظا أو تقديرا (قوله : أى ذكر كل إلخ) أى : فالضمير الأول على الاحتمال الأول عائد على كل من الفاعل والمفعول وأفرد الضمير باعتبار كل واحد والضمير الثانى للفعل ، وعلى الاحتمال الثانى بالعكس ، ويؤيد الاحتمال الثانى أمران : -

الأول : قول المصنف الفعل مع الفاعل ، فإن المحدث عنه فى هذه العباره الفعل ، وحينئذ فهو أولى بعود الضمير الأول عليه ، الثانى قوله إفاده تلبسه به فإن الضمير الأول

(إفـاده تلبسه به) أى : تلبس الفعـل بكـل منهما ؛ أما بالفعل : فمن جهه وقوعه منه ، وأما بالمفعول فمن جهه وقوعه عليه (لا إفاده وقوعه مطلقـا) أى : ليس الغرض من ذكره معه إفاده وقوع الفعل وثبوته فى نفسه من غير إراده أن يعلم ممن وقع وعلى من وقع ؛ إذ لو أريد ذلك لقيل : وقع الضرب ، أو وجد ، أو ثبت ، من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه عبثا ...

******

عائد على الفعل والثانى على كل من الفاعل والمفعول ، والأولى أن يكون الكلامان على نسق واحد ويؤيد الاحتمال الأول أمران أيضـا الأـول أن الترجمه لأـحوال متعلقـات الفعـل الثـانى أن كلمه مع تـدخل على المتبوع غالبـا ، والفعـل متبوع بالنسـبه للفـاعل والمفعول ؛ لأـنه عامـل والعامـل أقوى من المعمول وإنمـا قلنـا غالبـا ؛ لأنهـا قـد تـدخل على التـابع ومنه قول المصـنف الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل فإنه قـد أدخلها على التابعين اللـذين كل منهما قيـد للفعل مرادا بها مجرد المصاحبه لأمر خطابى وهو أن الكلاـم فى متعلقات الفعل من حيث هى مضافه إليه وحق المضاف إليه أنه يقـدم فى الـذكر التفصـيلى (قوله : إفاده تلبسه به) أى : إفاده المتكلم السامع تلبسه أى : تعلقه وارتباطه به (قوله : أما بالفاعل) أشار بذلك إلى أن تلبس الفعل بهما مختلف فتلبسـه بالفاعـل من جهه وتلبسه بـالمفعول من جهه أخرى ، (وقوله : من جهه وقوعه منه) لم يقل أو قيامه به مع أن الفاعل ينقسم إلى ما يقع منه الفعـل : كضـرب زيـد عمرا وإلى مـا يقوم به كمرض زيـد ومات عمرو ؛ ولأن الكلام فى الفعل المتعـدى لمفعول به ولا يكون إلا واقعا من الفاعل بالاختيار.

(قوله : لاـ إفـاده وقوعه) أى : نفيـا أو إثباتا (وقوله : مطلقا) أى : حاله كونه مطلقا عن إراده العلم بمن وقع منه أو عليه (قوله : أى ليس الغرض من ذكره معه) أى : من ذكر كـل منهمـا مـع الفعـل (قـوله : من غير إراده أن يعلم ممن وقع) أى : من غير إراده أن يعلم جواب ممن وقع (قوله : من غير ذكر الفاعـل) أى : فاعل الضـرب وقوله أو المفعول أى : الـذى وقع عليه (قوله : لكونه عبثا) عله لقوله من غير ذكر أى : لكون ذكر الفاعل أو المفعول عبثا أى : غير محتاج له ، بل زائد على الغرض المقصود وغير المحتاج إليه عبث عند البلغاء وإن أفاد فائده ؛ لأنه زائد على المراد ، فاندفع ما يقال كيف يكون عبثا مع

(فإذا لم يذكر) المفعول به (معه) أى مع الفعل المتعدى المسند إلى فاعله (فالغرض إن كان إثباته) أى : إثبات ذلك الفعل (لفاعله أو نفيه عنه مطلقا) أى : من غير اعتبار عموم فى الفعل بأن يراد جميع أفراده ، أو خصوص بأن يراد بعضها ، ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه ...

******

أنه أفاد فائده وهى بيان من وقع منه الفعل أو عليه (قوله : فإذا لم يذكر) مفرع على قوله للفعل مع المفعول إلخ وجعل الشارح ضمير يذكر راجعا للمفعول به لا لواحد من الفاعل والمفعول أو للفعل وضمير معه لواحد منهما مع أن ذلك مقتضى ما قبله ؛ لأنه يدل على ما صنعه قول المصنف فالغرض إلخ. (قوله : المتعدى) أخذه من كون الكلام فى المفعول به وهو لا ينصبه إلا المتعدى (قوله : فالغرض) أى : من ذلك التركيب الذى يسند فيه الفعل إلى فاعله من غير ذكر المفعول ، (وقوله : إن كان) أى : ذلك الغرض وقوله إثباته لفاعله أى : فى الكلام المثبت ، وقوله أو نفيه عنه أى : فى الكلام المنفى (قوله : من غير اعتبار عموم أو خصوص إلخ) الأولى إسقاط ذلك والاقتصار فى تفسير الإطلاق على قوله من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه الفعل ؛ لأن التنزيل المذكور إنما يتوقف على عدم اعتبار تعلقه بمن وقع عليه ولا يتوقف على عدم اعتبار عموم أو خصوص ، بل يجوز أن يقصد التعميم وينزل منزله اللازم ، وأجاب الشيخ يس بما حاصله أنه إنما أتى بما ذكر فى التفسير لأجل مطابقه قول المصنف الآتى ، ثم إن كان المقام خطابيا أفاد ذلك مع التعميم لا لكون التنزيل يتوقف على ما ذكر من عدم اعتبار العموم أو الخصوص فى الفعل ، وبيان ذلك أن المصنف أفاد فيما يأتى أنه إذا لم يكن المقام خطابيا كان مدلول الفعل خصوص الحقيقه ، وإذا كان خطابيا أفاد الفعل العموم بمعونه المقام الخطابى فتفصيله الفعل فيما يأتى إلى إفاده العموم أو الخصوص يدل على أنه أراد هنا بالإطلاق عدم اعتبار عموم الفعل أو خصوصه ، فلذلك أدخل الشارح ذلك فى تفسير الإطلاق وإن كان تنزيل الفعل منزله اللازم لا يتوقف على ذلك ، وفى ابن يعقوب أن عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه لازم لعدم اعتبار تعلقه بمن وقع عليه ، وحينئذ فلا إيراد - تأمل.

(قوله : بأن يراد جميع إلخ) تصوير لاعتبار العموم (وقوله : بأن يراد بعضها) تصوير لاعتبار الخصوص (قوله : فضلا عن عمومه) أى : عموم من وقع عليه الفعل الذى هو

(نزل) الفعل المتعدى (منزله اللازم ولم يقدر له مفعول لأن المقدر كالمذكور) فى أن السامع يفهم منهما أن الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه ، فإن قولنا : فلان يعطى الدنانير - يكون لبيان جنس ما يتناوله الإعطاء لا لبيان كونه معطيا ، ويكون كلاما مع من أثبت له إعطاء غير الدنانير ...

******

المفعول ، وكذا يقال فى خصوصه ، ثم إن عموم المفعول غير عموم الفعل وكذا خصوصه ؛ لأن أفراد الفعل كالإعطاءات وأفراد المفعول الأشخاص المعطون (قوله : نزل منزله اللازم) أى : الذى وضع من أصله غير طالب للمفعول (قوله : ولم يقدر له مفعول) من عطف اللازم على الملزوم ، وإنما لم يقدر له مفعول ؛ لأن الغرض مجرد إثباته للفاعل والمقدر كالمذكور بواسطه دلاله القرينه ، فالسامع حيث قامت عنده قرينه على المقدر يفهم من ذلك التركيب كما يفهم من التركيب الذى صرح فيه بمفعول الفعل أن الغرض هو الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل على مفعوله ، وأن القصد إنما هو إفاده تعلقه بالمفعول الذى وقع عليه لا مجرد إفاده نسبته للفاعل الذى هو المطلوب ، وحينئذ فلا يذكر ذلك المفعول ولا يقدر لما فى ذلك من انتفاض غرض المتكلم (قوله : يفهم منهما) أى : من المذكور والمقدر (قوله : فإن قولنا إلخ) مثال لفهم السامع من المذكور أن الغرض ما ذكر وحاصل ما ذكره الإشاره للفرق بين اعتبار تعلق الفعل بالمفعول وعدم اعتباره وتوضيحه أنك إذا قلت فلان يعطى الدنانير كان معناه الإخبار بالإعطاء المتعلق بالدنانير ويكون كلاما مع من سلم وجود الإعطاء وجهل تعلقه بالدنانير فتردد فيه أو غفل أو اعتقد خلافه ، وإذا قلت : فلان يعطى كان كلاما مع من جهل وجود الإعطاء أو أنكره أصاله فقول الشارح لبيان جنس ما يتناوله الإعطاء أى : لبيان جنس الشىء الذى يتعلق به الإعطاء وهو الشىء المعطى كالدنانير فى المثال ، وقوله : ما يتناوله الإعطاء أى : إعطاء فلان هذا هو المراد ، فسقط قول سم.

قد يقال إذا كان لبيان ما ذكر فلا حاجه لذكر الفاعل على أن ذكر الفاعل لكونه ضروريا ؛ لأنه أحد ركنى الإسناد لا مفر منه (قوله : لبيان كونه معطيا) أى : وإلا لاقتصر فى التعبير على قولنا فلان معط (قوله : ويكون كلاما مع من أثبت له إعطاء غير الدنانير)

لا ـ مع من نفى أن يوجد منه إعطاء (وهو) أى : هذا القسم الذى نزل منزله اللازم (ضربان لأنه إما أن يجعل الفعل) حال كونه (مطلقا) أى : من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه ، ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول (كنايه عنه) أى : عن ذلك الفعل حال كونه (متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينه ، أو لا) يجعل كذلك ، (الثانى) : ...

******

أى : أو تردد فيه أو غفل عنه ومعنى كون هذا كلاما مع من ذكر أنه يردد بذلك عليه ، ولا ـ يقال إذا كان ما ذكر كلاما مع المنكر لإعطاء الدنانير أو المتردد فيجب توكيده لما تقدم أن كل كلام مع المتردد أو المنكر يجب توكيده أو الإتيان بصيغه التخصيص ولا ـ تأكيد ولا تخصيص هنا فيجب أن يكون هذا كلاما مع من أثبت له إعطاء ، والحال أنه خالى الذهن عن كون المعطى دنانير أو غيرها ، لأنا نقول أن تخصيص الشىء بالذكر يدل على نفى الحكم عما عداه عرفا واستعمالا أو يقال : يكفى فى التأكيد كون الجمله اسميه مع إفاده خبرها الفعلى التقويه أو التخصيص.

(قوله : لا ـ مع من نفى أن يوجد منه إعطاء) أى : وإلا ـ لاقتصر على قوله : فلان يعطى فإن قيل : إن من نفى عنه الإعطاء منكر والكلام الملقى إليه يجب تأكيده ولا ـ تأكيد فى قولنا : فلان يعطى ، قلنا : قد تقدم الجواب عن نظير ذلك (قوله : لأنه) أى : الحال والشأن (قوله : كنايه عنه) أى : معبرا به عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستعملا فيه على طريق الكنايه وصح جعل الفعل المنزل منزله اللازم كنايه عن نفسه متعديا لاختلاف اعتباريه ، فصح أن يجعل باعتبار أحدهما ملزوما وبالاعتبار الآخر لازما ، فالفعل عند تنزيله منزله اللازم يكون مدلوله الماهيه الكليه ، ثم بعد ذلك يجعل الفعل كنايه عن شىء مخصوص فيكون مدلوله جزئيا مخصوصا وانظر هذا مع أن الكنايه إطلاق الملزوم وإراده اللازم والمقيد ليس لازما للمطلق إلا أن يقال : إن اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فى الكنايه بواسطه القرينه ، وحينئذ فيدعى أن المطلق ملزوم للمقيد ، والحاصل أن جعل المطلق كنايه عن المقيد مع أنها الانتقال من الملزوم إلى اللازم بناء على أن مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها (قوله : دلت عليه) أى على

كقوله تعالى (قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ)(۱) أى : لا يستوى من يوجد له حقيقه العلم ومن لا يوجد ، وإنما قدم الثانى لأنه باعتبار كثره وقوعه أشد اهتماما بحاله (السكاكى) ذكر فى بحث إفاده اللام الاستغراق : أنه إذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله صلى الله عليه وسلم : ...

******

ذلك المفعول المخصوص قرينه (قوله : (قُلْ هَلْ يَسْتَوِى) إلخ) الأصل هل يستوى الذين يعلمون الدين والذين لا يعلمونه ، ثم حذف المفعول ونزل الفعل منزله اللازم بحيث صار المراد من الفعل الماهيه الكليه أى : هل يستوى الذين وجدت منهم حقيقه العلم والذين لم توجد عندهم بعد أن كان المراد علم شىء مخصوص مبالغه فى الذم إشاره إلى أن الجهال الذين لا علم عندهم بالدين كأنهم لا علم عندهم أصلا ، وأن حقيقه العلم فقدت منهم وصاروا كالبهائم ، والحاصل أن الغرض نفى المساواه بين من هو من أهل العلم وبين من ليس من أهل العلم لا بين من هو من أهل علم مخصوص وبين من هو ليس من أهل العلم المخصوص ، فلذلك نزل الفعل منزله اللازم ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كنايه عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينه (قوله : ذكر فى بحث إفاده اللام إلخ) الغرض من سوقه مع أن المتعلق بالمقام إنما هو ما بعده وهو قوله ، ثم ذكر فى بحث حذف المفعول إلخ تصحيح الحواله عليه بقوله فيما بعده بالطريق المذكور.

(قوله : إذا كان المقام) أى : الذى أورد فيه المحلى بأل (قوله : خطابيا) بفتح الخاء أى : يكتفى فيه بالقضايا الخطابيه وهى المفيده للظن كالواقعه فى المحاورات أى : فى مخاطبه الناس بعضهم مع بعض كقولك : كل من يمشى فى الليل بالسلاح فهو سارق فإن هذا غير مقطوع به ، وإنما يفيد الظن وإنما قيد بالخطابى ؛ لأنه إذا كان المقام الذى أورد فيه المحلى بأل استدلاليا أى : لا يكتفى فيه إلا بالقضايا المفيده لليقين كما لو أردت إقامه دليل على عدم تعدد الإله ، فإن المعرف حينئذ إنما يحمل على المتيقن وهو الواحد فى المفرد والثلاثه فى الجمع كما فى القضيه المهمله عند المناطقه إذا عرف فيها الموضوع بلام

۱- الزمر : ۹.

" المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم" (١) - حمل المعرف باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بعله إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقه فيهما -

******

الحقيقه ، فإنه يؤخذ فيها بالمحقق وهو البعض (قوله : كقوله : المؤمن) أى : قول النبى - عليه الصلاه والسّلام - كما فى بعض النسخ ، وهذا مثال للخطابى (قوله : غر كريم) الغر بكسر الغين أى : غافل عن الحيل لصرفه العقل عن أمور الدنيا واشتغاله بأمور الآخره لا لجهله بالأمور وغباوته ، وحيث كان غافلا عن الحيل لما ذكر فينخدع وينقاد لما يراد منه لكرم طبعه وحسن خلقه والكريم جيد الأخلاق (قوله : والمنافق) أى : نفاقا عمليا (قوله : خب إلخ) الخب بفتح الخاء الخداع بتشديد الدال أى : كثير المخادعه ، وأما بكسرها فالمخادعه لكن الروايه بالفتح ، وحينئذ فالمعنى أنه مخادع ماكر لخبث سريرته وصرفه العقل إلى إدراك عيوب الناس توصلا للإفساد فيهم واللئيم ضد الكريم فالنبى - عليه الصلاه والسّلام - إنما قال ذلك لحسن ظنه بالمؤمن وسوء ظنه بالمنافق لا لدليل قطعى قام عنده على ذلك فكل من القضيتين ظنيه ، إذ قد يوجد فى بعض المؤمنين من هو شديد فى المكر والخداع ، وحينئذ فالمقام خطابى لا استدلالى (قوله : حمل المعرف) أى : حمل السامع المعرف باللام المورد فى ذلك المقام الخطابى وقوله حمل جواب إذا (قوله : مفردا) أى : كما فى الحديث فإن المراد كل مؤمن غر أى : متغافل عن الحيله (قوله : أو جمعا) كقولك المؤمنون أحق بالإحسان أى : كل جماعه من المؤمنين أحق به (قوله : على الاستغراق) أى : استغراق الآحاد فى المفرد والجموع فى الجمع (قوله : بعله إيهام) الباء للسببيه متعلقه بحمل وإضافه عله لما بعده بينيه أى : بسبب عله هى إيهام السامع أى : الإيقاع فى وهمه وفى ذهنه ، وقوله أن القصد أى : قصد السامع أى : التفاته إلى فرد دون آخر ترجيح لأحد الأمرين المتساويين على الآخر من غير مرجح وهو باطل - كذا قرر شيخنا العدوى ، وذكر بعض الحواشى أن المراد إيهام المتكلم السامع أن قصده والتفاته إلى فرد إلخ وهو ظاهر أيضا ، وحاصله أن المتكلم لما عرف الاسم بلام الحقيقه ولم ينصب

١- صحيح أخرجه أبو داود والترمذى والحاكم فى مستدركه بلفظ : " ... والفاجر خب لئيم" وانظر صحيح الجامع ح (٦٦٥٣).

ترجيح لأحد المتساويين على الآخر ، ثم ذكر فى بحث حذف المفعول أنه قد يكون القصد إلى نفس الفعل تنزيل المتعدى منزله اللازم ذهابا فى نحو : فلان يعطى - إلى معنى : يفعل الإعطاء ويوجد هذه الحقيقه إيهاما للمبالغه بالطريق المذكور فى إفاده اللازم الاستغراق ، فجعل المصنف قوله : بالطريق المذكور إشاره إلى قوله : ...

******

قرينه ظاهره على إراده معين من الإفراد فقد أتى بما يوهم أن قصده إلى فرد دون آخر تحكم فيتكل السامع فى فهم إراده العموم على كون خلافه تحكما فيحمله على العموم قضاء لحق ما أفاده ظاهر ما أتى به وهو أن عدم العموم فيه تحكم ، قال سم : وإنما أقحم لفظ الإيهام إيماء إلى جواز وجود مرجح للحمل على بعض الأفراد فى الواقع وإن تساوى الكل فى تحقق الحقيقه وصحه الحمل عليه.

(قوله : ترجيح لأحد المتساويين إلخ) أى : فدليل العموم والحمل عليه الترجيح المذكور وهو ظنى أى : يفيد ظن العموم فقط لاحتمال وجود قرينه خفيه تقتضى الحمل على البعض ، ولذا عبر بالإيهام كما قلناه سابقا ولم يقل من غير مرجح ؛ لأن التساوى إنما يتحقق عند عدمه ، فاستغنى عنه بقوله المتساويين (قوله : أنه قد يكون إلخ) الضمير للحال والشأن وقوله القصد أى : الالتفات والملاحظه من المتكلم إلى نفس الفعل (وقوله : بتنزيل) أى : بسبب تنزيل المتكلم الفعل المتعدى منزله اللازم (قوله : ذهابا) حال من فاعل تنزيل وإن كان متروكا أى : حال كون المتكلم ذاهبا إلى أن المراد من الفعل نفس الحقيقه (وقوله : إيهاما) عله للذهاب أى : وإنما ذهب المتكلم لذلك لأجل أن يوقع فى وهم السامع أن قصده المبالغه أى : التعميم وهذه المبالغه المذكوره تتحصل بالطريق المذكور وهى قوله : إن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقيق الحقيقه فيهما ترجيح لأحد الأمرين المتساويين من غير مرجح ؛ وذلك لأنه حيث كان المقام خطابيا وكانت الحقيقه التى أرادها المتكلم توجد فى جميع أفرادها فالتفات السامع فيه إلى فرد دون آخر تحكم فلا بد من الحمل على العموم لأجل أن ينتفى ذلك (قوله : فجعل المصنف قوله) أى : قول السكاكى (قوله : إشاره إلى قوله) أى : قول السكاكى (قوله : وإليه) أى : إلى الجعل

ثم إذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق ؛ وإليه أشار بقوله : (ثم) أى : بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزله اللازم من غير اعتبار كنايه (إذا كان المقام خطابيا) يكتفى فيه بمجرد الظن (لا استدلاليا) يطلب فيه اليقين البرهانى (أفاد) المقام أو الفعل (ذلك) أى كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا (مع التعميم) فى أفراد الفعل ...

******

المذكور المفهوم من قوله جعل المصنف قوله أو الطريق المذكور (قوله : ثم إذا كان المقام خطابيا إلخ) أى : ثم إذا كان المقام الذى أورد فيه الفعل المنزل منزله اللازم الذى لم يجعل كنايه عن نفسه متعديا لمخصوص خطابيا ، وثم هنا للتراخى فى الرتبه ؛ لأن إثبات العموم أعظم من إثبات أصل الفعل (قوله : يكتفى فيه بمجرد الظن) هذا تفسير للمقام الخطابى لا صفه كاشفه له كما هو ظاهره ، وحينئذ فالأولى الإتيان بأى وقوله يكتفى فيه بمجرد الظن أى يكتفى فيه بالكلام الإقناعى الذى يورث الظن وذلك كالقضايا المقبوله ولا يحتاج فيه إلى دليل قطعى (قوله : لا استدلاليا) أى : لأنه إذا كان استدلاليا لم يفد ذلك مع التعميم ؛ لأن التعميم ظنى فلا يعتبر فيما يطلب فيه اليقين (قوله : يطلب فيه اليقين البرهانى) أى : اليقين الحاصل بالبرهان وهذا تفسير للمقام الاستدلالى ، لا أنه صفه كاشفه له فكان الأولى الإتيان بأى التفسيريه (قوله : أفاد المقام أو الفعل ذلك أى : كون الغرض ثبوته إلخ) فيه بحث من وجهين : -

الأول : أن المقام الخطابى لا يفيد الغرض المذكور وهو ثبوت الفعل لفاعله أو نفيه عنه مطلقا ، وإنما يفيد التعميم والفعل بالعكس أى : يفيد ثبوت الفعل لفاعله مطلقا ولا يفيد التعميم ، وحينئذ فلا يصح أن يستقل أحدهما بإفاده الجميع ، بل المقام والفعل متعاونان فى إفاده الجميع.

الثانى : أن الظاهر أن المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض إلخ ، فكان الأولى للشارح أن يقول إفاده الفعل بمعونه المقام الخطابى ذلك أى ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا مع التعميم ، ويمكن الجواب عن الأول بأن أو بمعنى الواو وعن الثانى بأن ما ذكره من كون الغرض كذا من مستتبعات التركيب التى يفيدها وإن لم يستعمل فيها.

(دفعا للتحكم) اللازم من حمله على فرد دون آخر وتحقيقه أن معنى يعطى حينئذ يفعل الإعطاء ، فالإعطاء المعرف بلام الحقيقه يحمل فى المقام الخطابى على استغراق الإعطاءات وشمولها مبالغه لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر ، لا يقال : إفاده التعميم فى أفراد الفعل تنافى كون الغرض الثبوت أو النفى مطلقا أى من غير اعتبار عموم ولا خصوص لأنا نقول : لا نسلم ذلك ؛ ...

******

(قوله : دفعا للتحكم) وذلك لأن حمله على خصوص فرد دون آخر مع وجود الحقيقه فى كل يلزم منه التحكم المذكور (قوله : وتحقيقه) أى : بيان كون الفعل يفيد العموم على الوجه الحق والسر فى الإتيان بهذا البيان أنه لما كان فى إفاده الفعل العموم فى المصدر غموض ودقه من جهه أنه إذا قصد نفس الفعل كان بمنزله أن يعرف مصدره بلام الحقيقه كما أشار إليه بقوله يفعل الإعطاء والحقيقه توجد فى جميع الأفراد ، فالحمل على بعضها تحكم حتى ذهب علماء الأصول من الحنفيه إلى أن المصدر المدلول عليه بالفعل لا يحتمل العموم حتى لو نواه المتكلم لا يصدق ؛ لأنهم لا يعتبرون كون القصد إلى نفس الفعل ولا كون المقام خطابيا احتاج إلى تحقيقه (قوله : حينئذ) أى : حين إذا كان القصد ثبوت الفعل إلى فاعله (قوله : يفعل الإعطاء) أى : الذى هو مصدر يعطى أى : يوجد هذه الحقيقه وإنما كان معناه ما ذكر ؛ لأن الفرق بين المعرفه والنكره بعد اشتراكهما فى أن معناهما معلوم للمخاطب والمتكلم أن الحضور فى الذهن والقصد إلى الحاضر فيه معتبر فى المعرفه دون النكره وإذا كان القصد إلى نفس الفعل يكون المصدر معرفه واللام فيه لام الحقيقه ، واعلم أن كون الفعل مفاده الحقيقه المعرفه لا يمنع منه كونه فعلا لا يقبل أل ؛ لأن مضمنه يقبلها فلذا صح اعتبارها فيه ، ثم إن المراد بالفعل فى قول الشارح يفعل الإعطاء المعنى المصدرى وبالإعطاء المعنى الحاصل بالمصدر ، وحينئذ فلا يقال إن الإعطاء فعل فكيف يتعلق الفعل بالفعل (قوله : على استغراق إلخ) أى : بأن يراد الحقيقه فى ضمن جميع الأفراد (قول : مبالغه) أى : لقصد المبالغه (قوله : لئلا إلخ) أى : وارتكب المبالغه لئلا فهو عله للعله (قوله : الثبوت) أى : ثبوت الفعل (وقوله : من غير اعتبار عموم ولا خصوص) أى : فى الفعل (قوله : لا نسلم ذلك) أى : ما ذكر من المنافاه.

فإن عـدم كون الشـيء معتبرا فى الغرض لا يسـتلزم عـدم كونه مفادا من الكلام ، فالتعميم مفاد غير مقصود ، ولبعضـهم فى هـذا المقام تخيلات فاسده لا طائل تحتها فلم نتعرض له.

(والأول :) وهو أن يجعل الفعل مطلقا كنايه عنه متعلقا بمفعول مخصوص ...

******

(قوله : فإن عـدم كون الشـيء معتبرا فى الغرض) أى : كالمعلوم فى الفعل فإن عدمه غير معتبر فى الغرض ، وقوله لا يسـتلزم إلخ أى : لأـن عـدم اعتبـار الشـيء ليس اعتبـارا لعـدمه فيصـح ألا يعتبر الشـيء ، ويوجـد مع ذلك بلا قصـد كما تقـدم فى أن قصـد التخصـيص يصـح معه وجود التقوّى فى قولنا : زيد يعطى ولو لم يقصد ؛ لأن موجبه وهو تكرر الإسـناد موجود ، وكذلك الفعل إذا كـان الغرض إثباته لفاعله كان عموم أفراده غير معتبر ، وإن كان ذلك العموم مفادا من الفعل بواسـطه المقام الخطابى حـذرا من التحكم ، واعترض العلاـمه السـيد هـذا الجواب بـأن التعميم إذا لم يكن مقصودا من العبـاره فلا يعتـد به ولا يعـد من خواص التراكيب فى عرف أهـل هـذا الفن ؛ لأـن مـا يسـتفاد من التركيب بلاـ قصـد ليس من البلاغه فى شـيء ، إذ البلغاء لا يعولون فى الإفـاده إلاـ على ما يقصـدونه ، ومن ثم قيل : إن ما يسـتفاد من التراكيب الصادره من غير البليغ لا يلتفت إليه فى مـدح الكلام به لعـدم صـحه قصده إياه ، فالأولى فى الجواب أن يقال : إن الغرض من نفس الفعل الثبوت أو النفى مطلقا ، وأما التعميم فى أفراد الفعل ، فإنه مستفاد من الفعل بمعونه المقام الخطابى ، وحينئذ فلا ينافى. ا ه.

وحاصـله كمـا قال السـيد الصـفوى : أنه يقصـد أولا الفعل مطلقا ليجعل بمعونه المقام وسـيله إلى جميع أفراده على سبيل الكنايه فالمطلق ليس مقصودا لـذاته ، بل لينتقل منه بمعونه المقام إلى جميع الأفراد على سبيل الكنايه فكما يصـح أن يجعل الفعل الذى قصـد ثبوته للفاعـل مطلقـا كنـايه عن نفسه متعلقـا بمفعول خـاص كمـا يـأتى يصـح أن يجعل كنايه عن نفسه عاما من غير تعلقه بمفعول ، ثم قال السـيد عيسـى الصـفوى : وجواب الشارح يمكن حمله على جواب السـيد بأن يقال : قول الشارح فإن عدم كون الشيء معتبرا فى الغرض أى : أولا وبالذات ، (وقوله : فالتعميم غير مقصود) أى : أولا فلا ينافى أنه

(كقول البحترى فى المعتز بالله) - تعريضا بالمستعين بالله -

(شجو حسّاده وغيظ عداه

أن يرى مبصر ويسمع واعى

******

مقصود ثانيا والمقصود أولا- مطلق الثبوت الذى لا عموم فيه ، ثم يقصد التعميم ثانيا ، وإن كان التعميم هو المقصود بالذات ، وعلى هذا فمعنى قولنا فلان يعطى يوجد جميع أشخاص الإعطاءات ويلزم انحصارها فيه بحيث لا توجد لغيره ، ولا يقال هذا ينافى ما سبق فى هذا القسم من أنه لا- يعتبر فيه الكنايه ؛ لأنا نقول ذاك فى الكنايه فى المفعول ، وهذا كنايه فى أفراد الفعل فقول المصنف سابقا أولا- يجعل كنايه عن نفسه متعلقا بمفعول مخصوص لا- ينافى كونه كنايه عن نفسه عاما. (قوله : كقول البحترى) بضم الباء الموحده وسكون الحاء المهمله وفتح التاء المثناه كما وجدته بخط بعض الفضلاء وهو أبو عباده الشاعر المشهور من شعراء الدوله العباسيه نسبه إلى بحتر بضم الموحده وسكون الحاء وفتح التاء أبوحى من طى (قوله : فى المعتز بالله) أى : فى مدحه وهو إما اسم فاعل يقال اعتز فلان إذا عد نفسه عزيزه ، أو اسم مفعول أى : المعز بإعزاز الله له وهذا أحسن ؛ لأنه لا يلزم من عد الشخص نفسه عزيزه أن يكون عزيزا فى نفس الأمر والمعتز بالله أحد الخلفاء العباسيه الذين كانوا ببغداد وهو ابن المتوكل على الله.

(قوله : تعريضا بالمستعين بالله) هو أخو المعتز الممدوح كان منازعا للمعتز فى الإمامه ، فمراد الشاعر بالحساد والأعداء المستعين بالله ومن ضاهاه (وقوله : تعريضا) حال من البحترى أى : حال كونه معرضا بالمستعين بالله (قوله : شجو) (١) أى : حزن حساده وقوله وغيظ عداه مرادف لما قبله (قوله : أن يرى إلخ) خبر عن شجو حساده وأنت خبير بأن رؤيه المبصر وسماع الواعى ليس نفس الشجو والغيظ حتى يخبر بهما عنه ، لكن لما كانا سببا فى الحزن والغيظ جعلهما خبرا عنه فهو من إقامه السبب مقام المسبب فكأنهما لكمالهما فى السببيه خرجا عنها وصارا عين المسبب (قوله : واعى) هو الحافظ

١- مطلع البيت من الخفيف ، وهو فى الإيضاح / ١١٠ تحقيق د / عبد الحميد هنداوى ، وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ٨١.

أى : أن يكون ذو رؤيه وذو سمع فيدرک) بالبصر (محاسنه و) بالسمع (أخباره الظاهره الداله على استحقاقه الإمامه دون غيره فلا يجدوا) نصب عطف على يدرک ؛ أى : فلا يجد أعداؤه وحساده الذين يتمنون الإمامه (إلى منازعته) الإمامه (سبيلا) فالحاصل أنه نزل يرى ويسمع منزله اللازم ؛ أى : من يصدر عنه السماع والرؤيه من غير تعلق بمفعول مخصوص ، ثم جعلهما كنايتين عن الرؤيه والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره ...

******

لما يسمع (قوله : أى أن يكون إلخ) تفسير للجمله بتقدير مضاف أى أن يوجد فى الدنيا رؤيه ذى رؤيه وسمع ذى سمع وليس تفسيرا للفعل فقط بدليل قوله : ذو ولو قال : أن تكون رؤيه مبصر ، ويكون سمع واع لكان أوضح ليكون تفسيرا للفعل فقط الذى الكلام فيه تأمل (قوله : فيدرک) أى : لأنهما إذا وجدا تعلقا بمحاسنه فيدرک إلخ ، وهذا بيان للمفعول المخصوص الذى تعلق به الفعل ، وحاصله أنه جعل السبب فى شجو الحساد وغيظهم وجود رؤيه راء وسمع سامع فى الدنيا ، ثم بين المصنف وجه إيجاب الرؤيه للشجو والسمع للغيظ بأنه يلزم من وجودهما تعلقهما بمحاسن الممدوح بادعاء الملازمه بين مطلق وجودهما وتعلقهما بتلک المحاسن ، فعبر بالفعلين لازمين لينتقل من ذلک إلى لازمهما وهو كونهما متعلقين بمفعول مخصوص فيكونان كنايتين عن أنفسهما باعتبارى اللزوم والتعدى ، وليس فيه استلزام الشىء لنفسه وهو واضح (قوله : على استحقاقه الإمامه) أى : عند كل أحد من غير المنازعين (قوله : عطف على يدرک) أى : المعطوف على يكون وإنما عطفه عليه ؛ لأن إدراک المحاسن يترتب عليه أن أعداءه وحساده الذين يتمنون الإمامه العظمى لا يجدون سبيلا إلى منازعته فيها ؛ لأن نزاعهم إياه فيها فرع عن وجود مساعد لهم ولا مساعد لهم لإطباق الرائين والسامعين على أنه الأحق بها لأنه ذو المحاسن والأخبار الظاهره دون غيره (قوله : الإمامه) مفعول ثان للمنازعه منصوب بنزع الخافض أى : فى الإمامه وسبيلا مفعول ليجدوا (قوله : أى من يصدر إلخ) أى : إن يوجد من يصدر إلخ ولو حذف الشارح لفظه من وقال أى صدور سماع ورؤيه لكان أحسن ؛ لأنه تفسير للازم المذكور على قياس فلان يعطى فإن معناه : يوجد الإعطاء (قوله : ثم جعلهما)

بادعاء الملازمه بين مطلق الرؤيه ورؤيه آثاره ومحاسنه ، وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره للدلاله على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثره والاشتهار إلى حيث يمتنع خفاؤها فأبصرها كل راء وسمعها كل واع ، بل لا يبصر الرائى إلا تلك الآثار ، ولا يسمع الواعى إلا تلك الأخبار ؛ ...

******

أى : الشاعر وقوله بمفعول مخصوص أى : لأنه هو الذى يغيظ العدو لا- مطلق وجود رؤيه وسماع (قوله : بادعاء) متعلق بقوله كنايتين أى : جعلهما كنايتين بواسطه ادعاء الملازمه المذكوره وإنما احتيج للادعاء المذكور لأجل صحه الكنايه وإلا فالمقيد ليس لازما للمطلق والدليل على هذه الكنايه جعلهما خبرا عن الشجو والغيظ (قوله : للداله إلخ) عله لجعلهما كنايتين أى : جعلهما كنايتين ولم يصرح بالمفعول المخصوص من أول الأمر أو يلاحظ تقديره للدلاله إلخ ، وهذا جواب عما يقال : لا حاجه إلى اعتبار الإطلاق أولا-، ثم جعله كنايه عن نفسه مقيدا بمفعول مخصوص وهل هذا إلا تلاعب ولم لم يجعل من أول الأمر متعلقا بمفعول مخصوص؟ وحاصل الجواب أنه لو جعل كذلك لفاتت المبالغه فى المدح ؛ لأنها لا تحصل إلا بحمل الرؤيه على الإطلاق ، ثم يجعل كنايه عن تعلقه بمفعول مخصوص ، إذ المعنى حينئذ أنه متى وجد فرد من أفراد الرؤيه أو السماع حصلت رؤيه محاسنه وسماع أخباره ، وهذا يدل على أن أخباره بلغت من الكثره والاشتهار إلى حاله هى امتناع الخفاء كما قال الشارح.

(قوله : إلى حيث يمتنع خفاؤها) أى : إلى حاله هى امتناع الخفاء أى : إنها صارت لا تخفى على أحد فى كل وقت ما دام الرائى رائيا والسامع سامعا (قوله : بل لا يبصر الرائى) أى : من المحاسن إلا تلك الآثار أى : محاسنه ولا يسمع الواعى أى : لأخبار أحد إلا- تلك الأخبار أى : أخبار مآثره ؛ لأنه لو رؤيت غير محاسنه أو سمعت غير أخبار مآثره لتأتى ادعاء المشاركه فى استحقاق الإمامه فلا يكون وجود الرؤيه والسماع شجو حساده ، فالمقصود إنما يحصل بالانفراد فيه ، فإن قلت : إنه لا يلزم من كون رؤيه آثاره وسماع أخباره لازمين لمطلق الرؤيه والسماع ألا يكون غير آثاره وأخباره كذلك ، إذ ليس هنا ما يدل على الحصر فرؤيه آثاره لا تنافى رؤيه آثار غيره وكذلك سماع أخباره

فذكر الملزوم وأراد اللازم على ما هو طريق الكنايه ، ففى ترك المفعول والإعراض عنه إشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثره إلى حيث يكفى فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المنفرد بالفضائل ؛ ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره (وإلا) أى : وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور (وجب التقدير ...

******

لا ينافى سماع أخبار غيره فيجوز حصول الأمرين معا أجيب بأن قوه الكلام تدل على قصد الحصر بالادعاء ؛ لأن ذلك أنسب بالمقام الذى هو مقام المدح باستحقاقه الإمامه دون غيره ، إذ لا شك أن هذا لا يتم إلا إذا كان فيه من المزايا ما ليس فى غيره ؛ ولأن أعداءه لا يقهرون ولا يشهدون له باستحقاق الإمامه دون غيره إلا إذا كان كذلك (قوله : فذكر الملزوم) يعنى مطلق الرؤيه والسماع وأراد اللازم يعنى رؤيه آثاره ومحاسنه وسماع أخباره الداله على استحقاقه الملك (قوله : على ما هو طريق الكنايه) أى : عند المصنف من إطلاق الملزوم وإراده اللازم كما فى زيد طويل النجاد فقد أطلق الملزوم وهو طول النجاد وأريد اللازم وهو طول القامه (قوله : ففى ترك إلخ) الظاهر أن هذا نفس قوله : للدلاله إلخ فى المعنى ، وحينئذ فلا حاجه لإعادته إلا أن يقال أعاده ليرتب عليه قوله ولا يخفى إلخ – قرره شيخنا العدوى.

(قوله : ففى ترك المفعول) أى : فى اللفظ وقوله والإعراض عنه أى : فى النيه والتقدير فالعطف مغاير ويصح أن يكون تفسيريا وأتى به للإشاره إلى أن ترك المفعول ليس عن سهو ، بل تركه عن قصد ليتأتى التنزيل والأول أنسب بقوله : الآتى ولا يخفى إلخ (قوله : إلى حيث يكفى فيها) أى : إلى حاله هى أن يكفى فى إدراكها مجرد أن يكون فى الدنيا ذو سمع (قوله : حتى يعلم) أى : فيعلم ذو السمع وذو البصر أن الممدوح هو المنفرد بالفضائل أى : فيستحق الخلافه دون غيره (قوله : مطلقا) أى : من غير قصد إلى تعلقه بمفعول فليس الإطلاق هنا كالإطلاق السابق (قوله : بل قصد تعلقه بمفعول) أى : مخصوص ؛ لأن الفرض أن الفعل المنسوب لفاعله يتعدى إلى مفعول ، وأتى بهذا الإضراب

بحسب القرائن) الداله على تعين المفعول ؛ إن عاما فعام ، وإن خاصا فخاص ، ولما وجب تقدير المفعول تعين أنه مراد ومحذوف من اللفظ لغرض ؛ فأشار إلى تفصيل الغرض بقوله : (ثم الحذف : إما للبيان بعد الإبهام ...

******

لأجل صحه ترتب قوله وجب التقدير على قوله : وإلا إذا هو بحسب الظاهر نفى لما ذكر من المعطوف عليه وهو قوله : إن كان إثباته له أو نفيه عنه مطلقا ، وذلك على مقتضى ما فسر به الإطلاق سابقا يصدق بأن يعتبر تعلقه بمفعول أو يعتبر فى الفعل عموم أو خصوص ، وحينئذ فلا يصح الترتب ، والحاصل أنه إنما أتى بهذا الإضراب للإشاره إلى أن الصور الداخله تحت إلا لا يصح إراده جميعها إذ من جملتها ما إذا أريد ثبوت الفعل للفاعل على جهه العموم أو الخصوص وهو لا يصح رجوع وجب التقدير إليه (قوله : بحسب القرائن) جمع القرائن نظرا للأماكن والمواد وإلا فقد يكون الدال قرينه واحده (قوله : إن عاما فعام) أى : إن كان المدلول عليه بالقرينه عاما ، فاللفظ المقدر عام وذلك نحو : (وَاللّهُ يَدْعُوا إِلى دارِ السَّلام)(١) أى : كل واحد (قوله : وإن خاصا فخاص) أى : وإن كان المدلول عليه بالقرينه خاصا ، فاللفظ المقدر خاص نحو : (أَهـذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً)(٢) لأن الموصول يستدعى أن يكون فى صلته ما يرجع إليه ، وكقول السيده عائشه" ما رأيت منه ولا رأى منى" (٣) (قوله : ومحذوف من اللفظ لغرض) أى : لأن المحذوف بعد دلاله القرينه عليه يحتاج فى باب البلاغه إلى غرض موجب لحذفه (قوله : ثم الحذف) أى : حذف المفعول المدلول عليه بالقرينه ، وقوله إما للبيان إلخ أى : الإظهار بعد الإخفاء ، والحاصل أن حذف المفعول فيما وجب تقديره له شرطان : -

الأول : وجود القرينه الداله على تعين ذلك المحذوف.

الثانى : الغرض الموجب للحذف ولما ذكر المصنف الشرط الأول شرع فى تفصيل الثانى بقوله إما للبيان إلخ (قوله : إما للبيان إلخ) أى : المفيد لوقوع ذلك المبين فى

١- يونس : ٢٥.

٢- الفرقان : ٤١.

٣- ضعيف ، ويرده ما جاء فى الصحيحين أن النبى صلى الله عليه وسلم اغتسل هو وعائشه من إناء واحد ، وهى تقول : دع لى ، ويقول لها : دعى لى ، وهما جنبان.

كما فى فعل المشيئه) والإراده ، ونحوهما إذا وقع شرطا فإن الجواب يدل عليه ويبينه لكنه إنما يحذف (ما لم يكن تعلقه به) أى تعلق المشيئه بالمفعول (غريبا نحو : (فَلَوْ شاءَ لَهَداكُمْ أَجْمَعِينَ)) (١) أى : لو شاء الله هدايتكم لهداكم أجمعين فإنه لما قيل : (فَلَوْ شاءَ) - علم السامع أن هناك شيئا علقت المشيئه عليه لكنه مبهم ، فإذا جيء بجواب الشرط صار مبينا ...

******

النفس ورسوخه فيها بخلاف البيان ابتداء لما مر من أن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب (قوله : كما فى فعل إلخ) أى : كحذف مفعول فعل المشيئه أى : الدال عليها (قوله : ونحوهما) كالمحبه كما فى لو أحبكم لأعطاكم أى : لو أحب إعطاءكم لأعطاكم (قوله : إذا وقع) أى : فعل المشيئه شرطا التقييد بذلك نظرا للغالب ، وإلا فقد يكون فعل المشيئه المحذوف مفعوله لتلك النكته غير شرط كما فى قولك بمشيئه الله تهتدون ، إذ التقدير بمشيئه الله هدايتكم تهتدون كذا قيل ، وفيه أنه ليس هنا فعل والكلام فى متعلقات الفعل ، إلا أن يقال : المراد بالفعل مطلق العامل على سبيل عموم المجاز أو الفعل حقيقه أو حكما على طريق استعمال الكلمه فى حقيقتها ومجازها - تأمل.

(قوله : يدل عليه) أى : على ذلك المفعول ، وقوله ويبينه تفسير لما قبله (قوله : ما لم يكن إلخ) كلام المصنف يوهم أن كون الحذف للبيان بعد الإبهام مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابه فى تعلقه لم يكن الحذف لذلك ، وليس بمراد بل المقيد بذلك الحذف ، ولذلك قال الشارح لكنه إنما يحذف إلخ (قوله : إنما يحذف إلخ) أى : لكن مفعول فعل المشيئه ونحوها إنما يحذف مده انتفاء كون تعلق الفعل بذلك المفعول غريبا.

(قوله : نحو فلو شاء إلخ) هذا مثال للنفى أى : أن المفعول الذى لم يكن تعلق فعل المشيئه به غريبا مثل المفعول فى قوله تعالى : (فَلَوْ شاءَ) إلخ (قوله : علقت المشيئه عليه) ظاهره أن فعل الشرط معلق على المفعول به مع أنه ليس كذلك وأجيب بأن على بمعنى الباء وعلقت بمعنى تعلقت أى : تعلقت المشيئه به تعلق العامل بالمعمول (قوله : صار) أى : ذلك الشيء وهو المفعول وقوله مبينا بفتح الياء اسم مفعول ويصح أن يكون

١- الأنعام : ١٤٩.

وهذا أوقع فى النفس (بخلاف) ما إذا كان تعلق فعل المشيئه به غريبا فإنه لا يحذف حينئذ كما فى (نحو :) قوله :

(ولو شئت أن أبكى دما لبكيته)

عليه ولكن ساحه الصبر أوسع

******

اسم صار لجواب ، وحينئذ فيكون مبينا بصيغه اسم الفاعل ، والحاصل أن ذلك المفعول دل عليه كل من الشرط والجواب ، لكن الشرط دل عليه إجمالا والجواب دل عليه تفصيلا فجهه الدلاله مختلفه ، وإنما دل الجواب عليه ؛ لأن سوق المشيئه شرطا يدل غالبا على أن المترتب عليها هو المشاء ، والمراد الذى هو المفعول الذى وقعت عليه الإشاءه والإراده (قوله : وهذا) أى : البيان بعد الإبهام أوقع فى النفس أى : لما قلناه سابقا (قوله : بخلاف إلخ) الظاهر أنه مرتبط بالمثال أى : أن عدم غرابه التعلق نحو : (فَلَوْ شاءَ لَهَداكُمْ أَجْمَعِينَ)(١) بخلاف إلخ ، فإنه غريب إلخ هذا هو المناسب للمتن والمناسب لقول الشارح بخلاف ما إذا كان إلخ إن يتعلق بقوله ما لم يكن تعلقه إلخ (قوله : غريبا) أى : نادرا (قوله : فإنه لا يحذف) أى : لا يستحسن حذفه (قوله : كما فى نحو قوله) (٢) أى : قول أبى الهندام الخزاعى يرثى ابنه الهندام ، ومطلع القصيده التى منها ذلك البيت :

قضى وطرا منك الحبيب المودّع

ومثل الذى لا يستطاع فيدفع

إلى أن قال : ولو شئت إلخ وبعده

وأعددته ذخرا لكل ملمّه

وسهم الرزايا بالذّخائر مولع

وإنى وإن أظهرت منى جلاده

وصانعت أعداء عليه لموجع

(قوله : لبكيته) بفتح الكاف ، وقوله عليه : متعلق بأبكى والضمير عائد على ولده الهندام ، وقوله ولكن ساحه الصبر أوسع أى : من ساحه البكاء ولا يخفى ما فى قوله ساحه الصبر من الاستعاره بالكنايه والمعنى إن ما بى من الأحزان يوجب بكاء الدم عليه ،

١- الأنعام : ١۴٩.

٢- الأبيات من الطويل ، وهى للخريمى ، إسحاق بن حسان السغدى ، يرثى بها عثمان بن عامر بن عماره بن خريم الذبيانى ،

أحد قواد الرشيد وهذا خلاف ما ذكره المؤلف ، والبيت موضع الشاهد (ولو شئت) فى دلائل الإعجاز / ١٦٤ ، والكامل ١ / ٢٥١ والتبيان / ١٩٣ تحقيق د / عبد الحميد هنداوى.

فإن تعلق فعل المشيئه ببكاء الدم غريب ؛ فذكره ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به (وأما قوله :

فلم يبق منّى الشوق غير تفكّرى

فلو شئت أن أبكى بكيت تفكّرا (١)

(فليس منه) أى : مما ترك فيه حذف مفعول المشيئه بناء على غرابه تعلقها به على ما ذهب إليه صدر الأفاضل فى ضرام السقط من أن المراد : لو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا ؛ فلم يحذف مفعول المشيئه ، ولم يقل : لو شئت بكيت تفكرا ...

******

لكن أعاننى على ترك ذلك الصبر (قوله : غريب) أى : لقله ذكره كذلك فى كلام البلغاء (قوله : فذكره) أى : بكاء الدم الذى هو المفعول وإن كان الجواب دالا عليه (قوله : ليتقرر) أى : ذلك المفعول فى نفس السامع ؛ لأنه صار مذكورا مرتين المره الثانيه بإعاده الضمير عليه (قوله : ويأنس به) أى : لتكرره عليه بخلاف لو حذف أولا ، ثم ذكر مره واحده فلا تأنس به النفس (قوله : وأما قوله) أى : قول أبى الحسن على بن أحمد الجوهرى (قوله : فليس منه) أى ولا من الحذف للبيان بعد الإبهام ، بل ليس من الحذف مطلقا لذكر المفعول ، وهو أن أبكى المتبادر منه البكاء الحقيقى (قوله : أى مما ترك فيه حذف مفعول المشيئه بناء على غرابه تعلقها إلخ) أى : وإنما هو مما ترك فيه الحذف لعدم الدليل عليه لو حذف ، والحاصل أن مفعول المشيئه هنا مذكور باتفاق المصنف وصدر الأفاضل ، وإنما الخلاف بينهما فى عله ذكره ، فالمصنف يعلل ذكره بعدم الدليل عليه لو حذف ، وصدر الأفاضل يعلله بغرابه تعلق الفعل به إذا علمت هذا تعلم أن النفى بليس مسلط على القيد الذى هو قوله بناء على غرابه تعلقها به ، والمعنى أن ترك الحذف الذى هو عباره عن الذكر لأجل الغرابه كما يقول صدر الأفاضل منفى ، بل ترك الحذف لعدم الدليل عليه لو حذف وتعلم أن قوله على ما ذهب إلخ : متعلق بالمنفى الذى هو ترك الحذف لأجل الغرابه (قوله : صدر الأفاضل) هو الإمام أبو المكارم المطرزى تلميذ

١- البيت من الطويل ، وهو للجوهرى من شعراء الصاحب بن عباد ، فى الإيضاح ١١٢ ، وفى شرح عقود الجمان ١٢٧.

لأـن تعلق المشيئه ببكـاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الـدم ؛ وإنما لم يكن من هـذا القبيل (لأن المراد بالأول البكاء الحقيقى) لا البكاء التفكرى ؛ لأنه أراد أن يقول : أفنانى النحول ...

******

الإمـام محمود جار الله الزمخشـرى وضـرام السـقط بكسـر الضاد المعجمه وبكسـر السـين المهمله شـرح له على ديوان أبى العلاء المعرى المسـمى بسـقط الزنـد ، وسـقط الزند فى الأصل عباره عن النار الساقطه من الزناد ، فشـبه ألفاظ ذلك الديوان بالنار على طريق الاسـتعاره المكنيه وإثبات الزند تخييل ، والضـرام فى الأصل معناه التأجيج فضـرام سـقط الزند تأجيج ناره (قوله : لأن تعلق المشيئه ببكـاء التفكر غريب) اعترض بأنه كيف يكون من الـذكر للغرابه ، مع أن غرابه مفعول المشـيئه أعنى : أن أبكى إنما هى بمفعوله أعنى تفكرا وهو لم يـذكر إذ لم يقل فلو شـئت أن أبكى تفكرا بكيته ، وقـد يجاب بأنه مـذكور على طريق التنازع ، فإن أعملنا فيه فعل الشـرط فظاهر ذكره ، وإن أعملنا الثانى وقدرنا للأول ضمير المتنازع فيه كفى ؛ لأن المقدر كالمذكور ، واعترض على الأول بأنه لو كان كذلك لوجب الإتيان بالضـمير فى الثانى ؛ لأن فى حذف الضمير تهيئه العامل للعمل وقطعه وهو ممنوع ، وأجيب بأن المنع ليس متفقا عليه فقد أجاز بعضهم الحذف للضمير من الثانى ؛ كالأول واستدل بنحو قوله :

بعكاظ يعشى النّاظر

ين إذا هم لمحوا شعاعه

فعلى الاحتمال الأول يمكن التصحيح بالجرى على مذهب هذا المجيز - تأمل.

(قوله : لاـ البكـاء التفكرى) أى : وحينئـذ فلا يصـح ما قاله صـدر الأفاضل من أن الأصل لو شـئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا ، وبطـل القول بـأن البيت مما ذكر فيه مفعول المشـيئه لغرابته ؛ لأن مفعول المشـيئه فيه ليس غريبا حينئـذ ، وتعين القول بأن مفعول المشـيئه إنمـا ذكر لعـدم الـدليل الـدال عليه لو حـذف ، ومما يحقق أن المراد بالبكاء الأول الحقيقى أن الكلام مع إرادته يكون أنسب بمقصود الشـاعر وهو المبـالغه فى فنـائه ، حـتى إنه لم يبق فيه مـاده سوى التفكر ؛ لأـنه يكون المعنى على هـذا التقـدير لو طلبت من نفسى بكاء لم أجده ، بل أجد التفكر بدله وأما لو كان المعنى لو شئت أن أبكى تفكرا بكيته لم يفد أنه لم يبق فيه إلا التفكر لصحه بكاء التفكر الذى هو الحزن والكمد عند

فلم يبق منى غير خواطر تجول فىّ حتى لو شئت البكاء فمريت جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم أجده ، وخرج منها بدل الدمع التفكر ، فالبكاء الذى أراد إيقاع المشيئه عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى إلى التفكر البته ، والبكاء الثانى مقيد معدى إلى التفكر فلا يصلح تفسيرا للأول وبيانا له كما إذا قلت : لو شئت أن تعطى درهما أعطيت درهمين ؛ كذا فى دلائل الإعجاز.

******

كثرته مع بقاء ماده أخرى ، وهذا المعنى لا يناسب قوله فلم يبق منى الشوق غير تفكرى - ا. ه يعقوبى.

(قوله : فلم يبق) بضم الياء وضميره للتحول وقوله تجول أى : تتردد تذهب وتأتى (قوله : حتى لو شئت البكاء) أى : الحقيقى (قوله : فمريت جفونى) بتخفيف الراء أى : مسحتها وأمررت يدى عليها ليسيل الدمع (قوله : وعصرت إلخ) مرادف لما قبله وضمير أجده للدمع (قوله : وخرج منها) أى : من العين ، وقوله بدل الدمع أى : المطلوب وقوله التفكر أى : الذى ليس بمطلوب وكان الأولى للشارح حذف هذا ؛ لأن التفكر لا يخرج من العين وإنما يقوم بالقلب (قوله : مطلق مبهم) الثانى تفسير للأول والمراد بإطلاقه وإبهامه عدم إراده تعلقه بمفعول مخصوص ، والمعنى لو شئت أن أوجد حقيقه البكاء ما قدرت على الإتيان بها لعدم ماده منى ، وحينئذ فأبكى منزل منزله اللازم - كذا قال بعضهم ، ولكن الأليق بقول المصنف أن المراد بالبكاء الأول البكاء الحقيقى لا البكاء التفكرى أن يقال : إن المعنى فلو شئت أن أبكى دمعا لبكيته فحذف المفعول للاختصار ، إلا أن هذا اللائق بكلام لمصنف يبعده قول الشارح مطلق مبهم ؛ لأنه قد اعتبر تعلقه بمفعول مخصوص ، اللهم إلا أن يقال : المراد بقوله مطلق مبهم أنه غير معدى للتفكر فلا ينافى أنه بكاء دمع وعلى هذا فقوله غير معدى إلخ ، تفسير لما قبله أو يقال : المراد أنه مطلق ومبهم من حيث اللفظ لعدم تعينه بالإضافه فلا ينافى أن المراد البكاء الحقيقى والمفعول محذوف اختصار (قوله : معدى إلى التفكر) تفسير لقوله مقيد.

(قوله : فلا يصلح تفسيرا للأول) لأنه مباين له أى : وحينئذ فذكر مفعول المشيئه لعدم الدليل الدال عليه عند الحذف لا لكون تعلق الفعل به غريبا (قوله : كما إذا قلت لو شئت أن تعطى درهما أعطيت درهمين) أى : ولو حذف درهما لتوهم أن المراد

ومما نشأ فى هذا المقام من سوء الفهم وقله التدبر - ما قيل إن الكلام فى مفعول أبكى ، والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام بل إنما حذف لغرض آخر ، ...

******

لو شئت أن تعطى درهمين أعطيتهما مع أن هذا ليس مرادا ، وكذلك قوله لو شئت إلخ : لو حذف قوله أن أبكى بأن قال لو شئت بكيت تفكرا لم يوجد ما يدل عليه ، بل يوهم أن المراد بكاء التفكر مع أن المراد البكاء الحقيقى فظهر لك أن قوله كما إذا قلت إلخ تنظير من حيث عدم صلاحيه تفسير الثانى للأول لكن كان الأنسب فى التنظير أن يقول كما لو قلت لو شئت أن تعطى عطايا أعطيت درهمين ؛ وذلك لأن البكاء فى البيت ليس مقيدا بالمفعول ، بل مطلق فالأولى أن لا يقيد العطايا فى التنظير أيضا - تأمل - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : وقله التدبر) عطف سبب على مسبب (قوله : ما قيل إلخ) حاصله أن بعض الشراح جعل قول المصنف ، وأما قوله راجعا لقوله كما فى فعل المشيئه لا إلى قوله بخلاف وجعل المراد منه أن حذف مفعول أبكى ليس للبيان بعد الإبهام ، بل لأمر آخر ؛ لأن قوله بكيت تفكرا لا يصلح بيانا لمفعول أبكى ؛ لأنه ليس التفكر (قوله : إن الكلام) أى : إن كلام المصنف وهو قوله ، وأما قوله : إلى قوله : فليس منه مسوق فى مفعول أبكى لا فى مفعول المشيئه كما هو التقرير الأول (قوله : والمراد) أى : ومراد المصنف بقوله فليس منه ، وهذا من تتمه القيل (قوله : لغرض آخر) أى : كالاختصار وإنما كان هذا القيل ناشئا من سوء الفهم لأمرين الأول أن ذلك خلاف سياق كلام المصنف ؛ لأن كلامه السابق إنما هو فى حذف مفعول المشيئه لا فى مفعول أبكى الثانى أن قول المصنف ، وأما قوله فلم يبق إلخ إنما ذكره لأجل الرد على صدر الأفاضل القائل أنه : ذكر مفعول المشيئه هنا للغرابه ، ولذا قال : لأن المراد بالأول البكاء الحقيقى ، وليس للرد على من زعم أن الحذف فى البيت للبيان بعد الإبهام وإلا لقال : لأن الحذف للاختصار بدل قوله : لأن المراد بالبكاء الأول الحقيقى.

وقيل : يحتمل أن يكون المعنى : لو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا ؛ أى : لم يبق فىّ ماده الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر ؛ فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئه لغرابته ؛ وفيه نظر ؛ لأن ترتب هذا الكلام على قوله : لم يبق منى الشوق غير تفكرى - يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق ؛ لأن القدره على بكاء التفكر لا تتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكر ؛ فافهم.

******

(قوله : وقيل يحمل إلخ) الفرق بين هذا ما قاله صدر الأفاضل أن قائل هذا يجوز ما قاله المصنف كما يجوز ما قاله صدر الأفاضل بقرينه قول الشارح يحتمل فما أوجبه صدر الأفاضل جوزه صاحب هذا القيل ، وفرق بعضهم بفرق آخر ، وحاصله أن هذا القول يغاير قول صدر الأفاضل من جهه أن صدر الأفاضل اعتبر أن المعنى لو أردت أن أبكى تفكرا لبكيته ولم يعتبر عدم بقاء ماده الدمع بخلاف هذا القائل فإنه اعتبر أن المعنى لم يبق فىّ الشوق ماده دمع وصرت أقدر على بكاء التفكر فلو شئت أن أبكى لبكيت تفكرا وعلى كل حال فيرد عليهما بما ذكره الشارح بقوله : وفيه نظر هذا - وقرر شيخنا العدوى : أن هذا القيل عين ما قاله صدر الأفاضل وإنما أعاده الشارح لأجل بيان توجيهه ، والاعتراض عليه.

(قوله : لأن ترتب هذا الكلام) أعنى قوله : فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا والترتب جاء من حيث التعبير بالفاء المفهمه أن ما بعدها مرتب على ما قبلها ومتوقف عليه من حيث أن الأول سبب فى الثانى (قوله : لأن القدر إلخ) حاصله أن بكاء التفكر عباره عن الحزن وأسف النفس على عدم نيل المراد فلو كان المراد لو شئت البكاء التفكرى لبكيته لما رتبه على عدم إبقاء الشوق غير الخواطر ؛ لأنه لا اختصاص لبكاء التفكر أعنى : حصول الأسف والحزن بمن لم يبق فيه الشوق سوى الخواطر لجواز حصول ذلك الأسف والحزن من غيره أيضا وهو من يقدر على البكاء بالدمع والمناسب للترتب كونه إذا طلب بكاء آخر لم يجد سوى التفكر ، وقد يقال المراد لم يبق منى الشوق غير تفكرى فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر فقط دون بكاء الدمع والدم ونحوهما ، فلو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا ورد بأن هذا يتوقف على أنه لم يبق

(وإما لدفع توهم إراده غير المراد) عطف على : إما للبيان (ابتداء) متعلق بتوهم (كقوله : وكم ذدت) (۱) أى : دفعت (عنى من تحامل حادث) يقال : تحامل فلان على إذا لم يعدل ، ...

******

فيه غير التفكر ، وهذا يدفعه تخصيص الدمع بعدم البقاء فى قول هذا القائل أى : لم يبق فىّ ماده الدمع إلا أن يقال المراد ولا غيره ، وقال الشيخ يس : وقد يقال إن القدره على بكاء التفكر وإن لم تتوقف فى حد ذاتها على حاله عدم إبقاء الشوق غير الخواطر ، بل كما تجامعه تجامع القدره على البكاء بالدمع لكنها باعتبار التخصيص بتلك الحاله ونفى ما عداها من القدره على بكاء الدمع والدم تتوقف على ذلك وهذا هو الذى أراده ذلك القائل كما يدل عليه قوله أى : لم يبق فى الشوق ماده الدمع إلخ ولأجل إمكان رد النظر الذى قاله الشارح بما علمت من البحث قال الشارح - فافهم.

(قوله : متعلق بتوهم) أى : أن توهم المخاطب فى ابتداء الكلام أن المتكلم أراد غير المراد مندفع بحذف المفعول ، ويجوز أيضا تعلقه بدفع أى : يحذف المفعول لأجل أن يندفع فى أول الكلام توهم إراده غير المراد ، فإن قلت : لأى شىء اقتصر الشارح على الأول مع صحه الثانى؟ قلت : إنما اقتصر على الأول ؛ لأنه هو الذى يدل عليه قول المصنف ، إذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده إلخ ، ولك أن تمنع تعلقه بالدفع ؛ لأن التعليق به يوهم أن الدفع لا فى الابتداء غير حاصل بحذف المفعول كما أن التعليق بالتوهم يدل على أن التوهم فى الانتهاء أعنى : بعد ذكر إلى العظم غير متحقق مع أن النكته هى الدفع المطلق أعنى ابتداء وانتهاء - كذا قيل ، وقد يقال : لا نسلم أن النكته هى الدفع المطلق ، بل الدفع فى الابتداء ، وأما فى الانتهاء : فالدفع حاصل بغير الحذف ؛ وذلك لأن توهم غير المراد لا يبقى بعد تمام الكلام على ما يحققه المثال فلا يصح توهم بعد الابتداء حتى يدفع ثانيا.

(قوله : كقوله) أى : قول القائل وهو البحترى فى مدح أبى الصقر (قوله : من تحامل حادث) التحامل هو الظلم وإضافته للحادث إما حقيقيه أى : كم دفعت من تعدى

۱- البيت من الطويل وهو للبحترى ، وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص : ۸۲ ، والمخاطب فى البيت أبو الصقر ممدوح البحترى.

وكم خبريه مميزها قوله : من تحامل ، قالوا : وإذا فصل بين كم الخبريه ومميزها بفعل متعد - وجب الإتيان ب من لئلا يلتبس بالمفعول ، ومحل كم النصب على أنها مفعول ذدت ، وقيل : المميز محذوف ؛ أى : كم مره ، ومن فى : من تحامل زائده ؛ وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزياده بما ذكرناه (وسوره أيام) أى : شدتها وصولتها (حززن) أى : قطعن اللحم (إلى العظم) فحذف المفعول ؛ أعنى : اللحم (إذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده ؛ أى : ما بعد اللحم يعنى إلى العظم (أن الحز لم ينته إلى العظم) وإنما كان فى بعض اللحم فحذف ...

******

الحوادث الدهريه علىّ أو أن الإضافه بيانيه أى : من الظلم الذى هو حادث الزمان ، وعلى هذا فجعل حادث الزمان ظلما مبالغه كرجل عدل (قوله : وكم خبريه) ويحتمل أن تكون استفهاميه محذوفه المميز أى : كم مره أو زمانا ويكون زياده من فى المفعول ؛ لأن الكلام غير موجب لتقدم الاستفهام الذى يزاد بعده من وهذا الاستفهام لادعاء الجهل بالعدد لكثرته مبالغه فى الكثره (قوله : وجب الإتيان بمن) كقوله تعالى : (كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ)(١)(وَكَمْ أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَهٍ)(٢) (قوله : لئلا يلتبس) أى : المميز بالمفعول لذلك الفعل المتعدى ؛ لأنه إذا فصل بين كم الخبريه ومميزها وجب نصبه حملا لها على الاستفهاميه خلافا للفراء ، فإنه يجره بتقدير من وخلافا ليونس فإنه يجوز الإضافه مع الفصل ، وبهذا الذى قاله الشارح تعلم أن الضابط لزياده من ليس هو مجرد عدم الإيجاب ، بل هو أو كون المزيد فيه تمييزا لكم الخبريه الذى فصل بينها وبينه بفعل متعد (قوله : وقيل المميز محذوف) أى : وكم خبريه على حالها ، وقوله زائده أى : فى الإثبات على مذهب الأخفش وتحامل مفعول لذدت على هذا ، والجمله خبر عن كم والرابط لتلك الجمله بالمبتدأ ضمير محذوف والمعنى مرات كثيره ذدت عنى تحامل الحوادث فيها (قوله : عن هذا الحذف) أى : حذف المميز وقوله والزياده أى : زياده من اللذين هما خلاف الأصل ، وقوله بما ذكرناه أى : من الوجه الأول فإنه غنى عن التقدير والزياده فيكون أرجح (قوله : وسوره أيام) عطف على تحامل حادث كالتفسير له (قوله : حززن إلى العظم) الجمله فى محل جر صفه لأيام أى : من وصف الأيام أنهن حززن إلخ ،

١- الدخان : ٢٥.

٢- القصص : ٥٨.

دفعا لهذا التوهم.

(وإما لأنه أريد ذكره) أى : ذكر المفعول (ثانيا من وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه) لا على الضمير العائد إليه ...

******

ويحتمل أن يكون ضمير حززن للسوره فتكون الجمله صفه لها وأتى بضمير الجمع نظرا إلى أن لكل يوم سوره ، أو أن المضاف اكتسب الجمعيه من المضاف إليه كما فى قوله :

فما حبّ الديار شغفن قلبى

ولكن حبّ من سكن الدّيارا (١)

(قوله : دفعا لهذا التوهم) أى : من السامع ابتداء الذى هو محذور فى هذا المقام ؛ لأن الشاعر حريص على بيان كون ما دفعه الممدوح من سوره الأيام بلغ إلى العظم لا بليغته فى الشده بحيث لا يخالج قلب السامع خلاف ذلك أصلا ولو فى الابتداء ؛ لأن ذلك أوكد فى تحقق إحسان الممدوح حيث دفع ما هو بهذه الصفه ، فإن قلت : إن هذا الغرض الذى هو دفع التوهم ابتداء لا يتوقف على الحذف ، بل يمكن حصوله مع ذكر المفعول ، لكن مع تأخيره عن قوله إلى العظم بأن يقال : حززن إلى العظم اللحم قلت ليس فى الكلام ما يدل على أن النكته لا توجد إلا بهذا الحذف فهى توجد بهذا الحذف وتوجد بغيره ، إذ لا يجب انعكاسها على أن ذكره بعد قوله إلى العظم لا يحسن للعلم به فيكون ذكره عبثا ويلزم عليه تقديم المفعول بواسطه على المفعول مباشره مع إمكان حصول الغرض بدونه (قوله : وإما لأنه أريد إلخ) أى : يحذف المفعول إما للبيان بعد الإبهام ، وإما لأن المفعول المحذوف أريد ذكره ثانيا أى : فى محل ثان مع فعل آخر ، وليس المراد أنه أريد ذكره ذكرا ثانيا ؛ لأنه لم يذكر أولا إلا أن يقال : المقدر كالمذكور (قوله : يتضمن إيقاع الفعل) الأولى إيقاع فعل ، والمراد بالإيقاع هنا الإعمال أى : على وجه يتضمن إعمال فعل فى صريح لفظ ذلك المفعول إثباتا كان أو نفيا فلو ذكر المفعول أولا لذكر فى الجمله الثانيه بالإضمار فيقع الفعل فى تلك الجمله الثانيه على الضمير العائد على المذكور أولا ، والغرض إيقاعه على صريح لفظه ، واعترض على المصنف بأن ذكر

١- البيت من الوافر ، وهو للمجنون فى ديوانه ص ١٣١ ، وخزانه الأدب ۴ / ٢٢٧ ، ٣٨١ ، وبلا نسبه فى رصف المبانى ص ١۶٩ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٥١٣.

(إظهارا لكمال العنايه بوقوعه) أى : الفعل (عليه) أى : المفعول حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وإن كان كنايه عنه (كقوله :

قد طلبنا فلم نجد لك فى السّؤ

دد والمجد والمكارم مثلا) (١)

أى : قد طلبنا لك مثلا ؛ فحذف مثلا إذ لو ذكره لكان المناسب : فلم نجده ؛ ...

******

المفعول أولا ـ لا ـ ينافى ذكره ثانيا ، غايته أنه من وضع الظاهر موضع الضمير لكمال العنايه به ، وأجيب بأن الحذف فى المفعول أكثر من الوضع المذكور على أنه لو صرح به أولا ـ فى البيت لأوهم تعدد المثل ، وأن المثل الثانى خلاف الأول ؛ لأن تكرار النكره ظاهر فى إفاده التغاير فيكون المعنى قد طلبنا لك مثلا فلم نجد لك مثلا آخر مخالفا للمطلوب ، وإنما وجدنا المطلوب وهو فاسد (قوله : إظهارا إلخ) عله لإراده الإتيان بصريح اسمه ثانيا ، وأما نكته الحذف أولا فلأنه مع الإتيان بصريح الاسم ثانيا يلزمه التكرار. ا ه. سم.

(قوله : حتى كأنه إلخ) كأن للتحقيق أى : لا يرضى المتكلم تحقيقا بوقوع الفعل على ضمير المفعول وإن كان ضميره العائد عليه كنايه عنه ، وإنما لم يرض المتكلم بذلك ؛ لأن الضمير يحتمل أن يعود على شخص آخر غير الأول ، والمعنى حينئذ قد طلبنا لك مثلا فلم نجد لك مثلا آخر مخالفا للمطلوب ، وإنما وجدنا المطلوب وهذا فاسد (قوله : كقوله) أى : قول البحترى فى مدح المعتز بالله وبعد البيت المذكور

لم يزل حقّك المقدّم يمحو

باطل المستعار حتى اضمحلّا

(قوله : فحذف مثلا) فيه أن المحذوف إنما هو ضميره ؛ وذلك لأنه من باب التنازع فأعمل الثانى وحذف ما أضمر فى الأول ؛ لأنه فضله فالمثل حينئذ مؤخر فقط لا محذوف ، والمحذوف إنما هو ضميره - إلا أن يقال : المراد فحذف مثلا أى : الذى كان الأصل ذكره أولا ليعود عليه الضمير فينتفى التنازع ، فلما حذف أتى التنازع وأعمل الثانى وحذف ضميره من الأول كما حذف هو على أنه لا مانع من أن لفظ مثل محذوف من الأول لدلاله الثانى (قوله : لكان المناسب إلخ) أى : نظرا للكثير وهو عدم

١- البيت من الخفيف ، وهو للبحترى فى مدح الخليفه المعتز فى الإيضاح ١١٣ / بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى وفى شرح المرشدى على عقود الجمان / ١٢٨.

فيفوت الغرض ؛ أعنى : إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل (ويجوز أن يكون السبب) فى حذف مفعول : طلبنا (ترك مواجهه الممدوح بطلب مثل له) قصدا إلى المبالغه فى التأدب حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده.

(وإما للتعميم) فى المفعول (مع الاختصار كقولك : قد كان منك ما يؤلم ؛ أى : كل أحد) بقرينه أن المقام مقام المبالغه ؛ وهذا التعميم وإن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغه العموم لكن يفوت الاختصار ...

******

الإظهار موضع الإضمار (قوله : فيفوت الغرض إلخ) أى : لأن الفعل الثانى وهو نجد ليس واقعا على صريح لفظ المفعول ، بل على ضميره وقوله عدم الوجدان الأولى إيقاع الوجدان المنفى على لفظ المثل ، وإنما كان الغرض هو ما ذكر ؛ لأن الآكد فى كمال مدح الممدوح نفى وجدان مثله على وجه لا يتوهم فيه ، بل ولا يخطر بالبال أن الذى نفى وجدانه غير المثل ، ولا شك أن الضمير من حيث هو يحتمل ذلك أى نفى وجدان غير المثل لاحتمال رجوع الضمير لشىء آخر غير المثل ، وإن تعين المعنى بالمقام والمعاد ، ولكن المبالغه فى المدح لا يناسبها إلا ما لا يأتيه الباطل بوجه ولو تخيلا.

(قوله : ويجوز أن يكون السبب فى حذف مفعول طلبنا ترك إلخ) أى : ويجوز أن يكون السبب أيضا فى حذفه البيان بعد الإبهام ؛ لأنه أبهم المطلوب أولا ثم بين أنه المثل (قوله : بطلب مثل له) متعلق بالمواجهه (قوله : قصدا) عله للترك أى : إنما ترك الشاعر مواجهه الممدوح بطلب مثل له لقصده المبالغه فى التأدب معه تعظيما له (قوله : حتى كأنه لا يجوز وجود المثل) أى : ولو قال طلبنا لك مثلا لكان ذلك مشعرا بتجويز وجود المثل ؛ لأن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده ، والغرض الذى يناسب المبالغه فى المدح إحاله المثل بترك التصريح بطلبه المشعر بإمكان وجوده فإن قلت إن العاقل يقع منه التمنى وهو طلب متعلق بالمحال فلا يتم قولكم إن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده.

قلت : المراد بالطلب هنا الطلب بالفعل وهو الحب القلبى المقرون بالسعى ، وأما التمنى فهو عباره عن مجرد حب القلب ، فمن ثم تعلق بالمحال (قوله : وإما للتعميم فى المفعول) أى : المحذوف (قوله : ما يؤلم) أى : ما يوجع (قوله : بقرينه أن المقام مقام المبالغه)

حينئذ (وعليه) أى : على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى : (وَاللّهُ يَدْعُوا إِلى دارِ السَّلامِ) (١) أى : جميع عباده فالمثال الأول يفيد العموم مبالغه ، والثانى : تحقيقا (وإما لمجرد الاختصار) من غير أن يعتبر معه فائده أخرى من التعميم ، وغيره ، وفى بعض النسخ : (عند قيام قرينه) وهو تذكره لما سبق ولا حاجه إليه ، وما يقال من أن المراد عند قيام قرينه داله على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لأن هذا المعنى معلوم ...

******

أى : فى الوصف بالإيلام فيكون ذلك المقام قرينه على إراده العموم فى ذلك المفعول ، وأنه ليس المراد ما يؤلمنى أو يؤلم بعض الناس ، أو نحو ذلك (قوله : حينئذ) أى : حين إذ ذكر المفعول (قوله : ورد) هو من الورود بمعنى الإتيان لا من الإيراد بمعنى الاعتراض (قوله : (إِلى دارِ السَّلامِ)) أى : السلامه من الآفات (قوله : أى جميع عباده) يعنى المكلفين وإنما قدر المفعول هنا عاما ؛ لأن الدعوه من الله إلى دار السّلام بسبب التكليف عامه لجميع العباد المكلفين ، إلا أنه لم يحب منهم إلا السعداء بخلاف الهدايه بمعنى الدلاله الموصوله فإنها خاصه ، ولهذا أطلق الدعوه فى هذه الآيه وقيد الهدايه فى قوله : بعد ذلك : (وَيَهْدِى مَنْ يَشاءُ إِلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ)(٢) (قوله : مبالغه) أى : حاله كون العموم مبالغه ؛ وذلك لأن إيلام كل أحد من شخص واحد محال عاده على وجه الحقيقه (قوله : والثانى تحقيقا) أى : والمثال الثانى يفيد العموم على وجه الحقيقه.

(قوله : وإما لمجرد الاختصار) أى : للاختصار المجرد عن مصاحبه نكته أخرى من عموم فى المفعول أو خصوص فيه (قوله : تذكره) أى : مذكره ومنبهه على ما سبق وهو قوله وإلا وجب التقدير بحسب القرائن خوف أن يغفل عنه (قوله : فلا حاجه إليه) أى : ليس له فائده أصليه غير التذكره (قوله : وما يقال) أى : فى الجواب عن المصنف (قوله : عند قيام قرينه داله على أن الحذف لمجرد الاختصار) أى : وليس المراد عند قيام قرينه داله على المحذوف التى لا بد منها أيضا (قوله : لأن هذا المعنى) أى : وهو كون المراد القرينه الداله على خصوص النكته التى هى مجرد الاختصار ، وقوله معلوم أى : فلا حاجه

١- يونس : ٢٥.

٢- يونس : ٢٥.

ومع هـذا جار فی سائر الأقسام فلا وجه لتخصـیصه بمجرد الاختصار (نحو : أصـغیت إلیه ؛ أی : أذنی ؛ وعلیه :) أی علی الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالی : ((رَبِّ أَرِنِی أَنْظُرْ إِلَیْکَ)(۱) أی : ذاتک) ...

******

للنص علیه ، وقـد یقـال : إن کـان المراد أنه معلـوم من المتن ففیه أنه لم یعلم ، وإن کـان المراد أنه معلـوم من خـارج ففیه أنه لا یعترض بالعلم من خارج وإلا لو رد أن جمیع النکات المـذکوره فی المتن معلومه من خارج فلا حاجه لذکرها فیه ، فکان الأولی للشـارح الاقتصـار علی الوجه الثـانی أعنی قوله : جـار فی سائر الأقسام ، ویمکن أن یقال : المراد أنه معلوم من الأمثله المـذکوره حسبما تقرر فیها - تأمل - قرره شیخنا العدوی.

ثم إن قوله : معلوم یفید أنه لا بد من قرینه علی أن الحذف للنکته الفلانیه کالاختصار وهو کذلک - قاله سم.

(قوله : ومع هذا) أی : ومع کونه معلوما فهو جار فی سائر الأقسام أی : فی باقی أقسام الحذف کالحذف للبیان بعد الإبهام فلا بد فیه من قرینه تعین أن الحـذف لما ذکر (قوله : فلا وجه إلـخ) أی : فلا وجه لـذکر قوله عند قیام قرینه مع قوله : لمجرد الاختصار دون غیره من نکات الحـذف ، وقـد یقال له وجه وهو أن مجرد الاختصار نکته ضـعیفه لا یصار إلیها إلا إذا تعینت نظیر ذلک ما مر فی ذکر المسند إلیه حیث علل بالأصاله ، وقید الشارح ذلک بقوله : ولا مقتضی للعدول عنه.

(قوله : أصـغیت إلیه) أی : أملت إلیه (قوله : أی أذنی) إنمـا قـدر المفعول هکـذا ؛ لأن الإصـغاء مخصوص بالأذن (قوله : وعلیه) إنمـا قـال وعلیه ولم یقـل ونحوه للتفـاوت بین قرینتی المثـالین ، فإن القرینه فی الأول لفظ الفعل وهو أصـغیت وفی الثانی جواب الطلب (قوله : (أَرِنِی أَنْظُرْ إِلَیْکَ)) إن قلت أرنی من أراه کـذا إذا جعله یراه ، فکأنه قال : اجعلنی أری ذاتک أنظر إلیک ، وهـذا بظاهره یحقق التداخل فی الکلام ویمنع ترتب أنظر علی أرنی قلت : إنه عبر بالإراءه عن مجرد الکشف للحجاب عن الرائی ؛ لأن الرؤیه مسببه

۱- الأعراف : ۱۴۳.

وهاهنا بحث ؛ وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار إن لم يكن فيه قرينه داله على أن المقدر عام فلا تعميم أصلا ، وإن كانت فالتعميم من عموم المقدر سواء حذف أو لم يحذف ، فالحذف لا يكون إلا لمجرد الاختصار (وإما للرعايه على الفاصله نحو :) قوله تعالى : (وَالضُّحى. وَاللَّيْلِ إِذا سَجى. ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَما قَلى)(۱) ...

******

عنه فيترتب عليه قوله (أَنْظُرْ إِلَيْكَ) فكأنه يقول : رب اكشف الحجاب عن ذاتك بكشفه عنى لأنى المحجوب حقيقه أنظر إليك - أفاده اليعقوبى.

(قوله : وهاهنا بحث) أى : فى قول المصنف وإما للتعميم مع الاختصار ، وحينئذ فالأولى تقديمه عنده.

(قوله : إن لم يكن إلخ) أى : وذلك بأن لا يكون هناك قرينه غير الحذف بأن يقال : قد كان منك ما يؤلم (قوله : وإن كانت إلخ) وذلك مثل أن يذكر فى الكلام كل أحد ، ثم يقال قد كان منك ما يؤلم (قوله : فالحذف لا يكون إلا لمجرد الاختصار) أى : ولا يفيد التعميم ، وأجاب الشارح فى شرح المفتاح عن هذا باختيار الشق الأول من الترديد وهو أنه لم يكن فيه قرينه داله على أن المقدر عام ، وقوله فلا تعميم أصلا ممنوع ؛ لأنه إذا لم يكن قرينه على ذلك يحمل ذلك المحذوف على العموم فى المقام الخطابى حذرا من ترجيح خاص على خاص آخر بلا مرجح فللحذف مدخل فى تقديره عاما ؛ لأنه توصل به إلى تقديره عاما فى ذلك المقام ، وفى هذا الجواب نظر ؛ لأن العموم حينئذ مستفاد من المقام الخطابى لا من الحذف بدليل أن المفعول إذا ذكر حمل على العموم أيضا بواسطه المقام المذكور ما لم يدل دليل على الخصوص فيكون العموم مستفادا من المقام المذكور مطلقا حذف المفعول أو ذكر لا من الحذف ، وأجيب بأن العموم فى المقام الخطابى مستفاد من المقام والحذف جميعا ، وحصول العموم مع غير الحذف لا يمنع حصوله معه فيكون للحذف دخل فى العموم فى الجمله.

(قوله : وإما للرعايه على الفاصله) على زائده ؛ لأن الرعايه وما تصرف منها تتعدى بنفسها إلا أن يقال : إنه ضمن الرعايه معنى المحافظه فعداها بعلى أى : المحافظه على

۱- الضحى : ۱ - ۳.

أى : مـا قلاـك ، وحصول الاختصـار أيضا ظاهر (وإما لاسـتهجان ذكره) أى : ذكر المفعول (كقول عائشه رضـى الله عنها : " ما رأيت منه") أى : من النبى صلى الله عليه وسلم ...

******

الفاصـله وفيه إن الفاصله اسم للكلام المقابل بمثله فإن التزم فيه الختم بحرف فهو سجعه أيضا فهى أخص من الفاصله والمحافظ عليه بحـذف المفعول الحرف الأـخير من ذلـك الكلاـم وهو الروى ، وأجيب بأن فى الكلام حـذف مضاف أى : المحافظه على روى الفاصله تأمل.

واعترض بـأن رعـايه الفواصل من البـديع وليس من الاعتبار المناسب حتى يكون من المعانى فـذكره هنا تطفل ، وقـد يجاب بأن عـدم اعتبار توافق الفواصل وإن كان الأصل جوازه ؛ لأن اعتبار التوافق من البـديع ، لكن لما أورد بعض الفواصل مختوما بحرف واحـد كـان المقام فى الباقى مقام الرعايه وكان عـدم الرعايه خروجا عما يناسب المقام الـذى أورد فيه ذلك البعض بعـد إيراده وعلى هذا يكون المراد بالمقام ما هو أعم من مقام مراعاه صفه الكلام ومقام اقتضاء إيراده – أفاده اليعقوبى.

(قوله : أى مـا قلاـك) أى : فحـذف المفعول ولـم يقـل وما قلاك للمحافظه على روى الفاصـله لتوافق ما قبلها وما بعـدها (قوله : وحصول الاختصار أيضا ظاهر) يريد أنه لا مدافعه بين ما ذكره المصـنف ، وقول الكشاف : إن الحذف فى هذه الآيه للاختصار ، إذ لا تزاحم فى النكات فيجوز اجتماع عده من الأغراض فى مثال واحد ، وذكر السـيد الصـفوى وجها أحسن مما ذكره المصنف والكشاف فى الآيه وهو : ترك مواجهته – عليه الصـلاه والسّلام – بإيقاع قلى الذى معناه أبغض على ضميره وإن كان منفيا ؛ لأن النفى فرع الإثبات فى التعقل ولم يفعل ذلك فى ودعك ، بل أوقع على ضـميره – عليه السلام ؛ لأن لفظ ودع ليس كلفظ قلى ؛ لأن لفظ ودع معناه ترك وهو لا يستلزم البغض.

(قوله : وإما لاسـتهجان) أى : باستقباح ذكره (قوله : ما رأيت منه إلخ) صدر الحديث" كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد فما رأيت منه

(" ولا رأى منى " أى : العوره ، وإما لنكته أخرى) كإخفائه ، أو التمكن من إنكاره إن مست إليه حاجه ، أو تعينه حقيقه أو ادعاء ، ونحو ذلك.

[أغراض تقديم المتعلقات على الفعل]

(وتقديم مفعوله) أى : مفعول الفعل (ونحوه) أى نحو المفعول ...

******

ولا رأى منى " (١) أى : ما رأيت منه العوره ولا رآها منى ويمكن أن الحذف هنا إشاره لتأكيد الأمر بستر العوره حسا من حيث إنه قد ستر لفظها على السامع ليكون الستر اللفظى موافقا للستر الحسى (قوله : كإخفائه) أى : خوفا عليه كأن يقال الأمير يحب ويبغض عند قيام قرينه عند المخاطب دون بعض السامعين على أن المراد يحبنى ويبغض ذلك الحاضر فيحذف المتكلم المفعول خوفا على نفسه أن يؤذى بنسبه محبه الأمير إليه أو خوفا على ذلك الحاضر بسبب نسبه بغض الأمير إليه فقد دعت الحاجه للحذف (قوله : أو التمكن من إنكاره) أى : كأن يقال : لعن الله وأخزى ويراد زيد عند قيام القرينه ، فيحذف المتكلم ذلك المفعول ليتمكن من الإنكار إن نسب إليه لعن زيد وطولب بموجبه ؛ لأن الإنكار مع القرينه المجرده أمكن من الإنكار عند التصريح (قوله : إن مسّت إليه) أى : إلى ما ذكر من الإخفاء والإنكار (قوله : أو تعينه حقيقه) كما يقال نحمد ونشكر أى : الله تعالى لتعين أنه المحمود المشكور حقيقه (قوله : أو ادعاء) أى : كما يقال نخدم ونعظم ، والمراد الأمير لادعاء تعينه وأنه لا يستحق ذلك فى البلد غيره.

(قوله : ونحو ذلك) أى : كإبهام صونه عن اللسان كقولك : نمدح ونعظم وتريد محمدا - صلى الله عليه وسلم - عند قيام القرينه وكإبهام صون اللسان عنه كقولك : لعن الله وأخزى الشيطان عند قيام القرينه ، واعلم أن الاختصار لازم للحذف لهذه الأوجه سواء قصد أو لم يقصد ، وحينئذ فيصح أن يكون الحذف فيما ذكر له والنكات لا تتزاحم.

(قوله : وتقديم مفعوله إلخ) هذا هو المطلب الثانى من مطالب هذا الباب أى : أن من أحوال متعلقات الفعل تقديم معمول الفعل عليه من مفعول به أو جار ومجرور أو ظرف أو حال أو نحو ذلك كالمفعول له ومعه.

١- سبق تخريجه.

من الجار والمجرور ، والظرف ، والحال ، وما أشبه ذلك (وعليه :) أى : على الفعل ...

******

وفيه : وإنما زاد المصنف ونحوه ؛ لأن المراد بالمفعول عند الإطلاق المفعول به فيحتاج لزياده ونحوه لإدخال المجرور والحال وباقى المفاعيل وإنما لم يعبر بمعموله ويستغنى عن قوله ونحوه ؛ لأن الكلام السابق مفروض فى المفعول ؛ لأنه الأصل فى المعموليه ولم يقل وتقديمه مع أن المقام مقامه ليتضح ضمير عليه المتعلق بتقديم (قوله : من الجار والمجرور إلخ) نحو : فى الدار صليت ، وعند زيد جلست وراكبا جئت (قوله : وما أشبه ذلك) أى : من جميع معمولات الفعل التى يجوز تقديمها على الفعل كالمفعول له ومعه وفيه والتمييز على ما فيه ، وخرج بقولنا التى يجوز إلخ الفاعل ؛ فإنه لا كلام لنا فيه ؛ لأنه عند تقديمه لا يكون معمولا للفعل ، بل مبتدأ.

(قوله : لرد الخطأ) من إضافه المصدر لمفعوله أى : لرد المتكلم خطأ المخاطب فى اعتقاده تعيين مفعول الفعل ونحوه ، فيكون القصر قصر قلب كما يصرح به قوله لمن اعتقد إلخ ، وليس المراد لرد الخطأ فى قصر التعيين ؛ وذلك لأن قصر التعيين إنما يلقى لمن لا حكم عنده ؛ لأنه إنما يلقى للمتردد كما يأتى ومن لا حكم عنده لا ينسب إليه الخطأ ؛ لأنه من أوصاف الحكم (قوله : وأصاب فى ذلك) أى : فى اعتقاده المعرفه لإنسان ما وقوله وأعتقد أى : مع ذلك الاعتقاد الأول (قوله : وتقول لتأكيده) أى : إذا لم يكتف المخاطب بالرد الأول (قوله : أى تأكيد هذا الرد) أى : المسمى بقصر القلب.

(قوله : لا غيره) إنما كان تأكيدا له ؛ لأن منطوقه موافق لمفهوم زيدا عرفت.

وفى الأطول وتقول فى تأكيده أى : تأكيد هذا التقديم لا تأكيد رد الخطأ ؛ لأن المؤكد فى المتعارف هو المفيد للأول لا مفاده ألا ترى أنك تجعل فى جاء زيد زيد الثانى تأكيدا للأول فلا يغرنك قول الشارح المحقق أى : تأكيد هذا الرد (قوله : وقد يكون) أى : تقديم المفعول على الفعل ، وقد هنا للتحقيق لا للتقليل أى : أن التقديم يكون لرد الخطأ فى الاشتراك تحقيقا ، وأشار الشارح بهذا الاعتراض على المصنف حيث إن التقديم يفيد قصر القلب ولم يذكر إفادته لقصر الأفراد مع أنه قد يفيده والاقتصار على ذكر

(لرد الخطأ فى التعيين كقولك : زيـدا عرفت – لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا) وأصاب فى ذلك (و) اعتقد (أنه غير زيد) وأخطأ فيه (وتقول لتأكيده :) – أى : تأكيد هذا الرد – زيدا عرفت (لا غيره) وقد يكون لرد الخطأ فى الاشتراك كقولك : زيدا عرفت – لمن اعتقـد أنك عرفت زيـدا وعمرا ، وتقول لتأكيده : زيدا عرفت وحده ، وكذا فى نحو : زيدا أكرم وعمرا لا تكرم أمرا ونهيا ، فكان الأحسن أن يقول : لإفاده الاختصاص (ولذلك) أى : ولأن التقديم لرد الخطأ فى تعيين المفعول ...

******

الشـيء فى مقـام البيان يفيـد الحصـر (قوله : لرد الخطأ فى الاشتراك) أى : لرد المتكلم خطأ المخاطب فى اعتقاده الاشتراك فى مفعول الفعـل ويسـمى ذلـك الرد بقصـر الأفراد (قوله : وتقول لتأكيـده) أى : لتأكيـد ذلـك الرد إن لم يكتف المخـاطب بـالرد المـذكور (قوله : زيـدا عرفت وحده) أى : لا مشاركا بفتح الراء كما تعتقد ، وإنما كان وحده مؤكدا ؛ لأن منطوقه موافق لمفهوم زيدا – عرفت.

وترك المصـنف والشارح بيان إفاده التقـديم قصـر التعيين مع أنه يفيـده كما يسـتفاد من المطول ، كأن تقول : زيـدا عرفت لمن اعتقد – أنك عرفت إنسانا ، ولكنه جاهل لعينه وشاك فى ذلك (قوله : وكذا فى نحو : زيدا أكرم إلخ) أشار بذلك إلى أن رد الخطأ فى قصـرى القلب والأفراد كما يكون فى الإخبار يكون فى الإنشاء فنحو : زيـدا أكرم وعمرا لا تكرم يقال ذلك ردا على من اعتقـد أن النهى عن الإكرام مختص بغير عمرو أو الأمر به مختص بغير زيـد فى قصـر القلب ، وكـذا يقال ذلك ردا على من اعتقـد أن النهى عن الإكرام أو الأمر بالإكرام مسـتوفيه زيـد وعمرو فى قصـر الأفراد (قوله : فكان الأحسن إلـخ) أى : لأجل أن يـدخل فيه القصـر بأنواعه الثلاثه ويدخل فيه نحو : زيدا أكرم وعمرا لا تكرم ، وأورد على الشارح أن إفاده الاختصاص لا تجرى فى الإنشـاء ؛ لأنه عباره عن ثبوت شـيء لشـيء ونفيه عن غيره ولا يقبله الإنشاء ، وأجيب بأن التخصـيص وإن لم يجر فى الإنشاء باعتبار ذاته لكنه يجرى فيه باعتبار ما يتضـمنه من الخبر ، فإن كل إنشاء يتضـمن خبرا فقولك : أكرم زيـدا يتضـمن خبرا وهو أن زيدا مأمور بإكرامه أو مستحق للإكرام.

مع الإصابه فى اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما (لا يقال : ما زيدا ضربت ولا غيره) لأن التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص ، وقولك : ولا غيره ينفى ذلك فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق : لا غيره ، نعم ؛ لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص - جاز : زيدا ضربت ولا غيره ، ...

******

قال اليعقوبى بعد ذكر هذا والحق أن التخصيص النسبه إلى شىء دون غيره ، فإن كانت النسبه إنشائيه فما وقع به التخصيص إنشاء وإن كانت خبريه فما وقع به خبر ، وإنما عبر بالأحسن دون الصواب لإمكان الاعتذار عن المصنف بأنه لم يذكر رد الخطأ فى الاشتراك وما يتعلق به من التأكيد وحده اعتمادا على المقايسه بما سبق ولم يعمم بحيث يتناول الإنشاء ؛ لأنه فى مبحث الخبر.

(قوله : مع الإصابه) أى : مع إصابه المخاطب (قوله : لا يقال) أى : عند إراده الرد على المخاطب فى اعتقاده وقوع الضرب منك على زيد (قوله : تحقيقا لمعنى الاختصاص) الإضافه بيانيه أى : تحقيقا لمعنى هو اختصاص زيد بنفى الضرب عنه ، فإن معناه قصر عدم الضرب على زيد وثبوته لغيره (قوله : ينفى ذلك) أى : ينفى وقوع الضرب على غير زيد (قوله : مناقضا لمنطوق إلخ) أى : والجمع بين المتناقضين باطل ، والأولى للشارح إسناد المناقضه للأخير أعنى منطوق لا غيره فيقول فيكون منطوق لا غيره مناقضا لمفهوم التقديم ؛ لأن الأول وقع فى مركزه والثانى هو الطارىء وإن كانت المناقضه نسبه بين الطرفين يصح إسنادها لكل منهما (قوله : نعم ولو كان التقديم لغرض آخر) أى : كالاهتمام به فى نفى الفعل عنه أو استلذاذا بذكره من غير إراده الإعلام بثبوت الفعل لغيره جاز ما زيدا ضربت ولا غيره ؛ وذلك لأنه ليس فى التقديم ما ينافى النفى عن الغير ؛ لأن المعنى المفاد بالتقديم - وهو الاهتمام مثلا - يصح معه النفى عن الغير وثبوته ، وأشار الشارح بذلك إلى أن التقديم لا يلزم أن يكون للاختصاص ، بل ذلك هو الغالب وقد يكون لأغراض أخر كما يأتى ذلك للمصنف فى قوله : والتخصيص لازم للتقديم غالبا ، وكان الأولى للشارح أن يؤخر قوله : نعم بعد قوله : لا ما زيدا ضربت ،

وكـذا زيدا ضـربت وغيره (ولا : ما زيدا ضـربت ولكن أكرمته) لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع فى الفعل بأنه الضـرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الإكرام ؛ وإنما الخطأ فى تعيين المضـروب ؛ فالصواب : ولكن عمرا (وأما نحو : زيـدا عرفته – فتأكيد إن قدر) الفعل المحذوف (المفسر) بالفعل المذكور (قبل المنصوب)

******

ولكن أكرمته ؛ لأنه يجرى فيه أيضا (قوله : وكذا زيدا ضـربت وغيره) أى : أنه مثل ما زيدا ضـربت ولا غيره فى المنع عند قصـد التخصـيص وفى الجواز عند قصد غيره ؛ لأن التخصيص يفيد نفى مشاركه الغير والعطف يفيد ثبوت المشاركه وهو تناقض ، فإن جعل التقـديم للاهتمام أو الاسـتلذاذ ، جاز ذلك إذ ليس فى التقديم ما ينافى مقتضـى العطف ؛ لأن المعنى المفاد بالتقديم وهو الاهتمام بجامع المفاد بالعطف (قوله : لأن مبنى الكلام) أى : لأن الـذى بنى وذكر لأجله هـذا الكلام المحتوى على التقديم وهو ما زيدا ضـربت (قوله : ليس على أن الخطأ واقع فى الفعل) أى : والاستدراك بلكن يفيد أن مبنى الكلام على أن الخطأ واقع فى الفعل الـذى هو الضـرب فيكون فى الكلام تـدافع ، إذ أوله يقتضـى عـدم الخطأ فى الفعل وآخره يقتضـى الخطأ فيه (قوله : ليس على أن الخطأ إلـخ) أى : لأنه لو أريـد ذلك لقيل : ما ضـربت زيـدا ولكن أكرمته بلا تقديم للمفعول (قوله : بأنه الضـرب) الباء بمعنى فى وهو بدل من فى الفعل ، أو أن الباء للتصوير.

(قوله : وأما نحو إلـخ) أى : أن ما تقـدم من أن زيـدا عرفت مفيـد للاختصاص قطعا محله ما لم يكن هناك ضـمير الاسم السابق يشـتغل الفعل بالعمل فيه ، وأما إذا كان هناك اشـتغال فتأكيـد إن قـدر إلـخ ، وفى هذا رد على صاحب الكشاف حيث جزم بأن زيدا عرفته للتخصيص.

(قوله : فتأكيـد) أى : فـذو تأكيـد ، لا أنه نفس التأكيـد ، أو أن قوله فتأكيد خبر لمحذوف أى : فمفاده تأكيد للفعل المحذوف ، والمراد فتأكيـد فقـط فلا ينـافى أنه حـاله التخصـيص فيه تأكيـد أيضـا فالمقابله ظاهره أو يقال قوله الآتى ، وإلا فتخصـيص أى : مقصود فلا ينافى أن هناك تأكيـدا ، لا أنه غير مقصود ، فإن قلت : أى فائـده لهـذا التأكيـد وكيف يكون من الاعتبار المناسب؟ قلت : قد يكون المقام مقام إنكار تعلق الفعل بالمفعول

أى : عرفت زيدا عرفته (وإلا فتخصيص) أى : زيدا عرفت عرفته ؛ لأن المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور فى إفاده الاختصاص كما فى : بسم الله ، فنحو : زيدا عرفته - محتمل للمعنيين ؛ والرجوع فى التعيين إلى القرائن ، وعند قيام القرينه على أنه للتخصيص يكون آكد من قولنا : زيدا عرفت ؛ ...

******

مع ضيق المقام بحيث يطلب فيه الاختصار فيعدل عن ذكر الفعل مرتين صراحه المفيد للتأكيد المناسب للإنكار إلى ما يفيد التأكيد مع الحذف المناسب للاختصار (قوله : أى عرفت زيدا عرفته) أى : ففيه تكرار الإسناد وهو يفيد تأكيد الفعل لا يقال : كيف يكون مفاده تأكيد الفعل المحذوف مع أن المراد بهذا الفعل التفسير ؛ لأنا نقول إفادته التوكيد بالتبع لإفادته تفسير المحذوف فالتوكيد لازم للتفسير الذى هو المراد بهذا الفعل ، فإن قلت : كيف يستلزم التفسير التأكيد مع أن المفسر لم يفهم منه حتى يكون تأكيدا؟ قلت : بعد ذكر المفعول يعلم أن ثم مقدرا بمعناه والمقدر كالمذكور ، فصار مذكورا مرتين وتسميته تفسيرا من جهه دلالته على المحذوف ، فالتأكيد لازم له بتحقق ذكر مضمونه مرتين ، ولو كان أحد المذكورين تقديرا أفاده ابن يعقوب.

(قوله : وإلا إلخ) أى : وإلا يقدر المفسر قبل المنصوب ، بل قدر بعده (قوله : فتخصيص) أى : فالكلام ذو تخصيص أو فمفاد الكلام حينئذ تخصيص (قوله : كما فى بسم الله) تشبيه فى إفاده الاختصاص (قوله : فنحو زيدا عرفته إلخ) أعاده وإن كان هو معنى كلام المتن ليرتب عليه قوله والرجوع إلخ (قوله : محتمل للمعنيين) هما التأكيد والتخصيص فعلى احتمال التأكيد يكون الكلام إخبارا بمجرد معرفه متعلقه بزيد وعلى احتمال التخصيص يكون الكلام إخبار بمعرفه مختصه بزيد ، ردا على من زعم تعلقها بعمرو مثلا دون زيد أو زعم تعلقها بهما.

(قوله : والرجوع فى التعيين) أى : تعيين كون التقديم للتأكيد أو التخصيص (قوله : وعند قيام القرينه على أنه) أى : زيدا عرفته للتخصيص بأن كان المقام مقام اختصاص يكون أى : زيدا عرفته (قوله : آكد) أى : زائدا فى التأكيد من قولنا زيدا عرفت هذا يقتضى أن زيدا عرفت فيه تأكيد - وليس كذلك ، بل لمجرد الاختصاص كما

لمـا فيه من التكرار ، وفى بعض النسـخ (وأمـا نحـو : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ)(1) فلا يفيـد إلا التخصـيص) لامتناع أن يقـدر الفعل مقدما نحو : أما فهدينا ثمود ؛ لالتزامهم وجود فاصل بين أما والفاء ، بل التقدير : أما ثمود فهدينا فهديناهم بتقديم المفعول ؛ ...

******

تقـدم ، فالأولى أن يقول : يكون مفيـدا للتأكيـد أيضا لما فيه من التكرار كـذا قيل ، ورد بأن التخصـيص يسـتلزم التأكيد بخلاف العكس ، إذ ليس التخصـيص إلا تأكيـدا على تأكيد (قوله : لما فيه من التكرار) أى : تكرار الإسـناد المفيد لتأكيد الجمله ومعلوم أن التخصـيص ليس إلا تأكيـدا على تأكيـد ، فيتقوى زيـدا عرفته بزياده التأكيـد - كذا قرر سم ، وقرر غيره أن قوله آكد بمعنى : أبلغ فى الاختصـاص ، وقوله لمـا فيه من التكرار أى : من تكرار الاختصـاص ، أمـا الاختصـاص الأول : فقـد اسـتفيد من تقـديم المفعول على الفعل المقـدر ، وأما التخصـيص الثانى فهو مسـتفاد من عود الضـمير فى الإسـناد الثانى على المفعول المتقدم فكأن المفعول متقـدم فى الإسـناد المتكرر (قوله : وأما نحو : وأما ثمود إلـخ) المراد بنحو كل تركيب تقدم فيه المشـغول عنه واليا لأما التى هى بمعنى مهما يكن ، وهذا تخصـيص للمسأله السابقه التى هى من باب الاشتغال ، وحاصله أنه لما ذكر أن نحو زيدا عرفته محتمل للتأكيد والتخصيص ربما يتوهم أن نحو قوله تعالى : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ) بنصب ثمود على القراءه الشاذه يحتملهما دفع ذلـك التوهم بـأنه متعين للتخصـيص لتعين التقـدير مؤخرا هكـذا ، وأمـا ثمود فهـدينا هـديناهم فقوله : وأما نحو وأما ثمود أى : بالنصب ، وأما على قراءه الرفع فالتقـديم مفيـد لتقوى الحكم بتكرر الإسـناد ويتأكد بما فى أما من الدلاله على اللزوم والتحقيق ، لكن كون التقـديم فى الآيه على قراءه الرفع مفيدا لتقوى الحكم بناء على مذهب غير السـكاكى لما تقدم عنه أن تقديم مثل هذا لا يفيد التقوى لكونه سـببيا ، وقوله : وأما نحو إلخ : مقابل لقوله وأما زيدا عرفته (قوله : فلا يفيد إلا التخصيص) أى : دون مجرد التأكيد فالحصـر بالنسبه لمجرد التأكيد ، فلا يرد أن مع كل تخصيص تأكيدا (قوله : لامتناع أن يقدر إلخ) فيه بحث وهو أنه لم لا يجوز أن يقدر الفعل مقدما بدون الفاء هكذا أما هدينا ثمود فهديناهم فيحصل الفصل بين أما والفعل

١- فصلت : ١٧.

وفى كون هـذا التقـديم للتخصـيص نظر ؛ لأـنه قـد يكون مع الجهـل بثبوت أصل الفعل كما إذا جاءك زيـد وعمرو ، ثم سألك سائـل : مـا فعلت بهمـا؟ فتقـول : أمـا زيـدا فضـربته ، وأمـا عمرا فـأكرمته ؛ فتأمـل (وكـذلك) أى : ومثـل زيـدا عرفت فى إفـاده التخصيص (قولك : بزيد مررت) فى المفعول بواسطه لمن اعتقد أنك مررت بإنسان ؛ وأنه غير زيد ، ...

******

ويكون التركيب حينئـذ مفيـدا للتأكيد ، وأجيب بأن الفعل المقدر هو الجواب والمذكور إنما هو مفسـر له ، وجواب أما لا بد من اقترانه بالفاء فلا يجوز أن يقدر بدونها وإلا لزم خلو الجواب عن الفاء وهو لا يجوز.

(قوله : وفى كون هـذا التقـديم) أى : الحاصـل مع أما للتخصـيص نظر أى : بل هو لإصـلاح اللفظ (قوله : لأنه) أى : التقـديم قد يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل أى : ومع الجهل بذلك لا يتأتى التخصـيص ؛ لأنه إنما يكون عند العلم بأصل الفعل ، وأيضا لو كان التقـديم فى هذه الآيه مفيدا للتخصـيص كما قال المصـنف لاقتضـى أنه ليس أحد من الكفار هدى أى : دل على الطريق الموصل واسـتحب العمى على الهدى غير ثمود وليس كذلك ، وفى قول الشارح ؛ لأنه قد يكون مع الجهل إشعار بأنه قد يكون مع العلم أيضا ، وحينئـذ فمنازعه الشارح للمصـنف إنما هى فى كليه كون التقـديم الحاصل مع أما للتخصـيص (قوله : ثم سألك سائل ما فعلت بهما) أى : سألك سائل عن الفعل الـذى تعلق بهما الصادر منك ما هو (قوله : فتقول أما زيـدا إلـخ) أى : فالسائل جاهـل بالفعل وأنت لم ترد التخصـيص ، بل أردت بيان ما تعلق بهـذين الرجلين ، فالغرض من التركيب المـذكور أعنى قولك : أما زيـدا إلـخ إفاده أصل الفعل المتعلق بهما والتقديم فيه لإصـلاح اللفظ بالفعل بين أما والفاء (قوله : فتأمل) أى : فتأمل فى هذا البحث ليظهر لك أنه ليس الغرض من الآيه بيان أن ثمود هدوا فاسـتحبوا العمى على الهدى دون غيرهم ردا على من زعم انفراد غيرهم بـذلك أو مشاركته لهم كما قال المصـنف ؛ لأن من المعلوم أن الكفار كلهم كذلك وإنما الغرض بيان أن أصل الهدايه أى : الدعوه للحق حصلت لهم والإخبار بسوء صنيعهم ليعلم أن إهلاكهم إنما كان بعد إقامه الحجه عليهم (قوله :

وكذلك : يوم الجمعه سرت ، وفى المسجد صليت ، وتأديبا ضربته ، وماشيا حججت (والتخصيص لازم للتقديم غالبا) أى : لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه فى أكثر الصور بشهاده الاستقراء وحكم الذوق ؛ وإنما قال : غالبا لأن اللزوم الكلى غير متحقق ؛ إذ التقدم قد يكون لأغراض أخر كمجرد الاهتمام ، ...

******

وكذلك يوم الجمعه سرت) أى : فى الظرف وهذا يقال ردا لمن اعتقد أن سيرك فى غير يوم الجمعه (قوله : وتأديبا إلخ) أى : فى المفعول لأجله وهذا يرد به على من اعتقد أن سبب الضرب العداوه أى : إن عله الضرب مقصوره على التأديب وليس علته العداوه (قوله : وماشيا إلخ) أى : فى الحال ، وهذا يرد به على من اعتقد أن الحج وقع منك راكبا (قوله : لازم للتقديم) أى : لتقديم ما حقه التأخير سواء كان المتقدم مفعولا أو غيره أو بعض المعمولات على بعض كما فى : وإن عليكم لحافظين - كما يفيده كلام الشارح فى المطول ، واحترز بقوله ما حقه التأخير عما هو مقدم وضعا : كاسم الاستفهام المتقدم على عامله وكالمبتدأ المتقدم على خبره عند من يجعله معمولا للخبر فلا يفيد تقديم ما ذكر شيئا من التخصيص ، وهذا بناء على قاعده السكاكى وإلا فتقديم المسند إليه عند المصنف يفيد التخصيص إذا كان المسند جمله نحو : أنا سعيت فى حاجتك ، وقوله لازم للتقديم أى : لزوما جزئيا فلا ينافى فى قوله غالبا ، واعلم أن اللزوم إما كلى - وهو ما لا ينفك أصلا كلزوم الزوجيه للأربعه - أو جزئى وهو ما ينفك فى بعض الأوقات كلزوم الخسوف للقمر وقت الحيلوله وما هنا من الثانى ، وفى عبد الحكيم : أن الغالبيه ليست باعتبار الأوقات والأحوال حتى تنافى اللزوم ، بل بالنسبه للمواد ويشير إلى ذلك الشارح بقوله : فى أكثر الصور.

(قوله : وحكم الذوق) المراد به هنا قوه للنفس تدرك بسببها لطائف الكلام ووجوه محسناته فهو عباره عن العقل ، وحينئذ فالمعنى بشهاده الاستقراء والعقل (قوله : غير متحقق) أى : غير ثابت (قوله : أخر) أى : غير التخصيص (قوله : كمجرد الاهتمام) أى : كالاهتمام المجرد عن التخصيص نحو : العلم لزمت فإن الأهم تعلق اللزوم بالعلم

والتبرک ، والاستلذاذ ، وموافقه کلام السامع ، وضروره الشعر ، ورعایه السجع ، والفاصله ، ونحو ذلک. قال الله تعالی : (خُذُوهُ فَغُلُّوهُ. ثُمَّ الْجَحِیمَ صَلُّوهُ. ثُمَّ فِی سِلْسِلَهٍ ذَرْعُها سَبْعُونَ ذِراعاً فَاسْلُکُوهُ)(۱) ...

******

(قوله : والتبرک) أی : تعجیل التبرک نحو : محمدا - علیه الصلاه والسّلام - أحببت (قوله : والاستلذاذ) أی : تعجیله نحو : لیلی أحببت وإنما قدرنا التعجیل فی هذا وما قبله ؛ لأن التبرک والاستلذاذ یحصلان مع التأخیر (قوله : وموافقه إلخ) نحو : زیدا أکرمت فی جواب من أکرمت؟ فتقدیم زیدا موافقه لتقدیم السائل من الاستفهامیه التی هی المفعول (قوله : وضروره الشعر) کقوله :

سریع إلی ابن العمّ یلطم وجهه

ولیس إلی داعی النّدی بسریع (۲)

(قوله : ورعایه السجع) أی : السجع من النثر غیر القرآن (قوله : والفاضله) أی :من القرآن ؛ لأن ما یسمی فی غیر القرآن سجعه یسمی فی القرآن فاصله - رعایه للأدب ؛ لأن السجع فی الأصل هدیر الحمام ، ولا یقال : إن رعایه الفاصله من المحسنات البدیعیه فلا یحسن إیرادها هنا ؛ لأنا نقول عدم رعایه توافق الفواصل ؛ وإن کان الأصل جوازه ؛ لأن اعتبار التوافق من البدیع ، لکن لما أورد المتکلم بعض الفواصل مختوما بحرف واحد کان المقام فی الباقی مقام الرعایه وکان عدمها خروجا عما یناسب المقام الذی أورد فیه ذلک البعض بعد إیراده.

(قوله : ونحو ذلک) أی : کتعجیل المسره نحو خیرا تلقی وتعجیل المساءه نحو : شرا یلقی صدیقک (قوله : قال الله تعالی إلخ) کلها أمثله لما کان التقدیم فیه لغرض آخر غیر التخصیص (قوله : خذوه إلخ) أی : یقول الله لخزنه النار (خُذُوهُ فَغُلُّوهُ) أی : اجمعوا یده إلی عنقه فی الغل (ثُمَّ الْجَحِیمَ صَلُّوهُ) أی : أدخلوه فی النار کذا فی الکواشی.

۱- الحاقه : ۳۰ - ۳۲.

۲- البیت من الطویل ، وهو للأقیشر فی ابن عم له موسر کان قد سأله فمنعه وهو فی دلائل الإعجاز / ۱۵۰ ، والخزانه ۲ / : ۲۸۱ ومعاهد التنصیص : ۳ : ۲۴۲. وبعده (حریص علی الدنیا مضیع لدینه ولیس لما فی بیته بمضیع)

وقال : (وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحافِظِينَ)(۱) وقال : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ. وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ)(۲) وقال : (وَما ظَلَمْناهُمْ وَلكِنْ كانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ)(۳) إلى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفه بأساليب الكلام (ولهذا) أى : ولأن التخصيص لازم للتقديم غالبا (يقال فى : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)(۴) معناه :

******

(قوله : (ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ)) مثال لكون التقديم لمجرد رعايه الفاصله ، إذ ليس المعنى على صلوه الجحيم لا غيرها ، (وقوله : (ثُمَّ فِى سِلْسِلَهٍ) إلخ) : فيه الشاهد أيضا ، فالتقديم فيه لرعايه الفاصله ، إذ ليس المراد الرد على من يتوهم أنه يؤمر بسلسله أخرى يسلكها حتى يكون التقديم للتخصيص (قوله : (وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحافِظِينَ)) من المعلوم أن هذا ليس من تقديم المعمول على العامل ، بل من تقديم أحد المعمولين على الآخر فإن عليكم : خبر إن ، ولحافظين : اسمها ، فالتقديم لرعايه الفاصله ؛ لأن المراد الإخبار بأن على الآدميين ملائكه يكتبون لا الرد على من يعتقد أنهم على غيرهم (قوله : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ)) التقديم هنا لتصحيح اللفظ ؛ لأن أما لا تليها الفاء ولرعايه الفاصله أيضا ؛ وذلك لأن المراد النهى عن قهر اليتيم وانتهار السائل لا الرد على من زعم أن النهى عن قهر غير اليتيم وانتهار غير السائل (قوله : (وَلكِنْ كانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ)(۵)) التقديم هنا أيضا لرعايه الفاصله ؛ وذلك لأن المراد الإخبار بظلمهم أنفسهم لا الرد على من زعم ظلمهم غير أنفسهم فظهر لك أن التقديم فيما ذكر من الآيات لرعايه الفواصل ولا يخلو من الاهتمام ، ولا يناسب إراده الحصر فيها عند من له ذوق ومعرفه بأساليب الكلام أى : مقاصده (قوله : مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص) نفى الحسن لا يستلزم نفى الصحه ، ولهذا حمل صاحب الكشاف والقاضى قوله تعالى : (ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ) على التخصيص أى : ثم لا تصلوه إلا الجحيم وهى النار العظيمه ؛ لأنه كان متعاظما على الناس (قوله : ولهذا يقال فى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) إلخ) كون تقديم إياك للاختصاص لا ينافى

۱- الانفطار : ۱۰.

۲- الضحى : ۹ - ۱۰.

۳- النحل : ۱۱۸.

۴- الفاتحه : ۵.

۵- البقره : ۵۷.

نخصک بالعباده والاستعانه) بمعنی : نجعلک من بین الموجودات مخصوصا بذلک ؛ لا نعبد ولا نستعین غیرک (وفی : (لَإِلَی اللهِ تُحْشَرُونَ)(۱) معناه : إلیه) تحشرون (لا إلی غیره ؛ ویفید) التقدیم (فی الجمیع) ...

******

أنه لرعایه الفاصله أیضا (قوله : نخصک بالعباده) أی : نجعلک دون کل موجود مخصوصا بالعباده والاستعانه علی جمیع المهمات ، أو علی أداء العباده وهذا المعنی یفید أن التقدیم للاختصاص (قوله : بمعنی إلخ) یشیر إلی أن الباء داخله علی المقصور ، وقوله بذلک أی : المذکور من العباده والاستعانه (قوله : لا نعبد ولا نستعین غیرک) یشیر إلی أن القصر فی هذه الآیه قصر حقیقی خارج عن قصر القلب والأفراد والتعیین ؛ لأنها أقسام للإضافی کما یأتی (قوله : معناه إلیه لا إلی غیره) أی : فالتقدیم للاختصاص وإنما کان کلام الأئمه فی تفسیر الآیتین دلیلا علی أن التقدیم مفید للاختصاص ؛ لأنه لم یوجد فی الآیتین من آلات الحصر إلا التقدیم ، وقد قالوا معنی الآیتین کذا فلو کان الاختصاص من مجرد ما علم من خارج وإن التقدیم لمجرد الاهتمام کما قیل لم یناسب أن یقال : إن معنی الآیتین کذا ، بل یقال واستفید مما تقرر من خارج أن لا عباده وأن لا استعانه لغیره وأن لا حشر لغیره - أفاده الیعقوبی.

واعلم أن الاختصاص والقصر بمعنی واحد عند علماء المعانی ؛ وذلک لأنهم نصوا علی أن تقدیم ما حقه التأخیر یفید الاختصاص ، وقابلوه بالاهتمام فدل علی أنه غیره ، وعدوا التقدیم المذکور من طرق القصر وکون القصر لا یتأتی فی بعض المواضع مما لا ینکره القوم ؛ لأنهم قالوا بإفادته ذلک غالبا ، وأما قول ابن السبکی بالفرق بین القصر والتخصیص فمخالف لما علیه أهل المعانی ، وحاصل الفرق الذی ذکره أن التخصیص قصد المتکلم إفاده السامع خصوص شیء من غیر تعرض لغیره إثبات ولا نفی بسبب اعتناء المتکلم بذلک الشیء وتقدیمه له فی کلامه ، فإذا قلت ضربت زیدا فقد أخبرت بضرب عام وقع منک علی شخص خاص ، فصار ذلک الضرب المخبر به خاصّا لما انضم

۱- آل عمران : ۱۵۸.

أى : جميع صور التخصيص (وراء التخصيص) أى بعده (اهتماما بالمقدم) لأنهم يقدمون الذى شأنه أهم وهم ببيانه أعنى ...

******

إليه منك ومن زيد وهذه المعانى الثلاثه أعنى : مطلق الضرب وكونه واقعا منك وكونه واقعا على زيد قد يكون قصد المتكلم بها ثلاثتها على السواء ، وقد يترجح قصده لبعضها على بعض ويعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه ، فإن الابتداء بالشىء يدل على الاهتمام به وأنه الأرجح فى غرض المتكلم ، فإذا قلت زيدا ضربت علم أن وقوع الضرب على خصوص زيد هو المقصود لا إفاده حصول الضرب منك ، وإذا قلت ضربت زيدا علم أن المقصود وقوع خصوص الضرب على زيد ، فلا شك أن كل مركب من خاص وعام له جهتان فقد يقصد من جهه عمومه وقد يقصد من جهه خصوصه فقصده من جهه خصوصه هو الاختصاص ، وأما الحصر فمعناه نفى الحكم عن غير المذكور وإثباته للمذكور بطريق مخصوصه ، وهذا المعنى زائد على الاختصاص (قوله : أى جميع صور التخصيص) أى : فى جميع الصور التى أفاد فيها التقديم التخصيص.

(قوله : أى : بعده) أى : بعد ذلك التخصيص المفاد للتقديم ، وإنما لم يقل أى : غيره مع أنه المراد إشاره إلى تأخره فى الاعتبار عن الاختصاص بحسب الرتبه فبعديه الاهتمام بالنظر إلى أن المقصود بالذات هو التخصيص والاهتمام تابع له ومتأخر عنه فى الاعتبار (قوله : اهتماما بالمقدم) أى : سواء كان ذلك من جهه الاختصاص أو من غيرها ولا ينافى هذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل أعنى قوله : لأنهم يقدمون إلخ على المدعى - انتهى فنرى.

(قوله : هم ببيانه) أى : بذكر ما يدل عليه أعنى أى : أشد عنايه ، وفى الغنيمى : إن أعنى يصح أن يكون اسم تفضيل مصوغا من قولهم عنى بكذا بضم العين على صيغه المبنى للمفعول أى : اعتنى به فيكون مبنيا للمفعول فى الصوره ، ولكنه بمعنى المبنى للفاعل كما يؤخذ من التفسير السابق ويرد عليه أن صوغ اسم التفضيل من المبنى للمفعول شاذ ، ويجاب بأنه جار على مذهب من يجوز صوغه من المبنى للمفعول إذا كان ملازما

(ولـذا يقـدر) المحـذوف (فى بسم الله مؤخرا) أى : بسم الله أفعـل ؛ كـذا ليفيـد مع الاختصـاص الاهتمـام ؛ لأن المشـركين كانوا يبدءون بأسماء آلهتهم فيقولون : باسم اللات باسم العزى ؛ فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم ...

******

لـذلك البنـاء وبـأن ذلك ورد فى كلام العرب والمعنى هم أشـد مشـغوفيه ببيان الأهم ويصـح أن يكون مصوغا من عنيت بكـذا بفتح العين على صيغه المبنى للفاعل أى : أردته ، والمعنى هم أشد إراده ببيان الأهم وظهر من هذا أن عنى ورد فى كلامهم تاره مبنيـا للمفعول وتـاره مبنيـا للفاعل فليس من الأفعال الملازمه للبناء للمفعول ، واعلم أن الاهتمام له معنيان أحـدهما كون المقـدم ممـا يعتنى بشأنه لشـرف وعزازه ور كنيه مثلا فيقتضـى ذلك تخصـيصه بالتقـديم وهـذا المعنى هو المناسب بحسب الظاهر ؛ لأن يقال : لأنهم يقـدمون الذى شأنه أهم وهم ببيانه أعنى ونفس الاهتمام فى هذا هو الموجب للتقديم ، ولا يدل تقديمه إلا على أن المتكلم له به الاعتنـاء المطلق والآـخر كون المقـدم فى تقـديمه معنى لا يحصل عنـد التأخير ، فإن المفعول مثلا إذا تعلق الغرض بتقـديمه لإفاده الاختصاص فلم يتعلق الاهتمام بذاته ، وإنما تعلق بتقديمه للغرض المفاد وليست الأهميه هنا هى الموجبه للتقديم ، بل الحاجه إلى التقديم هى الموجبه للاهتمام بذلك التقديم ، فالأهميه هنا معلله موجبه بفتح الجيم لا موجبه بالكسر والعله هى الحاجه ، والأهميه والتقـديم متلازمان معللان بعله الحاجه ؛ لأن الحاجه إنما هى إلى التقـديم واهتم به لكونه محتاجا إليه ، وهذا المعنى يعم كل ما يجب فيه التقديم.

(قوله : ولهذا) أى : لأجل أن التقديم يفيد الاختصاص ويفيد مع ذلك الاهتمام (قوله : يقدر المحذوف فى بسم الله مؤخرا) أى : إنه يقـدر مـا يتعلق به الجار والمجرور المحـذوف مؤخرا ، حيث كان ذلك مما له شـرف وكان المقام يناسـبه إراده الاختصاص كمـا فى بسم الله ، فإذا قـدر مؤخرا أفاد الاختصاص والاهتمام معا والاهتمام هنا ظاهر ؛ لأن الجلاله يهتم بها لشـرف ذاتها (قوله : لأن المشـركين إلـخ) عله للمعلل مع علته (قوله : فقصد الموحد تخصـيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم) الأولى فقصـد الموحد بالتقديم تخصيص اسم الله بالابتداء أى : قصر الابتداء عليه والاهتمام به للرد عليهم ليناسب ما قدمه ؛ ولأنه أوفق بالواقع ؛ وذلك لأن هؤلاء الأشقياء حيث كانوا يبدأون

وأورد : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ)(1) ...

******

بغير اسم الله ويهتمون بذلك الغير فقصد الموحد الرد عليهم يكون بتخصيص اسم الله بالابتداء والاهتمام به - كذا قرر شيخنا العدوى.

وتخصيص الموحد اسم الله بالابتداء للرد عليهم من باب قصر القلب ؛ لأنه لرد الخطأ فى التعيين إن كان الكفار قاصدين بقولهم باسم اللات والعزى أى : لا غير ذلك ، وإن أرادوا باسم اللات والعزى لتقربنا إلى الله كانوا معتقدين للشركه ، فيكون القصر المفاد بالتقديم فى : بسم الله لرد الخطأ فى الشركه وهو قصر إفراد. ا ه.

لكن العلامه اليعقوبى استشكل كون التقديم فى كلامهم - لعنه الله عليهم - للتخصيص حيث قال : إن تقديم المجرور فى قولهم باسم اللات مثلا لا يصح أن يكون للاختصاص لاعتقادهم ألوهيه الله ولابتدائهم باسمه فى بعض الأوقات من غير إنكار عليهم ، ولا يصح أن يكون للاهتمام ؛ لأنه أعظم الآلهه ؛ لأنهم - قبحهم الله - إنما يعبدون غيره ليقربهم إليه وهم بلغاء فصحاء فما مفاد هذا التقدير - اللهم إلا أن يقال : التقديم للاهتمام ؛ لأن المقام مقام الاستشفاع بتلك الآلهه ، فإن قلت الاختصاص حيث يقصد به الرد إنما يكون للرد على من زعم اختصاص الغير أو مشاركته فى الحكم فإذا قيل : بسم الله وقصد الاختصاص كان المعنى : إنى أبتدئ بسم الله لا بغيره فقط أو لا بغيره معه ، كما تعتقد أيها المخاطب والمشركون لا يعتقدون أن المؤمنين يبتدئون بأسماء آلهتهم مع الله تعالى ولا بأسماء آلهتهم بانفرادها فكيف صح التخصيص هنا للرد على المشركين؟ قلت : الرد عليهم فى اعتقادهم أن الآلهه ينبغى أن يبتدأ بأسمائها ، فلما حصر المؤمن الابتداء فى اسم الله تعالى فهم منه أنه لا ينبغى لى أن أبتدئ مع الله تعالى باسم آلهتك أيها المشرك لبطلانها وهدم نفعها فلا يلتفت إلى الابتداء بها ، فالحصر بالنظر إلى نفى إمكان الابتداء بأسماء الآلهه وانبغائه كما عليه المخاطب لا بالنظر إلى نفى الوقوع - ا. ه كلامه.

واعلم أن قصد الموحد الرد عليهم ظاهر على جعل جمله البسمله خبريه أما على جعلها إنشائيه فيرد أن الإنشاء لا حكم فيه فكيف يتأتى الرد إلا أن يجاب بأن هذا

١- العلق : ١.

يعنى : لو كـان التقـديم مفيـدا للاختصـاص والاهتمـام لوجب أن يؤخر الفعـل ويقـدم : (بِاسْمِ رَبِّكَ ؛) لأن كلام الله تعالى أحق برعايه ما تجب رعايته (وأجيب بأن الأهم فيه القراءه) ...

******

الإنشاء تضـمن خبرا وهو أنه لا ينبغى الابتـداء باسم غير الله وهذا الحكم ينكره المشـركون على أن كلام الشارح فيما مر يفيد أن التخصـيص الواقع فى الإنشـاء لاـ يعتبر فيه رد الخطأ ، بل يعتبر فيه الثبوت للمـذكور والنفى عن الغير من غير التفات إلى كونه ردا للخطـأ نحو : عمرا أكرم أو لاـ تكرم ، لكن ظـاهر ما يأتى فى أقسام القصـر الثلاثه أنه ينظر فيها لاعتقاد المخاطب مطلقا فى الخبر والإنشاء (قوله : يعنى لو كان التقـديم إلـخ) هـذا يدل على أنه إيراد على قوله ويفيد التقديم وراء التخصـيص اهتماما فقوله ويرد عليه أى : على كون التقـديم يفيـد الاهتمـام والاختصـاص فى الغـالب ويرد عليه بـأن كون كلاـم الله أحق برعايه ما تجب رعايته مسـلم ، لكن إذا ثبت أن الاختصـاص مع الاهتمـام واجب الرعايه فى (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) وهو ممنوع ، فالوجه أن يكون واردا على قوله ؛ ولهـذا يقـدر المحـذوف مؤخرا كما قرره فى شـرح المفتاح حيث قال : وإذا كان الواجب تقدير الفعل مؤخرا فما بال قوله تعالى : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ)(١) قدم الفعل فيه ، والحال أن كلام الله تعالى أحق برعايه ما تجب رعايته.

(قوله : أحق برعـايه مـا تجب إلـخ) أى أحق برعـايه النكـات التى تجب رعايتهـا فى الكلاـم البليغ (قوله : بأن الأهم فيه) أى : فى ذلك القول وهو (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) وفى نسخه الأهم فيها أى : فى آيه (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) (قوله : لأنها أول إلخ) أى : وإنما كانت القراءه فى تلـك الآـيه أهم ؛ لأنهـا أول آيه نزلت من سوره ، فلما كانت أول آيه نزلت كان الأمر بالقراءه فيها أهم من ذكر اسـم الله فلـذلك قـدم ، وإنما كان الأمر بالقراءه أهم لما ذكر ؛ لأن المقصود بالذات من الإنزال حفظ المنزل وهو متوقف على القراءه وكون الأمر بالقراءه فى هذه الآيه أهم لما ذكر لا ينافى كون ذكر اسم الرب أهم لذاته فتأخيره لا يفيد الشـرف المقتضى للأهميه فى الجمله ، والحاصل أن الاهتمام

١- العلق : ١.

لأنهـا أول سوره نزلت فكان الأمر بالقراءه أهم باعتبار هـذا العارض وإن كان ذكر الله أهم فى نفسه ؛ هـذا جواب جار الله العلامه فى الكشاف (وبأنه) أى : (بِاسْمِ رَبِّكَ) ...

******

بـذكر الله باسـمه أمر ذاتى والاهتمـام بالقراءه أمر عارض من حيث إن المقصود من الإنزال الحفظ المتوقف عليها فقـدم الاهتمام بحسـب العـارض على الاهتمـام الـذاتى فمفاضـله القراءه على ذكر اسـم الله بحسـب العرض ، ومفاضـله ذكر اسم الله على القراءه بحسب الذات ، فاعتبرت المفاضـله التى سـببها العروض ، وفيه أن مقتضى هذا أن يكون ذكر الله مقدما ؛ لأنه بالذات ويمكن أن يقال : إن المفاضـله التى موجبها العروض كالناسـخه للتى موجبها أمر ذاتى لاقتضاء المقام إياها فعلم من هـذا أن الأهميه الـذاتيه إنما تفيد التقديم إن لم يعارضها مناسبه المقام الذى هو مقتضى البلاغه التى هى أعظم ما وقع به إعجاز القرآن - كذا قرر شيخنا العلامه العدوى.

(قوله : لأنهـا أول سوره نزلت) وقيـل : أول مـا نزل سوره الفـاتحه ، وقيـل أول مـا نزل أول سوره المـدثر ، والتحقيق أن الخلاـف لفظى ؛ لأـن أول سوره نزلت بتمامهـا سوره الفاتحه ، وأول آيه نزلت على الإطلاق اقرأ باسم ربك إلى قوله : (عَلَّمَ الْإِنْسانَ ما لَمْ يَعْلَمْ)(١) وأول آيه نزلت بعـد فتره الوحى أول المـدثر ، فمن قال : أول سوره نزلت الفاتحه مراده أول سوره نزلت بتمامها ، ومن قال : أول ما نزل (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) مراده أول ما نزل على الإطلاق ، ومن قال : أول ما نزل أول المدثر مراده أول ما نزل بعد فتره الوحى.

إذا علمت هـذا فقول الشـارح : لأنها أول سوره نزلت فيه مسامحه ، والأولى أن يقول : ول آيه نزلت من سوره (قوله : فكان الأمر بـالقراءه أهم) أى : فلـذا قـدم وقوله باعتبـار هـذا العـارض وهو كونها أول ما نزل أى : والمقصود من الإنزال الحفظ وهو متوقف عليها (قوله : وإن كان ذكر الله) أى : باسـمه والواو للحال وإن وصـليه ، وقوله فى نفسه أى : باعتبار ذاته ، واعترض هـذا الجواب العلامه الحفيد قائلا : إن

١- العلق : ٥.

(متعلق ب (اقْرَأْ) الثانى) أى : هو مفعول اقرأ الذى بعده ...

******

أسماءه تعالى لا يساويها شىء فى الأهميه ولا يقاربها فلا يقال : القراءه أهم من اسم الله ولا الأمر بها أيضا لما فى ذلك من البشاعه الظاهره ، وأجيب بأن المراد الأمر بمطلق القراءه أهم من الأمر باختصاص القراءه باسمه تعالى وهى التى قدم فيها اسمه تعالى وإن كان اسم الله أهم بالنظر إلى ذاته ، فاسمه تعالى بالنظر إلى ذاته أهم من القراءه ومن الأمر بها ، وأما بالنظر إلى القراءه المشتمله عن تقديمه فمطلق القراءه أهم نظرا إلى ذلك العارض وهو السبق فى النزول ، وإنما اعتبرت تلك الأهميه ؛ لأن الأمر بالقراءه لم يكن معلوما للمخاطب فى حال الخطاب فذكر الفعل أولا ليعلم حال القراءه ولو قدم اسمه تعالى لاقتضى أن الأمر بالقراءه معلوم للمخاطب والمجهول إنما هو ما تلبست به القراءه من اسمه تعالى فقدم لبيانه وليس كذلك ، ولا يخفى أن هذا بعيد من كلام الشارح والأقرب إليه ما تقدم من تقرير شيخنا العدوى.

(قوله : متعلق باقرأ الثانى) أى : على أنه مفعول والباء زائده لتأكيد الملابسه لإفاده الدوام والتكرار فيكون المعنى اقرأ اسم ربك أى : اذكره على وجه التكرار دائما ، وهذا بخلاف ما لو قيل اقرأ اسم ربك فإن معناه اقرأ أى : اذكره ولو مره ، وعلى هذا الاحتمال يكون اسم ربك هو المقروء : " وهو المناسب لما ورد من قوله - عليه الصلاه والسّلام - ما أنا بقارىء" (١) إذ هو اعتذار متضمن لطلب ما يقرأ ، ويحتمل أن يكون متعلقا باقرأ الثانى على أن الباء للمصاحبه التبركيه أو الاستعانه ويكون اقرأ الثانى إما لازما باعتبار المقروء أى : أوجد القراءه متبركا أو مستعينا باسم ربك وإما متعديا أى : اقرأ القرآن متبركا أو مستعينا باسم ربك فهذه احتمالات ثلاثه ، وحاصلها أن اقرأ الثانى متعد ومفعوله باسم ربك بزياده الباء أو متعد ومفعوله محذوف أو لازم ، وأما الأول فلازم كما قاله المصنف لكن احتمال كون اقرأ الثانى لازما لا يناسب كلام المصنف ، بل المناسب له أنه متعد بجعل الباء زائده للدوام أو بحذف المفعول وهو القرآن ؛ لأن تفسير المصنف للأول بما يقتضى لزومه إنما هو لإفاده مخالفته للثانى ، وإنما يخالفه بجعل

١- رواه البخارى فى بدء الوحى ج (٦).

(ومعنى) اقرأ (الأول : أوجد القراءه) من غير اعتبار تعديته إلى مقروء به كما فى : فلان يعطى ؛ كذا فى المفتاح.

******

الثانى متعديا وإلا لم يكن لذلك التفسير فائده واحتمال تعدى الثانى بحذف المفعول وهو القرآن معترض بأن القرآن لم يكن معهودا وقت النزول حتى يحذف ؛ لأن هذا أول ما نزل فلا قرينه على المحذوف حينئذ على أن احتمال التنزيل ، وكذا حذف المفعول يستلزم طلب القراءه بدون المقروء وهذا محال ، فإما أن يقال بوقوع التكليف بالمحال كما هو مذهب بعض الأشاعره أو تأخير البيان لوقت الحاجه ، لكن الظاهر أنه طلب للقراءه فى الحال بدليل جوابه - عليه الصلاه والسّلام - بقوله : ما أنا بقارىء ثلاث مرات ، فالوجه جعل اقرأ الثانى متعديا بزياده الباء لإفاده التكرار والدوام (قوله : ومعنى الأول إلخ) أى : فقد نزل الفعل المتعدى منزله اللازم وعلى هذا لا يكون اقرأ الثانى تأكيدا للأول ، بل هو مستأنف استئنافا بيانيا جواب لقوله كيف اقرأ ؛ وذلك لأن الثانى أخص ولا تأكيد بين أخص وأعم ، وحينئذ اندفع ما يقال يلزم على جعل الأول لازما والثانى متعديا عاملا فى الجار والمجرور المتقدم عليه الفصل بين المؤكد والتأكيد بمعمول التأكيد سلمنا أن الأخص يؤكد الأعم فلا نسلم امتناع الفصل بين التأكيد والمؤكد بمعمول التأكيد كالفصل بين الموصوف والصفه بمعمولها كقولك : مررت برجل عمرا ضارب.

(قوله : من غير اعتبار تعديته إلى مقروبه) أى : إلى ما تعلقت به القراءه ووقعت عليه والأوضح حذف به أى : وأما على الجواب الأول فقد اعتبر تعديته إلى مقروء وهو اسم ربك ، وإنما كان الأوضح ما ذكر ؛ لأن التعبير المذكور إنما يناسب احتمال كون اقرأ الأول لازما أو متعديا لمفعول محذوف والياء للاستعانه ، وحينئذ فينحل معنى كلام الشارح إلى قولنا من غير اعتبار تعديته إلى مقروء به أى : بخلافه على الجواب الأول فقد اعتبر تعديته لمقروء به فاسم ربك على الجواب الأول مقروء به ؛ لأنه مستعان أو متبرك به فى القراءه لا مقروء لأن المراد اقرأ القرآن أو أوجد القراءه مستعينا أو متبركا باسم ربك وقد علمت ما يرد على كل من الاحتمالين بالنسبه لاقرأ الثانى ، ويقال مثل ذلك بالنسبه لاقرأ الأول - تأمل كذا قرر شيخنا العدوى.

(وتقديم بعض معمولاته) أى : معمولات الفعل (على بعض لأن أصله) أى : أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (ولا مقتضى للعدول عنه) أى : عن الأصل (كالفاعل فى نحو : ضرب زيد عمرا) لأنه عمده فى الكلام وحقا أن يلى الفعل ، وإنما قال فى نحو : ضرب زيد عمرا - لأن فى نحو : ضرب زيدا غلامه مقتضيا للعدول عن الأصل (والمفعول الأول فى نحو : أعطيت زيدا درهما)

******

(قوله : وتقديم بعض معمولاته إلخ) هذا هو المطلب الثالث من مطالب هذا الباب أى : أن من أحوال متعلقات الفعل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض وأراد بمعمولاته كل ما له ارتباط به الشامل للمسند إليه ، وإن كان الباب معقودا للمتعلقات التى هى ما عدا المسند إليه والقرينه على هذه الإراده قوله كالفاعل إلخ (قوله : لأن أصله التقديم) عله لمحذوف أى : يكون ذلك التقديم إما لأن إلخ ، وقوله أى : أصل ذلك البعض أى : المتقدم (قوله : ولا مقتضى للعدول عنه) المقتضى للعدول عن الأصل مثل اتصال الفاعل بضمير المفعول المقتضى لتقدم المفعول ؛ لأنه مرجع الضمير وتأخير الفاعل ، ثم إن اللام فى قوله للعدول ، وإن كانت صله لمقتضى فالفتحه فيه نصب وسقوط التنوين تشبيها له بالمضاف ، وإن لم تكن صله فالفتحه بنائيه والجار متعلق بمحذوف يدل عليه لفظ مقتضى أشار للوجهين فى المغنى.

(قوله : لأنه عمده إلخ) أى : إنما كان أصل الفاعل التقديم ؛ لأنه عمده فى الكلام أى : لا يتقوم الكلام بدونه بخلاف المفعول فسقط ما فى الحفيد ، ونص ما فى الحفيد : إن التعليل بالعمديه لأصاله التقديم غير صحيح ؛ لأن المفعول عمده أيضا بالنسبه للفعل المتعدى ؛ لأن تعقله يتوقف على تعقل المفعول مع أنه ليس أصله التقديم ، فالأولى تعليل أصاله التقديم فى الفاعل بكونه مقدما على المفعول فى تعلق الفعل ؛ لأن الفعل يتعلق أولا بالفاعل ، ثم بالمفعول فالمناسب لترتيب المعنى أن يقدم الفاعل ، ورد هذا الاعتراض بأن المفعول فضله مطلقا سواء كان الفعل لازما أو متعديا والفعل المتعدى إنما يتوقف تعقله على شىء يقوم به أو يقع عليه بدليل أن الكلام يتم بالفعل المتعدى مع الفاعل ولا يتم بالفعل المذكور مع المفعول كما مر.

(قوله : وحقه أن يلى الفعل) أى : لأنه لشده طلب الفعل له صار كالجزء منه وما هو كالجزء أولى بالتقديم مما هو فى حكم الانفصال (قوله : مقتضيا للعدول عن الأصل)

فإن أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعليه ؛ وهو أنه عاط ؛ أى : آخذ للعطاء (أو لأن ذكره) أى : ذكر ذلك البعض الذى يقدم (أهم) ...

******

أى : وهو اتصال الفاعل بضمير المفعول المقتضى لتقدم المفعول ، إذ لو قدم الفاعل حينئذ لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه (قوله : فإن أصله) أى : أصل المفعول الأول وهو زيدا فى المثال (قوله : أنه عاط) من عطوت الشىء تناولته (وقوله أى : آخذ للعطاء) أى :الشىء المعطى وهو الدراهم فقولك أعطيت زيدا درهما فى معنى أخذ زيد منى درهما (قوله : أو لأن ذكره أهم) أى : كما لو كان تعلق الفعل بذلك المقدم هو المقصود بالذات لغرض من الأغراض فيقدم على المعمول الآخر ، وذلك كما فى المثال الآتى ، فإن تعلق القتل بالخارجى هو المقصود بالذات ليستريح الناس من أذاه دون تعلقه بالقاتل ، ولو كان فاعلا فيكون ذكره أولا ـ لكونه أهم (قوله : جعل الأهميه إلخ) هذا اعتراض على المصنف حيث خالف صنيعه هنا ما ذكره فى باب المسند إليه ؛ وذلك لأنه فيما تقدم جعل الأهميه أمرا شاملا لكون الأصل التقديم ولغيره حيث قال ، وأما تقديمه فلكون ذكره أهم إما لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه وإما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع وإما لتعجيل المسره أو المساءه إلخ ، وهنا جعل الأهميه قسيما لكون الأصل التقديم فمقتضى ما تقدم أن يكون المصنف هنا عطف العام على الخاص بأو وهو لا يجوز ، وأجاب الشارح عن هذا الاعتراض بالتوفيق بين الكلام وعدم لزوم العطف المذكور بقوله فمراد المصنف بالأهميه فيما تقدم مطلق الأهميه ، ومراده بالأهميه هنا الأهميه العارضه بحسب اعتناء المتكلم وتوضيح ذلك الجواب أن الأهميه المطلقه أى : الغير المقيده بذاتيه أو عرضيه لها أسباب منها أصاله التقديم وتمكين الخبر فى ذهن السامع وتعجيل المسره أو المساءه إلى غير ذلك مما تقدم فإن كان سببها غير كون الأصل التقديم من تعجيل المسره أو المساءه أو تمكين الخبر فى ذهن السامع ، فالأهميه عرضيه وإن كان سببها كون الأصل التقديم فالأهميه ذاتيه ، فالمصنف أراد بالأهميه هنا الأهميه العارضه المقابله للأهميه الذاتيه وأراد بالأهميه السابقه فى باب المسند إليه مطلق الأهميه الشامله للذاتيه والعرضيه ، وحينئذ فعطف الأهميه فى كلامه على كون الأصل التقديم من عطف

جعل الأهميه هاهنا قسيما لكون الأصل التقديم ، وجعلها فى المسند إليه شاملا له ولغيره من الأمور المقتضيه للتقديم ؛ وهو الموافق للمفتاح ؛ ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال : إنا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الأصل غير العنايه والاهتمام ، ...

******

المغاير فصح جعله هنا الأهميه قسيما لكون الأصل التقديم ، لكن يرد على هذا الجواب أن ما ذكره هنا بعد الأهميه من كون التأخير فيه إخلال ببيان المعنى والتناسب من جمله أسباب الأهميه العرضيه فيكون مندرجا فيها فكيف يجعله قسيما لها ، وحاصل ما أجيب به أنا نريد بالأهميه العرضيه هنا ما كان سببها غير ما ذكر بعد وغير أصاله التقديم ، فالاحتراز عن الإخلال ببيان المعنى والتناسب ليسا داخلين عنده فى الأهميه - كذا قرر شيخنا العلامه العدوى.

(قوله : جعل إلخ) أى : لأن العطف يقتضى المغايره (قوله : قسيما لكون الأصل التقديم إلخ) أخذ الشارح الكونيه من قول المصنف ؛ لأن أصله التقديم ؛ لأن أن وما دخلت عليه فى تأويل الكون لجمود خبرها (قوله : شاملا) أى : أمرا شاملا له أى : لكون الأصل التقديم ولغير كونه الأصل ؛ وذلك لأنه جعلها فيما تقدم مقسما ، حيث قال : وأما تقديمه فلكون ذكره أهم إما لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه ، وإما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع إلى آخر ما مر (قوله : من الأمور إلخ) بيان لذلك الغير (قوله : وهو) أى : جعل الأهميه أمرا شاملا لأصاله التقديم وغيره من شمول الشىء لأسبابه الموافق للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر يعنى فى دلائل الإعجاز (قوله : حيث قال) أى : الشيخ عبد القاهر ، وهذه حيثيه تعليل (قوله : فى التقديم) أى : فى الأغراض الموجبه له (قوله : يجرى مجرى الأصل) أى : مجرى القاعده الكليه الشامله لجميع أغراضه (قوله : والاهتمام) عطف تفسير فجعل الاهتمام كالقاعده الكليه فى مطلق الشمول ؛ وذلك لأن الاهتمام بالشىء صادق بأن يكون من جهه أصاله تقديمه أو من جهه تمكنه فى ذهن السامع أو من جهه تعجيل المسره أو المساءه إلخ ، وجعله كالقاعده حيث قال يجرى مجرى الأصل ولم يجعله قاعده بحيث يقول شيئا هو الأصل ؛ لأن شمول القاعده لجزئياتها

لكن ينبغى أن يفسر وجه العنايه بشىء يعرف له معنى ، وقد ظن كثير من الناس أنه يكفى أن يقال : قدم للعنايه ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العنايه ، وبم كان أهم؟ فمراد المصنف بالأهميه هاهنا الأهميه العارضه بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الأغراض (كقولك : قتل الخارجى فلان) ...

******

وشمول الاهتمام لأسبابه (قوله : لكن ينبغى إلخ) هذا من جمله كلام الشيخ وقوله وجه العنايه أى : سببها وقوله يعرف له أى : لذلك الشىء معنى أى : مزيه ، واعتبار مثل أصاله التقديم وتمكين الخبر فى ذهن السامع ، ولا يقال : إن الشىء نفس المعنى ؛ لأنك إذا قلت قدم هذا ؛ لأنه أهم لكون الأصل تقديمه ، فقولك لكون الأصل تقديمه لا بد من معرفه معناه أى : وجهه وسببه بأن يقال : لأنه مسند إليه والأصل فيه أن يكون مقدما إلى غير ذلك كذا قرر شيخنا العدوى.

وعلم من كلام الشيخ عبد القاهر هذا أنه لا يكفى أن يقال قدم هذا الشىء للاهتمام به ، بل لا بد من بيان سبب الاهتمام بأن يقال اهتم به لكون الأصل تقديمه ولا مقتضى للعدول عن تلك الأصاله أو لأجل أن يتمكن الخبر فى ذهن السامع إلخ (قوله : ولكونه أهم) تفسير لما قبله (قوله : من غير أن يذكر من أين كانت) أى : من غير أن يذكر جواب من أين كانت وجواب ذلك ذكر سببها ، وحينئذ فالمعنى من غير ذكر سببها وجهها وقوله وبم كان؟ أى : وبأى سبب كان تفسير لما قبله (قوله : فمراد المصنف) أى : وحين إذ كان كلام المصنف هنا مخالفا لما مر فى المسند إليه الموافق لما فى المفتاح ، ولما ذكره الشيخ عبد القاهر فيتعين أن مراد المصنف إلخ (قوله : الأهميه العارضه) أى : لا مطلق الأهميه أى : بخلاف ما مر فى المسند إليه ، فإن مراده بها الأهميه المطلقه الصادقه بالذاتيه والعارضه والدليل على أن مراد المصنف بالأهميه هنا الأهميه العارضه ما تقرر من أن العام إذا قوبل بالخاص يراد به ما عدا الخاص (قوله : بحسب اعتناء المتكلم) أى : سواء وافق نفس الأمر أو لا (قوله : بشأنه) أى : بشأن المقدم (قوله : لغرض من الأغراض) أى : غير أصاله التقديم كما تقدم (قوله : قتل الخارجى فلان) الخارجى هو الخارج على السلطان فالنسبه إليه من نسبه الجزئى للكلى.

لأن الأهم فی تعلق القتل هو الخارجی المقتول لیتخلص الناس من شره (أو لأن فی التأخیر إخلالا ببیان المعنی نحو : (وَقالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ یَکْتُمُ إِیمانَهُ)(۱) فإنه لو أخر) قوله : (مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ) عن قوله : (یَکْتُمُ إِیمانَهُ) (لتوهم أنه من صله یکتم) أی : یکتم إیمانه من آل فرعون ...

******

(قوله : لأن الأهم إلخ) یعنی إن إفاده وقوع القتل علی الخارجی أهم من إفاده وقوعه من فلان ؛ لأن قصد الناس وقوع القتل علی الخارجی لا وقوع القتل من فلان (قوله : أو لأن فی التأخیر) أی : تأخیر ذلک المفعول المقدم ، (وقوله : إخلالا ببیان المعنی) أی : المراد وذلک بأن یکون التأخیر موهما لمعنی آخر غیر مراد فیقدم لأجل التحرز والتباعد عن ذلک الإیهام (قوله : أنه من صله یکتم) أی : لتوهم أنه بعض معمولاته والبعض الآخر قوله : إیمانه ، والحاصل أنه علی تقدیر تأخیر الجار والمجرور لا تکون صله یکتم منحصره فیه ، إذ من صلته حینئذ المفعول وهو إیمانه وهذا هو السر فی تعبیر المصنف بمن التبعیضیه ، وقوله لتوهم أی : توهما قویا فلا ینافی أن هذا التوهم حاصل فی حال تقدیمه أیضا لاحتمال تعلقه به مع التقدیم لکنه ضعیف ، فإن قلت أن التأخیر لا یوهم کونه من صله یکتم إلا لو کان یکتم یتعدی بمن ومن المعلوم أنه إنما یتعدی بنفسه ، إذ یقال : کتمت زیدا الحدیث کما قال الله تعالی : (وَلا یَکْتُمُونَ اللهَ حَدِیثاً)(۲) أجیب بأنه سمع أیضا تعدیته بمن فیعرض الإیهام بسبب ذلک ؛ فإن قلت : إن تقدیم الجار والمجرور علی الجمله فیما إذا کان کل منهما نعتا هو الأصل ، إذ القاعده عند اختلاف النعوت تقدیم النعت المفرد ، ثم الظرف ، ثم الجمله ، وحینئذ فالآیه المذکوره مما جری فیها التقدیم علی الأصل لا مما قدم لغرض آخر یجاب بأن النکات لا تتزاحم فیجوز تعدادها ویرجح بعضها علی بعض اعتبار المتکلم ، فیجوز أن یقال قدم الجار والمجرور ؛ لأنه الأصل لقربه من المفرد ؛ لأن الأصل تقدیره بالمفرد وأن یقال : قدم لأن فی تأخیره إخلالا بالمراد.

۱- غافر : ۲۸.

۲- النساء : ۴۲.

(فلم يفهم أنه) أى : ذلك الرجل كان (منهم) أى : من آل فرعون ، والحاصل أنه ذكر لرجل ثلاثه أوصاف ؛ قدم الأول أعنى : مؤمن لكونه أشرف ، ثم الثانى لئلا يتوهم خلاف المقصود (أو) لأن فى التأخير إخلالا (بالتناسب كرعايه الفاصله نحو : (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسى)) (١) بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لأن فواصل الآى على الألف.

[أقسام القصر]

القصر

فى اللغه الحبس وفى الاصطلاح ...

******

(قوله : فلم يفهم أنه منهم) أى : والغرض بيان أنه منهم لإفاده ذلك مزيد عنايه الله به ، فتأخيره فيه إخلال بالمعنى المقصود (قوله : ثلاثه أوصاف) أى : كونه مؤمنا وكونه من آل فرعون وكونه يكتم إيمانه وهذه الأوصاف معمولات للفعل ؛ لأن العامل فى الموصوف عامل فى الوصف ، وقوله قدم الأول أعنى مؤمن أى : على الجميع (قوله : لكونه أشرف) أى : ولإفراده ، إذ النعت المفرد يقدم على غيره (قوله : ثم الثانى) أى : على الثالث وقوله لئلا يتوهم إلخ أى : ولقربه من المفرد بحسب المتعلق ، إذ الأصل تقدير متعلق الجار مفردا وسكت عن الثالث ؛ لأنه وقع فى محله فلا يسأل عنه (قوله : كرعايه الفاصله) أى : كالتقديم الذى لرعايه الفاصله فإن قلت : إن رعايه الفواصل من البديع قلت قد سبق بيان إمكان انخراطه فى سلك المعانى من جهه أن المناسبه للفواصل بعد الإتيان بها رعايه كونها جميعا على نمط واحد أولها كآخرها.

(قوله : بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل إلخ) وإنما قدم الجار والمجرور على المفعول وإن كان حق المفعول التقديم عليه ؛ لأن تقديمه يفهم حصر الخيفه فى نفسه وهو غير مراد (قوله : على الألف) أى : مبنيه عليها.

[القصر] :

(قوله : فى اللغه الحبس) ومنه قوله تعالى : (حُورٌ مَقْصُوراتٌ فِي الْخِيامِ)(٢) أى : محبوسات فيها ، وقال بعضهم هو فى اللغه : عدم المجاوزه إلى الغير فهو من قصر الشىء

١- طه : ٦٧.

٢- الرحمن : ٧٢.

تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص وهو (حقيقى وغير حقيقى) ...

******

على كذا إذا لم يتجاوز به إلى غيره لا من قصرت الشيء حبسته بدليل التعبير بعلى (قوله : تخصيص شيء بشيء) أى : تخصيص موصوف بصفه أو صفه بموصوف فالباء داخله على المقصور ، والشيء الأول : إن أريد به الموصوف كان المراد بالشيء الثانى الصفه والعكس ؛ وذلك لأن التخصيص يتضمن مطلق النسبه المستلزمه لمنسوب ومنسوب إليه ، فإن كان المخصص منسوبا فهو الصفه وإن كان منسوبا إليه فهو الموصوف والمراد بتخصيص الشيء بالشيء الإخبار بثبوت الشيء الثانى للشيء الأول دون غيره ، فالقصر مطلقا يستلزم النفى والإثبات (قوله : بطريق مخصوص) أى : معهود معين من الطرق المصطلح عليها عندهم وهو واحد من الأربع الطرق الآتيه فى كلامه وهى العطف وما وإلا وإنما والتقديم أو توسط ضمير الفصل وتعريف المسند إليه أو المسند بلام الجنس على ما مر واحترز بقوله بطريق مخصوص عن قولك : زيد مقصور على القيام فلا يسمى قصرا اصطلاحا ، واعلم أن الباء الأولى للإلصاق والتعديه والثانيه باء الاستعانه فلا يقال إن فى كلامه تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله : وهو حقيقى إلخ) أتى الشارح بالضمير لطول الفصل أو للإشاره إلى أن قوله القصر ترجمه وقوله حقيقى خبر لمبتدأ محذوف ، وحينئذ فيكون فى كلام المصنف استخدام ؛ لأن الضمير عائد على القصر بمعنى التخصيص لا بمعنى الترجمه.

(قوله : وغير حقيقى) أى : وهو الإضافى ؛ وذلك لأن السلب الذى تضمنه القصر إن كان عن كل ما عدا المقصور عليه فهو الحقيقى نحو ما خاتم الأنبياء والرسل إلا محمد ، وإلا فهو الإضافى نحو : ما زيد إلا شاعر ، وحاصل ما ذكره الشارح فى بيان انقسام القصر إلى حقيقى وغير حقيقى أن الحقيقى نسبه إلى الحقيقه بمعنى نفس الأمر ؛ لأن عدم تجاوز المقصور للمقصور عليه فيه بحسب نفس الأمر وأن الإضافى نسبه للإضافه لأن عدم التجاوز فيه بالإضافه إلى شيء مخصوص - وفيه نظر ، فإن عدم التجاوز فى كل من الحقيقى والإضافى بحسب نفس الأمر إذ لا بد فى كل منهما من المطابقه لنفس الأمر وإلا كان كاذبا ، وحينئذ فلا تظهر مقابله عدم التجاوز بحسب

لأن تخصيص الشيء بالشيء إما أن يكون بحسب الحقيقه وفى نفس الأمر بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلا ؛ ...

******

الإضافه إلى شيء لعدم التجاوز بحسب نفس الأمر ؛ لأن عدم التجاوز بحسب الإضافه إلى شيء بحسب نفس الأمر أيضا - كما علمت ، فلا يصح ما ذكره الشارح وذكر العلامه السيد فى حواشى المطول : إن الحقيقى نسبه للحقيقه بالمعنى المقابل للمجاز ، وأن المراد بالإضافى المجاز بمعنى أن تخصيص الشيء بالشيء بحسب الإضافه إلى شيء معين مجازى له - وفيه نظر ؛ لأن كلا من المعنيين حقيقى للقصر وليس الغرض من سوق الكلام إفاده أن بعض المعنيين معنى حقيقى للفظ القصر ، والبعض الآخر معنى مجازى له - كما فهمه العلامه السيد ، فلا يصح ما ذكره أيضا ، والأولى كما قال الحفيد : أن المراد بالحقيقى ما لوحظ فيه الحقيقه ونفس الأمر بدون ملاحظه حال المخاطب من تردد أو اعتقاد خلاف أو شركه والإضافى ما لوحظ فيه الحقيقيه ونفس الأمر مع ملاحظه حال المخاطب السابق ، ومن ثم صرحوا بأن قصر الإفراد وقصر القلب وقصر التعيين أقسام للقصر الغير الحقيقى ؛ لأنه هو الذى يعتبر فيه حال المخاطب وانقسام القصر إلى هذه الأقسام إنما هو باعتبار حال المخاطب ، ويمكن أن ينزل كلام الشارح على ذلك وإن كان ظاهر كلامه أن الإضافى لا يشترط فيه أن يكون مطابقا لما فى نفس الأمر حيث عطف قوله أو بحسب الإضافه على قوله بحسب الحقيقه ونفس الأمر بأنه لما روعى فى الإضافى أمر زائد على ما اعتبر فى الحقيقى وهو حال المخاطب اقتصر عليه ولم يذكر المطابقه لما فى نفس الأمر مع أن المطابقه المذكوره معتبره فيه أيضا (قوله : لأن تخصيص الشيء بالشيء) الباء داخله على المقصور عليه أى : لأن جعل الشيء خاصا بشيء ومنحصرا فيه (قوله : إما أن يكون بحسب الحقيقه وفى نفس الأمر) العطف تفسيرى أى : إما أن يكون بحسب ذاته من غير ملاحظه شيء دون شيء سواء كان الاختصاص - أيضا - كذلك أو لم يكن كذلك فيعم القصر الحقيقى والادعائى (قوله : بأن لا يتجاوزه إلى غيره) الضمير المستتر فى يتجاوزه راجع للشيء الأول والبارز فيه وفى غيره راجع للشيء الثانى أى : بأن لا يتجاوز الشيء الأول المقصور الشيء الثانى المقصور عليه إلى

وهو الحقيقى ، أو بحسب الإضافه إلى شىء آخر بألا يتجاوزه إلى ذلك الشىء وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شىء آخر ...

******

غير هذا الشىء الثانى كقولك : ما خاتم الأنبياء والرسل إلا محمد صلى الله عليه وسلم - فقد قصرت ختمهما على محمد ونفيته عن كل ما عداه فلم يتجاوزه الختم إلى غيره أصلا (قوله : وهو الحقيقى) قال ابن يعقوب سمى هذا حقيقيا ؛ لأن التخصيص ضد المشاركه وهذا المعنى هو الذى ينافى المشاركه فهو الأولى أن يتخذ حقيقه للتخصيص فناسب أن يسمى قصرا حقيقيا.

(قوله : بألا يتجاوزه إلى ذلك الشىء) أى : بألا يتجاوز الشىء الأول وهو المقصور الشىء الثانى وهو المقصور عليه إلى ذلك الشىء الآخر (قوله : وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شىء آخر) الواو للحال وإن وصليه أى : والحال أنه أمكن مجاوزته إلى شىء آخر - وفيه نظر ؛ لأن القصر الإضافى لا بد فيه من مجاوزه الشىء الشىء بالفعل إلى شىء آخر فقولك : ما زيد إلا قائم معناه : أن زيدا لا يتجاوزه القيام إلى القعود ، ولكن يتجاوزه إلى غيره من العلم أو الشعر أو الكتابه ، فالأولى أن يقول وإن تجاوزه لما علمت أن الذى ينافى الحقيقى إنما هو المجاوزه بالفعل وأما الإمكان فلا ينافيه ، وأجيب بأن المراد بالإمكان الإمكان الوقوعى لا مطلق الإمكان ، فأمكن فى كلام الشارح بمعنى : وقع - كذا قرر السيد الصفوى ، لكن الذى ذكره العلامه الحفيد أن الشرط فى الإضافى عدم التجاوز إلى ما يعتبر القصر بالإضافه إليه كالقعود فى المثال المذكور ، وأما غيره فلا يشترط التجاوز إليه بالفعل ، بل يكفى فيه إمكان التجاوز وإن لم يوجد كما أشار إليه الشارح بخلاف الحقيقى ، فإن عدم التجاوز فيه بالنسبه لجميع ما عدا المقصور عليه من غير إمكان التجاوز لغيره - انتهى.

وحاصله أن الحقيقى والإضافى بحسب اعتبار المعتبر ، فإن اعتبر التخصيص بالنسبه إلى جميع الصفات الباقيه فهو حقيقى سواء وجد الجميع أو لم يوجد شىء منه وإن اعتبر التخصيص بالنسبه إلى بعضها فهو إضافى وإن لم يكن موجودا إلا ذلك البعض.

فى الجمله ؛ وهو غير حقيقى ؛ بل إضافى كقولك : ما زيد إلا قائم ؛ بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود ؛ لا بمعنى أنه يتجاوزه إلى صفه أخرى أصلا ، وانقسامه إلى الحقيقى والإضافى بهذا المعنى ...

******

(قوله : فى الجمله) أى : فى بعض أمثله القصر لا فى كلها ، إذ قد لا يتجاوزه إلى شىء آخر ، كما إذا اعتبر القصر الذى فى لا إله إلا الله بالنسبه لآلهه بعض البلدان فهو إضافى مع عدم التجاوز لشىء آخر أصلا (قوله : بل إضافى) دفع به توهم أن المراد بكونه غير حقيقى أنه مجازى كما قال السيد.

(قوله : لا بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى صفه أخرى أصلا) أى : وإلا كان حقيقيا وهذا المعنى الذى ذكره وإن كان فيه تخصيص مضاد لمشاركه القيام للقعود فى زيد فلصحه وجود صفه مشاركه أخرى فيه لا ينبغى أن يتخذ حقيقيه للتخصيص لكونه ليس بأكمل ، وإن شمله مطلق التخصيص فناسب أن يسمى قصرا إضافيا ؛ لأن التخصيص فيه إضافى – قاله ابن يعقوب.

(قوله : وانقسامه) أى : القصر وهذا جواب عما يقال : إن القصر هو التخصيص وهو من الأمور الإضافيه لكونه نسبه بين المقصور والمقصور عليه حينئذ فيمتنع اتصافه بالحقيقى ، وتقسيمه إلى الحقيقى والإضافى من تقسيم الشىء إلى نفسه وغيره ، وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالحقيقى ما يكون تعقله فى حد ذاته لا بالقياس إلى الغير ، بل المراد به ما كان بالإضافه إلى جميع ما يغاير فهو حينئذ نوع من الإضافى بمعنى ما يكون تعقله بالقياس إلى الغير كما أن الإضافى هنا نوع منه أيضا وهو ما يكون بالإضافه إلى بعض ما يغاير ، والحاصل أنه ليس المراد بالحقيقى ما ليس إضافيا مطلقا ، بل ما كان بالإضافه إلى جميع المقصور عليه كما أن المراد بالإضافى ما كان بالإضافه إلى بعض ما عدا المقصور عليه ، وحينئذ فكل منهما قسم من مطلق إضافى (قوله : بهذا المعنى) تنازعه الحقيقى والإضافى والباء للملابسه من ملابسه الدال للمدلول المشار إليه فيما سبق ، وهو عدم مجاوزه المقصور المقصور عليه إلى غيره أصلا بالنسبه للحقيقى ، أو عدم مجاوزه المقصور للمقصور عليه إلى شىء آخر يعنى ، وإن أمكن أن يتجاوزه إلى غير ذلك المعنى

لا ينافى كون التخصيص مطلقا من قبيل الإضافات (وكل منهما) أى : من الحقيقى وغيره (نوعان : قصر الموصوف على الصفه) وهو ألّا يتجاوز الموصوف تلك الصفه إلى صفه أخرى لكن يجوز أن تكون تلك الصفه لموصوف آخر (وقصر الصفه على الموصوف) وهو ألّا تتجاوز تلك الصفه ذلك الموصوف إلى موصوف آخر لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخر (والمراد) بالصفه ههنا الصفه (المعنويه) أعنى : المعنى القائم بالغير ...

******

بالنسبه للإضافى (قوله : لا ينافى كون التخصيص) أى : الذى هو القصر (قوله : مطلقا) أى : حقيقيا كان أو إضافيا ، وقوله : من قبيل الإضافات أى : النسب التى يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لتوقف كل من الحقيقى والإضافى على تعقل المقصور والمقصور عليه ، أو لأن فى كل من الحقيقى والإضافى إضافه إلى الغير ، لكن فى الحقيقى إلى الجميع وفى الإضافى إلى البعض ، وخص أحدهما باسم الإضافه ؛ لأن المضاف إليه فيه متعين والآخر باسم الحقيقه ؛ لأنه أنسب بحقيقه التخصيص التى هى ضد المشاركه ، فالحقيقه موجوده فى كل منهما ، لكنها فى الحقيقى أكمل لنفى كل مشارك.

(قوله : وهو ألا يتجاوز الموصوف تلك الصفه إلخ) كقولك : ما زيد إلا قائم فقد قصرت زيدا على القيام ولم يتجاوزه للقعود ، ويصح أن تكون تلك الصفه وهى القيام لموصوف آخر (قوله : إلى صفه أخرى) إن أراد أى : صفه كان القصر حقيقيا ، وإن أراد إلى صفه معينه من الصفات كان إضافيا ، وكذا يقال فيما يأتى (قوله : لكن يجوز إلخ) هذا الجواز ليس من مدلول القصر ، وقد يمنع كون تلك الصفه لموصوف آخر كما فى إنما الله إله واحد ، وأما فى قصر الصفه على الموصوف فلا يظهر منع الجواز فيه (قوله : ألا تتجاوز تلك الصفه ذلك الموصوف) كقولك ما قائم إلا زيد فقد قصرت القيام على زيد بحيث لا يتجاوزه إلى غيره ، وإن كان زيد متصفا بصفات أخر كالأكل والشرب وقوله : إلى موصوف آخر المراد جنس الموصوف الآخر الصادق بكل موصوف وببعض معين (قوله : والمراد بالصفه) أى : التى تقصر أو يقصر عليها (قوله : هنا) أى : فى باب القصر (قوله : المعنى القائم بالغير) أى : سواء دل عليه بلفظ النعت النحوى كقائم ،

(لا النعت) النحوى ؛ أعنى : التابع الذى يدل على معنى فى متبوعه ...

******

أو غيره كالفعل نحو : ما زيد إلا يقوم وسواء كان ذلك المعنى القائم بالغير وجوديا أو عدميا كالحال ، وأشار الشارح بالعنايه إلى أنه ليس المراد بالمعنويه ما قابل صفات المعانى وهى الحال اللازمه لصفه أخرى فقط ، بل المراد بها ما قابل الذات عند المتكلمين فشملت الوجوديه والعدميه كما قلنا ، ولا يقال : تفسير الصفه بما ذكر اصطلاح للمتكلمين والمناسب هنا ذكر المعنى اللغوى ؛ لأنه المتبادر ؛ لأنا نقول هذا المعنى لغوى أيضا ، فقد قال فى الصحاح : الصفه كالعلم والسواد (قوله : لا النعت النحوى) ليس المراد لا النعت النحوى فقط ، بل ما هو أعم منه ؛ لأن هذا لا يصح ؛ لأن النعت النحوى لا يدخل فى شىء من طرق القصر فلا يعطف ولا يقع بعد إلا ولا بعد إنما ولا يتقدم ولا يتوسط بينه وبين منعوته ضمير الفصل وليس مسندا ولا مسندا إليه حتى يقصد بتعريفه باللام القصر ، وحينئذ فالمراد نفيه بالكليه أى : أنه لا يصح إرادته فى باب القصر إذ لا يتأتى قصره بطريق من طرقه ولا يعكر على هذا قول الشارح وبينهما إلخ ؛ لأن المراد بيان النسبه بينهما فى حد ذاتها ونفس الأمر لا فى هذا الباب - تأمل.

(قوله : أعنى التابع) أى : اللفظ التابع وهذا جنس فى التعريف شامل لجميع التوابع وقوله الذى يدل على معنى فى متبوعه فصل خرج به البدل وعطف البيان والتأكيد الذى ليس للشمول ؛ لأنها كلها لا تدل على معنى فى المتبوع ؛ لأنها نفسه ، وأورد عليه أنه غير مانع لشموله نحو علمه فى أعجبنى زيد علمه ، فإنه تابع دل على معنى وهو العلم فى المتبوع ، وأجيب بأن قيد الحيثيه معتبر فى التعريف ، فالمعنى دل على معنى كائن فى المتبوع من حيث كونه فى المتبوع بمعنى أنه يشعر بالمتبوع فى حال دلالته على المعنى ، ويشعر بأن هذا المعنى كائن فى ذلك المتبوع كالعالم فى قولك : جاء زيد العالم ، فإنه يشعر بالذات التى هى المتبوع مع المعنى بقطع النظر عن ضميره بخلاف العلم فى : أعجبنى زيد علمه فإنه إنما يدل على المعنى ولا إشعار له بالمتبوع إلا بإضافته للضمير العائد إليه ، وأورد أيضا نحو : أخوك من قولك : جاءنى زيد أخوك لدلالته على الذات وعلى معنى فيها وهو الأخوه ، وأجيب بأن المراد الدلاله قصدا والعرض من البدل تكرير النسبه لا الإشعار بالأخوه.

غير الشمول ؛ وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فى نحو : أعجبنى هذا العلم ، وتفارقهما فى مثل : ...

******

(قوله : غير الشمول) فصل ثان أخرج به التأكيد بكل وأخواتها ، واعترض بأن هذا القيد يخرج نحو الشاملون فى قولك جاء الناس الشاملون زيدا فإنه دال على معنى فى متبوعه هو الشمول مع أنه نعت نحوى ، فالتعريف غير جامع ، وأجيب بأن المراد بالشمول المنفى الشمول المعهود فى التوكيد وهو الذى يستفاد بالألفاظ المعلومه وفيه ضعف ، إذ لا قرينه على ذلك ، وأجاب عبد الحكيم بجواب غير هذا بأن الشمول لزيد شمول مقيد غير الشمول الذى فى القوم فإنه مطلق ، والمطلق غير المقيد ، وأورد أيضا نحو : العلم والرجل فى قولك : أعجبنى هذا العلم فى هذا الرجل فإن تابع الإشاره نصوا على أنه نعت مع أنه لم يدل على معنى كائن فى المتبوع ؛ لأنه نفسه وكذا كل نعت كاشف ، وقد يجاب بأن اسم الإشاره يراعى معه مدلوله من حيث إنه شىء يشار إليه وكونه علما أو رجلا معنى زائد وكذا الاسم الكاشف ؛ لأن ما قبله شىء وكونه حقيقيه كذا معنى زائد ، ولكن على تقدير تسليمه يرد حينئذ أنه ليس فيه إشعار بشيئين وهما الذات والمعنى كما قرر فى النعت ؛ لأنه ليس بمشتق وعلى تقدير الإشعار يرد عليه التوكيد بالنفس والعين فى قولك : جاء زيد نفسه أو عينه لدلاله النفس على أن مدلول زيد موصوف بكونه نفسه هى الفاعله للمجىء وليس موصوفا بكون ملابسه هو الفاعل للمجئ ، فالأولى أن التعريف لغالب أفراد النعت وفيه خروج عن مقتضى أصل الحدود (قوله : وبينهما) أى : بين المعنويه والنحويه من حيث مدلولها أو بين النحويه والمعنويه من حيث دالها وإلا فالنحويه لفظ وهو مباين للمعنى (قوله : لتصادقها) أى : تصادق النعت النحوى والصفه المعنويه - وفيه نظر ، إذ الصفه المعنويه معنى والنعت النحوى لفظ فهما متباينان فلا يتأتى تصادقهما ، وأجيب بجوابين الأول أن المراد بالتصادق التحقق لا الحمل ، ولا شك أن هذا المثال وجد فيه الأمران ، فإن العلم نعت لاسم الإشاره على قول وصفه معنويه ؛ لأنه معنى قائم بالغير الجواب الثانى أن الكلام مبنى على المسامحه ؛ وذلك لأن التصادق بين الصفه المعنويه وبين معنى النعت النحوى ، ولكن لشده الارتباط

العلم حسن ، ومررت بهذا الرجل ، وأما نحو قولك : ما زيد إلا أخوك ، وما الباب إلا ساج ، وما هذا إلا زيد فمن قصر الموصوف على الصفه تقديرا إذ المعنى أنه مقصور على الاتصاف بكونه أخا ، أو ساجا ، أو زيدا.

******

الذى بين اللفظ ومعناه نسب ما للمعنى للفظ على طريق التمسح والتجوز (قوله : العلم حسن) مثال لافتراق الصفه المعنويه ، فإن العلم صفه معنويه لا نحويه ؛ لأنه مبتدأ.

(قوله : ومررت بهذا الرجل) مثال لانفراد النعت ، فإن لفظ الرجل نعت لاسم الإشاره ولم يدل على معنى قائم بالغير بالنظر لأصله فليس صفه معنى ، فإن قيل الرجل فى هذا التركيب يدل على معنى قائم بالغير ، إذ هو دال على كون المشار إليه موصوفا بالرجوليه ، ولذلك صح كونه نعتا فيكون صفه معنويه قلنا هو من أصله لم يوضع إلا للذات بخلاف العلم ولو عرض له فى الحين ما ذكر من التأويل فليس صفه معنويه باعتبار الأصل ، ويرد على هذا الجواب أنه إن كان المعتبر فى كون الشىء صفه معنويه ما كان باعتبار الدلاله الأصليه فلا يكون قولنا ما زيد إلا أخوك وما الباب إلا ساج ، وما هذا إلا زيد من قصر الموصوف على الصفه المعنويه ، وقد صرحوا بأنه من حيث قالوا المعنى : حصر زيد فى الاتصاف بكونه أخا إلخ ، فأما أن يجعل الكل من الصفه المعنويه باعتبار الحال أو لا يجعل الكل من الصفه المعنويه باعتبار الأصل ؛ لأن الرجل حيث أعرب نعتا يقصد فيه هذا المعنى بعينه ، فإن جعل منها كانت الصفه المعنويه أعم مطلقا من النعت النحوى وهو الأقرب. ا ه يعقوبى.

(قوله : وأما نحو قولك ما زيد إلا أخوك إلخ) قصد بهذا دفع ما يرد على قوله وكل منها نوعان فإن القصر فى الأمثله المذكوره ليس من النوعين ، وحاصل الجواب أنها من باب قصر الموصوف على الصفه المعنويه تأويلا ، وقد يقال : كان ينبغى ترك المثال الأول لعدم احتياج الأخ للتأويل ؛ لأنه يدل على معنى هو الأخوه فهو مما يدل على المعنى القائم بالغير دلاله ظاهره ، وإن لم يكن مشتقا - فتدبر.

(قوله : تقديرا) حال فى الصفه أى : حال كون الصفه مقدره وإنما كانت الصفه مقدره فى ذلك لعدم تحققها فى ذلك ؛ لأن كلا من المسند والمسند إليه فى تلك الأمثله

(والأول :) أى : قصر الموصوف على الصفه (من الحقيقى نحو : ما زيد إلا كاتب إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها) أى : غير الكتابه (وهو لا يكاد يوجد لتعذر الإحاطه بصفات الشىء) ...

******

ذات ، وقوله فمن قصر الموصوف على الصفه : مبنى على أن التأويل فى جانب المقصور عليه هنا كما هو الظاهر لكونه خبرا ، وقد يعكس ويعتبر التأويل فى جانب المقصور على معنى قصر الكون زيدا على أخيك والبابيه على الساج والهاذيه على زيد ، فحينئذ يكون من قصر الصفه على الموصوف ، لكنه لا يخلو عن تكلف.

(قوله : من الحقيقى) حال من المبتدأ أو من الخبر على القول بجوازه منهما ، وحاصل ما ذكره المصنف أن القصر إما حقيقى أو إضافى ، والحقيقى : إما قصر موصوف على صفه أو بالعكس وكل منهما إما حقيقى غير ادعائى أو ادعائى فهذه أربعه ، والإضافى : إما قصر موصوف على صفه أو بالعكس ، وكل منهما : إما قصر إفراد أو قلب أو تعيين فهذه سته ، تلك عشره كامله (قوله : إذا أريد إلخ) هذا قيد فى المثال أى : أن هذا المثال إنما يكون من الحقيقى إذا أريد أن زيدا لا يتصف بغيرها أى بكل مغاير لها من الصفات وأما إذا أريد أنه يتصف بها لا بمقابلها فقط من الشعر مثلا كان من القصر الإضافى (قوله : وهو) أى : قصر الموصوف على الصفه قصرا حقيقيا لا يكاد يوجد أى : من البليغ المتحرى للصدق وهذا لا ينافى أنه قد يكون من غيره ، لكن يكون كاذبا ولفظ لا يكاد يعبر به تاره عن قله وجود الشىء فيقال : لا يكاد يوجد ، كذا بمعنى أنه لا يوجد إلا نادرا تنزيلا للنادر منزله الذى لا يقارب الوجود وتاره يعبر به عن نفى الوقوع والبعد عنه أى : لا يقرب ذلك الشىء إلى الوجود أصلا ، وهذا الثانى هو المناسب لقوله بعد لتعذر الإحاطه بصفات الشىء أى : لعدم إمكان الإحاطه بصفات الشىء عاده ؛ لأنه إذا تعذر فى العاده إحاطه المخلوق بصفات الشىء لم يتأتّ للمحترز عن نقيصه الكذب أن يأتى به قاصدا لمعناه الحقيقى (قوله : لتعذر الإحاطه إلخ) أى : لتعذر إحاطه المتكلم بها ، ثم إن ذلك التعذر لا ـ لكثرتها حتى يتوجه عليه إمكان الإحاطه الإجماليه وكفايتها فى القصر كما فى : ليس فى الدار إلا زيد بل لأن من الصفات ما هو

حتى يمكن إثبات شيء منها ونفى ما عداها بالكليه بل هذا محال ؛ لأن للصفه المنفيه نقيضا وهو من الصفات التى لا يمكن نفيها ضروره امتناع ارتفاع النقيضين ، مثلا : إذا قلنا : ما زيد إلا كاتب ؛ وأردنا أنه لا يتصف بغيره لزم أن لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه ؛ وهو محال.

(والثانى :) أى : قصر الصفه على الموصوف من الحقيقى ...

******

حقيقى خصوصا النفسيه فلا يقع من العاقل المتحرى للصدق إثبات واحده منها ونفى ما سواها مطلقا – قاله الفنرى.

(قوله : حتى يمكن إلخ) تفريع على الإحاطه أى : أن الإحاطه بصفات الشيء التى يتفرع عليها إمكان إثبات شيء منها ونفى ما عداه بالكليه متعذره وضمير منها لصفات الشيء (قوله : ونفى ما عداها) الأولى ونفى ما عداه أى : الشيء المثبت إلا أن يقال : إنه أنث الضمير إلى أن الشيء المذكور صفه (قوله : بل هذا) أى : قصر الموصوف على الصفه قصرا حقيقيا محال وهذا إضراب على قول المصنف وهو لا يكاد يوجد ، وفيه أنه لا حاجه لذلك الإضراب ؛ لأن قول المصنف وهو لا يكاد يوجد يفيد المحاليه خصوصا ، وقد علل بعد ذلك بالتعذر ، وقد يقال : إن المتعرض له فى المتن إنما هو كون هذا القصر غير واقع بالكليه وكم من أمور غير واقعه وليست محالا ولا دلاله للتعذر على المحاليه ؛ لأن المراد التعذر عاده لا عقلا على أن كثيرا ما يراد به التعسر.

(قوله : لأن للصفه المنفيه) المراد جنس الصفه ولو قال لأن لكل من الأوصاف المنفيه نقيضا وهو ثبوتها ألبته لكان أوضح (قوله : وهو) أى : النقيض من الصفات التى لا يمكن نفيها (قوله : ولا بنقيضه) أعنى عدم القيام الصادق بالجلوس والاضطجاع أى : ولزم أن لا يتصف بالحركه ولا بنقيضها ، ولزم أن لا يتصف بالشعر ولا بنقيضه وهكذا كل وصف مغاير للكتابه ، لا يقال : المراد من قولنا ما زيد إلا كاتب نفى اتصافه بغير الكتابه من الصفات الوجوديه والنقيض أمر عدمى ، وحينئذ فلا يكون إثبات صفه ونفى ما عداها محالا ؛ لأنا نقول الكلام فى القصر الحقيقى وهو لا يتصور إلا بنفى كل ما هو غير المثبت فعلى فرض لو أريد نفى الصفات الوجوديه إنما يلزم عدم ارتفاع النقيضين

(كثير ، نحو : ما فى الدار إلا زيد) على معنى أن الحصول فى الدار المعينه مقصور على زيد (وقد يقصد به) أى : بالثانى (المبالغه ...

******

لا صحه القصر الحقيقى على أن قصد الأوصاف الوجوديه فقط لو سلمنا كونه عذرا لم يندفع به ما ذكر ، إذ من الصفات الوجوديه ما يستلزم نقيض إحداهما عين الأخرى كحركه الجسم وسكونه فيلزم ذلك المحال قطعا ، إذ من جمله المنفيات الحركه فيلزم ثبوت السكون عند انتفائها ولا يتأتى نفيهما معا لمساواه كل منهما لنقيض الآخر - كذا قال الفنرى ، ورد هذا بأن غايته الامتناع فى بعض الأحيان وهو ما إذا كان الموصوف الجسم والوصف غير الحركه والسكون وهو ظاهر (قوله : كثير) أى : لعدم التعذر بالإحاطه فلا محاليه بالأولى (قوله : ما فى الدار إلا زيد) أورد على هذا المثال بأن الكون فى الدار المعينه لا ينحصر فى زيد ؛ لأن الهواء الذى لا يخلو منه فراغ عاده كائن فى الدار ، فإن أجيب بأن المراد نفى الكون عن نوع زيد بأن يكون التقدير ما فى الدار إنسان أو أحد إلا زيد ليقع الاستثناء متصلا قلنا صار القصر إضافيا ، ولزم صحه هذا فى قصر الموصوف على الصفه الذى جعل متعذرا أو محالا ، إذ يصح قولك ما هذا الثوب إلا أبيض بتقدير ما هذا الثوب ملونا بشىء من الألوان غير البياض ، فالأولى التمثيل بقولنا لا واجب بالذات إلا الله وما خاتم الأنبياء إلا محمد - صلى الله عليه وسلم - انتهى يعقوبى.

(قوله : المعينه) أخذ هذا القيد من جعل اللام فى الدار للعهد ولا بد من هذا القيد ، وذلك لأنه إذا أريد دار معينه صح أن تحصر هذه الصفه وهى الكون فيها فى زيد فلا يكون فيها غيره أصلا ، وأما لو أريد مطلق دار فلا يصح إذ لا يتأتى عاده حصر الكون فى مطلق الدار فى زيد ، إذ لا بد من كون غير زيد فى دار ما.

(قوله : أى بالثانى) أى : وهو قصر الصفه على الموصوف قصرا حقيقيا ، قال الفنارى : وإرجاع الضمير إلى الحقيقى مطلقا ، بل إلى مطلق القصر أصح وأشمل ، إذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائى فى الإضافى - اللهم إلا أن يقال : إنه لم يقع مثله فى كلام البلغاء ، وإن جاز وأفاد عقلا (قوله : المبالغه) أى : فى كمال الصفه فى ذلك الموصوف

لعدم الاعتداد بغير المذكور) كما يقصد بقولنا : ما فى الدار إلا زيد أن جميع من فى الدار ممن عدا زيدا فى حكم العدم ؛ فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا ، وأما فى القصر الغير الحقيقى فلا يجعل غير المذكور بمنزله العدم ؛ بل يكون المراد أن الحصول فى الدار مقصور على زيد ؛ ...

******

فتنفى عن غيره على وجه العموم وتثبت له فقط دون ذلك الغير ، وإن كانت فى نفس الأمر ثابته لذلك الغير أيضا (قوله : لعدم الاعتداد إلخ) أى : وإنما يفعل ذلك لعدم الاعتداد فى تلك الصفه بغير المذكور ، وذلك إذا كان المقام مقام مذمه لغير المذكور ودعوى نقصانه وذلك كما إذا وجد علماء فى البلد وأريد المبالغه فى كمال صفه العلم فى زيد ، فينزل غير زيد منزله من انتفت عنه صفه العلم لعدم كمالها فيه ، ويقال : لا عالم فى البلد إلا زيد (قوله : قصرا حقيقيا ادعائيا) انظر هل إطلاق الحقيقى عليه حقيقه أو مجاز ، واستظهر السيد الصفوى الثانى ، ويدل له قول الشارح أول الباب بحسب الحقيقه ونفس الأمر - انتهى سم ، وفى العروس : أنه من مجاز التركيب ؛ لأنه إذا قيل لا عالم فى البلد إلا زيد على وجه حصر العلم فيه ونفيه عن غيره لعدم الاعتداد بالعلم فى ذلك الغير ، فنفى العلم عن غير زيد الذى تضمنه هذا الحصر ليس كذلك فى نفس الأمر ، وإنما نسب ذلك النفى إلى الغير لكونه بمنزله المتصف بالنفى لضعف الإثبات فيه ونسبه الشىء لغير من هو له مجاز تركيبى.

(قوله : وأما فى القصر الغير الحقيقى) أى : وهو الإضافى فلا يجعل إلخ وهذا الذى ذكره الشارح إشاره للفرق بين الإضافى والقصر الحقيقى الادعائى ، وحاصله أن الإضافى يعتبر بالإضافه إلى شىء معين من غير اعتبار المبالغه والتنزيل والحقيقى الادعائى مبنى على المبالغه والتنزيل ، فإذا قلت ما فى الدار إلا زيد وأردت لا غيره وكان فيها غيره ونزلته منزله العدم كان القصر حقيقيا ادعائيا ، وإن أردت لا عمرو وكان فيها بكر وخالد أيضا كان إضافيا ، وقد يعتبر فى الإضافى تلك المبالغه بأن يجعل ما يكون القصر بالإضافه إليه منزله العدم ، فإذا قلت : ما فى الدار إلا زيد بمعنى أن الحصول فى الدار مقصور على زيد لا يتجاوزه إلى عمرو ، وإن كان حاصلا لبكر وخالد

بمعنى أنه ليس حاصلا لعمرو وإن كان حاصلا لبكر وخالد.

(والأول :) أى : قصر الموصوف على الصفه (من غير الحقيقى : ...

******

فذلك قصر إضافى على وجه الحقيقه ، فإذا جعل ما يكون القصر بالإضافه إليه وهو عمرو منزله العدم كان قصرا إضافيا على وجه المبالغه ، والحاصل أن أقسام القصر أربعه قصر حقيقى على وجه الحقيقيه وقصر حقيقى على وجه المبالغه وقصر إضافى على وجه الحقيقه ، وكذا على وجه المبالغه والفرق بين الثانى وهو الحقيقى الإدعائى والرابع وهو الإضافى الادعائى أن الحقيقى يجعل فيه ما عدا المقصور بمنزله العدم كقولنا : ما فى الدار إلا زيد إذا كان فى الدار غير زيد ، وجعل منزله العدم والإضافى يجعل فيه ما يكون القصر بالإضافه إليه منزله العدم كالمثال المذكور إذا قصد أن الحصول فى الدار مقصور على زيد لا يتجاوزه إلى عمرو وجعل عمرو منزله العدم ، فالأول ينزل فيه جميع من سوى المقصور بمنزله العدم والثانى ينزل فيه بعض من سواه وهو ما يكون القصر بالإضافه إليه منزله العدم ، وأما الفرق بين الإضافى على وجه الحقيقه والإضافى على وجه المبالغه فقد علم مما مر كالفرق بين الحقيقى الادعائى والإضافى على وجه الحقيقه (قوله : بمعنى أنه ليس حاصلا لعمرو) أى : الذى هو ليس موجودا فيها وقوله ، وإن كان حاصلا لبكر وخالد أى : اللذين هما فيها ولم ينزلا منزله العدم.

(قوله : والأول إلخ) لما فرغ من أقسام الحقيقى الأربعه شرع فى أقسام الإضافى وهى سته كما عرفت وقوله من غير الحقيقى حال من المبتدأ أو الخبر أو صفه للمبتدأ أى : الكائن من غير الحقيقى ومن كلام المصنف هذا تعلم عدم جريان الانقسام إلى الإفراد والتعيين والقلب فى الحقيقى ، بل هى خاصه بالقصر الإضافى ، ولا يرد على هذا لا إله إلا الله ، فإنها من قصر الصفه على الموصوف قصرا حقيقيا أى : لا غيره قصر إفراد للرد على معتقد الشركه ؛ لأنا نقول : إنها من قصر الصفه أى : الألوهيه على الموصوف أى : الله قصرا إضافيا أى : بالنسبه إلى المعبودات الباطله وهى الأصنام والأوثان قصر إفراد ردا على من اعتقد شركتها مع الله فى الألوهيه ؛ لأن العبره فى الإفراد وأخويه بحال المخاطب واعتباره والمخاطبون بلا إله إلا الله لا يعتقدون شركه كل ما عدا الله تعالى

تخصيص أمر بصفه دون) صفه (أخرى أو مكانها ، والثانى :) أى : قصر الصفه على الموصوف من غير الحقيقى (تخصيص صفه بأمر دون) أمر (آخر أو مكانه) وقوله : دون أخرى - معناه : ...

******

معه فى الألوهيه حتى يكون القصر فى كلمه التوحيد قصرا حقيقيا ، بل إنما يعتقدون شركه الأوثان والأصنام ، فالمعنى أن الألوهيه مقصوره على الله لا تتجاوزه إلى الأوثان والأصنام ولا ينظر إلى الواقع - كذا قرر بعض الأفاضل ، وعلل فى المطول عدم جريان الانقسام فى الحقيقى بأنه لا يتصور من السامع العاقل أن يعتقد ثبوت جميع الصفات لأمر أو جميعها إلا واحده أو يتردد فيه كيف وفيها ما هى متقابله حتى يقصر بعضها وينفى الباقى إفرادا أو قلبا أو تعيينا ، وكذا قصر الصفه على هذا المنوال.

(قوله : تخصيص أمر) وهو الموصوف المقصور والباء فى قوله بصفه داخله على المقصور عليه ، وفى الحقيقه هو على حذف مضاف أى : بثبوت صفه وإضافه صفه لما بعده من إضافه المصدر لمعموله أى : تخصيص المتكلم أمرا بثبوت صفه ، وقوله دون أخرى حال من فاعل المصدر أى : حال كون المتكلم متجاوزا تاركا الصفه الأخرى وفهم منه أن هناك صفه يمكن أن تشارك هذه فى تخصيص ذلك الأمر بها ، لكن جعلت له إحداهما فى مكان ليست فيه تلك الأخرى فيفهم منه أنه لم يتصف بتلك الأخرى ، وأن تلك الأخرى لم يتقرر لها ذلك المكان بدلا عن هذه.

(قوله : أو مكانها) أى : أو تخصيص أمر بصفه مكان صفه أخرى وهذا قصر القلب وما قبله قصر الإفراد ، وأما قصر التعيين فهو داخل فى قوله أو مكانها على طريقه المصنف وفيما قبله على طريقه السكاكى ، وكذا يقال فيما بعد ومكانها قيل حال ومعناه أو واضعا تلك الصفه مكان أخرى ، وقيل : إنه منصوب على الظرفيه أى بصفه واقعه فى مكان صفه أخرى واحده كانت أو أكثر (قوله : والثانى) أى : من غير الحقيقى الذى هو الإضافى (قوله : بأمر) هو الموصوف أى : تخصيص المتكلم صفه بأمر حاله كون المتكلم متجاوزا وتاركا أمرا آخر أو حال كون الصفه متجاوزه أمرا آخر (قوله : أو مكانه) أى : أو تخصيص صفه بأمر مكان آخر (قوله : معناه إلخ) ذكره ليتبين به المراد

متجاوزا الصفه الأخرى فإن المخاطب اعتقد اشتراكه فى صفتين ، والمتكلم يخصصه بإحداهما ويتجاوز الأخرى ، ومعنى دون فى الأصل : أدنى مكان من الشىء ، يقال : هذا دون ذلك - ...

******

من قوله دون أخرى فإنه يمكن أن يصدق بالسكوت عن تلك الصفه وعدم التعرض لانتفائها مع أنه ليس مرادا ، إذ المراد التعرض لانتفائها (قوله : متجاوزا الصفه الأخرى) أشار به إلى أن دون وقع حالا وذو الحال : إما المفعول المذكور وهو الأمر ، وإما الفاعل وهو المخصص ، فإنه مراد بحسب الحقيقه فهو فى قوه الملفوظ - كذا فى الفنرى ، لكن جعله حالا من الفاعل هو الذى يدل عليه قول الشارح والمتكلم يخصصه بإحداهما ويتجاوز الأخرى مع أن فى جعله حالا من المفعول إتيان الحال من النكره.

(قوله : اعتقد اشتراكه) أى : الموصوف فى صفتين وفى الكلام قلب ، والأصل اعتقد اشتراك صفتين فيه بدليل ما يأتى له عند قول المصنف من يعتقد الشركه حيث قال أى : شركه صفتين فى موصوف ولو قيل أى : اعتقد اشتراكه بين صفتين لم يحتج للتأويل (قوله : ويتجاوز الأخرى) أى : يتباعد عن ثبوت الأخرى إلى نفيها.

(قوله : ومعنى دون إلخ) حاصله أن أصل دون أن يستعمل فى المكان المحسوس المنحط أى : المنخفض بالنسبه لمكان آخر انحطاطا يسيرا فهى فى الأصل اسم مكان فيقال هذا البيت مثلا دون ذلك البيت إذا كان أحط منه قليلا ، ثم استعملت فى المكان المعنوى من الأحوال والرتب مع مراعاه أن صاحب ذلك المكان أدنى وأخفض مرتبه من الآخر فيقال : زيد دون عمرو فى الفضل ، ثم نقلت إلى تخطى حكم إلى حكم وتجاوز حد إلى حد بعد نقلها للمكان المعنوى المراعى فيه شرف غير صاحبه ، ثم أريد بالمصدر الذى هو التجاوز اسم الفاعل كما فى كلام المصنف فيكون التقدير تخصيص المتكلم أمرا بصفه حال كونه متجاوزا صفه أخرى اعتقد فيها الشركه (قوله : أدنى مكان من الشىء) أى : أخفض مكان أى مكان منخفض بالنسبه لمكان آخر - كذا قرر شيخنا العدوى ، والمراد المكان المحسوس (وقوله : من الشىء) متعلق بأدنى باعتبار أصل المعنى كما يقال : دنا منه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيلى ، فلا يلزم استعمال أفعل التفضيل بالإضافه ومن قاله الفنرى.

إذا كان أحط منه قليلا ؛ ثم استعير للتفاوت فى الأحوال والرتب ، ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل تجاوز حد إلى حد ، وتخطى حكم إلى حكم. ولقائل أن يقول : إن أريد بقوله : دون أخرى ، ودون آخر - دون صفه واحده أخرى ، ودون أمر واحد آخر - فقد خرج عن ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا : ما زيد إلا كاتب لمن اعتقده كاتبا ، وشاعرا ، ومنجما ، وقولنا : ما كاتب إلا زيد لمن اعتقد الكاتب زيدا ، وعمرا ، أو بكرا.

******

(قوله : إذا كان أحط منه) أى : فى الحسن (قوله : ثم استعير) أى : نقل أو المراد الاستعاره التصريحيه وقوله للتفاوت إلخ : الأولى للرتبه المنحطه كما تقدم فتكون دون استعملت فى المكان المعنوى بالنقل أو بالاستعاره من المكان الحسى بعد تشبيه المكان المعنوى به ، وقد يقال : إن فى الكلام حذف مضاف وفى بمعنى من البيانيه لذلك المحذوف أى لذى التفاوت من الرتب والأحوال (قوله : ثم اتسع فيه) أى : بطريق النقل أو المجاز المرسل من استعمال المقيد فى المطلق ؛ لأن المراد فاستعمل فى تجاوز حد وإن لم يكن هناك تفاوت كما فى القيام دون القعود أو من استعمال اسم الملزوم فى اللازم ؛ لأن التفاوت يلزمه التجاوز ، أو المراد بالاتساع فيه صيرورته حقيقه عرفيه (وقوله : فى كل تجاوز) أى : فى كل ذى تجاوز حد إلى حد وذى تخطى إلخ ، والمراد بالحكم المحكوم به ، ثم يحتمل أن المراد بالحد الحكم فالعطف للتفسير ، لكن لا يتناول كلامه حينئذ دون التى فى قصر الصفه على الموصوف أو الأمر المحكوم عليه ، فالعطف مغاير فيدخل فى قوله : تجاوز حد إلى حد دون التى فى قصر الصفه على الموصوف فى قوله : تخطى حكم إلى حكم دون التى فى قصر الموصوف على الصفه - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : ولقائل إلخ) هذا اعتراض على تعريف المصنف ، وحاصله أنه إن اختار الشق الأول من شقى الترديد كان التعريف غير جامع لبعض أفراد القصر الإضافى وهو ما يكون لنفى أكثر من صفه واحده أو أمر واحد ، وإن اختار الشق الثانى كان التعريف غير مانع لصدقه على القصر الحقيقى ؛ لأنه تخصيص أمر بصفه دون سائر الصفات ، وتخصيص صفه بأمر دون سائر الأمور (قوله : كقولنا ما زيد إلا كاتب) أى : فى قصر

وإن أريد الأعم من الواحد وغيره فقد دخل فى هذا التفسير القصر الحقيقى ، وكذا الكلام على مكان أخرى ومكان آخر (فكل منهما) أى : فعلم من هذا الكلام ، ...

******

الموصوف على الصفه وقوله : وما كاتب إلا زيد أى : فى قصر الصفه على الموصوف ، وقوله اشتراك ما فوق الاثنين أى : اشتراك الموصوف فيما فوق الاثنين فى قصر الموصوف على الصفه أو اشتراك ما فوق الاثنين فى الموصوف فى قصر الصفه ، وأجيب باختيار الشق الثانى ، لكن المراد الواحد وغيره على سبيل التفصيل بأن يلاحظ الصفات أو الأمور الموصوفه المتجاوز عنها تفصيلا بخلاف القصر الحقيقى ، فإنه يلاحظ النفى عن الغير على سبيل الإجمال ، والحاصل أن النظر فى غير الحقيقى إلى كل فرد من المتجاوز عنه تفصيلا ضروره الرد على معتقد ثبوته وليس هو جميع ما غاير المقصور حتى يكون بالنظر إليه إجمالا بخلاف الحقيقى مثلا إذا قيل : لا قائم إلا زيد إن لوحظ لا غيره كان القصر حقيقيا ، وإن لوحظ لا عمرو ولا بكر ولا خالد كان إضافيا ، وأجيب أيضا بأن المراد أعم من الواحد وغيره بشرط أن لا يكون الأعم هو الجميع ، وحينئذ فلا يدخل القصر الحقيقى فى التعريف والقرينه على ذلك المراد المقابله ، وأجاب فى المطول باختيار الشق الثانى ، وهذا المعنى وإن كان مشتركا بين الحقيقى وغيره ، لكنه خصصه بغير الحقيقى ؛ لأنه ليس بصدد التفسير للقصر الغير الحقيقى لأجل أن يتميز عن القصر الحقيقى ؛ لأن ذلك قد علم من قوله وهو نوعان ، بل غرضه من هذا الكلام أن يفرع عليه التقسيم إلى قصر الأفراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجرى فى القصر الحقيقى ، إذ العاقل لا يعتقد اتصاف أمر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفه واحده ولا يردده أيضا بين ذلك ، وكذا اشتراك صفه بين جميع الأمور - انتهى.

(قوله : وكذا الكلام إلخ) أى : من أنه إن أريد مكان صفه واحده أخرى أو مكان أمر واحد آخر يخرج ما إذا اعتقد المخاطب أكثر من صفتين أو أمرين وإن أريد أعم دخل القصر الحقيقى ؛ لأنه يصدق عليه أنه تخصيص بصفه مكان سائر الصفات وتخصيص بأمر مكان سائر الأمور (قوله : فكل منهما) أى : من الأول والثانى من غير الحقيقى وقوله فكل إلخ نتيجه لما تضمنه التعريف من التنويع فالأضرب أربعه : -

ومن استعمال لفظ ، أو فيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفه ، وقصر الصفه على الموصوف (ضربان :) الأول : التخصيص بشيء ...

******

الأول منها : تخصيص أمر بصفه دون أخرى. الثانى : تخصيص أمر بصفه مكان أخرى. الثالث : تخصيص صفه بأمر دون آخر. الرابع : تخصيص صفه بأمر مكان آخر (قوله : ومن استعمال لفظ أو فيه) أى : ومن لفظ أو التنويعيه المستعمله فيه فى قوله أو مكانها أو مكانه. قيل : إن هذا من عطف التفسير بحسب المراد ، وقال الشيخ يس : الظاهر أنه عطف سبب على مسبب ؛ لأن سبب علم ما ذكر من ذلك الكلام استعمال أو فيه كما لا يخفى ، وعلى كل حال فليس ضرورى الذكر نعم له فائده وهو الدلاله على أن أو فى كلام المصنف للتنويع لا للشك ، وإلا لم يفد كلامه هذا المعنى (قوله : الأول) أى : من كل منهما ، وكذا يقال فى قوله والثانى ؛ وذلك لأن قوله التخصيص بشيء أعم من كونه أمرا أو صفه ، وقوله دون شيء أى صفه أو أمر على التوزيع ، وكذا قوله بشيء أى : صفه أو أمر ، وقوله مكان شيء أى : صفه أو أمر على التوزيع (قوله : من ضربى كل إلخ) المراد بكل ما بينه الشارح بقوله من قصر الموصوف على الصفه وقصر الصفه على الموصوف ، والقسم الأول من قصر الموصوف على الصفه : هو المعبر عنه بقوله تخصيص أمر بصفه دون صفه أخرى ، والقسم الثانى منه : هو المعبر عنه بقوله تخصيص أمر بصفه مكان صفه أخرى ، والقسم الأول من قصر الصفه على الموصوف : هو المعبر عنه بقوله تخصيص صفه بأمر دون أمر آخر ، والقسم الثانى منه : هو ما عبر عنه بقوله تخصيص صفه بأمر مكان أمر آخر ، وبذلك ظهر أن قول الشارح ويعنى بالأول إلخ أى : بالقسم الأول من النوع الأول ، والقسم الأول من النوع الثانى ، والحاصل أن المراد بالأول هو الذى لم يعبر فيه بلفظ مكان ، بل بدون سواء كان من قصر الموصوف على الصفه أو العكس ، والمراد بالثانى ما كان فيه لفظ مكان ، وإنما كان ذاك أولا وهذا ثانيا لوقوعه كذلك فى التعريف أو التقسيم (قوله : من قصر الموصوف إلخ) بيان لكل (قوله : ويعنى بالأول) أى : من الضربين ، وإنما أتى بالعنايه هنا ، وفى قوله وبالثانى : لخفاء المراد من الأول والثانى ؛ لأنه لم يبين الأول من الضربين والثانى منهما ،

دون شيء ، والثانى : التخصيص بشيء مكان شيء (والمخاطب بالأول ...

******

لكن بداءه المصنف فيما تقدم بالتخصيص بشيء دون شيء وتثنيته بالتخصيص بشيء مكان شيء قرينه على المراد - أفاده سم.

(قوله : دون شيء) أى : لا التخصيص بشيء مكان شيء ، فإنه الثانى كما يأتى (قوله : من يعتقد الشركه) أى : غالبا وقد يخاطب به من يعتقد أن المتكلم يعتقد الشركه ولو كان هذا المخاطب معتقدا للانفراد كأن يعتقد مخاطب اتصاف زيد بالشعر فقط.

ويعتقد أنك تعتقد اتصافه بالشعر والكتابه أو التنجيم مثلا فتقول له : ما زيد إلا شاعرا لتعلمه أنك لا تعتقد ما يعتقده فيك (قوله : أى شركه صفتين) يعنى فأكثر وكذا يقال فى قوله شركه موصوفين ، وفى الأطول قوله من يعتقد الشركه هكذا اتفقت كلمتهم وينبغى أن يصح لخطاب من يعتقد اتصاف المسند إليه بالمقصور عليه ويجوز اتصافه بالغير فيقصر قطعا لتجويز الشركه (قوله : فالمخاطب بقولنا إلخ) اعلم أن المقصور عليه أبدا ما بعد إلا والمقصور ما قبلها وحاصل ما قاله الشارح : إنه إذا اعتقد المخاطب أن زيدا شاعر وكاتب ومنجم مثلا قلت فى نفى ذلك الاعتقاد ما زيد إلا شاعر هذا فى قصر الموصوف وإذا اعتقد أن زيدا وعمرا وخالدا اشتركوا فى صفه الشعر ، فإنك تقول فى نفى ذلك الاعتقاد : ما شاعر إلا زيد وهذا فى قصر الصفه ، إذ المعنى أن الشعر مقصور على زيد لا يتصف به عمرو مثلا وجاز أن زيدا يتصف به أيضا (قوله : لقطع الشركه) أى : لقطع ذلك القصر أو ذلك المتكلم الشركه التى اعتقدها المخاطب وإبطاله إياها ووصف الشركه بكون المخاطب اعتقدها احترازا عن الشركه فى نفس الأمر فلا يصح إرادتها لعدم تحققها (قوله : بالثانى) عطف على قوله بالأول ومن يعتقد العكس عطف على من يعتقد الشركه السابق وعاملها واحد ذاتا وهو المخاطب لكنه عامل فى الجار والمجرور من حيث إنه مشتق ، وفى من يعتقد من حيث إنه مبتدأ فإن قلنا الاختلاف بالحيثيه كالاختلاف الذاتى قدرنا للثانى عاملا أى : والمخاطب بالثانى إلخ ويجعل من عطف الجمل لا المفردات وإلا كان من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين ، وإن قلنا الاختلاف بالحيثيه ليس كالاختلاف الذاتى فلا يحتاج إلى تقدير عامل -

من ضربى كل) من قصر الموصوف على الصفه ، وقصر الصفه على الموصوف ويعنى الأول : التخصيص بشىء دون شىء (من يعتقد الشركه) أى : شركه صفتين فى موصوف واحد فى قصر الموصوف على الصفه ، وشركه موصوفين فى صفه واحده فى قصر الصفه على الموصوف ، فالمخاطب بقولنا : ما زيد إلا كاتب من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابه ، وبقولنا : ما كاتب إلا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو فى الكتابه.

(ويسمى) هذا القصر (: قصر إفراد لقطع الشركه) التى اعتقدها المخاطب (و) المخاطب (بالثانى) أعنى التخصيص بشىء مكان شىء من ضربى كل من القصرين (من يعتقد العكس) أى : عكس الحكم الذى أثبته المتكلم ،

******

كذا قيل ، وقد يقال إن العاملين هنا مختلفان ذاتا حقيقه ؛ لأن المبتدأ فى الحقيقه أل ، وحينئذ فلا بد من تقدير عامل هنا كما فعل الشارح (قوله : من ضربى كل من القصرين) أى : قصر الموصوف على الصفه والعكس.

(قوله : من يعتقد العكس) أى : عكس الحكم هذا بالنظر للغالب وإلا فقد يخاطب به من يعتقد أن المتكلم يعتقد العكس ، وإن كان هو لا يعتقد العكس ، وذلك عند قصد أن يكون الخطاب لإفاده لازم الفائده ببيان المتكلم إن ما عنده هو ما عند المخاطب مثلا لا ما توهمه فيه ، ثم إن المراد بعكس الحكم المثبت ما ينافى ذلك الحكم ففى قصر الصفه ، إذا اعتقد المخاطب أن القائم عمرو لا زيد تقول نفيا لذلك الاعتقاد ما قائم إلا زيد حصرا للقيام فى زيد ونفيا له عن عمرو وفى قصر الموصوف إذا اعتقد أن زيدا قاعدا لا قائم تقول ما زيدا لا قائم أى : لا قاعد ، قال الشيخ يس : انظر هل المراد بالاعتقاد فى هذا المقام حقيقته الأصوليه ، أو المراد به ما يشمل التجويز فيدخل فيه الظن ، بل والوهم ، وأما شمول الاعتقاد هنا لليقين فلا كلام فيه ، إذ هو أولى. ا ه.

وقد يقال : إن ظاهر قوله أو تساويا عنده أن الظن كالاعتقاد ، وحينئذ فالمراد بالاعتقاد ما يشمل التجويز - فتأمل.

فالمخاطب بقولنا : ما زيد إلا قائم من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام ، وبقولنا : ما شاعر إلا زيد من اعتقد أن الشاعر عمرو لا زيد (ويسمى) هذا القصر (قصر قلب لقلب حكم المخاطب ، أو تساويا عنده) عطف على قوله : يعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ الإيضاح ؛ أى : المخاطب بالثانى أما من يعتقد العكس ، أو من تساوى عنده الأمران ؛ أعنى : الاتصاف بالصفه المذكوره ، وغيرها فى قصر الموصوف ،

******

(قوله : فالمخاطب) مبتدأ خبره من اعتقد وفيه ضمير مستتر هو نائب الفاعل يرجع إلى أل (قوله : اعتقد اتصافه بالقعود) أى : سواء اعتقد اتصافه بشىء آخر أم لا۔ (قوله : قلب حكم المخاطب) أى لأن فيه قلبا وتبديلا لحكم المخاطب كله بغيره بخلاف قصر الإفراد ، فإنه وإن كان فيه قلب وتبديل ، لكن ليس لكل حكم المخاطب ، بل فيه إثبات البعض ونفى البعض (قوله : أو تساويا عنده) ينبغى كما قال الصفوى أن يدخل فى قصر التعيين ما إذا كان التردد بين أمرين هل الثابت أحدهما أو كلاهما ، وكذا ما لو جزم بثبوت صفه على التعيين وأصاب وبثبوت أخرى معها لا على التعيين ، وكذا إذا شك فى ثبوت واحده وانتفائها بخلاف ما لو أخطأ فى الصفه التى اعتقدها على التعيين ، فإن القصر حينئذ يكون بالنسبه إليها قصر قلب وبالنسبه لما تردد فيه قصر تعيين (قوله : على ما يفصح عنه لفظ الإيضاح) أى : فالأولى حمل كلامه هنا عليه ليتطابقا وإن احتمل على بعد عطفه على يعتقد الشركه أى : إن المخاطب بالأول من يعتقد الشركه أو تساوى عنده الاتصافان أى : الاتصاف بالصفه ، والاتصاف بغيرها فى قصر الموصوف ، واتصاف الموصوف بصفه ، واتصاف غيره بها فى قصر الصفه ، وعلى هذا فيكون قصر التعيين داخلا فى الأول ، والحاصل أنه لو لا ما فى الإيضاح لأمكن عطف تساويا عنده على يعتقد الشركه فيكون قصر التعيين داخلا فى الأول وهو التخصيص بشىء دون شىء فيوافق ما فى المفتاح ، وعباره الإيضاح والمخاطب بالثانى : أما من يعتقد العكس ، وأما من تساوى الأمران عنده فهى صريحه فى العطف الذى قاله الشارح (قوله : الأمران) أشار بذلك إلى أن ضمير تساويا راجع لمعلوم من السياق وهو الأمران الشاملان للأمرين فى قصر الصفه وللصفتين فى قصر الموصوف (قوله : بالصفه المذكوره وغيرها)

واتصاف الأمر المذكور وغيره بالصفه فى قصر الصفه ؛ حتى يكون المخاطب بقولنا : ما زيد إلا قائم من يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود من غير علم بالتعيين ، وبقولنا : ما شاعر إلا زيد من يعتقد أن الشاعر زيد أو عمرو من غير أن يعلمه على التعيين (ويسمى) هذا القصر : (قصر تعيين) لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب ، فالحاصل أن التخصيص بشيء دون شيء قصر إفراد ، والتخصيص بشيء مكان شيء إن اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب ، وإن تساويا عنده قصر تعيين ؛ وفيه نظر ؛ لأنا لو سلمنا أن فى قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر فلا يخفى أن فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر ؛ فإن قولنا : ما زيد إلا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ؛ ...

******

أى : على سبيل البدليه فالواو بمعنى أو ويدل لذلك قوله بعد حتى يكون المخاطب إلخ (قوله : واتصاف الأمر المذكور وغيره) الواو بمعنى أو (قوله : حتى يكون إلخ) تفريع على قوله أو تساويا فحتى تفريعيه بمعنى الفاء (قوله : ما زيد إلا قائم) أى : فى قصر الموصوف وقوله وبقولنا ما شاعر إلا زيد أى : فى قصر الصفه (قوله : لتعيينه) أى : القصر أو المتكلم ، وقوله : ما أى حكما وقوله غير معين أى : مبهم عند المخاطب شاك فى ثبوته (قوله : فالحاصل) أى : حاصل ما سبق من قوله والأول من غير الحقيقى إلى هنا ، وقوله : إن التخصيص أى : تخصيص المتكلم شيئا بشيء ففاعل المصدر ومفعوله محذوفان ، والمفعول المحذوف الذى هو الشيء إن كان واقعا على الصفه كان المراد بقوله بشيء الموصوف فيتحقق قصر الصفه على الموصوف أى : جعلها مقصوره على الموصوف ، وإن كان واقعا على الموصوف ، كان المراد بقوله بشيء الصفه ، فيتحقق قصر الموصوف على الصفه أى : جعلك هذا الموصوف مقصورا على تلك الصفه ، فالباء فى بشيء داخله على المقصور عليه على كلا الأمرين.

(قوله : والتخصيص إلخ) يجوز أن يكون بالنصب عطفا على اسم أن فيكون من عطف معمولين على معمولى أن ويجوز الرفع ويكون من عطف الجمل ، وقوله بشيء أى : صفه كان أو موصوفا (قوله : وإن تساويا عنده قصر تعيين) هذا قسيم قوله إن اعتقد (قوله : وفيه نظر) أى : فى هذا الحاصل نظر (قوله : لأنا لو سلمنا) فيه إشاره إلى

ولهذا جعل السكاكى التخصيص بشىء دون شىء مشتركا بين قصر الإفراد والقصر الذى سماه المصنف : قصر تعيين ، وجعل التخصيص بشىء مكان شىء ...

******

منع كون التعيين من تخصيص شىء بشىء مكان آخر ، وحاصل ذلك النظر أنا لا نسلم أن فى قصر التعيين تخصيص شىء بشىء مكان شىء آخر ؛ لأن المخاطب به لم يثبت الصفه الأخرى فى قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم مكانها ما يعينه ، بل هو متردد بينهما سلمنا أن فيه تخصيصا بشىء مكان شىء آخر ولو احتمالا ، فلا يخفى أن فيه أيضا تخصيصا بشىء دون شىء آخر فيكون داخلا فى الأول ، وحينئذ فجعل قصر التعيين من تخصيص شىء بشىء مكان شىء لا من تخصيص شىء بشىء دون آخر تحكم (قوله : ولهذا) أى : ولأجل أن قصر التعيين فيه تخصيص بشىء دون آخر وإن كونه من تخصيص شىء بشىء دون آخر أظهر من كونه من تخصيص شىء مكان آخر جعل إلخ ، وهذا اعتراض ثان غير التحكم أى : أنه يلزمه التحكم ومخالفه من تقدمه من المؤلفين بلا موجب.

(قوله : والقصر الذى سماه المصنف إلخ) تبرأ الشارح من هذه التسميه إشاره إلى أن السكاكى لا يقول بها ، إذ القصر الإضافى عنده نوعان فقط : قصر قلب لمن يعتقد العكس ، وقصر إفراد لمن يعتقد الشركه ومن لا يعتقد شيئا فأدرج ما يسميه المصنف تعيينا فى الإفراد ولا مشاحه فى الاصطلاح ، إلا أن فى قصر التعيين إزاله الشركه الاحتماليه بخلاف القسم الثانى من الإفراد ، فإن فيه إزاله الشركه الحقيقيه ، وقد يقال : إن البحث الوارد على المصنف لازم للسكاكى ولا يختص به المصنف ، إذ كما أنه لا وجه لتخصيص التعيين بالتعريف الذى فيه مكان كما عند المصنف لا وجه لتخصيصه بالتعريف الذى فيه دون كما عند السكاكى ، فالصواب جعل التعريفين شاملين لقصر التعيين ، وهذا كله بناء على أن مفاد مكان خلاف مفاد دون كما اعتبره المصنف ، وإلا لم يختص البحث بقصر التعيين ، بل يجرى البحث فى التعريفين باعتبار القصرين الأولين أيضا لصدق كل منهما حينئذ على الآخر - فتدبر.

قصر قلب فقط (وشرط قصر الموصوف على الصفه إفرادا : عدم تنافى الوصفين) ...

******

(قوله : قصر قلب فقط) أى : لا قصر قلب وتعيين كما جعله المصنف ، وتحصل مما تقدم أن قصر التعيين لم يدرجه أحد فى قصر القلب لظهور أن لا عكس فيه أصلا وأما عند السكاكى ، فالتعيين من أفراد الإفراد لا قسيم له ؛ لأن الإفراد عنده عباره عن قطع الشركه سواء كانت بطريق الاحتمال أو الاعتقاد ، وعند المصنف الإفراد قطع الشركه الاعتقاديه فلا يتناول التعيين ؛ لأنه قطع الشركه الاحتماليه لاشتراك الصفتين أو الموصوفين فى أن كلا منهما يحتمل أن يكون ثابتا بدل الآخر فعليه يكون التعيين قسيما لكل من الإفراد والقلب (قوله : وشرط قصر الموصوف على الصفه إلخ) قد يقال هذا الاشتراك ضائع لعلمه مما تقدم من أن المخاطب بقصر الإفراد من يعتقد الشركه ، فإن هذا يفيد أن قصر الإفراد إنما يكون عند اعتقاد الاشتراك فى الوصفين فهو تصريح بما علم التزاما وخص هذا الشرط بقصر الموصوف على الصفه دون قصر الصفه على الموصوف ؛ لأن الموصوفات لا تكون إلا متنافيه - قاله السيرامى ، وفى يس : ظاهر كلام المصنف أنه لا اشتراط فى قصر الصفه على الموصوف إفرادا - وفيه نظر ، فإنه يشترط فى قصر الصفه على الموصوف عدم تنافى الاتصافين ، إذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يتأت اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين فلا يتأتى فيه قصر الإفراد نحو قولك : لا أب لزيد إلا عمرو ، ونحو : ما أفضل البلد إلا زيد ؛ لأنه لا يجتمع الموصوفان فى وصف الأبوه ولا فى وصف الأفضليه فلا يتأتى فيهما قصر الإفراد بخلاف نحو قولك : لا جواد إلا حاتم فى قصر الإفراد فيصح ؛ لأن الجود يمكن أن يتصف به اثنان ، وأجيب بأن المصنف ترك هذا الاشتراط فى قصر الصفه إما لندرته ؛ لأن تنافى اتصاف الموصوفين بالصفه نادر والكثير عدم تنافيهما والكثير بمنزله اللازم فلا معنى لاشتراطه وإما للتعويل على ظهوره بالمقايسه انتهى.

(قوله : إفرادا) حال من قصر وشرط مجىء الحال من المضاف إليه موجود أى : حال كونه إفرادا أى : ذا إفراد أو مفعول مطلق أى : قصر إفراد أو مفعول لأجله أى : لأجل الإفراد (قوله : عدم تنافى الوصفين) عدم تنافيهما صادق بأن يكون بينهما عموم

ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما فى الموصوف حتى تكون الصفه المنفيه فى قولنا : ما زيد إلا شاعر كونه كاتبا ، أو منجما ؛ لا كونه مفحما أى : غير شاعر ؛ لأن الإفحام ؛ وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافى الشاعريه (و) شرط قصر الموصوف على الصفه (قلبا : ...

******

وخصوص من وجه أو مطلق نحو : ما زيد إلا ماش لا أبيض أو لا ضاحك - قاله يس ، وفى عبد الحكيم مراد المصنف بعدم تنافى الوصفين ألّا يكون مفهوم أحدهما عين نفى الآخر وذلك كالمفحميه والشاعريه ولا ملزوما لنفى الآخر لزوما بينا يحصل فى الذهن بحصوله كالقعود والقيام ، إذ لو كان كذلك لم يتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما ؛ لأن امتناع اجتماع النفى والإثبات من أجلى البديهيات فلا يتحقق قصر الإفراد لابتنائه على اعتقاد الشركه ، وبهذا تعلم أنه لا يرد ما قيل أن صحه اعتقاد المخاطب الاجتماع لا يتوقف على عدم التنافى لجواز أن يعتقد خلاف الواقع ، إذ الاعتقاد المطابق للواقع ليس بلازم فى القصر ولا حاجه للجواب عنه بأن المراد عدم تنافى الوصفين فى اعتقاد المخاطب لا فى الواقع - انتهى.

(قوله : ليصح إلخ) عله التنافى (قوله : حتى تكون إلخ) حتى تفريعيه بمنزله الفاء وما ذكره من عدم منافاه كونه كاتبا لكونه شاعرا مبنى على أن المراد الكتابه والشعر بالقوه فلا يصح ؛ إذ لا يمكن اجتماعهما ؛ لأن المراد بالكتابه إلقاء الكلام نثرا بقرينه مقابلتها بالشعر الذى هو إلقاء الكلام نظما - كذا ذكر بعضهم.

(قوله : وقلبا إلخ) فيه العطف على معمولى عاملين ؛ لأن قلبا عطف على إفرادا والعامل فيه قصر ، وتحقق عطف على عدم ، والعامل فيه شرط وفيه خلاف ، والراجح المنع إذا لم يكن أحد المعمولين جارا ومجرورا متقدما كما فى قولك : فى الدار زيد والحجره عمرو ، وأجاب الشارح بأنه من عطف الجمل حيث قال وشرط إلخ ، إن قلت : إنما جاء هذا من جعل قوله إفرادا وقلبا مفعولا لأجله ، ونحن نجعلهما حالا فيكون العامل فيهما شرط ، وحينئذ فيكون من قبيل العطف على معمولى عامل واحد وهو جائز ، قلت : ما زال البحث واردا ؛ لأن اختلاف جهه العمل ينزل منزله اختلاف العامل

تحقق تنافيهما) أى : تنافى الوصفين حتى يكون المنفى فى قولنا : ما زيد إلا قائم كونه قاعدا ، أو مضجعا ، أو نحو ذلك مما ينافى القيام ، ولقد أحسن صاحب المفتاح فى إهمال هذا الاشتراط ؛ لأن قولنا : ما زيد إلا شاعر - لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر - قصر قلب على ما صرح به فى المفتاح ، مع عدم تنافى الشعر والكتابه ، ...

******

بناء على ما حققه العلّامه الرضى ، وقوله وشرط قصر الموصوف على الصفه قلبا إلخ : سكت عن شرط قصر الصفه على الموصوف قلبا نحو : إنما الكاتب زيد لا عمرو لمن اعتقد أن الكاتب عمرو لا زيد ، ولا يخفى عليك أن وصف الكتابه يمكن اجتماع الموصوفين فيه ، وحينئذ فلا يشترط فيه تحقق التنافى ، بل تاره لا يتحقق كما مثلنا ، وتاره يتحقق نحو : لا أب لزيد إلا عمرو فإنه قصر صفه على موصوف قصر قلب ولا يمكن اجتماع موصوفين فى وصف أبوه زيد (قوله : تحقق تنافيهما) أى : تحقق تنافى الوصفين فى الواقع لأجل أن يكون إثبات المتكلم إحدى الصفتين مشعرا بانتفاء غيرها وهى الصفه التى تنافيه ، فيكون القصر قلب بيقين بخلاف ما إذا لم تكن إحداهما متنافيه للأخرى ، فإن المخاطب يجوز اجتماعهما فى بادئ الرأى فيحتمل أن يكون قصر إفراد ويحتاج فى كونه قصر قلب إلى أمر خارجى يعرف به أن المخاطب يعتقد العكس (قوله : حتى يكون المنفى إلخ) حتى تفريعيه بمعنى الفاء (قوله : أو نحو ذلك مما ينافى القيام) أى : ككونه مستلقيا أى : وليس المنفى بما ذكر من القصر كونه كاتبا أو شاعرا لعدم منافاتهما للقيام (قوله : ولقد أحسن إلخ) هذا تعريض بالمصنف من كونه أساء فى اشتراط هذا الشرط وهو تحقق التنافى فى قصر الموصوف على الصفه قصر قلب ، فكان ينبغى له إهماله كما أهمله السكاكى.

(قوله : على ما صرح به فى المفتاح) أى : لأن الشرط فى قصر القلب على كلام صاحب المفتاح اعتقاد المخاطب عكس ما يذكره المتكلم سواء كان التنافى بينهما محققا فى الواقع أم لا ، فقول الشارح : مع عدم تنافى الشعر والكتابه أى : فى الواقع لصحه اجتماعهما فى موصوف واحد ، وإن كان المخاطب يعتقد تنافيهما ، والمراد بعدم تنافيهما

ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنف ، لا يقال : هذا اشتراط للحسن ، أو المراد التنافى فى اعتقاد المخاطب ؛ لأنا نقول : أما الأول : فلا دلاله للفظ عليه ، مع أنا لا نسلم عدم حسن قولنا : ما زيد إلا شاعر لمن اعتقده كاتبا غير شاعر ، ...

******

واحد وإن كان مفهومهما مختلفا (قوله : ومثل هذا) أى : ومثل هذا القول وهو ما زيد إلا شاعر لمن اعتقد أنه كاتب (قوله : خارج عن أقسام القصر) أى : مع أن القصر لا تخرج عنه هذه الأقسام الثلاثه قطعا (قوله : خارج عن أقسام القصر) أى : القصر الإضافى ، أما خروجه عن قصر الإفراد فلاعتقاد المخاطب اتصافه بصفه وفى قصر الإفراد لا بد أن يعتقد المخاطب اجتماعهما واتصافه بهما ، وأما خروجه عن قصر التعيين فلكون المخاطب به مترددا لا اعتقاد عنده والمخاطب هنا معتقد ثبوت أحدهما وانتفاء الآخر ، وأما خروجه عن قصر القلب فلعدم تحقق تنافى الوصفين هنا فى الواقع وهو شرط فيه لا بد منه على ما قال المصنف ، وقوله على ما ذكره المصنف أى : من اشتراط هذا الشرط فى قصر القلب ، وأما على صنيع السكاكى من إهماله فلا يكون هذا المثال خارجا عن الأقسام الثلاثه ، بل من قبيل قصر القلب كما علمت (قوله : هذا شرط للحسن) أى : لحسن قصر القلب لا لصحته ، وحينئذ فلا يخرج ما زيد إلا شاعر لمن اعتقد أنه كاتب عن أقسام القصر الثلاثه ، بل هو من قبيل قصر القلب وإن كان غير حسن (قوله : أو المراد التنافى فى اعتقاد المخاطب) أى : سواء تنافيا فى الواقع أو لا كما فى المثال المذكور ، ثم إنه ليس المراد بتنافيهما فى اعتقاد المخاطب اعتقاد تنافيهما فى نفس الأمر بأن يعتقد أنه لا يمكن اجتماعهما فى نفس الأمر ، بل المراد اعتقاده ثبوت أحداهما وانتفاء الأخرى فصح رد الشارح الآتى (قوله : أما الأول) أى : وهو كونه شرطا فى حسن قصر القلب ، وحاصل هذا الرد أنا لا نسلم أن هذا مراد المصنف لعدم إشعار لفظ الكتاب به ، إذ الأصل فى الشروط أن تكون للصحه لا للحسن ، بل كلامه فى الإيضاح الذى هو كالشرح لهذا الكتاب ينافى كونه شرطا للحسن ؛ لأنه قال ليكون إثبات الصفه مشعرا بانتفاء غيرها ، فإن قضيته أن الشرط للتحقق لا للحسن سلمنا أن لفظ الكتاب

وأما الثانى : فلأن التنافى بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره فى تفسيره أن قصر القلب هو الذى يعتقد فيه المخاطب العكس فيكون هذا الاشتراط ضائعا ، وأيضا لم يصح قول المصنف : إن السكاكى لم يشترط فى قصر القلب تنافى الوصفين ، وعلل المصنف اشتراط تنافى الوصفين بقوله : ليكون إثبات الصفه مشعرا بانتفاء غيرها ؛ ...

******

مشعر بأنه شرط فى الحسن فلا نسلم عدم حسن إلخ ، فبطل حينئذ كونه شرطا فى الحسن فقول الشارح فلا دلاله للفظ أى : للفظ الكتاب أعنى المتن عليه (قوله : وأما الثانى) أى : كون المصنف أراد تنافى الوصفين فى اعتقاد المخاطب لا بحسب نفس الأمر (قوله : مما ذكره فى تفسيره) أى : مما ذكره فى التفريع على تفسيره أى : تعريفه ؛ وذلك لأنه عرفه بأنه تخصيص أمر بصفه مكان صفه أخرى ، ثم فرع على ذلك قوله ، والمخاطب بالثانى من يعتقد العكس (قوله : فيكون هذا الاشتراط ضائعا) يرد مثل هذا على قوله وشرط قصر الموصوف إفرادا عدم تنافى الوصفين ؛ لأن عدم تنافى الوصفين وإمكان اجتماعهما معلوم من قوله فى التفريع على تعريفه والمخاطب بالأول من يعتقد الشركه فكان اللائق ترك الاشتراط فيهما لهذا المعنى ، ولهذا لم يتعرض فى المفتاح لهذين الشرطين المذكورين فى قصر الإفراد وقصد القلب.

(قوله : وأيضا لم يصح) أى : على إراده هذا الاحتمال الثانى (قوله : لم يصح قول المصنف) أى : فى الإيضاح الذى هو كالشرح لهذا الكتاب وحاصل كلام الشارح أنه لو كان مراد المصنف التنافى بحسب اعتقاد المخاطب لم يصح قول المصنف فى الإيضاح معترضا على السكاكى أنه لم يشترط فى قصر القلب تنافى الوصفين كما شرطناه ؛ وذلك لأن السكاكى قد شرط فيه كون المخاطب معتقدا للعكس وهذا هو المراد بالتنافى فى اعتقاد المخاطب ، فدل هذا على أن مراد المصنف تنافى الوصفين فى الواقع لا بحسب اعتقاد المخاطب ، إذ يبعد أن يعترض المصنف على السكاكى بما هو قائل ومعترف به ، وإنما يعترض عليه بما تحقق إهماله له وهو التنافى فى نفس الأمر (قوله : وعلل المصنف) أى : فى الإيضاح وأشار الشارح بهذا إلى بطلان دليل المصنف بعد ما أبطل مدعاه من اشتراط الشرط المذكور (قوله : ليكون إلخ) أى : إنما اشترط فى قصر القلب

وفيه نظر بين فى الشرح.

(وقصر التعيين أعم) من أن يكون الوصفان فيه متنافيين ، أو لا ، ...

******

تنافى الوصفين لأجل أن يكون إثبات الصفه مشعرا بانتفاء الأخرى انتهى ، فإذا قيل ما زيد إلا قائم كان إثبات القيام مشعرا بانتفاء القعود ولم يحصل ذلك الإشعار إلا إذا كان الوصفان متنافيين فى نفس الأمر (قوله : وفيه نظر بين فى الشرح) أى : وحينئذ فالحق مع السكاكى فى إهمال ذلك الشرط ، وحاصل النظر أنه إن أراد ليكون إثبات المتكلم الصفه مشعرا بانتفاء غيرها وهو ما اعتقده المخاطب ففيه أن أداه القصر مشعره بذلك من غير حاجه للتنافى ، وإن أراد أن إثبات المخاطب الصفه مشعر بانتفاء غيرها وهى التى أثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب ففيه أن إثبات المخاطب لا إشعار له بانتفاء شىء أصلا ، إذ غايه ما يفهم منه الإثبات فقط وانتفاء الغير إن فهمه منه المتكلم فبقرينه أو بعباره ، كأن يقول : ما زيد إلا قاعد فيقول المتكلم ردا عليه ما زيد إلا شاعر ولا يتوقف على التنافى ، والحاصل أن شرط قصر القلب اعتقاد المخاطب عكس ما يذكره المتكلم سواء تحقق التنافى بينهما أم لا ، وما ذكره المصنف من اشتراط تنافى الوصفين لا يتم (قوله : وقصر التعيين) أى : وهو إثبات المتكلم أحد الأمرين المتردد فيهما أو أحد الأمور المتردد فيها ، وقوله أعم أى : من كل واحد منهما على انفراده ، وليس المراد أنه أعم من مجموعهما بأن يتحقق بدون هذا المجموع ؛ لأنه لا يمكن ؛ لأن الوصفين فيه إما متباينان أو لا ولا واسطه بينهما ، فإن كانا متباينين تحقق القلب والتعيين دون الإفراد ، وإن كانا غير متباينين تحقق الإفراد والتعيين دون القلب والعموم باعتبار المحل وليس العموم باعتبار نفس حقيقه قصر التعيين ؛ لأنها مباينه لكل من حقيقه القصرين ، إذ لا يصدق قصر الإفراد إلا عند اعتقاد المشاركه ولا يصدق قصر القلب إلا عند اعتقاد العكس ولا يصدق قصر التعيين إلا عند عدم الاعتقادين ، وإنما كان قصر التعيين أعم محلا من كل قصرى الإفراد والقلب ؛ لأن الأول على ما مر عليه المصنف محله ما لا تنافى فيه ، والثانى محله ما فيه التنافى وقصر التعيين محله ما فيه التنافى وغيره فيكون أعم من الأول لشموله ما فيه التنافى وأعم من الثانى وهو قصر القلب لشموله

فكل مثال يصلح لقصر الإفراد أو القلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس.

طرق القصر

(وللقصر طرق) والمذكور ههنا أربعه ، وغيرها قد سبق ذكره ، فالأربعه المذكوره ههنا

******

ما ليس فيه التنافى ، والحاصل أن عمومه بالنسبه للأول لوجوده فى محل الثانى وعمومه بالنسبه للثانى لوجوده فى محل الأول ، وليس عمومه بالنسبه لهما معا بأن يتحقق بدون هذا المجموع وإلا لزم وجود محل يصدق فيه وحده وهو ما ليس فيه التنافى ولا غيره ، وهذا فاسد كما لا يخفى (قوله : فكل مثال إلخ) إشاره إلى أن العموم بحسب التحقق باعتبار الصلاحيه لا بحسب الصدق أو التحقق بالفعل (قوله : من غير عكس) أى : لأنه ربما صلح للتعيين ما لا يصلح للإفراد وهو القلب وربما صلح له ما لا يصلح للقلب وهو الإفراد.

[طرق القصر] :

(قوله : وللقصر) أى : سواء كان حقيقيا أو غيره (وقوله : طرق) أى : أسباب تفيده (قوله : والمذكور) أى : والطرق المذكور ففيه تذكير الطرق نظرا للفظ أل أو يقال : أراد بالمذكور الشيء وهو مذكر وقوله ههنا أى : فى باب القصر (قوله : وغيرها) أى : كضمير الفصل وتعريف المسند أو المسند إليه بأل الجنسيه وتقديم ما حقه التأخير من المعمولات ، وأما التصريح بلفظ الاختصاص وما فى حكمه فلا يعد من طرق القصر اصطلاحا ، وكذا التأكيد غير الشمولى نحو : جاء زيد نفسه أى : لا غيره وإنما اقتصر المصنف على ذكر هذه الأربعه فى هذا الباب إما لأن القصر الاصطلاحى هو ما كان بهذه الأربعه وما كان بغيرها كضمير الفصل وتعريف المسند أو المسند إليه ونحو : لفظ الخصوص فليس اصطلاحى وإن كان قصرا بالمعنى اللغوى ، أو أن القصر بضمير الفصل وتعريف المسند أو المسند إليه داخل فى القصر الاصطلاحى بأن يكون عباره عن التخصيص بأحد الطرق السبعه ، ولم يذكر هذه الثلاثه فى هذا الباب لاختصاصها بالمسند والمسند إليه ، وقد تقدم ذكرهما وعلى كلا الاحتمالين التخصيص الحاصل بصريح لفظ الخصوص والتأكيد ليس داخلا فى القصر الاصطلاحى - هذا حاصل ما ذكره العلامه عبد الحكيم.

(منها العطف كقولك فى قصره) أى : قصر الموصوف على الصفه (إفرادا : زيد شاعر لا كاتب ، أو ما زيد كاتبا بل شاعر ؛ مثل بمثالين : أولهما : الوصف المثبت فيه معطوف عليه ، والمنفى معطوف. والثانى : بالعكس ...

******

طريقه العطف

(قوله : منها العطف) أى : بلا وبل ولكن وإنما قدم العطف على بقيه الطرق ؛ لأنه أقواها للتصريح فيه بالطرفين المثبت والمنفى بخلاف غيره فإن النفى هنا ضمنى ثم النفى والاستثناء أصرح من إنما وأخر التقديم عن الكل ؛ لأن دلالته على القصر ذوقيه لا وضعيه ، واعلم أن العطف يكون للقصر الحقيقى والإضافى ؛ وذلك لأنه أن كان المعطوف خاصا نحو : زيد شاعر لا عمرو ، فالقصر إضافى ، وإن كان عاما نحو : زيد شاعر لا غير زيد ، فالقصر حقيقى.

(قوله : زيد شاعر لا- كاتب) أى : لمن اعتقده كاتبا وشاعرا (قوله : والثانى بالعكس) وهو أن الوصف المنفى فيه معطوف عليه والمثبت معطوف ، لكن كون ثانى الاسمين معطوفا على المنفى محل نظر ؛ لأنه إن عطف بالنصب على لفظ المنصوب المنفى لزم عمل ما فى المثبت وهى إنما تعمل فى المنفى ، وإن عطف بالرفع على محل المنصوب فالعطف على محل المنصوب هنا ممنوع لزوال رعايه المحليه بوجود الناسخ ، وأما رفعه بتقدير المبتدأ ، فيخرج به عن كونه معطوفا ؛ لأن بل إذا دخلت على جمله كانت ابتدائيه وإضرابيه لا- عاطفه ؛ لأنها إنما تعطف بالمفردات ، وكلامنا فى إفاده الحصر بالعطف ، ويمكن أن يجاب بأن العطف على المحل لا يمنع على مذهب البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز أى : الطالب لذلك المحل ، والمثال جار عليه ، على أن المحل وإن كان لا- يبقى مع العامل المغير لكنه اعتبر هنا للضروره ، ولكون ما ضعيفه العمل وإنما ذكر بل بعد النفى دون الإثبات ؛ لأنها بعد النفى تفيد الإثبات للتابع فتفيد القصر وبعد الإثبات لا ترفعه عن المتبوع ، بل تجعله فى حكم المسكوت عنه فلا تفيد القصر فنحو ما زيد كاتبا ، بل شاعر معناه نفى الكتابه عن زيد وإثبات الشعر له ونحو : زيد كاتب بل شاعر معناه ثبوت الشعر له مع السكوت عن نفى الكتابه وإثباتها لزيد. ا ه سيرامى.

(وقلبا : زيد قائم لا قاعد ، أو ما زيد قائما بل قاعد) فإن قلت : إذا تحقق تنافى الوصفين فى قصر القلب فإثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير ؛ فما فائده نفى الغير وإثبات المذكور بطريق الحصر قلت الفائده فيه التنبيه على رد الخطأ فيه وأن المخاطب اعتقد العكس ؛ فإن قولنا : زيد قائم ؛ وإن دل على نفى القعود ...

******

واعلم أن إفاده بل للقصر مبنى على أن ما قبل بل فى النفى متقرر نفيه كما عليه الجمهور ، وأما على أنه مسكوت عنه كما قاله بعضهم فلا تفيده فالمصنف مشى على ما قاله الجمهور.

(قوله : وقلبا إلخ) اقتصاره على القصرين ربما يوهم عدم جريان طريق العطف فى قصر التعيين لكن المفهوم من دلائل الإعجاز جريانه فيه ، فالاقتصار لما سيصرح به الشارح فى قوله ولما كان إلخ (قوله : زيد قائم لا قاعد) أى : لمن اعتقد أنه قاعد والشرط وهو تنافى الوصفين موجود (قوله : أو ما زيد قائما بل قاعد) أى : لمن اعتقد أنه قائم ومثل بمثالين لما سبق (قوله : فإن قلت إلخ) حاصله أن قصر القلب بطريق العطف لا فائده له على مذهب المصنف مطلقا ؛ وذلك لأنه شرط فيه تحقق تنافى الوصفين وإذا تحقق أى : ثبت تنافيهما كما فى المثالين علم من نفى أحدهما ثبوت الآخر وكذا من ثبوت أحدهما نفى الآخر ، وحينئذ فلا فائده عطف المثبت على المنفى أو عطف المنفى على المثبت ، وكذا على مذهب غيره فى صوره تحقق التنافى فقد علمت أن هذا الإيراد بحسب مذهب المصنف ، وكذا بحسب مذهب غيره إذا تحقق التنافى ، وأما إذا لم يتحقق التنافى فالأمر ظاهر ، وقول الشارح فإثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير أى : وكذا نفى أحدهما يكون مشعرا بثبوت الآخر ، ولو زاد الشارح ذلك لكان أولى ليشمل المثال والجواب الذى ذكره شامل له أيضا ؛ لأن حاصله أن الجمع بين النفى والإثبات للتنبيه على رد الخطأ بالنفى سواء تقدم أو تأخر (قوله : قلت إلخ) حاصله أن فائده التعرض لنفى الغير بعد إثبات المطلوب بطريق الحصر الإشعار بأن المخاطب اعتقد العكس ؛ لأن القيد الزائد من البليغ حيث لا يحتاج إليه تطلب له فائده وأقرب شىء يعتبر فائده له بالذوق السليم الرد على المخاطب ، فإن المتبادر من قولنا كان كذا لا كذا أن المعنى لا كذا

.....

******

كما تزعم أيها المخاطب وكذا قولنا ما كان كذا ، بل كذا معناه بالذوق السليم ما كان كذا كما تزعم أيها المخاطب بل كذا ، فقول الشارح : الفائده فيه ، أى فى نفى الغير وقوله التنبيه أى : تنبيه المخاطب وغيره وقوله على رد الخطأ أى الواقع من المخاطب (وقوله : وأن المخاطب إلخ) عطف على رد عطف لازم على ملزوم أو عطف تفسير وهذا التنبيه ليس من جوهر اللفظ ، بل من الذوق كما علمت من أنه إذا وقع فى الكلام شىء مستغنى عنه بحسب الظاهر ، فإن الذهن يطلب له فائده فإذا وجد ما يناسبه حمل عليه ؛ لأن كلام البليغ يحمل على المناسب ، وإنما قال التنبيه على رد الخطأ إلخ ؛ لأن كلامه فى قصر القلب ؛ ولأن الإيراد فيه أقوى فلا ينافى أنه قد تكون فائده النفى التنبيه على تردد المخاطب إذا كان قصر تعيين وقد يقال يمكن أن الذهن يحمل ذلك الزائد على التنبيه على أن المخاطب متردد فإنه فائده يصح الحمل عليها ، وحينئذ فيكون ذلك القصر من قصر التعيين فلم يتم التنبيه الذى ذكره الشارح ، ولذا أجاب بعضهم بجواب آخر وحاصله : أن فائده نفى الغير بعد إثبات المذكور بطريق الحصر تأكيد الحكم المنكر المناسب للمقام ، وبيانه أن الحكم المقرر هنا منكر لاعتقاد المخاطب عكسه والحكم المنكر يجب تأكيده ، ففى إثبات ضد أو خلاف المعتقد نفى الحكم المعتقد فى العطف بالنفى أو الإثبات تقرير ما تقرر أولا ، فقد توصل بالعطف المفيد للحصر صراحه إلى التأكيد المناسب للمقام ، ولا يقال : قد قررت أن مقام قصر القلب مقام إنكار وبينت فيه أن العطف فيه يفيد التأكيد ، ومعلوم أن قصر الإفراد إنما يرد فى مقام الإنكار أيضا ولا تأكيد فيه أصلا ؛ لأن الحكم المثبت معلوم مسلم ولا معنى للتأكيد فيه ، والمنفى وهو المنكر بالفتح لم يشتمل على أداه تأكيد فلم يستقم فيه أن العطف فيه للتأكيد ولا جرى على قاعده الخطاب الإنكارى ؛ لأنا نقول المنكر على المخاطب فى قصر الأفراد هو التشريك ، والعطف فيه يفيد الوحده باللزوم ، ويفيد بالمطابقه نفى غير من انتسب له الحكم ، والكلام على تقدير الوحده ، فإذا قيل : زيد جاء لا عمرو معناه : جاء زيد وحده لا عمرو وفيه تأكيد الوحده المنافيه للتشريك المدعى إلا أنه كثيرا ما يستغنى عن ذكر تلك الوحده بالعطف لاستلزامه إياها ففى الكلام مع العطف تأكيد بهذا الاعتبار. ا ه يعقوبى.

لكنه خال عن الدلاله عن أن المخاطب اعتقد أنه قاعد (وفى قصرها) أى : قصر الصفه على الموصوف إفرادا وقلبا بحسب المقام (زيد شاعر لا عمرو ، أو ما عمرو شاعرا بل زيد) ويجوز : ما شاعر عمرو بل زيد ؛ بتقديم الخبر ؛ لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل ، ولما لم يكن فى قصر الموصوف مثال الإفراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافى فى الإفراد وتحقق التنافى فى القلب - على زعمه -

******

(قوله : لكنه خال عن الدلاله على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد) أى : فإذا جىء بالعطف دل بالذوق السليم على أنه معتقد لذلك خطأ فإن المتبادر من قولنا كان كذا لا كذا أن المعنى لا كذا كما تزعم أيها المخاطب (قوله : بحسب المقام) أى : حال المخاطب ، فإن اعتقد المخاطب شركه زيد وعمرو فى الشاعريه أو فى انتفائها كان قصر إفراد ، وإن اعتقد العكس كان قصر قلب ، ولا تغفل عن كون تنافى الوصفين إنما يشترط عند المصنف فى قصر القلب إذا كان قصر موصوف على صفه لا قصر صفه على موصوف لئلا يشكل عليك كون زيد شاعر لا عمرو قصر قلب ومثل المصنف بمثالين لما سبق (قوله : بتقديم الخبر) أى : على الاسم كما هو السياق (قوله : لبطلان العمل) أى : عمل ما لأن شرط عملها ترتيب معموليها وقد فقد الترتيب بين الاسم والخبر ؛ لأن شاعر خبر مقدم وعمرو مبتدأ مؤخر ويجوز أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر إن قلت : إن ما بعد بل مثبت فعلى تقدير لو جعل عمرو فاعلا بالصفه لم يصح عملها فى المعطوف لعدم اعتمادها على حرف النفى إذ التقدير ما شعر زيد بل شاعر عمرو ، قلت : العامل فى المعطوف ليس صفه مقدره بل الصفه المعتمده على حرف النفى عامله فى المعطوف عليه أصاله وفى المعطوف تبعا (وقوله : لبطلان العمل) أى : مطلقا عند الجمهور أو إلا إذا كان الخبر ظرفا عند ابن عصفور وبعض النحاه لا يقول ببطلان العمل مع عدم الترتيب مطلقا كما فى الرضى ، فقول الشارح فى المطول : وقد أجمع النحاه على وجوب رفع الاسمين لبطلان العمل أى : أجمع أكثرهم.

(قوله : وتحقق التنافى فى القلب) أى : وتحقق التنافى وعدم التنافى لا يمكن اجتماعهما فى محل واحد ، (وقوله : على زعمه) أى : لا على مذهب السكاكى الذى

أورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان ؛ بخلاف قصر الصفه فإن مثالا واحدا يصلح لهما ، ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره ؛ وهكذا فى سائر الطرق (ومنها النفى والاستثناء كقولك فى قصره) إفرادا ...

******

لا يشترط تحقق التنافى فيه ، وحينئذ فالمثال الواحد عنده يصلح لهما (قوله : أورد للقلب مثالا) أى : غير مثال الإفراد (وقوله : أورد) جواب لما (وقوله : مثالا) أى : واحدا فى الإثبات وآخر فى النفى وعدهما واحدا نظرا لمتعلقهما (قوله : يصلح لهما) أى : لأن ما ذكر من اشتراط التنافى وعدمه إنما يتأتى فى قصر الموصوف على الصفه ولا يتأتى فى قصر الصفه على الموصوف لظهور التنافى بين كل موصوفين والفرق بين القصرين إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب ، فقولك : ما قائم إلا زيد صالح لهما. ا ه سيرامى (قوله : كل ما يصلح مثالا لهما) أى : للإفراد والقلب فى قصرى الموصوف والصفه (قوله : لم يتعرض لذكره) أى : لا فى قصر الموصوف ولا فى قصر الصفه (قوله : وهكذا فى سائر الطرق) أى : باقى طرق القصر وهى إنما والاستثناء والتقديم.

ومنها النفى والاستثناء

(قوله : ومنها النفى والاستثناء) أى : النفى بأى أداه من أدواته كليس وما وإن وغيرها من أدوات النفى والاستثناء بإلا وإحدى أخواتها ، ولم يقل المصنف : ومنها الاستثناء ؛ لأن الاستثناء من الإثبات ، كقوله جاء القوم إلّا زيدا ، لا يفيد القصر الغرض منه الإثبات والاستثناء قيد مصحح له ، فكأنك قلت : جاء القوم المغايرون لزيد ولو كان الاستثناء المذكور من طرق القصر لكان من طرقه الصفه أيضا نحو : جاء الناس الصالحون بخلاف ما تقدم فيه النفى ، ثم أتى فيه بالاستثناء سواء ذكر المستثنى منه أم لا نحو : ما جاءنى إلا زيد ، فإن الغرض منه النفى ، ثم الإثبات المحققان للقصر وليس الغرض منه تحصيل الحكم فقط وإلا لقيل : جاءنى زيد والمحكم فى ذلك الاستعمال والذوق السليم ولذلك يستعمل النفى ، ثم الاستثناء عند الإنكار دون الإثبات ، ثم الاستثناء. ا ه يعقوبى.

(ما زيد إلا شاعر ، و) قلبا : (ما زيد إلا قائم ، وفى قصرها) إفرادا ، وقلبا (ما شاعر إلا زيد) والكل يصلح مثالا للتعيين ، والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب (ومنها : إنما كقولك فى قصره) إفرادا (: إنما زيد كاتب ، و) قلبا : (إنما زيد قائم ،

******

(قوله : ما زيد إلا شاعر) أى : لمن يعتقد اتصافه بالشعر وغيره (قوله : ما زيد إلا قائم) أى : لمن اعتقد أنه قاعد وانظر لم كرر المثال فى قصره دون قصرها وهلا اقتصر على مثال واحد لكل منهما ، ولا يقال : إنه لم يكرر المثال فى قصرها لصلاحيه المثال الذى ذكره لقصر القلب والإفراد ؛ لأنه لم يشترط فى قصر الصفه عدم صحه اتصاف الموصوفين بها فى قصر القلب بخلاف قصر الموصوف ، فإنه شرط فيه إذا كان إفرادا عدم تنافى الوصفين وقلبا تنافيهما ، فمثل بمثال فيه عدم التنافى وبمثال فيه التنافى ؛ لأنا نقول هذا الغرض يحصل بمثال واحد ؛ لأن النفى هنا غير مصرح به ، فإن قدر منافيا كان للقلب وإلا كان للإفراد فقولك مثلا ما زيد إلا شاعرا إن قدرت لا مفحم كان للقلب أو لا كاتب كان للإفراد ، وكذلك قولك : ما زيد إلا قائم إن قدرت لا قاعد كان للقلب وإن قدرت لا شاعر كان للإفراد ، وهذا بخلاف العطف ، فإنه لا بد فيه من التصريح بالنفى ويستحيل أن يكون منافيا وغير مناف فلا بد فيه من المثالين ، واعلم أن هذا كله باعتبار ما حمل عليه الشارح كلام المصنف وإلا فكلام المصنف فى حد ذاته ليس فيه تصريح بإفراد ولا قلب حتى تكون الأمثله لهما فقط (قوله : ما شاعر إلا زيد) أى : لمن اعتقد أن زيدا وعمرا شاعر أو عمرا فقط (قوله :

والكل) أى : من الأمثله المذكوره لقصره أو لقصرها يصلح إلخ وهذا مكرر مع قوله سابقا وهكذا فى سائر الطرق (قوله : والتفاوت) أى : التغاير بين ما تقدم والتعيين وإنما هو بحسب اعتقاد المخاطب وفيه أنه لا اعتقاد فى قصر التعيين ، فكان الأولى أن يقول : بحسب حال المخاطب بأن فى الكلام حذف الواو مع ما عطفت أى : بحسب اعتقاد المخاطب وعدم اعتقاده فإن اعتقد المخاطب الاشتراك فهو إفراد ، وإن اعتقد العكس فقلب ، وإن لم يعتقد شيئا فتعيين.

(قوله : كقولك فى قصره إفرادا إنما زيد كاتب) أى : لمن اعتقد أنه كاتب وشاعر (قوله : وقلبا إنما زيد قائم) أى : لمن اعتقد أنه قاعد ويرد على تعدد المثال ما مر

وفى قصرها) إفرادا وقلبا (: إنما قائم زيد) وفى دلائل الإعجاز أن إنما ولا العاطفه إنما يستعملان فى الكلام المعتد به لقصر القلب دون الإفراد ، وأشار إلى سبب إفاده إنما القصر بقوله : ...

******

من أن المثال الواحد يصلح للإفراد والقلب ؛ لأن القائميه قد تضاف لما ينافيها كالقاعديه فيكون القصر قلبا ، وإلى مالا ينافيها كالشعريه فيكون إفرادا ، فلا وجه لتعداد المثال (قوله : وفى قصرها إفرادا وقلبا) أى : بحسب المقام واعتقاد المخاطب فإن كان معتقدا أن القائم زيد وعمرو فإفراد وإن اعتقد أنه عمرو فقلب ، لا تغفل عما تقدم من أن الأمثله المذكوره تصلح للتعيين (قوله : وفى دلائل الإعجاز إلخ) هذا شروع فى الاعتراض على المصنف وحاصله أن المصنف جعل إنما لقصر القلب وقصر الإفراد ، وكذلك جعل فيما تقدم لا لهما مع أن الذى فى دلائل الإعجاز أى : إنما ولا العاطفه إنما يستعملان فى الكلام البليغ فى قصر القلب دون الإفراد وهذا الاعتراض من الشارح على المصنف بالنسبه ؛ لإنما بحسب ما شرح به كلامه ، لكن يمكن أن لا يرد عليه الاعتراض بالنسبه لها لأن أمثلته لها يمكن أن تخص بقصر القلب (قوله : إنما يستعملان إلخ) إن كان الشارح نقل عباره الدلائل بالمعنى ولفظ : إنما من الشارح ورد عليه أنه استعمل إنما فى قصر الإفراد فى نفس العباره التى اعترض بها على المصنف ؛ لأن قوله أن إنما ولا إنما يستعملان إلخ رد على من قال إنهما يستعملان فيهما وهذا قصر إفراد فما فر منه وقع فيه إلا أن يقال : إن الشارح ليس ملتزما لحقيه كلام صاحب الدلائل ، فيجوز أن يكون مرجحا لما قاله المصنف فاستعملها فى قصر الإفراد على مذهبه ، وإنما نقل كلام الدلائل ليبين المذهبين لا لإفساد كلام المصنف حتى يعترض عليه بأنه وقع فيما فر منه وإن كانت إنما وقعت فى عباره الدلائل ، والشارح نقلها بلفظها فالاعتراض المذكور وارد على صاحبها.

(قوله : المعتد به) أى : وهو البليغ (قوله : دون الإفراد) أى : والمصنف قد استعمل لا فى الإفراد فى بحث العطف السابق ، وإنما ليس فى كلامه تصريح باستعمالها لقصر الإفراد لكن الشارح شرحه على أنها تستعمل له (قوله : وأشار إلى سبب إلخ)

(لتضمنه معنى : ما وإلا) وأشار بلفظ التضمن ...

******

فائده هذه التوطئه دفع توهم أن قول المصنف لتضمنه راجع لقوله وفى قصرها فقط دون ما قبله أيضا ، وإنما تعرض المصنف لبيان سبب إفاده إنما القصر لمخالفه بعضهم فى ذلك حيث قال السبب فى إفادتها القصر تركبها من إن التى هى لتوكيد الإثبات وما التى لتوكيد النفى ، ولا يجوز أن يتوجه الإثبات والنفى لما بعده لظهور التناقض فأحدهما راجع لما بعده والآخر لما عداه وكون ما راجعا لما بعده خلاف الإجماع فتعين أن الإثبات للمذكور والنفى لما سواه ، فجاء القصر ، ورد هذا التوجيه بأنه مبنى على مقدمتين فاسدتين ؛ لأن إن لتأكيد النسبه إيجابا أو سلبا نحو : (إِنَّ اللهَ لا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً)(١) لا لتأكيد الإثبات فقط ، وما كافه لا نافيه ، وبما علمت من الخلاف فى سبب إفاده إنما القصر اندفع ما يقال إن سبب إفاده التقديم الحصر ذلك التضمن الذى ذكره المصنف فهلا تعرض لبيان السبب كما تعرض لبيان السبب فى إنما ، واعلم أن الموجب للحصر فى : إنما بالكسر موجود فى أنما بالفتح فمن قال سبب إفاده إنما الحصر تضمنها معنى ما وإلا قال بذلك فى أنما المفتوحه لوجود هذا السبب فيها ، ومن قال : إن السبب اجتماع حرف توكيد قال به فى إنما أيضا لذلك ، ومن هنا صح للزمخشرى دعواه أن أنما بالفتح تفيد الحصر كإنما ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : (قُلْ إِنَّما يُوحى إِلَيَّ أَنَّما إِلهُكُمْ إِلهٌ واحِدٌ)(٢) فالأولى لقصر الصفه على الموصوف والثانيه بالعكس ، وقول أبى حيان هذا شىء انفرد به الزمخشرى مردود بما ذكرنا ، وقوله : إن دعوى الحصر هنا باطله لاقتضائها أنه لم يوح إليه غير التوحيد مردود أيضا بأنه حصر إضافى أو أن خطاب النبى - صلى الله عليه وسلم - كان للمشركين ، فالمعنى ما أوحى إلىّ فى أمر الربوبيه إلا التوحيد لا الإشراك. ا ه فنرى.

(قوله : لتضمنه معنى ما وإلا) فى ذكر التضمن إشاره إلى أن ما فى إنما ليست هى النافيه ، وإلى أن إن ليست للإثبات على ما توهمه بعض الأصوليين لأن المناسب على

١- يونس : ٤٤.

٢- الأنبياء : ١٠٨.

إلى أنه ليس بمعنى ما وإلا حتى كأنهما لفظان مترادفان ؛ إذ فرق بين أن يكون فى الشىء معنى الشىء ، وأن يكون الشىء الشىء على الإطلاق ، ...

******

ذلك التقدير أن يقال : لكونه بمعنى ما وإلا وبيان ذلك أن إنما لو كانت مركبه من إن التى للإثبات وما النافيه لم تزد على الإثبات والنفى الموجودين فى ما وإلا فلا يحسن ذكر التضمن بل المناسب على هذا التقدير أن يقال : لكونه بمعنى ما وإلا (قوله : لتضمنه معنى ما وإلا) أى : لاشتماله على معنى ما وإلا اللتين هما فى إفاده الحصر أبين ومعناهما هو الإثبات والنفى ، وقد يقال : إن النفى والإثبات الذى هو معناهما هو عين الحصر ، فكأنه قال : إنما أفادت إنما الحصر لتضمنها الحصر الذى هو معنى ما وإلا وهذا التعليل للشىء بنفسه ، وإن أريد بمعنى ما وإلا غير الحصر كان الدليل غير مفيد أن إنما تفيد الحصر ، اللهم إلا أن يلاحظ أن معنى ما وإلا مجمل وإن كان فى الواقع هو الحصر - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : إلى أنه) أى : إنما ليس ملتبسا بمعنى ما وإلا أى : أشار بلفظ التضمن إلى أن معنى : إنما ليس هو معنى ما وإلا بعينه حتى كأنها مرادفه لهما ووجه تلك الإشاره أن تضمن الشىء معنى الشىء لا يقتضى أن يكون كهو من كل وجه بخلاف كونه نفسه ، ولهذا يقال : إن إنما ولو شاركت ما وإلا فى إفاده القصر تختلف معهما فى أن إنما تستعمل فيما من شأنه أن لا ينكر وما وإلا بالعكس كما يأتى ، ولو كانت إنما معناها هو معنى ما وإلا كما فى المترادفين لم تختص عنهما بإفاده غير مفادهما هذا محصل كلامه (قوله : حتى كأنهما) أى : إنما وما وإلا لفظان مترادفان هذا تفريع على المنفى وهو كون إنما ملتبسه بمعنى ما وإلا وإنما عبر بكأن ، ولم يقل : حتى إنهما؟ لأن إنما إذا كانت بمعنى ما وإلا لا يكونان مترادفين ، بل كالمترادفين ؛ لأن من شرط المترادفين أن يتحدا معنى وإفرادا فى اللفظ وهنا ليس كذلك ؛ لأن إنما مفرد وما وإلا مركب ولهذا لا يقال الإنسان مرادف للحيوان الناطق (قوله : إذ فرق إلخ) عله للنفى ، وقوله بين أن يكون فى الشىء معنى الشىء وذلك كما فى التضمن كتضمن إنما معنى ما وإلا ، وقوله وأن يكون الشىء الشىء على الإطلاق أى : من كل وجه وذلك كما فى المترادفين ، فالأول لا يقتضى

فليس كل كلام يصلح فيه : ما وإلا يصلح فيه : إنما ؛ صرح بذلك الشيخ فى دلائل الاعجاز ، ولما اختلفوا فى إفاده إنما القصر ، وفى تضمنه معنى ما وإلا - بينه بثلاثه أوجه ؛ فقال : (لقول المفسرين : ...

******

كونه كهو من كل وجه ، والثانى يقتضى (قوله : فليس كل كلام إلخ) تفريع على قوله : إنه ليس بمعنى ما وإلا وذلك كالأمر الذى شأنه أن ينكر فإنه صالح لأن يستعمل فيه ما وإلا ولا يصلح لأنما لأنها إنما تستعمل فيما شأنه أن لا ينكر وكمن الزائده ، فإنه يصلح معها ما وإلا دون إنما نحو : ما من إله إلا الله ، ولا يصح أن يقال : إنما من إله الله ؛ لأن من لا تزاد فى الإثبات ، وكذلك أحد وعريب يصلح معها ما وإلا دون إنما ، فيقال : ما أحد إلا وهو يقول ذلك ، ولا يقال : إنما أحد يقول ذلك ؛ لأنهما لا يقعان فى حيز الإثبات فلو كان إنما بمعناهما كان كل كلام يصلح فيه ما وإلا يصلح فيه إنما (قوله : ولما اختلفوا فى إفاده إنما القصر) أى : وفى عدم الإفاده فقال بعضهم : إنها لا تفيده ، وقيل : تفيده عرفا ، وقيل : عرفا واستعمالا (قوله : وفى تضمنه إلخ) عطف سبب على مسبب (قوله : بينه) أى المذكور من إفاده إنما القصر ومن تضمنها معنى ما وإلا.

(قوله : لقول المفسرين إلخ) إن قلت : دلاله إنما على القصر بالوضع فكيف يقام عليه الدليل؟ قلت : المقصود بيان أن الواضع إنما جعلها دليلا على القصر بواسطه جعله متضمنا معنى ما وإلا ، ولما كان فى تضمنه إياه خفاء حتى تردد فيه جماعه استشهد عليه بقول النحاه وأئمه التفسير وأيده بالمناسبه المحسنه للتضمين لا المتضمنه للتركيب. ا ه سيرامى.

وفى الغنيمى فى هذا الاستدلال نظر لما فيه من الدور ؛ لأن المفسرين يستدلون بقول أهل المعانى ، فإذا استدل أهل المعانى بقول المفسرين جاء الدور ، فالمناسب الاستدلال باستعمال العرب ، وأجيب بأن المراد بالمفسرين الذين يستدلون بكلام علماء المعانى المتأخرون منهم ، والمراد بالمفسرين الذين استدل البيانيون بكلامهم المتقدمون من العرب العارفون بموضوعات الألفاظ نحو : ابن عباس وابن مسعود ومجاهد ممن فسر القرآن من أكابر الصحابه قبل تدوين علم المعانى ، فالتمسك بقولهم من حيث إنهم علماء

(إِنَّما حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ)(۱) بالنصب معناه : ما حرم عليكم إلا الميته ؛ و) هـذا المعنى (هو المطابق لقراءه الرفع) أى : رفع الميته ؛ وتقرير هـذا الكلام أن فى الآيه ثلاث قراآت : (حَرَّمَ) مبنيا للفاعل ؛ مع نصب (الْمَيْتَةَ ،) ورفعها ، و (حَرَّمَ) مبنيا للمفعول ؛ مع رفع (الْمَيْتَةَ) كذا فى تفسير الكواشى ؛ فعلى القراءه الأولى ما فى (إِنَّما) كافه إذ لو كانت ...

******

اللغه فهو من باب الاستدلال بالنقل عن اللغه ، والحاصل أن المفسرين حيث قيدوا بكونهم من أئمه اللغه والبيان الموثوق بهم فلم يقولوا إلا ما تقرر عندهم لغه وبيانا فلا يرد أن يقال لا معنى للاستدلال على معنى لفظ لغوى ؛ لأنه إنما يثبت بالنقل. ا ه.

(قوله : (إِنَّما حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ) بالنصب) مبتدأ ومعناه خبره أى : هذا الكلام معناه إلخ (قوله : وهذا المعنى) أى : المذكور لإنما فى هـذه الآـيه (قوله : هو المطـابق إلـخ) أى : الموافق لهـا فى إفـاده القصـر وإن اختلف طريق القصـر فى القراءتين ، فالطريق فى القراءه الأـولى : إنمـا ، وفى القراءه الثـانيه : تعريـف الطرفين (قـوله : أى رفع الميته) أى : مع بنـاء حرم للفاعـل (قوله : مع نصـب الميته) أى : على أنه مفعول حرم وقوله ورفعهـا أى : خبر إن أى وهى قراءه شـاذه ، وقوله مع رفع الميته أى : على أنه نـائب فاعل وهى شـاذه أيضـا (قوله : الكواشـى) بضم الكـاف وتخفيف الواو نسـبه إلى كواشه حصن من أعمـال الموصل ، وهو الإمام موفق الدين أحمد بن يوسف بن الحسـين الكواشى كان من الأكابر ينفق من الغيب وله كرامات عده (قوله : فعلى القراءه الأولى) أى : وهو حرم مبنيـا للفاعـل مع نصب الميته (قوله : لبقى إن بلاـ خبر) أى : وجعلهـا موصوله والعائـد ضـميرا مسـتترا يعود على الـذى والخير محذوفا ، والتقدير : وإن الذى حرم أى : هو الميته الله تعالى عكس للمعنى المقصود من الآيات وهو بيان المحرم بالفتح ؛ لأن الكلام حينئذ بيان للمحرم بالكسر مع ما فيه من التكلف وإيقاع ما على العالم وجعلها موصوله والعائد ضمير المفعول محذوفا والميته بـدلا منه أو مفعولا لمحـذوف تقـديره : أعنى ، والخبر محـذوفا والتقدير : إن الذى حرمه الله الميته ، أو أعنى الميته ثابت تحريمه تكلف لا ينبغى ارتكابه فى كلام الله

۱- البقره : ۱۷۳.

موصوله لبقى (إن) بلا خبر ، والموصول بلا عائـد ، وعلى الثانيه موصوله لتكون (الْمَيْتَةَ) خبرا ؛ إذ لا يصـح ارتفاعها بحرم المبنى للفاعل على ما لا يخفى والمعنى : إن الـذى حرمه الله تعالى عليكم هو الميته ؛ وهذا يفيد القصـر (لما مر) فى تعريف المسـند من أن نحو : المنطلق زيد ، وزيد المنطلق يفيد قصـر الانطلاق على زيد ، فإذا كان (إِنَّما) متضمنا معنى : ما وإلا ، وكان معنى القراءه الأولى : ما حرم الله عليكم إلا الميته ...

******

تعالى مع وجود وجه صـحيح واضـح ، على أن فى هذا عكس المعنى المقصود ؛ لأن المقصود بيان حرمه الميته لا بيان أن الميته المحرمه حاصله وثابته.

(قوله : موصوله) أى والعائد محذوف ؛ لأنه منصوب بحرم (قوله : لتكون الميته خبرا) أى : لأن لا فاعل بحرم والتقدير : إن الذى حرمه الله عليكم الميته (قوله : على ما لا يخفى) لأنه لا يسـتقيم ارتفاع الميته على أنها فاعل حرم المبنى للمعلوم ؛ لأن المحرم هو الله سـبحانه وتعالى وهو مرجع الضـمير المسـتتر فى حرم فإسناد حرم المبنى للفاعل إلى الميته لا يعقل فتعين أن يكون خبرا ، نعم يجوز على هـذه القراءه جعـل ما كافه ورفع الميته على أنه خبر لمحـذوف ، والمعنى : إنما حرم الله تعالى عليكم شـيئا هو الميته ، لكن هـذا الـوجه لاـ يرتكب لوجـود مـا هو أسـهل منه وهو جعلهـا موصوله المؤدى لتعريف الجزءين (قوله : والمعنى : إن الـذى حرمه الله عليكم هو الميته) هذا حل معنى وإلا فلا حاجه إلى قوله هو.

(قوله : وهـذا يفيد القصـر) أى : وهذا المعنى يفيد قصـر التحريم على الميته وما عطف عليها ؛ لأن الذى حرم فى قوه المحرم فهو كالمنطلق فى المنطلق زيد وزيد المنطلق ؛ لأن الموصول فى قوه المعرف باللام فيفيد القصر لما مر. ا ه سرامى.

(قـوله : من أن نحـو المنطلق زيـد) أى : سواء جعلت اللاـم موصوله أو حرف تعريف ، ونحو المنطلق زيـد إلـخ كـل جمله معرفه الطرفين ، وإنما ذكر زيد المنطلق ، وإن لم يكن مقصودا بالاستشهاد ، إذ المقصود به إنما هو الأول وهو المنطلق زيد ؛ لأن الميته معرف بلام الجنس فيفيد قصـر الميته على المحرم أيضا كما فى زيد المنطلق - كذا فى عبد الحكيم. وفى حاشيه الشيخ يس تبعا للفنارى : أن زيد المنطلق ذكر على وجه الاستطراد

كانت مطابقه للقراءه الثانيه ، وإلا لم تكن مطابقه لها لإفادتها القصر ، فمراد السكاكى والمصنف بقراءه النصب والرفع هو القراءه الأولى والثانيه ؛ ولهذا لم يتعرضا للاختلاف فى لفظ (حَرَّمَ) بل فى لفظ (الْمَيْتَهَ) رفعا ونصبا ، وأما على القراءه الثالثه ؛ أعنى : رفع (الْمَيْتَهَ) و (حَرَّمَ) مبنيا للمفعول فيحتمل أن تكون (ما) كافه ؛ أى : ما حرم عليكم إلا الميته ، وأن تكون موصوله ، أى : إن الذى حرم عليكم هو الميته ؛ ...

******

وإلا فالمسأله من الأول ، واعترض بأن تعريف المسند إليه الجنسى ليس بلازم أن يكون للحصر قلت : إنما يحتمل عدم إفادته لذلك إذا ظهرت له فائده أخرى وهنا لم تظهر له فائده أخرى فيحمل على القصر المتبادر (قوله : كانت مطابقه) أى فى إفاده القصر وإن كان سبب القصر مختلفا فيهما ؛ لأن القصر فى قراءه النصب من إنما وفى الرفع من التعريف الجنسى لما عرفت من أن الموصول مع صلته فى قوه المحلى بأل ، وقوله كانت مطابقه أى : كما هو الواجب فى القراءات من التطابق لا التنافى. ا ه يس وتأمله.

(قوله : وإلا- لم تكن مطابقه لها) أى : وإلا- تكن إنما متضمنه معنى ما وإلا لم تكن القراءه الأولى مطابقه للقراءه الثانيه (قوله : لإفادتها) أى : القراءه الثانيه القصر بخلاف الأولى فإنها لا تفيده على هذا التقدير (قوله : هو القراءه الأولى والثانيه) أى وليس مرادهما بقراءه الرفع القراءه الثالثه ، وقد علمت أن المراد بالقراءه الأولى قراءه النصب ، والقراءه الثانيه هى قراءه الرفع مع بناء حرم للفاعل فيهما.

(قوله : ولهذا) أى : لكون مرادهما بقراءه الرفع والنصب ما ذكر (قوله : لم يتعرضا للاختلاف فى لفظ حرم) أى : لعدمه حين كان مرادهما ما سبق ؛ لأن حرم مبنى للفاعل على القراءتين المذكورتين ، وقوله : بل فى لفظ أى : بل تعرضا للاختلاف فى لفظ الميته لوجود الاختلاف فيه (قوله : وحرم) عطف على رفع ومبنيا حال من حرم وفى نسخه حرم مبنى فتكون الواو للحال (قوله : وأن تكون موصوله) أى : وعلى كل فالقصر حاصل بإنما على الأول أو التعريف الجنسى على الثانى ، وقوله وأن تكون موصوله

ويرجح هذا ببقاء إن عامله - على ما هو أصلها - ، وبعضهم توهم أن مراد السكاكى والمصنف بقراءه الرفع هذه القراءه الثالثه فطالبهما بالسبب فى اختيار كونها موصوله مع أن الزجاج اختار أنها كافه (ولقول النحاه : إنما لإثبات ما يذكر بعده ونفى ما سواه) ...

******

أى : فى محل نصب على أنها اسم إن والميته خبرها (قوله : ويرجح هذا) أى : الاحتمال الثانى وهو كون ما موصوله وقوله على ما هو أصلها أى : على ما هو الأصل فيها من العمل (قوله : بقراءه الرفع) أى : التى تفوت بها قراءه النصب (قوله : فطالبهما بالسبب فى اختيار كونها موصوله) إن قلت : من أين أتى له ذلك الاختيار؟ قلت : من قوله وهو المطابق لقراءه الرفع لما مر ؛ لأنه لا يصح الإحاله على ما مر إلا إذا كانت موصوله ؛ لأنها لو كانت كافه لم يستند فى إفاده القصر إلى ما مر فى تعريف المسند ، بل لتضمنه معنى ما وإلا كما فى تعريف المسند ، بل لتضمنه معنى ما وإلا كما فى قراءه النصب ، وقد يقال : السبب فى اختيار كونها موصوله موجوده وهو بقاء إن عامله على ما هو أصلها من العمل (قوله : مع أن الزجاج اختار أنها كافه) أى : نظرا لكونها مرسومه فى المصحف متصله بأن ، إذ رسم كتابه ما الموصوليه الانفصال ورد عليه بأن رسم القرآن لا يجرى على القياس المقرر فى الكتابه ، بل هو سنّه تتبع وكم من أشياء خارجه عن قياس الخط المصطلح عليه ، كما أشار له القاضى فى تفسير أواخر آل عمران (قوله : ولقول النحاه) أى : الذين أخذوا النحو من كلام العرب مشافهه فهم إنما يقولون ما تقرر عندهم من جهه اللغه ، فالنقل عنهم نقل عن اللغه ، وليس المراد النحاه الذين تلقوا القواعد من الكتب المدونه ، والمراد النحاه غير المفسرين فلا تكرار مع ما تقدم ، والمراد أيضا بالنحاه بعضهم لا كلهم لما تقدم من الخلاف فى إفادتها للقصر وعدمه فلا يعارض ما تقدم الشارح (قوله : إنما الإثبات ما يذكر بعده ونفى ما سواه) أى : فدلالتها على ذلك دليل على تضمنها معنى ما التى هى للنفى وعلى معنى إلا- التى هى للإثبات ، والحاصل أنه لما كان مفاد إنما ومفاد ما ، وإلا واحدا دال على أنها بمعناهما ، فاندفع ما يقال : إن قول النحاه إنما يدل على وجود معنى القصر فى إنما لا على خصوص تضمنها معنى ما وإلا ،

أى : سوى ما يذكر بعده ؛ أما فى قصر الموصوف نحو : إنما زيد قائم ؛ فهو لإثبات قيامه ونفى ما سواه من القعود ونحوه ، وأما فى قصر الصفه نحو : إنما يقوم زيد فهو لإثبات قيامه ونفى ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما (ولصحه انفصال الضمير معه) أى : مع إنما نحو : إنما يقوم أنا ، فإن الانفصال إنما يجوز عند تعذر الاتصال ، ...

******

فالدليل لا ينتج المدعى ، ثم لا يخفى أن سائر طرق القصر فيها الإثبات والنفى ، وإنما صرح النحاه بذلك فى إنما لخفائهما فيها بخلاف العطف وما وإلا ، وأما التقديم فلا يفيد القصر عند النحاه.

(قوله : أى سوى ما يذكر بعده) أى : مما يقابله ؛ لأن الكلام فى القصر الإضافى (قوله : ونحوه) أى : كالاضطجاع (قوله : ونفى ما سواه من قيام عمرو وبكر إلخ) أى : فما سوى الحكم المذكور بعده فى كل من القصرين مخصوص لظهور أنه لا ينفى كل حكم سواه ، ولا ينافى هذا أن قصر الصفه قد يكون حقيقيا ؛ لأن كونه حقيقيا يكون باعتبار عموم المنفى عنه ، وإن كان الحكم المنفى خاصا (قوله : ولصحه انفصال الضمير) أى : الإتيان به منفصلا مع إنما ، والحال أنه يمكن وصله ، والقاعده أن الضمير إذا أمكن وصله وجب ، ولا يعدل عن وصله لفصله إلا لموجب ، وموجبات الفصل : إما تقديمه على عامله ، وإما وجود فاصل بينه وبين عامله من الفواصل التى علم أنها توجب فصل الضمير عن عامله ، والتقديم هنا لم يحصل ، والفواصل المعلومه فى النحو لا يصلح منها للتقدير فى موضع إنما إلا ما وإلا فتعين كونها للحصر كما وإلا ، هذا حاصله ، واعترض هذا الدليل بأن فيه دورا وذلك ؛ لأن صحه الانفصال متوقفه على التضمن ، كما قال الشارح : ولا يعرف التضمن إلا بصحه الانفصال للاستدلال بها عليه ، وأجاب بعضهم بأن التوقف الأول وهو توقف صحه الانفصال على التضمن توقف حصول ، والتوقف الثانى وهو توقف معرفه التضمن على صحه الانفصال توقف معرفه ، وحينئذ فالجهه منفكه ، هذا وكان المناسب أن يقول ولوجوب انفصال الضمير معه كما قال ابن مالك ؛ لأن انفصال الضمير عنده مع إنما واجب ، إلا أن يقال إن المصنف راعى قول أبى حيان -

ولا تعذر ههنا إلا بأن يكون المعنى : ما يقوم إلا أنا ؛ فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض ، ثم استشهد على صحه هذا الانفصال ببيت من يستشهد بشعره ولهذا صرح باسمه فقال : (قال : الفرزدق : أنا الذائد) من الذود ؛ وهو الطرد ...

******

القائل بعدم الوجوب مستدلا بأن الضمير قد جاء متصلا فى قوله تعالى : (إِنَّما أَشْكُوا بَثِّى وَحُزْنِى إِلَى اللهِ)(١) فلم يقل : إنما أشكو أنا ، وأجاب صاحب عروس الأفراح : بأن محمل كلام ابن مالك إذا كان الضمير محصورا فيه والمحصور فيه فى الآيه الجار والمجرور لا الضمير ، وفى ابن يعقوب : إنما قال لصحه ولم يقل لوجوب مجاراه لظاهر ما قيل من أن إنما لا يجب فصل الضمير معها ، وإن كان التحقيق وجوب فصل الضمير معها متى قصد الحصر فيه ، وإنما يتصل إذا لم يقصد الحصر فيه بل قصد الحصر فى الفعل نحو : إنما قلت أو فى غيره كالآيه وفى شرح المفتاح للسيدان قلت إذا أريد حصر الفعل فى الفاعل بطريق إنما فهل يجب انفصاله أو لا؟ قلت : إن ذكر بعد الفعل شىء من متعلقاته وجب فصله وتأخيره دفعا للإلباس وإن لم يذكر احتمل الوجوب طردا للباب وعدم الوجوب بأن يجوز الانفصال نظرا للمعنى والاتصال نظرا للفظ ، إذ لا فاصل لفظيا ، فقول المصنف لصحه انفصال الضمير معه أراد بالصحه ما يعم الوجوب وغيره - كذا فى عبد الحكيم.

(قوله : ولا تعذر ههنا إلا بأن يكون إلخ) أى : ولا يتعذر الاتصال هنا إلا بسبب كون المعنى إلخ أى : وعند الاتصال بأن تقول : إنما أقوم يفوت هذا المعنى فالمانع من الاتصال معنوى لا لفظى وقوله بين الضمير هو أنا وعامله هو يقوم ، وانظره مع أن يقوم للغائب وأنا للمتكلم إلا أن يقال : الفاعل فى الحقيقه محذوف أى ما يقوم أحد إلا أنا ، وقوله فصل أى : بألا المقدره ، وقوله لغرض هو الحصر.

(قوله : ولهذا صرح إلخ) أى : لكون البيت المذكور (٢) بيت من يستشهد بشعره صرح باسمه تقويه للاستشهاد ، إذ لا موجب للكتمان (قوله : وهو الطرد) أى : بسيف

١- يوسف : ٨٦.

٢- البيت : أنا الذائد الحامى الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى وهو للفرزدق فى ديوانه ٢ / ١٥٣ ، والإيضاح / ١٢٦ بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى ومعاهد التنصيص ١ / ٢٠٦ ، خزانه الأدب ٤ / ٤٦٥ ، ولسان العرب (قلا) ، ولأميه بن أبى الصلت فى ديوانه / ٤٨ ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر ٢ / ١١١ ولسان العرب (أنن) ، وتاج العروس (ما).

(الحامى الذمار) أى : العهد ؛ وفى الأساس : هو الحامى الذمار إذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه (وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى) لما كان غرضه ...

******

أو غيره وعرف الجزأين لقصد حصر الجنس مبالغه أى : أنا الطارد لمن يعدو لا غيرى إلا من كان على وصفى (قوله : الحامى) أى : الحافظ والذمار بالنصب على المفعوليه وبالجر على الإضافه كالضارب الرجل ، والمراد ذماره (قوله : العهد) هذا معنى الذمار لغه يقال : فلان حمى ذماره أى : وفى بعهده ومعناه عرفا هو ما ذكره الشارح عن الأساس وهو ما يلام الإنسان على عدم حمايته من حماه وحريمه مأخوذ من الذمر وهو الحث ؛ لأن ما تجب حمايته كانوا يتذامرون أى : يحث بعضهم بعضا على الدفع عنه فى الحروب - قاله اليعقوبى ، وقال بعضهم : إنما سمى ما ذكر ذمارا ؛ لأنه يجب على أهله التذمير أى : التشمير لدفع العار عنه.

(قوله : من حماه) بيان لما والحمى ما يحميه الإنسان من مال أو نفس أو غيره فعطف الحريم عليه عطف خاص على عام - قرره شيخنا العدوى ، وقوله ، ليم : بالبناء للمفعول من الملامه وقوله عنف بالتشديد أى : شدد عليه (قوله : وإنما يدافع إلخ) الواو ليست بعاطفه ؛ لأن الجمله تذييليه والواو فى مثلها اعتراضيه وفيها معنى التعليل كأنه قيل أنا الذائد الحامى ؛ لأنى شجاع وطاعن ، قال السيرامى : والقصر فى إنما يدافع محتمل للأقسام الثلاثه بحسب اعتقاد المخاطب وهو مبنى على أن إنما تستعمل فى قصر الأفراد فى الكلام المعتد به (قوله : عن أحسابهم) جمع حسب وهو ما يعده المرء من مفاخر نفسه وآبائه ، والمراد به هنا الأعراض ، وأما النسب فهو الانتساب للأب - قاله السيرامى.

(قوله : لما كان غرضه إلخ) حاصله أنه إذا أخر الضمير عن الأحساب بعد فصله كان الضمير محصورا فيه ؛ لأن المحصور فيه يجب تأخيره فيكون المعنى حينئذ لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا لا غيرى ، وهذا لا ينافى مدافعته عن أحساب غيرهم أيضا ، ولو أخر الأحساب لكانت محصورا فيها ، وكان الواجب حينئذ وصل الضمير وتحويل الفعل إلى صيغه التكلم فيكون التقدير هكذا : وإنما أدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ، ولما

أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره ؛ إذ لو قال : وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ؛ وهو ليس بمقصود ، ولا يجوز أن يقال : إنه محمول على الضروره ؛ لأنه كان يصح أن يقال : إنما أدافع عن أحسابهم أنا ؛ على أن يكون أنا تأكيدا ؛ ...

******

كان غرض الفرزدق الحصر الأول دون الثانى ارتكب التعبير الأول المفيد له ، وعلمنا أن ذلك غرضه من خارج وهو قرينه المدح (قوله : أن يخص المدافع) أى : بالمدافعه فهو من قصر الصفه على الموصوف والمدافع على صيغه اسم الفاعل (قوله : لا المدافع عنه) أى : هو الأحساب (قوله : فصل الضمير) أى : فى الاختيار وقوله وأخره أى : عن الأحساب لوجوب تأخير المحصور فيه عن المحصور (قوله : إذ لو قال) عله لمحذوف أى : ولو أخر الأحساب وأوصل الضمير بالفعل لفات ذلك الغرض ، إذ لو قال إلخ (قوله : لصار المعنى إلخ) أى : فيكون من قصر الموصوف على الصفه (قوله : وهو ليس بمقصود) أى : لما فيه من القصور فى المدح مع أن المقام مقام المبالغه ؛ لأنه فى معرض التفاخر وعد المآثر على أن المدافعه عن أحساب معينه تتأتى ممن هو مكروه لابطل.

(قوله : ولا يجوز أن يقال) أى : فى منع الاستشهاد بالبيت ، وحاصله أن ما ذكرتموه من أن فصل الضمير وتأخيره دليل على الحصر ؛ لأن ذلك الفصل إنما هو لتقدير فاصل - وهو إلا - ممنوع ، إذ لا نسلم أن ذلك الفصل لتقدير فاصل وما المانع من أن يكون الفصل للضروره ؛ لأنه لو قيل وإنما أدافع عن أحسابهم أو مثلى لا نكسر البيت فعدل إلى فعل الغيبه ؛ لأنه هو الذى يمكن معه الفصل دون فعل المتكلم لوجوب استتار الضمير فيه وحينئذ فلا يكون فصل الضمير مع إنما فى البيت لتضمنه معنى ما وإلا فلم يتم الاستدلال (قوله : لأنه كان إلخ) حاصل ذلك الجواب أن هنا مندوحه عن ارتكاب الفصل المحوج لجعل الفعل غيبه وهو أن يؤتى بفعل المتكلم ، ثم يؤتى بالضمير لتأكيد المستكن لا أنه فاعل مفصول وذلك بأن يقال مثلا : وإنما أدافع عن أحسابهم أنا ، والوزن واحد ، فلو لم يكن الحصر الموجب لفصل ضمير الفاعل مقصودا لأتى بالتركيب هكذا فيتجه أن يدعى أنه لا فصل للفاعل فلا قصر ، وهذا الجواب إنما يتم بناء على قول ابن

وليست ما موصوله اسم إن وأنا خبرها ؛ إذ لا ضروره فى العدول عن لفظ من إلى لفظ ما.

******

مالـك : إن الضـروره هى مـا لاـ منـدوحه ولا مخلص للشاعر عنه ، وأما إن بنى على أنها ما وقع فى الشـعر مطلقا كان للشاعر عنه منـدوحه أم لاـ لم يتم ، وهـذا الثـانى هو الـذى اختـاره الـدمامينى فى شـرح المغنى ورد مـا قـاله ابن مالك باقتضائه عـدم تحقق الضـروره دائما أو غالبا ؛ لأن الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والإتيان بالأساليب المختلفه فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحه له عنه.

بقى شـىء آخر وهو أن ما جعل دافعا للضـروره يلزم عليه عطف مثلى على فاعل أدافع من أنه لا يصـح أن يقال أدافع مثلى ؛ لأن المضارع المبدوء بالهمزه لا يرفع الظاهر إلا أن يقال : يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع كما قيل فى قوله تعالى : (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّهَ)(١) أو أن مثلى فاعل فعل محـذوف أى : أو يـدافع مثلى وهو من عطف الجمل (قوله : وليست ما موصوله) هـذا جواب عن منع وارد على استشـهاد المتن بالبيت وهو أن يقال : عندنا وجه يوجب فصل الضمير من غير تقدير كون إنما بمعنى ما وإلاـ ، وحينئـذ فلا يتم هـذا الشاهـد على المراد وهو أن تجعل ما موصوله وأنا خبرها وجمله يـدافع عن أحسابهم صـلتها والمعنى حينئـذ أن الذى يدافع عن أحسابهم أنا كما تقول : إن الذى ضـرب زيدا أنا فيفيد الكلام الحصـر بتعريف الجزأين كما فى قراءه إنمـا حرم عليكم الميته بالرفع ويكون فصل الضـمير لكونه خبرا وليس مرفوعا بالفعل حتى يكون مفصولا عنه ، وحاصل الجواب أن المقام مقام افتخار فلا يناسبه التعبير بما التى هى لغير العاقل مع إمكان التعبير بمن واستقامه الوزن فلا وجه للتعبير من البليغ بما فى موضع من ، وأيضـا لو كـانت موصوله لكتبت مفصوله عن إن وأيضا الموافق لما قبله أعنى قوله أنا الذائـد أن لا يكون أنا فى قوله وإنما يدافع إلخ خبرا فإن أنا فى الأول مسـند إليه ، لأنه مبتدأ مقدم (قوله : إذ لا ضـروره إلخ) أى : وإذا كان لا ضـروره فى العدول علم أنه لم يقصد هذا المعنى وإنما قصد ما يدافع إلا أنا ، فقد أفادت إنما القصر

١- البقره : ٣٥.

التقديم

(ومنها : التقـديم) أى : تقـديم ما حقه التأخير ؛ كتقـديم الخبر على المبتـدأ ، والمعمولات على الفعل (كقولك فى قصـره) أى : قصر الموصوف (: تميمى أنا) كان الأنسب ذكر مثالين ؛ لأن التميميه والقيسيه إن تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الإفراد ، وإلا لم يصلح لقصر القلب ؛ بل للإفراد (وفى قصرها : ...

******

لتضـمنها معنى ما وإلا وهو المـدعى. قال العلامه الفنرى : وقـد يوجه ذلك العـدول بأن المراد من ما الموصوله الوصف أى : إن قويا يدافع عن أحسابهم أنا ، وحينئذ فهو من قصر الوصف ؛ لأنه الأهم فى المقام - وتأمله.

(قوله : أى تقديم ما حقه التأخير) هذا يشـمل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض كتقديم المفعول على الفاعل دون الفعل ، وفى إفادته القصر كلام والمرجح عدم الإفاده ، واحترز بقوله ما حقه التأخير عما وجب تقديمه لصدارته كأين ومتى كما مر عند قول المصـنف والتخصـيص لازم للتقديم غالبا ، وقوله ما حقه التأخير أى : سواء بقى بعد التقديم على حاله نحو : زيدا ضربت أم لا ، كما فى أنا كفيت مهمك ، وهـذا ظاهر على مذهب السـكاكى حيث يعتبر فى التخصـيص كون أنا فى الأصل توكيدا لما مر من أن تقديم المسـند إليه عنده قد يفيد القصـر إذا قدر أنه كان فاعلا فى المعنى ، ثم قدم نحو : أنا سـعيت فى حاجتك ، ثم إن تقييد التقديم بما حقه التأخير غير ظاهر على مذهب المصـنف وعبد القاهر ؛ لأن تقديم المسند إليه عندهما يفيد القصر وإن كان قارا حيث كان المسـند فعليا نحو : (اللهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ)(١) إلا أن يبنى التقييـد على الغالب (قوله : كتقـديم الخبر على المبتدأ) هذا يشـمل : أقائم زيـد بناء على أن قائم خبر مقدم ، أما على أنه مبتدأ وزيد فاعل فلا يشـمله ، ومحل كون تقديم الخبر على المبتدأ يفيـد الحصـر مـا لم يكن المبتـدأ نكره وقـدم عليه الخبر ، وإلاـ فلا يفيـده كما صـرح به الشارح (قوله : والمعمولات على الفعل) كتقـديمك المفعول والمجرور والحال عليه (قوله : تميمى أنا) أى : فتقـديم الخبر على المبتدأ مفيد لقصـر المتكلم على التميميه لا يتعداها للقيسيه مثلا (قوله : كان الأنسب إلخ) حاصله أن الأنسب

١- الرعد : ٢٦.

أنا كفيت مهمك) إفرادا ، أو قلبا ، أو تعيينا ؛ ...

******

بصنيعه الإتيان بمثالين أحدهما لقصر القلب وهو ما يتنافى فيه الوصفان والآخر لقصر الإفراد وهو ما لا يتنافيان فيه ، والتميميه والقيسيه إن تنافيا كان القصر للقلب ولا يصلح للإفراد وإن لم يتنافيا كان القصر للإفراد ، ولا يصلح للقلب ، وقد يجاب بأن التميميه يصح أن يكون المنفى بإثباتها القيسيه التى تنافيها وهى الحقيقه فيكون لقصر القلب باعتقاد المخاطب تلك القيسيه ، ويصح أن يكون المنفى القيسيه المجامعه للتميميه وهى القيسيه الحلفيه أى : المنسوبه للحلف والنصره فيكون لقصر الإفراد حيث كان المخاطب يعتقد الاتصاف بهما معا ، وما تقدم من أنه إذا تعين المنفى كما فى العطف فلا بد من مثالين إنما ذلك حيث لم يكن للوصف جهتان ينافى بإحداهما دون الأخرى كما فى هذا المثال ، والحاصل أن قول المصنف تميمى أنا قصر تعيين إذا كان المخاطب يرددك بين قيس وتميم ، وقصر قلب إذا كان المخاطب ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس أو قصر إفراد إذا كان المخاطب معتقدا أنك تميمى وقيسى من جهتين ، وأشار الشارح لإمكان الجواب عن هذا البحث بتعبيره بالأنسب ، وأما قول بعضهم فى الجواب إن التميميه قد تؤخذ بالقياس إلى ما ينافيها كالقيسيه فهو لقصر القلب ، وقد تؤخذ بالقياس إلى ما لا ينافيها كالعالميه فالقصر للإفراد ففيه شىء ؛ وذلك لأن التميميه إنما تقابل فى العرف بالقيسيه ، ولا يحسن فى العرف مقابلتها بغيرها ، ثم إن ترديد الشارح بقوله لأن التميميه والقيسيه إلخ بقطع النظر عن الواقع وإلا فهما متنافيان قطعا - تأمل كذا ذكر بعضهم وذكر غيره أن قوله إن تنافيا أى : بجعل المعتبر فى النسب طرف الأب فقط كما هو المعروف ، وقوله وإلا أى : وإن لم يتنافيا أى : بأن جعل المعتبر فى النسب طرفا الأم.

(قوله : أنا كفيت مهمك) أى : فتقديم أنا عن الفاعليه المعنويه أوجب حصر كفايه المهم فى المتكلم بحيث لا تتعداه إلى غيره ، فإن اعتقد المخاطب كفايه المتكلم مع غيره كان ، إفرادا ، وإن اعتقد كفايه الغير فقط دون المتكلم كان قلبا ، ولهذا لم يأت إلا بمثال واحد لقصر الصفه لما تقدم أن المثال الواحد يكفى فى قصرها ، وأما قصر التعيين فيصح فى مثالى قصره وقصرها كما تقدم أيضا ، لكن إنما يكون تقديم لفظ أنا فى هذا

بحسب اعتقاد المخاطب (وهذه الطرق) الأربعه بعد اشتراكها فى إفاده القصر (تختلف من وجوه : فدلاله الرابع) أى : التقديم (: بالفحوى) أى : بمفهوم الكلام ؛ بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهو القصر ؛ وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء فى ذلك (و) دلاله الثلاثه ...

******

المثال الذى ذكره المصنف من باب ما قدم فيه ما حقه التأخير على مذهب السكاكى القائل إن أصله كفيتك أنا فقدم أنا ، وجعل مبتدأ ؛ لأنه يرى أن تقديم الفاعل المعنوى وهو التأكيد للاختصاص كما تقدم فى أحوال المسند إليه ، والمصنف لم يرتضه فليس فيه تقديم ما حقه التأخير عنده ، وإن أفاد التخصيص من جهه تقديم المسند إليه على المسند الفعلى ؛ لأنه يفيد الحصر دائما عنده كما مر ، وإنما مثل به لكونه من باب التقديم لما حقه التأخير فى الجمله ؛ لأنه فاعل فى المعنى عند السكاكى (قوله : بحسب اعتقاد المخاطب) الأولى بحسب ما عند المخاطب ؛ وذلك لأن المخاطب فى قصر التعيين لا اعتقاد له ، بل هو شاك (قوله : فدلاله إلخ) أى : فالوجه الأول أن دلاله إلخ.

(قوله : أى بمفهوم الكلام) هذا مخالف لاصطلاح أهل الأصول ؛ لأن الفحوى عندهم مفهوم الموافقه ، وما نحن فيه مفهوم مخالفه ؛ لأن حكم غير المذكور مخالف لحكم المذكور وقوله بمعنى إلخ بيان لطريق فهم القصر من التقديم ، وقر شيخنا العدوى : أن قوله بمفهوم الكلام أى : بما يفهم منه فى عرف البلغاء من الأسرار ، وأشار الشارح بقوله بمعنى إلخ إلى أن فى كلام المصنف حذفا ، والمعنى أن دلاله التقديم على القصر بالتأمل فى الفحوى أى : فيما يفهم منه ويدل عليه فى عرف البلغاء وهو سر التقديم ، فإذا تأمل صاحب الذوق السليم فى الكلام الذى فيه التقديم لطلب سر ذلك التقديم الذى فيه لا يجد - بالنظر للقرائن الحاليه - ما يناسب الحمل عليه سوى الحصر ، فقول الشارح أى : بمفهوم الكلام تفسير للفحوى بالمعنى الحقيقى ، وقوله بمعنى إلخ إشاره إلى أن فى الكلام حذفا ، وعلمت من هذا أن المراد بمفهوم الكلام ما يفهم منه عند البلغاء من الأسرار لا مفهوم الموافقه ولا المخالفه (قوله : فيه) أى : فى الكلام الذى فيه التقديم وهو متعلق بقوله : تأمل ، وقوله فهم القصر أى : من القرائن وقوله : وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء

(الباقيه : بالوضع) لأن الواضع وضعها لمعان تفيد القصر (والأصل) أى : الوجه الثانى من وجوه الاختلاف أن الأصل (فى الأول) أى : طريق العطف (النص على المثبت والمنفى ؛ كما مر ؛ ...

******

فى ذلك أى فى التقديم من أنه يفيد الحصر ، والحاصل أن صاحب الذوق السليم إذا تأمل فى الكلام الذى فيه التقديم فهم بسبب القرائن الحاليه الحصر ، وإن لم يعرف أن التقديم فى اصطلاح البلغاء يفيد الحصر (قوله : والباقيه) بالجر عطف على الرابع كما نبه عليه الشارح ففيه العطف على معمولى عاملين مختلفين (قوله : ودلاله الثلاثه) أى : وهى العطف والنفى والاستثناء (قوله : بالوضع) أى : بسبب الوضع بمعنى أن الواضع وضعها لمعان يجزم العقل عند ملاحظه تلك المعانى بالقصر ، وليس المراد أنها موضوعه للقصر كما أشار لذلك الشارح بقوله ؛ لأن الواضع إلخ وبما ذكره الشارح من أنها موضوعه لمعان تفيد القصر اندفع ما يقال : إنه إذا كان دلالتها على القصر بالوضع لم يكن البحث عنها من وظيفه هذا العلم ؛ لأنه يبحث عن الخصوصيات والمزايا زائده على المعانى الوضعيه ، أو يقال : إن هذه الثلاثه وإن دلت على القصر بالوضع له إلا أن أحواله من كونه إفرادا أو قلبا أو تعيينا إنما تستفاد منها بمعونه المقام وهى المقصوده من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع ، والجواب الأول الذى أشار إليه الشارح ذكره عبد الحكيم ، والثانى نقله سم عن شيخه السيد عيسى الصفوى ، وعلى هذا الجواب فيقال : لا حاجه لقول الشارح لمعان ؛ لأن الواضع وضعها للقصر لا لمعان تفيده - تأمل.

(قوله : وضعها لمعان) وهى إثبات المذكور ونفى ما سواه فى كل من الثلاثه وهذه المعانى تفيد القصر والاختصاص فحرف النفى وضع للنفى وحرف الاستثناء وضع للإخراج من حكم النفى ويلزم من اجتماعهما القصر.

(قوله : أى طريق العطف) الإضافه للبيان ، والمراد بالأصل الكثير (قوله : النص على المثبت) أى : على الذى أثبت له الحكم فى قصر الصفه ، أو على الذى أثبت لغيره فى قصر الموصوف (قوله : والمنفى) أى : والنص على المنفى أى : نفى عنه الحكم فى قصر الصفه أو نفى عن غيره فى قصر الموصوف فتقول فى قصرها بالطريق الأول جريا على

فلا يترك) النص عليهما (إلا كراهه الإطناب كما إذا قيل : زيد يعلم النحو ، والتصريف ، والعروض ، أو زيد يعلم النحو ، وعمرو وبكر ؛ فتقول فيهما) أى : فى هذين المقامين (زيد يعلم النحو لا غير) ...

******

الكثير قام زيد لا عمرو فقد نصصت على الذى أثبت له القيام وهو زيد والذى نفى عنه وهو عمرو ، وتقول فى قصره زيد قائم لا قاعد فقد نصصت على المثبت لزيد وهو القيام والمنفى عنه وهو القعود ، وقوله كما مر أى : فى الأمثله التى ذكرت عند ذكر تلك الطريق فى طرق الحصر ، فإنه ذكر هناك أن المعطوف عليه فى تلك الأمثله بلا هو المثبت والمعطوف هو المنفى ، وفى بل بالعكس (قوله : فلا يترك النص عليهما) أى التصريح بهما ولم يقل فلا يترك ذكر أحدهما إلخ إشاره إلى أن الذكر الإجمالى لا بد منه ، فإن فى قولك لا غير ذكر المنفى إجمالا لا نصا لعدم دلالتها على المنفيات بخصوصها.

(قوله : إلا كراهه الإطناب) أى : إلا لأجل كراهه التطويل لغرض من الأغراض كضيق المقام أو لقصد الإبهام أو تأنى الإنكار لدى الحاجه إليه عند عدم التنصيص أو استهجان ذكر المتروك (قوله : كما إذا قيل) أى : عند إراده إثبات صفات لموصوف واحد (قوله : أو زيد يعلم النحو) أى : أو قيل عند إراده إثبات صفه واحده لمتصفين زيد يعلم النحو وعمرو إلخ (قوله : أى فى هذين المقامين) أى : مقام قصر الموصوف ومقام قصر الصفه أى : تقول فى رد الإثبات فى هذين المقامين (قوله : لا غير) حكى فى القاموس عن السيرافى أن حذف ما تضاف له (غير) إنما يستعمل إذا كانت (غير) بعد(ليس) ، وأما لو كانت بعد غيرها من ألفاظ الجحود لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع ، وتبعه فى ذلك ابن هشام وحكم فى المغنى بأن قولهم : " لا غير" لحن ، والمختار أنه يجوز ، فقد حكى ابن الحاجب" لا غير" وتبعه فى ذلك شارحو كلامه ، وفى المفصل حكايه" لا غير" و" ليس غير" ، وأنشد الإمام ابن مالك فى شرح التسهيل فى باب القسم مستشهدا على جوازه قوله :

جوابا به تنجو اعتمد فو ربّنا

لعن عمل أسلفت لا غير تسأل (١)

١- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبه فى الدرر ٣ / ١١٦ ، وشرح الأشمونى ٢ / ٣٢١ ، وشرح التصريح ٢ / ٥٠ ، وهمع الهوامع ١ / ١٢٠.

أما فى الأول فمعناه : لا غير النحوى ؛ أى : لا التصريف ، ولا العروض ، وأما فى الثانى فمعناه : لا غير زيد ؛ أى : لا عمرو ، ولا بكر ، وحذف المضاف إليه من غير ، وبنى على الضم تشبيها بالغايات. وذكر بعض النحاه أن لا فى : لا غير ليست عاطفه ؛ بل لنفى الجنس. (أو نحوه) ...

******

وهو ثقه لا يستشهد إلا بشاهد عربى. ا ه فنرى.

واعلم أن كلمه غير فى ليس غير فى محل نصب عند المبرد على أنه خبر ليس ، واسمها ضمير مستتر تقديره ليس هو أى : معلومه غير النحو وفى موضع رفع عند الزجاج على أنه اسم ليس وخبرها محذوف ، والتقدير ليس غير معلومه ، وأما غير فى لا غير فمحلها بحسب المعطوف إذا علمت هذا فلا غير عطف على النحو فى الأول فى محل نصب ، وعطف على زيد فى الثانى فى محل رفع.

(قوله : أما فى الأول) أى : أما لا غير فى الأول فمعناه إلخ أى : فيكون من قصر الموصوف على صفه واحده مما أثبت المخاطب من الصفات. (قوله : أى لا التصريف ولا العروض) هذا بيان لأصل التركيب فترك التنصيص على ما ذكر لغرض من الأغراض.

(قوله : وأما فى الثانى) أى : وأما لا غير فى الثانى فمعناه إلخ فيكون من قصر الصفه على واحد ممن أثبتها لهم المخاطب من الموصوفين ، وقوله أى : لا عمرو إلخ بيان لأصل التركيب فترك النص على ما ذكر لغرض (قوله : على الضم) أى : لقطعه عن الإضافه (قوله بالغايات) أى : قبل وبعد وسميت بذلك ؛ لأن الغايه فى الحقيقه ما بعدها الذى هو المضاف إليه المحذوف ، لكن لما حذف ونوى معناه وأدى بذلك الظرف سمى غايه (قوله : وذكر بعض النحاه) هو نجم الأئمه الرضى وهذا إيراد على عد المصنف لها من طرق العطف (قوله : ليست عاطفه) أى : لأن العاطفه ينص معها على المثبت والمنفى جميعا ، وهنا ليس كذلك (قوله : بل المنفى الجنس) أى : وعلى هذا القول فالقصر حاصل نظرا للمعنى ؛ لأن معنى زيد شاعر لا غير ما زيد إلا شاعر فيعود إلى النفى والاستثناء كما ذكره الشارح فى شرح المفتاح ، وحينئذ فما فى كلام بعض الناظرين من أن نحو لا غير

أى : نحو : لا غير مثل لا ما سواه ، ولا من عداه ، وما أشبه ذلك.

(و) الأصل (فى) الثلاثه (الباقيه : النص على المثبت فقط) ...

******

طريق آخر للقصر على هذا القول وهم كذا فى عبد الحكيم ، وكذا ما فى يس عن الأطول من أن الكلام حينئذ ليس من طرق القصر لا يتم - تأمل.

ثم إن غير على هذا القول فى محل نصب على أنه اسم لا والخبر محذوف أى : لا غيره عالم فى قصر الصفه أو لا غيره معلوم له فى قصر الموصوف ، والحاصل أن لا التى يبنى ما بعدها عند القطع عن الإضافه هل هى لا العاطفه أو التى لنفى الجنس خلاف ، وكلاهما يفيد القصر فلو جعل الطريق الأول النفى بلا مطلقا أى : سواء كانت عاطفه أو تبرئه لكان أولى (قوله : أى نحو لا غير) حيث رجع الشارح الضمير للا- غير علم أن نحو منصوب لعطفه على المنصوب بناء على أن جزء المقول محل أو يقدر لنحوه عامل أى : أو تقول نحوه ويكون من عطف الجمل ، ولو رجع الشارح الضمير لجمله زيد يعلم النحو لا- غير لكان عطفا على جمله المقول بتمامها التى هى فى محل نصب ويكون نحو زيد يعلم النحو لا غير زيد يعلم النحو لا ما سواه ، وإنما اقتصر الشارح على الاحتمال الأول لكون الغرض الأهم من قول المصنف ، أو نحوه بيان أنه لا- اختصاص للفظ لا غير هنا ؛ لأنه قد يتوهم الاختصاص - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : مثل لا- ما سواه) راجع للأول أى : لا ما سوى النحو فلذا أتى بما الموضوعه لما لا يعقل وقوله ولا من عداه راجع للثانى أى : لا- من عدا زيدا ، ولذا أتى بمن الموضوعه للعاقل (قوله : وما أشبه ذلك) نحو : ليس غير وليس إلا (قوله : والأصل فى الثلا-ثه الباقيه) وهى ما وإلا وإنما التقديم (قوله : النص على المثبت فقط) أى : المثبت له الحكم فى قصر الصفه والمثبت لغيره فى قصر الموصوف ، فتقول فى : ما وإلا فى قصر الصفه ما قائم إلا زيد فقد نصصت على الذى أثبت له القيام وهو زيد ولم تنص على الذى نفى عنه وهو عمرو مثلا ، وتقول فى قصر الموصوف : ما زيد إلا قائم ، فقد نصصت على الذى أثبت وهو القيام لغيره وهو زيد ولم تنص على الشىء الذى انتفى عن ذلك الغير وهو القعود مثلا وتقول فى إنما فى قصر الصفه : إنما قائم زيد وفى قصر

دون المنفى ؛ وهو ظاهر.

(والنفى) أى : الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفى بلا العاطفه (لا يجامع الثانى) أعنى : النفى والاستثناء ؛ فلا يصح : ما زيد إلا قائم ...

******

الموصوف : إنما زيد قائم وتقول فى التقديم فى قصرها : أنا كفيت مهمك أى : لا عمرو وفى قصر الموصوف : زيدا ضربت أى : لا عمرا بمعنى إنى اتصفت بضرب زيد لا بضرب عمرو ، فقد ظهر لك أن الطرق الثلاثه لا ينص فيها إلا على المثبت وإذا نص فى شىء منها على المنفى كان خروجا عن الأصل كقولك : ما أنا قلت هذا ؛ لأن المعنى لم أقله ؛ لأنه مقول لغيرى ، والأول منصوص ، والثانى مفهوم ، وكقولك : ما زيدا ضربت ، فإن المعنى لم أضربه وضربه غيرى - قال الفنرى : وكما يترك الأصل الأول لكراهه الإطناب يترك هنا أيضا فى مثل : ما زيدا ضربت ، وما أنا قلت هذا ؛ لأن القصد به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما ينفى لا بما يثبت - انتهى.

واعترض على المصنف بأن قوله والأصل فى الثلاثه النص على المثبت فقط دون المنفى يقتضى أن نحو : ما قام القوم إلا زيدا خارج عن الأصل ؛ لأن الأصل النص على المثبت فقط ، وقد نص فى هذا المثبت والمنفى فيكون خارجا عن الأصل مع أنه جار على الأصل باتفاق ، ولم يقل أحد بخروجه عنه ، وأجاب بعضهم بأن الكلام فى الاستثناء المفرغ ؛ لأنه هو الذى من طرق القصر ، وأما هذا فليس من طرق الحصر اصطلاحا ولا يخفى ضعف هذا الجواب ؛ لأن معنى الحصر موجود فيه قطعا ، فالأحسن فى الجواب أن يقال : إنا نمنع أنه نص فيه على المنفى لأن المراد بالنص التفصيل فالأحسن فى الجواب أن يقال : إنا نمنع أنه نص فيه على المنفى لأن المراد بالنص التفصيل والمنفى - وهو القوم فى المثال المذكور مجمل - لعدم النص فيه على الأفراد واحدا واحدا (قوله : دون المنفى) أى : أنه لا يصرح فيها بالنفى وإنما تدل عليه ضمنا كما تقول فى قصر الموصوف : ما أنا إلا تميمى وتميمى أنا ، فإنك قد أثبت كونك تميميّا صريحا ، ولم تنف كونك قيسيا صريحا ، وإنما نفيته ضمنا ولا منافاه بين كون المنفى مذكورا ضمنا وكون النفى قد يكون منطوقا بلفظه (قوله : أن النفى بلا) إنما قيد الشارح كلام المصنف بذلك للاحتراز عن

لا قاعد ، وقد يقع مثل ذلك فى كلام المصنفين (لأن شرط المنفى بلا) العاطفه (أن لا يكون) ذلك المنفى (منفيا قبلها بغيرها) ...

******

النفى بغيرها : كليس إذ لا دليل على امتناع ما زيد إلا قائم ليس هو بقاعد ، وإنما قيد لا بالعاطفه أخذا من قول المصنف لأن شرط المنفى بلا إلخ (قوله : لا قاعد) فلو قيل لا عمرو بدل لا قاعد فهل يصح ذلك ، قال الشيخ يس : الظاهر عدم الصحه ؛ لأنه وإن لم يكن المعطوف بها منفيا قبلها لكنه يوهم أن النزاع فى قيام زيد وعمرو لا فى قيام زيد وقعوده الذى هو فرض الكلام.

(قوله : فى كلام المصنفين) أى : لا فى كلام الله ، بل ولا فى كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم ، ومراده بهذا التعريض بصاحب الكشاف حيث قال فى تفسير قوله تعالى : (فَإِذا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ)(١) أى : لأن الأصلح لك لا يعلمه إلا الله لا أنت ، وبالحريرى حيث قال :

لعمرك ما الإنسان إلا ابن يومه

على ما تجلّى يومه لا ابن أمسه

ولا يقال : إن الزمخشرى ممن يستدل بتراكيبه عند الشارح ، والسيد وغيرهما ؛ لأنا نقول : إنما يستدلون بكلامه فيما لم يخالف فيه الجمهور ، وهذا مذهب له مخالف فيه للجمهور فلا يستدل به.

(قوله : لأن شرط المنفى بلا) أى : شرط صحه نفيه بها (قوله : أن لا يكون منفيا قبلها بغيرها) أى : بغير شخصها وهذا صادق بما إذا كان غير منفى أصلا ، وبما إذا كان منفيا بغير أدوات النفى : كالفحوى أو علم المتكلم أو السامع فالمنطوق تحته صورتان والمفهوم صوره واحده هى محل الامتناع وهى ما إذا كان المنفى بها منفيا قبلها بغيرها من أدوات النفى ، كما وليس ولا – التى لنفى الجنس – ولا عاطفه أخرى مماثله للا التى وقع النفى بها ؛ لأنها غير شخصها وإن كانت من نوعها ، ولهذا لا يصح قام القوم لا النساء لا هند ؛ لأن هندا نفيت فى ضمن النساء بغير شخص لا التى نفتها ، فإن قلت أن المنطوق صادق بصوره ثالثه ، وهو ما إذا كان المنفى بها منفيا قبلها بشخصها قلت : كلامه

١- آل عمران : ١٥٩.

من أدوات النفى ؛ فإنها موضوعه لأن تنفى بها ما أوجبته للمتبوع لا لأن تعيد بها النفى فى شىء قد نفيته ؛ وهذا الشرط مفقود فى النفى والاستثناء ؛ لأنك إذا قلت : ما زيد إلا قائم فقد نفيت عنه كل صفه ...

******

وإن صدق بذلك لكن هذا معلوم أنه لا يتأتى لاستحاله النفى بها قبل ورودها فتم ما قلناه من أن المنطوق صورتان (قوله : من أدوات النفى) هذا تخصيص للمضاف وهو الغير لشموله لكل غير ينفى به (قوله : فإنها موضوعه ؛ لأن تنفى بها) أى : عن التابع ما أوجبته للمتبوع هذا ظاهر فى قصر الصفه على الموصوف مثل : جاء زيد لا عمرو فإنك نفيت بها عن عمرو ما أوجبته لزيد وهو المجىء ، ومشكل فى قصر الموصوف على الصفه مثل : زيد قائم لا قاعد ، فإن المنفى بها القعود ولم يثبت للمتبوع الذى هو قائم كما هو ظاهر ، وأجيب بأن المراد بما أوجب للمتبوع المحكوم به أو الثبوت للمحكوم عليه ففى المثال المذكور المتبوع وهو قائم أوجب له الثبوت للمسند إليه وهو زيد وقد نفى بها هذا الثبوت عن التابع وهو قاعد ؛ لأن معنى زيد قائم لا قاعد أن زيدا محكوم عليه بالقيام وليس محكوما عليه بالقعود ، بل هو منفى عنه وقوله : لأن تنفى بها أى : أولا بقرينه قوله لا ؛ لأن تعيد بها النفى فلا يرد ما قيل إن وضعها ؛ لأن تنفى بها أوجبته للمتبوع لا يقتضى إلا كونها بعد الإيجاب للمتبوع ، ولا يقتضى عدم تكرار النفى ، وهذا صادق بقولنا : ما جاءنى إلا زيد لا عمرو فمقتضى كلامه جواز ذلك مع أنه ممنوع ، وحاصل الجواب أن المراد بقوله : إنها موضوعه لأن تنفى بها أى : أولا ما أوجبته للمتبوع ، وما أوجب للمتبوع وهو المجئ هنا ليس منفيا بلا أولا فى المثال ، بل بما لأن المعنى ما جاءنى أحد إلا زيد لا عمرو وعمرو من جمله أفراد الأحد فيكون منفيا بما ، غايه الأمر أنه تكرر النفى بقوله لا عمرو. تأمل. قرره شيخنا العلامه العدوى.

(قوله : لا ـ لأن تعيد إلخ) أى : وإلا ـ كان تكرارا وهو ممنوع ، فإن قلت نجعل لا فى نحو : ما زيد إلا قائم لا قاعد لتأكيد نفى القعود الحاصل بما. قلت هو خلاف أصل وضع لا أو أن لا فى النفى أقوى من غير ، فلا يؤكد به غيره كما لا يؤكد أكتع بأجمع (قوله : وهذا الشرط) أعنى عدم كون المنفى بها منفيا قلبها بغيرها (قوله : فقد نفيت عنه)

وقع فيها التنازع ؛ حتى كأنك قلت : ليس هو بقاعد ، ولا نائم ، ولا مضطجع ، ونحو ذلك ، فإذا قلت : لا قاعد فقد نفيت بلا العاطفه شيئا هو منفى قبلها بما النافيه ، وكذا الكلام فى : ما يقوم إلا زيد ؛ وقوله : بغيرها يعنى من أدوات النفى ؛ على ما صرح به فى المفتاح ؛ وفائدته الاحتراز عما إذا كان منفيا بفحوى الكلام ، ...

******

أى : بلفظ ما التى هى أداه نفى صراحه وإن كان المنفى مجملا. (قوله : وقع فيها التنازع) أى : والصفه التى تنفيها بلا بعد هذا يجب أن تكون مما وقع فيها النزاع ، وإلا خرجت عما يراعى فى خطاب العطف بها من إفاده الحصر أو تأكيده.

(قوله : حتى كأنك إلخ) أتى بالكأنيه لكون ذلك القول ليس بمحقق وإلا نافى قوله والأصل فى الثلاثه إلخ (قوله : ونحو ذلك) أى : كالمستلقى.

(قوله : فقد نفيت بلا العاطفه شيئا إلخ) أى : فلزم التكرار وحينئذ فلا يصح ورودها بعد النفى والاستثناء قيل المنع إذا عطف على المستثنى منه ، وأما إذا عطف على المستثنى فهو جائز لعطفه على المثبت ، فإذا قلت : ما قام القوم إلا زيد لا عمرو صح على أنه معطوف على زيد ؛ لأن المعنى نفى القيام عن القوم وإثباته لزيد ثم نفى إثباته عن عمرو لعطفه بلا النافيه على زيد الثابت له القيام ، فيلزم نفى القيام عن عمرو تفصيلا كما نفى عنه فى ضمن القوم إجمالا وفيه نظر مع ما تقرر من أن منفيها لا بد أن يكون غير منفى بغيرها قبلها ، سواء كان نفيها على جهه الإجمال ، أو التفصيل ، وليس الشرط أن لا يكون منفيا قبلها تفصيلا فقط حتى يتم هذا القيل (قوله : وكذا الكلام إلخ) يعنى أنه لا فرق بين قصر الموصوف على الصفه وهو ما مر ، وقصر الصفه على الموصوف وهو ما هنا فى هذا المثال فإنك قد نفيت فيه القيام عن عمرو وبكر وغيرهما من كل ما هو مغاير لزيد ، فلا يصح أن تقول : ما يقوم إلا زيد لا عمرو (قوله : يعنى إلخ) لما كان الغير شاملا لغير أدوات النفى كفحوى الكلام ، وكان غير مراد أتى بالعنايه (قوله : وفائدته) أى : فائده تقييد الغير بكونه من أدوات النفى (قوله : عما إذا كان النفى مدلولا عليه بفحوى الكلام) أى : التقديم كما فى قولنا : زيدا ضربت فلا مانع أن يقال

أو علم المتكلم ، أو السامع ، أو نحو ذلك كما سيجيء فى : إنما. لا يقال : هذا يقتضى جواز أن يكون منفيا قبلها بلا العاطفه الأخرى نحو : جاءنى الرجال لا النساء لا هند ؛ لأنا نقول : الضمير لذلك المشخص ؛ أى : بغير لا العاطفه التى نفى بها ذلك المنفى ، ومعلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بها لامتناع أن ينفى شيء بلا قبل الإتيان بها ؛ وهذا كما يقال : دأب الرجل الكريم أن لا يؤذى غيره ؛ ...

******

لا عمرا (قوله : أو علم المتكلم) أى : والحال أن السامع يعلم خلافه كما إذا كنت تعلم بضرب زيد دون عمرو والسامع يعلم بعلمك ذلك إلا أنه يعلم خلاف ما تعتقده فتقول ضربت زيدا لا عمرا (قوله : أو نحو ذلك) أى : من الأفعال المتضمنه للنفى وليس هو معناها صريحا كأبى وامتنع وكف ، فإن معناها الصريح ثبوت الامتناع والإباء والكف (قوله : كما سيجئ) راجع لقوله أو نحو ذلك (قوله : لا يقال هذا) أى : ما ذكر فى بيان قوله بغيرها يقتضى إلخ ؛ لأن المصنف لم يشترط إلا أن لا يكون المنفى منفيا قبلها بغيرها لا بها والمتبادر أن المراد بغير لا غير نوعها من أدوات النفى وحينئذ يكون المثال المذكور صحيحا لأن هند ليس منفيا قبلها بغير نوعها بل منفى بها (قوله : لأنا نقول إلخ) حاصله أن المراد غير شخص لا ومنه لا أخرى قبلها ، وحينئذ فلا يصح المثال ؛ لأن هند منفى بغير شخص لا الداخله عليها قبل التصريح بها (قوله : الضمير) أى : فى قوله بغيرها.

(قوله : ومعلوم إلخ) جواب عما يقال إن ما ذكر من الجواب وهو أن شرط المنفى بلا أن لا يكون منفيا قبلها بغير شخصها الذى وقع النفى به يقتضى أن نفيه قبلها بشخصها الذى وقع النفى به جائز مع أنه لا يجوز فكان الواجب الاحتراز عنه ، وحاصل الجواب أن هذا معلوم استحالته وإن كانت العباره صادقه به وإذا كان محالا لا يتأتى وجوده فلا معنى للاحتراز عنه - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : لامتناع أن ينفى شيء) أى : كالنساء بلا أى الداخله على هند فى المثال قبل الإتيان بها ، بل إنما ينفى بلا أخرى مماثله لها (قوله : وهذا) أى : قول المصنف بغيرها حيث جعلنا الضمير راجعا للشخص لا للنوع كما يقال إلخ فهو تنظير فى أن الضمير فى كل عائد على الشخص فقوله أن لا يؤذى غيره أى : غير شخصه أعم من أن يكون غير

فإن المفهوم منه أن لا يؤذى غيره سواء كان ذلك الغير كريما أو غير كريم (ويجامع) النفى بلا العاطفه (الأخيرين) أى : إنما والتقديم (فيقال : إنما أنا تميمى لا قيسى ، وهو يأتينى لا عمرو ...

******

شخصه كريما أو بخيلا بخلاف لو جعل الضمير راجعا للنوع ، فإن المعنى حينئذ أن لا يؤذى غير نوعه وغير نوعه هم البخلاء فيقتضى بمفهومه أن يؤذى الكرماء وهذا غير مراد (قوله : فإن المفهوم منه أن لا يؤذى غيره) أى : فيكون الضمير عائدا على ذلك الشخص لا على جنس الكريم أى : شأنه أنه لا يؤذى غير شخصه لا يقال : إنه يقتضى بمفهومه أنه يؤذى شخصه وهو غير مراد ؛ لأنا نقول هذا المفهوم معطل لما هو معلوم بالبداهه أن الإنسان لا يؤذى نفسه - كذا قرر بعضهم - وفيه تأمل ، إذ لا ضرر فى أن يراد أن الكريم يؤذى نفسه لأجل نفع غيره ، بل هذا حاصل.

بقى شىء آخر وهو أن جعل الضمير عائدا على الشخص ينافى ما ذكره الشارح فى شرح المفتاح فى قولهم : دأب الكريم أن لا يعادى غيره من أن الضمير عائد على الجنس ، وقد يقال : يمكن الفرق بأن الكرم ينافى الإيذاء للغير مطلقا كريما كان الغير أو غيره فلذلك جعل الضمير فى المثال هنا للشخص لا للجنس ومعاداه الكريم عند ضروره المعاداه لغير جنسه وهم البخلاء تنقصه ، فلذلك جعل الضمير فى هذا المثال للجنس لا للشخص.

(قوله : ويجامع الأخيرين) أى : ويكون الحصر حينئذ مسندا لهما والعطف بلا تأكيد ، ولا ينسب له الحصر لتبعيته وهذا باتفاق من الشارح والسيد ، وأما مجامعه التقديم لإنما فاختلف فى الذى يسند له القصر منهما ، فذهب الشارح إلى أنه يسند إلى التقديم ؛ لأنه أقوى وعكس السيد ؛ لأن إنما أقوى ، فالخلاف بينهما لفظى ؛ لأنه خلاف فى حال (قوله : وهو يأتينى إلخ) هو فاعل معنى قدم لإفاده الحصر ، والأصل يأتينى هو على أن هو تأكيد مقدم لإفاده الاختصاص وجعل مبتدأ ، وظهر لك أن التمثيل المذكور مبنى على مذهب السكاكى لا على خلافه ، وإلا ورد أنه لا تقديم فيه ؛ لأن هو مسند إليه فهو واقع فى محله. نعم كان الأولى يمثل بزيدا ضربت احتمال أن يقال : التقديم فى

لأن النفى فيهما) أى : فى الأخيرين (غير مصرح به) كما فى النفى والاستثناء فلا يكون المنفى بلا العاطفه منفيا بغيرها من أدوات النفى ؛ وهذا كما يقال : (امتنع زيد عن المجىء لا عمرو) فإنه يدل على نفى المجىء عن زيد ؛ لكن لا صريحا بل ضمنا ، وإنما معناه الصريح إيجاب امتناع المجىء عن زيد ؛ فتكون لا نفيا لذلك الإيجاب ، والتشبيه بقوله : امتنع زيد عن المجىء لا عمرو ...

******

هو يأتينى للتقوى دون التخصيص مثل : أنا قمت والتمثيل بما لا احتمال فيه أولى مما فيه الاحتمال ، والحاصل أن التقديم فى هذا المثال على مذهب السكاكى محتمل لأن يكون للتقوى ومحتمل لأن يكون للتخصيص ، وهذا هو الأقرب بدليل العطف بعده بلا المؤكد له ، وأما على خلاف مذهبه فلا تقديم فيه (قوله : لأن النفى فيهما) عله لجواز مجامعه النفى بلا للأخيرين أى : لأن النفى المعتبر فيهما لأفاده الحصر غير مصرح به أى : وإنما صرح فيهما بالإثبات والنفى ضمنى فلم يقبح حينئذ النفى بلا وقولهم لا العاطفه لا تقع بعد نفى ، فالمراد النفى الصريح لا ما يشمل الضمنى.

(قوله : كما فى النفى والاستثناء) راجع للمنفى أى : فإنه صرح فيهما بالنفى ، وإن لم يكن المنفى مصرحا به فصدق أنه نفى بلا معهما ما نفى بأداه أخرى مستقله قبلها (قوله : فلا يكون إلخ) وإذا كان غير مصرح به فيهما فلا يكون إلخ ، فعلم من هذا أن النفى الصريح ليس كالضمنى ؛ لأن الضمنى يجامعه النفى بلا بخلاف الصريح فإنه لا يجامعه (قوله : وهذا) أى : ما ذكر من المثالين (قوله : فإنه) أى : قولنا امتنع زيد عن المجىء ، وكذا يقال فى مرجع الضمير فى قوله وإنما معناه (قوله : فإنه يدل على نفى المجىء) أى : على انتفائه (قوله : إيجاب) أراد بالإيجاب الوجوب أى : الثبوت ؛ لأن معنى الجمله على التحقيق النسبه لا الحكم ، وقوله امتناع المجىء عن زيد فى العباره قلب ، والأصل امتناع زيد عن المجىء كما فى المتن ، ولا شك أن امتناعه عن المجىء يتضمن ويستلزم انتفاء المجىء عنه (قوله : فتكون لا) أى : لفظه لا فى قولنا لا عمرو وقوله نفيا لذلك الإيجاب أى : عن التابع وهو عمرو ولو صرح بالنفى ، وقيل لم يجئ زيد لم يصح أن يقال لا عمرو ، لأنه نفى للنفى فيكون إثباتا ووضع لا للنفى لا للإثبات ، وإنما قلنا نفى للنفى ؛

من جهه أن النفى الضـمنى ليس فى حكم النفى الصريح ؛ لا من جهه أن المنفى بلا العاطفه منفى قبلها بالنفى الضمنى كما فى : إنمـا أنـا تميمى لاـ قيسـى ؛ إذ لاـ دلالـه لقولنـا : امتنع زيـد عن المجىء على نفى امتنـاع مجىء عمرو لاـ ضـمنا ولا صـريحا. قال (السكاكى : شرط مجامعته) أى : مجامعه النفى بلا العاطفه (للثالث) أى : إنما (: أن لا يكون الوصف مختصا ...

******

لأـنه يجب أن يكون مـا بعـدها مخالفـا لمـا قبلهـا ؛ لأنهـا عـاطفه لا مؤكـده (قوله : من جهه أن النفى إلـخ) فيه أن المشـبه به لا ، والتشبيه لا يفيد أن النفى الضمنى ليس فى حكم الصريح ، فكان الأولى أن يقول من جهه أن كلا فيه نفى ضمنا قد جامعه النفى بلا العاطفه وإن كان النفى الضـمنى فى المشـبه مسـلطا على المنفى بلا وفى المشـبه به على ما قبل لا كزيـد فى المثال – كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : ليس فى حكم النفى الصـريح) أى : لأنه حكم بصـحه العطف بلا مع الأول دون الثانى (قوله : إذ لا دلاله لقولنا امتنع زيد عن المجىء) أى : بـدون قولنـا لاـ عمرو (قوله : على نفى امتناع مجىء عمرو) أى : لأنه لا حصـر فيه حتى يتضـمن النفى كإنما ، وإنمـا اسـتفيد نفى مجىء عمرو المفيـد للحصـر من النفى بلاـ من قولـك بعـد ذلك لا عمرو فلا نافيه للإيجاب الـذى دلت عليه الجمله قبلها بخلاف إنما والتقديم فإنهما يدلان على النفى ضمنا فلا بعدهما لتأكيد ذلك النفى الضمنى كما مر.

(قوله : أن لا يكون الوصف) أى : الذى أريد حصره فى الموصوف بإنما مختصا بذلك الموصوف وذلك كما فى قولك : إنما تميمى أنا فإن التميميه لا يجب اختصاصـها بالمتكلم وهذا شـرط بالنسـبه لقصر الصفه ، ويقاس عليه قصر الموصوف على الصفه فيقـال شـرط مجـامعه النفى بلاـ العـاطفه لإنما أن لا يكون الموصوف مختصا بتلك الصـفه فلا يجوز أو لا يحسن أن يقال : إنما المتقى متبع مناهج السنه لا البدعه لاختصاص الموصوف بتلك الصفه ، وكذا لا يقال : إنما الزمن قاعد لا قائم لاختصاص الزمن بـالقعود ، فـإن قلت : القصـر لاـ يكون إلا عنـد الاختصاص ، فكيف يشترط عـدم الاختصاص فى مجامعته لإنما مع أن القصـر لا يتحقق إلا عند الاختصاص؟ قلت : إن المشترط فى تحقق القصر

بالموصوف) لتحصل الفائده (نحو : (إِنَّما يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ)) (۱) فإنه يمتنع أن يقال : لا الذين لا يسمعون ؛ لأن الاستجابه لا تكون إلا ممن يسمع بخلاف : إنما يقوم زيد لا عمرو ؛ إذ القيام ليس مما يختص بزيد ، وقال الشيخ (عبد القاهر

******

اختصاص الوصف بالموصوف أو الموصوف بالصفه بحسب المقام والمشترط فى المجامعه عدم اختصاص الوصف فى نفسه بالموصوف وعدم اختصاص الموصوف فى نفسه بالصفه ، ثم إن قوله : شرط مجامعته للثالث أن لا يكون الوصف مختصا ظاهره أن هذا لا يشترط فى صوره التقديم ، فيصح أن تقول من يسمع يسمع لا غير من يسمع وانظره (قوله : بالموصوف) الباء داخله على المقصور عليه بقرينه المثال (قوله : لتحصل الفائده) أى : فى مجامعه النفى بلا لإنما أى : ولو كان الوصف مختصا بالموصوف لعدمت الفائده ؛ لأن الوصف إذا كان مختصا بالنظر إلى نفسه تنبه المخاطب للاختصاص بأدنى تنبيه على ذلك ، ويكفى فيه كلمه إنما ، فلا فائده فى جمع لا معه والقصد إلى زياده التحقيق إنما يناسب الحكم الذى يحتمل عدم الاختصاص فيصر المخاطب على إنكاره (قوله : نحو (إِنَّما يَسْتَجِيبُ) إلخ) هذا المثال للمنفى أى : فإن كان الوصف مختصا فلا يجئ النفى بلا كما فى قوله تعالى : (إِنَّما يَسْتَجِيبُ) إلخ أى : إنما يستجيب دعاءك للإيمان الذين يسمعون سماع تدبر وإذعان وقبول وهم المؤمنون أى : من أراد الله إيمانهم ، فالذين فاعل والمفعول محذوف كما ترى ومثل الآيه المذكوره فى اختصاص الوصف الكائن فيها بالموصوف (إِنَّما أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشاها)(۲) ، فإنه معلوم أن الإنذار إنما يكون لمن يؤمن بالله ويخشى الأهوال والعواقب فلا يجوز أن يقال لا من لا يخشاها (قوله : لا تكون إلا ممن يسمع) أى : فإذا قيل لا الذين لا يسمعون كان ذلك حشوا فى الكلام فلا يقبل ، فإن قلت : إن فائده القصر أن يعتقد المخاطب خلافه والمخاطب هنا ليس كذلك ؛ لأن كل عاقل يعلم أن الاستجابه إنما تكون ممن يسمع أجيب بأن الكفار نزلوا منزله من لا يسمع له لعدم قبولهم الحق والنبى - عليه الصلاه والسّلام - لشده حرصه على إيمان الكفار نزل منزله من يعتقد الاستجابه ممن لا يسمع ، فخوطب بقصر الاستجابه

۱- الأنعام : ۳۶.

۲- النازعات : ۴۵.

لا- تحسن) مجامعته للثالث (فى) الوصف (المختص كما تحسن فى غيره ؛ وهذا أقرب) إلى الصواب ؛ إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زياده التحقيق والتأكيد.

******

على من يسمع قصر قلب ، فالقصر هنا حقيقى لكن بعد تنزيل المخاطب منزله من يعتقد العكس ، لأجل ذلك الاعتبار الخطابى وتضمن ذلك التنزيل التعريض بالكافرين بأنهم من جمله الموتى الذين لا سمع لهم فليس هنا فى الحقيقه إلا نفى الاستجابه عن الكفار وإثباتها للمؤمنين ، لكن لما كان الحصر فى أمر مختص بحسب الظاهر وإن لم يكن فى الواقع اختصاص ؛ لأن الاستجابه ليست خاصه بالمؤمنين صحت مراعاه هذا الظاهر ، وامتنع أن يقال لا الذين لا يسمعون مرادا منهم الكافرون نظرا لذلك الظاهر.

(قوله : لا- تحسن مجامعته) أى : لا- تحسن مجامعه النفى بلا- ، وقوله للثالث وهو إنما ، والمراد لا تحسن حسنا كاملا فالمنفى كمال الحسن لا- أصله وإلا كان عين كلام السكاكى ؛ لأن الخالى عن الحسن عند البلغاء لا صحه له ، أو يقال إن قوله : كما تحسن قيد فى الحسن المنفى ، وحينئذ فيفيد كلامه أن فى مجامعته الوصف المختص أصل الحسن ، والحاصل إن عدم اختصاص الوصف شرط فى كمال حسن المجامعه عنده لا شرط فى أصله كما يقول السكاكى ، فعلى هذا يصح أن يقال فى غير القرآن إنما يستجيب الذين يسمعون لا الذين لا يسمعون وإن كان غير كامل فى الحسن (قوله : وهذا أقرب إلى الصواب) أى : وهذا الذى قاله عبد القاهر أقرب إلى الصواب مما قاله السكاكى من المنع لابتناء كلام الشيخ على شهاده الإثبات وكلام السكاكى على شهاده النفى ، وشهاده الإثبات مقدمه على شهاده النفى (قوله : إذ لا دليل على الامتناع) أى : على امتناع مجامعه النفى بلا- للثالث إذا كان الوصف مختصا بالموصوف (قوله : عند قصد زياده التحقيق) أى : عند قصد زياده تحقيق النفى عن ذلك الغير وتأكيده ، وهذا رد لقول السكاكى إن كان الوصف مختصا امتنعت المجامعه لعدم الفائده ، وحاصل ذلك الرد أنا لا نسلم عدم الفائده ، إذ قد تحصل فائده وهى زياده التحقيق والتأكيد للنفى عن ذلك الغير ، وقد يقال : إن التأكيد بلا العاطفه للنفى الحاصل بإنما خلاف أصل وضعها ؛ لأن أصل وضعها أن ينفى بها عن التابع ما أوجب للمتبوع لا لأن يعاد بها النفى لشىء قد

(وأصل الثانى :) أى : الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفى والاستثناء (أن يكون ما استعمل له) أى : الحكم الذى استعمل فيه النفى والاستثناء (مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث) أى : إنما ؛ فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره ؛ كذا فى الإيضاح نقلا عن دلائل الإعجاز ؛ ...

******

نفى أولا ، ولذلك حكموا بمنع ما زيد إلا قائم لا قاعد مطلقا ولم يقولوا بجوازه عند قصد التحقيق والتأكيد للنفى - فتأمل.

(قوله : وأصل الثانى) أى : الكثير والغالب فيه (قوله : ما استعمل له) الضمير المجرور باللام راجع لما ، وقول الشارح أى : الحكم بالرفع تفسير لما وقوله إشاره إلى أن اللام فى كلام المصنف بمعنى فى ، وقوله : النفى والاستثناء بيان للضمير المستتر فى قول المصنف استعمل فهو عائد على الثانى الذى هو النفى والاستثناء لا على ما ، وحينئذ فالصله جاريه على غير من هى له فكان الأولى للمصنف أن يقول : ما استعمل هو له بإبراز الضمير إلا أن يقال : إنه ماش على مذهب الكوفيين القائلين بعدم وجوب الإبراز عند أمن اللبس كما هنا أو على مذهب من يقول : إن الخلاف بين البصريين والكوفيين فى الوصف لا فى الفعل ، وأما هو فلا يجب فيه الإبراز.

(قوله : مما يجهله المخاطب) أى : من جمله الإحكام التى يجهلها المخاطب فضمير يجهله راجع لما ، والمراد ما يجهله المخاطب بالفعل ، وشأنه أن يكون مجهولا ، وليس المراد الجهل بالفعل فقط ؛ لأنه شرط فى الحصر مطلقا أى : بأى طريق كان (قوله : وينكره) أى : وأن يكون من جمله الأحكام التى ينكرها المخاطب ، والمراد بالحكم المستعمل فيه الذى هو بعض الأحكام المجهوله النفى والثبوت بالنظر لقصر القلب والنفى فقط بالنظر للأفراد والثبوت والنفى فى قصر التعيين ففى القلب ينكرهما المخاطب ويجهلهما وفى الأفراد بجهل النفى وينكره وفى التعيين يجهلهما فقط ولا يتأتى فيه إنكار ، فالجهل ظاهر فى جميع أقسام القصر ، وأما الإنكار فليس ظاهرا فى قصر التعيين ؛ لأن المتردد لا إنكار عنده - كذا قرر شيخنا العدوى.

وفيه بحث لأن المخاطب إذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر ؛ بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم ؛ وجوابه : أن مرادهم إن إنما تكون لخبر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى إن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم إصراره عليه ؛ وعلى هذا يكون موافقا لما فى المفتاح (كقولك لصاحبك - وقد رأيت شبحا من بعيد - : ما هو إلا زيد إذا اعتقده غيره) أى : إذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد ...

******

وفى الأطول ما نصه : مما يجهله المخاطب وينكره فاستعماله فى قصر التعيين على خلاف الأصل (قوله : وفيه بحث) أى : اعتراض على قوله بخلاف الثالث (قوله : لازم الحكم) وهو إعلام المخاطب أن المتكلم عارف بالحكم (قوله : وجوابه إلخ) حاصله أن قولهم أصل إنما أن يكون الحكم المستعمله فيه مما يعلمه المخاطب ، ولا ينكره مرادهم أن ذلك الحكم مما شأنه أن يكون معلوما للمخاطب لكونه من شأنه أن يزهر أمره بحيث يزول إنكاره بأدنى تنبيه فى زعم المتكلم فلا ينافى أنه مجهول بالفعل ، فالحاصل أن محل الطريق الأول أعنى النفى والاستثناء الحكم الذى يحتاج للتأكيد لإنكاره ، وكونه مما شأنه أن يجهل ، ومحل الثانى ما لا يفتقر إلى ذلك لكونه مما شأنه أن يكون معلوما وإن كان الجهل والإنكار بالفعل لا بد منهما فيهما فى غير قصر التعيين كما علمت (قوله : لخبر) هو بالتنوين أى : لحكم كلام خبرى من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره أى : ولكنه جاهل له ومنكر له بالفعل كما يدل عليه قوله حتى إن إنكاره إلخ (قوله : وعلى هذا) أى : التأويل (قوله : موافقا لما فى المفتاح) أى : من أنه لا بد من الجهل والإنكار بالفعل.

(قوله : كقولك إلخ) تمثيل للأصل الثانى أعنى : النفى والاستثناء (قوله : وقد رأيت شبحا) الجمله حاليه وكان المناسب أن يقول : وقد رأيتما ؛ لأنه لا يكون المخاطب منكرا كون الشبح غير زيد إلا إذا رآه والشبح - بسكون الباء - وفتحها الشخص ، وقوله : من بعيد أى : من مكان بعيد وقيد بالبعد ؛ لأن شأن البعيد الجهل والإنكار (قوله : ما هو إلا زيد) مقول كقولك أى : كقولك : ما هذا الشبح إلا زيد (قوله : إذا اعتقده) أى : تقول ذلك إذا اعتقده غير زيد ، فإن اعتقده زيدا وعمرا كان قصر إفراد ، وإن اعتقده عمرا كان قصر قلب ، فالمثال يحتمل القسمين.

(مصرا) أى : على هذا الاعتقاد (وقد ينزل المعلوم منزله المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له) أى : لذلك المعلوم (الثانى) أى : النفى والاستثناء (إفرادا) أى : حال كونه قصر إفراد (نحو : (وَما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)(۱) ...

******

(قوله : مصرا) أى : حال كونه مصرا أى : مصمما على اعتقاد ذلك الشبح غير زيد ، فهذا المثال قد تحقق فيه الجهل والإنكار فيما من شأنه أن يجهل وينكر لبعد مضمونه جهلا لا يزول إلا بالتوكيد ، فاستعملت فيه ما وإلا على أصلها (قوله : وقد ينزل) هذا مقابل لقوله ، وأصل الثانى وقوله المعلوم أى : الحكم المعلوم أى : الذى من شأنه أن يعلم وذلك كقيام الهلاك به - عليه الصلاه والسّلام - فى المثال الآتى ، وقوله : منزله الحكم المجهول أى : منزله الحكم المجهول أى : المنكر الذى يحتاج إلى تأكيد لدفع إنكاره (قوله : لاعتبار إلخ) أى : وذلك التنزيل لأجل أمر معتبر مناسب للمقام كالإشعار بأنهم فى غايه الاستعظام لهلاكه - عليه الصلاه والسّلام - فى المثال الآتى (قوله : فيستعمل إلخ) أى : فبسبب ذلك التنزيل يستعمل الثانى فيه أى : فى ذلك الحكم المعلوم فاللام بمعنى فى (قوله : إفرادا) حال من الثانى أى : حال كون الثانى قصر إفراد ، وفيه أن الثانى ليس قصر إفراد ، فلا بد من تقدير أى : حال كون الثانى دال قصر إفراد أو ذا قصر إفراد ، أو حال كون الثانى قصره قصر إفراد (قوله : (وَما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)) هذا استثناء من مقدر عام على أصل التفريغ ، والمقدر فى نحو : هذا محمول ، والمحمول يراد به الحقيقه ، إذ لا يصح حمل فرد والحقيقه من حيث هى متحده لا يمكن الاستثناء منها من حيث هى ، وإنما يستثنى منها من حيث أفرادها الصادقه على الموضوع ، فلا بد من اعتبارها على وجه يتناول أفرادا صادقه على الموضوع ، فإذا قيل مثلا ما زيد إلا قائم قدر ما زيد متحدا بحقيقه من الحقائق وموصوفا بها إلا حقيقه القائم ، فكأنه قيل ما زيد قاعدا ولا مضطجعا ، ولا كذا من سائر الحقائق إلا حقيقه القائم فهو كائن إياها ، وإن شئت قدرت ما زيد بشىء مما يعتقد أنه إياه إلا قائم ، فعلى وزانه فى الآيه يكون التقدير ما محمد موصوفا بحقيقته من الحقائق التى تعتقدون إلا حقيقه الرسول ، فإنه كائن إياها ،

۱- آل عمران : ۱۴۴.

أى : مقصور على الرساله لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك) فالمخاطبون وهم الصحابه - رضى الله عنهم - كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرساله ؛ غير جامع بين الرساله والتبرى من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه أمرا عظيما (نزل استعظامهم هلاكه منزله إنكارهم إياه) أى : الهلاك فاستعمل له النفى والاستثناء ،

******

وأما محمد بشىء مما تعتقدون أنه كان إياه إلا رسول فكأنه قيل : ما محمد متبرئا من الهلاك ولا غير ذلك مما لا يناسب من الحقائق إلا حقيقه الرسول ، ويجب أن يعلم أن معنى قولنا كان هذا تلك الحقيقه أنه طابقها ، واتصف بحصه من حصصها لا أنه نفسها من حيث إنها حقيقه وإلا كان الجزئى كليا والكلى جزئيا. ا ه يعقوبى.

(قوله : أى مقصور على الرساله) أى : فهو من قصر الموصوف على الصفه قصر إفراد على ما قال المصنف ، وأشار بقوله لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك أى : الموت إلى أن ذلك القصر إضافى لا حقيقى ، هذا ويحتمل أن تكون الآيه من قصر القلب بأن يكون مصب القصر إلى مفاد الجمله التى هى فى محل النعت عند بعضهم فيكون التقدير وما محمد إلا رسول خلت الرسل قبله ، فيذهب كما ذهبوا ، ويجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم بعدهم لا أنه رسول مخالف لسائر الرسل بحيث لا يذهب كما عليه المخاطبون بتنزيل إعظامهم موته منزله إنكارهم إياه ، فكأنهم قالوا : هو رسول لا يموت فقيل لهم هو رسول يموت كغيره أو بأن يقدر : (وَما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ) لا أنه ليس برسول كما عليه المخاطبون ؛ لأن نفى الموت عنه الذى نزلوا منزله المتصفين به لا يكون مع الإقرار بالرساله أى لا أنه إله ؛ لأن نفى الهلاك الذى جعلوا موصوفين به لا يكون إلا للإله ، وفى هذين الوجهين بعد - قاله اليعقوبى.

(قوله : لا يتعداها إلى التبرى من الهلاك) أى : من الموت وهو الخلود (قوله : كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرساله غير جامع بين الرساله والتبرى من الهلاك) بل جامع بين الرساله والهلاك ؛ لأنهم لا يعتقدون أن النبى لا يهلك أبدا ، فلما نزل علمهم بموته منزله الجهل به والإنكار له لاستعظامهم إياه صاروا كأنهم ثبتوا له - صلى الله عليه وسلم - صفين الرساله والتبرى من الهلاك فقصر على الرساله قصر أفراد (قوله : نزل استعظامهم هلاكه منزله إنكارهم إياه) أى : ولزم من ذلك تنزيل علمهم بهلاكه

والاعتبار المناسب هو الإشعار بعظم هذا الأمر فی نفوسهم ، وشده حرصهم علی بقائه عندهم.

******

منزله جهلهم به ؛ لأن الإنکار یستلزم الجهل ، وبهذا اندفع ما یقال : إن الملائم لدعوی تنزیل المعلوم منزله المجهول تنزیل علمهم بهلاکه منزله الجهل لاستعظامهم إیاه لا تنزیل استعظامهم منزله إنکارهم إیاه - قاله یس. ولما نزل استعظامهم لهلاکه منزله الإنکار الذی یحتاج إلی تأکید النفی استعمل لذلک الاستعظام المنزل منزله إنکارهم النفی والاستثناء ، ووجه تنزیل استعظام الهلاک منزله إنکاره أن مستعظم الشیء الحریص علی عکسه لو أمکنه نفی ذلک الشیء لنفاه ، فهو کالنافی علی وجه الرضا والمحبه ، وأصل التنزیل تشبیه الشیء بالشیء ، فلما شبهوا بالنافی علی وجه الرضا ناسب تنزیلهم منزله المنکرین ، فخوطبوا برد ذلک الإنکار المقدر لأجل الاعتبار المناسب وهو الإشعار بأنهم فی غایه الحرص علی حیاته والاستعظام لموته الذی ینزلون بسببه منزله المنکرین - کذا فی ابن یعقوب ، وقرر شیخنا العدوی : أن المنزل منزله المجهول المنکر قیام الهلاک به المعلوم لهم لاستعظامهم إیاه لا أن المنزل الاستعظام ، وهذا هو المناسب لقول المصنف وقد ینزل إلخ : فکان المناسب لقوله ، وقد ینزل إلخ : أن یقول نزل المعلوم وهو عدم التبری من الهلاک أعنی قیام الهلاک به منزله المجهول ، فاستعمل النفی والاستثناء ، وسبب التنزیل استعظامهم إیاه لیکون الکلام علی نسق واحد (قوله : والاعتبار المناسب) أی : لمقام الرساله هنا (قوله : وشده حرصهم) أی : وحرصهم الشدید الذی ینزلون بسببه منزله المنکرین ، وأنهم بحیث یخاطبون بهذا الخطاب التنزیلی ردا لهم عما عسی أن ینبنی علی ذلک الاستعظام مما ینبنی ، وقد وقع من بعض الصحابه یوم وفاته - علیه الصلاه والسّلام - ذلک البناء حیث أنکر الوفاه ، وشغله ذلک الإنکار عما یقتضیه الحال من الشغل بإقامه الدین من بعده - علیه الصلاه والسّلام - وکان یقول والله لا أسمع رجلا قال : مات رسول الله إلا فعلت به کذا وکذا ، وقال بعضهم : إنما ذهب لمناجاه (۱) ربه کموسی حتی أتی المتمکن الصدیق

۱- فی المطبوع : لماجاه.

(أو قلبا) عطف على قوله : إفرادا (نحو : (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنا)) (١) فالمخاطبون وهم الرسل - عليهم الصلاه والسّلام - لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ، ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزله المنكرين (لاعتقاد القائلين) وهم الكفار (أن الرسول لا يكون بشرا مع إصرار المخاطبين على دعوى الرساله) فنزلهم القائلون منزله المنكرين للبشريه ...

******

فنفى ذلك ، وأقام الدين بما أمر الله تعالى به رضوان الله على الجميع - على أن لهم فى ذلك الاستعظام عذرا ؛ لأن وفاه سيد الوجود هى الرزيه العظمى والهول الأكبر الذى يكاد أن تزلزل قواعد التكليف بهوله ويسقط بناء ضبط الإدراك من أصله (قوله : عطف على قوله إفرادا) أى : وحينئذ فالمعنى أن القصر الذى استعملت فيه ما وإلا للتنزيل ، إما أن يكون قصر إفراد كما تقدم ، وإما أن يكون قصر قلب (قوله : نحو (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنا)) أى نحو قوله تعالى : حكايه عن الكافرين فى خطاب الرسل (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنا) أى : ما تتصفون إلا بالبشريه مثلنا لا بنفيها كما تزعمون وإنما خاطبوهم بهذا الخطاب ، ولم يقولوا ما أنتم رسل الذى هو مرادهم ؛ لأنه فى زعمهم أبلغ ، إذ كأنهم قالوا أنكرتم ما هو من الضروريات وهو ثبوت البشريه وأنتم لا تتعدون الاتصاف بها إلى الاتصاف بنقيضها الذى تثبت معه الرساله ، ولهذا كان قصر قلب ؛ ولأن قولهم ذلك فى قوه قياس نظمه هكذا ما أنتم إلا بشر مثلنا ، وكل بشر لا يكون رسولا فأنتم لستم برسل ، فما قالوه كدعوى الشىء ببينه قيل يمكن أن تكون الآيه من قصر الإفراد جريا على الظاهر من غير تنزيل ، فكأنهم قالوا : ما اجتمعت لكم البشريه والرساله كما تزعمون ، أو من قصر القلب بلا تنزيل أيضا بأن يكون المراد : ما أنتم إلا بشر مثلنا لا بشر أعلى منا بالرساله (قوله : لاعتقاد القائلين إلخ) هذا هو الاعتبار المناسب.

(قوله : لا يكون بشرا) أى : وإنما يكون ملكا (قوله : مع إصرار المخاطبين) أى : بهذا الخطاب وقوله على دعوى الرساله أى : المستلزمه لنفى البشريه بحسب زعم المتكلمين وحيث كان الرسل مصرين على دعوى الرساله المنافيه للبشريه بحسب اعتقاد

١- إبراهيم : ١٠.

لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التنافى بين الرساله والبشريه ، فقلبوا هذا الحكم بأن قالوا : (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنا) أى : مقصورون على البشريه ؛ ليس لكم وصف الرساله التى تدعونها ، ولما كان هنا مظنه سؤال ؛ وهو أن القائلين قد ادعوا التنافى بين البشريه والرساله وقصروا المخاطبين على البشريه ، والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشريه حيث قالوا : (إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) فكأنهم سلموا انتفاء الرساله عنهم ؛ أشار إلى جوابه بقوله : (وقولهم) أى : قول الرسل المخاطبين (إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ)(1) من باب (مجاراه الخصم) وإرخاء العنان إليه بتسليم بعض مقدماته (ليعثر) الخصم ؛ ...

******

المتكلم صاروا بحسب اعتقاد المتكلمين بمنزله من ادعى نفى البشريه صريحا ؛ لأنهم فى اعتقادهم ادعوا ما يستلزم نفيها وهو الرساله ولا فرق بين من ادعى نفى شىء ومن ادعى ما يستلزم نفيه ، ولذلك جعلوهم منكرين للبشريه وخاطبوهم بما خاطبوهم فظهر من هذا أن القصر فى هذا المثال مبنى على مراعاه حال المتكلم والمخاطب بخلاف المثال السابق ، فإن القصر فيه مبنى على رعايه حال المخاطب فقط.

(قوله : لما اعتقدوا) بتخفيف الميم وقوله من التنافى إلخ بيان لما وإنما اعتقدوا التنافى ؛ لأن الرسول لجلاله قدره ينزه فى رأيهم عن البشريه ، وانظروا خسافه عقولهم حيث لم يرضوا ببشريه الرسول ورضوا للإله أن يكون حجرا (قوله : فقلبوا) أى : القائلون وقوله هذا الحكم أى : المستلزم لنفى البشريه بحسب زعمهم (قوله : قد ادعوا التنافى) أى : بحسب زعمهم (قوله : حيث قالوا (إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ)) أى : لا ملائكه (قوله : فكأنهم سلموا انتفاء الرساله عنهم) أى : مع أنه ليس كذلك (قوله : من باب مجاراه الخصم) أى : مماشاته والجرى معه فى الطريق من غير مخالفه فى السلوك ، ومثاله أن تريد إزلاق صاحبك فتماشيه فى الطريق المستقيم حتى إذا وصلت إلى مزلقه أزلقته (قوله : وإرخاء العنان) عطف لازم (قوله : بتسليم بعض مقدماته) الباء للسببيه متعلقه بمجاراه الخصم ؛ لأنه إذا سلم له بعض مقدماته كان ذلك وسيله لاصغائه لما يلقى

١- إبراهيم : ١١.

من العثار وهو الزله ، وإنما يفعل ذلك (حيث يراد تبكيته) أى : إسكات الخصم وإلزامه (لا تسليم انتفاء الرساله) فكأنهم قالوا : إن ما ادعيتم من كوننا بشرا فحق لا ننكره ، ولكن هذا لا يتنافى أن يمن الله تعالى علينا بالرساله ؛ ...

******

له بعد ذلك فيعثر مما يلقى له بعد ذلك ويفحم وأما إذا عورض من أول وهله ربما كان ذلك سببا لنفرته وعدم إصغائه وعناده ، والمراد ببعض المقدمات التى سلمها الرسل هنا المقدمه الصغرى أعنى : كونهم بشرا ، وأما كون البشر لا يكون رسولا وهو الكبرى فلم يسلمها الخصم.

(قوله : من العثار) أى : لا من العثور وهو الاطلاع ، وقوله ليعثر متعلق بالمجاراه وقوله وإنما يفعل ذلك أى : ما ذكر من مجاراه الخصم.

(قوله : وهو الزله) بفتح الزاى أى : الوقوع والسقوط أى : لأجل أن يسقط فيرجع عما قال إلى الحق (قوله : وإلزامه) أى : بأن يرتب على التسليم المذكور بعد استماع الخصم له وطماعيته فى الظفر ما ينقطع به إما بإظهار أنها بعد تسليمها لا تستلزم مطلوبه كما هنا فيحتاج إلى دليل آخر ، أو أنها تستلزم ما يناقض المطلوب كما تقدم فى آيه : (قُلْ إِنْ كانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعابِدِينَ)(1) أى : النافين له فينقطع الخصم فى مطلوبه (قوله : لا لتسليم انتفاء الرساله) عطف على قوله من باب مجاراه الخصم أى : أن ما قاله الرسل للمجاراه ولم يقولوه لتسليم انتفاء الرساله عنهم فإن قلت إن مجاراه الخصم إنما تكون فيما هو مخالف للواقع عند المخاطب : كالرسل هنا فيسلمه هنا على سبيل التنزيل ، وهنا ليس كذلك ؛ لأن بشريتهم موافقه للواقع بلا خلاف ، وحينئذ فلا معنى للمجاراه هنا قلت المجاراه تكون بوجهين : أحدهما : الاعتراف بمقدمه مخالفه للواقع على سبيل التنزيل ليرتب عليها ما يناقض المقصود ، والثانى : الاعتراف بمقدمه صحيحه موافقه للواقع عنده أيضا ليبين أنها لا تستلزم المطلوب ولا دخل لها فيه ولا يتوقف عليها كالبشريه هنا ، فكأنهم قالوا لهم : صدقتم فى هذه المقدمه لكنها لا تفيدكم

١- الزخرف : ٨١.

فلهذا أثبتوا البشريه لأنفسهم.

وأما إثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم (وكقولك) عطف على قوله : كقولك لصاحبك ؛ ...

******

شيئا ؛ لأنها لا دخل لها فى مطلوبكم ولا تنافى مطلوبنا ، ونظير ذلك أن يقال لمن قال أنا أعرف العربيه ما أنت إلا أعجمى الأصل أى : لا عربى فيقول ذلك القائل : ما أنا إلا أعجمى الأصل كما قلتم ، ولكن يجوز فى حق الله أن يعلم العربيه لمن شاء من عباده ، لكن استعمال المجاراه فى الأول أكثر.

(قوله : فلهذا) أى : فلعدم التنافى (قوله : وأما إثباتها إلخ) جواب عما يقال : إنه كان يكفى فى المجاراه أن يقولوا : نحن بشر مثلكم فالنفى والاستثناء لغو ، إذ ليس المراد إلا مجرد إثبات البشريه (قوله : على وفق كلام الخصم) أى : فى الصوره فيكون فى الكلام مشاكله وهذا أقوى فى المجاراه ، وعلى هذا يكون الحصر غير مراد ، بل هو صورى فقط والصيغه مستعمله فى أصل الإثبات على وجه التجريد واستعمال اللفظ فى بعض معناه وهو الإثبات دون النفى ، وحاصل ما ذكره الشارح من التوجيه أن الرسل لم يريدوا القصر ، بل أصل الإثبات على سبيل التجريد وإنما عبروا بصيغه القصر لموافقه كلام الخصم ، وقد يقال : لا يلزم من كون كلامهم على وفق كلام الخصم عدم إراده الحصر ، فالأحسن فى التوجيه أن يقال : إن القصر مراد لهم ؛ لأن الكفار لما ادعوا أن الرسول لا يكون إلا ملكا لا بشرا نزلوهم فى دعواهم الرساله منزله من يدعى الملكيه وينكر البشريه فقالوا : (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنا) بمعنى : ما أنتم إلا مقصورون على البشريه وليس لكم وصف الملكيه ، فأجابهم الرسل بقولهم : إن نحن إلا بشر مثلكم أى : ما نحن إلا مقصورون على البشريه وليس لنا وصف الملكيه كما تقولون ، لكن لا ملازمه بين البشريه ونفى الرساله كما تعتقدون ، فإن الله تعالى يمن على من يشاء من عباده بخصوصيه الرساله ولو كانوا بشرا ، وحينئذ فقول الرسل المذكور ليس فيه انتفاء الرساله ، بل تسليم انتفاء الملكيه فيكون من باب المجاراه وإلزامهم بقولهم : (وَلكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلى مَنْ يَشاءُ مِنْ عِبادِهِ)(1) إلا أنه يرد على هذا التوجيه أن يقال : كيف صح القصر

١- إبراهيم : ١١.

وهـذا مثال لأصل إنما ؛ أى : الأصل فى إنما أن تستعمل فيما لا ينكره المخاطب ؛ كقولك : (إنما هو أخوك ؛ لمن يعلم ذلك و) يقربه ، وأنت (تريـد أن ترققه عليه) أى : أن تجعـل من يعلم ذلـك رقيقـا مشـفقا على أخيه ، والأـولى بنـاء على مـا ذكرنا أن يكون هذا المثال من الإخراج لا على مقتضى الظاهر.

******

مع أن المخاطب وهم الكفار لا ينكرون البشريه ، بل هى أمر مسلم عندهم واقعى ، فلا معنى للحصـر حينئذ ؛ لأنه لرد المخاطب ولا حاجه للرد هنا لعدم الإنكار وغيره مما يحوج إلى الرد ، إلا أن يجاب بأنا لا نسـلم أن القصـر إنما يكون لرد المخاطب قلبا أو إفرادا أو للتعيين ، بـل قـد يكون لغير ذلـك لنكته من النكـات ، نعم الغـالب فيه أن يكون للرد أو للتعيين ، واعلم أن هـذا السؤال الثانى بالنظر لحال المخاطب كما أن السؤال الذى قصد المصنف به رده بحسب حال المتكلم. ا ه سم.

(قوله : وهذا مثال لأصل إنما) أى : بناء على ما يقتضـيه قول المصـنف بخلاف الثالث من أن الأصل فى إنما أن تستعمل فيما هو معلوم لا يجهله المخاطب وعلى هذا فهو مثال لتخريج الكلام على مقتضـى الظاهر (قوله : لمن يعلم ذلك) أى : كون المخبر عنه أخـاه (قوله : ويقر به) أى : بكونه أخـا له ، والمراد أنه يعلم ذلـك بقلبه ويقر به بلسـانه (قوله : أن ترققه عليه) إما بقافين من الرقه ضد الغلظه يقال : رق الشـىء وأرقه – ورققه ، والتعديه بعلى بتضـمين معنى الإشـفاق كما أشار الشارح ، وحينئذ يقرأ رقيقا أيضا بقـافين ، والمراد رقيق القلب وإمـا بالفاء والقاف من الرفق بمعنى اللطف وحسن الصـنيع – يقال : رفق به منّ عليه ، وقول الشارح أى أن تجعل إلـخ فيه : إشاره إلى أن صـيغه فعل للجعل والتصـيير ، والمراد أنك تحـدث فى قلب من يعلم ذلك الشـفقه والرقه على أخيه بسـبب ذكرك الأخوه له ؛ لأنه وإن كان عالما بها قد يحدث فى قلبه الشـفقه بسـماعها ؛ لأن الشىء قد يوجب بسماعه من الغير مـا لاـ يوجب بمجرد علمه (قوله : والأـولى بنـاء على مـا ذكرنا) أى : من أن إنما تسـتعمل فى مجهول شأنه أن لا يجهله المخـاطب ولاـ ينكره ، حتى إن إنكـاره يزول بـأدنى تنبيه لكونه لاـ يصـر عليه ، وقوله أن يكون هـذا المثـال من الإخراج لا على مقتضى الظاهر أى : فالحكم فى هذا المثال وهو الأخوه وإن كان

(وقد ينزل المجهول منزله المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث) أى : إنما (نحو قوله تعالى حكايه عن اليهود : (إِنَّما نَحْنُ مُصْلِحُونَ)) (1) ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره ...

******

معلوما للمخاطب ، لكن لعدم عمله بموجب علمه بالأخوه ، إذ موجب علمه بها أن يشفق عليه ولا يضربه نزل منزله المجهول ، واستعمل فيه إنما على خلاف مقتضى الظاهر ، وعلى هذا الاحتمال يكون قول المصنف وكقولك إلخ : عطفا على قوله نحو : وما محمد ، ويكون المصنف لم يمثل لتخريج إنما على مقتضى الظاهر ، لكن هذا الاحتمال فيه شىء ؛ لأنه لا يناسب قول المصنف سابقا فيستعمل له الثانى ؛ لأن الحصر فى هذا المثال الذى نزل فيه المعلوم منزله المجهول بالطريق الثالث لا بالطريق الثانى - اللهم إلا أن يقال : قوله فيستعمل له الثانى أى : مثلا ، وقد يستعمل فيه الثالث كما فى هذا المثال ، وإنما قال الشارح : والأولى ولم يقل : والصواب - إشاره لإمكان الجواب عنه بأنه يجوز أن يكون هذا المثال على مقتضى الظاهر من غير تنزيل ؛ لأن المقصود منه ترقيق المخاطب لا إفاده الحكم ، فكونه معلوما لا يضر ، والقصر للمبالغه فى الترقيق ؛ لأنه يفيد تأكيدا على تأكيد ، أو يحمل قوله : لمن يعلم ذلك - على أن المراد لمن شأنه أن يعلم ذلك ويقر به ، وإن لم يعلمه بالفعل ، بل هو جاهل به ، ويزول بأدنى تنبيه ، لكن هذا الجواب الثانى بعيد - فتأمل.

(قوله : وقد ينزل المجهول) أى : الحكم المجهول عند المخاطب (قوله : منزله المعلوم) أى : منزله الحكم الذى شأنه أن يكون معلوما عند المخاطب بحيث لا يصر على إنكاره فلا ينافى أنه مجهول له بالفعل ، وليس المراد منزله المعلوم له بالفعل ؛ لأن المعلوم بالفعل ليس محلا للقصر (قوله : لادعاء ظهوره) أى : وإنما ينزل المجهول منزله المعلوم لادعاء المتكلم ظهوره ، وأن إنكاره مما لا ينبغى (قوله : فيستعمل له) أى : فبسبب ذلك التنزيل يستعمل فيه الطريق الثالث من طرق القصر وهو إنما (قوله : من شأنه أن لا يجهله المخاطب) أى : وهم المسلمون وقوله ولا ينكره أى : إنكارا قويّا أى : وإن كان

١- البقره : ١١.

(ولـذلك جاء : (أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ)(۱) للرد عليهم مؤكـدا بما ترى) من إيراد الجمله الاسـميه الداله على الثبات ، وتعريف الخبر الدال على الحصر ، وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك ، ...

******

هو جاهلاـ له ومنكرا له بالفعل ، والحاصل أن إصـلاح اليهود أمر مجهول عنـد المخاطبين وينكرونه إنكارا قويا ، ولكن اليهود – لعنه الله عليهم – يدعون أن إصلاحهم أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهل ، فنزلوا لتلك الدعوى إصلاحهم منزله الأمر الذى من شأنه أن يكون معلوما عنـد المخاطبين وهو المنكر إنكارا ضـعيفا بحيث يزول إنكاره بأدنى تنبيه ، فاسـتعملوا فى إثباته للرد عليهم إنما التى من شأنها أن تسـتعمل فى ما من شأنه أن يكون معلوما وإن كان مقتضـى الظاهر التعبير بالنفى والاستثناء ؛ لأن إصلاحهم أمر مجهول منكر ، وفى اسـتعمالهم إنما فى إثبات الإصـلاح لادعاء ظهوره إشـعار بأن نقيضه وهو إفسادهم أمر ظاهر الانتفاء حتى لا يحتاج فى نفيه وإثبات نقيضه الذى هو الإصـلاح إلى التأكيد بالنفى والاسـتثناء ، فقد أنكروا الإفساد المتصـفين به فى نفس الأمر مبالغين فى إنكاره حيث زعموا أن نفيه من شأنه أن يلحق بالضـروريات التى لا تنكر (قوله : ولذلك) أى : ولأجل ادعائهم ظهور إصـلاحهم ومبـالغتهم فى إنكـار الإفسـاد الـذى اتصـفوا به (قوله : للرد عليهم) أى : لأجـل الرد عليهم بإثبـات الإفسـاد لهم ونفى الإصلاح عنهم (قوله : مؤكدا بما ترى) أى : بما تعلمه أى : مؤكدا بتاكيد شتى فهو رد قوى (قوله : من إيراد الجمله الاسميه) أى : من الجمله الاسـميه الموردة فإضـافه إيراد للجمله من إضافه الصـفه للموصوف ؛ لأن المؤكـد الجمله الاسـميه لا إيرادها (قوله : وتعريف الخبر الدال على الحصـر) أى : على حصـر المسـند فى المسـند إليه ، والمعنى لا مفسد إلا هم لما تقرر أن تعريف الخبر وضمير الفصل لقصر المسند على المسند إليه.

(قوله : المؤكد لذلك) أى : للحصر المستفاد من تعريف الخبر ، واعترض بأن ضمير الفصل وكذا تعريف الخبر إنما يفيدان قصر المسند على المسند إليه والقصر الواقع

۱- البقره : ۱۲.

وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام مما له خطر وبه عنايه ، ثم التأكيد بإن ، ثم تعقيبه بما يدل على التقريع والتوبيخ ؛ وهو قوله : (وَلكِنْ لا يَشْعُرُونَ)(1) (ومزيه إنما على العطف أنه يعقل منها) أى : من إنما (الحكمان) أعنى : الإثبات للمذكور ، والنفى عما عداه (معا) بخلاف العطف ؛ فإنه يفهم منه أولا الإثبات ، ثم النفى ؛ نحو : زيد قائم لا قاعد ، وبالعكس ؛ نحو : ما زيد قائما بل قاعدا ...

******

من اليهود بالعكس ، وحينئذ فلا يكون هذا القصر رادا عليهم ، وأجيب بأن الرد عليهم حاصل به ؛ لأن المنفى فى القصر يتضمن نفيه إثبات مقابله ، كما أن المثبت فيه يتضمن إثباته نفى مقابله (قوله : وتصدير الكلام إلخ) هذا تأكيد آخر وقوله بحرف التنبيه وهو ألا ـ (قوله : وبه عنايه) عطف على سبب أى : مما له خطر يوجب العنايه بإثباته (قوله : ثم تعقيبه) بالجر عطف على تصدير (قوله : والتوبيخ) عطف تفسيرى (قوله : وهو قوله (وَلكِنْ لا يَشْعُرُونَ)) إنما كان هذا يدل على التقريع والتوبيخ لإفادته أنهم من جمله الموتى الذين لا شعور لهم ، وإلا لأدركوا إفسادهم بلا تأمل (قوله : ومزيه إنما) أى : شرفها وفضلها وهو مبتدأ وقوله أنه يعقل على حذف الجار خبر أى : ثابته بأنه يعقل إلخ ، ولو قيل : إن هذا وجه خامس من أوجه الاختلاف لما بعد (قوله : أنه يعقل منها الحكمان معا) أى : أنه يعقل منها حكم الإثبات والنفى المفيدين بالقصر دفعه بحسب الوضع بمعنى أن الواضع وضعها للمجموع ، فلا يرد أنه قد يلاحظ أحدهما قبل الآخر (قوله : بخلاف العطف إلخ) أى : ولا شك أن تعقل الحكمين معا أرجح ، إذ لا يذهب فيه الوهم إلى عدم القصر من أول الأمر كما فى العطف ، واعلم أن هذه المزيه ثابته للتقديم وللنفى والاستثناء ، فكل منهما يتعقل منه الحكمان معا فلم تظهر هذه المزيه لإنما عليهما ، ولذلك لم يتعرض لهما المصنف ، بل قال ومزيه إنما على العطف نعم تظهر مزيه إنما عليهما من جهه أن إنما تفيد الحكمين معا نصا من غير توقف على شىء بخلاف

١- البقره : ١٢.

(وأحسن مواقعها) أى : مواقع إنما (التعريض نحو : (إِنَّما يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبابِ)(1) فإنه تعريض بأن الكفار ...

******

التقديم ، فإنه وإن أفادهما ، لكن على سبيل الاحتمال ؛ لأن الاسم المذكور يحتمل أن يكون معمولا للعامل المؤخر فيكون تقديمه مفيدا لهما ، ويحتمل أن لا يكون معمولا للمؤخر ، بل لشىء آخر مقدر فيكون مؤخرا فلا يفيدهما ، وبخلاف الاستثناء فإنه وإن أفادهما ، لكن إفادته موقوفه على المستثنى منه لا تحصل بدونه ، فإن قلت : إن طريق العطف يعقل منه الحكمان معا كما فى نحو : جاء زيد لا عمرو كما فى الاستثناء : قلت : لا نسلم أن طريق العطف كالاستثناء ؛ لأن صوره العطف تحتمل الاستقلال ، والاستثناء مرتبط بالمستثنى منه فيفيد الحكمين بواسطه ذلك الارتباط ، وبيان ذلك أن قولك فى صوره العطف لا عمرو وإنما وضع لنفى الحكم عن عمرو بخلاف إلا زيد فى صوره الاستثناء ، فإنه وضع للإخراج فلا بد من ملاحظه المخرج منه فيعقل الحكام معا ، لكن تعلقهما معا فى إنما أقوى من تعلقهما معا فى النفى والاستثناء لعدم التوقف على شىء - فلذا خصت فى المتن بالذكر.

(قوله : وأحسن مواقعها) أى : مواضعها أى : المواضع التى تقع فيها ، وقوله التعريض فيه أن التعريض هو استعمال الكلام فى معناه ملوحا به إلى غيره أى : ليفهم منه معنى آخر ، ولا شك أن الاستعمال المذكور ليس موضعا لإنما تقع فيه فلا بد من تقدير مضاف أى : ذو التعريض وهو الكلام المستعمل فى معناه ليلوح بغيره ، وذكر الناصر اللقانى : أن التعريض يطلق على نفس الكلام المستعمل فى معناه ليلوح بغيره ، وعلى هذا فلا حاجه للتقدير ، وإنما كان التعريض أحسن مواقعها ؛ لأن إفاده الحكم الذى شأنها أن تستعمل فيه لأنه يفهم المخاطب لكونه معلوما أو من شأنه العلم بخلاف المعنى الآخر الملوح إليه فإنه أهم لكون المخاطب جاهلا به مصرا على إنكاره (قوله : نحو (إِنَّما يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبابِ)) أى : إنما يتعقل الحق أصحاب العقول ، فنحن نجزم بأنه ليس المراد من هذا الكلام

١- الرعد : ١٩.

من فرط جهلهم كالبهائم ؛ فطمع النظر) أى : التأمل (منهم كطمعه منها) أى : كطمع النظر من البهائم (ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر - على ما مر - يقع بين الفعل والفاعل) نحو : ما قام إلا زيد (وغيرهما) كالفاعل والمفعول ؛ نحو : ما ضرب زيد إلا عمرا ، وما ضرب عمرا إلا زيد ، والمفعولين ؛ نحو : ما أعطيت زيدا إلا درهما ، وما أعطيت درهما إلا زيدا ، وغير ذلك من المتعلقات ...

******

ظاهره ، وهو حصر التذكر أى : تعقل الحق فى أصحاب العقول لأن هذا أمر معلوم ، بل هو تعريض بذم الكفار بأنهم - من شده جهلهم وتناهيه الغايه القصوى - كالبهائم ويترتب على ذلك التعريض التعريض بالنبى - عليه الصلاه والسّلام - بأنه لكمال حرصه على إيمان قومه يتوقع التذكر من البهائم ، فمحل الفائده من هذا الكلام هو التعريض (١) المتوسل إليه به (قوله : من فرط جهلهم) أى : من تناهيه إلى الغايه القصوى.

(قوله : على ما مر) أى : فى تعريف الجزأين ، وفى غير ذلك من طرق القصر ، ويحتمل أن المراد على ما مر من كونه حقيقيا أو إضافيا قصر صفه على موصوف أو عكسه (قوله : يقع بين الفعل والفاعل) أى : بحيث يكون الفعل مقصورا على الفاعل كما يؤخذ من تمثيل المصنف ، فالقصر الواقع بينهما من قبيل قصر الصفه على الموصوف ، وأما عكسه وهو حصر الفاعل فى الفعل فلا يتوهم إمكانه ؛ لأن المنحصر فيه يجب تأخيره على ما يأتى والفعل لا يؤخر عن الفاعل ما دام فاعلا ، فإن خرج عن الفاعليه رجع الأمر لقصر المبتدأ على الخبر (قوله : كالفاعل والمفعول) أى : بحيث يكون الفاعل مقصورا على المفعول وبالعكس وقد مثل الشارح لكل منهما ، فالمثال الأول من حصر الفاعل فى المفعول والمثال الثانى من حصر المفعول فى الفاعل (قوله : وغير ذلك من المتعلقات) أى : كالحال فتقول فى قصرها على صاحبها ما جاء راكبا إلا زيد وفى عكسه ما جاء زيد إلا راكبا ، ومعنى الأول ما صاحب المجئ مع الركوب إلا زيد ، أو : ما جاءنى راكبا إلا زيد ، ومعنى الثانى : ما زيد إلا صاحب المجيء راكبا ، أو : ما زيد إلا جاءنى

١- وفى المطبوع : العريض.

(ففى الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداه الاستثناء) ...

******

راكبا فالأول من قصر الصفه ، والثانى من قصر الموصوف ، وكالتمييز كقولك : ما طاب زيد إلا نفسا أى : ما يطيب من زيد إلا نفسه فهو من قصر الصفه ، وكالمجرور نحو : ما مررت إلا بزيد ، وكالظرف نحو : ما جلست إلا عندك ، وكالصفه نحو : ما جاءنى رجل إلا فاضل ، وكالبدل نحو : ما جاءنى أحد إلا أخوك ، وما ضربت زيدا إلا رأسه ، وما سرق زيدا إلا ثوبه ، ثم إن قوله : وغير ذلك من المتعلقات يعنى : ما عدا المصدر المؤكد ، فإنه لا يقع القصر بينه وبين الفعل إجماعا ، فلا تقول : ما ضربت إلا ضربا ، وأما قوله تعالى : (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا)(١) فمعناه إلا ظنا ضعيفا فهو مصدر نوعى ، وما عدا المفعول معه فإنه لا يجىء بعد إلا ، فلا يقال : ما سرت إلا والنيل ؛ وذلك لأن ما بعد إلا كأنه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا وإثباتا فإلا تؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال ، وكذلك الواو ، فاستهجن عمل الفعل مع حرفيين مؤذنين بالفصل ، ولذا لا يقع من التوابع بعد إلا عطف النسق ، فلا يقال : ما قام زيد إلا وعمرو ، وأما وقوع واو الحال بعدها فى نحو : ما جاءنى زيد إلا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا بعد الواو بل هو مقدر كذا فى الرضى وبهذا ظهر الفرق بين لا تمش إلا مع زيد ، ولا تمش إلا وزيدا - حيث جاز الأول دون الثانى ، كما لا يخفى ، وما ذكر من جواز التفريغ فى الصفات أحد قولين للنحاه عليه الزمخشرى وأبو البقاء ، والقول الثانى عدم الجواز ، وعليه الأخفش والفارسى. ا ه يس.

(قوله : ففى الاستثناء) أى : فالقصر فى الاستثناء يؤخر فيه المقصور عليه مع أداه الاستثناء سواء كانت تلك الأداه إلا أو غيرها وتأكيد المقصور عليه مع الأداه بأن يكون المقصور مقدما على أداه الاستثناء وهى مقدمه على المقصور عليه.

قال النوبى : والسر فى تأخير المقصور عليه أن القصر أثر عن الحرف الذى هو" إلا" ويمتنع ظهور أثر الحرف قبل وجوده. ا. ه.

١- الجاثيه : ٣٢.

حتى لو أريد القصر على الفاعل قيل : ما ضرب عمرا إلا زيد ، ولو أريد القصر على المفعول قيل : ما ضرب زيد إلا عمرا ، ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا : قصر الفعل المسند إلى الفاعل على المفعول ؛ ...

******

(قوله : حتى لو أريد إلخ) حتى للتفريع بمعنى الفاء ، وقوله القصر على الفاعل أى : قصر المفعول على الفاعل ، فالفاعل مقصور عليه ، والمفعول مقصور (قوله : ولو أريد القصر على المفعول) أى : قصر الفاعل على المفعول فالمفعول مقصور عليه والفاعل مقصور (قوله : ومعنى قصر إلخ) هذا جواب عما يقال : إن القصر لا يكون إلا قصر صفه على موصوف أو موصوف على صفه ، وكل من الفاعل والمفعول ذات ، وحينئذ فلا يصح القصر ، وحاصل ما أجاب به الشارح أن قولهم : هذا من قصر الفاعل على المفعول أو من قصر المفعول على الفاعل على حذف مضاف أى : من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول ، وقصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل لا أن ذات الفعل أو ذات المفعول مقصوره كما توهم السائل (قوله : مثلا) أى : أو قصر المفعول على الفاعل ، أو قصر أحد المفعولين على الآخر ، أو قصر صاحب الحال على الحال ، أو قصر الحال على صاحبها.

(قوله : قصر الفعل المسند إلى الفاعل) هذا بالنظر لخصوص ما قبل مثلا أعنى : قصر الفاعل على المفعول ، ثم إن ظاهر كلام الشارح أن معنى قصر الفاعل على المفعول فى قولك : ما ضرب زيد إلا عمرا قصر ضاربيه زيد على عمرو ، لأنها فعل الفاعل - وليس كذلك ، لأن الضاربيه صفه للفاعل فلا يتأتى قصرها على المفعول ، بل المراد قصر المضروبيه على عمرو ؛ لأنها صفه للمفعول ، فالمعنى ما مضروب زيد إلا عمرو ، وقد يقال : مراده قصر الفعل المسند للفاعل بعد تحويل صيغته إلى صيغه مفعول - تأمل ، ثم إن ما ذكره الشارح من أن معنى قصر الفاعل على المفعول قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول هو أحد وجهين فى معناه ، والثانى قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول ، وحينئذ فمعنى ما ضرب زيد إلا عمرا ، ما زيد إلا ضارب عمرو أى : لا ضارب خالد مثلا ، فيكون من قصر الموصوف على الصفه ، فقول الشارح فيرجع

وعلى هذا قياس البواقى فيرجع فى التحقيق إلى قصر الصفه على الموصوف ، أو قصر الموصوف على الصفه ، ويكون حقيقيا ، وغير حقيقى ؛ إفرادا ، وقلبا ، وتعيينا ، ولا يخفى اعتبار ذلك (وقل) أى : جاز على قله (تقديمهما) أى : تقديم المقصور عليه وأداه الاستثناء على المقصور حال كونهما (بحالهما) وهو أن يلى المقصور عليه الأداه (نحو : ما ضرب إلا عمرا زيد) فى قصر الفاعل على المفعول (وما ضرب إلا زيد عمرا) فى قصر المفعول على الفاعل ، وإنما قال : ...

******

فى التحقيق إلى قصر الصفه تفريع على ما ذكر من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول ، وقوله : أو قصر الموصوف على الصفه تفريع على الوجه الثانى الذى قلناه وهو قصر الفاعل على الفعل المتعلق بالمفعول ، ولا يتفرع على الوجه الذى ذكره الشارح ، وحينئذ فالتفريع فى كلام الشارح أعم من المفرع عليه فكان على الشارح أن يقول : ومعنى قصر الفاعل على المفعول قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول ، أو قصر الفاعل على الفعل المتعلق بالمفعول فيرجع فى التحقيق إلخ لأجل موافقه التفريع للمفرع عليه ، قرر ذلك شيخنا العدوى - رحمه الله -.

(قوله : وعلى هذا) أى : على معنى قصر الفاعل على المفعول المذكور قياس البواقى أى : فمعنى قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل ، فمعنى ما ضارب عمرا إلا زيد : ما ضارب عمرو إلا زيد ، فيرجع لقصر الصفه على الموصوف ، أو قصر المفعول نفسه على الفعل المتعلق بالفاعل ، فمعنى ما ضارب عمرو إلا زيد ، ما عمرو إلا مضروب زيد فيرجع لقصر الموصوف على الصفه ، لكن الأظهر الأول (قوله : ولا يخفى اعتبار ذلك) أى : فإذا قلت فى قصر الفاعل على المفعول : ما ضرب زيد إلا عمرا ، إن أريد : ما مضروب زيد إلا عمرو دون كل ما هو غير عمرو كان من قصر الصفه قصرا حقيقيا ، وإن أريد دون خالد كان قصرا إضافيا ثم إن أريد الرد على من زعم أن مضروب زيد عمرو وخالد مثلا كان إفرادا ، وإن أريد الرد على من زعم أن مضروبه خالد دون عمرو كان قلبا ، وإن كان المخاطب مترددا فى المضروب منهما كان تعيينا ، وقس على هذا سائر المتعلقات (قوله : حال كونهما) أى :

بحالهما احترازا عن تقديمهما مع إزالتهما عن حالهما ؛ بأن تؤخر الأداه عن المقصور عليه ؛ كقولك : فى ما ضرب زيد إلا عمرا : ما ضرب عمرا إلا زيد ؛ فإنه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى ، ...

******

المقصور عليه وهو المستثنى وأداه الاستثناء (قوله : بحالهما) الباء للملابسه أى : ملتبسين بحالهما وصفتهما ، ولما كان ظاهر المصنف أن البقاء بحالهما شرط فى القله ، وليس هذا مرادا قال الشارح : أى جاز على قله إشاره إلى أنه شرط فى الجواز مع القله - كذا قرر شيخنا العدوى.

واعلم أن ما ذكره المصنف من جواز تقديمهما على قله ، إن بنينا على أنه لا يجوز أن يستثنى بإلا إلا شىء واحد لضعفها ؛ لأن أصلها لا النافيه وهو لا تنفى إلا شيئا واحدا ، فيعلم مع التقديم حيث يقصد الحصر فى مواليها ما هو المراد من التركيب من قصر ما بعد مدخولها على مدخولها ، وأما إن بنينا على جواز أن يستثنى بها شيئان بلا عطف لم يجز التقديم حيث يقصد الحصر فيما والاها فقط بقله ولا بغيرها ، لأن التقديم يوجب توهم أن المراد القصر فى مواليها وفيما بعده ، والمقصود القصر فى مواليها فقط فلا يجوز على هذا ولو بقله أن يقال فى : ما ضرب زيد إلا عمرا - ما ضرب إلا عمرا زيد برفع زيد ونصب عمرو ؛ لأنه حيث جوزنا استثناء شيئين يتوهم أن المعنى ما ضرب أحدا أحدا إلا عمرا ضربه زيد ، وأكثر النحويين على المنع مطلقا أى سواء ذكر المستثنى على سبيل البدليه أم لا ـ وإياه اعتمد المصنف ، ولذلك حكم بالجواز على وجه القله ، وبعضهم جوزه إذا صرح بالمستثنى منه كأن يقال : ما ضرب أحدا أحدا إلا زيد عمرا ، فإلا زيد مستثنى من الأحد الأول ، وعمرا مستثنى من الأحد الثانى ، وأورد على القول بامتناع استثناء شيئيين بأداه واحده من غير عطف قوله تعالى : (وَما نَراكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَراذِلُنا بادِيَ الرَّأْيِ)(1) فإنه قد استثنى إلا الموصول والظرف ، وأجيب بأن الظرف منصوب بمضمر أى : اتبعوك فى بادئ الرأى ، ومثل هذا يقال فى قوله تعالى : (ثُمَ

١- هود : ٢٧.

وانعكاس المقصود ، وإنما قل تقديمهما بحالهما (لاستلزامه قصر الصفه قبل تمامها) ...

******

لا ـ يُجاوِرُونَكَ فِيها إِلَّا قَلِيلاً)(۱) أى : أذم ملعونين (لا ـ يُجاوِرُونَكَ فِيها إِلَّا قَلِيلاً ـ)(۲) إلخ وليس ملعونين حالا ـ من فاعل يجاورونك ، وإلا لزم استثناء شيئين بأداه واحده من غير عطف ، وأما قول أبى البقاء إنه حال مما ذكر فمبنى على القول بالجواز (قوله : وانعكاس المقصود) تفسير لما قبله ؛ وذلك لأن معنى قولنا : ما ضرب زيد إلا عمرا ما مضروب زيد إلا عمرو ومعنى قولنا : ما ضرب عمرا إلا زيد ما ضارب عمرو إلا زيد ، فالمقصود فى الأول حصر مضروبيه زيد فى عمرو ، والمقصود فى الثانى حصر ضاربيه عمرو فى زيد.

(قوله : لاستلزامه) أى : لاستلزام التقديم فى المذكورين قصر الصفه على الموصوف قبل تمامها ، ثم إن ما ذكره من استلزام تقديم الصفه مبنى على أحد الوجهين فى معنى قصر الفاعل على المفعول ، وقصر المفعول على الفاعل : وهو أن يقصر الفعل المسند للفاعل على المفعول ، ويقصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل ، فيكون القصر حينئذ من قصر الصفه على الموصوف ، فإذا قدم المقصور عليه لزم قصر الصفه قبل تمامها كما قال ، وأما على الوجه الآخر وهو أن : يقصر الفاعل على فعله المتعلق بالمفعول ، ويقتصر المفعول على فعله المنسوب للفاعل يكون القصر حينئذ من قصر الموصوف على الصفه ، فاللازم على التقديم إنما هو تأخير الموصوف عن جميع الصفه ، وحينئذ فتعليل المصنف قاصر ؛ لأنه لا يجرى فى قصر الموصوف على الصفه وبيان ذلك أنك إذا قلت : ما ضرب زيد إلا عمرا ، وقدرت أن المعنى : ما زيد إلا ضارب عمرو ، لم يظهر فيه عند تقديم المقصور عليه قصر الصفه قبل كمالها ، بل اللازم على تقديمه بأن قيل : ما ضرب إلا عمرا زيد تأخير الموصوف عن جميع الصفه ، وكذا إذا قدر فى المثال الثانى وهو قصر المفعول على الفاعل أن المعنى : ما عمرو إلا مضروب زيد إنما فيه عند التقديم تأخيره عن جميعها.

۱- الأحزاب : ۶۰.

۲- الأحزاب : ۶۰.

لأن الصفه المقصوره على الفاعل مثلا- هى الفعل الواقع على المفعول لا- مطلق الفعل ، فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره ؛ وعلى هذا فقس. وإنما جاز على قله نظرا إلى أنها فى حكم التام باعتبار ذكر المتعلق فى الآخر (ووجه الجميع) أى : السبب فى إفاده النفى والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر ، والفاعل والمفعول ، وغير ذلك (أن النفى فى الاستثناء المفرغ) الذى حذف فيه المستثنى منه ، وأعرب ما بعد إلا بحسب العوامل (يتوجه ...

******

(قوله : لأن الصفه إلخ) أى : فإذا قلت : ما ضرب زيد إلا عمرا وحمل على أن المعنى ما مضروب زيد إلا عمرو لزم لو قدم المقصور عليه وقيل : ما ضرب عمرا إلا زيد قصر الصفه وهو الضرب قبل تمامها ، إذ تمامها بذكر الفاعل وكذلك الفعل المتعلق بالمفعول فى قصره على الفاعل ، فإذا قلت : ما ضرب عمرا إلا زيد وحمل على أن المعنى : ما ضارب عمرو إلا زيد لزم لو قدم المقصور عليه ، وقيل ما ضرب إلا زيد عمرا قصر الضرب قيل ذكر متعلقه وهو ظاهر (قوله : لأن الصفه المقصوره على الفاعل) أى فى قصر المفعول على الفاعل كما فى المثال الثانى وهو قولنا : ما ضرب عمرا إلا زيد (قوله : مثلا) أى : أو المقصوره على المفعول فى قصر الفاعل على المفعول كما فى قولنا : ما ضرب زيد إلا عمرا ، وقوله هى الفعل الواقع على المفعول أى : الواقع من الفاعل على المفعول وهذا بالنظر لما قبل مثلا أعنى الصفه المقصوره على الفاعل فى قصر المفعول على الفاعل (قوله : وعلى هذا) أى : البيان المذكور للصفه المقصوره على الفاعل فقس فتقول فى قصر الفاعل على المفعول : الصفه المقصوره على المفعول هى الفعل المتعلق بالفاعل ، فلا يتم المقصور قبل ذكر الفاعل فلا يحسن قصره ، وهكذا (قوله : وإنما جاز على قله) أى : ولم يمتنع.

(قوله : ووجه الجميع) أى : ووجه إفاده النفى والاستثناء القصر فى جميع ما ذكر مما بين المبتدأ والخبر إلخ ، وقوله وغير ذلك أى : كالحال وصاحبها والمفعول الأول والثانى (قوله : إن النفى فى الاستثناء المفرغ) إنما اقتصر على بيان الوجه فى النفى والاستثناء المفرغ دون غيره ؛ لأن إفاده التقديم له لا يدركه إلا صاحب الذوق وإفاده طريق العطف ،

إلى مقدر هو مستثنى منه) لأن إلا للإخراج ، والإخراج يقتضى مخرجا منه ...

******

وكذلك النفى والاستثناء إذا كان المستثنى منه مذكورا بيّن ، وكذا إفاده إنما له لكونه بمعنى ما ، وإلا فما بقى الخفاء إلا فى الاستثناء المفرغ لعدم ذكر المستثنى منه - ا. ه عبد الحكيم.

(قوله : إلى مقدر) أى : إلى شىء يمكن أن يقدر لانسياق الذهن إليه ورجوع تفصيل المعنى إليه ، لا أنه يتوقف إفاده التركيب للمعنى على تقديره فى نظم الكلام تقديرا يكون كالمذكور بحيث يكون إسقاطه إيجازا فلا ينافى هذا ما سيأتى من أن قوله تعالى : (وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ)(١) من المساواه ويحتمل وهو ظاهر كلام صاحب المفتاح أن فى الاستثناء المفرغ مقدرا عاما حقيقه ، وأن العامل لا يتسلط على ما بعد إلا ووجه بأنا إذا قلنا مثلا : ما قام إلا زيد ففى قام ضمير يعود على أحد وهو مقدر ذهنا أى : ما أحد قام ويكون إلا زيد بدلا وتقدير ضمير يعود على مقدر لم يذكر موجود كقولهم إذا كان غدا فائتنى أى : إذا كان ما نحن فيه من سلامتنا غدا فائتنى ، ولا يخفى ما فيه من التعسف وما نظر به لا يتضح به الأمر لوجود الدليل الحالى فيه بخلاف الاستثناء بعد النفى فإن نفس المستثنى هو الذى يتبادر تسلط العامل عليه والأداه لمجرد الحصر. ا ه يعقوبى.

(قوله : لأن إلا للإخراج) عله لقوله يتوجه إلى مقدر وهذا ظاهر فى الاستثناء المتصل ؛ لأن إلا فيه للإخراج ، وأما المنقطع فإلا فيه ليست للإخراج ، بل بمعنى بل فلا يتأتى فيه هذا التوجيه مع أنه مفيد للحصر أيضا ، فإذا قيل : ما جاء القوم إلا الحمير ، فالمعنى أن المجىء لا يتجاوز إلى القوم ولا إلى ما يتعلق بهم مما عدا الحمير ، وأجيب بأن كلامه فى الاستثناء المتصل ؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يقدر فيه المستثنى منه إلا متناولا للمستثنى فيكون متصلا دائما ، ويكون إلا فيه للإخراج بدليل قول المصنف : إن النفى فى الاستثناء المفرغ يتوجه إلى مقدر مناسب للمستثنى فى جنسه (قوله : والإخراج يقتضى مخرجا منه) أى : وليس هنا إلا هذا المقدر فهو مخرج منه واستفيد من كلام الشارح أن

١- فاطر : ٤٣.

(عام) ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الإخراج (مناسب للمستثنى فى جنسه) بأن يقدر فى نحو : ما ضرب إلا زيد : ...

******

القرينه على المقدر كلمه إلا ، وكذا على عمومه - كذا فى عبد الحكيم. وربما كان كلامه هذا مقويا لظاهر كلام المفتاح السابق - فتأمل.

(قوله : عام مناسب إلخ) صفتان لمقدر فى قول المصنف إلى مقدر ، وإنما اشترط عموم المقدر للمستثنى لأجل صحه الاستثناء الذى هو الإخراج أيضا ، إذ لو أريد بالمقدر البعض ، فإن كان ذلك البعض معينا هو هذا المستثنى كان الكلام متناقضا محضا ، وإن كان غيره فلا إخراج فتبطل فائده وضع دلاله الاستثناء ، وإن كان ذلك المقدر بعضا مبهما لم يتحقق دخول المستثنى فيه فلا يتحقق الإخراج فتبطل دلاله الأداه فيما وضعت له فلم يفهم المعنى ، واللفظ الموضوع يستلزم فهم معناه فوجب أن يكون ذلك المقدر عاما ليتحقق الإخراج ، ولهذا يقال الاستثناء معيار العموم وظهر لك من هذا أن المراد بالعموم فى كلام المصنف العموم الشمولى لا البدلى ، وأن اعتراض بعضهم على عد الاستثناء من طرق القصر بأن صحه الإخراج والتناول تتوقف على العموم ولو على سبيل البدليه لا على خصوص الشمول والحصر متوقف على الشمولى ، فيلزم أن الاستثناء تحقق بدون تحقق القصر ، وحينئذ فلا يصح الحكم بأن الاستثناء يفيد الحصر ساقط بما ذكرناه فيما لو كان المستثنى منه المقدر بعضا مبهما ، ثم إن المراد بالعموم الشمولى الذى يتوقف تحقق القصر عليه أن يكون ذلك المقدر بحيث يتناول سائر الأفراد ولا فرق فى ذلك بين الحقيقى والإضافى إلا أنه فى الإضافى يقدر لفظ عام يراد به خاص وهو البعض الذى أريد الاختصاص بالنسبه إليه ، فاندفع ما يقال : إن الحصر قد يكون إضافيا فلا يناسبه العموم - تأمل.

(قوله : ليتناول المستثنى) أى : بالنظر للفظ لا بالنظر للحكم لما تقرر من أن الاستثناء من قبيل العام المخصوص فالمستثنى منه عمومه مراد تناولا لا حكما. (قوله : فى جنسه) أى : فى كونه جنسه ؛ لأن المستثنى من أفراد المستثنى منه ، لا أنه أمر مشارك له فى الجنس كما هو ظاهر المتن ففيه مسامحه ، والحاصل أن ظاهر قوله مناسب للمستثنى فى

ما ضرب أحد ، وفى نحو : ما كسوته إلا جبه : ما كسوته لباسا ، وفى نحو : ما جاء إلا راكبا : ما جاء كائنا على حال من الأحوال ، وفى نحو : ما سرت إلا يوم الجمعه : ما سرت وقتا من الأوقات ؛ وعلى هذا القياس (و) فى (صفته) يعنى : الفاعليه ، والمفعوليه ، والحاليه ؛ ونحو ذلك. وإذا كان النفى متوجها إلى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى فى جنسه وصفته (فإذا أوجب منه) أى : من ذلك (المقدر شىء بإلا جاء القصر) ضروره بقاء ما عداه على صفه الانتفاء (وفى إنما يؤخر المقصور عليه ؛ تقول : إنما ضرب زيد عمرا) ...

******

جنسه يقتضى أن الجنس غير المقدر مع أنه نفس المقدر ، وحاصل الجواب أن فى الكلام حذفا أى : فى كونه جنسه - كذا قرر شيخنا العدوى - رحمه الله.

(قوله : ما ضرب أحد) أى : فأحد عام شامل لزيد وغيره ومناسب له من حيث إنه جنس له أى : صالح لأن يحمل عليه - وكذا يقال فيما بعده. (قوله : وعلى هذا القياس) أى : فيقدر فى : ما صليت إلا فى المسجد ما صليت فى مكان إلا فى المسجد ، وفى : ما طاب زيد إلا نفسا ما طاب زيد شيئا إلا نفسا ، وفى : ما أعطى إلا درهما ما أعطى شيئا إلا درهما ، وفى : ما مررت إلا بزيد : ما مررت بأحد إلا بزيد ، وفى : ما زيد إلا قائم - ما زيد حقيقه من الحقائق التى يظن كونه إياها إلا قائم أى : إلا حقيقه قائم ويقدر فى مثل : ما اشتريت من الجاريه إلا نصفها ما اشتريت جزءا منها ، ثم إن ما ذكر من التقدير فى المفردات واضح ، وأما فى الجمل كما إذا قيل : ما جاء زيد إلا وهو يضحك ، فيحتمل أن يؤول المستثنى بالمفرد أى : ما جاء كائنا على حال إلا كائنا على حال الضحك أو يقدر ما جاء وهو يفعل شيئا من الأشياء إلا وهو يضحك.

(قوله : ونحو ذلك) أى : كالظرفيه (قوله : فإذا أوجب) أى : أثبت من ذلك المقدر ، والفاء رابطه لهذا الكلام بالشرط الذى قدره الشارح (قوله : بإلا) أى : بواسطه إلا (قوله : بقاء ما عداه) أى : ما عدا ذلك الشىء المثبت ، وقوله على صفه الانتفاء الإضافه فيه بيانيه ، ولا شك أن نفى الحكم عن غير الموجب وإثباته لذلك الموجب هو عين القصر (قوله : وفى إنما إلخ) عطف على قوله ففى الاستثناء أى : وفى القصر بإنما (قوله : يؤخر المقصور عليه) أى : يكون المقصور عليه هو الجزء الأخير ، والمراد بالجزء

فيكون القيـد الأخير بمنزله الواقع بعد إلا فيكون هو المقصور عليه (ولا يجوز تقديمه) أى : تقديم المقصور عليه بإنما (على غيره للإلباس) كما إذا قلنا فى إنما ضـرب زيد عمرا : إنما ضرب عمرا زيد ، بخلاف النفى والاستثناء ؛ فإنه لا إلباس فيه ؛ إذ المقصور عليه هو المذكور بعد إلا سواء قدم أو أخر ، وهنا ...

******

الأـخير مـا يكون فى الآـخر جزاء بالـذات عمـده أو فضـله لا ما كان مـذكورا فى آخره فقط ، فإن الموصول المشـتمل على قيود متعـدده جزء واحـد ، وكـذلك الموصوف مع صـفته فالمقصور عليه فى قولنا : إنما جاءنى من أكرمته يوم الجمعه أمام الأمير هو الفاعـل أعنى الموصول مع الصـله وفى قولنـا : إنمـا جـاءنى رجـل عالم هو الموصوف مع صـفته ، وإنما أخر المقصور عليه دون المقصور ؛ لأن المقصور مقدم طبعا فقدم وضـعا ليوافق الوضع الطبع ومحل تأخير المقصور عليه فى إنما حيث استفيد القصر منها فقط ولم يعرض عارض لتقديمه ، وإنما قيدنا بقولنا حيث يسـتفاد منها القصـر فقط احترازا من نحو : قولنا : إنما زيدا ضربت فإنه لقصـر الضـرب على زيـد فقد تقدم المقصور عليه على المقصور مع إنما ؛ لأنها غير مفيده للقصـر ، بل المفيد للقصـر هنا التقديم وقولنا ولم يعرض عارض لتقـديمه لإخراج نحو قولك : إنما قمت أى : لا أنى قعدت ، فإن الفاعل هنا محصور فى الفعل ، وقدم الفعل عليه لعـدم صـحه تقديم الفاعل عليه ، فعلم من هذا أن المقصور معها قد يؤخر ويقدم المقصور عليه لعارض ، فإن قلت لم لم يكن المثـال المـذكور من حصـر الفعـل فى الفاعـل فيكون جاريا على الأصل فى إنما من تقـديم المحصور وتأخير المحصور فيه؟ قلت : لأن الضـمير مع إنما يجب فصـله إذا قصد الحصر فيه ، فإن اتصل تعين أن يكون مقصورا (قوله : فيكون القيد الأخير) يعنى ما أخر من فاعل أو مفعول لما تقدم أن كلا من الفاعل والمفعول قيد للفعل والفعل مقيد بهما.

(قوله : للإلباس) أى : إفهام خلاف المراد فى التقـديم ؛ وذلك لأن كلا من الفاعل والمفعول الواقعين بعد الفعل يجوز أن يكون هو المقصور عليه دون الآخر ولم يقترن أحدهما بقرينه تدل على كونه هو المقصور عليه فقصدوا أن يجعلوا التأخير علامه القصر على ذلك المؤخر فالتزموه فى مواطن مع إنما فلو قلت : إنما ضرب زيد عمرا كان عمرا

ليس إلا مذكورا فى اللفظ بل متضمنا.

(وغير كإلا فى إفاده القصرين) قصر الموصوف على الصفه ، وقصر الصفه على الموصوف ؛ إفرادا ، وقلبا ، وتعيينا (و) فى (امتناع مجامعه لا) العاطفه لما سبق ؛ فلا يصح : ما زيد غير شاعر لا كاتب ، ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو.

******

المحصور فيه ولو قدمت عمرا كان زيد هو المحصور فيه ، وانعكس المعنى المراد ؛ لأن المقصود حصر ضرب زيد فى عمرو وتقديم عمرو يفيد حصر مضروبيه عمرو فى زيد ولم يجعلوا تقديم أحدهما على إنما أماره على أن ما بعدها هو المقصور عليه كما تقدم فى النفى والاستثناء لكون إنما لا تقع إلا فى صدر الكلام ، ولا يقال : إن دفع الإلباس كما يحصل باشتراط كون المقصور عليه هو المؤخر يحصل باشتراط كونه هو المقدم فلم اشترط تأخيره ؛ لأنا نقول الترتيب الطبيعى يقتضى تقديم المقصور على المقصور عليه كما مر ، فتعين أن يكون طريقه القصر بإنما أن يذكر المقصور بعدها ويذكر بعده المقصور عليه (قوله : ليس إلا مذكورا فى اللفظ) أى : ليس لفظ إلا مذكورا فى الكلام وقوله بل متضمنا أى : بل تضمنه معنى الكلام.

(قوله : وغير كإلا) أى : ولفظ غير كلفظ إلا أى الاستثنائيه لأنها هى التى تفيد القصرين بخلاف إلا التى تقع صفه ، وإنما خص غير بالذكر دون بقيه أدوات الاستثناء ؛ لأنه لا يستعمل فى التفريغ من أدوات الاستثناء غير إلا غيرها وهذا مبنى على أن سوى ملازمه للنصب على الظرفيه وإلا فهى كغير فى إفاده القصرين (قوله : قصر الموصوف إلخ) نحو : ما زيد غير عالم وما كريم غير زيد فقد قصر فى الأول زيد على العلم وفى الثانى الكرم على زيد (قوله : إفرادا وقلبا وتعيينا) ظاهره أنها لا تستعمل للقصر الحقيقى ؛ لأن الإفراد والقلب والتعيين أقسام للإضافى - وليس كذلك ، فكان الأولى أن يقول ويكون حقيقيا نحو لا إله غير الله وما خاتم الأنبياء غير محمد وغير حقيقى إفرادا إلخ (قوله : لما سبق) أى : من أن شرط المنفى بلا أن لا يكون منفيا قبلها بغيرها (قوله : فلا يصح ما زيد إلخ) أى : فلا يصح أن يقال فى قصر الموصوف : ما زيد شاعر لا كاتب ، ولا يصح أن يقال فى قصر الصفه : ما شاعر غير زيد لا عمرو ، وذلك لفقد الشرط السابق ، والله أعلم.

القول فى الإنشاء

[الإنشاء]

اعلم أن الإنشاء قد يطلق على نفس الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه ، أو لا تطابقه. وقد يقال على ما هو فعل المتكلم ؛ أعنى : إلقاء مثل هذا الكلام ؛ ...

******

[الإنشاء]

هذه ترجمه وهو الباب السادس من الأبواب الثمانيه المذكوره أول الكتاب ، فهو اسم للألفاظ المخصوصه الداله على المعانى المخصوصه. (قوله : اعلم أن الإنشاء إلخ) أعاد المظهر إشاره إلى أنه ليس المراد الإنشاء بالمعنى المتقدم ، بل بمعنى اللفظ أى : اعلم أن لفظ إنشاء ، وقوله يطلق أى : اصطلاحا ، وأما لغه : فهو الابتداع والاختراع.

(قوله : الذى ليس لنسبته) أى : ليس للنسبه المفهومه منه وهى النسبه الكلاميه ، وقوله خارج أى : نسبه خارجيه (قوله : تطابقه) هو محط النفى وإلا فالإنشاء لا بد له من نسبه خارجيه تاره لا تكون مطابقه لنسبته الكلاميه ، وتاره تكون مطابقه لها إلا أنه لا يقصد مطابقتها لها ، فاضرب مثلا نسبته الكلاميه طلب الضرب ولا بد له من نسبه خارجيه ، فإن كان المتكلم طالبا للضرب فى نفسه كانت الخارجيه طلب الضرب أيضا وكانت مطابقه الكلاميه إلا أنه لم يقصد مطابقتها لها وإن كان المتكلم غير طالب له فى نفسه كانت الخارجيه عدم الطلب فلم يكونا متطابقين ، فإن قصد المتكلم المطابقه فى القسم الأول كان من باب استعمال الإنشاء فى الخبر لقصد حكايه تحقق النسبه الحاصله فى الخارج كما مر أول الكتاب فى التنبيه. إذا علمت هذا فقوله تطابقه أعنى أى : تقصد مطابقته أو لا تقصد مطابقته فلا بد من هذا (قوله : وقد يقال) أى : وقد يطلق الإنشاء على ما أى : على شىء هو فعل المتكلم أعنى : الإتيان بالكلام الذى ليس لنسبته خارج إلخ ، وليس المراد فعل المتكلم المطلق ، وقول الشارح أعنى إلقاء مثل هذا الكلام لفظ مثل - فيه مقحمه ؛ لأن الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أمر كلى لا

كما أن الإخبار كذلك. والأظهر أن المراد هاهنا هو الثانى ؛ بقرينه تقسيمه إلى الطلب ، وغير الطلب ، وتقسيم الطلب إلى التمنى ، والاستفهام ، وغيرهما ؛ والمراد بها معانيها المصدريه ...

******

مثل له ، ولذا أسقطها فى المطول (قوله : كما أن الإخبار كذلك) أى : يطلق على الكلام الخبرى الذى لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أمر كلى لا مثل له ، ولذا أسقطها فى المطول (قوله : كما أن الإخبار كذلك) أى : يطلق على الكلام الخبرى الذى لنسبته خارج تطابقه أولا تطابقه وعلى إلقاء نفس هذا الكلام المذكور ، وانظر ما وجه الجمع بين كما وكذلك ، مع أن اللفظ الأول يقتضى تشبيه الإنشاء بالإخبار ولفظ كذلك يقتضى العكس ؛ لأن مقتضى كما أن الإنشاء مشبه والخبر مشبه به ومفاد قوله كذلك العكس (قوله : والأظهر أن المراد) أى : بالإنشاء هاهنا أى : فى قول المصنف الآتى إن كان طلبا ، وليست الإشاره للترجمه كما يوهمه كلام الشارح ؛ لأن الإنشاء الواقع ترجمه لا يصح أن يراد به واحد من هذين الأمرين ، وقوله هو الثانى أى : فعل المتكلم لا الكلام الذى ليس لنسبته خارج ، فمحصله أن فى كلام المصنف استخداما حيث ذكر الإنشاء أولا ، على أنه ترجمه بمعنى الألفاظ المخصوصه الداله على المعانى المخصوصه ، ثم أعاد عليه الضمير بمعنى : آخر وهو فعل المتكلم أعنى : إلقاء الكلام الإنشائى والتلفظ به (قوله : بقرينه تقسيمه) أى : تقسيم المصنف الإنشاء (قوله : وغير الطلب) إظهار فى محل الإضمار ، فالأولى : وغيره ، والمراد بذلك الغير ما ذكره الشارح من أفعال المقاربه وأفعال المدح والذم وصيغ العقود إلخ (قوله : وتقسيم الطلب) من إضافه المصدر لمفعوله أى : وتقسيم المصنف الطلب إلخ (قوله : وغيرهما) أى : كالأمر والنهى والنداء (قوله : والمراد بها) أى : بالتمنى والاستفهام وغيرهما وهذا فى معنى العله أى لأن المراد بها إلخ أى إنما كان ذلك التقسيم قرينه داله على ما ذكر ؛ لأن المراد إلخ أى : وإذا كانت هذه الأقسام بمعانيها المصدريه كان المقسم كذلك لئلا يكون بين المقسم والأقسام تباين (قوله : معانيها المصدريه) أعنى : الإلقاآت ، فسياقه يقتضى أن التمنى بالمعنى المصدرى إلقاء عباره التمنى ، والاستفهام كذلك : إلقاء عباره الاستفهام ، وهكذا فيكون التمنى والاستفهام

لا ـ الكلام المشتمل عليها ؛ بقرينه قوله : واللفظ الموضوع له كذا وكذا ؛ لظهور أن لفظ ليت مثلا مستعمل لمعنى التمنى ، لا لقولنا : ليت زيدا قائم ؛ فافهم. فالإنشاء

******

وغيرهما تطلق على إلقآت التراكيب المخصوصه ، كما تطلق على الأحوال القلبيه كطلب الأمر المحبوب بالنسبه للتمنى ، وطلب التفهيم بالنسبه للاستفهام ، وهكذا ، ولا ـ مانع من ذلك (قوله : لا الكلام المشتمل عليها) أى : على أدواتها (قوله : بقرينه قوله واللفظ الموضوع له كذا) فيه أن هذا لا يصح أن يكون قرينه لما ادعاه ؛ لأن المتبادر أن اللام فى قوله الموضوع له للتعديه ، ومن المعلوم أن الذى وضع له ليت مثلا الطلب القلبى لا إلقاء الكلام المخصوص وهو الذى فيه ليت اللهم إلا أن يتكلف بجعل اللام للعله الغائبه لا للتعديه ، والمعنى : أن اللفظ الموضوع لأجل القاء وإيجاد كلام التمنى ليت ، والمراد بكلام التمنى الكلام الذى فيه أداته ، وكذا يقال فى قوله : واللفظ الموضوع للاستفهام هل وهذا (قوله : لظهور إلخ) أى : وإنما كان قوله واللفظ الموضوع له كذا قرينه على أن المراد بالتمنى والاستفهام وغيرهما معانيها المصدريه وهو إلقاء كلامها ، لا الكلام المشتمل على أدواتها لظهور أن لفظ ليت إلخ.

(قوله : مستعمل لمعنى التمنى) أى : فى معنى التمنى وإضافه معنى للتمنى بيانيه أى : مستعمل فى معنى هو التمنى الذى هو بالمعنى المصدرى أعنى : إلقاء نحو : ليت زيدا قائم هذا ما يقتضيه سياقه وهو غير مسلم ، فإن ليت لم تستعمل فى فعل المتكلم الذى هو إلقاء هذا الكلام ، وإنما تستعمل فى نفس التمنى الذى هو الحاله القلبيه ، ولذلك يقال : إن ليت تتضمن معنى أتمنى ، إن قلت نجعل اللام فى قوله لمعنى التمنى للعله لا للظرفيه والمعنى لظهور أن ليت تستعمل لأجل إلقاء التمنى قلت : هذا التأويل وإن صح به كلام الشارح هنا ، لكنه لا يناسب قوله : بعد لا لقولنا إلخ - تأمل.

(قوله : لا ـ لقولنا ليت إلخ) أى : لا فى قولنا أى : مقولنا إلخ (قوله : فالإنشاء) أى : إلقاء الكلام الإنشائى وتقسيمه للطلب وغيره ظاهر ؛ لأن الإلقاء عين الطلب فى الخارج وإن اختلفا مفهوما ، فإن قلت : إن تقسيم المصنف فى أول الفن الكلام التام إلى الخبر والإنشاء يقتضى أن المراد بالإنشاء المقسم لما ذكره الكلام الإنشائى كالخبر لا إلقاء

إن لم يكن طلبا كأفعال المقاربه ، وأفعال المدح والذم ، وصيغ العقود ، والقسم ، ورب ؛ ونحو ذلك فلا يبحث عنها هنا لقله المباحث البيانيه المتعلقه بها ، ولأن أكثرها فى الأصل أخبار ...

******

الكلام المذكور ، وإلا لزم أن هذا الفن باحث عن غير أحوال اللفظ العربى ؛ لأن الإلقاء من أحوال الشخص. قلت : المقصود هنا البحث عن أحوال إلقاء الكلام الإنشائى وهو يجر للبحث عن أحوال اللفظ العربى ؛ لأن علل الإلقاء المذكور تجر إلى علل الملقى (قوله : إن لم يكن طلبا إلخ) أشار بهذا إلى أن قسيم قول المصنف إن كان طلبا محذوف لعدم البحث عنه هاهنا (قوله : كأفعال المقاربه) أى : كإلقاء أفعال المقاربه ، وكذا يقال فيما بعده ، وإنما احتيج لذلك ؛ لأن الإلقاء المذكور هو الذى يصبح جعله قسما من الإنشاء بمعنى إلقاء الكلام الإنشائى ، وقوله كأفعال المقاربه أى : كبعض أفعال المقاربه أى : كبعض أفعال المقاربه ، إذ الإنشاء إنما يظهر فى أفعال الرجاء وهى : عسى ، وحرى ، واخلولق - ولا يظهر فى غيرها من أفعال الشروع والمقاربه (قوله : وأفعال المدح والذم) أى : كإلقاء نعم وبئس لإفاده المدح والذم (قوله : وصيغ العقود) أى : كبعت لإنشاء البيع ونكحت لإنشاء التزوج ، ولم يقل وأفعال : ليتناول المشتقات كأنا بائع وكالعقود الفسوخ (قوله : والقسم) أى : وكإلقاء جمله القسم كأقسم بالله لإفاده إنشاء القسم (قوله : ورب) أى وكإلقاء رب لإفاده إنشاء التكثير بناء على أنها للإنشاء باعتبار أنك إذا قلت مثلا : رب جاهل فى الدنيا فالمراد أنك تظهر كثره الجاهلين ولا يعترضك تكذيب ولا تصديق فى ذلك الاستكثار ، وإن كان يعترض باعتبار وجودهم فى الدنيا نظرا لمدلول قولك فى الدنيا ، والحاصل أنه باعتبار نسبه الظرف إلى الجهال كلام خبرى يحتمل الصدق والكذب ، وأما باعتبار استكثار المتكلم إياهم فلا يحتملهما ؛ لأنه إنما استكثرهم ولم يخبر عن كثرتهم ، لكن المتبادر أنها للإخبار وأن الغرض الإخبار بالكثره لا مجرد إظهار الاستكثار ، وحينئذ فيعترضه التصديق والتكذيب (قوله : ونحو ذلك) مثل فعلى التعجب وكم الخبريه المفيده لإنشاء التكثير (قوله : لقله المباحث البيانيه المتعلقه بها) وذلك لقله دورها على الألسنه ، وقد أطلق البيان على ما يعم المعانى (قوله : ولأن أكثرها)

نقلت إلى معنى الإنشاء و (إن كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب) لامتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقيه ، ...

******

أى : أكثر هذه الأشياء الإنشائيه الغير الطلبيه ، والمراد بذلك الأكثر ما عدا أفعال الترجى والقسم (قوله : نقلت إلى معنى الإنشاء) أى نقلت عن الخبريه إلى الإنشائيه ، وحينئذ فيستغنى بأداتها الخبريه عن الإنشائيه ؛ لأنها تنقل مستصحبه لما يرتكب فيها فى الخبريه.

(قوله : وإن كان طلبا استدعى إلخ) المناسب للمقابله أن يقول : وإن كان طلبا فيبحث عنه هنا ، ولذا قال : إن كان إلخ ، والمراد بالطلب معناه الاصطلاحى أعنى : إلقاء الكلام المخصوص لا اللغوى الذى هو من فعل القلب - قاله الفنرى.

(قوله : استدعى مطلوبا) أى : استلزم مطلوبا أى : لأن الطلب نسبه بين الطالب والمطلوب ، فطلبك بدون أن يكون لك مطلوب مما هو محال عند العقل ، وأما كون غير المطلوب غير حاصل وقت الطلب فلما قال الشارح (قوله : غير حاصل) أى : فى اعتقاد المتكلم فيدخل فيه ما إذا طلب شيئا حاصلا وقت الطلب لعدم علم المتكلم بحصوله (قوله : وقت الطلب) لم يقل وقته لئلا يتوهم كونه فاعل حاصلا والضمير راجع للمطلوب ، وقوله غير حاصل إلخ صفه لمطلوب أى اقتضى مطلوبا من وصفه أنه غير حاصل وقت الطلب سواء طلب حصوله فيما مضى كما فى تمنى حصول ما لم يحصل كقولك ليتنى جئتك بالأمس أو فى المستقبل وهو ظاهر (قوله : لامتناع طلب الحاصل) فيه أن الممنوع تحصيل الحاصل لا طلب ذلك إلا أن يقال : المراد بالامتناع عدم اللياقه لا الامتناع العقلى - كذا قرر شيخنا ، وهو مبنى على أن المراد بالطلب الطلب اللفظى الذى كلامنا فيه ، ولك أن تحمله على الامتناع العقلى ، ويراد بالطلب الطلب القلبى ولا شك أن طلب تحصيل الحاصل بالطلب القلبى محال ؛ لأن الطلب القلبى : إما الإراده أو المحبه والشهوه ، والإراده لا تتعلق بالواقع والشهوه فى حصول المشتهى لا تبقى بعد حصوله ، وإنما تبقى شهوه دوامه ، وإن أريد بالطلب القلبى الكلام النفسانى فهو تابع لأحد هذين وينتفى بانتفائهما (قوله : لمطلوب) أى : لطلب مطلوب حاصل (قوله : امتنع إجراؤها)

ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام.

[أنواع الإنشاء]

[الطلب]

(وأنواعه) أى : الطلب (كثيره ؛ منها : التمنى) وهو طلب حصول شىء على سبيل المحبه ...

******

أى : إجراء تلك الصيغ (قوله : ويتولد منها) أى : من تلك الصيغ ما يناسب المقام كطلب دوام الإيمان والتقوى فى قوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللهِ)(١) و (يا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللهَ)(٢) ، ثم إن الغرض من ذكر هذه المقدمه التى ذكرها المصنف التمهيد لبيان المعانى المتولده من صيغ الطلب المستعمله فى مطلوب حاصل.

(قوله : وأنواعه كثيره) هى على ما ذكره المصنف خمسه : التمنى والاستفهام والأمر والنهى والنداء ، ومنهم من يجعل الترجى قسما سادسا ، ومنهم من أخرج التمنى والنداء من أقسام الطلب بناء على أن العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته ، فالتمنى ليس طلبا ولا يستلزمه وأن طلب الإقبال خارج عن مفهوم النداء الذى هو صوت يهتف به الرجل وإن كان يلزمه - أ. ه فنرى.

[ومن أنواع الطلب : التمنى]

(قوله : منها التمنى) قدمه لعمومه ؛ لجريانه فى الممكن والممتنع ، وعقبه الاستفهام بكثره مباحثه ، ثم بالأمر لاقتضائه الوجود ، ثم بالنهى لمناسبته له فى الأحكام. (قوله : وهو طلب إلخ) هذا يخالف مقتضاه سياق الشارح السابق وموافق لما قلناه سابقا من أن المراد الطلب القلبى - اللهم إلا أن يحمل الطلب فى التعريف على الطلب اللفظى وهو إلقاء الكلام ، فكأنه قال : وهو إلقاء كلام يدل على حصول شىء إلخ ، وقوله : وهو طلب حصول شىء أى : ولو على جهه النفى على سبيل المحبه إن قيل هذا التعريف غير مانع ؛ لأن طلب حصول الشىء على سبيل المحبه موجود فى بعض أقسام الأمر والنهى وغيره

١- النساء : ١٣٦.

٢- الأحزاب : ١.

(واللفظ الموضوع له : ليت ولا يشترط إمكان المتمنى) ...

******

مما معه المحبه ، وبيان ذلك أن طلب حصول الشيء على سبيل المحبه إن كان مع طمع فى حصوله من المخاطب فأمر ، وإن كان مع طمع فى الترك معه فنهى ، إن كان مع الطمع فى إقباله فنداء ، وإن لم يكن طمع أصلا فهو التمنى فهذا تعريف بالأعم ، وهو وإن أجازه بعض المتقدمين ، لكن الأكثر من الناس على منعه قلت المحبه هنا الواقعه فى التعريف مقيده بالتجرد عن الطمع ، وحينئذ فتخرج الأوامر والنواهى والنداآت التى وجدت المحبه فيها ، فإنها مصحوبه بالطمع ، أو أن المراد بقوله على سبيل المحبه أى : على طريق يفهم منه المحبه أو أن قيد الحيثيه المعتبر فى التعريف يكفى فى دفع النقض ، إذ المعنى طلب حصول الشيء من حيث إنه محبوب ، ولذا يطلب المحال وهذا يخرج الأوامر والنواهى والنداء ؛ لأنها ليست طلبا لحصول الشيء من حيث إنه محبوب ، بل من حيث قصد وجوده أو عدم وجوده أو إقباله – تأمل.

(قوله : واللفظ الموضوع له) أى : للتمنى بالمعنى المصدرى أعنى : إلقاء كلامه كما فى سياق كلام الشارح ، والمعنى واللفظ الموضوع لأجل إلقائه وإيجاد كلام التمنى ليت ، فاللام فى قوله له للتعليل لا صله للموضوع ؛ لأن ليت لم توضع لفعل المتكلم الذى هو إلقاء كلام التمنى ، وإنما وضعت لنفس التمنى الذى هو الحاله القلبيه أعنى : الطلب القلبى المتعلق بالنسبه ، فإذا قيل : ليت لى مالا استفيد منه أن المتكلم تمنى وجود المال وليس إخبارا عن وجود التمنى مثل قولك : أتمنى ونحوه وإلا كانت ليت جمله ، بل هى حرف تصير به نسبه الكلام إنشاء بحيث لا يحتمل الصدق والكذب ، وتفيد أن المتكلم طالب لتلك النسبه ، وحينئذ فلا يقال للمتكلم بقولنا : ليت لى مالا أحج به إنه صادق أو كاذب فى نسبه الثبوت للمال ؛ لأنه متمن لتلك النسبه لا حاك لتحققها فى الخارج ، وإن كانت باعتبار ما وضعت له مستلزمه لخبر وهو أن هذا المتكلم يتمنى تلك النسبه ، ولهذا يقال : الإنشاء يستلزم الإخبار.

(قوله : ولا يشترط) أى : فى صحه التمنى (قوله : إمكان المتمنى) أى : إمكانه لذاته بأن يكون جائز الوجود والعدم ، بل يصح مع استحالته لذاته ، وأما وجوبه فقد

بخلاف المترجى (تقول : ليت الشباب يعود) ولا تقول : لعله يعود ، لكن إذا كان المتمنى ممكنا يجب أن لا يكون لك توقع وطماعيه فى وقوعه ، وإلا لصار ترجيا

******

تقدم أن الحاصل يستحيل طلبه والواجب حاصل (قوله : بخلاف المترجى) أى : فإنه يشترط إمكانه كما أن الأمر والنهى والاستفهام والنداء يشترط فيها أن يكون المطلوب ممكنا فلا تستعمل صيغها إلا فيما كان كذلك - كما قال بعضهم ، ولعل مراده أن الأصل ذلك وإلا فالأمر بالمحال ، بل التكليف به واقع ، ثم إن قوله بخلاف المترجى يقتضى أن بين التمنى والترجى مشاركه فى مطلق الطلب ، وأنه لا فارق بينهما إلا اشتراط إمكان المترجى دون اشتراط إمكان المتمنى - وليس كذلك ، إذ الترجى ليس من أقسام الطلب على التحقيق ، بل هو ترقب الحصول.

قال الشيخ يس : إن كان المراد بالإمكان المنفى اشتراطه فى المتمنى الإمكان الخاص الذى هو سلب الضروره عن الجانبين فهذا باطل ؛ لأنه حين نفى اشتراطه صدق بالواجب ، مع أنه لا يقع فيه التمنى - فلا يقال : ليت الله عالم ، ولا ليت الإنسان ناطق ويصدق بالممتنع ويقع فيه التمنى ، وإن كان المراد به الإمكان العام وهو سلب الضروره عن الجانب المخالف للنسبه ، فكذلك يصدق بالواجب ؛ لأن نفى اشتراط العام يستلزم نفى اشتراط الخاص ؛ لأن نفى الأعم يستلزم نفى الأخص ، والحاصل أنه يرد على كل من الاحتمالين أنه يصدق بالواجب مع أنه لا يتمنى ، وقد يقال : المراد الإمكان الخاص ولا يرد على الاحتمالين أنه يصدق بالواجب لخروجه بقوله قبل غير حاصل وقت الطلب - تأمل.

(قوله : تقول) أى : فى التمنى ليت الشباب يعود أى : مع أن عوده محال عاده - كذا فى ابن يعقوب ، وهو مبنى على أن المراد بالشباب قوه الشبوبيه ، فإن عودها بالنوع محال عاده ممكن عقلا ، وفى عبد الحكيم : أن الشباب عباره عن زمان ازدياد القوى النامیه - كما مر فى المجاز العقلى ، وإعاده الزمان محال عقلا لاستلزامه أن يكون للزمان زمان (قوله : يجب أن لا يكون إلخ) لما تقدم أن المتمنى يجب أن لا يكون فيه طماعيه (قوله : وإلا لصار ترجيا) أى وإلا بأن كان هناك طماعيه فى الوقوع صار ترجيا ، وحينئذ

(وقد يتمنى بهل ؛ نحو : هل لى من شفيع ؛ حيث يعلم أن لا شفيع) لأنه حينئذ يمتنع حمله على حقيقه الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه. والنكته فى التمنى بهل ، والعدول عن ليت - هو إبراز المتمنى ...

******

لا يستعمل فيه إلا الألفاظ الداله على الترجى : كلعل وعسى مثلا إذا كنت تطلب حصول مال فى العام متوقعا وطامعا فى حصوله ، قلت : لعل لى مالا فى هذا العام أحج به ، وإن كان غير متوقع ولا طماعيه لك فيه - قلت : ليت لى مالا - كذا قرر شيخنا العدوى ، وفى الفنرى : أنه إذا كان الأمر الممكن متوقعا يستعمل فيه : لعل ، وإن كان مطموعا فيه تستعمل فيه : عسى ، والفرق بين التوقع ، والطمع - أن الأول أبلغ من الثانى ، ولذا أخر الطماعيه عن التوقع. ا ه كلامه.

ويؤخذ من قول الشارح لكن إن كان إلخ : التباين بين التمنى والترجى ؛ لأنهما وإن اشتركا فى طلب الممكن ، لكنهما متمايزان بما ذكره وعلى ما فى المطول وهو التحقيق من أن الترجى ليس بطلب ، بل هو ترقب الحصول يكون التباين بينهما أظهر والطماعيه بتخفيف الياء ككراهيه مصدر يقال : طمع فيه طمعا وطماعيه.

(قوله : وقد يتمنى بهل) أى : على سبيل الاستعاره التبعيه بأن شبه التمنى المطلق بمطلق استفهام بجامع مطلق الطلب فى كل شىء ، فسرى التشبيه للجزئيات ، فاستعيرت هل الموضوعه للاستفهام الجزئى للتمنى الجزئى أو على سبيل المجاز المرسل من استعمال المقيد فى المطلق ، ثم استعماله فى المقيد بيان ذلك أن هل لطلب الفهم ، فاستعملت فى مطلق الطلب ، ثم استعملت فى طلب حصول الشىء المحبوب من حيث اندراجه تحت المطلق فيكون مجازا بمرتبه أو من حيث خصوصه فيكون مجازا بمرتبتين لخروجه بقوله قبل غير حاصل وقت الطلب - تأمل.

(قوله : حيث يعلم إلخ) حيث ظرف لمحذوف أى : وإنما يقال هذا لقصد التمنى حيث يعلم إلخ ، وهذا إشاره لقرينه المجاز (قوله : لأنه حينئذ) أى : حين يعلم أنه لا شفيع وقوله لحصول الجزم بانتفائه أى : والاستفهام يقتضى عدم الجزم بالانتفاء ، بل الجهل بالشىء فلو حمل على الاستفهام الحقيقى لحصل التناقض ، والحاصل أنه حيث كان يعلم

لكمال العنايه به فى صوره الممكن الـذى لا جزم بانتفائه (و) قـد يتمنى (بلو ؛ نحو : لو تأتينى فتحـدثنى ؛ بالنصب) على تقـدير : فأن تحدثنى ؛ ...

******

أنه لا شـفيع يطمع فيه لا يصح حمل الكلام على الاسـتفهام المقتضى لعدم العلم بالمستفهم عنه ثبوتا أو نفيا ، فحمل الكلام على الاسـتفهام يؤدى إلى التناقض فتعين الحمل على التمنى ، وقد يقال : هذا إنما يفيد عدم صـحه حمل الكلام على الاستفهام ، وأما حمله على خصوص التمنى فيفتقر إلى قرينه أخرى معينه له ، ولاـ تكفى الصـارفه ، بـدليل أن مثـل هـذا الكلام يقال : عنـد العلم بنفى الشـفيع لمجرد التحسـر والتحزن ، فإنه يقال : ما أعظم الحزن لنفى الشـفيع ، ولكـ أن تقول : لما كان التحسـر والتحزن على نفى الشـىء الذى لا يطمع فيه الآن ولا فى المسـتقبل يستلزم كون الموصوف بذلكـ يتمنى ما فات والألم يتحزن عليه كان ذلكـ الكلاـم تمنيـا فى المعنى ، ولو أمكن أن يقصـد معه التحزن ، فصـح التمثيـل لمجرد ما ذكر (قوله : لكمال العنايه به) أى : لإظهار الرغبه فيه (قوله : فى صوره الممكن إلخ) أى : والممكن الذى لا جزم بانتفائه حاصل مع الاسـتفهام ؛ لأن المستفهم عنه لا بد أن يكون ممكنا لا جزم بانتفائه بخلاف المتمنى ؛ فإنه قد يكون مجزوما بانتفائه وإن كان ممكنا.

(قوله : وقد يتمنى بلو) أى : على طريق التجوز ؛ لأن أصل وضـعها الشرطيه والتجوز فيها مثل ما تقدم فى هل ، ولم يذكر الشارح نكته العدول عن التمنى بليت إلى التمنى بلو كما ذكر فى هل ، وقد يقال : إن نكتته الإشـعار بعزه متمناه حيث أبرزه فى صوره ما لم يوجد ؛ لأن لو بحسب أصلها حرف امتناع لامتناع - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : نحو لو تأتينى فتحدثنى) أى : ليتكـ تأتينى فتحدثنى (قوله : بالنصب) أى :بنصب تحدثنى بأن مضمره بعد الفاء فى جواب التمنى ، وأمـا تـأتينى فهو مرفوع بضـمه مقـدره على اليـاء للثقل والفعل المنصوب فى تأويل مصـدر معطوف على مصـدر متوهم والمعنى أتمنى إتيانـا منكـ فتحـديثا لى ، وسـمى ما بعـد الفاء جوابا ، والحال أنه فى تأويل مفرد نظرا لمعنى الكلام ؛ لأن المعنى إن وقع منكـ إتيان فإنه يقع تحديث فقد تضمن الكلام جواب

فإن النصب قرينه على أن لو ليست على أصلها ؛ إذ لا ينصب المضارع بعدها بإضمار أن ، وإنما يضمر بعد الأشياء السته ، والمناسب هاهنا هو التمنى ، قال (السكاكى : كأن حروف التنديم والتحضيض ؛ وهى : هلا ، وألا ؛ بقلب الهاء همزه ، ولو لا ، ولوما ؛ ...

******

شرط اقتضاه المعنى (قوله : فإن النصب قرينه إلخ) أى : قرينه لفظيه والظاهر أنه لو رفع الفعل بعدها إن كان هناك قرينه تدل على التمنى عمل بها وإلا فلا (قوله : ليست على أصلها) أى : وهو الشرطيه والتعليق (قوله : بعد الأشياء السته) وهى الاستفهام والتمنى والعرض ودخل فيه التحضيض لقربه منه والأمر والنهى والنفى ، وأما الترجى فساقط ؛ لأنه لا ينتصب فى جوابه عند البصريين ، بل عند الكوفيين والدعاء داخل فى الأمر والنهى ، فاندفع ما يقال : إن الأشياء التى ينصب المضارع بعد الفاء بأن فى جوابها تسعه لا سته (قوله : والمناسب هاهنا هو التمنى) أى : والأولى بالحمل عليه هنا فى المثال هو التمنى دون غيره من هذه الأشياء ، وذلك لشيوع استعمال لو لذلك ؛ لأنها فى الأصل تدخل على المحال والممنوع والمحال يتمنى كثيرا ، وإن احتملت الاستفهام والنفى ، لكن الأكثر شيوعا التمنى والحمل على الشائع أولى وما استفيد من كلام المصنف من أن المضارع ينصب فى جواب التمنى بلو - نقل السيوطى فى النكت عن ابن هشام عن السفاقسى خلافه ، ثم إن المستفاد من كلام الشارح أن لو التمنيه هى لو الشرطيه إلا أنها أشربت معنى التمنى ، وحينئذ فلا بد لها من جواب ، لكنه التزم حذفه ، وعليه فإذا قيل لو تأتينى فتحدثنى فالمعنى لو حصل ما يتمنى وهو الإتيان ، فالتحديث لسرنا ذلك وقيل : إنها نقلت من الشرط للتمنى مستقله من غير أن يبقى فيها معنى الشرطيه ، وقيل : إنها هى التى تستعمل مصدريه ، وعلى هذين القولين فلا جواب لها لخروجها عن معنى الشرطيه والتعليق ، والخلاف مبسوط فى كتب النحو.

(قوله : كأن حروف إلخ) الأولى أحرف بصيغه جمع القله إلا أن يقال : إنه مبنى على أن مبدأ جمع الكثره من ثلاثه ، وأورد لفظ كأن لعدم الجزم بما ذكره من التركيب لجواز أن يكون كل كلمه برأسها ؛ لأن التصرف فى الحروف بعيد وسميت حروف التنديم ؛

مأخوذه منهما) خبر كأن ؛ أى : كأنها مأخوذه من هل ولو اللتين للتمنى حال كونهما : (مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما) ...

******

لأنها إذا دخلت على الفعل الماضى أفادت جعل المخاطب نادما على ترك الفعل وسميت حروف التحضيض ؛ لأنها إذا دخلت على المضارع أفادت حض المخاطب وحثه على الفعل (قوله : مأخوذ منهما مركبتين) الضمير فى منهما لهل ولو ومركبتين حال من الضمير المجرور بمن كما أشار له الشارح ، وقوله : مع لا وما ظرف لقوله مركبتين ، وذلك بأن ضمت لا مع هل فصارت هلا ، ثم أبدلت الهاء همزه فصارت ألا وضمت مع لو فصارت لو لا فحصل من التركيب مع لا ثلاثه أحرف وضمت ما مع لو فصارت لوما فلا تكون مع هل ومع لو وما تكون مع لو خاصه ، لكن قد اشتهر أن مقابله الجمع بالجمع تقتضى انقسام الآحاد على الآحاد كما فى ركب القوم دوابهم ، والأمر هنا ليس كذلك ، ووزان هذا التركيب الواقع فى المتن أن تقول أكل الزيدان مع عمرو وبكر على معنى أن عمرا صاحب كلا من الزيدين فى الأكل ، وإن بكرا صاحب أحدهما فقط ، وقد يقال : إن ما اشتهر هذا أمر أغلبى لا كلى فلا منع فى مخالفته - كما صرح بذلك حواشى الأشمونى ، واعترض على المصنف بأن هذه الحروف إنما أخذت من هل ولو قبل التركيب لا فى حاله التركيب ؛ لأنه يلزم عليه اتحاد المأخوذ والمأخوذ منه ؛ لأنه قيد المأخوذ منه بالتركيب المذكور فالمأخوذ هلا وألا ولو لا ولوما والمأخوذ منه هل ولو فى حال تركيبهما مع لا وما المزيدتين وذلك بعينه : هلا وألا ولو لا ولو ما فيتحد المأخوذ والمأخوذ منه ، ولا يخفى فساده ؛ لأن فيه أخذ الشىء من نفسه ، وأجيب بأن قوله مركبتين حال مقدره والمعنى أنها مأخوذه من لو وهل حال كونهما مقدرتى التركيب مع ذكر لا حال محققه بحيث يكون المعنى أنها مأخوذه منهما حال كونهما مركبتين عند الأخذ - كذا فى الفنرى ورد بأنه لا حصول لهذه الكلمات فى حال التقدير ، فالأولى ما أجاب به سم : بأن معنى كلام المصنف أن هذه الأربعه حال كون كل منها مجعولا كلمه واحده لمعنى واحد مأخوذه من نفسها حال كونها غير مجعوله كذلك ، بل حال كونها كلمتين فتغايرا بهذا الاعتبار وهو معنى قول عبد الحكيم : إن المأخوذ الكلمات

عله لقوله : مركبتين ، والتضمين : جعل الشيء فى ضمن الشيء ، تقول ضمنت الكتاب ...

******

الأربعه والمأخوذ منه هل ولو حال التركيب مع لا وما لا بعده فلم يتحد المأخوذ والمأخوذ منه على ما وهم ، والعجب الجواب بجعل الحال مقدره مع أنه لا حصول لهذه الكلمات فى حال التقدير. ا ه.

والحاصل أنه على الجواب الأول المأخوذ محقق التركيب بالفعل والمأخوذ منه مقدر التركيب ، وعلى الجواب الثانى المأخوذ مركب تركيبا جعل فيه الكلمات كلمه واحده بمعنى واحد والمأخوذ منه مركب تركيبا ليس بهذه المثابه ، بل هو ضم إحدى الكلمتين إلى أخرى - فتأمل.

(قوله : عله لقوله مركبتين) أى : فالمعنى أن تركب هل ولو مع ما ذكر إنما هو لأجل تضمينهما أى : جعلهما متضمنتين أى : مشتملتين دالتين على معنى التمنى ، فالمراد بالتضمين هنا جعل الشيء مدلولا للفظ لا جعله جزء من المدلول الذى هو التضمن اصطلاحا ، ونظير ذلك قولك : ضمنت هذا الكتاب كذا كذا بابا ، فليس المراد أنى جعلت الأبواب جزءا من أجزاء الكتاب ، بل جعلت الأبواب نفس أجزاء الكتاب لا مع زائد عليها ، فإن قلت أن معنى التمنى حاصل قبل التركيب فكيف يكون عله غائيه وغرضا من التركيب مع أن الغرض والعله الغائيه لا يسبقان ما ترتبا عليه أجيب بأن المراد بتضمينهما معنى التمنى على جهه النص واللزوم ، فالتمنى مدلول لهما قبل التركيب على جهه الجواز وبعده على جهه الوجوب بمعنى أنهما قبل التركيب يجوز أن يراد بهما التمنى بخلافهما بعده فإنه معناهما نصا فكان التركيب قرينه على ذلك ، وربما كان تعبير المصنف بالمصدر المضاف للمفعول مشيرا لقصد هذا المعنى ؛ لأن تضمينهما التمنى إلزامهما إياه أى جعلهما ملزومين بإفادته ولم يعبر بالتضمن بحيث يكون المصدر مضافا للفاعل لئلا يوهم أن تضمنهما معنى التمنى بعد التركيب ليس بلازم كما كان فى الأصل ؛ لأن التضمن عباره عن الاشتمال كان هناك إلزام أو لا بخلاف التضمين فإنه الإلزام كما عرفت (قوله : جعل الشيء فى ضمن الشيء) أى : محتويا عليه ومفيدا له

كذا كذا بابا إذا جعلته متضمنا لتلك الأبواب ؛ يعنى : أن الغرض المطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل هل ولو متضمنتين (معنى التمنى ليتولد) عله لتضمينهما ؛ يعنى : أن الغرض من تضمينهما معنى التمنى ليس إفاده التمنى ، بل أن يتولد (منه) أى : من معنى التمنى المتضمنين هما إياه (فى الماضى التنديم ؛ ...

******

(قوله : كذا كذا بابا) أى : أحد عشر بابا مثلا أو إثنى عشر وكذا الثانيه توكيد للأولى (قوله : إذا جعلته متضمنا لتلك الأبواب) أى : مشتملا عليها من اشتمال الكل على أجزائه (قوله : والتزامه) هو بالجر عطف على التركيب أى : الاعتراف به والقول به مع أن الأصل فى كل كلمه أن تكون بسيطه ، ويحتمل أن المراد بالتزامه جعله لازما وأخذ الشارح هذا من القيد أعنى : الحال ، فإنها قيد وشأن القيد اللزوم - كذا قرره شيخنا العدوى.

(قوله : متضمنتين) أى : مستلزمتين (قوله : معنى التمنى) الإضافه بيانيه (قوله : ليس إفاده التمنى) فالتمنى ليس مقصودا بالذات ، بل ليتوصل به إلى التنديم والتحضيض (قوله : بل أن يتولد إلخ) فإن قلت ما المانع من جعل تركيبهما للتحضيض والتنديم من أول الأمر من غير توسط التمنى قلت : لو لم يضمنا معنى التمنى بعد التركيب للزم بناء مجاز على مجاز وهو ممنوع عند بعضهم وهذا منفى عند التضمين المذكور ؛ لأن التمنى بالوضع التركيبى معنى حقيقى لهما بالوضع الثانى ، وأجيب أيضا : بأن التنديم متعلق بالمضى والتحضيض بالمستقبل وهما مختلفان ، فارتكب معنى التمنى واسطه ؛ لأنه طلب فى المضى والاستقبال ليكون كالجنس لهما فيكون استعمال هذين الحرفين فى هذين المعنيين كاستعمال الكلى فى إفراده فيكون فى الحروف شبه تواطؤ ، ولو جعل الحرفان المذكوران من أول الأمر للتنديم والتحضيض لاقتضى أنهما موضوعان لكل منهما بالاشتراك والتواطؤ أقرب من الاشتراك ؛ لأن الأصل عدم تعدد الوضع ، وإنما قلنا شبه إلخ ؛ لأن التواطؤ الحقيقى إنما يتصور فى غير الحروف (قوله : المتضمنين) بصيغه اسم الفاعل صفه للتمنى جرت على غير من هى له فلذا أبرز الضمير ولو قال أى : من معنى التمنى الذى تضمنتاه لكان أوضح (قوله : فى الماضى) أى : مع الفعل الماضى (قوله : التنديم)

نحو : هلا أكرمت زيدا) ولو ما أكرمته ؛ على معنى : ليتك أكرمته ؛ قصدا إلى جعله نادما على ترك الإكرام (وفى المضارع التحضيض ؛ نحو : هلا تقوم) ولو ما تقوم على معنى : ليتك تقوم ؛ قصدا إلى حثه على القيام. والمذكور فى الكتاب ليس عباره السكاكى ؛ لكنه حاصل كلامه. وقوله : لتضمينهما مصدر مضاف إلى المفعول الأول ، ومعنى التمنى مفعوله الثانى ، ووقع فى بعض النسخ : لتضمنهما على لفظ التفعل ؛ وهو ...

******

أى : جعل المخاطب نادما ووجه التولد أن التمنى إنما يكون فى الأمور المحبوبه ، فإذا فات الأمر المحبوب له ندم المخاطب عليه وإن كان مستقبلا حضه عليه ، فإن قلت : إن محبه المتكلم للشىء لا تقتضى تنديم المخاطب عليه فكيف يتولد من طلب المحبوب التنديم – قلت : إن المتكلم إنما يحث المخاطب على الشىء لأجل شفقته عليه ، فإذا ترك المخاطب ما هو محبوب للمتكلم ندمه عليه شفقه عليه – وكذا يقال فى التحضيض.

(قوله : نحو هلا أكرمت زيدا) أى : نحو قولك لمخاطبك بعد فوات إكرامه زيدا (قوله : على معنى) أى : بمعنى ليتك أكرمته ؛ وذلك لأن الفعل بعد فوات وقته لا يمكن طلب فعله فى وقته حقيقه نعم يمكن تمنيه لصيرورته محال ، ولما فات وقت إمكانه مع ما فيه من الحكمه المقتضيه للفعل المعلومه للمخاطب صار فى الكلام إشاره إلى أنه كان مطلوبا من المخاطب فعله فيصير المخاطب بسماع هذا الكلام المفيد لهذا المعنى نادما فقوله على معنى إلخ : إشاره إلى أصل التمنى ، وقوله قصدا إلخ إشاره إلى تولد التنديم (قوله : وفى المضارع) أى : ويتولد منه مع الفعل المضارع وكان المناسب أن يقول وفى المستقبل ؛ لأن صيغه المضارع مع هذه حروف تحتمل الحال والاستقبال والتحضيض إنما يكون فى المستقبل ، وأيضا صيغه المضارع إذا كانت بمعنى الماضى كانت تلك الحروف معها للتنديم (قوله : التحضيض) أى : الحث على الفعل لإمكان وجوده (قوله : نحو هلا تقوم إلخ) أى : نحو قولك فى حض المخاطب على القيام هلا تقوم (قوله : على معنى) أى : بمعنى ليتك تقوم ، وهذا إشاره إلى أصل التمنى ، وقوله قصدا إلخ : إشاره إلى تولد التحضيض (قوله : فى الكتاب) أى : المتن (قوله : مصدر مضاف إلخ) أى : وتقدير الكلام

لا يوافق معنى كلام المفتاح وإنما ذكر هـذا بلفظ كأن لعدم القطع بذلك (وقد يتمنى بلعل فتعطى حكم ليت) وينصب فى جوابه المضارع على إضمار أن (نحو : لعلى أحج فأزورك بالنصب ؛ لبعد المرجو عن الحصول) ...

******

لتضمين المتكلم هل ولو معنى التمنى أن لإلزامهما إفاده ، ذلك لأن التضمين هو الإلزام (قوله : لا يوافق معنى كلام المفتاح) أى : لأن التضمن عباره عن الاشتمال ، سواء كان على وجه الإلزام ، أو لا وصاحب المفتاح عبر بالإلزام حيث قال مطلوبا بإلزام التركيب التنبيه على إلزام هل ولو معنى التمنى - كذا قرر بعضهم ، وعباره يس : عدم الموافقه من جهه أن صيغه التفعل تقتضى أن هلا ولو لا يدلان على أمر زائد على التمنى بطريق الوضع - وليس كذلك ، بل هما لا يدلان بطريق الوضع إلا على التمنى كما يدل عليه كلام المفتاح ، ويحتمل أن عدم الموافقه من جهه أن كلام المفتاح يدل على أن دلاله هل ولو على التمنى بفعل فاعل وجعل جاعل ، فيوافق النسخه التى فيها التضمين على لفظ التفعيل ؛ لأن الإلزام فى كلامه فعل الملزم وهو المتكلم بخلاف التضمن على وزن التفعل ، فإنه يقتضى أن دلالتهما على التمنى أمر ذاتى لا بفعل فاعل ، فلا تكون هذه النسخه موافقه لكلام المفتاح (قوله : لعدم القطع بذلك) أى : بالأخذ المذكور المقتضى لتركيبها لجواز أن يكون كل كلمه برأسها ؛ لأن التصرف فى الحروف بعيد (قوله : وقد يتمنى بلعل) التى هى موضوعه للترجى وهو ترقب حصول الشىء سواء كان محبوبا ، ويقال له طمع نحو : لعلك تعطينا ، أو مكروها ويقال له إشفاق نحو : لعلى أموت الساعه ، فليس الترجى من أنواع الطلب فى الحقيقيه ؛ لأن المكروه لا يطلب (قوله : وينصب فى جوابه المضارع إلخ) بيان لإعطائه حكم ليت ، فلو استعملت لعل فى موضعها الأصلى وهو الترجى لم ينصب المضارع بعدها ، ثم إن نصب المضارع بعد لعل لا يدل على أنها مستعمله فى التمنى إلا على مذهب البصريين الذين لا ينصبون المضارع فى جواب الترجى ، إذ لا جواب له عندهم لا على مذهب الكوفيين الذين يثبتون له جوابا ويجوزون نصب المضارع فى جوابه (قوله : لبعد المرجو) أى : وإنما يتمنى بلعل إذا كان المرجو كالحج فى المثال المذكور بعيد الحصول فاللام فى قوله لبعد المرجو متعلقه بقوله

وبهذا يشبه المحالات والممكنات التى لا طماعيه فى وقوعها فيتولد منه معنى التمنى.

(ومنها) أى : من أنواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول صوره الشىء فى الذهن ، ...

******

يتمنى بلعل كما يدل عليه كلام الشارح بعد (قوله : وبهذا) أى : وبسبب هذا البعد أشبه ذلك المرجو البعيد الحصول المحال بجامع عدم الحصول فى كل (قوله : فيتولد منه) أى : من ذلك البعد أو الشبه المذكور معنى التمنى لما مر من أنه طلب محال أو ممكن لا طمع فى وقوعه ، فقد ظهر لك من هذا أن التمنى فى هل ولو معنى مجازى وفى لعل من مستتبعات التركيب وليس معنى مجازيا لها - كذا فى عبد الحكيم ، والحاصل أن لعل مستعمله فى مرجو شبيه بالتمنى فى البعد ، فتولد من ذلك الشبه تمنيه.

[ومن أنواع الطلب : الاستفهام]

(قوله : طلب حصول صوره الشىء فى الذهن) أى : طلب حصول صوره الشىء المستفهم عنه فى ذهن المستفهم ، وفى هذا التعريف إشاره إلى أن السين والتاء فى الاستفهام للطلب أى : طلب الفهم وأن الفهم هو العلم ؛ لأن الحصول هو الإدراك ، واعترض هذا التعريف بأنه غير مانع ؛ وذلك لأنه يشمل مثل علمنى على صيغه الأمر فإنه دال على طلب حصول صوره فى الذهن ، مع أنه أمر لا استفهام فكان على الشارح أن يزيد بأدوات مخصوصه ليخرج نحو : علمنى وفهمنى ، وأجيب بأنه تعريف بالأعم ، أو أن الإضافه للعهد أى : طلب معهود وهو ما كان بالأدوات المخصوصه ، أو أن أل فى الذهن عوض عن المضاف إليه أى : فى ذهن المتكلم ، وأما علم وفهم فإن كلا منهما يدل على طلب حصول صوره فى أى : ذهن كان ، ولا يقال : إن علمنى ، وكذا فهمنى يدل على طلب حصول صوره فى ذهن المتكلم ؛ لأن هذا ليس من صيغه علم وفهم ، بل من الإتيان بضمير المتكلم ، وأجاب الحفيد بجواب آخر ، وحاصله أن المقصود بالذات فى الاستفهام المعلوم من حيث صورته المسماه بالوجود الظلى أى : الذهنى لا المعلوم من حيث ذاته فقولك : هل قام زيد المقصود بذلك الاستفهام حصول صوره القيام فى الذهن لتعذر وجوده فيه والمقصود بالذات فى الأمر المذكور هو العلم من حيث ذاته ،

فإن كانت وقوع نسبه بين أمرين أولا وقوعها - فحصولها هو التصديق ، ...

******

لا من حيث صورته ؛ لأن المقصود به حصول نفس العلم فى الذهن ، والحاصل أن المراد بالصوره فى تعريف الاستفهام المعلوم من حيث صورته ، وفى ذلك الأمر العلم من حيث ذاته ، وحينئذ فلا شمول ، وهذا نظير اختلاف أهل الميزان فى أن المترتب على النظر بطريق الأصاله هل هو المعلوم أو العلم ، فذهب بعض إلى الأول والعلم بطريق التبعيه ، وذهب آخرون إلى الثانى ، والمعلوم بطريق التبعيه وهذا مبنى على مغايره العلم للمعلوم وذهب الحكماء إلى أن العلم عين المعلوم ، حيث فسروا العلم بحصول الصوره ، وجعلوا الإضافه من قبيل إضافه الصفه للموصوف أى : الصوره الحاصله ، وفرق السكاكى فى المفتاح بفرق آخر بين الاستفهام والأمر ، وهو أن المقصود فى الأمر حصول ما فى الذهن فى الخارج والمقصود فى الاستفهام حصول ما فى الخارج فى الذهن ، لكن خصوص الفعل فى هذا المثال وهو علمنى اقتضى حصول أثره فى الذهن لكون الفعل أمرا ، فالمقصود من قولك هل قام زيد حصول القيام الذى فى الخارج فى الذهن ، والمقصود من قولك قم حصول القيام الذى فى الذهن فى الخارج وحاصل هذا الفرق أن الاستفهام طلب حصول صوره الشىء الذى فى الخارج فى الذهن ، وحينئذ فلا شمول وعبارته فى المفتاح ، والفرق بين الطلب فى الاستفهام والطلب فى الأمر والنهى والنداء واضح ، فإنك فى الاستفهام تطلب ما هو فى الخارج ليحصل فى ذهنك نقش مطابق له وفيما سواه تنقش فى ذهنك ، ثم تطلب أن يحصل له فى الخارج مطابق فنقش الذهن فى الأول تابع ، وفى الثانى متبوع ، وتبعه على ذلك العلامه السيد فى حواشى المطول ، وفيه نظر ؛ لأن صيغه الأمر لطلب حصول أمر مطلقا سواء كان فى الذهن كعلمنى أو الخارج كقم فيدخل فى الاستفهام بعض صور الأمر فالمعول عليه الفرق الأول. ا ه غنيمى.

(قوله : فإن كانت) أى : الصوره التى طلب حصولها فى الذهن (قوله : وقوع نسبه بين أمرين) المراد بوقوعها مطابقتها للواقع ، ونفس الأمر كما أن المراد بلا وقوعها عدم مطابقتها للواقع (قوله : فحصولها) أى : إدراكها أى : فإدراك تلك الصوره التى هى مطابقه النسبه للواقع تصديق.

وإلا- فهو التصور (والألفاظ الموضوعه له : الهمزه ، وهل ، وما ، ومن ، وأى ، وكم ، وكيف ، وأين ، وأنى ، ومتى ، وأيان. فالهمزه لطلب التصديق) أى : انقياد الذهن وإذعانه لوقوع نسبه تامه بين الشيئين (كقولك : ...

******

(قوله : وإلا- فهو تصور) أى : وإلا- تكن الصوره وقوع نسبه أو لا- وقوعها ، بل كانت تلك الصوره موضوعا أو محمولا أو نسبه مجرده أو اثنتين من هذه الثلاثه أو الثلاثه فحصولها أى : إدراكها تصور فتحصل من كلامه أن التصديق إدراك مطابقه النسبه الكلاميه للواقع أو عدم مطابقتها وأن التصور إدراك الموضوع أو المحمول أو النسبه أو اثنين من هذه الثلاثه أو الثلاثه ، ثم إن هذا التقسيم الذى ذكره الشارح مبنى على أن المراد بالصوره فى التعريف المعلوم كما سبق وهو ما ذكره فى حاشيه المطالع ؛ لأن الوقوع واللاوقوع من قبيل المعلوم ، ولذلك قال بعد ذلك فحصولها تصديق ، وذهب بعضهم إلى أن تلك الصوره هى العلم بناء على أنه لا تفاوت بين العلم والمعلوم إلا بالاعتبار ، فالصوره من حيث وجودها فى الذهن علم ومن حيث وجودها فى الخارج معلوم ، وهذا مذهب الحكماء كما مر (قوله : الهمزه وهل إلخ) اعلم أن هذه الألفاظ على ثلاثه أقسام منها ما يستعمل لطلب التصور فقط ، ومنها ما يستعمل لطلب التصديق فقط ومنها ما يستعمل لطلب التصور تاره ولطلب التصديق تاره أخرى ، فالقسم الثالث هو الهمزه ، والقسم الثانى هل ، والقسم الأول بقيه الألفاظ وبهذا الاعتبار صارت الهمزه أعم ، فلذا قدمها المصنف على غيرها (قوله : وإذعانه لوقوع نسبه إلخ) عطف الإذعان على انقياد الذهن عطف تفسير ، والمراد بالإذعان لوقوع النسبه إدراك وقوعها أو اللاوقوعها ، فكأنه قال الهمزه لطلب التصديق الذى هو إدراك وقوع نسبه تامه بين شيئين أو اللاوقوعها أى : إدراك موافقتها لما فى الواقع أو عدم موافقتها له ، وتفسير الإذعان بالإدراك هو مذهب المناطقه ، وأما عند المتكلمين فهو قبول النفس للشىء والرضا به فهو يرجع لكلام نفسانى وهو قول النفس قبلت ذلك ورضيت به ، واعلم أن إدراك وقوع النسبه أو اللاوقوعها كما يسمى تصديقا يسمى حكما وإسنادا وإيقاعا وانتزاعا وإيجابا وسلبا وقرره شيخنا العدوى.

أقام زيد؟) فى الجمله الفعليه (وأزيد قائم؟) فى الاسميه (أو) لطلب (التصور) أى : إدراك غير النسبه (كقولك) ...

******

(قوله : أقام زيد) أن فقد تصورت القيام وزيدا والنسبه بينهما ، وسألت عن وقوع النسبه بينهما هل هو محقق خارجا أو لا فإذا قيل قام حصل التصديق ، والحاصل أن السائل عالم بأن بينهما نسبه ملتبسه بالوقوع أو اللاوقوع ويطلب تعيين ذلك ، وكذا يقال فى المثال الثانى (قوله : فى الاسميه) لكن دخول الهمزه على الجمله الفعليه أكثر (قوله : غير النسبه) الأولى غير وقوع النسبه أو لا وقوعها ، وذلك كإدراك الموضوع والمحمول والنسبه التى هى مورد الإيجاب والسلب وإنما كان الأولى ما قلناه ؛ لأن كلامه يفيد أن إدراك النسبه من حيث ذاتها ليس تصورا مع أنه تصور ، إلا أن يقال : المراد غير النسبه من حيث وقوعها أو اللاوقوعها فدخل فيه إدراك ذات النسبه ، واعلم أن الفرق بين الاستفهام بالهمزه عن التصور والاستفهام بها عن التصديق من وجهين لفظى وهو أن ما صلح أن يؤتى بعده بأم المنقطعه دون المتصله استفهام عن التصور وما صلح أن يؤتى بعده بأم المتصله فهو استفهام عن التصديق ومعنوى ، وهو أن الاستفهام عن التصديق يكون عن نسبه تردد الذهن فيها بين ثبوتها ونفيها ، والاستفهام عن التصور يكون عند التردد فى تعيين أحد الشيئين بقى شىء آخر وهو أن جعل الهمزه فى المثالين المذكورين لطلب التصور يلزم عليه طلب تحصيل الحاصل ؛ وذلك لأن تصور الطرفين حاصل قبل السؤال ؛ لأنه متصور للمستند إليه وهو الدبس وللمسند وهو الكون فى الإناء قبل السؤال وبعده ، فلا يتفاوت تصور الطرفين بعد السؤال وقبله فى الحصول للسائل ، بل هو حاصل فى الحالين ، ولا يصح أيضا أن تكون لطلب التصديق ؛ لأن التصديق حاصل للسائل قبل السؤال ؛ لأنه أدرك قبل السؤال أن أحد الأمرين حاصل فى الإناء وهذا الإدراك عين التصديق ، والحاصل أن الهمزه فى المثالين لا يصح أن تكون لطلب التصور ولا لطلب التصديق لما فيه من طلب تحصيل الحاصل ، وأجيب بأنه يصح أن تكون لطلب التصور والمراد التصور على وجه التعيين أى : تصور المسند إليه من حيث إنه مسند إليه وتصور المسند من حيث إنه مسند وهذا غير التصور الحاصل قبل

فى طلب تصور المسند إليه (أدبس فى الإناء أم عسل؟) عالما بحصول شىء فى الإناء ، طالبا لتعيينه (و) فى طلب تصور المسند (أفى الخابيه دبسك أم فى الزق؟) عالما بكون الدبس فى واحد من الخابيه والزق ، طالبا ...

******

السؤال ؛ لأنه تصور للمسند إليه والمسند من حيث ذاتهما وهو تصور على وجه الإجمال ، وبيان ذلك أن السائل تصور قبل السؤال ذات الدبس وذات العسل ، وأما الموصوف منهما بكونه فى الإناء فغير متصور له فإذا قيل له فى الجواب دبس تصور الموصوف منهما بكونه فى الإناء وهو خصوص الدبس ، وكذا إذا أجيب بالعسل ويصح أن تكون الهمزه فى المثالين لطلب التصديق والمراد تصديق خاص ، فإن التصديق الحاصل قبل السؤال تصديق على سبيل الإجمال وهو إدراك أن أحدهما فى الإناء ، والحاصل بعد السؤال تصديق على سبيل التعيين وهو إدراك أن الحاصل فى الإناء دبس ، فإن قلت حيث كان يصح جعل الهمزه فى المثالين لطلب التصديق فلا وجه لاقتصارهم على كونها لطلب التصور - قلت : إنما اقتصر عليه لكون تصور المسند إليه أو المسند على جهه التعيين هو المقصود للسائل ، وأما التصديق الخاص فهو حاصل غير مقصود ، والحاصل أن الهمزه فى المثالين المقصود بها طلب تصور خاص ويلزم من حصوله حصول تصديق خاص ، وهذا لا ينافى أن السائل عنده قبل السؤال تصور إجمالى وتصديق كذلك وبما ذكرناه لك يندفع ما أورد على قول الشارح عالما بحصول شىء فى الإناء ، وقوله عالما بكون الدبس إلخ : من أن هذا يقتضى تقدم التصديق على التصور ولا قائل بهذا ، وحاصل الدفع أن التصور المطلوب بالهمزه تصور خاص وهذا يصاحبه تصديق خاص ، وهذا لا ينافى أن السائل عنده قبل السؤال تصديق إجمالى وهو ما ذكره الشارح وهو مصاحب لتصور المسند إليه أو المسند على وجه الإجمال - قرر ذلك شيخنا العلامه العدوى.

(قوله : فى طلب تصور المسند إليه) أى : من حيث إنه مسند إليه وإلا فتصور ذاته حاصل قبل السؤال كما علمت ، وكذا يقال فيما بعده (قوله : أدبس فى الإناء أم عسل) الدبس عسل متخذ من الزبيب والمراد من العسل عسل النحل ؛ لأنه المتبادر عند

لتعيين ذلك (ولهذا) أى : ولمجيء الهمزه لطلب التصور (لم يقبح) فى طلب تصور الفاعل : (أزيد قام؟) كما قبح : هل زيد قام؟ (و) لم يقبح فى طلب تصور المفعول : (أعمرا عرفت؟) كما قبح : هل عمرا عرفت؟ وذلك لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل ...

******

الإطلاق (قوله : لتعيين ذلك) أى الواحد والحاصل أن السائل فى المثال المذكور عالم بالنسبه أعنى : ثبوت الكونيه للدبس والمجهول له هو الظرف المكون فيه ، فإنه وإن كان معلوما له أنه أحدهما ، إلا أنه مجهول من حيث التفصيل أعنى : كونه الخابيه أو الزق لا يقال : كون الهمزه فى : أزيد قائم للتصديق ، وفى قولك : أفى الخابيه دبس أم فى الزق للتصور تحكم ؛ لأن فى الأول : ترددا بين قيام زيد وعدمه ، وفى الثانى : التردد بين كون الدبس فى الخابيه وكونه فى الزق ، لأن نقول : متعلق الشك فى الأول : حصول النسبه وعدمها ، وفى الثانى : نفس الموصوف بها وهو المحكوم به مع مقابله ، بدليل الإتيان بأم فناسب كون الأول للتصديق الذى هو العلم بالنسبه دون الثانى ، وإن لزم من الشك فى أحدهما الشك فى الآخر ، وحاصله أن السؤال عن التصديق هو ما يكون عن نسبه المحمول للموضوع أو سلبها عنه ، والسؤال عن التصور هو ما يكون عن نفس المحمول أو مقابله كما تقدم ذلك الفرق المعنوى.

(قوله : فى طلب تصور الفاعل) أى : الفاعل المعنوى.

(قوله : وذلك) أى : وبيان ذلك القبح فيما ذكر مع هل فى المرفوع والمنصوب وعدم القبح مع الهمزه فى المرفوع والمنصوب ، فقوله : لأن التقديم أى : للمرفوع والمنصوب (قوله : لأن التقديم إلخ) توضيح ذلك أن التقديم يفيد الاختصاص ، فيكون مفاد التركيب الأول السؤال عن خصوص الفاعل بمعنى أنه يسأل عن المختص بالقيام : هل زيد أو عمرو بعد تعقل وقوع القيام ، فيكون أصل التصديق بوقوع القيام من فاعل ما معلوما عنده ، فلزم كون السؤال عن تعيين الفاعل ، ومفاد الثانى : السؤال عن خصوص المفعول أى : الذى اختص بالمعرفه دون غيره بمعنى أنه يسأل عن الذى يصدق عليه أنه المعروف فقط دون غيره بعد العلم بوقوع المعرفه على عمرو غيره ، فأصل

فيكون هل لطلب حصول الحاصل ؛ وهذا ظاهر فى : أعمرا عرفت؟ لا فى : أزيد قام؟ فليتأمل (والمسئول عنه بها) أى : بالهمزه ...

******

التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما معلوم ، وإنما سأل عن تعيين المفعول ، فالسؤال فى الجملتين لطلب التصور ، فلو استعملت فيهما هل لأفادت طلب التصديق ، وأصل التصديق معلوم فيهما فيكون الطلب بها لتحصيل الحاصل ، بخلاف استعمال الهمزه ، فإنه لا ضرر فيه ؛ لأنها لطلب التصور ، فإن قلت : مقتضى هذا أن استعمال هل فيما ذكر من التركيبين ممنوع لا أنه قبيح فقط - قلت : إنما لم يكن ممنوعا لجواز أن يكون التقديم لغير التخصيص ؛ لأنه لا يتعين أن يكون للتخصيص ، فلذا لم يمنع أصل التركيب. ا ه يعقوبى.

(قوله : فيكون هل) أى : لو أتى بها فى هذا التركيب لطلب حصول الحاصل فى هذا التركيب لطلب حصول الحاصل أى : لأنها لطلب التصديق أى : وطلب حصول الحاصل عبث (قوله : وهذا ظاهر إلخ) أى : واستدعاء التقديم حصول التصديق بنفس الفعل ظاهر فى تقديم المنصوب ؛ لأن تقديم المنصوب يفيد الاختصاص ما لم تقم قرينه على خلافه ، فالغالب فيه الاختصاص ، وأما كونه للاهتمام أو التبرك أو الاستلذاذ فخلاف الغالب ، وأما تقديم المرفوع فليس للاختصاص فى الغالب ، بل الغالب فيه أن يكون لتقوى الإسناد ، وأما كونه للتخصيص فخلاف الغالب ، وحينئذ فلا يكون هل زيد قام قبيحا لما ذكر ، نعم يقبح لأمر آخر على ما يأتى من أن هل فى الأصل بمعنى قد فلا يليها إلا الفعل غالبا (قوله : فليتأمل) إنما قال ذلك لأن تقديم المنصوب يكون أيضا لغير الاختصاص : كالاهتمام فيساوى تقديم المرفوع من جهه أن كلا قد يكون لاختصاص ولغيره ، وحينئذ فلا فرق بينهما ، وحينئذ فيكون الإتيان بهل قبيحا دون الهمزه فى تقديم المنصوب والمرفوع ، ويجاب عنه بأن النظر فى الفرق بينهما للغالب فتقديم المرفوع والمنصوب وإن اشتركا فى أن كلا يكون للاختصاص ولغيره ، لكن الغالب فى تقديم المنصوب التخصيص وفى تقديم المرفوع غير التخصيص ، وحينئذ فيكون الإتيان بهل قبيحا دون الهمزه فى تقديم المنصوب دون المرفوع نظرا للغالب فيهما.

(هو ما يليها ؛ كالفعل فى : أضربت زيدا؟) إذا كان الشك فى نفس الفعل ؛ أعنى : الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد ، وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده ؛ فيكون لطلب التصديق ، ويحتمل أن يكون لطلب تصور المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد ، ...

******

(قوله : هو ما يليها) أى هو تصور ما يليها والتصديق به (قوله : إذا كان الشك) أى : يقول ذلك إذا كان الشك فى نفس الفعل أى : من حيث صدوره من المخاطب حتى يصح تعلق الشك به ، وإلا فالفعل فى حد ذاته لا يتعلق به شك ، ويدل لذلك قول الشارح أعنى إلخ أى : تقول ذلك إذا حصل عنك شك فى أن المخاطب ضرب زيدا أم لا (قوله : أن تعلم وجوده) أى : أردت أن تعلم أن الضرب وجد من المخاطب أم لا (قوله : ويحتمل أن يكون إلخ) أى : فهذا التركيب أعنى أضربت زيدا ، وكذا ما ماثله من كل تركيب ولى الهمزه فيه فعل محتمل ؛ لأن يكون لطلب التصديق ولطلب التصور وتعيين أحد الأمرين بالقرائن اللفظيه : كاقتران المعادل لما يلى الهمزه بأم المنقطعه أو المتصله فمثل : أضربت زيدا أم لا لطلب التصديق ، وقولك : أضربت زيدا أم أكرمته لطلب التصور ، أو المعنويه كما فى أفرغت من الكتاب الذى كنت تكتبه؟ فإنه سؤال عن التصديق بالفراغ منه ، وقوله الذى كنت تكتبه : قرينه على ذلك ؛ لأنه يفيد أن السائل عالم بأن المخاطب يكتب كتابا ، وأما قولك : أكتبت هذا الكتاب أم اشتريته؟ فإنه سؤال عن تصور المسند أى : تعيينه والقرينه حاليه ، وإذا علمت أن ما ذكره المصنف من المثال محتمل للأمرين ظهر لك أن فى كلام المصنف أعنى قوله : والمسئول عنه بها هو ما يليها كالفعل إلخ نظر ؛ وذلك لأنه لا يظهر إلا إذا كان المسئول عنه تصور المسند أو المسند إليه أو شىء من متعلقاتهما ؛ لأن هذا هو الذى يتأتى إيلاؤه لها ، ولا يظهر إذا كان المطلوب بها التصديق بوقوع النسبه ، إذ ليس له لفظ واحد يلى الهمزه ، بل دائر بين المسند والمسند إليه فليس أحدهما أولى بالإيلاء من الآخر ، وقد يجاب بأنه لما كان الغرض عند السؤال بها عن التصديق السؤال عن حال النسبه وهى جزء مدلول الفعل ، فلا بد أن يلى الفعل الهمزه ، هذا وبعضهم حمل كلام المصنف على ما إذا كان المسئول عنه أحد الطرفين لا النسبه ولا وجه له كما علمت.

لكن لا تعرف أنه ضرب أو إكرام (والفاعل فى : أأنت ضربت؟) إذا كان الشك فى الضارب (والمفعول فى : أزيدا ضربت؟) إذا كان الشك فى المضروب ؛ وكذا قياس سائر المتعلقات.

(وهل لطلب التصديق ...

******

بقى بحث آخر : وهو أن الشارح حمل المتن على صوره التصديق وجعل صوره التصور احتمالا ، مع أن التصديق إنما يحصل بالطرفين ، فلم يل التصديق الذى هو المسئول عنه الهمزه ، فهلا حمل المتن على صوره التصور ابتداء - كذا فى يس ، والجواب عنه ما علمته - فتأمل.

(قوله : لكن لا تعرف أنه ضرب أو إكرام) أى : وأردت بالاستفهام تبيينه (قوله : والفاعل إلخ) عطف على الفعل وينبغى أن يراد هنا بالفاعل الفاعل المعنوى لا الصناعى إذ لا يجوز تقديمه على فعله (قوله : إذا كان الشك فى الضارب) أى : تقول هذا الكلام لمخاطبك إذا كنت تعلم أن شخصا صدر منه الضرب وشككت فى كونه المخاطب أو غيره فكأنك تقول له الذى صدر منه الضرب أأنت أم غيرك فالشك هنا فى الفاعل فالسؤال هنا لطلب التصور (قوله : إذا كان الشك فى المضروب) أى أن هذا الكلام إنما تقوله إذا عرفت أن مخاطبك ضرب أحدا وجهلت عين ذلك الأحد فكأنك تقول مضروبك ما هو هل هو زيد أم غيره فالشك هنا فى المفعول والسؤال هنا للتصور ولا يذهب عنك ما نبهنا عليه آنفا من أن الاستفهام الذى ذكروا أنه يراد به التصور هنا لا يخلو عن مراعاه التصديق المخصوص ولهذا صح إطلاق الشك فيما هو سؤال عن تصور الفاعل أو المفعول مع أن الشك إنما يتعلق بالنسبه لا بالفاعل والمفعول من حيث ذاتهما (قوله : وكذا قياس سائر المتعلقات) أى المعمولات نحو أفى الدار صليت وأيوم الجمعه سرت وأتأديبا ضربت وأراكبا جئت ونحو ذلك. ا ه مطول. ولم يذكر المفعول المطلق لأنه لا يتقدم على عامله لأنه بمنزله التأكيد بل ادعى بعضهم أنه توكيد لفظى اصطلاحا كما هو مسطر فى كتب النحو لكن انظر المصدر المبين للنوع والعدد هل يتقدم أو لا وحرره (قوله : وهل لطلب التصديق) أى لطلب أصل التصديق وهو مطلق

فحسب) وتدخل على الجملتين (نحو : هل قام زيد؟ وهل عمرو قاعد؟) إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد ، والقعود لعمرو ...

******

إدراك وقوع النسبه أو لا وقوعها فلا يرد أن الهمزه أيضا لطلب التصديق دائما لأنها لطلب تصديق خاص وإن كان الغرض منه قد يكون تصور المسند إليه أو المسند كما مر ، ولذا قال العلامه اليعقوبى : المراد بالتصديق هنا مطلق إدراك وقوع النسبه أو لا وقوعها ؛ لأنه متى علم أصل الوقوع وطلب الإعلام بوقوع مخصوص عدوه من باب التصور (قوله : فحسب) أى : إذا عرفت أنها لطلب التصديق فحسبك هى أى هذه المعرفه فحسب مبتدأ ، لكن ضمه ليس رفعا ؛ لأنه مبنى بعد حذف المضاف إليه على الضم ومآله القصر على طلب التصديق ، وإن كان ليس من طرقه. ا ه أطول.

(قوله : وتدخل على الجملتين) أى : الاسميه والفعليه بشرط أن تكون الجمله مثبته ، فلا تدخل على منفى ، فلا يقال : هل لا قام زيد ؛ لأنها فى الأصل بمعنى قد ، وهى لا تدخل على المنفى ، فلا يقال : قد لا يقوم زيد.

واعلم أن عدم دخول هل على المنفى لا ينافى أنها لطلب التصديق مطلقا أعنى : الإيجابى والسلبى ، فيجوز أن يقال : هل قام زيد أو لم يقم - كما صرح بذلك العلامه المحلى فى شرح جمع الجوامع ردّا على التاج السبكى فى المتن المذكور ، حيث فهم من قولهم : إنها لا تدخل على منفى أنه لا يطلب بها التصديق السلبى (قوله : نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد) أورد مثالين دفعا لتوهم اختصاص هل بالفعليه لكونها فى الأصل بمعنى قد (قوله : إذا كان المطلوب حصول التصديق إلخ) الأولى أن يقول إذا كان المطلوب التصديق بثبوت القيام لزيد إلخ ، وذلك لأن التصديق كما مر حصول وقوع النسبه أو لا وقوعها فينحل المعنى إذا كان المطلوب حصول إلخ.

ولا معنى له إلا أن يجرد التصديق عن بعض معناه وهو الحصول ويراد به الوقوع ، فكأنه قال إذا كان المطلوب حصول الوقوع لثبوت القيام لزيد أى : إدراك أن هذا الثبوت مطابق للواقع مع العلم بحقيقه كل من المسندين. تأمل.

(ولهذا) أى : لاختصاصها بطلب التصديق (امتنع : هل زيد قام أم عمرو؟) لأن وقوع المفرد هاهنا بعد أم دليل على أن أم متصله وهى لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم ، وهل إنما تكون لطلب الحكم فقط ، ...

******

(قوله : ولهذا امتنع هل زيد إلخ) أى : امتنع الجمع بينها وبين ما يدل على السؤال عن التصور نحو قولك : هل زيد قائم أم عمرو؟ (قوله : لأن وقوع المفرد إلخ) هذا عله للعليه أى : وامتنع هل زيد قام أم عمرو ، لاختصاصها بطلب التصديق ؛ لأن وقوع المفرد وهو عمرو هنا ، أى : بعد أم الواقعه فى حيز الاستفهام دليل على أن أم متصله إذ لو كانت منقطعه لوجب وقوع الجمله بعدها ، بأن يقال أم عندك بشر. ولا يقال : إن ذلك المفرد الواقع بعدها هنا جزء من جمله ، وأنها منقطعه ؛ لأن وقوع المفرد الذى هو جزء جمله بعد أم المنقطعه جوازه مشروط بكونها بعد الخبر نحو : إنها لا لإبل أم شاه ، وهنا ليست واقعه بعد الخبر ، وإنما سميت أم هذه منقطعه لانقطاع ما بعدها عما قبلها ؛ لأن الغرض من الإتيان بها الانتقال من كلام إلى كلام آخر ، فلذا كانت بمعنى بل الإضرابيه ، وإنما سميت أم المتصله بذلك ؛ لاتصال ما قبلها بما بعدها (قوله : وهى لطلب تعيين أحد الأمرين) أى : المفرد الذى قبلها ، والمفرد الذى بعدها ، وأما المنقطعه وهى التى بمعنى ، بل فلطلب التصديق ، فيجوز وقوعها بعد هل تأكيدا. (قوله : مع العلم بثبوت أصل الحكم) أى : المحكوم به ، والعلم بثبوت المحكوم به تصديق ، وحاصله أنها لا تكون إلا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم ، فإن قلت : التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور بأم المتصله ، مع حصول التصديق فى نحو : أزيد قام أم عمرو ، قلت : التصديق الحاصل ، هو العلم بنسبه القيام إلى أحد المذكورين والمطلوب تصور أحدهما على التعيين ، وهو غير التصور السابق على التصديق ؛ لأنه التصور بوجه ما (قوله : وهل إنما تكون لطلب الحكم) أى : التصديق أى : فأم المتصله تفيد أن السائل عالم بالحكم ، وهل تفيد أنه جاهل به ؛ لأنها لطلبه وحينئذ فبين هل وأم المذكوره تدافع وتناقض فيمتنع الجمع بينهما فى تركيب واحد ، وتفسير الحكم بالتصديق بناء على أن التصديق بسيط ، وأنه عباره عن الحكم ، وأن تصور المسند والمسند إليه ، والنسبه أى :

ولو قلت : هل زيد قام؟ بدون أم عمرو لقبح ، ولا يمتنع لما سيجىء (و) لهذا أيضا (قبح : هل زيدا ضربت؟ لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل) فيكون هل لطلب حصول الحاصل ؛ وهو محال ، ...

******

إدراك كل منها شروط للتصديق لا- أجزاء له وهذا هو مذهب الحكماء وهو المختار وقيل : إن التصديق مركب من تصور المسند والمسند إليه والنسبه ومن الحكم وهو إدراك أن النسبه واقعه أو ليست بواقعه ، فإن قلت لم لا يكون المطلوب بنحو قولنا هل زيد قام أم عمرو؟ الأمرين معا ، أعنى طلب التعيين وطلب الحكم بأن يكون المطلوب بهل التصديق وبأم التعيين ويقصدان معا باللفظين المختلفين ، إذ طلب التعيين لم يقصد بهل بل بأم وطلب الحكم لم يقصد بأم بل بهل ، وحينئذ فيسوغ الجمع بين هل وأم المتصله قلت المراد أن الجمله الواقعه فيها هل لا تكون إلا لطلب التصديق ، والجمله الواقعه فيها أم لا تكون إلا لطلب التعيين فالجمع بينهما يؤدى إلى التناقض على أن طلب التعيين بأم يستلزم كون التصديق بأصل الحكم حاصلا إذ قد قلنا إنها لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم وهل تقتضى عدم حصوله ، وحينئذ فلا يمكن الجمع بينهما فلا يتوجه السؤال من أصله. (قوله : ولو قلت إلخ) أفاد بهذا أن محل امتناع المثال المتقدم عند الإتيان بأم بعد هل فلو لم تذكر فإنه لا يمتنع ، بل يكون قبيحا لما سيجىء من قول المصنف ؛ (لأن التقديم إلخ) (قوله : ولهذا أيضا قبح) أى : ولأجل اختصاصها بالتصديق قبح استعمالها فى تركيب هو مظنه للعلم بحصول أصل النسبه وهو ما يتقدم فيه المعمول على الفعل سواء كان ذلك المعمول مفعولا نحو هل زيدا ضربت أو غيره نحو : أفى الدار جلست وأراكبا جئت وأعندك قام عمرو (قوله : لأن التقديم) أى : تقديم المعمول على الفعل. (قوله : يستدعى) أى : يقتضى غالبا (قوله : حصول التصديق) أى : حصول العلم للمتكلم. (قوله : بنفس الفعل) أى : بنفس وقوع الفعل كالضرب أى : أن التقديم يقتضى أن المتكلم عالم بوقوع الفعل (قوله : فتكون هل إلخ) أى : لأنها لطلب التصديق (قوله : وهو محال) أى : وحصول الحاصل محال ، وحينئذ فيكون طلبه عبثا.

وإنما لم يمتنع لاحتمال أن يكون زيدا مفعول فعل محذوف ، أو يكون التقديم لمجرد الاهتمام ، لا للتخصيص ؛ ...

******

(قوله : وإنما لم يمتنع) أى : مع أن العله المذكوره تقتضى منعه لاحتمال أن يكون زيدا أى : فى المثال المذكور مفعول فعل محذوف أى : مقدر قبله ويكون مفعول المذكور محذوفا والتقدير : هل ضربت زيدا ضربته ، وحينئذ فلا يكون هناك تقديم حتى يستدعى التصديق بحصول نفس الفعل. (قوله : أو يكون التقديم لمجرد الاهتمام) أى : للاهتمام المجرد عن التخصيص أى : وحينئذ فلا يكون التقديم مستدعيا للتصديق بحصول الفعل فلا تكون هل لطلب حصول الحاصل. (قوله : لكن ذلك) أى : ما ذكر من كون زيدا مفعولا لمحذوف أو مفعولا للمذكور قدم لمجرد الاهتمام لا للتخصيص. (قوله : خلاف الظاهر) أى : لما يلزم على التقدير الأول من منع الفعل الظاهر عن العمل بلا شاغل ، وهو قبيح ، ولما يلزم على الثانى من مخالفه الغالب المتبادر ، إذ الغالب فى تقديم المنصوب كونه للتخصيص ومخالفه الغالب قبيحه ، وإذا علمت ما يلزم على كل منهما ظهر لك أن كلا من الاحتمالين بعيد مرجوح ، إلا أنه مع بعده يكفى فى تصحيح قولك : هل زيدا ضربت ، فلذا عده المصنف قبيحا لا ممتنعا بقى شىء آخر ، وهو أن مقتضى ما ذكر أنه إذا قدم المفعول بقصد الاهتمام نحو وجه الحبيب أتمنى كان قبيحا لمخالفه الغالب ، قال العلامه اليعقوبى : قيل ولا قائل به ، وعلى هذا فيكون القبح مخصوصا بتقدير الفعل ، وحينئذ فيراعى ما حصل فى نفس الأمر ، فإن قصد التخصيص امتنع ، وإن قصد تقدير الفعل قبح ، وإن قصد الاهتمام لم يقبح ، ولا يراعى فى القبح كون التقديم مظنه للتخصيص سواء قصد أو لا كما هو ظاهر كلام الشارح ، وفى هذا المقام بحث ذكره شيخنا الشهاب الملوى فى شرح ألفيته ، وحاصله أنه إذا نظرنا إلى الاحتمال لزم جواز مثل هل قام زيد أم عمرو ، لاحتمال تقدير : فعل بعد أم لتكون منقطعه ، وإن كان خلاف الظاهر ، إذ مخالفه الظاهر لا تقتضى الامتناع على ما ذكرتم ، وإن اقتضت القبح وأجاب : بأن نحو هل زيد قام أم عمرو ولم يقع فى كلام العرب حتى يتكلف صحته ، ولو على قبح إذ أم المنقطعه المذكور بعدها المفرد المعمول لمحذوف إنما نطقوا به بعد الخبر

لكن ذلك خلاف الظاهر (دون) هل زيدا (ضربته؟) فإنه لا يقبح (لجواز تقدير المفسر قبل زيدا) أى : هل ضربت زيدا ضربته (وجعل السكاكى قبح : هل رجل عرف؟ لذلك) أى : لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من أن الأصل : عرف رجل ؛ على أن رجل بدل من الضمير فى عرف قدم للتخصيص ...

******

نحو : إنها لإبل أم شاه ، وأما أم المذكوره فى الاستفهام فلم ينطقوا بعدها إلا بالجمله بخلاف نحو : هل زيدا ضربت ، فإنه وجد فى كلامهم فاضطررنا إلى تكلف صحته ، ولو على قبح إذ لو كان ممتنعا لما نطقوا به (قوله : لكن ذلك خلاف الظاهر) أى : فيكون الحمل عليه بعيدا ، والحمل على التخصيص أرجح ، وإذا كان المقتضى للامتناع راجحا كان هذا المثال قبيحا مع ذلك الاحتمال المرجوح الكافى فى تصحيحه (قوله : دون هل زيدا ضربته) أشار المصنف بهذا إلى أن القبح المذكور حيث لا يتصل العامل بشاغل كما فى المثال السابق ، أما إذا اتصل به كهذا المثال فلا يقبح (قوله : لجواز تقدير المفسر إلخ) أى : لجواز ذلك جوازا راجحا ؛ لأن الأصل تقديم العامل على المعمول ، وحينئذ فلا يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل ؛ لأن السؤال حينئذ يكون عن أصل ثبوت الفعل لا عن المفعول بعد العلم بأصل الثبوت ، وحيث كان لا يستدعى حصول التصديق فتكون هل لطلبه فيحسن ، وبما قلناه من أن المراد الجواز الراجح اندفع ما يقال : إن مطلق الجواز لا يخلص من القباحه ولا يدفعها ، وإنما عبر بالجواز إشاره إلى أنه قد لا يقدر المفسر قبل زيد بل بعده وهو جائز أيضا ، لكن بمرجوحيه ويكون التقدير هل زيدا ضربت ضربته ويكون على هذا من باب التخصيص ويلزمه الفساد السابق ، والحاصل إن هذا المثال يحتمل احتمالين أحدهما راجح والآخر مرجوح ويلزمه الفساد فحمل على الراجح فلذا كان خاليا عن القبح (قوله : لما سبق إلخ) أى : وإنما حصل قبحه لأجل كون التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق إلخ (قوله : قدم للتخصيص) أى : والتقديم للتخصيص يستدعى حصول التصديق بنفس المعرفه والجهل إنما هو بالفاعل فالسؤال عن تعيينه فيكون السائل طالبا لتصوره وهل لطلب التصديق فتكون لطلب

(ويلزمه) أى : السكاكى (أن لا يقبح : هل زيد عرف؟) لأن تقديم المظهر المعرفه ليس للتخصيص عنده حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل ، مع أنه قبيح بإجماع النحاه ؛ وفيه نظر ؛ ...

******

حصول الحاصل ، ولم يجعل المثال المذكور ممتنعا لجواز أن لا يكون تقديمه من تأخير للتخصيص ، بل لمجرد الاهتمام أو يكون الكلام بتقدير فعل رافع لرجل (قوله : ويلزمه) أى : حيث جعل عله القبح فى المنكر كون التقديم لما كان مؤخرا للتخصيص (قوله : ليس للتخصيص عنده) بل للاهتمام أو التقوى ؛ لأن اعتبار التقديم والتأخير لإفاده التخصيص فى رجل عرف لكونه لا سبب سواه لكون المبتدأ نكره ، وأما المعرفه فغنيه عن اعتبار كون التقديم والتأخير فيها للتخصيص ، وإذا كان تقديم المعرفه لغير التخصيص فلا ضرر فى كون هل لطلب التصديق (قوله : حتى يستدعى إلخ) تفريع على المنفى أى : ليس للتخصيص الذى يتفرع عليه استدعاء إلخ (قوله : مع أنه قبيح بإجماع النحاه) مرتبط بقوله ويلزمه أن لا يقبح ووجه قبحه الفصل بين هل والفعل بالاسم مع أنها إذا رأت الفعل فى حيزها لا ترضى إلا بمعانقته وعدم الانفصال عنه ، إن قلت : كيف يكون قبيحا بالإجماع مع أن صاحب المفصل خرجه على تقدير الفعل قلت : ما ذكره صاحب المفصل من التوجيه إنما هو تصحيح للنطق بالوجه القبيح لا أنه توجيه له مع كونه شائعا حسنا.

(قوله : وفيه نظر) أى : وفى هذا اللزوم نظر وهذا جواب عن اعتراض المصنف على السكاكى ، وحاصله أن ما ذكره المصنف من اللزوم غير لازم للسكاكى ؛ لأن انتفاء عله من علل القبح وهى كون التقديم للتخصيص لا يستلزم انتفاء جميع العلل فلا يلزمه أن يقول بحسن هذا التركيب ، بل يجوز أن يقول فيه بالقبح لعله أخرى ، إذ لا يلزم من نفى عله نفى جميع العلل ، فاللازم على ما قاله عدم وجود القبح لتلك العله لا نفى القبح مطلقا كما قال المصنف. ا ه.

لكن هذا الجواب إنما يظهر إذا لم تكن عله القبح منحصره عند السكاكى فيما ذكره ، وظاهر عبارته يفيد الانحصار حيث قال : ولاختصاصه بالتصديق قبح هل زيدا

لأن ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز أن يقبح لعله أخرى (وعلل غيره) أى : غير السكاكى (قبحهما) أى : قبح هل رجل عرف؟ وهل زيد عرف؟ (بأن هل بمعنى قد فى الأصل) وأصله : أهل (وترك الهمزه قبلها لكثره وقوعها فى الاستفهام)

******

عرفت إلا أن يقال : تقديم قوله لاختصاصه لا للاختصاص بل لغرض آخر (قوله : لأن ما ذكره) أى : المصنف (قوله : لجواز أن يقبح) أى : هل زيد عرف عند السكاكى لعله أخرى هى ما ذكره غيره من أن هل فى الأصل بمعنى قد وقد مختصه بالفعل ، فكذا ما كان بمعناها فيكون السكاكى قائلا بما علل به غيره فى قبح هذا التركيب (قوله : وعلل غيره قبحهما بأن هل إلخ) أى : علل غيره قبحهما بعله أخرى غير ما علل بها هو وهى أن هل داما بمعنى قد فى استعمالها الأصلى ، والاستفهام مأخوذ من همزه مقدره قبلها فأصل هل عرف زيد أهل عرف زيد بإدخال همزه الاستفهام على هل التى بمعنى قد ، فكأنه قيل : أقد عرف زيد فقول الشارح ، وأصله أى : أصل هل بمعنى قد أهل بهمزه الاستفهام إشاره لذلك قال أبو حيان فى الإفصاح : وذكر جماعه من النحويين وأهل اللغه أن هل قد تكون بمعنى قد مجرده عن الاستفهام وربما فسروا بذلك قوله تعالى : (هَلْ أَتى عَلَى الْإِنْسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ)(1) ، ثم إن المراد بمعنى قد المذكوره قيل التقريب أى : قد أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفه من الزمان الطويل الممتد لم يكن شيئا مذكورا ، كذا فى الكشاف وفسرها غيره بقد خاصه ، لكن حمل قد على معنى التحقيق لا على معنى التقريب وحملها بعضهم على معنى التوقع ، وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر فى شأن آدم قد أتى على الإنسان وهو آدم حين من الدهر لم يكن فيه شيئا مذكورا وذلك الحين من كونه طينا (قوله : بمعنى قد) أى : ملتبسه بمعنى قد وهو التقريب أو التحقيق أو التوقع على الخلاف فى ذلك (قوله : وترك الهمزه قبلها) أى : قبل هل وأشار بقوله لكثره إلخ ، إلى أنها قد تقع فى الخبر كما فى قوله تعالى : (هَلْ أَتى عَلَى الْإِنْسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ) كما مر (قوله : وقوعها فى الاستفهام) أى فى الكلام الذى

١- الإنسان : ١.

فأقيمت هى مقام الهمزه وتطفلت عليها فى الاستفهام ، وقد من خواص الأفعال فكذا ما هى بمعناها ، وإنما لم يقبح : هل زيد قائم؟ لأنها إذا لم تر الفعل فى حيزها ذهلت عنه وتسلت ، بخلاف ما إذا رأته فإنها تذكرت العهود وحنت إلى الإلف المألوف ...

******

يراد به الاستفهام (قوله : فأقيمت هى مقام الهمزه) أى : وألقى فيها معنى قد (قوله : وتطفلت عليها فى الاستفهام) أى : فى إفادته وفيه أن هذا يقتضى أن هل غير موضوعه للاستفهام فينافى ما سبق من أنها موضوعه لطلب التصديق ، وأجيب بأن وضعها لذلك باعتبار العرف الطارئ فلا ينافى أنها تطفلت على الهمزه فى إفاده معناه (قوله : وقد من خواص الأفعال إلخ) هذا من تتمه التعليل ، وكذا ما هى بمعناه ، لكن لما كان الفرع لا يعطى حكم الأصل من كل وجه جاز دخول هل على الاسم إما بقبح إن كان فى الجمله فعل أو بدونه إن لم يكن فيها فعل نحو : هل زيد قائم لما ذكره الشارح بخلاف قد ، فإن دخولها عليه ممنوع (قوله : وإنما لم يقبح إلخ) هذا جواب عما يقال مقتضى هذا التعليل أن يقبح دخولها على الجمله الاسميه التى طرفاها اسمان نحو هل : زيد قائم مع أنه جائز بلا قبح فأى فرق بين ما إذا كان الخبر فعلا قلتم بقبحه ، وإذا كان اسما قلتم بعدم قبحه مع أن مقتضى التعليل استواء الأمرين فى القبح ، وحاصل ما أجاب به الشارح أنه فرق بين الأمرين ؛ وذلك لأنه إذا كان طرفا الجمله اسمين لم تر هل الفعل فى حيزها فتذهل عنه ويراعى فيها معنى الاستفهام الذى نقلت له ، وإذا كان الخبر فعلا رأت هل الفعل فى حيزها فلا ترضى إلا بمعانقته نظرا لمعناها الأصلى وهو كونها بمعنى قد المختصه بالدخول على الفعل.

(قوله : فى حيزها) أى : فى قرب حيزها ، وإلا فحيزها مشتغل بها لا يقبل غيرها (قوله : وتسلت) أى : ولم تتذكر المعاهد والأوطان قائله : ما غاب عن العين غاب عن الخاطر (قوله : تذكرت العهود) أى : العهد الذى بينها وبينه من حيث إنها فى الأصل بمعنى قد المختصه بالفعل ، وكان المناسب أن يقول : فإنها تتذكر العهود وتحن إلى الإلف المألوف ولا ترضى إلخ ؛ لأن إذا للاستقبال ، فالمرتب على فعلها المستقبل مستقبل

فلم ترض بافتراق الاسم بينهما (وهى) أى : هل (تخصص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع كالسين وسوف (فلا يصح : هل تضرب زيدا؟) ...

******

(قوله : وحنت إلى الإلف المألوف) المراد بالإلف المألوف الفعل وحنت بالتخفيف بمعنى مالت ، وعطفت من حنا يحنو حنوا ، وبالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن حنينا ، والمألوف تأكيد لما قبله (قوله : فلم ترض بافتراق الاسم بينهما) أى : لم ترض بتفريقه ولو بحسب الصوره الظاهريه ، وذلك فيما إذا قدر الاسم فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور ، وكان المناسب إبدال افتراق بتفريق ، إذ لا يقال : افتراق زيد بين بكر وعمرو ، وإنما يقال فرق بينهما أو افتراق منهما - تأمل.

(قوله : وهى) أى : هل المنقوله للاستفهام فلا ينافى صحه دخول هل التى بمعنى قد على الحال - قاله سم.

وقوله : تخصص المضارع بالاستقبال أى : تخلصه لذلك بعد أن كان محتملا له وللحال ؛ وذلك لأنها لما كانت منقوله للاستفهام التزم فيها مقتضاه وهو تخليص الفعل المضارع للاستقبال ؛ لأن حصول الأمر المستفهم عنه يجب أن يكون استقباليا ، إذ لا يستفهم عن الواقع فى الحال حال شهوده إلا أن يكون على وجه آخر ، ولم يذكر المصنف الجمله الاسميه والماضى ، فظاهره بقاء كل منهما على أصله ، وأنها لا تؤثر فى أحدهما شيئا (قوله : بحكم الوضع) أى : لا بالقرائن بمعنى أن الوضع وضع هل لتخصيص المضارع بالاستقبال إذا دخلت عليه بعد أن كان محتملا له وللحال ، واعلم أنها ليست من الحروف المغيره لمعنى الفعل ؛ لأنها فى الأصل بمعنى قد وهى لا تغيره فلا يرد ما قيل إنها لو كانت مخصصه بحسب الوضع لكانت مخصصه للماضى بالاستقبال ، مع أنه ليس كذلك قال الله تعالى : (فَهَلْ وَجَدْتُمْ ما وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا)(1).

(قوله : فلا يصح إلخ) أى : فلأجل أنها تخصص المضارع بالاستقبال لا يصح أن تستعمل فيما يراد به الحال كما فى قولك : هل تضرب زيدا وهو أخوك ، ووجه عدم

١- الأعراف : ۴۴.

فى أن يكون الضرب واقعا فى الحال على ما يفهم عرفا من قوله : ...

******

الصحه أن هل للاستقبال والفعل الواقع بعدها هنا حالى فقد تنافى الأمران والدليل على أن الفعل هنا حالى أن جمله وهو أخوك حاليه مضمونها حاصل فى الحال ومضمون الحال قيد فى عاملها ، فلما كان مضمون الحال وهو الأخوه ثابتا فى الحال وقيد الحال وهو الضرب بذلك كان العامل أيضا واقعا فى الحال ، والحاصل أن مضمون الحال قيد للعامل ، ثم إن كان مضمون الحال حاصلا فى حال التكلم كما فى هذا المثال لزم أن يكون مضمون العامل حاصلا فى تلك الحال أيضا لوجوب مقارنه المقيد لقيده فى الزمان وإن لم يكن مضمون الحال ثابتا فى حال التكلم كما فى قولك : جاء زيد راكبا لم يكن مضمون العامل حاصلا فى تلك الحال - كذا قرر شيخنا العدوى ، وظهر لك منه أن المراد بعدم الصحه فى قول المصنف فلا يصح عدمها بحسب الاستعمال وإن أمكن عقلا ، ولا يقال إن إطلاق عدم الصحه مشكل ؛ لأن هل قد تكون بمعنى قد وقد لا تنافى الحاليه ؛ لأنا نقول كلامنا فى هل المنقوله للاستفهام لا فى هل مطلقا كما مر. ا ه يس.

(قوله : فى أن يكون) متعلق بقول محذوف أى : فلا يصح قولك هذا فى حاله كون الضرب واقعا فى الحال فأن فى كلام الشارح مصدريه ، وهل يصح أن تقرأ بالمد وتكون بمعنى زمن أى : لا يصح قولك هذا فى زمن يكون الضرب واقعا إلخ ، والظاهر عدم الصحه ؛ لأن جمله يكون الضرب إلخ صفه لأن ولا عائد فيها (قوله : على ما يفهم) أى : وهو هنا كذلك على ما يفهم عرفا من قوله وهو أخوك ، فإن الشائع فى العرف أنه إذا قيل : زيد أخوك كان معناه أنه متصف بالأخوه فى الحال ، وإنما قيد بالعرف ؛ لأن معنى زيد أخوك بحسب الوضع أنه ثبت له الاتصاف بالأخوه ساعه ما ولو فى الماضى - كذا قرر شيخنا العدوى ، والحاصل أن تقييد الضرب بالأخوه يفيد شيئين أحدهما الإنكار ؛ لأن من أنكر المناكر ضرب الأخ صداقه أو نسبا والآخر حاليه الضرب ؛ لأن الأخوه حاليه ، إذ لا يراد استقبالها ولا مضيها ؛ لأن الاستفهام الإنكارى لا يناسبه إلا الحال ، إذ لا معنى لقولنا : أتضرب زيدا وهو سيكون لك أخا يعنى وهو عدو الآن ؛ لأن

(وهو أخوك كما يصح أتضرب زيدا وهو أخوك؟) قصدا إلى إنكار الفعل الواقع فى الحال ؛ بمعنى أنه لا ينبغى أن يكون ذلك لأن هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا تصلح لإنكار الفعل الواقع فى الحال ، بخلاف الهمزه فإنها تصلح لإنكار الفعل الواقع فى الحال لأنها ليست مخصصه للمضارع بالاستقبال ، ...

******

ذلك تعسف ، وإذا كانت الأخوه حاليه وهى قيد فى الفعل أفادت إراده الحال فى الفعل لوجوب مقارنه المقيد لقيده فى الزمان ، وإذا كان المراد بالفعل الحال كان منافيا لمفاد هل مع المضارع وهو الاستقبال ، وحينئذ فلا يصح أن يقال ما ذكر من المثال (قوله : وهو أخوك) قيل المراد بالأخوه التآخى وهو الصداقه لا الأخوه الحقيقيه ، وإلا لكانت الجمله الاسميه حالا مؤكده فلم يجز دخول الواو عليها كما تقرر فى النحو. انتهى.

قال العلامه عبد الحكيم : وهذا سهو ظاهر ؛ لأن الحال المؤكده ما كانت مؤكده لمضمون جمله وهو لا يكون إلا اسما غير حدث كما نص عليه الرضى. ا ه.

أى : وحينئذ فالحال هنا غير مؤكده سواء أريد بالأخوه الصداقه أو الأخوه الحقيقيه.

(قوله : قصدا إلخ) أى : يقال كل من المثالين فى حاله القصد إلى إنكار الفعل أو تقولهما حاله كونك قاصدا إنكار الفعل الواقع فى الحال لا قاصدا الاستفهام عن وقوع الضرب ، إذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكون المضروب أخا (قوله : بمعنى إلخ) متعلق بإنكار أى : قاصدا إنكاره بهذا المعنى ، وإنما قيد بذلك إشاره إلى أنه إنكار توبيخ وهو مستلزم لوقوع الفعل لا أنه إنكار تكذيب وإبطال مستلزم لعدم وقوع الفعل وإلا لورد عليه أن إنكار الفعل الواقع ونفيه باطل ، وسيأتى إن شاء الله تعالى أن الإنكار يكون لهذين المعنيين (قوله : لا ينبغى أن يكون ذلك) أى : أن يقع منك الضرب فالإنكار إنما تسلط على الانبغاء (قوله : لأن هل إلخ) هذا تعليل لعدم الصحه فى المثال الأول فى كلام المصنف وللصحه فى المثال الثانى فيه ، وهذا التعليل يشير إلى قياس من الشكل الأول حذفت كبراه ونظمه هكذا هل تخصص المضارع بالاستقبال وكل ما خصص الفعل المضارع بالاستقبال لا يصلح لإنكار الفعل الواقع فى الحال ينتج هل لا تصلح

وقولنا : فى أن يكون الضرب واقعا فى الحال ليعلم أن هذا الامتناع جار فى كل ما يوجد فيه قرينه تدل على أن المراد إنكار الفعل الواقع فى الحال ؛ سواء عمل ذلك المضارع فى جمله حاليه ؛ كقولك : أتضرب زيدا وهو أخوك؟ أو لا كقوله تعالى : (أَتَقُولُونَ عَلَى اللهِ ما لا تَعْلَمُونَ)(١) ، وكقولك : أتؤذى أباك ، وأتشتم الأمير ؛ فلا يصح وقوع هل فى هذه المواضع ...

******

لإنكار الفعل الواقع فى الحال وذلك لتنافى مقتضييهما ، ويلزم من ذلك عدم صحه المثال المحتوى عليها إذا كان الفعل حاليا كما فى المثال الأول فقول الشارح فلا تصلح إلخ ، إشاره للنتيجه والدعوى لازمه لها (قوله : وقولنا) مبتدأ وقوله ليعلم خبره (قوله : فى كل ما) أى فى كل تركيب يوجد فيه قرينه ، بل فى كل ما أريد به الحال وإن لم يكن قرينه غايه الأمر أنا لا نطلع على البطلان بدون القرينه ، إلا أنه فى نفسه غير صحيح لا يسوغ للمستعمل وكلام الشارح يوهم حصر الامتناع فى القرينه - ا. ه سم.

(قوله : سواء عمل إلخ) الأوضح أن يقول سواء كانت القرينه لفظيه كما إذا عمل المضارع فى جمله حاليه كقولك : أتضرب زيدا وهو أخوك ، فإن قولك : وهو أخوك قرينه على أن الفعل المنكر واقع فى الحال أو كانت حاليه كقوله تعالى إلخ ، فإن القرينه فى الأمثله الثلاثه المذكوره حاليه وهى التوبيخ ؛ لأنه لا يكون إلا على فعل واقع فى الحال أو فى الماضى لا على المستقبل ، وقد يقال يبعد كون الفعل واقعا فى الحال فى الأمثله الثلاثه إذا القول وقع من المخاطبين المنكر عليهم فيما مضى قبل التكلم ، وكذا الإيذاء إلا أن يقال : لما كان هذا الخطاب واقعا عقب القول والفعل من غير فصل كان كل منهما حاليا ، أو أن كلا منهما حالى من حيث الإدامه عليه - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : أتقولون إلخ) الخطاب لليهود والنصارى ومن زعم أن الملائكه بنات الله (قوله : فلا يصح وقوع هل فى هذه المواضع) أى : التى دلت فيها القرينه على إنكار الفعل

١- الأعراف : ٢٨.

ومن العجائب ما وقع لبعضهم فی شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا یجوز تقییده بالحال ، وإعماله فیها ، ولعمری إن هذه فریه ما فیها مریه ؛ إذ لم ینقل عن أحد من النحاه امتناع مثل : سیجیء زید راکبا ، وسأضرب زیدا ، وهو بین یدی الأمیر ؛ کیف وقد قال الله تعالی : (سَیَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ داخِرِینَ)(۱) ...

******

الواقع فی الحال ، وإنما لم یصح وقوع هل فیها ؛ لأن هل للاستقبال المنافی لحصول الفعل الحالی (قوله : ومن العجائب إلخ) اعلم أن السبب فی عدم صحه المثال علی کلام شارحنا کون الفعل المضارع معناه واقعا فی الحال وهل لا تدخل علیه ؛ لأنها إذا دخلت علی مضارع خلصته للاستقبال فلو دخلت علی الحاصل فی الحال لحصل التنافی والسبب فی الامتناع علی کلام ذلک البعض هو أن هل لما دخلت علی الفعل المضارع صیّرته نصا فی الاستقبال ، وحینئذ فلا یجوز تقییده بالحال وهو فی هذا المثال قد قید بها.

(قوله : ما وقع لبعضهم) هو العلامه الشیرازی ، وقوله فی شرح هذا الموضع أی : من المفتاح (قوله : لا یجوز تقییده إلخ) وذلک لعدم مقارنه الحال للاستقبال والقید والمقید یجب اقترانهما فی الزمان أی : وهو فی هذا المثال قد قید بها وعمل فیها ، وقوله وإعماله فیها : عطف لازم علی ملزوم (قوله : ولعمری إلخ) أی : ولحیاتی إن مقاله هذا البعض کذبه من غیر شک ، فالفریه الکذب والمریه الشک وفی تسمیته ذلک فریه تسمح ؛ لأن الافتراء تعمد الکذب وهو غیر موجود هنا (قوله : سیجیء زید إلخ) أی : فالمجیء مستقبل بدلیل السین وقد قید بالحال المنفرده ، وکذلک قوله بعد سأضرب زیدا فإنه مستقبل بدلیل السین وقید بالحال التی هی جمله اسمیه لنکته ، والنکته فی تعداد الأمثله الإشاره إلی أنه لا فرق بین أن تکون الحال التی قید بها الفعل المستقبل مفرده أو جمله (قوله : کیف وقد قال إلخ) أی : کیف تصح مقاله هذا البعض والحال أن الله تعالی قال : (سَیَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ داخِرِینَ) أی : صاغرین ، فإن الدخول استقبالی بدلیل السین ، وقد قید بالحال

۱- غافر : ۶۰.

و (إِنَّما يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصارُ. مُهْطِعِينَ)(۱).

وفی الحماسه :

سأغسل عنّی العار بالسّیف جالبا

علیّ قضاء الله ما کان جالبا

******

وهی قوله داخرین قیل فی تمثیل الشارح بهذه الآیه وما بعدها تعریض بذلک البعض ، وهذا خلاف الظن بالشارح مع مثل هذا الإمام (قوله : (إِنَّما يُؤَخِّرُهُمْ) إلخ) فالتأخیر لذلک الیوم وهو یوم القیامه استقبالی ، وقد قید بالحال وهی قوله : مهطعین أی : مسرعین (قوله : وفی الحماسه) هو دیوان لأبی تمام جمع فیه کلام العرب المتعلق بالحماسه أی : الشجاعه ، والمراد بالغسل فی البیت الدفع من باب إطلاق الملزوم وإراده اللازم ، وبالسیف متعلق بأغسل وهو علی تقدیر مضاف أی : باستعمال السیف فی الأعداء وجالبا حال من فاعل أغسل وهو محل الاستشهاد ؛ لأن عامل الحال فعل مستقبل بدلیل اقترانه بالسین وعلی متعلق بجالبا وقضاء الله بالرفع فاعل جالبا الأول وما کان جالبا مفعوله والقضاء بمعنی الحکم ، والمعنی : سأدفع عن نفسی العار باستعمال السیف فی الأعداء فی حال جلب حکم الله علی الشیء الذی کان یجلبه من عداوه الأعداء وإنکارهم وأذیتهم وإذا دفع العار فی هذه الحاله فیکون دفعه فی غیرها بالأولی ، فالمقصود المبالغه فی أنه لا یترک دفع العار فی حال من الأحوال ، ویصح نصب القضاء علی أنه مفعول لجالبا وفاعله ما کان جالبا ، وعلی هذا فالمراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور وإضافته لله لکونه بمعنی إماته الله ، والمعنی : سأدفع العار عن نفسی باستعمال السیف فی الأعداء فی حال جلب الموت الشیء الذی کان جالبه علیّ فهی حال سببیه علی الاحتمالین رافعه للظاهر ، والضمیر العائد علی ذی الحال منها هو ضمیر علی المتعلقه بجالبا الثانی علی الاحتمال الثانی ؛ لأنه من متعلقات السببی وبجالبا الأول علی الاحتمال الأول ، والضمیر فی ما کان علی هذا التقدیر الثانی عائد علی ما وهو اسم کان وجالبا خبرها ، وأما علی التقدیر الأول ، فالضمیر فی کان عائد علی القضاء وکان الواجب إبرازه لجریانه علی غیر من هو له ، والعائد علی الموصول أو الموصوف محذوف ، وبعد البیت المذکور :

۱- إبراهیم : ۴۲ - ۴۳.

وأمثال هذه أكثر من أن تحصى ، وأعجب من هذا أنه لما سمع قول النحاه أنه يجب تجريد صدر الجمله الحاليه ...

******

وأذهل عن دارى وأجعل هدمها

لعرضى من باقى المذمّه حاجبا

ويصغر فى عينى تلادى إذا انثنت

يمينى بإدراك الذى كنت طالبا (١)

بريد أنى أترك دارى وأجعل خرابها وقايه لعرضى ويخف على قلبى تركها خوفا من لحوق العار ويقل فى عينى إنفاق تلادى أى : مالى القديم عند انصراف يمينى حائزه للمطلوب (قوله : وأمثال هذه) أى : ونظائر هذه الأمثله والشواهد أكثر من أن تحصى أى : أكثر من ذى أن تحصى أى : أكثر مما يمكن أن يحصى هذا هو المراد إلا أنه تسومح فى العباره اعتمادا على ظهور المراد ، وبهذا اندفع ما يقال : إن ما بعد من وهو الإحصاء أى : الضبط بالعد لا يصلح أن يكون مفضلا عليه ، إذ ليس مشاركا لما قبله فى أصل الكثره فلا صحه للتعبير باسم التفضيل (قوله : وأعجب من هذا) إنما كان أعجب ؛ لأنه دليل فاسد يظهر مما جعله دليلا على دعواه أعنى : قول النحاه ؛ لأن ذلك فى الجمله الحاليه لا فى عاملها وقوله : أنه أى : ذلك البعض ، وهذا الذى قاله هنا مخالف لما فى المطول ، فإنه يقتضى أن ذلك السامع المستدل بكلام النحاه بعض آخر غير الأول ، وكذا كلام العلامه اليعقوبى.

(قوله : لما سمع قول النحاه إلخ) اعلم أن النحاه اشترطوا فى الجمله الحاليه أن تكون غير مصدره بعلم استقبال ؛ لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال ، وذلك ينافى الاستقبال ، واعترض عليهم بأن الحال بالمعنى الذى نحن بصدده بجامع كلا من الأزمنه الثلاثه ولا مناسبه بين الحال المذكوره وبين الزمان الحاضر المقابل للاستقبال إلا فى إطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا ، وذلك لا يقتضى امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال ، وأجيب بأن الأفعال إذا وقعت قيودا لما له اختصاص بأحد الأزمنه فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالنظر

١- البيتان من الطويل ، وهما لسعد بن ناشب فى تلخيص الشواهد ص ١٦٣ ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص ٦٩ ، وخزانه الأدب ٨ / ١٤١ ، ١٤٢ ، والشعر والشعراء ص ٧٠٠.

عن علم الاستقبال لتنافى الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ما سنذكره حتى لا يجوز : يأتينى زيد سيركب ، أو لن يركب فهم منه أنه يجب تجريد الفعل العامل فى الحال عن علامه الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل : هل يضرب ، وسيضرب ، ولن تضرب بالحال ، وأورد هذا المقال دليلا على ما ادعاه ، ...

******

لذلك القيد لا بالنظر لزمن التكلم كما فى معانيها الحقيقيه ، وحينئذ يظهر صحه كلامهم من اشتراط التجريد من علامه الاستقبال ، إذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبله بالنظر إلى عاملها - أ. ه تصريح.

(قوله : عن علم) أى : علامه الاستقبال كالسين وسوف ولن وهل (قوله : بحسب الظاهر) أى : وإن لم يكن هناك تناف بحسب نفس الأمر ، إذ الكلام فى الحال النحويه وهى لا تنافى الاستقبال ، بل يكون زمنها ماضيا وحالا ومستقبلا ؛ لأن الواجب إنما هو مقارنتها لعاملها فزمنها زمن عاملها أيا كان والمنافى له إنما هو الحال الزمانيه المقابله للماضى والمستقبل (قوله : على ما سنذكره) أى : فى بحث الحال فى أواخر باب الفصل والوصل فى التذنيب (قوله : حتى لا يجوز) تفريع على قوله يجب تجريد أو على التنافى (قوله : فهم منه إلخ) جواب لما وهذا الذى فهمه من كلامهم غير ما قالوه ، فالذى ادعاه النحاه وجوب تجريد الحال من علامه الاستقبال ، والذى فهمه وجوب تجريد الفعل العامل فى الحال من علامه الاستقبال لا نفس الحال كما هو الواقع فى كلام النحاه وبين الأمرين بون بعيد ، ولعل منشأ فهمه - كما فى عبد الحكيم : أنه فهم من الجمله الحاليه الواقعه فى قول النحاه الجمله التى وقعت الحال قيدا لها ، مع أن مرادهم بالجمله الحاليه التى وقعت حالا (قوله : حتى لا يصح إلخ) غايه لوجوب تجريد الفعل العامل فى الحال من علم الاستقبال لامتناع عمل المستقبل فى الحال (قوله : مثل هل يضرب) أى : فلا يقال هل يضرب زيد وهو راكب مثلا ولا سيضرب زيد وهو راكب ، ولا لن يضرب زيد وهو راكب.

(قوله : وأورد هذا المقال) أى : لكلام النحاه وهو أنه يجب تجريد صدر الجمله الحاليه عن علم الاستقبال لتنافى الحال ، والاستقبال فى الظاهر ، وقوله دليلا على ما ادعاه

ولم ينظر فى صدر هذا المقال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجمله الحاليه بعلم الاستقبال (ولاختصاص التصديق بها) أى : لكون هل مقصوره على طلب التصديق ، وعدم مجيئها لغير التصديق كما ذكر فيما سبق (وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها ...

******

أى : من وجوب تجريد عامل الحال من علم الاستقبال وفى بعض النسخ وأورد هذا المثال بالثاء المثلثه أى : يأتينى زيد سيركب أو لن يركب ، فالمراد بالمثال جنسه أى : أنه ادعى وجوب تجريد عامل الحال من علم الاستقبال ، واستدل على ذلك بمنع يأتينى زيد سيركب أو لن يركب (قوله : ولم ينظر فى صدر هذا المقال) أى : وهو قولهم يجب تجريد صدر الجمله الحاليه إلخ ، فلو تأمل أدنى تأمل فيما قالوه لوجد أن الذى يجرد صدره هو الجمله الحاليه لا عامل الحال - فسبحان من لا يسهو - وفى نسخه ولم ينظر فى صدر هذا المثال بالثاء المثلثه يعنى يأتينى زيد سيركب أى : فلو نظر فى صدره لعرف أنه ليس فى صدره علم استقبال ، وإنما هو فى آخره فى الجمله الحاليه (قوله : أنه لبيان امتناع إلخ) أى : لا لبيان امتناع تصدير العامل فى الحال بعلم الاستقبال (قوله : ولاختصاص التصديق بها إلخ) عله مقدمه على المعلول أعنى : قوله كان لها مزيدا إلخ أى : وكان لها مزيد اختصاص بما زمانيته أظهر لأجل اختصاص التصديق بها ولأجل تخصيصها المضارع بالاستقبال وقدم العله اهتماما بها أو لأجل أن يكون اسم الإشاره فى قوله : بعد ولهذا كان إلخ عائدا على أقرب مذكور (قوله : أى لكون هل إلخ) أشار الشارح بذلك إلى أن الباء فى كلام المصنف داخله على المقصور وأن فى الكلام حذف مضاف ، والأصل ولاختصاص طلب التصديق بها أى : ولكونها مقصوره على طلب التصديق لا تتعداه لطلب التصور وليست الباء داخله على المقصور عليه ، إذ التصديق يتعداها للهمزه ، فالباء هنا بمنزلتها فى قولك : نخص ربنا بالعباده بمعنى أن عبادتنا مقصوره عليه تعالى ، لا أنه تعالى لا يكون له غيرها وهذا بخلاف الباء فى قوله : بعد ، وتخصيصها المضارع بالاستقبال فإنها داخله على المقصور عليه ، فقد جمع المصنف فى العبارتين استعمالى التخصيص (قوله : وعدم إلخ) هو بالجر عطف على طلب التصديق (قوله : كما ذكر فيما سبق)

مزيد اختصاص بما كونه زمانيا أظهر) وما موصوله ، وكونه مبتدأ خبره أظهر ، وزمانيا خبر الكون ؛ أى : بالشىء الذى زمانيته أظهر (كالفعل) فإن الزمان جزء من مفهومه ، بخلاف الاسم فإنه إنما يدل عليه حيث يدل بعروضه له ؛ ...

******

أى : فى قوله وهل لطلب التصديق فحسب (قوله : مزيد اختصاص) أى : اختصاص زائد ، وإنما قال مزيد ؛ لأن للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل كما هو معروف فى علم النحو ، والمراد بالاختصاص الارتباط والتعلق لا الحصر ؛ لأنه لا يقبل التفاوت أى : أن تعلقها بالفعل ودخولها عليه أزيد وأكثر من دخولها على الاسم ، أو المراد به الاستدعاء أى : أن استدعاءها الفعل أزيد وأشد من استدعاء غيرها له (قوله : بما كونه زمانيا) أى : موالاه ما كونه زمانيا ففيه حذف مضاف (قوله : أظهر) أى زمانيه غيره كالاسم.

(قوله : كالفعل) أى : النحوى والإتيان بالكاف يقتضى أن ما زمانيته أظهر من غيره يشمل الفعل وغيره ، وليس الأمر كذلك ، إذ ما زمانيته أظهر من غيره قاصر على الفعل وكان الأولى أن يقول : وهو الفعل ويحذف الكاف ، إلا أن تجعل الكاف استقصائيه ، ولم يعبر بالفعل من أول وهله بأن يقول : كان لها مزيد اختصاص بالفعل إشاره إلى أن زياده اختصاصها به من حيث أظهريه زمانه لا من جهه أخرى : كدلالته على الحدث مثلا ، ويصح أن يكون تمثيله باعتبار الأفراد العقليه لما كونه زمانيا أظهر ، فإن مفهومه أعم من الفعل وإن انحصر فى الخارج فيه لا باعتبار إدخالها لاسم الفعل بناء على أنه يدل على الحدث والزمان لا على لفظ الفعل كما قال النوبى ؛ لأن هذا يتوقف على ثبوت دخول هل على اسم الفعل وأن لها مزيد اختصاص به دون بقيه الجمل الاسميه ولم يثبت ذلك - فتأمل.

(قوله : فإن الزمان إلخ) عله لكون الفعل زمانيته أظهر من الاسم وقوله جزء من مفهومه أى : ودلاله الكل على جزئه أظهر من دلاله الشىء على لازمه (قوله : حيث يدل) أى : إذا دل عليه بأن كان وصفا : كأنا ضارب الآن أو غدا (قوله : بعروضه له) أى : بسبب عروض الزمان لذلك الاسم أى : لمدلوله من عروض اللازم للملزوم ؛ وذلك

أما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر ، وأما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلأن التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء ، ...

******

لأن اسم الفاعل موضوع لذات قام بها الحدث ومن لوازم الحدث زمان يقع فيه ، فالحاصل أن الفعل من حيث هو فعل لا ينفك عن الزمان بحسب الوضع بخلاف الاسم ، فإنه قد ينفك عنه من حيث هو اسم وهذا لا ينافى عروضه أى : لزومه لمدلوله إذا كان وصفا (قوله : أما اقتضاء إلخ) مصدر مضاف إلى فاعله ومفعوله قوله لمزيد اختصاصها واللام للتقويه متعلقه باقتضاء ؛ لأنها ليست زائده محضه حتى لا تتعلق بشىء والمضارع مفعول تخصيصها ، وقوله بالفعل لم يقل بنحو الفعل إشاره إلى أن الكاف فى قوله : كالفعل ليست بمعنى مثل ، بل استقصائيه (قوله : فظاهر) وذلك لأن هل إذا كانت تخصص الفعل المضارع بزمان الاستقبال كان لها ارتباط وتعلق بالفعل ؛ لأن الفعل المضارع نوع من مطلق الفعل وما كان له تعلق بالنوع كان له تعلق بالجنس ؛ ولأنها إذا كانت تخصص المضارع بالاستقبال صار لها فيه تأثير وتأثيرها فى المضارع دليل على أن لها مزيد تعلق بجنس الفعل وإلا لما أثرت فى بعض أنواعه وبما ذكرناه اندفع ما يقال : إن غايه ما يفيده هذا التعليل الثانى الواقع فى المتن أن هل إذا دخلت على المضارع خصصته بالاستقبال ولا يلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع ، ولا كون دخولها عليه أكثر من دخولها على الأسماء حتى يتم ما ذكره لجواز أن تدخل عليه قليلا وإذا دخلت عليه خصصته ونظير هذا أن قد تقرب الماضى من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضى أكثر من دخولها على المضارع ، وحاصل الدفع أنها لما كانت تخصص المضارع بالاستقبال دون الاسم كان لها مزيد ارتباط بالفعل دون الاسم ؛ لأن الفعل المضارع نوع من مطلق الفعل وما كان لازما للنوع : كان لازما للجنس ، واعلم أن تفصيل الشارح للمقتضى يفيد أن اختصاصها بما زمانيته أظهر نشأ من كل واحد من الأمرين السابقين لا من مجموعهما (قوله : لذلك) أى : لمزيد اختصاصها بالفعل وهو مفعول باقتضاء واللام للتقويه.

(قوله : هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء) المراد بالحكم الإدراك ، وأما الثبوت والانتفاء فيحتمل أن يراد بهما الوقوع واللاوقوع للنسبه الحكميه ، فكأنه قال فلان

والنفى والإثبات إنما يتوجهان إلى المعانى والأحداث التى هى مدلولات الأفعال ، لا إلى الذوات التى هى مدلولات الأسماء (ولهذا) أى : ولأن لهل ...

******

التصديق وإدراك وقوع الثبوت أو إدراك عدم وقوع الثبوت ، والأول فى القضيه الموجبه ، والثانى فى السالبه ، وهذا مبنى على أن النسبه فى القضيتين واحده وهى الثبوت ويحتمل أن يكون مراده بالثبوت والانتفاء نفس النسبه الحكميه ، فكأنه قال فلان التصديق هو إدراك النسبه الحكميه أعنى : الثبوت والانتفاء أى : إدراك مطابقتها أو عدم مطابقتها وهذا مبنى على أن النسبه فى القضيه السالبه سلبيه (قوله : والنفى والإثبات إلخ) فيه أن النفى والإثبات هو الحكم الذى هو إدراك وقوع الثبوت فى القضيه الموجبه وإدراك وقوع الانتفاء فى القضيه السالبه ، والحكم لا يتوجه للمعانى والأحداث ، وإنما المتوجه إليهما النسب وهى الانتفاء والثبوت ، فكان الأولى أن يقول : والانتفاء والثبوت إنما يتوجهان إلخ ، وأجيب بأن مراد الشارح بالنفى والإثبات : الانتفاء والثبوت ، ومحصل كلامه أن التصديق الذى اختصت به هل متعلق بالأفعال بواسطه أن متعلقه وهو الثبوت والانتفاء يتوجهان للمعانى والأحداث التى هى مدلولات للأفعال ، فلذا كان تعلقها بالفعل أشد - كذا قرر شيخنا العدوى (قوله : والأحداث) عطفها على المعانى عطف تفسير ، والمراد بها ما يشمل الصفات القائمه بالغير (قوله : التى هى مدلولات الأفعال) فى هذا التوجيه نظر ؛ لأنه يقتضى أنه لا يجوز دخول هل على الجمله الاسميه لعدم دلالتها على المعانى والأحداث ، والمدعى أن لها زياده تعلق بالفعل لا أنها مختصه به ، وأجيب بأن تلك المعانى والأحداث والمدعى أن لها زياده تعلق بالفعل لا أنها مختصه به ، وأجيب بأن تلك المعانى والأحداث كما هى مدلولات الأفعال مدلولات أيضا للأسماء المشتقه ، لكنها مدلولات للأفعال بطريق الأصاله ومدلولات للمشتقات بطريق التبعيه ، فلذا كان لها مزيد تعلق بالأفعال ، فقول الشارح التى هى مدلولات الأفعال أى : بطريق الأصاله ، وأما فى الأسماء المشتقه فبطريق العروض والتبع (قوله : لا إلى الذوات) أى : الأمور القائمه بنفسها ؛ لأنها مستمره ثابته نسبتها فى جميع الأزمنه على السواء ؛ لأن الذوات ذوات فى الماضى والحال والاستقبال ، وأورد على الشارح أن هذا التوجيه إنما ينتج زياده تعلق هل بالفعل وأوليتها

مزيد اختصاص بالفعل (كان : (فَهَلْ أَنْتُمْ شاكِرُونَ)(١) أدل على طلب الشكر من : فهل تشكرون ، وفهل أنتم تشكرون) مع أنه مؤكد بالتكرير ؛ لأن (أَنْتُمْ) فاعل لفعل محذوف ...

******

بالنسبه للاسم المفرد لا بالنسبه للجمله الاسميه ؛ لأنها متضمنه أيضا للنسبه التى تتوجه للمعانى والأحداث ، وأجيب بأن صاحب النسبه فى الاسميه المحمول ، وقد فصل بين هل وبينه بالموضوع فصارت الجمله المذكوره ليست أولى بهل لما يلزم من دخولها عليها الفصل بينها وبين مطلوبها بخلاف الفعل إذا دخلت عليه هل فلا يلزم عليه فصل بينها وبين مطلوبها ، فلذا كان أولى بها على أن النسب فى الجمل المذكوره مدلولات للروابط.

(قوله : مزيدا اختصاص بالفعل) أى : بحيث إذا عدل بها عن موالاتها الفعل كان للاعتناء بالمعدول إليه.

(قوله : كان فهل أنتم شاكرون) أى : الذى عدل فيه عن الفعل إلى الجمله الاسميه (قول : أدل) خبر كان وقوله على طلب الشكر أى : على طلب حصوله فى الخارج ؛ لأنه المراد دون الاستفهام لامتناعه من علام الغيوب - كذا قال العلامه السيد ، وتبعه عليه غيره وهو يفيد أن المقصود بالاستفهام هنا طلب حصول الفعل ، وأن المعنى المراد حصلوا الشكر وهذا معنى آخر غير ما تقدم لهل فى أنها لطلب التصديق ، والمذكور هنا معنى مجازى لها مرسل علاقته الإطلاق والتقييد - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : من فهل تشكرون) الحاصل أن الصور ست ؛ لأن الاستفهام إما بهل أو بالهمزه وكل منهما إما داخل على جمله فعليه أو اسميه خبرها فعل أو اسم ، وفهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من الخمسه الباقيه بعدها لما ذكره المصنف ، وجعل هل داخله على جمله اسميه خبرها فعل نظرا للصوره.

(قوله : مع أنه مؤكد إلخ) الضمير للمثال الثانى وهو فهل أنتم تشكرون (قوله : لفعل محذوف) أى : فالأصل هل تشكرون تشكرون فحذف الفعل الأول ، فانفصل الضمير وإنما كان أنتم فاعلا لمحذوف كما قال لما تقدم من أن هل إذا رأت الفعل فى

١- الأنبياء : ٨٠.

(لأن إبراز ما سيتجدد فى معرض الثابت أدل على كمال العنايه بحصوله) من إبقائه على أصله ، ...

******

حيزها لا ترضى إلا بمعانقته وما ذكره من أن أنتم فاعل بمحذوف مبنى على الأصح ويجوز أن يكون فاعلا معنى ، ثم قدم على مذهب السكاكى (قوله : لأن إبراز إلخ) هذا عله للعليه أو للمعلل مع علته ، والمراد بالإبراز الإظهار (قوله : ما سيتجدد) أى : ما يتقيد وجوده بزمن الاستقبال الذى هو مضمون الفعل المضارع الواقع بعد هل كالشكر ؛ لأنها تخصص المضارع بالاستقبال (قوله : فى معرض الثابت) أى : فى صوره الأمر الثابت فى الحال الغير المقيد بالزمان (قوله : أدل) أى : أقوى دلاله على كمال العنايه أى : الاعتناء وقوله بحصوله أى : بحصول ما سيتجدد وقوله من إبقائه أى : من إبقاء ما سيتجدد ، وقوله على أصله أى : الذى هو إبراز فى صوره المتجدد وهى الجمله الفعليه والاسميه التى خبرها فعل ووجه كون إبرازه ما سيتجدد فى معرض الثابت يدل على كمال العنايه بما سيتجدد أن إبراز ما كان وجوده مقيدا بالاستقبال فى صوره الثابت الغير المقيد بزمان يدل على طلب حصول غير مقيد بزمان من الأزمنه ، ولا شك أن المنبئ عن طلب حصول مطلق أقوى دلاله مما ينبئ عن طلب حصول مقيد بزمن ، ثم إن هذا الكلام لطلب أصل الشكر لكون المقام مقتضيا لذلك كما يدل عليه قول المصنف أدل على طلب الشكر لا لطلب استمرار الشكر ، فلا يرد ما قيل إن الاستمرار التجددى المستفاد من هل أنتم تشكرون أمس بالمقام من الاستمرار الثبوتى المستفاد من فهل أنتم شاكرون لدلالته على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الأشق على النفس المستدعى لزياده الثواب ، وحينئذ فلا يتم ما ادعاه المصنف من أن فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من فهل أنتم تشكرون - أفاد ذلك العلامه عبد الحكيم - فإن قلت : سلمنا أن هل فى هل أنتم تشكرون داخله على الفعل تقديرا ، لكنه لما كان فى قالب الجمله الاسميه وجد فيه إبراز ما سيتجدد فى معرض الثابت صوره وهم يعتبرونها فى استخراج النكات ، فكيف يكون هل أنتم شاكرون أدل عليه من فهل أنتم تشكرون مع أنه مساو له قلت : إن هل أنتم تشكرون لا يفيد الثبوت صوره أيضا لما تقدم للشارح فى بحث

كما فى : هل تشكرون ، وفهل أنتم تشكرون ؛ لأن هل فى هل تشكرون وهل أنتم تشكرون على أصلها لكونها داخله على الفعل ؛ تحقيقا فى الأول ، وتقديرا فى الثانى (و) (فَهَلْ أَنْتُمْ شاكِرُونَ) أدل على طلب الشكر (من : أفأنتم شاكرون) أيضا (وإن كان الثبوت باعتبار) كون الجمله اسميه (لأن هل أدعى للفعل من الهمزه فتركه معها) أى : ترك الفعل مع هل (أدل على ذلك) أى : على كمال العنايه بحصول ما سيتجدد (ولهذا) أى : ولأن هل أدعى للفعل من الهمزه (لا يحسن : هل زيد منطلق إلا من البليغ) ...

******

المسند فى قوله تعالى : (لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزائِنَ رَحْمَهِ رَبِّى)(1) من أن الجمله الاسميه إذا كان الخبر فيها جمله فعليه كانت مفيده لاستمرار التجدد فقط ولا تفيد الثبوت ، سلمنا أن فهل أنتم تشكرون يفيد الثبوت صوره ، لكن ما يفيد ذلك بحسب الصوره والحقيقه معا أدل مما يفيد ذلك بحسب الصوره فقط (قوله : كما فى هل تشكرون) أى : كالإبقاء فى هل تشكرون (قوله : لأن هل إلخ) عله لكون المثالين المذكورين فيهما إبقاء ما سيتجدد على أصله (قوله : لكونها داخله على الفعل) أى : فليس معها إبراز المتجدد فى صوره الثابت (قوله : وتقديرا فى الثانى) أى : لأن أنتم فاعل بفعل محذوف يفسره الظاهر المذكور بعد (قوله : من أفأنتم شاكرون) أى : وكذا هو أدل من أفأنتم تشكرون ومن أفتشكرون (قوله : وإن كان) أى : هذا القول وهو أفأنتم شاكرون (قوله : لأن هل) عله لكون هل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من القول الذى فيه الاستفهام بالهمزه (قوله : أدعى للفعل) أى : أطلب له أى أقوى طلبا له (قوله : أدل على ذلك) أى : بخلاف الترك مع الهمزه ، وذلك لأن الفعل لازم بعد هل بخلافه بعد الهمزه ، وترك اللازم لا يكون إلا لنكته كشده الاعتناء والاهتمام وشده الطلب بخلاف ترك غير اللازم.

(قوله : أى ولأن هل ادعى للفعل) أى : بحيث لا يعدل عنه معها إلا لشده الاهتمام والاعتناء بمفاد المعدول إليه (قوله : هل زيد منطلق) أى : دون أن يقال هل ينطلق زيد (قوله : إلا من البليغ) أى : لا من غيره ولو راعى ما ذكر ؛ لأنه إذا اتفق

١- الإسراء : ١٠٠.

لأنه الذى يقصد به الدلاله على الثبوت وإبراز ما سيوجد فى معرض الموجود.

(وهى) أى : هل (قسمان : بسيطه ؛ وهى التى يطلب بها وجود الشىء) أو لا وجوده (كقولنا : هل الحركه موجوده) ...

******

مراعاه ما ذكر فى وقت كان بمثابه الأمور الاتفاقيه الحاصله بلا قصد (قوله : لأنه الذى يقصد إلخ) أى : لأنه الذى شأنه مراعاه الاعتبارات وإفاده اللطائف بالعبارات ، فإذا صدر منه مثلا : هل زيد منطلق ، فإنه يقصد به الدلاله على الثبوت والاستمرار ، وقوله : وإبراز عطف على الدلاله أى : ويقصد به إبراز ما سيوجد فى معرض الموجود المناسبين للجمله الاسميه ، وحاصله أنه إذا صدر هذا القول من البليغ كان المنظور إليه معنى لطيفا وهو الاستفهام عن استمرار انطلاق زيد ، وكان الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر ، وهذا من فن البلاغه لإحاطه علمه بما تقتضيه هل من الفعل بخلاف ما إذا صدر من غير البليغ ؛ لأن استعمال اللفظ فى غير موضعه إنما يكون عن جهل لا عن نظر إلى معنى لطيف فيكون هذا القول منه قبيحا ، وعلى فرض أن يقصد نكته فلا اعتداد بقصده لانتفاء بلاغته (قوله : بسيطه) يطلق البسيط على ما لا جزء له كالجوهر الفرد وعلى ما يكون أقل أجزاء بالنسبه لغيره المقابل له والبساطه بهذا المعنى أمر نسبى ، وهذا المعنى هو المراد هنا ، وبساطه هل وتركيبها بالنظر لما تدخل عليه كالحركه فى البسيطه والحركه والدوام فى المركبه ، وسيأتى إيضاح ذلك.

(قوله : وهى التى يطلب بها وجود الشىء) أى : التى يطلب بها التصديق بوقوع وجود الشىء ليوافق ما مر من أن هل لطلب التصديق أى : بحيث يكون الوجود محمولا على مدخولها كما فى : هل زيد موجود ، وهل النار موجوده ، أى : هل زيد ثبت له الوجود فى الخارج ، وهل النار ثبت لها الوجود والتحقق فى الخارج ، فقد ظهر لك أن المطلوب بها التصديق بوقوع النسبه التى بين الموضوع ووجوده أو بعدم وقوعها ، وأن المراد بالشىء فى كلام المصنف الموضوع ، وبالوجود الواقع محمولا ـ الوجود الخارجى وهو التحقق فى الخارج لا الوجود بمعنى النسبه.

(قوله : هل الحركه موجوده) يقال هذا بعد معرفه الحركه المطلقه وهى خروج الجسم من حيز إلى حيز وقوله موجوده أى : ثابته فى الخارج ومتحققه فيه ، وقوله أو

أولا- موجوده (ومركبه ؛ وهى التى يطلب بها وجود شىء لشىء) أو لا- وجوده (كقولنا : هل الحركه دائمه) أو لا- دائمه ، فإن المطلوب وجود الدوام للحركه ، أو لا وجوده لها ، ...

******

لا موجوده أى : أو ليست ثابته فى الخارج ، بل هى أمر اعتبارى وهمى (قوله : أو لا موجوده) فيه أن هذا ينافى ما تقرر بينهم من أن هل لا- تدخل على منفى ، وإن كانت لطلب التصديق مطلقا إيجابيا أو سلبيا على ما مر ، وأجيب بأنه ليس مراد الشارح أنه يفرد هذا السلب بالسؤال بأن يقال هل الحركه لا- موجوده ، بل قصده بيان أن ذلك السؤال إذا وقع على وجه الإيجاب كان المراد منه طلب بيان أحد الأمرين إما الإيجاب أو السلب ، وبعض الأفاضل حمل النفى فى قولهم : هل لا تدخل على نفى على النفى البسيط ، وقولنا هل الحركه لا- موجوده معدوله ، وبعضهم قال : إنها لا تدخل إلا على موجب والسلب فى قولنا : هل الحركه موجوده أو غير موجوده معطوف على هل الحركه موجوده ، فصدق أنها لم تدخل إلا على موجب ؛ لأنه يعم ما عطف عليه سلب. ا ه يس.

(قوله : يطلب بها وجود شىء لشىء) المراد بالوجود هنا الثبوت الذى هو النسبه بخلافه فى الأولى ، فإن المراد به التحقق فى الخارج ، والمراد وجود شىء غير الوجود فخرجت البسيطه والقرينه على ذلك المقابله ، وإلا فالمطلوب بالبسيطه أيضا وجود شىء هو الوجود لشىء كالحركه (قوله : فإن المطلوب وجود الدوام للحركه) أى : ثبوته لها فظهر مما قلناه أن الوجود نوعان أحدهما رابطى وهو النسبه بين المحمول والموضوع ، وهذا ثابت فى كل قضيه ، وهذا هو المراد فى المركبه وغير رابطى وهو ما يكون مطلوبا لنفسه لا- للربط ، كما فى قولنا فى البسيطه : هل الحركه موجوده ، فإن الوجود فيه مطلوب لنفسه ، والحاصل أن المركبه وإن شاركت البسيطه فى أنه يطلب بها وجود الشىء كوجود الدوام للحركه فى المثال إلا- أنها تخالفها من جهه أن البسيطه يطلب بها وجود نفس الموضوع ، والمركبه يطلب بها وجود المحمول ، وأيضا الوجود فى البسيطه مقصود فى ذاته ؛ لأنه مثبت للموضوع والوجود فى المركبه ليس مقصودا فى ذاته ؛

وقد اعتبر فى هذه شيئان غير الوجود ، وفى الأولى شىء واحد ؛ فكانت مركبه بالنسبه إلى الأولى ، وهى بسيطه بالنسبه إليها ...

******

لأنه رابطه بين المحمول والموضوع ، وبهذا كله اندفع ما أورد على قول المصنف فى تعريف البسيطه وهى التى يطلب بها وجود الشىء من أن المركبه كذلك ، وحينئذ فالتعريف غير مانع ومحصل الجواب التفرقه بين الوجودين المطلوبين بهما (قوله : وقد اعتبر فى هذه) أى : المركبه شيئان حيث استفهم بها عن الثبوت الحاصل بين شيئين هما الموضوع والمحمول كالحركه والدوام وقوله غير الوجود أى : المضاف للمحمول وهو النسبه وقوله فى الأولى أى : البسيطه شىء واحد هو الموضوع كالحركه ؛ وذلك لأنها استفهم بها عن الثبوت الحاصل بين الشىء ووجوده وهما كالشىء الواحد ؛ لأن الوجود عين الموجود على ما فيه فهذه قد استفهم بها عن ثبوت بسيط والثانيه عن ثبوت مركب ، والحاصل أن كلا من البسيطه والمركبه داخل على جمله مشتمله على ثلاثه أجزاء الموضوع والمحمول كدوامه فى الثانيه ، ووجوده فى الأولى ونسبه وهى وجود المحمول للموضوع أى : ثبوته له كثبوت الدوام للحركه فى مثال المركبه وثبوت الوجود أى : التحقق فى الخارج للحركه فى مثال البسيطه ، ولما كان المحمول غير الموضوع فى المركبه كان الثبوت المستفهم عنه بها الرابط بينهما مركبا ، ولما كان الوجود الواقع محمولا عين الوجود الواقع موضوعا فى مثال البسيطه صار الثبوت المستفهم عنه بها الرابط بينهما بسيطا ، فإن قلت حيث كانت الجمله التى تدخل عليها البسيطه لا بد فيها من نسبه هى ثبوت المحمول للموضوع كان على الشارح أن يقول وقد اعتبر فى الأولى شىء واحد غير الوجودى أى : المضاف للمحمول كما قال فى المركبه قلت : فى كلامه حذف من الثانى لدلاله الأول - كذا قرر شيخنا العدوى عليه سحائب الرحمه والرضوان - ، وحاصله أنه إذا نظر لغير الوجود الواقع رابطه فى الأمرين كان المعتبر فى أولهما شيئا واحدا وهو الحركه ، وفى ثانيهما شيئين هما الحركه ودوامها وإن اعتبر الوجود الواقع رابطه فى الأمرين كان المعتبر فى الأول شيئين ، وفى الثانى ثلاثه وعلى كل حال ، فالاعتبار فيه بساطه بالنسبه إلى الثانى بمعنى قله المعتبر وكثرته

(والباقيه) من ألفاظ الاستفهام تشترك فى أنها (لطلب التصور فقط) وتختلف من جهه أن المطلوب بكل منها تصور شىء آخر (قيل : فيطلب بما شرح الاسم ؛ كقولنا : ما العنقاء؟) طالبا أن يشرح هذا الاسم ...

******

(قوله : والباقيه من ألفاظ الاستفهام) أى : المذكوره سابقا وذلك الباقى تسعه وهو ما عد الهمزه وهل فإن حكمهما قد مر وبقولنا أى : المذكوره سابقا اندفع ما يقال أن من جمله بقيه ألفاظ الاستفهام أم المنقطعه ولا تكون إلا لطلب التصديق فلا يتم قوله والباقيه لطلب التصور فقط (قوله : تصور شىء آخر) أى : تصور شىء مخالف للشىء المطلوب تصوره بأداه أخرى ، وحاصله أن ما سوى هل والهمزه من ألفاظ الاستفهام اشتركت فى طلب التصور ، واختلفت فى المتصورات ولا يقال : إن متى وأيان كل منهما لطلب تعيين الزمان وتصوره فقد اتحدا فى المتصور ؛ لأنا نقول : إن أحدهما للزمان المطلق والآخر للمستقبل كما يأتى ، وحينئذ فهما مختلفان فيه (قوله : قيل إلخ) القصد بذلك مجرد العزو والنسبه للقائل لا التبرى من هذا القيل ، فإنه كلام حق ، ومقابل هذا القيل قول السكاكى الآتى (قوله : فيطلب بما) أى : التى هى من ألفاظ الاستفهام السابقه (قوله : شرح الاسم أو ماهيه المسمى) أى : ويتعين المراد بالقرينه (قوله : شرح الاسم) أى : الكشف عن معناه وبيان مفهومه الإجمالى الذى وضع له فى اللغه أو الاصطلاح فذلك المفهوم الموضوع له هو المطلوب شرحه وبيانه كما إذا سمعت لفظا ولم تفهم معناه ، فإنك تقول ما هو طالبا أن يعين لك مدلوله اللغوى أو الاصطلاحى ، وأراد بالاسم هنا ما قابل المسمى فيشمل الفعل والحرف ، إذ شرح الاسم لا يختص بالاسم المقابل للفعل والحرف (قوله : ما العنقاء إلخ) حكى الزمخشرى فى ربيع الأبرار ما حاصله أن العنقاء كانت طائرا وكان فيها من كل شىء من الألوان وكانت فى زمن أصحاب الرس تأتى إلى أطفالهم وصغارهم فتخطفهم وتغرب بهم نحو الجبل فتأكلهم فشكوا ذلك إلى نبيهم صالح - عليه السلام - فدعا الله عليها فأهلكها وقطع عقبها ونسلها فسميت عنقاء مغرب لذلك (قوله : طالبا أن يشرح إلخ) حال من نافى قوله كقولنا ما العنقاء ، والمراد طالبا كل منا أو الضمير فى قوله كقولنا للمتكلم الواحد المعظم نفسه ، فاندفع

ويبين مفهومه ؛ ...

******

الاعتراض بأن المناسب لقوله كقولنا أن يقال طالبين (قوله : ويبين مفهومه) أى : مدلوله الإجمالى الذى لا يعرف منه الماهيه وهذا هو المناسب لقول الشارح ، فيجاب بإيراد لفظ أشهر وهذا عطف تفسير ، والحاصل أن قول السائل ما العنقاء مثلا فى معنى قوله ما مدلول هذا اللفظ الموضوع له ، واعلم أن ما المطلوب بها شرح الاسم على قسمين الأول أن يطلب بها بيان أن الاسم لأى معنى وضع ومآل هذا البيان إلى التصديق دون التصور ؛ لأن مقصود السائل هو التصديق بأن اللفظ موضوع فى مقابله أى : معنى سواء كان يعرف ذلك المعنى الذى هو موضوع بإزائه مجملا أو مفصلا وجوابه إيراد لفظ أشهر وهذا القسم بالمباحث اللغويه أنسب ؛ لأنها لبيان مدلولات الألفاظ إجمالا ؛ لأن أهل اللغه يعتنون بالمعرفه الإجماليه ، كقول الجوهرى فى الصحاح : الخبب : ضرب من العدو ، والكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير ، والثانى أن يطلب بها تفصيل ما دل عليه الاسم إجمالا بأن يكون السائل عالما بمدلول الاسم إجمالا ويطلب تفصيله ، وجواب هذا بالحد الاسمى ومآل هذا الجواب للتصور ؛ لأن قصد السائل تصور مفهوم الاسم تفصيلا ، وهذا القسم بالمباحث الحكميه أنسب ؛ لأنها لبيان تفاصيل الحقائق الموجوده والمفهومات الإصلاحيه ، مثال الأول قول السائل : ما الغضنفر؟ حال كونه يعرف معنى الأسد من حيث هو بأنه نوع من الحيوان ، أو حيوان مفترس ، ولا يعرفه من حيث إنه مدلول لفظ الغضنفر ، فقصد السائل أيعلم أن لفظه موضوع لأى معنى ، فيجاب بإيراد لفظ أشهر وهو أسد ، ومثال الثانى قول السائل ما العنقاء؟ والحال أنه يعرف مدلوله إجمالا بأنه نوع من الطير ومقصوده أن يعرفه مفصلا ، فيجاب بالحد الاسمى بأن يقال طير صفته كذا وكذا ، إذا علمت هذا فقول الشارح طالبا أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه إن أراد بشرح الاسم وبيان مفهومه بيان المعنى الذى وضع له اللفظ كما هو المتبادر منه كان قوله فيجاب إلخ صحيحا ، لكن ما حينئذ لطلب التصديق لا لطلب التصور كما هو الموضوع وإن أراد بشرح الاسم وبيان مفهومه تفصيل ما دل عليه الاسم إجمالا كان التمثيل صحيحا ؛ لأن ما حينئذ لطلب التصور ، ولكن قوله فيجاب

فيجاب بإيراد لفظ أشهر (أو ماهيه المسمى) أى : حقيقته التى هو بها هو (كقولنا : ما الحركه؟) ...

******

إلخ فيه نظر ؛ لأن الجواب حينئذ بالحد الاسمى وهو الرسم لا بإيراد اللفظ الأشهر الذى هو تعريف لفظى - تأمل.

(قوله : فيجاب بإيراد لفظ أشهر) أى : مرادف له أشهر منه عند السامع سواء كان من هذه اللغه التى سأل بها السائل أم لا - كذا فى سم وعمم يس فقال : أشهر منه سواء كان مرادفا له أم لا ، كما يقال فى جواب ما العنقاء؟ طائر ، وفى جواب ما العقار؟ خمر ، وقوله بإيراد لفظ أى : مفرد كقولك فى جواب ما الإنسان بشر لمن لا يعرف مدلول الإنسان ، سواء عرف مدل البشر إجمالا بأن عرف إنه نوع من الحيوان أو عرفه تفصيلا ، ثم إن قوله : فيجاب بإيراد لفظ بيان لما حق الجواب أن يكون عليه أى : إن حق الجواب حينئذ أن يكون بإيراد لفظ مفرد أشهر عند السامع ؛ وذلك لأن مفهوم الاسم أمر مجمل ، فإذا أجيب بمركب دخل فى الجواب تفصيل ليس من المسئول عنه ، فإذا لم يوجد مفرد أشهر عدل إلى لفظ مركب كقولنا فى جواب ما العنقاء؟ طائر عظيم تختطف الصبيان ولا يكون التفصيل المستفاد من التركيب مقصودا ، فإذا حصل المفهوم سأل عن الماهيه وذاتيات أفرادها فيؤتى بما يدل عليها (قوله : أو ماهيه المسمى) بالجر عطف على الاسم أى : أو شرح ماهيه المسمى ، وأراد المصنف بالمسمى المفهوم الإجمالى وبماهيته أجزاء ذلك المفهوم الإجمالى أعنى الماهيه التفصيليه التى عرفت بالوجود حتى يكون الجواب المبين لها تعريفا حقيقيا فالإنسان مثلا مفهومه الإجمالى الذى هو مسماه نوع مخصوص من الحيوان ، وماهيه ذلك المسمى حيوان ناطق (قوله : أى حقيقته إلخ) أشار بذلك إلى أنه ليس مراد المصنف بالماهيه ما يقع جوابا لما هو ؛ لأنه شامل لما يكون شرحا للاسم من المفهومات المعدومه ، بل مراده الماهيه الموجوده ، وقوله التى هو أى : المسمى وقوله بها أى : بالحقيقه أى : بسببها وقوله هو أى : نفسه مثلا مفهوم الإنسان الإجمالى وهو النوع المخصوص من الحيوان صار بسبب ماهيته وهى الحيوانيه والناطقيه إنسانا ، فالمسمى ملاحظا إجمالا والحقيقه ملاحظه تفصيلا ، فاختلف السبب والمسبب

أی : ما حقیقه مسمی هذا اللفظ ؛ فیجاب بإیراد ذاتیاته ...

******

باعتبار الإجمال والتفصیل ، وأما اختلاف المبتدأ والخبر فبإطلاق المبتدأ وتقیید الخبر بالسبب ، أو بملاحظه المبتدأ نوعا مخصوصا مع قطع النظر عن العنونه عنه بکذا ، والخبر نوعا مخصوصا معنونا عنه بکذا ، ووصف الشارح الحقیقه بالتی هو بها إشاره إلی أن المراد بالحقیقه الماهیه الثابته فی نفس الأمر التی بها تحققت أفراد الشیء بحیث لا یزاد فی الخارج علیها إلا العوارض ، کأن یقال ما الإنسان؟ فیقال الحیوان الناطق ، فأفراد الإنسان لا تزید علی هذه الحقیقه إلا بالعوارض ولم یرد المصنف بالماهیه الماهیه التفصیلیه ولو لم یوجد لها فرد ، والدلیل علی أن مراد المصنف بالماهیه الحقیقیه الثابته فی نفس الأمر ، لا مطلق ماهیه تفصیلیه ولو معدومه قوله وتقع هل البسیطه فی الترتیب بینهما ؛ لأن الماهیه الوجودیه هی التی تقع هل بینها وبین شرح الاسم ، وقوله کقولنا ما الحرکه ، ولا شک أنها موجوده الأفراد.

(قوله : أی ما حقیقه مسمی هذا اللفظ) مسماه نوع مخصوص من العرض ، وحقیقه ذلک المسمی الذاتیات التی یجاب بها بأن یقال فی الجواب مثلا هی حصول الجرم حصولا أولا فی الحیز الثانی (قوله : فیجاب بإیراد ذاتیاته) من الجنس والفصل کأن یقال فی جواب ما الإنسان؟ حیوان ناطق بعد معرفه أن الإنسان شیء موجود فی نفسه ، وإنما قیدوا بذلک لأجل أن یکون الجواب تعریفا حقیقیا ، وإلا کان تعریفا اسمیا وکانت ما هی التی یطلب بها شرح الاسم لا التی یطلب بها الماهیه وربما تذکر الرسوم فی مقام الحدود توسعا أو اضطرارا کما فی شرح الإشارات ، وحینئذ فقول الشارح فیجاب بالذاتیات أی : حق الجواب عن ما التی لطلب شرح الماهیه أن یکون کذلک ، ولذلک لما سأل فرعون موسی عن حقیقه الله بقوله : (وَما رَبُّ الْعالَمِینَ)(۱) أجابه موسی بذکر بعض خواصه وصفاته تعالی حیث قال (رَبُّ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَما بَیْنَهُمَا إِنْ کُنْتُمْ مُوقِنِینَ)(۲) تنبیها علی أن حقیقته تعالی لا تعلم إلا بذکر الفصول المقومه لها ولا مقوم لها ، إذ لا ترکیب فیه سبحانه وتعالی ولما لم یتنبه فرعون لذلک ، بل عد جوابه غیر مطابق

۱- الشعراء : ۲۳.

۲- الشعراء : ۲۴.

(وتقع هل البسيطه فى الترتيب بينهما) أى : بين ما التى لشرح الاسم ، والتى لطلب الماهيه ؛ ...

******

قال لمن حوله ألا تستمعون؟ يعنى أنا سألته عن حقيقته ، فأجابنى بصفاته فلم يتعرض موسى عليه السلام لخطابه هذا ، بل ذكر صفات أبين حيث قال (رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبائِكُمُ الْأَوَّلِينَ)(١) لعله ينتبه فلم ينتبه فنسب فرعون - لعنه الله عليه موسى - عليه السلام - إلى الجنون وقال على وجه الاستهزاء (إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِى أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ)(٢) فذكر موسى - عليه السلام - ثالثا صفات أبين بقوله رب المشرق والمغرب وما بينهما ، وقال عقبه (إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ*) فأشار إلى أن السؤال عن حقيقه الرب ليس من دأب العقلاء. اه كلامهم.

قال الشيخ يس : وهل يؤخذ من كلامهم هذا أن كل بسيط لا يسأل عن حقيقته - اه والظاهر أنه كذلك.

(قوله : وتقع هل البسيطه) أى : وهى التى يطلب بها نفس وجود الشىء أى : ويقع السؤال بهل البسيطه بين السؤال بما التى لشرح الاسم وبين التى لطلب الماهيه (قوله : فى الترتيب) أى : فى حال الترتيب أى : ترتيب الطلب (قوله : أى بين ما التى لشرح الاسم والتى لطلب الماهيه) أى : لطلب شرحها وبيانها لما علمت أن قول المصنف أو ماهيه المسمى عطف على الاسم ويحتمل أنه عطف على شرح ويدل له ما هنا ، واعلم أن مقتضى الترتيب الطبيعى وقوع هل المركبه بعد ما التى لطلب شرح الماهيه كما مر ، ولذا يقال : إن هل تقع بين ماءين وما تقع بين هلين ، وقد أسقط المصنف والشارح هذه المرتبه فيقال مثلا أولا ما العنقاء؟ ثم ثانيا هل هى موجوده ، ثم ثالثا ما هى ماهيتها؟ وحقيقتها فإذا عرفت الحقيقه قلت رابعا هل العنقاء دائمه ، وكذا تقول ما البشر؟ فتجاب بإنسان ، ثم تقول هل موجود أولا؟ فتجاب بموجود ، ثم تقول ما ماهيته وحقيقته؟ فتجاب بحيوان ناطق ، ثم تقول هل يمشى على أربع أو على رجلين؟ ونحو ذلك من الأحوال العارضه.

١- الشعراء : ٢٦.

٢- الشعراء : ٢٧.

يعنى أن مقتضى الترتيب الطبيعى أن يطلب : أولا- : شرح الاسم ، ثم وجود المفهوم فى نفسه ، ثم ماهيته وحقيقته ؛ لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم ، ومن لا يعرف أنه موجود استحال منه أن يطلب حقيقته وماهيته ؛ ...

******

(قوله : يعنى أن مقتضى الترتيب الطبيعى) أى : العقلى نسبه للطبع بمعنى العقل ، إذ هو المراعى للمناسبات والترتيب الطبيعى هو أن يكون المتأخر متوقفا على المتقدم من غير أن يكون المتقدم عله له كتقدم المفرد على المركب والواحد على الاثنين ووجه كون ما ذكره المصنف مقتضى الترتيب الطبيعى أن مقتضى الطبع أى : العقل المراعى للمناسبه أن الشخص إذا سمع اسما ولم يعرف أن له مفهوما طلب له مفهوما على وجه الإجمال ، ثم إذا وقف على مفهومه طلب وجوده لاستحاله طلب وجود مفهوم اللفظ قبل العلم بأن له مفهوما إذ لعله مهمل ، ثم إذا علم وجوده طلب تفصيل ذلك المفهوم بالحد المتضمن للجنس والفصل ، وإذا علم تفصيل ذلك المفهوم سأل عن أحوال العارضه له كدوامه ؛ لأن العلم بدوام ذلك الشىء يستدعى سبق العلم بحقيقته - كذا قيل.

قال السبكى : ولا يخلو عن نظر ؛ لأنه إذا كان السؤال عن الدوام يستدعى سبق علم الماهيه فالسؤال عن الوجود كذلك ، وحينئذ فلا فرق بين هل البسيطه والمركبه نظرا لذلك التعليل - ا. ه.

وقد يقال : إن وجود الشىء عينه بخلاف الدوام ، وحينئذ ففرق بينهما - تأمل.

(قوله : شرح الاسم) أى : بيان مفهومه الإجمالى ، وقوله ثم وجود المفهوم أى : ثم يطلب بهل وجود ذلك المفهوم ، وقوله : ثم ماهيته أى : ثم يطلب بيان ماهيته بما الثانيه وقوله : لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ أى : الإجمالى عله لكون مقتضى الترتيب العقلى ما ذكر ، وقوله استحال منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم أى : الإجمالى وذلك الاحتمال أن يكون اللفظ المسموع مهملا ، وقوله استحال منه أن يطلب حقيقته أى : التفصيليه (قوله : لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ) أى : مفهومه من حيث إنه مدلول اللفظ استحال منه أن يطلب وجوده ، فاندفع ما يقال : إن ما ذكر من استحاله طلب

إذ لا حقيقه للمعدوم ولا ماهيه له. والفرق بين المفهوم من الاسم بالجمله وبين الماهيه التى تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل ؛ ...

******

الوجود قبل الوقوف على المفهوم فى الجمله لا- يسلم ، بل قد يطلب بناء على أن الأصل وضع اللفظ لمفهوم ما ثم على تقدير تسليمه ، فإنما ذلك إذا لم يعرف أن له مفهوما أصلا ، وأما إن عرف أن له مفهوما ولو لم يقف على ما يعينه فى الجمله فلا مانع من السؤال عن وجوده ؛ لأنه إذا عرف أن له معنى فقد تصوره باعتبار أنه معنى اللفظ وإن كان مبهما وهذا التصور كاف فى طلب وجوده والسؤال عن خصوصيته (قوله : إذ لا حقيقه للمعدوم ولا ماهيه له) العطف مرادف ووجه كون المعدوم لا ماهيه له أن الماهيه ما به يكون الشيء المتعارف وهو الموجود هو هو والمعدوم لا وجود له فلا ماهيه له أيضا.

(قوله : والفرق إلخ) أتى بهذا دفعا لما يقال إن المصنف جعل ما قسمين الأول ما يطلب بها بيان مفهوم الاسم ، والثانى ما يطلب بها بيان ماهيه المسمى وهل هما إلا شيء واحد ، وحاصل ذلك الدفع أنا لا نسلم أنهما شيء واحد بل مختلفان - كذا قرر بعضهم ، وعباره السيرامى لما كان الحد والمحدود متحدين ذاتا مختلفين من جهه الإجمال والتفصيل فربما يتوهم متوهم عدم الفائده فى التحديد سواء كان اسميا أو حقيقيا دفعه بقوله والفرق إلخ ، والفرق : مبتدأ ، وقوله غير قليل : خبر ، ومعنى كونه غير قليل أنه كثير ، والمراد لازمه أى : ظاهر وواضح أو المراد بالقله الخفاء (قوله : بين المفهوم من الاسم) أى : بين الذى يفهم من الاسم أى : من اللفظ ويدل عليه (قوله : بالجمله) متعلق بالمفهوم والباء للملابسه أى : المفهوم الملتبس بالجمله أى : بالإجمال أى : بين المفهوم والمجمل أو الإجمالى ، أو أنه حال من المفهوم أى : حال كونه إجمالا أى مجملا (قوله : التى تفهم من الحد) أى : من لفظ الحد وفى كلامه إشاره إلى أن الحد يطلق على اللفظ المعنون به عن أجزاء الماهيه كما أنه يطلق على مجموع أجزائها (قوله : بالتفصيل) متعلق بتفهم أى : تفهم تفصيلا من الحد أو أنه صفه للماهيه ، أى : الماهيه الملتبسه بالتفصيل أى : الماهيه المفصله التى تفهم من الحد (قوله : غير قليل) أى : ظاهر فلا يتوهم اتحادهما ؛

فإن كل من خوطب باسم فهم فهما ما ، ووقف على الشىء الذى يدل عليه الاسم إذا كان عالما باللغه ، وأما الحد فلا يقف عليه إلا المرتاض بصناعه المنطق ، فالموجودات لها حقائق ...

******

لأن المحدود وهو ما يدل عليه اللفظ ويفهم منه الماهيه المجمله ، والذى يفهم من الحد الماهيه المفصله ، ولا شك أن الماهيه المجمله غير نفسها حال كونها مفصله كما هو ظاهر (قوله : فإن كل إلخ) هذا من باب التنبيه لا من الدليل ، إذ الأمور الواضحه لا يقام عليها دليل ، نعم قد ينبه عليها إزاله لما يعرض لها من الخفاء بالنسبه لبعض الأذهان (قوله : فهم فهما ما) أى : فهم منه الماهيه فهما إجماليا فمفعول فهم محذوف (قوله : ووقف على الشىء الذى يدل عليه الاسم) أى : وقوفا إجماليا وهو تفسير لما قبله ؛ لأن فهم الشىء هو إدراكه والوقوف عليه (قوله : إذا كان عالما باللغه) أى : بوضعها أما غير العالم بوضعها فلا يفهم من الاسم المخاطب به شيئا ، فإذا كان عالما بوضع اللغه وخوطب بلفظ الإنسان فهم منه نوعا من الحيوان مخصوصا (قوله : وأما الحد) المراد به هنا الماهيه التفصيليه لا اللفظ الدال عليه بدليل قوله فلا يقف عليه إلخ ، وكان المناسب لما قبله أن يقول : والذى يفيده الحد الماهيه التفصيليه ولذلك كان لا يقف إلخ ، وقوله إلا المرتاض بصناعه المنطق أى : العالم بها المتقن لها ؛ وذلك لأن الحد عباره عن الماهيه التفصيليه كما علمت ، ولا يعلم الحقائق المفصله إلا من له إتقان لعلم المنطق لعلم حقيقه الذاتيات أعنى : الجنس والفصل منه ، وفيه أن الذاتيات إنما تعرف بالنقل أو بمحض فرض العقل على الأصح ، فالارتياض فى صناعه المنطق لا يفيد معرفه ذاتيات الأشياء ، وقد يقال المرتاض فى صناعه المنطلق يستخرج للحقيقه أجزاءها الذاتيه من الجنس والفصل عند عدم النقل - تأمل.

(قوله : فالموجودات إلخ) الفاء واقعه فى جواب شرط مقدر أى : إذا علمت ما ذكرناه من أنه لا حقيقه للمعدوم ولا ماهيه له وأردت الفرق بينه وبين الموجود فنقول لك الفرق بينهما أن الموجودات إلخ ، وأراد بالموجودات الأمور التى لها ثبوت فى نفس الأمر لا المتحققه فى الخارج فقط (قوله : لها حقائق) أى : ماهيات مركبه من الذاتيات ملحوظ باعتبار التحقق فى نفس الأمر وهى حقيقه ذلك الموجود.

ومفهومات ، فلها حدود حقيقيه واسميه ، وأما المعدومات فليس لها إلا المفهومات ؛ فلا حدود لها إلا بحسب الاسم ؛ لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد أن يعرف أن الذات موجوده حتى إن ما يوضع فى أول التعاليم من حدود الأشياء التى ...

******

(قوله : ومفهومات) أى : صور حاصله فى العقل مدركه من الألفاظ الداله عليها بواسطه معرفه وضعها لها ، والحاصل أن كلا من الموجودات والمعدومات وضع له ألفاظ ؛ لأن الوضع لا يشترط فيه تحقق الموضوع له ، وتلك الألفاظ الموضوعه يدرك العقل منها صورا بواسطه معرفه وضعها وتلك الصور هى مفهومات الألفاظ (قوله : فلها حدود حقيقيه) أى : تدل على الحقائق (قوله : واسميه) أى : لفظيه تدل على المفهومات من الأسماء (قوله : فليس لها إلا المفهومات) وهى الصور العقليه المدركه من أسمائها (قوله : إلا بحسب الاسم) أى : لا بحسب الذات وكان الأولى أن يقول : فلا تعريف لها إلا بحسب الاسم ؛ لأن الحد ما كان بالذاتيات وهى لا ذاتيات لها (قوله : لأن الحد بحسب الذات) أى : بالنظر للذات أى : الحقيقه (قوله : حتى إن ما يوضع إلخ) غايه لقوله لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد إلخ ، وحاصل كلامه أن الحد الاسمى قد ينقلب حقيقيا ، فالواضع إذا تعقل نفس الحقيقه ووضع الاسم بإزائها فقبل العلم بوجود تلك الحقيقه يكون تعريفا اسميا ، وبعد العلم بوجودها ينقلب حدا حقيقيا ، فالحد الحقيقى والحد الاسمى لا منافاه بينهما إلا بذلك الاعتبار ، مثلا تعريف الشكل المثلث المتساوى الأضلاع بما أحاط به ثلاث خطوط متساويه حد اسمى وبعد علمك بوجوده بالشكل الأول من التحرير يصير حدا حقيقا ، وكذلك إذا قلت لمن لا يعرف معنى لفظ صلاه الصلاه عباده ذات أقوال وأفعال مفتتحه بالتكبير مختتمه بالتسليم كان ذلك حدا اسميا ، فإذا علم المخاطب بعد ذلك بوجودها بأن سأل عن وجودها ، وقال هل هى موجوده فقلت له : إن النبى قد أمر بها وكل ما أمر به النبى فهو موجود انقلب ذلك الحد الاسمى حدّا حقيقيًا ، بقى شىء آخر وهو أن الحد الاسمى إذا انقلب حدا حقيقيا هل فى هذه الحاله يقال له حد اسمى أو أن الشرط فى كونه اسميا عدم العلم بوجود تلك الحقيقه ، فإذا وجد العلم انتفى عنه ذلك الاسم (قوله : فى أول التعاليم) جمع تعليم والمراد

يبرهن عليها فى أثناء العلم إنما هى حدود اسميه ، ثم إذا برهن عليها وأثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدودا حقيقيه ؛ جميع ذلك مذكور فى الشفاء.

******

به التراجم كالفصل والباب وقوله من حدود الأشياء بيان لما يوضع وذلك مثل حد الصلاه المذكور فى أول بابها (قوله : يبرهن عليها) أى : على وجودها (قوله : فى أثناء العلم) أراد بالعلم القواعد المتعلقه بالشىء المحدود المذكوره فى تلك الترجمه ، وفى بعض النسخ فى أثناء التعليم أى : فى أثناء الترجمه (قوله : حدود اسميه) أى : رسوم (قوله : ثم إذا برهن عليها) أى : على تلك الأشياء أى : أقيم البرهان على وجودها (قوله : وأثبت وجودها) أى : بالبرهان والمراد الوجود الخارجى لا مطلق الوجود (قوله : صارت تلك الحدود) أى : التعاريف ، وقوله : حدودا حقيقيه أى : بحسب الحقيقه ، فانقلب الاسمى حقيقيا ، وجعل هذا كليا غير مسلم ؛ لأن الحد الاسمى عباره عن جميع ما اعتبره الواضع فى مفهوم اللفظ ، وما اعتبره قد يكون عارضا للأفراد لا ذاتيا ، فلا يمكن بعد إثبات الوجود أن يصير حدّا حقيقيّا ؛ لأن الحد الحقيقى عباره عن جميع ذاتيات الشىء الموجوده مثلا مفهوم الماشى حد اسمى للإنسان وبعد إثبات الوجود لا يكون حدا حقيقيا ؛ لأنه ليس عباره عن جميع ذاتيات الأفراد : كزيد وعمرو ، فلا بد من تأويل كلامه بأن المراد أنه بعد إثبات الوجود يمكن أن يصير حدا حقيقيا بأن يكون ما اعتبره الواضع جمع ذاتيات الأفراد – كذا ذكره العلامه السيد فى حواشى المطول ، وفى الفنارى : أن الواضع إذا تصور حقيقه الشىء وعين الاسم بإزائها ، فظاهر أن التعريف حد اسمى قبل العلم بوجودها ، وحقيقى بعد العلم بالوجود وإذا تصورها ببعض عوارضها واعتباراتها وضع الاسم بإزائها فالتعريف إنما يكون حدا اسميا بالنظر لتلك الاعتبارات ، فبعد العلم بالوجود يكون حدا حقيقيا بالنظر إليها بلا اشتباه ، وأما بالنظر لنفس الشىء فرسم اسمى قبل العلم بالوجود ورسم حقيقى بعده ، وحينئذ فلا حاجه لما ذكره العلامه السيد من التقييد ، وهذا كله إذا أريد بالحد والرسم المعنى المصطلح عليه عند أرباب المعقول ، وأما إذا أريد بالحد المعرف مطلقا فالأمر ظاهر (قوله : كذا فى الشفاء) كتاب لابن سينا ، وعلم من كلامه أن الجواب الواحد يجوز أن يكون حدا بحسب

(و) يطلب (بمن العارض المشخص) أى : الأمر الذى يعرض ...

******

الاسم ، وبحسب الذات بالقياس إلى شخصين وبالقياس إلى شخص واحد فى وقتين ، أما الثانى : فكما مر فى مثالى المثلث والصلاه ، وأما الأول فكما إذا سألك سائل عن مفهوم الإنسان فقال ما الإنسان؟ أى : ما مفهوم هذا اللفظ ، وكان شخص حاضر يعلم مفهومه وأنه موجود ، ولكن لا يعلم تفصيل ذلك المفهوم - فقلت له حيوان ناطق - فهذا حد اسمى بالنظر للسائل ، وحقيقى بالنظر للسامع.

(قوله : العارض المشخص لذى العلم) لما كان المتبادر منه أن المراد بالعارض المشخص خصوص الوصف الذى يعين ذا العلم كقولنا فى جواب السؤال المذكور الرجل الطويل الذى لقيته بالأمس إذا كان التعين يحصل بتلك الأوصاف أشار الشارح بقوله : فيجاب بزيد أو نحوه ، إلى أن المراد بالعارض المشخص لذى العلم الأمر المتعلق به سواء كان علما له أو وصفا خاصا به كما فى المثال المذكور وسواء اتحد العارض كما فى المثال الأول ، أو تعدد كما فى الثانى ، وليس المراد المعنى المتبادر فقط وخرج بالمشخص العارض الغير المشخص وهو الأمر العارض العام ككاتب ونحوه ، فلا يصح أن يقع فى جواب السؤال بمن لأنها وإن كانت عارضه لحقيقه الإنسان لكنها غير معينه له قال ابن يعقوب ، ولما كانت من هاهنا فى غايه الإبهام لم يكن فيها إشعار بخصوصيه المجاب به ، فإذا قيل فى الجواب زيد تصور السائل من ذلك الجواب ذات زيد ، فلذا كانت للتصور وإن لزم من ذلك تصديق بكون خاص فى الدار ، وأما قولنا فيما تقدم أدبس فى الإناء أم عسل؟ فالمجاب به مستشعر من السؤال فلم يزد الجواب تصويره ، ولهذا قلنا فيما تقدم إنه يرجع إلى التصديق فى التحقيق وعلى هذا يقاس ما يأتى فى ما ونحوها. اه.

ومن هذا تعلم أن قولهم من ونحوها لطلب التصور أى : أصاله فلا ينافى أن طلب التصديق الخاص لازم لها هذا ، وذكر السبكى فى عروس الأفراح نقلا عن والده أن الجواب بزيد مفرد لا مركب ولا يقدر مبتدأ ولا خبر ، فإذا قلت من عندك؟ فقيل زيد ، كان بمنزله قولك : ما الإنسان؟ فتقول حيوان ناطق ، فهو ذكر حد يفيد التصور

(لـذى العلم) فيفيد تشـخصه وتعينه (كقولنا : من فى الدار) فيجاب بزيد ونحوه مما يفيد تشـخصه (وقال السـكاكى يسأل بما عن الجنس ؛ تقول : ما عندك ؛ أى :

******

فقـط ، وعلى ذلـك قوله تعالى : (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ)(١) وأمـا قوله فى الآيه الأخرى : (خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ)(٢) فهو ابتـداء كلام يتضـمن الجواب ، وليس اقتصارا على نفس الجواب بخلاف الآيه قبلها (قوله : لذى العلم) عبر بالعلم دون العقل ليتناول البارى نحو : (فَمَنْ رَبُّكُما يا مُوسى)(٣) (قوله : تشخصه) أى : تشخصا شخصيا أو نوعيا كما إذا قيل من فى هـذا القصـر فقيـل مثلا الإنسان الصـقلى ، وكـذا إذا قيل من فى السـماء من أنواع العالمين فقيل الملك والمراد بالنوع اللغوى الشامل للصنف (قوله : وتعينه) عطف تفسير (قوله : من فى الدار) أى : إذا علم السائل أن فى الدار أحدا ، لكن لم يتشخص عنده فيسأل بمن عن مشخصه.

(قوله : فيجاب بزيـد) أى : لأن العلم يفيـد إحضار ما وضع له بعينه وهو عارض له بمعنى أنه خارج عن ماهيته أو جنسه بالعارض القـائم به - قـاله عبـد الحكيم ، أو المراد بكونه عارضا للـذات أنه متعلق بها لـدلالته عليها كما مر ، قال فى المطول وأما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيله كذا ونحو ابن فلان وأخو فلان ، فإنما يصح ذلك من جهه أن المخاطب يفهم منه التشـخص بحسـب انحصار الأوصاف فى الخارج فى شخص ، وإن كانت تلك الأوصاف بالنظر إلى مفهوماتها كليات (قوله : وقال السكاكى) أى : فى الفرق بيـن مـن ومـا وهـذا مقابـل للقيـل المتقـدم (قـوله : يسـأل بمـا عن الجنس) أى : من ذوى العلم أو من غيرهم ، والمراد بالجنس الماهيه الكليه سواء كانت متفقه الأفراد أو مختلفتها مجمله أو مفصـله فيشـمل جميع أقسام المقول فى جواب ما هو وهو النوع والجنس والماهيه التفصـيليه والإجماليه ، فإذا قيل ما زيد وعمرو؟ فيجاب بإنسان وما الإنسان والفرس؟ فيجاب بحيوان ناطق ، أو نوع من الحيوان ، فيطلب بمـا عنـد السـكاكى شـرح الاسم وشـرح الماهيه الموجوده إلا أنه مختص عنـده بالأمر الكلى وعند صاحب القيل السابق يطلب بها شرح الاسم كليا كان أو جزئيا ، قال عبد الحكيم : ومما ذكر تعلم أن مراد

١- لقمان : ٢٥.

٢- الزخرف : ٩.

٣- طه : ٤٩.

أى أجناس الأشياء عندك ، وجوابه : كتاب ، ونحوه) ويدخل فيه السؤال عن الماهيه ...

******

المصنف بالجنس : الجنس اللغوى ، فيدخل النوع سواء كان حقيقيا أو اصطلاحيا نحو قولنا : ما الكلمه : أى : جنس من أجناس الألفاظ هى؟ فيجاب بأنها لفظ مفرد مستعمل (قوله : أى أجناس الأشياء إلخ) أى : أى جنس من أجناس الأشياء عنك ؛ لأن المسئول عنه ليس هو الجمع (قوله : وجوابه) أى : جواب ما عندك لا جواب أى : جنس من أجناس الأشياء عندك ؛ لأن قول المصنف أى : أى أجناس الأشياء عندك إنما أتى به للتفسير من جهه المعنى ؛ وذلك لأن السؤال بأى إنما يكون عن المميز كما سيذكره المصنف قريبا ، وأما ما فإنه يسأل بها عن الجنس فلم يكن جواب أى : مطابقا لجواب ما ؛ وذلك لأن المجاب به عن ما لفظ الجنس ككتاب أو فرس ، والمجاب به عن أى : الجنس ومميزه الذى هو الفصل نحو : شيء مكتوب ، أو شيء عاقل ، أو شيء ملبوس ، أو نحو ذلك ، لكن لما كان مميز الجنس يستشعر منه الجنس ؛ لأن الشيء المكتوب مثلا يستلزم الكتاب فمتى ذكر مميز الجنس الذى عنده فقد ذكر الجنس الذى عنده فسر المصنف ما عندك بأى جنس عندك تسامحا لتلازم جوابيهما ، هذا محصل ما قاله اليعقوبى وسم ، قال عبد الحكيم : لا يتوهم من تفسير المصنف مطلب ما بمطلب أى : اتحادهما فإن أيا لطلب المميز وما لطلب الماهيه إلا أنه لما كان طلب ماهيه الشيء مستلزما لطلب تمييز تلك الماهيه بعينها عما عداها من حيث اشتمالها على الخصوصيه أقيم مطلب أى : مقام مطلب ما ولذا اتحد جوابهما ، فيقال : كتاب ونحوه ؛ لأنه من حيث إنه مشتمل على بيان الجنس إجمالا جواب لما ومن حيث اشتماله على الخصوصيه المميزه عن الأجناس الآخر جواب لأى ، هكذا يستفاد من شرح العلامه الشارح للمفتاح. اه.

فأنت تراه جعل جوابهما واحد بالذات مختلفا بالاعتبار وعلى هذا فيصح جعل ضمير وجوابه لما عندك ولأى الأجناس عندك تأمل (قوله : ونحوه) أى : كفرس وحمار وإنسان (قوله : ويدخل فيه) أى فى السؤال عن الجنس السؤال عن الماهيه والحقيقه أى : التى هى النوع سواء كان حقيقيا نحو ما الإنسان؟ أو اصطلاحيا نحو ما الكلمه ، وأشار الشارح بهذا إلى أن مراد المصنف بالجنس الجنس اللغوى وهو ما صدق على كثيرين

والحقيقه ؛ نحو : ما الكلمه ؛ أى : أى أجناس الألفاظ هى؟ وجوابه : لفظ مفرد موضوع (أو عن الوصف ، تقول : ما زيد؟ وجوابه : الكريم ، ونحوه ، و) يسأل (بمن عن الجنس من ذوى العلم ، تقول : من جبريل؟ أى : أبشر هو ، أم ملك ، أم جنى ؛ وفيه نظر) ...

******

لا الجنس المنطقى ، إذ هو مقابل للنوع (قوله : والحقيقه) عطف مرادف (قوله : ما الكلمه) أى : ما مدلول هذه اللفظه (قوله : أى أى أجناس الألفاظ هى) أى : جنس من أجناس الألفاظ هى أى : أى نوع من أنواعها؟ لأنها تتنوع لأنواع مفرد ومركب وموضوع وغير موضوع ومستعمل وغير مستعمل (قوله : أو عن الوصف) عطف على قوله عن الجنس أى : يسأل بما عن الجنس أو عن الوصف (قوله : تقول ما زيد) أى : تقول فى السؤال عن الوصف ما زيد؟ أى : أى وصف ، يقال فيه أى هل يقال فيه كريم أو بخيل أو غير ذلك؟ وإنما فسرنا بذلك لقول المصنف وجوابه الكريم ، فلو كان المراد الوصف القائم به لكان جوابه الكرم ونحوه (قوله : ونحوه) أى : كالشجاع والبخيل والجبان ، وكان الأولى للمصنف أن يقول : وجوابه كريم بالتنكير.

(قوله : وبمن عن الجنس) عطف على ما من قوله يسأل بما عن الجنس فهو من جمله مقول السكاكى ، والمراد الجنس اللغوى فيشمل النوع والصنف. (قوله : من ذوى العلم) أى : الكائن من دون العلم ، وذلك بأن يعلم السائل أن المسئول عنه من ذوى العلم ، لكنه يجهل جنسه وقضيه التقييد بذوى العلم تقتضى أنه لا يسأل بها عن الجنس مطلقا (قوله : تقول من جبريل) أى : تقول فى السؤال عن الجنس من ذوى العلم من جبريل أى : ما جنسه إذا كنت عالما بأنه من ذوى العلم جاهلا جنسه وجوابه ملك (قوله : وفيه نظر) أى : وفيما قاله السكاكى بالنظر للشق الثانى وهو جعل من للسؤال عن الجنس نظر ، وحاصله أنا لا نسلم ورود من فى اللغه للسؤال عن الجنس ، فالصواب ما مر من أنها للسؤال عن العارض المشخص ورجع بعضهم النظر إلى قوله أو عن الوصف أيضا ، فإن المنطقيين قالوا لا يسأل بما عن الصفات المميزه ، بل بأى ، وأجاب بأن مراد السكاكى أنها قد تخرج عن حقيقتها فيستفهم بها عن الصفات. اه يس. فإن قلت قد يستدل على وروده فى اللغه للسؤال عن الجنس ببيت الكتاب وهو قوله :

إذ لا نسلم أنه للسؤال عن الجنس ، وأنه يصح فى جواب : من جبريل؟ أن يقال : ملك ، بل يقال : ملك من عند الله يأتى بالوحى كذا وكذا ؛ مما يفيد تشخصه (و) يسأل (بأى عما يميز أحد المتشاركين فى أمر يعمهما) ...

******

أتوا نارى فقلت : منون أنتم

فقالوا الجنّ قلت : عموا ظلاما (١)

فإن الجواب دليل على أن السؤال عن الجنس ، إذ لو كان السؤال عن المشخص لقالوا فلان وفلان ، قلت : لا نسلم أن المسئول عنه الجنس ، بل الظاهر أن الشاعر ظنهم من البشر فسألهم عن مشخصهم ، وأنهم من أى قبيله؟ فأجابوا بأنا لسنا من جنس البشر حتى تفحص عن المشخص والمعين ففى إجابتهم ببيان الغير المطابق تنبيه على خطأ السائل فى هذا الظن ، فكأن المجيب يقول ليس الأمر كما تظن من أننا من أشخاص الآدميين فنجيبك بما يعنينا ، وإنما نحن من جنس الجن والتخطئه فى السؤال وارده (قوله : إذ لا نسلم أنه) أى : من فى اللغه للسؤال إلخ.

(قوله : وأنه يصح) أى : ولا نسلم أنه يصح (قوله : بل يقال ملك) أى : بل يقال فى جوابه ملك من عند الله إلخ (قوله : كذا وكذا) أى : إلى الأنبياء من عند الله وقوله مما يفيد إلخ بيان لكذا وكذا أى وإذا كان لا يجاب إلا بذلك فتكون من : لطلب العارض المشخص لذى العلم كما مر ، فإن قلت : إن السكاكى ادعى أن من فى قوله تعالى حكايه عن فرعون : (فَمَنْ رَبُّكُما يا مُوسى)(٢) للسؤال عن الجنس قلت : كلامه ممنوع لم لا يجوز أن يكون للسؤال عن الوصف كما يدل عليه الجواب على أنه يجوز أن يكون الجواب من الأسلوب الحكيم إشاره إلى أن السؤال عن الجنس لا يليق بجنابه تعالى إنما اللائق السؤال عن أوصافه الكامله ، فكأنه قيل لفرعون دع السؤال عن الجنس ، فإنه معلوم البطلان ؛ لأن ذاته تعالى لا تدخل تحت جنس ، بل اللائق بجنابه أن يسأل عن صفاته (قوله : أحد المتشاركين) هو بصيغه التثنيه وهو اقتصار على أقل ما يحصل فيه

١- البيت من الوافر ، وهو لشمر بن الحارث فى الحيوان ٤ / ٤٨٢ ، ٦ / ١٩٧ وخزانه الأدب ٦ / ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، والدرر ٦ / ٢٤٦ ، ولسان العرب (حسد) ، (منن) ، وجواهر الأدب ص ١٠٧.

٢- طه : ٤٩.

وهو مضمون ما أضيف إليه أى ...

******

الاشتراك ، وإلا فأى كما يسأل بها عما يميز أحد المتشاركين يسأل بها عما يميز أحد المتشاركات ، وقوله فى أمر يعمهما متعلق بالمتشاركين وأتى المصنف بهذا لزياده البيان والإيضاح للمشاركه ، إذ الأمر الذى تشارك فيه الشيئان لا يكون إلا عامّا كذا قيل ، وفيه بحث ؛ لأن المتشاركين فى دار أو مال لا يسأل بأى عما يميزهما إلا إذا جعلا داخلين تحت أمر يعمهما ولو كان ذلك الأمر يعمهما مفهوم المتشاركين فى هذا المال أو فى هذه الدار - قاله عبد الحكيم ، وحاصل ما ذكره المصنف أنه إذا كان هناك أمر يعم شيئين أو أشياء بحيث وقع فيه الاشتراك ، وكان واحد منهما أو منها محكوما له بحكم وهو مجهول عند السائل إلا أن له وصفا عند غيره يميزه وأريد تمييزه ، فإنه يسأل بأى عن ذلك الموصوف بوصف يميزه وهو صاحب الحكم ؛ لأن العلم بالمشترك فيه وهو الأمر العام مع العلم بثبوت الحكم لأحد الشيئين المشتركين أو المشتركات لا يستلزم بالضروره العلم بتمييز صاحب الحكم من الشيئين أو الأشياء ، فيسأل بأى عن الموصوف بالوصف المميز له ، فقول المصنف عما يميز المراد عن موصوف ما يميز أى عن موصوف وصف يميز إلخ لقوله بعد أى أنحن أم أصحاب محمد ، فالمسئول عنه بأى الأشخاص الموصوفون بالكون كافرين أو الكون أصحاب محمد فقول الشارح بعد ، وسألوا عما يميز أى عن موصوف ما يميز وقوله مثل الكون إلخ تمثيل لما يميز - فتأمل.

(قوله : وهو) أى : الأمر الذى يعمهما مضمون إلخ ، اعلم أن الأمر المشترك فيه الذى قصد التمييز فيه تاره يكون هو ما أضيف إليه أى : وتاره يكون غيره فالأول كمثال المصنف ، فإنهما مشتركان فى الفريقيه ، والذى يميز أحدهما هو الوصف الذى يذكره المجيب مثل الكون أنتم أو أصحاب محمد ونحو أى : الرجلين أو الرجال عندك فالرجلان مثلا اشتركا فى الرجوليه وهو أمر يعمهما ، والذى يميز أحدهما هو الوصف الذى يذكره المجيب ، والثانى كقوله تعالى حكايه عن سليمان على نبينا وعليه أفضل الصلاه والسّلام : (أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِها)(١) أى : أى الإنس والجن يأتينى بعرشها ، فإن الأقرب فيه أن الأمر المشترك فيه هو كون كل منهم من جند سليمان ومنقادا لأمره ، وبهذا تعلم

١- النمل : ٣٨.

(نحو : (أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقاماً) أی : أنحن أم أصحاب محمد) فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا فی الفريقيه ، وسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر مثل : الكون كافرين قائلين لهذا القول ، ومثل : الكون أصحاب محمد عليه الصلاه والسّلام غير قائلين (و) يسأل (بكم عن العدد نحو : (سَلْ بَنِی إِسْرائِيلَ كَمْ آتَيْناهُمْ مِنْ آيَهٍ بَيِّنَهٍ)(۱) أی : كم آيه آتيناهم؟ ...

******

ما فی قول الشارح وهو مضمون ما أضيف إليه أی ويمكن بتكلف أن يجعل الأمر المشترك فيه من هذا المثال مضمون المضاف إليه بمعنی كون كل منهما مخاطبا بالإضمار - فتأمل.

(قوله : نحو أی الفريقين إلخ) هذا حكايه لكلام المشركين لعلماء اليهود منهم معتقدون أن أحد الفريقين ثبت له الخيريه والفريقيه تصدق علی كل منهما ولم يتميز عندهم من ثبتت له الخيريه ، فكأنهم قالوا : نحن خير أم أصحاب محمد؟ وقد أجابهم اليهود بقولهم : أنتم. وقد كذبوا فی هذا الجواب ، والجواب الحق هو أصحاب محمد وكل من الجوابين حصل به التمييز (قوله : أی أنحن إلخ) هذا تفسير للفريقين (قوله : قد اشتركا فی الفريقيه) لم يقل قد اشتركا فی أمر يعمهما وهو الفريقيه لعله للإشاره إلی أن قوله فی المتن فی أمر يعمهما لا حاجه إليه إلا التأكيد ودفع التوهم - كذا قال يس ، وقد علمت ما فيه (قوله : وسألوا) أی : الكافرون أعنی : مشركی العرب أحبار اليهود (قوله : عما يميز أحدهما) فی الكلام حذف كما مر أی : وسألوا عن موصوف ما يميز أی سألوا عن الفريق الموصوف بالوصف الذی يميز أحد الفريقين عن الآخر.

(قوله : مثل الكون كافرين) اسم الكون ضمير نابت عنه أل وكافرين خبره أی : مثل كونهم كافرين ، وقوله قائلين حال من الواو فی سألوا بين بها من صدر منه القول أعنی (قوله : (أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقاماً)) (۲) ، ولو قال بدل قوله مثل الكون إلخ مثل كون الجواب أنتم وأصحاب محمد كان أخصر وأوضح (قوله : ويسأل بكم عن العدد) أی : المعين إذا كان مبهما فيقع الجواب بما يعين قدره كما يقال كم غنما ملكت؟

۱- البقره : ۲۱۱.

۲- مريم : ۷۳.

أعشـرين؟ أم ثلاـثين؟ ف (مِنْ آيَةٍ) مميز كم بزيـاده من لما وقع من الفصل بفعل متعـد بين كم ومميزها كما ذكرنا فى الخبريه ، فكم هاهنا للسؤال عن العدد ، ...

******

فيقال مائه أو ألفا ، ولا يصح الجواب بألوف ومحل الاحتياج للجواب المعين لقدر العدد إذا كان السؤال بها على ظاهره كما مثلنا ، وقد يكون السؤال بها عن العدد على غير ظاهره كما فى الآيه التى ذكرها المصنف كما قال الشارح فلا يحتاج لجواب.

(قوله : أعشرين أم ثلاثين) بدل من كم (قوله : مميز كم) أى : وكم مفعول ثان لآتيناهم مقدم عليه ، وقوله فمن آيه مميز كم فى الكلام حـذف أى ، وإنما كان المعنى ما ذكر ؛ لأن من آيه مميز كم (قوله : لما وقع إلـخ) أى : لوقوع وهـذا عله لزياده من أى : فلو لم تـدخل من الزائـده على هـذا التمييز لتوهم أنه مفعول للفعل (قوله : كما ذكرنا) أى : وهذا نظير ما ذكرنا فى حكم الخبريه فى قول الشاعر سابقا (١) :

وكم ذدت عنّى من تحامل حادث

وسوره أيام حززن إلى العظم

وإن كانت كم هنا فى هذه الآيه استفهاميه على أنه يجوز أن تكون هنا خبريه والمقام لا يأباه كما بينه الزمخشرى (قوله : فكم هنا للسؤال عن العـدد) هذا صـريح فى بقاء كم على حقيقتها من الاسـتفهام ، وأن الغرض منه التوبيخ فهو وسـيله إليه من حيث دلاله الجواب على كثره الآيات ففيه توبيـخ لهم بعـدم إيقاظهم مع كثره الآيات ، والفرق بين كم الاسـتفهاميه والخبريه أن الاسـتفهاميه لعـدد مبهم عنـد المتكلم معلوم عنـد المخـاطب فى ظن المتكلم والخبريه لعـدد مبهم عنـد المخـاطب ربمـا يعرفه المتكلم ، وأما المعـدود فهو مجهول فى كليهمـا ، فلـذا احتيـج إلى المميز المبين لمعـدود ولا يحـذف إلا لـدليل وأن الكلام مع الخبريه يحتمل الصـدق والكـذب بخلاـفه مع الاسـتفهاميه ، وأن المتكلم مع الخـبريه لاـ يسـتدعى جوابـا من مخـاطب ؛ لأـنه مخـبر والمتكلم مع الاستفهاميه يستدعيه ؛ لأنه

١- البيت من الطويـل ، وهو للبحترى فى الإيضـاح ص ١١٢ بتحقيق د / عبـد الحميـد هنداوى ، وفى شـرح المرشدى على عقود الجمان ص ١٢٨ ، وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ٨٢ ، والمخاطب فى البيت أبو الصقر ممدوح البحترى.

ولكن الغرض من هذا السؤال هو التقريع والتوبيخ.

(و) يسأل (بكيف عن الحال ، وبأين عن المكان ، وبمتى عن الزمان)

******

مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور فى مغنى اللبيب (قوله : ولكن الغرض من هذا الاستفهام هو التقريع والتوبيخ) أى : على عدم اتباع مقتضى الآيات مع كثرتها وبيانها وحينئذ فالمعنى : قل لهم هذا الكلام ، فإذا أجابوك بأننا آتيناهم آيات كثيره فوبخهم على عدم الاتباع مع كثره الآيات ، وإنما كان الغرض من هذا الاستفهام التقريع والتوبيخ ، وليس الغرض به استعلام مقدار عدد الآيات من جهه بنى إسرائيل ؛ لأن الله تعالى علام الغيوب ، فلو كان المراد مجرد علم مقدار الآيات لأعلم الله نبيه بقدرها وتولى ذلك الإعلام ، فتعين أن يكون الغرض به التقريع والتوبيخ ، قيل ويصح أن يكون الاستفهام على ظاهره بأن يكون القصد أمر النبى - صلى الله عليه وسلم - أن يسأل بنى إسرائيل حقيقه ليعلم من جهتهم مقدار الآيات ؛ لأنه لم يكن يعلمها بلا إعلام وقد تكون الحكمه إنما هى فى علم مقدارها من جهتهم ، وعلى هذا فالمعنى سلهم عما آتيناهم من الآيات فيجيبونك عن عددها فإذا علمت أن كم فى الآيه مستعمله فى حقيقتها وهو الاستفهام ، وأن الغرض منه التوبيخ كما قال الشارح ، لا أنها مستعمله فى التوبيخ سقط ما قيل اعتراضا على المصنف كان المناسب ذكر هذه الآيه بعد قوله : ثم إن هذه الكلمات الاستفهاميه كثيرا إلخ ؛ لأن الكلام هنا فى الاستفهام الحقيقى ولا يصح التمثيل بذلك هنا - تأمل.

(قوله : ويسأل بكيف عن الحال) أى : الصفه التى عليها الشىء كالصحه والمرض والركوب والمشى ، فيقال كيف زيد أو كيف وجدت زيدا أى : على أى حال وجدته؟ فيقال صحيح أو مريض ويقال كيف جاء زيد فيقال راكبا أو ماشيا وليست كيف ظرفا ، وإن كان يقال فى تفسيرها فى أى حال وجدته؟ لأنه تفسير معنوى كما يقال فى تفسير الحال فى قولنا : جاء زيد راكبا أى جاء فى حاله الركوب ، وإنما هى بحسب العوامل ففى قولنا : كيف وجدت زيدا تكون مفعولا أو حالا وفى قولنا : كيف زيد تكون خبرا (قوله : عن المكان) فيقال : أين جلست بالأمس مثلا ، وجوابه أمام الأمير

ماضيا كان أو مستقبلا (وبأيان عن) الزمان (المستقبل ، قيل : وتستعمل فى مواضع التفخيم ، مثل : (يَسْئَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيامَهِ) ...

******

وشبهه ونحو : أين زيد وجوابه فى الدار ، أو فى المسجد مثلا (قوله : ماضيا كان أو مستقبلا) فيقال فى الماضى مثلا متى جئت؟ والجواب سحرا ، أو نحوه ، ويقال فى المستقبل : متى تأتى؟ فيقال بعد شهر ، وكان يمكن الشارح أن يزيد أو حالا ؛ لأنه يسأل بمتى عنه أيضا خلافا لما يوهمه اقتصاره.

(قوله : عن الزمان المستقبل) فيقال أيان يثمر هذا الغرس؟ فيقال بعد عشرين سنه مثلا ، ويقال أيان تأتى؟ فيقال بعد غد ، وظاهر المصنف أن أيان للاستقبال ولو وقع بعدها اسم نحو : أيان مرساها وقال ابن مالك إنها للمستقبل إذا وليها فعل بخلاف ما إذا وقع بعدها اسم كقوله تعالى : (أَيَّانَ مُرْساها)(١) قال بعضهم : وفيه نظر ؛ لأن مرساها مراد به الاستقبال ، إذ المراد أيان الزمان الذى ترسى وتستقر فيه هل هو زمان قريب أو بعيد ، قيل إن أصل أيان : أىّ أوان فحذفت إحدى الياءين من أى ، والهمزه من أوان ، فصار أيوان فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فصار أيان ورد ذلك بأن كسر الهمزه فيه لغه مستعمله وهو يأبى أن يكون أصله ذلك ؛ لأنه تثقيل فى مقام التخفيف اللهم إلا أن يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفه ، والحق أن كون الاسم غير متمكن يأبى التصريف المذكور انتهى فنرى (قوله : قيل وتستعمل فى مواضع التفخيم) أى : فى المواضع التى يقصد فيها تعظيم المسئول عنه والتهويل بشأنه ، ثم إن هذا الكلام يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل إلا فى مواضع التفخيم فتكون مختصه بالأمور العظام نحو : (أَيَّانَ مُرْساها ،) و (أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ)(٢) ، وعلى هذا فلا يقال : أيان تنام كما قاله السيد ، ويحتمل أن المراد منه أنها تستعمل للتفخيم كما تستعمل فى غيره وهو ظاهر كلام النحويين حيث قالوا : إنها كمتى تستعمل للتفخيم وغيره (قوله : (يَسْئَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيامَهِ)) (٣) أى : فقد استعملت أيان مع يوم القيامه للتهويل والتفخيم بشأنه ، وجواب هذا

١- النازعات : ۴٢.

٢- الذاريات : ١٢.

٣- القيامه : ۶.

(وأنى تستعمل تاره بمعنى كيف) ويجب أن يكون بعدها فعل (نحو : (فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ)) ...

******

السؤال يومهم على النار يفتنون ، فإن قلت : إن الإخبار بأيان عن يوم القيامه مشكل ؛ وذلك لأن اسم الزمان لا يخبر به إلا عن الحدث ولا يخبر به عن الجثه ويوم القيامه كالجثه ، قلت فى الكلام حذف مضاف والتقدير : أيان وقوع يوم القيامه أى : يوم القيامه يقع فى أى زمان؟ فلم يلزم الإخبار المذكور ، فإن قلت : إن السؤال عن زمان وقوع اليوم الذى هو من أسماء الزمان يلزم عليه أن يكون للزمان زمان يقع فيه ، قلت : يجوز أن يعتبر الأخص ظرفا للأعم والعكس وما هنا من هذا القبيل ؛ وذلك لأن المستقبل أعم من يوم القيامه ؛ لأنه من النفخه الثانيه إلى دخول أهل الجنه الجنه وأهل النار النار ، واعترض على المصنف والشارح فى تمثيلهما بأيان يوم القيامه وأيان يوم الدين بأنه كلام محكى عن الإنسان الذى يحسب أن لن يجمع الله عظامه وهو لا يقصد تفخيم يوم القيامه ؛ لأنه لا يقر به ، اللهم إلا أن يقال إن التفخيم قد تحقق باعتبار أن هذا القائل يقول هذا السؤال بناء على اعتقاد المخاطب استهزاء به وإنكارا عليه أو يقال : إن هذه الحكايه عن ذلك الإنسان بالمعنى وعبر فيها بما يقتضى التفخيم إشعارا بعظم اليوم نفسه ، وإن كان الجاحد لا يقر به (قوله : وأنّى) أى : الاستفهاميه وقوله تستعمل إلخ يحتمل أن تكون حقيقه فى الاستعمالين فتكون من قبيل المشترك ، وأن تكون مجازا فى أحدهما ، وسيأتى فى الشارح (قوله : تاره) أى : مره بعد مره كما فى الصحاح فجردت عن بعض معناها (قوله : ويجب أن يكون بعدها فعل) أى : بخلاف كيف وظاهره أنه لا فرق بين الماضى وغيره وهو كذلك ، فالأول كالآيه المذكوره ، والثانى كقوله تعالى : (أَنَّى يُحْيِي هذِهِ اللهُ بَعْدَ مَوْتِها)(١) (قوله : (فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ)) (٢) قيل : إن أنّى فى هذه الآيه غير الاستفهاميه ، إذ لو كانت كذلك لاكتفت بما بعدها ؛ لأن من شرط الاستفهام أن يكتفى بما بعده من فعل نحو : أنى يكون لى ولدا أو اسم نحو : أنى لك هذا بل هى شرطيه بمعنى كيف الشرطيه وجوابها محذوف أى : أنى شئتم فأتوا وحذف الجواب لدلاله فأتوا

١- البقره : ٢٥٩.

٢- البقره : ٢٢٣.

أی : علی أی حال ، ومن أی شق أردتم بعد أن یکون المأتی موضع الحرث. ولم یجئ : أنی زید؟ ؛ بمعنی : کیف هو؟ (وأخری بمعنی : من أین ؛ نحو : (أَنَّی لَکِ هذا)(۱))

******

علیه ، وحینئذ فتمثیل المصنف وغیره لأنی الاستفهامیه بالآیه فیه نظر ، فالأولی التمثیل بأنی یحیی هذه الله بعد موتها وفیه أن جعلها استفهامیه علی الوجه الذی ذکره الشارح ظاهر ، وحینئذ فلا حاجه لتکلف الحذف ، وذکر الضحاک أن أنی فی الآیه بمعنی متی ، وأنه معنی ثالث لها ویرده سبب النزول وهو ما روی أن الیهود کانوا یقولون : من باشر امرأته من دبرها فی قبلها جاء الولد أحول ، فذکر ذلک عند رسول الله صلی الله علیه وسلم فنزلت الآیه (قوله : أی علی أی حال) تفسیر لها بمعنی کیف ، والعامل فی أنی هذه فأتوا ، وأورد العلامه أبو حیان علی ذلک ما حاصله إن أنی إذا کانت شرطیه أو استفهامیه لها الصدر فلا یعمل فیها ما قبلها - تأمل.

وقوله علی أی حال أی : من قیام أو اضطجاع وقوله : ومن أی شق أی : من خلف أو أمام (قوله : المأتی) بفتح التاء أی مکان الإتیان (قوله : موضع الحرث) أی : وهو القبل دون الدبر ، ومما یؤید ذلک أن الله تعالی قال فی آیه : (۲)(فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَیْثُ أَمَرَکُمُ اللهُ) إذ یفهم منه أن ثم موضعا لم یؤمر بالإتیان منه ، وغیر الدبر مأمور بالإتیان منه إجماعا ، فلم یبق محل لم یؤذن فیه إلا الدبر ، وأخذ الشیعه من الآیه جواز إتیان المرأه فی دبرها ، وتأولوا الآیه علی أن المراد : فأتوا حرثکم أی : ذات الحرث وهی النساء ، فیصدق بالإتیان فی أی موضع ورد علیهم بأن الحرث بمعنی المحروث وهو القبل ، فشبه الفرج بالأرض المحروثه والمنی بالبذر والذکر بالمحراث والولد بالنبات (قوله : ولم یجیء أنی زید) أی : من غیر إیلاء الفعل لها وهذا محترز قوله : ویجب أن یکون بعدها فعل (قوله : بمعنی کیف هو) أی أصحیح أم سقیم.

(قوله : وأخری بمعنی من أین) أی : وهذه لا یجب أن یکون بعدها فعل وظاهره أن أنی فی تلک الحاله متضمنه لمعنی الاسم والحرف معا وهما الظرفیه والابتدائیه ، وسیأتی عن بعض النحاه ما یخالف ذلک.

۱- آل عمران : ۳۷.

۲- البقره : ۲۲۲.

أى : من أين لك هـذا الرزق الآتى كل يوم ، وقوله : تسـتعمل إشاره إلى أنه يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين ، وأن يكون فى أحـدهما حقيقه وفى الآـخر مجازا ، ويحتمل أن يكون معناه : أين إلا أنه فى الاسـتعمال يكون مع من ظاهره ؛ كما فى قوله : من أين عشرون لنا من أنى أو مقدره ؛ كقوله تعالى : (أَنَّى لَكِ هذا)(١) أى : من أنى ؛ أى : من أين ؛ ...

******

قـال فى عروس الأـفراح : والفرق بين أنى ومن أين أن أنى سؤال عن المكان الـذى دخل فيه الشـىء ومن أين سؤال عن المكان الذى برز عنه الشىء. اه.

(قوله : أى من أين لك هـذا الرزق إلـخ) أى : وليس المراد كيف لك هـذا بـدليل قولها قالت هو من عنـد الله (قوله : الآتى كل يوم) لأنه كان يجد عندها فاكهه الشـتاء فى الصـيف وفاكهه الصيف فى الشتاء ، ثم إنه ليس المراد المكان حقيقه ، وإنما يراد به ما يراد من قولهم من أى وجه نلت ما نلت؟ (قوله : وقوله تسـتعمل) أى : دون أن يقول وضـعت (قوله : إشاره إلى أنه) أى أنى ، وقوله مشتركا أى : اشتراكا لفظيا ، وقوله : بين المعنيين.

أى : معنيى كيف ومن أين (قوله : ويحتمل أن يكون إلخ) عطف على يحتمل الأول أى : وإشاره إلى أنه يحتمل أن يكون معناه إلـخ ، وحاصـل كلام الشارح أن المصـنف عبر بتسـتعمل إما للإشاره إلى أنه أى أنى يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأنه حقيقه فيهمـا وأن يكون حقيقه فى أحـدهما مجـازا فى الآـخر ، وإما للإشاره إلى ما قاله بعض النحاه : إن أنى إذا لم تكن بمعنى كيف معنـاه أين دائمـا ، لكن تكون من قبلهـا إمـا مقـدره كما فى الآيه أو ظاهره كما فى البيت ؛ وذلك لأن قول المصـنف إنها تسـتعمل بمعنى من أين صادق بما إذا كان ذلك على جهه إضـمار من أو بدونه ، والحاصل أن المصنف إنما عبر بتستعمل دون وضعت إشاره إلى أنه يحتمل احتمالات ثلاثه ، وهذا ما يفيده كلام المطول ، وسم.

والـذى فى الحفيـد أن قوله : ويحتمل متعلق بالاسـتعمال الثانى الذى ذكره المصـنف بقوله وأخرى بمعنى : من أين ، وأن الأولى للشارح أن يقول وقوله : بمعنى من أين معناه : أين فيكون نصا فى تعلقه بالاستعمال الثانى.

١- آل عمران : ٣٧.

على ما ذكره بعض النحاه (ثم إن هذه الكلمات) الاستفهاميه (كثيرا ما تستعمل فى غير الاستفهام) مما يناسب المقام بحسب معونه القرائن (كالاستبطاء ؛ نحو : كم دعوتك ، والتعجب ؛ نحو : (ما لِيَ لا أَرَى الْهُدْهُدَ)(1) ...

******

(قوله : ويحتمل أن يكون معناه) أى : معنى أنى وقوله : أين أى لا- مجموع من أين وقوله : إلا أنه أى أنى (قوله : من أين إلخ) خبر مقدم ، وعشرون : مبتدأ مؤخر ، ولنا : صفه له وقوله من أنى الظاهر أنه خبر حذف مبتدؤه وصفته بدليل ما قبله أى : من أنى عشرون لنا والجمله مؤكده لما قبلها ، ويحتمل أن يكون تأكيدا ، فالمراد من أين وجود الفصل. اه يس.

(قوله : على ما ذكره إلخ) متعلق بقوله أن يكون معناه إلخ (قوله : ثم إن هذه الكلمات إلخ) إنما عبر بالكلمات ليشمل الاسم منها والحرف (قوله : كثيرا ما تستعمل فى غير الاستفهام) أى : الذى هو أصلها فيكون استعمالها فى ذلك الغير مجازا لمناسبه بين المعنى الأصلى وذلك الغير مع وجود القرينه الصارفه عن إراده ذلك المعنى الأصلى الذى هو الاستفهام وما ذكرناه من أن استعمال تلك الكلمات الاستفهاميه فى تلك المعانى المغايره للاستفهام مجاز هو ما يفيده كلام الشارح فى المطول ، والظاهر أنه مجاز مرسل كما يأتى بيانه (قوله : بحسب معونه) أى إعانه القرائن الداله على تعيين ما يناسب المقام وهو متعلق بتستعمل أو بمحذوف أى وتعيين ذلك الغير (قوله : كالاستبطاء) أى : تأخر الجواب (قوله : نحوكم دعوتك) أى : نحو قولك لمخاطب دعوته فأبطأ فى الجواب كم دعوتك فليس المراد استفهام المتكلم عن عدد الدعوه لجهله به ، إذ لا- يتعلق به غرض فقرينه الابطاء مع عدم تعلق الغرض بالاستفهام ومع جهل المخاطب بالعدد داله على قصد الاستبطاء والعلاقه السببيه ، وبيان ذلك أن السؤال عن عدد الدعوه الذى هو مدلول اللفظ مسبب عن الجهل بذلك العدد والجهل به مسبب عن كثرته عاده ، إذ يبعد جهل القليل وكثرته مسببه عن الاستبطاء ، فأطلق اسم المسبب وأراد السبب ولو بوسائط ، والأولى إسقاط الوسائط التى لا حاجه لها ، وذلك بأن تقول الاستفهام عن عدد

١- النمل : ٢٠.

لأنه كان لا يغيب عن سليمان عليه الصلاه والسّلام إلا بإذنه فلما لم يبصره مكانه تعجب من حال نفسه فى عدم إبصاره إياه ، ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه ، وقول صاحب الكشاف : نظر سليمان إلى مكان الهدهد فلم يبصره فقال : مالى لا أرى؟ ؛ على معنى أنه لا يراه ...

******

الدعاء مسبب عن تكرير الدعوه وتكريرها مسبب عن الاستبطاء فهو من باب استعمال اسم المسبب فى السبب ، ومثل ما قيل هنا يقال فيما مثل به أيضا من قوله تعالى (مَتى نَصْرُ اللهِ)(۱) فالاستفهام عن زمان النصر يستلزم الجهل بذلك الزمن والجهل به يستلزم استبعاده عاده أو ادعاء ، إذ لو كان قريبا كان معلوما بنفسه أو بأماراته الداله عليه واستبعاده يستلزم استبطاءه (قوله : لأنه) أى : الهدهد كان لا يغيب إلخ وهذا عله لمحذوف أى : وإنما كان الغرض من هذا التركيب التعجب ؛ لأنه إلخ (قوله : فى عدم إبصاره) أى : وهو عدم إبصاره له ، ففى بمعنى من البيانيه ، أو أنه من ظرفيه المطلق فى القيد أى : تعجب من حال نفسه المتحقق فى عدم إبصاره إياه كذا ذكر بعضهم ، وهذا مبنى على أن المستفهم عنه عدم إبصاره ، وليس كذلك ، إذ معنى العباره أى شىء ثبت لى فى حال كونى لا أرى الهدهد أى : أى حاله حصلت لى منعتنى رؤيته ، فالأولى أن يقال المعنى تعجب من حال نفسه فى وقت عدم إبصاره ، فالمراد بحال نفسه هنا الحاله التى قامت به وقت عدم رؤيه الهدهد مع حضوره بحسب ظنه أولا فكانت سببا لعدم الرؤيه ، وتلك الحاله إما غفله بصره ، أو مرض عينيه ، أو نحو ذلك (قوله : ولا يخفى إلخ) عله لمحذوف عطف على قوله تعجب من حال نفسه أى : لأنه استفهم عنها ، إذ لا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل : كسليمان عن حال نفسه ؛ لأن العاقل أدرى بحال نفسه من غيره فكيف يستفهم عنها من الغير ، ولما امتنع حمل الكلام على ظاهره من السؤال عن حال نفسه عند عدم الرؤيه حمل على التعجب مجازا ؛ لأن السؤال عن الحال وهو السبب فى عدم الرؤيه يستلزم الجهل بذلك السبب والجهل بسبب عدم الرؤيه يستلزم التعجب وقوعا أو ادعاء ، إذ التعجب معنى قائم بالنفس يحصل من إدراك الأمور القليله الوقوع

۱- البقره : ۲۱۴.

وهو حاضر لساتر ستره ، ...

******

المجهوله السبب ، فاستعمال لفظ الاستفهام فى التعجب مجاز مرسل من استعمال اسم الملزوم فى اللازم وما ذكره الشارح من أن العاقل لا- يستفهم عن حال نفسه من الغير لا- يرد عليه أن المريض يسأل الطبيب عن حاله ؛ لأن المريض إنما يسأله عن سبب مرضه أو عما ينفعه لا- عن كونه مريضا ، ثم إن ما ذكره الشارح من أنه لا- معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه ظاهر بالنسبه للأ-حوال التى لا- تخفى على صاحبها كقيامه وقعوده وجوعه وعطشه ، فلا يقال ما حالى أى : أنا نائم أو قاعد أو أنا جائع أو لا ، وأما الأ-حوال المنفصله ، أو ما فى حكمها مما تخفى عليه فيجوز أن يستفهم الإنسان عنها كأن يقال ما بالى أوذى دون سائر المسلمين أى : ما السبب الذى صار متعلقا بى وحالا من أحوالى فأوجب أذيتى ، ومن المعلوم أن السبب فى عدم رؤيته للهدهد حال منفصله عنه ، وحينئذ فلا- يتم ما ذكره الشارح من التعليل ، ولما أمكن حمل السؤال فى الآيه على الحال المنفصله التى يمكن السؤال عنها أجرى الاستفهام الواقع فيها على الاستفهام الحقيقى عند الزمخشرى ، وإليه أشار الشارح بقوله وقول صاحب الكشاف إلخ ، وهو مبتدأ خبر يدل إلخ (قوله : وهو حاضر) أى : والهدهد حاضر وهذه الجمله حاليه ، وقوله لساتر متعلق بقوله لا يراه ، وحاصله أن سليمان جازم بعدم رؤيته مع حضوره ومتردد فى السبب المانع له من الرؤيه مع حضوره هل هو ساتر ستره عنه ، أو غير ذلك ككونه خلفه أو على يمينه أو يساره ، فسأل الحاضرين عن ذلك السبب الذى منعه فقال لهم : (ما لِيَ لا أَرَى الْهُدْهُدَ)(١) أى : ما السبب فى عدم رؤيتى له والحال أنه حاضر هل هو ساتر ستره عنى أو غير ذلك ككونه خلفى كذا قرر شيخنا العدوى ، ويوافقه ما فى ، سم ، وفى ابن يعقوب فى بيان كلام الزمخشرى : المذكور هنا ما محصله أن سليمان لما نظر لمكان الهدهد فلم يبصره تردد فى السبب المانع له من الرؤيه هل هو ساتر تعلق به فمنعه من الرؤيه مع كونه حاضرا ، أو ليس هو ساترا مع كونه حاضرا ، بل غيبته فلما تردد فى ذلك السبب سأل الحاضرين عن ذلك السبب الذى أوجب له منع الرؤيه من

١- النمل : ٢٠.

أو غير ذلـك ، ثم لاـح له أنه غـائب فأضـرب عن ذلـك وأخـذ يقول : أهو غـائب؟ كـأنه يسـأل عن صـحه مـا لاح له ؛ يـدل أن الاستفهام على حقيقته (والتنبيه على الضلال ؛ ...

******

كونه سـاترا أو غيبته عنه بلا إذن ، فقال لهم : مالى لا أرى الهدهـد أى : ما السـبب فى عـدم رؤيتى له هل هو ساتر ستره عنى مع كونه حاضرا أو غيبته بلا إذن. اه.

وربمـا كـان التقرير الأـول أقرب لكلام شارحنا ، وعلى كل من التقريرين فالمسـئول عنه ليس حالا من أحوال نفسه - فلـذا صـح السؤال عنه (قوله : وهو حاضر) لظنه حضوره.

(قوله : أو غير ذلـك) أى : ككونه خلفه (قوله : ثم لاـح) أى ظهر له لاـ على وجه الجزم بـدليل قوله بعـد ذلـك كـأنه يسأل إلخ (قوله : فأضرب عن ذلك) أى : عما ذكر من الجزم بحضوره المشار له بقوله وهو حاضر ، والمراد أضرب السؤال الذى كان على وجه الاحتمـال وتسـاوى الأـمرين والاحتمـال الأول هنا يناسب الاحتمال الأول المـذكور سابقا ، والثانى هنا يناسب الثانى فيما مر وقوله فأضـرب عن ذلك أى : حال كونه مستفهما بقوله أم كان من الغائبين أى : بل أكان من الغائبين فأم منقطعه لا متصله ؛ لأن شرطهـا وقوع الهمزه قبلهـا (قوله : كـأنه يسأل عن صـحه ما لاح له) أى : هل ما لاح له من كونه غائبا صـحيح أم لا وضـمير كأنه لسـليمان (قوله : يدل على أن الاسـتفهام على حقيقته) كذا فى بعض النسخ من غير زياده لا قبل يدل وهى ظاهره ويوافقها ما قاله العلامه السـيد فى شـرح المفتاح ونصه الذى يظهر مما ذكره صاحب الكشاف حمل مالى على حقيقه الاسـتفهام ، فيكون المعنى أى أمر ثبت لى وتلبس بى فى حال عدم رؤيتى الهدهد أهناك ساتر أو مانع آخر. اه.

وفى بعض النسـخ لا يـدل على أن الاسـتفهام على حقيقته بإدخال لا على يدل وهذه النسـخه مشـكله ، فإن قوله على معنى أنه لا يراه لساتر أو غير ذلك والحال أنه حاضـر صـريح فى أنه اسـتفهام حقيقى عن السبب الذى أوجب منع الرؤيه ما هو؟ وأجيب عن هذه النسـخه بأن مراد الشارح عدم الدلاله قطعا لاحتمال إراده التعجب وهذا لا ينافى ظهوره فى حقيقه الاسـتفهام كما قال السـيد فلا مخالفه بين كلام الشارح

نحو : (فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ)(۱) والوعيد ؛ كقولك لمن يسىء الأدب : ألم أؤدب فلانا ...

******

حتى على هذه النسخه وبين كلام السيد وحاصل ما فى المقام أن عدم الرؤيه قد يكون لحائل فى جانب الرائى ، وقد يكون لحائل فى جانب المرئى فقوله : (ما لِيَ لا أَرَى الْهُدْهُدَ) إن كان استفهاما عن حائل فى جانب الرائى يوجب عدم الرؤيه فلا يمكن حمل الاستفهام على حقيقته ، إذ لا معنى للاستفهام عن حال نفسه فهو مجاز عن التعجب ، وإن كان استفهاما عن حائل فى جانب المرئى يوجب عدم الرؤيه كالساتر ، فيجوز أن يكون الاستفهام على حقيقته ، فإن قصد به التعجب وجهل إراده المعنى الحقيقى بمجرد الانتقال كان كنايه وإن قصد به المعنى الحقيقى مع التعجب كان من مستتبعات الكلام ، وبهذا ظهر الجمع بين كون الاستفهام على حقيقته وكونه للتعجب وظهر الجمع بين كلام الشارح من أن كلام صاحب الكشاف لا يدل على أن الاستفهام على حقيقته على النسخه الثانيه وبين كلام السيد فى شرح المفتاح القائل أن كلام صاحب الكشاف ظاهر فى أن الاستفهام على حقيقته لما علمت أن مراد الشارح عدم الدلاله قطعا ومراد السيد ظهوره فى حقيقه الاستفهام. اه عبد الحكيم.

(قوله : (فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ)) أى : فليس القصد الاستفهام عن مذهبهم ، بل التنبيه على ضلالهم وأنهم لا مذهب لهم ينجون به والعلاقه بين الاستفهام المدلول لذلك اللفظ وبين التنبيه المذكور اللزوم وبيان ذلك أن الاستفهام عن الشىء : كالطريق فى هذا المثال يستلزم تنبيه المخاطب عليه ، وتوجيه ذهنه إليه ، فإذا سلك طريقا واضح الضلاله كان ذلك غفله منه عن الالتفات لتلك الطريق ، فإذا نبه عليه ووجه ذهنه إليه كان تنبيها له على ضلاله ، فالاستفهام عن ذلك يستلزم توجيه ذهنه إليه المستلزم للتنبيه على كونه ضلالا.

قال السيد : فاستعمال صيغه الاستفهام فى التنبيه المذكور من استعمال اسم الملزوم فى اللازم ، قال عبد الحكيم : ولك أن تجعل اللفظ مستعملا فى الاستفهام ليتوصل

۱- التكوير : ۲۶.

إذا علم) المخاطب (ذلك) وهو أنك أدبت فلانا ؛ فيفهم معنى الوعيد والتخويف فلا يحمله على السؤال.

(والتقرير) أى : حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه ...

******

به إلى التنبيه على طريق الكنايه أو يجعل اللفظ مستعملا فى الاستفهام مع التنبيه على أنه من مستتبعات الكلام ، وكذا يقال فيما سيجىء بعد ، واعلم أن استعمال أداه الاستفهام فى التنبيه المذكور دون التوبيخ بكونه طريق ضلال يتضمن معنى لطيفا وهو الإشاره إلى أن كون ذلك الأمر ضلالا أمر واضح يكفى فى العلم به مجرد الالتفات وإيهام أن المخاطب أعلم بتلك الطريق من المتكلم من حيث إتيانه له بالاستفهام الذى من شأنه أنه إنما يوجه لمن هو أعلم بالمستفهم عنه ، وكثيرا ما يؤكد استعمال الاستفهام فى التنبيه على الضلال بالتصريح بالضلال ، فيقال لمن ضل عن طريق الصواب : يا هذا إلى أين تذهب قد ضللت فارجع؟ وبهذا تعلم أن التنبيه على الضلال لا يخلو عن الإنكار والنفى (قوله : إذا علم المخاطب ذلك) هذا ظرف لمحذوف أى : وإنما يكون هذا وعيد إذا علم المخاطب المسىء للأدب ذلك التأديب الحاصل منك لفلان أى : وأنت تعلم أنه يعلم ذلك فلا يحمل كلامك حينئذ على الاستفهام الحقيقى ؛ لأنه يستدعى الجهل وهو عالم أنك عالم بتأديب فلان ، بل يحمله على مقصودك من الوعيد بقرينه كراهيتك للإساءه المقتضيه للزجر بالوعيد ، والعلاقه بين الاستفهام والوعيد اللزوم ، فإن الاستفهام ينبه المخاطب على جزاء إساءه الأدب ، وهذا يستلزم وعيده لاتصافه بإساءه الأدب فهو مجاز مرسل من استعمال اسم الملزوم فى اللازم ، ولك أن تجعل الكلام من قبيل الكنايه بأن تجعل اللفظ مستعملا فى الاستفهام لينتقل منه إلى الوعيد أو مستعملا فيهما على أن يكون الوعيد من مستتبعات الكلام.

(قوله : والتقرير) أى : الاعتراض بالشىء واستعمال صيغه الاستفهام فى ذلك مجاز مرسل علاقته الإطلاق والتقييد ، كما يأتى بيانه (قوله : أى حمل المخاطب) من إضافه المصدر للمفعول أى : حمل المتكلم المخاطب على الاعتراف بالأمر الذى استقر عنده من ثبوت شىء أو نفيه كما يأتى فى نحو : (أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ)(1) و (أَأَنْتَ

١- الزمر : ٣۶.

وإلجاؤه إليه (بإيلاء المقرر به الهمزه) أى : بشرط أن يذكر بعد الهمزه ما حمل المخاطب على الإقرار به (كما مر) فى حقيقه الاستفهام من إيلاء المسئول عنه الهمزه ؛ تقول : أضربت زيدا؟ ...

******

قُلْتَ لِلنَّاسِ)(۱) الآيه (قوله : وإلجائه إليه) أى : إلى الإقرار ، والإلجاء قوه الطلب ، وهذا تفسير لما قبله وإلجاء المخاطب للاعتراف بالأمر يكون لغرض من الأغراض كأن يكون السامع منكرا لوقوع ذلك الفعل من المخاطب فتريد أن يسمعه منه من غير قصد لحقيقه الاستفهام المستلزم للجهل ، أو يكون فى السماع منه تلذذ بسبب المراجعه فى الخطاب (قوله : بإيلاء إلخ) متعلق بمحذوف حال أى حال كونه ملتبسا بإيلاء المقرر به وهو ما يعرفه المخاطب للهمزه والحال تفهم الشرطيه ، ولذا قال الشارح أى : بشرط أن يذكر إلخ (قوله : ما حمل المخاطب إلخ) أى : لفظ حمل المخاطب بقرينه قوله يذكر (وقوله : على الإقرار به) أى : بمدلوله (قوله : من إيلاء المسئول عنه الهمزه) أى : فإذا صرف الاستفهام للتقرير كان الوالى للهمزه هو المقرر به ؛ لأن التقرير أى : حمل المخاطب على الإقرار تابع للاستفهام ؛ لأن الجواب فى الاستفهام إقرار فالاستفهام مستلزم لحمله على الإقرار فى الجمله فيعتبر فى التقرير ما يعتبر فى أصله ، والكاف فى قول المصنف كما مر للتشبيه أى : إيلاء مثل الإيلاء الذى مر فى حقيقه الاستفهام ، وتوضيحه أن الهمزه قد سبق أنها تأتى للاستفهام ، وقد تأتى للتقرير وللإنكار فإذا أتت لهما وليها المقر به والمنكر كما يليها المستفهم عنه فى حال كونها للاستفهام ، وحينئذ فيأتى فى حاله كونها للتقرير ، والإنكار التفصيل الذى مر فى الاستفهام من كون المقرر به أو المنكر إما الفعل أو الفاعل أو المفعول أو الحال أو غيرها من الفضلات ، فمتى كان المقرر به أو المنكر واحدا من هذه كان واليا للهمزه كما أن المستفهم عنه إما أن يكون هو الفعل أو الفاعل أو المفعول أو الحال أو غيرها من الفضلات فمتى كان المستفهم عنه واحدا من هذه كان واليا للهمزه.

۱- المائده : ۱۱۶.

فی تقریره بالفعل ، وأأنت ضربت؟ فی تقریره بالفاعل ، وأزیدا ضربت؟ فی تقریره بالمفعول ؛ وعلی هذا القیاس. وقد یقال : التقریر بمعنی التحقیق والتثبیت ؛ فیقال : أضربت زیدا؟ ...

******

(قوله : فی تقریره) أی : المخاطب بالفعل أی : إذا أردت أن تحمله علی الإقرار بالفعل فأنت عالم بأنه ضربه ولکن قصدت تقریره بالفعل لغرض من الأغراض التی مرت ونحوها (قوله : وأأنت ضربت فی تقریره بالفاعل) أی : المعنوی لا الاصطلاحی لأن أنت مبتدأ ومثله قوله تعالی حکایه (أَأَنْتَ فَعَلْتَ هذا بِآلِهَتِنا یا إِبْراهِیمُ)(۱) إذ لیس مراد الکفار حمله علی الإقرار بأن کسر الأصنام قد کان ، بل حمله علی الإقرار بأن الکسر لم یکن إلا منه ، ویدل لهذا إشارتهم للفعل فی قوله تعالی (أَأَنْتَ فَعَلْتَ هذا) فإنها تقتضی أن المطلوب الإقرار بالفاعل لا بالفعل وقول إبراهیم لهم بل فعله کبیرهم هذا ولو کان التقریر بالفعل لکان الجواب فعلت أو لم أفعل (قوله : وعلی هذا القیاس) أی : قیاس بقیه الفضلات فتقول : أفی الدار زید فی تقریره بالمجرور ، وأراکبا جئت فی تقریره بالحال.

(قوله : وقد یقال التقریر بمعنی التحقیق والتثبیت) أی : کما یقال بمعنی حمل المخاطب علی الإقرار بما یعرفه أی : أنه یطلق بإطلاقین بطریق الاشتراک والذی قصده المصنف من المعنیین هو المعنی الأول أعنی : حمل المخاطب علی الإقرار بما یعرفه ، ولذا اقتصر الشارح علیه فی حل المتن والدلیل علی أن المصنف قصد ذلک المعنی لفظ به فی قوله بعد إیلاء المقرر به ، إذ لو قصد المعنی الآخر لقال بإیلاء المقرر وحذف قوله به ، وعطف التثبیت علی التحقیق فی کلام الشارح للتفسیر ، فالمراد بالتحقیق تحقیق النسبه وتثبیتها ، واعلم أن استعمال الاستفهام فی کل من معنیی التقریر مجاز مرسل والعلاقه فی الأول الإطلاق والتقیید ؛ وذلک لأن الاستفهام طلب الإقرار بالجواب مع سبق جهل المستفهم ، فاستعمل لفظه فی مطلق طلب الإقرار ، ثم فی طلب الإقرار من غیر سبق جهل ، وقول بعضهم العلاقه اللزوم ؛ لأن الاستفهام عن أمر معلوم للمخاطب یستلزم حمله

۱- الأنبیاء : ۶۲.

بمعنى أنك ضربته البته (والإنكار كذلك ؛ نحو : (أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ)(۱) أى : ...

******

على إقراره لكونه معلوما له فيه أن اللزوم لا يكفى فى بيان العلاقه لوجوده فى جميع العلاقات ، والعلاقه فى الثانى قيل الإطلاق والتقييد ؛ لأن الاستفهام عن الشىء يستلزم تحقيقه وتثبيته بالجواب ، فاستعمل اللفظ فى مطلق التحقيق والتثبيت ، وفيه أن هذا ليس هو الإطلاق والتقييد المعتبر علاقه كما هو ظاهر ، وقيل إن العلاقه اللزوم ؛ لأن الاستفهام يلزمه التحقيق والتثبيت وفيه ما مر من البحث ، فلعل الأولى أن استعمال الاستفهام فى التحقيق على طريق الكنايه أو أنه من مستتبعات الكلام كما مر (قوله : بمعنى أنك ضربته البته) قال سم : ينبغى أن يكون المراد أنه إن كان ضرب المخاطب مجهولا لنفسه فالمقصود إخباره به على وجه التثبيت ، وإن كان معلوما له فالمقصود تثبيت إعلامه بكونه معلوما كأنه يقول : هذا معلوم قطعا فلا تطمع فى إنكاره – فتأمل.

(قوله : والإنكار) بالجر عطف على الاستبطاء وقوله كذلك حال من الإنكار والمشار إليه التقرير أى : حال كون الإنكار مماثلا للتقرير فى إيلاء المنكر الهمزه فقول الشارح بإيلاء إلخ بيان للمراد من التشبيه ، وانظر لم فصل الشارح بين المفسر والمفسر بالمثال وذكر مثالا لما يكون المنكر فيه المفعول مع أن مثال المصنف وهو قوله : (أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ) مثال له فلو ذكر التفسير قبل المثال ، ووطّأ لمثال المصنف بقوله : والمفعول كان أحسن وفى بعض النسخ إسقاط المثال بعد قوله كذلك ، وعليه فلا إشكال ، والعلاقه بين الاستفهام والإنكار أن المستفهم عنه مجهول ، والمجهول منكر أى : ينفى عنه العلم ، فاستعمل لفظ الاستفهام فى الإنكار لهذه الملابسه المصححه للمجاز الإرسالى بمعرفه القرائن الحاليه – قاله ابن يعقوب ، وذكر غيره أن إنكار الشىء بمعنى كراهته والنفره عن وقوعه يستلزم عدم توجه الذهن إليه وهو يستلزم الجهل به ، والجهل يقتضى الاستفهام ، والأحسن أن يقال : إن استعمال الاستفهام فى الإنكار إما كنايه ، أو أنه من مستتبعات الكلام كما مر (قوله : أغير الله تدعون) فالدعاء مسلم ، والمنكر كون المدعو

۱- الأنعام : ۴۰.

بإيلاء المنكر الهمزه كالفعل فى قوله :

أتقتلنى والمشرفىّ مضاجعى

والفاعل فى قوله تعالى (أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ)(١) والمفعول فى قوله تعالى (أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا)(٢) ...

******

غير الله (قوله : بإيلاء إلخ) وذلك لأن مآل الإنكار إلى النفى ، فكما أن أداه النفى تدخل على ما أريد نفيه ، كذلك تدخل أيضا على ما أريد إنكاره من الفعل وما بعده (قوله : أتقتلنى إلخ) (٣) تمامه :

ومسنونه زرق كأنياب أغوال

قال الشارح فى أول بحث التشبيه أى : أيقتلنى ذلك الرجل الذى توعدنى ، والحال إن مضاجعى سيف منسوب إلى مشارف اليمن وسهام محدوده النصال صافيه مجلوه. اه.

وهذا يقتضى أن قوله : أتقتلنى بالياء التحتيه لا بصيغه الخطاب ، وإنما لم يكن هذا من إنكار الفاعل أعنى : كون ذلك الرجل بخصوصه قاتلا ، وإنما يقتله غيره ؛ لأن الشاعر ذكر ما هو مانع من الفعل حيث قال : والمشرفى إلخ ، فإنه مانع من قتل ذلك الرجل ومن غيره ؛ لأنه معه لكل أحد لا لهذا الرجل فقط ، وحينئذ فلا يكون الإنكار متوجها للفاعل لعجزه بوجود المانع فتعين أن يكون الإنكار متوجها إلى نفس الفعل (قوله : والفاعل) أى : اللغوى لا الاصطلاحى كما مر (قوله : (أَهُمْ يَقْسِمُونَ) إلخ) أى : فالمنكر كونهم هم القاسمين لا نفس القسمه للرحمه ؛ لأن القاسم لها هو الله تعالى (قوله : (أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا)) فالمنكر كون المتخذ غير الله وأما أصل الاتخاذ فلا يتعلق به إنكار ، وهذا بخلاف قوله تعالى : (أَتَتَّخِذُ أَصْناماً آلِهَةً)(٤) فإن الاتخاذ منكر وغير مسلم

١- الزخرف : ٣٢.

٢- الأنعام : ١٤.

٣- البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٥٠ ، وفى المفتاح ص ٣٥٢ ، والكامل ج ٢ ص ٧١ ، والإيضاح ص ٣٣٦.

٤- الأنعام : ٧٤.

وأما غير الهمزه فيجيء للتقرير والإنكار ، لكن لا يجرى فيه هذه التفاصيل ، ولا يكثر كثره الهمزه ؛ فلذا لم يبحث عنه (ومنه) أى : من مجيء الهمزه للإنكار (: (أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ)(۱) أى : الله بكاف له) لأن إنكار النفى نفى له ...

******

(قوله : وأما غير الهمزه إلخ) هذا جواب عما يقال إن تقييد المصنف بالهمزه فى قوله بإيلاء المقرر به الهمزه ، وقوله بعد والإنكار كذلك يقتضى أن كلا من التقرير والإنكار لا يكون بغير الهمزه ، وليس كذلك (قوله : فيجيء للتقرير والإنكار) هذا جواب أما ، وقد حذف جوابها فى المطول ، وهو سائغ (قوله : هذه التفاصيل) أى : من أن التقرير يكون لما وليها من الفعل أو الفاعل أو المفعول أو غيره من الفضلات ، ومن أن الإنكار كذلك يكون لما وليها من الفعل أو الفاعل أو المفعول أو غيره من الفضلات ووجه ذلك أن غيرها إنما يكون لشيء مخصوص ، فهل مثلا موضوعه لطلب التصديق ، فإذا استعملت فى التقرير أو الإنكار كانت لتقرير النسبه الحكميه أو إنكارها فقط ، كما يقال : هل زيد عاجز عن أذيتى عند ظهور عجزه وغير هل من أدوات الاستفهام يعنى ما عدا الهمزه إنما يكون للتقرير بما يطلب تصوره بها وهو مدلو ؛ لأنها أو لإنكاره من العدد والزمان والمكان والحال والعاقل وغيره ككم أعنتك ، ومن ذا ضربت ، وما ذا صنعت معكم عند قيام القرينه فى الكل على أن المراد التقرير أو الإنكار ، وحينئذ فلا يتأتى فى غير الهمزه أن يكون لتقرير أو إنكار كل ما وليها من فعل أو فاعل أو مفعول أو غيره من الفضلات (قوله : ومنه (أَلَيْسَ اللهُ) إلخ) إنما فصله ؛ لأن فيه الاعتبارين إنكار النفى وتقرير الإثبات أو لما فى هذا المثال من الخلاف كما يأتى بيانه (قوله : للإنكار) أى : الإبطالى كما فى المغنى.

(قوله : ((أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ)) أى : فليس المراد به الاستفهام ، بل المراد إنكار ما دخلت عليه الهمزه وهو عدم الكفايه فيكون المراد الإثبات ، فلذا قال المصنف أى : الله كاف له فإنكار النفى ليس مقصودا بالذات ، بل وسيله للإثبات على أبلغ وجه وهذا الكلام رد على من يتوهم من الكفره أن الله تعالى ليس بكاف عبده (قوله : لأن إنكار النفى نفى له) أى : للنفى وهذه مقدمه صغرى والكبرى المذكوره فى المتن ومجموعهما

۱- الزمر : ۳۶.

(ونفى النفى إثبات وهـذا) المعنى (مراد من قال : إن الهمزه فيه للتقرير) أى : لحمل المخاطب على الإقرار (بما دخله النفى) وهو : " الله كـاف" (لاـ بـالنفى) وهو : ليس الله كـاف ، فـالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الـذى دخلت عليه الهمزه ، بل بما يعرف المخاطب ...

******

دليـل على مـا ذكر من أن المراد من الآـيه الإثبـات (قوله : ونفى النفى إثبـات) أى : للمنفى وإنمـا كان كـذلك ؛ لأنه لا واسـطه بينهمـا ، فحيث انتفى أحـدهما ثبت الآـخر قـال سم وإذا تـأملت أمثله الإنكـار وجـدت معنى النفى فى جميعها ، لكن تاره يكون لنفس المـذكور وتاره يكون للياقته وانبعاثه كما فى أعصـيت ربك الآتى ، وبهذا تعلم صـحه إطلاق أن الاسـتفهام الإنكارى فى معنى النفى (قوله : وهـذا المعنى) أى : تحقيق أن الله تعـالى كاف عبـده (قوله : إن الهمزه فيه) أى : فى هـذا التركيب وهو أليس الله بكاف عبده (قوله : للتقرير بما دخله النفى) وعلى هذا فيصح أن يقال : إن الهمزه فيه للتقرير كما يصح أن يقال : إنها للإنكار ، ومثـل : (أَلَيسَ اللهُ بِكـافٍ عَبْـدَهُ) قوله تعـالى (أَلَمْ نَشْـرَحْ لَكَ صَـدْرَكَ)(١) و (أَلَمْ يَجِـدْكَ يَتِيماً)(٢) فقـد يقـال : إن الهمزه للإنكـار وقـد يقـال : إنهـا للتقرير وكلاهمـا حسـن فعلم أن التقرير ليس يجب أن يكـون بمـا دخلت عليه الهمزه ، بـل بمـا يعرفه المخـاطب من الكلاـم الـذى دخلت عليه الهمزه من إثبـات كما فى آيه (أَلَيسَ اللهُ بِكافٍ عَبْـدَهُ) أو نفى كما فى آيه (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ)(٣) إلخ ومن هذا تعلم أن شـرط المصـنف فيما سبق إيلاء المقرر به الهمزه ليس كليا - كذا ذكر الفنرى ، وفى الغنيمى : إن قلت : إن جعـل الهمزه فيمـا ذكر للتقرير لاـ يناسب مـا مر للمصـنف من أن المقرر به يجب أن يلى الهمزه والوالى للهمزه هنا النفى والهمزه ليست لتقريره ، بل لتقرير المنفى قلت ما سبق محمول على ما إذا أريد التقرير بمفرد من فعل أو فاعل أو مفعول أو غيرها فمتى أريـد التقرير بواحـد منها وجب أن يلى الهمزه وما هنا محمول على ما إذا أريـد التقرير بالحكم ، فإذا أريد ذلك فلا يكون بما دخلت عليه الهمزه ، بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم الذى اشتمل عليه الكلام الذى فيه الهمزه ، وإن لم يكن واليا لها كما ذكره الشارح. اه.

١- الشرح : ١.

٢- الضحى : ٦.

٣- المائده : ١١٦.

من ذلک الحکم إثباتا أو نفیا ؛ وعلیه قوله تعالی : (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِی وَأُمِّی إِلَهَیْنِ مِنْ دُونِ اللهِ)(۱) فإن الهمزه فیه للتقریر ؛ أی : بما یعرفه عیسی علیه الصلاه والسّلام من هذا الحکم ، لا بأنه قد قال ذلک ؛ فافهم. وقوله : والإنکار کذلک – دل علی أن صوره إنکار الفعل أن یلی الفعل الهمزه ، ...

******

وهو موافق لما ذکره الفنری من أن اشتراط المصنف فیما سبق إیلاء المقرر به الهمزه لیس کلیا ، وذکر العلامه یس : أن قول الشارح فالتقریر لا یجب إلخ أی : عند القائل : إن الهمزه فی الآیه المذکوره ونحوها للتقریر : کالزمخشری فی بعض المحال لا عند المصنف ؛ لأن الهمزه فی هذا عنده للإنکار لا للتقریر ، وإن قول من قال : إن قول المصنف سابقا والتقریر بإیلاء المقرر به الهمزه لا یصح کلیا فیه نظر ؛ لأن المصنف لا یوافق هذا القائل فی جعل الهمزه للتقریر فی هذا ، بل جعلها للإنکار ، ولا شک أن المنکر ولی فیها الهمزه ولما فی هذا المثال من الخلاف فصله بقوله ومنه ، وحینئذ فکلام المصنف یصح کلیا علی مختاره.

(قوله : من ذلک الحکم) أی : مما یتعلق بذلک الحکم الداخله علیه الهمزه مثلا : (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ) إلخ الحکم فیه ثبوت قوله للناس اتخذونی فی إلخ ، والذی یتعلق به عدم القول لهم ذلک (قوله : إثباتا أو نفیا) تعمیم فیما یعرفه المخاطب من الحکم الذی اشتمل علیه الکلام الذی فیه الهمزه أی : کان ما یعرفه المخاطب إثباتا أو نفیا أی : ذا إثبات أو نفی أو مثبتا أو منفیّا (قوله : وعلیه) أی : وقد ورد علیه أی : علی النفی (قوله : بما یعرفه عیسی من هذا الحکم) أی : مما یتعلق بهذا الحکم وهو أنه لم یقل اتخذونی وأمی ألهین من دون الله ، فإذا أقر عیسی بما یعلم وهو أنه لم یقل ذلک انقطعت أوهام الذین ینسبون إلیه ادعاءه الألوهیه وکذبهم إقراره وإقامه الحجه علیهم (قوله : لا بأنه قد قال ذلک) أی : لا التقریر بأنه قد قال ذلک ، إذ قول هذا مستحیل فی حقه علیه السلام ، ثم إن ظاهره أنه لو کان التقریر علی ظاهره کان بالفعل مع أن الذی ولی الهمزه الفاعل فعلی مقتضاه کان الظاهر أن یقول لا بأنه قد قال ذلک دون غیره (قوله : وقوله) مبتدأ

۱- المائده : ۱۱۶.

ولما كان له صوره أخرى لا يلى فيها الفعل الهمزه - أشار إليها بقوله : (ولإنكار الفعل صوره أخرى وهى نحو : أزيدا ضربت أم عمرا؟ لمن يردد الضرب بينهما) من غير أن يعتقد تعلقه ، فإذا أنكرت تعلقه بهما فقد نفيته عن أصله ...

******

وجمله الإنكار كذلك مقول القول وقوله دل خبر قوله يعنى أن قول المصنف والإنكار كذلك دل بعمومه على ما قاله الشارح كما هو ظاهر ، إذ هو ليس مقصورا على إنكار غير الفعل ، بل معناه أن المنكر سواء كان فعلا أو اسما فاعلا أو مفعولا أو غيرهما من المتعلقات يجب أن يلى الهمزه كالمقرر به (قوله : ولما كان له) أى : لإنكار الفعل صوره أخرى إلخ وضابطها أن يلى الهمزه معمول الفعل المنكر ، ثم يعطف على ذلك المعمول بأم أو بغيرها وسواء كان معمول الفعل الوالى للهمزه مفعولا كما فى مثال المصنف - قال فى المطول : أو كان فاعلا نحو : أزيد ضربك أم عمرو لمن يردد الضرب بينهما ، وهو مبنى على مذهب من يجيز تقديم الفاعل على عامله أو كان ظرفا زمانيا أو مكانيا نحو : أفى الليل كان هذا أم فى النهار لمن يردد الكون فيهما أو فى السوق كان هذا أم فى المسجد لمن يردد الكون فيهما إلى غير ذلك من المعمولات ، هذا ولم لا يكون لإنكار غير الفعل صوره أخرى كاسم الفاعل مثلا أزيد ضاربك أم عمرو ولعين الدليل الذى ذكره الشارح والماتن ، فإن ثبت هذا أمكن حمل الفعل فى المتن على معناه اللغوى (قوله : لمن يردد إلخ) أى : حاله كونه مقولا لمن يردد الضرب بينهما إلخ (قوله : من غير أن يعتقد إلخ) بيان لترديد المخاطب الضرب بينهما ، وكان الأولى أن يقول بأن يعتقد عدم تعلقه بغيرهما ، وإلا فما ذكره الشارح لا يصح ؛ لأنه يصدق بما إذا كان المخاطب خالى الذهن عن تعلقه بثالث فى نفس الأمر بخلاف ما إذا اعتقد عدم تعلقه بغيرهما ، فإن النفى حينئذ يكون للفعل من أصله ، والحاصل أن المراد بترديده الضرب بينهما أن يعتقد الحاضر تعلقه فى نفس الأمر بأحدهما من غير تعيين له (قوله : فإذا أنكرت تعلقه بهما) فيه إشاره إلى أن المنكر ابتداء هو المفعولان من حيث كونهما متعلق الفعل ، فإن إنكارهما من هذه الحيثيه يستلزم إنكار الفعل ؛ لأنهما محله ونفى المحل يستلزم نفى الحال فإنكارهما من هذه الحيثيه للتوسل للمقصود بالذات وهو إنكار الفعل - كذا فى سم.

لأنه لا بد له من محل يتعلق به.

******

(قوله : لأنه لا بد له من محل يتعلق به) وقد انحصر ذلك المحل فى زيد وعمرو على الترديد باعتبار اعتقاد المخاطب ، وقد نفى المتكلم ذلك المحل فيلزم انتفاء الفعل من أصله ، وحاصله أن المخاطب إذا ادعى حصول الضرب بانحصاره فى زيد وعمرو على الترديد كان هذا حصرا لمحله فى أحدهما ، فإذا قلت له : أزيد أضربت أم عمرا بإدخال همزه الإنكار على أحد الأمرين وإدخال أم على الآخر كنت منكرا أن يكون محله أحدهما وإنكار محل الضرب إنكار للازمه وإنكار اللازم مستلزم لإنكار الملزوم وبهذا الاعتبار صار إنكار التعلق بأحدهما كنايه عن إنكار أصل الفعل ، فالهمزه هنا استعملت استعمال الكنايات ؛ لأنها موضوعه لإنكار ما يليها - كذا قرر شيخنا العدوى ، قال العلامه اليعقوبى وهاهنا شىء وهو أنه إن أريد أن مواله الهمزه للفعل فى الإنكار تدل على نفى أصل الفعل ولو ذكر له مفعول وموالاتها المفعول تدل على نفيه عن المفعول المذكور خاصه إلا فى صوره الترديد كما هو ظاهر عباره المصنف لم يصح ؛ لأنه متى ذكر المفعول تقدم أو تأخر لم يدل إلا على نفى الفعل حال كونه متعلقا بذلك المفعول ، وإن أريد أن الموالاه تدل بشرط أن لا يذكر له معمول سوى الفاعل لم يتجه قوله ولإنكار الفعل صوره أخرى ؛ لأن هذا الحصر أعنى حصر الضرب مثلا فى مفعولين أو أكثر يوجب إنكار أصل الفعل ولو فى حال مواله الفعل حال كونه متعلقا بالمفعول ، وإذا لم يكن حصر فالإنكار للفعل المتعلق بذلك المفعول تقدم ذلك المفعول أو تأخر لا لأصل الفعل فكيف يجعل التأخير دائما لإنكار أصل الفعل والتقديم للإنكار بشرط الحصر ، فالتقديم والتأخير حينئذ متساويان ، فكيف يخص التقديم بكونه صوره أخرى مع الحصر والفرض أن الصوره مع التأخير أيضا بشرط الحصر ، والحاصل أن حصر التعلق لا بد منه ولى الفعل أم لا عطف عليه بأم وشبهها أم لا حيث أريد نفى أصل الفعل ، وإن لم يكن حصر لم يفد نفى أصل الفعل تقدم المعمول أو تأخر ، نعم إذا قيل مثلا أزيدا ضربت احتمل أن يراد ما ضربت زيدا ، بل غيره بأرجحيه وأن يراد ما ضربت زيدا من غير تعرض لما سواه ، وإذا قيل أضربت زيدا احتمل على وجه التساوى نفى ضرب زيد فقط مع ضرب الغير - تأمل - انتهى.

(والإنكار إما للتوبيخ ؛ أى : ما كان ينبغى أن يكون) ذلك الأمر الذى كان (نحو : أعصيت ربك؟!) فإن العصيان واقع لكنه منكر ، وما يقال إنه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت (أو لا ينبغى أن يكون نحو : أتعصى ربك؟! ...

******

(قوله : والإنكار) أى : الاستفهام الإنكارى وهو من أنكر عليه إذا نهاه (قوله : إما للتوبيخ) ظاهره أن الإنكار لا يخرج عن هذه الأقسام فتكون الأمثله السابقه داخله فى هذه الأقسام كقوله : (أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ)(١) فيجوز أن يكون للتوبيخ أى : لا ينبغى أن يكون ونحو قوله (٢) أيقتلنى إلخ للتكذيب فى المستقبل أى : لا يكون هذا ، وهكذا قاله سم ، وقوله إما للتوبيخ أى : التعبير والتقريع على أمر قد وقع فى الماضى أو على أمر خيف وقوعه فى المستقبل بأن كان المخاطب بصدد أن يوقعه ففى القسم الأول يفسر التوبيخ بما يقتضى الوقوع أى : ما كان ينبغى أن يكون ذلك الأمر الذى كان ؛ لأن العرف أنك إنما تقول ما كان ينبغى لك هذا يا فلان إذا صدر منه ، وفى القسم الثانى يفسر بما لا يقتضى الوقوع أى : لا ينبغى أن يكون هذا الأمر الذى أنت أيها المخاطب بصدد عمله وقصده ، فالغرض من التوبيخ الندم على ماض والارتداع عن مستقبل (قوله : أى ما كان ينبغى إلخ) هذا إذا كان التوبيخ على أمر واقع فى الماضى ؛ لأن المنفى إنما هو الانبغاء وأما الفعل فهو واقع (قوله : نحو أعصيت ربك) أى : نحو قولك لمن صدر منه عصيان أعصيت ربك أى : ما كان ينبغى لك أن تعصيه (قوله : فإن العصيان واقع) أى : فلا يكون الإنكار فيه للتكذيب (قوله : وما يقال إلخ) حاصله أن الإنكار التوبيخى إذا كان لما وقع فى الماضى لتضمنه للوقوع والتقرر يقال فى الاستفهام فى أمثلته أنه للتقرير بمعنى التحقيق والتثبيت أى : تحقيق ما يعرفه المخاطب من الحكم فى هذه الجمله لما سبق من أن التقرير يقال بهذا المعنى.

(قوله : أو لا ينبغى أن يكون) هذا إذا كان الإنكار للتوبيخ على أمر خيف وقوعه فى المستقبل (قوله : نحو أتعصى ربك) أى : نحو قولك : لمن هم بالعصيان ولم يقع

١- الأنعام : ۴٠.

٢- سبق تخريج البيت لامرئ القيس.

أو للتكذيب) فى الماضى (أى : لم يكن نحو : (أَفَأَصْفاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ)(١)) أى : لم يفعل ذلك (أو) فى المستقبل ؛ أى : (لا يكون ، ...

******

منه أتعصى ربك؟! أى : أن هذا العصيان الذى أنت بصدد عمله لا ينبغى أن يصدر منك فى الاستقبال وهذا التوبيخ لا يقتضى وقوع الموبخ عليه بالفعل كما هو ظاهر ، وإنما يقتضى كون المخاطب بصدد الفعل - كذا ذكر العلامه اليعقوبى ، وفى عبد الحكيم ، ويس : أن تفسير الإنكار التوبيخى بلا ينبغى أن يكون بصيغه المستقبل إذا كان الموبخ عليه واقعا فى الحال أو بصدد الوقوع فى المستقبل ، فيصح أن يقال لمن تلبس بالعصيان أتعصى ربك أى : لا ينبغى أن يتحقق ويحدث منك هذا العصيان الذى تلبست به كما يصح أن يقال ذلك لمن هم به ولم يقع منه ولا ينافى ما قاله الشيخان ذكر أن فى التفسير بقوله لا ينبغى أن يكون ؛ لأن أن وإن خلصت المضارع للاستقبال لا تخلص يكون له ، بل هى محتمله للحال معها (قوله : أو للتكذيب) عطف على قوله للتوبيخ ويسمى الإنكار التكذيبى بالإنكار الإبطالى أيضا وقوله فى الماضى أى فيكون بمعنى لم يكن وحاصله أن المخاطب إذا ادعى وقوع شىء فيما مضى أو نزل منزله المدعى له أتى بالاستفهام الإنكارى تكذيبا له فى مدعاه (قوله : (أَفَأَصْفاكُمْ رَبُّكُمْ) إلخ) أى : خصكم وهذا خطاب لمن اعتقد أن الملائكه بنات الله وأن المولى خصنا بالذكور وخص نفسه بالبنات أى : لم يكن الله خصكم بالأفضل الذى هو الأولاد الذكور واتخذ لنفسه أولادا دونهم وهم البنات ، بل أنتم كاذبون فى هذه الدعوى لتعاليه سبحانه عن الولد مطلقا فليس المراد توبيخهم ، بل تكذيبهم فيما قالوا ؛ لأن التوبيخ بصيغه الماضى على فعل حصل من المخاطب (قوله : أو فى المستقبل) أى : فيكون بمعنى لا يكون ، قال سم : سكت عن الحال لعدم تأتيه ، إذ العاقل لا يدعى التلبس بما ليس ملتبسا به حتى يكذب نعم يتأتى فيه نفى الانبغاء واللياقه - ا. ه كلامه ، وفى ابن يعقوب ، والأطول أن الإنكار الإبطالى إذا كان بمعنى لا يكون يكون للحال وللاستقبال ، وكأن المصنف سكت عن الحال ؛

١- الإسراء : ٤٠.

نحو : (أَنُلْزِمُكَمُوها)(۱) أى : أنلزمكم تلك الهدايه والحجه؟ ؛ بمعنى أنكرهكم على قبولها ونقسركم على الإسلام ...

******

لأنه أجزاء من الماضى والمستقبل وتأمله (قوله : (أَنُلْزِمُكُمُوها)) الهمزه للاستفهام ، ونلزم : فعل مضارع مرفوع بالضمه ، والكاف : مفعول به ، والميم : علامه الجمع ، والواو : للإشباع وضم الميم واجب حيث وليها ضمير متصل كما هنا عند ابن مالك راجح مع جواز السكون عند سيبويه ويونس ، وقد قرئ : أنلزمكموها بالسكون - كذا فى يس.

(قوله : تلك الهدايه) تفسير للضمير المنصوب وهو الهاء والهدايه فى الأصل الدلاله الموصله للمطلوب أريد بها هنا ما يترتب عليها بحسب الشأن من اتباع الشرع الذى قامت عليه الأدله والعمل به أو أن المراد بالهدايه هنا الاهتداء وعليه فالإلزام به من حيث الإكراه على ما هو سبب فى حصوله من اتباع الشرع والعمل به (قوله : أو الحجه) أى : التى قامت على العمل بالشرع والإكراه عليها من حيث إلزام قبولها فيترتب على ذلك العمل بالشرع أى لا نكرهكم على قبول تلك الحجه المترتب على قبولها العمل بالشرع (قوله : بمعنى أنكرهكم على قبولها) أى : الحجه ، إذ هى التى يناسبها القبول فهو راجع للاحتمال الثانى ، (وقوله : ونقسركم) أى : نقهركم ونكرهكم على الإسلام وهذا مناسب للتفسير الأول أعنى : الهدايه فهو راجع له على طريق اللف والنشر المشوش - كذا قرر شيخنا العدوى ، وقوله ونقسركم من القسر وهو القهر يقال قسره على الأمر قسرا من باب ضرب قهره فهو مرادف لنكرهكم ، لكن تفنن فى التعبير ، واعلم أن مثل هذا الخطاب يذكر لإسقاط إثاره العداوه الموجبه لنفره الكافرين أو لإظهار عدم حاجه الناصح إلى قتال المنصوح ؛ لأن المنفعه للمنصوح فإنك إذا نصحت رجلا ، ثم أحسست منه بالإبايه فقلت له : لست أقهرك على قبول نصحى ولا أقاتلك على تركه ، وإنما علىّ البلاغ والنصح كان ذلك أدعى للقبول لما فيه من ترك الاقتصار على عدم السماع والقبول - فأفهم لئلا يقال : إن مثل هذا الخطاب يفهم الترخيص فى التكليف وترك المبالغه فى الغرض - كذا ذكر اليعقوبى.

۱- هود : ۲۸.

والحال أنكم لها كارهون؟ يعنى : لا يكون هذا الإلزام.

(والتهكم) عطف على الاستبطاء ، أو على الإنكار ؛ وذلك أنهم اختلفوا فى أنه إذا ذكر معطوفات كثيره أن الجميع معطوف على الأول ، أو كل واحد عطف على ما قبله (نحو : (أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ ما يَعْبُدُ آباؤُنا)(١)) وذلك أن شعيبا - عليه الصلاه والسّلام - كان كثير الصلوات ، وكان قومه إذا رأوه يصلى تضاحكوا ، فقصدوا بقولهم : أصلاتك تأمرك ...

******

(قوله : والحال أنكم لها كارهون) الظاهر أن هذه الحال مؤكده لما استلزمه العامل أعنى نلزمكم ؛ لأن الإلزام بالشىء يقتضى كراهته (قوله : يعنى لا يكون هذا الإلزام) أى : لا يكون منى إلزام الأمه الهدايه ولا قبول الحجه الداله على العمل بالشرع ؛ لأن هذا لا يكون إلا من الله فالذى على الإبلاغ لا الإكراه وهذا الكلام من نوح لقومه الذين اعتقدوا أنه يقهر أمته على الإسلام ، ولا يقال : إن هذا الكلام يقتضى عدم الأمر بالجهاد مع أنه مأمور به قطعا ؛ لأنا نقول لم يرسل بالجهاد أحد من الأنبياء إلا نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - كذا قرر شيخنا العدوى.

وقد تبين بما تقرر أن التوبيخ يشارك التكذيب فى النفى ، ويختلفان فى أن النفى فى التوبيخ متوجه لغير مدخول الهمزه وهو الانبغاء ومدخولها واقع أو كالواقع ، وفى التكذيب يتوجه لنفس مدخولها فمدخولها غير واقع فافهم (قوله : التهكم) أى : الاستهزاء والسخريه (قوله : اختلفوا فى أنه إلخ) أى : فى جواب أنه إلخ ؛ لأن الاختلاف إنما هو فى جواب هذا الاستفهام لا فيه (قوله : أو كل واحد إلخ) ظاهره كان العطف بحرف مرتب كالفاء. وثم وحتى ، أو كان غير مرتب كالواو وأو وأم ، ونقل بعضهم عن الكمال ابن الهمام أن محل هذا الخلاف ما لم يكن العطف بحرف مرتب وإلا كان كل واحد معطوفا على ما قبله اتفاقا ، واعلم أن ثمره الخلاف الذى ذكره الشارح تظهر فيما إذا كان المعطوف عليه أولا ضميرا مجرورا فعلى القول بأن الجميع معطوف على الأول لا بد من إعاده الخافض مع الجميع عند غير ابن مالك ، وعلى القول بأن كل

١- هود : ٨٧.

الهزؤ والسخريه ، لا حقيقه الاستفهام. (والتحقير ، نحو : من هذا؟) استحقارا بشأنه مع أنك تعرفه (والتهويل ، كقراءه ابن عباس : (وَلَقَدْ نَجَّيْنا بَنِى إِسْرائِيلَ مِنَ الْعَذابِ الْمُهِينِ. مِنْ فِرْعَوْنَ)(۱) ...

******

واحد معطوف على ما قبله فلا يحتاج لإعادته إلا مع الأول كما فى مررت بك وبزيد وعمرو.

(قوله : الهزؤ والسخريه) أى : بشعيب وصلاته فكأنهم لعنه الله عليهم يقولون لا قربه لك توجب اختصاصك بأمرنا ونهينا إلا هذه الصلاه التى تلازمها وليست هى ولا أنت بشىء ، وبهذا الاعتبار صارت الصلاه مما يشك فى كونه سببا للأمر فنسب لها مجازا عقليا من الإسناد للسبب فى الجمله وهذا غير المجاز اللغوى الذى فى هذا التركيب باعتبار أداه الاستفهام ، وذلك أن الاستفهام عن الشىء يقتضى الجهل به ، والجهل به يقتضى الجهل بفائدته ، والجهل بفائدته يقتضى الاستخفاف به وهو ينشأ عنه الهزؤ فهو مجاز مرسل علاقته اللزوم - كذا قيل - والأحسن أن يكون استعمال أداه الاستفهام فى التهكم من باب الكنايه أو يجعل التهكم من مستتبعات الكلام كما مر نظيره (قوله : لا حقيقه الاستفهام) أعنى السؤال عن كون الصلاه آمره بما ذكر (قوله : والتحقير) العلاقه بينه وبين الاستفهام اللزوم ؛ وذلك لأن الاستفهام عن الشىء يقتضى الجهل به وهو يقتضى عدم الاعتناء به ؛ لأن الشىء المجهول غير ملتفت إليه وعدم الاعتناء بالشىء يقتضى استحقاره ، فاستعمال الاستفهام فى التحقير إما مجاز مرسل على ما قيل أو أنه كنايه وهو أولى أو أنه من مستتبعات الكلام ؛ وذلك لأنك إذا كنت عارفا بالمسئول عنه ، وقلت : فى مقام الاحتقار من هذا فكأنك تفرضه شيئا آخر غير المشاهد المعلوم وتسأل عنه ولم ترض بحاله فيتولد التحقير وصرت كأنك قلت هذا شخص مستخف به حقير - كذا قرر شيخنا العدوى ، واعلم أن التحقير عد الشىء حقيرا والاستهزاء عدم المبالاه به وإن كان كبيرا عظيما فى نفسه ، وربما اتحد محلهما وإن اختلفا مفهوما لما بينهما من الارتباط فى الجمله لصحه نشأه أحدهما من الآخر (قوله : مع أنك تعرفه) أى : تعرف هذا المشار إليه (قوله : والتهويل)

۱- الدخان : ۳۰ ، ۳۱.

بلفظ الاستفهام) أى : (مِنْ) بفتح الميم (ورفع (فِرْعَوْنَ)) على أنه مبتدأ ، و" من" الاستفهاميه خبره ، أو بالعكس ؛ على اختلاف الرأيين ، فإنه لا معنى لحقيقه الاستفهام فيها ؛ وهو ظاهر ، بل المراد : أنه لما وصف الله العذاب بالشده والفظاعه زادهم تهويلا بقوله : (مِنْ فِرْعَوْنَ) أى : هل تعرفون من هو فى فرط عتوه وشده شكيمته ، فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله ...

******

أى التفظيع والتفخيم لشأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الأغراض وهو فى الآيه تأكيد شده العذاب الذى نجا منه بنو إسرائيل ، واستعمال أداه الاستفهام فى التهويل مجاز مرسل علاقته المسببيه ؛ لأنه أطلق اسم المسبب وأريد السبب ؛ لأن الاستفهام عن الشيء مسبب عن الجهل به ، والجهل مسبب عن كونه هائلا ؛ لأن الأمر الهائل من شأنه عدم الإدراك حقيقه أو ادعاء.

(قوله : بلفظ الاستفهام) أى : والجمله استئنافيه لتهويل أمر فرعون المفيد لتأكيد شده العذاب بسبب أنه كان متمردا معاندا لا يكف عتوه (قوله : على اختلاف الرأيين) أى : فى الاسم الواقع بعد من الاستفهاميه ، فالأخفش يقول : إن الاسم مبتدأ مؤخر ومن الاستفهاميه خبر مقدم وسيبويه يقول بعكس ذلك (قوله : وهو ظاهر) أى : لأن الله لا يخفى عليه شيء حتى يستفهم عنه (قوله : بل المراد أنه) أى المولى سبحانه وقوله العذاب أى : عذاب فرعون لبنى إسرائيل (قوله : بالشده) أى : بما يدل على شدته وفظاعه أمره أى : شناعته وقباحته حيث قال سبحانه من العذاب المهين ، ولا شك أن وصف العذاب بكونه مهينا لمن عذب به يدل على شدته وشناعته (قوله : زادهم) أى : زاد المخاطبين تهويلا وأصل التهويل حصل من قوله المهين (قوله : أى هل تعرفون من هو إلخ) أى : هل تعرفون الذى هو فى ذلك غايه فخبر هو محذوف أى : هل تعرفون فرعون الذى هو غايه فى عتوه المفرط أى : طغيانه الشديد وشكيمته الشديده أى : تكبره وتجبره الشديدين فقوله فى فرط عتوه وشده شكيمته من إضافه الصفه للموصوف ، والشكيمه فى الأصل : جلد يجعل على أنف الفرس ، كنى به هنا عن التكبر والتجبر والظلم (قوله : فما ظنكم بعذاب إلخ) أى : فهو أخوف وأشد وقد نجيتكم منه فلتشكرونى (قوله : يكون المعذب به)

(ولهذا قال : (إِنَّهُ كانَ عالِياً مِنَ الْمُسْرِفِينَ)(۱)) زياده لتعريف حاله وتهويل عذابه.

(والاستبعاد ، نحو : (أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرى)(۲)) فإنه لا يجوز حمله على حقيقه الاستفهام ؛ ...

******

بكسر الذال على صيغه اسم الفاعل ويدل على ذلك قوله بعد زياده لتعريف حاله وتهويل عذابه ، فإن الهاء فى حاله وعذابه لفرعون كما هو ظاهر والضمير فى مثله يرجع لمن هو ملتبس بفرط العتو وشده الشكيمه وتوضيح ما فى المقام أن تقول : إن المراد بهذا الاستفهام تفظيع أمر فرعون والتهويل بشأنه وهو مناسب هنا ؛ لأنه لما وصف عذابه بالشده زياده فى الامتنان على بنى إسرائيل بالإنجاء منه هوّل بشأن فرعون وبيّن فظاعه أمره ليعلم بذلك أن العذاب المنجى منه غايه فى الشده حيث صدر ممن هو شديد الشكيمه عظيم العتو فكأنه قيل نجيناهم من عذاب من هو غايه فى العتو والتجبر ، وناهيك بعذاب من هو مثله ، وحينئذ فاللائق إنكم تشكرونى فكيف تكفرونى.

(قوله : ولهذا) أى : ولأجل التهويل بشأن فرعون (قوله : (إِنَّهُ كانَ عالِياً)) أى : فى ظلمه من المسرفين فى عتوه ، فكيف حال العذاب الذى يصدر من مثله (قوله : زياده إلخ) تعليل للمقول المذكور بعد تعليله بقوله : ولهذا فالعله الأولى عله له مطلقا ، والعله الثانيه : عله له مقيدا بالعله الأولى (قوله : لتعريف) أى : فى تعريف حاله (قوله : وتهويل عذابه) أشار بهذا إلى أن تعريف حاله من حيث تهويل عذابه لا من حيثيه أخرى (قوله : والاستبعاد) السين والتاء زائدتان وهو عد الشىء بعيدا والفرق بينه وبين الاستبطاء أن الاستبعاد متعلقه غير متوقع ، والاستبطاء متعلقه متوقع غير أنه بطىء فى زمن انتظاره ولا تنحصر المعانى المجازيه فيما ذكره المصنف ، فإن منها ما لم يذكره كالأمر نحو : فهل أنتم مسلمون أى : أسلموا والزجر نحو : أتفعل هذا أى : انزجر والعرض نحو ألا تنزل عندنا - كما فى سم.

۱- الدخان : ۳۱.

۲- الدخان : ۱۳.

وهـو ظـاهر ، بـل المراد اسـتبعاد أن يكـون لهم الـذكرى بقرينه قـوله : (وَقَـدْ جـاءَهُمْ رَسُولٌ مُـبِينٌ. ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ)(۱) أى : كيف يـذكرون ويتعظون ويوفون بما وعـدوه من الإيمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل فى وجوب الأذكار من كشف الدخان ...

******

(قوله : وهو ظـاهر) أى : لاسـتحاله حقيقه الاسـتفهام من العـالم بخفيـات الأمـور وظواهرها مع منافاته للجمله الحاليه ؛ لأن الجمله الحاليه تنافى الحمل على الاستفهام الحقيقى ، وإذ امتنع حمل الاستفهام هنا على حقيقته طلب له معنى يناسب المقام فيحمل عليه ، والمناسب هنا هو اسـتبعاد تـذكرهم بدليل قوله : (وَقَدْ جاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ. ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ ،) وأيضا مثل هذا الكلام عرفا إنما يراد به الاسـتبعاد ، فكأنه قيل من أين لهم التـذكر والرجوع للحق ، والحال أنه جاءهم رسول يعلمون أمانته فتولوا وأعرضوا عنه بمعنى أن الذكرى بعيده من حالهم وغايه البعد النفى لذلك ، وتوجيه العلاقه بين الاسـتفهام والاستبعاد أن الاستفهام مسبب عن استبعاد الوقوع ؛ لأن بعد الشىء يقتضى الجهل به ، والجهل به يقتضى الاستفهام عنه - انتهى من تقرير شيخنا العدوى.

(قوله : أى كيف يذكرون) هذا حل معنى مفيد للنفى والإنكار فليست كيف مستفهما بها عن الحال فلا يرد أن مقتضاه أن أن هنا بمعنى كيف مع أنه يجب حينئـذ أن يليهـا فعـل ولم يلهـا هنا فعل ، بل هى بمعنى من أين فلو عبر به كان أحسن (قوله : وأدخل) أى وأشد دخولا (قوله : فى وجوب الإذكار) أى فى ثبوت التذكر (قوله : من كشف الدخان) تنازعه أعظم وأدخل وأعمل الثانى قيل : إن هـذا الدخان علامه من علامات يوم القيامه وهو ما ذهب إليه ابن عباس (۲) لقوله - عليه الصلاه والسّلام - أول الآيات الـدخان ونزول عيسـى ابن مريم ونـار تخرج من قعر عـدن تسـوق النـاس إلى المحشـر وروى أن حـذيفه قـال : يـا رسول الله وما الدخان فتلا - عليه السلام - هذه الآيه (فَارْتَقِبْ

۱- الدخان : ۱۳ ، ۱۴.

۲- أورده السيوطى فى الدر المنثور ۵ / ۷۴۵ من حديث حذيفه وأصل الحديث عند مسلم.

وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات والبينات من الكتاب المعجز ، وغيره فلم يذكروا وأعرضوا عنه.

(ومنها) أى : من أنواع الطلب (الأمر) ...

******

يَوْمَ تَأْتِى السَّماءُ بِدُخانٍ مُبِينٍ)(١) ، ثم قال : يملأ ما بين المشرق والمغرب يمكث أربعين يوما وليله ، أما المؤمن فيصيبه منه كهيئه الزكام ، وأما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه وأذنيه ودبره ، والذى ذهب إليه ابن مسعود أن المراد بالدخان فى الآيه ما يرى فى السماء عند الجوع كهيئه الدخان قال : لأنه عليه السلام لما دعا قريشا فكذبوه واستعصوا عليه قال اللهم أعنّى عليهم بسبع كسبع يوسف ، وفى روايه : اللهم أجعل عليهم سنينا كسنى يوسف ، فأخذتهم سنه حصت كل شىء أكلوا فيها الجلود والميته من الجوع ، وينظر أحدهم إلى السماء فينظر كهيئه الدخان ، وفى روايه : كان إذا كلم أحد آخر فلا يراه ، فقام أبو سفيان فقال : يا محمد إنك جئت تأمر بطاعه الله وبصله الرحم ، وإن قومك قد هلكوا ، فادع الله لهم فأنزل الله - عزوجل - (فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِى السَّماءُ بِدُخانٍ مُبِينٍ) إلى قوله : (إِنَّكُمْ عائِدُونَ) (قوله : وهو) أى : ذلك الأعظم والأدخل (قوله : وأعرضوا عنه) أى : وحينئذ فالذكرى بعيده جدا.

[ومن أنواع الطلب : الأمر]

(قوله : الأمر) اعلم أنه إذا أريد به النوع من الكلام كما هنا جمع على أوامر ، وإذا أريد به الفعل جمع على أمور ومن إراده الفعل به قوله تعالى : (وَشاوِرْهُمْ فِى الْأَمْرِ)(٢) أى : فى الفعل الذى تعزم عليه وهو حقيقه فى القول المخصوص مجاز فى الفعل ، وقيل مشترك لفظى فيهما ، وقيل معنوى وأنه موضوع للقدر المشترك بينهما ، والمناسب أن يراد بالأمر هنا الأمر اللفظى ؛ لأن الكلام فى الإنشاء وهو لفظى لا الأمر النفسى على ما عند الأصوليين ، ولا ينافى هذا قول المصنف بعد وصيغته ؛ لأن الإضافه بيانيه - كذا قرر شيخنا العدوى.

١- الدخان : ١٠.

٢- آل عمران : ١٥٩.

وهو طلب فعل غير كف ...

******

(قوله : وهو طلب فعل إلخ) طلب مصدر مضاف إلى مفعوله ، وهذا تعريف للأمر النفسى وليس الكلام فيه ؛ لأن الكلام فى أنواع الطلب اللفظى فلو قال : طلب فعل بالقول كان أولى ، ولعل الحامل على هذا التفسير قول المتن الآنى أو الأزهر أن صيغته إلخ - تأمل - كذا فى يس ، وقد يقال : إن التعريف صالح لكل من الأمرين النفسى واللفظى فالمراد بالطلب ما هو أعم من اللفظى والنفسى ، أو أنه للفظى فقط وهو المناسب لما الكلام فيه ؛ لأن الكلام فى أنواع الطلب اللفظى ، وقوله : بعد وصيغته إضافته بيانيه ، واعلم أن كلا من القول والأمر مشترك بين اللفظى والنفسى ، وممن صرح بالاشتراك العلامه القرافى فى المحصول ، وقوله : طلب كالجنس يشمل الدعاء والنهى والالتماس ، وخرج عنه الخبر والإنشاء غير الطلب ، وخرج بإضافه الطلب للفعل النهى بناء على أنه طلب ترك وقيل هو طلب كف فزاد غير كف لأجل أن يخرجه ، فالنهى خارج من التعريف على كلا القولين ، وقوله على جهه الاستعلاء أى : على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقه كقول السيد لعبده : افعل كذا أو لا كقول العبد لسيده : افعل كذا. حال كونه طالبا للعلو مخرج للدعاء والالتماس لأن الأول من الأدنى ، والثانى من المساوى بخلاف الأمر ، فإنه يشترط فيه طلب الآمر العلو ، وقد علمت أن المراد بطلبه العلو أن يعد نفسه عاليا بإظهار حاله العالى ، وذلك بأن يكون كلامه على جهه الغلظه والقوه لا على وجه التواضع والانخفاض ، فسمى ميله فى كلامه إلى العلو طلبا له سواء كان عاليا فى نفسه أو لا ، وبقولنا : يشترط فى الأمر طلب الآمر العلو يندفع ما يقال : إن تعريف الأمر المذكور يصدق بالتمنى والعرض والاستفهام حيث كان كل لطلب الفعل استعلاء ووجه الدفع أنه لا يشترط الاستعلاء فيها وإن وجد فى نفس الأمر ، وإنما يشترط فى الأمر وأورد على التعريف أنه غير مانع لصدقه بأمرتك بفعل كذا ، فإنه ليس بأمر مع صدق الحد عليه ، ولك أن تقول : إن كان التعريف حدا للأمر النفسى فلا إيراد لصدقه عليه ، وإن كان التعريف للأمر اللفظى فلا ورود ؛ لأن هذا غير داخل تحت الجنس وهو الطلب اللفظى وأنه غير جامع ؛ لأنه يخرج عنه نحو : اكفف عن

على جهه الاستعلاء ، وصيغته تستعمل ...

******

القتل ، فإن هذا أمر وهذا خارج بقوله غير كف ؛ لأن هذا طلب كف وأجيب بأن المراد غير كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغه فدخل نحو : كف عن القتل ؛ لأنه كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغه بالتعريف وهذا صادق بما إذا كان طلب الفعل غير كف أو طلبا لفعل هو كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغه ، فالأول نحو : قم ، والثانى نحو : كف عن القيام ، فإنه طلب لفعل هو كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغه ، وأورد على هذا الجواب أنه يقتضى أن يخرج عن التعريف كف عن الكف عن القتل ؛ لأنه طلب فعل هو كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغه مع أن هذا أمر ، وأجيب بأن كف مأخوذ من الكف مطلقا ، وهو إنما تعلق بالكف عن خصوص القتل والمطلق والمقيد متغايران (قوله : على جهه الاستعلاء) المتبادر تعلقه بقوله : طلب أى : الطلب على طريق الاستعلاء ، ويحتمل أن يكون حالا من فعل ؛ لأنه وصف بقوله غير كف والمعنى طلب فعل غير كف حال كونه على جهه الاستعلاء فى طلبه ، وإنما قيد بذلك ليكون التعريف المذكور للأمر لا نزاع فيه ، وإلا فالمختار عند الأشعرى وأتباعه عدم اشتراط الاستعلاء والعلو فى الأمر ، وإن كان الجمهور على اعتبار الاستعلاء فى حقيقه الأمر ، والحاصل أن فى الأمر مذاهب قيل يشترط فيه كل من الاستعلاء والعلو وقيل لا يشترط فيه شىء منهما ، وقيل يشترط فيه العلو دون الاستعلاء ، وقيل بالعكس وهو ما مشى عليه الشارح ودليل كل من هذه الأقوال مذكور فى كتب الأصول ، وأورد على اشتراط الاستعلاء فى مسمى الأمر قوله تعالى حكايه عن فرعون ما ذا تأمرون ، فقد استعمل الأمر فى طلب ليس فيه استعلاء ؛ لأن فرعون لا يرى استعلاء فى الطلب المتعلق به من غيره لادعائه الألوهيه لنفسه ، فلو كان الاستعلاء معتبرا فى مفهوم الأمر لما قال ما ذا تأمرون ، وأجيب بأن المراد ما ذا تشيرون من المؤامره بمعنى المشاوره ، وبأنه احتقر نفسه بعد رؤيه معجزه موسى ، ولا يخفى أن كلا من الجوابين خلاف الظاهر ، فلذا كان الصحيح أن الاستعلاء ليس بشرط فى الأمر.

(قوله : وصيغته تستعمل إلخ) أى : صيغته المعهوده المتداوله كثيرا وهذا توطئه لما سيأتى فى المتن من قوله : والأظهر إلخ ، وإضافه صيغه للضمير للبيان ؛ لأنه من إضافه الأعم

فى معـان كثيره فاختلفوا فى حقيقته الموضوعه هى لها اختلافا كثيرا ، ولما لم تكن الـدلائل مفيـده للقطع بشـىء قال المصـنف : (والأظهر أن صيغته من المقترنه باللام ، نحو : ليحضر زيد ، ...

******

للأخص أى : والصـيغه التى هى الأمر بناء على أن المراد الأمر اللفظى ولا شك أنه نفس الصـيغه وهذا الاحتمال هو الظاهر ؛ لأن الكلام فى الأـمر اللفظى ، أو أن الإضافه حقيقيه وهو من إضافه الـدال للمـدلول بناء على أن المراد بالأمر الأمر النفسـى ، ويـدل لـذلك قول الشارح فيما يأتى فالمراد بصـيغته إلـخ ، لكن لا يخفى أن الكلام فى الأمر اللفظى الـذى هو من أقسام الإنشاء إلا أن يقـال : هـذا اسـتطراد لزيـاده الفائـده ، ثم إنه على هـذا الاحتمـال ربما يفهم أن الخلاف الآتى فى معنى صـيغه الأمر إنما هو عند القـائلين بالكلام النفسـى ، أمـا عنـد النـافين له : كالمعتزله فلا يجرى فيها خلاف ، وليس كـذلك - بينه حواشـى جمع الجوامع وغيرهم (قوله : تسـتعمل فى معان كثيره) أى : نحو سـته وعشـرين معنى ذكرها أهل الأصول وذكر المصنف فيما يأتى بعضا منها (قوله : هى) أى : الصـيغه وأبرز الضمير لجرى الصفه على غير من هى له وقوله لها أى : الحقيقه (قوله : اختلافا كثيرا) حاصله أن الأـصوليين اختلفوا فى المعنى الـذى وضع له صـيغه الأمر فقيل وضـعت للوجوب فقط وهو مـذهب الجمهور وقيل للنـدب فقط ، وقيـل للقـدر المشترك بينهمـا وهو مجرد الطلب على جهه الاسـتعلاء فهى من قبيل المشترك المعنوى وقيل : هى مشتركه بينهما اشتراكا لفظيا بأن وضـعت لكل منهما اسـتقلال وقيل : بالتوقف أى : عـدم الدرايه وهو شامل للتوقف فى كونها للوجوب فقط أو للنـدب فقـط ، والتوقف فى كونهـا للقـدر المشترك بينهمـا اشتراكـا لفظيـا بمعنى أنـا لاـ نعين شـيئا مما ذكر ، وقيل مشتركه بين الوجوب والنـدب والإبـاحه ، وقيـل موضوعه للقـدر المشـترك بين الثلاـثه أى : الإـذن فى الفعـل ، والأـكثر على أنهـا حقيقه فى الوجوب فقط (قوله : ولما لم تكن الـدلائل) أى : الأدله التى ذكرها أصـحاب الأقوال المـذكوره (قوله : بشـىء) أى : من الأقوال المذكوره (قوله : قال المصنف) أى : مشيرا لما هو الأظهر عنده لقوه دليله.

(قوله : من المقترنه) أى : من الصـيغه المقترنه باللام فمن لبيان أنواع الصـيغه وقضـيه كلام المصـنف هـذا أن الصـيغه الداله على الطلب هى الفعل فى قولنا : ليضرب زيد

وغيرها ، نحو : أكرم عمرا ، ورويدا بكرا) فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسما أو فعلا (موضوعه لطلب الفعل استعلاء)

******

مثلا وأن اللام قرينه على إراده الطلب به ، وعلى هذا فالإضافه فى قولهم : لام الأمر لأدنى ملابسه أى : اللام المقترنه بصيغه الأمر ، ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال على الطلب (قوله : وغيرها) أى : ومن غير المقترنه باللام (قوله : نحو أكرم عمرا) هذه الصيغه فعل محض (قوله : ورويد بكرا) رويد هنا اسم فعل مبنى على الفتح بمعنى أمهل وقد تكون مصدرا منصوبا نصب المصادر المأمور بها مصغرا تصغير الترخيم والأصل إرواد مصدر رود فيقال : رويد عمرا أى : أورده أى أمهله ، وقد يقع رويدا صفه لمصدر ، فيكون رويدا حينئذ بمعنى اسم المفعول نحو : سر سيرا رويدا أى : مرودا ، ويقع حالا نحو سيروا رويدا أى : مرودين ، وقال جار الله : هو حال من السير كأنه قيل : سيروا السير رويدا وهذا تفسير سيبويه ويقع مصدرا مضافا للمفعول نحو : رويد زيد كأنه قيل : إرواد زيد وغير مضاف نحو : رويدا زيدا كضربا زيدا وهو فى هذه الحالات ليس اسم فعل ، وإذا اتصل به الكاف نحو : رويدك عمرا فهو اسم فعل لا غير بمعنى : أمهل - كما فى الفنارى واعلم أن جعل رويد مفيدا للطلب مبنى على المذهب الكوفى من أن اسم الفعل يدل على ما يدل عليه الفعل لا على مذهب البصريين من أن مدلوله لفظ الفعل إلا أن يقال : إنه على مذهبهم يدل على الطلب بواسطه دلالته على لفظ الفعل - تأمل.

(قوله : ما دل إلخ) أى : لا خصوص فعل الأمر والمضارع المقرون بلام الأمر على ما اشتهر وقوله : ما دل أى : لفظ دل بمادته ولو بطريق التضمن كما فى الفعل (قوله : اسما) أى : كرويد ، وكالمصدر فى نحو : ضربا زيدا ، وقوله : أو فعلا أى : كفعل الأمر والمضارع المقرون بلام الأمر وهو ظاهر فى الأول ، وأما الثانى فمحل نظر لاحتمال أن يقال الدال على الطلب مجموع الفعل واللام كما مر (قوله : موضوعه لطلب الفعل) ظاهره ولو ندبا مع أن الجمهور على أنه حقيقه فى الوجوب ويؤيد كون مراد المصنف هذا الظاهر عدم عده الندب من الأغيار الآتيه مع أنه أحق بالعد من غيره ، فيكون

أى : على طريق طلب العلو وعد الآمر نفسه عاليا ، سواء كان عاليا فى نفسه أم لا (لتبادر الفهم عند سماعها) أى : سماع الصيغه (إلى ذلك المعنى) أعنى : الطلب باستعلاء ، والتبادر إلى الفهم من أقوى أمارات الحقيقه ...

******

الأظهر عند المصنف كون الصيغه موضوعه للقدر المشترك بين الوجوب والندب - كذا فى الفنرى.

(قوله : أى على طريق طلب العلو) فيه إشاره إلى أن نصب استعلاء بترع الخافض مع تقديره مضاف ، ويحتمل أنه مفعول مطلق على حذف مضاف أى : طلب استعلاء ويحتمل أنه تمييز ، ويؤيده قولهم على جهه الاستعلاء ، ويحتمل أن يكون حالا من فاعل المصدر المحذوف بالتأويل باسم الفاعل.

قال بعضهم : إذا تأملت فى قولهم صيغه الأمر ما دل على طلب الفعل استعلاء وجدته لا يخلو عن بحث ؛ لأنه إن أريد بالطلب الكلام النفسى كان لهذه الصيغه الإنشائيه حينئذ معنى خارجى فتكون خبرا ، وإن أريد به الطلب اللفظى كان هو نفس الصيغه فيلزم اتحاد الدال والمدلول ورد بأنا نختار الأول ، ولا نسلم أن تلك الصيغه تكون خبرا حينئذ ؛ لأنها وإن كان لها معنى خارجى ، لكنه لم يقصد موافقه اللفظ له وحكايته به بخلاف الخبر ، فإنه لا بد فيه من ذلك كما مر (قوله : طلب العلو) هذا على أن السين والتاء للطلب ، وقوله : وعد إلخ إشاره إلى أنها للعد كما تقول استحسنت هذا الأمر أى : عددته حسنا ، ففى كلامه إشاره لجواز الوجهين ، وكان الأوضح فى هذه الإشاره العطف بأو كما فى الأطول وعد الآمر نفسه عاليا بإظهار القوه والغلظه فى كلامه دون التواضع والخضوع فدخلت أوامر الله سبحانه وتعالى (قوله : والتبادر إلى الفهم) أى : تبادر المعنى من اللفظ للفهم (قوله : من أقوى أمارات الحقيقه) أى : من أقوى أمارات كون اللفظ حقيقه ، واعترض هذا الدليل بأن المجاز الراجح يتبادر معناه من اللفظ للفهم ، ولا يدل ذلك التبادر على كونه حقيقه ؛ لأن التبادر أصله كثره الاستعمال ، وأجيب بأن التبادر فى المجازات افتقر فيه إلى قرينه مصاحبه زياده على كثره الاستعمال والتبادر فى الحقيقه لا يفتقر للقرينه ، فالمراد بالتبادر فى كلام المصنف الذى لم يفتقر لقرينه بقى شىء

(وقد تستعمل) صيغه الأمر (لغيره) أى : لغير طلب الفعل استعلاء (كالإباحه ، نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين) فيجوز له أن يجالس أحدهما ، أو كليهما ، وأن لا يجالس أحدا منهما أصلا.

******

آخر ، وهو أن تبادر الفهم يتوقف على معرفه الوضع ، ففى الاستدلال به على الوضع دور بيان ذلك أن التبادر من غير معرفه الوضع محال فإذا عرف الوضع عرفت الحقيقه من المجاز ؛ لأن الأول بلا قرينه والثانى بمصاحبتها ، فلا يستدل بالتبادر على الحقيقه ؛ لأن معرفتها سابقه على التبادر ، وقد يجاب بأن السابق على التبادر مطلق معرفه الوضع ، لا الوضع الذى يتضمن الفرق بين الحقيقه والمجاز ، ومعرفه مطلق الوضع لا تفيد معرفه الحقيقه لصحه أن يدرك أن هذا اللفظ موضوع لكذا ، ولو لم يعلم كون الوضع بالقرينه أو لا ، فالتبادر بكثره الاستعمال يدل على أن هذا الوضع مثلا حقيقه دون ذاك - فتأمل - انتهى - يعقوبى.

(قوله : وقد تستعمل لغيره) أى : لعلاقه بين ذلك الغير وبين معنى الأمر بحسب القرائن ، فإن قامت قرينه على منع إراده معنى الأمر فمجاز وإلا فكنايه ، ولا يخفى عليك أن مباحث الأمر والاستفهام ليست من فن المعانى وليس منه إلا نكات : العدول من الحقيقه إلى التجوز بالأمر والاستفهام ، ولا أثر لها فيما ذكره. اه أطول.

ولم يتعرض الشارح لعلاقه المجاز فى ذلك الغير وتعرض لها أهل الأصول ، فلا بأس بذكرها فى مواضعها وقول الشارح أى : لغير طلب الفعل استعلاء صادق بما إذا كان ذلك الغير طلبا من غير استعلاء وبأن لا يكون طلبا أصلا (قوله : كالإباحه) وذلك إذا استعملت صيغه الأمر فى مقام توهم السامع فيه عدم جواز الجمع بين أمرين والعلاقه بين الطلب والإباحه الموجبه لاستعمال لفظه فيها اشتراكهما فى مطلق الإذن فهو من استعمال اسم الأخص فى الأعم مجازا مرسلا ؛ لأن صيغه الأمر موضوعه للمأذون فيه المطلوب طلبا جازما ، فاستعملت فى المأذون فيه من غير قيد بطلب ، أو أن العلاقه بينهما التضاد ؛ لأن إباحه كل من الفعل والترك تضاد إيجاب أحدهما. (قوله : نحو جالس الحسن إلخ) أى : فالمخاطب يوهم عدم جواز مجالستهما لما كان بينهما من سوء المزاج

(والتهديد) أى : التخويف وهو أعم من الإنذار لأنه إبلاغ مع التخويف ،

******

فأبيح له مجالستهما وتفارق الإباحه التخيير الذى قد تستعمل فيه صيغه الأمر أيضا ، ويمثلون له بنحو هذا التركيب بأنه لا يجوز الجمع بين الأمرين فى التخيير دون الإباحه ، ثم إن ظاهر المصنف كالأصوليين أن مفيد الإباحه هو الصيغه وأو على هذا قرينه على ذلك وعند النحويين أن مفيد الإباحه أو ، ولكن التحقيق أن المستفاد من الصيغه مطلق الإذن ، والمستفاد من أو الإذن فى أحد الشيئين أو الأشياء ، وما وراء ذلك من جواز الجمع بينهما وامتناعه إنما هو بالقرائن (قوله : والتهديد) وذلك إذا استعملت صيغه الأمر فى مقام عدم الرضا بالمأمور به والعلاقه بين الطلب والتهديد الموجبه لاستعمال لفظه فيه ما بينهما من شبه التضاد باعتبار المتعلق ؛ وذلك لأن المأمور به إما واجب ، أو مندوب ، والمهدد عليه إما حرام ، أو مكروه ، ولهذا يقال التهديد لا يصدق إلا مع المحرم والمكروه ، وقرر بعضهم : أن العلاقه بينهما السببيه ؛ لأن إيجاب الشيء يتسبب عنه التخويف على مخالفته أو المشابهه بجامع ترتب العذاب على كل من الأمر والتهديد عند الترك ، ولا يخفى تقرير الاستعاره (قوله : أى التخويف) يعنى مطلقا سواء كان بمصاحبه وعيد مبين أو مجمل ، فالأول كأن يقول السيد لعبده : دم على عصيانك ، فالعصا أمامك ، والثانى كما فى قوله تعالى : (اعْمَلُوا ما شِئْتُمْ)(١) أى : فسترون منا ما هو أمامكم ، فهذا يتضمن وعيدا مجملا ، وإنما كان هذا تهديدا لظهور أنه ليس المراد أمرهم بكل عمل شاءوا ؛ ولأن قرائن الأحوال داله على أن المراد الوعيد لا الإهمال (قوله : وهو أعم من الإنذار) أى : فيكون الإنذار داخلا فى التهديد ، فلذا لم ينص عليه (قوله : لأنه إبلاغ إلخ) أى : لأن الإنذار إبلاغ مصحوب بالتخويف وكان الأوضح ؛ لأنه تخويف مع إبلاغ ، وذلك كما قيل فى قوله تعالى : (قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ)(٢) فصيغه تمتعوا مع ما بعدها تخويف بأمر مع إبلاغه عن الغير ، والتهديد هو التخويف مطلقا سواء كان مصحوبا بإبلاغ أو لا بأن كان من عند نفسه فيكون أعم من الإنذار ؛ لأنه تخويف مقيد والمقيد

١- فصلت : ٤٠.

٢- إبراهيم : ٣٠.

وفى الصحاح : الإنذار تخويف مع دعوه (نحو : (اعْمَلُوا ما شِئْتُمْ)(۱)) لظهور أن ليس المراد الأمر بكل عمل شاءوا (والتعجيز ، نحو : (فَأْتُوا بِسُورَهٍ مِنْ مِثْلِهِ)(۲)) إذ ليس المراد طلب إتيانهم بسوره من مثله لكونه محالا ، والظرف ؛ أعنى : قوله : (مِنْ مِثْلِهِ) متعلق ب (فَأْتُوا) ...

******

أخص من المطلق (قوله : وفى الصحاح إلخ) حاصله أن التهديد أعم من الإنذار ؛ لأن الإنذار تخويف مع دعوه لما ينجى من المخوف ، وأما التهديد : فهو تخويف مطلقا ، فالإنذار أخص من التهديد على ما فى الصحاح ، وكذا على ما قبله ، لكن الفرق بين ما فى الصحاح وما قبله من جهه أن الإنذار على ما فى الصحاح لا يكون إلا من الرسول لكونه اعتبر فى مفهوم الدعوه ، والإنذار على ما قبله يكون من الرسول ومن غيره ؛ لأنه اعتبر فى مفهومه الإبلاغ وهو أعم من الدعوه ؛ لأنه يكون من الرسول ومن غيره ؛ لأنه يقال لمن أعلم قوما بأن جيشا يصحبهم إنه أنذرهم ولو لم يرسل بذلك (قوله : والتعجيز) أى : أن صيغه الأمر قد تستعمل للتعجيز وذلك فى مقام إظهار عجز من يدعى أن فى وسعه وطاقته أن يفعل مثل الأمر الفلانى ؛ لأنه إذا حاول فعله بعد سماع صيغه الأمر ، ولم يمكنه فعله ظهر عجزه حينئذ.

(قوله : لكونه محال) أى : لكون الإتيان بسوره من مثله محالا من جهه أن ذلك خارج عن وسعهم وطاقتهم ، فإذا حاولوا بعد سماع الصيغه ذلك الإتيان ولم يمكنهم ظهر عجزهم ، فإن قلت لم لا يكون المراد هنا من الصيغه الطلب ، وغايته أنه من التكليف بالمحال لاستحاله وجود الإتيان من المثل والتكليف بالمحال جائز أو واقع قلت القرائن هنا تعين إراده التعجيز لإقامه الحجه عليهم فى تلك الآيات ، والعلاقه بين الطلب والتعجيز ما بينهما من شبه التضاد فى متعلقهما ، فإن التعجيز فى المستحيلات والطلب فى الممكنات أو السببيه ؛ لأن إيجاب شىء لا قدره عليه يلزم التعجيز عنه (قوله : متعلق بفأتوا) أى : فهو ظرف لغو والضمير لعبدنا أى : تعيينا ، والمعنى حينئذ : وإن كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا من شخص مماثل لعبدنا فى كونه أميا لا يكتب بسوره ،

۱- فصلت : ۴۰.

۲- البقره : ۲۳.

والضـمير لعبدنا ، أو صـفه لسوره والضمير لما نزلنا أو لعبدنا ، فإن قلت : لم لا يجوز على الأول أن يكون الضمير لما نزلنا – قلت لأنه يقتضى ثبوت مثل القرآن فى البلاغه وعلو الطبقه بشهاده الذوق ؛ ...

******

فالمأتى منه موجود والمأتى به معجوز عنه ومن على هـذا ابتدائيه (قوله : أو صـفه إلخ) عطف على قوله متعلق بفأتوا أى أو متعلق بمحذوف صـفه لسوره فيكون الظرف مستقرا (قوله : والضـمير) أى : من مثله لما نزلنا أو لعبدنا أى : فيكون المعنى على الأول : فأتوا بسوره من وصـفها أنها من مثل ما نزلنا فى حسن النظم وغرابه البيان أى : من جنسه فتكون من تبعيضـيه مشوبه ببيان ، وعلى الثانى : فأتوا بسوره كائنه من مثل عبـدنا فمن على هـذا ابتدائيه ، ويراد على هذا الوجه بمثل عبدنا مثله فى مطلق البشـريه من غير شرط الأـميه لعجز الكـل – كـذا فى ابن يعقـوب ، فـالمعجوز عنه على كلاـ الوجهين هو السوره الموصوفه بصـفه هى كونهـا من جنس المترل ، أو من مثل عبـدنا ومعلوم أن الـذى يفهم من مثل هـذا الكلام عنـد امتناع الإتيان بالمأمور أن الامتناع لعدم القدره على الموصوف مع وجوده بوصـفه ، كما يقال ائتنى بثوب ملبوس للأمير فملبوس الأمير موجود ، وامتنعت القـدره عليه ، أو لعدم القـدره على الموصوف لانتفاء وصـفه ، فيلزم امتناع الإتيان به بـذلك القيد ، كما يقال ائتنى بثوب قدره أربعون ذراعا ، والفرض أنه لا ثوب موصوف بهـذا الوصف ، وإنما كان المفهوم من مثل هـذا الكلام عنـد امتناع الإتيان بالمأمور أن الامتناع لعدم القدره على الموصوف مع وجوده بوصـفه ولعـدم القدره على الموصوف لانتفاء وصـفه ؛ لأن الوصف واقع فى حيز المأمور به فيفهم أن الامتناع لامتناع الوصف أو لامتناع تناول الموصوف لعـدم القدره عليه (قوله : على الأول) على الاحتمال الأول وهو جعل الظرف لغوا متعلقا بفأتوا (قوله : قلت لأنه) أى : كون الضـمير راجعا لما نزلنا مع جعل الظرف لغوا متعلقا بفأتوا يقتضـى إلخ ؛ وذلك لأن المعنى عليه فـأتوا مما هو مماثل لما نزلناه من الكلام البليغ بسوره ، ولا شك أن هـذا يقتضـى ثبوت مثل للقرآن فى البلاغه وعلو الطبقه ، وهذا غير صحيح ؛ لأن القرآن لا مثل له.

(قوله : بشـهاده الذوق) متعلق بيقتضـى أى أن ذلك الاقتضاء المذكور هو المفهوم من هذا الكلام عرفا كما يشهد بذلك الذوق السليم ، فإنك إذا قلت : ائتنى ببيت

إذ التعجيز إنما يكون عن المأتى به ، فكأن مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسوره ، بخلاف ما إذا كان وصفا للسوره فإن المعجوز عنه هو السوره الموصوفه باعتبار انتفاء الوصف ، ...

******

من الحماسه : وهى ديوان الشعر المتعلق بالشجاعه أفاد وجود الحماسه عرفا بشهاده الذوق ، وحمله على مثل معنى ائتنى برجل أو جناح من العنقاء على معنى أن العنقاء لم توجد فلا يوجد رجلها ولا جناحها : احتمال عقلى لا يرتكب فى تراكيب البلغاء بشهاده الذوق والاستعمال ، فلهذا تعين أن يكون الضمير على تقدير كون الظرف لغوا عائدا لعبدنا لا لما نزلنا ولا يخفى أن هذا إنما يتم بناء على أن إعجاز القرآن لكونه خارجا عن طوق البشر ، وأما إن قلنا إنه فى طوقهم وصرفوا عنه لم يفتقر لهذا (قوله : إذ التعجيز) أى : على هذا الاحتمال إنما يكون عن المأتى به أى : وهو السوره أى : عن الإتيان بها مع وجود المأتى منه وهو المثل وهذا عله للاقتضاء (قوله : أن يأتوا منه) أى : من المثل الذى فرض موجودا (قوله : بخلاف ما إذا كان) أى : الظرف (قوله : فإن المعجوز عنه هو السوره الموصوفه) أى : فيكون الوصف فى حيز المأتى به فيكون معجوزا عنه (قوله : باعتبار انتفاء الوصف) متعلق بالمعجوز أى : أن السوره الموصوفه معجوز عنها باعتبار انتفاء وصفها وعدم وجوده ، فإن وصفها هو كونها من مثل المترل والمترل لا مثل له ، وإذا انتفى الوصف انتفى الموصوف من حيث هو موصوف ، والحاصل أن المعنى عند جعل الظرف صفه لسوره أنهم عاجزون عن الإتيان بسوره متصفه بكونها من مثل القرآن لكون هذا الوصف غير ثابت لسوره ما فى الواقع ، وانتفاء ذلك الوصف فى الواقع لانتفاء المثل ، وحينئذ فليس ذلك العجز إلا لانتفاء المثل من أصله ، إذ لو ثبت لثبت الوصف لسوره منه ، وقد يقال : إن العجز عن الإتيان بالسوره الموصوفه صادق بأن يكون لعدم قدره على الموصوف مع وجوده بوصفه وصادق بما إذا كان لعدم القدره على الموصوف لانتفاء وصفه ، وحينئذ فلا وجه لاقتصار الشارح على كون العجز باعتبار انتفاء الوصف ، اللهم إلا أن يقال اقتصار الشارح على ذلك ؛ لأنه الواقع ، لا لأن العجز منحصر فيه ، والحاصل أنه إذا كان المعنى : فأتوا من مثل ما نزلنا بسوره

فإن قلت : فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتى به منه قلنا احتمال عقلى لا يسبق إلى الفهم ، ولا يوجد له مساغ فى اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم ؛ فلا اعتداد به ، ولبعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته (والتسخير ، ...

******

لزم وجود المثل للقرآن لوقوع المثل فى حيز المأتى منه ، والعرف قاض بذلك الاستعمال ، وإن كان المعنى فأتوا بسوره كائنه من مثل ما نزلنا فلا يقتضى وجود المثل للقرآن لوقوع المثل فى حيز المأتى به المعجوز عنه ، فإذا قلت ائتنى من مثل العنقاء بجناح اقتضى ذلك ثبوت مثلها بخلاف لو قلت : ائتنى بجناح من مثل العنقاء ، فإنه لا يقتضى ثبوته والذوق السليم شاهد صدق بذلك (قوله : فإن قلت فليكن إلخ) أى : فإن قلت عند جعل الظرف لغوا متعلقا بفأتوا ، وترجيع الضمير لما نزلنا لا يجعل التعجيز باعتبار المأتى به حتى يلزم ثبوت المثل للقرآن ، بل يجعل التعجيز باعتبار انتفاء المأتى منه وهو المثل بأن يكون لهم قدره على الإتيان بسوره من مثله ، إلا أن المثل منتف فهم قادرون على الإتيان بسوره ، إلا أنه لا مثل له حتى يأتوا منه بسوره ، وحينئذ فلا يقتضى ثبوت المثل ولا ينتفى عجزهم باعتبار المأتى به ، وحاصل الجواب أن الاستقراء دل على أن مثل هذا التركيب يفهم منه الذوق أن التعجيز باعتبار المأتى به لا باعتبار المأتى منه ، وحينئذ فيفيد ثبوت المثل فقوله قلنا احتمال إلخ أى : قلنا جعل التعجيز باعتبار المأتى منه احتمال عقلى بخلاف كون التعجيز باعتبار انتفاء الوصف فإنه شائع ؛ لأن القيود محط القصد (قوله : ولبعضهم إلخ) أراد به الطيبى فى حواشى الكشاف.

(قوله : والتسخير) أى : جعل الشىء مسخرا منقادا لما أمر به يعنى أن صيغه الأمر تستعمل للتسخير ، وذلك فى مقام يكون المأمور به منقادا للأمر والعلاقه بين الطلب وبينه السببيه ؛ وذلك لأن إيجاب شىء لا قدره للمخاطب عليه بحيث يحصل بسرعه من غير توقف يتسبب عنه تسخيره لذلك أى : جعله مسخرا منقادا لما أمر به ، وما ذكرناه فى معنى التسخير - هو ما ذكره عبد الحكيم ، وذكر العلامه اليعقوبى : أن التسخير هو تبديل الشىء من حاله إلى حاله أخرى فيها مهانه ومذله وقد كان موجودا ، وذكر أيضا أن الفرق بينه وبين التكوين أن التسخير تبديل من حاله إلى حاله

نحو : (كُونُوا قِرَدَةً خاسِئِينَ)(۱) والإهانه ، ...

******

أخرى أخس من الأولى ، والتكوين : الإنشاء من العدم إلى الوجود ، ويوجد استعمال صيغه الأمر فيه كقوله تعالى : (كُنْ فَيَكُونُ)(۲) والتعبير عن الإيجاد بكن إيماء إلى أنه يكون فى أسرع لحظه ، وأنه طائع لما يراد ، فكأنه إذا أمر ائتمر ويحتمل أن يكون التكوين أعم بأن يراد به مطلق التبديل إلى حاله لم تكن ويراد بالتسخير ما تقدم أى : التبديل من حاله إلى أخرى فيها مهانه ومذله. اه كلامه.

وعلى هذا فالعلاقه بين الطلب والتسخير المشابهه فى مطلق الإلزام ، فإن الوجوب إلزام المأمور والتسخير إلزام الذل والهوان (قوله : (خاسِئِينَ)) أى : صاغرين مطرودين عن ساحه القرب والعز ووصف القرده به لتأكيد ما تضمنه معناه ، ويصح أن يكون خاسئين خبرا بعد خبر لكان أى : كونوا جامعين بين القرده ، والخسء أى : الصغار والطرود ، ولا يرد على هذا أن المبتدأ لا يقتضى أكثر من خبر واحد من غير عطف إلا بشرط أن يكون الخبران فى معنى خبر واحد نحو : هذا حلو حامض ، وقرده خاسئين : ليس من هذا ؛ لأن كل واحد منهما مستقل بإفاده الصغار والذل ، فالذى يفهم من مجموعهما يفهم من كل واحد منهما ؛ لأنا نقول الحق أن الأخبار المتعدده إذا لم تكن فى معنى الخبر الواحد يجوز فيها العطف وعدمه ومنه وهو الغفور الودود الآيه ، ويصح أن يكون خاسئين حالا من اسم كان ، ولا يراد على هذا أن كان لا تعمل إلا فى المبتدأ والخبر ؛ لأن عدم عمل كان فى الحال مبنى على عدم دلالتها على الحدث ، والصحيح دلالتها عليه ، واعلم أن صيغه الأمر إذا استعملت فى التسخير أو فى الإهانه الآتيه يحتمل أن تكون إنشاء أى : إظهار لمعناها وهو الذله والحقاره ، ويحتمل أن تكون إخبارا بالحقاره والمذله فكأنه قيل على هذا هم بحيث يقال فيهم إنهم أذلاء محتقرون ممسوخون وكونها للإخبار فى الإهانه أظهر منه فى التسخير (قوله : والإهانه) وهى إظهار ما فيه تصغير المهان وقله المبالاه به ، وحاصله أن صيغه الأمر ترد للإهانه وذلك إذا استعملت فى مقام عدم الاعتداد بشأن المأمور على أى وجه كان والعلاقه بين الأمر

۱- البقره : ۶۵.

۲- يس : ۸۲.

نحو : (كُونُوا حِجارَةً أَوْ حَدِيداً)(۱) إذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قرده أو حجاره لعدم قدرتهم على ذلك ، لكن فى التسخير يحصل الفعل ؛ أعنى : صيرورتهم قرده ، وفى الإهانه لا يحصل ؛ إذ المقصود قله المبالاه بهم.

******

والإهانه اللزوم ؛ لأن طلب الشىء من غير قصد حصوله لعدم القدره عليه مع كونه من الأحوال الخسيسه يستلزم الإهانه أو العلاقه المشابهه فى مطلق الإلزام ؛ لأن الوجوب إلزام المأمور والإهانه إلزام الذل والهوان - تأمل.

(قوله : نحو (كُونُوا حِجارَةً أَوْ حَدِيداً)) أى : ونحو : (ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ)(۲) لأنه ليس المراد الأمر بذوقه العذاب ؛ لأن الكافر حال الخطاب بالصيغه فى غصص المذوق ومحنه.

(قوله : إذ ليس إلخ) عله لمحذوف أى : فالغرض من الأمرين التسخير والإهانه ، لا الطلب إذ ليس إلخ (قوله : لكن فى التسخير) لما أفاد اشتراك التسخير والإهانه فى عدم القدره فربما يتوهم عدم الفرق بينهما ، وحينئذ فلا وجه لكون الأمر فى المثال الأول للتسخير ، وفى الثانى : للإهانه ، فاستدرك على ذلك ببيان الفرق ، وحاصل ما ذكره من الفرق بين التسخير والإهانه اللذين دلت على إرادتهما القرائن فى الأمرين أن التسخير يحصل فيه الفعل حال إيجاد الصيغه ، فإن كونهم قرده أى : مسخهم وتبديلهم بحال القرده واقع حال إيجاد الصيغه والإهانه لا يحصل فيها الفعل أصلا ؛ لأن المقصود فيها تحقير المخاطبين وقله المبالاه بهم لا حصول الفعل فقول الشارح ، لكن فى التسخير يحصل الفعل أى : حال إيجاد الصيغه وقوله وفى الإهانه لا يحصل أى : الفعل أصلا وقوله ، إذ المقصود أى : من الإهانه قله المبالاه بهم أى : لا حصول الفعل ، واعلم أن التحقير قريب من الإهانه وقد استعملت صيغه الأمر فيه فى قوله تعالى حكايه عن موسى ألقوا ما أنتم ملقون أى : إن ما جئتم به من السحر حقير بالنسبه للمعجزه ، وإنما قلنا : إنه قريب منها ؛ لأن كل محتقر فى الاعتقاد ، أو فى الظاهر فهو مهان فى ذلك الاعتقاد ، أو الظاهر وإن كانت الإهانه إنما تكون بالقول أو بالفعل والاحتقار كثيرا ما يقع فى الاعتقاد ، والحاصل

۱- الإسراء : ۵۰.

۲- الدخان : ۴۹.

(والتسويه نحو : (فَاصْبِرُوا أَوْ لا تَصْبِرُوا)(۱)) ففى الإباحه كأن المخاطب توهم أن الفعل محظور عليه فأذن له فى الفعل مع عدم الحرج فى الترك ، وفى التسويه كأنه توهم أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبه إليه فدفع ذلك وسوى بينهما.

******

أنه إن شرط فى الإهانه وهى التصغير إظهار ذلك قولاـ أو فعلاـ كما قلنا كانت أخص من مطلق التحقير ، وإن لم يشترط فيها ذلك كانا شيئا واحدا (قوله : والتسويه) يعنى صيغه الأمر تستعمل للتسويه بين شيئين وذلك فى مقام توهم أن أحدهما أرجح من الآخر ، كقوله تعالى (أَنْفِقُوا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً لَنْ يُتَقَبَّلَ مِنْكُمْ)(۲) فإنه ربما يتوهم أن الإنفاق طوعا مقبول دون الإكراه فسوى بينهما فى عدم القبول وكقوله تعالى : (فَاصْبِرُوا أَوْ لاـ تَصْبِرُوا) فإنه ربما يتوهم أن الصبر نافع ، فدفع ذلك بالتسويه بين الصبر وعدمه ، فليس المراد بالصيغه فى المحلين الأمر بالإنفاق ولا الأمر بالصبر ، بل المراد كما دلت عليه القرائن التسويه بين الأمرين كما قلنا ، والعلاقه بينها وبين الأمر التضاد ؛ لأن التسويه بين الفعل والترك تضاد إيجاب أحدهما هذا ، واعترض بعضهم كون صيغه الأمر تستعمل للتسويه بأن التسويه قد تستفاد من التركيب الذى فيه النهى كما فى الآيه الثانيه ، فيلزم أن يكون النهى للتسويه ، ولم يقل بذلك أحد ، فالظاهر أن التسويه لأو لا لصيغه الأمر ورد ذلك بأنهم صرحوا بأن النهى يكون للتسويه أيضا وجعلوا منه قوله تعالى أو لا تصبروا ، وبأن أو لأحد الشيئين أو الأشياء ، فلا دلاله لها على التسويه - تأمل. اه غنيمى.

(قوله : ففى الاباحه إلخ) هذا شروع فى الفرق بين الإباحه المتقدمه والتسويه المذكوره هنا ، وكأن سائلا سأله وقال له أحدهما لازم للآخر فما الفرق ، وحاصل الفرق بينهما أن الإباحه يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم المنع من الفعل فيخاطب ، بالإذن فى الفعل مع عدم الحرج فى الترك كما فى قوله تعالى : (وَإِذا حَلَلْتُمْ فَاصْطادُوا)(۳) والتسويه

۱- الطور : ۱۶.

۲- التوبه : ۳۵.

۳- المائده : ۲.

(والتمنى ، نحو :

ألا أيّها الليل الطويل ألا انجلى)

بصبح وما الإصباح منك بأمثل (١)

إذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل ؛ إذ ليس ذلك ...

******

يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم أن أحد الطرفين المذكورين فى محلهما من الفعل ومقابله أرجح من الآخر وأنفع منه ، فيدفع ذلك ويسوى بينهما ، والأقرب كما قال العلامه اليعقوبى أن الصيغه فى التسويه إخبار دون الإباحه ، ويحتمل أنها لإنشاء التسويه والإخبار بالإباحه على بعد (قوله : والتمنى) أى : تستعمل صيغه الأمر فى التمنى وهو طلب الأمر المحبوب الذى لا طماعيه فيه ، والعلاقه بين الأمر وبينه الإطلاق والتقييد ؛ لأن الأمر طلب على وجه الاستعلاء فأطلق عن قيده ، ثم قيد بالمحبوب الذى لا طماعيه فيه أو السببيه ؛ لأن طلب وجود الشىء الذى لا إمكان له سبب فى تمنيه (قوله : نحو ألا أيها إلخ) هذا البيت من معلقه امرئ القيس المشهوره التى أولها قفا نبك إلخ ، وقبل البيت المذكور :

وليل كموج البحر أرخى سدوله

علىّ بأنواع الهموم ليبتلى

فقلت له لما تمطّى بصلبه

وأردف أعجازا وناء بكلكل

ألا أيّها الليل الطويل ألا انجلى

بصبح وما الإصباح منك بأمثل

فيا لك من ليل كأنّ نجومه

بكل مغار الفتل شدّت بيذبل.

(قوله : ألا انجلى) الياء فيه ثابته لإشباع الكسره ، لا أنها من أصل الكلمه كقوله : ألم يأتيك والأنباء تنمى.

كذا ذكر بعضهم ، وفى الأطول : لا يبعد أن يقال الياء ترد لما هو أصل ، إذ الضروره ترد الكلمه إلى أصلها وليست للإشباع ، وإلا لما رسمت ، وقال بعض الأفاضل : الياء فى انجلى ثابته فى كل النسخ لكن ليست للإشباع ، بل ياء الفاعله ، وحينئذ ، فالمراد من الليل الليله ولو كانت للإشباع ما رسمت وربما كان فى قول الشارح ولاستطالته تلك

۱- البیت من الطویـل ؛ وهو لامرئ القیس فی دیوانه ص ۱۸ ، والأزهیه ص ۲۷۱ ، وخزانه الأدب ۲ / ۳۲۶ ، ۳۲۷ ، ولسان العرب شلل ، وبلا نسبه فی جواهر الأدب ص ۷۸. ص ۷۸.

فی وسعه ، لکنه یتمنی ذلک تخلصا عما عرض له فی اللیل من تباریح الجوی ولاستطالته تلک اللیله کأنه لا طماعیه له فی انجلائها ؛ فلهذا یحمل علی التمنی دون الترجی.

(والدعاء) أی : الطلب علی سبیل التضرع (نحو : (رَبِّ اغْفِرْ لِی)(۱) ،

******

اللیله إشاره إلیه ، والمراد بالانجلاء : الانکشاف ، وبالإصباح : ظهور ضوء الصبح وهو الفجر وأول النهار ، فکأنه یقول : انکشف أیها اللیل الطویل طولا لا یرجی معه الانکشاف ، وقوله : وما الإصباح منک بأمثل أی : بأفضل کلام تقدیری ، کأنه یقول هذا اللیل لا طماعیه فی زواله لطوله طولا لا یرجی معه الانکشاف وعلی تقدیر الانکشاف ، فالإصباح لا یکون أفضل منه عندی لمقاساتی الهموم والأحزان فیه کما أقاسیها فی اللیل ، فاللیل قد شارک النهار فی مقاساه الهموم لاشتراکهما فی علتها وهی فراق الحبیب فطلب النهار لیس لخلوه عنها ، بل لأن بعض الشر أهون من بعض (قوله : فی وسعه) أی : وسع اللیل وقد یقال : إنه یجوز التکلیف بما لیس فی الوسع ؛ لأن التکلیف بالمحال جائز فیمکن أن یکون هذا منه ، فالأحسن فی التعلیل أن یقول ؛ لأن اللیل لیس مما یؤمر ویخاطب ؛ لأنه ینبغی أن یکون المکلف عاقلا یفهم الخطاب (قوله : یتمنی ذلک) أی : الانجلاء فکأنه یقول لیتک تنجلی (قوله : من تباریح الجوی) التباریح بالحاء المهمله الشدائد جمع تبریح بمعنی الشده والجوی بالجیم الحرقه وشده الوجد من حزن أو عشق (قوله : ولاستطالته إلخ) عله مقدمه علی المعلول وهو قوله کأنه لا طماعیه أی : وکأنه لا طماعیه له فی انجلاء تلک اللیله لاستطالتها أی : لعدها طویله جدا وهو عطف علی طوله إذ لیس فی وسعه فهو دلیل آخر علی أنه لیس الغرض طلب الانجلاء فکان للتعلیل (قوله : فلهذا) أی : فلأجل عدم الطماعیه فی الانجلاء والانکشاف حمل الأمر علی التمنی لیناسب حال التشکی من الأحزان والهموم وشدتها ؛ لأنه لا یناسبها إلا عدم الطماعیه فی انجلاء اللیل ؛ وذلک لأنها لکثرتها ولزومها للیل یعد اللیل معها مما لا یزول ، ولذا جرت العاده بأن من وقع فی ورطه وشده یتسارع بالإیاس ویتشکی منها مظهرا لبعد النجاه وما لو کانت مرجوه الانکشاف لم تستحق التشکی من لیلها الملازمه له (قوله : والدعاء) هو کما قال الشارح الطلب

۱- الأعراف : ۱۵۱.

والالتماس ؛ كقولك لمن يساويك رتبه : افعل ؛ بدون الاستعلاء) والتضرع ، فإن قيل : أى حاجه إلى قوله : بدون الاستعلاء مع قولك : لمن يساويك رتبه قلت : قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو ...

******

على سبيل التضرع أى : التذلل والخضوع ، سواء كان الطالب أدنى أو أعلى أو مساويا فى الرتبه ، وعلى هذا لو قال العبد لسيده على وجه الغلظه : أعتقنى كان أمرا ، ولذلك يعد الأمر من العبد سوء أدب ؛ لأن الأمر لا يكون إلا مع استعلاء كما تقدم ، والعلاقه بينه وبين الأمر : الإطلاق والتقييد ، وكذا يقال فى الالتماس الآتى (قوله : والالتماس) ويقال له السؤال (قوله : لمن يساويك رتبه) أى : فى الرتبه وانظر هل المراد المساواه فى نفس الأمر ، أو ولو بحسب زعم المتكلم ، ولعل الثانى هو الظاهر (قوله : بدون الاستعلاء) أى : حال كون ذلك القول كائنا بدون الاستعلاء أى : إظهار العلو المعتبر فى الأمر أى : وبدون التضرع المعتبر فى الدعاء فقوله بدون الاستعلاء قيد فى الالتماس ، ولا يتأتى فى الدعاء ، ثم إن ظاهر ما تقرر أن مناط الأمريه فى الطلب هو الاستعلاء ولو من الأدنى ومناط الدعاء فى الطلب التضرع والخضوع ولو من الأعلى كالسيد مع عبده ، ومناط الالتماس فى الطلب هو التساوى مع نفى التضرع والاستعلاء ، وعلى هذا إذا صدر الطلب من الأعلى للأدنى فى الرتبه : كالسيد مع عبده ، أو صدر من الأدنى للأعلى رتبه من غير استعلاء ولا تخضع لم يسم بواحد من هذه الثلاثه وهو بعيد ، والظاهر أنه التماس ، وحينئذ فالمدار فيه على نفى الاستعلاء والتضرع ، سواء صدر من الأعلى أو من الأدنى رتبه أو من الشخص لمساويه ، وحينئذ فلا مفهوم لقول المصنف لمن يساويك كما هو المستفاد من كلامهم ، ولعل المصنف إنما خص المساوى بالذكر نظرا للشأن ؛ لأن الطلب بدون استعلاء وتخضّع شأنه أن يكون من المساوى - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : أى حاجه إلى قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن يساويك رتبه) مع أن المساواه تستلزم عدم الاستعلاء (قوله : قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو) أى : لا يكون لازما للعلو ، بل قد يوجد العلو بدون استعلاء ، وقد يوجد الاستعلاء بدون علو ؛ لأن الاستعلاء كما مر عد الآمر نفسه عاليا بأن يكون الطلب الصادر منه على وجه

فيجوز أن يتحقق من المساوى ، بل من الأدنى أيضا.

(ثم الأمر قال السكاكى : حقه الفور لأنه الظاهر من الطلب) عند الإنصاف كما فى الاستفهام والنداء (ولتبادر الفهم ...

******

الغلظه ، وهـذا المعنى أى : جعـل الآـمر نفسه عاليـا فى أمره يصـح من المسـاوى فى نفس الأمر ومن الأدنى ، لأن دعاوى النفس أكثر من أن تحصـى ، وحينئـذ فيحتـاج لقوله بـدون اسـتعلاء مع قوله لمن يساويـك لإـخراج الأـمر (قوله : فيجوز أن يتحقق) أى الاستعلاء من المساوى ؛ لأن المنافى للمساواه إنما هو العلو لا الاستعلاء.

(قوله : ثم الأـمر) أى : صـيغته (قوله : قـال السـكاكى حقه الفور) أى : حقه أن يـدل على وجوب حصول الفعل المأمور به عقيب ورود الأمر فى أول أوقات الإمكان وجواز التراخى مفوض إلى القرينه وهـذا مـذهب بعض الأصوليين أيضا فإذا قيل افعل معناه : افعـل فورا ، ولاـ يـدل على التراخى إلاـ بـالقرينه ، ومتى انتفت انصـرف للفور ومن جمله مـا رد به على ذلـك القول أنه لو كـان مـدلول الأمر الفور لغه لاحتيـج لزياده الفور فى حده ومقابل هذا القول يقول : إن صـيغه الأمر مدلولها طلب ماهيه الفعل مطلقا لا بقيـد المره أو التكرار ولاـ بقيـد الفوريه أو التراخى فيكون المـأمور ممتثلاـ للأـمر بالإتيـان بالفعـل المأمور به على سبيل الفور أو التراخى ولاـ يتعين أحـدهما فى مـدلولها إلاـ بقرينه (قوله : لأنه الظاهر من الطلب) أى : إنما كانت صـيغه الأمر حقها الفور ؛ لأن كون الفعـل المطلوب بهـا مطلوبـا على الفور هو الظاهر من الطلب ؛ لأن مقتضـى الطبع فى كون الشـىء مطلوبا أنه لا يطلب حتى يحتاج لوقوعه فى الحين ، كما إذا قلت اسـقنى فالمراد طلب السـقى حينئـذ ، وهـذا شأن الطلب فى الجمله عند الإنصاف وكل ما يعرض من غير هـذا فليس من مقتضـى الطلب ، ولا يخفى أن بيان كون الفور والظاهر بما ذكر مشـتمل على إثبات اللغه بالعقل ، مع أنها لا تثبت إلا بالنقل ، وأيضا اسـتفاده فور السـقى إنما هى لقرينه العطش (قوله : عند الإنصاف) أى : عند إنصاف النفس لا عنـد الحميه والجـدال (قوله : كما فى الاسـتفهام والنداء) فإنه لا خفاء أنهما يقتضـيان الفور ، فالأول : يقتضـى فوريه الجواب عن المستفهم عنه ، والثانى : يقتضى فوريه إقبال المنادى ولا يظهر لاقتضائهما

عند الأمر بشىء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير) الأمر (الأول دون الجمع) بين الأمرين (وإراده التراخى) فإن المولى إذا قال لعبده قم ، ثم قال له قبل أن يقوم : اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم إلى أنه غير الأمر بالقيام إلى الأمر بالاضطجاع ، ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع ...

******

الفوريه سبب سوى كونهما للطلب مع اشتراط إمكان المطلوب والأمر كذلك ، فيشاركهما فى اقتضاء الفوريه ، ولا يقال : إن هذا قياس فى اللغه ، واللغه لا تثبت بالقياس على التحقيق ؛ لأنا نقول ليس المراد القياس به ، بل المراد أن هذا قرينه مقويه على أن حقه الفور - كذا ذكره الشيخ يس ، واعترضه العلامه اليعقوبى : بأن الأمر إن لم يكن مقيسا عليهما. فلا معنى لدلالتهما على أن الأمر يعتبر فيه ما يعتبر فيهما.

(قوله : عند الأمر بشىء) أى : بفعل من الأفعال (قوله : بخلافه) أى : بضده كما يظهر من تمثيل الشارح ، وقوله بعد الأمر بخلافه أى : وقبل فعل ذلك الخلاف (قوله : إلى تغيير الأمر الأول) متعلق بتبادر أى : يتبادر الفهم فيما ذكر إلى تغيير المتكلم بالصيغه الأمر الأول بالأمر الثانى (قوله : دون الجمع وإراده التراخى) أى : من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما ومن غير أن يتبادر أن المتكلم أراد جواز التراخى فى أحد الأمرين حتى يمكن الجمع بينهما ، وبهذا تعلم أن الجمع والتراخى متقاربان ؛ لأنه متى جاز التراخى أمكن الجمع ؛ لأن أحد الأمرين أو كلاهما على التراخى ، ويلزم من تغيير الأول كونه على الفور حيث غيره بما يعقبه فيثبت به المطلوب من كونه على الفور - كذا قرر ابن يعقوب ، ومقتضى كلام الشارح أن المعنى من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الأمرين مع إراده تراخى أحدهما (قوله : حتى المساء) أى : إلى المساء فهى غايه والغايه لا بد لها من مبدأ والمناسب هنا أن مبدأها عقب ورود الصيغه أى : اضطجع زمانا طويلا من هذا الوقت إلى المساء ، وإنما قيد بذلك ليتحقق التراخى ، فإنه إذا قال : قم ، ثم قال : اضطجع ، وفعل العبد كليهما على التعاقب يكون ممتثلا على الفور ، بخلاف ما إذا أمره بعد الأمر بالقيام بالاضطجاع زمانا ، فإنه يفهم منه أنه غير الأمر الأول بالأمر الثانى ، ويلزم من تغيير الأول أنه على الفور حيث غيره بما ينفيه.

مع تراخى أحدهما ؛ (وفيه نظر) لأنا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن.

(ومنها) أى : من أنواع الطلب (النهى) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء

******

(قوله : مع تراخى أحدهما) أى : القيام والاضطجاع أى : أحد كان وإراده القيام فقط وهم ويرد هذا الدليل الذى ذكره المصنف بأن تغيير الأمر الأول بالثانى ، واقتضاء الفوريه إنما نشأ من القرينه وهى قوله : إلى المساء فى المثال ؛ لأن العاده جاريه بأن مطلق القيام لا يراد به التأخير إلى الليل ولما أمره بالاضطجاع المبدوء بوقت ورود الصيغه إلى المساء فهم تغيير الأول فلو خلا الكلام عن القرينه كما قال له : قم ، ثم قال له : اضطجع من غير أن يزيد إلى المساء لم يتبادر التغيير (قوله : وفيه نظر) أى : فيما قاله السكاكى من اقتضاء الأمر الفوريه نظر والنظر فيه راجع للنظر فى دليله ، ويحتمل أن المراد وفيه أى : فى كل من دليليه نظر (قوله : لأنا لا نسلم ذلك) أى : ما ذكر من الدليلين أعنى : التبادر والظهور. (قوله : عند خلو المقام من القرائن) أى : وأما المثال المذكور ففيه قرينه على الفوريه وهو قوله : حتى المساء المقتضى مبدأ وهو عقب ورود الصيغه أعنى : قول السيد اضطجع ، والحاصل أن الفوريه والتراخى إنما يستفادان من القرائن ، فإن انتفت تعين أن يكون المراد طلب الماهيه مطلقا (قوله : وهو طلب الكف) أى : الطلب اللفظى المفيد للكف عن الفعل ؛ لأن المراد النهى اللفظى ؛ لأنه هو الذى من أقسام الإنشاء لا النهى النفسى.

[ومن أنواع الطلب : النهى]

(قوله : طلب الكف عن الفعل) أى : من حيث إنه كف عن فعل فلا ينتقض بكف ؛ لأنه ليس طلبا للكف عن الفعل من حيث إنه كف عن فعل ؛ لأنه لما اقتصر عليه صار المقصود منه نفس الكف من حيث إنه فعل لا من حيث إنه كف عن فعل آخر وإن كان لازما ، ولا يخرج عن التعريف لا تترك الفعل ؛ لأنه طلب كف عن فعل آخر هو الترك ، وقوله : طلب الكف عن الفعل أى : الانتهاء عنه بالاشتغال بضده أى : أو طلب ترك الفعل على الخلاف الآتى ، ولعل الشارح اقتصر على الأول ولم يتعرض للثانى هنا إشاره إلى أرجحيه القول الأول (قوله : استعلاء) أى : على طريق طلب العلو وقد

(وله حرف واحد وهو لا الجازمه فى قولك : لا تفعل ، وهو كالأمر فى الاستعلاء) لأنه المتبادر إلى الفهم ...

******

تقدم ما فيه فى الأمر (قوله : وله حرف واحد) أى : لا حرفان ، ولو قال : وله صيغه واحده كان أحسن ؛ ليفيد أنه ليس له صيغه أخرى ، كما أنه ليس له حرف آخر (قوله : لا الجازمه فى قولك لا تفعل) أى : فى قولك ابتداء لا تفعل ، واحترز بذلك عن لا النافيه التى تجزم إذا صلح قبلها كى نحو : جئته لا يكن له علىّ حجه ، وربطت الفرس لا تنفلت ، وأوثقت العبد لا يفر ، فليست من حروفه خلافا لمن قال : إنها من حروفه ، بناء على أنها من جنس حرف الجزم ، وإن كان معناها النفى ، وإلى الجزم بها فى تلك الحاله ذهب ابن مالك وولده ، ووجهه الفراء بأن الجزم على تأويل إن لم أوثقه يفر ، وإن لم أربطها تنفلت ، وخالف الخليل وسيبويه وسائر البصريين فى ذلك ، وقالوا : بوجوب الرفع ، وقول المصنف : لا الجازمه أى : لفظا أو محلا نحو : لا تفعلن يا زيد ، ولا تضربن يا هندات (قوله : وهو كالأمر فى الاستعلاء) أى : فكما أن صيغه الأمر موضوعه لطلب الفعل استعلاء ، كذلك صيغه النهى موضوعه لطلب الترك استعلاء ، وقول الشارح : لأنه أى : الاستعلاء المتبادر للفهم أى : والتبادر أماره الحقيقه ؛ لأنه ناشىء عن كثره الاستعمال ، فإذا كان بلا قرينه دل على الحقيقه ، واعلم أن صيغه النهى اختلافا كالاختلاف فى صيغه الأمر من كونها موضوعه لطلب الترك الجازم وهو الحرمه ، أو الغير الجازم وهو الكراهه ، أو القدر المشترك بينهما : وهو طلب الترك استعلاء فيشمل التحريم والكراهه ، والأول : هو قول الجمهور ، والأخير : هو قول المصنف وهو كالأمر فى الاستعلاء ، وأما لفظ نهى فمدلول الصيغه التى تستعمل للتحريم والكراهه اتفاقا ، وقيد المصنف التشبيه بالأمر بالاستعلاء ليفيد أنه ليس فيه ما قيل فى الأمر بالنسبه إلى الفور والتكرار ، فإن النهى للفور والتكرار جزما ؛ لأنه لدفع المفسده ، فعلى هذا إذا قيل : لا تشرب الخمر لا يعد ممتثلا للنهى إلا إذا كف فى الحال ، فلو شرب بعد النهى ، ثم كف لا يكون ممتثلا لعدم الفور الذى اقتضاه النهى ، والمراد بتكرار الكف دوامه ، فإذا عاد بعد الكف لا يكون ممتثلا ، وقال السكاكى : الأشبه أن النهى والأمر إن وردا لقطع الواقع

(وقد يستعمل فى غير طلب الكف) عن الفعل ؛ كما هو مذهب البعض (أو) طلب (الترك) كما هو مذهب البعض ، فإنهم اختلفوا فى أن مقتضى النهى كف النفس عن الفعل ...

******

كأن يقال للمتحرك : أسكن ، أو لا تتحرك كان مدلولهما المره ، وإن وردا لاتصاله فمدلولهما الاستمرار كأن يقال للمتحرك : تحرك ، أو لا تسكن ، ومحصله أن كلا من الأمر والنهى المطلق لا دلاله له على شىء من التكرار وعدمه ، بل كل منهما مفوض إلى القرينه ، فإن كان المراد منهما معا قطع الفعل الواقع فى الحال كانا للمره ، وإن كان المراد منهما اتصال الفعل الواقع كانا للاستمرار والدوام فى جميع الأزمنه التى يقدر المكلف عليها ، وما قاله خلاف التحقيق ، والتحقيق عندهم الأول (قوله : وقد يستعمل) أى : النهى بمعنى صيغته ، وحاصله أن صيغه النهى قد تستعمل فى غير ما وضعت له على جهه المجاز : كالتهديد والدعاء والالتماس ، واختلف فيما وضعت له فقيل : إنها وضعت لطلب كف النفس بالاشتغال بأحد أضداده ، وقيل : إنها وضعت لطلب ترك الفعل أى : لطلب عدمه (قوله : فى غير طلب الكف) الإضافه للعهد أى : الطلب الذى مع الاستعلاء السابق بأن يكون لا طلب أصلا ، أو طلب بدون استعلاء ، وقوله : كما هو أى : طلب الكف عن الفعل مذهب البعض أى : كما هو معناه الأصلى على مذهب البعض : وهم الأشاعره ، فإنهم يقولون : إن مدلول النهى : طلب الكف عن الفعل استعلاء ، فمتعلقه أن المطلوب به فعل هو كف النفس عن الفعل ، وكلامه يقتضى أن النهى حقيقه فى الطلب المذكور الأعم من التحريم والكراهه ، كما اقتضى كلامه سابقا أن الأمر حقيقه فيما يعم الإيجاب والندب ، والجمهور على أن النهى حقيقه فى التحريم ، والأمر حقيقه فى الإيجاب (قوله : كما هو) أى : طلب الترك مذهب البعض أى : كما هو المعنى الأصلى للنهى على مذهب البعض : وهو أبو هاشم الجبائى وكثير من المعتزله ، فيقولون : إن مدلول النهى طلب عدم الفعل فمتعلقه أى : المطلوب به هو عدم الفعل المعبر عنه بالترك ، واستدل الأولون وهم الأشاعره بأن عدم الفعل نفى محض وهو غير مقدور للمكلف ولا يكلف إلا بالأفعال لكونها المقدوره للشخص ، وبأن عدم الفعل مستمر من الأزل فلا يكون أثرا

بالاشتغال بأحد أضداده ، أو ترك الفعل ؛ ...

******

للقدره الحادثه ، فتعين أن يكون متعلق النهى الكف المذكور ، إذ هو فعل يحصل بشغل النفس بضد المنهى عنه ، وأجاب أبو هاشم : بأن دوام عدم الفعل واستمراره مقدور باعتبار أن الشخص قادر أن يفعل ذلك الفعل فيزول استمرار عدمه فعدم الفعل من هذه الجهه يكون مقدورا وصالحا ؛ لأن يكون أثرا للقدره الحادثه ، واستدل أبو هاشم لما قال : بأن الناس يمدحون من دعى إلى الزنى وتركه ، وإن لم يخطر ببالهم أنه فعل الضد ، ورد عليه بأنا لا نسلم أنهم يمدحونه على عدم الفعل ، بل يمدحونه على فعل الضد وهو كف النفس عن الزنى بالاشتغال بغيره ، فتحصل من هذا أن الأشاعره يقولون : المطلوب بالنهى الكف ، والمعتزله يقولون : المطلوب به الترك ، فعلى الأول لا يحصل الامتثال بالترك لا عن قصد : كأن ترك ذاهلا أو ناسيا ؛ لأن الكف يستدعى تقدم الشعور بالمكفوف عنه ، ويحصل الامتثال بالترك المذكور على الثانى ؛ لأن عدم الفعل لا يستدعى الشعور به ، فإن قلت يلزم على الأول إثم من ترك شرب الخمر مثلا ذهولا أو نسيانا لعدم امتثاله ولا قائل بذلك - قلت : الامتثال شرط الثواب ، وأما انتفاء الإثم فيكفى فيه عدم الفعل ، وعلى القول الثانى : وهو أن المكلف به عدم الفعل يكون من لم يفعل المنهى آتيا بمقتضى النهى كما قلنا ، لكن لا بد فى الثواب من نيه الترك المستلزمه للشعور ، ثم إن قولهم إن كف دواعى النفس يحصل بشغلها بالضد يبطل بمن لا داعيه له : كالأنبياء ، وأيضا حاصل كف الدواعى عدم العمل بمقتضاها بسبب التلبس بالضد ، وذلك هو حاصل القول الأخير ، فقد عاد الأمر إلى أنه لا قدره على المنهى بسبب التلبس بالضد مطلقا ، والإثم ساقط بعدم التلبس بالفعل المنهى عنه ولو بلا شعور ، والثواب لا بد فيه من النيه على كلا القولين ، ولذا قيل : إن القول الأول قريب من الثانى ، وإن الخلف بينهما لا تظهر له ثمره بينه. اه يعقوبى.

(قوله : بالاشتغال إلخ) متعلق بمحذوف أى : ويتحقق كف النفس عن الفعل بالاشتغال إلخ ، وليس متعلقا بكف لاقتضائه أن مدلول النهى الكف مع الاشتغال مع أن مدلوله الكف فقط - كذا قرر شيخنا العدوى.

وهو نفس أن لا تفعل (كالتهديد ؛ كقولك لعبد لا يمتثل أمرك : لا تمتثل أمرى) وكالدعاء والالتماس ؛ وهو ظاهر ...

******

(قوله : وهو نفس أن لا تفعل) أى : نفس عدم الفعل وفسره بذلك ؛ لأن الترك يطلق على انصراف القلب عن الفعل وكف النفس عنه وعلى فعل الضد وعلى عدم فعل المقدور قصدا على ما فى المواقف ، وهذه المعانى ليس شىء منها بمراد هنا ، وإنما المراد عدم فعل المقدور مطلقا - كذا فى عبد الحكيم ، وإذا علمت أن الترك يطلق على ما ذكر ، فلا اعتراض على الشارح فى تفسيره الترك بعدم الفعل (قوله : كالتهديد) أى : كالتخويف والتوعد ، وهذا مثال لغير الطلب الذى تستعمل فيه صيغه النهى مجازا (قوله : لا تمتثل أمرى) أى : اترك أمرى ، وإنما كان هذا تهديدا للعلم الضرورى بأن السيد لا يأمر عبده بترك امتثال أمره ؛ لأن المطلوب من العبد الامتثال لا عدمه ودل على التوعد استحقاقه العقوبه بعدم الامتثال والتهديد خبر فى المعنى ، إذ كأنه قال له : سترى ما يلزمك على ترك الأمر ، والعلاقه بين النهى والتهديد السببيه ؛ لأن النهى عن الشىء يتسبب عنه التخويف على مخالفته.

(قوله : وكالدعاء والالتماس) عطف على قوله كالتهديد ، وأورد عليه أنه لا يصح التمثيل بهما لاستعمال صيغه النهى فى غير طلب الكف أو الترك ؛ لأن كلا منهما طلب كف على القول الأول ، وطلب ترك على القول الثانى لا على سبيل الاستعلاء ، وقد يجاب بأن فى كلام المصنف حذفا ، والتقدير وقد تستعمل فى غير طلب الكف استعلاء وهذا صادق بغير الطلب أصلا كالتهديد وبالطلب لا على وجه الاستعلاء كالدعاء والالتماس كما ترشد إليه إعاده الكاف ، أو أن إضافه طلب للكف للعهد أى : فى غير طلب الكف المعهود وهو ما كان على جهه الاستعلاء كما أشرنا إلى ذلك سابقا ، وحاصل ما ذكره الشارح أن صيغه النهى قد تستعمل فى الدعاء مجازا ، وذلك إذا كانت على وجه التخضع والتذلل كقولنا : ربنا لا تؤاخذنا ، وقد تستعمل للالتماس وذلك إذا كانت من المساوى بدون استعلاء وتخضع كقولك لا تعص ربك أيها الأخ ، والعلاقه بين النهى وبينهما الإطلاق ؛ لأن النهى موضوع لطلب الكف استعلاء فاستعمل

(وهذه الأربعه) يعنى : التمنى والاستفهام والأمر والنهى (يجوز تقدير الشرط بعدها) وإيراد الجزاء عقيبها مجزوما بإن المضمره مع الشرط ؛ (كقولك) فى التمنى : (ليت لى مالا أنفقه) ...

******

فى مطلق طلب الكف على جهه المجاز المرسل (قوله : وهـذه الأربعه) أى : ما صدقاتها لا مفهوماتها (قوله : يجوز تقدير الشـرط إلـخ) اعلم أن ظـاهر المتن أن الأمر والنهى إذا خليا عن الاسـتعلاء كما فى الـدعاء والالتماس لا يجوز تقـدير الشـرط بعـدهما إلا لقرينه لدخولهما فى قوله ويجوز فى غيرها لقرينه ، مع أن النحاه جعلوا التقدير فى جواب الأمر والنهى وهما يشـملانهما ، والمراد : يجوز تقدير الشـرط بعدها إذا كان ما بعدها يصـلح أن يكون جزءا لذلك الشـرط كما يؤخذ من الأمثله ، وإلا فلا نحو قولك : أين بيتك أضـرب زيدا فى السوق ، إذ لا معنى لقولنا إن تعرفنى بيتك أضرب زيدا فى السوق ، فكلام المصنف مجمل لا يفهم منه المراد صريحا أوجبه الاختصار والاتكال على الموقف ، وقد أشار الشارح فى حله لبيان المراد ، ثم إن مراد المصنف بالجواز الجواز فى الجمله ، وإلاـ فإذا قصـدت السـببيه وجب الجزم ، وإن لم تقصـد وجب الرفع على الصـفه أو الحال أو الاستئناف على حسب المعنى المراد ، فعبر بيجوز نظرا لجواز رفع مـا بعـدهما على الاستئنـاف ولوضوح كونه جوابـا ، ثم إن ظـاهر المصـنف أن صيغه الأمر والنهى والتمنى إذا استعملت فى غير معانيها الحقيقيه لا يجوز تقدير الشرط بعدها يعنى مع أداته ولا بد من هذا ؛ لأن تقدير الشـرط قد ينفك عن تقدير أداته نحو الناس مجزيون بأعمالهم إن خير فخير ، ولو قال : تقدير حرف الشرط لكان مستلزما لتقدير الشـرط ، إذ لا يكون تقدير حرف الشـرط بدون تقدير ، واعلم أن هذه الأربعه قرائن للحذف ، فإطلاق جواز التقدير معها وتقييـدها مع غيرها بوجود القرينه فى قوله بعـد وفى غيرها لقرينه ليس للاسـتغناء عن القرينه ، بل لأن الحذف معها لا ينفك عن القرينه ؛ لأنهـا نفسـها قرائن ، ثم لا يخفى أن حـذف الشـرط من مباحث الإيجاز وليس له تعلق بهـذا المقام ، فالبحث عنه هنا من فضول الكلام (قوله : مجزوما بأن المضـمره مع الشـرط) أى : مع إضمار الشرط وفيه إطلاق الشرط على نفس الفعل وهو صحيح كما يطلق على نفس إن وعلى التعليق

أى : إن أرزقه أنفقه (و) فى الاستفهام : (أين بيتك أزرك؟) أى : إن تعرفنيه أزرك (و) فى الأمر : (أكرمنى أكرمك) أى : إن تكرمنى أكرمك (و) فى النهى : (لا تشتمنى يكن خيرا لك) أى : إن لا تشتمنى يكن خيرا لك ؛ وذلك لأن الحامل للمتكلم ...

******

الحاصل بين الجملتين فهو مشترك ، وما ذكره المصنف والشارح من أن الجزم بالأداه المقدره مع فعل الشرط. أحد أقوال فى المسأله وقيل : إن الجازم نفس تلك الأمور الأربعه من غير حاجه إلى تقدير شرط أصلا ؛ وذلك لتضمنها فعل الشرط وأداته ، وقيل : الجزم بهذه الأمور لنيابتها عن فعل الشرط وأداته من غير تضمين ، وهذان القولان متقاربان ، وقيل : إن الجازم لام مقدره (قوله : أى إن أرزقه إلخ) اعلم أن الشرط المقدر إما نفس مضمون الطلب المذكور إن كان صالحا ، وإما لازمه وقد مثل المصنف لما قدر فيه اللازم فى التمنى بقوله كقولك إلخ : فالمتمنى وهو أن يكون له مال هو الذى يقدر شرطا لكن لما كان وجود المال بالرزق عبر عنه به ، ولما كان المراد من الاستفهام تعريف المسئول عنه وهو مكان البيت حتى كأنه يقول : عرفنى مكان بيتك قدر الشرط من معنى التعريف (قوله : أى إن تعرفينه إلخ) الأظهر إن أعرفه ، لأن السبب هو المعرفه سواء كانت بتعريف المخاطب أو بدونه (قوله : إن لا تشتمنى) يفهم من تقدير المصنف الشرط فى الأمثله المذكوره أن الشرط يقدر من جنس ما قبله من إثبات أو نفى ففى لا تشتم يقدر إن لا تشتم كما قال المصنف ، لا أن تشتم ، وفى أكرمنى يقدر إن تكرمنى ، لا إن لم تكرمنى ؛ لأن الطلب لا يشعر بذلك ، وشتم من باب ضرب ونصر - كما فى القاموس.

(قوله : وذلك) أى : وبيان ذلك أى : بيان تقدير الشرط بعد الأربعه المذكوره ، وحاصله أن هذه الأربعه للطلب والمتكلم بالكلام الطلبى إما أن يكون مقصوده المطلوب لذاته وهو نادر ، وإما أن يكون مقصوده المطلوب لغيره بحيث يتوقف ذلك الغير على المطلوب ، فإذا ذكر بعد الكلام الطلبى ما يصلح توقفه على المطلوب ظن المخاطب أن المطلوب مقصود لأجل ما ذكر بعد الطلب لا لنفسه ، فيكون معنى الشرط ظاهرا فى

على الكلام الطلبى كون المطلوب مقصودا للمتكلم ؛ إما لـذاته ، أو لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله ؛ وهـذا معنى الشـرط ، فـإذا ذكرت الطلب وذكرت بعـده مـا يصـلح تـوقفه على المطلـوب - غلب على ظن المخـاطب كـون المطلـوب مقصودا لـذلك المذكور بعده ...

******

الكلام الطلبى المصاحب لذلك الشىء الذى يصلح توقفه على المطلوب ، فناسب تقدير الشرط لوجود معناه فى الكلام.

(قوله : على الكلام الطلبى) أى : بخلاف الكلام الخبرى ، فإن الحامل عليه إفاده المخاطب لمضمونه أو لازم مضمونه (قوله : إما لذاته) أى : وهذا نادر (قوله : أو لغيره) أى : أو مقصود الغير ذاته بحيث يتوقف ذلك الغير على حصول ذلك المطلوب وهذا هو المنـاسب ، فقـول الشـارح على حصـوله أى : حصـول المطلوب ، وقوله وهـذا أى : توقف ذلـك الغير على حصول المطلوب هو معنى الشـرط ، فـإذا ورد جزء عقب الأـمر نحـو : أكرمنى أكرمـك - كـان المطلوب مقصودا لغيره ، فـإكرام المخـاطب للمتكلم مقصـودا ؛ لأجـل إكرام المتكلم للمخـاطب ، وإذا اقتصـر على ذلـك الأـمر نحو : أكرمنى بلاـ زيـاده كـان محتملاـ ؛ لأـن يكون مقصودا لـذاته ولاـ يكون مقصودا لغيره ، فـإذا كـان المطلوب مقصودا لـذاته فلا يقـدر الشـرط بخلاف ما إذا قصـد لغيره (قوله : لتوقف إلـخ) عله لقوله أو لغيره أى : أو مقصودا للمتكلم لغيره لتوقف إلخ (قوله : وهذا معنى الشـرط) أى : لازم له ، إذا الشـرط هو التعليق ويلزمه التوقف (قوله : فـإذا ذكرت الطلب) أى : الكلاـم الطلبى ، وقوله : بعـده أى : بعـد ذلك الطلب ، وقوله : ما أى شيئا ، وقوله : يصـلح توقفه أى : توقف ذلك الشىء نحو : أكرمك بعد أكرمنى ، بأن قلت مثلا : أكرمنى أكرمك ، فقد ذكرت الطلب وهـو أكرمنى وذكرت بعـده مـا يصـلح تـوقفه على المطلـوب الـذى هو الإـكرام المتعلق بالمخـاطب بخلاـف : أين بيتك أضـرب زيدا فى السوق فإن ضرب زيد فى السوق لا يصلح أن يتوقف على معرفه البيت - اللهم إلا أن يكون المراد أضرب زيدا فى السوق أمـام بيتـك (قوله : غلب إلـخ) جواب إذا وكون فاعـل غلب والمطلوب مثـل إكرام المتكلم فى المثـال السابق (قوله : لذلك) أى : لأجل ذلك المذكور بعده وهو ما يصلح توقفه على

لا ـ لنفسه ؛ فيكون إذا معنى الشرط فى الطلب مع ذكر ذلك الشىء ظاهرا ، ولما جعل النحاه الأشياء التى يضمر الشرط بعدها خمسه – أشار المصنف الى ذلك بقوله :

******

المطلوب (قوله : لا ـ لنفسه) أى : لا ـ لنفس ذلك المطلوب (قوله : فيكون إذا) أى : إذا ذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب وغلب إلخ (قوله : معنى الشرط) وهو توقف الشىء على الشىء (قوله : فى الطلب) أى : فى الكلام الطلبى وهو متعلق بظاهرا الذى هو خبر يكون ، وقوله : مع ذلك الشىء أى : الذى يصلح توقفه على المطلوب وهو الجزاء وهو متعلق بالمطلوب أى : فيكون معنى الشرط ظاهرا فى الكلام الطلبى المصاحب لذكر ذلك الجزاء أى : وحينئذ فناسب تقدير الشرط لوجود معناه فى الكلام ، وقد يقال : الكلام مستغن عن تقديره لتضمن الكلام الطلبى له – فتأمل.

(قوله : ولما جعل إلخ) هذا جواب عما يقال : إن المصنف قد ذكر أن الأمور التى يقدر الشرط بعدها أربعه مع أن النحاه عدوها خمسه بزياده العرض ، فما وجه مخالفه المصنف لهم؟ وحاصل الجواب أن العرض لما كان مولدا من الاستفهام وليس مستقلا كان داخلا ـ فيه ، فذكر الاستفهام مغن عنه ، والنحاه نظروا إلى التفصيل فعدوها خمسه ، وإن كانت ترجع لأربعه على جهه الإجمال.

(قوله : خمسه) أى : والحال أن المصنف ذكر أنها أربعه فربما يتوهم أن المصنف أغفل ذكر جزم الجواب بعد العرض الذى هو الخامس فى كلامهم ولا وجه له أشار إلخ ، واعترض على الشارح بأن النحاه جعلوا الأشياء التى يضمر الشرط بعدها أكثر من خمسه ؛ لأن ظاهر عباراتهم تشمل الدعاء والالتماس والتحضيض ، بل والترجى عند بعضهم ، وكذلك الخبر الذى بمعنى الطلب نحو : اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه ، إلا أن يقال : كلام الشارح مبنى على قول من جعل الدعاء والالتماس داخلين فى الأمر بناء على أنه طلب فعل غير كف فقط ، وعلى قول من يقول : لا ـ جزاء للترجى ولا ـ جزم بعده ، أو أنه رأى دخول الترجى فى التمنى والتحضيض فى العرض – كذا قيل ، وفيه أن هذا الجواب لم يتم بالنظر لورود الخبر الذى بمعنى الطلب (قوله : أشار المصنف إلى ذلك) أى : إلى رد ذلك أى : إلى رد جعلها خمسه وأنه كان عليهم أن يجعلوها أربعه ؛ لأن

(وأما العرض كقولك : ألا تنزل عندنا تصب خيرا) أى : إن تنزل تصب خيرا (فمولد من الاستفهام) وليس شيئا آخر برأسه لأن الهمزه فيه للاستفهام دخلت على فعل منفى امتنع حمله على حقيقه الاستفهام للعلم بعدم النزول ...

******

العرض مولد من الاستفهام (قوله : وأما العرض) أى : وهو طلب الشىء طلبا بلا حث وتأكيد أى : وكذا التحضيض وهو طلبه مع تأكيد وحث كقولك : هلا تترل تصب خيرا فهما مولدان من الاستفهام ؛ لأنهما لا يكونان إلا مع آلته فيكونان داخلين فيه فذكره مغن عنهما (قوله : فمولد من الاستفهام) أى : الإنكارى ؛ لأنه فى معنى النفى ، وقد دخل على فعل منفى فيفيد ثبوت الطلب ، ولا شك أن الاستفهام الإنكارى أصله الحقيقى حمل على الإنكار لمناسبه المقام المقتضى لإظهار محبه ضد مدخوله ، فالعرض مولد من الاستفهام الحقيقى ، وإن كان بواسطه ، فسقط ما يقال : إن الذى يقدر الشرط بعده الاستفهام الحقيقى والعرض لم يتولد منه ، وإنما تولد من الإنكار ، وحينئذ فلا يكون ذكر الاستفهام مغنيا عن العرض - كذا قرر شيخنا العدوى ، وبما علمت من أن هذا الاستفهام إنكارى ، وأن إنكار النفى إثبات ظهر لك صحه تقدير الشرط مثبتا بعده ؛ لأن الشرط المقدر بعده هذه الأشياء يجب أن يكون من جنسها أعنى : الإثبات والنفى فلا يجوز تقدير المثبت بعد المنفى وبالعكس ، خلافا للكسائى المجوز لذلك تعويلا على القرينه.

(قوله : وليس) أى : العرض (قوله : لأن الهمزه فيه) أى : فى المثال المذكور الممثل به للعرض ، وحاصله أن الهمزه فى المثال المذكور للاستفهام دخلت على فعل منفى ويمنع حمله على حقيقته وهو الاستفهام عن عدم الترول للعلم به ، فحمل على الإنكار لعدم الترول فتولد منه عرض الترول على المخاطب وطلبه منه (قوله : امتنع حمله) أى : حمل الاستفهام فى المثال (قوله : للعلم بعدم النزول) أى : والاستفهام الحقيقى إنما يكون عند الجهل ، وقد يقال أن العلم بعدم الترول فى الحال لا يمنع أن يراد حقيقه الاستفهام عن عدم الترول فى المستقبل ، كما تقول لمن تعلم عدم سفره الآن أتسافر غدا إلا أن يقال هذا تعليل لعدم إراده الاستفهام عن عدم الترول فى الحال ، وفى الكلام مقدمه مطويه

مثلا - فتولد عنه بمعونه قرينه الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه (ويجوز) تقدير الشرط (فى غيرها) أى : فى غير هذه المواضع (لقرينه) تدل عليه (نحو : (أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِياءَ فَاللهُ هُوَ الْوَلِيُ)(۱) ...

******

وهى ليس المراد الاستفهام عن عدم النزول فى المستقبل ، إذ السؤال عنه لا يتعلق به غرض ، والاستفهام إنما يكون عن المجهول حالا- أو استقبالا مع تعلق الغرض به (قوله : مثلا-) راجع للنزول أى : أو للعلم بعدم الحديث (قوله : فتولد عنه) أى : عن امتناع حمل الاستفهام على حقيقته (قوله : قرينه الحال) أى وهو العلم بعدم النزول والإضافه للبيان وقوله فتولد منه أى : بواسطه حمله على الإنكار ؛ لأن إنكار النفى يتولد منه طلب ضده ومحبته ففى المثال المذكور إنكار عدم النزول يتضمن طلب النزول وعرضه على المخاطب فيكون اللفظ الموضوع لطلب الفهم مستعملا فى طلب الحصول (قوله : وطلبه منه) تفسير لما قبله (قوله : ويجوز تقدير إلخ) لما ذكر المصنف تقدير الشرط بعد الأمور الأربعه السابقه أشار إلى تفهم الحكم وأنه جائز فى غيرها أيضا تكثيرا للفائده وتأنيسا بتقديره (قوله : فى غيرها) أى : بعد غيرها (قوله : أى فى غير هذه المواضع) يعنى التى جزم فيها المضارع ، فلا يرد أن قوله : أم اتخذوا للاستفهام فيكون داخلا فيما سبق ؛ لأن الاستفهام هنا غير حقيقى ، بل توبيخى بمعنى لا ينبغى أن يتخذ غير الله وليا والذى مر الاستفهام الحقيقى (قوله : لقرينه تدل عليه) وذلك كالفاء فى الآيه الداخله على الجمله الاسميه ، فإنها تدخل فى تلك الحاله على جواب الشرط مع دلاله الاستفهام فى الجمله قبلها على إنكار اتخاذ سواه تعالى وليا (قوله : (فَاللهُ هُوَ الْوَلِيُ)) هذه الجمله دليل لجواب الشرط المحذوف أى : إن أرادوا أولياء بحق فليتخذوا الله وحده ؛ لأنه هو الولى لا- نفس الجواب ؛ وذلك لأن ولايته سبحانه وتعالى وجوبها ثابت مطلقا أى : سواء أرادوا اتخاذ ولى أم لم يريدوه ، وحينئذ فإراده الولى لا- تكون سببا فى كون الله تعالى هو الولى ، فلا معنى لتعليقه على ذلك الشرط ، ثم إن تعريف المسند وضمير الفصل لقصر الأفراد كما يشير له قول الشارح : فالله هو الذى يجب أن يتولى وحده ؛ لأن الآيه

۱- الشورى : ۹.

أى : إن أرادوا أولياء بحق) فالله هو الذى يجب أن يتولى وحده ويعتقد أنه المولى والسيد ، وقيل : لا شك أن قوله : (أَمِ اتَّخَذُوا) إنكار توبيخ بمعنى أنه لا ينبغى أن يتخذ من دونه أولياء ، وحينئذ يترتب عليه قوله تعالى : (فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ) من غير تقدير شرط ؛

******

نزلت فى حق المشركين القائلين بشركه الغير مع الله فى كونه وليّا معبودا بالحق ، وليس لقصر القلب على ما وهمه بعضهم ، وهذا الوهم نشأ له من قوله تعالى أم اتخذوا من دونه ، ورد عليه بأن لفظ دون تستعمل للأفراد أيضا (قوله : أى إن أرادوا أولياء بحق) أى : بلا فساد ولا خلل وصفا وذاتا لا حالا ومآلا.

(قوله : أن يتولى) بضم الياء أى : يتخذ وليا ، وقوله : ويعتقد إلخ تفسيره لما قبله (قوله : وقيل إلخ) وجه مقابله هذا لما قاله المصنف أن المصنف يجعل الفاء فى الآيه رابطه لجواب شرط مقدر ، وهذا القيل يجعل الفاء للتعليل وليست عاطفه لجمله على جمله أخرى ولا حاجه إلى تقدير الشرط ، وحاصل هذا القيل أن الاستفهام هنا إنكارى بمعنى النفى والنفى هنا يصح أن يترتب عليه ما بعد الفاء ترتب العله على المعلول والسبب على المسبب ، إذ لا شك أنه لو قيل لا ينبغى أن يتخذ غير الله وليا بسبب أن الله هو الولى بحق كان المعنى صحيحا ، وحينئذ فلا داعى لتقدير الشرط لعدم الحاجه إليه ، وحينئذ فالفاء للسببيه عطفت جمله السبب على المسبب (قوله : إنكار توبيخ) كذا فى بعض النسخ ، وفى بعضها إنكار توبيخى ، وهذا لا خلاف فيه على القولين ، وذلك لأن أم منقطعه بمعنى بل ، والأصل بل اتخذوا والاستفهام للإنكار وأولياء نكره فى سياق النفى فتفيد العموم ، وحينئذ فيكون قوله : (أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ) إنكارا لكل ولى غير الله سبحانه وتعالى من غير خلاف بين القولين ، وإنما الخلاف فى الفاء هل هى لمجرد العطف كما هو هذا القول ، أو أنها رابطه لجواب الشرط المقدر - كما يقول المصنف ، فمحط المخالفه بين القولين قول الشارح : وحينئذ يترتب إلخ (قوله : بمعنى أنه لا ينبغى إلخ) أشار إلى أن هذا الاستفهام الإنكارى بمعنى النفى ، وأن المنفى إنما هو الانبغاء لا الاتخاذ ؛ لأنه واقع (قوله : وحينئذ) أى : وحين إذ كان ذلك الاستفهام إنكاريا بمعنى النفى (قوله : يترتب عليه إلخ) أى : ترتب السبب على المسبب بحسب الوجود أو ترتب

كما يقال : لا ينبغى أن يعبد غير الله فالله هو المستحق للعباده ؛ وفيه نظر ؛ إذ ليس كل ما فيه معنى الشىء حكمه حكم ذلك الشىء ، والطبع المستقيم شاهد صدق على صحه قولنا : لا تضرب زيدا فهو أخوك بالفاء ، بخلاف : أتضرب زيدا فهو أخوك؟ استفهام إنكار فإنه لا يصح إلا بالواو الحاليه.

(ومنها) أى : من أنواع الطلب (: النداء) ...

******

المسبب على السبب بحسب العلم (قوله : كما يقال إلخ) هذا تنظير بمتفق عليه ؛ وذلك لأن الفاء هنا للسببيه لترتب ما بعدها على ما قبلها ترتب العله على المعلول وليست رابطه لجواب شرط مقدر فمثلها الفاء فى الآيه ؛ لأن أم اتخذوا فى معنى لا ينبغى أن يتخذوا (قوله : وفيه نظر) أى : فى ذلك القيل نظر (قوله : إذ ليس كل ما فيه معنى الشىء) ما نكره واقعه على اللفظ وفيه صفه لها ، وقوله معنى الشىء : فاعل بالظرف ، والشىء مضاف إليه وهو واقع على اللفظ أيضا ، وقوله حكمه بالنصب : خبر ليس ، والضمير المضاف إليه يرجع إلى ما وحكمه الثانى : منصوب على أنه مفعول مطلق أى : ليس حكمه كحكمه ، وضميره راجع للشىء أى : ليس كل لفظ فيه معنى لفظ آخر حكمه كحكم ذلك اللفظ الآخر ، مثلا الهمزه التى للإنكار فى قوله : أم اتخذوا وإن كان فيها معنى "لا ينبغى" ، لكن ليس حكمها حكم "لا ينبغى" ؛ لأن الفاء بعد لا ينبغى للتعليل بخلافها بعد أم اتخذوا.

(قوله : والطبع) أى : العقل (قوله : لا تضرب زيدا) بضم الباء على أن لا نافيه أى : لا ينبغى أن تضربه ، وقوله : بالفاء أى : التعليليه العاطفه لجمله خبريه على مثلها (قوله : استفهام إنكار) أى : حال كونه استفهام إنكار بمعنى لا ينبغى (قوله : فإنه لا يصح إلا بالواو الحاليه) أى : لا بالفاء لما فيه من عطف الجمله الخبريه على الإنشائيه وإن كان الاستفهام بمعنى النفى كقولنا : أتضرب زيدا فى معنى لا تضرب زيدا ، أى : لا ينبغى أن تضربه ، واعترض على ما ذكره الشارح من عدم صحه الفاء بقول أبى تمام :

أحاولت إرشادى فعقلى مرشدى

أم اشتقت تأديبى فدهرى مؤدّبى (١)

١- البيت من قصيده يمدح فيها عياش بن لهيعه الحضرمى ، فى ديوانه ص ٣١.

وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ...

******

وأجيب بأن مراد الشارح عدم صحه مثل قولنا : أتضرب زيدا فهو أخوك على أن تكون الفاء تعليلا للنفى الضمنى ، والشاهد بذلك هو الذوق السليم - كما ذكره العلامه السيد فى شرح المفتاح ، ولا نقض لذلك بقول أبى تمام لجواز أن تكون الفاء فيه تعليلا- للنفى المقدر أى : لا- حاجه إلى إرشادك ؛ لأن عقلى مرشدى كما ذكروا مثله فى قوله تعالى : (أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً فَإِنَّ اللهَ يُضِلُّ مَنْ يَشاءُ)(١) حيث قالوا : التقدير لا جدوى للتحسر ، وقوله : فإن الله يضل من يشاء - تعليل لهذا المقدر ، هذا وقد علل السيد فى شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء فى قوله تعالى : (أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِياءَ فَاللهُ هُوَ الْوَلِيُ)(٢) للتعليل ؛ لأنه ليس بمعنى الماضى فلا يصح أن يعلل به ما هو ماض - وفيه بحث - إذ يكفى فى صحه التعليل استفاده الدوام من الجمله الاسميه التى خبرها صفه مشبهه بمعونه المقام لشموله الماضى على أن القرينه قائمه بأن مصب الإنكار اتخاذ غير الله وليا من غير تقييد بزمان - فتدبر. اه فنرى.

ومن أنواع الطلب : النداء

(قوله : وهو طلب الإقبال) أى : طلب المتكلم إقبال المخاطب حسا أو معنى ، فالأول : كيا زيد ، والثانى نحو : يا جبال ، ويا سماء ، والمراد الطلب اللفظى ؛ لأنه هو الذى من أقسام الإنشاء (قوله : بحرف) الباء للآله (قوله : نائب مناب أدعو) أى : ولكون الحرف نائبا مناب أدعو لا- يجزم الفعل بعده جوابا ، ولا يقال : إن فيه دلاله على طلب الإقبال ، فكأنه قيل : أقبل وحينئذ فيجزم الفعل فى جوابه ؛ لأنا نقول : مفاد الحرف ومدلوله أدعو ، وأما الإقبال فهو مطلوب باللزوم ؛ لأن الإنسان إنما يدعى للإقبال فليس فيه ما هو كالتصريح بالشرط كما فى الطلب السابق بخلاف ما لو صرح بالفعل ، فقيل : أقبل جاز جزم الفعل جوابا بأن يقال مثلا : أعلمك ، ومن هذا تعلم أن الشىء الضمنى ليس كالصريح. اه يعقوبى.

١- فاطر : ٨.

٢- الشورى : ٩.

.....

******

ومن هذا يعلم أن جعل النداء من أقسام الطلب لدلالته على طلب الإقبال لزوما تأمل.

واعلم أن الحروف التى يطلب بها الإقبال النائبه مناب أدعو خمسه - منها : أيا وهيا ، وهما موضوعان لنداء البعيد ، وقد ينزل غير البعيد وهو الحاضر منزله البعيد لكونه نائما أو ساهيا حقيقه ، فيجعل كل واحد من النوم والسهو بمنزله البعد فى إعلاء الصوت أو لتتريل المنادى منزله ذى غفله لعظم الأمر المدعو له حتى كأن المنادى غافل عنه مقصر لم يف بما هو حقه من السعى والاجتهاد الكلى فيستعملان له فتقول مثلا- : هيا فلان تهيأ للحرب عند حضوره ، ومنها أى والهمزه موضوعان لنداء القريب ، وقد ينزل البعيد منزله القريب ويستعملان فيه تنبيها على أنه حاضر فى القلب لا يغيب عنه أصلا حتى صار كالمشهود الحاضر كقوله :

أسكان نعمان الأراك تيقّنوا

بأنّكم فى ربع قلبى سكّان (١)

ومنها : يا ، واختلف فيها فقال ابن الحاجب : إنها حقيقه فى القريب والبعيد لاستعمالها فيهما على السواء ودعوى المجاز فى أحدهما خلاف الأصل ، وقال الزمخشرى : إنها حقيقه فى البعيد ولا- تستعمل فى القريب إلا- مجازا لتتريله منزله البعيد إما لاستبعاد الداعى نفسه عن مرتبه المنادى أى : تصور نفسه فى مكان بعيد عن تلك الحضره كقولنا : يا الله مع أنه أقرب إلينا من حبل الوريد أو للتنبيه على عظم الأمر المدعو إليه وعلو شأنه حتى كأن المنادى مقصر فى أمره غافل عنه مع شده حرصه على الامتثال نحو : (يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ)(٢) ، أو للحرص على إقبال المنادى أى : الرغبه والرضا بذلك ، فصار إقباله كالبعيد ؛ لأن النفس إذا اشتد حرصها على الشىء صارت كل ساعه قبل وقوعه فى غايه البعد ، فتقول : يا غلام بادر بالماء فأنا عطشان ، ونحو : (يا مُوسى أَقْبِلْ ،) أو للتنبيه على بلاده المنادى فكأنه بعيد من التنبيه لا يسمع نحو : تنبيه يأيها الغافل واسمع ، أو لانحطاط شأنه ، فكأنه بعيد عن مجلس الحضور نحو : من أنت يا هذا

١- البيت بلا نسبه فى المطول ص ۴۳۰.

٢- المائده : ۶۷.

لفظا أو تقديرا (وقد تستعمل صيغته) أى : صيغه النداء فى غير معناه وهو طلب الإقبال (كالإغراء فى قولك لمن أقبل يتظلم : يا مظلوم) قصدا إلى إغرائه وحثه على زياده التظلم وبث الشكوى لأن الإقبال حاصل.

(والاختصاص فى قولهم : ...

******

(قوله : لفظا أو تقديرا) أى : حاله كون ذلك الحرف ملفوظا به كيازيد أو مقدرا نحو : (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا)(١) (قوله : أى صيغه النداء) من إضافه الدال للمدلول (قوله : فى غير معناه) أى : الأصلى فيكون استعمال صيغته فى ذلك الغير مجازا ، واعلم أن بيان حقيقه النداء وظيفه لغويه ومجازاته بيانيه ونكات اختيار الحقيقه ، أو مجاز من مجازاته وظيفه هذا العلم ، وقد خلا عنه هذا المبحث. اه أطول.

(قوله : وهو طلب الإقبال) أى : الطلب المتقدم فالإضافه للعهد وهذا بيان لمعناه الأصلى (قوله : كالإغراء) هو الحث على لزوم الشىء وهذا بيان لغير معناه (قوله : لمن أقبل) أى : إليك أو إلى من حضر معك (قوله : يتظلم) حال من فاعل أقبل أى : مظهرا لظلم أحد له وبث الشكوى به.

(قوله : قصدا) حال من الكاف فى قولك أى : كقولك هذا اللفظ حال كونك قاصدا به إغراءه (قوله : وحثه على زياده التظلم) تفسير لإغرائه والتظلم هو الشكايه من الظلم وعبر بالزياده ؛ لأن أصل التظلم حاصل منه (قوله : الشكوى) يقال شكوت فلانا شكوه وشكوى وشكايه إذا أخبرت عنه بسوء فهو مشكى ومشكو (قوله : لأن الإقبال حاصل) عله لمحذوف أى : ولست قاصدا بقولك يا مظلوم طلب إقباله ؛ لأن الإقبال حاصل والحاصل لا يحصل ، والحاصل أن قولك : يا مظلوم لمن جاء يتظلم ليس المراد به طلب الإقبال لكونه حاصلا ، وإنما الغرض به إغراء ذلك المتظلم على زياده التظلم وبث الشكوى ، وحينئذ فاللفظ الموضوع لطلب إقبال المخاطب على المتكلم مستعمل فى طلب إقباله على الأمر الذى يناديه له على جهه المجاز المرسل والعلاقه الإطلاق والتقييد (قوله : والاختصاص) هو فى الأصل : قصر الشىء على الشىء ، وفى الاصطلاح : تخصيص حكم علق بضمير باسم ظاهر صورته صوره منادى ، أو معروف بأل ، أو بالإضافه

١- يوسف : ٢٩.

أنا أفعل كذا أيها الرجل) فقولنا : أيها الرجل ...

******

أو بـالعلميه فمثـال كون الـدال على التخصـيص المـذكور صوره المنـادى قولك : أنا أفعل كـذا أيها الرجل ، ومثال المعرف بأل قولك : نحن العرب أسـخى من بذل ، ومثال الإضافه نحو قوله - عليه الصـلاه والسّـلام - (١) :" نحن معاشـر الأنبياء لا نورث" ، ومثال العلميه كقوله :

بنا تميما يكشف الضّباب

والـدلاله على التخصـيص المـذكور بـذى العلميه نـادر فى كلامهم ، ثم إن الغرض من الاختصاص إما الافتخار كما إذا تضـمن التخصـيص بـذلك الحكم الترفع كمـا فى قولك : نحن العرب أقرى الناس للضـيف ، ونحو : علىّ أيها الجواد يعتمـد الفقير ، أو المسـكنه والتواضع كمـا فى قولـك : أنـا أيهـا المسـكين أطلب المعروف ، ونحو : إنى أيهـا العبـد فقير إلى الله ، أو مجرد تأكيد مدلول الضمير كقولك : أنا أيها الرجل أتكلم فيما يتعلق بمصالحى (قوله : أنا أفعل كذا أيها الرجل) أنا مبتدأ وجمله : أفعل كذا : خبره ، وأى : مبنى على الضم فى محـل نصب مفعـول لمحـذوف وجوبـا أى : أخص ، والرجـل بـالرفع نعت ، باعتبـار لفظهـا ، والجمله فى محل نصب على الحال ، واعلم أنك إذا قلت : يأيها الرجل كانت بالطلب الإقبال ، وأيها : منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، والرجل : نعت لأى : وفى الحقيقه هو المنادى وأى : وصـله لنـدائه ومفيـده لتخصـيص المنادى بطلب الإقبال الـذى اسـتفيد من يـا فإذا قلت : أنا أكرم الضـيف أيها الرجل كان معناه : أنا أكرم الضـيف فى حال كونى مختصا من بين أفراد الرجال بإكرام الضيف ، فقولك : أيها الرجل

١- الحـديث متفق عليه بلفظ" لا نورث ما تركناه صـدقه" أما بهـذا اللفظ ، فقـد قال الحافظ ابن حجر فى الفتح (١٢ / ٨٠) ، : " وقـد أنكره جمـاعه من الأـئمه ، وهو كـذلك بالنسـبه لخصوص لفـظ" نحن" ، لكن أخرجه النسائى من طريق ابن عيينه عن أبى الزناد بلفظ : " إنا معشـر الأنبياء لا نورث .." الحـديث أخرجه عن محمـد بن منصور عن ابن عيينه عنه ، وهو كـذلك فى مسـند الحميـدى عن ابن عيينه ، وهو من أتقن أصـحاب ابن عيينه فيه ، وأورده الهيثم بن كليب فى مسـنده من حديث أبى بكر الصديق باللفـظ المـذكور ، وأخرجه الطبرانى فى الأوسـط بنحو اللفظ المـذكور ، وأخرجه الـدارقطنى فى" العلل" من روايه أم هانئ عن فاطمه عن أبى بكر الصديق بلفظ : " إن الأنبياء لا يورثون".

أصله تخصيص المنادى بطلب إقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الإقبال ، ونقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه ؛ إذ ليس المراد بأى ...

******

أفاد تخصيص مدلول الرجل بالإكرام الذى نسب لمدلول أنا وهو المتكلم ، فقولك : أيها الرجل بيان لمدلول أنا ، فأصل الرجل كما علمت فى حال النداء تخصيص المنادى بطلب الإقبال ، فأطلق عن قيده وهو طلب الإقبال ، ثم قيد ذلك التخصيص بما نسب لمدلول الضمير كالإكرام فيكون مجازا مرسلا علاقته الإطلاق والتقييد ، وظهر لك أن المجاز فى أيها وأنت خبير بأن هذا خروج عن الموضوع ، إذ كلامنا فى استعمال صيغه النداء كيا فى غير معناه مجازا وهنا الذى استعمل فى غير معناه الأصلى : أيها الرجل وهو ليس صيغه النداء كما لا يخفى ، وأجيب بأن أيا لما كثر استعمالها مع أدوات النداء نزلت منزله أدواته كذا قرر شيخنا العدوى – رحمه الله.

(قوله : أصله) أى : الأصل فيه أن يستعمل فى مقام تخصيص المنادى بطلب إلخ أى : ولو كان المنادى هو المتكلم ، وذلك عند قصده تجريد منادى من نفسه مبالغه – كما هو الأصل فى هذا المثال.

(قوله : ثم جعل) أى : أيها الرجل مجردا عن طلب الإقبال أى : بنقله لمطلق التخصيص ؛ لأن المتكلم لا يطلب إقبال نفسه ، فإن هذا الباب يجىء فى المتكلم إما وحده أو مع الغير (قوله : ونقل) أى : ثم نقل بعد التجريد عن طلب الإقبال إلى تخصيص مدلوله بما نسب إليه ، وحينئذ فهو مجاز مرسل علاقته الإطلاق والتقييد ، فأيها الرجل خبر مستعمل بصوره النداء تجوزا كما استعمل الأمر بصيغه الخبر نحو : أحسن بزيد ، والخبر بصيغه الأمر نحو : والوالدات يرضعن (قوله : إلى تخصيص مدلوله) أى : مدلول أيها الرجل وهو ذات المتكلم هنا المعبر عنها بالضمير (قوله : بما نسب إليه) أى : بالحكم الذى نسب إليه وربط به كأفعل كذا فى المثال المذكور والجار والمجرور متعلق بتخصيص ، وضمير إليه للمدلول ، وإنما كان الحكم الذى هو أفعل كذا منسوبا بالمدلول أى : ومرتبطا به لما علمت أن مدلولها المتكلم المعبر عنه بالضمير ، وقد أخبر بذلك الحكم عن الضمير (قوله : إذ ليس المراد إلخ) عله لقوله ونقل إلخ أى : وإنما نقل عن أصله لما

ووصفه المخاطب ؛ بل ما دل عليه ضمير المتكلم ، فأيها مضموم ، والرجل مرفوع ، ...

******

ذكر ؛ لأنه ليس إلخ ، وإذا كان المراد من أى ووصفها ما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولم يرد به المخاطب كان قولنا أيها الرجل وما ماثله صورته صوره النداء وليس بنداء ، وحينئذ فلا يجوز فيه إظهار حرف النداء ؛ لأنه لم يبق فيه معنى النداء أصلا لا حقيقه كما فى : يا زيد ، ولا مجازا كما فى : المتعجب منه والمندوب ؛ فإنهما منادى دخلهما معنى التعجب والتفجع فمعنى ياللماء : احضر أيها الماء حتى يتعجب منك ، ومعنى يا محمداه : احضر يا محمد فأنا مشتاق إليك ، فلما لم يبق فى الكلام معنى النداء أصلا كره التصريح بأداته - كذا نقل عن الشارح.

(قوله : ووصفه) وهو الرجل فى المثال المذكور ؛ لأنه بمعنى الكامل المختص (قوله : المخاطب) خبر ليس (قوله : بل ما دل) أى : بل المراد بأى ووصفه معنى دل عليه أى : على ذلك المعنى ، وقوله ضمير فاعل دل وقوله المتكلم أى : الذى هو أنا فى المثال السابق مثلا فمراد المتكلم بالرجل نفسه (قوله : فأيها إلخ) تفريع على ما تقدم من قوله ، ثم نقل إلخ أى : إذا علمت أنها نقلت عن معناها الأصلى وهو النداء ، فاعلم أنه التزم فيها حكم المنقول عنه من البناء على الضم ؛ لأن كل ما نقل من باب إلى آخر فإعرابه على حسب ما كان عليه كما فى العنايه (قوله : مضموم) أى : مبنى على الضم ؛ لأنه نكره مقصوده فى محل نصب بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص (قوله : والرجل مرفوع) أى : على أنه صفه لأى نظرا للفظها والرفع هنا اتفاقا كما فى الارتشاف بخلاف النداء ، فإن بعضهم أجاز نصبه ، والحاصل أن ضم أى ورفع تابعها حكايه لحالهما فى النداء بأن نقلا بحالهما فى النداء واستعملا فى غيره ، وبهذا اندفع ما يقال إذا كانت أى : معمولا لأخص ولم يكن معه نداء أصلا لا لفظا ولا معنى ، لم يكن هناك ما يقتضى البناء على الضم ورفع التابع ، ثم إن المراد بالرفع هنا الضم - وهو ضم إتباع لا بناء ، فاندفع ما يقال

والمجموع فى محل نصب على أنه حال ؛ ولهذا قال : (أى : متخصصا) أى : مختصا (من بين الرجال) وقد تستعمل صيغه النداء فى الاستغاثه ، ...

******

انظر ما العامل للرفع فى هذا التابع ، إذ لا يصح أن يكون هو العامل فى المتبوع أو نظيره ؛ لأن أخص هنا إنما يقتضى النصب لا الرفع ، وكذلك أدعو وأنادى فى باب النداء إنما يقتضى النصب وهذا الإشكال جار فى سائر توابع المنادى المرفوعه سواء كان المنادى أيا أو غيرها قال الدمامينى : ولم أقف له على جواب ولا حاجه لما تكلفه بعضهم من أن العامل فيه عامل المتبوع باعتبار تكيفه بكيفيه المبنى للمجهول أو نظيره ويقدر مبنيا للمجهول (قوله : والمجموع إلخ) ظاهره مجموع أيها الرجل - وفيه نظر إذ الحال إنما هو جمله الاختصاص أعنى الفعل المقدر أعنى : أخص فكان الأولى أن يقول فى محل نصب على أنه مفعول الفعل المقدر الذى هو حال ، وأجاب الشيخ يس بأنه يمكن الاعتذار بأن العامل لما كان واجب الحذف ومعناه ظاهر فى متعلقه حكم على متعلقه بأنه فى محل نصب على الحال تسمحا ، ثم إن كون الجمله الاختصاصيه فى محل نصب على الحال ليس بلازم ، إذ قد تكون معترضه لا محل لها ، وذلك فى صوره ما إذا كان الدال على التخصيص معرفا بأل نحو : نحن العرب أقرى الناس للضيف ، فإن الجمله الاختصاصيه هنا معترضه بين المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب ، ولا يصح جعلها حاليه ، إذ لا يصح نصب الحال عن المبتدأ عند سيبويه ومن تبعه (قوله : ولهذا قال إلخ) أى : مفسرا للمراد من الجمله الواقعه حالا (قوله : متخصصا إلخ) أى : أنا أفعل كذا حال كونى متخصصا بهذا الفعل من بين الرجال لما فى ذلك من الصعوبه (قوله : أى مختصا) بيان حاصل المعنى ، وأتى بهذا البيان دفعا لتوهم تعين التأويل بمتخصصا الزائد فى الحروف المفيد لكثره التخصص وإشاره إلى أن زياده البناء هنا لم تفد شيئا ، بل متخصصا مثل مختصا (قوله : وقد تستعمل صيغه النداء فى الاستغاثه إلخ) أى : على سبيل المجاز المرسل من استعمال ما للأعم فى الأخص ؛ وذلك لأن صيغه النداء موضوعه

نحو : يالله ، والتعجب ، نحو : يا للماء ، والتحسر والتوجع كما فى نداء الأطلال ، والمنازل ، والمطايا ، ...

******

لمطلق طلب الإقبال فاستعملت فى طلب الإقبال أى : لخصوص الإغاثه (قوله : يالله) أى :يالله أقبل علينا لإغاثتنا (قوله : والتعجب) العلاقه بينه وبين النداء المشابهه من جهه أنه ينبغى الإقبال على كل من المنادى والمتعجب منه (قوله : ياللماء) يقال ذلك عند مشاهده كثرته أو كثره حلاوته أو برودته أو وفائه تعجبا منها فكأنه لغرابه الكثره المذكوره يدعوه ويستحضره ليتعجب منه (قوله : والتحسر والتوجع إلخ) العلاقه بين النداء وبين هذه الأشياء المشابهه فى كون كل ينبغى الإقبال عليه بالخطاب للاهتمام به وامتلاء القلب بشأنه (قوله : كما فى نداء الأطلال) هذه أمثله التحسر ولا يظهر أن شيئا منها مثال للتوجع ، وإن أوهم صنيعه خلاف ذلك - ولذلك عبر ابن يعقوب بقوله ومنها التحسر والتحزن كما فى نداء الأطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كنداء المتوجع منه والمتفجع عليه. اه. ومثال التوجع : يا مرضى ، ويا سقمى ، والأطلال : جمع طلل - وهو ما شخص من آثار الديار ، وذلك كقوله :

ألا عم صباحا أيّها الطلل البالى

وهل يعمن من كان فى العصر الخالى (١)

(قوله : والمنازل) كما فى قولك يا منزلى ويا منزل فلان متحسرا ومتحزنا عليه ، وكما فى قول الشاعر :

أيا منازل سلمى أين سلماك

من أجل هذا بكيناها بكيناك

أى : من أجل عدم وجدان سلمى بكينا على سلمى وبكينا على المنازل ، فقوله : بكيناها أى : بكينا على سلمى ، وقوله : بكيناك أى : وبكيناك أى : بكينا عليك أيها المنازل (قوله : والمطايا) أى : الإبل ، كما فى قولك يا ناقه أبى ، ويا ناقتى تحسرا عليها ، وكما فى قوله :

١- لامرئ القيس فى ديوانه ص ٢٧ ، وخزانه الأدب ١ / ٦٠ وتاج العروس (طول).

وما أشبه ذلك. (ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء ؛ إما للتفاؤل) بلفظ الماضى دلاله على أنه كأنه وقع ، نحو : وفقك الله للتقوى (أو لإظهار الحرص فى وقوعه كما مر) فى بحث الشرط من أن الطالب إذا عظمت رغبته فى شىء يكثر تصوره إياه ؛ فربما يخيل إليه حاصلا ، نحو : رزقنى الله لقاءك ...

******

يا ناق جدّى فقد أفنت أناتك بى

صبرى وعمرى وأنساعى وأحلاسى

الأناه : كقناه التأنى ، والأحلاس : جمع حلس ، وهو كساء يطرح على ظهر البعير ، والأنساع : جمع نسع بكسر النون وهو ما ينسج عريضا للتصدير أى : للحزام فى صدر البعير (قوله : وما أشبه ذلك) عطف على الإغاثه وذلك كالندبه ، وهى نداء المتوجع منه أو المتفجع عليه كقولك : يا رأساه ويا محمداه كأنك تدعوه وتقول له تعال ، فأنا مشتاق إليك (قوله : ثم الخبر) أى : الكلام الخبرى وهو ما يدل على نسبه خارجيه تطابقه أو لا تطابقه (قوله : قد يقع) أى : مجازا لعلاقه الضديه أو غيرها مما سيأتى بيانه قريبا (قوله : موقع الإنشاء) وهو الكلام الذى لم يقصد مطابقته لنسبته الخارجيه ولا عدم مطابقته لما لا نسبه له خارجا ، وإنما توجد نسبته بنفسه (قوله : إما للتفاؤل) أى : إدخال السرور على المخاطب كأن يقصد طلب الشىء وصيغه الأمر هى الداله عليه ، فيعدل عنها إلى صيغه المضى الداله على تحقق الوقوع تفاؤلا بتحققه (قوله : بلفظ الماضى) متعلق بيقع ، وإنما قيد بلفظ الماضى ؛ لأن التفاؤل لا يكون إلا به لا بالمضارع ولا بالاسم (قوله : وفقك الله للتقوى) أى : اللهم وفقك فعبر بالفعل الماضى الدال على تحقق الحصول موضع الإنشاء لإدخال السرور على المخاطب بتحقق حصول التقوى (قوله : فى وقوعه) ضمن الحرص معنى الرغبه ، فلذا عده بفى ولم يعده بعلى ، ويشير للتضمين المذكور قول الشارح إذا عظمت رغبته (قوله : يكثر صوره إياه) بفتح ياء يكثر ورفع تصوره على الفاعليه (قوله : فربما يخيل إليه) أى : غير الحاصل حاصلا وحاصله أن الطالب لشىء إذا عظمت رغبته فيه كثر تصوره له وانقشعت صوره مطلوبه فى خياله ، فيخيل له أن مطلوبه غير الحاصل حاصل من زمان ماض ، فيعبر بالماضى المفيد للحصول

(والدعاء بصيغه الماضى من البليغ) كقوله : رحمه الله (- يحتملهما) أى : التفاؤل وإظهار الحرص ، وأما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات (أو للاحتراز وعن صوره الأمر) كقول العبد للمولى : ينظر المولى إلى ساعه ؛ دون انظر ؛ لأنه فى صوره الأمر وإن قصد به الدعاء أو الشفاعه ...

******

للداله على الحرص فى وقوعه ؛ لأن التعبير بصيغه الحصول يفهم منها تخيل الحصول الملزوم لكثره التصور الملزوم لكثره الرغبه والحرص فى وقوعه (قوله : والدعاء) مبتدأ وقوله يحتملهما خبر ، وأشار المصنف بذلك إلى أن إظهار الحرص والتفاؤل لا تنافى بينهما فللبليغ إحضارهما معا فى التعبير بصيغه الماضى عن الطلب وله استحضار أحدهما (قوله : أى التفاؤل وإظهار الحرص) أى : يحتمل أنه يريد التفاؤل بوقوع الرحمه للمخاطب قصدا لإدخال السرور عليه أو يريد إظهار الحرص فى الوقوع حيث عبر بالماضى لكثره التصور الناشىء عن كثره الرغبه قضاء لحق المخاطب أو يريدهما معا (قوله : فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات) لأنه إنما يقول ما يسمع منه غير ملاحظ لشىء من الاعتبارات المناسبه لمقامات إيراد الكلام ، وعلى هذا فالمراد بالبليغ من يراعى ما ذكر لكونه له قوه على ذلك ، ولو لم يكن له قوه فى سائر الأبواب بناء على تجزى البلاغه : كالاجتهاد - فيكفى لاعتبار النكتتين معرفتهما وقصدهما ، ولا يلزم أن يكون لقصدهما ملكه يقدر بها على كل كلام بليغ - كذا فى يس ، وقوله عن هذه الاعتبارات : اعترض بأن الأولى أن يقول عن هذين الاعتبارين ، وأجيب بأن غير البليغ لما كان ذاهلا عن هذين الاعتبارين وغيرهما من كل ما يلاحظه البليغ عبر الشارح بالجمع - كذا قرر شيخنا العدوى - وتأمله.

(قوله : أو للاحتراز) أى : التحرز والتباعد ، ولا يكون هذا بلفظ الماضى ، وكذا ما بعده ، بل بلفظ المضارع (قوله : كقول العبد للمولى) أى : إذا حول عن وجهه (قوله : لأنه فى صوره الأمر) أى : المشعر بالاستعلاء المنافى للأدب (قوله : وإن قصد به) أى :

(أو لحمل المخاطب على المطلوب بأن يكون) المخاطب (ممن لا يحب أن يكذب الطالب) أى : ينسب إليه الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يحب تكذيبك : تأتينى غدا - مقام : ائتنى ؛ تحمله بألطف وجه على الإتيان ؛ لأنه إن لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك فى صوره الخبر.

******

بالأمر والواو للحال أى : والحال أنه قاصد بذلك الأمر الدعاء أو الشفاعه ، قال المولى عبد الحكيم : لم يذكر فى الكتب المشهوره فى الأصول الشفاعه من معانى الأمر ولعلها داخله فى الدعاء ، فإن الطلب على سبيل التصريح إن كان لنفسه فهو دعاء ، وإن كان لغيره فهو شفاعه ، فالمراد بالدعاء هنا ما يكون لنفسه بقرينه مقابله الشفاعه. اه.

وعلى هذا فقول الشارح : وإن قصد به الدعاء أى : كما فى هذا المثال ، وقوله : أو الشفاعه كما فى قول عمرو لسيد العبد المعرض عنه ينظر المولى إلى عبده ساعه ، وفى بعض النسخ : والشفقه ، ومعناها طلب العبد من سيده أن يشفق عليه.

(قوله : أو لحمل المخاطب على المطلوب) أى : على تحصيل المطلوب ، لكن لا بسبب إظهار الرغبه ، بل بسبب كون المخاطب لا يحب تكذيب المتكلم ، فالباء فى قوله بأن يكون للسببيه ، والحاصل أنه قد يعبر بالخبر موضع الإنشاء لأجل حمل المخاطب وهو السامع على تحصيل المطلوب لكون المخاطب لا يجب تكذيب المتكلم ، فلما يلقى له الكلام الخبرى المقصود منه الإنشاء يسعى ويبادر فى تحصيل المطلوب خوفا من نسبه المتكلم للكذب ، والفرض أن المخاطب لا يحب ذلك ، وظهر لك من هذا أن المخاطب بفتح الطاء فى المحلين ؛ لأن المراد به السامع (قوله : أن يكذب الطالب) بصيغه المبنى للمفعول مع تشديد الذال ورفع الطالب على النيابه ، كما يشير لذلك قول الشارح أى : ينسب إليه الكذب (قوله : كقولك) أى : أيها المتكلم وقوله لصاحبك أى : الذى هو المخاطب ، وقوله لا يحب أى : ذلك الصاحب ، وقوله : تحمله أى : تحمل صاحبك بهذا القول (قوله : من حيث الظاهر) أى : وأما من حيث نفس الأمر فلا كذب ؛ لأن كلامك

(تنبيه : الإنشاء كالخبر فى كثير مما ذكر فى الأبواب الخمسه السابقه) يعنى : أحوال الإسناد ، والمسند إليه ، والمسند ، ومتعلقات الفعل ، ...

******

فى المعنى إنشاء وهو لا يتصف بصدق ولا بكذب ، قال الشارح فى المطول : واستعمال الخبر فى هذه الصور يعنى الأربعه التى ذكرها المصنف مجاز لاستعماله فى غير ما وضع له ، ويحتمل أن يجعل كنايه فى بعضها. اه.

قال المولى عبد الحكيم : أراد ببعضها الصورتين الأخيرتين اللتين وقع فيهما الفعل المستقبل موقع الطلب بأن يقال : إن حصول الفعل فى الاستقبال لازم لطلب الفعل فى الحال ، فذكر اللازم وأريد الملزوم بخلاف الصورتين الأوليين اللتين وقع فيهما الفعل الماضى موقع الطلب ، فإن حصول الفعل فى الزمان الماضى ليس لازما لطلب الفعل فلا يصح جعلهما كنايه ، بل يتعين كونهما مجازا إما مرسلا لعلاقه الضديه ، أو بالاستعاره لعلاقه تشبيه غير الحاصل بالحاصل للتفاؤل أو للحرص على حصوله. اه.

قال ابن السبكى فى عروس الأفراح : وما ذكر من الكنايه فيه نظر ؛ لأنه إذا جعل ذلك الخبر من باب الكنايه كان خبرا لفظا ومعنى والفرض أنه إنشاء بصيغه الخبر - فتأمله.

(قوله : فى كثير إلخ) إنما قال فى كثير ولم يقل جميعه ؛ لأن المسند فى الخبر قد يكون مفردا وقد يكون جمله بخلاف المسند فى الإنشاء ؛ فإنه لا يكون إلا مفردا - كذا قيل ، ويرد عليه : هل زيد أبوه قائم ، فإن قيل هو فى تأويل : هل قام أبو زيد - قلنا : وكذلك الخبر ، وقيل إنما قال فى كثير ؛ لأن بعض ما تقدم لا يجرى فى الإنشاء ؛ لأن التأكيد فى الإنشاء لا يكون للشك أو الإنكار من المخاطب ولا ترك التأكيد لخلوه من الإيقاع والانتزاع ، بل لكونه بعيدا من الإقبال أو قريبا منه ، وقيل : إنما قال فى كثير ؛ لأن حذف المسند لا يكون فى الإنشاء بخلاف الخبر وإشاره إلى أن ما ذكر من الأحوال فى الأبواب الخمسه فى الخبر لا يتأتى فى كل باب من تلك الأبواب الخمسه بالنسبه لكل

والقصر (فليعتبره) أى : ذلك الكثير الذى يشارك فيه الإنشاء الخبر (الناظر) بنور البصيره فى لطائف الكلام ، مثلا : الكلام الإنشائى إما مؤكد ، أو غير مؤكد ، والمسند إليه فيه إما محذوف ، أو مذكور ، إلى غير ذلك.

******

نوع من أنواع الإنشاء وهى : الاستفهام والتمنى والأمر والنهى والنداء ، وإن كان ما ذكر يأتى فى بعضها - فتأمل.

(قوله : والقصر) معطوف على أحوال بخلاف ما قبله فإنه معطوف على المضاف إليه (قوله : فليعتبره الناظر) أى : فليراع الناظر فى أحوال الكلام ذلك الكثير الذى وقع فيه الاشتراك بين الخبر والإنشاء بالنسبه للإنشاء حسبما عرفه بالنسبه للخبر فيما تقدم ، فإن من له نور البصيره وقوه الإدراك لا يخفى عليه اعتبار ذلك فى الإنشاء كالخبر (قوله : إما مؤكد) كقولك اضرب اضرب فى تأكيد الأمر بالضرب لاقتضاء المقام (قوله : أو غير مؤكد) كقولك اضرب بدون تكرار ولا يجرى فى الإنشاء التخريج على خلاف مقتضى الظاهر بالنسبه للتأكيد وتركه ، من جعل المنكر كغير المنكر وبالعكس ، وتنزيل العالم منزله الجاهل وبالعكس (قوله : إما محذوف) كأن يقال عند السؤال عن زيد بعد ذكره : هل قائم أو قاعد.

(قوله : أو مذكور) كأن يقال الذكر لغير ذلك من كونه مقدما أو مؤخرا كقولك فى التقديم : هل زيد قائم وفى التأخير : هل قائم زيد وكونه معرفا كما مثل ، أو منكرا : كهل رجل قائم أو امرأه ، وكذلك المسند فيه ، إما اسم كقولك : هل زيد قائم ، أو فعل كقولك : هل زيد يسافر غدا مطلق كالمثالين ، أو مقيد بمفعول : كهل أنت ضارب عمرا ، أو بشرط : كهل أنت قائم إن قام عمرو ، ولا يتأتى حذف المسند فى الإنشاء بخلاف الخبر - كما فى عبد الحكيم ، وكذلك التعلق والنسبه فى الإنشاء إما بقصر : كلا تضرب إلا زيدا ، أو بغيره : كلا تضرب زيدا ، وليضرب زيد عمرا ، واعلم أن الاعتبارات المناسبه لهذه الأحوال السابقه فى الخبر تجرى فى الإنشاء فيقال : قدم

.....

******

المسند إليه فى الإنشاء ؛ لأن التقديم هو الأصل ، ولا مقتضى للعدول عنه وحذف لكون ذكره كالعبث لدلاله القرينه عليه كأن تقول فى السؤال عن زيد بعد ذكره : هل عالم أو جاهل ، وذكر للتعويل على أقوى الدليلين العقل واللفظ ، وعرف بالإضمار كهل أنا نائل مرادى منك ؛ لأن المقام للتكلم أو للخطاب : كهل أنت قائم أو للغيبه : كهل هو قائم ، وأكد لكون المخاطب بصدد الامتناع من الامتثال كقولك لمن يصحبك عند إبايته بادر بفعل كذا ، وعلى هذا القياس.

والله الهادى للصواب ، وإليه المرجع والمآب.

ص: ۴۴۷

الفصل والوصل

[تعريف الفصل والوصل]

بدأ بذكر الفصل ؛ لأنه الأصل ، والوصل طار عليه عارض ، حاصل بزياده حرف من حروف العطف ، لكن لما كان الوصل بمنزله الملكه ، والفصل بمنزله عدمها ، والأعدام ...

******

[الفصل والوصل]

(قوله : لأنه الأصل) أى لأنه عدم العطف ، وقوله والوصل طار لأن مرجعه إلى العطف ومعلوم أن عدم العطف أصل لا يفتقر فيه إلى زياده شىء على المنفصلين ، والعطف الذى هو الوصل يفتقر فيه إلى وجود حرف مزيد ليحصل ، وما يفتقر فيه إلى زياده حرف فرع عما لا يفتقر فيه إلى شىء ، وأيضا العدم فى الحادث سابق على وجوده.

(قوله : حاصل إلخ) تعليل فى المعنى لما قبله ، وقوله بزياده حرف إلخ أى على الجملتين (قوله : لكن لما كان إلخ) أى : وحينئذ فلا يقال : كان الأولى أن يقدم تعريف الفصل على تعريف الوصل ، وهذا الاستدراك لدفع ما يتوهم من الكلام السابق ، وهو أنه حيث كان الفصل الأصل فلم لم يقدمه فى التعريف كما قدمه فى الترجمه؟ (قوله : بمنزله الملكه إلخ) اعلم أن للملكه فردين الأول : ما من شأنه أن يقوم بالشىء باعتبار جنسه ، بأن يكون جنسه شأنه أن يقوم به ذلك الأمر ، كالبصر لأفراد الحيوان والثانى : ما من شأنه أن يقوم بالشىء باعتبار شخصه ، كالعلم لأفراد الإنسان ، ولا شك أن الجملتين شأنهما الوصل جنسا ، وقد لا يكون شأنهما الوصل شخصا بأن كان بينهما كمال الانقطاع ، فقول الشارح : بمنزله الملكه إنما زاد لفظه منزله نظرا للفرد الثانى ، وقوله فى المطول : فبينهما تقابل العدم والملكه بإسقاط منزله ناظر للفرد الأول ، كذا قال بعضهم ، وفيه أن هذا لا يتم إلا إذا كان المراد بما من شأنه أن اللائق به ذلك ، لكن المتبادر من كلامهم أن المراد به إمكان ذلك ، وأنت خبير بأن الجملتين إذا كان بينهما كمال الانقطاع يمكن فيهما الوصل ، وإن لم يجز بلاغه فما شأنهما الوصل بهذا المعنى ففيهما

إنما تعرف بملكاتها - بدأ فى التعريف بذكر الوصل فقال : (الوصل عطف ...

******

ملكه الوصل لا- ما هو بمنزلتها ، فالحاصل : أنه لا وجه لزياده منزله فى كلام الشارح ، سواء قلنا إن الملكه عباره عن الأمر الذى شأنه أن يقوم بالشىء باعتبار جنسه أو باعتبار شخصه ، وقد يقال أنه قد لا يمكن فى الجملتين الوصل ؛ لفساد المعنى به كما فى آيه (إِنَّا مَعَكُمْ)(١) إلخ فلا يكون الوصل ملكه لهما باعتبار شخصهما ، فتكون زياده الشارح هنا لفظ " منزله " نظرا إلى شخص الجملتين فى بعض الصور ، ووجه بعضهم زياده " منزله " فى كلام الشارح بأن تقابل العدم والملكه إنما يكون فى الأمور الوجوديه الخارجيه ؛ لأن الملكه معنى موجود تتصف به الذات الموجوده ، والعدم نفيه عن تلك الذات القابله ، بخلاف الأمور الاعتباريه ، وذلك كالفصل والوصل فإنهما أمران عارضان اعتباريان لنوع من الكلام ، وإن كان متعلقهما وجوديا ، وعلى هذا فيحتاج إلى تأويل فى عباره المطول ؛ بأن تجعل على حذف مضاف ، أى شبه تقابل العدم والملكه.

ورد شيخنا الشهاب الملوى فى شرح ألفيته هذا التوجيه بما حاصله : لا نسلم أن الملكه لا تكون إلا أمرا وجوديا ، والوصل أمر اعتبارى ؛ لأن العدم والملكه من اصطلاحات الحكماء ، وهم يقولون بوجود الإضافات ، والوصل إضافه بين الجملتين فتأمل (قوله : إنما تعرف بملكاتها) أى بعد معرفه ملكاتها (قوله : عطف إلخ) ظاهر تعريفه للفصل والوصل أنهما لا- يجريان فى المفردات ، وليس كذلك ؛ بل الفصل والوصل كما يجريان فى الجمل يجريان فى المفردات ، ولا يختصان بالجمل كما يوهمه كلام المصنف ، فإن كان بين المفردين جامع وصلتهما ، كما إذا كان بينهما تقابل نحو قوله تعالى : (هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْباطِنُ)(٢) فالوصل لدفع توهم عدم اجتماعهما أو شبه تماثل كما فى قوله :

ثلاثه تشرق الدنيا ببهجتها

شمس الضّحى وأبو إسحاق والقمر

١- البقره : ١۴.

٢- الحديد : ٣.

بعض الجمل على بعض ، والفصل تركه) أى : ترك عطفه عليه.

******

وإن لم يكن بينهما جامع فصلتهما كما فى قوله تعالى : (هُوَ اللهُ الَّذِى لا إِلهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ)(١) وقد يجاب عن المصنف بأن ما ذكره تعريف لنوع من الفصل والوصل ، وهو الواقع فى الجمل لا أنه تعريف لحقيقتهما مطلقا.

(قوله : بعض الجمل) أى جنس الجمل ، فيشمل العطف الواقع بين جملتين فقط ، والواقع بين الجمل المتعدده ، كعطف جملتين على جملتين فإنه ربما لا تتناسب جمل أربع مترتبه بحيث تعطف كل واحده على ما قبلها ؛ بل تتناسب الأوليان والأخريان فيعطف فى كل اثنتين أولا ، ويعطف الأخريان على الأوليين ؛ لأن مجموع الأخريين يناسب مجموع الأوليين ، ولو قال المصنف عطف جمله على جمله لم يشمل هذه الصوره ، واختار المصنف التعبير ببعض الجمل على الكلام ؛ لتدخل الصفه والصله ونحوهما مما لا يشمله الكلام ، بناء على أنه لا بد أن يكون مقصودا لذاته.

(قوله : أى ترك عطفه عليه) أى ترك عطف بعض الجمل على بعض ، لا ترك العطف مطلقا ، وهذا يفهم منه عرفا وجود ما يمكن أن يعطف ، ويعطف عليه ، فترك فيه العطف ، فلا يرد أن يقال : إن التعريف يشمل ترك العطف فى الجمله الواحده المبتدأ بها ، مع أنه لا يسمى فصلا. قال بعضهم : والمراد بقول المصنف" ترك عطف بعض الجمل على بعض" أى مما شأنها العطف ، إذ لا يقال لترك عطف الجمله الحاليه على جمله قبلها أنه فصل ؛ لأنه ليس من شأن الجمله الحاليه العطف على ما قبلها ورد بأنه إن أراد بقوله مما شأنها العطف ، أى فى ذلك المحل لزم أن لا يطلق الفصل فى صور كمال الاتصال والانقطاع ؛ لعدم الصلاحيه فى ذلك المحل ، وإن أراد مما شأنها العطف فى نفسها ، ولو فى محل آخر ورد أن الجمله الحاليه أيضا قابله للعطف فى نفسها. فلعل الأولى عدم التقييد بهذا القيد ، والجمله الحاليه لكونها قيدا لما قبلها لم يتقدمها جمله حتى يتحقق بينهما الفصل

١- الحشر : ٢٣.

[أحوال الوصل والفصل للاشتراك فى الحكم] :

(فإذا أتت جمله بعد جمله فالأولى : إما أن يكون لها محل من الإعراب ، أو لا ، وعلى الأول) أى : على تقدير أن يكون للأولى محل من الإعراب (إن قصد ...

******

والوصل ، ثم إنه قد تقدم أن الترك مشعر بالقصد لكونه فعلا لا نفى فعل ، وهو المناسب للأمور البلاغيه ؛ لأنها لا تحصل إلا بالقصد ، وحينئذ فيشكل على ما مر من أن تقابل الفصل والوصل بمنزله تقابل العدم والملكه فلعله مبنى على أن الترك ليس فعلا ، فتأمل.

[أحوال الوصل والفصل للاشتراك فى الحكم] :

(قوله : فإذا أتت إلخ) رتب على التعريف بيان الأحكام إشاره إلى أن معرفه الحكم بعد معرفه الشىء (قوله : فالأولى) مراده السابقه عن الآتيه ليشمل كثره الجمل فإن كلا منها سابقه عما بعدها ، ولو لم تكن أولى حقيقه بأن لم تسبق غيرها.

(قوله : إما أن يكون لها محل من الإعراب) أى محل ذى الإعراب وهو المفرد أى إما أن تكون واقعه فى محل اسم مفرد بحيث لو صرح به لكان معربا ؛ وذلك بأن تكون واقعه فى محل ذى رفع كالخبريه ، أو ذى نصب كالمفعوليه ، أو ذى جر كالمضاف إليها.

وقوله إما أن يكون لها محل أى على تقدير اعتبار العطف عليها ، سواء كان المحل ثابتا لها قبل اعتبار العطف كما فى زيد يعطى ويمنع ، أو لا كما فى قوله تعالى : (وَقالُوا حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ)(1) فإنه لو لم يعتبر العطف كان المحل للمجموع لا للأولى ؛ لكونها جزء المقول. (قوله : أو لا) أى كالاستئنافيه (قوله : وعلى الأول إلخ) حاصله أن الأولى إذا كان لها محل من الإعراب ، فإن قصد تشريك الثانيه للأولى فى حكم الإعراب فإن وجدت جهه جامعه جاز العطف بالواو وبغيرها ، وإن لم توجد جهه جامعه فى حكم الإعراب تعين الفصل ، فصوره خمسه كلها مأخوذه من كلام المصنف.

۱- آل عمران : ۱۷۳.

تشـريك الثانيه لها) أى : للأولى (فى حكمه) أى : حكم الإعراب الـذى لها ؛ مثل كونها خبر مبتدأ ، أو حالا ، أو صـفه ؛ أو نحو ذلك (عطفت) الثانيه (عليها) أى : على الأولى ؛ ليـدل العطف على التشـريك المـذكور (كالمفرد) فإنه إذا قصد تشـريكه لمفرد قبله فى حكم إعرابه من كونه فاعلا ، أو مفعولا ؛ أو نحو ذلك وجب عطفه عليه.

******

(قوله : تشـريك الثـانيه لها) أى جعل الثانيه مشاركه للأولى (قوله : أى حكم الإعراب) اعلم أن الإعراب عباره عن الحركات وما ناب عنها على القول بأنه لفظى ، والمراد بالحكم هنا الحال الموجب للإعراب مثل كونها خبر المبتـدأ فإنه يوجب الرفع ، وكونها حالا ـ أو مفعولا ـ فـإنه يوجب النصب ، وكونهـا صـفه فـإنه يوجب الإـعراب الـذى فى المتبوع ، وكونهـا مضافـا إليهـا فإنه يوجب الخفض فقول الشارح " مثل كونها إلخ " بيان لحكم الإعراب وذكر بعض الأفاضل : أن إضافه حكم للإعراب من إضافه المدلول للدال ، أى : الحكم المدلول للإعراب ، دلاله المقتضـى بالفتح على المقتضـى بالكسر ، أو من إضافه السبب للمسبب أى الحكم الـذى هو سـبب إعرابه ، وهو ظـاهر (قوله : مثل كونها خبر مبتـدأ) نحو : زيـد يعطى ويمنع. (قوله : أو حالا) نحو جاء زيـد يعطى ويمنع.

(قوله : أو صـفه) نحو مررت برجل يعطى ويمنع. (قوله : أو نحو ذلك) أى : كالمفعوليه ، نحو ألم تعلم أنّى أحبّك ، وأكرمك. (قوله : عطفت الثانيه عليها) أى بالواو وغيرها ، لكن إن كان العطف بالواو فشـرط قبوله أن توجد جهه جامعه فقول المصنف بعد فشرط إلخ كالاستدراك على ما قبله.

(قوله : كـالمفرد) إنمـا شـبه المصـنف عطف الجمله التى لها محل من الإعراب بالمفرد ؛ لأن الأصل والغالب فى الجمله التى لها محـل من الإـعراب أن تكون واقعه فى موضع المفرد ، وإنما قلنا الأصل ذلك ؛ لأن الجمله المخبر بها عن ضـمير الشأن لها محل من الإـعراب ، وليست فى محل مفرد. (قوله : من كونه فاعلا) أى كالـذى قبله. (قوله : أو نحو ذلك) كأن يكون مجرورا بحرف كالـذى قبله. (قوله : وجب عطفه عليه) أى فى الاسـتعمال الأـغلب ، وإنمـا قلنـا ذلـك ؛ لأـنهم جوزوا ترك العطف فى الأخبار ، وكذا فى الصفات المتعدده مطلقا قصد التشريك ، أو لم يقصد وإن وجدت الشركه فى نفس الأمر

(فشرط كونه) أى : كون عطف الثانيه على الأولى (مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما) أى : بين الجملتين (جهه جامعه ؛ نحو : زيد يكتب ويشعر) لما بين الكتابه والشعر من التناسب الظاهر (أو يعطى ويمنع) لما بين الإعطاء والمنع ...

******

بل هو الأحسن فيها ما لم يكن فيها إيهام التضاد ، وإلا كان العطف أحسن ، فالقسم الأول كقوله تعالى (الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ) والثانى كقوله تعالى (هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْباطِنُ) وإنما استحسن العطف عند إيهام التضاد كما فى المثال الثانى ؛ ليفهم العطف الجمع ، ونفى التناقض وهذا فى المفردات ، وأما الجمل فمتى قصد التشريك وجب العطف ، والفرق بينهما كون الصفات المفرده كالشىء الواحد من الموصوف ؛ لعدم استقلالها ، بخلاف الجمل فإنها لاستقلالها لا يدل على تعلقها بما قبلها إلا العطف ، وما قيل إن الفرق وجود الإعراب فى المفردات فيدل على التشريك الذى يفيده العطف ، فلا يتحتم العطف عند قصد التشريك بخلاف الجمل فإنه ليس فيه إعراب حتى يدل على تشريك فلا بد من العطف ليدل عليه ففيه نظر ؛ فإن المفردات قد لا يظهر إعرابها وقد تكون مبنيه.

(قوله : فشرط كونه مقبولا إلخ) شرط مبتدأ ، وقوله أن يكون خبر ، والفاء واقعه فى جواب شرط مقدر أى وإذا أردت بيان شرط قبول العطف فنقول لك شرط كونه إلخ (قوله : عطفت الثانيه على الأولى) أى وكذا عطف مفرد على آخر ؛ لأن الحكم فيهما واحد (قوله : مقبولا) أى فى باب البلاغه (قوله : بالواو) أى حال كون العطف كائنا بالواو ونحوه. (قوله : أى بين الجملتين) أى أو المفردين فالجامع لا بد منه فى قبول العطف ، حتى فى المفردات نحو الشمس والقمر والسماء والأرض محدثه بخلاف قولك : الشمس ، ومراره الأرنب ، ودين المجوس ، وألف باذنجانه محدثه.

(قوله : جهه جامعه) أى وصف له خصوص يجمعهما فى العقل ، أو الوهم ، أو الخيال ، ويقرب أحدهما من الآخر ، ولا يكفى مطلق ما يجتمعان فيه ؛ لأن كل شيئين لا بد من اجتماعهما فى شىء حتى الضب والنون فإنهما يجتمعان فى الحيوانيه ، وعدم الطائريه مثلا ، ولا يكفى فى قبول عطفهما حتى يراعى ما هو أخص كالضديه بينهما ، وسيأتى تحقيق ذلك إن شاء الله (قوله : لما بين الكتابه إلخ) أى : وإنما كان فى هذا المثال

من التضاد ، بخلاف نحو : زيد يكتب ويمنع ، أو يعطى ويشعر ، وذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون.

وقوله : [ونحوه] أراد به ما يدل على التشريك ؛ كالفاء ، وثم ، وحتى ؛ وذكره حشو مفسد ؛ ...

******

جهه جامعه لما بين الكتابه والشعر من التناسب الظاهر ؛ وذلك لأن كلا منهما إنشاء كلام لأن المراد بالكتابه فى هذا المقام إنشاء النثر ، كما أن الشعر إنشاء النظم ، والتناسب المذكور أمر يوجب اجتماعهما فى المفكره عند أربابهما ، وحينئذ فيكون الجامع بين المسندين فى المثال المذكور خياليا ، وأما الجامع بين المسند إليهما فعقلى كما يعلم مما يأتى (قوله : من التضاد) أى الموجب للتلازم خطورا بالبال إذ ضد الشىء أقرب خطورا بالبال عند خطوره فهما متناسبان ، والتناسب أمر يوجب جمعهما فى المفكره فيكون الجامع خياليا ، وذكر المصنف مثال العطف فى الجمل عند وجود الجامع ، وترك مثال عطف المفرد على مثله عند وجود الجهه الجامعه بينهما ، ومثاله : جاء زيد وابنه وتكلم عمرو وأبوه ، فالجهه الجامعه بين زيد وابنه وعمرو وأبيه التضايف وهو أمر يوجب اجتماعهما فى المفكره ، وحينئذ فيكون الجامع بينهما خياليا (قوله : بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع إلخ) هذا بالنسبه للجمل ؛ وبخلاف ما لو قيل فى المفردين : جاءنى زيد وحمار أو زيد وعمرو ، حيث لا صداقه بينهما ولا عداوه فإنه لا يقبل (قوله : وذلك) أى ووجه ذلك أى اشتراط الجهه الجامعه (قوله : لئلا يكون الجمع بينهما) أى عند انتفاء الجهه الجامعه (قوله : كالجمع بين الضب والنون) فى عدم التناسب ؛ لأن النون وهو الحوت حيوان بحرى لا يعيش إلا فى الماء والضب حيوان برى لا يشرب الماء ، وإذا عطش روى بالريح ، فلا مناسبه بينهما (قوله : ما يدل على التشريك) أى : فى الحكم (قوله : وحتى) أى بناء على أنه يعطف بها الجمل كما فى قولك فعلت معه كل ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى أو مطلقا ؛ لأن الشرط يعبر فى المفردات أيضا.

(قوله : وذكره حشو إلخ) هذا الاعتراض إنما جاء من جعل قوله" ونحوه" عطفا على قوله" بالواو" وهو غير متعين لجواز أن يكون عطفا على مقبولا فيكون التقدير ،

لأن هـذا الحكم مختص بالواو ؛ لأن لكل من الفاء ، وثم ، وحتى معنى محصـلا غير التشـريك والجمعيه ، فإن تحقق هذا المعنى حسن العطف ، وإن لم توجد جهه جامعه بخلاف الواو.

******

وشـرط كونه مقبولاـ، وكونه نحو المقبول ، والمراد بنحو المقبول على هـذا ألّا يبلغ النهايه فى القبول بأن يكون مستحسـنا فقط ، كذا قيل وفيه نظر ؛ لأن المقبول يشـمل المسـتحسن والكامل ، والأحسن أن يجعل قوله" ونحوه" عطفا على الضـمير فى" كونه" والتقـدير : وشـرط كون نحوه مقبولا ويكون الضـمير فى نحوه عائـدا على العطف بين الجملتين ، ونحو ذلك العطف هو العطف بين المفردين فيكون إشـاره لمـا قلنـاه من العطف فى المفردات ، أو يجعـل عطفا على قوله" بالواو" ويراد بنحو الواو ما يسـتعمل مرادفا لها مجازا ، كأو والفاء فى بعض الصور ، لا ما يـدل على التشـريك وحينئذ فلا يكون قوله ونحوه حشوا مفسدا (قوله : لأن هـذا الحكم) أى الشـرط ولو عبر به كان أولى (قوله : محصـلا) بفتـح الصاد أى حصـله الواضع ووضع له هذه الحروف ، وذلك كـالترتيب مع التعقيب بالنسـبه للفـاء ، والـترتيب مع الـتراخى بالنسـبه لثم ، وترتيب الأـجزاء فى الـذهن بالنسـبه لحـتى (قوله : غير التشريك) أى زائدا عليه.

والمراد بالتشـريك : التشـريك فى حكـم الإـعراب ، وبـالجمعيه الاجتمـاع فى المقتضـى للإـعراب وحينئـذ فـالعطف مرادف ، والحاصـل أن التشـريك فى حكم الإعراب موجود فى جميع حروف العطف ، لكن ثم والفاء وحتى لها معان أخر غير التشـريك (قوله : فإن تحقق هذا المعنى) أى : وقصد التشريك (قوله : وإن لم توجد جهه جامعه) أى : أمر يجمعهما فى العقل أو فى الوهم أو فى الخيال ، ويقرب أحدهما من الآخر أى غير التشـريك ، إذ هو لازم لكل عطف بأى حرف كان (قوله : بخلاف الواو) أى : فـإنه لا يحسن العطف بها إلا إذا وجـدت الجهه الجامعه بين المسـند إليهما والمسـندين فى الجملتين ، ولا يكفى لصـحه العطف مجرد تحقق الجامع بين المسـندين فقط أو المسـند إليهما فقط كما صـرح به الشارح آخر بحث الجامع ، لكن المستفاد من كلام العلامه السيد أن مجرد الاتحاد أو التناسب فى الغرض المصوغ له الجمله يكفى لصحه العطف سواء اتحد المسند

(ولهذا) أى : ولأنه لا بد فى الواو من جهه جامعه (عيب على أبى تمام قوله :

لا والّذى هو عالم ، أن النّوى

صبر وأنّ أبا الحسين كريم) (١)

إذ لا مناسبه بين كرم أبى الحسين ، ومراره النوى ، فهذا العطف غير مقبول ؛ سواء جعل عطف مفرد على مفرد ؛ كما هو الظاهر ، أو عطف جمله على جمله باعتبار وقوعه موقع مفعولى عالم ؛ ...

******

إليه فيهما أم لا وسواء اتحد المسند فيهما أم لا فتأمل. (قوله : أى ولأنه لا بد فى الواو) أى فى قبول العطف بالواو كان العطف بها فى الجمله التى لها محل من الإعراب أو فى المفرد (قوله : عيب على أبى تمام) أى نسب إليه العيب (قوله : قوله) أى من القصيده التى مدح بها أبا الحسين محمد بن الهيثم ومطلعها :

أسقى طلولهم أجشّ هزيم

وغدت عليهم نضره ونعيم

جادت معاهدهم بعهد سحابه

ما عهدها عند الدّيار ذميم

سفه الفراق عليك يوم تحملوا

وبما أراه وهو عنك حليم

ظلمتك ظالمه البرىء ظلوم

والظلم من ذى قدره مذموم

زعمت هواك عفا الغداه كما عفا

عنها طلال باللوى ورسوم

لا والذى هو عالم أنّ النوى

صبر وأن أبا الحسين كريم

ما حلت عن سنن الوداد ولا غدت

نفسى على إلف سواك تحوم

(قوله : أن النوى صبر) النوى بالقصر الفراق ، ثم يحتمل أن الشاعر أراد نواه أو أراد نوى غيره أو ما هو أعم ، والصبر بكسر الباء الدواء المر ، وهو المراد هنا وحينئذ فالكلام من باب التشبيه البليغ بحذف الكاف ، أى أن فراق الأحبه كالصبر فى المراره ، وأما الصبر بسكون الباء فهو تحمل المكاره والمشاق (قوله : إذ لا مناسبه إلخ) عله للمعلل مع علته (قوله : فهذا العطف) أى : فى قوله وأن أبا الحسين كريم (قوله : كما هو الظاهر) أى : لأن أن تؤول مع خبرها بمفرد مضاف لاسمها (قوله : باعتبار وقوعه موقع مفعولى عالم) أى وسده مسدهما ، والمفعولان أصلهما المبتدأ والخبر ، وعلى هذا يكون فى

۱- البيت لأبى تمام فى ديوانه ص ۳ / ۲۹۰ ، ودلائل الإعجاز ص ۱۷۳.

لأن وجود الجامع شرط فى الصورتين.

[الفصل لعدم الاشتراک فى الحکم]

وقوله : [لا] نفى لما ادعته الحبيبه عليه من اندراس هواه ؛ بدلاله البيت السابق ...

******

تأويل عطف الجمله على أخرى باعتبار الأصل (قوله : لأن وجود إلـخ) هـذا تعليل للتعميم أى وإنما عيب عليه سواء كان العطف من قبيل عطف المفرد أو الجمله ؛ لأن وجود الجامع شـرط فى الصورتين أى شرط فى قبول العطف فى الصورتين ، وهما عطف المفرد وعطف الجمله ، يعنى ولا جامع هنا بين المتعاطفين ، وقد انتصـر بعض الناس لأبى تمام فقال الجامع : خيالى لتفاوتهما فى خيالى أبى تمام ، أو وهمى وهو ما بينهما من شـبه التضاد ؛ لأن مراره النوى كالضـد لحلاوه الكرم ؛ لأن كرم أبى الحسـين حلو ، ويـدفع بسـببه ألم احتياج السائل والصبر مر ، ويـدفع به بعض الآلام أو التناسب ؛ لأن كلّا دواء فالصبر : دواء العليل ، والكرم دواء الفقير. وكـل هـذه تكلفـات بارده إذ المعتبر المناسـبه الظاهره القريبه فإن قلت حيث كان بين المتعاطفين هنا مناسـبه ؛ وإن كانت بعيـده كيـف يصـح نفى الشـارح للمناسـبه من أصـلها بقوله : إذ لاـ مناسـبه بين كرم أبى الحسـين ومراره النوى؟ قلت مراده نفى المناسـبه الظاهره لا مطلقا ففى كلامه حذف الصـفه أى إذ لا مناسبه ظاهره بين كرم إلخ فلا ينافى أن هناک مناسبه خفيه بعيده ، كذا قرر شيخنا العلامه العدوى.

[الفصل لعدم الاشتراک فى الحکم] :

(قوله : وقوله لاـ) أى وقول أبى تمـام فى أول البيت لاـ فلاـ مقول القول فى محـل نصب ، وقوله نفى خبر المبتـدأ الـذى هو قوله (قوله : من انـدراس هواه) أى وده ومحبته ، وهـذا بيـان لمـا ادعته (قوله : بـدلاله إلـخ) متعلق بنفى أى إنمـا كـان نفيا لما ادعته ، بسبب دلاله البيت السابق وهو قوله :

زعمت هواک عفا الغداه کما عفا

عنها طلال باللوى ورسوم

فاعل زعمت الحبيبه ، وهواک : مفعول أول ، والخطاب للـذات التى جردها من نفسه ، أو أنه التفت من التكلم للخطاب ، وجمله عفا : مفعول ثان بمعنى اندرس ، والغداه

(وإلا) أى : وإن لم يقصد تشريك الثانيه للأولى فى حكم إعرابها (فصلت) الثانيه (عنها) لئلا يلزم من العطف التشريك الذى ليس بمقصود (نحو : (وَإِذا خَلَوْا إِلى شَياطِينِهِمْ) ...

******

ظرف لعفا ، وعنها بمعنى منها أى من الديار حال من طلل مقدمه عليه ، والطلل بكسر الطاء : جمع طلل كجبل وجبال ما شخص من آثار الديار وهو فاعل عفا الثانى ، واللوى بالقصر : اسم موضع والباء فيه بمعنى فى ، والرسوم بضم الراء جمع رسم كفلوس جمع فلس ما التصق بالأرض من آثار الديار ، وهو عطف على طلال وجواب القسم فى البيت الذى ذكره المصنف قوله بعد :

ما حلت عن سنن الوداد ولا غدت

نفسى على إلف سواك تحوم

السنن الطريقه ، والألف : المألوف وهو متعلق بتحوم وغدت بمعنى صارت وتحوم أى تدور وتطوف خبر غدت.

ومعنى هذه الأبيات الثلاثه : زعمت الحبيبه أن هواك يا أبا تمام قد اندرس كما اندرس آثار ديارها التى بهذا الموضوع ، فقلت لها : ليس الأمر كذلك وأقسم بالله الذى هو عالم بأن الفراق مر المذاق ، وأن أبا الحسين الممدوح كريم ما بعدت عن طريق المحبه ، ولا صارت نفسى تلتفت إلى غيرك (قوله : وإلا فصلت) أى : وجوبا وظاهره كان بينهما جهه جامعه أم لا ، والمراد بوجوب الفصل ترك العطف لا ترك الحرف الذى قد يكون عاطفا إذ لا مانع من الإتيان بالواو على أنها للاستئناف فإنها تكون له ، وكان ينبغى للمصنف أن يقول" وإلا لم تعطف" لمناسبه قوله سابقا" عطفت عليها" أو يبدل قوله سابقا" عطفت" بوصلت لمناسبه قوله هنا" فصلت" (قوله : فى حكم إعرابها) أى فى موجبه (قوله : لئلا يلزم إلخ) أى لأن عطف الشىء على الشىء بالواو وشبهها يوجب التشريك فى الحكم فإذا لم يقصد وجب تركه ، لاقتضائه خلاف المراد (قوله : الذى ليس بمقصود) أى لأن القصد الاستئناف (قوله : (وَإِذا خَلَوْا) إلخ) ضمن خلوا معنى أفضوا فعدى بإلى ، وإلا فكان حقه التعديه بالباء ، أى وإذا أفضى المنافقون إلى شياطينهم من الكافرين فى خلوه عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، أو أن قوله : إلى شياطينهم

(قالُوا إِنَّا مَعَكَمْ إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ. اللّٰه يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ)(۱) لم يعطف (اللّٰه يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) على (إِنَّا مَعَكَمْ ؛) لأنه ليس من مقولهم فلو عطف عليه لزم تشريكه له فى كونه مفعول (قالُوا) فيلزم أن يكون مقول قول المنافقين ؛ وليس كذلك ، وإنما قال : على (إِنَّا مَعَكُمْ) دون (إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ ؛) لأن قوله : (إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ) بيان لقوله : (إِنَّا مَعَكُمْ ...)

******

متعلق بمحذوف أى وإذا خلا المنافقون من المؤمنين ورجعوا إلى شياطينهم أى رءوسائهم من الكافرين كذا قرر شيخنا العدوى (قوله : (قالُوا إِنَّا مَعَكُمْ)) أى بقلوبنا من حيث الثبات على الكفر وعداوه المسلمين (قوله : (إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ)) أى بالمسلمين فيما نظهر لهم من المداراه (قوله : (اللّٰه يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ)) أى يجازيهم بالطرد من رحمته فى مقابله استهزائهم بالمؤمنين ، ودين الإسلام ، ففى الكلام مشاكله ، وإلا فالاستهزاء مستحيل على الله (قوله على : (إِنَّا مَعَكُمْ)) أى الذى هو محكى بالقول وقضيته أن إنا معكم وحده له محل من الإعراب ؛ لأن الكلام فى العطف على ما له محل مع أنه جزء المقول ، فقضيه كلامه أن جزء المقول له محل وسيأتى للشارح كلام يتعلق بذلك عند قوله : (وقال رائدهم أرسوا نزاولها) وكلام السيد فيما يأتى يشعر بأن له محلا ويحتمل أن مراد المصنف على (إِنَّا مَعَكُمْ) إلخ هذا وجعل (إِنَّا مَعَكُمْ) له محل ، أو ليس له محل إنما هو بالنظر للحكايه ، لا بالنظر للمحكى ؛ لأن جمله (إِنَّا مَعَكُمْ) مستأنفه لا محل لها من الإعراب ، وجمله (إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ) تابعه لها فلا محل لها أيضا (قوله : لأنه) أى لأن قوله الله يستهزئ بهم (قوله : ليس من مقولهم) أى : حتى يعطف على مقولهم ، بل من مقول الله سبحانه وتعالى ، (قوله : فيلزم أن يكون) أى : الله يستهزئ بهم (قوله : وليس كذلك) أى ليس الواقع ذلك أى كونه مقولا لهم ، ويصح أن يكون الضمير فى ليس للكون ، والإشاره للواقع ونفس الأمر ، والكاف زائده على كلا الاحتمالين (قوله : وإنما قال إلخ) أى وإنما قال المصنف لم يعطف (اللّٰه يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) على (إِنَّا مَعَكُمْ) ولم يقل لم يعطفه على (إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ). (قوله : بيان لقوله إنا معكم إلخ)

۱- البقره : ۱۴ ، ۱۵.

.....

******

فيه نظر ؛ لأن عطف البيان فى الجمل لا بد فيه من وجود الإبهام الواضح فى الجمله الأولى كما سيأتى فى قول المصنف أو بيانا لها لخفائها ، ولم يوجد هنا فى الجمله الأولى إبهام واضح ، ومن ثم ذهب بعضهم إلى أن جمله (إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ) تأكيد للجمله الأولى ، أو بدل اشتمال منها ، أو مستأنفه استئنافا بيانيا ، ووجه الأولى أن الاستهزاء بالإسلام يستلزم نفيه ، ونفيه يستلزم الثبات على الضلال الذى هو الكفر ، وهو معنى قوله (إِنَّا مَعَكُمْ) ووجه الثانى : - وهو كون الثانيه بدل اشتمال - أن الثبات على الكفر يستلزم تحقير الإسلام والاستهزاء به فبينهما تعلق وارتباط. ووجه الثالث : أن الجمله الثانيه واقعه فى جواب سؤال مقدر تقديره إذا كنتم معنا فما بالكم تقرون لأصحاب محمد بتعظيم دينهم وباتباعه فقالوا (إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ) وليس ما ترونه منا باطنيا.

فعلى هذا الاحتمال لو عطف عليها أيضا قوله (اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) كانت الجمله مقولا لهم ؛ لأن الجمله الاستئنافيه لا تكون إلا مقوله لقائل المستأنف عنها.

وأجيب بأن مراد الشارح بالبيان البيان اللغوى وهو الإيضاح لا الاصطلاحى ولا شك أن كلا من التأكيد ، وبدل الاشتمال ، والاستئناف يحصل به البيان المذكور ، وأما التأكيد : فلأن فيه رفع توهم التجوز أو السهو والبدل فيه بيان المشتمل عليه بالصراحه. والاستئناف : فيه بيان المسئول عنه المقدر كذا ذكر أرباب الحواشى لكن كلام الشارح فى شرح المفتاح يقتضى أن المراد بالبيان هنا الاصطلاحى ؛ وذلك لأنه قال الفرق بين الجمل الثلاث : أن فى الجمله البدليه استئناف القصه ، ومزيد الاعتناء بالشأن ، وفى الجمله البيانيه مجرد إزاله الخفاء ، وفى الجمله المؤكده إزاله توهم التجوز أو السهو أو الغفله ، فنقول (إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ) إن اعتبر أنه باعتبار لازمه يقرر الثبات على اليهوديه تكون مؤكده ، وإن اعتبر اشتماله على أمر زائد على الثبات على اليهوديه ، وهو تحقير الإسلام وتعظيم الكفر فيكون الاعتناء بشأنه أزيد تكون بدلا ؛ لكونها وافيه بتمام المراد دون الأولى ، وإن اعتبر مجرد إزاله الخفاء عن المعيه ، وأن المراد منها المعيه فى القلب لا فى الظاهر تكون عطف بيان ، وإن اعتبر السؤال مقدرا كانت

فحكمه حكمه ، وأيضا العطف على المتبوع هو الأصل.

[الوصل بغير الواو من حروف العطف]

(وعلى الثانى) أى : على تقدير أن لا يكون للأولى محل من الإعراب ...

******

استئنافا اه فما قيل إن الشارح أراد بالبيان الإيضاح فيعم التوكيد والبيان يأبى عنه كلامه فى شرح المفتاح.

(قوله : فحكمه حكمه) أى فالعطف على الثانيه كالعطف على الأولى فى لزوم المحذور المذكور ؛ لأن كلا منهما من مقول المنافقين ، فاستغنى بالنص على عدم صحه العطف على الأولى عن النص على عدم صحته على الثانيه ولا يقال حيث كان حكمهما واحدا فهلا عكس ؛ لأن نقول : المتبوع أولى بالالتفات إليه ؛ لأن العطف عليه هو الأصل فقول الشارح ، وأيضا كان الأولى أن يقول" لكن العطف على المتبوع هو الأصل" ويحذف أيضا وذكر الشيخ يس أن قوله أيضا اعتذار ثان وحاصله أنه إنما نص على نفى العطف على الأولى دون الثانيه ؛ لأن الثانيه تابعه للأولى والعطف المتبوع هو الأصل فيكون نفيه هو الأصل ، وإن كان حكم التابع فى العطف عليه حكم المتبوع فى لزوم المحذور المذكور تأمل قرر ذلك شيخنا العلامه العدوى (قوله : هو الأصل) أى الراجح فلا يعدل عنه من غير ضروره.

[الوصل بغير الواو من حروف العطف] :

(قوله : وعلى الثانى إلخ) حاصل ما ذكره المصنف أنه إذا لم يكن للأولى محل من الإعراب فإن لم يقصد ربط الثانيه بالأولى ، بأن لا يراد اجتماعهما فى الحصول الخارجى ، فالفصل متعين فى الأحوال السته الآتيه وإن قصد ربطها بها ، فإن كان الربط على معنى عاطف سوى الواو بأن كان معنى ذلك العاطف متحققا ومقصودا وجب العطف بذلك الغير فى الأحوال السته ، وإن كان الربط على معنى عاطف هو الواو ، فإن كان للأولى قيد لم يقصد إعطاؤه للثانيه ، فالفصل متعين فى الأحوال السته ، وإن لم يكن للأولى قيد أصلا أو لها قيد وقصد إعطاؤه للثانيه فالفصل متعين إن كان بين الجملتين كمال الانقطاع بلا إيهام ، أو كمال الاتصال ، أو شبه أحدهما ، أو التوسط بين الكمالين ،

(إن قصد ربطها بها) أى : ربط الثانيه بالأولى (على معنى عاطف سوى الواو - عطفت) الثانيه على الأولى (به) أى : بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر (نحو : دخل زيد فخرج عمرو ، أو : ثم خرج عمرو ؛ إذا قصد التعقيب أو المهله) ...

******

وصعوبه هذا الباب ليست من جهه تعداد هذه الصور ، بل من جهه استخراج الجهه الجامعه فى الحالتين الأخيرتين المتعين فيهما الوصل ، أعنى كمال الانقطاع مع الإيهام والتوسط بين الكمالين. (قوله : إن قصد ربطها بها) إنما لم يقل إن قصد تشريك الثانيه لها فى معنى عاطف غير الواو مع أنه الأنسب بقوله فى القسم الأول إن قصد تشريك الثانيه لها فى حكمه نظرا لكون الجمله الأولى فى القسم الأول لها إعراب فناسب أن يعبر بالتشريك فى جانبها ، ولما لم يكن للأولى هنا إعراب عبر بقصد الربط ، أى ربطها ربطا يفيد فائده تحصل من حرف العطف غير الواو (قوله : على معنى إلخ) أى : ربطا كائنا على معنى إلخ.

(قوله : سوى الواو) أى كالفاء وثم (قوله : من غير اشتراط أمر آخر) أى لصحه العطف ، وذلك كالجهه الجامعه لهما فى العقل ، أو فى الوهم ، أو فى الخيال ، وظاهره أنه إذا لم يكن للأولى محل من الإعراب يجب العطف بغير الواو عند تحقق معناه ، وإرادته مطلقا ، أى فى الأحوال السته الآتيه.

وسواء كان للأولى قيد قصد إعطاؤه للثانيه أو قصد عدم إعطائه لها ، أو لم يكن لها قيد أصلا وهو كذلك ، فالأولى نحو قولك : جاء زيد راكبا فذهب عمرو وقصدت فذهب راكبا ، والثانى إذا قصدت فذهب ماشيا والثالث كمثال المصنف (قوله : إذا قصد التعقيب) راجع للعطف بالفاء. (قوله : أو المهله) أى أو قصد المهله ، وهذا راجع للعطف بثم ولو قال الشارح إذا قصد الترتيب بلا مهله ، أو الترتيب بمهله كان أحسن ، وهذا أصلهما ، وقد تكون الفاء للتعقيب الذكرى كقوله تعالى : (ادْخُلُوا أَبْوابَ جَهَنَّمَ خالِدِينَ فِيها فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ)(١).

١- الزمر : ٧٢.

وذلک لأن ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراک معانى محصله مفصله فى علم النحو ، فإذا عطفت الثانيه على الأولى بذلک العاطف ...

******

ومن التعقيب المذكور : عطف المفصل على المجمل كما فى قوله تعالى (وَكَمْ مِنْ قَرْيَهٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا بَياتاً أَوْ هُمْ قائِلُونَ)(۱) أما وجهه فى الأول : فهو أن ذكر الشىء يناسبه إجراء مدحه أو ذمه ، سواء كان حكم مدحه أو ذمه متقدما فى نفس الأمر أو متأخرا. وأما وجهه فى الثانى. فلأن تفصيل الشىء يناسب بعد إجماله ولو اقترن الحكمان ، وكذا ثم قد تكون لاستبعاد مضمون ما بعدها عما قبلها ، ولو اقترن مضمونهما ، كما فى قوله تعالى : (اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ)(۲) فإن الاستغفار أى طلب المغفره مقارن للتوبه التى هى الانقطاع إلى أمر الله بترک المعصيه ، وربما سبقت التوبه على الاستغفار فعطفت التوبه على الاستغفار بثم إشاره إلى أن الانقطاع إلى الله بالمعنى المذكور أعلى من الاستغفار باللسان ، وقد تكون لمجرد التدرج فى مدارج الكمال ، وبيان الحال الذى هو أولى من ذلک الكمال بالتقديم كقوله :

إنّ من ساد ثمّ ساد أبوه

ثمّ قد ساد بعد ذلک جدّه

فإن سياده الجد والأب سابقتان لكن أتى بثم إشاره لتدرج الممدوح فى مدارج الكمال مع بيان الأولى منها بالتقديم ؛ لأن الأولى بالإنسان سيادته ثم تليه سياده أبيه ولو كان الكل مدحا له (قوله : وذلک) أى وسبب ذلک ، أعنى عدم الاشتراط لأمر آخر لصحه العطف بغير الواو.

(قوله : مع الاشتراک) أى مع التشريک فى الحصول الخارجى (قوله : محصله) أى : حصلها الواضع ووضعها بإزائها مفصله فى علم النحو ، فإذا وجد معنى منها كان كافيا فى صحه العطف بالحرف الدال عليه وإن لم توجد جهه جامعه ، وقد علمت المعنى المحصل للفاء وثم وهو : التعقيب فى الأول ، والمهله فى الثانى ، فهما وإن شاركا الواو فى مطلق الجمع لكن لكل منهما معنى خاص به هو ما ذكرناه.

۱- الأعراف : ۴.

۲- هود : ۵۲.

ظهرت الفائده ؛ أعنى : حصول معانى هذه الحروف ، بخلاف الواو فإنه لا يفيد إلا مجرد الاشتراك ، ...

******

وأما" حتى" فإن قلنا إنها لا تعطف إلا المفردات فهى فيها لعطف الجزء على الكل ، ولا يكون ذلك الجزء إلا غايه فى الرفعه ، " كمات الناس حتى الأنبياء" أو فى الدناءه" كرزق الناس حتى الكافرون" وهذا المعنى أخص من مطلق الاجتماع فى الحكم فهو كاف فيها ، فلا يطلب جامع آخر ، وإن قلنا إنها يعطف بها الجمل أيضا ، فمضمون الجمله المعطوفه يجب أن يوجد فيه ما روعى فى المفرد ، فيكفى فى الإفاده ، وذلك واضح.

وأما" لا" فهى لنفى الحكم عما بعدها ولا يكون إلا مفردا ، أو بمنزلته ، فإذا قلت" جاء زيد لا عمرو" أفاد نفى المجىء الثابت لزيد عن عمرو ، وذلك كاف فى حسن الكلام وانتظامه ، فلا يطلب فيه شىء آخر بشهاده الاستعمال والذوق.

وأما" أو" و" إما" التى بمعناها عند مصاحبه الواو فمعانيهما المعلومه كافيه فى الإفاده من الشك ، والإبهام ، والتخيير ، والتقسيم ، والإباحه سواء فى ذلك الجمل ، والمفردات ؛ لأن المعنى المراعى فيهما واحد فى الأمرين ، وإذا استعملت" أو" مثلا للإضراب فهى لاستئناف كلام آخر ، لا عاطفه كما فى قوله تعالى (كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ)(1) فتخرج عن هذا الباب.

وأما" لكن" فهى لإثبات الضد وذلك كاف فى الحسن كما تقدم فى" لا" وكذا" بل" حيث كانت عاطفه فهى فى الجمل لتقرير مضمونها وفى المفردات لتقرير الحكم بعد الإثبات والأمر ولإثبات الضد بعد النفى والنهى وذلك كاف بشهاده الاستعمال والذوق.

(قوله : ظهرت الفائده) أى ولا يتوقف ظهورها على شىء آخر ، حتى أنه يشترط لصحه العطف (قوله : إلا مجرد الاشتراك) أى اشتراك المتعاطفين فى موجب

۱- النحل : ۷۷.

وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابى ، وأما فى غيره ففيه خفاء وإشكال ؛ ...

******

الإعراب ، أو فى التحقق فى الحصول فى الخارج ، وإضافه مجرد للاشتراك من إضافه الصفه للموصوف ، أى : الاشتراك المجرد عن المعانى المحصله لغيرها. (قوله : وهذا) أى إفاده الواو للاشتراك إنما يظهر فيما له حكم إعرابى كالمفردات ، والجمل التى لها محل ، فإذا كان للجمله الأولى محل من الإعراب ، ظهر المشترك فيه وهو الأمر الموجب للإعراب ، فيصح أن يقال : اشترك الجملتان أو المفردان فى الخبريه ، أو فى الحاليه مثلا ، وحيث ظهر المشترك فيه حصل للعطف بها فائده ، ولا يحتاج لجامع ، فإن قلت هذا يقتضى أن العطف بالواو على الجمله التى لها محل من الإعراب لا يفتقر إلى جامع ، وقد تقدم ما يخالف ذلك فى قوله" فشرط كونه مقبولا بالواو إلخ".

وقد يجاب بأن المراد بالجامع الغير المفتقر إليه الجامع الذى يحتاج فيه إلى معرفه كمال الانقطاع ، وكمال الاتصال ، وشبه كل منهما ، والتوسط بين الكمالين ، وهذا لا ينافى الافتقار لجهه جامعه ، أى وصف خاص يجمعهما ويقرب إحداهما من الأخرى فى العقل ، أو الوهم ، أو الخيال ، فقول الشارح : " إنما يظهر فيما له حكم إعرابى" أى وكان هناك جهه جامعه ، والحاصل أن الجمله التى لها محل من الإعراب بمنزله المفرد فلا يحتاج فيها إلا إلى جامع واحد كالمفرد ، بخلاف التى لا محل لها فإنه تعتبر نسبتها ، وما يتعلق بها من المفردات ، فيراعى فى تلك النسبه كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما ؛ ولهذا خصصوا التفصيل بالجملتين اللتين لا محل لهما ، فلو كان ذلك التفصيل جاريا فى القسمين لم يكن وجه لتخصيصه بما لا محل له فتأمل (قوله : وأما فى غيره) أى : وأما إفاده الواو الاشتراك فى غير ما له حكم إعرابى ، وهو ما لا محل له من الإعراب (قوله : ففيه خفاء) لعدم ظهور المشترك فيه (وقوله : وإشكال) أى دقه من حيث توقفه على الجهه الجامعه المتوقفه على النظر بين الجملتين لما يأتى من الأحوال السته ، وما له حكم إعرابى وإن توقف على الجهه الجامعه أيضا فليس فيه الخفاء والإشكال ؛ لأن الجامع فيه لا يحتاج لمعرفه ما يأتى ، والحاصل أن الجمل التى لا محل لها من الإعراب يحتاج فى عطفها بالواو إلى جامع مخصوص يكون مشتركا بين الجملتين ، جامعا لهما ، واستخراج ذلك

وهو السبب فى صعوبه باب الفصل والوصل حتى حصر بعضهم البلاغه فى معرفه الفصل والوصل.

[الفصل لعدم الاشتراک فى القيد]

(وإلا) أى : وإن لم يقصد ربط الثانيه بالأولى ...

******

الجامع يتوقف على معرفه : هل بين الجملتين كمال الانقطاع أو كمال الاتصال أو شبه كل منهما أو التوسط بينهما؟ فإذا عرف أن بين الجملتين التوسط بين الكمالين أو كمال الانقطاع مع الإيهام ، وصل لوجود الجامع بينهما وإلا فلا لعدم وجوده ، ولا شک أن معرفه أن بين الجملتين شيئا من هذه الأمور خفيه جدا ، لا يدركها إلا ذوق سليم ، وفهم مستقيم كعلماء المعانى ، والحاصل أن المقصود من العطف بالواو فى هذه الحاله - أعنى كون الأولى لا محل لها - النص على اجتماع الجملتين فى الواقع ولا يحسن ذلک إلا إذا كان بين الجملتين جامع وهو التوسط بين الكمالين ، أو كمال الانقطاع مع الإيهام ، وإلا فلا يحسن لعدم وجود الجامع بينهما حينئذ.

(قوله : وهو) أى ما ذكر من الخفاء والإشكال (قوله : السبب فى صعوبه باب الفصل والوصل) أى صعوبه معرفه مسائل باب الفصل والوصل. (قوله : حتى حصر إلخ) غايه للصعوبه ، ومراد هذا القائل التنبيه على دقه هذا الباب وصعوبته ، وليس مراده الحصر حقيقه ، وقال اليعقوبى : معنى الحصر : أن فى قوه مدركه الصلاحيه لإدراک ما سواه ، والمراد بذلک البعض الحاصر أبو على الفارسى.

[الفصل لعدم الاشتراک فى القيد] :

(قوله : أى وإن لم يقصد ربط الثانيه بالأولى على معنى عاطف سوى الواو) هذا صادق بصورتين.

إحداهما ألّا يقصد ربط أصلا ؛ وذلک بألّا يراد اجتماعهما فى الحصول الخارجى كما إذا أخبر بجمله ثم تركت فى زوايا الإهمال فأخبر بأخرى ، كقولک " زيد قائم " ثم أضربت عنها فقلت " بل عمرو قاعد " وهذه الصوره تعين الفصل فيها ظاهر فى الأحوال السته الآتيه ، ولذا لم يتعرض لها فى الجواب.

على معنى عـاطف سوى الواو (فإن كان للأولى حكم لم يقصـد إعطاؤه للثانيه - فالفصل) واجب لئلا يلزم من الوصل التشـريك فى ذلك الحكم (نحو : (إِذا خَلَوْا)) ... الآيه (لم يعطف (اللهُ يَسْـتَهْزِئُ بِهِمْ) على : (قالُوا ؛) لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف ؛ لما مر) من أن تقديم المفعول ، ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص ، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصا بحال خلوهم إلى شياطينهم ؛

******

والأـخرى أن يقصـد اجتمـاع حصول مضـمونهما خارجـا لكن على معنى عـاطف هو الواو ، وهـذه هى التى فيها التفصـيل المبين بقوله" فإن كان إلـخ" فقوله وإلا شـرط وجوابه الشـرط الثانى وجوابه ، وقد علمت أن هذا الجواب قاصـر على الصوره الثانيه من الصورتين الداخلتين تحت الشـرط الأول ولو قال المصـنف" وإلا" بأن لم يقصد ربط أصلا ، فالفصل جزما وإن قصد ربط الثانيه بالأـولى على معنى الواو. فـإن كـان إلـخ لو فى بجواب الصورتين (قوله : على معنى عاطف) متعلق بمحـذوف أى ربطا آتيا على معنى إلـخ من إتيـان الكلى على الجزئى ، أى تحققه فيه ؛ لأـن معنى غير الواو من حروف العطف رابـط. (قوله : فإن كان للأولى حكم) أى قيـد زائـد على مفهوم الجمله كالاختصاص بالظرف فى الآيه التى مثل بها ، والتقييـد بحال أو ظرف أو شـرط ، وليس المراد الحكم الإعرابى ؛ لأن الموضوع أن الأولى لا محل لها من الإعراب (قوله : التشـريك فى ذلك الحكم) أى تشريك الثانيه للأولى فى ذلك القيـد ، أى والتشـريك فيه نقيض المقصود (قوله : (إِذا خَلَوْا) إلخ) هذه الآيه قد تقدم ذكرها ؛ لبيان وجه امتناع عطف جمله (اللهُ يَسْـتَهْزِئُ بِهِمْ) على جمله (إِنَّا مَعَكُمْ) وذكرت هنـا لبيـان وجه امتنـاع عطفه على جمله قالوا لمناسـبه المحلين إذ المنع هنا بالنسبه لما لا محل له وهو" قالوا" وهناك لما له محل وهو إنا معكم إذ هو معمول لقالوا كما تقدم.

(قوله : لئلاـ يشـاركه إلـخ) عله للنفى أى انتفى العطف لئلا يشاركه ، أى لتنتفى مشاركه الثانيه للأولى فى الاختصاص بالظرف ، وهو" إذا" وتوضـيح ذلك أن جمله قالوا مقيـده بظرف وهو" إذا" وتقـديم الظرف يفيد الاختصاص وحينئذ فالمعنى أنهم ، إنما يقولون (إِنَّا مَعَكُمْ) فى حال خلوهم بشياطينهم لا فى حال وجود أصحاب محمد ولو

وليس كذلك ، فإن قيل : (إِذا) شرطيه لا ظرفيه ؛ قلنا : إذا الشرطيه هى الظرفيه استعملت استعمال الشرط ؛ ولو سلم ...

******

عطف (اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) على جمله" قالوا" للزم أن استهزاء الله بهم مختص بذلك الظرف ؛ لإفاده العطف تشريك الجملتين فى الاختصاص به فيكون المعنى لا يستهزئ الله بهم إلا إذا خلوا ، كما أنهم لا يقولون إلا إذا خلوا فانتفى العطف لأجل أن تنتفى المشاركه فى الاختصاص بذلك الظرف.

(قوله : وليس كذلك) أى لأن المراد باستهزاء الله بهم مجازاته لهم بالخذلان ، واستدراجهم من حيث لا يشعرون ، ولا شك أن هذا متصل لا انقطاع له بحال خلوا مع شياطينهم ، أم لا؟! ثم إن اسم ليس ضمير عائد على مضمون ما قبلها ، واسم الإشاره راجع لما فى نفس الأمر وحينئذ فالمعنى ، وليس كون الاستهزاء مختصا بحال الخلو مثل ما فى نفس الأمر ، إذ الذى فى نفس الأمر دوام استهزاء الله بهم (قوله : فإن قيل) هذا اعتراض على قول المصنف ؛ لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف (قوله : إذا شرطيه لا ظرفيه) أى وحيث كانت شرطيه فتقديمها لكونها مستحقه للصداره لا للتخصيص ، وحاصل هذا السؤال أن يقال إنما يكون الاختصاص المذكور فى الكلام إذا كانت" إذا" ظرفا فيلزم من تقديمها على العامل وجود الاختصاص ، كتقديم سائر المعمولات.

وأما إذا كانت شرطيه فتقديمها لاقتضائها الصدريه فلا يتحقق الاختصاص ، وحينئذ فالعطف لا يوجب خلاف المراد لصحه الدوام فى الأول أيضا (قوله : قلنا إلخ) حاصله أنها وإن كانت شرطيه تقديمها مفيد للاختصاص نظرا لأصلها ؛ لأن إذا الشرطيه هى الظرفيه فى الأصل ، وإنما توسع فيها باستعمالها شرطيه ، وحيث كانت فى الأصل ظرفيه أفاد تقديمها الاختصاص ، ولو كانت شرطيه نظرا لأصلها (قوله : ولو سلم إلخ) أى ولو سلمنا شرطيتها وعدم كون الظرفيه أصلا لهما نقول إنها ولو كانت شرطيه هى اسم فضله يحتاج إلى عامل وهو هنا" قالوا" لا الشرط الذى هو" خلوا" إذ ليس المراد قطعا أن لهم وقتا يخلون فيه ، وإذا وقعت خلوتهم فى ذلك الوقت نشأ عن ذلك قولهم فى غير الخلوه أيضا ؛ لأنهم منافقون وإنما يقولون ما ذكر فى الخلوه على ما هو معلوم من

فلا ينافى ما ذكرنا ؛ لأنه اسم معناه الوقت ؛ لا بد له من عامل ، وهو : (قالُوا إِنَّا مَعَكَمْ) بدلاله المعنى ، وإذا قدم متعلق الفعل وعطف فعلا آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به ؛ كقولنا : يوم الجمعه سرت وضربت زيدا ؛ ...

******

الخارج ، وإذا كان معمولا لقالوا ، وقد تقدم عليه لشرطيته أفاد بمفهومه أن القول ليس إلا فى وقت الخلوه فيلزم من العطف على "قالوا" كون المعطوف مقيدا بحكم المعطوف عليه بشهاده الذوق.

والفحوى أى الاستعمال فإنك إذا قلت "يوم الجمعه سرت وضربت زيدا" على أن ضربت معطوف على سرت أفادا اختصاص الفعلين بالظرف ؛ بخلاف ما إذا أخر المعمول وقيل "سرت يوم الجمعه وضربت زيدا" يدل على اشتراك الفعلين فى الظرف فضلا عن اختصاصهما به ، هذا محصل كلام الشارح ، وأنت خبير بأن هذا الجواب الثانى محقق لكون تقديم الشرط يفيد الاختصاص ؛ نظرا لكونه معمولا كالظرف وهذا الجواب قريب من الجواب الأول ، وإنما يفترقان من جهه رعايه أصاله الظرفيه له ثم نقل واستعمل شرطا ، أو وضع شرطا من أول الأمر ، ولكن وقع فيه العمل كالظرف ، وهذا التفريق لا تظهر له ثمره (قوله : فلا ينافى ما ذكرنا) أى من أن التقديم يفيد الاختصاص (قوله : لأنه اسم معناه الوقت) أى مع كونه شرطا (قوله : وهو : قالوا إنا معكم) أى لا الشرط الذى هو خلوا وهذا التعليل لا يظهر إلا على قول الجمهور من أن العامل فى إذا الشرطيه جوابها وأما على ما ذهب إليه الرضى وأبو حيان من أن العامل فيها الشرط فلا يتم ما ذكره من الجواب ؛ لأن قالوا لم يتقدم عليه معموله حينئذ ؛ فلا يتأتى أن يقال "قالوا إنا معكم" تقدم معموله فيؤذن تقدمه بالاختصاص ، ولو قال الشارح بدل التعليل الذى ذكره فلا ينافى ما ذكرنا ؛ لأن المتعارف فى الخطابيات تقييد الجواب بمضمون إذا مع الشرط كان جاريا على القولين (قوله : بدلاله المعنى) لأنه ليس المراد أن لهم وقتا يخلون فيه ، وإذا وقعت خلوتهم فيه نشأ من ذلك قولهم فى غير الخلوه أيضا ؛ لأنهم منافقون وإنما يقولون ما ذكر فى الخلوه على ما هو معلوم من الخارج (قوله : متعلق الفعل) هو إذا هنا.

بـدلاله الفحوى والـذوق (وإلاـ) عطف على قوله : [فـإن كـان للأولى حكم] ؛ أى : وإن لم يكن للأولى حكم لم يقصـد إعطاؤه للثانيه ؛ وذلك بأن لا يكون لها حكم زائـد على مفهوم الجمله ، أو يكون ، ولكن قصد إعطاؤه للثانيه أيضا (فإن كان بينهما) أى : بين الجملتين (كمال الانقطاع بلا إيهام) أى : بدون أن يكون فى الفصل إيهام خلاف المقصود ...

******

(قوله : بـدلاله الفحوى والـذوق) متعلق بقوله" يفهم اختصاص الفعلين به" وذلك لأنه ليس طلب أحدهما له بالأولى من الآخر ، بخلاف ما إذا أخر المتعلق عن أحـدهما وقـدم على الآخر فقـد صار المتقدم عليه هو المسـتحق له ، فلا دليل ولا قرينه على طلب المتأخر له.

والحاصل أنه قـد اسـتفيد من كلام الشارح أن القيد إذا تقدم على المعطوف عليه وجب بحسب الاسـتعمال اعتباره فى المعطوف أيضا ، وإن تأخر عن المعطوف عليه وتقدم على المعطوف صار المتقدم عليه هو المستحق له ، قال سم وانظر هل هذا أمر واجب بحسـب الاسـتعمال حـتى لاـ يجـوز خلاـفه؟ وفى حاشـيه الشـارح على الكشـاف فى عطـف المفردات : أن القيـد إذا تقـدم على المعطوف عليه واجب بحسب الاسـتعمال اعتبـاره فى المعطوف ، نحو" جاءنى يوم الجمعه" أو راكبا زيـد وعمرو ، ولا يجوز فى الاسـتعمال خلاـفه ، بخلاـف مـا إذا تـأخر عن المعطوف عليه ، فـإنه لاـ يجب أن يكون معتبرا فى المعطوف ، فهل عطف الجمل الذى الكلام هنا فيه كذلك محل تردد؟ انتهى كلامه.

(قوله : وذلـك) أى النفى المـذكور بصوره (قوله : بأن لا يكون لها) أى للجمله الأولى ، وقوله حكم أى قيـد زائـد على مفهومها أى كما فى قولك : " قام زيـد وأكل عمرو" ثم إن المراد لم يكن للجمله الأولى حكم زائـد على مفهومها يمكن إعطاؤه للثانيه فلاـ يرد أن كـل جمله تقع فى كلاـم البلغـاء لهـا حكم زائـد على أصـل المراد ، أفاده المولى عبـد الحكيم (قوله : أو يكون) أى للجمله الأـولى حكم وقـوله قصـد إعطـاؤه للثـانيه أيضـا ، أى كمـا أعطى للأـولى وذلـك كقولـك" بالأـمس خرج زيـد ودخل صديقه" (قوله : أى بدون أن يكون إلخ) بمعنى أن الجملتين إذا فصلتا لم يحصل فيهما إيهام خلاف المراد ، بل

(أو كمال الاتصال ، أو شبه أحدهما) أى : أحد الكمالين (فكذلك) أى : يتعين الفصل ؛ ...

******

يظهر المراد مع الفصل ولا يظهر مع الوصل (قوله : أو كمال الاتصال) فيه أنه يمكن اعتبار الإيهام مع كمال الاتصال ، كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع ، والوجه فيه حينئذ العطف مثل كمال الانقطاع مع الإيهام فلم لم يعتبر؟ ولم يتعرض له؟ ولم تجعل الأقسام سبعه مثل إذا سئلت" هل تشرب خمرا؟ " فقلت لا تركت شربه ، يكون قولك تركت شربه تأكيدا للنفى السابق ، ولو لم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفى بالترك كما فى قولك : " لا وأيدك الله" كذا فى الفنرى ، ومثل ذلك أيضا قولك لمن قال ما مدحت" لا مدحت" فإن" لا" لنفى نفى المدح فتفيد إثباته ، فتكون جمله مدحت تأكيدا للنفى السابق فلو لم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفى بالمدح ، وأن المراد الدعاء بنفى المدح ، بمعنى لا جعلت ممدوحا مع أن الغرض إثباته وأجاب بعضهم : بأنه يمكن أن المصنف حذف قوله بلا إيهام من كمال الاتصال ؛ لدلاله ذكره مع ما قبله عليه ، وعلى هذا فقول المصنف بعد" وإلا وصلت" دخل تحته ثلاثه أشياء : كمال الانقطاع مع الإيهام ، وكمال الاتصال كذلك ، والتوسط بين الكمالين. لكن هذا الجواب يبعده عدم تعرض المصنف فيما يأتى لتفسيره كمال الاتصال مع الإيهام كما تعرض لكمال الانقطاع بقسميه.

تأمل. والذى ذكره العلامه عبد الحكيم : تعين الفصل فى كمال الاتصال وإن كان فيه إيهام ، خلاف المقصود ؛ وذلك لانتفاء مصحح العطف وهو المغايره ، ويدفع الإيهام بطريق آخر فيقال فى" لا تركت شربه" مثلا" لا قد تركت شربه" بخلاف كمال الانقطاع ، فإن المصحح للعطف وهو المغايره متحقق فيه ، والتباين بينهما المنافى لكون العطف مقبولا بالواو مقبول لدفع الإيهام ا. ه

(قوله : فكذلك) هذا جواب الشرط قبله ، والشرط وجوابه جواب الشرط الأول (قوله : أى يتعين الفصل) يعنى فى هذه الأحوال الأربعه ، أما فى الحاله الأولى ، وهى أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع ؛ فلأن العطف بالواو يقتضى كمال المناسبه بينهما والمناسبه تنافى كمال الانقطاع ، وأما فى الحاله الثانيه وهى ما إذا كان بينهما

لأن الوصل يقتضى مغايره ومناسبه (وإلا) أى : وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام ، ولا كمال الاتصال ، ...

******

كمال الاتصال ؛ فلأن العطف فيها لشده المناسبه بين الجملتين بمنزله عطف الشيء على نفسه ولا معنى له ضروره ، ولا يقال : إن هذا يقتضى أنه لا يصح ، أو لا يحسن العطف التفسيرى بالواو فى المفرد مع أنه شائع حسن ؛ لأنا نقول حسنه ممنوع عند البلغاء وشيوعه إنما هو فى عبارات المصنفين لا فى كلامهم ، أو يقال إن الواو فى العطف التفسيرى غير مستعمله فى العطف ، بل هى مستعاره لمعنى حرف التفسير ، وأما فى الحاله الثالثه والرابعه وهما شبه كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال فظاهر مما ذكرنا فى الأولى والثانيه ؛ لأن شبيه الشيء حكمه حكم ذلك الشيء (قوله : لأن الوصل يقتضى مغايره ومناسبه) أى مغايره من جهه ومناسبه من جهه فباقتضائه المغايره لا يناسب كمال الاتصال ولا شبهه ، وباقتضائه المناسبه لا يناسب كمال الانقطاع ولا شبهه فهى عله موزعه ، والحاصل أنه باقتضائه المغايره تعين الفصل عند وجود كمال الاتصال وشبهه لعدم المناسبه فيهما ، فلو عطف بالواو لحصل التنافى بين ما تقتضيه الواو من المناسبه وما بين الجملتين من كمال الاتصال أو شبهه ، ولكان بمنزله عطف الشيء على نفسه وباقتضائه المناسبه تعين الفصل عند وجود كمال الانقطاع وشبهه ؛ لعدم المناسبه فيهما فلو عطف بالواو لحصل التنافى بين ما تقتضيه الواو من المناسبه وما بين الجملتين من كمال الانقطاع أو شبهه بقى شيء آخر ، وهو أن قول المصنف فكذلك يتعين الفصل فيه إشكال بالنسبه إلى كمال الانقطاع باعتبار إحدى الصورتين الداخلتين تحت قوله" وإلا" وهى ما إذا كان للأولى حكم قصد إعطاؤه للثانيه ؛ وذلك ؛ لأنه يلزم دون فوات المقصود فى هذه الصوره ؛ لأنه إذا وجب الفصل مراعاه لكمال الانقطاع فات الحكم الذى قصد إعطاؤه ، ولم روعى كمال الانقطاع دون قصد إعطاء الحكم لكن ذكر العلامه عبد الحكيم : أنه فى هذه الحاله يجب مراعاه الأمرين ، فيتعين الفصل مراعاه لكمال الانقطاع ، ويراعى قصد إعطاء الحكم فيصرح بذلك الحكم مع ترك العاطف ، ففى نحو" يأتيك زيد يوم الجمعه أكرمه" يقال أكرمه فيه وحينئذ فلا إشكال.

ولا شبه أحدهما (فالوصل) متعين لوجود الداعى وعدم المانع.

والحاصل : أن للجملتين اللتين لا محل لهما من الإعراب - ولم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانيه (سته أحوال :

الأول : كمال الانقطاع بلا إيهام.

الثانى : كمال الاتصال.

الثالث : شبه كمال الانقطاع.

الرابع : شبه كمال الاتصال.

الخامس : كمال الانقطاع مع الإيهام.

السادس : التوسط بين الكمالين.

فحكم الأخيرين الوصل ، وحكم الأربعه السابقه الفصل.

فأخذ المصنف فى تحقيق الأحوال السته فقال : ...

******

(قوله : ولا شبه أحدهما) وذلك بأن يكون بينهما كمال الانقطاع مع الإيهام أو التوسط بين الكمالين.

(قوله : فالوصل) أى فالعطف بالواو متعين (قوله : لوجود الداعى) أى إلى الوصل وهو رفع الإيهام فى كمال الانقطاع ، أو وجود شبه أحدهما (قوله : وعدم المانع) المراد بالمانع أحد الأربعه السابقه ، وهى وجود أحد الكمالين مع عدم الإيهام فى كمال الانقطاع ، أو وجود شبه أحدهما.

(وقوله : ولم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانيه) أى بأن لم يكن للأولى حكم أصلا ، أو كان لها حكم وقصد إعطاؤه للثانيه (قوله : فحكم الأخيرين) أى كمال الانقطاع مع الإيهام والتوسط بين الكمالين (قوله : وحكم الأربعه السابقه) يعنى كمال الانقطاع بلا إيهام ، وكمال الاتصال ، وشبه كمال الانقطاع شبه كمال الاتصال.

(قوله : فأخذ المصنف إلخ) الفاء واقعه فى جواب شرط مقدر ، أى : وإذا أردت تحقيقها فقد أخذ أى : فنقول لك قد أخذ المصنف فى تحقيقها ، أى ذكرها على الوجه الحق.

[الفصل لكمال الانقطاع]

(أما كمال الانقطاع) بين الجملتين (فلاختلافهما خبرا وإنشاء ، لفظا ومعنى) بأن تكون إحداهما خبرا لفظا ومعنى ، والأخرى إنشاء لفظا ومعنى (نحو : وقال رائدهم) هو الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ (أرسوا) أقيموا ؛ من أرسيت السفينه : حبستها بالمرساه ...

******

[الفصل لكمال الانقطاع] :

(قوله : أما كمال الانقطاع) أى الذى يقتضى ترك العطف بالواو ؛ لاقتضائها المناسبه المنافيه لكمال الانقطاع (قوله : فلاختلافهما) أى فيتحقق عند الاختلاف المذكور من تحقق الكلى فى الجزئى ، فيلاحظ كمال الانقطاع أمرا كليا ، والاختلاف المذكور جزئيا له ، فاندفع ما يقال : إن كمال الانقطاع هو الاختلاف المذكور لا غيره.

(قوله : خبرا وإنشاء) منصوبان على التمييز ، أو على الخبريه للكون المحذوف ، أى لاختلافهما فى كون إحداهما خبرا والأخرى إنشاء ، وقوله لفظا ومعنى منصوبان على نزع الخافض (قوله : بأن تكون إحداهما إلخ) قصر الشارح كلام المصنف على صورتين ، وهما ما إذا كانت الأولى خبريه لفظا ومعنى والثانيه إنشائيه لفظا ومعنى ، وبالعكس وهذا القصر إنما جاء من جعل قوله لفظا ومعنى راجعا لكل من قوله" خبرا وإنشاء" مع أن مدلول هذه العباره التى ذكرها المصنف يشمل أربع صور : الصورتين المذكورتين ، وما إذا كانت الأولى خبريه لفظا إنشائيه معنى ، والثانيه إنشائيه لفظا خبريه معنى ، والعكس وحينئذ فلا معنى لتخصيصها باثنين منها كذا ذكر ابن السبكى فى عروس الأفراح (قوله : نحو وقال رائدهم إلخ) نسبه سيبويه للأخطل ، وقال فى شرح الشواهد لم أره فى ديوانه (قوله : لطلب الماء والكلأ) أى لأجل نزولهم عليه وهذا تفسير للرائد بحسب الأصل والمراد به هنا عريف القوم ، أى الشجاع المقدام منهم (قوله : أى أقيموا) يعنى بهذا المكان المناسب للحرب (قوله : من أرسيت) أى مأخوذ من أرسيت السفينه : حبستها يعنى فى البحر وقوله : بالمرساه هى بكسر الميم حديده تلقى فى الماء متصله بالسفينه فتقف ، وأما بفتح الميم فهى البقعه التى ترسى فيها السفينه ويؤخذ من

(نزاولها) أى : نحاول تلك الحرب ونعالجها.

فكلّ حتف امرئ يجرى بمقدار (۱) ؛ ...

******

قوله حسبتها أن تفسير الإرساء بالإقامه تفسير باللازم ؛ لأن الإقامه لازمه للحبس ، ويؤخذ من قوله" من أرسيت" : أن الهمزه فى" أرسوا" مفتوحه وهى همزه قطع ، وفى شرح الكاشى" : أرسوا صيغه أمر لجماعه المخاطبين همزته همزه وصل من رست السفينه رسوا أى وقفت على البحر أو من رست أقدامهم فى البحر ثبتت اه" فإن ثبت ضم العين فى المضارع فالهمزه فى أرسوا مضمومه ؛ عملا- بالقاعده فى الأمر من أن همزته مكسوره إلا- إذا ضمت عين مضارعه ، وإنما فتحت فى نحو : أكرم ؛ لأنها ليست همزه وصل ، وإنما هى الألف التى كانت فى مضارعه ؛ لأن أصله المرفوض يؤكرم فلما حذف حرف المضارعه نطلق بما بعدها متحركا.

(قوله : نزاولها) بالرفع لا- بالجزم جوابا للأمر ؛ لأن الغرض تعليل الأمر بالإرساء بالمزاوله فكأنه قيل لماذا أمرت بالإرساء؟ فقال نزاولها أى لنزاول أمر الحرب ، ولو جزم لانعكس ذلك فيصير الإرساء عله للمزاوله ؛ لأن الشرط عله فى الجزاء ؛ لأنه سبب له وتقدير الكلام عليه أن وقع الإرساء نزاولها أى إن وقع كان سببا وعله لمزاولتها ؛ لأنه لا يمكن مزاولتها إلا بالإرساء ولا يستقيم كونه بالرفع حالا لئلا يفوت التعليل الذى هو المقصود ، وأيضا المراد المزاوله بعد الإرساء ، لا الأمر بالإرساء حال المزاوله على أنه لا- رابط للحال إلا أن يقال لما كان نزاولها للمتكلم وغيره وهم المخاطبون ، ارتبط نزاولها مع واو أرسوا فى المعنى ، فيكون حالا مقدره ، من واو أرسوا ، وبهذا تعلم ما فى قول" سم" نقلا عن شيخه" عس" نزاولها بالرفع إذا لم يقصد الجزاء ، ولو قصد الجزاء صح ووجب الجزم فتأمل (قوله أى نحاول تلك الحرب) أى نحاول أمرها ونعالجه أى نختال لإقامتها بأعمالها (قوله : فكل حتف إلخ) عله لمحذوف أى ولا تخافوا من الحتف ؛ لأن كل حتف إلخ ، وهذا تمام البيت وبعده :

إمّا نموت كراما أو نفوز بها

فواحد الدّهر من كدّ وأسفار

۱- البيت للأخطل فى خزانه الأدب ۹ / ۸۷ ، والكتاب ۳ / ۹۶.

أى : أقيموا نقاتل ؛ لأن موت كل نفس يجرى بقدر الله تعالى ، لا الجبن ينجيه ، ولا الإقدام يرديه ؛ لم يعطف [نزاولها] على [أرسوا] لأنه خبر لفظا ومعنى ، ...

******

أى الشخص الذى يكون واحدا فى زمانه هو من كان ناشئا ، أى كالناشئ من الكد والأسفار (قوله : أى أقيموا نقاتل) أى قال رائد القوم ومقدمهم : " أقيموا نقاتل ولا يمنعكم من محاوله إقامه الحرب خوف الحتف وهو الموت ؛ لأن موت إلخ" وهذا المعنى الذى ذكره مبنى على أن ضمير نزاولها للحرب ، وقيل الضمير للسفينه ، والمعنى : قال أميرهم الذى قام بتدبيرهم للملاحين أرسوا كى نزاولها ، ونقوم بتدبير أخذ رجالها ، والاستيلاء على نفائس أموالها ، ولا نخاف من كثره عددهم فكل حتف امرئ يجرى بمقدار ، أى بقدر الله وقضائه ، واقتصر الشارح على الاحتمال الأول ؛ لأنه أظهر ؛ لأن مناسبه المصراع الثانى للأول ظاهره فيه.

(قوله : لأن موت كل نفس إلخ) أشار بإدخال كل على نفس إلى أن دخولها على حتف فى كلام الشاعر باعتبار العموم فى المضاف إليه ؛ لأن النكره فى سياق الإثبات قد تعم لا باعتباره فى نفسه ؛ لأن كل إنما تضاف لمتعدد ولا تعدد فى الحتف بالنسبه لكل أحد حتى تدخل كل عليه ، وأما قول بعضهم : إدخال الشاعر كل على الحتف ، باعتبار تعدد أسبابه من كونه بالمرض ، وبالسيف وبالرمح ، وغيرها ، المناسب لمقام الحرب حيث يأتى فيه أسباب الموت من السيف والرمح ونحوهما ، من كل جانب فلا يفيد ما لم يعتبر العموم فى امرئ بمعونه المقام ، والمعنى : فكل حتف كل امرئ على التوزيع ولا يخفى ما فى هذا من كثره الكلفه التى لا حاجه إليها ، أفاده عبد الحكيم وفى سم أن جعل الشارح لفظه" كل" داخله على نفس دون موت عكس ما فى كلام الشاعر إشاره إلى أن كلام الشاعر محمول على القلب ، إذ لا تعدد فى الحتف بالنسبه لكل أحد حتى تدخل كل عليه (قوله يجرى بقدر الله) أى بقضائه ، سواء باشر الشخص الحرب أو لا ، وأشار الشارح إلى أن مقدار فى كلام الشاعر مصدر بمعنى القدر (قوله لا الجبن ينجيه) أى لا الجبن ينجى منه حتى يرتكب.

(قوله : ولا الإقدام يرديه) بفتح الراء وتشديد الدال أى يوقعه فى الرّدى والهلاك ، حتى يجتنب ، ويصح سكون الراء وكسر الدال أى : يهلكه (قوله : لم يعطف إلخ)

وأرسوا إنشاء لفظا ومعنى ؛ وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين ...

******

هـذا بيان لكمال الانقطاع ، وعـدم الوصل (قوله : وأرسوا إنشاء إلخ) أى لأنه أمر ، وكل أمر كذلك حقيقه ، أى وذلك مانع من العطف باتفاق البيانيين ، باعتبار مقتضى البلاغه ، وما يجب أن يراعى فيها.

وأما عنـد أهل اللغه ففيه الخلاف ، فالجمهور على أنه لا يجوز ، واختاره ابن عصـفور. وفى شـرح الإيضاح ، وابن مالك فى باب المفعول معه فى شـرح التسـهيل ، وجوزه الصـفار وطائفه كأن يقال" حسبى الله ونعم الوكيل" بناء على أن إحـدى الجملتين خبر والأخرى إنشاء ، ونقل أبو حيان عن سيبويه جواز عطف الجملتين المختلفتين بالاستفهام والخبر ، نحو" هذا زيد ومن عمرو" قال بعضـهم إن من منع العطف من أهل اللغه ، فمنعه بالنظر للبلاغه ومراعاه المطابقه لمقتضى الحال ، ومن جوزه فتجويزه إذا لم تراع المطـابقه لمقتضـى الحـال ، وحينئـذ فتجويزه بالنظر للغه لا بالنظر للبلاغه ، فلا خلاف بين الفريقين ، وفيه نظر ؛ لأن الجائز لغه إذا لم يكن نادرا لا ينافى البلاغه ، وإن أراد أن الفصل عنـد كمال الانقطاع واجب فى مقام ممتنع فى آخر فهـذا مما لا يـذكروه ولم يتعرضوا له أصلا تأمل.

(قوله : وهـذا مثـال إلـخ) هـذا جواب عمـا يقـال اعتراضا على المصـنف : " إن الكلام فى الجمل التى لا محل لها من الإعراب" والجملتان فى البيت الذى مثّل به لهما محل من الإعراب ؛ لأنهما معمولتان لقال ، وحينئذ فالتمثيل غير مطابق.

وحاصل ما أجاب به الشارح أن هـذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين مع قطع النظر عن كونهما معا لا محل لهما من الإعراب ، والحاصـل أن كمـال الانقطاع نوعان : أحـدهما : فيما ليس له محل من الإعراب وهـذا يوجب الفصل ، والثانى : فيما له محل من الإعراب وهـذا لا يوجبه ، وهذا المثال من الثانى دون الأول ، وحينئذ فهو مثال لمطلق كمال الانقطاع ، لا الذى كلامنا فيه وهو ما يوجب الفصل ، قال ابن يعقوب بعد كلام قرره : فتحصل مما تقرر أن منع العطف بين الإنشاء والخبر له ثلاثه شـروط : أن يكون بالواو ، وأن يكون فيما لا محل له من الإعراب من الجمل ، وألّا يوهم خلاف

باختلافهما خبرا وإنشاء ؛ لفظا ومعنى ، مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من الإعراب ، وإلا فالجملتان فى محل نصب مفعول [قال] (أو) لاختلافهما خبرا وإنشاء (معنى فقط) بأن تكون إحداهما خبرا معنى ، والأخرى إنشاء معنى ؛ وإن كانتا خبريتين أو إنشائيتين لفظا (نحو : مات فلان رحمه الله) لم يعطف [رحمه الله] على [مات] ؛ لأنه إنشاء معنى و [مات] خبر معنى ، وإن كانتا جميعا خبريتين لفظا ...

******

المراد. (قوله : باختلافهما خبرا وإنشاء) الباء للسببيه (قوله وإلا فالجملتان فى محل نصب) أى كل واحده منهما فى محل نصب ، وهذا مبنى على أن جزء المقول له محل إذا كان مفيدا ، ومبنى أيضا على الاستشهاد بهما ، باعتبار حال وقوعهما من الحاكى للكلام وهو الشاعر ، أما لو كان الاستشهاد بهما باعتبار حال وقوعهما من الرائد ، فالجملتان لا محل لهما قطعا ، واختلف فى المحكى بالقول هل هو فى محل المفعول المطلق أو المفعول به ، والأول لابن الحاجب ، والثانى لغيره ، ورجحه بعض المحققين ، (وقوله : وإلا فالجملتان) أى وإلا نقطع النظر عن كون الجملتين ليس لهما محل من الإعراب ؛ بل نظرنا لذلك فلا يصح التمثيل ؛ لأن كلا من الجملتين فى محل نصب مفعول قال (قوله : بأن تكون إحداهما إلخ) أى الأولى أو الثانيه فهاتان صورتان يضربان فى الصورتين المفهومتين من قوله ، وإن كانتا خبريتين أو إنشائيتين فالصور أربع (قوله : وإن كانتا خبريتين أو إنشائيتين لفظا) الواو للحال وإن وصليه ودخل تحت هذا أربع صور : الأولى خبريه معنى ، والثانيه إنشائيه معنى ، وهما خبريتان لفظا أو إنشائيتان لفظا ، أو الأولى إنشائيه معنى ، والثانيه خبريه معنى ، وهما خبريتان لفظا أو إنشائيتان كذلك ؛ ولا يصح أن يكون قوله : وإن كانتا إلخ للمبالغه وإلا لكان هذا القسم أعم من الأول لتناوله للمختلفين لفظا أيضا ، وهذا هو الأول بعينه فلا تتباين الأقسام مع أن الأعلم لا يعطف بأو ، وخرج ما إذا اختلفتا لفظا فقط فلا يكون هذا من كمال الانقطاع ، وبقى من صور اختلافهما ما إذا كانت أولاهما خبرا لفظا ومعنى ، والأخرى إنشاء معنى فقط أو العكس. (قوله : مات زيد إلخ) لم يمثل المصنف ولا الشارح لما يكون لفظهما إنشاء وهما مختلفان معنى ، كقولك عند ذكر : " من

(أو لأنه) عطف على [لاختلافهما] ، والضمير للشأن (لا جامع بينهما كما سيأتى) بيان الجامع فلا يصح العطف فى مثل : زيد طويل عمرو نائم.

(وأما كمال الاتصال) بين الجملتين (فلكون الثانيه مؤكده للأولى) ...

******

كذب على النبى - صلى الله عليه وسلم - ليتبوأ مقعده من النار" لا تطعه أيها الأخ ، فالأولى خبريه معنى والثانيه إنشائيه معنى ولفظهما إنشاء ونحو (أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ)(١) " اتق الله أيها العبد" فالأولى خبريه معنى ، والثانيه إنشائيه معنى ، أى الله كاف عبده ولفظهما إنشاء (قوله : أو لأنه لا جامع إلخ) أى أو لاتفاقهما فى الخبريه والإنشائيه ؛ لئلا يدخل القسم الأول فى هذا أيضا كما تقدم. (قوله : كما سيأتى بيان الجامع) أى والجامع الذى إذا انتفى تحقق كمال الانقطاع الموجب لمنع العطف مماثل للجامع الذى سيأتى فى محله عند تفصيله إلى عقلى ووهمى وخيالى ، ثم إن ما لا يصلح فيه العطف لانتفاء الجامع ، إما لانتفائه عن المسند إليهما فقط كقولك" زيد طويل وعمرو قصير" حيث لا جامع بين زيد وعمرو من صداقه غيرها ، وإن كان بين الطول والقصر جامع التضاد ؛ وأما عن المسندين فقط ، كمثال الشارح عند فرض الصداقه بين زيد وعمرو ، أو عنهما معا نحو" زيد قائم والعلم حسن".

[الفصل لكمال الانقطاع]

(قوله : وأما كمال الاتصال) أى الذى يكون بين الجملتين فيمنع من العطف بالواو إذ عطف إحداهما على الأخرى ، كعطف الشيء على نفسه ، وأما غير الواو فلا يضر العطف به معه كما هو المفهوم من كلام المصنف أولا (قوله : فلكون الثانيه) أى فيتحقق ذلك الكمال بين الجملتين لأجل كون الثانيه مؤكده للأولى ، أو بدلا منها ، أو بيانا لها ، وأما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان إلا بأنه يدل على بعض أحوال المتبوع لا على ذاته ، والبيان يدل على ذات المتبوع لا على وصف فيه ، وهذا المعنى وهو الدلاله على بعض أحوال المتبوع مما لا تحقق له فى الجمل ؛ لأن الجمله إنما تدل على النسبه ، ولا يتأتى أن تكون نسبه فى جمله داله على وصف شيء فى جمله أخرى لم تنزل

١- الزمر : ٣٦.

تأكيدا معنويا (لدفع توهم تجوز أو غلط ؛ نحو : (لا رَيْبَ فِيهِ)(۱)) ...

******

الجمله الثانيه من الأولى منزله النعت من المنعوت ، وقد تكون النسبه فى جمله موضحه لنسبه جمله أخرى ؛ فلذا نزلت الجمله الثانيه من الأولى منزله عطف البيان من المبين (قوله تأكيدا معنويا) أى بأن يختلف مفهومهما ، ولكن يلزم من تقرر معنى إحداهما تقرر معنى الأخرى ، والمراد تأكيدا معنويا لغه وإلا فالتأكيد المعنوى فى الاصطلاح إنما يكون بألفاظ معلومه ، وليس ما يأتى منها ، أو المراد بقوله تأكيدا معنويا أى كالتأكيد المعنوى فى حصول مثل ما يحصل منه ، ومثل هذا يقال فى كون الجمله بدلا أو بيانا ، ومما يدل على كون الجمله المذكوره ليست تأكيدا معنويا فى الاصطلاح قول المصنف" فيما يأتى فوزانه وزان نفسه إلخ" كذا قيل ، وقد تمنع تلك الدلاله بأن يقال إن المراد فوزان هذا التوكيد المعنوى الاصطلاحى الواقع فى الجمل وزان نفسه الذى هو توكيد معنوى اصطلاحا ، واقع فى المفردات ، فالظاهر أن هذا توكيد معنوى اصطلاحا ، ولا مانع أن يقال : إن ما كان بالألفاظ المعلومه تأكيد معنوى بالنسبه للمفردات ، والجمله الثانيه من المتخالفتين مفهوما ، ويلزم من تقرر معنى إحداهما تقرر معنى الأخرى توكيد معنوى بالنسبه للجمل تأمل ، وربما كان كلام الفنرى مفيدا لذلك ، حيث قال" ولا يقال إن كل واحد من التوكيد والبيان والبدل من جمله التوابع ، والتابع هو الثانى المعرب بإعراب سابقه الحاصل أو المتجدد" وحينئذ فلا بد أن يكون للمتبوع إعراب لفظى أو تقديرى.

أو محلى مع أن الكلام فى الجمل التى لا محل لها منه ؛ لأنا نقول المراد من قولهم هو الثانى المعرب بإعراب سابقه كونه كذلك فيما لسابقه إعراب أو المراد بإعراب سابقه نفيا وإثباتا ، أو أن هذا تعريف للتابع بالنظر للغالب ، وهو ما إذا كان للسابق إعراب انتهى كلامه (قوله : لدفع توهم تجوز) مصدر مضاف لمفعوله ، أى ليدفع المتكلم توهم السامع تجوزا إلخ (قوله : أو غلط) اعترضه العلامه السيد بأن التوكيد المعنوى فى المفردات كما فى" جاء زيد نفسه" لا يكون لدفع توهم النسيان والغلط ؛ بل لدفع توهم التجوز فقط ، فكذا ما هو بمنزلته ، وهو المعنوى فى الجمل نحو (لا رَيْبَ فِيهِ) لكن الذى حققه

۱- البقره : ۲.

بالنسبه إلى (ذلِكَ الْكِتابُ) إذا جعلت (الم) طائفه من الحروف ، ...

******

العلامه عبد الحكيم أن التأكيد المعنوى يفيد دفع توهم الغلط بالنسبه للاختلاف إفرادا أو غيره ، سواء كان بسهو ، أو نسيان ، أو سبق لسان ، وإن لم يفد بالنسبه للآحاد ، فإذا قيل جاء الرجلان كلاهما ، فإنه يفيد دفع توهم الغلط بالتلفظ بالتثنيه مكان المفرد ، أو الجمع دون تثنيه أخرى ، وكذا" جاء زيد نفسه" يفيد دفع توهم الغلط بالنسبه لمن توهم أن الجائى الزيدان ، لا بالنسبه لمن توهم أنه عمرو ، وجعل العلامه ابن يعقوب قول المصنف" لدفع توهم تجوز بالنظر للتأكيد المعنوى"

وقوله : " أو غلط بالنظر للتأكيد اللفظى" مخالفا لصنيع الشارح فى جعلهما للمعنوى الموجب للإشكال المذكور ، وعبارته على قول المصنف" لدفع توهم تجوز أو غلط" أى لأجل أن يدفع المتكلم توهم السامع التجوز فى الأولى ، فتنزل الثانيه منزله التأكيد المعنوى فى المفردات ؛ لأنه إنما يؤتى به لدفع توهم التجوز ، أو يدفع توهم السامع الغلط فى الأولى فتنزل الثانيه منزله التأكيد اللفظى فى المفردات ، فإنه إنما يؤتى به لدفع توهم السهو أو الغلط انتهى كلامه وهو تابع فيما قال : العلامه السيد ، ولكن قد علمت ما قاله العلامه عبد الحكيم.

(قوله : بالنسبه إلى ذلك الكتاب) أى حاله كون لا ريب فيه منسوبا لذلك الكتاب. (قوله : إذا جعلت إلخ) أى أن محل كون جمله لا ريب فيه مؤكده لذلك الكتاب إذا جعلت (الم) طائفه من الحروف واقعه فى أوائل السور ، إشاره إلى أن الكتاب المتحدى به مركب من جنس هذه الحروف ، وعلى هذا فلا يكون لها محل من الإعراب ؛ لأن المراد بها على هذا مجرد تعداد الحروف فلا تكون مسنده ، ولا مسندا إليها ، وإلى هذا القول ذهب صاحب الكشاف واليعقوبى ، وعليه فقيل هى مما اختص الله نبيه بمعرفه معانيها ، وقيل إن كل حرف مقتطع من كلمه والمجموع فى موضع جمله مستقله فالهمزه مقتطعه من الله ، واللام من جبريل ، والميم من محمد ، فكأنه قيل الله نزل جبريل على محمد بالقرآن ، واقتطاعها من تلك الكلمات لا ينافى الإشاره المتقدمه ، فتأمل.

أو جمله مستقله ، و (ذٰلِكَ الْكِتابُ) جمله ثانيه ، و (لا رَيْبَ فِيهِ) ثالثه (فإنه لما بولغ فى وصفه) أى : وصف الكتاب (ببلوغه) متعلق ب [وصفه] ؛ أى : فى أن وصف بأنه بالغ (الدرجه القصوى فى الكمال) وبقوله : [بولغ] تتعلق الباء فى قوله : (بجعل المبتدأ (ذٰلِكَ)) الدال على كمال العنايه بتمييزه ...

******

وبما ذكرناه فى بيان معنى هذا القول صحت المقابله بينه وبين القول الذى بعده (قوله : أو جمله مستقله) أى أو جعلت (الم) جمله مستقله ، أى مع حذف أحد جزأيها. أما المبتدأ أو الخبر إن جعلت اسميه بأن يكون التقدير "الم" هذا ، أو هذا "الم".

ويصح جعلها فعليه على أن يكون التقدير : " أقسم ب الم" فيكون الجار محذوفا. أو أذكر "الم" فيكون منصوبا وعلى هذا التقادير "الم" إما اسم السوره أو القرآن ، أو اسم من أسمائه تعالى ، أو مؤول بالمؤلف من هذه الحروف (قوله : وذلك الكتاب جمله ثانيه) أى لا محل لها من الإعراب ، وقوله "ثالثه" أى لا محل لها كالأوليين ، واحترز الشارح بقوله : " إذا جعلت إلخ" عما إذا جعل "الم" طائفه من الحروف قصد تعدادها أو جمله مستقله اسميه أو فعليه على ما مر ، وذلك الكتاب" مبتدأ و"لا ريب فيه" خبر ، أو جعل "الم" مبتدأ و" ذلك الكتاب" خبرا أو جعل "الم" مبتدأ و"لا ريب فيه" خبرا ، وجمله" ذلك الكتاب" اعتراضا فإنه لا يكون" لا ريب فيه" جمله لا محل لها من الإعراب مؤكده لجمله قبلها ، كذلك.

(قوله : فإنه لما بولغ إلخ) هذا بيان لكون" لا ريب فيه" تأكيدا معنويا لذلك الكتاب ، وضمير أنه للحال والشأن. وقوله : بولغ" أى وقعت المبالغه أى فإنه لما وقعت المبالغه فى أن وصف" ذلك الكتاب" بأنه بلغ فى الكمال إلى الدرجه القصوى ، أى البعدى فى الرفعه ، فقوله" الدرجه" معمول البلوغ ، و" فى الكمال" متعلق به (قوله : وبقوله بولغ تتعلق الباء فى قوله بجعل) أى فالمعنى فإنه لما وقعت المبالغه فى الوصف المذكور بسبب جعل. إلخ. (قوله بجعل إلخ) المبالغه بمجموع الجعل والتعريف ؛ لكن محصلها بالتعريف ؛ لأن جعل المبتدأ" ذلك" إنما يفيد بلوغه الدرجه القصوى فى الكمال ، وهذا لا ينافى أن غيره كذلك. (قوله : ذلك) أى لفظ ذلك (قوله : الدال على كمال العنايه بتمييزه)

والتوسل ببعده إلى التعظيم ، وعلو الدرجه. (وتعريف الخبر باللام) الدال على الانحصار ؛ مثل : حاتم الجواد. فمعنى : (ذلِكَ الْكِتابُ) أنه الكتاب الكامل الذى يستأهل أن يسمى كتابا كأن ما عداه من الكتب فى مقابلته ناقص ، بل ليس بكتاب ...

******

أى من حيث إن اسم الإشاره موضوع للمشاهد المحسوس ، وقوله" والتوسل إلخ" أى باعتبار أن اللام للبعد ، وقوله" الدال .. إلخ" صفه" لجعل" أو" ولذلك" وهو الأقرب ؛ لكن الأول أليق بقول الشارح والتوسل إلخ إذ لو كان صفه لذلك لكان المناسب أن يقول الدال على كمال العنايه بتمييزه ، وعلى البعد المتوسل به إلى التعظيم (قوله : التوسل) عطف على كمال العنايه ، أى الدال على كمال العنايه بتمييزه ، والدال على التوسل إلى التعظيم وعلو الدرجه ؛ بسبب بعده أى دلالته على البعد ، فكأنه فى مرتبه لا يشار إليها إلا من بعد (قوله : الدال على الانحصار) أى لأن تعريف الجزأين فى الجمله الخبريه يدل على الانحصار. إما حقيقه ، أو مبالغه ، فالأول : نحو قولك : " الله الواجب الوجود" والثانى : كما مثل الشارح بقوله : " حاتم الجواد" أى لا جواد إلا حاتم إذ جود غيره بالنسبه إلى جوده كالعدم (قوله : فمعنى" ذلك الكتاب") أى المراد منه أنه إلخ أو معناه حقيقه أنه الكتاب لا سواه ؛ لكنه غير مراد ؛ لأنه باطل. وقوله : " الكامل" أى فى الهدايه (قوله الذى يستأهل) بالهمزه أى يستحق. وفى الصحاح يقال : فلان أهل لكذا ، ولا يقال" مستأهل" والعامه تقوله ، لكن العلامه الزمخشرى قد صحح هذه العباره فى الأساس.

(قوله : كأن ما عداه من الكتب) أى السماويه. (وقوله : ناقص) أى عن درجته ، وهذا إن لوحظ أنّ المحضور الكتاب الكامل ، وقوله بل ليس بكتاب ، أى ولو كان ذلك الغير كتابا كاملا فى نفسه ، وهذا المعنى إن لوحظ أن المحصور أصل الكتاب ، وقد يقال إن المناسب لملاحظه كون المحصور الكتاب الكامل حذف الكأنيه. ويقول : وأن من عداه من الكتب فى مقابلته ناقص وأجيب بأنه أتى بها إشاره إلى أن المقصود من حصر الجنس الدلاله على كماله فيه ، لا التعريض بنقصان غيره ؛ لما ذكروه من أن الحصر فى

(جاز) جواب لما ؛ أى جاز بسبب هذه المبالغه المذكوره (أن يتوهم السامع قبل التأمل أنه) أعنى : قوله (ذلِكَ الْكِتابُ) (مما يرمى به جزافا) من غير صدور عن رويه وبصيره ، (فأتبعه) على لفظ المبنى للمفعول ، والمرفوع المستتر عائد إلى (لا رَيْبَ فِيهِ) والمنصوب البارز إلى (ذلِكَ الْكِتابُ) أى : جعل (لا رَيْبَ فِيهِ) تابعا ل (ذلِكَ الْكِتابُ) ...

******

قولك" زيد الشجاع" قد يقصد به مجرد كمال شجاعته ، وقد يتوسل بذلك إلى التعريض بنقصان شجاعه غيره ممن يدعى مساواته لزيد فى الشجاعه.

واعلم أن هذا الكلام الذى قرر به الشارح الحصر فى الآيه ليس فى ظاهره سوء أدب ، إذ لم يصرح بوصف الكتب التى وقع الحصر باعتبارها بالنقصان ولا فى باطنه ؛ لأن الملك الأعظم له أن يفضل ما شاء من كتبه على غيره بالمبالغه الحصريه ، وغيرها ، نعم لو سميت فيه الكتب ، ووقع الحصر من غير الملك الأعلى ، لزم سوء الأدب ، أو وقع الحصر من غير الملك الأعلى ولو لم تسم الكتب ، قاله اليعقوبى (قوله : جاز إلخ) أى لأن كثره المبالغه تجوّز توهم المجازفه ، لما جرت به العاده غالبا أن المبالغ فى مدحه لا يكون على ظاهره ، إذ لا تخلو المبالغه غالبا من تجوز وتساهل (قوله : قبل التأمل) أى فى كمالات الكتاب. (قوله : أعنى قوله" ذلك الكتاب") أى المفيد للمبالغه فى المدح (قوله : مما يرمى به) أى من جمله الكلام الذى يتكلم به. (قوله جزافا) مثلث الجيم لكن الضم والفتح سماعيان ، والكسر قياسى ؛ لأنه مصدر جازف جزافا ومجازفه ، أى أخذ بغير تقدير ومعرفه بالكميه ، والجزاف أيضا التكلم من غير خبره وتيقظ ، ونصبه فى كلام المصنف على المصدريه ، أى يرمى به رمى جزاف أى رميا بطريق الجزاف (قوله : من غير صدور إلخ) لعدم ملاحظه مقتضياته ومراعاه لوازمه ، وهذا تفسير للجزاف ، وليس زائدا عليه كما علمت فهو على حذف أى فإن قلت إن توهم كون الكلام مما يرمى به جزافا ، إنما يصح لو صدر عن غير علام الغيوب ، فكيف يقال : يجوز أن يتوهم أن هذا الكلام مما يرمى به جزافا؟ قلت : أجابوا عن ذلك : بأن المراد أن هذا الكلام لو كان من غيره لتوهم ما ذكر ، فأجرى معه" لا ريب فيه" دفعا لذلك التوهم ، جريا على قاعده ما

(نفيا لذلك) التوهم (فوزانه) أى : فوزان (لا رَيْبَ فِيهِ) مع (ذلِكَ الْكِتابُ) (وزان نفسه) مع زيد (فى : جاءنى زيد نفسه) فظهر أن لفظ [وزان] فى قوله : [وزان نفسه] ليس بزائد كما توهم ، أو تأكيدا لفظيا كما أشار إليه بقوله : (ونحو : ...

******

تجب مراعاته فى البلاغه العرفيه باعتبار كلام المخلوق ؛ لأن القرآن وإن كان كلام الله إلا أنه جار على القاعده العرفيه المعتبره فى كلام الخلق وأنت لو قلت ذلك الرجل كان مفيدا ؛ لأنه الكامل فى الرجوليه ، فربما يتوهم أن هذا مما يرمى به جزافا فلك أن تؤكده ، وتدفع ذلك التوهم بقولك : " لا شك فيه" فتأمل. (قوله : نفيا لذلك التوهم إلخ) فتوهم الجزاف .. فى ذلك الكتاب بمنزله توهم التجوز فى " جاءنى زيد" لاشتراكهما فى المساهله ودفع هذا التوهم ، على تقدير كون الضمير المجرور فى " لا ريب فيه" راجعا إلى الكلام السابق ، أعنى " ذلك الكتاب" ظاهر كأنه قيل : " لا ريب فيه" ولا مجازفه ، وإن كان الضمير راجعا للكتاب كما هو الظاهر فمبنى على أنه إذا لم يكن ريب فى كونه كاملا غايه الكمال لم يكن قولك " ذلك الكتاب" بالمجازفه ا. ه عبد الحكيم.

(قوله : فوزانه إلخ) الوزان مصدر قولك وازن الشىء أى ساواه فى الوزن ، وقد يطلق على النظير ؛ باعتبار كون المصدر بمعنى اسم الفاعل ، وقد يطلق على مرتبه الشىء إذا كانت مساويه لمرتبه شىء آخر فى أمر من الأمور ، وهو المراد هنا ، إذ المعنى : فمرتبه " لا ريب فيه" مع " ذلك الكتاب" فى دفع توهم الجزاف مرتبه نفسه مع زيد فى قولك : جاء زيد نفسه. (قوله : وزان نفسه) أى مرتبه نفسه من جهه كونه رافعا لتوهم المجاز ، وأن الجائى ثقله أو رسوله أو عسكره أو كتابه (قوله : فظهر) أى من التقرير السابق المفيد أن وزان بمعنى مرتبه كما يؤخذ من قوله مع " ذلك الكتاب" وقوله : مع زيد ومن عدم تأويل الوزان بالموازن (قوله : كما توهم) راجع للمنفى أى أن بعضهم توهم أن وزان الثانى زائد ، ولكن لجعله وزان الأول مصدرا بمعنى اسم الفاعل ، وحينئذ فالمعنى فموازنه ومشابهه نفسه ، ورد بأنه لا حاجه للتأويل والأصل عدم الزياده.

(قوله : أو تأكيدا لفظيّا) أى بأن يكون مضمون الجمله الثانيه وهو مضمون الأولى وهو عطف على قوله تأكيدا معنويّا ووجه منع العطف فى التأكيد كون التأكيد

(هُدىً) أى : هو هدى (لِلْمُتَّقِينَ)) أى : الضالين الصائرين إلى التقوى (فإن معناه أنه) أى (الْكِتابُ) (فى الهدايه بالغ درجه لا يدرك كنهها) أى : غايتها ؛

******

مع المؤكد كالشىء الواحد ، وعلم مما قلناه أن الجملتين اللتين بينهما تأكيد معنوى بين معنييهما تخالف واللتين بينهما تأكيد لفظى بين معنييهما اتحاد واتفاق ، ولهذا قيل إن" لا ريب فيه" تأكيد معنوى و" هدى" تأكيد لفظى وحينئذ ظهر الفرق بين التأكيدين ، وعلم أنه ليس المراد بالتأكيد اللفظى التأكيد بنفس تكرير اللفظ إذ لم يتعرضوا له ؛ لأنه لا يتوهم فيه صحه العطف. تأمل (قوله : هدى) الهدى هو الهدايه وهى عباره عن الدلاله على سبيل النجاه (قوله : أى هو هدى) أشار الشارح بذلك إلى أن محل كونه مما نحن بصدده إذا جعل هدى خبر مبتدأ محذوف ، وإنما لم يجعله مبتدأ محذوف الخبر على تقدير فيه هدى مع أنه إذا جعل كذلك كان مما نحن بصدده ، لفوات المبالغه المطلوبه ، وأما إذا جعل خبرا عن" ذلك الكتاب" بعد الإخبار عنه ب" لا ريب فيه" ، أو جعل حالا ، والعامل اسم الإشاره فلا يكون مما نحن بصدده. (قوله : أى الضالين الصائرين إلى التقوى) هذا جواب عن إشكال ، وحاصله أن الهدايه إنما تتعلق بالضالين لا بالمتقين ؛ لأنهم هم المهديون ، فلو تعلقت الهدايه بهم لزم تحصيل الحاصل ، وحاصل الجواب أن المتقين فى الآيه من مجاز الأول ، فالمعنى هدى للضالين الصائرين للتقوى لقربهم من القبول ، وهم الذين يستمعون الكتاب ويقبلونه ، بخلاف المطبوع على قلوبهم ، ومحصله أن المراد بالمتقين : المتقون بالقوه ، أى المشرفون على التقوى ، وأجاب بعضهم بجواب آخر ، وحاصله أن تعلق الهدايه بالموصوفين بالتقوى على معنى الزياده ، أى هو نفس زياده الهدى للمتقين على هداهم ، أى أنه يدلهم على ما لم يصلوا إليه من معانى التقوى ، وأجاب السيد الصفوى بأن المراد المتقون فى علم الله (قوله : فإن معناه) أى معنى هدى للمتقين تأكيد وهذا تعليل لكون هو هدى للمتقين تأكيدا لفظيا لذلك الكتاب أى إنما كانت هذه الجمله تأكيدا لفظيّا لهذه الجمله التى قبلها لاتحادهما فى المعنى ؛ لأن معناه (قوله : فى الهدايه) متعلق بما بعده. وهو بالغ (قوله : أى غايتها) إنما لم يحمل الكنه على الحقيقه ، لمنافاته لقوله بعد ذلك" حتى كأنه إلخ" وبيان ذلك أنه لما حكم بأن حقيقه

لمـا فى تنكير (هُـدىً) من الإبهـام والتفخيم (حتى كـأنه هـدايه محضه) حيث قيل : (هُـدىً) ولم يقل : هاد (وهـذا معنى : (ذلِكَ الْكِتابُ ؛) لأن معناه - كما مر - : الكتاب الكامل ، والمراد بكماله : كماله فى الهدايه ؛ لأن الكتب السـماويه بحسبها) أى : بقدر الهدايه واعتبارها (تتفاوت فى درجات الكمال) لا بحسب غيرها ؛ لأنها المقصود الأصلى من الإنزال (فوزانه) ...

******

الـدرجه التى بلغها لا تدرك فلا يصح أن يتفرع عليه قوله حتى كأنه هدايه محضه ؛ لأن ذلك لا يتفرع إلا على إدراك حقيقته ، لا على عـدم إدراكها (قوله : لما فى تنكير هـدى إلخ) عله لقوله" فإن معناه إلخ" (قوله : حتى كأنه) الأولى حتى إنه إذ فى حمل الشـىء على الشـىء فى مقـام المبالغه دعوى الاتحاد من غير شائبه تردد انتهى أطول (قوله حيث قيل إلـخ) الحيثيه للتعليل (قوله : وهذا) أى بلوغ الكتاب فى الهدايه درجه لا تدرك غايتها ، وقوله معنى" ذلك الكتاب" أى بناء على أنه جمله مستقله أى معناه المقصود منه لاـ المعنى المطـابق الـذى وضع له اللفـظ (قوله : لأـن معنـاه) أى : المقصود منه (قوله : والمراد بكماله) أى الكتاب (قوله : لأن الكتب السـماويه بحسبها تتفاوت فى درجات الكمال) فإذا كان التفاوت فى الهدايه وجب حمل الكمال على الكمال فى الهـدايه. (قوله : أى بقـدر الهـدايه) فيه إشاره إلى أن الحسب بمعنى القـدر ، يقال : " عمل هـذا بحسب عمل فلان" أى على قدره وقول المصنف : " بحسبها" متعلق" بتتفاوت" وتقديم الجار والمجرور لإفاده الحصر ، أى بحسبها تتفاوت لا بحسب غيرها ، فـإن قلت إن الكتب السـماويه تتفـاوت أيضـا بحسب جزاله النظم وبلاغته ، كالقرآن فإنه فاق سائر الكتب باعتبار إعجاز نطقه ، فكيـف يحصـر المصـنف تفـاوت الكتب السـماويه فى الهـدايه؟ وأجيب بـأن الكتب السـماويه وإن تفـاوتت بحسب جزاله النظم وبلاغته ، لكن المقصود الأصـلى من الإنزال إنما هو الهدايه ، فحصر التفاوت فى الهدايه للمبالغه اعتناء بشأن هذا التفاوت بتنزيل غيره منزله العدم ، وإلى هذا الجواب أشار الشارح بقوله" لأنها المقصود الأصلى إلخ".

(قوله : لأنها المقصود الأصـلى) أى لأنه ينبنى عليها كل غرض دنيوى وأخروى ، (قوله فوزانه) أى نسبته ومرتبته وهذا مفرع على محذوف ، والتقدير : " وحيث كان مدلول

أى : وزان (هُدىً لِلْمُتَّقِينَ) (وزان : زيد الثانى فى : جاءنى زيد زيد) لكونه مقررا ل (ذلِكَ الْكِتابُ) مع اتفاقهما فى المعنى بخلاف : (لا رَيْبَ فِيهِ ؛) فإنه يخالفه معنى (أو) لكون الجمله الثانيه (بدلا منها) أى : من الأولى ...

******

ذلك الكتاب أنه الكتاب لا غير" وظاهره محال ، بل الغرض وصفه بالكمال فى الهدايه ، ومدلول" هو هدى" أنه نفس الهدى ، وهو محال أيضا ، وإنما الغرض كونه كاملا فى إفاده الهدايه فقد اتحدا فى عدم إراده الظاهر ، وفى إراده الكمال فى الهدايه وصار" هو هدى" تأكيدا لفظيّا فوزانه إلخ (قوله : أى وزان هدى للمتقين) لم يقل كسابقه مع ذلك الكتاب ، وكذا قوله : " وزان زيد" لم يقل فيه مع زيد الأول اكتفاء بسابقه إذ لا فرق ، ثم إن المراد مماثله هو هدى لزيد الثانى فى اتحاد المعنى لدفع توهم الغلط والسهو ؛ لأن التأكيد اللفظى إنما يؤتى به لدفع توهم السامع أن يذكر زيد الأول على وجه الغلط أو السهو ، وأن المراد عمرو مثلا ، واعترض العلامه السيد على المصنف بأنه حيث كان قوله" هدى للمتقين" وزانه وزان زيد الثانى كان المناسب حينئذ عطف" هدى للمتقين" على قوله" لا ريب فيه" لاشتراكهما فى التأكيديه لذلك الكتاب ، وإن امتنع عطفه على المؤكد - بفتح الكاف - وأجيب بأن لا ريب فيه لما كان تأكيدا تابعا لما قبله ، صار كهو ، فلما امتنع العطف على ما قبله امتنع العطف عليه لشده ارتباطه بما قبله ، فالعطف عليه كالعطف على ما قبله قال فى الأطول : وهذا الاعتراض غفله عن أنه لا يعطف تأكيد على تأكيد ، فلا يقال جاء القوم كلهم وأجمعون ؛ لإيهام العطف على المؤكد انتهى (قوله : مع اتفاقهما فى المعنى) أى المراد منهما (قوله : فإنه يخالفه معنى) أى وإن كان معنى ذلك الكتاب يستلزم نفى الريب عنه ؛ فلذا جعل" لا ريب فيه" تأكيدا معنويّا وجعل" هدى للمتقين" تأكيدا لفظيّا.

(قوله : بدلا منها) أى بدل بعض ، أو اشتمال لا بدل غلط ، إذ لا يقع فى فصيح الكلام ، ولا بدل كل إذ لم يعتبره المصنف فى الجمل التى لا محل لها من الإعراب ؛ لأنه لا يفارق الجمله التأكيديه إلا باعتبار قصد نقل النسبه إلى مضمون الجمله الثانيه فى البدليه دون التأكيديه ، وهذا المعنى لا يتحقق فى الجمل التى لا محل لها من الإعراب ؛ لأنه

(لأنها) أى : الأولى (غير وافيه بتمام المراد ، ...

******

لا ـ نسبه بين الأولى منها وبين شىء آخر حتى ينتقل إلى الثانيه وتجعل بدلا من الأولى ، وإنما يقصد من تلك الجمل استئناف إثابتها ، وبعضهم اعتبره فى الجمل التى لا محل لها ، ونزل قصد استئناف إثباتها منزله نقل النسبه ، فأدخل بدل الكل فى كمال الاتصال ، ومثل له بقول القائل " قنعنا بالأسودين قنعنا بالتمر والماء " فإذا قصد الإخبار بالأولى ثم بالثانيه لتكون الأولى كغير الوافيه بالمراد لما فيها من إبهام ما ، والمقام يقتضى الاعتناء بشأن المخبر به تنفصيلا لما فيه من تشويق المخبر ، أو نحو ذلك ، كانت بدل كل فتحصل من هذا أن فى جعل الجمله الواقعه بدل كل من كل داخله فى كمال الاتصال ، أو غير داخله خلافا ، بخلاف الواقعه بدل بعض أو اشتمال فإنهما داخلان فيه قطعا ؛ لأن المبدل منه فيهما غير واف بالمراد ، حتى فى البدل الإفرادى فإنك إذا قلت أعجبنى زيد لم يتبين الأمر الذى منه أعجبك ، وإذا قلت وجهه تبين وهو بعض زيد فكان بدل بعض ، وإذا قلت أعجبنى الدار حسنها فكذلك والحسن ليس بعضا فكان بدل اشتمال ، ومن هذا تعلم أن البدل الاتصالى لا يخلو من بيان ووفاء ، ولم يقتصر على البدل فى جميع الأقسام دون المبدل منه مع أن الوفاء إنما هو بالبدل ؛ لأن مقام البدل يقتضى الاعتناء بشأن النسبه وقصدها مرتين أوكد ، ولا يقال حيث كان البدل الاتصالى لا يخلو عن بيان يلزم التباسه بعطف البيان ؛ لأنا نقول البيان فى البدل غير مقصود بالذات ؛ بل المقصود تقرير النسبه ، وعطف البيان المقصود منه التفسير والإيضاح لا تقرير النسبه ، فافهم.

ووجه منع العطف فى بدل البعض والاشتمال أن المبدل منه فى نيه الطرح عن القصد الذاتى ، فصار العطف عليه كالعطف على ما لم يذكر ، وقول بعضهم : وجه المنع أن البدل والمبدل منه كالشىء الواحد ، لا يتم مع كون المبدل منه كالمعدوم ، إذ لا يتحد ما هو بمنزله المعدوم بالموجود مع أن البعض من حيث هو ، والمشتمل عليه من حيث هو لا اتحاد بينه وبين ما قبله تأمل. (قوله : لأنها غير وافيه) عله لمحذوف ، أى وتبدل الثانيه من الأولى لأنها إلخ.

أو كغير الوافيه) حيث يكون فى الوفاء قصور ما ، أو خفاء ما (بخلاف الثانيه) فإنها وافيه كمال الوفاء ...

******

(قوله : أو كغير الوافيه) أى لكونها مجمله أو خفيه الدلاله ، قاله عبد الحكيم ، وذلك كما فى الآيه والبيت الآتيين على ما يقتضيه صنيع الشارح ، وعليه فيكون المصنف أهمل التمثيل لما إذا كانت الأولى غير وافيه ، والأحسن كما فى ابن يعقوب أن يراد بغير الوافيه الجمله التى اتبعت ببدل البعض والاشتمال ؛ لأنه لا يفهم المراد إلا بالبدل إذ لا إشعار بالأعم للأخص ، ولا للمجمل بالمبين ، وأن يراد بكغير الوافيه الجمله التى اتبعت ببدل الكل بناء على اعتباره فى الجمل ؛ لأن مدلول الأولى هو مدلول الثانيه ما صدقا ، وإن اختلفا مفهوما ، والماصدق أكثر رعايه من المفهوم وعلى هذا يكون قوله" أوفى" تفصيلا باعتبار مطلق المشاركه لا باعتبار الوفاء بالمقصود فى الحاله الراهنه ، ولا يقال حمل قوله" أو كغير الوافيه" على التى أتبعت ببدل الكل لا يناسب مذهب المصنف ؛ لأن بدل الكل عنده لا يجرى فى الجمل التى لا محل لها ؛ لأنا نقول قوله" أو كغير الوافيه" إشاره لمذهب غيره من جريان بدل الكل فى الجمل ، وكأنه قال" أو كغير الوافيه" على ما مشى عليه غيرنا ، وإنما كان حمل كلام المصنف على هذا الذى قلنا أحسن ؛ لأن غير الوافيه هى التى صدر بها فينصرف التمثيل الذى ذكره لها ، وتكون التى هى كغير الوافيه كالمستطرده ، باعتبار ما لم يذكره وذكره الغير ، ويمكن أن يجمل قول المصنف" أو كغير الوافيه" للتنويع الاعتبارى ، وحينئذ فتكون الجمله الأولى فى كل من الآيه والبيت غير وافيه باعتبار ، ووافيه تشبه غير الوافيه باعتبار آخر ، بيان ذلك أن فى الأولى وفاء باعتبار كونها أعم وأشمل فيصح جعل الأولى مشاركه للثانيه فى الوفاء بالمراد ، وإن كانت الأولى وافيه به إجمالا والثانيه وافيه به تفصيلا ، وزادت الثانيه بالتفصيل فتكون أوفى فشبه الأولى بغير الوافيه ؛ لخلوها عن التفصيل الذى هو المقصود ، ويصح جعل الأولى غير وافيه بالمراد الذى هو التفصيل حيث جعل المراد هو التفصيل تأمل (قوله حيث يكون فى الوفاء قصور ما) أى حيث يكون فى وفاء الأولى بالمراد قصور ؛ لكونها مجمله كما فى الآيه (وقوله : أو خفاء) أى أو يكون فى الأولى خفاء فى

(والمقام يقتضى اعتناء بشأنه) أى : بشأن المراد ؛ (لنكته ؛ ككونه) أى : المراد (مطلوبا فى نفسه ، أو فظيعا ، أو عجيبا ، ...

******

الدلاله على المراد ، كما فى البيت وهذا راجع لقوله" أو كغير الوافيه" (قوله : والمقام يقتضى اعتناء بشأنه) جمله حاليه أى لكون الأولى غير وافيه بالمراد ، والحال أن المقام يقتضى اعتناء بشأنه ، فمن ثم أتى بالمبدل منه ثم بالبدل ولم يقتصر على البدل مع أن الوفاء إنما هو به لأن قصد الشىء مرتين أوكد ، كذا قرر شيخنا العدوى ، والمراد بالمقام هنا حال المراد ، وفى ابن يعقوب أن قوله" والمقام إلخ" جواب عما يقال هب أن الجمله الأولى غير وافيه كل الوفاء بالمراد فلم لم يقتصر عليها ويوكل فهم المراد للسامع فقد يتعلق الغرض بالإبهام؟ فأشار إلى أن البدل إنما يؤتى به فى مقام يقتضى الاعتناء بشأنه فتقصد النسبه مرتين فى الجمل والمنسوب إليه من حيث النسبه مرتين فى المفردات (قوله : بشأن المراد) أى وحينئذ فلا بد من إتمامه ، ولم يرجع الضمير إلى تمام المراد ؛ لأن الاعتناء بشأن المراد يقتضى المبالغه فى إتمامه.

(قوله : لنكته) الأولى حذفه إذ النكته نفس المقام ، كما فى الأطول وابن يعقوب (قوله : ككونه مطلوبا فى نفسه) أى وشأن المطلوب أن يعتنى به ويبين ، وذلك كما فى الآيه ، وكان الأولى حذف قوله" فى نفسه" ليشمل ما إذا كان المراد مطلوبا ذريعه لغيره كما أشار له الشارح بقوله فيما يأتى وذريعه إلخ (قوله : أو فظيعا) أى عظيما من القبح والشناعه فلفظاعته وكون العقل لا يدركه ابتداء يعتنى بشأنه فيبدل منه ليتقرر فى ذهن السامع بقصده مرتين ، نحو أن يقال لامرأه تزنى وتتصدق توبيخا لها وتقريعا" لا تجمعى بين الأمرين ، لا تزنى ولا تتصدقى" وهذا المثال بناء على ورود بدل الكل فى الجمل التى لا محل لها (قوله : أو عجيبا) أى فيعتنى به لإعجاب المخاطب قصدا لبيان غرابته ، وكونه أهلا لأن ينكر إن ادعى نفيه هو ، أو أصل يتعجب منه أن ادعى إثباته كما إذا رأيت زيدا محتاجا ويتعفف فتقول : زيد جمع بين أمرين يحتاج ويتعفف ، ونحو (بَلْ قالُوا مِثْلَ ما قالَ الْأَوَّلُونَ. قالُوا أَإِذا مِتْنا) إلخ (1) فإن البعث بعد صيرورته العظام ترابا عجيب عند منكريه ، ومن عجائب القدر عند مثبتيه ، وهذا أيضا مثال لبدل الكل ، ومثاله أيضا : قال زيد قولا قال" أنا

۱- المؤمنون : ۸۱ ، ۸۲.

أو لطيفا) فتترل الثانيه من الأولى مترله بدل البعض ، أو الاشتمال ؛ فالأول : (نحو : (أَمَدَّكُمْ بِما تَعْلَمُونَ. أَمَدَّكُمْ بِأَنْعامٍ وَبَنِينَ. وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ)(1) فإن المراد التنبيه على نعم الله تعالى) والمقام يقتضى اعتناء بشأنه ؛ لكونه مطلوبا فى نفسه وذريعه إلى غيره (والثانى) - أعنى : قوله : (أَمَدَّكُمْ بِأَنْعامٍ) إلخ - (أوفى بتأديته) أى : تأديه المراد الذى هو التنبيه (لدلالته) أى : الثانى (عليها) أى : على نعم الله تعالى (بالتفصيل

******

أهزم الجند وحدى" (قوله : أو لطيفا) أى ظريفا مستحسنا فيقتضى ذلك الاعتناء به ، لإدخال ما يستغرب فى أذهان السامعين ، كما إذا رأيت زيدا رقيق القلب حسن السيره فتقول زيد جمع بين أمرين جمع بين رقه القلب وحسن السيره ، ونحو لا تجمع بين الأمرين لا- تجمع بين السماع واللهو (قوله : فتنزل الثانيه من الأولى منزله بدل البعض) أى فى المفرد ، وإلا فهى بدل حقيقه ، وكذا قوله الاشتمال على ما تقدم ثم إن تنزيل الجمله الثانيه من الأولى منزله بدل الاشتمال استشكلوه بأن ضابط بدل الاشتمال - وهو أن يكون المبدل منه متقاضيا لذكر البدل - غير موجود هنا ، وأجيب بأن هذا ضابط البدل فى المفردات.

(قوله : نحو أمدكم) أى نحو قول الله تعالى حكايه عن قول نبيه" هود" لقومه ولا- يقال الكلام فيما لا محل له و (أَمَدَّكُمْ بِما تَعْلَمُونَ) محلها النصب ؛ لأنها مفعول اتقوا قبله ؛ لأنا نقول هذه الجمله صله الموصول ، وقد صرح ابن هشام بأن المحل للموصول دون الصله ، وصرح العلامه السيد بأن المحل لمجموع الصله والموصول فمجرد الصله لا محل لها ، وقوله : فإن المراد أى : من هذا الخطاب (قوله : والمقام يقتضى اعتناء بشأنه) الجمله حاليه أى : والحال أن المقام يقتضى الاعتناء بشأن التنبيه المذكور لكونه مطلوبا فى نفسه ؛ لأن إيقاظهم من سنه غفلتهم عن نعم الله مطلوب فى نفسه ؛ لأنه تذكير للنعم لتشكر والشكر عليها مبدأ لكل خير (قوله : وذريعه إلى غيره) وهو التقوى المشار لها بقوله تعالى قبل ذلك : " واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون" بأن يعلموا بذلك التنبيه أن من قدر أن يتفضل عليهم بهذه النعمه فهو قادر على الثواب والعقاب فيتقونه (قوله : لدلالته عليها بالتفصيل) أى : حيث سميت بنوعها بخلاف الأول فإنه يدل عليها إجمالا ؛ لأن الإمداد يشعر بأن المراد بما يعلمونه نعم

۱- الشعراء : ۱۳۲.

من غير إحاله على علم المخاطبين المعانـدين ، فوزانه وزان [وجهه] فى : أعجبنى زيـد وجهه ؛ لدخول الثانى فى الأول) لأن (بِما تَعْلَمُونَ) يشمل الأنعام وغيرها (والثانى) أعنى : المترل مترله بدل الاشتمال (نحو :

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا

وإلا فكن فى السرّ والجهر مسلما (١))

******

وهى غير مسـماه بنوعهـا (قوله : من غير إحـاله) أى : من غير أن يحال تفصـيلها على علم المخاطبين المعانـدين لكفرهم ؛ لأنه لو أحيل تفصـيلها إلى علمهم لربما نسـبوا تلك النعم إلى قدرتهم جهلا منهم وينسبون له تعالى نعما أخر كالإحياء والتصوير (قوله : فـوزانه) أى : فمرتبه قوله : أمـدكم بأنعـام وبنين إلـخ بالنسـبه لقوله أمـدكم بمـا تعلمون (قوله : وزان وجهه) أى : مرتبه قولـك : أعجبنى زيد وجهه (قوله : لدخول الثانى) أعنى مضمون أمدكم بأنعام وبين إلخ ، وقوله فى الأول يعنى أمدكم بما تعلمون (قوله : يشـمل الأنعـام وغيرهـا) أى : من السـمع والبصـر والعز والراحه وسـلامه الأعضـاء والبـدن ومنافعها فما ذكر من النعم فى الجمله الثانيه بعض ما ذكر فى الأول كما أن الوجه بعض زيد ، وكان الأولى للشارح أن يقول : لأن ما يعلمون يشمل ما ذكر فى الجمله الثـانيه من النعم الأربعه وغيرها كالسـمع والبصـر ؛ لأن كلامه يوهم أن المراد بغير الأنعام النعم الثلاثه المـذكوره بعـدها فى الآيه الثانيه وليس هذا مرادا.

بقى شـىء آخر وهو أن قوله : (أَمَـدَّكُمْ بِأَنْعامٍ وَبَنِينَ. وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ) إن كان هو المراد فقط من الجمله الأولى كانت الثانيه بدل بعض ، ولكن يفوت التنبيه على جميع النعم المعلومه لهم وإن أريـد مـا هو أعم لم تكن الثـانيه بـدل بعض ، بل من ذكر الخاص بعد العام فلا تكون الثانيه أوفى ؛ لأن الأولى أوفى من جهه العموم ، والثانيه أوفى من جهه التفصيل -. اه يعقوبى.

(قوله : أعنى المنزل منزله بدل الاشـتمال) أى : فى المفردات فلا يقال : إن جمله لا تقيمن عندنا بدل اشـتمال ، وحينئذ فما معنى التنزيل (قوله : أقول له ارحل لا تقيمن عنـدنا) قال فى شـرح الشواهد لا يعلم قائله ، ومعنى البيت : أقول له حيث لم يكن باطنك وظاهرك سالما من ملابسه ما لا ينبغى فى شأننا فارحل ولا تقيمن فى حضرتنا (وقوله : وإلا

١- البيت بلا نسـبه فى الإشارات للجرجانى ص ١٢٣ ، وكذا خزانه الأدب ٥ / ٢٠٧ ، ٨ / ۴۶٣ ، ومجالس ثعلب ص ٩۶ ، ومعاهد التنصيص ١ / ٢٧٨ ، وعقود الجمان ص ١٧٨.

فإن المراد به) أى : بقوله [ارحل] (كمال إظهار الكراهه لإقامته) أى : المخاطب (وقوله : [لا تقيمن عندنا] أوفى بتأديته لدلالته) أى : دلاله [لا تقيمن] (عليه) أى : على كمال إظهار الكراهه (بالمطابقه مع التأكيد) الحاصل من النون ،

******

فكن إلخ) أى : وإن لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين فى السر والجهر أى : فى الظاهر والباطن (قوله : فإن المراد به كمال إظهار الكراهه لإقامته) ليس المراد أن ارحل موضوع لكمال إظهار الكراهه ؛ لأنه إنما وضع لطلب الرحيل ، لكن لما كان طلب الشىء عرفا يقتضى غالبا محبته ومحبه الشىء تستلزم كراهه ضده وهو الإقامه هنا فهم منه كراهه الإقامه ، والدليل على أن الأمر أجرى على هذا الغالب ولم يرد به مجرد الطلب الصادق بعدم الكراهه للضد قوله : وإلا فكن فى السر إلخ ، فإنه يدل على كراهه إقامته لسوئه لا أنه مأمور بالرحيل مع عدم المبالاه بإقامته وعدم كراهتها ، بل لمصلحه له فيه مثلا ، فظهر من هذا أن لفظ ارحل دال على كراهه الإقامه لزوما ، وذكر هذا اللفظ يفيد إظهار الكراهه والعدول عن الإشاره والرمز والحال مما يفيد إظهار الكراهه إلى اللفظ الأقوى منها يدل على كمال ذلك الإظهار (قوله : لدلالته عليه بالمطابقه مع التأكيد) وذلك لأن لفظ لا تقيمن يدل على كراهه الإقامه بالمطابقه العرفيه وذكر هذا اللفظ مفيد لإظهار كراهتها ونون التأكيد داله على كمال هذا الإظهار – كذا قرر شيخنا العدوى ، وعليه يكون قوله لا تقيمن : ليس دالا على كمال إظهار الكراهه بدون اعتبار التأكيد ، بل بواسطه اعتباره ، وحينئذ فقول المصنف مع التأكيد متعلق بالدلاله فيفيد مقارنه الدلاله للتأكيد من كون لا تقيمن أوفى ، والحاصل أن كلا من ارحل ولا تقيمن وإن دل على كمال إظهار الكراهه ، إلا أن دلاله لا تقيمن على ذلك بالمطابقه ودلاله ارحل عليه بالالتزام ، ولما كانت دلاله لا تقيمن على هذا المقصود أوفى لما ذكره وهو مع ذلك ليس بعض مدلول ارحل ولا نفسه ، بل هو ملابسه للملازمه بينهما صار بدل اشتمال منه ، ويمكن أن يقال : إن قوله لا تقيمن يدل على كراهه الإقامه بالمطابقه العرفيه ، وذكر هذا اللفظ مفيد لإظهار تلك الكراهه والعدول عن الإشاره وغيرها مما يفيد إظهار الكراهه المذكوره إلى اللفظ الأقوى منهما يدل على كمال ذلك الإظهار ، كما أن نون التوكيد وحدها تفيد كمال ذلك الإظهار ، وعلى هذا الاحتمال يكون قوله لا تقيمن أوفى بتأديه المراد من ارحل من وجهين.

الأول : دلاله ارحل على كمال إظهار الكراهه بالالتزام ودلاله لا تقيمن بالمطابقه

وكونها مطابقه باعتبار الوضع العرفى ؛ حيث يقال : لا تقم عندى ؛ ولا يقصد كفه عن الإقامه ، بل مجرد إظهار كراهه حضوره (فوزانه) أى : وزان : [لا تقيمن عندنا] (وزان [حسنها] فى : أعجبنى الدار حسنها ؛ لأن عدم الإقامه مغاير للارتحال) فلا يكون تأكيدا ...

******

- الثانى : اشتمال لا تقيمن على التأكيد دون ارحل ، وعلى هذا الاحتمال فقول المصنف مع التأكيد : حال من ضمير دلالته أى : لدلالته عليه بالمطابقه حال كونه مصاحبا للتأكيد وهذا يفيد أن دلالته عليه بالمطابقه حال كونه مع التأكيد دون حال خلوه عنه وكل من الاحتمالين - قرره بعضهم.

(قوله : وكونها مطابقه إلخ) هذا جواب عما يقال : إن قوله لا تقيمن عندنا إنما يدل بالمطابقه على طلب الكف عن الإقامه لأنه موضوع للنهى وأما إظهار كراهه المنهى عنه وهو الإقامه فمن لوازمه ومقتضياته ، وحينئذ فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقه فكيف يدعى المصنف أنها بالمطابقه ، وحاصل الجواب : أنا نسلم أن دلالته على إظهار كراهه الإقامه بالالتزام ، لكن هذا بالنظر للوضع اللغوى ودعوى المصنف أن دلالته عليه بالمطابقه بالنظر للوضع العرفى لا اللغوى ؛ لأن لا تقم عندى صار حقيقه عرفيه فى إظهار كراهه إقامته حتى إنه كثيرا ما يقال لا تقم عندى ولا يقصد بحسب العرف كفه عن الإقامه الذى هو المدلول اللغوى ، بل مجرد إظهار كراهه حضوره وإقامته عنده سواء وجد معها ارتحال أو لا (قوله : فوزانه) أى : فمرتبه لا تقيمن مع قوله ارحل (قوله : وزان حسنها) أى : مرتبه حسنها مع الدار فى قولك : أعجبنى الدار حسنها (قوله : لأن عدم إلخ) أى : إنما كان وزانه وزان حسنها ؛ لأن عدم الإقامه أى : الذى هو مطلوب بلا تقيمن ، وقوله مغاير للارتحال أى : الذى هو مطلوب بقوله ارحل وقوله مغاير للارتحال أى : بحسب المفهوم وإن تلازما بحسب الوجود.

(قوله : فلا يكون تأكيدا) اعترض بأنه إن أراد نفى التأكيد اللفظى فقط فلا يكون مخرجا للمعنوى ، وحينئذ لم يتم التعليل ، وإن أراد نفى التأكيد مطلقا فيرد عليه أن هذا يفيد أن التأكيد المعنوى لا يكون مغايرا فى المعنى - وهو مشكل بما تقدم من قوله : لا ريب فيه ، فإنه تأكيد لقوله ذلك الكتاب مع مغايرته له فى المعنى وبما ذكروه فى قوله (إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ) أنه تأكيد لقوله : (إِنَّا مَعَكُمْ) لأن الاستهزاء بالإيمان رفع له ، والإيمان نقيض

(وغير داخل فيه) فلا يكون بدل بعض ، ولم يعتد ببدل الكل لأنه إنما يتميز عن التأكيد بمغايره اللفظين ، وكون المقصود هو الثانى ؛ وهذا لا يتحقق فى الجمل ؛ ...

******

الكفر ، ورفع نقيض الشيء تأكيد له ، وأجيب باختيار الثانى وهو أن المراد نفى التأكيد مطلقا ، إلا أن المراد بقوله مغاير للارتحال أى : مغايره قويه لا يؤول الأمران فيها لشيء واحد وإن تلازما فى الوجود ، وحينئذ فلا تكون الجمله الثانيه توكيدا لفظيا ؛ لأنه لا مغايره فيه بين المفهومين ولا تأكيدا معنويا ؛ لأن المفهومين فيه وإن تغايرا لكن مغايره قريبه بحيث يرجع معها الثانى إلى معنى الأول كما مر - كذا قرره شيخنا العدوى.

(قوله : وغير داخل فيه) أى : وعدم الإقامه غير داخل فى مفهوم الارتحال (قوله : فلا يكون بدل بعض إلخ) هذا ظاهر بناء على أن الأمر بالشيء لا يتضمن النهى عن ضده ، وأما على القول بأن الأمر بالشيء يتضمن النهى عن ضده ، بمعنى أن النهى عن ضده جزؤه - كما ذهب إليه جمع ، وصرح به السيد فى شرح المفتاح فيكون قوله لا تقيمن عندنا فى حكم بدل البعض من الكل - كذا فى الفنارى.

(قوله : ولم يعتد ببدل الكل) أى : بحيث يذكر ما يخرجه ، فالقصد بهذا نفى كون لا تقيمن بدل كل ليتم دليل البر وليس قصد الشارح به الاعتذار عن عدم ذكر المصنف بدل الكل حتى يرد عليه بأن الأولى له أن يقدم هذا الكلام عند قوله السابق منزله بدل البعض أو الاشتمال أو يؤخره عن بقيه التوجيه (قوله : لأنه) أى : بدل الكل (قوله : إنما يتميز عن التأكيد) أى : اللفظى فى المفردات ، (وقوله : بمغايره اللفظين) أى : فى البدل وأما التوكيد اللفظى فلا تجب فيه المغايره بين اللفظين ، بل تاره يتغايران وتاره يكونان غير متغايرين (قوله : وكون المقصود) أى : من البدل هو الثانى أى : بنقل نسبه العامل إليه وهو عطف على مغايره (قوله : وهذا لا يتحقق إلخ) أى : وما ذكر من مغايره اللفظين التى يحصل معها تمييز بدل الكل من التوكيد وكون المقصود الثانى لا يتحقق فى الجمل ؛ لأن التوكيد اللفظى فى الجمل فيه المغايره بين اللفظين دائما وكل من الجمل مستقل فيكون كل منها مقصودا ، فلو كان بدل الكل يجرى فى الجمل لما تميز عن التوكيد ، فحينئذ لا بدل كل فى الجمل لإغناء التوكيد فيها عنه ، فلذا لم يعتد المصنف ببدل الكل بحيث يخرجه ، والحاصل أن المصنف لم يذكر ما يخرج بدل الكل لفقد وجوده فى الجمل ؛ لأن ما يفرق به بين بدل الكل والتوكيد فى المفردات لا يتحقق فى الجمل ، وحينئذ فالتأكيد يغنى عن البدل فيها - كذا قرر شيخنا العدوى.

لا سيما التى لا محل لها من الإعراب (مع ما بينهما) أى : بين عدم الإقامه والارتحال (من الملابسه) اللزوميه فيكون بدل اشتمال ، والكلام فى الجمله الأولى ؛ أعنى : [ارحل] ذات محل من الإعراب ؛ مثل : ما مر فى [أرسوا نزاولها] وإنما قال فى المثالين : إن الثانيه أوفى ؛ ...

******

(قوله : لا سيما التى لا محل لها من الإعراب) أى : لأنه لا يتصور فيها أن تكون الثانيه هى المقصوده بالنسبه ، إذ لا نسبه هناك بين الأولى وشىء آخر حتى تنقل للثانيه وتجعل الثانيه بدلا من الأولى فى تلك ، فظهر من كلام الشارح أن بدل الكل لا يكون فى الجمل مطلقا سواء كان لها محل أو لا ، وهذا مخالف لما ذكره العلامه السيد فى حاشيه الكشاف : من أن ذلك خاص بما لا محل له حيث قال : ثم الظاهر أن قوله : (إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ) بدل كل من قوله : (إِنَّا مَعَكُمْ) وأرباب البيان : لا يقولون بذلك فى الجمله التى لا محل لها من الإعراب. اه.

ومقتضى ذلك أن الجمل التى لها محل يجرى فيها بدل الكل ؛ لأنه يتأتى فيها قصد الثانيه بسبب قصد نقل نسبه العامل إليها بخلاف التى لا محل لها من الإعراب ، فإنه لا نسبه فيها للعامل حتى تنقل إلى مضمون الجمله الثانيه ، هذا وقد تقدم أن بعضهم نزل استئناف حكم الجمله التى لا محل لها من الإعراب منزله نقل الحكم إلى مضمون الثانيه ، فجوز بدل الكل فى الجمل مطلقا أى : سواء كان لها محل من الإعراب أم لا ، فإن قلت : كان على المصنف أن يذكر ما يخرج بدل الغلط حتى يتم مدعاه من بدل الاشتمال قلت : تركه لعدم وقوعه فى الفصيح كذا قيل ، وفيه أن الذى لا يقع فى الفصيح الغلط الحقيقى ، وأما إن كان غير حقيقى بأن تغالط بأن يفعل المتكلم فعل الغالط لغرض من الأغراض فهذا واقع فى الفصيح إلا إنه نادر ، وندرته لا تقتضى عدم ذكر ما يخرجه فلعل المصنف إنما ترك ما يخرجه لعدم تأتيه فى البيت المذكور ؛ لأن بدل الغلط إنما يكون إذا لم يكن بين البدل والمبدل منه ملابسه لزوميه على الظاهر - تأمل.

(قوله : مع ما بينهما من الملابسه) أى : لأن الأمر بالشىء كالرحيل يستلزم النهى عن ضده كالإقامه (قوله : فيكون بدل اشتمال) هذا نتيجه دليل السير (قوله : والكلام إلخ) هذا إشاره إلى جواب اعتراض وارد على المصنف ، وحاصله أن الكلام فى الجمل التى لا محل لها وما أتى به من البيت ليس الجملتان فيه كذلك ؛ لأن قوله : ارحل لا تقيمن محكيان

لأن الأولى وافيه مع ضرب من القصور ؛ باعتبار الإجمال وعدم مطابقه الدلاله فصارت كغير الوافيه.

[الفصل لشبه كمال الانقطاع]

(أو) لكون الثانيه (بيانا لها) أى : للأولى (لخفائها) أى : الأولى ...

******

بالقول فمحلهما نصب ، وحاصل الجواب أن ما ذكره المصنف من البيت مثال لكمال الاتصال بين الجملتين بسبب كون الثانيه بدل اشتمال من الأولى بقطع النظر عن كون الجملتين لهما محل من الإعراب أو لا ، وأجاب السيد بجواب آخر وحاصله : أن قوله ارحل لا تقيمن حكايه عما يقوله الشاعر فى زمان الاستقبال ، وعلى هذا فهو مثال باعتبار المحكى ولا محل له من الإعراب (قوله : لأن الأولى) أى : الجمله الأولى من القسمين بدل البعض وبدل الاشتمال (قوله : باعتبار الإجمال) أى : العموم وهذا باعتبار ما مثل به للقسم الأول من الآيه ؛ لأن الجمله الأولى فيها داله على النعم المذكوره بالعموم بخلاف الجمله الثانيه فإنها تفوقها بدلالتها عليها بالخصوص (قوله : وعدم مطابقه الدلاله) هذا بالنظر لما مثل به للقسم الثانى من البيت ؛ وذلك لأن المقصود من قوله : ارحل لا تقيمن عندنا كمال إظهار الكراهه لإقامته ودلاله الجمله الأولى على ذلك المعنى باللزوم كما تقدم بيانه بخلاف الجمله الثانيه فإنها تفوقها بدلالتها على ذلك بالمطابقه باعتبار الوضع العرفى.

(قوله : فصارت) أى : الأولى بالنسبه للثانيه كغير الوافيه هذا يقتضى أن المصنف لم يمثل لغير الوافيه بل لما هو كغير الوافيه ، والأولى حمل الكلام على ما قلناه سابقا من أن غير الوافيه هى التى أتبعت ببدل البعض والاشتمال ، وأن التى هى كغير الوافيه هى التى أتبعت ببدل الكل بناء على اعتباره فى الجمل ، وإنما كان حمل الكلام على هذا أولى لما مر من أن غير الوافيه هى التى صدر بها فيصرف التمثيل لها ، وتكون التى هى كغير الوافيه كالمستطرده باعتبار ما لم يذكره هو وذكره الغير.

[الفصل لشبه كمال الانقطاع] :

(قوله : لخفائها) أى : فالمقصود بالجمله الثانيه بيان الأولى لما فيها من الخفاء مع اقتضاء المقام إزالته من غير أن يقصد بها استئناف الأخبار بنسبتها كما فى البدل والفرق بين البدل والبيان مع وجود الخفاء فى كل من المبدل منه والمبين أن المقصود فى البدل هو الثانى لا الأول ، والمقصود فى البيان هو الأول والثانى توضيح له ، فالإيضاح فى الأول حاصل غير

(نحو : (فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطانُ قالَ يا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لا يَبْلى)(١) فإن وزانه) أى : وزان : (قالَ يا آدَمُ (وزان [عمر] فى قوله :

أقسم بالله أبو حفص عمر)

ما مسّها من نقب ولا دبر (٢)

******

مقصود منه بالذات وحاصل مقصود من الثانى (قوله : (فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطانُ) إلخ) ضمن وسوس معنى ألقى فعدى بإلى ، فكأنه قيل فألقى إليه الشيطان وسوسته ، وهذه الجمله فيها خفاء ، إذ لم تتبين تلك الوسوسه فبينت بقوله : (قالَ يا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لا يَبْلى) وأضاف الشجره للخلد بادعاء أن الأكل منها سبب لخلود الآكل وعدم موته ، ومعنى وملك لا يبلى : لا يتطرق إليه نقصان فضلا عن الزوال ، واعترض على المصنف فى تمثيله بالآيه بأن الظاهر أن جمله وسوس إلخ فى محل جر لعطفها على جمله قلنا المضافه لإذ من قوله تعالى : (وَإِذْ قُلْنا لِلْمَلائِكَهِ اسْجُدُوا لِآدَمَ)(٣) الآيه ، إلا أن يقال : إنه مثال لكمال الاتصال بين الجملتين بسبب كون الثانيه بيانا بقطع النظر عن كون الأولى لها محل أو لا - تأمل.

(قوله : فإن وزانه إلخ) الملائم لما سبق فوزانه - اه أطول.

(قوله : ما مسها من نقب ولا دبر) النقب ضعف أسفل الخف فى الإبل ، وضعف أسفل الحافر فى غيرها من خشونه الأرض والنقبه بالضم أول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقه ، والدبر جراحه الظهر.

وهذا البيت لأعرابى أتى عمر بن الخطاب فقال : إن أهلى بعيد وإنى على ناقه دبراء عجفاء نقباء استحمله فظنه كاذبا ، فقال والله ما نقبت ولم يحمله ، فانطلق الأعرابى فحل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره :

أقسم بالله أبو حفص عمر

ما مسّها من نقب ولا دبر

اغفر له اللهمّ إن كان فجر

١- طه : ١٢٠.

٢- البيت لأعرابى كما فى عقود الجمان ص ١٧٩.

٣- البقره : ٣۴.

حيث جعل الثانى بيانا وتوضيحا للأول فظهر أن ليس لفظ : (قالَ) بيانا وتفسيرا للفظ : (وسوس) حتى يكون هذا من باب بيان الفعل لا من بيان الجمله ، بل المبين هو مجموع الجمله ...

******

أى : حنث فى يمينه وعمر مقبل من قبل الوادى فجعل يقول : إذا قال الأعرابى اغفر له اللهم إن كان فجر اللهم صدق حتى التقيا ، فأخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فإذا هى نقباء عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه - كذا فى الفائق.

(قوله : حيث جعل الثانى بيانا للأول) أى : فيهما فكما جعل عمر بيانا وتوضيحا لأبى حفص ؛ لأنه كنيه يقع فيها الاشتراك كثيرا كذلك وسوسه الشيطان بينت بالجمله بعدها مع متعلقاتها لخفاء تلك الوسوسه ، واعترض على الشارح بأن ظاهره أن الجمله الثانيه فى نحو : " فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم" إلخ عطف بيان فى الاصطلاح ، وقد صرح فى المغنى بأن ما لا ينعت لا يعطف عليه عطف بيان ؛ لأن عطف البيان فى الجوامد بمنزله النعت فى المشتقات وأيده بالنقل عن ابن مالك وغيره ، وقد تقدم أن الجمله لا تنعت بمثلها ، اللهم إلا أن يقال : قول المغنى ما لا ينعت يعنى من المفردات لا يعطف عليه عطف بيان ، وحينئذ فلا يعارض ما هنا - تأمل.

(قوله : فظهر أن ليس لفظ قال) أى : فقط وقوله للفظ وسوس أى : فقط ، وقوله من باب بيان الفعل أى : بالفعل ، (وقوله : بل المبين) هو بفتح الياء بصيغه اسم المفعول مجموع الجمله أى : وكذلك المبين بصيغه اسم الفاعل هو مجموع الجمله ، وهذا جواب عما يقال اعتراضا على المصنف لم لا يجوز أن يكون البيان فى الآيه المذكوره من باب بيان الفعل بالفعل فيكون البيان فى المفردات لا فى الجمل ، وحينئذ فلا يصح التمثيل بالآيه المذكوره ووجه ما ذكره الشارح من الظهور أنه إذا اعتبر مطلق القول بدون اعتبار الفاعل لم يكن بيانا لمطلق الوسوسه ، إذ لا إبهام فى مفهوم الوسوسه فإنه القول الخفى بقصد الإضلال ولا فى مفهوم القول أيضا ، بخلاف ما إذا اعتبر الفاعل ، فإنه حينئذ يكون المراد منها فردا صادرا من الشيطان ففيه إبهام يزيله قول مخصوص صادر منه ، وقال بعضهم : وجه الظهور أن القول أعم من الوسوسه ؛ لأنها خصوص القول سرا والعام لا يبين الخاص ، وفيه أن كون الثانى أعم من الأول لا يضر فى كونه

(وأما كونها) أى : الجمله الثانيه (كالمنقطعه عنها) أى : عن الأولى (فلكون عطفها عليها) - أى : عطف الثانيه على الأولى - (موهما عطفها على غيرها) مما ليس بمقصود ، وشبه هذا بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف ، إلا أنه لما كان خارجا يمكن دفعه بنصب قرينه لم يجعل هذا من كمال الانقطاع ...

******

عطف بيان ، إذ اللازم فيه حصول البيان باجتماعهما لا كون الثانى أخص من الأول - قاله عبد الحكيم ، فإن قيل لم لا يجوز أن يكون القول المقيد بالمفعول بيانا للوسوسه المقيده بكونها إلى آدم من غير اعتبار الفاعل فى كليهما فلا تكون الجمله عطف بيان للجمله؟ قلت : هذا ليس بشىء ، إذ لا معنى لاعتبار الفعل المعلوم بدون الفاعل واعتباره مع المفعول (قوله : وأما كونها كالمنقطعه عنها) فيجب فصلها عنها كما يجب الفصل بين كاملتى الانقطاع وهذا شروع فى شبه كمال الانقطاع ، وحينئذ فكان المناسب لما تقدم أن يقول ، وأما شبه كمال الانقطاع فلكون عطفها عليها إلخ (قوله : موهما لعطفها على غيرها) أى : يوقع فى وهم السامع وفى ذهنه عطفها على غيرها ولو على سبيل الرجحان (قوله : مما ليس بمقصود) أى : مما ليس بمقصود العطف عليه لأداء العطف عليه لخلل فى المعنى كما يتضح ذلك فى المثال الآتى ، (وقوله : مما ليس إلخ) بيان لغيرها (قوله : وشبه) هو بصيغه الفعل الماضى المبنى للفاعل أى : وشبه المصنف هذا أى : كون عطفها على السابقه موهما (قوله : على مانع من العطف) أى : وهو إيهام خلاف المقصود ، فإن قلت : إن كمال الاتصال فيه مانع من العطف فمقتضاه أن يسمى شبه كمال الانقطاع.

قلت : المراد أن العطف مع الإيهام مشتمل على مانع من العطف مع وجود المصحح له وهو التغاير الكلى بخلاف كمال الاتصال ، فإن المصحح فيه منتف لعدم التغاير الكلى بين الجملتين فمن قال : إن المانع فى كمال الاتصال أيضا موجود فلا بد هنا من اعتبار قيد مع التغاير فى المعنى حتى تكون صوره الإيهام شبيهه بكمال الانقطاع فقد وهم (قوله : إلا أنه) أى : ذلك المانع (قوله : لما كان خارجا) أى : عن ذات الجملتين بخلاف المانع فى كمال الانقطاع فهو أمر ذاتى لا يمكن دفعه أصلا وهو كون إحداهما خبريه والأخرى إنشائيه أو لا جامع بينهما.

(ويسمى الفصل لذلك قطعا ، مثاله :

وتظنّ سلمى أنّنى أبغى بها

بدلا أراها فى الضّلال تهيم) (١)

فبين الجملتين مناسبه ظاهره لاتحاد المسندين ؛ لأن معنى : [أراها] : أظنها ، وكون المسند إليه فى الأولى محبوبا ، وفى الثانيه محبا ...

******

(قوله : ويسمى الفصل) أى : ترك العطف ، وقوله أى لأجل كون العطف موهما ، أو لأجل دفع الإيهام ، وقوله قطعا : مفعول يسمى الثانى ، والأول نائب الفاعل الذى هو الفصل ، ووجه تسميته بالقطع إما لقطعه لتوهم خلاف المراد ، وإما لأن كل فصل قطع فيكون من تسميه المقيد باسم المطلق (قوله : مثاله) أى : مثال الفصل لدفع الإيهام المسمى بالقطع وعبر بالمثال دون الشاهد لأجل قوله : ويحتمل الاستئناف ؛ لأن الاحتمال لا يضر فى المثال ويضر فى الشاهد (قوله : أبغى بها بدلا) الباء للمقابله فما قيل : إنها بمعنى عنها متعلق بمحذوف حال من بدلا ، والمعنى : اطلب بدلا عنها تكلف مستغنى عنه (قوله : أراها) بصيغه المجهول شاع استعماله بمعنى الظن ، وأصله أرانى الله إياها تهيم فى الضلال ثم بنى للمجهول ، وحينئذ فالضمير المستتر فى أراها الذى هو نائب الفاعل مفعول أول ، والهاء مفعول ثان ، وجمله تهيم مفعوله الثالث ، وإنما جعل الشاعر ضلالها مظنونا مع أن المناسب دعوى اليقين ؛ لأنه إذا علم فساد ظنها به هذا الأمر كان متحققا لفساد ظنها رعايه لمقابله الظن بالظن أو للتأدب عن نسبه الضلال إليها على طريق اليقين (قوله : تهيم) يقال : هام على وجهه يهيم هيما وهيمانا ذهب فى الأرض من العشق وغيره (قوله : فبين الجملتين) أى : الخبريتين أعنى قوله : وتظن سلمى ، وقوله أراها فى الضلال تهيم ، وحاصل كلامه أن هاتين الجملتين بينهما مناسبه لوجود الجهه الجامعه وهى الاتحاد بين مسنديهما وهو تظن وأرى ؛ لأن معنى أرى أظن وشبه التضايف بين المسند إليه فيهما وهو ضمير تظن وأراها المستتر فيهما ، فإن الأول عائد على سلمى وهى محبوبه ، والثانى عائد على الشاعر وهو محب ، وكل من المحب والمحبوب يشبه أن يتوقف تعقله على تعقل الآخر ، إلا أنه ترك العطف لمانع ، واعترض على الشارح فى قوله :

١- البيت لأبى تمام ، أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ٢٩ / ٢ غير منسوب ، والمفتاح ص ٢٦١ ، ومعاهد التنصيص ١ / ٢٧٩ ، والمصباح ص ٥٨ ، وعقود الجمان ص ١٨١.

لكن ترك العاطف لئلا يتوهم أنه عطف [أبغى] فيكون من مظنونات [سلمى] (ويحتمل الاستئناف) كأنه قيل : ...

******

فبين الجملتين مناسبه ظاهره بأن هذا ينافى ما تقدم له من أن الوصل يقتضى مغايره ومناسبه ، والمناسبه لا تناسب كمال الانقطاع ولا شبهه ، وأجيب بأن المناسبه التى لا تناسبه هى المصححه للعطف بخلاف التى معها الإيهام المنافى للعطف فيصح وجودها فيه (قوله : لكن ترك العاطف لئلا يتوهم أنه) أى : الجمله الثانيه وذكر الضمير باعتبار أنها كلام ، وحاصله أنه لو عطف جمله أراها على جمله تظن سلمى لكان صحيحا ، إذ لا مانع من العطف عليه ، إذ المعنى حينئذ أن سلمى تظن كذا وأظنها كذا ، وهذا المعنى صحيح ومراد للشاعر ، إلا أنه قطعها ولم يقل : وأراها لئلا يتوهم السامع أنها عطف على أبغى ، وحينئذ يفسد المعنى المراد ، إذ المعنى حينئذ أن سلمى تظن أننى أبغى بها بدلا وتظن أيضا أننى أظنها أيضا تهيم فى الضلال وليس هذا مراد الشاعر ؛ لأن مراده أننى أحكم على سلمى بأنها أخطأت فى ظنها أنى أبغى بها بدلا ويدل على أن مراده ما ذكر قوله قبل ذلك :

زعمت هواك عفا الغداه كما عفا

عنها طلال باللوى ورسوم (١)

فإن قلت هذا التوهم باق بعد القطع ؛ لأنه يجوز أن يكون أراها خبرا ؛ لأن بعد خبر أو حالا أو بدلا من أبغى ففى كل من الفصل والوصل إيهام خلاف المراد ، وحينئذ فلا يتجه تعليل الفصل بإيهام الوصل - خلافه - قلت : هذا مدفوع ؛ لأن الأصل فى الجمل الاستقلال ، وإنما يصار إلى كونها فى حكم المفرد إذا دل عليه الدليل على أن الشيخ عبد القاهر نص على أن ترك العطف بين الجمل الواقعه أخبارا لا يجوز - أفاده المولى عبد الحكيم.

(قوله : ويحتمل) أى : قوله أراها فى البيت المذكور الاستئناف أى : كما يحتمل أن يكون غير استئناف وعلى هذا الاحتمال فتكون من شبه كمال الاتصال ، والحاصل أن جمله أراها فى الضلال يحتمل أن تكون غير استئناف بأن يقصد الإخبار بها كالتى قبلها من غير تقدير سؤال تكون جوابا عنه فيكون المانع من العطف هو الإيهام السابق ،

١- البيت لأبى تمام أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ١٢٩ ، غير منسوب والمفتاح ص ٢٦١ ، ومعاهد التنصيص ١ / ٢٧٩ ، والمصباح ص ٥٨ ، وعقود الجمان ص ١٨١.

كيف تراها فى هذا الظن؟ فقال : أراها تتحير فى أوديه الضلال.

[الفصل لشبه كمال الاتصال]

(وأما كونها) أى : الثانيه (كالمتصله بها) أى : بالأولى (فلكونها) أى : الثانيه (جوابا لسؤال ...

******

ويحتمل أن تكون مستأنفه بأن يقدر سؤال تكون هى جوابا عنه فيكون المانع من العطف كون الجمله كالمتصله بما قبلها لاقتضاء ما قبلها السؤال ، أو تنزيله منزله السؤال والجواب ينفصل عن السؤال لما بينهما من الاتصال ، وعلى هذا الاحتمال تكون هذه الجمله من القسم الذى ذكره المصنف بعد بقوله : وأما كونها كالمتصله إلخ (قوله : كيف تراها فى هذا الظن) أى : أهو صحيح أو لا (قوله : فقال أراها تتحير) أى : فقال أراها مخطئه تتحير فى أوديه الضلال أى : فى الضلال الشبيه بالأوديه فهو من إضافه المشبه به للمشبه والظن منصب على التحير.

[الفصل لشبه كمال الانقطاع]

(قوله : وأما كونها كالمتصله بها) أى : كمال اتصال ، والمناسب لما مر أن يقول : وأما شبه كمال الاتصال فلكونها جوابا إلخ.

(قوله : فلكونها أى الثانيه جوابا إلخ) كلامه يقتضى أن وقوع الجمله جوابا لسؤال اقتضته الأولى موجب للفصل وهو كذلك ؛ لأن السؤال والجواب إن نظر إلى معنييهما فبينهما شبه كمال الاتصال كما يأتى بيانه ، وإن نظر إلى لفظيهما فبينهما كمال الانقطاع لكون السؤال إنشاء والجواب خبرا ، وإن نظر إلى قائلهما فكل منهما كلام متكلم ولا يعطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر فعلى جميع التقدير الفصل متعين لكن هذا مخالف لما ذكره فى المطول فى آخر بحث الالتفات فى قول الشاعر : (فلا صرمه يبدو وفى اليأس راحه) حيث جعل وفى اليأس راحه جوابا لسؤال اقتضته الأولى حيث قال : فكأنه لما قال : فلا صرمه يبدو قيل له ما تصنع به ، فأجاب بقوله : وفى اليأس راحه ، وقد اشتملت الجمله على الواو والصرمه بفتح الصاد الهجر ومخالف لما ذكره فى قوله تعالى : (وَما كانَ اسْتِغْفارُ إِبْراهِيمَ لِأَبِيهِ)(۱) إلخ من أنه جواب لسؤال اقتضاه قوله

۱- التوبه : ۱۱۴.

اقتضته الأولى ...

******

قبل : (ما كانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كانُوا أُولِي قُرْبى مِنْ بَعْدِ ما تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحابُ الْجَحِيمِ)(۱) تقديره لم استغفر إبراهيم لأبيه؟ وقد اشتملت تلك الجمله الواقعه جوابا على الواو ، وأجيب بأن الواو فى البيت والآيه للاستئناف لا للعطف ، وما قيل إنه لم يعهد دخول الواو على الجمله المستأنفه النحويه أعنى الجمله الابتدائيه ففيه نظر ، بل قد عهد ذلك كالواو فى قوله تعالى : (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيانِهِمْ يَعْمَهُونَ)(۲) برفع يذرهم كما صرح به فى المغنى ، وأجيب أيضا بأن السؤال المعتبر فيه الفصل ما كان منشوء التردد فى حال المسئول عنه بأن حاله كذا أم لا بأن كان واردا على سبيل النقض كما فى الآيه ونظائرها ؛ وذلك لأن المطلوب فى الأول بيان ما أجمل فيعتبر الاتصال الموجب للفصل ، وفى الثانى دفع ما أورد فكان كل من الغرضين اللذين أديا بالسؤال والجواب من طرف فكان المقام مقام وصل يقتضى المناسبه من وجه والمغايره من وجه آخر.

هذا محصل ما ذكره أرباب الحواشى ، إلا أن النقض على كلام المصنف بما تقدم للشارح فى المطول فى بحث الالتفات ، والجواب عنه بما ذكر ظاهر ، وأما النقض بالآيه ففيه شىء منشؤه الغفله عن سبب النزول كما قاله العلامه عبد الحكيم ، فإن الآيه الأولى أعنى قوله تعالى : (ما كانَ لِلنَّبِيِ) إلخ نزلت فى منع الرسول عليه السلام من الاستغفار لعمه ومنع المؤمنين من الاستغفار لآبائهم محتجين فى ذلك بأن إبراهيم استغفر لأبيه على ما فى الكشاف ، فالآيه الأولى منع لهم عن الاستغفار للآباء والأقربين والثانيه جواب لتمسكهم باستغفار إبراهيم ، فعطف الثانيه على الأولى للتناسب وليست جوابا عن سؤال نشأ من الآيه الأولى - تأمل ذلك.

(قوله : اقتضته الأولى) أى : اشتملت عليه ودلت عليه بالفحوى ، وذلك لكونها مجمله فى نفسها باعتبار الصحه وعدمها كما فى المثال السابق أعنى قوله : وتظن سلمى إلخ ،

۱- التوبه : ۱۱۳.

۲- الأعراف : ۱۸۶.

فتنزل) الأولى (منزلته) أى : السؤال ؛ لكونها مشتمله عليه ومقتضيه له (فتفصل) الثانيه (عنها) أى : عن الأولى (كما يفصل الجواب عن السؤال) لما بينهما من الاتصال. قال (السكاكى : فينزل ذلك) السؤال الذى تقتضيه الأولى

******

فإن الظن يحتمل الصحه وعدمها أو لكونها مجمله السبب أو غير ذلك مما يقتضى السؤال كما يأتى (قوله : فتنزل الأولى منزلته) أى : فبسبب اقتضاء الأولى للسؤال واشتمالها عليه تنزل تلك الجمله الأولى منزله ذلك السؤال المقدر ؛ لأن السبب ينزل منزله المسبب لكونه ملزوما له ومقتضيا له (قوله : ومقتضيه له) عطف تفسير (قوله : فتفصل الثانيه عنها) أى : عن تلك الأولى المقتضيه للسؤال المقتضى للجواب الذى هو الجمله الثانيه (قوله : كما يفصل الجواب عن السؤال) أى : المحقق.

(قوله : لما بينهما) أى : السؤال المحقق والجواب من الاتصال الشبيه أى : من شبه كمال الاتصال فكما أن الجمله الأولى فى الأقسام الثلاثه من كمال الاتصال مستتبعه للثانيه ولا توجد الثانيه بدون الأولى - كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال ، وحينئذ فكل من صوره السؤال والجواب والاستئناف من شبه كمال الاتصال كما هو الظاهر من التشبيه ، وقيل : المراد من الاتصال فى صوره السؤال والجواب كمال الاتصال ، وفيه أن كمال الاتصال منحصر فى الأقسام الثلاثه المذكوره وليست صوره السؤال والجواب داخله فى شىء منها ، وما قيل إنهم لم يعدوها فى أقسام الاتصال ؛ لأن السؤال والجواب لا يحتاج فى الفصل بينهما إلى اعتباره ؛ لأنهما يكونان كلامى متكلمين ولا يعطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر ففيه نظر ؛ وذلك لأنه مع كونه غير صحيح فى نفسه ؛ لأنه يقال وعليكم السّلام معطوفا على السّلام عليكم لا ينفع فى شرح كلام المصنف ؛ لأنه غير صريح فى أن الفصل بينهما لكمال الاتصال ، وقيل : إن صوره الجواب والسؤال داخله فى صوره البيان ؛ لأن الجواب مبين لمبهم السؤال وليس بشىء ؛ لأن الجواب لا يدفع الإبهام الذى فى السؤال ، إذ لا إبهام فيه إنما يدفع الإبهام الذى فى مورد السؤال - أفاد ذلك العلامه عبد الحكيم.

(قوله : قال السكاكى إلخ) اعلم أن مذهب المصنف أن الموجب للفصل بين الجملتين تنزيل الجمله الأولى منزله السؤال فتعطى بالنسبه إلى الثانيه حكم السؤال

وتدل عليه بالفحوى (منزله السؤال الواقع) ويطلب بالكلام الثانى وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام الأول لذلك. وتنزيله منزله الواقع إنما يكون (لنكته ؛ ...

******

بالنسبه إلى الجواب الذى هو تلك الثانيه فى منع العطف ، وعلى هذا لا مدخل للسؤال فى منع العطف فى الحاله الراهنه وإن كان هو الأصل فى المنع ، وحاصل مذهب السكاكى أن السؤال الذى اقتضته الجمله الأولى ويفهم منها بالفحوى أى : بقوه الكلام باعتبار قرائن الأحوال ينزل منزله السؤال الواقع بالفعل المحقق المصرح به وتجعل الجمله الثانيه جوابا عن ذلك السؤال ، وحينئذ فتقطع تلك الجمله الثانيه عن الجمله الأولى ، إذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر ، وعلى هذا فالمقتضى لمنع العطف كون الكلام جوابا لسؤال لا تنزيل الجمله الأولى منزله السؤال كما هو مذهب المصنف ، والحاصل أنه على مذهب المصنف الجمله الأولى منزّله منزله السؤال المقدر ، وأما على مذهب السكاكى الذى تعلق به التنزيل إنما هو السؤال المقدر الذى اقتضته الجمله الأولى فينزل منزله السؤال الواقع ، فالجمله الثانيه جواب للجمله الأولى على مذهب المصنف وللسؤال المقدر على كلام السكاكى (قوله : وتدل عليه) بيان لما قبله ، (وقوله : بالفحوى) أى : بقوه الكلام باعتبار قرائن الأحوال (قوله : الواقع) أى : المحقق المصرح به (قوله : ويطلب) أى : ويقصد بالكلام الثانى وهو الجمله الثانيه ، (وقوله : وقوعه) نائب فاعل يطلب والضمير عائد على الكلام الثانى ، (وقوله : جوابا) أى : للسؤال المقدر الذى تقتضيه الأولى ، وجوابا : حال من الكلام الثانى ، ولو قال الشارح ويجعل الكلام الثانى جوابا له كان أخصر وأوضح (قوله : فيقطع) أى : الكلام الثانى (قوله : لذلك) أى : لأجل كون الكلام الثانى جوابا للسؤال المقدر ، إذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر (قوله : وتنزيله منزله الواقع) أى : وتنزيل السؤال المقدر منزله السؤال الواقع لأجل أن يكون الكلام الثانى جوابا له إنما يكون إلخ ، وقضيه كلام الشارح أن النكته خاصه بالتنزيل على كلام السكاكى مع أن التنزيل أيضا على مذهب المصنف إنما يكون لنكته.

كإغناء السامع عن أن يسأل ، أو) مثل : (ألّا يسمع منه) أى : من السامع (شيء) تحقيرا له وكراهه لكلامه ، أو مثل ألّا ينقطع كلامك بكلامه ، أو مثل القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ ؛ وهو تقدير السؤال وترك العاطف ، أو غير ذلك. وليس فى كلام السكاكى دلاله على أن الأولى ...

******

فكان الأولى للشارح أن يعمم كلامه بأن يقول : والتنزيل إنما يكون لنكته ليشمل التنزيلين أعنى تنزيل الجمله الأولى منزله السؤال وتنزيل السؤال المقدر منزله السؤال الواقع - فتأمل قرره شيخنا العدوى.

(قوله : كإغناء السامع عن أن يسأل) أى : تعظيما له أو شفقه عليه فالبليغ شأنه إذا تكلم بكلام متضمن لسؤال يأتى بجواب ذلك السؤال ولا يحوج السامع لكونه يسأل ذلك السؤال تعظيما له أو شفقه عليه (قوله : أو مثل ألّا يسمع إلخ) قدر مثل إشاره إلى أن قوله : أو ألّا يسمع إلخ عطف على قوله : أغناه أى : ومثل إراده ألّا يسمع إلخ لا على أن يسأل ، وإنما قدر" مثل" لا" الكاف" ؛ لأنها حرف واحد يستكره مزجها من الشارح بالمتن قال يس : لكن مثل فى كلام الشارح عطف على كإغناء (قوله : أو مثل ألا ينقطع إلخ) أى : أو مثل عدم انقطاع كلامك أيها المتكلم بكلامه أى : السامع وأنت تحب ذلك أى : مثل إراده عدم تخلل كلامك بسؤاله لئلا يفوت انسياق الكلام الذى قصد أن لا ينسى منه شيء (قوله : بتقليل اللفظ) الباء بمعنى مع (قوله : وهو) أى : تكثير المعنى المصاحب لتقليل اللفظ تقدير السؤال إلخ ، وفيه أن التقدير المذكور سبب فى التكسير لا نفسه ، فكان الأولى أن يقول : وذلك بسبب تقدير السؤال إلخ ، والكلام من باب اللف والنشر المرتب ؛ وذلك لأن تقدير السؤال سبب لتكثير المعنى وترك العاطف سبب فى تقليل اللفظ (قوله : أو غير ذلك) عطف على إغناء أو على القصد ، وذلك مثل التنبيه على فطانه السامع وأن المقدر عنده كالمذكور أو التنبيه على بلادته وعدم تنبهه لذلك إلا بعد إيراد الجواب عنه حيث لم يرد السؤال بعد إلقاء المتكلم الجمله التى هى منشأ السؤال (قوله : وليس فى كلام السكاكى إلخ) هذا شروع فى اعتراض وارد على قول المصنف فتنزل الجمله الأولى منزله السؤال المقدر ، وحاصله أن المصنف مختصر

تنزل منزله السؤال فكأن المصنف نظر إلى أن قطع الثانيه عن الأولى مثل : قطع الجواب عن السؤال إنما يكون على تقدير تنزيل الأولى منزله السؤال وتشبيها به ، والأظهر أنه لا حاجه إلى ذلك ، بل مجرد كون الأولى منشأ للسؤال كاف فى ذلك ؛ أشير إليه فى الكشاف ...

******

لكلام السكاكى وتابع له وهو لم يقل بما قاله المصنف ، وحينئذ فالمصنف مخطئ فى كلامه ، وحاصل ما أجاب به الشارح أنا نسلم أن المصنف مختصر لكلام السكاكى ، لكن لا نسلم خطأه إذ هو مجتهد فى هذا الفن ، فتاره يخالف اجتهاده اجتهاد السكاكى وتاره يوافقه (قوله : تنزل منزله السؤال) أى : المقدر أى : وحيث لم يكن فيه دلاله على ذلك فيعترض على المصنف حيث خالفه مع أنه مختصر لكلامه.

(قوله : فكأن المصنف نظر إلخ) هذا اعتذار عن المصنف فى مخالفته للسكاكى ، وحاصله أن قطع الثانيه عن الأولى لما كان كقطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصله بها لزم كون الأولى منزله منزله السؤال ؛ لأن إلحاق القطع بالقطع يقتضى إلحاق المقطوع عنه الذى هو الأولى بالمقطوع عنه الذى هو السؤال ، وإلا كان القطع لا من جهه الاتصال المنسوب للجواب والسؤال بل من جهه أخرى (قوله : إنما يكون إلخ) خبر أن أى : إنه نظر إلى أن قطع الثانيه عن الأولى مثل قطع الجواب عن السؤال إنما يكون فى تلك الحاله لا فى حاله تنزيل السؤال المقدر منزله الواقع كما قال السكاكى ، وأما قوله : مثل قطع إلخ : فهو مفعول مطلق أى : قطعا مماثلا لقطع إلخ (قوله : والأظهر أنه لا حاجه إلى ذلك) أى : إلى ذلك التنزيل المرتب عليه قطع الثانيه عن الأولى (قوله : كاف فى ذلك) أى : فى قطع الثانيه عن الأولى وعدم عطفها عليها ، وأما تنزيل السؤال المقدر منزله السؤال الواقع فللنكته المتقدمه ، وتوضيح ذلك البحث على ما فى ابن يعقوب أن تشبيه القطع بالقطع أى : قطع الثانيه عن الأولى بقطع الجواب عن السؤال لا يقتضى تشبيه المقطوع عنه بالمقطوع عنه ؛ لصحه كون القطع من حيث وجود ربط يشبه ذلك الربط مع كون المقطوع عنه فى أحد الربطين سببا والآخر سبب السبب مثلا ، ولا ينزل أحدهما منزله الآخر إلا فى مجرد الربط وهو مستشعر من

(ويسمى الفصل لذلك) أى : لكونه جوابا لسؤال اقتضته الأولى (استئنافا ، وكذا) الجمله (الثانيه) نفسها تسمى استئنافا ومستأنفه.

[أنواع الاستئناف]

اشاره

(وهو) أى : الاستئناف (ثلاثه أضرب ؛ لأن السؤال) الذى تضمنته الأولى :

******

تشبيه القطع بالقطع من غير حاجه لتشبيه أحد المقطوع عنهما بالآخر ، ولهذا يصح هنا أن يجعل كون الجمله الأولى منشأ السؤال الذى هو سبب الجواب كافيا فى القطع ؛ لأنها سبب السبب من غير حاجه لزياده تنزيلها منزله السؤال وتشبيهها به كما أشار إليه صاحب الكشاف حيث جعل الاستئناف كالجارى على المستأنف عنه وكالمتصل به ، ولهذا لا يصح عطفه عليه لما بينه وبينه من الاتصال ولو كان على تقدير السؤال وتنزيل المستأنف عنه منزله السؤال لم يصلح كون الجواب كالجارى عليه ، إذ لا يجرى الجواب على السؤال على أنه وصف له ، فقد اكتفى بمجرد الربط الحاصل بالنشأه ولم يعتبر تشبيهها بالسؤال ولا تشبيه الاستئناف بالجواب اه كلامه.

لا يقال الاكتفاء بمجرد كون الأولى منشأ للسؤال ينافيه جعل السؤال كالمذكور على ما قاله السكاكى ؛ لأنا نقول تقدم أن جعل السؤال كالمذكور ليس للقطع ، بل لنكت أخرى قد تقدمت ، ولك أن تقول : تنزيل الأولى منزله السؤال للقطع أو كونها منشأ للسؤال للقطع أو تقدير السؤال كالمذكور للقطع مآلها واحد والاختلاف فى الاعتبار والتعبير والتلازم حاصل فى الكل ، فأى فائده لهذا الاختلاف؟! فتأمل. (قوله : ويسمى الفصل) أى : الذى هو ترك العطف (قوله : استئنافا) تسميته بذلك من تسميه اللازم باسم الملزوم ؛ لأن الاستئناف الذى هو الإتيان بكلام مستقل فى جميع أجزاء تركيبه عما قبله يستلزم قطعه أى : ترك عطفه على ما قبله (قوله : تسمى استئنافا إلخ) تسميتها بذلك من تسميه الشىء باسم ما تعلق به ؛ لأن الجمله لابسها الاستئناف وتعلق بها ، هذا ويحتمل أن الاستئناف مشترك بين المعنى المصدرى والمعنى الاسمى (قوله : أى الاستئناف) يعنى مطلقا سواء أريد به فصل الجمله الثانيه أو نفسها (قوله : لأن السؤال إلخ) هذا تعليل المحذوف أى : وإنما انحصر فى ثلاثه أضرب ؛ لأن السؤال

(إما عن سبب الحكم مطلقا ؛ نحو :

قال لى كيف أنت قلت عليل

سهر دائم وحزن طويل (١)

أى : ما بالك عليلا؟ ...

******

إلخ ، وحاصله أن المنبهم على السامع إما سبب الحكم الكائن فى الجمله الأولى على الإطلاق بمعنى أنه جهل السبب من أصله فيسأل عنه ، وإما سبب خاص بمعنى أنه تصور نفى جميع الأسباب إلا سبب خاص تردد فى حصوله ونفيه فسأل عنه ، وإما غير السبب بأن ينبهم عليه شىء مما يتعلق بالجمله الأولى (قوله : عن سبب الحكم) أى : المحكوم به الكائن فى الجمله الأولى (قوله : مطلقا) حال من السبب أى : حال كون السبب مطلقا أى : لم ينظر فيه لتصور سبب معين بل لمطلق سبب ، وذلك لكون السامع يجهل السبب من أصله وذلك بأن يكون التصديق بوجود السبب حاصلا للسائل والمطلوب بالسؤال تصور حقيقه السبب كما قاله فى البيت المذكور فإن التصديق بوجود العله يوجب التصديق بوجود السبب ، إلا أنه جاهل حقيقته فيطلب بما شرح ماهيته ولذا يسأل بما ، والتصديق الحاصل بوجود سبب معين ضمنى ليس مقصودا للسائل (قوله : عليل) خبر مبتدأ محذوف أى : أنا عليل وهذه الجمله منشأ السؤال (قوله : سهر دائم) خبر لمبتدأ محذوف أى : سبب علتى سهر دائم وهذا محل الشاهد حيث ترك العاطف لما بين الجملتين من شبه كمال الاتصال ، والمغايره التى يقتضيها العطف لا تناسبه ، وأما قوله : عليل أى : أنا عليل فلا شاهد فيه لما نحن بصدده ؛ لأنه جواب عن سؤال ملفوظ به ، واحتمال كون عليل خبرا أولا ، وسهر خبرا ثانيا بتأويله بساهر ، وكذا حزن ، أو كون سهر مبتدأ ، ودائم خبرا ، والجمله كالبدل مما قبلها أو حاليه أى : ذو سهر دائم تعسف لا يتبادر من الكلام فلا يرتكب (قوله : أى ما بالك عليلا) أى : ما حالك حال كونك عليلا ، ولا شك أن السؤال عن حال العليل بعد العلم بعلته يوجب كون المعنى ما سبب علتك ، إذ لا يبقى ما يسأل عنه من أحوال العله بعد العلم بها إلا سببها فيقدر هذا السؤال

١- البيت فى الإشارات والتنبيهات للجرجانى ص ٣٤ ، ومعاهد التنصيص ١ / ١٠٠. ودلائل الإعجاز ص ٢٣٨ ، وفى عقود الجمان ص ١٨٢.

أو ما سبب علتك؟) بقرينه العرف والعاده ؛ لأنه إذا قيل : فلان مريض - فإنما يسأل عن مرضه وسببه ، لا أن يقال : هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن ؛

******

المفيد لهذا المعنى (قوله : أو ما سبب علتك) هذا تنويع فى التعبير والمعنى واحد ؛ لأن كلا من العبارتين يفيد السؤال عن سبب العله وإن كانت العباره الأولى تفيد ذلك بالتلويح ، والثانيه تفيده بالتصريح - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : بقرينه إلخ) مرتبط بمحذوف أى : وإنما كان السؤال عن السبب المطلق لا عن السبب الخاص بقرينه العرف وإضافه القرينه لما بعده بيانيه وأشار بعطف العاده عليه إلى أن المراد العرف العادى (قوله : فإنما يسأل عن مرضه) على تقدير مضاف أى : عن سبب مرضه فعطف سببه عليه تفسير ، (وقوله : لا أن يقال هل سبب علته كذا) أى : على وجه التردد فى ثبوت سبب خاص ، وبيان ما ذكره الشارح أنه إذا قيل فلان مريض لم يتصور السامع منه إلا مجرد المرض ويبقى السبب مجهولا له فيقول : ما سبب مرضه؟ فيكون السؤال تصوريا بمعنى أنه يطلب تصور السبب لكونه جاهلا به ، لا أنه يعلم الأسباب بخصوصها ويتردد فى تعيين أحدهما ليكون السؤال عن السبب الخاص وإجابه ذلك السؤال التصورى بسبب خاص تحصل مطلوب السائل أعنى : تصور سبب المرض مع التصديق بكون السبب الخاص سببا ، إلا أن هذا التصديق لما لم يغاير التصديق الحاصل له قبل السؤال لم يكن هذا السؤال إلا لتصور ماهيه السبب ، فافهم فإنه مما خفى على بعض الناظرين - اه عبد الحكيم.

فإن قلت : حيث كان السائل خالى الذهن من السبب وطالبا لتصور السبب المطلق فلا يؤكد الكلام الملقى إليه ؛ لأن التأكيد إنما يجىء لطالب الحكم وقد اشتمل الجواب المذكور على التأكيد ؛ لأن اسميه الجمله من المؤكدات كما مر فلا يصح أن يكون السؤال هنا عن السبب المطلق بل عن السبب الخاص ، وأجيب بأن اسميه الجمله لا تكون من المؤكدات إلا إذا انضم إليها مؤكد ، وإلا فلا تكون من المؤكدات كما هنا ، فعدم التأكيد هنا دليل على أن السائل طالب لتصور السبب مطلقا (قوله : لا سيما السهر والحزن) أى : خصوصا السهر والحزن فهما أولى بعدم القول ؛ لأنه يبعد كونهما

حتى يكون السؤال عن السبب الخاص.

(وإما عن سبب خاص) لهذا الحكم (نحو : (وَما أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ)(١) كأنه قيل : ...

******

سببين من الأسباب المحدثه للمرض ، وحينئذ فلا يقال فى السؤال : هل سبب علته السهر أو الحزن؟ إذ لا يتوهم سببيتهما للمرض حتى يسأل عنهما ، والحاصل أنه إذا قيل فلان مريض فالعاده تمنع من أن يقال : هل سبب مرضه السهر أو الحزن؟ منعا أكثر من أن يقال : هل سبب مرضه الحمى أو البروده؟ لأنه لا يتوهم سببيه الحزن والسهر للمرض حتى يسأل عنهما لأنهما من أبعد الأسباب المحدثه للمرض ، وإنما تقضى العاده بالسؤال عن مطلق السبب بأن يقال ما سبب مرضه؟ لما مر (قوله : حتى يكون إلخ) هذا تفريع على المنفى (قوله : وإما عن سبب خاص لهذا الحكم) يسأل السائل عنه هل هو حاصل أو غير حاصل؟ فيكون المقام مقام أن يتردد فى ثبوته ، فلذا يؤتى بالجواب مؤكدا (قوله : لهذا الحكم) أى : الكائن فى الجمله الأولى كعدم التبرئه فى الآيه الآتيه (قوله : (وَما أُبَرِّئُ نَفْسِي)) هذه الجمله منشأ السؤال ، (وقوله : (إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ)) هذا هو الاستئناف قال فى الكشاف : وما أبرئ نفسى أى : من الزلل ولم أشهد لها بالبراءه الكليه ولا أزكيها ، ولا يخلو : إما أن يريد فى هذه الحادثه الهم المفهوم من قوله : (وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِها)(٢) الذى هو فعل النفس عن طريق الشهوه البشريه عن طريق القصد والعزم ، وإما أن يريد عموم الأحوال. اه.

(قوله : كأنه قيل إلخ) أى : لأن الحكم بنفى تبرئه النفس من طهارتها من الزلل يتبادر منه أن ذلك لانطباعها من أصلها على طلب ما لا ينبغى فكأن المقام مقام أن يتردد فى ثبوت أمرها بالسوء بعد تصوره ، فكأنه قيل لم نفيت البراءه عن نفسك ، هل لأن النفس أماره بالسوء؟ أى : إنها منطبعه على ذلك ، فالسائل متردد طالب للتعيين - كذا فى ابن يعقوب. (وقوله : فكأن المقام إلخ) أولى من قول الشارح : إذا كان طالبا مترددا ؛

١- يوسف : ٥٣.

٢- يوسف : ٢٤.

هل النفس أماره بالسوء؟ فقيل : إن النفس لأماره بالسوء) بقرينه التأكيد ، فالتأكيد دليل على أن السؤال عن السبب الخاص ؛ فإن الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد (وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم) الذى هو فى الجمله الثانيه - أعنى : الجواب - لأن السائل متردد فى هذا السبب الخاص : هل هو سبب الحكم؟ أم لا؟ (كما مر) فى أحوال الإسناد الخبرى ...

******

لأن التردد بالفعل لم يتحقق ؛ لأن حال الأنبياء عند من عرف زكاتها يبعد التردد فى كون نفسه تأمر بالسوء ، ولكن لما نفى تبرئه النفس عن موجبات نقصانها صار المقام مقام التردد باعتبار أصل معناه - كذا قرر شيخنا العدوى ، وعباره عبد الحكيم. (قوله : كأنه قيل إلخ) وليس السؤال المقدر ما سبب عدم تبرئتك لنفسك على ما سبق إليه الوهم ؛ لأنه معلوم وهو الهم المفهوم من قوله : (وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا ،) فالسؤال المقدر هل جنس النفس مجبوله على الأمر بالسوء فلا براءه لهذه النفس الشريفه المزكاه ، فأجيب نعم إن جنس النفس آمره بالسوء مجبوله عليه فيكون هو السبب لنفى التبرئه - اه.

(قوله : هل النفس أماره بالسوء) أى : هل لأن النفس أماره بالسوء أى : هل سبب التبرئه أن النفس إلخ ؛ لأن الفرض أن السؤال عن سبب خاص (قوله : بقرينه التأكيد) هذا مرتبط بمحذوف أى : فالسؤال عن سبب خاص بقرينه التأكيد بأن واللام ؛ لأنه يدل على أن السائل سأل عن سبب خاص مع التردد فيه ، فأجيب بالتأكيد على ما بينه الشارح ؛ لأن السؤال عن مطلق السبب لا يؤكد جوابه (قوله : وهذا الضرب) أى : النوع من السؤال وهو السؤال عن سبب خاص للحكم الكائن فى الجمله الأولى أو المراد هذا الضرب من الاستئناف من حيث السؤال يقتضى إلخ ، فاندفع ما يقال : إن الضرب قسم من أقسام الاستئناف وهو لا يقتضى التأكيد (قوله : يقتضى تأكيد الحكم) أى : الجواب ؛ لأن السؤال لما كان عن سبب خاص وهو طالب له لا لماهيته علم أن السؤال جمله طلبيه فيقتضى تأكيد الحكم ؛ ولذا قيل فى هذا الباب إن دلت الجمله الأولى على سؤال تصديقى أى : فيه تردد فى النسبه بعد تصور الطرفين كانت الجمله الثانيه مؤكده وإلا فلا ؛ لأن التأكيد بإن إنما يكون للنسبه لا لأحد الطرفين (قوله : كما مر)

من أن المخاطب إذا كان طالبا مترددا حسن تقويه الحكم بمؤكد. ولا يخفى أن المراد الاقتضاء استحسانا لا وجوبا ، والمستحسن فى باب البلاغه بمنزله الواجب.

(وإما عن غيرهما) أى : غير السبب المطلق ، والخاص (نحو : (فَقالُوا سَلاماً قالَ سَلامٌ)(١)) أى : فماذا قال إبراهيم فى جواب سلامهم؟ فقيل : قال سلام ؛ أى : حياهم بتحيه أحسن ؛ لكونها بالجمله الاسميه ...

******

الكاف تعليليه (قوله : من أن المخاطب إذا كان طالبا إلخ) الأولى أن يقول من أن المخاطب قد ينزل منزله المتردد الطالب إذا قدم إليه ما يلوح بالخبر فيستشرف استشراف المتردد ، فحينئذ يحسن تقويه الحكم بمؤكد وما أبرئ يلوح بالخبر كما قررنا ، وإنما كان هذا أولى مما قاله الشارح لما تقدم من أن المخاطب هنا غير متردد فى الحكم طالب له ؛ لأن حال الأنبياء عند من عرف زكاتها يبعد التردد فى كون نفسه تأمر بالسوء نعم هو منزل منزله المتردد ؛ لأن يوسف لما نفى تبرئه النفس عن موجبات نقصانها صار المقام مقام تردد باعتبار مفاده - تأمل.

(قوله : لا وجوبا) أى : وحينئذ فلا يكون تعبير المصنف بيقتضى المشعر بالوجوب مناسبا (قوله : بمنزله الواجب) أى : فى طلب مراعاته والإتيان به ، وحينئذ فساغ التعبير بيقتضى.

(قوله : وإما عن غيرهما) أى : عن غير السبب الخاص وغير السبب المطلق وهو شىء آخر له تعلق بالجمله الأولى يقتضى المقام السؤال عنه إما عام كما فى الآيه ، وإما خاص كما فى البيت ؛ لأن العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب والسؤال عن تعيينه (قوله : (قالُوا)) أى : الرسل أعنى الملائكه المرسلين لقوم لوط ، (وقوله : (سَلاماً)) مفعول لمحذوف أى : نسلم عليك يا إبراهيم سلاما (قوله : (قالَ سَلامٌ)) أى : قال إبراهيم فى جواب سلام الملائكه : سلام أى عليكم فهو مبتدأ حذف خبره (قوله : أى فماذا قال إبراهيم فى جواب سلامهم) أى : سلام الملائكه عليه ولا شك أن قول إبراهيم ليس سببا لسلام الملائكه لا عاما ولا خاصا وعام فى حد ذاته.

١- الذاريات : ٢٥.

الداله على الدوام والثبات.

(وقوله : زعم العواذل) جمع : عاذله ؛ بمعنى : جماعه عاذله (أننى فى غمره) وشده (صدقوا) أى : الجماعات العواذل فى زعمهم أنى فى غمره (ولكن غمرتى لا تنجلى) ولا تنكشف ، بخلاف أكثر الغمرات والشدائد ...

******

(قوله : الداله على الدوام والثبات) أى : بخلاف تحيتهم ، فإنها بالجمله الفعليه ؛ لأنه نصب لفظ سلام بتقدير الفعل كما بيناه ، وقد يقال : إن الفعليه تدل على الحدوث والاستمرار وهو موازى الدوام والثبات وحينئذ فلا أحسنيه ، وحسن الدوام على التجدد والحدوث يحتاج لبيان - كذا قرر شيخنا العدوى ، ثم إن التفريق بين الجملتين واعتبار النكات المذكوره إنما يراعى فى الحكايه لا فى المحكى ؛ لأنها الكلام البليغ غايه البلاغه ، فقول الفنارى ومن تبعه يحتمل أن يكون تفاوت المتخاطبين بلغه يعتبر فيها مثل ما يعتبر فى اللغه العربيه ، ويحتمل أن يكون تفاوتهم بها ؛ لأنهم كانوا على ما قيل يتكلمون باللغه العربيه نعم شيوع هذه اللغه إنما كان من إسماعيل - عليه السلام - بعيد عن المقصود - أفاده المولى عبد الحكيم.

(قوله : زعم) (١) قال فى شرح الشواهد : لا أعرف قائله ، والزعم أكثر استعماله فى الاعتقاد الباطل ، وقد يستعمل فى الحق على ما فى القاموس ، ومن ذلك ما هنا بدليل قوله : صدقوا (قوله : بمعنى جماعه عاذله) أى : من الذكور ولم يجعله الشارح جمع عاذله بمعنى امرأه عاذله لقول الشاعر : صدقوا بضمير الذكور ولم يجعله جمع عاذل ؛ لأن فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل ، إلا إذا كان صفه لمؤنث ، أو لما لا يعقل كحائض وصاهل ، وأما إن كان صفه لمن يعقل كعاذل فلا يطرد ، بل هو سماعى بخلاف فاعله فإنه يطرد جمعها على فواعل مطلقا ، وقد يقال : ما المانع من جعل هذا من جمله ما سمع - تأمل.

(قوله : وشده) عطف تفسير كما أن قوله بعد : ولا تنكشف تفسير لما قبله (قوله : ولكن غمرتى لا تنجلى) لما كان قوله : صدقوا مظنه أن يتوهم أن غمرته مما تنكشف

١- البيت أورده الجرجانى فى الإشارات ص ١٢٥ ، بلا عزو ، والطيبى فى التبيان ص ١٤٢ ، وفى عقود الجمان ص ١٨٢ ، وفى شرح شواهد المغنى ٢ / ٨٠٠ ومعاهد التنصيص ١ / ٢٨١ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٣٨٣.

كأنه قيل : أصدقوا أم كذبوا؟ فقيل : صدقوا.

(وأيضا منه) أى : من الاستئناف ؛ وهذا إشاره إلى تقسيم آخر له (: ما يأتى بإعاده اسم ما استؤنف عنه) أى : أوقع عنه الاستئناف ، وأصل الكلام : ما استؤنف عنه الحديث ؛ ...

******

كما هو شأن أكثر الغمرات والشدائد ، استدرك على ذلك بقوله : ولكن غمرتى لا تنجلى ، والمعنى أنى كما قالوا ولكن لا مطمع فى فلاحى (قوله : كأنه قيل إلخ) هذا تقدير للسؤال الناشئ من الجمله الأولى ، فإنه لما أظهر الشكايه من جماعه العذال له على اقتحام الشدائد كان ذلك مما يحرك السائل ليسأل هل صدقوا فى ذلك الزعم أم لا؟ فالسائل متصور للصدق والكذب ، وإنما يسأل عن تعيين أحدهما لتردده فى الثابت لما زعموه هل هو الصدق أو الكذب؟ فإن قلت : حيث كان المقام مقام تردد كان الواجب فى الجواب التأكيد بأن يقال : إنهم لصادقون مثلا أجيب بأن السؤال المقدر لما كان فعلا أتى بالجواب مطابقا والتأكيد تقديرى بمثل القسم أى : صدقوا والله مثلا.

(قوله : وأيضا منه) أى : ونعود أيضا إلى تقسيم آخر منه أى : من الاستئناف أى : بمعنى الجمله الثانيه (قوله : إلى تقسيم آخر) أى : باعتبار إعاده اسم ما استؤنف عنه الحديث والإتيان بوصفه المشعر بالعليه ، وإن كان الاستئناف فى ذلك لا يخلو عن كونه جوابا عن السؤال عن السبب أو غيره الذى هو حاصل التقسيم السابق (قوله : ما يأتى) أى : استئناف يأتى (قوله : بإعاده) أى : مع إعاده ، فالباء للمصاحبه بمعنى مع وإضافه اسم إلى ما من إضافه الاسم إلى المسمى أى اسم ذات ، (وقوله : استؤنف عنه) أى : لأجله أى : أوقع الاستئناف والحديث لأجله فعن بمعنى اللام ويصح أن تكون بمعنى بعد (قوله : أى أوقع عنه الاستئناف) أى : لأجله أو بعده ، وهذا بيان لحاصل المعنى المراد ، فالفعل إما مسند إلى مصدره ويؤيده شيوع هذا التقدير ، وإما إلى الجار والمجرور ويؤيده تقديم الشارح على الاستئناف.

(قوله : وأصل الكلام) أى : أصل قوله استؤنف عنه أى : أصله بعد بنائه للمجهول فهو بيان للأصل الثانى ، وإلا فالأصل الأصيل بإعاده اسم ما استأنف المتكلم

فحذف المفعول ونزل الفعل منزله اللازم (نحو : أحسنت) أنت (إلى زيد ؛ زيد حقيق بالإحسان) ...

******

الحديث - أى : الكلام - عنه ، فبنى الفعل للمجهول بعد حذف الفاعل وإقامه المفعول به مقامه ، فصار بإعاده اسم ما استؤنف عنه الحديث ، ثم حذف المفعول الذى له الأصاله بالنيابه وهو الحديث اختصارا لظهور ذلك المراد ، ولما حذف ذلك المفعول نزل الفعل منزله اللازم ، فأنيب المجرور أو المصدر المفهوم من استؤنف بتأويل استؤنف بأوقع كما قال الشارح (قوله : فحذف المفعول) أى : فى الأصل الأول الذى هو نائب فاعل فى هذا الأصل الثانى وهو لفظ الحديث (قوله : منزله اللازم) أى : بالنسبه للمفعول الصريح حيث قطع النظر عن ذلك المفعول واقتصر على المفعول بالواسطه وهو قوله عنه (قوله : نحو أحسنت أنت إلى زيد) أشار الشارح بأنت إلى أن التاء فى أحسنت تاء الخطاب لا تاء المتكلم ، فالمعنى حينئذ نحو قولك : المخاطب قد أحسن إلى زيد : أحسنت إلى زيد ، وإنما جعل الشارح التاء للخطاب مع أنه يصح جعلها للمتكلم للتناسب مع أحسنت فى المثال الآتى ؛ لأنه يتعين أن تكون الثانيه للخطاب ، وإلا لقال صديقى القديم وأيضا لا معنى لتعليل إحسان المتكلم إلى زيد فى المثال الثانى بصداقته للمخاطب إلا بعد اعتبار أمر خارج عن مفاد الكلام كصداقه المخاطب للمتكلم أو قرابته له ، ثم إن المقصود من هذا الكلام أعنى قولك : أحسنت إلى زيد إعلام المخاطب بأنه وقع الإحسان منه بالقياس إلى زيد لتقرير الإحسان السابق واستجلاب الإحسان اللاحق لا إفاده لازم الفائده - كما قيل ، حتى يكون معنى الكلام : إنى أعلم إحسانك إلى زيد ، ويكون السؤال المقدر الواقع من المخاطب سؤالا عن سبب علمه ، ويكون الجواب عنه بأنى أعلم ذلك ؛ لأنه حقيق بالإحسان ، أو لأنه صديق لك ؛ لأن هذا مع بعده عن الفهم يرد عليه أن العلم بكونه حقيقا بالإحسان لا يستلزم العلم بإحسان المخاطب إليه ، ثم إن فعل المخاطب الأمر الحسن مع زيد إنما يتحقق كونه إحسانا إذا كان زيد محلا للإحسان ؛ لأن الفعل الحسن فى غير موقعه إساءه ، فإذا كان زيد محلا للإحسان ، وقلت لمخاطبك الذى صدر منه الإحسان له : أحسنت إلى زيد يتجه السؤال منه عن سبب

.....

******

كون زيد محسنا إليه أو عن أهليته للإحسان ، فالمخاطب بعد تصديقه للمتكلم فى قوله : أحسنت إلى زيد مصدق بكون زيد محسنا إليه لسبب ، إلا أنه تاره يكون جاهلا بنفس السبب طالبا لتصوره فيكون السؤال المقدر : لماذا أحسن إليه على صيغه الماضى المبنى للمجهول؟ أى : لأى سبب صار محسنا إليه ، وتاره يكون عالما بأسباب كونه محسنا إليه ككونه فى نفسه حقيقا بالإحسان وكونه صديقا للمخاطب وهو السائل أو قريبا له ، أو غير ذلك جاهلا بتعيينه ، فيطلب تعيين السبب ، فيكون السؤال المقدر هل هو حقيق بالإحسان؟ والجواب على التقديرين زيد حقيق بالإحسان من غير إشاره إلى سبب استحقاقه ، أو صديقك القديم أهل لذلك مع بيان سبب استحقاقه ، إلا أنه على التقدير الأول يكون مقصود السائل تصور السبب المعين والتصديق به تابع له حاصل بالعروض ، وعلى التقدير الثانى يكون مقصود السائل أولا وبالذات التصديق بالسبب الحامل ، وأما تصوره فحاصل بالعروض.

بقى شىء آخر وهو أنه على التقدير الثانى يستحسن التأكيد فى الجواب لكون السائل مترددا فى تعيين السبب ؛ لأن السؤال عن السبب الخاص بخلاف السؤال الأول وهو لماذا أحسن إليه؟ فإنه سؤال عن السبب المطلق ، والجواب أن كلام المصنف فى نفس الاستئناف وكونه على وجهين وأن الوجه الثانى أبلغ من الأول ، وأما استحسان التأكيد على التقدير الثانى وعدمه على التقدير الأول فخارج عما نحن فيه ، وبما حررناه ظهر لك اندفاع اعتراض العلامه السيد بأن المخاطب أعلم بسبب فعله الاختيارى ، وحينئذ فلا معنى لسؤاله من الغير وهو المتكلم عن سبب إحسانه ؛ وذلك لأن السؤال المقدر الواقع من المخاطب سؤال عن كون زيد محسنا إليه لا عن كون المخاطب محسنا ، وإذا علمت اندفاع ذلك الاعتراض تعلم أنه لا حاجه لما أجيب به من الجوابين اللذين أولهما أن السائل لا يتعين أن يكون المخاطب ، بل سامع آخر وثانيهما أن السائل هو المخاطب ولكن السؤال للتقرير لا للاستفهام ، وظهر لك أيضا مما قلناه أن تقدير السؤال لماذا أحسن إليه؟ أو هل هو حقيق بالإحسان؟ يصح مع كل من الجوابين اللذين

بإعاده اسم زيد (ومنه ما يبنى على صفته) أى : صفه ما استؤنف عنه دون اسمه ، والمراد : صفه تصلح لترتب الحديث عليه (نحو : أحسنت إلى زيد صديقك القديم ؛ أهل لذلك) والسؤال المقدر فيهما : لماذا أحسن إليه؟ أو : هل هو حقيق بالإحسان؟ (وهذا) أى : الاستئناف المبنى على الصفه (أبلغ) لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم ؛ كالصداقه القديمه فى المثال المذكور لما يسبق إلى الفهم من ترتب الحكم على الوصف الصالح للعليه أنه عله له ...

******

ذكرهما المصنف وأنه ليس فى الكلام لف ونشر مرتب كما قيل. اه عبد الحكيم ، مع بعض زياده وتصرف.

(قوله : بإعاده اسم زيد) أى : الذى استؤنف الحديث والكلام لأجله (قوله : ما يبنى) أى : استئناف يبنى ويركب من تركيب الكل على أجزائه ولم يعبر بالإعاده ؛ لأن الصفه لم تذكر أولا حتى تعاد (قوله : والمراد صفه تصلح لترتب الحديث) أى : الحكم بمعنى المحكوم به فى الجمله الثانيه وضمير عليه للصفه بمعنى الوصف (قوله : صديقك القديم إلخ) أى : فهذا استئناف مركب من صفه ما استؤنف الحديث لأجله ، وهذه الصفه وهى الصداقه تصلح لترتب الحديث عليها (قوله : فيهما) أى : فيما بنى على الاسم وفيما بنى على الصفه (قوله : لماذا أحسن إليه) بصيغه الماضى وهذا راجع للمثال الأول ، ويقدر السائل فيه غير المخاطب من السامعين كما علم من ضبطه بصيغه الماضى لعدم اشتمال الجواب فيه على خطاب وليس بصيغه المضارع ويقدر السائل المخاطب ؛ لأنه لا معنى لسؤال الشخص عن سبب فعله ، إلا أن يقال : السؤال لتقرير الحكم لا للاستعلام ، (وقوله : أو هل هو إلخ) راجع للمثال الثانى وتقدير السؤال فيه من المخاطب لاشتمال الجواب على الخطاب ففى كلام الشارح إشاره إلى أنه لا يتعين تقدير السؤال من المخاطب كما فى المثال الأول ، ففى كلام الشارح توزيع على طريق اللف والنشر المرتب على ما فى الفنرى ، لكن لا يخفى صحه تقدير هل هو إلخ فى المثال الأول أيضا - فتأمل.

(قوله : الموجب للحكم) أى : الذى تضمنه الجواب كثبوت الأهليه للإحسان للصديق القديم ، (وقوله : كالصداقه إلخ) مثال للسبب الموجب للحكم (قوله : لما يسبق عله إلخ)

وهاهنا بحث : وهو أن السؤال إن كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محاله ، وإلا فلا وجه لاشتماله عليه ، كما فى قوله تعالى : (قالُوا سَلاماً قالَ سَلامٌ ،) وقوله : زعم العواذل ...

******

لقوله : لاشتماله إلخ ، (وقوله : من ترتب الحكم) أى : كثبوت الكون أهلا للإحسان ، (وقوله : على الوصف الصالح للعليه) أى : كالصداقه القديمه ، (وقوله : أنه) أى : الوصف وهو بدل من ما وإنما كان يسبق للفهم ما ذكر ؛ لأن تعليق الحكم على مشتق يؤذن بعليه ما منه الاشتقاق كقولك : أكرم العالم (قوله : وهاهنا) أى : فى الأبلغيه المعلله بما ذكر بحث فهو إيراد على قوله : وهذا أبلغ لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم ، وتقريره أن المراد بالحكم الحكم الذى يتضمنه الجواب كما يدل عليه التعليل بأن ترتب الحكم على الوصف مشعر بالعليه ، والحكم الذى يتضمنه الجواب هو الحكم المسئول عن سببه ؛ إذ لو كان غيره لم يطابق الجواب السؤال ؛ لأن بيان سبب الحكم الغير المسئول عنه لا يكون جوابا للسؤال عن سبب الحكم المسئول عنه ، فحينئذ يرد عليه أن السؤال إن كان عن سبب الحكم فلا بد من اشتمال الجواب عليه فى أى : استئناف كان أى : سواء كان مبنيا على الاسم أو مبنيا على الصفه وإن لم يكن سؤالا عنه فالجواب غير مشتمل على السبب فى أى : استئناف كان ؛ إذ لا معنى لاشتماله على بيانه ، وحينئذ فلا فرق بين الاستئنافين فجعل المبنى على الصفه أبلغ من المبنى على الاسم وتعليله بما ذكر لا يتم ، فقول الشارح : وهو أن السؤال أى : المقدر ، (وقوله : إن كان عن السبب) أى : فى المبنى على الاسم والمبنى على الصفه ، (وقوله : فالجواب) أى : فى كل منهما يشتمل على بيانه (وقوله : وإلا فلا وجه) أى : وإلا يكن السؤال فى المبنى على الاسم والمبنى على الصفه عن السبب ، بل كان غيره فلا وجه لاشتمال الجواب على سبب الحكم ، وحينئذ فليس أحدهما أبلغ من الآخر فلا يتم ما ذكره المصنف من أبلغيه المبنى على الصفه على المبنى على الاسم ولا يتم ما سبق من التعليل ، وقول الشارح كما فى قوله تعالى : (قالُوا سَلاماً)(1)

۱- الذاريات : ۲۵.

ووجه التفصى عن ذلك مذكور فى الشرح.

[حذف صدر الاستئناف]

(وقد يحذف صدر الاستئناف) فعلا كان أو اسما (نحو : (يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بِالْغُدُوِّ وَالْآصالِ)(١)) فيمن قرأها مفتوحه الباء. كأنه قيل : من يسبحه؟ فقيل : رجال ؛ أى : يسبحه رجال ...

******

إلخ تنظير فى كون السؤال ليس عن السبب ، إلا أن الاستئناف فيه ليس مبنيا على الاسم ولا على الصفه - تأمل - كذا قرره شيخنا العدوى.

(قوله : ووجه التفصى) بالفاء أى : التخلص من ذلك البحث مذكور إلخ ، وحاصل الجواب أنا نختار الشق الأول وهو أن السؤال عن السبب فى المبنى على الاسم والمبنى على الصفه غير أن الجواب الذى هو الاستئناف تاره يذكر فيه ذلك السبب فقط ، وتاره يذكر فيه السبب وسبب السبب ، فإن ذكر فيه السبب فقط فهو القسم الأول أعنى : ما بنى على الاسم مثل كون زيد حقيقا بالإحسان فإنه سبب للحكم الذى هو ثبوت استحقاقه للإحسان ، وإن ذكر فيه السبب وسبب السبب فهو القسم الثانى أعنى ما بنى على الصفه كالصداقه القديمه ، فإنها سبب لاستحقاق الإحسان ، ولا شك أن الثانى أبلغ من الأول لأنه كالتدقيق والأول من باب التحقيق ومن الأول ما إذا قيل ما بال زيد يركب الخيل؟ فقلت : هو حقيق بركوبها ، والثانى ما لو قلت فى الجواب هو حقيق بركوبها ؛ لأنه من أبناء الملوك (قوله : وقد يحذف صدر الاستئناف) أى : الجمله الاستئنافيه ولا مفهوم للصدر ، بل العجز كذلك كما فى نعم الرجل زيد على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والخبر محذوفا فلو قال : وقد يحذف بعض الاستئناف لكان أحسن ولعله إنما ترك المصنف الكلام على ذلك لقلته فى كلامهم أو لضعف القول المذكور فى المثال (قوله : فعلا كان) أى : ذلك الصدر كما فى الآيه أو اسما كما فى المثال الآتى ومنه ما تقدم من قوله : سهر دائم وحزن طويل (قوله : أى يسبحه رجال) أى :

١- النور : ٣٧ ، ٣٦.

(وعليه قوله : نعم الرجل) أو : نعم رجلا (زيد ؛ على قول) أى : على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ ؛ أى : هو زيد ، ويجعل الجمله استئنافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم.

(وقد يحذف) الاستئناف (كله ؛ إما مع قيام شىء مقامه ؛ نحو :) قول الحماسى (١) :

(زعمتم أنّ إخوتكم ...

******

وحذف الفعل اعتمادا على يسبح الأول لا على المذكور فى السؤال المقدر ؛ لأنه لا يجوز كما فى دلائل الإعجاز فلا مخالفه بينه وبين الشارح ، فاندفع قول بعضهم : إن فى كلام الشارح مخالفه لما صرح به الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز من أن السؤال المشتمل على الفعل إذا كان مقدرا لا يجوز حذف الفعل فى الجواب ، وعلى هذا فيكون تقدير السؤال فى الآيه من المسبحون؟.

(قوله : وعليه) أى : ويجرى عليه أى : على حذف صدر الاستئناف (قوله : أى على قول إلخ) أى : على قول من يقول : إن المخصوص مبتدأ محذوف الخبر ، وإلا فيكون المحذوف العجز ولا على قول من يقول : إن المخصوص مبتدأ خبره الجمله قبله ، وأنه بدل أو عطف بيان ، وإلا فلا حذف أصلا ولا يكون فى الكلام استئناف (قوله : ويجعل الجمله إلخ) عطف لازم على ملزوم (قوله : وقد يحذف الاستئناف كله) أى : قد تحذف الجمله المستأنفه بتمامها فلا يبقى منها صدر ولا عجز ، وحينئذ فيكون الفصل الذى هو ترك العطف بين المحذوفه وما قبلها تقريريا ؛ لأن الفصل الحقيقى إنما يكون بين الملفوظين (قوله : إما مع قيام شىء مقامه) أى : مقام ذاك الاستئناف المحذوف لكونه يدل على ذلك المحذوف (قوله : نحو قول الحماسى) أى : قول الشاعر الذى ذكر أبو تمام شعره فى ديوان الحماسه وهو ساور بن هند بن قيس بن زهير ، وبعد البيت المذكور :

أولئك أومنوا جوعا وخوفا

وقد جاعت بنو أسد وخافوا

١- البيت لمساور بن هند بن قيس بن زهير ، فى لسان العرب (ألف) ، وتاج العروس (ألف) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص ١۴۴٩ ، وبلا نسبه فى تهذيب اللغه ١٥ / ٣٧٩ ، وتاج العروس ۴ / ۴٢٢ (ألت).

قريش ... لهم إلف) أى : إيلاف فى الرحلتين المعروفتين لهم فى التجاره ؛ رحله فى الشتاء إلى اليمن ، ورحله فى الصيف إلى الشام (وليس لكم إلاف) أى : مؤالفه فى الرحلتين المعروفتين ، كأنه قيل : أصدقنا فى هذا الزعم أم كذبنا؟ فقيل : كذبتم.

******

ومراده هجو بنى أسد وتكذيبهم فى انتسابهم لقريش وادعائهم أنهم إخوتهم ونظائرهم بأن لهم إيلافا فى الرحلتين وليس لهم شىء منهما ، وأيضا قد آمنهم الله من الجوع والخوف كما هو نص القرآن وأنتم جائعون خائفون (قوله : قريش) هم أولاد النضر بن كنانه وهو خبر أن ، وأما قوله : لهم إلف فهو منقطع عما قبله قائم مقام الاستئناف والألف مصدر الثلاثى وهو ألف يقال ألف فلان المكان يألفه إلفا ، والإيلاف مصدر الرباعى وهو آلف وكلاهما بمعنى واحد وهو المؤالفه والرغبه (قوله : رحله الشتاء لليمن) أى : لأنه حار ورحله فى الصيف إلى الشام ؛ لأنه بارد (قوله : وليس لكم إلاف) أى : رغبه فى الرحلتين المعروفتين أى : فقد افتريتم فى دعوى الأخوه لعدم التساوى فى المزايا والرتب ، إذ لو صدقتم فى ادعاء الأخوه والنظاره لهم لاستويتم مع قريش فى مؤالفه الرحلتين (قوله : كأنه قيل إلخ) وذلك لأن قوله : زعمتم يشعر بأن القائل لم يسلم له ما ادعاه ، إذ الزعم كما ورد مطيه الكذب ، لكن قد يستعمل لمجرد النسبه لا لقصد التكذيب فليس فيه تصديق ولا تكذيب صريح كما هنا ، فكان المقام مقام أن يقال : أصدقنا إلخ ، ولو حمل الزعم هنا على القول الباطل لاستغنى عن تقدير كذبتم ولا يكون من هذا القبيل.

واعلم أن ما ذكره الشارح من أن قوله : لهم إلف إلخ : قائم مقام الاستئناف لدلالته عليه غير متعين لجواز أن يكون جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف ، فكأنه لما قال المتكلم : كذبتم قالوا : لم كذبنا؟ فقال لهم المتكلم : لهم إلف ، فيكون فى البيت استئنافان أحدهما محذوف والآخر مذكور وكل منهما جواب لسؤال مقدر ، ولا يقال : إن هذا الاحتمال عين ما قاله الشارح ؛ لأن قوله لهم إلف بالنسبه إلى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى أن يكون استئنافا جوابا للسؤال عن سببه فأقيم المسبب مقام السبب ، وحينئذ فلا يصح جعله مقابلا لما قاله الشارح ؛ لأنا نقول لا نسلم أن هذا الاحتمال عين

فحذف هذا الاستئناف كله وأقيم قوله : [لهم إلف وليس لكم إلاف] مقامه لدلالته عليه (أو بدون ذلك) أى : قيام شىء مقامه اكتفاء بمجرد القرينه (نحو : (فَنِعْمَ الْماهِدُونَ)(1) أى : نحن ؛ على قول) أى : على قول من يجعل المخصوص خبر المبتدأ ؛ أى : هم نحن.

[الوصل لدفع الايهام]

ولما فرغ من بيان الأحوال الأربعه المقتضيه للفصل شرع فى بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال : ...

******

ما قاله الشارح ؛ لأن لهم إلف وليس لكم إلاف على ما قال الشارح تأكيد للاستئناف المحذوف ، أو بيان له لاستلزامه له من غير تقدير سؤال آخر ، وأما على هذا الاحتمال فيكون استئنافا مستقلا جوابا عن سؤال عن عله ادعاء الكذب ، فتغاير الوجهان بهذا الاعتبار ، وإن كان مآلهما واحدا بحسب القصد - فتأمل.

(قوله : فحذف هذا الاستئناف) وهو قوله : كذبتم الواقع فى جواب السؤال (قوله : لدلالته عليه) أى : لأنه عله له والعله تدل على المعلول ، ويحتمل أن المراد لدلالته عليه أى : من حيث إنه يدل على نفى المزعوم من الأخوه والنظاره (قوله : اكتفاء بمجرد القرينه) أى : الداله على المحذوف التى لا بد منها فى كل حذف (قوله : أى هم نحن) فيكون المحذوف جمله المخصوص مع مبتدئه (قوله : على قول) أى : إنما يكون مما حذف فيه المجموع على قول ، وأما على قول من يجعله مبتدأ والجمله قبله خبرا عنه فليس من هذا الباب أى : الاستئناف ، بل مما حذف فيه المبتدأ فقط وقد يقال لا وجه لتخصيص حذف الاستئناف مع عدم قيام شىء مقامه بقول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ، بل يجرى أيضا على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف ، فكان على المصنف أن يقول على قولين : اللهم إلا أن يكون اقتصاره على ذلك القول ؛ لأنه المشهور بين النحاه - فتدبر.

(قوله : ولما فرغ من بيان الأحوال الأربعه إلخ) أى : وهى كمال الانقطاع بلا إيهام وكمال الاتصال وشبه الأول وشبه الثانى (قوله : شرع فى بيان الحالتين إلخ) وهما

۱- الذاريات : ۴۸.

(وأما الوصل لـدفع الإيهام فكقولهم : لا ، وأيدك الله) فقولهم : [لا] رد لكلام سابق ؛ كما إذا قيل : هل الأمر كذلك؟ فيقال : لا ؛ أى : ليس الأمر كذلك ؛ فهذه جمله إخباريه ، وأيدك الله جمله إنشائيه دعائيه. فبينهما كمال الانقطاع ، لكن عطفت عليها لأن ترك العطف يوهم أنه دعاء على المخاطب بعدم التأييد ، مع أن المقصود الدعاء له بالتأييد ، ...

******

كمال الانقطاع مع الإيهام والتوسط بين الكمالين (قوله : وأما الوصل) أى : الـذى يجب مع كمال الانقطاع (وقوله : لدفع الإيهام) أى : لأجـل دفع إيهام السامع خلاف مراد المتكلم لو لم يعطف هـذا وكان المناسب لكلامه سابقا أن يقول : وأما كمال الانقطاع مع الإيهام الـذى يجب فيه الوصل لـدفع الإيهام فهو كقولهم إلـخ (قوله : فكقولهم) أى : فى المحاورات عنـد قصد النفى لشـىء تقـدم مع الـدعاء للمخاطب بالتأييـد (قوله : لا وأيدك الله) ذكر صاحب المغرب أن أبا بكر الصديق - رضـى الله عنه - مر برجل فى يده ثوب فقال له الصديق : أتبيع هذا؟ فقال : لا يرحمك الله ، فقال له الصديق : لا تقل هكذا ، قل : لا ويرحمك الله ، واعلم أن دفع الإيهام لا يتوقف على خصوص العطف ، بل لو سـكت بعـد قوله : لا أو تكلم بما يدفع الاتصال ، ثم قال : رحمك الله أو أيـدك الله من غير عطف لكان الكلام خاليا عن الإيهام وقد فصل بعض القراء بين عوجا وقيما دفعا لتوهم أن قيما صـفه لعوجا ، وحينئذ فوجوب الوصل مع كمال الانقطاع مع الإيهام بالنسبه للفصل مع الاتصال - فتأمل.

(قوله : هل الأمر كذلك) أى : هل أسأت إلى فلان أو هل الأمر كما زعم فلان (قوله : فيقال لا) أى : ما أسأت إلى فلان أو ليس الأمر كما زعم فلان.

(قوله : فهذه) أى جمله ليس الأمر كذلك التى تضمنتها لا (قوله : دعائيه) أى : بالتأييد للمخاطب (قوله : لكن عطفت عليها إلخ) هـذا تصـريح بأن الواو المذكوره عاطفه لا زائده لدفع الإيهام وليست استئنافيه كما قيل ، لكونها فى الأصل للعطف فلا يصار إلى خلافـه إلا عنـد الضـروره ، ولعل ذلك القائل ارتكب ذلك هربا من لزوم عطف الإنشاء على الإخبار ، وفى الفنرى : يحكى عن الصاحب بن عباد أنه قال هذه الواو أحسن من واوات الأصداغ على خدود الملاح (قوله : لأن ترك العطف إلخ) قيل :

فأينما وقع هـذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضـمون قولهم : [لا] ، وبعضـهم لما لم يقف على المعطوف عليه فى هذا الكلام نقل عن الثعـالبى حكـايه مشـتمله على قـوله : قلت : لاـ ، وأيـدك الله. وزعم أن قـوله : [وأيـدك الله] عطـف على قوله : [قلت] ، ولـم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول ، وأنه لو لم يحك الحكايه فحينما قال للمخاطب : [لا ، وأيدك الله] فلا بد له من معطوف عليه.

******

إن هـذا الوهم بعـد إيراد العـاطف بـاق ؛ لأـنه يجوز أن يكون للعطف على المنفى لاـ على النفى ، وإذا كان العطف على المنفى كانت لا مسلطه على المعطوف ، والجواب أن العطف على المنفى المحذوف مع وجود المذكور مما لا يذهب إليه الوهم (قوله : فأينما) أين شرطيه جوابها قوله : فالمعطوف إلخ أى : فأى محل وقع فيه هذا الكلام أى : مثل هذا الكلام مما جمع فيه بين لا التى لرد كلام سابق ، وجمله دعائيه نحو : لا ونصـرك الله أو لا ورحمك الله أو لا وأصلحك الله ، فالمعطوف عليه هو مضمون قوله : لا أى : ما تضـمنه لا من الجمله ، (وقوله : فأينما إلـخ) تفريع على قوله : لكن عطفت عليها وأتى الشارح بهـذا التعميم توطئه للرد على البعض الآتى (قوله : وبعضهم) هو الشارح الزوزنى (قوله : فى هذا الكلام) أى : لا وأيدك الله وما ماثله (قوله : وزعم) أى : ذلـك البعض وهو عطف على نقـل (قوله : عطف على قوله قلت) أى : لاـ على مضـمون قوله : لا (قوله : ولم يعرف) أى : ذلك القائـل وهـذه جمله حـاليه من فاعـل نقـل ، (وقوله : أنه) أى : الحـال والشـأن (وقوله : لو كـان) أى : قوله وأيـدك الله ، (وقوله : وكـذلك) أى : معطوفـا على قلت (قـوله : لم يـدخل الـدعاء تحت القـول) أى : وهو خلاـف المقصود من هـذا الـتركيب ، فـإن المقصـود منه باعتبـار الاسـتعمال العرفى والقصـد الغـالبى أنه من جمله المقـول ، وأن المعنى قلت لاـ وقلت : أيـدك الله ، وهـذا يقتضـى عطف أيدك الله على مضـمون لا لا على مضـمون قلت : وليس المعنى قلت لا فيما مضـى ، ثم أنشأ الآن يقول : أيدك الله كمـا هو مقتضـى عطفه على نفس قلت ؛ لأـن العطف عليه يقتضـى خروجه عن القول وأنه غير محكى به كمـا لا يخفى ؛ لأن هـذا المعنى وإن أمكن لا يقصد عرفا (قوله : وأنه لو لم يحك الحكايه) عطف على أنه لو كان أى : ولم يعرف ذلك البعض أن الثعالبى لو لم يحك الحكايه أى : لو لم يصرح بالقول ، فالمراد بالحكايه قلت ، (وقوله : فحينما قال إلخ) الفاء

(وأما للتوسط) عطف على قوله : [أما الوصل لدفع الإيهام] ؛ أى : وأما الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال ، وقد صحف بعضهم [أما] بفتح الهمزه [إما] بكسر الهمزه ؛ فركب متن عمياء وخبط خبط عشواء (فإذا اتفقتا) أى : الجملتان (خبرا أو إنشاء ؛ ...

******

زائده ، وحين ظرف لقوله لا بد ، وما مصدريه ، (وقوله : فلا بد) جواب لو ، والفاء فيه زائده أى : ولم يعرف ذلك البعض أن الثعالبى لو لم يصرح بالقول لا بد من معطوف عليه حين قوله للمخاطب : لا وأيدك الله ، ولم يوجد معطوف عليه ووجود العطف من غير معطوف عليه باطل ، فبطل كلامه وتعين كون المعطوف عليه مضمون لا سواء صرح قبلها بالحكايه أو لا وهو المطلوب ، والحاصل أن قوله : وأنه لو لم يحك إلخ : اعتراض ثان على ذلك القائل ، وحاصله أن الذى ذكره من العطف على قلت إنما يتأتى فى خصوص تلك الحكايه ، وأما إذا قلت لا وأيدك الله من غير قلت احتاج الأمر للمعطوف عليه ولم يوجد معطوف عليه ووجود العطف بدون معطوف عليه باطل ، ولا يقال : يقدر قلت معطوفا عليها ؛ لأن العطف على المحذوف مع وجود المذكور مما لا يذهب إليه الوهم - فتأمل - قرره شيخنا العلامه العدوى (قوله : وأما للتوسط) الجار والمجرور متعلق بالوصل محذوفا والوصل مبتدأ ، وإذا - فى قوله : فإذا اتفقتا - خبره ، وأصل الكلام ، وأما الوصل لأجل التوسط فيتحقق بين الجملتين إذا اتفقتا إلخ ، والفاء فى جواب الشرط داخله فى المعنى على الجمله لكنها زحلقت عن المبتدأ إلى الخبر كما فى أما زيد فقائم ، والجمله عطف على جمله ، وأما الوصل لدفع الإيهام فكقولهم (قوله : لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال) وذلك بألّا يكون بين الجملتين أحد الكمالين ولا شبه أحدهما (قوله : وقد صحف بعضهم) وهو الشارح الزوزنى ، (وقوله : أما بفتح الهمزه) مفعول صحف ، (وقوله : بكسر) متعلق بصحف ، وفى بعض النسخ : وقد صحفه بعضهم إما بالكسر والضمير وعليها ، فالمعنى وقد صحف بعضهم هذا اللفظ إما بالكسر وفى ضبط بفتح ، أما على هذه النسخه وعليه فأما بدل من الضمير (قوله : فركب) أى : فصار مثل من ركب متن أى : ظهر ، (وقوله : عمياء) أى : ناقه عمياء ، وخبط خبط عشواء أى : خبط خبطا كخبط ناقه عشواء أى : ضعيفه البصر أو لا تبصر ليلا ، والمراد أنه وقع

لفظا ومعنى ، أو معنى فقط بجامع) أى : بأن يكون بينهما جامع بدلاله ما سبق من أنه إذا لم يكن جامع فبينهما كمال الانقطاع ، ثم الجملتان المتفقتان خبرا أو إنشاء ، لفظا ومعنى - قسمان ؛ لأنهما إما إنشائيتان ، أو خبريتان ، والمتفقتان معنى فقط سته أقسام ؛ لأنهما إن كانتا إنشائيتين معنى : ...

******

فى خبط عظيم من جهه اللفظ ومن جهه المعنى ، أما من جهه اللفظ : فلأن قراءته بالكسر تحوج إلى تقدير إما فى المعطوف عليه قبلها - كما اعترف هو بذلك ؛ لأن إما العاطفه لا بد أن يتقدمها إما فى المعطوف عليه فيصير تقدير الكلام هكذا ، وأما الوصل فإما لدفع الإيهام وإما للتوسط ويرد عليه أن حذف إما من المعطوف عليه لا يجوز فى السعه حتى يقال : إنها مقدره قبل قوله : لدفع الإيهام ، ويرد عليه أيضا أن الفاء فى قوله : فكقولهم ، وفى قوله : فإن اتفقتا تكون ضائعه ، وتبقى إذا بلا جواب فى قوله : فإذا اتفقتا إن كانت شرطيه أو بلا متعلق ظاهر إن كانت لمجرد الظرفيه ، فإذا أجاب بجعل الفاء فى قوله : فكقولهم مؤخره عن تقديم ، وأنها داخله فى الأصل على إما المحذوفه الداخله على لدفع فزحلقت وأدخلت على كقولهم وبتقدير الجواب أو متعلق الظرف كان ذلك تعسفا لما فيه من الحذف والعجرفه على ما لا يخفى مع عدم الحاجه لذلك ، وأما من جهه المعنى فلأنه قد علم من قول المصنف سابقا فى مقام تعداد الصور إجمالا ، وإلا فالوصل أن الوصل يجب فى صوره كمال الانقطاع مع الإيهام وفى صوره التوسط بين الكمالين ، وحينئذ فيجب أن يجعل ما هنا تفصيلا للصورتين المذكورتين اللتين يجب فيهما الوصل وهو ما يقتضيه فتح أما إذ المعنى وأما الوصل الذى يجب مع كمال الانقطاع مع الإيهام لأجل دفع الإيهام فكقولهم إلخ ، وأما الوصل الذى يجب لأجل توسط الجملتين بين الكمالين ففيما إذا اتفقتا إلخ ولو كسرت إما لكان ما هنا عين ما تقدم ؛ لأن المعنى ، وأما الوصل الواجب فإما لدفع الإيهام ، وإما للتوسط فيكون مكررا مع ما سبق ولا داعى لذلك التكرار - هذا محصل ما ذكره العلامه عبد الحكيم مع بعض تصرف.

(قوله : لفظا ومعنى) راجعان لكل من خبر أو إنشاء وكذا قوله : أو معنى فقط (قوله : بجامع) أى : مع تحقق جامع بينهما أى : فى ذلك الاتفاق بأنواعه (قوله : من أنه إذا لم يكن جامع) أى : والحال أنهما اتفقا خبرا لفظا ومعنى أو اتفقا إنشاء كذلك

فاللفظان إما خبران ، أو الأولى خبر ، والثانيه إنشاء ، أو بالعكس ، وإن كانتا خبريتين معنى : فاللفظان إما إنشاءان ، أو الأولى إنشاء ، والثانيه خبر ، أو بالعكس ، فالمجموع ثمانيه أقسام ، والمصنف أورد للقسمين الأولين مثاليهما : (كقوله تعالى : (يُخادِعُونَ اللهَ وَهُوَ خادِعُهُمْ)(۱) وقوله تعالى : (إِنَّ الْأَبْرارَ لَفِي نَعِيمٍ. وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ)(۲)) فى الخبريتين لفظا ومعنى إلا أنهما فى المثال الثانى متناسبتان فى الاسميه بخلاف الأول ...

******

(قوله : فاللفظان إما خبران) نحو تذهب إلى فلان وتكرمه (قوله : فاللفظان إما إنشاءان) نحو : ألم أقل لك كذا وكذا ولم أعطك أى : قلت لك وأعطيتك (قوله : ثمانيه أقسام) أى : وكلها من باب التوسط (قوله : أورد للقسمين الأولين) أعنى : الجملتين المتفقتين خبرا لفظا ومعنى ، والجملتين المتفقتين إنشاء لفظا ومعنى.

(قوله : (يُخادِعُونَ اللهَ)) أى : بإظهار خلاف ما يبطنون ، (وقوله : (وَهُوَ خادِعُهُمْ)) أى : مجازيهم على خداعهم ، فالجملتان خبريتان لفظا ومعنى والجامع بينهما اتحاد المسندين ؛ لأنهما معا من المخادعه وكون المسند إليهما أحدهما مخادع والآخر مخادع ، فبينهما شبه التضايف أو شبه التضاد لما تشعر به المخادعه من العداوه ، وأورد على المصنف أن هذه آيه سوره النساء ، فالجمله لها محل من الإعراب ؛ لأنها خبر إن من قوله تعالى : (إِنَّ الْمُنافِقِينَ يُخادِعُونَ اللهَ) إلخ وليست آيه البقره ؛ لأنه ليس فيها وهو خادعهم ، والكلام الآن فيما لا محل له من الإعراب ، وأجيب بأن القصد بيان التوسط بين الكمالين بقطع النظر عن كون الجمله لها محل من الإعراب أو لا (قوله : (إِنَّ الْأَبْرارَ) إلخ) أى : فالجملتان خبريتان لفظا ومعنى ، والجامع بينهما التضاد بين المسندين والمسند إليهما ؛ لأن الأبرار ضد الفجار والكون فى النعيم ضد الكون فى الجحيم (قوله : بخلاف الأول) أى : فإن الجمله الأولى فيه فعليه والثانيه جمله اسميه ، (وقوله : إلا أنهما إلخ) بيان لنكته تعداد المثال مع كون الجملتين فى كل منهما خبريه لفظا ومعنى (قوله : (كُلُوا

۱- النساء : ۱۴۲.

۲- الانفطار : ۱۳ ، ۱۴.

(وقوله تعالى : (كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا)(١)) فى الإنشائيتين لفظا ومعنى ، وأورد للاتفاق معنى فقط مثالا واحدا إشاره إلى أنه يمكن تطبيقه على قسمين من أقسامه السته ، وأعاد فيه لفظ [الكاف] تنبيها على أنه مثال للاتفاق معنى فقط ، فقال :

******

وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا) أى : فقوله و" اشربوا ولا تسرفوا" جملتان إنشائيتان لفظا ومعنى معطوفتان على مثلهما والجامع بينهما اتحاد المسند إليه فى كلها وهى الواو التى هى ضمير المخاطبين وتناسب المسند فيها وهو الأمر بالأكل والشرب وعدم الإسراف لما بين هذه الثلاثه من التقارب فى الخيال ؛ لأن الإنسان إذا تخيل الأكل تخيل الشرب لتلازمهما عاده ، وإذا حضرا فى خياله تخيل مضره الإسراف (قوله : وأورد) أى : المصنف (قوله : إشاره) أى : حال كونه مشيرا إلى أنه يمكن تطبيقه إلخ ، ووجه الإشاره من قوله : وتحسنون بمعنى أحسنوا أو وأحسنوا ولا يصح جعل قوله : إشاره مفعولا لأجله عله لقوله : أورد ، إذ لا معنى لذلك إلا لو كانت الأقسام اثنين وأورد منها مثالا واحدا - تأمل ذلك - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : على قسمين من أقسامه السته) الأقسام السته هى السابقه فى قول الشارح والمتفقتان معنى فقط سته إلخ ، والمراد بالقسمين اللذين يمكن تطبيق المثال عليهما أن تكون الجملتان خبريتين لفظا إنشائيتين معنى ، أو تكونا إنشائيتين معنى ، والأولى خبريه فى اللفظ والثانيه إنشائيه فيه ، وبقى على المصنف أمثله الأربعه تمام السته فمثال ما إذا كانتا إنشائيتين معنى ، والأولى إنشائيه لفظا دون الثانيه : قم الليل وأنت تصوم النهار ، ومثال الخبريتين معنى مع كونهما معا إنشائيتين لفظا : ألم آمرك بالتقوى ، وألم آمرك بترك الظلم ، ومثال الخبريتين معنى مع كون الأولى خبريه لفظا والثانيه إنشائيه لفظا : أمرتك بالتقوى ، وألم آمرك بترك الظلم ، ومثال الخبريتين معنى مع كون الأولى إنشائيه لفظا والثانيه خبريه لفظا قوله تعالى : (أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثاقُ الْكِتابِ أَنْ لا يَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا ما فِيهِ)(٢) فإن درسوا عطف على قوله : ألم

١- الأعراف : ٣١.

٢- الأعراف : ١٦٩.

(وكقوله تعالى : (وَإِذْ أَخَذْنا مِيثاقَ بَنِى إِسْرائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْساناً وَذِى الْقُرْبى وَالْيَتامى وَالْمَساكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً)(۱)) فعطف (قُولُوا) على (لا تَعْبُدُونَ) مع اختلافهما لفظا ؛ لكونهما إنشائيتين معنى ؛ ...

******

يؤخذ وهو وإن كان إنشاء بوجود الاستفهام ، إلا أنه فى تأويل الخبر وهو أخذه عليهم ميثاق الكتاب ؛ لأن الاستفهام للإنكار - تأمل.

(قوله : وإذا أخذنا ميثاق إلخ) إذ ظرف لمحذوف معطوف على ما قبله أى : واذكر إذ أخذنا ، (وقوله : لا تعبدون إلا الله) أى : قائلين لهم لا تعبدون ، وفيه أن الكلام فى الجمل التى لا محل لها من الإعراب ، وقد تقدم ما يؤخذ منه الجواب ، أو أن أخذ الميثاق كالقسم والمعنى واذكر وقت قسمنا على بنى إسرائيل وهذا جوابه ، وحينئذ فلا اعتراض ، ثم إنه على الاحتمال الأول فى قوله : لا تعبدون التفات إن قرئ الفعل بالياء التحتيه ، وإن قرئ بالتاء الفوقيه فلا التفات ، وعلى الثانى بالعكس (قوله : وبالوالدين) متعلق بالفعل المقدر العامل فى المصدر ، ومحل الشاهد من نقل الآيه قوله : وبالوالدين إحسانا ؛ لأنه المحتمل للقسمين ، وأما قوله : وقولوا فليس محتملا إلا لوجه واحد ، وحاصل ما ذكره الشارح فى هذه الآيه أن جمله وقولوا عطف على جمله لا تعبدون لاتحادهما فى الإنشائيه معنى وإن اختلفتا لفظا ؛ لأن الأولى خبريه والثانيه إنشائيه ، وأما جمله وبالوالدين فإن قدر الفعل العامل فى المصدر خبرا بمعنى الطلب كانت تلك الجمله عطفا على جمله لا تعبدون ، والجملتان إنشائيتان فى المعنى خبريتان لفظا وإن قدر الفعل العامل فى المصدر طلبا كانت تلك الجمله عطفا على جمله لا تعبدون والأولى خبريه لفظا إنشائيه معنى والثانيه إنشائيه لفظا ومعنى (قوله : فعطف قولوا على لا تعبدون إلخ) أى : والجامع بين هذه الجمل باعتبار المسند إليه واضح لاتحاده فيها وباعتبار المسندات ، فالاتحاد كذلك ؛ لأن كلا من تخصيص الله بالعباده والإحسان للوالدين والقول الحسن للناس عباده مأمور بها وأخذ الميثاق عليها ، فإن قلت لم لا يجوز أن يكون قولوا عطفا على الفعل المقدر أى : تحسنون أو أحسنوا فيكون العطف على الاحتمال الأول من عطف

۱- البقره : ۸۳.

لأن قوله : (لا تَعْبُدُونَ) إخبار فى معنى الإنشاء (أى : لا تعبدوا) وقوله (وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْساناً) لا بد له من فعل ، فإما أن يقدر خبرا فى معنى الطلب ؛ أى (وتحسنون ؛ بمعنى : أحسنوا) فتكون الجملتان خبرا لفظا ، إنشاء معنى ، وفائده تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الإنشاء : إما لفظا : فالملاءمه مع قوله : (لا تَعْبُدُونَ) وإما معنى : فالمبالغه باعتبار أن المخاطب كأنه سارع إلى الامتثال فهو يخبر عنه ؛ كما تقول : تذهب إلى فلان تقول له : كذا - تريد الأمر - أى : اذهب إلى فلان فقل له : كذا ؛ وهو أبلغ من الصريح.

******

الإنشائيه لفظا ومعنى على الإنشائيه معنى الخبريه لفظا ، وعلى الاحتمال الثانى من عطف الإنشائيه لفظا ومعنى على مثلها ، وحينئذ فيكون وقولوا محتملا لقسمين كالذى قبله قلت هذا ، وإن كان جائزا فى نفسه بناء على أن المعطوفات إذا تكررت يكون كل منها معطوفا على ما قبله وهو أحد قولين ، لكن الشارح لم يقل به ؛ لأن الجمهور من النحاه على خلافه ، حيث كان العطف بحرف غير مرتب (قوله : لأن قوله لا تعبدون إخبار فى معنى الإنشاء) وذلك لأن أخذ الميثاق يقتضى الأمر والنهى ، فإذا وقع بعده خبر أول بالأمر أو بالنهى كما هنا أى : لا تعبدوا غير الله وكل منهما إنشاء.

(قوله : لا بد له من فعل) لأن قوله : وبالوالدين معمول لا بد له من عامل يعمل فى محصله النصب والأصل فيه أن يكون فعلا (قوله : فإما أن يقدر خبرا فى معنى الطلب) أى : بقرينه المعطوف عليه وهو قوله : لا تعبدون (قوله : فتكون الجملتان إلخ) أى : وهما قوله : لا تعبدون إلا الله ، وقوله : وتحسنون المقدر (قوله : وفائده تقدير الخبر) هو مبتدأ محذوف الخبر أى : ظاهره لفظا ومعنى ، أما لفظا إلخ (قوله : فالملاءمه) أى : المناسبه بينه وبين قوله : لا تعبدون من جهه أن كلا خبر مراد منه الطلب (قوله : كأنه سارع إلخ) إن قلت ما ذكره إنما يصح لو كان الإخبار بلفظ الماضى - قلت : وكذلك بالحال - أفاده عبد الحكيم.

(قوله : فهو) أى : المتكلم يخبر عنه أى : عن المأمور به المفهوم من الامتثال (قوله : تريد الأمر) أى : تريد بلفظ تذهب (قوله : وهو) أى : التعبير بالخبر مكان الأمر أبلغ من الصريح أى : أبلغ من صريح الأمر ويقاس عليه ما يقال إن التعبير بالخبر مكان

(أو) يقدر من أول الأمر صريح الطلب على ما هو الظاهر ؛ أى : (وأحسنوا) بالوالدين إحسانا ؛ فتكونان إنشائيتين معنى ؛ إذ لفظ الأولى إخبار ، ولفظ الثانيه إنشاء. (والجامع بينهما) أى : بين الجملتين (يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما ، ...

******

النهى كما هنا أبلغ من صريح النهى وإنما كان الخبر المذكور أبلغ لإفادته المبالغه بالاعتبار المذكور (قوله : أو يقدر) عطف على يقدر فى قوله سابقا : فإما أن يقدر خبرا ، (وقوله : صريح الطلب) أى : من أول الأمر ، والقرينه على ذلك التقدير قوله : بعد وقولوا للناس حسنا ، والحاصل أن تقدير تحسنون فيه مشاكله فى اللفظ لما قبله ومبالغه باعتبار الإشاره إلى سرعه الامتثال ، وتقدير أحسنوا فيه مشاكله لما بعده وفيه إضمار فقط ، بخلاف إضمار تحسنون فإنه مجاز فى التعبير عن أحسنوا ، فلكل من التقديرين مرجحان ، وظاهر كلام المتن أن التقدير الأول أولى وقوه كلام الشارح تدل عليه أيضا ؛ لأن المصنف قدمه واعتنى الشارح بتوجيهه وبينه أتم بيان (قوله : على ما هو الظاهر) أى : لأن الأصل فى الطلب أن يكون بصيغته الصريحه لا يقال وبقرينه ، وقولوا : لأنا نقول يعارضها قرينه لا تعبدون (قوله : فتكونان) أى : لا تعبدون وأحسنوا ، والصواب فتكونا ؛ لأنه منصوب عطفا على يقدر المنصوب عطفا على يقدر السابق ونصب ما هو من الأفعال الخمسه بحذف النون ، اللهم إلا أن يجعل مستأنفا أى : إذا تقرر ذلك فتكونان إلخ ، وإن كان فيه تكلف (قوله : إذ لفظ الأولى إخبار) عله لمحذوف أى : لا لفظا ؛ لأن لفظ الأولى إلخ ، وفى نسخه مع أن لفظ الأولى أى : والحال أن لفظ الأولى وهى لا تعبدون إخبار ، (وقوله : ولفظ الثانيه) أى : وهى قوله : وأحسنوا.

(قوله : والجامع بينهما) أى : والوصف الذى يقتضى الجمع بينهما ، بحيث يكون مقربا لهما.

(قوله : أى بين الجملتين) أى : سواء كان لهما محل من الإعراب أو لا ، (وقوله : يجب أن يكون باعتبار) أى : يجب أن يكون محققا باعتبار المسند إليهما أى : بالنسبه إلى اللذين أسند إليهما فى الجملتين اتحدا أو تغايرا فضمير التثنيه عائد على أل الموصوله

والمسندين جميعا) أى : باعتبار المسند إليه فى الجمله الأولى ، والمسند إليه فى الثانيه ، وكذا المسند فى الأولى ، والمسند فى الثانيه (نحو : يشعر زيد ويكتب) للمناسبه الظاهره بين الشعر والكتابه ، وتقارنهما فى خيال أصحابهما (ويعطى) زيد (ويمنع) لتضاد الإعطاء والمنع ؛ ...

******

باعتبار المعنى (قوله : والمسندين) أى : وباعتبار اللذين أسندا فى الجملتين اتحدا أو تغايرا (قوله : جميعا) راجع للمسند إليهما وللمسندين ، فلا بد من المناسبه بين الأمرين أو الاتحاد فيهما فلو وجدت مناسبه بين المسندين فقط ، أو المسند إليهما فقط ، أو اتحاد بين المسندين أو المسند إليهما فقط فلا يكفى (قوله : أى باعتبار إلخ) أى : لا باعتبار المسند إليهما فقط ولا باعتبار المسندين فقط ولا باعتبار المسند فى الأولى والمسند إليه فى الثانيه ، ولا باعتبار العكس أى : المسند إليه فى الأولى والمسند فى الثانيه ، ثم إن ظاهر المصنف والشارح الاكتفاء بوجود الجامع بين المسند إليهما والمسندين فى الجملتين ، وأنه لا عبره بالجامع باعتبار المتعلقات ولعله كذلك إن لم يكن القيد مقصودا بالذات فى الجملتين فانظره (قوله : يشعر زيد) بفتح عينه وضمها (قوله : للمناسبه إلخ) أى : مع اتحاد المسند إليهما كما يأتى وهو متعلق بمحذوف أى : فالعطف صحيح للمناسبه الظاهره (قوله : بين الشعر والكتابه) أى : اللذين هما مسندان والمناسبه بينهما من جهه أن كلا منهما تأليف كلام على وجه مخصوص ؛ وذلك لأن النظم تأليف كلام موزون والكتابه تأليف كلام نثر ؛ لأن الكتابه إذا قوبلت بالشعر فمعناها تأليف الكلام النثر ، وعلى هذا فبين الكتابه والشعر تماثل لا يفارقهما فى الحقيقه وإن اختلفا بالعوارض كالنظميه والنثريه ، وحينئذ فالجامع بينهما عقلى كما يأتى - تأمل.

(قوله : وتقارنهما إلخ) هذا جامع آخر غير الأول ، وذلك لأن التقارن المذكور جامع خيالى كما يأتى ، والجامع بين المسند إليهما فى الجملتين عقلى لا غير وهو الاتحاد ، وأما بين المسندين فيهما فيصح أن يعتبر أنه التماثل فيكون عقليا ، ويصح أن يعتبر أنه التقارن فى خيال أصحابهما فيكون خياليا - فتأمل.

(قوله : أصحابهما) وهم الأدباء الذين يعانون النظم والنثر (قوله : لتضاد إلخ) أى : فالعطف صحيح لتضاد العطاء والمنع أى : لتناسبهما بحكم التضاد ، وعلى هذا فالجامع

هـذا عند اتحاد المسـند إليهما ، وأما عند تغايرهما فلا بد من تناسـبهما ؛ كما أشار إليه بقوله : (وزيد شاعر وعمرو كاتب ، وزيد طويل وعمرو قصـير ؛ لمناسـبه بينهما) أى : بين زيـد وعمرو ؛ كالأخوه ، أو الصـداقه ، أو العداوه ، أو نحو ذلك. وبالجمله يجب أن يكون أحـدهما بسـبب من الآـخر ، وملابسـا له ملابسه لها نوع اختصاص (بخلاف : زيـد كاتب ، وعمرو شاعر بـدونها) أى : بدون المناسبه بين زيد وعمرو ،

******

بين المسـندين وهمى لمـا يـأتى من أن التضـاد أمر بسـببه يحتـال الوهم فى اجتمـاع الأمرين المتضادين عنـد المفكره ، وفى قوله لتضـاد الإعطـاء والمنع نظر ، إذ ليس بينهما تقابل التضاد بل تقابل العـدم والملكه ، اللهم إلا أن يكون مراده التضاد اللغوى أعنى مطلق التنـافى – قـاله يس ، وكـأنه مبنى على أن المنع عـدم الإعطاء والظاهر أنه كف النفس عن الإعطاء فهو أمر ثبوتى ، وحينئذ فالتضاد بينهما ظاهر ولا اعتراض (قوله : هذا) أى : ما سـبق من المثالين (قوله : عند اتحاد المسـند إليهما) أى : والاتحاد مناسـبه ، بل أتم مناسبه لأنه جامع عقلى.

(قوله : فلاـ بـد من تناسـبهما) أى : أن يكون بينهما مناسـبه وعلاقه خاصه ، ولا يكفى كونهما إنسانين أو قائمين أو قاعـدين مثلا على مـا يـأتى ، والحاصـل أنه إذا اتحـد المسـند إليه فيهمـا كما فى المثالين السابقين لم يطلب جامع آخر غير ذلك الاتحاد ، بل ذلك الاتحاد هو الجامع وإن لم يتحـدا ، فلا بد من مناسـبه خاصه بينهما ، ولا تكفى المناسـبه العامه (قوله : لمناسـبه بينهما إلخ) متعلق بمحـذوف أى : فـالعطف فيهمـا صـحيح لمناسـبه أى : عنـد تحقق مناسـبه خـاصه بينهمـا معتبره فى المقـام ، ولم ينبه على المناسـبه بين المسـندين فى هـذين المثالين للعلم بها مما تقـدم (قوله : أو نحو ذلك) كاشتراكهما فى تجاره أو اتصافهما بعلم أو شجـاعه أو إمـاره (قوله : وبـالجمله) أى : وأقول قولاـ ملتبسـا بـالجمله أى : بالإجمـال أى : وأقول قولاـ مجملاـ (قوله : أن يكون أحدهما) أى : أحد الأمرين المسـند إليهما المتغايرين (قوله : بسـبب من الآخر) متعلق بمحذوف أى : مرتبطا ومتعلقا بشىء ناشئ من الآـخر فمن ابتـدائيه وفى بعض النسـخ أن يكـون أحـدهما مناسـبا للآـخر (قـوله : وملابسـا له) عطـف تفسـير (قوله : لهـا نوع اختصاص) أى : وأما مطلق المناسبه فى

فإنه لا يصح وإن اتحد المسندان ؛ ولهذا حكموا بامتناع نحو : خفى ضيق ، وخاتمى ضيق (وبخلاف : زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا) أى : سواء كان بين زيد وعمرو مناسبه ، أو لم يكن ؛ لعدم تناسب الشعر وطول القامه.

(السكاكى) ذكر أنه يجب أن يكون بين الجملتين ...

******

شىء كالجزئيه والحيوانيه والإنسانيه فلا يكفى (قوله : فإنه) أى : هذا التركيب أى : نحو هذا التركيب لأجل قوله : وإن اتحدا إلخ ، (وقوله : وإن اتحد) أى : إذا لم يتحد المسندان كما فى المثال ، وإن اتحدا كما فى خاتمى ضيق وخفّى ضيق.

(قوله : ولهذا حكموا إلخ) أى : ولعدم المناسبه الخاصه المشترطه عند التغاير حكموا بامتناع إلخ ؛ لأنه لا مناسبه خاصه بين المسند إليهما وهما الخف والخاتم ، ولا عبره بمناسبه كونهما معا ملبوسين لبعدها ما لم يوجد بينهما تقارن فى الخيال لأجل ذلك أو لغيره ، أو يكن المقام مقام ذكر الأشياء المتفقه فى الضيق من حيث هى أشياء ضيقه وإلا جاز العطف ؛ لأن المعنى حينئذ هذا الأمر ضيق وذاك الأمر ضيق ، فقد عاد الأمر إلى اتحاد الركنين - كذا فى ابن يعقوب ، وفى عبد الحكيم : أن محل منع العطف فى خفّى ضيق ، وخاتمى ضيق إذا كان المقام مقام الاشتغال بذكر الخواتم ، أما إذا كان المقام مقام بيان أحوال الأمور التى تتعلق بالشخص فإنه يصح العطف بأن تقول كمى واسع ، وداري واسعه ، وخاتمى ضيق ، وخفّى ضيق ، وغلامى آبق - اه.

(قوله : مطلقا) أى : فإن العطف لا يصح فيه مطلقا.

(وقوله : أى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبه) أى : كصداقه أو عداوه (قوله : لعدم تناسب الشعر إلخ) عله لعدم صحه العطف مطلقا ، وحاصله أنه على فرض وجود المناسبه بين زيد وعمرو فهى مفقوده بين المسندين أعنى : الشعر وطول القامه ، فالمناسبه معدومه : إما من جهه أو من جهتين (قوله : السكاكى ذكر إلخ) حاصله أن السكاكى قسم الجامع إلى عقلى ووهمى وخيالى ، ونقل المصنف كلامه مغيرا لعبارته قصدا لإخلاصها ، فلزم المصنف من الفساد على ذلك التعبير الذى عبر به ما سيظهر لك فى الشارح بعد الفراغ من شرح كلام المصنف (قوله : أن يكون بين الجملتين) أى : من

ما يجمعهما عند القوه المفكره جمعا من جهه العقل ؛ وهو الجامع العقلى ، أو من جهه الوهم ؛ وهو الجامع الوهمى ، أو من جهه الخيال ؛ وهو الجامع الخيالى.

والمراد بالعقل : القوه ...

******

حيث أجزاؤهما لا من حيث ذاتهما كما هو ظاهره ، (وقوله : عند القوه المفكره) أى : فيها فهى عنديه مجازيه ، وإنما كان الجمع فى المفكره ؛ لأن الجمع من باب التركيب وهو شأنها (قوله : ما يجمعهما) أى : جامع يجمعهما كالاتحاد والتماثل والتضايف (قوله : جمعا من جهه العقل) أى : جمعا ناشئا من جهته وذلك بأن يتحيل العقل بسبب ذلك الجامع على جمعهما فى المفكره (قوله : وهو) أى : ذلك الجامع الذى يجمع العقل بين الجملتين بسببه فى القوه المفكره الجامع العقلى أى : وليس المراد به ما يدركه العقل من المعانى الكليه (قوله : أو من جهه الوهم) عطف على قوله : من جهه العقل ، فالجامع الوهمى عباره عن أمر يجمع بين الشيئين فى القوه المفكره جمعا ناشئا من جهه الوهم ، وذلك بأن يتخيل بسبب ذلك الجامع على جمعهما فى المفكره ، وذلك كشبه التماثل والتضاد على ما يأتى ، وليس المراد بالجامع الوهمى ما يدرك بالوهم من المعانى الجزئيه الموجوده فى المحسوسات على ما يأتى.

(قوله : أو من جهه الخيال) عطف على قوله : من جهه العقل ، فالجامع الخيالى عباره عن أمر يجمع بين الشيئين فى القوه المفكره جمعا ناشئا من جهه الخيال ؛ وذلك بأن يتحيل الخيال بسبب ذلك الأمر : كالاقتران فيه على الجمع بينهما فى القوه المفكره ، وليس المراد بالجامع مع الخيالى ما يجتمع فى الخيال من صور المحسوسات على ما يأتى (قوله : وهو الجامع الخيالى) لم يجر هنا على سنن ما قبله حيث نسب الجامع سابقا للقوه المدركه وهى الواهمه لا لخزانتها وهى الحافظه ، وهنا نسبه لخزانه القوه المدركه ؛ وذلك لأن الخيال خزانه للحس المشترك كما يأتى ، ولعل ذلك لاستثقال النسبه للحس المشترك حيث يقال : حسى أو لئلا يتوهم أن المراد الحس الظاهر : كالسمع والبصر والشم والذوق واللمس (قوله : والمراد إلخ) هذا شروع فى بيان القوى الباطنيه المدركه كما زعم الحكماء وهى أربعه القوه الواهمه ، والقوه العقليه ، وقوه الحس المشترك ، والقوه المفكره ، وحاصل القول فيها أن القوه العاقله على ما زعموا قوه قائمه بالنفس أو بالقلب

.....

******

تـدرک الکلیات والجزئیات المجرده عن عوارض الماده المعروضه للصور وعن الأبعاد : کالطول والعرض والعمق ؛ وذلک لأنها مجرده ولاـ یقوم بهـا إلا المجرد ، وزعموا أن لتلک القوه خزانه وهی العقل الفیاض المـدبر لفلک القمر لما بینهما من الارتباط ، فـإذا کنت ذاکرا لمعنی الإنسـان کـان ذلـک إدراکا للقوه العاقله ، فإذا غفلت عنه کان مخزونا فی العقل الفیاض ، ووجه تسـمیته بالفیـاض وارتبـاطه بـالقوه العـاقله إنهم یقولون : إن ذلـک العقـل هو المفیض للکون والفساد علی جمیع ما فوق کره الأرض من الحیوانـات والنباتـات والمعـادن وهو المعبر عنه بلسان الشـرع بجبریل – هکـذا زعموا – ویزعمون أیضا أن العقل الفیاض المـدبر لفلـک القمر ناشـئ عن عقـل الفلـک الـذی فوقه المـدبر له ، وهکـذا إلی آخر الأفلاک التسع وهی السـموات السـبع والکرسـی والعرش وهی عنـدهم حیه دراکه لهـا نفوس وعقول ، وهنـاک عقـل یسـمونه العقـل الأول وهو العقل الناشـئ بطریق التعلیل عن واجب الوجود وهو الذی أثر فی عقل الفلک الأعظم وهو العرش ، فالعقول عندهم عشره کلها مندرجه تحت مطلق عقل.

وأما الوهمیه فهی القوه المـدرکه للمعانی الجزئیه الموجوده بشـرط أن تکون تلک المـدرکات الجزئیه لا تتأتی إلی مـدرکها من طرق الحواس ، وذلـک کإدراک صـداقه زیـد وعـداوه بکر وإدراک الشاه إیـذاء الـذئب مثلا ، ولهـذا یقال : إن البهائم لها وهم تـدرک به کمـا أن لهـا حسـا ، ومحـل تلک القوه أول التجویف الآخر من الـدماغ من جهه القفا ، وذلک لأنهم یقولون : إن فی الدماغ تجاویف أی : بطونا ثلاثه إحداها فی مقدم الدماغ ، وأخری فی مؤخره ، وأخری فی وسـطه فیزعمون أن الوهم قائم بأول التجویف الآـخر ، ولتلک القوه الوهمیه خزانه تسـمی الـذاکره والحافظه قائمه بمؤخر تجویف الوهم ، فإذا أدرکت محبه زیـد أو عـداوه عمرو ، کـان ذلـک الإـدراک بـالقوه الواهمه ، فإذا غفلت عن ذلک کان مخزونا فی خزانتها وهی الحافظه ، فترجع تلک القوه إلیه عند المراجعه.

أمـا الحس المشترک فهو القوه التی تتـأدی أی : تصـل إلی الصور المحسوسه الجزئیه من الحواس الظـاهره فتـدرکها وهی قـائمه بأول التجویف الأول من الدماغ من جهه

.....

******

الجبهه ، ويعنون بالصور المدركه بهذه القوه ما يمكن إدراكه بالحواس الظاهره ، ولو كان مسموعا كصوره زيد المدركه بالبصر ، وكرائحه هذا الشيء المدركه بالشم ، وكحسن هذا الصوت أو قبحه المدرك بالسمع ، وحلاوه هذا العسل المدركه بالذوق ، ونعومه هذا الحرير المدركه باللمس ، ويعنون بالمعانى الجزئيه المدركه للوهم ما لا يمكن إدراكه بالحواس الظاهره : كالمحبه والعداوه والإيذاء وخزانه الحس المشترك الخيال وهو قوه قائمه بآخر تجويف الحس المشترك تبقى فيه تلك الصور بعد غيبتها عن الحس المشترك ، فإذا نظرت لزيد أدركت صورته بالبصر ، وتتأدى تلك الصوره للحس المشترك فيدركها ، فإذا ما غفلت عنها كانت مخزونه فى الخيال ليرجع الحس إليها عند مراجعتها ، وكذا يقال : فيما إذا ذقت عسلا مثلا ، أو لمست شيئا ، أو سمعت صوتا ، فالحواس الظاهره كالطريق الموصله إليه.

وأما المفكره : فهى قوه فى التجويف المتوسط بين الخزانتين تتصرف فى الصور الخياليه ، وفى المعانى الجزئيه الوهميه ، وفى المعانى الكافيه العقليه وهى دائما لا تسكن يقظه ولا مناما ، وإذا حكمت بين تلك الصور وتلك المعانى ، فإن كان حكمها بواسطه العقل كان ذلك الحكم صوابا فى الغالب ، وذلك بأن تصرفها فى الأمور الكليه وإن كان حكمها بواسطه الوهم بأن كان تصرفها فى معان جزئيه أى : وبواسطه الخيال بأن كان تصرفها فى صور جزئيه كان ذلك الحكم كاذبا فى الغالب ، فالأول كالحكم على زيد بالإنسانيه ، والثانى : كالحكم على أن زيدا عدوه ، والثالث كالحكم بأن رأس الحمار ثابته على جثه الإنسان والعكس ، وكالحكم على الحبل المرقش بأنه ثعبان ولا ينتظم تصرفها ، بل تتصرف بها النفس كيف اتفق ، وعلى أى نظام أريد ؛ لأنها سلطان القوى فلها تصرف فى مدركاتها ، بل لها تسلط على مدركات العاقله فتنازعها فيها وتحكم عليها بخلاف أحكامها وهى إنما تسمى مفكره فى الحقيقه إذا تصرفت بواسطه العقل بأن كان تصرفها فى معان كليه ، أو تصرفت بواسطه العقل والوهم معا بأن كان تصرفها فى معان كليه وجزئيه وأما إن تصرفت بواسطه الوهم وحده بأن كان تصرفها

المدركه للكليات. وبالوهم : القوه المدركه للمعانى الجزئيه الموجوده فى المحسوسات ...

******

فى معان جزئيه ، أو بواسطه الخيال وحده بأن كان تصرفها فى صوره جزئيه ، أو بواسطتها خصت باسم المتخيله ، أو المتوهمه ، وهذه القوى أى : المفكره فى التجويف الوسط من الدماغ ، وليس فيه غيرها إذا لم يذكر لها خزانه ، بل خزانتها خزائن القوى الأخر فتأخذ صوره من الخيال وتحكم عليها بمعنى من المعانى التى فى الحافظه أو العكس ، وتأخذ صوره من الخيال وتحكم عليها بمعنى كلى من المعانى التى فى خزانه العقل وهكذا ، وقد تقرر بهذا أن فى الباطن سبعه أمور القوه العاقله وخزانتها ، والوهميه وخزانتها ، والحس المشترك وخزانته ، والمفكره ، وبهذه السبعه ينتظم أمر الإدراك ؛ وذلك لأن المفهوم المدرك : إما كلى أو جزئى ، والجزئى : إما صورى وهى المحسوسه بالحواس الخمس الظاهره ، وإما معان ولكل واحد من الأقسام الثلاثه مدرك وحافظ فمدرك الكلى هو العقل ، وحافظه المبدأ الفياض ، ومدرك الصور هو الحس المشترك ، وحافظها هو الخيال ومدرك المعانى هو الوهم ، وحافظها هو الذاكره ، ولا بد من قوه أخرى متصرفه وتسمى مفكره ومتخيله ، وهذا كله عند الحكماء ، واستدلوا على تعدد هذه القوى بأن الآفه إذا أصابت محل تلك القوى ذهب إدراكها المخصوص - ألا ترى لقله الحفظ بالحجامه فى القفا لضعف عصب محل القوه الوهميه ولفساد التصرف بفساد وسط الدماغ ، وأما أهل السنه : فلا يثبتون هذه القوى تحقيقا فيجوزون هذا التفصيل ، ما عدا العقل الفياض الذى جعلوه خزانه القوه العاقله ، ويجوز عندهم أن يكون المدرك قوه واحده ، وتسمى بهذه الأسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الأحكام فهى من حيث حكمها بالأحكام الكاذبه ، وإدراك المعانى الجزئيه وهم ، ومن حيث إدراك الصور الظاهريه من الحواس حس مشترك وخيال ، ومن حيث التصرف الصادق وإدراك المعانى الكليه متعقله ، ومن حيث التصرف الكاذب متخيله ومتوهمه (قوله : المدركه للكليات) أى : بالذات ، وكذا يقال فى بقيه تعاريف القوى المذكوره بعد ، وإنما قلنا بالذات فى التعاريف ؛ لأن كلا من القوى المذكوره يدرك غير ما له بالواسطه كالعقل مثلا ، فإنه يدرك الجزئى بواسطه تجريده عن العوارض الجسمانيه والواهمه ،

من غير أن تتأدى إليها من طرق الحواس ؛ ...

******

فإنها تدرك صور المحسوسات بواسطه الحس المشترك ، وبهذا يندفع ما يقال : إذا قيل زيد إنسان ، فإما أن يكون الحاكم الحس المشترك فيرد عليه أنه إنما يدرك زيدا فقط ولا يدرك النسبه ولا المحمول الكلى - فكيف يصح الحكم منه؟ والحاكم يجب أن يدرك الطرفين ، وإما أن يكون الحاكم الواهمه فيرد عليه أنها لا تدرك الموضوع ولا المحمول ، فكيف تحكم؟ وإما أن يقال : الحاكم العقل - فيرد عليه أنه لا يدرك الموضوع ولا النسبه - فكيف يحكم؟ وحاصل الجواب : أنّا نختار الأخير - وهو أن الحاكم العقل ، وقولكم : إنه لا يدرك الموضوع ولا النسبه إن أريد أنه لا يدركهما أصلا لا بالذات ولا بالواسطه فهو ممنوع ، إذ الموضوع الجزئى يدركه بواسطه تجريده عن العوارض الجسمانيه والنسبه يدركها بواسطه الواهمه ، وإن أريد أنه لا يدركهما بالذات فمسلم ، لكن الحكم لا يتوقف على ذلك ، إذ المدار على كون الحاكم مدركا للطرفين ولو بالواسطه ، ويندفع أيضا ما يقال : إن المعانى الجزئيه نسب منتزعه من الصور فتعقلها متوقف على تعقل صور المحسوسات - فكيف تدركها الواهمه من غير إدراك الصور؟ وحاصل الدفع أن إدراكها للعداوه مثلا التى هى أمر جزئى يتأدى بغير طرق الحواس بذاتها وإدراكها للذئب - مثلا - الذى هو صوره يتأدى بواسطه الحواس الظاهره بواسطه الحس المشترك ؛ لأن القوى الباطنيه كالمراءى المتقابله ينعكس إلى كل ما ارتسم فى الأخرى ، هذا والموافق لما تقدم من أن الوهميه سلطان القوى ، وأن لها التصرف فى مدركاتها أن الحاكم إنما هو تلك القوه - هذا محصل ما فى شرح شيخنا الشيخ الملوى لألفيته ، وهو مبنى على أن تلك القوى حقيقه ، والذى صرح به بعض المحققين كالسيد فى حاشيه شرح المطالع أن المدرك للكليات والجزئيات - سواء كانت صورا أو معانى - إنما هو النفس الناطقه لكن بواسطه هذه القوى وأن نسبه الإدراك لهذه القوى كنسبه القطع إلى السكين فى يد صاحبه ، فإذا قيل لقوه من تلك القوى إنها مدركه لكذا ، فالمراد أنها آله لإدراكه ، وعلى هذا فلا يرد شىء من البحثين السابقين ، فإذا قلت زيد إنسان ، فالحاكم النفس وهى تدرك الجميع بآلات مختلفه (قوله : من غير أن تتأدى) أى :

كإدراك الشاه معنى فى الـذئب. وبالخيال : القوه التى تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك ؛ وهو القوه التى تتـأدى إليهـا صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهره. وبالمفكره : القوه التى من شأنها التفصـيل والتركيب بين الصور ...

******

تصـل إليهـا من طرق الحواس وهـذه زيـاده توضـيح ؛ لأـن المعـانى عبـاره عمـا يقابـل الصور ، والمتـأدى بـالحواس هو الصور ، فالمسـموعات والمشمومات والمذوقات والملموسات داخله فى الصور لا فى المعانى ، وليس المراد بالصور خصوص المبصرات وبالمعانى ما عـداها حتى يـدخل فيها ما ذكر (قوله : كإدراك الشاه) أى : كقوه إدراك الشاه أى : كالقوه التى تدرك بها الشاه معنى فى الـذئب وهو الإيذاء والعداوه ، فالعداوه التى فى الذئب معنى جزئى تدركه الشاه بالواهمه ولم يتأد إليها من حاسه ظاهره لا من السمع ، ولا من البصر ، ولا من الشم ، ولا من الذوق ، ولا من اللمس.

(قوله : التى تجتمع فيها إلخ) أى : فهى خزانه للحس المشترك وليست مدركه (قوله : وتبقى) أى : تلك الصور والمحسوسات ، (وقوله : فيها) أى : فى تلك القوه الخياليه ، فمتى التفت إليها الحس المشترك بعـد غيبتها عنه وجـدها حاصـله فى الخيال الـذى هـو خزانته فـالحس المشـترك هـو المـدرك للصـور والخيـال قوه ترسم فيه تلـك الصور فهو خزانه له (قوله : وهو) أى : الحس المشـترك القوه التى تتـأدى أى : تصـل إليهـا صور المحسوسـات من طرق الحواس الظـاهره فهو كحوض يصب فيه من أنـابيب خمسه هى الحواس الخمس : السـمع والبصر والشم والذوق واللمس (قوله : التى من شأنها التفصيل والتركيب إلخ) أى : أن شأن تلـك القوه تركيب الصور المحسوسه التى تأخـذها من الحس المشترك ، وتركب بعضـها مع بعض كتركيب رأس الحمـار على جثه إنسان وإثبات إنسان له جناحان أو رأسان ، وشأنها أيضا تركيب المعانى التى تأخـذها من الوهم مع الصور التى تأخـذها من الحس المشترك بـأن تثبت تلـك المعـانى لتلـك الصور ، ولو على وجه لاـ يصـح : كإثبـات العـداوه للحمـار ، والعشق للحجر ، والضحك للإنسان ، وشأنها أيضا تفصيل الصور عن المعانى بنفيها عنها ، وتفصيل الصور بعضها عن بعض ، ومثال

المـأخوذه من الحس المشترك والمعـانى المـدركه بالوهم بعضـها مع بعض ، ونعنى بالصور : ما يمكن إدراكه بإحـدى الحواس الظاهره ، وبالمعانى : ما لا يمكن.

فقال السكاكى : الجامع بين الجملتين إما عقلى ؛ وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد فى تصور ما ؛ مثل الاتحاد ...

******

تفصـيل الصور بعضها عن بعض ولو على وجه لا يصح كتفصيل أجزاء الإنسان عنه حتى يكون إنسانا بلا يد ولا رجل ولا رأس ، ومثـال تفصـيل المعانى عن الصور بنفيها عنها نفى الجمود عن الحجر ، ونفى المائعيه عن الماء ، ومن أجل ذلك تخترع أمورا لا حقيقه لهـا حـتى إنهـا تصـور المعنى بصـوره الجسم ، والجسم بصوره المعنى فـإن اخـترعت تلـك الأمور بواسـطه تركيب صور مـدركه بـالحس المشترك سـمى مـا اخترعته خياليـا : كاختراعها أعلاما ياقوتيه منشوره على رماح زبرجـديه ، وإن اخترعتها مما ليس مدركا بالحس سـمى ما اخترعته وهميا ، وذلك كما إذا سمع إنسان قول القائل الغول شيء يهلك فيصوره بصوره مخترعه بخصوصـها مركبه من أنيـاب مخـترعه بخصوصـها أيضـا (قـوله : المـأخوذه من الحس) أى : الـتى تأخـذها منه (قوله : والمعـانى المـدركه بـالوهم) المنـاسب لمـا قبله أن يقول : والمعـانى التى تأخـذها من الوهم (قوله : ونعنى بالصور) أى : المـدركه بالحس المشترك (قوله : وبالمعانى) أى : المدركه بالوهم ، (وقوله : ما لا يمكن) أى : إدراكه أى : ما لا يمكن إدراكه بإحدى الحواس لا يقال : يـدخل فى هـذا المعانى الكليه المدركه بالعقل ؛ لأنا نقول : إن ما واقعه على معان جزئيه ؛ لأن المعانى المدركه بالوهم التى الكلام فيها لا تكون إلا جزئيه (قوله : فقال) عطف على قوله : سابقا ذكر ، وقوله هنا السكاكى : إظهار فى محل إضمار لبعد العهـد بكثره الفصل (قوله : مثل الاتحاد إلـخ) يفهم منه أن الاتحاد فى واحـد من المخبر عنه أو به قيـد من قيودهما كاف للجمع بين الجملتين وفسـاده واضـح ، وهـذا حاصل الاعتراض المشار له بقول الشارح : ولما كان إلـخ ، وسـيجيب عنه الشارح بعـد بأن كلامه هنا فى بيان الجامع فى الجمله لا فى بيان القدر الكافى بين الجملتين ؛ لأنه ذكره فى موضع آخر ، وسيأتى البحث عنه.

فى المخبر عنه ، أو فى الخبر ، أو فى قيد من قيودهما ؛ وهذا ظاهر فى أن المراد بالتصور الأمر المتصور.

ولما كان مقررا أنه لا يكفى فى عطف الجملتين وجود الجامع بين مفردين من مفرداتهما - باعتراف السكاكى أيضا - غير المصنف عباره السكاكى ، وقال :

******

(قوله : فى المخبر عنه) أى : المبتدأ نحو : زيد قائم وزيد قاعد ، (وقوله : أو فى الخبر) نحو : زيد كاتب وعمرو كاتب كذلك ، ولو عبر بالمسند إليه والمسند بدل المخبر عنه والخبر لكان أولى لأجل أن يشمل الجمل الإنشائيه ، (وقوله : أو فى قيد من قيودهما) مثاله فى قيد المسند إليه زيد الراكب قائم وعمرو الراكب ضارب ، ومثاله فى قيد المسند زيد أكل راكبا وعمرو ضرب راكبا (قوله : وهذا) أى : قول السكاكى مثل الاتحاد إلخ ، ظاهر فى أن المراد بالتصور الأمر المتصور ؛ لأن المخبر عنه والخبر والقيد التى مثل بها للتصور أمور متصوره لا تصورات ولا بدع فى إطلاق التصور على المتصور ، إذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصوريه والتصديقيه (قوله : لا يكفى إلخ) أى : بل لا بد من جامع بين جميع الأجزاء الأربعه على الوجه السابق (قوله : مقررا) خبر كان مقدما ، (وقوله : أنه لا يكفى) اسمها (قوله : باعتراف السكاكى) أى : وعبارته السابقه تؤذن بالكفايه كما يأتى بيانه (قوله : غير المصنف عباره السكاكى) جواب لما أى غيرها للإصلاح لما فيها من إيهام خلاف المقصود ، فأبدل الجملتين بالشيئين الشاملين للركنين بجعل أل فى الشيئين للعموم بمعنى أن كل شيئين من الجملتين يجب الجامع بينهما ، فيقتضى ذلك وجوب وجود الجامع بين كل ركنين ، وأبدل تصور المنكر بالتصور المعرف مرادا به الإدراك لا المتصور ؛ لأن تصور المنكر نكره فى سياق الإثبات فلا يصدق إلا على فرد فيقتضى كفايه الاتحاد فى متصور واحد ، فعدل عنه للمعرف ليفيد أن الجامع الاتحاد فى جنس المتصور فيصدق بتصور المسندين والمسند إليهما ولا يكفى تصور واحد ، والحاصل أن المصنف إنما عدل عن الجملتين إلى الشيئين ؛ لأن الجامع يجب فى المفردات أيضا فنبه على أن ما ذكره لا يخص الجملتين ، وعدل عن تصور إلى التصور ؛ لأن المتبادر منه كفايه الاتحاد فى متصور واحد فعدل للمعرف ليفيد أن الجامع الاتحاد فى جنس المتصور ولا يكفى الاتحاد فى متصور واحد.

(الجامع بين الشيئين : إما عقلى) وهو أمر بسببه يقتضى العقل اجتماعهما فى المفكره ؛ وذلك (بأن يكون بينهما اتحاد فى التصور ، ...

******

(قوله : الجامع بين الشيئين) أى : بين كل شيئين من الجملتين ، فأل للاستغراق فيستفاد منه اشتراط وجود الجامع بين كل ركنين من أركانهما.

(قوله : وهو) أى : الجامع العقلى أمر أى : كالاتحاد فى التصور والتماثل ، (وقوله : اجتماعهما) أى : اجتماع الشيئين أى : اجتماع معناهما فى المفكره وهى الآخذه من الوهم والحس المشترك لتتصرف فى ذلك المأخوذ منهما بالتركيب فيه ، والحل على وجه الصحه أو البطلان كما مر ، وأنت خبير بأن الذى أوجب الجمع عند المفكره هو قوه العقل المدركه بسبب الاتحاد أو التماثل مثلا ، فلذا يسمى كل منهما جامعا عقليا ، والحاصل أن القوه العاقله هى التى تجمع بين الشيئين فى المفكره بسبب هذا الأمر فتتصرف فيهما المفكره حينئذ بما تتصرف به ، وعلى هذا فتسميه الاتحاد فى التصور مثلا جامعا عقليا لكونه سببا فى جمع العقل بين الشيئين ، فعلم من هذا أن الجامع العقلى هو السبب فى جمع العقلى سواء كان مدركا بالعقل لكونه كليا أو مضافا لكلى أو مدركا بالوهم بأن كان جزئيا لكونه مضافا لجزئى ، وليس المراد بالجامع العقلى ما كان مدركا بالعقل (قوله : وذلك) أى : الجامع العقلى ، (وقوله : بأن يكون) أى : يتحقق بوجود الاتحاد أو التماثل بينهما من تحقق الجنس فى النوع كما يقال يوجد الحيوان بوجود الإنسان (قوله : اتحاد فى التصور) أى : عند تصور العقل لهما ، وذلك إذا كان الثانى هو الأول نحو : زيد كاتب وهو شاعر ولا يضر اختلاف الجامع ، فإنه فى المسند إليه عقلى وفى المسندين خيالى وهو تقارن الشعر والكتابه ، فإن قلت : إن الاتحاد فى التصور يرفع التعدد المحوج للجامع - قلت إذا قلنا مثلا زيد يكتب ويشعر ، ففى قولنا يشعر مسند إليه به حصل التعدد اللفظى ، وإن اتحد المدلول ، فالتعدد المحوج للجامع موجود فى الصناعه اللفظيه ، والاتحاد فى المدلول أقوى جامع بين اللفظين المعتبرين فى الجملتين ، فإن قيل ما ذكر من الاتحاد يمكن الخروج به عن البحث السابق عند اختلاف ركنين من الجملتين لوجود مطلق الاختلاف المصحح للعطف ، وأما عند الاتحاد فى الركنين ، فقد صارت

أو تماثل ، فإن العقل بتجريده المثلين عن التشخص فى الخارج يرفع التعدد) بينهما

******

الجمله الثانيه نفس الأولى ، فكيف يتحقق الاختلاف الموجب لطلب الجامع ، قلت : إن الكلام فى مصحح العطف بالواو ولا بد فيه من الاختلاف بوجه ما ، ولا يتأتى أن يوجد الاتحاد فى الركنين عند العطف بها ، وإلا كانت الثانيه تأكيدا ، فلا يصح العطف فإن قلت كون المسند إليهما أو المسندين متحدين معنى ، بل وكونهما متناسبين بأى جامع عقليا كان أو وهميا أو خياليا إنما يقتضى اجتماع ذينك المتناسبين عند المفكره ؛ لأنهما هما اللذان جمع بينهما الوهم أو العقل أو الخيال ، ولا يلزم من ذلك اجتماع مضمون الجملتين الذى هو النسبه الحكميه ، والمطلوب اجتماع مضمون الجملتين لا اجتماع المفردات الموجوده فى الجملتين ؛ لأن الجملتين هما اللتان وقع فيهما العطف فيطلب الجامع بينهما لا المفردات ، إذ لا عطف فيها حتى يطلب الجامع بينها قلت : إذا تحقق الجامع بين المفردات تحقق بين النسبتين ضروره أن تناسب المفردات يقتضى التناسب بين النسبتين فى الجملتين ، وحينئذ فإذا اجتمعت المفردات عند المفكره اجتمع فيها النسبتان تبعا للمفردات فصح العطف.

(قوله : أو تماثل) أى : أو يكون بينهما تماثل وذلك بأن يتفقا فى الحقيقه ويختلفا فى العوارض ، فمثال ما إذا كان بينهما تماثل فى المسند إليه كأن يقال : زيد كاتب وعمرو شاعر ، فبين زيد وعمرو تماثل فى الحقيقه الإنسانيه ، فكأنه قيل : الإنسان كاتب والإنسان شاعر ، ومثال التماثل فى المسند نحو : زيد أب لبكر وعمرو أب لخالد فأبوه زيد وأبوه عمرو حقيقتهما واحد وإن اختلفا بالشخص ، فإذا جردتا عن الإضافه المشخصه صارتا شيئا واحدا.

(قوله : فإن العقل بتجريده إلخ) هذا بيان لوجه كون التماثل جامعا عقليا وهو فى الحقيقه جواب عما يقال إن المتماثلين قد يكونان جزئيين جسمانيين والعقل لا يدرك الجزئيات الجسمانيه ؛ لأن العقل مجرد عن الماده أعنى العناصر الأربعه ولواحقها والجزئيات الجسمانيه ليست مجرده عنها فلا تناسب العقل المجرد والذى يناسبه إنما هو الكلى والجزئى المجرد ، وحيث كان الجزئى الجسمانى لا يدركه العقل فكيف يجمع بينهما

فيصيران متحدين ؛ وذلك لأن العقل يجرد الجزئى الحقيقى عن عوارضه المشخصه الخارجيه ، وينتزع منه المعنى الكلى فيدركه على ما تقرر فى موضعه ، وإنما قال : فى الخارج ...

******

فى المفكره ، وحاصل ما أجاب به المصنف أن العقل يدركهما بعد تجريدهما عن المشخصات ، (وقوله : بتجريد) مصدر مضاف لفاعله وهو متعلق بيرفع. والباء سببيه ، والمراد بتجريد العقل للمثلين عن المشخصات عدم ملاحظته لتلك المشخصات التى فيها كما فى الأطول ، (وقوله : عن التشخص) أى : عن الصفه المشخصه - أى : المميز لهما فى الخارج - التى بها يباين أحدهما الآخر من طول وعرض ولون ، ومن اللون المخصوص والمقدار المخصوص ، (وقوله : يرفع) أى : العقل ، (وقوله : التعدد) أى : الحاصل بين المثلين كزيد وعمرو وهذه الجمله خبر إن (قوله : فيصيران متحدين) أى : فيصيران شيئا واحدا عند المفكره كالمتحدين والاتحاد جامع ؛ لأن حضور أحد الأمرين المتحدين فى الحقيقه فى المفكره حضور للآخر ، فعلم من هذا أن الاتحاد جامع سواء كان حقيقيا أو حكميا.

(قوله : وذلك) أى : التجريد المذكور حاصل ؛ لأن إلخ (قوله : لأن العقل يجرد الجزئى الحقيقى) المراد به الجزئى الجسمانى وهو ما يمنع نفس تصوره من وقوع الشركه فيه ، واعترض بأن تجريد العقل للجزئى المذكور لا يكون إلا بعد إدراكه والعقل لا يدركه ؛ لأنه إنما يدركه الكلى أو الجزئى المجرد ، وحينئذ فلا يمكن أن يجرد الجزئى الحقيقى ، إذ فيه تجريد الشىء قبل إدراكه ، وحاصل الجواب أن المنفى عن العقل إدراكه للجزئى المذكور بالذات ، وهذا لا ينافى استشعاره له بالوسائط ، فالجزئيات الجسمانيه تدرك أولا بالحس ، فإذا أدركها الحس استشعرها العقل ، ثم يجردها بعد ذلك عن المشخصات بواسطه المفكره ، ثم يدركها بالذات (قوله : الخارجيه) أى : كالألوان والأكوان المخصوصه ، والمقدار المخصوص ، والمراد بالخارج هنا ما يعم خارج الأعيان ، وخارج الأذهان ، فتدخل الجزئيات المعدومه (قوله : وينتزع منه المعنى الكلى) أى الماهيه الكليه كماهيه الإنسان أعنى الحيوان الناطق (قوله : على ما تقرر فى موضعه) متعلق بيجرد والمراد بموضعه كتب الحكمه (قوله : وإنما قال فى الخارج) أى : ولم يطلق التشخص

لأنه لا يجرده عن المشخصات العقليه ؛ لأن كل ما هو موجود فى العقل فلا بد له من تشخص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات.

وهاهنا بحث ؛ وهو أن التماثل هو الاتحاد فى النوع ؛ مثل : اتحاد زيد وعمرو - مثلا فى الإنسانيه ، وإذا كان التماثل جامعا لم تتوقف صحه قولنا : زيد كاتب وعمرو شاعر على أخوه زيد وعمرو ، أو صداقتهما ، أو نحو ذلك ؛ لأنهما متماثلان لكونهما من أفراد الإنسان. والجواب : أن المراد بالتماثل هاهنا اشتراكهما فى وصف له نوع اختصاص بهما ؛ ...

******

(قوله : لأنه لا يجرده) أى : لأن العقل لا يجرد الجزئى الحقيقى (قوله : عن المشخصات العقليه) أى : وهى الفصول التى لا يتحقق التمايز بين الكليات فى العقل إلا بها كالناطقيه بالنسبه للإنسان ، والناهقيه بالنسبه للحمار ، والصاهليه بالنسبه للفرس ، ويقال لها مشخصات ذهنيه أيضا (قوله : لأن كل ما هو موجود فى العقل) أى : كماهيه الإنسان وهذا عله لعدم تجريد العقل للمشخصات العقليه (قوله : فلا بد له) أى : للموجود فى العقل ، (وقوله : من تشخص) أى : من مشخص ومعين ، (وقوله : فيه) أى : فى العقل (قوله : به) أى : بذلك المشخص (قوله : عن سائر المعقولات) أى : كماهيه الفرس ، والحاصل أن الأمرين الكليين كالإنسان والفرس كل منهما حاصل عند العقل ومتعين فيه عن غيره بواسطه أن المعين للأول الناطقيه ، وللثانى الصاهليه ، فلو جردهما العقل عن مميزهما لزم أنهما معلوم واحد ولزم أن الأشياء كلها معلوم واحد عند تجريد سائر الكليات ، وكون الأشياء كلها معلوما واحدا باطل - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : وهاهنا) أى : فى هذا المحل بحث من جهه جعل التماثل جهه جامعه (قوله : وهو أن التماثل) أى : عند الحكماء (قوله : هو الاتحاد فى النوع) أى : فى الحقيقه (قوله : مثلا) تأكيد لقوله : مثل (قوله : لم تتوقف إلخ) أى : مع أنه تقدم أن المسند إليهما إذا تغايرا ، فلا بد من تناسبهما نحو : زيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبه بينهما إلخ (قوله : أو نحو ذلك) أى : كاشتراكهما فى صنعه (قوله : أن المراد بالتماثل هاهنا) أى : فى كلام المصنف التماثل عند البيانيين وهو اشتراك الشيئين فى وصف

على ما سيتضح فى باب التشبيه.

(أو تضايف) وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما إلا بالقياس إلى تعقل الآخر (كما بين العله والمعلول) ...

******

مع اشتراكهما فى الحقيقه لا- مجرد اشتراكهما فى النوع ، والحاصل أن هذا البحث مغالطه منشؤها توهم أن المراد بالتماثل هنا التماثل بالمعنى المصطلح عليه عند الحكماء وهو الاتحاد فى الحقيقه ، وجوابها منع أن المراد بالتماثل هنا التماثل بالمعنى المذكور ، بل بالمعنى المصطلح عليه عند البيانيين وهو الاشتراك فى وصف له مزيد اختصاص وارتباط بالشيئين - بحيث يوجب اجتماعهما فى المفكره مع اشتراكهما فى الحقيقه.

(قوله : على ما سيتضح فى باب التشبيه) أى : من اشتراك المشبه والمشبه به فى وصف خاص زائد على الحقيقه ، فإذا قيل : زيد كعمرو لم يكف أن يقال فى الإنسانيه ، بل لا بد من وصف زائد على ذلك كالكرم والشجاعه ، فإن قلت المذكور فى باب التشبيه أنه لا- بد من المشاركه فى وصف خاص دون الحقيقه والمعتبر هنا المشاركه فى الحقيقه والوصف جمعا ، فكيف يحمل ما هنا على ما هناك؟ قلت : المشاركه فى الحقيقه لازمه للمشاركه فى الوصف ، فإذا قيل زيد كعمرو فى الكرم ، فكأنه قيل : زيد كعمرو فى الإنسانيه مع الكرم ، وحينئذ فيتقوى بذلك ما اعتبر هنا ؛ لأن لباب الجامع تعلقا بباب التشبيه من حيث استدعاء كل منهما أمرا مشتركا فيه فيكون ما اعتبر فى أحدهما معتبرا فى الآخر (قوله : أو تضايف) كأن يقال أبو زيد يكتب وابنه يشعر ، فالجامع بين الأب والابن المسند إليهما عقلى وهو التضايف ، وكذا يقال فى أبوك زيد وابنك عمرو ، وإن اختلفا من جهه أن الجامع بين المسندين فى المثال الأول خيالى ، وفى المثال الثانى عقلى وهو التماثل (قوله : بحيث لا يمكن تعقل كل منهما إلخ) أى : بحيث يكون تصور أحدهما لازما لتصور الآخر ، وحينئذ فحصول كل واحد منهما فى المفكره يستلزم حصول الآخر فيها ضروره ، وهذا معنى الجمع بينهما فيها وليس المراد به اتحادهما فيها (قوله : كما بين العله والمعلول) أى : كالتضايف الذى بين مفهوم العله وهو كون الشىء سببا وبين مفهوم المعلول وهو كون الشىء مسببا عن ذلك الشىء كأن يقال :

فإن كل أمر يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بواسطه انضمام الغير إليه فهو عله ، والآخر معلول (أو الأقل والأكثر) فإن كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر ، والآخر أكثر منه.

******

العله أصل أو موجوده ، والمعلوم فرع أو موجود أو بين ما صدق العله وبين ما صدق المعلول باعتبار مفهوم العله ومفهوم المعلول كأن يقال : حركه الخاتم موجوده ، وحركه الأصبع موجوده أو حركه الأصبع عله ، وحركه الخاتم معلوله ، أو النار محرقه ، والحطب محرق ، وبقولنا باعتبار إلخ - اندفع ما يقال : إنه لا تضايف بين حركه الأصبع وحركه الخاتم ؛ لأنه يمكن تعقل أحدهما بدون تعقل الآخر مع أن الأول عله ، والثانى معلول (قوله : فإن كل أمر) الفاء واقعه فى جواب شرط مقدر أى : إذا أردت أن تعرف الفرق بين العله والمعلول ، فنقول لك إن كل إلخ ، وكذا يقال فيما بعد.

(قوله : بالاستقلال) أشار به إلى العله التامه ، وأشار بقوله : أو بواسطه انضمام الغير إليه إلى العله الناقصه فالأولى كحركه الأصبع بالنسبه لحركه الخاتم والثانيه كالنجار بالنسبه للسرير ، فإنه يصدر عنه بواسطه الآله وكالنار بالنسبه للاحتراق ، فإنه يصدر عنها بواسطه اليبوسه وانتفاء البلل ، وأراد المصنف بالعله ما يشمل السبب والمحصل ، فالأول كالزوال بالنسبه لصحه صلاه الظهر ، فإذا لاحظت الزوال ، والطهاره ، وستر العوره ، وجميع ما تتوقف عليه صحه الصلاه المذكوره كان الجميع عله تامه ، وإن لاحظت الزوال وحده أو غيره كذلك كان عله ناقصه ، والثانى كالمولى سبحانه وتعالى ، فإنه عله فى وجود العالم بمعنى أنه محصل له ، لكن بالاختيار عندنا وبدون اختيار عند الحكماء - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : أو الأقل والأكثر) أى : وكالتضايف الذى بين مفهومى الأقل والأكثر كأن يقال : هذا العدد الأقل لزيد وذلك العدد الأكثر لصاحبه ، أو بين ما صدقيهما باعتبار مفهوميهما ؛ لأنه يقال : الأربعه أقل من الخمسه ، والخمسه أكثر منها ، أو هذه الأربعه لزيد والخمسه لعمرو ، وإنما كان الأقل والأكثر من المتضايفين ؛ لأن كلا منهما لا يفهم إلا باعتبار الآخر فتصور كل منهما مستلزم لتصور الآخر فمتى حصل أحدهما فى المفكره حصل الآخر فيها (قوله : فإن كل عدد يصير عند العد) أى : عند السرد

(أو وهمى) وهو أمر بسببه يحتال الوهم فى اجتماعهما عند المفكره ، بخلاف العقل فإنه إذا خلى ونفسه لم يحكم بذلك ، وذلك (بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل ؛ كلونى بياض وصفره ، ...

******

واحدا واحدا أو اثنين اثنين ، (وقوله : قبل عدد آخر) أى : قبل فناء عدد آخر ، (وقوله : فهو) أى : ذلك العدد الذى يصير فانيا أقل ، وإنما سمى جمع الاتحاد والتماثل والتضايف عقليا ؛ لأن العقل يدرك الأمور على حقائقها ويثبتها على مقتضاها والجمع بهذه محقق فى نفس الأمر لا يبطله التأمل فنسب للعقل بخلاف الجمع بالأمر الوهمى (قوله : أو وهمى) عطف على قوله : عقلى (قوله : وهو أمر) كشبه التماثل وشبه التضاد والتضاد ، (وقوله : بسببه يحتال) أى : يتحيل الوهم ، (وقوله : فى اجتماعهما) أى : اجتماع الشيئين عند المفكره وذلك بأن يصور الوهم ذلك الأمر بصوره تصير سببا لاجتماعهما ، وليس فى الواقع سببا له سواء كان ذلك الأمر يدركه الوهم كشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد الجزئيات أو كان لا يدركه الوهم ككلياتها ، والحاصل أن الجامع الوهمى ليس أمرا جامعا فى الواقع بل باعتبار أن الوهم جعله جامعا (قوله : إذا خلى ونفسه) أى : مع نفسه بأن لم يتبع الوهم ، وأما لو تبع الوهم لحكم بذلك الاجتماع تبعا له.

(قوله : لم يحكم بذلك) أى : الاجتماع لهذا الأمر ، وذلك لأن العقل إنما يدرك الأمور على حقائقها ويثبتها على مقتضياتها بخلاف الوهم ، فإن شأنه إدراك الأمور لا على حقيقتها ويثبتها على خلاف مقتضاها (قوله : بأن يكون إلخ) أى : وذلك الجامع الوهمى يحصل بسبب الكون المذكور من حصول الجنس بنوعه أو أن الباء للتصوير أى : وذلك مصور بأن يكون إلخ ، (وقوله : بين تصوريهما) أى : الشيئين ، وسيأتى الاعتراض على هذه العباره فى الشرح والصواب بأن يكون بينهما (قوله : شبه تماثل) المراد بالتماثل الاتحاد فى النوع وذلك بأن يكون بين الشيئين تقارب وتشابه باعتبار وتباين باعتبار آخر (قوله : كلونى بياض إلخ) الإضافه بيانيه أى : كلونين هما بياض وصفره فيصح العطف فى نحو : بياض الفضه يذهب الغم وصفره الذهب تذهب الهم (قوله : كلونى بياض وصفره) أى : فهما ليسا متماثلين لعدم صدق تعريف التماثل السابق عليهما

فإن الوهم يبرزهما فى معرض المثلين) من جهه أنه يسبق إلى الوهم أنهما نوع واحد ؛ زيد فى أحدهما عارض ، بخلاف العقل فإنه يعرف أنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون. (ولذلك) ...

******

ولا- متضادين ؛ لأنهما الأمران الوجوديان اللذان بينهما غايه الخلاف ، فإن لم توجد غايه الخلاف كما فى البياض والصفره باعتبار ما عند الوهم فلا يكونان ضدين (قوله : فإن الوهم إلخ) أى : وإنما كان بين البياض والصفره شبه تماثل ؛ لأن الوهم أى : القوه الواهمه (قوله : يبرزهما) أى : يظهر اللونين المذكورين (قوله : فى معرض) أى : فى صفه أو فى حال المثلين وقد سبق أن المثلين وهما الأمران المشتركان فى الحقيقه النوعيه المختلفان بالعوارض يرجعان إلى المتحدين بتجريد العقل لهما عن العوارض المشخصه فى الخارج ، ومعرض بوزن مسجد وهو فى الأصل مكان عروض الشىء (قوله : من جهه أنه يسبق إلى الوهم) أى : لعدم غايه الخلاف بينهما ، (وقوله : زيد فى أحدهما عارض) إن جعل ذلك الأحد الصفره ، فالعارض الكدره وإن جعل البياض ، فالعارض الإشراق والصفاء فذلك الأحد غير معين ، بل هو محتمل كما هو المستفاد من كلام عبد الحكيم ، والمستفاد من غيره أن ذلك الأحد المزيد عليه معين وهو الصفره ، والزائد عليه العارض الذى لا يخرجه عن حقيقته هو الكدره وهو المتبادر من كلام الشارح ، والحاصل أن الوهم يدعى أن أصل الصفره بياض زيد فيه شىء يسير من الكدره لا تخرجه عن حقيقته ، أو أن البياض أصله صفره زيد فيه شىء يسير من الإشراق لا يخرجه عن حقيقته ، وسبب ادعاء الوهم ذلك أن الأضداد تتفاوت والبياض والصفره ولو كانا ضدين ، لكن ليس بينهما من الضديه ما بين البياض والسواد ، بل بينهما كما بين السواد والحمره فيسبق إلى الوهم أنهما فى الحقيقه شىء واحد ، فيحتال على الجمع بينهما عند المفكره كالمثلين ، وإذا حكم العقل بهذا فهو بالتبع للوهم ، وإلا- فهو عند الملاحظه الحقيقيه يحكم بأنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون ، فيجوز أن يقال - على هذا : هذا الأصفر حسن وذلك الأبيض أحسن منه لوجود الجامع ، فإن قلت فهل يمتنع العطف عند الملاحظه العقليه ، أو يجوز تغليبا للملاحظه الوهميه مطلقا؟ قلت : الأقرب الجواز عند

أى : ولأن الوهم يبرزهما فى معرض المثلين (حسن الجمع بين الثلاثه التى فى قوله :

ثلاثه تشرق الدّنيا ببهجتها

شمس الضّحى وأبو إسحق والقمر) (۱)

فإن الوهم يتوهم أن الثلاثه من نوع واحد ، وإنما اختلفت بالعوارض ، والعقل يعرف أنها أمور متباينه.

******

غفله العقل وعدم ملاحظته والمنع عند عدم الغفله المذكوره : كدخول اللام على العلم للمح الأصل ومنعها عند عدمه - انظره انتهى يعقوبى.

(قوله : أى ولأن الوهم يبرزهما) أى : ولأجل أن الوهم يبرز الشيئين اللذين بينهما شبه تماثل فى معرض المثلين (قوله : حسن الجمع) أى : بالعطف ، (وقوله : بين الثلاثه) أى : المتباينه لتخيل الوهم فيها تماثلا كما تخيله فى البياض والصفره (قوله : فى قوله) أى : التى وجدت فى قول الشاعر وهو محمد بن وهيب يمدح المعتصم بالله بن هارون الرشيد وذكره بكنيته أبى إسحق صونا لاسمه أن يجرى على الألسنه وكما حسن الجمع بين الثلاثه التى ذكرها لما ذكر من التعليل حسن الجمع بين الثلاثه فى قوله :

إذا لم يكن للمرء فى الخلق مطمع

فذو التّاج والسّقّاء والذّرّ واحد

فالوهم هو الذى حسن الجمع بين الملك والسقاء وصغار النمل لاشتراكها فى عدم التوقع منهم والاستغناء عنهم مع كونها متباعده متباينه غايه التباين (قوله : ثلاثه إلخ) يصح أن يكون خبرا مقدما على المبتدأ ، وهو قوله : شمس الضحى وما عطف عليه ، ويصح أن يكون ثلاثه : مبتدأ محذوف الخبر أى : لنا أو فى الوجود ثلاثه تشرق الدنيا ببهجتها ، وشمس الضحى : بدل أو عطف بيان ، أو خبر مبتدأ محذوف ، والاحتمال الثانى أليق وأعلق بالقلب ، وقال : ببهجتها ولم يقل : ببهجتهم تغليبا للعاقل على غيره ، مع أنه أكثر من تغليب غير العاقل نظرا لكون إشراق غير العاقل حسيا فهو أولى بالاعتبار (قوله : فإن الوهم) أى : وإن لم يكن البيت مما نحن فيه ؛ لأنه ليس من عطف الجمل ، وإنما هو من عطف المفردات ، لكن قد مر أن المفرد كالجمله فى اشتراط الجامع (قوله : يتوهم أن الثلاثه من نوع واحد) وهو المشرق أو المنور للدنيا ، (وقوله : وإنما اختلفت

۱- البيت فى الأغانى ص ۸۰ فى ترجمه محمد بن وهيب ؛ وفيه [ببهجتهم] بدل [ببهجتها].

(أو) يكون بين تصوريهما (تضاد) وهو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد ...

******

بالعوارض) وهى كون الشمس كوكبا نهاريا وكون القمر كوكبا ليليا وكون أبى إسحاق حيوانا ناطقا ، وتوهم الوهم لذلك إنما نشأ من اشتراك الثلاثه فى إشراق الدنيا ، وإن كان الإشراق فى اثنين حسيا وإشراق الثالث عقليا بإفاضه أنواع العدل ، والإحسان بتنزيل ذلك المعقول منزله المحسوس لكمال ظهوره ، والحاصل أن هذه الثلاثه عند النظر والتأمل متباينه ؛ لأن الشمس كوكب نهارى مضىء لذاته والقمر كوكب ليلى مطموس لذاته مستفاد نوره من نور غيره وهو الشمس وأما أبو إسحق فإنسان عم عدله وإحسانه جميع العالمين فى زعم الشاعر بحيث صار عموم عدله وإحسانه شبيها بعموم نور الشمس فى التوصل إلى الأغراض ، إلا أنه يسبق إلى الوهم تماثل هذه الثلاثه فى الإشراق ، وأنها نوع واحد ، وإنما تمايزت بالعوارض ، أما التوهم فيما بين الشمس والقمر فواضح ، وأما فيما بينهما وبين أبى إسحق فلكثره تشبيه عموم العدل والإحسان بنور الشمس حتى صار بحيث يتوهم أن له إشراقا يهتدى به فى المحسوسات ، فأبرزها الوهم فى معرض المتماثلات.

(قوله : وهو التقابل) أى : التعاند (قوله : وجوديين) خرج به تقابل الإيجاب والسلب كتقابل الحركه لعدمها والسكون لعدمه ، وتقابل العدم والملكه وهو ثبوت شىء وعدمه عما من شأنه ذلك : كتقابل العمى للبصر ، وليس المراد بالوجودى هنا خصوص ما يمكن رؤيته ، بل المراد به هنا ما ليس العدم داخلا فى مفهومه فيشمل الأمور الاعتباريه ، وحينئذ فيدخل فى التعريف الأمران المتضايفان فلا بد من زياده قيد لا يتوقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر لأجل إخراجهما ، ومما يدل على أن المراد بالوجودى هنا ما قلناه ما سيأتى للشارح فى الأول والثانى - كذا قرر شيخنا العدوى ، وفى عبد الحكيم : أن هذه الإراده خلاف التحقيق ؛ لأن قسمه الجامع إلى الأقسام الثلاثه باصطلاح الفلاسفه فإنهم يثبتون الحواس الباطنيه وعندهم الأمور الإضافيه موجوده يمكن رؤيتها ، فاللائق إجراء الكلام على طريقتهم. (قوله : يتعاقبان على محل واحد) أى : يوجدان على التعاقب فى محل واحد ولا يجتمعان. (وقوله : يتعاقبان) أى : يمكن ذلك ،

(كـالسواد والبياض) فى المحسوسات (والإيمان والكفر) فى المعقولات ، والحق أن بينهما تقابل العـدم والملكه ؛ لأن الإيمان هو تصديق النبى صلى الله عليه وسلم فى جميع ما علم مجيئه به بالضروره ؛ ...

******

لاـ أنه بالفعـل ؛ لأـن الضـدين قـد يرتفعان ، ثم إن المحل قـد يراد به ما يقوم به الشـىء فى الجمله ، فيشـمل الماده وهى الهيولى باعتبار عروض الصور النوعيه لها كالطين باعتبار عروض الصور كالزيريه والإبريقيه له ، فعلى هـذا يدخل فى التعريف التضاد بين الجواهر أعنى الصور النوعيه كالإـبريق والزير ، ومن أراد أن يخرج من التعريف الأـنواع المتنافيه من الجواهر لقصـره التضاد على المعـانى كـالسواد والبيـاض ، أو على المتصف بهـا باعتبارهـا كالأـسود والأـبيض لاـ باعتبـار ذات المتصف جعـل مكـان المحل الموضوع ، فقـال يتعاقبـان على موضوع واحـد ؛ وذلـك لأـن الموضوع مخصوص بالجوهر ذى الصوره ، فعلى هـذا لا يتقابل إلا الأـعراض ، فتخرج الأـنواع وتبقى المعـانى ، ثم إنه فى بعض النسـخ تقييـد الأـمرين الوجوديين بكونهمـا بينهمـا غـايه الخلاف ، فيخرج بهذا القيد التعاند كالتقابل بين السواد والحمره والبياض والصفره ، وعلى ما فى هذه النسخه يكون ما ذكره الشارح تعريفا للتضاد الحقيقى ، وفى بعض النسخ إسقاط هذا القيد فيكون التعريف المذكور تعريفا للتضاد المشهور الشامل للتعاند ، والحاصل أنه على اعتبـار القيـد فى التعريف تكون أنواع التقابل خمسه التماثل والتناقض ، وتقابل العـدم والملكه والتضاد والتعانـد ، وعلى عـدم اعتبـاره فيه يكون التعريف شاملاـ للتضاد الحقيقى وللمشـهور ، وتكون أنواع التقابل منحصـره فى أربعه : التماثل والتناقض والتضـاد وتقابـل العـدم والملكه (قوله : كـالسواد والبيـاض) فيقال ذهب السواد وجاء البياض ، أو السواد لون قبيـح والبياض لون حسن ، وقوله فى المحسوسات أى : حال كونهما من المحسوسات.

(قوله : والإيمـان والكفر) نحو ذهب الكفر وجاء الإيمان ، والإيمان حسن والكفر قبيـح ، (وقوله : فى المعقولات) حال أى : حال كونهما من المعقولات (قوله : والحق أن بينهما) أى : بين الإيمان والكفر تقابل العدم والملكه أى : لا تقابل التضاد كما هو ظاهر كلام المصنف وهو مبنى على أن الكفر وجودى ، فالإيمان تصديق النبى - صلّى الله

أعنى : قبول النفس لـذلك ، والإذعان له ؛ على ما هو تفسير التصـديق فى المنطق عند المحققين ، مع الإقرار به باللسان. والكفر عدم الإيمان عما من شأنه الإيمان ، وقد يقال : الكفر إنكار شىء من ذلك ؛ فيكون وجوديا ؛ ...

******

عليه وسـلم - فى كـل ما علم مجيئه به بالضـروره كالوحـدانيه والبعث والرساله ، والكفر على هـذا القول : هو الجحـد لشـىء من ذلـك كمـا سـيأتى ، والجحـد أمر موجود كالتصـديق فكان المناسب جعل ذلك من شـبه التضاد. (قوله : أعنى) أى : بالتصـديق (قوله : والإذعان له) أى : الانقياد له وهو تفسير لما قبله ، والإذعان والانقياد يرجع لكلام نفسانى وهو قول النفس آمنت وصدقت (قوله : عند المحققين) كالقطب الشيرازى ، وظاهر الشارح أن التصديق عند المحققين من المناطقه هو الإذعان بوقوع النسبه أولا وقوعهـا - وليس كـذلك - لاتفاق المناطقه على أن التصـديق قسم من أقسام العلم ، والإذعان المـذكور ليس علما كما علمت ، وإنمـا التصـديق عنـد المحققين من المناطقه إدراك أن النسـبه واقعه ، أو ليست بواقعه على وجه الإذعان والقبول ، وعنـد غيرهم وهـو المشـهور : إدراك أن النسـبه واقعه أو ليست بـواقعه مطلقـا أى : ولـو كـان ذلـك الإدراك ليس على وجه الإذعـان ، وأما التصـديق عنـد المتكلمين فهو الإذعـان لمـا علم مجىء النبى به وقبول النفس لـذلك ومرجعه لكلام نفسـى. (قوله : مع الإقرار به باللسان) أى : ولو مره فى العمر (قوله : والكفر عدم الإيمان إلخ) ذكر الشيخ يس عن بعضهم : أنه على هذا القول يقال : الإيمان مخلوق لله تعـالى والكفر غير مخلوق ؛ لأـن الخلق إنما يتعلق بالأمور الموجوده كالإراده ، فيصـح أن يقال : الكفر ليس مرادا لله ، إذ لـو كـان مرادا للزم وجـود المعـدوم وإنه باطـل - نعم على القـول بـأن الكفر وجـودى يقـال فيه إنه مخلوق ، ومراد له سـبحانه وتعالى كالإيمان - فتأمل.

(قوله : عمـا من شـأنه الإيمـان) خرج به الجمـادات والحيوانـات العجم ، فلاـ يقـال : إنهـا كافره ؛ لأنه ليس من شأنها أن تتصـف بالإيمان ، وهكـذا شأن تقابل العدم والملكه لا بد فيه من اعتبار قبول المحل (قوله : وقد يقال الكفر إنكار شـىء من ذلك) أى : مما علم مجىء النبى به بالضروره ، وأورد على هذا القول أنه يقتضى ثبوت الواسطه بين

فيكونان متضادين.

(وما يتصف بها) أى : بالمذكورات ؛ كالأسود والأبيض ، والمؤمن والكافر ، وأمثال ذلك ، فإنه يعد من المتضادين باعتبار الاشتمال على الوصفين المتضادين (أو شبه تضاد ؛ ...

******

الإيمان والكفر ، فالشاك والجاهل الذى لم يذعن ولم يجحد ليس بمؤمن ولا كافر ، مع أنه لا واسطه بينهما ، وأجيب بأن المراد بقولهم الكفر إنكار شىء أى : حقيقه أو حكما ؛ لأنه إذا ادعى وأقيم له المعجزه والدليل ، فتردده إنما هو لإنكاره ، فكلا منا فيمن دعى وهو لا يكون إلا مصدقا أو منكرا ، وليس كلا منا فيمن لم تبلغه دعوه.

واعلم أنه على التحقيق من أن التقابل بين الإيمان والكفر من تقابل العدم والملكه عدم الواسطه بينهما ظاهر ؛ لأن الشاك والجاهل داخلان فى الإنكار لانتفاء التصديق منهما (قوله : فيكونان متضادين) أى : وحينئذ فيصح التمثيل الذى ذكره المصنف.

(قوله : وما يتصف بها) عطف على السواد أى : وكالذوات المتصفه بالمذكورات (قوله : كالأسود إلخ) أى : فيقال : الأسود ذهب ، والأبيض جاء ، والمؤمن حضر ، والكافر غاب (قوله : وأمثال ذلك) عطف على الأسود أى : كسوداء ، وبيضاء ، ومؤمنه ، وكافره ، أو على ضميريها كالإطاعه والعصيان ، فيقال : الطائع جاء ، والعاصى ذهب (قوله : فإنه) أى : ما يتصف بالمذكورات ، وهذا توجيه لجعل الذوات الموصوفه بالمذكورات متضاده (قوله : باعتبار الاشتمال إلخ) أى : على وجه الدخول فى المفهوم لا باعتبار ذاتيهما بقطع النظر عن وصفيهما ، فإنه لا تضاد بينهما ، فذات الأبيض وذات الأسود قطع النظر عن وصفيهما وهما البياض والسواد لا تضاد بينهما لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الأجسام لا الأعراض ولعدم العناد بينهما (قوله : أو شبه تضاد) بألّا يكون أحد الشيئين ضدا للآخر ولا موصوفا بضد ما وصف به الآخر ، ولكن يستلزم كل منهما معنى ينافى ما يستلزمه الآخر وهو قسمان ما يكون فى المحسوسات كالسماء والأرض ، وما يكون فى المحسوسات والمعقولات كالأول والثانى فيقال : السماء مرفوعه لنا والأرض موضوعه لنا ، والأول سابق والثانى لاحق ، فالجامع بين

كالسماء والأرض) فى المحسوسات ، فإنهما وجوديان ؛ أحدهما : فى غايه الارتفاع ، والآخر : فى غايه الانحطاط ؛ وهذا معنى شبه التضاد ، وليسا متضادين ؛ لعدم تواردهما على المحل ؛ لكونهما من الأجسام دون الأعراض ، ولا من قبيل الأسود والأبيض ؛ لأن الوصفين المتضادين هاهنا ليسا بداخلين فى مفهومى السماء والأرض.

******

المسند إليهما وهمى لتحققه بشبه التضاد بينهما (قوله : كالسماء والأرض) أى : كشبه التضاد الذى بين السماء والأرض (قوله : أحدهما فى غايه الارتفاع إلخ) المراد بالغايه هنا الكثره وإن لم تبلغ النهايه ، فاندفع ما يقال : إن السماء الأولى ليست فى غايه الارتفاع ؛ لأن ما فوقها أرفع منها والأرض العليا ليست فى غايه الانحطاط ، وما أجاب به بعضهم : من أن المراد بالسماء مجموع السموات ، وبالأرض مجموع الأرضين - ففيه نظر ؛ لأن الذى فى غايه الارتفاع العرش ، والذى فى غايه الانحطاط الماء الذى تحت الأرض السابعه.

(قوله : وهذا) أى : كون أحدهما فى غايه الارتفاع والآخر فى غايه الانحطاط معنى إلخ ، فشبه التضاد هو الكونيه المذكوره.

(قوله : وليسا إلخ) يعنى أن السماء والأرض لما لم يتعاقبا على موضوع أصلا لم يكونا متضادين فهما خارجان من تعريف التضاد بقوله : يتعاقبان على محل واحد. قال سم : وكأن وجه ذلك أن بينهما بعدا كثيرا كما بين المتضادين (قوله : دون الأعراض) ظاهر هذا الكلام يدل أن التوارد على المحل إنما هو فى الأعراض - وفيه نظر لما عرفت أن المحل أعم من الموضوع والمختص بالأعراض هو الثانى لا الأول (قوله : ولا من قبيل إلخ) إشاره إلى سؤال نشأ مما سبق وجوابه ، أما السؤال فهو أن يقال : جعل الأبيض والأسود من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين - فلم لم يجعل السماء والأرض من هذا القبيل بهذا الاعتبار؟ وحاصل الجواب أنهما لم يجعلا من قبيل الأسود والأبيض ؛ لأن الوصفين المتضادين فى الأبيض والأسود جزءان من مفهوميهما ؛ لأن الأسود شىء ثبت له السواد والأبيض شىء ثبت له البياض بخلاف السماء والأرض ، فإن الوصفين المتضادين فيهما وهما الارتفاع والانحطاط لازمان لهما وليسا داخلين فى مفهوميهما ، فإن السماء جرم مخصوص تنوسى فيه معنى السمو والأرض

(والأول والثانى) فيما يعم المحسوسات والمعقولات ، فإن الأول : هو الذى يكون سابقا على الغير ، ولا يكون مسبوقا بالغير. والثانى : هو الذى يكون مسبوقا بواحد فقط ، فأشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما ، ولم يجعلا متضادين ، كالأسود والأبيض ؛ لأنه قد يشترط فى المتضادين أن يكون بينهما غايه الخلاف ، ولا يخفى أن مخالفه الثالث والرابع وغيرهما للأول أكثر من مخالفه الثانى له ، مع أن العدم معتبر فى مفهوم الأول ، فلا يكون وجوديا.

******

جرم مخصوص لم يراع فيه الانحطاط ، ولكونهما لازمين جعلا شبيهين بالمتضادين ، وعلى تسليم إشعار السماء بالسمو ، وأنه لم يتناس فيها ، فالأرض لا تشعر بالانحطاط الذى هو المقال الآخر (قوله : والأول والثانى) أى : وكشبه التضاد الذى بين مفهوم لفظ الأول ومفهوم لفظ الثانى ، فيقال المولود الأول سابق والثانى مسبوق ، ونحو الأب أول والابن ثان (قوله : المحسوسات) كما مثل والمعقولات كقولهم علم الأب أول وعلم الابن ثان (قوله : فإن الأول) أى : وإنما كان بين مفهوميها شبه تضاد فإن مفهوم لفظ الأول (قوله : هو الذى يكون سابقا على الغير) أى : سواء كان محسوسا أو معقولا ، (وقوله : يكون سابقا على الغير) أى : على فرض أن لو وجد غير (قوله : والثانى) أى : ومفهوم لفظ الثانى (قوله : فقط) هو بمعنى لا غير فبهذا الاعتبار صار مفهوم الثانى محتويا على قيدين أحدهما وجودى والآخر عدمى كما أن مفهوم الأول كذلك (قوله : فأشبها المتضادين) أى : كالأبيض والأسود (قوله : على وصفين لا يمكن اجتماعهما) وهما عدم المسبوقيه أصلا والمسبوقيه بواحد (قوله : لأنه قد يشترط إلخ) أى : كما هو أحد القولين وإن كان الشارح أسقطه سابقا فى تعريف الضدين كما فى أكثر النسخ ، وأشار الشارح بقد إلى قله هذا الاشتراط لقله القائلين به وإلى ضعف القول به (قوله : ولا يخفى إلخ) عله لمحذوف أى : وهذا الشرط غير موجود هنا ؛ لأنه لا يخفى إلخ (قوله : مع أن العدم إلخ) رد ثان (قوله : فلا يكون وجوديا) أى : وحينئذ فلا يكونان ضدين ؛ لأنهما الأمران الوجوديان ، وظاهر هذا أن التقابل بينهما تقابل السلب والإيجاب أو العدم والملكه ، وعباره المطول مع أن العدم معتبر فى مفهوميهما فلا يكونان وجوديين وهى ظاهره أيضا ، أما اعتبار العدم فى مفهوم الأول فظاهر ؛ لأنه قال فيه : ولا يكون مسبوقا بشىء

(فإنه) أى : إنما جعل التضاد وشبهه جامعا وهميا لأن الوهم (ينزلهما منزله التضايف) فى أنه لا يحضره أحد المتضادين ، أو الشبهين بهما إلا ويحضره الآخر (ولذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد) من المغايرات الغير المتضاده ؛

******

أصلا فلم يكن وجوديّا ؛ لأن الوجودى ما لا يشتمل مفهومه على عدم ، وأما اعتباره فى مفهوم الثانى فلاعتبار قيد فقط فيه التى هى بمعنى لا- غير ، وحاصل ما ذكره الشارح أن الأول والثانى لا- يكونان متضادين عند من يشترط فى المتضادين أن يكون بينهما غايه الخلاف ولا عند من لم يشترط ذلك ، أما عند من يشترط فظاهر ؛ لأن مخالفه الثالث والرابع فما فوقهما للأول أكثر من مخالفه الثانى له ، وأما عند من لم يشترط أن يكون بينهما غايه الخلاف فيمتنع أيضا جعلهما من المتضادين لكن لا من هذه الحيثيه ، بل من حيثيه أخرى وهو كون الأول معتبرا فى مفهومه العدم ، فلا- يكون وجوديّا ، فلا- يكون ضدّا لغيره لما علم أن الضدين هما الأمران الوجوديان إلخ.

(قوله : فإنه) أى : الوهم (قوله : إنما جعل التضاد) أى : أو الاتصاف بالمتضادين (قوله : ينزلهما منزله التضايف) يعنى أن التضاد عند الوهم كالتضايف عند العقل فكما لا ينفك أحد المتضايفين عن الآخر عند العقل ، بل متى خطر أحدهما خطر الآخر ، وبذلك الارتباط جمعهما عند المفكره كذلك لا ينفك أحد المتضادين عن الآخر عند الوهم ، وبذلك الارتباط جمعهما عند المفكره ، وليس المراد أن الوهم يعتبر التضاد داخلا فى التضايف حتى يرد أنه إذا كان أحد الضدين لا ينفك عن الآخر عنده يكون التضاد جامعا عنده من غير حاجه إلى تنزيله منزله التضايف ، على أنه إذا كان التضاد داخلا فى التضايف فلا معنى للتنزيل (قوله : فى أنه) أى : الوهم وهو متعلق بمنزله (قوله : لا يحضره) أى : لا يحضر فيه ، وكذا يقال فيما بعده (قوله : ولذلك) أى : ولأجل ذلك أى : لأجل تنزيله التضاد منزله التضايف بالمعنى المذكور وهو أنه متى خطر أحد الضدين فى الوهم خطر فيه الآخر تجد الضد أقرب خطورا بالبال أى : فى الوهم بدليل قول الشارح بعد : وإلا فالعقل إلخ ، (وقوله : مع الضد) أى : مع خطور الضد وهو متعلق بالخطور (قوله : من المغايرات) متعلق بأقرب أى : أقرب من سائر خطور المغايرات

يعنى : أن ذلك مبنى على حكم الوهم ، وإلا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر.

(أو خيالى) وهو أمر بسببه يقتضى الخيال اجتماعهما فى المفكره ، وذلك

******

الغير المتضاده أى : بعضها مع بعض ، فإذا خطر السواد فى الوهم كان ذلك أقرب لخطور البياض فيه من خطور القيام والقعود والأكل والشرب فيه ؛ وذلك لأن هذه لا يجمعها الوهم لعدم غلبه خطورها مع ما يغايرها مما سوى الضد بخلاف الضدين ، فإن الوهم يحكم باجتماعهما والسبب فى ذلك أن المقابل للشىء فيه ما يشعر بمنافاه مقابله فيستنشق منه ذلك المقابل والوهم لا يبحث عن صحه وجود أحدهما بدون الآخر ، فلذا حكم بالاجتماع (قوله : يعنى أن ذلك) أى : كون التضاد وشبهه جامعا مبنى على حكم الوهم أى : تصوره وإدراكه حكما على خلاف الواقع بتلازمهما فى الحضور عنده ، فقد جاز إذا لحوق الضدين بالمتضايفين (قوله : على حكم الوهم) أى : لا على العقل ، (وقوله : وإلا) أى : وإلا نقل على حكم الوهم ، بل قلنا على حكم العقل فلا يصح ؛ لأن العقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر بخلاف المتضايفين ، وحينئذ فلا يحكم بتلازمهما فى الحضور عنده فلا يكون التضاد وشبهه جامعا عقليا.

(قوله : أو خيالى وهو أمر إلخ) أنت خبير بأن الذى أوجب الجمع بين الشيئين عند المفكره هو قوه العقل المدركه لا خزانتها ، وكذلك فى الوهم كما تقدم ، وقد خالف هنا فلم يجعل القوه المدركه للصور الحسيه التى هى الحس المشترك مقتضيه للجمع فى المفكره ، بل جعل خزانتها التى هى الخيال هى المقتضيه لذلك ، فكان المناسب حيث جعل القوه التى جمعت بين الشيئين عند المفكره هى القوه المدركه فى العقلى والوهمى أن يجعلها كذلك فى الخيال فيسميه حسيا ، لكن تساهل فجعلها هى الخيال التى هى الخزانه للحس المشترك إشاره إلى أن هذه القوى يمكن أن ينسب حكم المدركه منها إلى خزانتها ، والعكس من جهه أن هذه القوى كما قيل بمنزله المرائى المقابل بعضها لبعض فهى يرتسم فى كل منها ما ارتسم فى الآخر ، تأمل. اه يعقوبى.

ومن هنا علم أن قول الشارح : يقتضى الخيال فيه مسامحه أى : يقتضى الحس المشترك الذى خزانته الخيال كما مر ، ويمكن أن يقال : لم ينسب الجامع للحس المشترك ؛

(بأن يكون بين تصوريهما تقارن فى الخيال ...

******

لأن النسبه للخيال أخف من النسبه إلى المشترك إن نسب إلى الصفه ، ولم ينسب إلى الموصوف ، ولم يقل حسى مخافه اللبس بالنسبه إلى إحدى الحواس الخمس الظاهره (قوله : وهو أمر بسببه يقتضى الخيال اجتماعهما فى المفكره) أى : وإن كان العقل إذا خلى ونفسه لا يقضى بذلك الاجتماع ، ثم إنه لا يشترط أن يكون ذلك الأمر صوره تدرك بالخيال بعد الحس المشترك ، بل يكون خياليا ولو كان عقليا بسبب كونه كليا أو وهميا بسبب كونه جزئيا لا يدرك بالحواس ، فاندفع الاعتراض بأن التقارن عقلى ، إذ لا يحس فحقه أن يكون عقليا أو وهميا ، ووجه الاندفاع أن المراد بالجامع فى هذه القوى ما تتوصل كل قوه به إلى الجمع عند المفكره لا ما يدرك بتلك بالخصوص وهو ظاهر غير أنه يرد عليه أن يقال : التوصل إلى الجمع إنما يكون بإدراك المتوصل به ، وكيف تتوصل قوه من تلك القوى إلى جمع المتعاطفات بشىء لا يدرك بها ، والجواب أن هذه القوى لا يختص إدراكها بما اختصت به ، بل تدرك غيره أيضا ، لكن بعد أن تأخذه عن السابق إليه وهو قوته المختصه بإدراكه أولا ، ولذلك يحكم العقل على الجزئيات ، ويحكم الوهم على الكليات أو الحسيات ، ويحكم الخيال على المعانى بعد تصوير الوهم إياها بصور المحسوسات والحكم على الشىء فرع عن تصوره وإدراكه ، فعلى هذا الجامع العقلى يقتضى بسببه العقل الجمع عند المفكره ، ولو سبق إليه الوهم لكونه مدركا له بالخصوص أولا ، فأخذ منه العقل والجامع الوهمى ما يحتال بسببه الوهم على الجمع عند المفكره ، ولو سبق إليه الخيال لكونه مدركا له بالخصوص أولا ، أو سبق إليه العقل لكونه كذلك بالنسبه إليه ، ثم أخذه الوهم من أحدهما ، والجامع الخيالى هو ما يتعلق بالصور الخياليه ولو كان عقليا أو وهميا فى أصله. اه يعقوبى.

وسيأتى ذلك أيضا فى الشرح (قوله : بأن يكون بين تصوريهما) الضمير للشيئين ، وسيأتى الاعتراض على هذه العباره فى الشرح ، والصواب بأن يكون بينهما (قوله : تقارن فى الخيال) أى : خيال المخاطب على ما فى الأطول وهو مبنى على الغالب من مراعاه حال المخاطب ، والمراد بتقارنهما فى الخيال تقارنهما فيه عند التذكر والإحضار ،

سابق) على العطف لأسباب مؤديه إلى ذلك (وأسبابه) أى : وأسباب التقارن فى الخيال (مختلفه ؛ ...

******

وليس المراد بالتقارن فى الخيال أن يكون الشيئان ثابتين فيه ؛ لأن الصور المتقاربه والمتباعده كلها ثابته فى الخيال ؛ لأنه خزانه لها (قوله : سابق على العطف) أى : سابق ذلك التقارن فى خيال المخاطب على العطف ليكون مصححا له ، وأما لو كان التقارن حاصلا بالعطف فلا يكفى - كذا قرر بعضهم ، وفى الشيخ يس : أن الظاهر أن هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز - فتأمله.

(قوله : لأسباب مؤديه إلى ذلك) متعلق بتقارن أى : بأن يكون بينهما تقارن فى الخيال لأجل أسباب مؤديه إلى ذلك التقارن (قوله : وأسبابه مختلفه) أى : لأن تلك الأسباب وإن كان مرجعها إلى مخالطه ذوات تلك الصور الحسيه المقترنه فى الخيال بمعنى أن تلك المخالطه مآل تلك الأسباب ومنشؤها ، إلا أن أسباب تلك المخالطه مختلفه فيمكن وجودها عند شخص دون آخر ، مثلا إذا كان المخاطب صنعته الكتابه فإنها تقتضى مخالطته لآلاتها من قلم ودواه ومداد وقرطاس فتقترن صور المذكورات بخياله ، فيصح أن يعطف بعضها على بعض فيقول القلم عندى والدواه عندك ، وإذا تعلقت همته بصنعه الصياغه أوجب ذلك له مخالطه آلاتها وأمورها من سبائك الذهب والفضه ، فتقترن صور المذكورات بخياله فيصح أن يعطف بعضها على بعض ، وإذا كان من أهل التعيش بالإبل مثلا أوجب له ذلك مخالطتها وأمورها من رعيها فى خصب ناشئ عن المطر النازل من السماء ومن الإيواء بها إلى محل الرعى والحفظ كالجبال ، ثم إلى الانتقال بها إلى أرض دون أخرى طلبا للكلأ فتقترن صور المذكورات فى خياله فيصح عطف بعضها على بعض باعتبار من اقترنت بخياله دون غيره ، فظهر من هذا أن أسباب المخالطه توجد لشخص دون غيره ، وربما كانت مقارنه الصور فى الخيال على وجه الترتيب فتجتمع كذلك عند المفكره ، فإذا عكس ترتيبها لم يحسن لما فيه من التخليط الغير المألوف كما فى قوله تعالى : (أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ. وَإِلَى السَّماءِ كَيْفَ رُفِعَتْ. وَإِلَى الْجِبالِ كَيْفَ نُصِبَتْ. وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ)(1) فلو وقع

۱- الغاشيه : ۱۷ - ۲۰.

ولـذلك اختلفت الصور الثابته فى الخيالات ترتبا ووضوحا) فكم من صور لا انفكاك بينها فى خيال ، وهى فى خيال آخر مما لا تجتمع أصلا ، وكم من صور لا تغيب عن خيال وهى فى خيال آخر مما لا يقع قط.

******

العطف فى غير القرآن بـذكر الأرض أولاـ ، ثم الجبـال ، ثم السـماء ، ثم الإبـل لم يحسن ؛ لأن صور المـذكورات لم تقترن فى خيال أصحابها على هذا الوجه فلم تتضح فيها كذلك ، والمعتبر خيال السامع ؛ لأنه الذى يراعى حاله فى غالب الخطاب لا خيال المتكلم (قوله : ولذلك) أى : ولأجل اختلاف أسباب التقارن اختلفت الصور الثابته فى الخيال أى : التى من شأنها ذلك ، وأشار بقـوله ترتبـا ووضوحـا إلى أن المختلـف بسبب اختلاـف الأسـباب هـو ترتب الصـور ووضوحهـا باعتبـار الخيالاـت (قـوله : ترتبا ووضوحـا) تمييز محول عن فاعـل اختلفت أى : اختلف ترتب الصور ووضوحهـا ، والمراد بترتبهـا اجتماعهـا فى الخيـال بحيث لا تنفـك عن بعض ، والمراد بوضوحها عـدم غيبتها عن الخيال كما يؤخـذ من كلام الشارح أى : اختلفت اجتماعا وعـدم اجتماع ، وضوحا وعدم وضوح.

(قوله : فكم من صور إلـخ) أى : لأـنه كم من صور وهـذا التعليل راجع لما قبله على سبيل اللف والنشـر المرتب ، فقوله فكم من صور لاـ انفكـاك إلـخ : راجع لاختلاـف الصور ترتبا ، (وقوله : وكم من صور لا تغيب إلـخ) راجع لاختلافها وضوحا ، (وقوله : فكم من صور لا انفكاك إلخ) كصوره القلم والدواه والقرطاس ، (وقوله : لا انفكاك بينها فى خيال) أى : كخيال الكاتب الذى تعلقت همته بالكتابه ، فإذا حضـرت صوره أحدها فى خياله حضـر صور الباقى ، وذلك لكثره إلف خياله لها ، (وقوله : وهى فى آخر ممـا لا تجتمع) أى : كخيال النجار أو البناء فإن صور هـذه المـذكورات لا تجتمع فى خياله ، وإن استحضـر واحـدا منها بأن رآه لم يقارنه الباقى لقله إلف خياله به ، وهـذا مناسب لما قدرناه بقولنا : وعدم اجتماع (قوله : وكم من صور لا تغيب إلخ) أى : كصوره محبوب زيـد ، فإنها لا تغيب عن خيال زيـد ولا تقع فى خيال عمرو الـذى هو غير محب ، وقول الشارح : وهى فى خيال آخر مما لا يقع قط هـذا مناسب لما قـدرناه سابقا بقولنا وعـدم وضوح وقـد علم من كلام الشارح هـذا أن المراد بالترتب ارتباط الصور فى الخيال بحيث

(ولصاحب علم المعانى فضل احتياج إلى معرفه الجامع) لأن معظم أبوابه الفصل والوصل ، وهو مبنى على الجامع (لا سيما) الجامع (الخيالى ؛ فإن جمعه على مجرى الإلف والعاده) ...

******

لا تنفك ، والمراد بالوضوح عدم غيبتها عن الخيال ، وفيه أن الترتب والوضوح بهذا المعنى متلازمان ؛ وذلك لأن الصور المقترنه فى الخيال بعد فرض تقارنها لا تنفك فى ذلك الخيال فوضوحها فى خيال يقتضى عدم انفكاكها فيه ، وحينئذ فلا يكون لاختلاف التفسيرين فائده لصحه أن يفسر كل منهما بما ذكر للآخر ، بل لا وجه لذكرهما معا لإغناء أحدهما عن الآخر ، فلعل الأولى أن يفسر الترتب بأن يكون حضور الصور على وجه مخصوص لا يكون فى آخر كذلك ، فالخيالات قد تشترك فى وضوح تلك الصور فيها ، لكن ترتبها فى بعض الخيالات خلاف ترتبها فى غير ذلك البعض ، فقد اختلف الترتب مع الوضوح بهذا الاعتبار.

(قوله : ولصاحب علم المعانى فضل احتياج) أى : زياده احتياج أى حاجه أكيده ، فهو من إضافه الصفه للموصوف ، وقصد المصنف بهذا حث صاحب هذا العلم على معرفه جزئيات الجامع الواقعه فى التركيب فى مقام الفصل والوصل ، وبهذا اندفع ما يقال : إن صاحب هذا العلم يعرف أن الجامع العقلى أمور ثلاثه ، والوهمى ثلاثه والخيالى واحد ، فلا معنى لحثه على معرفتها ، وإنما الذى يحث على معرفتها طالب هذا العلم ، فكان الأولى للمصنف أن يقول : ولطالب علم المعانى (قوله : لأن معظم أبوابه إلخ) هذا الكلام على وجه المبالغه ، والمعنى المراد أن علم المعانى معياره باب الفصل والوصل ، بمعنى أن من أدركه كما ينبغى لم يصعب عليه شىء من سائر الأبواب بخلاف العكس ، أو المراد بالمعظم الأصعب - كما قرره بعضهم.

(قوله : وهو مبنى على الجامع) أى : وجودا وعدما أى : وإذا كان باب الفصل والوصل بمنزله كل أبواب علم المعانى لسهوله إتقانها عن إتقانه ، وهذا الباب مبنى على الجامع تأكدت حاجه صاحب هذا العلم إلى معرفه الجامع (قوله : لا سيما الجامع الخيالى) أى : لا مثل الجامع الخيالى موجود فى التأكيد بمعنى : أنه أوكد أنواع الجامع الثلاثه. (قوله : فإن جمعه) أى : فإن الجمع بسببه ، وهذا عله لقوله لا سيما إلخ (قوله : على مجرى الإلف)

بحسب انعقاد الأسباب فى إثبات الصور فى خزانه الخيال ، وتباين الأسباب ...

******

أى : مبنى على جريـان المـألوف أى : على جريـان الصوره المـألوفه والمعتاده ، والمراد بجريانها وقوع ذلك المألوف من الصور والمعتـاد منها وقوعا متكررا فى الخيالات والنفوس ، فبـذلك يحصل الاقتران الـذى هو الجامع (قوله : بحسب انعقاد) أى : وجود الأسـباب متعلـق بمجرى ، والمعنى أن الجمع بـه مبنى على وجـود الصـور المـألوفه فى الخيـال ووجودهـا فيـه بحسـب الأسـباب المقتضـيه لإثبات تلك الصور واقترانها فى الخيال ، كصـنعه الكتابه فإنها سـبب فى اقتران القلم والدواه (قوله : فى إثبات الصور) متعلق بالأسباب وإضافه خزانه للخيال بيانيه ، وقوله فى خزانه : متعلق بإثبات.

(قوله : وتباين الأسـباب) أى : والأسـباب المتباينه المقتضـيه لإثبات صور المحسوسات فى الخيال وهو مبتدأ ، (وقوله : مما يفوته الحصـر) أى : الضـبط ، والعـد خبره ، ولكون تلـك الأسـباب لا تحصـر كان الجامع الخيالى أكثر الجوامع وقوعا ، والاحتياج إليه أشد.

واعلم أن تلك الأسـباب المقتضـيه لإثبات الصور فى الخيال تختلف باختلاف الأشـخاص والأغراض والأزمنه والأمكنه لما سـبق لك أن منشأ تلك الأسـباب المخالطه وأسـباب المخالطه مختلفه ، فيمكن وجودها عنـد شـخص دون آخر ، وحيث كانت تلك الأسـباب لا تنحصـر ، فاختلاف الصور باعتبار الحضور فى الخيالات لا ينحصـر أيضا ، ولهذا نجد الشـىء الواحد يشبه بصور من الصور الحسـيه المخزونه فى الخيال ، فيشـبهه كل شـخص بصوره مخالفه لما يشـبهه بها الآخر لكون تلك الصوره التى شـبهه بها كل واحـد هى الحاضـره فى خياله. كما روى أن سـلاحيا وصائغا وبقارا ومؤدب أطفال طلع عليهم البدر بعد التشوف إليه ، فأراد كـل واحـد أن يشـبهه بأفضـل ما فى خزانه خياله فشـبهه الأول بالترس المـذهب ، والثانى بالسبيكه المـدوره من الإبريز ، والثالث بـالجبن الأـبيض يخرج من قـالبه ، والرابع برغيف أحمر يصـل إليه من بيت ذى ثروه ، فالصور التى من شأنها حصولها فى الخيال اختلفت فى حضورهـا فى الخيالاـت بمعنى أنها وجـدت فى خيال دون آخر ؛ لأن كل شـخص شـبه بما هو ملائم لما هو مخالطه فإن من خالط شيئا

مما يفوته الحصر ، فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلى ما يدرك بالعقل ، وبالوهمى ما يدرك بالوهم ، وبالخيالى ما يدرك بالخيال ؛ لأن التضاد وشبهه ليسا من المعانى التى يدركها الوهم ، وكذا التقارن فى الخيال ليس من الصور التى تجتمع فى الخيال ، بل جميع ذلك معان معقوله ، وقد خفى هذا على كثير من الناس فاعترضوا بأن السواد والبياض - مثلا - من المحسوسات دون الوهميات ، ...

******

فلا بد أن يغترف من بحره (قوله : مما يفوته الحصر) أى : مما يتجاوزه ولا يتسلط عليه الحصر (قوله : فظهر) أى : من تفسير الشارح للجوامع الثلاثه بما تقدم (قوله : ما يدرك بالعقل) أى : خصوص ما يدرك بالعقل وهكذا ، بل المراد بالعقلى أمر بسببه يقتضى العقل الاجتماع فى المفكره ، سواء كان من مدركاته بنفسه أو لا ، وبالوهمى أمر بسببه يقتضى الوهم الاجتماع فى المفكره سواء كان من مدركاتها بنفسه أو لا ، وكذلك الخيال (قوله : لأن التضاد إلخ) لم يلتفت فى التعليل إلى الجامع العقلى لصحه إدراك العقل ما ذكره المصنف فيه من الاتحاد والتماثل والتضايف ، وإن كان الجامع العقلى قد يكون مدركا للوهم (قوله : ليس من الصور) أى : بل هو وصف للصور (قوله : بل جميع ذلك) أى : جميع الجوامع المتقدمه وهى سبعه (قوله : معان معقوله) أى : يدركها العقل لكونها معان كليه إن لم تضف إلى شىء أو أضيفت إلى كلى ، فإن أضيفت إلى جزئى كانت من مدركات الوهم فالتماثل مثلا إن اعتبر غير مضاف أو مضافا لكلى كان من مدركات العقل ، وإن اعتبر مضافا للجزئى كان من مدركات الوهم (قوله : وقد خفى هذا) أى : قولنا ليس المراد إلخ : على كثير من الناس ، فاعتقدوا أن الجامع العقلى هو ما يدرك بالعقل ، والجامع الوهمى هو ما يدرك بالوهم ، والجامع الخيالى هو ما يدرك بالخيال ، فاعترضوا إلخ.

(قوله : من المحسوسات إلخ) أى : وحينئذ فمقتضاه أن يكون الجامع بينهما خياليا ؛ لأن الخيال يدركهما بعد إدراك الحس المشترك فكيف يجعلهما المصنف من الوهميات ، ويجعل الجامع بينهما وهميا ، مع أن الوهم إنما يدرك المعانى الجزئيه ، ولا يخفى ضعف هذا الاعتراض عند التأمل ؛ لأن الجامع ليس هو نفس الضدين كما لا يخفى حتى يصح هذا الاعتراض.

وأجابوا بأن الجامع كون كل منهما مضادا للآخر ؛ وهـذا معنى جزئى لا يدركه إلا الوهم ؛ وفيه نظر ؛ لأنه ممنوع ، وإن أرادوا أن تضـاد هـذا السـواد لهـذا البيـاض معنى جزئى فتماثـل هـذا مـع ذاك وتضـايفه معه أيضـا معنى جزئى ، فلا تفـاوت بين التمـاثل والتضايف وشـبههما فى أنها إن أضـيفت إلى الكليات كانت كليات ، وإن أضـيفت إلى الجزئيات كانت جزئيات ، فكيف يصح جعل بعضها على الإطلاق عقليا وبعضها وهميا؟!

******

(قوله : وأجـابوا) عطف على اعترضوا (قوله : وهـذا) أى : كون كـل منهمـا مضادا للآخر (قوله : وفيه نظر) أى : فى هـذا الجواب نظر من حيث قوله وهـذا معنى جزئى (قوله : لأـنه ممنوع) أى : لأنـا لا نسـلم أن تضاد البياض للسواد معنى جزئى ، بل هو كلى ؛ لأـن التضاد المأخوذ مضافا لكلى كلى (قوله : أن تضاد هـذا السواد) أى : المخصوص ، (وقوله : لهـذا البياض) أى : المخصوص (قوله : فتماثل إلخ) أى : فمسلم ، ولكنه معارض بالمثل ؛ لأن تماثل هذا أى كزيد ، (وقوله : مع ذاك) أى : مع عمرو مثلا (قوله : فتماثـل) أى : فنقول تماثل هـذا إلـخ أى : فالأخـذ بهـذا المراد يؤدى لفساد كلام المصـنف أو للتحكم (قوله : وشـبههما) أى : وغيرهمـا من بقيه الجوامع ، (وقوله : فى أنها) أى : التماثل والتضايف وغيرهما مثل التضاد وشـبهه (قوله : إلى الكليات) كقولك تضاد البياض للسواد ، (وقوله : إلى الجزئيات) كقولك تضاد هذا البياض لهذا السواد ، فإن هذا البياض الذى أضيف إليه التضاد معنى جزئى (قوله : كـانت كليـات) فتكون من مـدركات العقـل (قوله : كانت جزئيات) أى : فتكون من مـدركات الوهم (قوله : فكيف يصـح جعـل بعضـها) وهو الاتحاد والتماثل والتضايف ، (وقوله : على الإطلاق) أى : سواء أضـيف لكلى أو جزئى (قوله : وبعضـها وهميا) وهو التضاد وشبه التضاد وشبه التماثل ، (وقوله : فكيف إلخ؟) استفهام إنكارى بمعنى النفى أى : لا يصح ذلك ؛ لأنه تحكم محض ، ثم إن ما اقتضاه هذا الجواب من أن التضاد المضاف للجزئى جزئى لا يسلم ؛ لأنهم صرحوا بأن إمكان زيد كلى ؛ لأنه يتعـدد باعتبار الأزمنه والأمكنه ، وهذا الإمكان جزئى ضـروره أن الإشاره لا تكون إلا للمحسوس المشاهد - اللهم إلا أن يقال : إن هذا الجواب مبنى على تسليم أن التضاد المضاف للجزئى جزئى جدلا ، أو أن المراد بالجزئى فى كلامه الجزئى

ثم إن الجامع الخيالى هو تقارن الصور فى الخيال ، وظاهر أنه ليس كصوره ترسم فى الخيال ، بل هو من المعانى ، فإن قلت : كلام المفتاح مشعر بأنه يكفى لصحه العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما ؛ وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحه نحو : خفى ضيق وخاتمى ضيق ، ونحو : الشمس ومراره الأرنب وألف باذنجانه محدثه - قلت : كلامه هاهنا ليس إلا فى بيان الجامع بين الجملتين ، ...

******

الإضافى لا الحقيقى ، ولا شك أن الجزئى الإضافى يصدق على الكلى كما بين فى محله - فتأمل.

(قوله : ثم إن الجامع الخيالى إلخ) هذا اعتراض من الشارح على البعض القائل : إن الجامع العقلى هو ما يدرك بالعقل ، والمراد بالجامع الخيالى ما يدرك بالخيال ، وتوضيحه أن ذلك البعض لما فسر الجوامع المذكوره بما يدرك بهذه القوى ، واعترض على التفسير المذكور بالجامع الوهمى ، قال له الشارح : اعلم أن الاعتراض بالجامع الوهمى فيه قصور ، إذ حيث كان المراد بالجوامع المذكوره ما يدرك بهذه القوى ، فلا يصح هذا التفسير فى الجامع الخيالى أيضا - قرر ذلك شيخنا العدوى.

(قوله : بل هو) أى : التقارن من المعانى أى : المدركه بالعقل ، أو بالوهم على التفصيل المتقدم (قوله : فإن قلت) أى : معترضا على السكاكى بوقوع التنافى فى كلامه ، والغرض من ذكر الشارح لهذا الاعتراض - والجواب عنه - التوطئه والتمهيد للاعتراض على المصنف حيث وقع الخلل فى كلامه (قوله : مشعر إلخ) أى : لأنه قال الجامع بين الجملتين إما عقلى وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد فى تصور ما إلخ ، ومن المعلوم أن الكلام فى الجامع المصحح للعطف ، إذ ما لا يصحح العطف لا يتعلق الغرض ببيانه وتصور بمعنى متصور وتنوينه يدل على الإفراد (قوله : وهو بنفسه معترف بفساد ذلك) أى : وحينئذ ففى كلامه تناف (قوله : حيث منع إلخ) أى : لعدم الجامع بين المسند إليهما وإن كان الجامع بين المسندين موجودا وهو الاتحاد فى التصور (قوله : محدثه) خبر حذف من الأولين لدلاله الأخير عليه فهو من عطف الجمل (قوله : قلت) أى : جوابا عن السكاكى ، (وقوله : كلامه هنا) أى : قوله الجامع بين الجملتين إلخ ، (وقوله : ليس إلا فى

وأما أن أى قدر من الجامع يجب لصحه العطف - فمفوض إلى موضع آخر ، وقد صرح فيه باشتراط المناسبه بين المسندين والمسند إليهما جميعا.

والمصنف لما اعتقد أن كلامه فى بيان الجامع سهو منه ...

******

بيان الجامع بين الجملتين) أى : فى بيان حقيقته من حيث هو وكون ذلك كافيا فى صحه العطف أو لا ، فهو شىء آخر.

(قوله : وأما إن إلخ) أى : وأما بيان جواب أن أى : قدر إلخ ، وحاصل هذا الجواب أنا لا نسلم أن كلام السكاكى هنا أعنى قوله : والجامع بين الجملتين إلخ فى بيان الجامع المصحح للعطف حتى يلزم التنافى فى كلامه ، بل كلامه هنا فى بيان حقيقه الجامع ، وأما كونه كافيا أولا فشىء آخر ، وقد علم من سابق كلامه من عدم صحه نحو الشمس وألف باذنجانه ، ومراره الأرنب محدثه ، ومن لاحق كلامه من عدم صحه نحو : خاتمى ضيق ، وخفّى ضيق مع اتحاد المسندين فى المثالين أن الكافى فى صحه العطف وجود الجامع فى كلا الجزأين ، فكلامه السابق واللاحق مما يعين المراد من كلامه هنا (قوله : أى قدر) مبتدأ ويجب خبره والجمله خبر أن واسمها ضمير الشأن ، ولا يصح نصب أى : على أنه اسم أن ؛ لأن أن لا تدخل على ما له صدر الكلام ، وأى هنا : استفهاميه فهى واجبه التصدير (قوله : فمفوض إلى موضع آخر) أى : فموكول بيانه لموضع آخر وحينئذ فلا تنافى فى كلامه.

(قوله : وقد صرح فيه) أى : فى الموضع الآخر وهو الذى منع فيه صحه نحو : خفى ضيق ، وخاتمى ضيق إلخ (قوله : لما اعتقد أن كلامه) أى : كلام السكاكى أعنى قوله : والجامع بين الجملتين إما عقلى وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد فى تصور ما إلخ (قوله : فى بيان الجامع) أى : الكافى فى صحه العطف (قوله : سهو منه) أى : من السكاكى بواسطه السؤال المذكور حيث قال فى الإيضاح : وأما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكى فى مواضع من كتابه أنه يكفى أن يكون الجامع باعتبار المخبر عنه ، أو الخبر ، أو قيد من قيودهما فهو منقوض بنحو : هزم الأمير الجند يوم الجمعه ، وخاط زيد ثوبى فيه مع القطع بامتناعه ، ولعله سهو منه ، فإنه صرح فى مواضع أخر منه بامتناع عطف

وأراد إصلاحه – غيره إلى ما ترى ؛ فذكر مكان [الجملتين] [الشيئين] ومكان قوله : [اتحاد فى تصور ما] [اتحاد فى التصور] فوقع الخلل فى قوله : الوهمى أن يكون بين تصوريهما شبه تماثل أو تضاد ، أو شبه تضاد ، وفى قوله : الخيالى أن يكون بين تصوريهما تقارن فى الخيال ؛ لأن التضاد مثلا ...

******

قول القائل : خفى ضيق على خاتمى ضيق مع اتحادهما فى الخبر – اه ، فأنت تراه قد حكم على السكاكى بالسهو فى كلامه ، ولم يصلحه بتقييده بالسابق واللاحق كما ذكر شارحنا فى الجواب السابق ، (وقوله : سهو) خبر لأن (قوله : وأراد) أى : المصنف وضمير إصلاحه لكلام السكاكى ، والجمله حاليه (قوله : غيره) جواب لما (وقوله : إلى ما ترى) أى : إلى ما رأيت. قال العلامه عبد الحكيم : فى ظنى أن تبديل المصنف الجملتين بالشيئين لتعميم الحكم فإن الجامع كما يجب بين الجمل يجب بين المفردات عند عطفها ، وكذا المركبات الغير التامه وتعريفه التصور للإشاره إلى التصور المعهود الذى هو جزء من الشيئين ، فاللام فيه بمنزله الصفه فى قول السكاكى فى تصور ما مثل الاتحاد فى المخبر عنه ، أو به ، أو قيد من قيودهما ، إلا أن القسم الأول من الجامع العقلى يكون مختصا بالجمل والمركبات ، والثانى والثالث بالمفردات ، وليس هذا التغيير لدفع الشبهه المذكوره ، فإن المصنف أشار بقوله ظاهر كلام السكاكى : إلى أنه لو حمل كلامه على خلاف الظاهر بقرينه ما ذكره فى الموضع الآخر بأن يكون المراد بيان الجامع مطلقا لا الجامع المصحح للعطف لم ترد الشبهه ، وأما ما قاله الشارح من أن تغيير المصنف لكلام السكاكى لأجل الإصلاح ففيه أنه إن أراد بالشيئين ما يعم الجملتين فالشبهه باقيه ، وإن أراد المفردين فلا معنى للاتحاد فى العلم ، فإن اتحاد العلم وتعدده تابع لاتحاد المعلوم وتعدده ، وكذا لا معنى لتماثلهما فى العلم وتضايفهما فيه ، إذ التماثل والتضايف من أوصاف المعلوم لا العلم ، ولم يظهر لى إلى الآن مقصود الشارح – اه كلامه.

(قوله : فوقع الخلل فى قوله) أى : فى قول المصنف ، وحاصل إيضاح المقام أن المصنف لما ذكر مكان الجملتين الشيئين ، وأقام قوله اتحاد فى التصور مقام قوله : اتحاد فى تصور ما مثل الاتحاد فى المخبر عنه ، أو به ، أو قيد من قيودهما – ظهر أنه أراد بالتصور

إنما هو بين نفس السواد والبياض ، لا بين تصوريهما ؛ أعنى : العلم بهما ، وكـذا التقارن فى الخيال إنما هو بين نفس الصور. فلا بد من تأويل كلام المصنف ، ...

******

الـذى اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم ، فلزمه الفساد فى القولين المـذكورين ، وهذا الفساد إنما لزم من تغييره ، ولا يرد ذلـك على عبـاره السـكاكى ؛ لأنه مثل الاتحاد فى تصور بالاتحاد فى المخبر عنه أو فى الخبر أو فى قيـد من قيودهما ، فعلم أن مراده بتصوريهما فى قوله الوهمى أن يكون بين تصوريهما ، والخيالى أن يكون بين تصوريهما متصورهما على قياس ما سـبق - اه فنرى.

(قوله : إنمـا هو بين نفس السواد والبيـاض) أى : اللـذين همـا متصوران (قوله : أعنى) أى : بتصوريهما العلم بهما (قوله : إنما هو بين نفس الصور) أى : لاـ بين التصورات ، وهـذا إنما يظهر على القول بتغاير العلم والمعلوم ، فالعلم حصول الصوره فى الـذهن ، والمعلوم هو الصوره ، والتحقيق أنهما متحدان بالذات ، وإنما يختلفان بمجرد الاعتبار ، فالصوره باعتبار حصولها فى الذهن علم ، وباعتبـار حصولهـا فى الخارج معلوم ، فالعلم هو الصوره الحاصـله فى الـذهن ، لا حصول الصوره فى الـذهن ؛ لأن الإدراك من قبيل الكيف ، لا من قبيل الفعل أو الانفعال.

(قوله : فلا بد من تأويل كلام المصنف) أى : بأن يقال : أراد المصنف بتصوريهما مفهوميهما. وهما الأمران المتصوران ، وتجعل الإضافه للضـمير بيانيه ، وقد يقال : إن مثل هذا لا يقال فيه أنه خلل ، إذ غايه ما فيه إطلاق المصدر على متعلقه وهو أمر لا ينكر ؛ لأنه مجاز ، والمجاز لا حجر فيه مع وجود العلاقه المصححه - كيف والشارح نفسه حمل التصور فى كلام السكاكى السابق على المتصور؟ حيث قال فيما سبق : وهـذا ظاهر فى أن المراد بالتصور الأمر المتصور ، ولا يقال : إنما حمله على ذلك وجود القرينه الـداله عليه فى كلاـم السـكاكى ؛ لأنـا نقول تلـك القرينه بعينها ، أو ما يقاربها فى كلام المصـنف كما يعلم بالتأمل ، على أنا لو فرضـنا عدم القرينه بالكليه لم يكن فى كلام المصـنف خلل ، بناء على ما هو التحقيق من أن العلم والمعلوم شىء واحد بالذات ، وإنما يختلفان بمجرد الاعتبار على أنه لو كان مراد المصنف بالتصور الأمر المتصور

وحمله على ما ذكره السكاكى بأن يراد بالشيئين الجملتان ، وبالتصور مفرد من مفردات الجمله - غلط مع أن ظاهر عبارته يأبى ذلك.

ولبحث الجامع زياده تفصيل وتحقيق أوردناها فى الشرح ، ...

******

لكان يكفيه عن ذكر التصور أن يقول : الوهمى أن يكون بينهما شبه تماثل إلخ ، والخيالى أن يكون بينهما تقارن ، مع أنه بصدد تلخيص العبارات ورعايه الاختصار منها ، وأيضا إن أريد بالمفهومين المفهومان من حيث إنهما مفهومان حاصلان فى الذهن فلا يصح الحكم بالتضاد ؛ لأن المفهوم من حيث إنه مفهوم هو الصوره الحاصله ولا تضاد بين الصور وإن أريد من حيث ذاتهما لم يصح الحكم بالتقارن فى الخيال ؛ لأنه إنما هو بين الصور ، وإن أريد مطلقا : فالتضاد بينهما من حيث الوجود العينى والتقارن من حيث الوجود الذهنى ، فهذا بعينه يجرى فيما إذا أريد بتصورهما العلم بمعنى الصوره الحاصله ، فإن التضاد بينهما بالنظر إلى الوجود العينى والتقارن باعتبار الوجود الذهنى (قوله : وحمله) أى : حمل كلام المصنف ، وهذا كلام مستأنف رد لما يقال : جوابا عن المصنف : أنه أراد بالشيئين الجملتين ، وإنما غاير للاختصار والتفنن ، وأراد بالتصور مفردا من مفردات الجمله إطلاقا للتصور على المتصور وحملا لأل على الجنس لا على العهد ، فيرجع كلامه بهذا الاعتبار لما قاله السكاكى ، وحاصل الرد أن هذا الحمل غلط ؛ لأن المصنف قد رد هذا الكلام فى الإيضاح على السكاكى ، وحمله على أنه سهو منه ، وقصد بهذا التغيير إصلاحه ، فكيف يحمل كلام المصنف على كلامه؟ على أن ظاهر عباره المصنف يأبى هذا الحمل ، إذ ليس فيها ما يدل عليه ، إذ المتبادر من الشيئين أى : شيئين من أجزاء الجملتين لا نفس الجملتين ، وكون المراد بالتصور معرفا مفردا من مفردات الجمله بعيدا جدا ، إذ المتبادر منه الإدراك ، فتعبير المصنف بالتصور معرفا مما يأبى هذا الحمل - هذا محصل كلامه كما يفيده كلام المطول وحواشيه ، واعترض بأن المصنف بعد ما حمل فى الإيضاح كلام السكاكى على السهو وفرغ منه قال : ثم قال الجامع بين الشيئين عقلى ووهمى وخيالى ، أما العقلى فهو أن يكون بين الشيئين اتحاد فى التصور إلخ ما ذكره ، فلا يتعين أن قصده بهذا الكلام إصلاح كلام السكاكى ، بل يجوز

وأنه من المباحث التى ما وجدنا أحدا حام حول تحقيقها.

[محسنات الوصل]

(ومن محسنات الوصل :) بعد وجود المصحح (تناسب الجملتين فى الاسميه ، والفعليه و) تناسب (الفعليتين ...

******

أن يريد نقل كلامه بعباره أخصر منه فلا يبعد أن يريد بالشيئين الجملتين ، وبالتصور المعلوم التصورى ، وقصد بذكره معرفا الإشاره إلى جنس المعلوم التصورى المتناول لكل متصور سواء كان مخبرا عنه أو خبرا أو قيدا من قيودهما ، بل حمل كلام المصنف على هذا المعنى هو المتعين ، وإلا لم يصح قوله : ثم قال الجامع بين الشيئين إلخ ؛ وذلك لأن المصنف ناقل عن السكاكى ، فإذا كان مراده غير المعنى المراد للسكاكى لم يصح النقل ، إذ كيف ينسب له ما ليس قائلا به (قوله : وأنه) أى : ما ذكر من زياده التفصيل والتحقيق.

[محسنات الوصل] :

(قوله : ومن محسنات الوصل) أى : العطف بين الجملتين ، وأشار بمن إلى أنه قد بقى من المحسنات أمور أخر كالتوافق فى الإطلاق ، والتوافق فى التقييد - كما أشار لذلك الشارح بقوله : أو يراد فى إحداهما الإطلاق إلخ.

(قوله : بعد وجوب المصحح) أى : للعطف ككونهما إنشائيتين لفظا ومعنى ، أو معنى فقط ، أو خبريتين كذلك ، لكن مع جامع عقلى أو وهمى أو خيالى (قوله : تناسب الجملتين فى الاسميه والفعليه) أى : فى كونهما اسميتين أو فعليتين ، فالياء فى اسميه وفعليه ليست للنسبه ، وإنما هى ياء المصدر أى : المصيره مدخولها مصدرا ، ثم إن كلام المصنف يقتضى أن الوصل صحيح بدون التناسب المذكور ، فيصح عطف الاسميه على الفعليه والعكس ، وإنما يعدل للتناسب المذكور لإفاده الحسن فقط. وليس كذلك ، إذ التناسب المذكور قد يكون واجبا وقد يكون ممنوعا ، فإذا قصد تجريد النسبه فى الجملتين عن الخصوصيه بأن أريد مطلق الحصول تعين التناسب فيقال : زيد قائم وصديقه جالس ، أو قام زيد وجلس صديقه بناء على أن الاسميه لا تفيد الدوام إلا بالقرائن ، وأن الفعليه لا تفيد

فى المضى ، والمضارعه) فإذا أردت مجرد الإخبار من غير تعرض للتجدد فى إحداهما والثبوت فى الأخرى - ...

******

التجدد إلا بها ، ولا دلاله لها على أكثر من الثبوت ، وكذا يتعين التناسب إذا أريد الدوام فيهما أو التجدد فيهما بناء على إفاده الاسميه للدوام ، والفعليه للتجدد ، وإن قصد الدوام فى إحداهما والتجدد فى الأخرى امتنع التناسب وتعين أن يقال عند قصد الدوام فى الأول والتجدد فى الثانى : زيد قائم وجلس صديقه ، وعند قصد العكس قام زيد وصديقه جالس كما هو ظاهر ، وحينئذ فلا يكون التناسب من المحسنات ، وأجيب بأن النسبه الواقعه فى الجملتين على ثلاثه أقسام : الأول : أن يقصد تجريدها عن الخصوصيه بأن يراد مطلق الحصول ، أو يقصد بها الدوام فيهما ، أو التجدد كذلك والثانى : أن يقصد الدوام فى إحداهما والتجدد فى الأخرى ولا استحسان فى هذين القسمين ، بل التناسب واجب فى الأول وممتنع فى الثانى كما مر الثالث : أن يقصد النسبه فى ضمن أى : خصوصيه ، وهذا هو محل الاستحسان ؛ لأنه يجوز كل من التناسب وتركه لحصول المقصود بكل ، لكن التناسب أولى فيكون من المحسنات ، فمحل الاستحسان إنما هو عند جواز الأمرين - هذا محصل ما ذكره أرباب الحواشى ، ولكن العلامه عبد الحكيم ذكر ما يخالف ذلك حيث قال : إذا كان المقصود منهما التجدد ، أو الثبوت أو لم يكن شىء منهما مقصودا فيهما ، أو لم يكن مقصودا فى إحداهما دون الأخرى ففى جميع هذه الصور رعايه التناسب بينهما من محسنات العطف ، أما فى الصورتين الأخيرتين فظاهر ؛ لأن المقصود يحصل بالاختلاف أيضا ، لكن التناسب أولى ، وأما فى الصورتين الأوليين فلأن وجوب اتفاقهما ليحصل المقصود أعنى : التجدد أو الثبوت لا ينافى أن يكون ذلك الاتفاق محسنا بالنسبه للعطف لتحقق مجوزاته فى صوره اختلافهما أيضا وهو عدم الاختلاف خبرا وإنشاء ووجود الجامع - اه كلامه.

(قوله : فى المضى) أى : بأن يكون فعل كل منهما ماضيا.

(قوله : والمضارعه) أى : بأن يكون فعل كل منهما مضارعا ، (وقوله : فى المضى والمضارعه) أى : وفى غيرهما كالإطلاق والتقييد (قوله : من غير تعرض إلخ) هذا بيان

قلت : قام زيد وقعد عمرو ، وكذا : زيد قائم وعمرو قاعد (إلا لمانع) مثل : أن يراد فى إحداهما التجدد ، وفى الأخرى الثبوت فيقال : قام زيد وعمرو قاعد ، ...

******

لمجرد الإخبار ، وذكر التجدد والثبوت على سبيل التمثيل ، والمراد من غير قصد التعرض لقيد زائد على مجرد الإخبار ، ولا شك أن كون المقصود مجرد الإخبار من غير قصد أمر زائد لا ينافى دلالته على التجدد أو الثبوت أو غيرهما ، فاندفع ما يرد على الشارح من أن قام زيد وقعد عمرو يدلان على التجدد والمضى ، وزيد قائم وعمرو قاعد يدلان على الثبوت المقابل للتجدد أعنى الحدوث فى زمان معين من الأزمنه الثلاثه ، فكيف يصح التمثيل بهما لمجرد الإخبار ، وحاصل ما ذكر من الجواب أن المراد بالتعرض المنفى التعرض بحسب القصد لا بحسب دلاله اللفظ ، فقد يكون قصد المتكلم إفاده مجرد نسبه المسند إلى المسند إليه فيأتى بالجمله اسميه كانت أو فعليه فيفيد الكلام مجرد تلك النسبه ، وإن كانت الجمله داله بحسب الأصل على التجدد أو الثبوت ، ثم لا يخفى عليك أن اللائق بجعل قوله من غير تعرض إلخ : بيانا لمجرد الإخبار أن يقول من غير تعرض للتجدد والثبوت بدون قوله فى إحداهما ، وفى الأخرى ، فالأحسن أن يقال : إنه تقييد لمجرد الإخبار - بأن المراد منه ألّا يكون المقصود اختلافهما فى التجدد والثبوت مثلا ، وذلك بأن يكون المقصود من الجملتين التجدد أو الثبوت ، أو لم يكن شىء منهما مقصودا فيهما ، أو لم يكن مقصودا فى إحداهما دون الأخرى ، ففى جميع هذه الصور رعايه التناسب بينهما من محسنات العطف - كما مر توجيهه عن العلامه عبد الحكيم. (قوله : قلت) أى : بناء على هذه الإراده أى : يلزمك أن تقول ذلك ؛ لأنك لو خالفت بينهما أوقعت فى ذهن السامع خلاف مقصودك - اه يس.

وانظر قوله أى : يلزمك مع كون التناسب مستحسنا ، فلعل الأولى أن يقول أى : يستحسن أن تقول - فتأمل.

(قوله : إلا لمانع) استثناء من محذوف أى : فلا يترك هذا التناسب اللفظى إلا لمانع يمنع منه فيترك (قوله : فيقال زيد قام وعمرو يقعد) أى : إذا أريد الإخبار بتجدد القعود لزيد فى المستقبل ، والإخبار بتجدد القيام له فيما مضى ، وكان الأولى فى المثال

أو يراد فى إحداهما المضى وفى الأخرى المضارعه فيقال : زيد قام وعمرو يقعد ، أو يراد فى إحداهما الإطلاق وفى الأخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى : (وَقالُوا لَوْ لا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنا مَلَكاً لَقُضِيَ الْأَمْرُ)(١) ...

******

أن يقول نحو : قام زيد ويقعد عمرو ، إلا أن يقال : إنه نبه بهذا المثال على أن الجمله الأولى إذا كان عجزها فعليه فالمناسب رعايه ذلك فى الثانيه ، ولا يعدل عن التناسب فى العجزين إلا لمانع ، كما أن الجملتين الفعليتين الصرفتين أى : اللتين ليستا خبرا عن شىء يطلب التناسب بينهما إلا لمانع - فتأمل.

(قوله : أو يراد فى إحداهما الإطلاق إلخ) يؤخذ من هذا أن التوافق فى الإطلاق والتقييد من محسنات الوصل إلا لمانع - وهو كذلك كما يرشد إليه كلام المصنف ، حيث عبر بمن المفيده أن من المحسنات غير ما ذكره وهو التوافق فى الإطلاق والتقييد كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله : بالشرط) أى : بفعل الشرط والشرط ليس بشرط.

(قوله : (وَقالُوا لَوْ لا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ)) أى : هلا أنزل عليه ملك فنؤمن به وننجو ، وقضى الأمر بهلاكهم وعدم إيمانهم لو أنزلنا ملكا فقضى الأمر عطف على جمله قالوا ، وجمله قضى الأمر مقيده بفعل الشرط ، فالحاصل أن الجمله الأولى مطلقه ، والثانيه مقيده بالإنزال ؛ لأن الشرط مقيّد للجواب ، وإنما كانت عطفا على قالوا لا على المقول ؛ لأنها ليست من مقولهم بل من مقول المولى. قال العلامه اليعقوبى : ولا يخفى وجود الجامع بين الجملتين ؛ لأن الأولى تضمنت على ما يقولون أن نزول الملك يكون على تقدير وجوده سبب نجاتهم وإيمانهم ، وتضمنت الثانيه أن نزوله سبب هلاكهم وعدم إيمانهم ، وسوق الجملتين لإفاده غرض واحد يتحقق فيه الجامع عند السبك مما يصحح العطف عندهم حتى فى الجملتين اللتين لفظ إحداهما خبر ولفظ الأخرى إنشاء ، فأحرى الشرطيه وغيرها ، ولا يخفى تحقق الجامع بما ذكر من التأويل ؛ لأن الغرض من سوقهما بيان ما يكون نزول الملك سببا له ، فقد اشتركتا فى هذا المعنى وإن كان الصحيح ما أفادته الثانيه فى نفس الأمر. اه.

١- الأنعام : ٨.

ومنه قوله تعالى : (فَإِذا جاءَ أَجَلُهُمْ لا يَسْتَأْخِرُونَ ساعَةً وَلا يَسْتَقْدِمُونَ)(۱) فعندى أن قوله : (وَلا يَسْتَقْدِمُونَ) عطف على الشرطيه قبلها ، لا على الجزاء ؛ أعنى : قوله : (لا يَسْتَأْخِرُونَ) إذ لا معنى لقولنا : إذا جاء أجلهم لا يستقدمون.

******

(قوله : ومنه) أى : من التقييد بالشرط قوله تعالى إلخ وهذه الآيه عكس ما قبلها (قوله : (فَإِذا جاءَ أَجَلُهُمْ) إلخ) أى : لا يستأخرون ساعه إذا جاء أجلهم ولا يستقدمون ، فقوله ولا يستقدمون : عطف على مجموع الجمله قبله شرطها وجزائها ، فالمعطوف مطلق والمعطوف عليه مقيد بالشرط عكس الآيه السابقه. (قوله : فعندى) الفاء للتعليل عله لقوله ومنه (قوله : على الشرطيه قبلها) يحتمل أن المراد بها مجموع الشرط والجزاء وهو الأظهر ، ويحتمل أن المراد بها قوله لا يستأخرون مأخوذا مع قيده على جعل الشرط قيدا للجزاء بأن تجعل الشرطيه جمله مقيده ، وهذا قريب من الأول فى المعنى وإن اختلفا اعتبارا.

(قوله : لا على الجزاء) أى : وحده من حيث إنه جزاء ، وإلا لكان هو أيضا جوابا لإذا ، إذ المعطوف على الجواب جواب ، فيرد عليه أنه لا يتصور التقدم بعد مجىء الأجل ؛ لأن الوقت الذى جاء الأجل فيه بالفعل لا يمكن موت قبله ، وحينئذ فلا فائده فى نفيه ؛ لأنه نفى لما هو معلوم الاستحاله ، فقوله إذ لا معنى إلخ أى : صحيح فى اللغه وإن كان صادقا ، فإن قلت : من المقرر أن المعطوف عليه إذا كان مقيدا بقيد متقدم عليه كان المتبادر فى الخطابيات من العطف هو اشتراكهما فى القيد. قلت : قد يخالف الظاهر المتبادر لدليل أقوى منه كما فى الآيه الكريمه ، فإن التقدم إذا جاء الأجل مستحيل استحاله ظاهره فلا فائده فى نفيه ، وجوز بعضهم جعل قوله : ولا يستقدمون استئناف إخبار أى : وأخبرك أنهم لا يستقدمون أى : لا يموتون قبل مجىء أجلهم أى : الوقت الذى هو آخر عمرهم ، وفى بعض حواشى البيضاوى : يصح أن يكون قوله ولا يستقدمون : عطفا على قوله : لا يستأخرون ، وفائده العطف المبالغه فى انتفاء التأخير ؛ وذلك لأنه لما قرنه به ونظمه فى سلكه أشعر أنه بلغ فى الاستحاله إلى مرتبه التقدم ، فكما

۱- الأعراف : ۳۴.

[تذنيب]

هو جعل الشيء ذنابه للشيء ؛ شبه به ذكر بحث الجمله الحاليه وكونها بالواو تاره وبدونها أخرى عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب.

******

أنه يستحيل التقدم يستحيل التأخر كما هو قضيه الخبر الإلهى وإن أمكن فى نفسه ، وهذا هو السر فى إيراده بصيغه الاستقبال يعنى : أنه بلغ من الاستحاله إلى حيث ينفى طلبه كما ينفى طلب المستحيل - اه كلامه.

[تذنيب]

قيل الفرق بين التذنيب والتنبيه مع اشتراكهما فى أن كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمه ، أن ما ذكر فى حيز التنبيه بحيث لو تأمل المتأمل فى المباحث المتقدمه لفهمه منها بخلاف التذنيب. اه فنارى.

(قوله : هو) أى : بحسب الأصل جعل الشيء ذنابه ، لا أنه نفس الذنابه فهو مصدر بحسب الأصل ، والذنابه بضم الذال وكسرها مؤخر الشيء ، ومنه الذنب : وهو ذيل الحيوان.

(قوله : شبه به) الضمير فى به للجعل المذكور ، فيكون المصدر الذى هو الذكر المذكور مشبها بالمصدر الذى هو الجعل المذكور ، وحاصل كلامه أن المصنف شبه ذكر بحث الجمله الحاليه عقب بحث الفصل والوصل بجعل الشيء ذنابه للشيء بجامع التتميم والتكميل فى كل ، أو بجامع إيجاد الشيء متصلا بآخر الشيء اتصالا يقتضى عده من أجزائه ، وكونه من أدناها : لقصد التكميل ، واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعاره التصريحيه الأصليه التحقيقيه ، ثم بعد ذلك أطلق التذنيب بمعنى الذكر وأريد متعلقه وهو الألفاظ المذكوره المخصوصه على طريق المجاز المرسل ، والعلاقه التعلق ضروره أن التذنيب ترجمه وهى اسم للألفاظ المخصوصه ، والحاصل أن فى الكلام مجازا مرسلا مبنيا على استعاره مصرحه ، وإنما ارتكب ذلك ليكون ما هنا موافقا لما ذكروه فى التراجم ، ولو اقتصرنا على الاستعاره كما قال الشارح لم يكن موافقا لما ذكروه.

(قوله : وكونها إلخ) هو بالجر عطف على بحث عطف تفسير ، وقوله عقيب : ظرف لذكر (قوله : لمكان التناسب) المكان مصدر ميمى بمعنى الحدث وهو الكون والوجود

(أصل الحال المنتقله) أى : الكثير الراجح فيها ؛ كما يقال : الأصل فى الكلام هو الحقيقه (أن تكون بغير واو) واحترز بالمنتقله عن : المؤكده المقرره

******

من كان التامه أى : لوجود التناسب بين الجمله الحاليه والفصل والوصل ، وهو عله لذكر بحث الجمله الحاليه عقب بحث الفصل والوصل أى : وإنما ذكره عقب بحث الفصل والوصل لوجود التناسب بين الجمله الحاليه والفصل والوصل ؛ لأن الجمله الحاليه تاره تقترن بالواو وتاره لا تقرن بها ، والفصل ترك الاقتران بالواو ، والوصل الاقتران بها ، فاقتران الجمله الحاليه بالواو شبيه بالوصل ، وعدم اقترانها بالواو شبيه بالفصل ، فإن قلت : الواو فى الوصل عاطفه ، وفى الجمله الحاليه : غير عاطفه فلا تناسب قلت : الأصل فى واو الحال العطف ، فالمناسبه موجوده بهذا الاعتبار ، وحاصل ما ذكره فى هذا التذنيب تقسيم الجمله الحاليه إلى أقسام خمسه ما يتعين فيه الواو ، وما يتعين فيه الضمير ، وما يجوز فيه الأمران على السواء ، وما يترجح فيه الضمير ، وما يترجح فيه الواو (قوله : المنتقله) أى : الغير اللازمه لصاحبها المنفكه عنه (قوله : أى الكثير) بمعنى الشائع ، وقوله : الراجح فيها أى : لموافقته للقواعد (قوله : كما يقال إلخ) أى : وهذا كما يقال الأصل فى الكلام الحقيقه أى : الكثير الراجح فيه أن يكون حقيقه ، والمرجوح أن يكون مجازا ، وأشار الشارح بما ذكره إلى أن مراد المصنف بالأصل الكثير الراجح ، ولم يرد بالأصل القاعده ولا الدليل ولا غير ذلك مما يراد به فى غير هذا الموضع ، ولكن الأولى أن يراد بالأصل هنا فى كلام المصنف مقتضى الدليل كما يرشد إليه التعليل بعد بقوله ؛ لأنها فى المعنى حكم إلخ أى : إن مقتضى الدليل أن تكون الحال بغير واو ، وإنما سمى مقتضى الدليل أصلا لابتنائه على الأصل الذى هو الدليل (قوله : واحترز بالمنتقله عن المؤكده) فيه أن الذى يقابل المنتقله عن صاحبها إنما هو اللازمه لصاحبها سواء وردت بعد جمله فعليه نحو : خلق الله الزرافه يديها أطول من رجليها ، أو اسميه نحو : هذا أبوك عطوفا لا المؤكده ؛ لأنها إنما تقابل المؤسسه ، فالأولى للشارح أن يقول : واحترز بالمنتقله عن اللازمه ، ولا يقال : يلزم من كونها مؤكده أن تكون لازمه فصحت المقابله نظرا للازم ؛ لأنا نقول نسلم ذلك إلا أن اللازمه أعم من المؤكده ، ألا ترى أنها فى المثال الأول المذكور لازمه وهى غير مؤكده ، فمقتضى ذلك أن تكون الحال اللازمه غير المؤكده ليس محترزا عنها بالمنتقله ، وليس كذلك.

لمضمون الجمله فإنها يجب أن تكون بغير واو البته ؛ لشده ارتباطها بما قبلها ؛ وإنما كان الأصل فى المنتقله الخلو عن الواو (لأنها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر) بالنسبه إلى المبتدأ ، فإن قولك : [جاء زيد راكبا] إثبات الركوب لزيد كما فى : [زيد راكب]

******

(قوله : لمضمون الجمله) أراد بالمضمون ما تضمنته واستلزمته الجمله قبلها ، وذلك كما فى قولك هذا أبوك عطوفا ، فإن الجمله الأولى تقتضى العطف ، فلذا كان قوله عطوفا تأكيدا ، وليس المراد بالمضمون المصدر المتصيد من الجمله كما هو الظاهر ؛ لأن مضمون هذه الجمله أبوه زيد وهى غير العطف ، وكان الأولى للشارح أن يحذف قوله لمضمون الجمله لأجل أن يشمل كلامه المؤكده لعاملها نحو : (وَأَرْسَلْناكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً)(١) ، (ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ)(٢) والمؤكده لصاحبها نحو : (لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً)(٣) (قوله : البته) أى : قطعا أى : دائما ، لا أن ذلك فيها كثير (قوله : لشده ارتباطها بما قبلها) أى : وصيرورتهما كالشىء الواحد أى : وحينئذ فلا يبحث عنها فى هذا الباب ، والحاصل أن الحال المؤكده لظهور ارتباطها بالمؤكد لا يحتاج فيها إلى ربط بالواو ، فلا يبحث عنها فى هذا الباب ، فلذا احترز المصنف عنها بالتقييد بالمنتقله.

(قوله : لأنها فى المعنى حكم على صاحبها) أى : أمر محكوم به على صاحبها ؛ وذلك لأنك إذا قلت : جاء زيد راكبا أفاد ذلك أن زيدا ثبت له المجىء حال وصفه بالركوب وفى ضمن ذلك أن الركوب ثابت له ، وحينئذ فالركوب محكوم به على زيد لثبوته له ، وإنما قال فى المعنى ؛ لأن الحال فى اللفظ غير محكوم بها ؛ لأنها فضله يتم الكلام بدونها (قوله : كالخبر بالنسبه إلى المبتدأ) فإنه محكوم به عليه فى المعنى بل وكذلك فى اللفظ فالتشبيه ناقص ؛ لأن الغرض منه إفاده مماثله الحال للخبر من جهه أن كلا محكوم به فى المعنى على صاحبه وإن كان الخبر محكوما به عليه أيضا فى اللفظ بخلاف الحال (قوله : فإن قولك جاء زيد راكبا إثبات الركوب إلخ) كان الظاهر أن يقول : فإن فى

١- النساء : ٧٩.

٢- التوبه : ٢٥.

٣- يونس : ٩٩.

إلا أنه فى الحال على سبيل التبعيه ، وإنما المقصود إثبات المجىء ، وجئت بالحال لتزيد فى الإخبار عن المجىء هذا المعنى (ووصف له) أى : ولأنها فى المعنى وصف لصاحبها (كالنعت) بالنسبه إلى المنعوت ، إلا أن المقصود فى الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشره الفعل ، فهى قيد للفعل وبيان لكيفيه وقوعه ، بخلاف النعت فإنه لا يقصد به ذلك ؛ بل مجرد اتصاف المنعوت به ، ...

******

قولك : أو يقول ، فإن قولك : جاء زيد راكبا معناه إثبات إلخ ؛ ليستقيم التركيب - اللهم إلا أن يقال : فى الكلام حذف مضاف قبل قوله إثبات - فتأمل.

وحاصل ما ذكره الشارح أن كلا من الحال والخبر يقتضى الكلام كونه عارضا ثابتا لمعروض ، فهما متساويان فى ذلك ومختلفان فى أن المقصود الأصلى من التركيب بالنسبه للخبر ثبوته للمبتدأ ، بخلاف الحال فليس ثبوته لصاحبه مقصودا من التركيب ، بل المقصود ثبوت أمر آخر له كالمجىء فى المثال : وجىء بالحال قيدا ليهون ذلك الأمر وهو المجىء فيستفاد ثبوت الحال بطريق اللزوم العرضى كما مر (قوله : إلا أنه) أى : إثبات الركوب فى الحال ، (وقوله : على سبيل التبعيه) أى : أثبت على سبيل التبعيه ولم يقصد ابتداء (قوله : وإنما المقصود) أى : بالإخبار.

(قوله : هذا المعنى) مفعول تزيد والمراد بهذا المعنى إثبات الركوب ، بقى شىء وهو أن هذا الكلام الذى ذكره الشارح مخالف لما هو مقرر من أن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات والنفى كان ذلك القيد هو الغرض الأصلى والمقصود بالذات من الكلام والحال من جمله القيود ، ويمكن أن يقال : الحكم عليه هنا بأنه على سبيل التبعيه وأنه غير مقصود بالذات من حيث إنه فضله يستقيم الكلام بدونه ، والمسند هو المقصود بالذات من حيث إنه مسند وركن لا يستقيم الكلام إلا به ، وذلك لا ينافى أن المقصود بالذات من التركيب للبليغ هو القيد ، أو يقال : إن ما هو مقرر أمر غلبى - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : أى ولأنها فى المعنى وصف لصاحبها) أى : لأن الكلام يقتضى اتصاف صاحبها بها حال الحكم لتكون قيدا له ، وإنما قيد بالمعنى ؛ لأنها ليست وصفا فى اللفظ ، بل حال (قوله : كالنعت) أى : فى الوصفيه وإن كان النعت وصفا للمنعوت فى اللفظ والمعنى (قوله : إلا أن المقصود إلخ) حاصله أن الحال والنعت وإن اشتركا فى أن كلا وصف

وإذا كان الحال مثل الخبر والنعت فكما أنهما يكونان بدون الواو - فكذلك الحال.

وأما ما أورده بعض النحويين من الأخبار والنعوت المصدره بالواو كالخبر فى باب كان ، ...

******

فى المعنى للموصوف ، إلا أنهما يفترقان من جهه أن القصد من الحال جعلها قيدا لحكم صاحبها لاقتران الحال مع الحكم فى صاحب الحال ، فإذا قلت : جاء زيد راكبا أفاد أن زيدا موصوف بالمجيء وأن اتصافه بالمجيء إنما هو فى حال اتصافه بالركوب ، وأن القصد من النعت جعله قيدا لذات المحكوم عليه لا قيدا للحكم ، فإذا قلت : جاء زيد العالم فالمقصود تقييد نفس ذات زيد بالعلم لا تقييد حكمه الذى هو المجيء ، ولهذا يصح بطريق الأصاله أن يكون نحو : الأبيض والأسود والطويل والقصير من الأوصاف التى لا انتقال فيها ولا يتقيد وجودها بوجود الأحكام نعتا بخلاف الحال ، فإن الأصل فيها ألّا تكون كذلك ؛ لأنها قيد للحكم الذى أصله العروض والثبوت بعد الانتفاء ، فينبغى أن تكون من الأوصاف التى تثبت بثبوت الأحكام وتنتفى بانتفائها ؛ لأن الثابت اللازم لا يفيد التجدد العارض ، فقول الشارح إلا أن المقصود فى الحال أى : منها ، (وقوله : على هذا الوصف) أى : الحال ، (وقوله : حال مباشره الفعل) أى : الحدث سواء دل عليه بفعل أو وصف ، (وقوله : وبيان) أى : مبين ، (وقوله : لكيفيه وقوعه) أى : لصفته التى وقع عليها ، (وقوله : فإنه لا يقصد به ذلك) أى : كون الموصوف على هذا الوصف حال مباشره الفعل ، (وقوله : بل مجرد اتصاف المنعوت به) أى : من غير ملاحظه أن المنعوت مباشر للفعل أو غير مباشر له.

(قوله : وإذا كان الحال إلخ) هذا إشاره إلى مقدمه صغرى مأخوذه من المتن ، وقوله : فكما أنهما يكونان بدون الواو : إشاره إلى مقدمه كبرى محذوفه من المصنف ، وقوله : فكذلك الحال : إشاره إلى النتيجه المحذوفه (قوله : وأما ما أورده بعض النحويين) أى : على الكبرى القائله والخبر والنعت يكونان بدون الواو (قوله : كالخبر فى باب كان) أى : كما فى بيت الحماسه من قول سهيل بن شيبان :

فلمّا صرّح الشّرّ

فأمسى وهو عريان (١)

١- البيت للفند الزمانى سهيل بن شيبان فى أمالى القالى ١ / ٢٦٠ ، وحماسه البحترى ص ٥٦ ، وخزانه الأدب ٣ / ٤٣١ ، وسمط اللآلى ص ٥٧٨ ، ٩٤٠ وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى ص ٣٤ ، وللحماسى فى شرح التصريح ٢ / ٢٣٩.

والجمله الوصفيه المصدره بالواو ؛ التى تسمى : واو تأكيد لصوق الصفه بالموصوف - فعلى سبيل التشبيه والإلحاق بالحال (لكن خولف) هذا الأصل (إذا كانت) الحال (جمله ؛ ...

******

وأدخل بالكاف الخبر الواقع بعد إلا نحو : ما أحد إلا وله نفس أماره (قوله : والجمله الوصفيه) أى : الواقعه صفه للنكره كقوله تعالى : (وَما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَهٍ إِلَّا وَلَها كِتابٌ مَعْلُومٌ)(١) وكقوله تعالى : (أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلى قَرْيَهٍ وَهِىَ خاوِيَهٌ عَلى عُرُوشِها)(٢) فإن الجمله فى الآيتين عند صاحب الكشاف صفه للنكره ، والواو زائده دخولها وخروجها على حد سواء ، وفائدتها تأكيد وصل الصفه بالموصوف ، إذ الأصل فى الصفه مقارنه الموصوف فهذه الواو أكدت اللصوق.

(قوله : فعلى سبيل التشبيه والإلحاق بالحال) لأنها قد تقترن بالواو فى بعض الأحيان ، وحينئذ فلا يرد ذلك نقضا ؛ لأن اقترانها على سبيل التشبيه والإلحاق لا على سبيل الأصاله فلم يخرجا عن الأصل ، والحاصل أن كون الحال أصلها عدم الاقتران بالواو مكتسب من مشابهتها للخبر والنعت ، فلما خولف هذا الأصل المكتسب فيها ، واقترنت بالواو حمل الخبر والنعت عليها لورودها بعد ما قد يستقل كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ، وذكر بعضهم : أن أمسى فى البيت تامه بمعنى دخل فى المساء ، والجمله بعدها حال لا خبر ، ومذهب صاحب المفتاح : أن الجمله فى الآيتين حال من قريه لكونها نكره فى سياق النفى وذو الحال كما يكون معرفه يكون نكره مخصوصه ، لكن كلام صاحب المفتاح يضعفه أنه يقتضى تقييد الإهلاك بالحال وهو غير مقصود إن كان الإهلاك واقعا فى تلك الحاله ، فصاحب الكشاف راعى جزاله المعنى فجعلها صفه ، فإنه من علماء البيان وهم يرجحون جانب المعنى على جانب اللفظ مع وقوع الجمله صفه لقريه فى قوله تعالى (وَما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَهٍ إِلَّا لَها مُنْذِرُونَ)(٣).

(قوله : هذا الأصل) أعنى كون الحال بغير واو كما فى الخبر والنعت. (قوله : إذا كانت الحال) أى : المتقدمه وهى المنتقله (قوله : جمله) أى : اسميه أو فعليه (قوله :

١- الحجر : ۴.

٢- البقره : ٢٥٩.

٣- الشعراء : ٢٠٨.

فإنهـا) أى : الجمله الواقعه حالاـ (من حيث هى جمله مسـتقله بالإفـاده) من غير أن تتوقف على التعليق بمـا قبلها ، وإنما قال : من حيث هى جمله لأنها من حيث هى حال غير مستقله ؛ بل متوقفه على التعليق بكلام سابق قصد تقييده بها (فتحتاج) الجمله الواقعه حالا (إلى ما يربطها بصاحبها) الذى جعلت حالا عنه (وكل من الضمير والواو صالح للربط ، والأصل) الذى لا يعدل عنه ...

******

فإنهـا إلـخ) الفـاء للتعليل أى : إنما خولف ذلك الأصل فى الحال التى هى جمله ؛ لأنها إلـخ (قوله : من حيث هى جمله) الحيثيه للتقييـد ، وقوله مسـتقله بالإفـاده خبر إن أى : لأـن الجمله الواقعه حالاـ مسـتقله بالإفـاده من حيث كونهـا جمله ، ومقتضـى ذلك الاستقلال أنها تحتاج إلى رابط يربطها بما قبلها وإنما كانت الجمله المذكوره مستقله بالإفاده من حيث كونها جمله ؛ لأن الجمله وضـعت لتفيـد فائـده يحسن السـكوت عليهـا بنـاء على القـول بوضع المركبـات ، أو اسـتعملت لتفيـد مـا ذكر بنـاء على مقـابله ، والحاصـل أن الجمله الحـاليه وجـد فيهـا جهتان جهه كونها جمله ، وهـذه الجهه هى الأصل فى الجمله الحاليه وجهه كونها حالا وهى عارضه ، والأولى توجب احتياجها لما يربطها بما قبلها دون الثانيه (قوله : من غير أن تتوقف إلخ) تفسير للاسـتقلال (قوله : على التعليق) أى : الارتبـاط فلاـ تحتـاج إلى مـا يربطهـا من الحيثيه الثانيه لا من الحيثيه الأولى (قوله : فتحتاج إلـخ) أى : فهى من هذه الجهه أى : جهه كونها جمله تحتاج إلخ ، وروعيت هذه الحاله المحرجه للربط ؛ لأنها الأصل وجهه كونها حالا عارضه كما علمت.

(قوله : وكـل من الضـمير) أى : ضـمير صـاحب الحـال (قوله : صالـح للربـط) أمـا الضـمير فلكونه عبـاره عن المرجع ، وأما الواو فلكونها موضوعه لربط ما قبلها بما بعدها أو هى فى أصلها للجمع كما قيل : إن أصل هذه الواو الحاليه هى العاطفه ، واختلف فى أيهما أقوى فى الربط فقيل الواو ؛ لأنها موضوعه له وقيل الضمير لدلالته على المربوط به ، وإليه أشار بقوله : والأصل إلخ (قوله : الـذى لا يعـدل عنه) أى : لا ينبغى العـدول عنه لكثرته ، والمراد بالأصل هنا الكثير الراجـح فى الاسـتعمال لا الأصل فى الوضع ، والمراد لاـ يعـدل عنه فى نظر البلغـاء ، وإلاـ فكثيرا مـا يقررون فى العربيه جواز الأـمرين ، فظـاهر كلاـمهم جواز العـدول من غير موجب - كذا قرر شيخنا العدوى ، وتأمله.

ما لم تمس حاجه إلى زياده ارتباط (هو الضمير ، بدليل) الاقتصار عليه فى الحال (المفرده ، والخبر ، والنعت. فالجمله) التى تقع حالا (إن خلت عن ضمير صاحبها) ...

******

(قوله : ما لم تمس حاجه إلخ) أى : فإن مست الحاجه إلى زياده الربط أتى بالواو ؛ لأن الربط بها أقوى لما مر من أنها موضوعه للربط ، ويحتمل أن المراد : فإن مست الحاجه لزياده الربط أتى بهما (قوله : بدليل الاقتصار عليه فى الحال المفرده) فيه أن الضمير فيها ليس للربط ؛ لأن الحال المفرده لا تحتاج لرابط ، بل لضروره الاشتقاق ؛ لأن كل مشتق يتحمل الضمير ، فالدليل لم ينتج المطلوب ، (وقوله : والخبر والنعت) أعم من أن يكونا مفردين أو جملتين ، فالأول نحو : زيد أبوه قائم وزيد قائم ، والثانى نحو : رجل أبوه صالح مررت به أو رجل كريم مررت به ، وفى عبد الحكيم : إن المراد بالحال المفرد فى كلام المصنف المسنده إلى متعلق ذى الحال نحو : ضربت زيدا قائما أبوه ، وكذا يقال فى الخبر والنعت ، وحينئذ فلا يرد أن الضمير فى الثلاثه لكونها صفه محتاجه للفاعل لا أنه للربط ، لذا يرتبط كل واحد منها بموصوفها إذا كانت جامده من غير ضمير - اه كلامه.

ولا يقال : إن كون الواو يؤتى بها عند الحاجه إلى مزيد الارتباط مناف لكون الضمير هو الأصل وأكثر موقعا ، إذ مقتضى ذلك أن الارتباط به أزيد ؛ لأنا نقول : إن كثره الموقع لا تدل على كثره الربط ؛ وذلك لأن الواو موضوعه للربط ، وأما الضمير فهو موضوع للعود على مرجعه والربط حاصل لزوما ، والحاصل أن أصاله الضمير بحسب الاستعمال لا من حيث الوضع ، وأما الواو فهى أصل فى الربط باعتبار الوضع - فتأمل - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : فالجمله إن خلت إلخ) هذا فى قوه قضيه كليه قائله كل جمله أريد جعلها حالا وخلت عن ضمير صاحبها وجب ربطها بالواو ، وهذا شروع فى تفصيل محل انفراد الواو والضمير ومحل اجتماعهما. (قوله : التى تقع حالا) أى : التى يراد جعلها حالا (قوله : إن خلت إلخ) أى : بأن لم يوجد فيها الضمير لفظا ولا تقديرا ، (وقوله : وجب فيها الواو) أى : لفظا أو تقديرا كما فى قول الشاعر يصف غائصا لطلب اللؤلؤ :

الذى تقع هى حالا عنه (- وجب فيها الواو) ليحصل الارتباط ، فلا يجوز : خرجت زيد قائم.

ولما ذكر أن كل جمله خلت عن الضمير وجبت فيها الواو أراد أن يبين ...

******

انتصف النهار وهو غائص

وصاحبه لا يدرى ما حاله

نصف النهار الماء غامره

ورفيقه بالغيب ما يدرى

فالواو مقدره أى : والماء غامره ، لكن قال الدمامينى : الربط يحصل بالواو والضمير فحيث لا واو ولا الضمير يقدر أحدهما - فلم قدرت الواو هنا على الخصوص مع أنه يمكن تقدير الضمير بل هو الأولى ؛ لأنه الأصل فى الربط؟ فيقال : التقدير الماء غامره فيه (قوله : الذى تقع هى حالا عنه) هذا بيان لصاحب الحال لا تقييد له (قوله : ليحصل الارتباط) أى : لتكون مرتبطه به غير منقطعه عنه (قوله : فلا يجوز إلخ) أى : بدون الواو ، فإن قلت : أى فرق بين الجمله الحاليه وبين الخبريه والنعتيه حيث احتيج فى الحاليه إلى الربط بالواو ولم يجز فيهما؟ قلت : الفرق أن الخبريه جزء الجمله وذلك كاف فى الربط ، فلم تناسبها الواو التى أصلها للعطف الذى لا يكون للخبر والنعتيه تدل على معنى فى المنعوت فصارت كأنها من تمامه فلم تناسبها الواو - أيضا - فاكتفى فيهما بالضمير بخلاف الحاليه فإنها لكونها فضله مستغنى عنها فى الأصل تحتاج إلى رابط ، فإن لم يوجد الضمير تعينت الواو.

(قوله : أراد أن يبين أن أى جمله إلخ) أى : أراد أن يبين جواب هذا الاستفهام الذى هو أى جمله يجوز أن تقع حالا حال كونها مقترنه بالواو ، وأى جمله لا يجوز وقوعها حالا حال كونها مقترنه بالواو ، وحاصل جوابه أن كل جمله خلت عن الضمير صح وقوعها حالا حال تلبسها بالواو إلا المضارع المثبت الخالى عن الضمير ، فإنه لا يصح وقوعه حالا حال تلبسه بالواو ، وقصد الشارح بهذا الدخول الاعتذار عن المصنف من حيث التكرار الواقع فى كلامه ؛ لأن الجمله التى ذكر ثانيا أنه يصح وقوعها حالا بالواو وهى التى ذكر أولا فيها أنه يجب قرنها بالواو ، وحاصل ما اعتذر به أن المصنف بين أولا وجوب الواو فى الخاليه عن الضمير إذا كانت حالا ، وليست كل جمله خاليه

أن أى جمله يجوز ذلك فيها ، وأى جمله لا يجوز فقال : (وكل جمله خاليه عن ضمير ما) أى : الاسم الذى (يجوز أن ينتصب عنه الحال) وذلك بأن يكون فاعلا ، أو مفعولا معرفا أو منكرا مخصوصا ، لا نكره محضه ولا مبتدأ ، أو خبرا فإنه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الأصح ، ...

******

عن الضمير يصح وقوعها حالا فتجب الواو فيها ، بل من الجمله الخاليه عن الضمير ما يصح أن تقع حالا فتجب الواو فيها ، ومنها ما لا يصح وقوعها حالا ، فأشار المصنف لبيان ذلك ثانيا بقوله : وكل جمله إلخ قرره شيخنا العدوى. (قوله : أراد أن يبين إلخ) أى : لما فى قوله أولا وجب فيها الواو من الإجمال ، وقوله ذلك أى : الربط بالواو مع الخلو من الضمير ، (وقوله : أن أى : جمله إلخ) أى : مبتدأ ، (وقوله : يجوز إلخ) خبره ، والجمله خبر أن واسمها ضمير الشأن ، وليست أى منصوبه اسم أن ؛ لأنها لازمه للصداره فلا يعمل فيها ما قبلها (قوله : وذلك) أى : الجواز المذكور (قوله : بأن يكون) أى : بسبب كون الاسم فاعلا كقولك : جاء زيد ، فزيد اسم يصح أن يجىء منه الحال ، فإذا أتيت بجمله خلت عن ضميره كقولك : عمرو يتكلم جاز أن تقع هذه الجمله حالا بالواو عن هذا الاسم وهو زيد أى : جاء زيد حال كون عمرو يتكلم (قوله : أو مفعولا) أى : ولو بواسطه حرف الجر نحو : مررت بزيد ، وأراد الشارح بالمفعول ما يشمل المفعول حقيقه نحو : رأيت زيدا والمفعول تقديرا نحو : زيد من قولك : هذا زيد ، إذ هو فى تقدير : أعنى زيدا بالإشاره أى : أقصده بها ، فزيد اسم يصح مجىء الحال منه وإن كان خبرا فى اللفظ ، فيقال : هذا زيد راكبا ، ومنه قوله تعالى حكايه عن زوجه إبراهيم : (هذا بَعْلِى شَيْخاً)(١) (قوله : معرفا أو منكرا) راجع لكل من الفاعل والمفعول (قوله : مخصوصا) أى : بنعت أو إضافه أو نفى أو نهى أو استفهام (قوله : لا نكره) محترز قوله يجوز أن ينتصب عنه حال (قوله : محضه) أى : خاليه من التخصيص بما ذكر (قوله : على الأصح) راجع للثلاثه وهو قول سيبويه ومن وافقه ، ثم إن قوله : لا نكره محضه : ينبغى أن يقيد بعدم تقدم الحال ، إذ يجوز وقوع النكره المحضه ذا حال إذا تقدم عليها الحال نحو : جاءنى

١- هود : ٧٢.

وإنما لم يقل : عن ضمير صاحب الحال لأن قوله : [كل جمله] مبتدأ خبره قوله : (يصح أن تقع) تلك الجمله (حالا عنه) أى : عما يجوز أن ينتصب عنه حال (بالواو) وما لم يثبت له هذا الحكم - أعنى وقوع الحال عنه - لم يصح إطلاق اسم صاحب الحال عليه ...

******

راكبا رجل على ما هو المشهور - اللهم إلا أن يقال : الجمله الحاليه الخاليه عن الضمير المقترنه بالواو لا يجوز تقدمها على صاحبها رعايه لأصل الواو الذى هو العطف ، لكن نص بعضهم على جوازه عند الجمهور وإن منعه المغاربه نقله الدمامينى اه فنارى.

(قوله : وإنما لم يقل إلخ) أى : مع أنه أخصر ، وحاصله أنه لو قال عن ضمير صاحب الحال لزم جعله صاحب حال قبل تحقق الحال وهو مجاز والحقيقه أولى لأصالتها ، ووجه المجاز أن الإخبار فى هذا التركيب إنما هو بالصحه التى لا تستلزم الوقوع وما دام وقوعها حالا لم يحصل لا يسمى ما يجوز انتصاب الحال عنه صاحب الحال إلا على سبيل مجاز الأول ، ولو قال المصنف بدل هذه الجمله وورود الجمله حالا بالواو وحدها جائز إلا فى كذا لكان كافيا عما ذكره من التطويل والتعقيد (قوله : مبتدأ خبره إلخ) أى : وما بينهما قيود للمبتدأ لا يقال هذا من الإخبار بمعلوم ؛ لأن جواز انتصاب الحال عن الاسم هو جواز وقوع الحال الذى هو الجمله المذكوره عن ذلك الاسم ؛ لأنا نقول جواز ورود الحال عن الاسم فى الجمله أعم من جواز وقوع الجمله الخاليه عن الضمير حالا عن ذلك الاسم بالواو فهو يفيد فائده خاصه ، ووجه الأهميه أنه صادق بما إذا كانت جمله الحال مشتمله على الضمير ، وبما إذا كانت خاليه عنه ، بخلاف الخبر فإنه خاص بالثانى (قوله : يصح) عبر به دون يجب لأن جعل الجمله الثانيه عطفا على الأول جائز إن لم يقصد التقييد - اه سيرامى.

(قوله : بالواو) أى : إذا كانت ملتبسه بالواو أو الباء بمعنى مع.

(قوله : وما لم يثبت) أى : والاسم الذى لم يثبت له هذا الحكم ، وهذا من تتمه العله أى : وهنا لم يثبت له هذا الحكم ، إذ لا يلزم من الصحه الوقوع (قوله : أعنى إلخ) لما كان المتبادر عود الإشاره إلى صحه وقوعها حالا مع أنه ليس مرادا قال أعنى إلخ

إلا مجازا ، وإنما قال : [ينتصب عنه حال] ولم يقل : يجوز أن تقع تلك الجمله حالا عنه - ليدخل فيه الجمله الخاليه عن الضمير المصدره بالمضارع المثبت ؛ لأن ذلك الاسم مما لا يجوز أن تقع تلك الجمله حالا عنه لكنه مما يجوز أن ينتصب عنه حال فى الجمله ، وحينئذ يكون قوله : [كل جمله خاليه عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال] متناولا للمصدره بالمضارع الخاليه عن الضمير المذكور ، فيصح استثناؤها بقوله : (إلا المصدره بالمضارع المثبت ؛ نحو : جاء زيد ويتكلم عمرو) فإنه لا يجوز أن يجعل [ويتكلم عمرو] حالا عن [زيد] (لما سيأتى) من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير فقط ، ولا يخفى أن المراد بقوله : [كل جمله] الجمله الصالحه للحاليه فى الجمله ، بخلاف الإنشائيات ...

******

(قوله : إلا مجازا) أى : باعتبار ما يؤول (قوله : ولم يقل يجوز إلخ) أى : بدل قوله يجوز أن ينتصب عنه حال (قوله : ليدخل فيه) أى : فى قوله المذكور وهو كل جمله خاليه عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال (قوله : الجمله الخاليه إلخ) أى : ودخولها مطلوب لأجل إخراجها بعد ذلك بالاستثناء ووجه دخول الجمله المذكوره فى كلامه أنه يصدق عليها أنها خاليه عن ضمير الاسم الذى يجوز أن ينتصب عنه حال ، بخلاف ما لو قال : يجوز أن تقع تلك الجمله حالا عنه فإنها لا تدخل فيه ، إذ لا يصدق عليها أنها خاليه عن ضمير الاسم الذى يجوز أن تقع حالا عنه لعدم جواز وقوعها حالا ، مع أن دخولها مطلوب لأجل أن تخرج بعد ذلك بالاستثناء (قوله : فيصح استثناؤها) أى : استثناء متصلا الذى هو الأصل فلا ينافى صحه الاستثناء ، على أنه منقطع لو عبر بقوله : يجوز أن تقع تلك الجمله حالا عنه - كذا قرر شيخنا العدوى (قوله : فإنه لا يجوز إلخ) أى : ويجوز أن تجعل تلك الجمله عطفا على جمله جاء زيد عند وجود الجامع (قوله : لما سيأتى) أى : فى قوله : لأن الأصل إلخ.

(قوله : من أن ربط مثلها) وهى المضارعيه المثبته وعبر بالمثل ؛ لأن ما يأتى نظير لما هنا لا فرد منه ؛ لأن ما هنا فى المضارع الغير المتحمل للضمير وما سيأتى فى المتحمل للضمير ، والتعليل الآتى يقتضى امتناع ربط المضارع المثبت مطلقا بالواو (قوله : بالضمير فقط) أى : وليس فى يتكلم عمرو ضمير فلو قيل معه صح جعلها حالا (قوله : الصالحه للحاليه)

فإنها لا تقع حالا ألبته ، لا مع الواو ، ولا بدونها.

(وإلا) عطف على قوله : [إن خلت] ؛ ...

******

أى : وهى الخبريه ، (وقوله : فى الجمله) الأولى أن يقول : ولو فى الجمله أى : فى بعض الأحوال ، وإنما زاد ذلك لتدخل الجمله المصدره بالمضارع المثبت ، فإنه يصح وقوعها حالا فى بعض الأحوال وهو ما إذا احتوت على ضمير ذى الحال إن قلت الجمله فى قوله : وكل جمله مقيده بالخلو عن الضمير ، فكيف تدخل المصدره بالمضارع المثبت مع أن صلاحيتها عند اشتمالها على الضمير قلت : المراد أنها إذا جعلت غير خاليه عنه ، بل مشتمله عليه صلحت لذلك - تأمل.

(قوله : فإنها لا تقع حالا ألبته) أى : إلا بتقدير قول يتعلق بها ، فإذا قلت : جاء زيد هل ترى فارسا يشبهه - لم يصح أن تكون جمله هل ترى إلخ : حالا إلا بتقدير مقولا فيه هل ترى إلخ ؛ لأن الحال كالنعت وهو لا يكون إنشاء ، إن قلت : هو كالخبر أيضا والخبر يكون إنشاء على الأصح ، قلت : غلب شبهه بالنعت ؛ لأنه قيد والقيود ثابته باقيه مع ما قيد بها ، والإنشاء ليس كذلك ، بل يوجد باللفظ ويزول بزواله وتوضيحه كما قال البعض ، وإنما امتنع وقوع الإنشائيه حالا ؛ لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمونها ، فيجب أن يكون مضمونها حاصلا ، وهذا إنما يظهر فى الخبريه دون الإنشائيه ؛ لأن الإنشائيه إما طلبيه كاضرب أو إيقاعيه نحو : بعت واشتريت بالاستقراء ، والمقصود من الأول مجرد الطلب سواء وقع مضمونها أو لا ، ومن الثانيه الإيقاع ، وأيا ما كان فلا يصح أن يقيد مضمون العامل الحاصل بالفعل بطلب شىء لم يقع أو بإيقاع شىء لم يقع ، إذ لا معنى لتقييد ما وقع بما لم يقع ، إذ لا بد فى القيد أن يكون واقعا كالمقيد ، واعلم أن الجمله الشرطيه كالإنشائيه فى أنها لا تقع حالا ؛ وذلك لأنها لتصدرها بالحرف المقتضى للصداره لا تكاد ترتبط بشىء قبلها إلا إذا كان ما قبلها له مزيد اقتضاء للارتباط بما بعده : كالمبتدأ أو المنعوت ، بخلاف صاحب الحال فإنه ليس له مزيد اقتضاء لها ؛ لأنها فضله تنقطع عنه فقولك أكرم العالم وإن أساء : ليس إن أساء فيه حالا ، بل كلام مستأنف وجواب الشرط محذوف ، وزعم بعضهم أنه حال

أی : وإن لم تخل الجمله الحاليه عن ضمير صاحبها (فإن كانت فعليه والفعل مضارع مثبت - امتنع دخولها) أی : الواو (نحو : (وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ)(۱)) أی : ولا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا (لأن الأصل) فی الحال هی الحال (المفرده) لعراقه المفرد فی الإعراب وتطفل الجمله عليه بوقوعها موقعه.

******

وإن وصليه أی : أكرمه فی حال إساءته ، فأحری فی غيرها ، فالغرض من الكلام التعميم لا الشرط كقولك : اضرب زيدا إن ذهب وإن أتی أی : اضربه فی كلتا الحالتين لامتناع أن يشترط فی شیء من الأحكام شیء وضده.

(قوله : أی وإن لم تخل إلخ) أی : بأن اشتملت علی ذلك فهی حينئذ إما أن تكون اسميه أو فعليه ، والفعليه إما أن يكون فعلها مضارعا أو ماضيا ، والمضارع إما أن يكون مثبتا أو منفيا ، فبعض هذه يجب فيها الواو كالاسميه فی بعض الأحوال ، وبعضها يجب [فيها](۲) الضمير كالمضارعيه المثبته ، وبعضها يستوی فيه الأمران وهی المضارعيه المنفيه والماضويه لفظا وبعضها يترجح فيه أحدهما كالاسميه فی بعض الأحوال ، وقد أشار المصنف لتفصيل ذلك وبيان أسبابه بقوله فإن كانت فعليه إلخ (قوله : والفعل مضارع) أی : لفظا ومعنی (قوله : امتنع دخولها) أی : ووجب الاكتفاء بالضمير ، وقد يقال إن كانت هذه الصوره لا تمس الحاجه فيها إلی زياده الربط أبدا فيحتاج ذلك إلی بيان وتوجيه ، وإن كان يحتاج فيها لذلك فينبغی جواز الواو فيها حينئذ ومشابهتها للمفرد معارض بالاحتياج للزياده (قوله : (تَسْتَكْثِرُ)) أی : بالرفع علی القراءه المتواتره ، وأما علی قراءه الحسن البصری بجزم تستكثر فلا يصح التمثيل ؛ لأنه بدل اشتمال من تمنن لا حال ، ولا يصح أن يجزم لكونه جوابا للنهی ؛ لأن شرط الجزم فی جوابه صحه تقدير إن الشرطيه قبل لا علی الراجح ، وهذا الشرط مفقود هنا (قوله : تعد إلخ) أی : فالسين والباء للعد وجعلهما بعضهم للطلب ، فالمعنی حينئذ لا تعط قليلا تطلب كثيرا فی نظيره - كذا قرر شيخنا العدوی.

(قوله : لأن الأصل إلخ) عله لامتناع الواو والاكتفاء بالضمير فی الجمله المذكوره (قوله : لعراقه المفرد) أی : أصالته فی الإعراب وهذا عله لمحذوف كما يؤخذ

۱- المدثر : ۶.

۲- زياده اقتضاها السياق.

(وهى) أى : المفرده (تدل على حصول صفه) أى : معنى قائم بالغير ؛ لأنها لبيان الهيئه التى عليها الفاعل أو المفعول ، والهيئه معنى قائم بالغير (غير ثابته) لأن الكلام فى الحال المنتقله (مقارن) ذلك الحصول (لما جعلت) الحال (قيدا له) يعنى : العامل ؛ لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال ؛ وهذا معنى المقارنه (وهو) أى : المضارع المثبت (كذلك) أى : دال على حصول صفه غير ثابته مقارن لما جعلت قيدا له ، كالمفرده ؛ فتمتنع الواو فيه كما فى المفرده.

(أما الحصول) أى : أما دلاله المضارع المثبت على حصول صفه غير ثابته (فلكونه فعلا) ...

******

من كلام ابن يعقوب حيث قال : وأصاله المفرده إما بمعنى كثره ورودها دون الجمله ، وإما بمعنى أن الحال فضله ، وكونها فضله يقتضى إعرابها بالنصب والإعراب يقتضى الإفراد لعراقه إلخ (قوله : وهى تدل) أى : بحسب أصل وضعها.

(قوله : أى معنى قائم بالغير) أشار بهذا إلى أن المراد الصفه اللغويه لا النحويه ، (وقوله : تدل على حصول صفه) أى : صراحه أو بطريق اللزوم كما فى قولك : جاء زيد غير ماش ، فإن عدم المشى يستلزم الركوب ، أو يقال : إن الكثير فيها ذلك أى : الدلاله على حصول صفه ، فاندفع ما يقال : إن قولك : جاء زيد غير ماش لا يدل على حصول صفه ، بل إنما دل على عدم الصفه (قوله : التى عليها الفاعل) أى : حال التلبس بالفعل (وقوله : أو المفعول) أى : ولو بواسطه حرف الجر فدخل المجرور (قوله : والهيئه معنى قائم بالغير) وذلك لأن ما يقوم بالغير باعتبار حصوله فيه يقال له : هيئه وباعتبار قيامه به يقال له صفه (قوله : غير ثابته) بأن تنفك عن صاحبها (قوله : ذلك الحصول) أشار به إلى أن مقارن صفه للحصول (قوله : لما) أى : لعامل أى : لمدلول عامل وهو العامل فى صاحبها ؛ لأنه العامل فيها (قوله : وهذا) أى : التخصيص المذكور معنى المقارنه أى : معناها اللازمى ، إذ معناها المطابقى تشارك وقوعى المضمونين فى زمان واحد (قوله : فتمتنع الواو فيه كما فى المفرده) اعترض بأن هذا قياس فى اللغه ، وقد منعه كثير من المحققين ، وأجيب بأنا لا نسلم أن هذا قياس فى اللغه ، إذ التعليلات

فيدل على التجدد وعدم الثبوت (مثبتا) فيدل على الحصول.

(وأما المقارنه فلكونه مضارعا) فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال ؛

******

النحويه المذكوره فى أمثال هذه المباحث مناسبات لما وقع عليه الاستعمال ، وإلا فأصل الدليل الاستعمال (قوله : فيدل على التجدد) أى : لصفته التى هى معنى الفعل ، والمراد بتجددها حدوثها فى الزمان ووجودها بعد عدم (قوله : وعدم الثبوت) أى : عدم الدوام ، واعترض بأن المعتبر فى الفعل وضعا إنما هو التجدد بمعنى الطروّ بعد العدم وهذا صادق مع الثبوت بعد الطروّ ، وأما عدم الثبوت الذى هو الانتفاء بعد الوجود ، فالفعل لا يدل عليه ، وأجيب بأن دلاله الفعل عليه من جهه أن الشأن فى كل طارئ عدم بقائه ، فدلاله الفعل على ذلك المعنى بطريق اللزوم العادى ، وأما دلالته على المقارنه فلكونه مضارعا ، فوجب أن يكون بالضمير وحده كالحال المفرده ، ولهذا امتنع نحو : جاء زيد ويتكلم عمرو كما مر.

(قوله : فيدل على الحصول) أى : حصول معناه لما أثبت له (قوله : وأما المقارنه) أى : وأما دلاله المضارع على مقارنه الحصول لما جعلت الحال قيدا له (قوله : فيصلح للحال) هذا روح العله أى : وحينئذ فيكون مضمونه مقارنا للعامل إذا وقع حالا ؛ لأن الحال يجب مقارنتها للعامل ، وأنت خبير بأن قوله : فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال لا يفيد المقارنه على التعيين بل يحتملها كما يحتمل التأخر ، فلو قال الشارح بعد قول المصنف مضارعا وهو حقيقه فى الحال كان أولى ، واعلم أن صلاحيه المضارع للحال والاستقبال قيل بطريق الاشتراك فيهما ، وقيل : إنه حقيقه فى الحال مجاز فى الاستقبال ، وقيل : إنه حقيقه فى الاستقبال مجاز فى الحال ، وتمسك أصحاب القول الأول بأن المضارع يطلق عليهما كما تطلق الأسماء المشتركه على معانيها ، وتمسك أصحاب القول الثانى بأن المتبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج إلى قرينه ، والتبادر للذهن من أمارات الحقيقه وبأن المناسب أن يكون للحال صيغه كما للماضى نحو : ضرب وللمستقبل نحو : اضرب وتمسك أصحاب القول الثالث بأن وجود الحال خفى حتى ذهب كثير من الحكماء إلى أنه غير موجود ، والفضل للمتقدم كما لا يخفى.

وفيه نظر ؛ لأن الحال التى يدل عليها المضارع هو زمان التكلم ، وحقيقته : أجزاء متعاقبه من أواخر الماضى وأوائل المستقبل ، والحال التى نحن بصددها يجب أن يكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ؛ ماضيا كان أو حالا أو استقبالا ، فلا دخل للمضارعه فى المقارنه ، فالأولى أن يعلل امتناع الواو فى المضارع المثبت بأنه على وزن اسم الفاعل لفظا ، وبتقديره معنى.

******

(قوله : وفيه نظر) أى : فى هذا التعليل أعنى قوله : وأما المقارنه فلكونه مضارعا نظر ؛ لأنه لا ينتج المدعى ، وحاصل ذلك النظر أن الحال الذى يدل عليه المضارع زمان التكلم وحقيقته عرفا أجزاء متعاقبه من أواخر الماضى وأوائل المستقبل ، والحال النحويه التى نحن بصددها ينبغى أن يكون مضمونها مقارنا لزمان مضمون عاملها ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا ، فالمضارع إنما يدل على مقارنه مضمونه لزمن التكلم ، وليس هذا مرادا هنا ؛ لأن المراد مقارنه مضمون الحال لزمن مضمون عاملها فهذه المقارنه المراده هنا لا ينتجها المضارع (قوله : وحقيقته) أى : حقيقه الحال الزمانيه وهى زمان التكلم التى يدل عليها المضارع (قوله : أجزاء متعاقبه من أواخر الماضى وأوائل المستقبل) أى : مع الآن الحاضر فهى غير بسيطه ، وهذا هو الحال الزمانيه العرفيه ، وأما الحال الزمانيه الحقيقيه فهى بسيطه ؛ لأنها الجزء الآتى الفاصل بين الماضى والمستقبل (قوله : المقيد بالحال) إظهار فى محل الإضمار أى : المقيد بها وإنما أظهر فى محل الإضمار للإيهام (قوله : ماضيا كان أو حالا أو استقبالا) هذا تعميم فى زمان وقوع مضمون الفعل العامل فى الحال ، وإذا كان زمان العامل فى الحال تاره يكون ماضيا ، وتاره يكون حاليا ، وتاره يكون استقباليا كان أعم من زمان التكلم الذى يدل عليه الفعل المضارع الواقع حالا ، وحينئذ فلا يكون للمضارعه دخول فى إفاده المقارنه المراده هنا وهى مقارنه مضمون الحال لمضمون العامل فى زمانه أى : زمان كان وإن كانت تدل على المقارنه فى بعض الأحوال ، وذلك إذا كان زمان العامل حاليا - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : فالأولى أن يعلل إلخ) أى : لسلامه هذا التعليل من الخدش المذكور ، مع كونه أخصر من التعليل الذى ذكره المصنف (قوله : بأنه على وزن الفاعل) أى : لتوافقهما فى الحركات والسكنات (قوله : وبتقدير معنى) أى : لأن المضارع إذا وقع

(وأما ما جاء من) نحو قول بعض العرب : (قمت وأصك وجهه ، وقوله : فلما خشيت أظافيرهم) أى : أسلحتهم (نجوت وأرهنهم مالكا – فقيل :)

إنما جاء الواو فى المضارع المثبت الواقع حالا (على) اعتبار (حذف المبتدأ)

******

حالا ـ يؤول باسم الفاعل لاشتراكهما فى الحال والاستقبال ، فقولك : جاء زيد يتكلم فى معنى جاء متكلما أى : ولما كان اسم الفاعل إذا وقع حالا ـ تمتنع فيه الواو كان المضارع مثله ، ولا يقال : إن ما ذكره الشارح من التعليل موجود فى المضارع المنفى ، مع أنه يجوز ارتباطه بالواو ؛ لأنا نقول هذه حكمه تلتمس بعد الوقوع والنزول فلا يلزم اطرادها.

(قوله : وأما ما جاء إلخ) جواب عما يقال : إنه قد جاء المضارع المثبت بالواو فى النثر والنظم (قوله : وأصك وجهه) الصك الضرب قال تعالى : (فَصَكَّتْ وَجْهَها)(١) أى : ضربته (قوله : وقوله) أى : قول عبد الله بن همام السلولى (قوله : فلما خشيت إلخ) (٢) لما ظرف بمعنى حين على ما ذهب إليه ابن السراج ، وذهب سيبويه إلى أنها حرف بمعنى إن ، والخشيه بمعنى : الخوف ، (وقوله : أظافيرهم) الأظافير جمع أظفار وهى جمع ظفر ، والمراد به هنا الشوكه والقوه والضمير للأعداء ، وفى الكلام حذف مضاف أى : وحين خفت نشب أظافير الأعداء بى وهو كنايه عن الظفر به من باب إطلاق الملزوم وإراده اللازم أى : حين خفت أن يظفروا بى نجوت ، وهذا كله بناء على أن المراد بالأظفار حقيقتها ، وأما على أن المراد بها الأسلحه كما ذهب إليه الشارح ، فلا يحتاج لهذا التكلف ، ومالك : اسم رجل أو فرس. قال ثعلب : الرواه كلهم على أن أرهنهم بفتح النون ماضيا على أن أرهنته بمعنى رهنته إلا ـ الأصمعى فإنه رواه : وأرهنهم بضم النون على أنه مضارع ، وعلى هذه الروايه مشى المصنف وبها يصح الاستشهاد ، وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكا مرهونا عندهم ومقيما لديهم (قوله : لتكون الجمله اسميه) وهى يصح ارتباطها بالواو.

١- الذاريات : ٣٠.

٢- البيت لعبد الله بن همام السلولى فى إصلاح المنطق ٢٤٩ ، ٢٣١ ، خزانه الأدب ٩ / ٣٦ ، الشعر والشعراء ٢ / ٦٥٥ ، معاهد التنصيص ١ / ٢٨٥ ولهمام بن مره فى تاج العروس (رهن) وبلا نسبه فى الجنى الدانى ص ١٦٤ ورصف المبانى ٤٢٠.

لتكون الجمله اسميه (أى : وأنا أصك ، وأنا أرهنهم) كما فى قوله تعالى : (لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ)(۱) أى : وأنتم قد تعملون (وقيل : الأول) أى : قمت وأصك وجهه : (شاذ ، والثانى :) أى : نجوت وأرهنهم (ضروره ، وقال عبد القاهر : هى) أى : الواو (فيهما للعطف) لا للحال ؛ إذ ليس المعنى : قمت صاكا وجهه ، ونجوت راهنا مالكا ، بل المضارع بمعنى الماضى (والأصل) : قمت (وصككت) ونجوت (ورهنت ؛ عدل) عن لفظ الماضى (إلى) لفظ (المضارع حكايه للحال) الماضيه ؛ ...

******

(قوله : كما فى قوله تعالى إلخ) أى : وهذا كما قيل فى قوله تعالى إلخ ، وفى التسهيل : إن المضارع المثبت إذا كان معه قد تجب فيه الواو ولا يرتبط بالضمير ، وحينئذ فلا يحتاج لجعله اسميه بتقدير المبتدأ ، فالكلام فى غير المقرون بقد ، فالتنظير بالآيه لا يتم (قوله : وقيل) أى : فى الجواب عن ذلك (قوله : شاذ) أى : واقع على خلاف القياس النحوى فلا ينافى الفصاحه ولا وقوعه فى كلام الله تعالى فى قوله : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ)(۲) أى : كفروا حاله كونهم صادين عن سبيل الله (قالُوا نُؤْمِنُ بِما أُنْزِلَ عَلَيْنا وَيَكْفُرُونَ بِما وَراءَهُ)(۳) أى : قالوا ذلك ، والحال أنهم كافرون بما وراءه كما مر فى الفصاحه. (قوله : ضروره) أى : دعت إليه الضروره وهو أيضا شاذ (قوله : وقال عبد القاهر) هو جواب ثالث (قوله : إذ ليس المعنى إلخ) أى : لأنه يلزم عليه إما الشذوذ والضروره أو حذف المبتدأ وفيه أنه إن كان هناك قرينه على أن المعنى ليس على الحاليه فكلامه مسلم وإلا فلا يتم ، إذ المتبادر من الكلام الحاليه ، فلعل الشيخ اطلع على دليل آخر حتى جزم بالنفى - كذا قرر شيخنا العدوى. (قوله : عدل إلخ) هذا اعتذار عن عطف المضارع على الماضى (قوله : حكايه للحال إلخ) أى : فهى مانعه من رعايه التناسب بين المعطوفين لما علمت من أن رعايه المعنى أوجب من رعايه اللفظ.

۱- الصف : ۵.

۲- الحج : ۲۵.

۳- البقره : ۹۱.

ومعناها : أن يفرض ما كان فى الزمان الماضى واقعا فى هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع.

(وإن كان) الفعل مضارعا (منفيا ...

******

(قوله : ومعناها) أى : معنى حكايه الحال أن يفرض إلخ ، وإنما يرتكب هذا الفرض فى الأمر الماضى المستغرب كأنه يحضره للمخاطب ويصوره ليتعجب منه كما تقول : رأيت الأسد فآخذ السيف فأقتله ، ثم إن قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع هذا بالنظر إلى المثال الذى كلامه فيه ، لا أن مطلق حكايه الحال الماضيه هكذا ، إذ قد يكون التعبير عن الماضى بلفظ اسم الفاعل من قبيل حكايه الحال كما صرحوا به فى قوله تعالى : (وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَيْهِ)(١) ولذا عمل باسط فى المفعول مع أنه يشترط فى إعمال اسم الفاعل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ، وبالجمله ليس معنى حكايه الحال الماضيه أن اللفظ الذى فى ذلك الزمان يحكى الآن على ما تلفظ به كما فى قولهم دعنا من تمرتان ، بل المقصود حكايه المعنى بأن يفرض الفعل الواقع فى الزمان الماضى واقعا الآن ، ثم يعبر عنه بالمضارع أو باسم الفاعل ، هذا وذكر الأندلسى أن معنى حكايه الحال الماضيه أن تقدر نفسك كأنك موجود فى الزمان الماضى أو يقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ، لكن ما ذكره الشارح مأخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال : معنى حكايه الحال الماضيه أن تقدر أن ذلك الأمر الماضى واقع فى حال التكلم كما فى قوله تعالى : (قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِياءَ اللهِ مِنْ قَبْلُ)(٢) واستحسنه الرضى. (قوله : فيعبر عنه بلفظ المضارع) أى : الدال على الحضور ؛ لأنه يدل فى الأصل على أن المعنى موجود حال التكلم - اه ابن يعقوب ، وهذا موافق للقول بأن المضارع حقيقه فى الحال مجاز فى الاستقبال. (قوله : وإن كان منفيا) عطف على معنى قوله : والفعل مضارع مثبت ؛ لأنه فى معنى قولنا : فإن كان الفعل مضارعا مثبتا ، (وقوله : منفيا) أى : بغير لن ؛ لأن الجمله المنفيه بها لا تقع حالا ؛ لأن لن تخلص الفعل للاستقبال ، والجمله الحاليه لا تصدر بعلم الاستقبال للتنافى بحسب الظاهر.

١- الكهف : ١٨.

٢- البقره : ٩١.

فالأمران) جائزان ؛ الواو وتركه ؛ (كقراءه ابن ذكوان : (فَاسْتَقِيما وَلا تَتَّبِعانِ)(1) بالتخفيف) أى : بتخفيف نون (وَلا تَتَّبِعانِ) فيكون (لا) للنفى دون النهى لثبوت النون التى هى علامه الرفع ، فلا يصح عطفه على الأمر قبله فتكون الواو للحال ، بخلاف قراءه ...

******

(قوله : فالأمران جائزان) أى : على السواء ، وبعضهم رجح الترك.

(قوله : بالتخفيف) أى : والمعنى فاستقيما غير متبعين (قوله : فلا يصح إلخ) أى :لامتناع عطف الخبر على الإنشاء عند علماء المعانى لما بين الجملتين من كمال الانقطاع وهو مانع من العطف عندهم (قوله : فتكون الواو للحال) إن قلت : إن قراءه التخفيف كما تحتمل أن يكون الفعل معربا مرفوعا بثبوت النون فى موضع الحال كما قال الشارح : يحتمل أن يكون معربا مرفوعا بثبوت النون على أنه خبر فى معنى النهى كقوله تعالى : (لا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ)(2) ويحتمل أن " لا تتبعان " نهى مؤكد بالنون الثقيله وحذفت النون الأولى من الثقيله تخفيفا ولم تحذف الثانيه ؛ لأنها لو حذفت لحذفت متحركه فيحتاج إلى تحريك الساكنه وحذف الساكنه أقل تغييرا ، ويحتمل أنه نهى مؤكد بنون التوكيد الخفيفه وكسرت لالتقاء الساكنين على ما ذهب إليه يونس ، فعلى هذه الاحتمالات الثلاثه يكون إنشاء ، ويصح العطف على قوله : فاستقيما ، وحينئذ فلا يصح الاستشهاد بالآيه لتطرق الاحتمال لها ، وأجيب بأن تطرق الاحتمالات المذكوره لا يضر فى الاستشهاد ؛ لأنه مبنى على الظاهر ، والاحتمالات المذكوره خلاف الظاهر - كذا ذكر العلامه عبد الحكيم - بقى شىء آخر وهو أن ولا تتبعان على تقدير كونه حالا تكون مؤكده ؛ لأن الاستقامه تتضمن عدم اتباع سبيل الذين لا يعلمون ، وكلامنا فى الحال المنتقله لا فى المؤكده - كذا فى ابن يعقوب ، وانظره مع قول الشارح سابقا ، واحترز بالمنتقله عن المؤكده المقرره لمضمون الجمله ، فإنه يجب أن تكون بغير واو ألبته لشده ارتباطها بما قبلها - فتأمل.

۱- يونس : ۸۹.

۲- البقره : ۸۳.

العامه : (وَلا تَتَّبِعانِ) بالتشديد ، فإنه نهى مؤكد معطوف على الأمر قبله.

(ونحو : (وَما لَنا)(۱)) أى : أى شىء ثبت لنا (لا نُؤْمِنُ بِاللهِ) أى : حال كوننا غير مؤمنين ، فالفعل المنفى حال بدون الواو ، وإنما جاز فيه الأمران (لدلالته على المقارنه لكونه مضارعا ، دون الحصول لكونه منفيا) ...

******

(قوله : العامه) أى : عامه القراء أى : أكثرهم (قوله : فإنه نهى مؤكد) أى : بنون التوكيد الثقيله والفعل مجزوم بحذف نون الرفع ، ولا يجوز أن تكون على هذه القراءه نفيا ونون الرفع محذوفه لتوالى الأمثال ؛ لأن الفعل المنفى بلا تأكيده شاذ (قوله : معطوف على الأمر قبله) أى : وكل منهما إنشاء.

(قوله : (وَما لَنا لا نُؤْمِنُ بِاللهِ)) أى : أى شىء ثبت لنا فكان مانعا لنا من الإيمان فى حال كوننا غير مؤمنين بالله أى : لا مانع لنا من الإيمان فى هذه الحاله ، بل هذه الحاله إن وقعت فبلا سبب ووقوعها بلا سبب باطل ، وحينئذ فهذه الحاله غير حاصله ، فالاستفهام إنكار لحصول شىء فى هذه الحاله وهو مستلزم لإنكارها على سبيل المبالغه ، إذ حصول شىء ما لازم فى هذه الحاله ، وإذا كان منكرا كانت تلك الحاله منكره فتأمل (قوله : فالفعل المنفى حال) والعامل فى الحال هو العامل فى لنا المقدر وصاحب الحال هو الضمير المجرور وهو معمول محلا للعامل فى الحال فهو على القاعده من أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها (قوله : لدلالته على المقارنه) أى : والمقارنه يناسبها ترك الواو ، (وقوله : دون الحصول) أى : دون حصول صفه أى : وعدم حصول الصفه يناسبه دخول الواو ؛ فلذا جاز الأمران ، والحاصل أن المضارع المنفى أشبه المفرد فى شىء دون شىء ، فلذا جاز فيه الأمران ولو أشبهه فى الشيئين لامتنع دخول الواو عليه كما امتنع دخولها على الحال المفرده (قوله : لكونه مضارعا) فيه أن المضارع إنما يدل على مقارنه مضمونه للحال التى يدل عليها وهى زمان التكلم ، ولا يخفى أن هذه المقارنه ليست هى المراده فى هذا المقام ، بل المراده مقارنه مضمون الحال لمضمون العامل فى زمانه كان حالا أو استقبالا أو ماضيا بقى شىء آخر وهو أنه جعل هنا السبب فى

۱- المائده : ۸۴.

والمنفى إنما يدل مطابقه على عدم الحصول.

(وكـذا) يجوز الواو وتركه (إن كـان) الفعـل (ماضـيا لفظا ، أو معنى ؛ كقوله تعالى :) إخبارا عن زكريا (أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ)(١) بالواو ، (وقوله (أَوْ جاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)(٢) بدون الواو ، وهذا ...

******

المقارنه كونه مضارعا ، وفيما يأتى فى الماضـى المنفى جعل السبب فيها استمرار النفى مع أن الفعل فى الموضعين منفى على أن المقارن فى الحقيقه لزمن التكلم إنما هو النفى لا مضـمون الفعل فى الموضـعين - فتأمل سم ، قال يس : ويمكن أن يجاب عنه : بأن لم ولما لما كانا كالجزء من الفعل ، وقلبا معناه : كان المجموع كأنه صيغه ماض - اه.

(قوله : والمنفى إنمـا يـدل مطـابقه على عـدم الحصول) أى : وإن دل التزامـا على حصول ما يقابل الصـفه المنفيه ؛ لأنه متى نفى شىء ثبت نقيضه ؛ لأن النقيضين لا يرتفعان ، لكن الأصل المعتبر دلاله المطابقه.

(قوله : وكـذا إن كـان ماضـيا إلـخ) كـذا دليل الجواب أى : وإن كان الفعل ماضـيا لفظا ومعنى ، أو معنى فكـذا ، وهـذه الجمله عطف على جمله ، وإن كان الفعل مضارعا منفيا فالأمران (قوله : ماضـيا لفظا أو معنى) يشمل المثبت نحو : ضرب والمنفى نحو : ما ضرب ، ويشمل نحو : ليس. اه يس.

(قوله : (أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ)) أى : يوجـد ، والسؤال ليس على وجه الشـك فى المقـدر ، بل سؤال فرح وتعجب - كما قال ابن يعقوب لا استبعادى كما قال غيره (قوله : وقد بلغنى الكبر) جمله حاليه ماضويه مرتبطه بالواو ، فإن قلت الكلام فى الحال المنتقله والكبر بعـد بلوغه غير منتقـل ، فكيف أورده هنا قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ المـذكور تاره يحصل ، وتاره لا يحصل وإن كان بعـد حصوله لازما غير منتقل فصـح التمثيل على أن الكبر يمكن عقلا زواله بعود الشـخص شابا ، بل قـد وقع ذلك لبعض الأفراد كزليخـا (قوله : (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)) أى : حـال كونهم ضـاقت صـدورهم عن قتالكم مع قومهم أى : جاءوكم فى هـذه الحاله (قوله : وهذا) أى : ما ذكر من المثالين

١- آل عمران : ٤٠.

٢- النساء : ٩٠.

فی الماضی لفظا ، وأما الماضی معنی فالمراد به المضارع المنفی ب لم ، ولما ؛ فإنهما یقلبان معنی المضارع إلی المضی. فأورد للمنفی ب لم مثالین ؛ أحدهما مع الواو ، والآخر بدونه ، واقتصر فی المنفی ب لما علی ما هو بالواو ، فکأنه لم یطلع علی مثال ترک الواو إلا أنه مقتضی القیاس فقال : (وقوله : (أَنَّی یَکُونُ لِی غُلامٌ وَلَمْ یَمْسَسْنِی بَشَرٌ)(۱) ، وقوله : (فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَهٍ مِنَ اللهِ وَفَضْلٍ ...)

******

(قوله : فی الماضی لفظا) أی : فی الحال الماضیه لفظا أی : ومعنی (قوله : معنی) أی : فقط (قوله : فإنهما) أی : لم ولما والفاء للتعلیل أی : وإنما کان المضارع المذکور ماضیا فی المعنی ؛ لأنهما یقلبان معناه التضمنی وهو الزمان إلی المضی ، فقول الشارح معنی المضارع إظهار فی محل الإضمار ، فإن قلت لم لم یستبشعوا تصدیر الجمله الحالیه بعلم المضی مثل لم ولما کما استبشعوا تصدیرها بعلم الاستقبال؟ قلت : تصدیرها بعلم الاستقبال مؤد للتنافی فی بعض المواد وهو ما إذا کان عامل الحال مقترنا بزمن التکلم فإنه لو صدر الحال بعلامه الاستقبال لزم التناقض ؛ لأن مقارنته بالعامل تقضی کونه فی زمان الحال وتصدیره بعلامه الاستقبال یقتضی أن یکون فی زمان الاستقبال ، فلما کان التناقض لازما فی بعض المواد استبشعوا تصدیرها بعلم الاستقبال مطلقا طردا للباب ، ولم یستبشعوا تصدیرها بعلامه الماضی لما یأتی من أن لما لاستغراق الأزمنه وغیرها لانتفاء متقدم ، لکن الأصل استمرار ذلک الانتفاء ، فتحصل المقارنه للحال ، فلا منافاه بهذا الاعتبار.

(قوله : فکأنه لم یطلع علی مثال) أی : مما یستشهد به فلا یقال المثال لا یشترط صحته وقد مثل له فی التسهیل بقول الشاعر :

فقالت له العینان سمعا وطاعه

وحدّرتا کالدّرّ لما یثقب

أی : وحدرتا دمعا شبیها بالدر فی حال کونه غیر مثقب (قوله : إلا أنه) أی : ترک الواو (قوله : فقال) عطف علی فأورد (قوله : (وَلَمْ یَمْسَسْنِی بَشَرٌ)) إن قلت عدم مساس البشر إیاها لم ینتقل ، فکیف عد من الأحوال المنتقله - قلت : الحال المنتقله هی

۱- مریم : ۲۰.

(لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ)(۱) ، وقوله : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّهَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ)(۲).

أما المثبت) أى : أما جواز الأمرين فى الماضى المثبت (فلدلالته على الحصول) يعنى : حصول صفه غير ثابته (لكونه فعلا مثبتا ، ...

******

التى لا تكون فى الصفات اللازمه وعدم المس كذلك ، وإن لم ينفك عنها - قاله عبد الحكيم.

فإن قلت عدم مس البشر ماض ، والعامل وهو يكون مستقبل فلا مقارنه بين الحال وعاملها - قلت : أجابوا عن ذلك بأن التقدير كيف يكون لى غلام ، والحال أنى أعلم حينئذ أنى لم يمسسنى بشر فيما مضى ، ومن هذا تعلم أن العامل فى الحال إذا قيد بحال يعلم مضيها وسبقها لذلك العامل وجب تأويلها بما يفيد المقارنه (قوله : (لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ)) حال من الواو فى قوله فانقلبوا (قوله : (وَلَمَّا يَأْتِكُمْ) إلخ) حال من الفاعل فى تدخلوا أى : أم ظننتم دخول الجنه والحال إنكم ما أتاكم مثل الذين خلوا من قبلكم (قوله : أى أما جواز الأمرين فى الماضى المثبت) أراد به الماضى لفظا ومعنى قال سم : ولا يبعد أن يدخل فيه الماضى المستعمل فى موضع المضارع لنكته كالمبالغه فى نحو : (أَتى أَمْرُ اللهِ)(۳) وانظر لو استعمل المضارع فى الماضى مجازا هل يدخل فى ذلك - تأمل.

(قوله : فلدلالته على الحصول) أى : فيناسبه ترك الواو لمشابهته للمفرد من تلك الجهه.

(قوله : يعنى حصول إلخ) أشار الشارح بهذا إلى أن أل فى الحصول للعهد الذكرى ، وقد تضمن - هذا الكلام أعنى : قوله لدلالته على حصول صفه غير ثابته - شيئين أعنى : كون الحاصل صفه وكون تلك الصفه غير ثابته أى : غير دائمه ، (وقوله : لكونه فعلا مثبتا) عله لإفادته هذين الشيئين على سبيل اللف والنشر الغير المرتب ؛ وذلك لأنه

۱- آل عمران : ۱۷۴.

۲- البقره : ۲۱۴.

۳- النحل : ۱.

دون المقارنه لكونه ماضيا) فلا يقارن الحال (ولهذا) أى : ولعدم دلالته على المقارنه (شرط أن يكون مع قد ظاهره) كما فى قوله تعالى : (وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ) (أو مقدره) كما فى قوله تعالى : (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ...)

******

من حيث كونه ثابتا يفيد الحصول لصفه ومن حيث كونه فعلا ، والفعل يقتضى التجدد المستلزم للعدم يفيد عدم الثبوت وفيه ما تقدم (قوله : دون المقارنه) أى : فيناسبه الواو لعدم مشابهته للمفرد من تلك الجهه ، والحاصل أن الماضى المثبت أشبه المفرد فى شىء دون شىء ، فلذا جاز فيه الأمران الواو وعدمها فلو أشبهه فيهما لامتنع دخول الواو عليه كما امتنع فى المفرد (قوله : فلا يقارن الحال) أى : فلا يقارن الماضى يعنى مضمونه ، وقوله الحال أعنى زمان التكلم هذا مراده ، وفيه أنه يدل على مقارنه مضمونه لزمن مضمون العامل ، وهذه المقارنه هى المراده هنا ، وحينئذ فمقتضاه امتناع الواو ، وأما المقارنه التى لا يدل عليها فليست مراده هنا (قوله : أى ولعدم دلالته على المقارنه) أى : ولعدم دلاله الماضى على مقارنه مضمونه للزمن الحالى أعنى زمان التكلم (قوله : شرط أن يكون إلخ) أى : شرط فى الماضى المثبت الواقع حالا أن يكون مع قد إلخ ظاهره أى : إذا لم يكن الماضى تاليا ل" إلّا" ولا متلوا بأو ، وإلا فلا يقترن بها فلا يقال : ما جاء إلا قد ضحك ، ولا لأضربنه قد ذهب أو مكث ، بل يتعين حذفها نحو : (وَما تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آياتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كانُوا عَنْها مُعْرِضِينَ)(١) وكما فى قوله :

كن للخليل نصيرا جار أو عدلا

ولا تشحّ عليه جاد أو بخلا (٢)

كذا فى التسهيل (قوله : أو مقدره) قال ابن مالك هذه دعوى لا يقوم عليها حجه ؛ لأن الأصل عدم التقدير ؛ ولأن وجود قد مع الفعل المشار إليه لا تزيده معنى على ما يفهم منه إذا لم توجد وحق المحذوف المقدر ثبوته يدل على معنى لا يفهم بدونه ،

١- الأنعام : ٤.

٢- البيت بلا نسبه فى الدر ٤ / ١٤ ، وشرح الأشمونى ١ / ٢٥٧ ، وشرح عمده الحافظ ص ٤٤٩ ، والمقاصد النحويه ٣ / ٢٠٢ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٤٦.

لأن قد تقرب الماضى من الحال ، والإشكال المذكور وارد هاهنا ؛ وهو أن الحال التى نحن بصددها غير الحال التى تقابل الماضى وتقرب قد الماضى منها فتجوز المقارنه ...

******

فإن قلت : قد تدل على التقريب قلنا دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلاله سياق الكلام - انتهى عبد الحكيم.

(قوله : لأن قد تقرب الماضى من الحال) هذا عله للمعلل مع علته ، واعترض هذا التعليل بأن قد تفيد المقاربه بالباء لا المقارنه بالنون والمطلوب فى الحال هو الثانى لا الأول ، وحينئذ فلا تكون كلمه قد المقربه للحال كافيه فى ذلك المقام ، وأجيب بأن المقاربه بمنزله المقارنه ، فإن القريب من الشىء فى حكمه ، ولذا أطلق الآن على الزمان القريب من الحال فقول الشارح ؛ لأن قد تقرب الماضى من الحال أى : والمقاربه فى حكم المقارنه فلا إشكال (قوله : والإشكال المذكور) أى : فيما مضى عند قوله أما المقارنه فلكونه مضارعا ، (وقوله : وارد هاهنا) أى : على التعليل المذكور بقولهم ؛ لأن قد تقرب الماضى من الحال ، وحاصل ما ذكره من الإشكال أن الحاله التى انتفت عن الماضى ، ويدل عليها المضارع وتقرب قد إليها هى زمان التكلم وهى خلاف الحال التى نحن بصددها ، وربما بعدت قد عنها كما إذا قلت : جاءنى زيد فى السنه الماضيه ، وقد ركب فإن مجيئه فى السنه الماضيه فى حال الركوب ينافيه قرب الركوب من زمان التكلم الذى هو مفاد قد (قوله : وهو أن الحال التى نحن بصددها) وهى الحال النحويه أعنى الصفه التى يقارن مضمونها مضمون العامل بأن يكون زمانهما واحدا (قوله : غير الحال التى تقابل الماضى) أى : تغايرها وإنما كانت غيرها ؛ لأن الحال التى يدل عليها المضارع وتقابل الماضى ، وتقرب قد الماضى منها زمان التكلم وهو غير الصفه التى يقارن مضمونها مضمون عاملها بالضروره (قوله : فتجوز المقارنه) تفريع على مغايره الحالين أى : وإذا كانت الحال التى نحن بصددها وهى النحويه غير الزمانيه ، فتجوز المقارنه المراده هنا أعنى مقارنه مضمون الحال النحويه لمضمون عاملها فى الزمان إذا كانت تلك الحال وعاملها ماضيين ، وحينئذ فمقتضاه امتناع الواو لمشابهه تلك الحال

إذا كان الحال والعامل ماضيين ، ولفظ قد إنما يقرب الماضى من الحال التى هى زمان التكلم ، وربما تبعده عن الحال التى نحن بصددها كما فى قولنا : جاءنى زيد فى السنه الماضيه وقد ركب فرسه ، والاعتذار عن ذلك مذكور فى الشرح.

******

الماضيه للحال المفرده فى الدلاله على المقارنه والحصول ، وقولهم : الماضى المثبت لا يفيد المقارنه ممنوع وحيث كان يفيد المقارنه فلا وجه لاشتراط قد معه بل وجودها معه مضر ؛ لأن لفظ قد إلخ (قوله : إذا كان الحال والعامل ماضيين) أى : فقولكم الماضى المثبت لا يفيد المقارنه غير مناسب (قوله : التى هى زمان التكلم) أى : وهذه ليست نحن بصددها (قوله : وربما تبعده) أى : وربما تبعد قد الماضى الواقع حالا عن مقارنه مضمون العامل وذلك كما لو كان العامل ماضيا والحال كذلك ، فإذا قرنت الحال بقد صارت قريبه من الحال فلا يحصل التقارن أى : وحينئذ فوجودها مع الماضى مضر ولا ظهور لما ذكره من تعليل اشتراطها معه بكونها تقرب الماضى من الحال (قوله : وقد ركب فرسه) أى : فإن مجيئه فى السنه الماضيه فى حال الركوب ينافيه قرب الركوب من زمن التكلم الذى هو مفاد قد.

(قوله : والاعتذار عن ذلك) أى : عن اشتراطهم دخول قد على الماضى الواقع حالا مذكور فى الشرح ، وهذا جواب عما يقال : إذا كان دخول قد على الماضى الواقع حالا ربما ضر فما وجه اشتراط النحاه دخولها عليه إذا وقع حالا ، وحاصل ما ذكره فى الشرح من الاعتذار أن قد وإن قربت الماضى من الحال بمعنى زمن التكلم ، والحال التى نحن بصددها الصفه التى يقارن مضمونها مضمون العامل بأن يكون زمانهما واحدا وهما متباينان لكنهما متشاركان فى إطلاق اسم الحال عليهما ، وفى الجمع بين الماضى والحال بشاعه وقبح من حيث اللفظ ، فذكرت قد لتقرب الماضى من الحال فى الجمله دفعا لتلك البشاعه اللفظيه ، فتصدير الماضى المثبت بقد لمجرد الاستحسان ، ونص عباره المطول ، وغايه ما يمكن أن يقال فى هذا المقام : إن حاليه الماضى وإن كانت بالنظر لعامله ولفظه قد إنما تقربه من حال التكلم فقط ، والحال متباينان لكنهم اشتبشعوا لفظ الماضى ، والحال لتنافى الماضى ، والحال فى الجمله أى : بالنظر للظاهر فأتوا بلفظه قد نظرا

(وأما المنفى) أى : أما جواز الأمرين فى الماضى المنفى (فلدلالته على المقارنه دون الحصول. أما الأول :) أى : دلالته على المقارنه (فلأن لما للاستغراق) أى : لامتداد النفى من حين الانتفاء إلى زمان التكلم (وغيرها) أى : غير لما مثل لم وما (لانتفاء متقدم على زمان التكلم ...

******

لظاهر الحاليه ، وقالوا : جاء زيد فى السنه الماضيه وقد ركب فرسه ، فظهر أن تصدير الماضى المثبت بلفظ قد لمجرد الاستحسان لا لما ذكره المصنف (قوله : أى : أما جواز الأمرين) أعنى : الإتيان بالواو وتركه ، (وقوله : فى الماضى المنفى) أى : الماضى لفظا ومعنى أو معنى فقط وهو المضارع المنفى بلم ولما (قوله : فلدلالته على المقارنه) فلذا جاز ترك الواو فيه لمشابهته بتلك الدلاله الحال المفرده (قوله : دون الحصول) أى : فلذا جاز الإتيان بالواو فيه لعدم مشابهته للحال المفرده فى ذلك ، والحاصل أن الماضى المنفى من حيث شبهه بالمفرده فى الدلاله على المقارنه يستدعى سقوط الواو كما فى المفرده ، ومن حيث عدم شبهه بها فى الحصول الذى وجد فى المفرده يستدعى الإتيان بها (قوله : للاستغراق) أى : نصا بخلاف غيرها ، فإنه وإن كان للاستغراق لكنه ليس نصا ، بل بمعونه أن الأصل استمرار الانتفاء.

(قوله : أى لامتداد النفى من حيث الانتفاء) أى : لا من حيث ذاته ؛ لأن النفى من حيث ذاته لا امتداد فيه ؛ لأنه فعل الفاعل أى : إنها تدل على امتداد الانتفاء فيما مضى من حيث حصوله سابقا إلى زمان التكلم ، فإذا قلت ندم زيد ولما ينفعه الندم فمعناه أن الندم انتفت منفعته فيما مضى واستمر الانتفاء إلى زمان التكلم أى : وحيث كانت لما داله على امتداد الانتفاء إلى زمان التكلم ، فقد وجدت مقارنه مضمون الحال المنفيه بها لزمن التكلم هذا مراد المصنف ، ويرد عليه ما مر من أن تلك المقارنه غير مراده ، وإنما المطلوب فى الحال مقارنتها لعاملها. (قوله : مثل لم وما) فى كون ما لانتفاء متقدم نظرا لما ذكره النحاه وصرح به فى المطول من أن ما لنفى الحال كليس - كذا قرر بعضهم ، وقد يقال : مراد الشارح ما مع الماضى بدليل تخصيصه فيما مر المضارع المنفى بلم ولما ، وليست ما مع الماضى لنفى الحال بل مع المضارع - فتأمل. (قوله : لانتفاء متقدم)

(مع أن الأصل استمراره) أى : استمرار ذلك الانتفاء - لما سيجىء - حتى تظهر قرينه على الانقطاع كما فى قولنا : لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم (فيحصل به) أى : باستمرار النفى ، أو بأن الأصل فيه الاستمرار (الدلاله عليها) أى : على المقارنه (عند الإطلاق) وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء (بخلاف المثبت ، فإن وضع الفعل على إفاده التجدد) من غير أن يكون الأصل استمراره ، فإذا قلت : ضرب - مثلا - كفى فى صدقه وقوع الضرب فى جزء من أجزاء الزمان الماضى ، ...

******

أى : موضوع لانتفاء حدث متقدم ، وقضيته عدم دلالته على الاستغراق مع أن الفعل كالنكره والنكره فى سياق النفى للعموم ، وهذا موجود فى جميع أدوات النفى غير أن لما تدل على اتصال النفى بالحال بخلاف لم (قوله : مع أن الأصل) أى : مع زياده أن الأصل استمرار ذلك الانتفاء أى : لوقت التكلم ، والمراد بالأصل هنا الأمر الكثير أى : مع زياده أن الكثير فى ذلك الانتفاء بعد تحققه استمراره ؛ لأن ما تحقق وثبت بقاؤه يتوقف عدمه على وجود سبب ونفى السبب أكثر من وجوده (قوله : لما سيجىء) أى : فى التحقيق الآتى عن قريب (قوله : حتى تظهر إلخ) غايه لقول المصنف استمراره أى : فإذا ظهرت قرينه على الانقطاع فلا يقال الأصل بقاؤه (قوله : كما فى قولنا) أى : كالقرينه التى فى قولنا إلخ (قوله : لكنه ضرب اليوم) أى : فهذا قرينه على أن انتفاء الضرب لم يستمر من الأمس إلى وقت التكلم فهو مخصص للأصل لا مناقض له (قوله : أى باستمرار النفى إلخ) أشار بهذا وبما بعده إلى أن ضمير به يصح رجوعه لاسم أن ويصح رجوعه لخبرها ، والمراد بالنفى الانتفاء ولو عبر به كان أوضح ؛ لأنه الذى تقدم ذكره صريحا. (قوله : وترك التقييد) عطف تفسير (قوله : على انقطاع ذلك الانتفاء) أى : قبل زمن التكلم.

(قوله : بخلاف المثبت) أى : الماضى المثبت فإنه لا يفيد الاستمرار المقتضى للمقارنه لا وضعا ولا استصحابا كما فى الماضى المنفى.

(قوله : على إفاده) أى : كائن على قصد إفاده التجدد الذى هو مطلق الثبوت بعد الانتفاء (قوله : من غير أن يكون الأصل إلخ) انظره مع قولهم الأصل فى كل ثابت دوامه حتى إنه وجه إفاده الاسميه الدوام بذلك ، فقد تقدم عن الشيخ عبد القاهر أن نحو :

وإذا قلت : ما ضرب - أفاد استغراق النفى لجميع أجزاء الزمان الماضى ، لكن لا قطعيا بخلاف لما ؛ وذلك لأنهم قصدوا أن يكون الإثبات والنفى فى طرفى نقيض ، ولا يخفى أن الإثبات فى الجمله ...

******

زيد منطلق لا يدل على أكثر من ثبوت الانطلاق ، وأما إفادته للدوام فمن حيث إن الأصل فى كل ثابت دوامه ، وهذا وارد على التحقيق الآتى أيضا (قوله : وإذا قلت) أى : ردا لمن قال ضرب ، (وقوله : ما ضرب) أى : أو لم يضرب (قوله : أفاد استغراق النفى لجميع أجزاء الزمان الماضى) أى : من حيث إن تلك الأجزاء ظرف للأحداث التى تعلق.

بها النفى ، وإلا فالمنفى إنما هو كل فرد من الأحداث الواقعه فى أجزاء الزمان الماضى ، ولو قال الشارح : أفاد استغراق النفى لكل فرد من أفراد الحدث الواقعه فى أجزاء الماضى لكان أوضح ، وإنما كان قولنا : ما ضرب مفيدا للاستغراق إما لمراعاه الأصل كما تقدم ، وإما لأن الفعل فى سياق النفى كالنكره المنفيه بلا فتعم - كذا قيل ، وفيه أنه يمكن استغراق النفى لأجزاء الماضى ، ويحصل الثبوت فى الحال فلا تحصل المقارنه ، فالوجه أن يقال : فى بيان المقارنه : إن الأصل فى النفى بعد تحققه استمراره انتهى - سم.

ثم اعلم أنهم صرحوا فى النكره فى سياق النفى هل تفيد العموم بحسب الوضع بأن تدل عليه بالمطابقه لما تقرر من أن الحكم على العام حكم على كل فرد مطابقه ، أو تفيد العموم بحسب اللزوم كما صرح به ابن السبكى نظرا إلى أن النفى أولا للماهيه ، ويلزمه نفى كل فرد - فهل هذا الخلاف يجرى فى نفى الفعل كما هنا ؛ لأنه نكره معنى أم لا؟ قلت : لا يبعد ذلك ، وقد صرح فى جمع الجوامع بتعميم لا أكلت ، وتكلم على ذلك شارحه المحقق المحلى بما يتعين مراجعته. اه يس.

(قوله : لكن لا قطعيا) أى : لكن إفاده ما لاستغراق النفى ليس قطعيا أى : ليس من أصل الوضع (قوله : بخلاف لما) أى : فإنها تفيد ذلك قطعا (قوله : وذلك) أى : وبيان ذلك أى : كون الفعل المثبت لا يفيد الاستمرار بخلاف المنفى فإنه يفيده (قوله : فى طرفى نقيض) الإضافه بيانيه ، وفى زائده أى : طرفين هما نقيض أى : نقيضان بأن يراد بالنقيض الجنس أى : إنهم قصدوا أن يكون الإثبات والنفى متناقضين (قوله : ولا يخفى أن الإثبات فى الجمله)

إنما ينافيه النفى دائما.

(وتحقيقه) أى : تحقيق هذا الكلام (أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود) يعنى : أن بقاء الحادث ؛ وهو استمرار وجوده - يحتاج إلى سبب موجود ؛ ...

******

أى : فى جزء من أجزاء الزمان الماضى مثلا۔ (قوله : إنما ينافيه النفى دائما) أى : فى جميع أجزاء الزمان الماضى فالإثبات فى بعض الأزمنه لا۔ يكون كاذبا ، إلا إذا صدق النفى فى جميعها ، ولذا تراهم يقولون : إن نقيض الموجبه الجزئيه إنما هو السالبه الكليه ، إذ لو كان النفى كالإثبات مقيدا بجزء من أجزاء الزمان لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزأين ، فاكتفوا فى الإثبات بوقوعه ولو مره وقصدوا فى النفى الاستغراق ، ولم يعكسوا ذلك لسهوله استمرار الترك وصعوبه استمرار الفعل أخذا مما يأتى ، فإن قلت : هذا الكلام يشعر بأن نحو : لم يضرب زيد يدل على استغراق النفى للزمان الماضى وضعا ، وهذا يخالف ما تقدم من أن الاستغراق إنما يستفاد من خارج وهو أن الأصل استمرار النفى.

قلت : لا۔ مخالفه ؛ لأن ما تقدم هو المفهوم منه بحسب أصل الوضع ، وما ذكر هنا إنما يفهم منه إذا قوبل الإثبات بالنفى بأن قيل فى رد من قال ضرب زيد إنه لم يضرب - قاله السيد ، ومحصله أن ما تقدم هو المفهوم منه بحسب الوضع ، وما هنا هو المفهوم منه بحسب القرينه.

(قوله : أى تحقيق هذا الكلام) وهو أن الأصل فى النفى بعد تحققه استمراره بخلاف الإثبات ، والمراد بالتحقيق البيان على الوجه الحق (قوله : أن استمرار العدم) أى : الذى من جمله أفراده مفاد الماضى المنفى (قوله : لا۔ يفتقر إلى سبب) أى : إلى سبب موجود مؤثر ، بل يكفى فيه انتفاء سبب الوجود ، ولما كان لا يفتقر إلى وجود سبب سهل فيه استصحاب الاستمرار المؤدى للمقارنه (قوله : بخلاف استمرار الوجود) أى : فإنه يفتقر إلى وجود سبب مؤثر لأجل أن يجدد ذلك الوجود فى ذلك السبب إمداد الذات بالأعراض المقتضيه استمرار وجودها ، ثم إن من جمله أفراد استمرار الوجود استمرار وجود مفاد الماضى المثبت ؛ فلذا لم يستصحب فيه الاستمرار (قوله : وهو) أى :

لأنه وجود عقيب وجود ، ولا بد للوجود الحادث من السبب ، بخلاف استمرار العدم فإنه عدم فلا يحتاج إلى وجود سبب ، بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود ، والأصل فى الحوادث العدم حتى توجد عللها.

ففى الجمله لما كان الأصل فى المنفى الاستمرار حصل من إطلاقه الدلاله على المقارنه.

(وأما الثانى :) أى : عدم دلالته على الحصول ...

******

بقاء الحادث وضمير وجوده راجع للحادث (قوله : لأنه) أى : استمرار وجود الحادث (قوله : ولا بد للوجود الحادث من السبب) أى : لأجل أن يجدد ذلك الوجود ، ثم إن هذا الكلام يقتضى أن قدره المولى تتعلق بكل موجود فتحدث فيه وجودات متعاقبه وهو مبنى على أن الوجود غير الموجود ، وأنه من الأحوال التى هى من الأعراض التى هى من متعلقات القدره ، على أن العرض لا يبقى زمانين ، أما على القول بأن الوجود عين الموجود ، والقول بأن العرض يبقى زمانين فليس هناك وجود عقبه وجود ، ولا للوجود الحادث احتياج إلى سبب حتى يحتاج بقاء الحادث إلى سبب ؛ لأنه على ما ذكر لا تتعلق القدره بالذوات إلا حال إيجادها ، ثم هى بعد ذلك فى قبضه القدره إن شاء المولى أعدمها وإن شاء أبقاها وإبقاؤها على هذا ببقاء العرض الأول - كذا قرر شيخنا العدوى. (قوله : إلى وجود سبب) أى : إلى سبب موجود مؤثر بل يكفيه إلخ ، وهذا مراد من قال : إن العدم لا يعلل أى : لا يفتقر إلى عله وسبب موجود فلا ينافى أنه يفتقر إلى انتفاء سبب الوجود ، ومن هذا تعلم أن العدم أولى بالممكن من الوجود بمعنى أن العدم أصل فيه دون الوجود ؛ لأن العدم لا يتوقف على سبب موجود بخلاف الوجود (قوله : والأصل فى الحوادث) أى : الموجودات الحادثه العدم لكون الانتفاء فى سبب الوجود أصلا ولا يحتاج العدم إلى انتفاء طار بعد سبب الوجود (قوله : ففى الجمله) أى : وأقول قولا ملتبسا بالجمله أى : بالإجمال أى : وأقول قولا مجملا ، وهذا حاصل كلام المصنف (قوله : حصل من إطلاقه) أى : من كونه غير مقيد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء (قوله : الدلاله على المقارنه) قد عرفت ما فى هذا من الاعتراض السابق فى كلام الشارح من أن المطلوب فى الحال مقارنه مضمونها لمضمون عاملها فى الزمان

(فلكونه منفيا) هذا إذا كانت الجمله فعليه (وإن كانت اسميه فالمشهور جواز تركها) أى : الواو (لعكس ما مر فى الماضى المثبت) أى : لدلاله الاسميه على المقارنه ...

******

لا مقارنه مضمونها لزمن التكلم واللازم من الاستمرار المذكور إنما هو مقارنه مضمون الحال لزمن التكلم فأين هذا من ذاك (قوله : فلكونه منفيا) أى : والمنفى إنما يدل النفى فيه بالمطابقه على نفى صفه لا على ثبوتها ، وكون الثبوت حاصلا باللزوم غير معتبر ، فتقرر بهذا أن الماضى المنفى يشبه الحال المفرده فى إفاده المقارنه ، فاستحق بذلك سقوط الواو ولا يشبهها فى الدلاله على حصول صفه غير ثابته ، فاستحق بذلك الإتيان بها ، فجاز الأمران فيه كما جاز فى المثبت.

(قوله : هذا) أى : ما ذكر من التفصيل فى الجمله للفعليه ، وذكر الشارح ذلك توطئه لقوله : وإن كانت اسميه فإنه مقابل لقوله : السابق : فإن كانت فعليه فهو مفروض مثله فيما إذا لم تخل الجمله من ضمير صاحبها فلا تغفل - اه يس.

(قوله : وإن كانت) أى : الجمله الواقعه حالا ـ اسميه سواء كان الخبر فيها فعلا ـ ، أو ظرفا ، أو غير ذلك كما يدل لذلك أمثله المصنف (قوله : فالمشهور) أى : عند علماء العربيه (قوله : جواز تركها) أى : سواء كان المبتدأ فى تلك الجمله عين ذى الحال أو غيره ، وقوله جواز تركها أى : وجواز الإتيان بها خلافا لمن قال : يتعين الإتيان بها ، وإنما نص على جواز الترك دون جواز الإتيان بها ، لأنه هو المختلف فيه ، إذ الإتيان بها فى الجمله المذكوره لم يقل أحد بامتناعه إلا لعارض كما فى قوله تعالى (فَجاءَها بَأْسُنا بَياتاً أَوْ هُمْ قائِلُونَ)(١) والعارض هنا كراهه الجمع بين واو الحال التى أصلها للعطف ، إذ هى للربط الذى هو كالعطف وحرف العطف الذى هو أو (قوله : لعكس إلخ) أى : وإنما جاز الترك لأجل أنه تحقق فيها عكس ما مر فى الماضى المثبت الذى مر فى الماضى المثبت هو دلالته على حصول صفه غير ثابته دون المقارنه وعكسه الموجود فى الجمله الاسميه هو دلالتها على المقارنه من جهه إفادتها الدوام والثبوت المقتضى للاستمرار حتى فى زمن التكلم ، وقد بنينا على أن المقارنه يقتضيها الحصول زمن التكلم على ما فيه من

١- الأعراف : ٤.

لكونها مستمره ، لا على حصول صفه غير ثابته لدلالتها على الدوام والثبات (نحو : كلمته فوه إلى فى) بمعنى : مشافها (و) أيضا المشهور (أن دخولها) أى : الواو (أولى) من تركها (لعدم دلالتها) أى : الجمله الاسميه (على عدم الثبوت ...

******

البحث وعدم دلالتها على حصول صفه غير ثابته ؛ لأن الغرض دوامها فلا يمكن عدم الثبوت فأشبهت المفرده من جهه إفاده المقارنه وذلك يستدعى سقوط الواو ولم تشبهها من جهه عدم دلالتها على حصول صفه غير ثابته ، وذلك يستدعى وصلها بالواو فلما وجد فيها الداعى لكل منهما جاز فيها الأمران كما مر فى غيرها (قوله : لكونها مستمره) أى : لكونها معدوله عن الفعليه ، إذ الأصل فى الحال المفرد ، ثم الفعليه التى هى قريب منه فلا يرد أن الاسميه لا تدل على أكثر من ثبوت المسند للمسند إليه أفاده عبد الحكيم.

(قوله : لدلالتها على الدوام والثبات) أى : فهى تدل على حصول صفه ثابته ، واعترض بأن كون الجمله الاسميه للدوام والثبات يقتضى خروج الكلام عما نحن بصدده ؛ لأن الكلام فى الحال المنتقله ، وأما غيرها فقد تقدم امتناع الواو فيه مطلقا ، وقد يجاب بأن ذلك التعليل منظور فيه لأصل الجمله الاسميه ، وذلك كاف على وجه التوسع وإلا فكونها منتقله يمنع ذلك الأصل - اه يعقوبى.

(قوله : كلمته فوه إلى فى) أى : ويجوز أن يقال وفوه إلى فى بالواو بلا إشكال (قوله : بمعنى مشافها) أشار بذلك إلى أن الجمله حال من التاء أى : كلمته فى حال كونى مشافها له ، ويصح أن تكون حالا من الحاء : أى : حال كونه مشافها لى أو من التاء والهاء معا أى : حال كوننا مشافهين ، ويروى أيضا كلمته فاه إلى فى وخرج بأنه على تقدير جاعلا فاه إلى فى (قوله : وأن دخولها أولى) أى : لا أن الدخول وعدمه على حد سواء كما يفهم من قوله : جواز تركها وأشار الشارح بتقدير المشهور إلى أن قول المصنف وأن دخولها أولى عطف على قوله : جواز تركها لا على المشهور (قوله : لعدم دلالتها على عدم الثبوت) أى : لدلالتها على الثبوت ؛ لأن نفى النفى إثبات فهى تدل على حصول صفه ثابته ، واعترض على المصنف بأنه قد جعل أولا عدم الدلاله على عدم

مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زياده رابط نحو : (فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْـداداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)(۱)) أى : وأنتم من أهـل العلم والمعرفه ، أو : وأنتم تعلمون ما بينهما من التفاوت.

******

الثبوت عله لجواز ترك الواو وهنـا جعله عله لكون دخول الواو أولى ، فالأـولى ترك قوله لعـدم دلالتها إلـخ ، والاقتصار على ما بعـده ؛ لأن مدار الأولويه على قوله : مع ظهور الاستئناف فيها فالأولى الاكتفاء به ، وأجيب بأن عله أولويه دخول الواو مركبه من ذلـك ومن ظهور الاستئنـاف ، فلمّـا انضم لاعتبـار المجوز أعنى الـدلاله على المقـارنه والـدوام والثبوت ظهور الاستئنـاف ترجح دخول الواو ؛ لأن ظهور الاستئناف فيها يفيـد انقطاعها عن العامل قبلها مع أن المقصود ربطها به وجعلها قيدا له فأتى بالواو ليندفع الاستئنـاف وترتبـط بالعامـل ، أو يجـاب بـأنه لمـا كـان دعوه الأـولويه مشـتمله على جواز الترك ورجحان الـدخول أعاد الـدليل المـذكور على جواز الترك ، وضم إليه دليـل الرجحـان وهو ظهور الاستئناف (قوله : مع ظهور الاستئناف فيها) أى : دون الفعليه فإن الفعليه وإن كانت منتقله ، لكن حاصـلها الفعل والفاعل ، وذلك حاصل الحال المفرده المشـتقه بخلاف الاسـميه فقـد يكون جزءاها جامدين فلا يكون حاصـلها كحاصل المفرده فكان الاستئناف فيها أظهر منه فى الفعليه ، والحاصل أن الاسميه بعدت عن المفرده من حيث دلالتهـا على الثبـوت ومن ظهـور الاستئنـاف فيهـا ، فلـذا ترجـح فيهـا الـواو (قوله : فحسن زيـاده رابـط) لظهور انفصالها عن العامل فى صاحب الحال والانفصال يحتاج إلى مزيـد ربط لأجل قطعه بالمره بخلاف الاتصال (قوله : أى وأنتم من أهـل العلم إلـخ) أشـار الشـارح بـذلك إلى أن تعلمون يحتمل أن يكون المراد به : وأنتم من أهل العلم والمعرفه أى : ومن شأن العـالم التمييز بين الأشـياء فلاـ يـدعى مسـاواه الحق للباطل فيكون ذلك الفعل منزلا منزله اللازم ، إذ لا يطلب له مفعول حينئـذ ، ويحتمل أن يكون المراد" وأنتم تعلمون" ما بين الله تعالى وبين الأنـداد التى تدعونها من التفاوت الكلى ؛ لأنهم مخلوقون عجزه ، والله تعـالى خـالق قادر ، فكيف تجعلونهم أنـدادا له! فيكون المفعول محـذوفا (قوله : ما بينهما) أى : ما بين الله والأنـداد ، وقال الشيخ عبد القاهر : إن كان

۱- البقره : ۲۲.

(وقال عبد القاهر : إن كان المبتدأ) فى الجمله الاسميه الحاليه (ضمير ذى الحال - وجبت) الواو سواء كان خبره فعلا (نحو : جاء زيد وهو يسرع ، أو) اسما نحو : جاء زيد (وهو مسرع) وذلك لأن الجمله لا يترك فيها الواو حتى تدخل فى صله العامل ، وتنضم إليه فى الإثبات ، ...

******

المبتدأ ضمير ذى الحال وجب الواو كقولك : جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع ، ولعل السبب فيه أن أصل الفائده كان يحصل بدون هذا الضمير بأن يقال : جاءنى زيد يسرع أو مسرعا (قوله : وقال عبد القاهر) هذا مقابل المشهور وبيان ذلك أن الذى صرح المصنف بمشهوريته جواز ترك الواو فى الجمله الاسميه ، وجواز الإتيان بها مع أولويه ذلك من غير تفصيل بين ما فيه ظرف مقدم وما لا- وبين ما فيه حرف ابتداء مقدم وما لا وبين ما عطفت على مفرد وما لا وبين ما يظهر تأويلها بمفرد وما لا ، وكلام الشيخ عبد القاهر يخالف ذلك فإنه حكم فى غير المبدوءه بالظرف وغير المبدوءه بحرف الابتداء وغير المعطوفه على مفرد بوجوب الإتيان بالواو فيمتنع تركها إلا- لظهور التأويل بالمفرد ، وفيما عدا ذلك يجوز الإتيان بها والراجح تركها (قوله : ضمير ذى الحال) لعل الأولى عين ذى الحال ليشمل ما إذا كان المبتدأ ضميرا أو اسما ظاهرا كما يؤخذ من كلامه (قوله : سواء كان خبره فعلا-) ظاهره كان ماضيا أو غيره ؛ لأن الفعل مع فاعله فى تأويل اسم الفاعل وفاعله ، واعلم أن الحال فى الحقيقه هو يسرع أو مسرع ؛ لأنه هو الواقع وصفا لصاحبها (قوله : وذلك) أى : بيان ذلك أى : بيان وجوب الربط بالواو فى الحالين المذكورين ، وقوله : لأن الجمله أى : الحاليه ، وحاصل ذلك البيان أن أمر الواو وجودا وعدما فى الجمله يدور على كونها ليست فى حكم المفرده أو فى حكمها - فتأمل.

(قوله : حتى تدخل فى صله العامل) غايه فى النفى أى : إلا إذا دخلت فى صله عامل الحال أى : فيما يتصل بالعامل أى : فيما يتعلق به بأن يكون قيدا من قيوده ويكون ذلك ظاهرا بدون الواو (قوله : وتنضم إليه فى الإثبات) أى : وتنضم إلى مضمون العامل كالمجىء مثلا فى قولك : جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع ، والمراد

وتقدر تقدير المفرد فى ألّا يستأنف لها الإثبات ، وهذا مما يمتنع فى نحو : جاء زيد وهو يسرع ، أو وهو مسرع ؛ لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع - كان بمنزله إعاده اسمه صريحا فى أنك لا تجد سبيلا إلى أن تدخل يسرع فى صله المجىء وتضمه إليه فى الإثبات ؛ لأن إعاده ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع ، ...

******

بانضمامها لمضمون العامل أن يكون إثباتها فى إثباته وتخصيص الإثبات بالذكر ؛ لأنه الأصل وإلا فالحكم فى النفى أيضا كذلك نحو : لم يجئ زيد وهو يتبسم ، أو وهو متبسم وعطف تنضم إليه فى الإثبات على ما قبله عطف تفسير باعتبار المراد أو عطف لازم على ملزوم - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : وتقدر تقدير المفرد) أى : وتنزل منزله المفرد فى أنه لا يستأنف لها إثبات زائد على إثبات العامل ، بل تضاف إليه كما فى المفرده بمعنى أنك إذا قلت : جاء زيد يركب كان فى تقدير : جاء زيد راكبا ، فالمثبت هو المجىء حال الركوب لا مجىء مقيد بإثبات مستأنف للركوب كما هو مقتضى أصل الجمله الحاليه - اه يعقوبى.

(قوله : وهذا) أى : الدخول فى صله العامل والانضمام إليه فى الإثبات والتنزيل منزله المفرد فى عدم استئناف إثبات زائد على إثبات العامل مما يمتنع فى نحو : جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع أى : على تقدير ترك الواو أى : وحيث كان ما ذكر ممتنعا فترك الواو ممتنع والإتيان بها واجب ، بخلاف قولك : جاء زيد يسرع فإن ما ذكر غير ممتنع فيها ؛ لأن المضارع مع فاعله فى تأويل اسم الفاعل وضميره ، وحينئذ فالقصد من قولك : جاء زيد يسرع الحكم بإثبات المجىء حال السرعه لا الحكم بإثبات مجىء مقيد بإثبات مستأنف للسرعه ، فلذا أسقطت الواو منها كما سقطت من المفرده (قوله : وجئت بضميره المنفصل) عطف تفسير لقوله : أعدت ذكر زيد أى : بأن جئت بضميره (قوله : كان بمنزله إعاده اسمه) أى : الظاهر (قوله : سبيلا) أى : طريقا (قوله : إلى أن تدخل يسرع فى صله المجىء) أى : لا تجد طريقا فى أن تجعل يسرع قيدا للمجىء مضموما إليه فى الإثبات ؛ لأن إعاده ذكره تمنع من جعله قيدا له ومن ضمه إليه ؛ لأن المتبادر

وإلا ـ لكنت تركت المبتدأ بمضيعه وجعلته لغوا فى البين ، وجرى مجرى أن تقول : جاءنى زيد وعمرو يسرع أمامه ، ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاما ، ولم تبتدئ للسرعه إثباتا ؛ وعلى هذا فالأصل والقياس ألّا تجىء الجمله الاسميه إلا مع الواو ، وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشىء الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه.

******

من إعاده اسمه الظاهر قصد استئناف الإخبار عنه بأنه يسرع ، فالمراد بالخبر فى كلام الشارح الإخبار (قوله : وإلا لكنت إلخ) أى : وإلا بأن أعدته بدون قصد استئناف الإخبار عنه بأنه يسرع ، بل قصدت ضمه للعامل فى الإثبات لكنت إلخ (قوله : بمضيعه) بكسر الضاد وسكون الياء كمعيشه اسم لمكان الضياع وهو المفازه المنقطعه ، ويجوز سكون الضاد وفتح الياء كمسأله (قوله : وجعلته لغوا فى البين) أى : وجعلته ملغيا ومزيدا فيما بين الحال وعاملها ؛ لأن القصد حينئذ إلى نفس تلك الحال المفرده التى ليس لها فى صيغه التركيب إثبات زائد على إثبات عاملها ، وهذا أعنى قوله وجعلت إلخ : تفسير لقوله بمضيعه (قوله : وجرى إلخ) عطف على قوله كان بمنزله إعاده اسمه صريحا فإنه تشبيه آخر لقوله هو يسرع بعد تشبيهه بزيد يسرع - اه عبد الحكيم.

(قوله : وعمرو يسرع أمامه) المناسب أن يقول : عمرو يسرع إلخ بدون واو (قوله : ثم تزعم) هو بالنصب عطف على تقول ، (وقوله : ولم تبتدئ للسرعه إثباتا) عطف تفسير أى : وهذا الزعم باطل لا يصدر عن العقلاء ؛ لأن الاستئناف ظاهر فيه ، والحاصل أنه لو لم يعتبر الاستئناف فى إعاده الاسم الصريح لصح عدم اعتبار الاستئناف فى مثل : جاءنى زيد وعمرو يسرع أمامه ؛ لأنه بمنزلته ، لكن عدم اعتبار الاستئناف فى ذلك باطل لئلا يلزم على عدم الاعتبار ترك المبتدأ بمضيعه (قوله : وعلى هذا) أى : التوجيه المشار إليه بقوله : لأن الجمله إلخ (قوله : والقياس) عطف تفسير (قوله : ألّا تجىء الجمله الاسميه) أى : حالا سواء كان المبتدأ فيها ضمير ذى الحال ، أو اسمه الصريح ، أو اسما آخر غير ذى الحال كما علم من الأمثله السابقه (قوله : وأصله) عطف تفسير (قوله : بضرب من التأويل) أى : بالمفرد وهو متعلق بقوله الخارج عن قياسه ، وذلك كما

هذا كلامه فى دلائل الإعجاز ، وهو مشعر بوجوب الواو فى نحو : جاء زيد وزيد يسرع ، أو مسرع ، وجاء زيد وعمرو يسرع ، أو مسرع أمامه بالطريق الأولى.

******

فى قولك : كلمته فوه إلى فى ، فترك الواو فى هذه الجمله لتأولها بالمفرد وهو مشافها ، وكقوله تعالى (قُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ)(١) فإن ترك الواو فيها لتأولها بمتعادين ، وهذا التأويل لا يحسن فى نحو : جاء زيد هو يسرع ؛ لأن التأويل فيه ليس باستخراج معنى من الجمله يعبر عنه بالمفرد قد باح به السياق ، فعدل عنه لمعنى فى الجمله : كالتصريح بعداوه بعضهم بعضا المفيد للتفريع على التعادى من الأبعاض مع شمول الجنس لهم ، بخلاف قولنا متعادين فليس صريحا فى ذلك ولو اقتضاه ، وإنما التأويل بإسقاط الضمير الذى هو كالتكرار ، فلا فائده للإتيان به ثم تأويله بالإسقاط ، بخلاف التأويل فى الجملتين فإنه إنما هو من جهه المعنى المدلول عليه بالسياق - قاله اليعقوبى.

(قوله : ونوع من التشبيه) أى : كما فى قوله تعالى (فَجاءَها بَأْسُنا بَياتاً أَوْ هُمْ قائِلُونَ) فجمله أو هم قائلون : حال وتركت الواو فيها لتشبيه واو الحال بواو العطف ، ولو أتى بالواو لاجتمعت مع حرف عطف آخر وهو أو (قوله : هذا كلامه) أى : كلام الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز (قوله : وهو مشعر) أى : من جهه قوله : لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره كان بمنزله إعاده اسمه صريحا إلخ ، وجرى مجرى أن تقول إلخ (قوله : أمامه) راجع لقوله : جاء زيد وعمرو يسرع أو مسرع ، وإنما ذكره لأجل أن يكون فى الجمله ضمير يعود على صاحب الحال ، وإلا كانت الواو متعينه من غير نزاع (قوله : بالطريق الأولى) أى : من وجوبها فى وهو يسرع أو وهو مسرع به ، ووجه الأولويه أنه جعل وهو يسرع أو وهو مسرع مشبها بالمثالين المذكورين فى وجوب الواو ، ولا شك أن المشبه به أقوى من المشبه فى وجه الشبه ، وعلل بعضهم وجه كون ذلك بالطريق الأولى ؛ لأن الاستئناف فى المثالين المذكورين أظهر ؛ لأن الضمير أقرب للاسم من الظاهر ومن الأجنبى ، وقصد الشارح بقوله وهو مشعر إلخ : الاعتراض على المصنف ؛

١- البقره : ٣٦.

ثم قال الشيخ (وإن جعل نحو : على كتفه سيف حالا - كثر فيها) أى : فى تلك الحال (تركها) أى : الواو (نحو) : قول بشار :

إذا أنكرتنى بلده أو نكرتها

(خرجت مع البازى علىّ سواد)

******

وذلك لأن ظاهر كلامه أن الجمله الاسميه الواقعه حالا لا يجب اقترانها بالواو عند الشيخ عبد القاهر إلا إذا كان المبتدأ فيها ضمير ذى الحال وأنه لو كان المبتدأ اسمه الظاهر أو اسم أجنبى غيره لا تجب الواو عنده بل تجوز - وليس كذلك - كما يدل عليه كلامه المذكور (قوله : وإن جعل نحو على كتفه سيف) أى : من كل جمله اسميه خبرها جار ومجرور متقدم ، فلو كان مؤخرا وجب قرنها بالواو عنده كما تقدم ، ومذهب المصنف أنه يكثر قرنها بالواو مطلقا ، وذكر صدر الأفاضل : أن ترك الواو قليل فى الجمله الحاليه التى خبرها غير جار ومجرور ، ومفهومه : أن الخبر إذا كان جارا ومجرورا يكثر فيه الترك فيكون مذهبا ثالثا (قوله : حالا) أى : من معرفه قبله نحو : جاء زيد على كتفه سيف ، فلو كان صاحب الحال نكره لوجبت الواو لئلا تلتبس الحال بالنعت كقولك : جاء رجل طويل وعلى كتفه سيف فتجب الواو هكذا ، وإلا كان نعتا (قوله : كثر فيها تركها) أى : لما ذكره عبد القاهر من التعليل الآتى وهو جعل الاسم مرتفعا بالظرف لاعتماده على ما قبله فتكون الحال مفرده لا جمله اسميه ، وحينئذ فلا يستنكر ترك الواو.

(قوله : إذا أنكرتنى إلخ) (١) أنكر ونكر بكسر العين واستنكر بمعنى ، ويقال نكرت الرجل بالكسر نكرا ونكورا إذا كرهته ، ونكرت أنكر بفتح العين فى الماضى إذا لم أعرف قدره ، وقوله بلده أى : أهل بلده كما أشار له الشارح (قوله : خرجت) أى : من تلك البلده التى أنكرنى أهلها (قوله : مع البازى) ظرف لغو متعلق بخرجت وكنى بخروجه مع البازى عن الخروج فى بقيه من الليل ، وهذا البيت من جمله أبيات من الطويل قالها بشار ابن برد لخالد بن برمك لما وفد عليه وهو بفارس وأولها :

أخالد لم أهبط عليك بذمّه

سوى أنّنى عاف وأنت جواد

١- البيت لبشار أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ١٣٦ ، وهو فى التلخيص ص ٥٣ تحقيق د / عبد الحميد هنداوى.

أى : بقيه من الليـل ؛ يعنى : إذا لم يعرف قـدرى أهل بلـده ، أو لم أعرفهم خرجت منهم مصاحبا للبازى الـذى هو أبكر الطيور ، مشتملا على شىء من ظلمه الليل ، غير منتظر لإسفار الصبح ، فقوله : [على سواد] حال ترك فيها الواو ، ثم قال الشيخ : الوجه أن يكون الاسم فى مثل هذا فاعلا بالظرف ؛ لاعتماده على ذى الحال ، لا مبتدأ ، ...

******

أخالد إنّ الأجر والحمد حاجتى

فأيّهما يأتى فأنت عماد

فإن تعطنى أفرغ عليك مدائحى

وإن تأب لم تضرب علىّ سداد

ركابى على حرف وأنت مشيّع

وما لى بأرض الباخلين بلاد

إذا أنكرتنى بلده ... البيت

(قوله : خرجت منهم) أى : خرجت من بينهم بأن يخرج من البلده (قوله : الذى هو أبكر الطيور) أى : فى خروجه من وكره (قوله : مشـتملا) حال من فاعل خرجت (قوله : لإسـفار) أى : لإضاءه الصـبح (قوله : حال) أى : مؤكـده ؛ لأنه قد علم من قوله خرجت مع البازى : أن خروجه فى بقيه من الليل ، فمعناها مسـتفاد من غيرها ، وحينئذ فيعترض بأن الجمله المؤكده يجب فيها ترك الواو ، لا أنه يكثر فيها ذلك فقط كما هو أصل المـدعى فلا يصح التمثيل بما ذكر ، ويمكن الجواب بأن يقدر قوله على سواد : مقدما على قوله : مع البازى – فتأمل – قرره شيخنا العدوى.

(قوله : ثم قال الشـيخ الوجه إلخ) حاصـله أن قوله على سواد ، وكذا على كتفه سيف : فى إعرابه احتمالان – أحدهما : أن يجعل الاسم فاعلا بالظرف لاعتماده على صاحب الحال ، وعلى هذا فالظرف إما مقدر باسم الفاعل أو بالفعل. ثانيهما : أن يجعل الاسم مبتـدأ والمجرور قبله خبرا. قال الشـيخ عبـد القاهر : الوجه الأول من هـذين أن يجعل الاسم فاعلا بالظرف لسـلامته من تقديم ما أصـله التـأخير ، وقـال أيضـا : ينبغى على جعـل الاسم فاعلا بالظرف أن يقـدر الظرف باسم الفاعل كمسـتقر دون الفعل كاسـتقر ويسـتقر (قوله : الوجه أن يكون إلـخ) أى : وعلى هـذا فالحـال ليست جمله اسـميه بـل مفرده ، فلا يسـتنكر ترك الواو (قوله : لا مبتدأ) أى : وما قبله خبر حتى يكون جمله اسميه

وينبغى أن يقدر هاهنا خصوصا أن الظرف فى تقدير اسم الفاعل دون الفعل ، اللهم إلا أن يقدر فعل ماض ؛ هذا كلامه وفيه بحث.

والظاهر أن مثل : على كتفه سيف يحتمل أن يكون فى تقدير المفرد ، وأن يكون جمله اسميه قدم خبرها ، وأن يكون فعليه مقدره بالماضى ، أو المضارع. فعلى تقديرين تمتنع الواو ، وعلى تقديرين لا تجب الواو ؛ فمن أجل هذا كثر تركها.

******

(قوله : هاهنا) أى : فى مقام وقوع الظرف حالا ، (وقوله : خصوصا) أى : بالخصوص لا فى مقام وقوع الظرف خبرا أو نعتا ؛ لأنه يقدر بالفعل أيضا (قوله : أن الظرف) نائب فاعل يقدر (قوله : فى تقدير اسم فاعل) أى : فهو فى تأويل المفرد فيكثر فيه الترك (قوله : إلا أن يقدر فعل ماض) أى : لأن الترك أكثر فيه أيضا ، ولا يقدر مضارعا ؛ لأن الواو يجب تركها فيه (قوله : هذا كلامه) أى : كلام الشيخ عبد القاهر (قوله : وفيه بحث) أى : فى كلامه المذكور بحث ، وحاصله أنه إن أريد أن سبب تقدير اسم الفاعل هنا بالخصوص أن أصل الحال الإفراد - فيرد عليه أن نحو : على كتفه سيف إذا كان خبرا أو نعتا كأن يقال : زيد على كتفه سيف ، ومررت برجل على كتفه سيف ، فالأصل فيهما الإفراد فينبغى أن يقدر فيهما اسم الفاعل لهذه العله أيضا وهى كون أصلهما الإفراد - فلم يتم قوله : وينبغى أن يقدر هاهنا خصوصا ؛ لأنه ينبغى أن يقدر فى غير ذلك أيضا ، وإن كان سبب تقدير اسم الفاعل هنا بالخصوص شيئا آخر ، فلم يبينه وكان ينبغى بيانه ويرد عليه أيضا أن تجويز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو ؛ لأنه عند وجود الواو يقدر بالماضى لا بالمضارع وعند انتفائه يقدر بالمضارع ولو كان تجويز تقدير ما يمتنع معه الواو مانعا من الواو لمنع تجويز تقدير اسم الفاعل ؛ لأن الواو ممتنعه مع وجوده بالأحرى.

(قوله : والظاهر إلخ) أى : والظاهر فى توجيه كثره ترك الواو ، وحاصله أن نحو على كتفه سيف يجوز فيه أربعه أحوال : جواز تقدير المضارع لما تبين أنه لا مانع من تقديره ، وجواز تقدير اسم الفاعل وهو أرجح لرجوعه إلى الأصل ، وجواز تقدير الماضى ، وجواز تقدير الجمله الاسميه ، فعلى التقديرين الأولين تمتنع الواو ؛ لأن اسم الفاعل

وقال الشيخ أيضا : (ويحسن التركَ) أى : ترك الواو فى الجمله الاسميه (تاره لدخول حرف على المبتدأ) يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط ...

******

مفرد والمضارع المثبت مثله فى المنع ، وعلى الأخيرين لا تجب بل تجوز لجواز الواو فى الجمله الاسميه وفى الماضى - لا سيما - مع قد ، ولا يمتنع على تقديرين مع رجحان أحدهما لكونه الأصل ، ويجوز سقوطه على تقديرين آخرين كان الراجح والأكثر تركه ، فقول الشارح فمن أجل هذا أى : من أجل ترك الواو على الاحتمالات الأربعه وإن كان الترك واجبا على احتمالين وجائزا على احتمالين ، وهذا الذى ذكره الشارح هو الذى يظهر أن يقال فى تعليل كثره سقوط الواو لا تقدير الحال بالإفراد فقط كما يؤخذ من كلام الشيخ عبد القاهر وإن كان مناسبا أيضا ؛ لأن هذا الذى ذكره الشارح مشتمل عل ما قاله الشيخ وزياده - كذا قرره شيخنا العدوى.

(قوله : وقال الشيخ أيضا) هذا يخصص ما تقدم عنه فى الشرح وهو قوله لا يجوز ترك الواو من الجمله الاسميه إلا بضرب من التأويل (قوله : لدخول حرف) أى : غير الواو على المبتدأ مثل : كأن. كما فى البيت ومثل : إن كما فى قوله تعالى : (وَما أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ)(١) ومثل لا التبرئه كما فى قوله تعالى : (وَاللهُ يَحْكُمُ لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ)(٢) (قوله : يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط) هذا يشير إلى أن العله فى حسن ترك الواو هى أن دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط فأغنى عن الواو ، وعلله بعضهم بكراهه اجتماع حرفين زائدين عن أصل الجمله وهذا التعليل أحسن ، وذلك لأن ما علل به الشارح إنما يظهر فى بعض الحروف التى تفيد معنى الارتباط كتشبيه ما قبلها بما بعدها فى كأن أو تعليل ما قبلها بما بعدها ، ولا يظهر فى غيره مع حسن الترك مع غيره أيضا كلا التبرئه فى قوله تعالى : (وَاللهُ يَحْكُمُ لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ) وكإن فى قوله تعالى : (إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ) (قوله : نوع من الارتباط) أى : من أنواع الارتباط بين تلك الجمله والتى قبلها.

١- الفرقان : ٢٠.

٢- الرعد : ۴١.

(كقوله :

فقلت عسى أن تبصرينى كأنّما

بنى حوالىّ الأسود الحوارد)

من : حرد ؛ إذا غضب. فقوله : [بنى الأسود] جمله اسميه وقعت حالا من مفعول [تبصرينى] ، ولو لا دخول كأنما عليها لم يحسن الكلام إلا بالواو ، ...

******

(قوله : كقوله) أى : الفرزدق يخاطب امرأه عذلته على اعتنائه بشأن بنيه فهو يقول لها : لا تلومينى فى ذلك عسى أن تشاهدينى ، والحال أن أولادى على يمينى ويسارى ينصرونى كالأسود الحوارد أى : الغضاب وقيد بالغضاب ؛ لأن أهيب ما يكون الأسد إذا غضب - كذا فى الفنرى والسيرامى ، وفى شرح الشواهد : أن البيت للفرزدق من جمله أبيات قالها مخاطبا لزوجته النّوار ، وكان قد مكث زمانا لا يولد له فعيرته بذلك وأول الأبيات :

وقالت أراه واحدا لا أخا له

يؤمّله يوما ولا هو والد

وبعده : فقلت عسى ... البيت وبعده :

فإنّ تميما قبل أن يلد الحصا

أقام زمانا وهو فى النّاس واحد

(قوله : بنى) (١) أصله بنون لى حذفت النون للإضافه واللام للتخفيف ، فصار بنوى اجتمعت الواو الياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء والضمه كسرت لمناسبه الياء ، ثم أدغمت الياء فى الياء كما قيل فى مسلمى (قوله : من حرد) بكسر الراء يقال حرد حردا بسكون الراء وتحريكها فهو حارد والجمع حوارد فيقال : ليث حارد ، وليوث حوارد ، مثل : صاهل وصواهل ، وطالع وطوالع ؛ لأن فاعلا- إذا كان صفه لغير عاقل كان جمعه على فواعل قياسا (قوله : جمله اسميه) فبنى مبتدأ والأسود خبر (قوله : من مفعول تبصرينى) أى : وهو ياء المتكلم (قوله : لم يحسن الكلام إلا- بالواو) أى : فدخول كأنما أوجب استحسان ترك الواو لئلا- يتوارد على الجمله حرفان زائدان ، وقوله لم يحسن الكلام إلا بالواو أى : لما مر من أن القياس ألّا تجىء الجمله الاسميه حالا إلا

١- البيت للفرزدق فى ديوانه ١ / ٣٤٦ ، وفيه " اللوابد " مكان " الحوارد " ، وأساس البلاغه ص ٧٩ ، " حرد " والحيوان ٣ / ٩٧ ، ومعاهد التنصيص ١ / ٣٠٤.

وقوله : [حوالى] - أى : فى أكنافى وجوانبى - حال من [بنى] لما فى حرف التشبيه من معنى الفعل.

(و) يحسن الترك تاره (أخرى لوقوع الجمله الاسميه) الواقعه حالا (بعقب مفرد) حال (كقوله :

والله يبقيك لنا سالما

برداك تبجيل وتعظيم)

******

مع الواو (قوله : وقوله حوالى أى فى أكنافى) أشار به إلى أنه ليس المقصود من حوالى التثنيه وإن كان ملحقا بالمثنى فى الإعراب وفيما ذكره من التفسير إشاره إلى أن حوالى ظرف مكان (قوله : حال من بنى) جوز بعضهم أن يكون حالا من الأسود أى : الأسود مستقرين فى جوانبى ، ويمكن أن يكون حالا من الضمير فى الحوارد ، وعليه فالعامل فى الحال وفى صاحبها واحد ، بخلاف ما سلكه الشارح. (قوله : لما فى حرف التشبيه) أى : والعامل فيه كأنما لما فى إلخ ، فقولهم الحال لا يأتى من المبتدأ : محله إذا لم يكن هناك عامل غير الابتداء كما يرشد له تعليلهم ذلك بقولهم ؛ لأن العامل فيها هو العامل فى صاحبها ، والابتداء ضعيف لا يعمل عملين - اه.

ولا يعترض بمخالفه عامل الحال لعامل صاحبها لجوازه عند بعض المحققين ، أو يقال يكفى طلب حرف التشبيه فى المعنى لصاحب الحال وإن أهمل عنه.

(قوله : من معنى الفعل) أى : لأن المعنى أشبه بنى بالأسود حال كونهم حوالى فبنى مفعول به فى المعنى والعامل فى الحال وصاحبها ما دل عليه معنى كأن من الفعل ، فاندفع ما يقال إنه يلزم على جعل حوالى حالا من بنى مجىء الحال من المبتدأ ، والجمهور لا يجيزونه ؛ لأن الابتداء عامل ضعيف فلا يعمل فى معمولين فى الحال وصاحبها وإن جعل كأنما عاملا فى الحال لكونه بمعنى الفعل لزم مخالفه عامل الحال لعامل صاحبها (قوله : بعقب) أى : بأثر مفرد - انظر لو كان هناك فاصل ، وانظر هل يدخل فى المفرد الظرف والجار والمجرور ، ولما كان قول المصنف بعقب مفرد يشمل بظاهره النعت قيده الشارح بالحال كما يقتضيه المقام (قوله : كقوله) أى : ابن الرومى وهو من السريع وقبله :

فقوله : [برداك تبجيل] حال ، ولو لم يتقدمها قوله : [سالما] لم يحسن فيها ترك الواو.

******

فقل له الملك ولو أنّه

قد جمعت فيه أقانيم

(قوله : برداك إلخ) (١) أى : يبقيك الله سالما مشتملا عليك التبجيل والتعظيم اشتمال البرد على صاحبه ، والمقصود طلب بقائه على وصف السلامه وكونه مبجلا- معظما ، (وقوله : برداك) مبتدأ مرفوع بالألف ، وتبجيل وتعظيم : خبره ، والبردان : الثوبان استعارهما الشاعر للوصفين ، وثنى البرد باعتبار لفظى التبجيل والتعظيم المخبر بهما عنه مبالغه ، وإن كان معناهما واحدا - كذا فى حاشيه شيخنا الحفنى.

(قوله : حال) أى : من الكاف فى يبقيك سالما فهى حال مترادفه ، أو من الضمير فى سالما فتكون متداخله ، لكن الاستشهاد بالبيت على المقصود إنما يأتى على الاحتمال الأول كما فى المطول ، فليس البيت نصا فى المقصود لوجود الاحتمال الثانى ، وأيضا يحتمل أن يكون برداك : فاعلا- لسالما ، ويكون تبجيل بدلا من برداك ، وإذا سلم تبجيل الرجل وتعظيمه فقد سلم الرجل كما فى الأطول.

(قوله : لم يحسن فيها ترك الواو) فتركت الواو فى الجمله لمناسبه ما قبلها أعنى : الحال المفرده ، إذ لا يؤتى معها بالواو ، وقال الخلخالى : وجه حسن ترك الواو لئلا- يتوهم أنها عاطفه لتلك الجمله على المفرد المتقدم ، ونوزع بأن عطف الجمله على المفرد إذا كانت فى تأويله غير مستقبح قال الشيخ يس : تنبيه : بقى من الأقسام الجمله الشرطيه نحو : جاء زيد وإن سأل يعط والواو فيها لازمه خلافا لابن جنى ، ووجه تمشيته على قاعده المصنف السابقه أنها ليس فيها حصول ولا مقارنه ، فلذلك لزمت الواو لفقد خاصتى الحال المفرده ، ولا فرق بين أن يكون الجواب فى الجمله المذكوره خبرا أو إنشاء ، أما الأول فظاهر ؛ لأنه إذا كان خبرها خبرا كانت خبريه ، وأما الثانى فمشكل ؛ لأن الجمله الشرطيه حينئذ تكون إنشائيه والإنشاء لا يقع حالا ، وأجيب بأن الجمله

١- البيت لابن الرومى على بن العباس بن جريج الشاعر العباسى فى التلخيص فى علوم البلاغه ص ٥٣ ، والإيضاح فى علوم البلاغه ص ١٦٠ بتحقيق د / عبد الحميد هنداوى ط ٢.

[الباب الثامن : الإيجاز والإطناب والمساواه] :

قال (السكاكى : أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين) أى : من الأمور النسبيه

******

الشرطيه إذا وقعت حالا انسلخت الأداه فيها عن معنى الشرط فلا تكون الجمله حينئذ إنشائيه كما صرح بذلك الدمامينى.

[القول : فى الإيجاز والإطناب والمساواه] :

(قوله : قال السكاكى) أى اعتذارا عن ترك تعريف الإيجاز والإطناب بتعريف يعين فيه القدر لكل منهما من الكلام بحيث لا يزيد ذلك القدر ولا ينقص (قوله : أما الإيجاز والإطناب إلخ) إن قلت لم يذكر أن المساواه من الأمور النسبيه مع أنها منها ، إذ لا تعرف إلا بالنسبه لنفى الإيجاز والإطناب ، فإن كون الكلام مساواه إنما يعرف بكونه ليس فيه زياده على المتعارف ولا نقصان عنه قلت : ذكر السيد فى شرح المفتاح أنه لم يتعرض للمساواه ، وإن كانت نسبيه أيضا ؛ لأنه لا فضيله لكلام الأوساط فما يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون بليغا ، إذ ليس فيه نكته يعتد بها. اه.

وبحث فيه بأن عدم الاعتداد إنما يكون إذا قصد البليغ تجريده عن النكت ، وليس بمتعين لجواز أن يكون فى المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ ، وأما البليغ فمن حقه أن يراعيها ويشير إليها مع كون لفظيهما متطابقين ، وأجاب العلامه عبد الحكيم بأن المراد بكونه ليس بليغا من حيث إنه مساو لكلام الأوساط وإن كان من حيث اشتماله على المزايا والخصوصيات التى يقتضيها المقام بليغا معتدا به ؛ لأنه بهذا الاعتبار إيجاز بالقياس إلى المتعارف أو إلى مقتضى المقام (قوله : فلكونهما نسبيين) الفاء داخله على جواب أما وهو قوله لا يتيسر إلخ ، وقوله لكونهما نسبيين : عله للجواب مقدمه عليه لإفاده الحصر أو للاهتمام بها ، وفى الكلام حذف ، والأصل لكونهما نسبيين ، والمنسوب إليه مختلف القدر ، ولا بد من هذا الحذف حتى تنتج العله المدعى وهو عدم إمكان التعيين ، فالمنسوب إليه هو كل منهما بالنظر للآخر فكل منهما منسوب ومنسوب إليه (قوله : أى من الأمور النسبيه) أى : المنسوبه إلى غيرها

التى يكون تعقلها بالقياس إلى تعقل شىء آخر ؛ فإن الموجز إنما يكون موجزا بالنسبه إلى كلام أزيد منه ، وكذا المطنب إنما يكون مطنبا بالنسبه إلى ما هو أنقص منه (لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق) ...

******

كالأبوه والبنوه (قوله : التى يكون تعقلها) أى : إدراكها (قوله : بالقياس) أى : بالنسبه إلى تعقل شىء آخر ، فتعقل الإيجاز يتوقف على تعقل الإطناب وبالعكس ؛ وذلك لأن الإيجاز ما كان من الكلام أقل بالنسبه لغيره ، والإطناب ما كان أزيد بالنسبه لغيره ، وحينئذ فتعقل كل منهما متوقف على تعقل ذلك الغير ضروره توقف تعقل المنسوب على تعقل المنسوب إليه لأخذه فى مفهومه (قوله : فإن الموجز إلخ) أى : فإن الكلام الموجز ، وهذا عله لكونهما نسبيين (قوله : إنما يكون موجزا) أى : إنما يدرك من حيث وصفه بالإيجاز (قوله : وكذا المطنب) أى : وكذلك الكلام المطنب ، (وقوله : إنما يكون مطنبا) أى : إنما يدرك من حيث وصفه بالإطناب ، وإنما قيدنا بقولنا من حيث كذا إلخ فيهما ؛ لأنه لو نظر فى كل منهما من حيث إنه جمله أو جملتان أو له متعلقات أو لا لم يكن نسبيا وهو ظاهر - كذا فى ابن يعقوب ، والأحسن ما قاله العلامه عبد الحكيم ، وحاصله أن قوله : إنما يكون أى : الخارج والذهن موجزا بالنسبه إلى كلام آخر زائد عنه إما محقق أو مقدر ، وكلمه من بعد أزيد وأنقص ليست تفصيليه ، بل هى صله للفعل الذى تضمنته صيغه التفضيل بمعنى أصل الفعل (قوله : إلا بترك التحقيق) استثناء من محذوف أى : لا يتيسر التكلم فيها بحال من الأحوال إلا بحاله ترك التحقيق فوجب ترك التعريف لتعذره ، ثم إن المراد من التحقيق على ما فهم المصنف من كلام السكاكى التعريف المبين لمعناهما ، والمعنى حينئذ لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التعريف المبين لمعناهما ، ولذا أورد على السكاكى النظر الآتى على ما سيتضح لك ، والشارح فهم أن المراد من التحقيق فى كلام السكاكى تعيين مقدار كل واحد منهما أى : لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحديد والتعيين ، لمقدار كل منهما ، عليه فلا يتأتى الإيراد الآتى ، وقد حل الشارح كلام السكاكى هنا بما فهمه حيث فسر التحقيق بالتعيين ، وأجاب عن النظر الآتى فى كلام المصنف بما حل به هنا ، وكان الأولى له أن يفسر التحقيق بالتعريف

والتعيين ؛ أى : لا يمكن التنصيص على أن هذا المقدار من الكلام إيجاز وذاك إطناب ؛ إذ ربّ كلام موجز يكون مطنبا بالنسبه إلى كلام آخر ، وبالعكس ...

******

مجاراه للمصنف ثم يجيب عن النظر بما فهمه ، والحاصل أنه إن أريد بالتحقيق فى كلام السكاكى التعريف الذى يضبط كل واحد منهما ولو فى الجمله كما فهم المصنف فهذا ممكن ، ولذا اعترضه المصنف بما يأتى ، وإن أريد بالتحقيق فى كلامه تعيين مقدار كل بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص عنه ، وهو ما فهمه الشارح ، فهذا غير ممكن ، وعلى هذا لا يرد على السكاكى شىء. (قوله : والتعيين) أى : تعيين القدر المخصوص لكل منها ، وهذا تفسير من الشارح للتحقيق الواقع فى كلام السكاكى غير ما فهمه المصنف ، وأورد عليه النظر الآتى. (قوله : أى لا يمكن إلخ) هذا تفسير لعدم التيسر إشاره إلى أنه ليس المراد أنه ممكن بعسر كما هو ظاهره ، وفى هذا التفسير إشاره إلى أن المراد بالتحقيق التنصيص ، وأن النفى منصب على القيد أعنى : ترك التحقيق ؛ وذلك لأن عدم ترك التحقيق والتنصيص عباره عن التنصيص المذكور (قوله : على أن هذا المقدار من الكلام إيجاز إلخ) ظاهره إطلاق لفظ إيجاز على نفس الألفاظ وهو مخالف لما يأتى من قوله : فالإيجاز أداء المعنى بأقل إلخ ، فإن كان يطلق عليهما كما فى لفظ الخبر والإنشاء ، فالأمر واضح ، وإن كان لا يطلق إلا على أحدهما فقط فيؤول أحد الموضعين ليرجع للآخر والأمر فى ذلك سهل - اه يس.

(قوله : إذ رب كلام إلخ) عله لقوله أى : لا يمكن ورب هنا للتكثير أو التحقيق ، وقوله إذ رب كلام موجز إلخ - مثلا - : زيد المنطلق موجز بالنسبه لزيد هو المنطلق ، ومطنب بالنسبه لزيد منطلق ، فقول الشارح إذ رب كلام موجز مثل : زيد المنطلق ، وقوله يكون مطنبا بالنسبه لكلام آخر وهو : زيد منطلق ، وقوله وبالعكس أى : قد يكون الكلام مطنبا نحو : زيد المنطلق موجزا بالنسبه لكلام آخر نحو : زيد هو المنطلق أى : وإذا كان الكلام الواحد قد يكون موجزا بالنسبه لكلام ومطنبا بالنسبه لكلام آخر ، فكيف يمكن أن يقال على طريق التحقيق والتحديد : إن هذا القدر إيجاز وهذا إطناب ، والحاصل أن تعيين مقدار من الكلام للإيجاز أو للإطناب بحيث لا يزاد عليه

(والبناء على أمر عرفى) أى : وإلا بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف (وهو متعارف الأوساط) الذين ليسوا فى مرتبه البلاغه ، ولا فى غايه الفهاهه ...

******

ولا ينقص عنه غير ممكن ؛ لأن ذلك موقوف على كون المضاف إليه متحد القدر بحيث يقال ما زاد على هذا القدر إطناب وما نقص عنه إيجاز ، والمنسوب إليه الإيجاز والإطناب غير متحد فى القدر ، بل مختلف ، فلذلك تجد الكلام الواحد بالنسبه إلى قدر إيجازا وإلى قدر آخر إطنابا ، ومن هذا تعلم أن مجرد كونهما نسبيين لا يكفى فى امتناع التعيين والتحقيق ، بل لا بد مع ذلك من اختلاف المنسوب إليه كما ذكرنا سابقا (قوله : على أمر عرفى) أى : متعارف بين أهل العرف فى أداء المقاصد من غير رعايه بلاغه ومزيه ، فيعتبر كل من الإيجاز والإطناب بالنسبه إليه ، فما زاد عليه إطناب وما نقص عنه إيجاز - كما قال المصنف بعد.

(قوله : أى وإلا بالبناء إلخ) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف والبناء عطف على ترك أى : لا يمكن الكلام فيهما إلا بترك التحقيق ، وإلا بالبناء على أمر عرفى ؛ لأن البناء على الأمر العرفى أقرب ما يمكن به ضبطهما المحتاج إليه لأجل تمايز الأقسام ، وإيضاح ذلك أن تعيين مقدار كل منهما وتحديده لما كان غير ممكن ، وكان الأمر محتاجا إلى شىء يضبطهما فى الجمله ، وضبط المنسوب بضبط المنسوب إليه والمنسوب إليه غير منضبط على وجه التعيين كما عرفت طلب أقرب الأمور إلى الضبط وهو الكلام العرفى ليبنيا عليه وإنما كان أقرب إلى الضبط ؛ لأن أفراده وإن تفاوتت لكنها متقاربه ، ومعرفه مقداره لا تتعذر غالبا ، وحيث كان المنسوب إليه وهو الأمر العرفى مضبوطا فى الجمله كان المنسوب أيضا الذى هو الإيجاز والإطناب مضبوطا فى الجمله (قوله : وهو) أى : الأمر العرفى (قوله : متعارف الأوساط) أى : المتعامل به فى عرف الأوساط من الناس (قوله : ولا فى غايه الفهاهه) أى : العجز عن الكلام بل كلامهم يؤدى أصل المعنى المراد أعنى المطابقى من غير اعتبار مطابقه مقتضى الحال ولا اعتبار عدمها ويكون صحيح الإعراب ، والحاصل أن المراد بالأوساط من الناس العارفون باللغه وبوجوه صحه الإعراب دون الفصاحه والبلاغه فيعبرون عن مرادهم

(أى : كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأديه المعانى) عنـد المعاملات والمحاورات (وهو) أى : هذا الكلام (لا يحمد) من الأوساط (فى بـاب البلاـغه) لعـدم رعـايه مقتضـيات الأـحوال (ولا يـذم) أيضا منهم ؛ لأن غرضـهم تأديه أصل المعنى بـدلالات وضـعيه ، وألفاظ كيف كانت ، ...

******

بكلاـم صـحيح الإـعراب من غير ملاـحظه النكات التى يقتضـيها الحال ، فإن قلت : إن متعارف الأوساط قـد يختلف بأن يتعارفوا عبـارتين عن معنى واحـد إحـداهما أزيـد من الأـخرى من غير زيـاده فى المعنى ، وحينئـذ فمـا المعتبر منهما وإن اعتبرا لم تتمايز الأقسـام قلت : سـيأتى رد هـذا بـأن الأوسـاط ليس فى قـدرتهم اختلاـف العبـارات بـالطول والقصـر ؛ لأـنهم إنمـا يعرفـون اللفظ الموضوع للمعنى فعبارتهم محـدوده بذلك ، واختلاف العباره بالطول والقصـر إنما يكون من البلغاء بسـبب تصـرفهم فى لطائف الاعتبـارات (قوله : أى كلاـمهم فى مجرى عرفهم) فى بمعنى عنـد والمجرى مصـدر بمعنى الجريـان والعرف بمعنى العـاده أى : كلاـمهم عنـد جريانهم على عادتهم ، أو أن إضافه مجرى للعرف من إضافه الصـفه للموصوف أى : كلامهم على حسب عادتهم الجاريه فى تـأديه إلـخ (قـوله : عنـد المعاملاـت) متعلق بمحـذوف أى : الـتى تعرض لهم الحـاجه إلى تأديتهـا عنـد المعاملاـت والمحـاورات أى : المخاطبـات أعم من أن تكون تلـك المخـاطبه فى معـامله أو لاـ (قوله : أى هـذا الكلام) أى : المتعارف بين الأوساط (قوله : من الأوساط) قيـد بـذلك ؛ لأنه قـد يحمد من البليغ ؛ لأنه يورده لكونه مقتضـى المقام بأن يكون المخاطب من الأوساط (قوله : فى باب البلاغه) أى : بحيث يعد بليغا (قوله : لعدم رعايه مقتضـيات الأحوال) أعنى : اللطائف والاعتبارات (قوله : ولا يـذم أيضا منهم) أى : بحيث يعد مخلا ، وقيد بقوله منهم : للاحتراز عن البلغاء ، فإن كلام الأوساط قد يذم بالنسـبه لهم إذا لم تراع فيه مقتضـيات الأحوال ، وبتقييـد الشارح بالأوساط اندفع ما يقال : إن كلام أهل العرف إن كان رتبه وسـطى بين الإيجاز والإطنـاب ، فإمـا أن يكون هو المسـاواه أو لاـ ، فـإن كان هو المساواه فهى محموده إن طابقت مقتضـى الحال ، ومـذمومه إن لم تطابقه ؛ لأن كل ما خرج عن أصل البلاغه التحق بأصوات البهائم - فكيف يقول المصنف إن كلام الأوساط

ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق.

(فالإيجاز أداء المقصود بأقل من عباره المتعارف ، والإطناب أداؤه بأكثر منها ، ثم قال) أى : السكاكى ...

******

لا يحمد ولا يذم وإن كان غير المساواه فهو ممنوع لانحصار الكلام فى الإيجاز والإطناب والمساواه وحاصل الجواب : أن المراد لا يحمد ولا يذم من الأوساط ؛ لأنهم لا يعتبرون المزايا والخواص ، وهذا لا ينافى أنه يحمد ويذم من البليغ باعتبار اختلاف المقامات على ما سلف وتقسيم الكلام إلى الأقسام الثلاثه خاص بالكلام البليغ ، وأما كلام الأوساط فلا يوصف بواحد من الثلاثه - فتأمل ذلك.

(قوله : ومجرد تأليف) أى : وتأليف مجرد عن النكات ، وهو إما بالرفع عطف على تأديه أو بالجر عطف على دلالات (قوله : يخرجها عن حكم النعيق) أى : بسبب كونه مطابقا للصرف واللغه والنحو مما يتوقف عليه تأديه أصل المعنى ، وأصل النعيق تصويت الراعى فى غنمه ، والمراد به هنا أصوات الحيوانات العجم والمراد بحكمه عدم دلالته (قوله : فالإيجاز) أى : إذا بنينا على أنه لا يتيسر الكلام فى الإيجاز والإطناب إلا بالبناء على أمر عرفى فيقال فى تعريف الإيجاز هو أداء المقصود أى : ما يقصده المتكلم من المعانى (قوله : بأقل) أى : بعباره أقل أى : قليله فأفعل ليس على بابه (وقوله : من عباره المتعارف) فيه أن العباره هى الكلام المعبر به والمتعارف هو الكلام أيضا كما مر من أن متعارف الأوساط كلامهم الجارى على عادتهم فى تأديه المعنى ، وحينئذ فلا معنى لإضافه العباره للمتعارف ، إلا أن يقال : إنها بيانيه والمعنى بعباره أقل من العباره التى هى متعارف الأوساط ، وبعد ذلك فالمطابق للسياق أن يقول بأقل من المتعارف ، إذ لا فائده فى زياده عباره (قوله : والإطناب أداؤه) أى : ويقال فى تعريف الإطناب هو أداء المقصود بعباره أكثر من العباره التى هى متعارف الأوساط ، وقد يقال : إن الإطناب على اصطلاح السكاكى يعم المساواه كما يأتى وهذا لا يلائمه - اللهم إلا أن يقال : إن هذا التعريف مبنى على اصطلاح آخر. اه فنرى.

وقوله والإطناب إلخ أى : ويقال فى تعريف المساواه هى أداء المقصود بقدر المتعارف (قوله : ثم قال أى السكاكى) هذا إشاره إلى كلام آخر للسكاكى فى الإيجاز

(الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تاره إلى ما سبق) أى : إلى كون عباره المتعارف أكثر منه (و) يرجع تاره (أخرى إلى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر) أى : من الكلام الذى ذكره المتكلم ، ...

******

(قوله : الاختصار) أى : الذى هو الإيجاز ؛ لأنهما عند السكاكى مترادفان ، وإنما عبر أولا بالإيجاز وثانيا بالاختصار تفننا ، وكان يغنى السكاكى عن هذا الكلام لو قال فى الكلام السابق إلا بالبناء على أمر عرفى أو على ما يقتضيه المقام (قوله : لكونه نسبيا) عله مقدمه على المعلول أى : الاختصار يرجع فيه تاره لما سبق إلخ لكونه نسبيا (قوله : يرجع فيه) أى : ينظر فيه أى : ينظر فى تعريفه.

(قوله : تاره) أى : فى بعض الأحيان (قوله : إلى ما سبق) أى : إلى التعريف الذى قد سبق ، وقوله أى : إلى كون إلخ : هذا بيان التعريف الذى سبق ، وفيه أن الذى سبق كونه أقل من عباره المتعارف لا كون المتعارف أكثر منه ، وأجيب بأنه يلزم من كونه أقل من المتعارف أن يكون المتعارف أكثر منه ، فما ذكره الشارح سابق بطريق الالتزام ، وإنما لم يحمل الشارح كلام المصنف على ظاهره بحيث يقول أى : إلى كونه أقل من المتعارف ؛ لأن هذا هو صريح معنى الاختصار ، فلا وجه للقول برجوع الاختصار إليه ، لأنه رجوع الشىء إلى نفسه وهو باطل ، ولينا سب قول المصنف بعد وأخرى إلى كون المقام إلخ ، حيث اعتبر فيه الكون المتعلق بالغير وهو المقام فعلى بيان ما سبق بما قال الشارح قرينه فى كلام المصنف ، وهى قوله بعد : وأخرى إلى كون المقام خليقا بأبسط منه حيث لم يقل خليقا بأقل مما يليق بالمقام هذا ، ويمكن أن يقال بقطع النظر عن كلام الشارح : إن معنى كلام المصنف يرجع فى تعريفه تاره إلى اعتبار ما سبق وهو متعارف الأوساط ، فيقال كما تقدم الإيجاز أداء المقصود بأقل من عباره المتعارف (قوله : ويرجع تاره أخرى) أى : ويرجع فى تعريفه (قوله : إلى كون) أى : إلى اعتبار كون المقام الذى أورد فيه الكلام الموجز (قوله : خليقا) أى : حقيقا وجديرا بحسب الظاهر (قوله : بأبسط) أى : بكلام أبسط (قوله : أى من الكلام الذى إلخ) أى : من الكلام الذى ذكره المتكلم ، سواء كان ما ذكره المتكلم أقل من عباره المتعارف أو أكثر منها أو مساويا لها -

وتوهم بعضهم أن المراد ب [ما ذكر] متعارف الأوساط ؛ وهو غلط لا يخفى ...

******

مثلا : رب شخت ، ويا رب شخت ويا رب قد شخت - هذه الثلاثه أقل مما يقتضيه المقام كما يأتى ، وأولها أقل من المتعارف ، والثانى مساو له ، والثالث أكثر منه ، وأشار الشارح بهذا التفسير إلى أنه ليس المراد بكونه ذكر أنه سبق له ذكر فيما تقدم (قوله : وتوهم بعضهم) هو الشارح الخلخالى ، وحاصل كلامه أن المراد بما ذكر فى قول المصنف بأبسط مما ذكر ما ذكره آنفا وهو متعارف الأوساط وهذا غلط ؛ لأنه عليه ينحل كلام المصنف لقولنا يرجع الإيجاز أيضا إلى اعتبار كون المقام الذى أورد فيه الكلام الموجز أبسط من المتعارف ، ومحصل ذلك أن الموجز ما كان أقل من مقتضى المقام الأبسط من المتعارف وهذا صادق بما إذا كان فوق المتعارف ودون مقتضى المقام أو مساويا للمتعارف ودون مقتضى المقام أو أقل منهما ، ولا يشمل ما إذا كان مقتضى المقام مساويا للمتعارف أو أنقص ففيه قصور ، ويلزم على هذا القول أن ما كان أقل من المتعارف أو مساويا له وقد اقتضاه المقام لا يكون الأقل منه إيجازا ، ولا يعرف لهذا قائل ، إذ هو تحكم محض والتفسير الأول متعين ويلزم على هذا القول أيضا التكرار والتداخل فى كلام المصنف مع وجود مندوحه عنه وهو ما ذكره الشارح فى تفسير ما ذكر ، ووجه التكرار أن كلا من قسمى الإيجاز يرجع إلى متعارف وإن اختلف المعنيان ، فالمعنى الأول فيه الرجوع إليه باعتبار أن المعنى المتعارف أكثر منه كما قال الشارح ، والمعنى الثانى يرجع إليه باعتبار أن المقام خليق بأبسط من عباره المتعارف ، وأيضا يرد على كلام الخلخالى هذا أنه لا معنى لقولنا مرجع كون الكلام موجزا كون المقام خليقا بأبسط من المتعارف ، وذلك لأن كون المقام خليقا بأبسط من المتعارف لا يناسب أن يكون عله للإيجاز ، إذ لا معنى لقولنا هذا الكلام موجز لكون المقام خليقا بأبسط من المتعارف ، بل المناسب فى التعليل أن يقال لكون المقام خليقا بأبسط منه أى : من هذا الكلام ، وأيضا يلزم على هذا القول الذى قاله الخلخالى أن يكون قول المصنف مما ذكر إظهارا فى محل الإضمار ، إذ المناسب بأبسط منه - قرر ذلك شيخنا العلامه العدوى.

على من له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ؛ يعنى : كما أن الكلام يوصف بالإيجاز لكونه أقل من المتعارف كذلك يوصف به لكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر ، وإنما قلنا : [بحسب الظاهر] لأنه لو كان أقل مما يقتضيه المقام ظاهرا وتحقيقا لم يكن فى شىء من البلاغه ؛ مثاله قوله تعالى : (رَبِّ إِنِّى وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّى)(۱) ... الآيه ، فإنه إطناب بالنسبه إلى المتعارف ؛ أعنى : قولنا : يا رب شخت ، وإيجاز بالنسبه إلى مقتضى المقام ظاهرا ؛ لأنه مقام بيان انقراض الشباب وإلمام المشيب ؛ فينبغى أن يبسط فيه الكلام غايه البسط.

فللإيجاز معنيان ...

******

(قوله : على من له قلب) أى : عقل ، وقوله أو ألقى السمع أى : أصغى أو أمال السمع ، وهو شهيد أى : حاضر ولا يخفى ما فى كلامه من الاقتباس من الآيه الشريفه (قوله : بحسب الظاهر) أى : بحسب ظاهر المقام لا بحسب باطنه ؛ لأن باطن المقام يقتضى الاقتصار على ما ذكر ؛ لأنه إنما عدل عما يقتضيه الظاهر لغرض كالتنبيه على قصور العباره أو لأجل التفرغ لطلب المقصود ، فإذا كان ما هو أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر بليغا (قوله : وتحقيقا) أى : وباطنا وهما منصوبان على التمييز المحول عن الفاعل أى : لأنه لو كان أقل مما يقتضيه ظاهر المقام وباطنه (قوله : لم يكن فى شىء من البلاغه) أى : لعدم مطابقته لمقتضى المقام ظاهرا وباطنا ، وإذا لم يكن فى شىء من البلاغه فكيف يوصف بالإيجاز الذى هو وصف الكلام البليغ؟! (قوله : مثاله) أى : مثال الموجز المفهوم من الإيجاز الراجع لكون الكلام أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر (قوله : قوله تعالى) أى : حكايه عن سيدنا زكريا (قوله : وإلمام المشيب) من عطف اللازم على الملزوم والإلمام النزول (قوله : فينبغى) أى : لكون المقام مقام التشكى مما ذكر. (قوله : أن يبسط فيه الكلام غايه البسط) بناء على الظاهر كأن يقال : وهن عظم اليد والرجل ، وضعفت جارحه العين ، ولانت حده الأذن إلى غير ذلك (قوله : فللإيجاز) أى : الذى هو الاختصار عند السكاكى (قوله : معنيان) هما كون الكلام أقل من المتعارف

۱- مريم : ۴.

بينهما عموم من وجه (وفيه نظر ؛ لأن كون الشيء أمرا نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه) إذ كثيرا ما تحقق معانى الأمور النسبيه ، وتعرف بتعريفات تليق بها كالأبوه ، والأخوه ، ...

******

وكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر ، ويلزم من كون الإيجاز له معنيان أن يكون الإطناب كذلك ، لكنه ترك ذلك لانسياق الذهن إليه مما ذكره فى الإيجاز (قوله : عموم من وجه) أى : وخصوص كذلك ؛ وذلك لأن كون الكلام أقل من متعارف الأوساط أعم من أن يكون أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر أو لا ، وكون الكلام أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر أعم من أن يكون أقل من متعارف الأوساط أو لا فيتصادقان فيما إذا كان الكلام أقل من عباره المتعارف ، ومن مقتضى المقام جميعا كما إذا قيل : رب شخت بحذف حرف النداء وياء الإضافه فإنه أقل من مقتضى الحال لاقتضائه أبسط منه لكونه مقام التشكى من إلمام الشيب وانقراض الشباب ، وأقل من عباره المتعارف أيضا وهى : يا ربى شخت بزياده حرف النداء وياء الإضافه ، وينفرد المعنى الأول دون الثانى فى قوله إذا قال الخميس أى : الجيش نعم بحذف المبتدأ فإنه أقل من عباره المتعارف ، وهى هذه نعم فاغتنموها ، وليس من مقتضى المقام ؛ لأن المقام لضيقه يقتضى حذف المبتدأ. وكما مر فى نحو. قولك للصياد : غزال عند خوف فوات الفرصه فإنه أقل من المتعارف وهو هذا غزال ، وليس بأقل مما يقتضيه المقام ؛ لأنه يقتضى هذا الاختصار وينفرد المعنى الثانى دون الأول فى قوله تعالى (رَبِّ إِنِّى وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّى)(1) فإن المقام يقتضى أكثر منه كما مر والمتعارف أقل منه كما لا يخفى ، فلا يخفى عليك إجراء هذه النسبه أعنى نسبه العموم والخصوص من وجه بين الإطناب على التفسيرين له ، وكذا بين الإيجاز بالمعنى الثانى وبين الإطناب بالمعنى الأول.

(قوله : وفيه نظر) أى : فيما ذكره السكاكى أولا ـ وثانيا (قوله : لا ـ يقتضى تعسر تحقيق معناه) أى : لا يقتضى تعسر بيان معناه بالتعريف أى : والمتبادر من كلام السكاكى أن كون الشيء نسبيا يقتضى تعسر بيان معناه بالتعريف (قوله : وتعرف بتعريفات إلخ)

۱- مريم : ۴.

وغيرهما. والجواب : أنه لم يرد تعسر بيان معناهما ؛ لأن ما ذكره بيان لمعناهما ؛ بل أراد تعسر التحقيق والتعيين فى أن هذا القدر إيجاز ، وذلك إطناب.

(ثم البناء على المتعارف والبسط ...

******

عطفه على ما قبله عطف تفسير (قوله : كالأبوه) أى : فإنهم عرفوها بكون الحيوان متولدا من نطفته آخر من نوعه من حيث هو كذلك ، وعرفوا الأخوه بكون الحيوان متولدا هو وغيره من نطفه آخر من نوعهما (قوله : وغيرهما) كالبنوه فإنهم عرفوها بكون الحيوان متولدا من نطفه آخر من نوعه (قوله : والجواب أنه) أى : السكاكى ، وقوله لم يرد أى : بتعسر التحقيق فى قوله لكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق (قوله : تعسر بيان معناهما) أى : بالتعريف الضابط لكل واحد منهما كما فهم المصنف وضمير التثنيه راجع للإيجاز والإطناب (قوله : لأن ما ذكره) أى : السكاكى فى تعريف الإيجاز والإطناب بيان لمعناهما أى : فبيانه لمعناهما بما ذكره دليل على عدم هذه الإراده (قوله : بل أراد إلخ) الأوضح أن يقول بل أراد بتعسر التحقيق تعسر التعريف المحتوى على تعيين المقدار لكل بحيث لا يزاد عليه ولا ينقص عنه ، وإنما كان تبيين هذا المقدار متعسرا لتوقفه على اتحاد المنسوب إليه وهو هنا مختلف ، والحاصل أنه ليس مراد السكاكى بتعسر التحقيق تعسر التعريف المبين لمعنى كل منهما كما فهم المصنف واعترض بما ذكر ، بل أراد بتعسر التحقيق تعسر التعريف المشتمل على تعيين المقدار لكل ، وحينئذ فلا اعتراض والدليل على هذه الإراده تعريفه للإيجاز والإطناب كما هو مبين لمعناهما بعد حكمه بتعسر تحقيقهما الذى هو الامتناع (قوله : ثم البناء على المتعارف) أى : على متعارف الأوساط أى : على عبارتهم المتعارفه بينهم وهذا اعتراض ثان على السكاكى ، حاصله أن ما ذكره السكاكى فى تعريف الإيجاز والإطناب من بنائهما على متعارف الأوساط ومن بنائهما على البسط الموصوف بأنه أبسط مما ذكره المتكلم فيه بحث ؛ لأن هذا فى الحقيقه رد إلى الجهاله والمطلوب من التعاريف الإخراج من الجهاله لا الرد إليها (قوله : والبسط) أى : والبناء على البسط أى : على الكلام المبسوط اللائق بالمقام لاقتضائه إياه ؛ لأن البناء إنما هو على الكلام

الموصوف) بـأن يقـال : الإيجـاز هو الأداء بأقل من المتعارف ، أو مما يليق بالمقام من كلام أبسط من الكلام المـذكور (رد إلى الجهاله) إذ لا تعرف كميه متعارف الأوساط ، وكيفيتها ؛ لاختلاف طبقاتهم ، ...

******

لاـ على البسـط وأيضا الموصوف بكونه أزيـد من الكلام المـذكور إنما هو الكلام (قوله : الموصوف) أى : بأنه أبسط مما ذكره المتكلم (قوله : بـأن يقـال) أى : فى البنـاء على المتعـارف (قوله : هو الأـداء) أى : أداء المعنى المقصود بأقل من المتعارف أى : والإطناب أداؤه بأكثر من المتعارف.

(قوله : أو مما يليق إلخ) عطف على قوله من المتعارف وهذا بيان للبناء على البسط ، وحاصله أن يقال الإيجاز أداء المقصود بأقل مما يليق بالمقام ، والإطناب أداؤه بأكثر منه (قوله : من كلام إلخ) بيان لما يليق بالمقام أى الذى هو كلام أبسط من الكلام الذى ذكره المتكلم (قوله : رد إلى الجهـاله) أى : والمطلوب من التعاريف الإخراج من الجهاله لا الرد إليها ، وقوله رد إلى الجهاله أى : إحاله على أمر مجهول ، فالجهاله : مصدر بمعنى اسم المفعول.

(قوله : إذ لاـ تعرف إلـخ) عله لمحـذوف أى : وإنمـا كـان فى البنـاء على الأـول وهو متعـارف الأوساط رد إلى الجهاله ؛ لأنه لا تعرف إلـخ ، وحاصـله أن تصـور التعريـف متوقـف على تصور أجزائه الإضـافيه وغيرهـا ، والمتعـارف المـذكور فى التعريف لم يتصور قدره ولا كيفه فيزداد بذلك جهله ، فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا والمراد بكميه متعارف الأوساط عـدد كلمـات عبارتهم هل هو أربع كلمات أو خمس (قوله : وكيفيتها) أى : ولا كيفيه متعارف الأوساط ، وأنث الضـمير باعتبار أن متعارف الأوساط عباره ، وأراد بكيفيه متعارف الأوساط تقـديم بعض الكلمات وتأخير بعضـها ، ثم إن معرفه الكيف لا يتعلق بهـا الغرض الـذى يخصـنا هنـا ، إلاـ أن الجهـل به يزداد به جهـل متعارف الأوساط فيكون التعريف المـذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا ، ويصح أن يراد بكيفيه متعارف الأوساط كون كلماته طويله أو قصيره (قوله : لاختلاف طبقاتهم) أى : لاختلاف مراتب الأوساط فمنهم من يعبر عن المقصود بعباره قصيره ومنهم من يعبر

ولا يعرف أن كل مقام أى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويرجع إليه.

والجواب : أن الألفاظ قوالب المعانى ، ...

******

عنه بعباره طويله ، وهذا عله لقوله : إذ لا تعرف إلخ (قوله : ولا يعرف إلخ) عطف على قوله : إذ لا تعرف ، وهذا بيان لكون البناء على البسط فيه رد للجهاله ، وحاصله أن كون المقام يقتضى كذا وكذا لا أقل ولا أكثر مما لا ينضبط ، فلا يكاد يعرف لتفاوت المقامات كثيرا ومقتضياتها مع دقتها ، فقوله : ولا يعرف أن كل مقام أى : ولا يعرف جواب أن كل مقام ، والمراد بالمعرفه المنفيه هنا وفيما مر المعرفه التصوريه ، (وقوله : أى مقدار) مفعول مقدم ليقتضى ، وقوله من البسط أى : من ذى البسط ، وأصل التركيب ولا يعرف جواب أن كل مقام يقتضى أى : مقدار من الكلام المبسوط (قوله : حتى يقاس عليه) فيحكم بأن المذكور أقل منه أو أكثر ، وهذا غايه للمنفى وهو المعرفه من قوله : ولا يعرف وضمير عليه راجع للقدر الذى يقتضيه المقام (قوله : ويرجع إليه) عطف تفسير (قوله : والجواب أن الألفاظ إلخ) هذا جواب عن الأول ، وحاصله أنا لا نسلم أن المتعارف غير معروف ، بل يعرفه كل أحد من البلغاء وغيرهم ، وذلك لأن الألفاظ قوالب المعانى فهى على قدرها بحسب الوضع بمعنى أن كل لفظ بقدر معناه الموضوع له ، فمن عرف وضع الألفاظ ولو كان عاميا عرف أى : معنى يفرغ فى ذلك القالب من اللفظ ضروره أن المعنى الذى يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقه ، فإذا أراد تأديه المعنى الذى قصده عبر عنه باللفظ الموضوع له من غير زياده ولا نقص ، فالتصرف فى العباره بما يوجب طولها وقصرها من اللطائف والدقائق الزائده على أصل الوضع شأن البلغاء والمحققين ، ولا يتوقف متعارف الأوساط واستعماله على ذلك ، وحينئذ فمتعارف الأوساط معروف للبلغاء وغيرهم ومحدود معين عندهم فى كل حادثه وهو اللفظ الموجود للمعنى الذى أريد تأديته ، وحيث كان المتعارف محدودا معينا فيقاس به ويصح التعريف به ، ولا يكون فى البناء عليه رد للجهاله لوضوحه بالنسبه للبلغاء وغيرهم (قوله : الألفاظ قوالب المعانى) أى : لأنها من حيث فهمها منها أو من حيث وضعها لها مساويه لها ، وعكس بعضهم نظرا إلى أن المعنى يستحضر أولا ثم يأتى باللفظ

والأوساط الذين لا يقدرون فى تأديه المعانى على اختلاف العبارات والتصرف فى لطائف الاعتبارات - لهم حد من الكلام يجرى بينهم فى المحاورات والمعاملات ، معلوم للبلغاء وغيرهم. فالبناء على المتعارف واضح بالنسبه إليهما جميعا ، وأما البناء على البسط الموصوف فإنما هو للبلغاء العارفين لمقتضيات الأحوال بقدر ما يمكن لهم ، فلا يجهل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط.

(والأقرب) إلى الصواب ...

******

على طبقه ، وجمع بين القولين بأن الأول باعتبار السامع والثانى باعتبار المتكلم (قوله : والأوساط) مبتدأ خبره قوله لهم حد إلخ.

(قوله : على اختلاف العبارات) أى : على الإتيان بعبارات مختلفه بالطول والقصر عند إفاده المعنى الواحد (قوله : والتصرف) عطف على اختلاف عطف سبب على مسبب أى : ولا يقدرون على التصرف فى العبارات بمراعاه النكات اللطيفه المعتبره أى : التى شأنها أن تعتبر (قوله : لهم حد إلخ) أى : لكل معنى أريد إفادته عندهم حد أى : عباره محدوده أى : معلومه أى : وحينئذ فلا يكون فى البناء على متعارف الأوساط رد إلى الجهاله لوضوحه للبلغاء وغيرهم ، وظهر لك مما قلناه أن القدره على تأديه المعنى الواحد بعبارات مختلفه فى الطول والقصر إنما هو شأن البلغاء ، بخلاف الأوساط فإن لهم فى إفاده كل معنى حدا معلوما من الكلام يجرى فيما بينهم يدل عليه بحسب الوضع ولا قدره لهم على أزيد من ذلك ولا أنقص (قوله : وأما البناء على البسط إلخ) هذا جواب عن الاعتراض الثانى ، وحاصله أن البناء على البسط مقصور على البلغاء لا يتجاوزهم إلى غيرهم ولا نسلم عدم معرفه البلغاء لما يقتضيه كل مقام عند النظر فيه ، وحينئذ فيكون التعريف بما فيه البسط الموصوف ليس فيه رد للجهاله للعلم بالبسط الموصوف عند البلغاء (قوله : الموصوف) أى : بكونه أبسط مما ذكره المتكلم (قوله : فلا يجهل عندهم إلخ) أى لأنهم يعرفون أى مقام يقتضى البسط ، ويعرفون أن ذلك المقام المقتضى للبسط يقتضى أى مقدار منه ، وحينئذ فيكون التعريف به ليس فيه رد للجهاله (قوله : والأقرب إلخ) هذا يقتضى أن ما قاله السكاكى قريب إلى الصواب مع أن غرض المصنف

(أن يقال : المقبول من طرق التعبير عن المراد ...

******

أنه ليس بصواب ؛ لأنه نظر فيه ولم يجب عنه وعدل إلى غيره ، ويقتضى أيضا أن هذا الكلام الذى أتى به ليس بصواب بل أقرب إليه من غيره وليس هذا مرادا ، وأجيب بأن أفعل ليس على بابه بل المراد القريب للصواب ، والمراد بقربه للصواب تمكنه منه ، وكثيرا ما يعبر بالقرب من الشىء عن كونه إياه كقوله تعالى : (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوى)(1) فإن العدل من التقوى داخل فيها لا أنه قريب إليها فقط (قوله : أن يقال) أى : فى ضبط الإيجاز والإطناب (قوله : المقبول من طرق التعبير إلخ) خرج الإخلال والتطويل والحشو مفسدا أو غير مفسد فإن هذه وإن كانت طرقا للتعبير عن المراد إلا أنها غير مقبوله ، وحاصل ما أشار إليه المصنف منطوقا ومفهوما أن هنا خمس طرق ؛ لأن المراد إما أن يؤدى بلفظ مساو له أولا ، والثانى إما أن يكون ناقصا عنه أو زائدا عليه ، والناقص إما واف أو غير واف ، والزائد إما لفائده أو لا ، فهذه خمسه المقبول منها ثلاثه وهى ما أدى بلفظ مساو أو بناقص مع الوفاء أو بزائد لفائده ، وما أدى بناقص بلا وفاء وهو الإخلال غير مقبول ، وما أدى بزائد لا لفائده غير مقبول وفيه قسمان الحشو والتطويل فصارت الطرق سته ثلاثه مقبوله وهى المساواه والإيجاز والإطناب وثلاثه غير مقبوله وهى الإخلال والتطويل والحشو ، ثم إن المراد بتلك الطرق مقبوله أو غير مقبوله بالنظر للتعبير عن المقصود بقطع النظر عن حال المتكلم من كونه بليغا أو من الأوساط ، فلا يرد أنه إن أريد بقبول الطرق الثلاثه الأول القبول مطلقا أى : سواء كان من البليغ أو من الأوساط ، فالزائد والناقص الوافى غير مقبولين من الأوساط ، لأنهما خروج عن طريقهم لغير داع وإن أريد القبول من البليغ فليس المساوى والناقص الوافى مقبولين منه مطلقا ، بل إذا كان ذلك لداع ، ويمكن الجواب أيضا باختيار الشق الثانى. وأن المصنف اتكل فى عدم التقييد بالبليغ للعلم به من كون الكلام فى أساليب البلاغه التى هى مطابقه الكلام لمقتضى الحال.

۱- المائده : ۸.

تأديه أصله بلفظ مساو له) أى : الأصل المراد (أو) بلفظ (ناقص عنه واف ، أو بلفظ زائد عليه لفائده) ...

******

(قوله : تأديه أصله) أى : أصل المراد والإضافه بيانيه أى : تأديه الأصل الذى هو المراد - اه يعقوبى ، وإنما زاد لفظ الأصل إشاره إلى أن المعتبر فى المساواه والإيجاز والإطناب المعنى الأول أعنى : المعنى الذى قصد المتكلم إفادته للمخاطب ولا يتغير بتغير العبارات واعتبار الخصوصيات ، فقولنا : جاءنى إنسان وجاءنى حيوان ناطق كلاهما من باب المساواه وإن كان بينهما تفاوت من حيث الإجمال والتفصيل ، والقول بأن أحدهما إيجاز والآخر إطناب وهم انتهى عبد الحكيم (قوله : بلفظ مساو له) وذلك بأن يؤدى بما وضع لأجزائه مطابقه وهذه التأديه أعنى تأديه المراد بلفظ مساو هى المساواه وقد اعتمد المصنف فى معرفه أن الأول مساواه ، وأن الثانى إيجاز ، وأن الثالث إطناب على إشعار المفهومات بذلك كما لا يخفى. اه أطول.

(قوله : أو بلفظ ناقص عنه) أى : عن المعنى المراد بأن يؤدى بأقل مما وضع لأجزائه مطابقه فالنقصان باعتبار التصريح (قوله : واف) أى : بذلك المعنى المراد إما باعتبار اللزوم إذا لم يكن هناك حذف ، أو باعتبار الحذف الذى يتوصل إليه بسهوله من غير تكلف ، فخرج الإخلال ، فإن التوصل إلى المحذوف فيه بتكلف وهذه التأديه أعنى تأديه المراد بلفظ ناقص واف هى الإيجاز - كذا قرر شيخنا العدوى ، وعباره المولى عبد الحكيم : أو بلفظ ناقص عنه أى : عن مقدار أصل المراد إما بإسقاط لفظ منه ، أو التعبير عن كله بلفظ ناقص عن ذلك المقدار فيشمل إيجاز القصر وإيجاز الحذف ، فقولنا : سقيا له وشكرا له مساو لأصل المراد غير ناقص عنه ؛ لأن تقدير الفعل إنما هو لرعايه قاعده نحويه : وهو أنه مفعول مطلق لا بد له من ناصب ، والعرب القح تفهم أصل المراد من ذلك وهو حمده تعالى من غير تقدير وهو متعارف الأوساط أيضا ، فالقول بأنه إيجاز عند المصنف ومساواه عند السكاكى لمخالفته مع السكاكى لا يسمع بدون سند قوى من القوم. اه كلامه.

(قوله : أو بلفظ زائد عليه) أى : بأن يكون أكثر مما وضع لأجزائه مطابقه لفائده ، وهذه التأديه أعنى : تأديه أصل المراد بلفظ زائد عليه لفائده هى الإطناب.

فالمساواه أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد ، والإيجاز أن يكون ناقصا عنه وافيا به ، والإطناب أن يكون زائدا عليه لفائده (واحترز بواف عن الإخلال) وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد ، غير واف به (كقوله :

******

(قوله : فالمساواه أن يكون إلخ) المتبادر من هذا التقرير أن قول المصنف لفائده قيد فى الإطناب وهو صريح الاحتراز الآتى فى المتن أيضا وفيه نظر ؛ لأنه يقتضى أن المساواه والإيجاز مقبولان مطلقا - وليس كذلك ، إذ كيف يقبلان عند البلغاء عند عدم الفائده ، فالأولى تقييدهما بها أيضا ، ويراد بها ما يعم كون المأتى به هو الأصل ، ولا مقتضى للعدول عنه كما فى المساواه حيث لا يوجد فى المقام مناسبه سواها ، ولذا قال السبكى فى عروس الأفراح : الذى يظهر لى من كلام المصنف وهو الصواب أن قوله لفائده يتعلق بالثلاثه من جهه المعنى ، وما اقتضته عبارته من تعلقها بالزائد فقط - فليس كذلك ، بل يقال : المساواه تأديه أصل المعنى بلفظ مساو له لفائده والإيجاز تأديته بلفظ ناقص لفائده والإطناب تأديته بلفظ زائد لفائده (قوله : واحترز) هو بالبناء للمفعول أو بالبناء للفاعل ويكون فيه التفات ؛ لأن المقام مقام تكلم ، ويصح أن يقرأ بلفظ المضارع ، ووجه الاحتراز بما ذكره عن الإخلال أن المراد بالوفاء أن تكون الدلاله على ذلك المراد مع نقصان اللفظ واضحه فى تراكيب البلغاء ظاهره لا خفاء فيها ، والإخلال كما قال الشارح أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد غير واف به لخفاء الدلاله حيث يحتاج فيها إلى تكلف وتعسف ، فإن قلت : إذا وجدت قرائن الدلاله اعتبرت وكانت مقبوله وإن لم توجد فلا دلاله أصلا حتى تكون مقبوله أو غير مقبوله.

قلت القرائن لا بد منها ، لكن قد يكون الفهم منها واضحا ، وقد يكون الفهم منها تعسفا وتكلفا لخفائها وبعد الأخذ منها كما يشهد بذلك صادق الذوق فى شاهد الإخلال الآتى قريبا (قوله : كقوله) أى : الحارث بن حلزه اليشكرى بكسر الحاء المهمله وتشديد اللام وكسرها والزاى المعجمه المفتوحه ، واليشكرى نسبه لبنى يشكر : بطن من بكر بن وائل ، والبيت المذكور من قصيده من مجزوء الكامل المضمر المرفل ، وقبله :

والعيش خير فى ظلال ... النّوك) أى : الحمق والجهاله (ممن عاش كدا) أى : مكدودا متعوبا.

(أى : الناعم ، وفى ظلال العقل) يعنى : أن أصل المراد : أن العيش الناعم فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل. ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا فلا يكون مقبولا.

******

عيشن بجدّ لا يضر

ك النّوك ما أوليت جدّا (١)

(قوله : والعيش) أراد به المعيشه أى : ما يتعيش به من مأكل ومشرب ، وفى الكلام حذف الصفه أى : الناعم ، والمراد بنعومته كونه لذيذا ، وقيل المراد بالمعيشه : الحياه ، والمراد بنعومتها كونها مع الراحه (قوله : فى ظلال النوك) حال من ضمير خير أو من المبتدأ على رأى سيبويه وإضافه الظلال للنوك من إضافه المشبه به للمشبه بجامع الاشتمال والظلال : جمع ظله بالضم وهى ما يتظلل به كالخيمه ، فشبه النوك الذى هو الجهل بالظلال بجامع الاشتمال وأضاف المشبه به للمشبه (قوله : أى الحمق والجهاله) تفسير للنوك بضم النون ، والمراد بالحمق والجهاله عدم العقل الذى يتأمل به فى عواقب الأمور (قوله : ممن عاش) أى : من عيش من عاش كدا حاله كونه فى ظلال العقل ؛ وذلك لأن الجاهل الأحمق يتنعم على أى وجه ولا يضيق على نفسه بشىء والعاقل يتأمل فى العواقب والآفات وخوف الفناء والممات فلا يجد للعيش لذه (قوله : أى مكدودا متعوبا) المتبادر من هذا التفسير أنه حال من ضمير عاش ولما كان مصدرا أوله ب" مكدودا" على ما هو أحد الطرق فى وقوع المصدر حالا ، ويحتمل أن يكون صفه مصدر محذوف أى : عيشا كدا ، وقوله : متعوبا : تفسير ل" مكدودا" (قوله : أى الناعم إلخ) هذا بيان لما أخل به الشاعر وتوضيحه أن البيت يفيد أن العيش فى حال الجهل سواء كان ناعما أو لا خير من عيش المكدود سواء كان عاقلا أو لا ، مع أن هذا غير مراد الشاعر ، بل

١- البيت للحارث بن حلزه فى ديوانه ص ۴۶ ، وجمهره اللغه ص ١٠٠٠ ، والأغانى ١١ / ۴۴ ، وبهجه المجالس ١ / ١٨٧ ، وجمهره الأمثال ١ / ١٢٩ ، وشعراء النصرانيّه ص ۴١٧ ، ولكنه ورد بروايه أخرى : فعش بجدّ لا يضر ك النّوك ما لاقيت حدّا

(و) احترز (بفائده عن التطويل) وهو أن يزيد اللفظ على أصل المراد لا لفائده ، ولا يكون اللفظ الزائد متعينا (نحو : قوله (۱) :)

******

مراده أن العيش الناعم فقط مع رذيله الجهل والحماقه خير من العيش الشاق مع فضيله العقل ، والبيت لا يفى بهذا المعنى المراد ؛ لأن اعتبار الناعم فى الأول وفى ظلال العقل فى الثانى لا دليل عليه ، فنبه المصنف على أن فى المصراع الأول حذف الصفه أى : والعيش الناعم ، وفى المصراع الثانى حذف الحال أى : ممن عاش كدّا فى ظلال العقل ، وكل منهما لا يعلم من الكلام ولا يدل عليه دلاله واضحه ، إذ لا يفهم السامع هذا المراد من البيت حتى يتأمل فى ظاهر الكلام فيجده غير صحيح لاقتضائه أن العيش ولو مع النكد فى حاله الحمق خير من العيش النكد فى ظلال العقل وهذا غير صحيح لاستوائهما فى النكد وزياده الثانى بالعقل الذى من شأنه التوسعه وإطفاء بعض نكدات العيش ، فإذا تأمل فى ظاهر الكلام ووجده غير صحيح قدر ما ذكر من الأمرين فى البيت لأجل صحه الكلام ، ولا يقال : إن المحذوف فى هذا البيت دلت عليه القرينه التى هى عدم صحه ظاهر الكلام فهى التى عرفتنا أن المراد الناعم وأن المراد فى ظلال العقل وحيث كان هناك قرينه داله على ذلك المحذوف فلا إخلال ؛ لأنا نقول لا نسلم أن القرينه هنا تدل على تعيين ما ذكر سلمنا أنها تدل (۲) ، لكن دلاله ظنيه لا يهتدى إليها إلا بمزيد نظر وتأمل فهو لا يخلو عن الخلل بهذا الاعتبار ، هذا وذكر العلامه جلال الدين السيوطى فى شرح عقود الجمان : أنه لا إخلال فى البيت بل فيه النوع البديعى المسمى بالاحتباك حيث حذف من كل ما أثبت مقابله فى الآخر ، فما ذكره فى كل محل قرينه معينه للمحذوف من المحل الآخر.

(قوله : عن التطويل) أى : وعن الإسهاب وهو أعم من الإطناب فإنه التطويل مطلقا لفائده أو لغيرها كما ذكره التنوخى وغيره - كذا فى عروس الأفراح.

(قوله : نحو قوله) أى : قول عدى بن زيد العبادى من قصيده طويله يخاطب بها النعمان بن المنذر حين كان حابسا له ، ويذكره فيها حوادث الدهر وما وقع لجذيمه وللزباء من الخطوب ومطلعها :

۱- البيت لعدى بن زيد فى ذيل ديوانه ص ۱۸۳.

۲- كذا بالمطبوعه.

وقدّدت ، الأديم لراهشيه (وألفى) أى : وجد (قولها كذبا ومينا)

والكذب والمين واحد. قوله : [قددت] أى : قطعت ، والراهشان : العرقان فى باطن الذراعين ، والضمير فى راهشيه ، وفى ألفى لجذيمه ...

******

أأبدلت المنازل أم عيينا

تقادم عهدهنّ فقد بلينا

إلى أن قال :

ألا يأيها المثرى المرجّى

ألم تسمع بخطب الأوّلينا

(قوله : وقددت) (١) من القد وهو القطع والتقديد مبالغه فيه والأديم الجلد (قوله : لراهشيه) اللام بمعنى إلى التى للغايه أى : قطعت الجلد الملاصق للعروق إلى أن وصل القطع للراهشين (قوله : ومينا) فى روايه مبينا وعليها فلا شاهد فى البيت ، وهذه الروايه خلاف روايه الجمهور وإن كانت موافقه لبقيه القصيده ؛ لأن أبياتها كلها مكسور فيها ما قبل الياء (قوله : والكذب والمين واحد) أى : فلا فائده فى الجمع بينهما ، ولا يقال : فائدته التوكيد ، إذ عطف أحد المترادفين على الآخر يفيد تقرير المعنى ؛ لأنا نقول التأكيد إنما يكون فائده إن قصد لاقتضاء المقام إياه ، وليس مقام هذا الكلام مقتضيا لذلك ؛ لأن المراد منه الإخبار بمضمون المقصود وهو أن جذيمه غدرت به الزباء وقطعت راهشيه وسال منه الدم حتى مات وأنه وجد ما وعدته به من تزوجه كذبا ، فإن قلت : إن الثانى وهو المين متعين للزياده ؛ لأن الأول واقع فى مركزه ، والثانى معطوف عليه قلت مدار التعين وعدم التعين أنه إن لم يتغير المعنى بإسقاط أيهما كان ، فالزائد غير متعين وإن تغير المعنى بإسقاط أحدهما دون الآخر ، فالزائد هو الآخر ولا يعتبر فى ذلك كون أحدهما متقدما والآخر متأخرا - كذا ذكر العلامه عبد الحكيم.

(قوله : العرقان فى باطن الذراعين) ينزف الدم منهما عند القطع (قوله : لجذيمه) هو بفتح الجيم بصيغه المكبر وبضمها بصيغه المصغر كان من العرب الأولى وكنيته أبو مالك وكان فى أيام الطوائف ، وقال أبو عبيد كان بعد عيسى - صلوات الله

١- البيت لعدى بن زيد فى ذيل ديوانه ص ١٨٣ ، والأشباه والنظائر ٣ / ٢١٣ والدرر ٦ / ٧٣ ، والشعر والشعراء ١ / ٢٣٣ ، ولسان العرب (مين) ومعاهد التنصيص ١ / ٣١٠.

الأبرش ، وفى قددت. وفى قولها للزباء. والبيت فى قصه قتل الزباء لجذيمه ؛ وهى معروفه.

(و) احترز أيضا بفائده (عن الحشو) وهو زياده معينه لا لفائده (المفسد) للمعنى (كالندى ...

******

وسلامه عليه - بثلاثين سنه ، وتولى الملك بعد أبيه وهو أول من ملك الحيره وكان ملكه متسعا جدا ملك من شاطئ الفرات إلى ما والى ذلك إلى السواد وكان يغير على ملك الطوائف حتى غلب على كثير مما فى أيديهم وهو أول من أوقد الشمع ونصب المجانيق للحرب (قوله : الأبرش) البرش فى الأصل نقط تخالف شعر الفرس ثم نقل للأبرص ، وقيل لذلك الرجل الأبرش لبرص كان به ، فهابت العرب أن تصفه بذلك فقالوا الأبرش والوضاح ، وقيل سمى بذلك ؛ لأنه أصابه حرق نار فبقى أثر نفطانه سودا وحمرا (قوله : وفى قولها) أى : وفى لفظ قولها (قوله : للزباء) هى امرأه تولت الملك - بعد أبيها (قوله : وهى معروفه) وحاصلها أن جذيمه قتل أبا الزباء وغلب على ملكه وألجأ الزباء إلى أطراف مملكتها ، وكانت عاقله أديبه فبعثت إليه بأن ملك النساء لا يخلو من ضعف فى السلطان ، فأردت رجلا أضيف إليه ملكى وأتزوجه فلم أجد كفؤا غيرك فأقدم على لذلك فطمع فى زواجها لأجل أن يتصل ملكه بملكها ، وقيل : إنه بعث يخطبها فكتبت إليه إنى راغبه فى ذلك فإذا شئت فاشخص إلى فشاور وزراءه فأشاروا عليه بزواجها إلا قصير بن سعد فإنه قال له يأيها الملك لا تفعل فإن هذه خديعه ومكر فعصاه ، وأجابها إلى ما سألت فقال قصير عند ذلك لا يطاع لقصير أمر فصار ذلك مثلا ولم يكن قصيرا ، ولكن كان اسما له ، ثم إنه قال له : أيها الملك حيثما عصيتنى وتوجهت إليها إذا رأيت جندها قد أقبلوا إليك ، فإن ترجلوا وحيوك ثم ركبوا وتقدموا فقد كذب ظنى ، وإن رأيتهم حيوك وطافوا بك فإنى معرض لك العصا وهى فرس لجذيمه لا تدرك فاركبها وفر بها تنج وقد أعدت لأخذه فرسانا ، فلما حضر غير مستعد للحرب فى أبواب حصنها حيوه وطافوا به فقرب قصير إليه العصا فشغل عنها فركبها قصير فنجا فنظر جذيمه إلى قصير على العصا وقد حال دونه السراب فقال ما ذل من جرت به العصا

.....

******

فصار مثلا ، فأدخلته الزباء فی بیتها وکانت قد ربت شعر عانتها حولا وکشفت له عن باطنها ، وقالت له : هذه عانه عروس أو عانه آخذ بالثأر ، فقال : بل آخذ بالثأر فأیس من الحیاه ، فأمرت بشد عضدیه کما یفعل بالمفصود وأجلس علی نطع ، ثم أمرت برواهشه فقطعت وکان قد قیل لها احتفظی علی دمه فإنه إن ضاعت قطره منه طلب بثأره فقطرت قطره من دمه فی الأرض ، فقالت : لا تضیعوا دم الملک ، فقال جذیمه : دعوا دما ضیعه أهله فلم یزل الدم یسیل إلی أن مات ، وإنما اختارت هذا الوجه فی موته لأجل اشتفاء غیظها منه باللوم وهو فی سبیل الموت ، ثم إن قصیرا أتی إلی عمرو بن سعد وهو ابن أخت جذیمه وقد کان جذیمه استخلفه علی مملکته حین سار للزباء فأخبره الخبر وحضه علی الثأر ، واحتال لذلک فقطع أنفه وأذنیه ولحق بالزباء وزعم أن عمرا فعل به ذلک ، وأنه اتهمه علی ممالأته لها علی خاله یخدعها حتی اطمأنت له وصارت ترسله إلی العراق بمال فیأتی إلی عمرو فیأخذ منه ضعفه ویشتری به ما تطلبه ، ویأتی إلیها به إلی أن تمکن منها وسلمته مفاتیح الخزائن وقالت له : خذ ما أحببت فاحتمل ما أحب من مالها وأتی عمرا فانتخب من عسکره فرسانا وألبسهم السلاح واتخذ غرائر وجعل شراجها من داخل ، ثم حمل علی کل بعیر رجلین معهما سلاحهما وجعل یسیر فی النهار حتی إذا کان اللیل اعتزل عن الطریق فلم یزل کذلک حتی شارف المدینه فأمرهم بلبس السلاح ودخلوا الغرائر لیلا ، فلما أصبح دخل وسلم علیها وقال هذه العیر تأتیک بما لم آتک بمثله قط فصعدت فوق قصرها وجعلت تنظر العیر وهی تدخل المدینه فأنکرت مشیها وجعلت تقول :

ما للجمال مشیها وئیدا

أجندلا یحملن أم حدیدا (۱)

أم صرفانا باردا شدیدا

أم الرجال جئّما قعودا

۱- الرجزان للزباء فی لسان العرب (صرف) ، والأول منهما ، فی الأغانی ۱۵ / ۲۵۶ ، وخزانه الأدب ۷ / ۲۹۵ ، وشرح عمده الحافظ ، وبلا نسبه فی أساس البلاغه (وأد) ، والثانی : فی تاج العروس (صرف) ، وجمهره اللغه ص ۱۲۳۷ ، وبلا نسبه فی تهذیب اللغه ۱۳ / ۱۶۳.

فى قوله :

ولا فضل فيها) أى : فى الدنيا (للشجاعه والنّدى .. وصبر الفتى لو لا لقاء شعوب) (١)

هى علم للمنيه ؛ ...

******

فلما دخلت العير فى المدينه حلوا شراجهم وخرجوا بالسلاح وأتى قصير بعمرو فأقامه على سرداب كان لها كانت إذا خرجت تخرج منه ، فأقبلت لتخرج من السرداب فوجدت عمرا على بابه فجعلت تمص خاتما وفيه سم وتقول : بيدى لا بيد عمرو ، وفارقت الدنيا.

(قوله : فى قوله) أى : قول أبى الطيب المتنبى من قصيدته التى رثى بها يماك التركى غلام سيف الدوله وأولها فيه الخرم وهو حذف الحرف الأول من الوتد المجموع ومطلعها :

لا يحزن الله الأمير فإنّنى

لآخذ من حالاته بنصيب

ومن سرّ أهل الأرض ثمّ بكى أسى

بكى بعيون سرّها وقلوب

وإنّى وإن كان الدّفين حبيبه

حبيب إلى قلبى حبيب حبيبى

وقد فارق الناس الأحبّه قبلنا

وأعيا دواء الموت كلّ طبيب

سبقنا إلى الدّنيا فلو عاش أهلها

منعنا بها من جيئه وذهوب

تملّكها الآتى تملّك سالب

وفارقها الماضى فراق سليب

ولا فضل فيها ... البيت

وهى قصيده طويله (قوله : والندى) أى : الإعطاء (قوله : شعوب) بفتح الشين مأخوذ من الشعبه وهى الفرقه (قوله : علم للمنيه) أى : علم جنس فهو ممنوع من الصرف للعلميه والتأنيث وسميت المنيه بذلك ؛ لأنها تشعب وتفرق بين الأحبه أى : لو لا

۱- البيت لأبى الطيب المتنبى فى شرح ديوانه ۲ / ۷۳ ، وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ۱۴۳.

صرفها للضروره ، وعدم الفضيله على تقدير عدم الموت إنما يظهر فى الشجاعه والصبر ...

******

تيقن لقاء المنيه لم يكن للأمور المذكوره فضل (قوله : صرفها) أى : جرها بالكسر من غير تنوين ، وقوله للضروره أى : لضروره موافقه القوافى وجعله الجر بالكسر صرفا هو أحد قولين ، والثانى أنه التنوين ، وقوله صرفها للضروره أى : مع كونها ممنوعه من الصرف لما ذكرنا ، وانظر هل يقال : يجوز أن يكون علما على الموت وهو مذكر ، وحينئذ فيجوز فيه الصرف وعدمه باعتبارين كما قيل بذلك فى أسماء البلدان والأماكن فليحرر - قاله يس ، والظاهر الجواز وأنه لا فرق (قوله : وعدم الفضيله على تقدير عدم الموت إلخ) هذا بيان لمفهوم البيت ، وتقدير لما يرد على قوله : والندى من كونه حشوا مفسدا للمعنى وللجواب عنه ؛ وذلك لأن منطوقه ثبوت الفضيله للشجاعه وما معها على تقدير وجود الموت ؛ لأن لو لا حرف امتناع لوجود بمعنى أنها تدل على امتناع جوابها لوجود شرطها ، وقوله لا فضل فيها : هو الجواب فى الحقيقه ، لكن لكون الجواب لا يتقدم يقال فيه إنه دليل الجواب ، وأصل التركيب لو لا لقاء شعوب لا فضل فيها للشجاعه والندى والصبر وهذا الجواب منفى فى ذاته فإذا نفى بمقتضى لو لا كان إثباتا ؛ لأن نفى النفى إثبات فيصير مدلول الكلام ومنطوقه ثبوت الفضل للأمور المذكوره على تقدير وجود الموت ومفهومه عدم الفضيله لما ذكر على تقدير عدم الموت وهذا مسلم فى غير الندى ، والحاصل أن هذا البيت يفيد بحسب المنطوق أن وجود الموت مقتض لفضل الشجاعه والصبر والكرم ويفيد بحسب المفهوم أن نفى الموت مقتض لنفى الفضل عما ذكر واستلزام وجود الموت لفضل الشجاعه واستلزام نفيه لنفى فضلها صحيح ؛ لأن الإنسان متى علم أنه لا يموت لم يبال بالقدوم على المعركه ، وهذا المعنى يستوى فيه الناس جميعا فلا فضل على تقديره لأحد على أحد ، بخلاف ما إذا علم أنه يموت ومع ذلك يقتحم المعركه فلا يكاد يوجد هذا المعنى إلا لأفراد قلائل من الناس فيثبت لهم الفضل باختصاصهم بما لا طاقه لكل أحد عليه ، وكذلك الصبر على شدائد الدنيا استلزام وجود الموت لفضله واستلزام نفى الموت لنفى فضله صحيح ؛ لأنه لو انتفى الموت

لتيقن الشجاع بعدم الهلاك ، وتيقن الصابر بزوال المكروه ، بخلاف الباذل ماله إذا تيقن بالخلود وعرف احتياجه إلى المال دائما فإن بذله حينئذ أفضل مما إذا تيقن بالموت وتخليف المال. وغايه اعتذاره ما ذكره الإمام ابن جنى ؛ وهو أن فى الخلود وتنقل الأحوال فيه من عسر إلى يسر ، ومن شده إلى رخاء ...

******

لم يكن له فضل ؛ لأن الناس كلهم إذا علموا أنه لا موت بتلك الشده صبروا حرصا على تلك الفضيله أعنى فضيله نفى الجزع ، إذ ليست تلك الشده مفضيه إلى الموت الذى هو أعظم مصيبه وما دونها جلل ، ومع ذلك لا بد أن تزول عاده بخلاف ما إذا علم الإنسان أن تلك الشده ربما أفضت إلى الموت الذى هو أشد الشدائد ومع ذلك يصبر عليها ، فهذا لا يتصف به إلا القليل من الناس فيثبت له الفضل باختصاصه بما لا طاقه لكل أحد عليه وأما استلزام وجود الموت لفضيله الكرم واستلزام نفى الموت لنفى فضيله الكرم فغير صحيح ؛ لأن المتبادر أن فضل الكرام إنما يكون عند نفى الموت لا عند وجوده ؛ لأن الإنسان إذا علم أنه لا يموت ومع ذلك يتكرم حتى يبقى معدما ، والعدم مما يؤدى إلى فضيحه ومقاساه شدائد دائمه فلا يكاد يوجد على هذه الحاله إلا النادر فيثبت له الفضل لاختصاصه بما لا طاقه لكل أحد عليه ، وأما إذا تيقن وجود الموت وترك المال هان عليه بذله وعدم بقائه للورثه بعده وهذا مما يكثر مرتكبه فلا فضل فيه (قوله : لتيقن الشجاع بعدم الهلاك) أى : فلا يكون له فضل باقتحامه الدخول فى المعركه لاستواء الناس جميعا فى ذلك (قوله : وتيقن الصابر بزوال المكروه) أى : بحسب العاده وعدم الهلاك بتلك الشده فلا فضل فيه ؛ لأن الناس كلهم إذا تيقنوا ذلك صبروا حرصا على فضيله عدم الجزع (قوله : فإن بذله حينئذ أفضل) أى : لأن الخلود يوجب الحاجه لزياده المال (قوله : مما إذا تيقن بالموت وتخليف المال) أى : لأنه جدير بأن يجود بماله.

(قوله : وغايه اعتذاره) الضمير عائد على الحشو والكلام من باب الحذف والإيصال أى : غايه الاعتذار عن ذلك الحشو بحيث يخرجه عن الفساد فحذف الجار واتصل الضمير بالمصدر (وقوله ما ذكره ابن جنى) أى : فى شرح ديوان المتنبى ، وحاصل

ما يسكن النفوس ، ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل.

(و) عن الحشو (غير المفسد) للمعنى ...

******

ذلك الاعتذار أن نفى الموت مما يوجب رجاء الانتقال من عسر إلى يسر ومن فقر إلى غنى حسبما جرت به عاده الزمان الطويل من تقرر ذلك الانتقال فيه ، وذلك مما يحمل على الكرم لكل أحد فينتفى الفضل عن الكرم على تقدير نفى الموت ؛ لأن الإنسان إذا تيقن الخلود أنفق وهو موقن بالخلف لكونه يعلم أن الله يخلفه وينقله من حاله العسر إلى حاله اليسر ، بخلاف ما إذا أيقن بالموت فإنه لا يوقن بالخلف لاحتمال أن يأتيه الموت فجأه قبل تغير حاله ، وحينئذ فيثبت الفضل للبذل على تقدير وجود الموت ، وقول الشارح وتنقل الأحوال فيه أى : فى الخلود وقوله : ما يسكن إلخ : بتشديد الكاف اسم أن ، (وقوله : ويسهل البؤس) أى : الشده ورد ذلك الاعتذار بأمور الأول أن الشخص على تقدير الخلود يكثر خوفه من الابتلاء بالشده والضيق حتى يكون خوفه ذلك أعظم من رجاء الخلف ، وحينئذ فلا يكون رجاؤه الخلف مسهلا للإكرام عند انتفاء الموت ، فيكون للبذل حينئذ فضل الثانى أن الشخص على تقدير الخلود يقوى احتياجه للمال فيكون لبذله مع احتياجه له فضل الثالث أن الشخص على ذلك التقدير يشتد تعلق قلبه بحوز المال ليكفى شر المهمات بصرفه فيها ، وأما رجاء عود المال إليه بتنقل الأحوال فهو فى غايه الضعف ؛ لأنه أمر معتاد يمكن تخلفه ، بل قد تخلف بالفعل فى بعض الأفراد ، وحينئذ فيكون فى البذل على ذلك التقدير فضل ، وأما مع اعتبار وجود الموت وعدم الخلود فيسهل بذل المال لتيقن أنه يموت ويخلفه لوارثه ، ومن ثم كان ترك الشاب للمال وإعراضه عن أمور الدنيا أفضل من ترك الشيخ الفانى لذلك لشده حرص الشاب عليه لظنه طول الحياه المحتاج لكثره المال بحسب العاده وضعف تعلق الشيخ بالمال لترقبه الموت كل لحظه - اللهم إلا أن يقال : إن تخريج الكلام ولو على وجه ضعيف أولى من حمله على الفساد ، وبعضهم أجاب عن البيت بأن المراد بالندى الكرم بالنفس وفيه نظر لعوده إلى الشجاعه حينئذ فيكون فى الكلام تكرار مع أن الأصل عدم استعماله لذلك المعنى - كذا اعترض الشارح على هذا الجواب ، وقد يقال : هذا الاعتراض إنما يرد إذا

(كقوله :

وأعلم علم اليوم والأمس قبله

ولكنّنى عن علم ما فى غد عمى

فلفظ [قبله] ...

******

كان غرض المجيب تصحيح كلام أبى الطيب بالكليه ، وأما إذا كان مقصوده إخراجه عن رتبه الحشو المفسد فلا يرد ذلك ، إذ غايه ما لزم على ذلك الجواب كونه من التطويل ، واعترض ابن السبكى فى عروس الأفراح على المصنف فى تمثيله بالبيت المذكور بأن الندى ليس زياده لفظ لمعنى مدلول لغيره حتى يكون حشوا ، بل إتيان بلفظ لمعناه ، إلا أنه فاسد فى المقام ، والحشو من القبيل الأول كالتطويل لما تقدم من أنه لا يفرق بينهما إلا فى التعيين وعدمه ، وأجيب : بأن المراد بالزياده بالنسبه إلى الحشو أن يؤتى بما لا يحتاج إليه سواء كان ذلك المأتى به مدلولا على معناه بغيره أم لا ، وحينئذ فلا اعتراض على المصنف فى تمثيله بالندى فى البيت.

(قوله : كقوله) أى قول زهير بن أبى سلمى ، وهذا البيت من آخر قصيدته التى قالها فى الصلح الواقع بين عبس (١) وذبيان وأولها :

أمن أمّ أوفى دمنه لم تكلّم

بحومانه الدّرّاج فالمتثلّم (٢)

ودار لها بالرّقمتين كأنّها

مراجيع وشم فى نواشر معصم

(قوله : علم اليوم) مصدر مبين للنوع أى : أعلم علما متعلقا بهذين اليومين أو مفعول به بناء على أن أعلم بمعنى أجعل - كذا فى الفنرى ، وقرر شيخنا أن جعله مفعولا به بناء على أن المراد بالعلم المعلوم أى : أعلم المعلوم أى : الأمر الواقع فى هذين اليومين ، وقوله ولكننى عن علم أى : عن الأمر المعلوم أى : الذى شأنه أن يعلم ، وقوله ما فى غد أى : الواقع فى غد بدل من علم ، وقوله عمى أى : جاهل وغير عالم به فهى صفه مشبهه بمعنى جاهل ، ومعنى البيت أن علمى يحيط بما مضى وبما هو حاضر ولكننى عم عن الإحاطه بما هو منتظر متوقع يريد لا أدرى ما ذا يكون غدا.

١- عبس وفى المطبوع قيس.

٢- البيتان لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص ٤ ، وهى معلقه من المعلقات السبع قالها فى الصلح الواقع بين عبس وذبيان.

حشو غير مفسد ، وهذا بخلاف ما يقال : أبصرته بعينى ، وسمعته بأذنى وكتبته بيدى فى مقام يفتقر إلى التأكيد.

******

(قوله : حشو) أى : زائد على أصل المراد لا لفائده ؛ لأن الأمس يدل على القبليه لليوم لدخول القبليه فى مفهوم الأمس ؛ لأنه اليوم الذى قبل يومك وهو متعين للزياده ، إذ لا يصح عطفه على اليوم كما عطف الأمس بحيث يكون التقدير ، وأعلم علم قبله بالإضافه إلا بالتعسف ، وأيضا المناسب حيث أراد الجمع بين الثلاثه أعنى الغد واليوم وغيرهما أن يذكر الأمس ؛ لأنه هو المستعمل كثيرا فى مقابله كل من الغد واليوم لا لفظ القبل فيتعين للزياده فلا يقال هو كالمين بالنسبه للكذب - قاله اليعقوبى.

(قوله : غير مفسد) أى : لأنه لا يبطل بوجوده المعنى قال فى الأطول : لك أن تقول اللام فى الأمس للاستغراق أى : كل أمس ووصفه بالقبليه من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد تعيينا لعمومه وتنصيصا عليه كما ذكر فى قوله تعالى : (وَما مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلا طائِرٍ يَطِيرُ بِجَناحَيْهِ)(١) وحينئذ فلا يكون قبله حشوا (قوله : وهذا) أى : قبله ، (وقوله : فى مقام) متعلق بيقال (وقوله : يفتقر إلى التأكيد) أى : لدفع توهم أو خوف إنكار أى : وقبله فى البيت لم يكن للتأكيد أى : لدفع توهم أو إنكار (قوله : بخلاف إلخ) أى : فإنه ليس من الحشو ، وهذا جواب عما يقال : إن زياده قبله فى البيت بمنزله زياده الأذن واليد مثلا فى قول القائل سمعته بأذنى وكتبته بيدى ؛ لأن السمع ليس إلا بالأذن والكتب ليس إلا باليد ، فكما لم يجعلوا ذلك وما أشبهه حشوا بل جعلوه تأكيدا كذلك قبله ، وحاصل الجواب أن التأكيد إنما يكون عند خوف الإنكار أو وجوده أو تجويز الغفله أو نحو ذلك - ولا يصح شىء من ذلك هنا - فزياده قبله ليست لقصد التأكيد لعدم اقتضاء المقام له بخلاف زياده اليد والأذن فى المثال فإنها لقصد التأكيد ، وذلك لأن الإبصار قد يكون بالقلب فدفع بقوله بعينى إرادته ، وقد يطلق السمع على العلم فدفع بقوله : بأذنى إرادته ، وقوله : كتبت قد يستعمل بمعنى أمرت بالكتابه ، فدفع بقوله : بيدى إرادته ، والحاصل أن التأكيد إن اقتضاه المقام كما فى الأمثله المذكوره كان فائده لا حشوا وإلا كان حشوا كما فى البيت.

١- الأنعام : ٣٨.

(المساواه) قدمها لأنها الأصل المقيس عليه (نحو : (وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ)(۱) ، ...

******

(قوله : المساواه) أى : أمثلتها فهذا شروع فى الأمثله بعد الكلام على تعاريف الحقائق الثلاثه ولم يعين مقام كل منها فى كل مثال اكتفاء بما تقدم مما يفيد أن مقام المساواه هو مقام الإتيان بالأصل حيث لا مقتضى للعدول عنه ومقام الإيجاز هو مقام حذف أحد المسندين أو المتعلقات ومقام الإطناب هو مقام ذكر ما لا يحتاج إليه فى أصل المعنى كقصد البسط حيث الإصغاء مطلوب وكرعايه الفاصله ، وقد تقدم أن المساواه عباره عن لفظ أتى به ليدل على معناه بتمامه من غير أن يكون ناقصا عن أجزاء المعنى المراد ولا زائدا عليه.

(قوله : المقيس عليه) أى : الذى قيس عليه أى : نسب إليه الإيجاز والإطناب وهذا تفسير لما قبله ، وفيه أن الأصل الذى قيس عليه الإيجاز والإطناب إنما هو أصل المعنى المراد على ما اختاره المصنف فالوجه أنه إنما قدم المساواه لقله مباحثها ، ولك أن تقول إنها الأصل والمقيس عليه عند السكاكى وهذا القدر كاف فى تقديمها انتهى عبد الحكيم ، وفى ابن يعقوب إنما كانت المساواه أصلا يقاس عليها مع أنها نسبه أيضا يتوقف تعقلها على تعقل غيرها ؛ لأن تصورها من حيث ذاتها لا يتوقف على تعقل شىء بمعنى أن إدراك أن هذا دال على مجموع ما وضع له فقط من غير تعرض لأكثر من هذا لا يتوقف على شىء ومن هذا الوجه يقاس عليها وإنما يتوقف تعقلها على تعقل غيرها من حيث وصفها بالمساواه المعتبره اصطلاحا وهى أنها لفظ ليس فيه إيجاز أى : نقصان عن الأصل ولا إطناب أى : زياده عليه ولا يصح القياس عليها من هذا الوجه (قوله : ولا يحيق) أى : لا ينزل المكر السيئ وهو فى جانب الله أن يفعل بالعبد ما يهلكه ، وقوله إلا بأهله أى : إلا بمستحقه بعصيانه وكفره ، وإنما كان هذا الكلام مساواه ؛ لأن المعنى قد أدى بما يستحقه من التركيب الأصلى والمقام يقتضى ذلك ؛ لأنه لا مقتضى للعدول عنه إلى الإيجاز والإطناب. اه يعقوبى. وفى الفنرى حاق به الشىء :

۱- فاطر : ۴۳.

وقوله :

فإنّك كالليل الذى هو مدركى

وإن خلت أنّ المنتأى عنك واسع)

أى : موضع البعد عنك ذو سعه ، شبهه فى حال سخطه وهوله بالليل.

******

أحاط به ووصف المكر بالسيئ : إيماء إلى أن بعض المكر ليس سيئا كما فى قوله تعالى : (وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللهُ)(١) لأن مكر الله جزاء السيئ ، وجزاء السيئ ليس سيئا. اه.

كذلك مكر المقاتل المجاهد فى حال التحرف والتحيز ، وبهذا يندفع قول ابن السبكى فى العروس اعتراضا على المصنف : إن الآيه من قبيل الإطناب ؛ لأن السيئ زياده ، إذ كل مكر لا يكون إلا سيئا (قوله : وقوله) أى : النابغه الذبيانى فى مدح أبى قابوس وهو النعمان بن المنذر ملك الحيره حين غضب عليه وقد كان من ندمائه وأهل أنسه فمدحه بأن مطروده لا يفر منه ولو بعد فى المسافه ؛ لأن له أعوانا فى كل محل قرب أو بعد يأتون به إليه فمتى ذهب لمكان أدركه كالليل (قوله : وإن خلت) (٢) أى : ظننت والمنتأى بالنون الساكنه والتاء المفتوحه والهمزه المفتوحه الممدوده محل الانتياء وهو البعد مأخوذ من انتأى عنه أى : بعد فهو اسم مكان ، وعليه فلا يتعلق به الجار والمجرور ؛ لأن اسم المكان لا يعمل ولا فى الظرف على الصحيح ، وحينئذ فعنك متعلق بواسع لتضمنه معنى البعد ، وظاهر كلام الشارح أنه متعلق بالمنتأى حيث قال أى : موضع البعد عنك ذو سعه ، وأجيب بأنه حل معنى ، أو على رأى من جوز عمله فى الظرف.

(قوله : ذو سعه) فيه نظر ؛ لأن الموصوف بالسعه إنما هو المسافه التى بين المخاطب وموضع البعد الذى هو مقام المتكلم فكيف يوصف بها ذلك المكان؟ وأجيب بأن وصفه بها باعتبار وصف تلك المسافه التى لها به تعلق فهو من باب المجاز المرسل الذى علاقته التعلق (قوله : شبهه) أى : شبه الشاعر الممدوح ، (وقوله : فى حال سخطه) أى : عليه وهو له أى : تخويفه له ، وهذا تقييد للمشبه فهو بيان لحالته أى : شبه السلطان

١- آل عمران : ۵۴.

٢- البيت للنابغه فى ديوانه ص ۵۶ ، ولسان العرب (طور) ، (نأى) وكتاب العين ٨ / ٣٩٣.

قيل فى الآيه : حذف المستثنى منه ، وفى البيت : حذف جواب الشرط فيكون كل منهما إيجازا لا مساواه ؛ وفيه نظر ؛ لأن اعتبار هذا الحذف رعايه لأمر لفظى لا يفتقر إليه فى تأديه أصل المراد ، حتى لو صرح به لكان إطنابا ، بل تطويلا.

******

حال كونه فى تلك الحاله وليس هذا بيانا لوجه الشبه ؛ لأن وجه الشبه عموم الأماكن وبلوغه كل موطن فى أسرع لحظه ، وأشار الشارح بما ذكره لدفع ما يقال : إن المقام مقام مدح والمناسب له التشبيه بالأمر اللطيف فهلا شبهه بالصبح ، وحاصل الجواب أن الشاعر إنما قصد تشبيهه حال كونه فى هذه الحاله وهذه إنما يناسبها التشبيه بالليل ولو قصد تشبيهه حال كونه فى غير هذه الحاله لقال كأنك كالصبح ؛ لأن المناسب للمدح التشبيه بالأشياء اللطيفه - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : حذف المستثنى منه) أى : لأن المعنى لا يحيق المكر السيئ بأحد إلا بأهله (قوله : حذف جواب الشرط) أى : لأن التقدير وإن خلت أن المنتأى عنك واسع أى : فأنت مدركك لى فيه وجعل جواب الشرط محذوفا بناء على مذهب البصريين من أن الجواب لا يتقدم (قوله : وفيه) أى : فى هذا القيل (قوله : لأن اعتبار هذا الحذف) أى : فى الآيه والبيت (قوله : رعايه لأمر لفظى) المراد بالأمر اللفظى ما لا يتوقف إفاده المعنى عليه فى الاستعمال ، وإنما جر إلى تقديره مراعاه القواعد النحويه الموضوعه لسبك تراكيب الكلام وسمى ذلك أمرا لفظيا لعدم توقف تبادر المعنى المقصود على تقديره.

(قوله : لا يفتقر إليه إلخ) أى : لأن معنى المستثنى منه مفهوم من الكلام ، وكذلك الجزاء معناه مفهوم من المصراع الأول (قوله : إطنابا) أى : إن كان لفائده (قوله : بل تطويلا) أى : إن لم يكن فيه فائده أصلا ، والمراد بالتطويل التطويل بالمعنى اللغوى أى : الزائد لا لفائده وإن كان متعينا ، فاندفع ما يقال : إن الأولى أن يقول بل حشوا ؛ لأن الزائد متعين ، والحاصل أن ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء عنه بلا قرينه خارجه عن ذلك الكلام المأتى به يكون تقديره مراعاه للقواعد المتعلقه باللفظ ، فلا يكون حذفه إيجازا ، والمستثنى منه والجواب مستغنى عنهما فى ذلك التركيب غير محتاج إليهما فى الإفاده فلا يكون حذفهما إيجازا ، وما جرى العرف بذكره بحيث لا يستغنى عنه فى نفس التركيب إلا بقرينه خارجيه يكون حذفه إيجازا للحاجه إليه فى المعنى.

وبالجمله لا نسلم أن لفظ الآيه والبيت ناقص عن أصل المراد.

ايجاز

[إيجاز القصر]

(والإيجاز ضربان : إيجاز القصر ؛ وهو ما ليس بحذف ؛ نحو قوله تعالى : (وَلَكُمْ فِي الْقِصاصِ حَياةٌ ؛) فإن معناه كثير ولفظه يسير) ...

******

[إيجاز القصر] :

(قوله : بالجمله) أى : وأقول قولا ملتبسا بالجمله أى : بالإجمال أى : وأقول قولا مجملا. (قوله : والإيجاز) أى : من حيث هو على ضربين ؛ وذلك لأن اللفظ قد ينظر فيه إلى كثره معناه بدلاله الالتزام من غير أن يكون فى نفس التركيب حذف ، ويسمى بهذا الاعتبار إيجاز القصر لوجود الاقتصار فى العباره مع كثره المعنى وقد ينظر فيه من جهه أن التركيب فيه حذف ويسمى إيجاز الحذف والفرق بين إيجاز الحذف والمساواه ظاهر ، وكذا الفرق بين مقاميهما ؛ لأن مقام المساواه هو مقام الإتيان بالأصل ولا مقتضى للعدول عنه ، ومقام الإيجاز المذكور هو مقام حذف أحد المسندين أو المتعلقات ، وأما الفرق بين إيجاز القصر والمساواه وبين مقاميهما فهو أن المساواه ما جرى به عرف الأوساط الذين لا ينتبهون لإدماج المعانى الكثيره فى لفظ يسير ، والإيجاز بالعكس ، ومقام المساواه كثير مثل أن يكون المخاطب ممن لا يفهم بالإيجاز أو لا يتعلق غرضه بإدماج المعانى الكثيره ، ومقام الإيجاز كتعلق الغرض بالمعانى الكثيره ويكون الخطاب مع من يتنبه لفهمها ولا يحتاج معه إلى بسط (قوله : إيجاز القصر) أى : ما يسمى بايجاز القصر بكسر القاف على وزن عنب كما حققه بعضهم ، وإن كان المشهور فيه فتح القاف وسكون الصاد كشهد (قوله : وهو ما ليس بحذف) أى : وهو الكلام الذى ليس ملتبسا بحذف فى نفس تركيبه ، ولكن فيه معان كثيره اقتضاها بدلاله الالتزام أو التضمن فالباء للملابسه ، ويصح جعلها للسببيه أى : وهو إيجاز ليس بسبب الحذف ، بل بسبب قصر العباره مع كثره المعنى (قوله : (وَلَكُمْ فِي الْقِصاصِ)) (١) أى :

١- البقره : ١٧٩.

وذلـك لأـن معناه : أن الإنسان إذا علم أنه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له إلى أن لا يقـدم على القتل ؛ فارتفع بالقتل الـذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض ، وكان بارتفاع القتل حياه لهم.

(ولا حذف فيه) أى : ليس فيه حذف شـىء مما يؤدى به أصل المراد واعتبار الفعل الذى يتعلق به الظرف رعايه لأمر لفظى حتى لو ذكر كان تطويلا.

******

فى نفسه ولا يقـدر فى مشـروعيته ، وإلا كان فيه حذف وسـيأتى أنه لا حذف فيه ، وقوله : لكم : خبر أول ، وفى القصاص : خبر ثان وحياه : مبتدأ مؤخر (قوله : فإن معناه) أى : ما عنى ، وقصد أن يفيده ولو بالالتزام.

(قوله : وذلـك) أى وبيان ذلك أى : كون لفظه يسـيرا ومعناه كثيرا (قوله : لأن معناه إلـخ) زاد معناه ولم يقل لأن الإنسان إلـخ : إشـاره إلى أن مـا ذكره مـدلول قوله تعـالى (وَلَكُمْ فِى الْقِصـاصِ ،) فلفظه يسـير ومعنـاه كثير ، ولو قـال لأـن الإنسان إلـخ : لكان المتبـادر منه أنه دليـل على دعوى تضـمن القصاص للحياه فيقتضـى أن كل دعوى لها دليل إيجاز وهو ممنوع ، وقوله : لأن معناه أى : الالتزامى ؛ وذلك لأن المدلول المطابقى لهذا الكلام الحكم بأن القصاص فيه الحياه للناس فيسـتفاد منه أن الإنسان إذا علم إلـخ (قوله : حياه لهم) أى : إبقاء لحياتهم (قوله : ولا حذف فيه) هذا من تمام العله بيان لتطبيق المثال على القاعده الكليه (قوله : أصـل المراد) أى : وهو قوله سـابق : لأـن الإنسـان إلـخ (قوله : واعتبـار الفعـل) المراد به الفعـل اللغوى على حـذف مضاف أى : واعتبار دال الفعل أى : الحدث فيشـمل الاسم إن قدر متعلقا ، وهذا جواب عما يقال : إن فى الآيه حذفا ، وحينئذ فلا يصح النفى فى قول المتن ولاـ حـذف فيه (قوله : الظرف) يحتمـل أنه أراد به الجنس فيشـمل الطرفين أو أنه أراد الأـول ، والثـانى تابع له فى التعلق (قوله : لأمر لفظى) أى : لقاعده نحويه موضوعه لأجل سـبك تركيب الكلام وهى أن كل جار ومجرور لا بد له من متعلق يتعلق به ، لا أن اعتبار ذلك الفعل يتوقف عليه أصل المعنى.

(قوله : كان تطويلا) الأحسن أن يقول حشوا ؛ لأن الزائـد متعين ، وأجاب بعضـهم بأن مراد الشارح بالتطويل التطويل اللغوى وهو الزائد لا لفائده وإن كان متعينا فيشمل الحشو ، وإنما لم يعبر بالحشو رعايه للأدب فى اللفظ القرآنى.

(وفضله) أى : رجحان قوله : (وَلَكُمْ فِى الْقِصاصِ) (على ما كان عندهم أوجز كلام فى هذا المعنى ؛ وهو) قولهم : (القتل أنفى للقتل - بقله حروف ما يناظره) أى : اللفظ الذى يناظر قولهم : القتل أنفى للقتل (منه) أى : من قوله (وَلَكُمْ فِى الْقِصاصِ حَياةٌ ؛) لأن قوله : (وَلَكُمْ) زائد على قولهم : القتل أنفى للقتل ؛ فحروف (فِى الْقِصاصِ حَياةٌ) مع التنوين : أحد عشر ، وحروف القتل أنفى للقتل : أربعه عشر ؛ ...

******

(قوله : وفضله) مبتدأ خبره قوله : بقله إلخ ، وقوله على ما كان إلخ : متعلق بفضله ، وقوله : أوجز : خبر كان ، وقوله : عندهم : ظرف لأوجز ، وحاصل ما فى المقام أن المعنى المشار إليه فى الآيه وهو كون القتل بالقتل يمنع القتل فتثبت به الحياه قد نطقت العرب بكلام قصدا لإفادته على وجه الإيجاز ، وأراد المصنف أن يفرق بين الكلام القرآنى والكلام الذى جرى فى ألسنتهم وإن كان كل من إيجاز القصر فذكر أوجها سبعه يتبين بها الفضل بين الكلامين والفرق بين العبارتين (قوله : أى رجحان قوله ولكم إلخ) إنما لم يسقط قوله : ولكم مع أنها لا دخل لها فى إفاده المعنى المراد ليستقيم كلام المصنف فى قوله ما يناظره منه (قوله : على ما كان عندهم) أى : على الكلام الذى كان عندهم أى : فى اعتقادهم ولعل نكته التقييد به أنه ليس كذلك فى الواقع ؛ لأن أوجز شىء فى هذا المعنى فى الواقع القصاص حياه ، وقوله : فى هذا المعنى أى : وهو كون القتل بالقتل يمنع القتل فتثبت به الحياه (قوله : وهو) أى : الكلام الذى هو أوجز كلام عندهم فى هذا المعنى (قوله : القتل) أى : قصاصا ، وقوله : أنفى للقتل أى : أكثر نفيا للقتل ظلما من غيره ، ويحتمل أن أفعل ليس على بابه أى : القتل قصاصا ناف للقتل ظلما لما يترتب عليه من القصاص (قوله : أى اللفظ) تفسير لما ، وقوله : قولهم : بيان لمرجع ضمير يناظره البارز ، وأما المستتر فهو عائد على ما (قوله : منه) أى : حال كون المناظر لقولهم منه (قوله : وما يناظره منه) أى : واللفظ الذى يناظر قولهم : القتل أنفى للقتل من جمله قوله تعالى" ولكم فى القصاص حياه" هو قوله : فى القصاص حياه.

(قوله : لأن قوله إلخ) عله لقوله وما يناظره منه هو قوله إلخ (قوله : فحروف إلخ) أى : لأن حروف إلخ وهذا بيان لقله حروف ما يناظر قولهم (قوله : من التنوين)

أعنى : الحروف الملفوظه ؛ إذ بالعباره يتعلق الإيجاز لا بالكتابه.

(والنص) أى : وبـالنص (على المطلوب) يعنى : الحياه (وما يفيـده تنكير (حَياةٌ) من التعظيم لمنعه) أى : منع القصاص إياهم (عما كانوا عليه من قتل جماعه ...

******

قيـل الأولى تركـ عـد التنوين ؛ لأنه تابع لحركه الآخر ، فإن حركـ وجـد التنوين ، وإن سـكن للوقف سـقط ، وحينئـذ فلا اعتبار للتنوين لثبوته فى حـال دون حال فحروفه الملفوظه الثابته وصـلا ووقفا عشـره (قوله : أعنى إلـخ) جواب عما يقال إن حروف فى القصاص حياه ثلاثه عشـر باعتبار التنوين ؛ لأن من جمله حروفه ياء فى وهمزه أل ، وحينئذ فلا يتم قولكم : إن حروفه أحد عشـر باعتبار التنوين (قوله : إذ إلخ) إذ تعليليه ، وقوله بالعباره ، متعلق بقوله : يتعلق أى ؛ لأن الإيجاز إنما يتعلق بالعباره لا بالكتابه حتى تكـون حروف قـوله فى القصـاص حيـاه أزيـد ممـا ذكر (قـوله : والنص على المطلوب) أى : التصـريح به لأجـل أن يرغب العـام والخـاص فيه ويحـافظوا عليه ؛ لأن النص على المطلوب أعون على القبول بخلاف قولهم المـذكور فإنه يـدل على المطلوب وهو ثبوت الحيـاه باللزوم من جهه أن نفى القتل يسـتلزم ثبوت الحياه ، وقـد يقال : إن هـذا الوجه معارض بكون كلامهم فيه سـلوك طريق البرهان وهو فن من فنون البلاغه تأمل.

ويمكن دفعه بـأن ذلـك إذا لم يقتض المقام التصـريح والتنصـيص لغرض فى ذلك ، والمقام هنا يقتضـى التصـريح والتنصـيص ليرغب العام والخاص فى تلك الحياه ويحافظ الجميع عليها (قوله : أى وبالنص) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصـنف والنص : عطف على قوله سابقا : قله حروفه ، وكـذا ما بعـده من قوله : وما يفيـده واطراده إلـخ (قوله : وما يفيـده) أى : وبما يفيده تنكير حياه من التعظيم ، إذ معنى الآيه : ولكم فى هذا الجنس الذى هو القصاص حياه عظيمه (قوله : من التعظيم) بيان لما (قوله : لمنعه إلخ) عله لعظم الحياه الحاصـله بالقصاص أى : وإنما عظمت تلك الحياه الحاصـله بالقصاص لمنعه إلخ (قوله : أى منع القصاص إيـاهم إلـخ) أشـار بهـذا إلى أن إضـافه المصـدر فى منعه إلى الفاعـل والمفعول محـذوف ، لاـ أنه من إضافه المصـدر للمفعول والفاعل محذوف (قوله : عما كانوا عليه) أى : فى الجاهليه من قتل جماعه أى : عصبه القاتل فكانوا فى الجاهليه

بواحد) فحصل لهم فى هذا الجنس من الحكم - أعنى القصاص - حياه عظيمه (أو) من (النوعيه ؛ أى) ولكم فى القصاص نوع من الحياه ؛ وهى الحياه (الحاصله للمقتول) أى : الذى يقصد قتله (والقاتل) أى : الذى يقصد القتل (بالارتداع) عن القتل ...

******

إذا قتل واحد شخصا قتلوا القاتل وقتلوا عصبته ، فلما شرع القصاص الذى هو قتل القاتل فقط كان فى القصاص حياه لأولياء القاتل ؛ لأن القاتل إذا قتل وحده كان فيه حياه عظيمه لأصحابه بعدم قتلهم معه ، وكذا له بسبب اشتراط الكفاءه ، وأما قبل مشروعيته واتباع ما كانت عليه العرب من قتل الجماعه بالواحد كان فيه إماته عظيمه ؛ لأنه إذا قتل واحد قتل فيه هو وأصحابه ففيه إماته لأصحابه (قوله : بواحد) أى : بسبب قتل مقتول واحد قتله قاتل واحد (قوله : فحصل لهم) أى : للجماعه الذين كانوا يقتلون وهم أولياء القاتل ، (وقوله : فى هذا الجنس) فى سببيه ، (وقوله : من الحكم) أى : المحكوم به بيان لهذا الجنس ، (وقوله : أعنى) أى : بالحكم ، وقوله حياه : فاعل حصل ، والمعنى فحصل لأولياء القاتل حياه عظيمه بسبب القصاص ، ويصح أن يراد بالجنس مطلق الحياه ، وقوله : من الحكم من فيه تعليليه ، وقوله : أعنى أى : بالحكم ، وحينئذ فالمعنى فحصل لهم حياه عظيمه من مطلق الحياه من أجل القصاص ، وعليه ففى بمعنى من - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : أو من النوعيه) أشار بتقدير من إلى أن قول المصنف : أو النوعيه عطف على التعظيم لا يقال : إن الحياه العظيمه نوع من الحياه ، وحينئذ فلا تصح المقابله فى كلام المصنف ؛ لأنا نقول حيثيه النوعيه غير حيثيه التعظيم وإن كانت الحياه العظيمه نوعا ، والحاصل أن الحياه العظيمه وإن كانت نوعا إلا أن نوعيتها حاصله غير مقصوده فصحت المقابله بهذا الاعتبار (قوله : نوع من الحياه) إنما قال : نوع ؛ لأن هذا ليس حياه حقيقه بل المراد بقاؤها واستمرارها فهو نوع من الحياه لا حقيقه الحياه بمعنى ابتدائها بعد عدم (قوله : الحاصله) هو فى كلام المصنف بالجر صفه للنوعيه والشارح غير إعراب المصنف كما ترى إلا أن يقال : إن قول الشارح وهى الحياه حل معنى لا حل إعراب (قوله : أى الذى يقصد قتله) أشار الشارح بهذا إلى أن مراد المصنف بالمقتول المقتول بالقوه لا بالفعل ؛ لأنه لم يحصل له حياه (قوله : أى الذى يقصد القتل) أى : فهو قاتل

لمكان العلم بالاقتصاص.

(واطراده) أى : ويكون قوله : (وَلَكُمْ فِي الْقِصاصِ حَياةٌ) مطردا ؛ إذ الاقتصاص مطلقا سبب للحياه ، بخلاف القتل فإنه قد يكون أنفى للقتل ؛ كالذى على وجه القصاص ، وقد يكون أدعى له ؛ كالقتل ظلما.

(وخلوه عن التكرار) بخلاف قولهم فإنه يشتمل على تكرار [القتل] ، ولا يخفى أن الخالى عن التكرار أفضل من المشتمل عليه وإن لم يكن مخلا بالفصاحه.

(واستغنائه عن تقدير محذوف) بخلاف قولهم ؛ ...

******

بالقوه لا بالفعل (قوله : لمكان العلم بالاقتصاص) هذا عله للارتداع ومكان مصدر ميمى من كان التامه أى : وإنما ارتدع لوجود العلم بالقصاص فالقاتل إذا علم بالقصاص حين يهم بالقتل كف عنه فيسلم هو وصاحبه من القتل فصار القصاص سببا فى استمرار حياتهما (قوله : واطراده) أى : عمومه لأفراده (قوله : ولكم فى القصاص) الأولى حذف لكم ، إذ لا دخل لها فى المناظره (قوله : مطردا) أى : عاما لكل فرد من أفراده (قوله : مطلقا) أى : فى كل وقت وفى كل فرد من أفراد المكلفين (قوله : بخلاف القتل) أى : فى قولهم القتل أنفى للقتل فإنه لا اطراد فيه ، إذ ليس كل قتل أنفى للقتل ، بل تاره يكون أنفى له وتاره يكون أدعى له وجعل كلامهم هذا غير مطرد بالنظر لظاهره وإن كان بحسب المراد منه وهو القتل قصاصا مساويا للآيه فى الاطراد ، والحاصل أن ترجيح الآيه على كلامهم بالاطراد فى الآيه وعدمه فى كلامهم بالنظر لظاهر كلامهم - وهذا كاف فى الترجيح.

(قوله : بخلاف قولهم فإنه يشتمل إلخ) هذا يشعر بأن المعنى هنا متحد وهو كذلك من جهه أن كلا بمعنى إزهاق الروح وإن كان الأول على جهه القصاص ، والثانى على جهه الظلم فهو تكرار فى الجمله (قوله : أفضل من المشتمل عليه) أى : لأن التكرار من حيث إنه تكرار من عيوب الكلام (قوله : وإن لم يكن مخلا) أى : وإن لم يكن التكرار مخلّا للفصاحه والواو للمبالغه ، ويقال له واو النكايه أى : هذا إذا كان التكرار مخلّا بالفصاحه بل وإن لم يكن مخلا بها ؛ وذلك لأن الكلام الذى فيه التكرار قد يكون فصيحا كما هنا وقد يكون غير فصيح كما بين فى محله فإن قلت فى هذا التكرار

فإن تقديره : القتل أنفى للقتل من تركه (والمطابقه) أى : وباشتماله على صنعه المطابقه ؛ وهى الجمع بين معنيين متقابلين ...

******

رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلت : إن الترجيح من جهه لا ينافى المرجوحيه من جهه أخرى فكلامهم اشتمل على التكرار وعلى رد العجز على الصدر فبالنظر إلى الجهه الأولى معيب وبالنظر لجهه الرد حسن فحسنه ليس من جهه التكرار بل من جهه رد العجز على الصدر ، ولهذا قالوا الأحسن فى رد العجز على الصدر ألّا يؤدى إلى التكرار بألّا يكون كل من اللفظين بمعنى الآخر ، ولا يقال : إن كلامهم قد تعادل فيه نكتتا العيب والحسن فيتساقطان وصار حينئذ لا عيب فيه ؛ لأنا نقول نكته الرد ضعيفه فلا تعادل التكرار - تأمل - قرره شيخنا العدوى.

(قوله : فإن تقديره القتل أنفى للقتل من تركه) جعل كلامهم محتاجا للتقدير إذا كان أفعل فيه على بابه ، والظاهر أنه ليس على بابه ، وحينئذ فيكون مستغنيا عن تقدير محذوف كالآيه على أنه إذا كان على بابه ففى جعله محتاجا للتقدير نظر ؛ لأن اعتبار هذا الحذف رعايه لأمر لفظى أى : مراعاه للقواعد النحويه الموضوعه لسبك تراكيب الكلام وليس اعتباره للافتقار إليه فى تأديه أصل المعنى المراد ، فاعتبار هذا الحذف كاعتباره فى الآيه والبيت السابقين ، وأجيب بأن هذا التقدير يتوقف عليه أصل المراد ؛ لأن تفضيل القتل على تركه لا على غيره من الضرب والجرح وغيرهما لا يفهم بدون تقدير هذا المحذوف ، فالتقدير المذكور يتوقف عليه إفاده المعنى المراد بخلاف التقدير فيما مر من الآيه والبيت ، لكن مقتضى ذلك أنه من إيجاز الحذف وظاهر كلام المصنف أنه من ايجاز القصر - فتأمل.

(قوله : من تركه) لا يخفى أن الترك لا ينفى القتل حتى يصلح لأن يكون مفضلا عليه ، والمراد أنفى من كل زاجر. اه أطول.

(قوله : متقابلين) أى : سواء كان التقابل على وجه التضاد أو السلب والإيجاب ، أو غير ذلك كما سيأتى شرح ذلك ، وتعبيره هنا بالمتقابلين : أولى مما عبر به فى المطول ، حيث قال : وهى الجمع بين المعنيين المتضادين : كالقصاص والحياه ؛ لأن القصاص

فى الجمله كالقصاص والحياه.

[إيجاز الحذف]

(وإيجاز الحذف) عطف على إيجاز القصر (والمحذوف إما جزء جمله) عمده كان أو فضله (مضاف) بدل من [جزء جمله] ...

******

ليس ضدا للحياه ، بل سببا (١) للموت الذى هو ضد للحياه ، بناء على أنه أمر وجودى يقوم بالحيوان عند مفارقه روحه له.

(قوله : فى الجمله) متعلق بقوله المتقابلين ، والمعنى على المبالغه أى : ولو فى الجمله أى : هذا إذا كان تقابلهما بحسب ذاتيهما ، بل ولو كان تقابلهما فى الجمله أى : بحسب ما استلزماه وذلك كالقصاص والحياه ؛ فإن القصاص إنما كان مقابلا للحياه ومضادا لها باعتبار أن فيه قتلا ، والقتل يشتمل على الموت المقابل للحياه ، فجعل ما يشتمل على القتل مقابلا فى الجمله.

[إيجاز الحذف] :

(قوله : وإيجاز الحذف) أى : والايجاز الحاصل بسبب حذف شىء من الكلام فهو من إضافه المسبب إلى السبب (قوله : إما جزء جمله) المراد بجزء الجمله ما ليس مستقلا كالشرط وجوابه ، وبالجمله ما كان مستقلا (قوله : عمده كان أو فضله) عمده خبر كان مقدما ، وأشار الشارح بذلك التعميم إلى أن المصنف أراد بجزء الجمله هنا ما يعم الجزء الذى يتوقف عليه أصل الإفاده وغيره فدخل العمده كالمبتدأ والخبر والفاعل والفضله كالمفعول ، والدليل على أن المصنف أراد بجزء الجمله ما ذكره بعد ذلك ، وبهذا اندفع ما اعترض به على المصنف حيث أبدل المضاف من جزء الجمله ومثل له بالآيه ، مع أن المضاف المحذوف فى الآيه مفعول لا جزء جمله ؛ لأن الجمله والكلام مترادفان فلا يكون جزءا لها إلا ما كان عمده من مسند أو مسند إليه وما عداهما من المتعلقات فخارجه عن حقيقتها (قوله : بدل) أى : بدل كل من كل لا بدل بعض لعدم الضمير فيه الرابط له بالكل المبدل منه ، وإنما لم يجعله نعتا ؛ لأنه وإن كان مشتقا ، وكذا ما بعده ، لكن عطف عليه ما لا يصح جعله نعتا وذلك قوله صفه وشرط لعدم اشتقاقهما ،

١- فى المطبوعه : سبب.

(نحو : (وَسْئَلِ الْقَرْيَهَ)(۱)) أى : أهل القريه (أو موصوف ؛ نحو :

أنا ابن جلا) وطلّاع الثّنايا

متى أضع العمامه تعرفونى (۲)

الثنيه : العقبه ، ...

******

فجعل الكل بدلا ليصح الإعراب فيها جميعا ، ولا يقال نجعل قوله مضاف أو موصوف : صفتين لكونهما مشتقين ، وقوله : أو صفه أو شرط : بدلين ، وإذا اجتمع البدل والصفه قدمت الصفه ، والصفه هنا مقدمه ؛ لأنا نقول لا يصح ذلك ؛ لأن المعطوف على البدل بدل وعلى النعت نعت ، وقولهم إذا اجتمعت التوابع يقدم منها النعت ، ثم كذا معناه إذا لم يكن هناك عاطف.

(قوله : نحو (وَسْئَلِ الْقَرْيَهَ)) هذا مثال لما فيه حذف الجزء المضاف وهو مفعول ، والتمثيل لما ذكر بالآيه بناء على أن القريه لم يرد بها أهلها مجازا مرسلا لعلاقه الحاليه أو المحليه ، وإلا فلا حذف ، وكذا على ما قاله داود الظاهرى من أن اسم القريه مشترك بين المكان وأهله (قوله : نحو أنا ابن جلا إلخ) هذا البيت من كلام العرجى بسكون الراء (قوله : وطلاع الثنايا) بالجر عطفا على جلا ، ويجوز رفعه عطفا على ابن (قوله : متى أضع العمامه تعرفونى) يحتمل أن المعنى متى أضع عمامه الحرب على رأسى وهى البيضه الحديد التى يلبسها المحارب على رأسه تعرفونى أى : تعرفوا شجاعتى ولا تنكروا تقدمى وغناى عنكم ، ويحتمل أن المعنى متى أضع العمامه التى فوق رأسى على الأرض تعرفونى شجاعا ؛ لأنى عند وضعها أتشمر للحرب وألبس البيضه وهى ما يستر الرأس من الحديد فيظهر بذلك شجاعتى وقوتى ويتبين بذلك صدقى فى الانتساب ، ويحتمل أن المعنى متى أضع العمامه التى سترت بها وجهى لأجل النكاره وإخفاء الحال تعرفونى أى : يزل الإبهام والخفاء ، والفرق بين هذا المعنى الأخير والذى قبله : أنه يتقدم للمخاطبين معرفه للمتكلم على المعنى المتقدم ، بخلاف المعنى الأخير فإنه يقتضى أنه سبق لهم به معرفه ولكن خفى عليهم حاله بوضع العمامه على وجهه وستره بها (قوله : الثنيه)

۱- يوسف : ۸۲.

۲- البيت أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ۱۴۹ ، وهو لسحيم بن واثله فى الاشتقاق ص ۴۲۴.

وفلاـن طلاـع الثنايـا ؛ أى : ركـاب لصـعاب الأـمور ، وقوله : جلاـ : جمله وقعت صـفه لمحـذوف (أى) أنا ابن (رجل جلا) أى : انكشف أمره ، أو كشف الأمور ، وقيل : جلا هاهنا علم ، وحذف التنوين ...

******

أى : التى هى واحـد الثنايـا ، وقوله العقبه أى : المحـل المرتفع (قوله : وفلاـن طلاـع الثنايا إلـخ) أشار بهـذا إلى أن المراد بكونه طلاـع الثنايـا ركوبه لصـعاب الأـمور لقوه رجوليته ورفعه همته وشـده شـكيمته فلاـ يميـل إلى الأـمور المنخفضه ؛ لأن المعالى لا تكتسب إلا من الصـعاب ، وحينئذ ففى قوله : وطلاع الثنايا تجوز حيث شبه صعاب الأمور بالثنايا أى : الأماكن المرتفعه كالجبال ، واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعاره المصرحه وقوله طلاع ترشيح.

(قوله : جمله وقعت صـفه لمحذوف) اعترض بأن الموصوف بالجمله والظرف لا يحذف إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن نحو : منا ظعن أى : منا فريق ظعن ، ونحو : ما منهم تكلم أى : ما منهم أحـد تكلم أو بعض اسم مجرور بفى نحو : ما فيهم نجا ، أى : ما فيهم أحد نجا ، وكما فى قوله :

لو قلت ما فى قومها لم تيثم

يفضلها فى حسب وميسم (١)

أى : ما فى قومها أحد يفضلها والموصوف هنا ليس كذلك ، وأجيب بأن هذا الشرط ليس متفقا عليه ، بل هو طريقه لبعضهم بل قضـيه كلام المطول عدم ارتضاء هذا الشـرط لحكايته له بقيل بعد أن أقر كلام المتن على ظاهره ، وفى شـرح التوضـيح فى باب النعت تقييـد هـذا الشـرط بما إذا كان المنعوت مرفوعا ، ولا يخفى أن المنعوت فى البيت مجرور ، ثم إذا بنينا على اشتراط ذلك الشرط مطلقا فيقال : إن جلا علم منقول من الجمله لا أنه صفه لمحذوف (قوله : أى انكشف أمره) أى : ظهر واتضح أمره بحيث لاـ يجهـل ، وعلى هـذا المعنى فيكـون جلاـ فعلاـ لازمـا (قوله : أو كشف الأـمور) أى : بينهـا وعلى هـذا فيكون متعـديا ومفعوله محـذوف ، وأشار الشارح بذلك إلى أن جلا يسـتعمل لازما فيفسـر بالمعنى الأول ، ومتعديا فيفسـر بالمعنى الثانى (قوله : هاهنا) يعنى فى البيت ، وعلى

١- الرجز لحكيم بن معيه فى خزانه الأدب ٥ / ٦٣ ، ٦٢ ، والخصائص ٢ / ٣٧٠.

باعتبار أنه منقول عن الجمله ؛ أعنى الفعل مع الضمير ، لا- عن الفعل وحده (أو صفه ؛ نحو : (وَكانَ وَراءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً)(۱) أى :) كل سفينه (صحيحه ، أو نحوها) كسليمه ، أو غير معيبه (بدليل ما قبله) وهو قوله : (فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَها) لدلالته على أن الملك كان لا يأخذ المعيبه.

(أو شرط كما مر) فى آخر باب الإنشاء (أو جواب شرط) وحذفه يكون (إما لمجرد الاختصار ؛ ...

******

هذا القول يكون لا- شاهد فى البيت لعدم الحذف فيه (قوله : باعتبار أنه منقول عن الجمله) أى : والعلم المنقول عن الجمله يحكى (قوله : مع الضمير) أى : المستتر (قوله : لا عن الفعل وحده) أى : ولا النون ، إذ ليس فيه وزن الفعل المانع من الصرف ولا- زياده كزياده الفعل ، والحاصل أن الفعل المنقول للعلميه إن اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجمله علما فهو محكى ، وإن لم يعتبر معه الضمير فحكمه حكم المفرد فى الانصراف وعدمه ، فإن كان على وزن يخص الفعل أو فى أوله زياده كزياده الفعل فإنه يمنع من الصرف ، وإن لم يكن كذلك فإنه يصرف فيرفع بالضمه وينصب بالفتحه ويجر بالكسره حال كونه منونا (قوله : (وَكانَ وَراءَهُمْ)) أى : أمامهم على بعض التآويل (قوله : بدليل إلخ) أى : وإنما قلنا الوصف محذوف بدليل إلخ (قوله : لدلالته على أن الملك كان لا- يأخذ المعيبه) أى : فيفهم منه أنه إنما كان يأخذ السليمه ، ولو كان يأخذ المعيبه والسليمه لم يكن لإعابتها فائده (قوله : أو شرط) أى : أو جزء جمله شرط (قوله : كما مر) أى : فى آخر باب الإنشاء أى : من تقدير الشرط فى جواب الأمور الأربعه وهى التمنى والاستفهام والأمر والنهى ، قال المصنف فيما تقدم : وهذه الأربعه يجوز تقدير الشرط بعدها كقولك : ليت لى مالا- أنفقه أى : إن أرزقه أنفقه ، وأين بيتك أزرك أى : إن تعرفنيه أزرك ، وأكرمنى أكرمك أى : إن تكرمنى أكرمك ، ولا تشتم يكن خيرا لك أى : إن لا تشتم يكن خيرا.

(قوله : أو جواب شرط) أى : جازم أو غير جازم بدليل ما يأتى (قوله : إما لمجرد الاختصار) أى : للاختصار المجرد عن النكته المعنويه يعنى أن حذف الجواب قد

۱- الكهف : ۷۹.

نحو (وَإِذا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا ما بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَما خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)(١) فهذا شرط حذف جوابه (أى : أعرضوا بدليل ما بعده) وهو قوله تعالى : (وَما تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آياتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كانُوا عَنْها مُعْرِضِينَ)(٢).

******

يكون لنكته لفظيه فقط وهى الاختصار كما هنا ، بخلاف الحذف لما يأتى فإنه لنكتتين ، وإنما كان الاختصار نكته موجبه للحذف فرارا من العبث لظهور المراد ، وانظر لم ذكر المصنف نكته الحذف هنا دون غيره مما قبله ولم اقتصر هنا على ما ذكره من النكات مع أن الظاهر أنها قد تكون غير ما ذكر كاختبار تنبيه السامع ، أو مقدار تنبهه ، أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين؟ وقد يقال خص هذا النوع بذكر نكت الحذف دون ما قبله للاهتمام به ؛ لأن فيه حذف كلام برأسه واقتصر على ما ذكره من النكت للاعتناء بما ذكره من النكتتين لكثره قصد الحذف لهما حتى كأن الحذف لا يكون إلا لهما ، ولهذا أوردهما بالعباره المشعره بالحصر. اه قرمى.

(قوله : (اتَّقُوا ما بَيْنَ أَيْدِيكُمْ)) أى : مما قد يخص بعض الناس من عذاب الدنيا كما فعل بغيركم (قوله : وما خلفكم) أى : ما يكون بعد موتكم وبعد بعثكم من عذاب الآخره (قوله : لعلكم ترحمون) أى : بإنجائكم من العذابين ، واعترض ابن السبكى فى العروس على المصنف فى تمثيله بالآيه للحذف لمجرد الاختصار بأنه يمكن أن يكون الحذف فيها من القسم الثانى أى : كالآيه الآتيه بأن يكون حذف الجواب إشاره إلى أنهم إذا قيل لهم ذلك فعلوا شيئا لا يحيط به الوصف ، وإما لقصد أن تذهب نفس السامع كل مذهب ممكن فلا يتصور مطلوبا أو مكروها ، إلا ويجوز أن يكون الأمر أعظم منه بخلاف ما لو اقتصر على ذكر شىء فربما خف أمره عنده - اه.

وقد يفرق بين هذه الآيه والآيه الآتيه بأن هذه الآيه قد ذكر ما يدل على جواب الشرط المذكور فيها بخلاف الآتيه ، وأيضا الآيه الآتيه جديره بأن يقدر الجواب فيها أمرا فظيعا لا يحيط به وصف بقرينه السياق ومعونه المقام ، بخلاف هذه الآيه بدليل ما بعدها (قوله : فهذا) أى : قوله وإذا قيل لهم شرط إلخ ، وفيه أن الشارح تقدم له فى المساواه فى

١- يس : ۴۵.

٢- يس : ۴۶.

(أو للدلاله على أنه) أى : جواب الشرط (شىء لا يحيط به الوصف ، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ؛ ...

******

قول الشاعر : فإنك كالليل الذى هو مدركى إلخ - أنه قال ما محصله : إن حذف الجواب فى مثله رعايه لأمر لفظى من غير أن يفتقر إليه فى تأديه أصل المراد حتى لو صرح به كان إطنابا ، بل تطويلا يعنى : فلا يكون من إيجاز الحذف فى شىء ، وهنا قد حكم هو والماتن على أن الآيه المذكوره من إيجاز الحذف ، فقد جعل حذف الجواب هنا من إيجاز الحذف وفيما مر من المساواه لا من الإيجاز وهذا تناقض ، وأجيب بأن جواب الشرط فى البيت المتقدم تقدم ما يدل عليه ، فأغنى عرفا عن إعادته ؛ لأنه لما تقدم عليه فكأنه ذكر وفى الآيه المذكوره هنا دل عليه متأخر فلما تأخر الدليل ضعفت دلالته عليه - فكأنه لم يذكر - وتأمله.

(قوله : لا يحيط به الوصف) أى : لا يحصره وصف واصف بل هو فوق كل ما يذكر فيه من الوصف وذلك عند قصد المبالغه لكونه أمرا مرهوبا منه فى مقام الوعيد أو مرغوبا فيه فى مقام الوعد والقرائن تدل على هذا المعنى ، ويلزم من كونه بهذه الصفه ذهاب نفس السامع إن تصدى لتقديره كل مذهب فما من شىء يقدره فيه إلا ويحتمل أن يكون هناك أعظم من ذلك ، وهذان المعنيان أعنى : كونه لا يحيط به الوصف وكون نفس السامع تذهب فيه كل مذهب ممكن مفهومهما مختلف ومصدوقهما متحد قد يقصدهما البليغ معا ، وقد يخطر بباله أحدهما فقط ، ولتباينهما مفهوما عطف الثانى بأو فقال : أو لتذهب نفس السامع فى تقديره كل مذهب فيحصل الغرض من كمال الترغيب أو الترهيب ، ولاتفاقهما مصدوقا مثل لهما معا بمثال واحد (قوله : كل مذهب ممكن) أى : فى كل طريق ذهاب ، فكل منصوب على الظرفيه أو كل ذهاب فهو منصوب على المصدريه ، والمراد أن تتعلق نفس السامع إن تصدى لتقديره بكل ما كان يمكن أن يكون جوابا لذلك الشرط ، فإذا سمع السامع (وَلَوْ تَرى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ)(1) ذهبت نفسه وتعلقت بكل طريق ممكن وجعلته جوابا كسقوط لحمهم أو

۱- الأنعام : ۲۷.

مثالهما : (وَلَوْ تَرى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ)(١) فحذف جواب الشرط للدلاله على أنه لا يحيط به الوصف ، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن.

(أو غير ذلك) المذكور ، كالمسند إليه والمسند والمفعول ، كما مر فى الأبواب السابقه. وكالمعطوف مع حرف العطف (نحو : (لا يَسْتَوِى مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقاتَلَ)(٢) أى : ومن أنفق من بعده وقاتل ؛ ...

******

حرقهم أو ضربهم إلخ (قوله : مثالهما) أى : المثال الصالح لملاحظه كل منهما على البدل أو معا (قوله : فحذف جواب الشرط) أى : بناء على أن لو للشرط فإن كانت للتمنى فلا جواب لها وعلى أنها شرطيه ، فيقدر الجواب لرأيت أمرا فظيعا ، مثلا فإن قلت : تقدير الجواب بما ذكر فيه شىء ؛ لأن عظمه الجواب وفظاعته موجوده ولو مع التصريح به قلت : إن الجواب شىء مخصوص حذف لإظهار فظاعته وتهويل السامع ، وأما ما ذكر فهو تقدير معنوى ، فإن السيد إذا قال لعبده : والله إن قمت إليك يا فاجر وسكت عظم عليه الأمر وذهبت نفسه كل مذهب فى التقدير ، ومعلوم أن الجواب الذى يقدره السيد عذاب مخصوص حذفه لما ذكر.

(قوله : أو غير ذلك) عطف على مضاف أى : المحذوف إما أن يكون جزء جمله هو مضاف أو كذا وكذا ، أو يكون جزء جمله غير ذلك ، وما فى المطول من أن قوله : أو غير ذلك عطف على قوله : جواب شرط فمبنى على أن المعطوفات إذا تكررت كان كل واحد عطفا على ما يليه والصحيح أن العطف على الأول (قوله : المذكور) أى : الذى هو المضاف والصفه والموصوف والشرط وجوابه (قوله : والمفعول) أى : غير المضاف وإلا فهو قد سبق (قوله : أى ومن أنفق من بعده وقاتل) فالمعطوف عليه المذكور هو من أنفق من قبل الفتح والمعطوف المحذوف مع حرف العطف هو من أنفق من بعده كما قدره المصنف (قوله : بدليل ما بعده) أى : ما بعد هذا الكلام

١- الأنعام : ٢٧.

٢- الحديد : ١٠.

بدليل ما بعده) يعنى : قوله : (أُولئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقاتَلُوا).

(وإما جمله) عطف على : [إما جزء جمله] ، فإن قلت : ماذا أراد بالجمله هاهنا حيث لم يعد الشرط والجزاء جمله - قلت : أراد الكلام المستقل الذى لا يكون جزءا من كلام آخر (مسببه عن) سبب (مذكور ؛ ...

******

(قوله : أولئك أعظم درجه إلخ) أى : فإن هذا دليل على أن الذى لا يساوى الإنفاق قبل الفتح هو الإنفاق بعده لبيان أن الإنفاق الأول أعظم.

(قوله : حيث لم يعد الشرط والجزاء جمله) بل عد كل واحد منهما من أفراد جزء الجمله مع أن كل واحد منهما جمله (قوله : الكلام المستقل) أى : بالإفاده الذى لا يكون جزءا من كلام آخر ولو عرض له فى الحاله الراهنه ترتيبه بالفاء ، أو ترتب شىء عليه ، وليس مراده هنا بالجمله ما تركب من الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر ، ولا يقال : هذا الجواب لا يناسب ما اختاره سابقا من أن الكلام جمله الجزاء وأن الشرط قيد فيه ، وإنما يناسب قول من قال : إن الكلام مجموع الشرط والجزاء ؛ لأنا نقول قول المصنف أراد بالجمله هنا هذا المعنى لا ينافى ما مر ، فقول الشارح : قلت أراد أى : هنا ، وإن كان الذى سبق له أن الكلام المقصود هو الجزاء والشرط قيد له ، والدليل على أن المصنف أراد بالجمله هنا هذا المعنى عده الشرط والجزاء فيما مر من أجزاء الجمله مع تركبهما من المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل ، فإن هذا يدل على أنه أراد بالجمله هنا ما ذكره الشارح لا الكلام المركب من الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر (قوله : مسببه) بدل من جمله ولا يصح أن يكون صفه لها ؛ لأن الأصل فيها الاشتقاق وثم ما هو غير مشتق ولا تغفل عما تقدم فى قوله مضاف ، والمراد مسبب مضمونها - وكذا يقال فيما يأتى.

(قوله : نحو (لِيُحِقَ)(1) إلخ) أى : ومنه قول أبى الطيب :

أتى الزّمان بنوه فى شبيبته

فسرّهم وأتيناه على الهرم (2)

۱- الأنفال : ۸.

۲- البيت للمتنبى فى ديوانه ص ۲۶۲ من قصيده : المجد للسيف ليس المجد للقلم.

نحو : (لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْباطِلَ)(۱) فهذا سبب مذكور حذف مسببه (أى : فعل ما فعل ، أو سبب لمذكور ؛ نحو :) قوله تعالى : (فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصاكَ الْحَجَرَ)(۲) ((فَانْفَجَرَتْ) إن قدر : فضربه بها) فيكون قوله : [فضربه بها] ...

******

أى : فساءنا (قوله : (لِيُحِقَّ الْحَقَ) إلخ) المراد بالحق الإسلام وبإحقاقه إثباته وإظهاره ، والمراد بالباطل الكفر ، وبإبطاله : محوه وإعدامه أى : ليثبت الإسلام ويظهره ويمحو الكفر ويعدمه (قوله : حذف مسببه) أى : وهذا المسبب مقدر قبل هذا السبب كما فى اليعقوبى ، وفى عروس الأفراح : أن هذا المسبب يجب أن يقدر متأخرا عن قوله ليحق الحق ليفيد الاختصاص المراد من الآيه (قوله : أى فعل ما فعل) الضمير فى الفعلين له تعالى ، وما : كنايه عن كسر قوه أهل الكفر مع كثرتهم وغلبه المسلمين عليهم مع قلتهم ، وحينئذ فمعنى مجموع الكلام كسر الله قوه الكفار وجعل لأهل الإسلام الغلبه عليهم لأجل إثبات الإسلام وإظهاره ومحو الكفر وإعدامه ، والدليل على أن جمله ليحق الحق إلخ سبب حذف مسببه أن اللام فيها للتعليل وهو يقتضى شيئا معللا وليس مذكورا ، وحينئذ فيقدر وما ذكره المصنف من أن هذه الجمله سبب لمسبب محذوف أحد احتمالين ثانيهما أن قوله ليحق متعلق بيقطع قبله من قوله : (يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِماتِهِ وَيَقْطَعَ دابِرَ الْكافِرِينَ ،) وعلى هذا لا تكون الآيه مما نحن فيه ، هذا ويصح فى الجمله المذكوره أعنى قوله : ليحق الحق إلخ أن يقال : إن المحذوف فيها جمله سبب لمذكور ؛ لأن فعل الله الذى فعله سبب لحقيه الحق وبطلان الباطل ؛ لأن كل عله غائيه يصح أن يقال فيها : إنها سبب وإنها مسبب ؛ لأنها عله فى الأذهان معلوله فى الأعيان - تأمل. (قوله : لمذكور) أى : لمسبب مذكور.

(قوله : إن قدر إلخ) هذا شرط فى كون هذه الآيه من هذا القبيل أعنى كون الجمله المحذوفه فيها سببا لمسبب مذكور ، ثم إن ظاهره أن الفاء مقدره أيضا وأن الحذف للعاطف والمعطوف معا ، وقيل : إن حذف ضرب وفاء فانفجرت والفاء الباقيه

۱- الأنفال : ۸.

۲- البقره : ۶۰.

جمله محذوفه هی سبب لقوله : (فَانْفَجَرَتْ) (ویجوز أن یقدر : فإن ضربت بها فقد انفجرت) فیکون المحذوف جزء جمله هو الشرط ، ومثل هذه الفاء تسمی : فاء فصیحه ؛ ...

******

فاء فضربه لیکون علی المحذوف دلیل. قال أبو حیان : وفیه تکلف ، وضمیر بها للعصا (قوله : جمله محذوفه) إنما حذفت إشاره إلی سرعه الامتثال حتی إن أثره وهو الانفجار لم یتأخر عن الأمر (قوله : هی سبب) أی : مضمونها سبب لمضمون قوله فانفجرت (قوله :

ویجوز أن یقدر إلخ) هذا مقابل لقوله إن قدر إلخ (قوله : فقد انفجرت) تقدیر قد لأجل الفاء الداخله علی الماضی ، إذ الماضی الواقع جوابا لا یقترن بالفاء إلا مع قد.

(قوله : فیکون المحذوف جزء جمله) أی : وحینئذ فلا یکون هذا المثال مما نحن فیه من حذف الجمله (قوله : هو الشرط) أراد به فعل الشرط ، وأداته ، وظاهره أن المذکور علی هذا الاحتمال وهو قوله : فانفجرت جواب الشرط ، وأن الشرط والفاء وقد حذف کل منها وبقی فانفجرت الذی هو الجواب ، ویرد علیه أن کون الجواب ماضیا ینافی استقبال الشرط ، إذ مقتضی کون الجواب معلقا علی الشرط أن یکون مستقبلا بالنسبه له وکونه ماضیا یقتضی وقوعه قبله لا سیما مع اقترانه بقد ، ویجاب بأن الماضی یؤول مضمونه : بمعنی المضارع أی : إن ضربت یحصل الانفجار أو یؤول علی تقدیر الحکم أی : إن ضربت حکمنا بأنه قد انفجرت والحکم التنجیزی متأخر عن الضرب ، ولذا قال ابن الحاجب ترتب الجواب علی الشرط إما باعتبار معناه کإن قام زید یقم عمرو ، وإما باعتبار الحکم کإن تعتد علیّ بإکرامک الآن فقد أکرمتک بالأمس أی : فأحکم الآن بإکرامک أمس أی : فأثبت إکرامی لک معتدا به ، ولهذا قالوا فیما تحقق مضیه کقوله تعالی : (إِنْ یَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ)(۱) إنه علی تأویل فهو یشابه أخا له من قبل أی : فنحکم بمشابهته لأخیه فی السرقه الکائنه منه قبل (قوله : ومثل هذه الفاء) أی : وهذه الفاء وما ماثلها من کل فاء اقتضت الترتیب (قوله : تسمی فاء فصیحه) سمیت بذلک لإفصاحها عن الجمله المقدره قبلها ودلالتها علیها ، وهذا یقتضی أنها تسمی بذلک علی کل من التقدیرین أی : تقدیر کونها عاطفه وکونها

۱- یوسف : ۷۷.

قيل على التقدير الأول ، وقيل : على الثانى ، وقيل : على التقديرين.

(أو غيرهما) أى : غير المسبب والسبب (نحو : (فَنِعْمَ الْماهِدُونَ) على ما مر) فى بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدأ والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف.

******

رابطه للجواب ، أو لأنها لا تدل على المحذوف قبلها إلا عند الفصيح ، أو لأنها لا ترد إلا من الفصيح لعدم معرفه غيره بمواردها (قوله : قيل على التقدير الأول) أى : فهى المفصحه عن مقدر بشرط كونه سببا فى مدخولها وهو ظاهر كلام المفتاح (قوله : وقيل على الثانى) وعليه فيقال فى تعريفها هى المفصحه عن شرط مقدر وهو ظاهر كلام الكشاف (قوله : وقيل على التقديرين) وعلى هذا فتعرف بأنها ما أفصحت عن محذوف سواء كان سببا أو غيره ، وهذا القول هو الذى رجحه السيد فى شرح المفتاح وجعل كلام الكشاف وكلام المفتاح راجعا إليه (قوله : أو غيرهما) عطف على مسببه أى : إما أن تكون الجمله المحذوفه مسببه أو سببا أو تكون غير المسبب والسبب.

(قوله : (فَنِعْمَ الْماهِدُونَ)(١)) أى : فإن هذا الكلام حذفت فيه جمله ليست مسببه ولا سببا والتقدير هم نحن ، ونظير هذه الآيه فى حذف الجمله التى ليست سببا ولا مسببا قوله تعالى : (إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمانَهَ عَلَى السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَها وَأَشْفَقْنَ مِنْها وَحَمَلَهَا الْإِنْسانُ إِنَّهُ كانَ ظَلُوماً جَهُولاً)(٢) بناء على أن المراد بالحمل تحمل التكليف فيكون التقدير ، وتحمل الإنسان ما كلف به ، ثم خان فيه وغدر فلم يؤده إنه كان ظلوما جهولا ؛ لأن مجرد تحمل الأمانه الشاقه لا يناسب الوصف بالظلم والجهاله ، وأما على ما قاله بعضهم من أن معنى وحملها الإنسان منعها وغدر فيها فلم يؤدها فلا حذف فى الآيه ؛ لأن منع الأمانه والغدر فيها بعدم أدائها يناسب الوصف بالظلم والجهاله (قوله : فى بحث الاستئناف) أى : من باب الفصل والوصل (قوله : على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ) أى : وكذا على قول من يجعله مبتدأ حذف خبره ، والتقدير نحن هم ، وإنما ترك هذا القول لما فى المعنى من رده بأن الخبر لا يحذف

۱- الذاريات : ۴۸.

۲- الأحزاب : ۷۲.

(وإما أكثر) عطف على : [إما جمله] ؛ أى : أكثر (من جمله) واحده (نحو : (أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ. يُوسُفُ)(1) أى : فأرسلون (إلى يوسف لأستعبر الرؤيا ؛ ففعلوا ؛ فأتاه فقال له : يا يوسف).

******

وجوبا إلا إذا سد شيء مسده ، وأما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجمله قبله خبر فالكلام مما حذف فيه جزء الجمله ، فالتقييد بقوله على قول إلخ إنما هو للاحتراز عن هذا القول فقط - فتأمل.

(قوله : عطف على إما جمله) الأولى جعله معطوفا على قوله إما جزء جمله ؛ لأن المعاطيف إذا تكررت وكان العطف بحرف غير مرتب كانت كلها معطوفه على الأول على التحقيق من أقوال ثلاثه (قوله : (أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ. يُوسُفُ)) أى : فهذا الكلام حذف فيه جمل خمسه مع ما لها من المتعلقات لا يستقيم المعنى إلا بها أشار المصنف إلى تقديرها بقوله أى : إلى يوسف إلخ ، فالجمله الأولى لأستعبره الرؤيا أى : لأطلب منه تعبيرها وتفسيرها ، والثانيه ففعلوا ، والثالثه فأتاه ، والرابعه فقال له ، والخامسه يا فإنها نائبه عن جمله أدعو ، وأما قوله إلى يوسف فهو متعلق الجمله المذكوره أعنى : أرسلون ، وقوله : يوسف الذى هو المنادى هو المذكور. قال اليعقوبى : ودليل تلك المحذوفات ظاهر ؛ لأن نداء يوسف يقتضى أنه وصل إليه وهو متوقف على فعل الإرسال والإتيان إليه ، ثم النداء محكى بالقول والإرسال معلوم أنه إنما طلب للاستعبار فحذف كل ذلك اختصارا علم بالمحذوف لئلا يكون تطويلا لعدم ظهور الفائده فى ذكره مع العلم به (قوله : والحذف) يعنى لجزء الجمله أو للجمله.

وقوله : على وجهين أى : يأتى على وجهين أى : أنه تاره يكون مع عدم قيام شيء مقامه وتاره يكون مع قيام شيء مقامه ، واعتراض بعضهم على المصنف بأن الحذف المحدث عنه ليس هو عدم القيام أو القيام فلا بد فيه من تقدير مضاف أى : ذو ، ألّا يقام وذو أن يقام ساقط ؛ لأن الاعتراض المذكور لا يتوجه على المصنف إلا لو

۱- يوسف : ۴۵.

(والحذف على وجهين : ألّا يقام شيء مقام المحذوف) بل يكتفى بالقرينه (كما مر) فى الأمثله السابقه (وأن يقام نحو : (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ)(١)) فقوله : (فَقَدْ كُذِّبَتْ) ليس جزاء الشرط ؛ لأن تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه ؛ بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف وأقيم مقامه (أى : فلا تحزن واصبر).

ثم الحذف لا بد له من دليل ...

******

قال والحذف وجهان فتأمل (قوله : ألّا يقام شيء مقام المحذوف) أى : بألّا يوجد شيء يدل عليه ويستلزمه فى مكانه كعلته المقتضيه له (قوله : بل يكتفى) أى : فى فهم المحذوف (قوله : بالقرينه) أى : اللفظيه أو الحاليه الداله عليه (قوله : كما مر فى الأمثله السابقه) أى : لحذف جزء الجمله مثل قوله تعالى : (لا يَسْتَوِى مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقاتَلَ) إذ لم يعطف عليه شيء يدل على المعطوف المحذوف الذى هو : ومن أنفق من بعده ، وكذا" أنا ابن جلا" إذ لم يذكر موصوف ينزل منزله الموصوف المحذوف.

(قوله : وأن يقام) أى شيء مقام المحذوف مما يدل عليه كالعله والسبب وليس المراد شيئا أجنبيا لا يدل عليه ولا يقتضيه ؛ لأن هذا لا يقام مقام المحذوف (قوله : متقدم على تكذيبه) أى : والجواب يجب أن يكون مضمونه مترتبا على مضمون الشرط (قوله : بل هو) أى : تكذيب الرسل قبله سبب لمضمون الجواب المحذوف أى : وهو عدم الحزن والصبر وإنما كان سببا له ؛ لأن المكروه إذا عم هان فكأنه قيل فلا تحزن واصبر ؛ لأنه قد كذبت رسل من قبلك وأنت مساو لهم فى الرساله فلك بهم أسوه (قوله : أقيم مقامه) صفه لسبب أى : أقيم ذلك السبب مقام الجواب لا يقال الجواب لا يحذف إذا كان فعل الشرط مضارعا ، قلنا : محل هذا ما لم يقم مقام الجزاء شيء ، وإلا فلا ضرر فى حذفه كما فى يس نقلا عن الشمنى.

(قوله : ثم الحذف) أى : الذى لم يقم فيه شيء مقام المحذوف فهو راجع للقسم الأول ، فإن قلت : قد قسم النحاه الحذف إلى حذف اقتصار وحذف اختصار ، وفسروا

١- فاطر : ۴.

(وأدلته كثيره ؛ منها : أن يدل العقل عليه) أى : على الحذف (والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف ، نحو : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ)(۱)) فالعقل دل ...

******

الحذف اقتصارا بأن يحذف لا لدليل فقد أثبتوا حذفا لا لدليل. قلت : أجاب ابن السبكى فى العروس بأن عباره النحاه المذكوره عباره مختله ، أو اصطلاح لا مشاحه فيه ، والحق أنه لا حذف فيه ، بل صار قاصرا ، وإنما يسمونه حذفا اعتبارا بالفعل قبل جعله قاصرا. ا. ه كلامه.

(قوله : وأدلته كثيره) اعلم أن كثرتها من حيث الدلاله على تعيين المحذوف ، وأما دليل الحذف فشىء واحد وهو العقل ، وحينئذ فيرد على المصنف أن الكلام فى دليل الحذف لا فى دليل التعيين فلا وجه للجمع والوصف بالكثره - قرره شيخنا العدوى. وقد يجاب بأنه لما كان كل ما دل على التعيين يدل على الحذف وإن كان العقل وحده قد يدل على الحذف ولو لم يوجد الدليل الآخر المفتقر إليه فى الدلاله على التعيين صح التعبير بالجمع والوصف بالكثره (قوله : منها أن يدل العقل إلخ) إنما أتى بمن إشاره إلى أن هناك أدله أخرى لم يذكرها كالقرائن اللفظيه وهى الأغلب وقوعا والأكثر وضوحا ولهذا لم يتكلم عليها (قوله : والمقصود الأظهر) أى : وأن يدل المقصود الأظهر أى : وأن يدل كون الشىء مقصودا بحسب العرف فى الاستعمال ظاهرا عن غيره من المرادات لتبادره للذهن على عين ذلك المقدر ، فالدال فى الآيه على خصوص تقدير لفظ التناول كون التناول مقصودا بحسب العرف فى استعمال هذا الكلام وكونه ظاهرا لتبادره للذهن والمدلول هو لفظ التناول ، فاختلف الدال والمدلول ولو لم يؤول الكلام ، بل جعل الدال على تعيين المحذوف نفس المقصود الأظهر لزم اتحاد الدال والمدلول ؛ لأن المقصود الأظهر فى الآيه نفس التناول - قرره شيخنا العدوى. (قوله : فالعقل دل إلخ) ظاهره أن العقل هو الدال على الحذف وليس كذلك ، بل المراد بكون العقل دالّا على الحذف أنه مدرك لذلك بالدليل القاطع من غير توقف على قرائن ، وحينئذ فالعقل مستدل لا دليل والدليل عدم تصور تعلق الحرمه بالأعيان ؛ لأن الحرمه

۱- المائده : ۳.

على أن هنا حـذفا ؛ إذ الأحكام الشـرعيه إنما تتعلق بالأفعال دون الأعيان ، والمقصود الأظهر من هذه الأشـياء المذكوره فى الآيه تناولها الشامل للأكل وشـرب الألبان ؛ فـدل على تعيين المحـذوف. وفى قوله : [منها أن يـدل] أدنى تسامـح ؛ فكأنه على حذف مضاف.

******

عباره عن طلب الترك ولا معنى لطلب ترك الأعيان بـدون ملاحظه تناولها ونحوه (قوله : على أن هنا حـذفا) أى : شـيئا محـذوفا وهو محتمل ؛ لأن يقدر حرم عليكم أكلها أو الانتفاع بها أو تناولها أو قربانها أو التلبس بها.

(قوله : إنما تتعلق بالأفعال) أى : أفعال المكلفين وهو الحق ، إذ لا معنى لتعلق التكليف بالـذوات لعـدم القدره عليها ، وقوله دون الأعيـان أى : دون الـذوات كمـا هو ظـاهر الآـيه ، فـإن مـدلولها تحريم ذوات الميته ومـا معهـا ومـا ذكره من الأحكام إنما تتعلق بالأفعال لا بالـذوات هو مـذهب المعتزله والعراقيين من أهل السـنه ، وأما على مذهب الحنفيه فتتعلق الأحكام بالأعيان حقيقه فإن بنى على مـذهبهم فلا حـذف فى الكلام (قوله : والمقصود الأظهر من هـذه الأشـياء المـذكوره فى الآيه) وهى الميته والدم ولحم الخنزير (قوله : تناولهـا) إنمـا كان التناول هو المقصود الأظهر من هـذه الأشـياء نظرا للعرف والعاده فى اسـتعمال هـذا الكلام فإن المفهوم عرفـا من قول القائـل حرم عليكم كـذا تحريم تناوله ؛ لأنه أشـمل وأدل على المقصود بالتحريم (قوله : فـدل) أى : كون التنـاول مقصودا أظهر على تعيين المحـذوف أى : وهو لفـظ تنـاول (قوله : أدنى تسامـح) أى : تسامـح أدنى أى : منحـط وقريب وسـهل ؛ وذلـك لأن أن يـدل بمعنى الـدلاله والـدلاله ليست من الأدله ، بل صـفه للـدليل ، وإنما عبر بأدنى لإمكان الجواب عنه بسـهوله (قوله : فكأنه على حذف مضاف) هذا تصحيح لعباره المصنف ، ثم إن هذا المضاف المحذوف يصح أن يقدر فى آخر الكلام ، وحينئذ فيكون الأصل منها ذو أن يدل العقل أى : منها صاحب دلاله العقل وصاحب الدلاله المذكوره هو العقل ويصح أن يقـدر فى أوله ، وحينئذ فيكون الأصل ودلاله أدلته كثيره منها أى : من تلك الدلالات دلاله العقل ، لكن فى هذا الثانى نظر ؛ لأن المقصود تقسيم الأدله لا دلالتها - فتأمل. وإنما أتى الشارح

(ومنها : أن يدل العقل عليهما) أى : على الحذف وتعيين المحذوف (نحو : (وَجاءَ رَبُّكَ)(1)) فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب تعالى وتقدس ، ويدل على تعيين المراد أيضا (أى : أمره أو عذابه) فالأمر المعين الذى دل عليه العقل هو أحد الأمرين ، لا أحدهما على التعيين.

******

بكأن ولم يجزم بأن حذف المضاف هو المصحح لعباره المصنف إشاره إلى عدم تعينه لاحتمال أن يكون قوله : أن يدل مقحما ، والأصل منها العقل أو يجعل قوله : أن يدل العقل من باب إضافه الصفه للموصوف بعد تأويل المصدر المنسبك من أن يدل بمعنى الفاعل فكأنه قال منها دليل العقل أى : العقل الدال كجرد قطيفه وأخلاق ثياب أى : قطيفه جرد وثياب أخلاق ، ولا يخفى ما فى هذين الجوابين من التعسف.

(قوله : أن يدل العقل عليهما) أى : معا بمعنى أنه يستقل بإدراك الأمرين بالدليل القاطع من غير توقف على قرائن فى العباره أصلا ، وقد علمت أن الدلاله على تعيين المحذوف تستلزم الدلاله على مطلق الحذف دون العكس (قوله : فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب) أى : يدرك ذلك بالدليل القاطع من غير توقف على قرائن فى العباره ، وحيث دل العقل على ذلك فلا بد من حذف حتى يستقيم معنى الكلام وأل فى العقل للكمال إذ المدرك لما ذكر إنما هو العقل الكامل فخرجت المجسمه القائلون بأن الله جسم (قوله : فالأمر المعين إلخ) هذا جواب عما يقال : إن أو فى قوله أو عذابه للإبهام ، وحينئذ فلا تعيين للمحذوف فلا يصح القول بدلاله العقل على التعيين ، وحاصل الجواب أن المراد أنه يعين الأحد الدائر بين الأمر والعذاب والأحد الدائر بين الأمرين المذكورين معين بالنظر لعدم ثالث وإن كان مبهما بالنسبه لهما فهو تعيين نوعى لا شخصى ، وعلى هذا فمراد المصنف بالتعيين ما يشمل التعيين النوعى بقى شىء آخر وهو أن الأمر والعذاب يستحيل مجيئهما ، والجواب أن المراد بأمره وعذابه المأمور به والمعذب به من ميزان ونار وغيرهما ، لكن لما كان إسناد المجيء لله يوهم أن الله ذاته مجسمه احتيج للدليل العقلى بخلاف إسناد المجيء للأمر أو العذاب ، فإنه لا بشاعه فيه

۱- الفجر : ۲۲.

(ومنها أن يدل العقل عليه والعاده على التعيين ؛ نحو : (فَذلِكَنَّ الَّذِی لُمْتُنَّنِی فِیهِ)(۱)) فإن العقل دل على أن فيه حذفا ؛ ...

******

وإن كان مجازا لم يحتج للدليل العقلى - فتأمل - قرره شيخنا العدوى ، قال العلامه اليعقوبى : وفى جعل العقل دالا على التعيين هنا نظر من وجهين أحدهما : أن إدراك العقل لكون المقدر أحد الأمرين لا تستقل به دلالته ، بل يحتاج إلى قرائن مثل كون هذا اليوم يوم القيامه الذى لا يناسبه إلا ما ذكر لكونه موعودا فيه بالحساب والعقاب والرحمه ، فتقدير العذاب أو الأمر الشامل للعذاب مناسب له ؛ لأن العذاب هو الموجب لتهويله والتخويف به المقصود من الآيه ، وحيث كانت الدلاله على أحد الأمرين يحتاج فيها العقل إلى قرائن كان الدال غير العقل ؛ وذلك لأن المدرك للأمور هو العقل ، لكن إن كانت دلالته مستقله نسبت الدلاله إليه ، وإن كانت دلالته غير مستقله نسبت الدلاله لذلك الشىء المستعان به ، ولا يخفى عدم استقلال العقل هنا.

ثانيهما أننا إن جوزنا تقدير الأخص فى مقابله الأعم ؛ لأن الأمر أعم من العذاب لم ينحصر المقدر فيما ذكر لصحه أن يقدر وجاء نهى ربك أو جاء جند ربك القائم بتعذيب العاصى أو جاء عبيده القائمون بذلك كالملائكه ، وأيضا تقدير الأمر أولى وأظهر لشموله كما فى آيه : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَهُ)(۲) فإن تقدير التناول لشموله أظهر - انتهى ، وإنما كان الأمر أشمل ؛ لأنه واحد الأمور فيشمل النهى والعذاب وغير ذلك - فتأمل.

(قوله : أن يدل العقل عليه) أى : على الحذف (قوله : والعاده) أى : وتدل العاده أى المقرره لا العاده فى استعمال الكلام بخلاف ما سبق فى المقصود الأظهر ، والحاصل أن المراد بالعاده والعرف الذى تبين به المقصود الأظهر كون الشىء يفهم من الاستعمال كثيرا ، ويقصد لخصوصيه فيه بخلاف العاده هنا فإن المراد بها تقرر أمر لآخر فى نفسه من غير نظر لدلاله الكلام عليه عرفا كتقرر كون الحب الغالب لا يلام عليه (قوله : نحو فذلكن إلخ) أى : نحو قوله تعالى حكايه عن امرأه العزيز فى خطابها النساء

۱- يوسف : ۳۲.

۲- المائده : ۳.

إذ لا معنى للوم على ذات الشخص.

وأما تعيين المحذوف (فإنه يحتمل) أن يقدر : (فى حبه ؛ لقوله تعالى : (قَدْ شَغَفَها حُبًّا)(١) ، ...

******

اللاـتى لمنهـا فى يوسف ؛ وذلك لأن يوسف لما خرج عليهن وذهلن من جماله (قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حاشَ لِلَّهِ ما هـذا بَشَراً إِنْ هذا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ)(٢) فقالت لهن امرأه العزيز فـذلكن الذى لمتننى فيه أى : عليه ، ففى بمعنى : على كما يرشد إلى ذلك قول الشـارح ، إذ لا معنى للوم على ذات الشـخص حيث عبر بعلى دون فى مع أنه المطابق لقوله فيه (قوله : إذ لا معنى للوم على ذات الشـخص) أى : لأن اللوم لا يتعلق عرفا بالـذوات ، وإنما يلام الإنسان عرفا على أفعاله الاختياريه فإن قلت : حيث كان عـدم تعلق اللوم بالـذات وتعلقه بالأفعال الاختياريه أمرا عرفيا رجع الأمر إلى أن الدال على الحذف هو العرف والعاده لا العقل كما يأتى فى ترك اللوم على الحب. قلت : المراد بالإدراك العقلى ما يسـتقل فيه الدليل العقلى كنفى المجىء عن الرب تعالى ، أو يكون من الأـمور التى يعترف بهـا كـل أحـد بلاـ دليل ، وإن كان مسـتنده عمل العرب كما فى تعلق اللوم. بالأفعال الاختياريه وعـدم تعلقه بالـذوات ، فـإن كـل أحـد يـدرك ذلك من غير دليل عقلى بل من عرف العرب ، وهـذا بخلاف ترك اللوم على الحب الغالب فإنما يدركه الخواص باعتبار عاده المحبين (قوله : وأما تعيين المحذوف إلخ) الحاصل أن العقل وإن أدرك أن قبل الضـمير فى فيه حذفا لكن لا يدرك عين ذلك المحذوف ؛ لأن ذلك المقدر يحتمل احتمالات ثلاثه والمعين لأحدهما هو العاده.

(قوله : فـإنه) أى : قوله فيه يحتمـل أن يقـدر أى : المحـذوف فيه (قوله : لقوله تعـالى) أى : حكايه عن اللوائم (قوله : حبا) تمييز محول عن الفاعـل أى : قـد شـغفها حبه أى : أصـاب حبه شـغاف قلبها ، وشـغاف القلب : غلافه وغشاؤه أعنى الجلـده التى دونه كالحجـاب ، وإصابه الحب لشـغاف قلبها كنايه عن إحاطه حبها له بقلبها حتى أحاط بشـغافه ، وقيل المعنى : أصاب باطن قلبها ، وقيل وسطه فى الأطول أى : خرق شغاف قلبها

١- يوسف : ٣٠.

٢- يوسف : ٣١.

و: فی مراودته ؛ لقوله تعالی : (تُراوِدُ فَتاها عَنْ نَفْسِهِ ،) و: فی شأنه ؛ حتی یشملهما) أی : الحب والمراوده (والعاده دلت علی الثانی) أی : مراودته (لأن الحب المفرط لا یلام صاحبه علیه فی العاده لقهره) أی : الحب المفرط (إیاه) أی : صاحبه فلا یجوز أن یقدر : فی حبه ، ولا : فی شأنه ؛ لکونه شاملا ، ویتعین أن یقدر : فی مراودته ؛ نظرا إلی العاده.

******

(قوله : وفی مراودته) أی : ویحتمل أن یقدر المحذوف فیه فی مراودته (قوله : لقوله تعالی) أی : حکایه عن اللوائم أیضا (قوله : تراود فتاها عن نفسه) أی : تخادعه وتطالبه مره بعد أخری برفق وسهوله لتنال شهوتها منه (قوله : وفی شأنه) أی : ویحتمل أن یکون المتعلق المحذوف فیه فی شأنه ، وقوله حتی یشملهما أی : لأجل أن یشملهما ، وإنما کان المقدر فی هذا الکلام محتملا لهذه الاحتمالات الثلاثه ؛ لأن اللوم کما تقدم لا یتعلق إلا بفعل الإنسان ، والکلام الذی وقع به اللوم وهو قولهن امرأه العزیز تراود فتاها عن نفسه قد شغفها حبا إنا لنراها فی ضلال مبین مشتمل علی فعلین من أفعال اللوم أحدهما مراودته والآخر حبها ، فیحتمل أن یکون المقدر فی حبه ویحتمل أن یقدر فی مراودته ، ویحتمل أن یقدر فی شأنه الشامل لکل من الحب والمراوده (قوله : والعاده) أی : المتقرره عند المحبین (قوله : والمفرط) أی : الشدید الغالب (قوله : لا یلام صاحبه علیه فی العاده) أی : فی عرف المحبین وفی عادتهم المتقرره عندهم ، وإنما یلام علیه عند غیرهم غفله عن کونه لیس بنقص فإن لام علیه أهل الحب فلأجل لوازمه وأما من کف عن لوازمه الردیئه فلا لوم علیه (قوله : لقهره إیاه) أی : والأمر المقهور المغلوب علیه لا یلام علیه الإنسان ، وإنما یلام علی ما دخل تحت کسبه کالمرادوه.

(قوله : فلا یجوز أن یقدر فی حبه) أی : لعدم المطابقه إذ النسوه لم تلمها فی الحب لکونه قهریا ، وإنما لامتها علی المراوده ولا یقال : إن المراوده ناشئه عن ذلک الحب ولازمه له فلا یلام علیها للزومها ؛ لأنا نقول الملازمه ممنوعه ، إذ قد یوجد الحب من غیر مراوده ، ثم إن ما ذکره من عدم جواز تقدیر الحب إذا أرید به نفسه ، وأما تقدیره مرادا به لوازمه وآثاره التی یقتضیها ، فهذا غیر ممنوع للوم علی ذلک عاده (قوله : ولا فی شأنه إلخ) قال العلامه الیعقوبی عدم الجواز ظاهر فی تقدیر الحب ، وأما عدم الجواز فی تقدیر الشأن فغیر ظاهر لصحه تقدیره باعتبار الشق الصحیح مما یشتمل علیه

(ومنها : الشروع فى الفعل) يعنى : من أدله تعيين المحذوف لا من أدله الحذف ؛ لأن دليل الحذف هاهنا هو أن الجار المجرور لا بد من أن يتعلق بشىء ، والشروع فى الفعل دل على أنه ذلك الفعل الذى شرع فيه (نحو : بسم الله ؛ فيقدر ما جعلت التسميه مبدأ له) ففى القراءه : يقدر بسم الله أقرأ ، ...

******

وهو المراوده ، فالحاصل أن شموله لا يمنع من صحه تقديره ؛ لأنه يكفى فى صحته احتماله للمقصود وقول الشارح ولا فى شأنه أتى به إصلاحا للمتن فإنه كان ينبغى أن يتعرض له فى المتن لمنع إراده ذلك ؛ لأنه لا يظهر تعين تقدير المراوده الذى هو الاحتمال الثانى فى كلامه إلا بنفى صحه كل من تقدير الحب وهو الاحتمال الأول وتقدير الشأن الذى هو الاحتمال الثالث - فتأمل. (قوله : الشروع فى الفعل) لو أدخله فى الاقتران الآتى لكان أولى ؛ لأنه منه (قوله : يعنى من أدله تعيين المحذوف) أى : بعد دلاله العقل على أصل الحذف ، وكذا يقال فيما بعده ، والحاصل أن العقل لا بد منه فهو الدال على أصل الحذف فى الجميع ، وأما تعيين المحذوف فتاره يدل عليه العقل وتاره لا يدل عليه (قوله : لا من أدله الحذف) أى : خلافا لما يقتضيه ظاهر كلام المصنف ؛ لأن السياق فى بيان أدله الحذف ، ولذا عبر الشارح بالعنايه (قوله : لأن دليل الحذف هاهنا هو أن الجار إلخ) فى الكلام حذف والأصل لأن دليل الحذف هو العقل بسبب إدراكه أن الجار والمجرور لا بد أن يتعلق بشىء ، فإذا لم يكن ذلك المتعلق ظاهرا حكم بتقديره وكون إدراك أن الجار والمجرور لا بد له من متعلق بالتصرف العقلى لا ينافى كون التقدير لأمر لفظى فى نحو : (وَلَكُمْ فِى الْقِصاصِ حَياةٌ ؛) لأنه ليس المراد بكونه لأمر لفظى أن العقل لا يقتضيه أصلا ، بل المراد أن التقدير مراعاه للقواعد النحويه الموضوعه لسبك الكلام ، وهذا لا ينافى أن العقل مدرك لذلك المتعلق وإن كان لا يحتاج للتصريح به فى إفاده المعنى لتبادره (قوله : على أنه) أى : ذلك المتعلق المحذوف ، وقوله : ذلك الفعل أى : اللفظ الدال على ذلك الفعل (قوله : فيقدر ما جعلت إلخ) أى : فيقدر لفظ ما جعلت أى : فيقدر خصوص لفظ الفعل الذى جعلت التسميه مبدأ له ، وإنما قدرنا فى كلامه لفظ قبل ما جعلت إلخ ؛ لأن المقدر هو الفعل النحوى وما جعلت التسميه مبدأ له هو الفعل

وعلى هذا القياس.

(ومنهـا) أى : من أدله تعيين المحـذوف (الاـقتران ؛ كقولهم للمعرس : بالرفاء والبنين) فإن مقارنه هـذا الكلام لإعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف ؛ أى : أعرست ، أو مقارنه المخاطب بالإعراس وتلبسه به دل على ذلك.

والرفاء : هو الالتئام ...

******

الحقيقى وهو لا يقـدر ، ولك ألّا تقـدر المضاف فى أول الكلام وتقـدره فى آخره ، والمعنى حينئـذ فيقـدر ما أى : الفعل الـذى جعلت التسميه مبدأ لمعناه.

(قوله : وعلى هذا القياس) مبتدأ وخبر أو القياس مفعول لمحذوف أى : وأجر القياس على هذا فإذا أريد الأكل قدر آكل والقيام قـدر أقوم. وهكـذا ، ثم إن ظاهره أنه لا يجوز تقـدير المتعلق عاما كأبتـدئ فى الكل ونسب هـذا للبيانيين فيتعين أن يقدر عندهم خصوص لفـظ مـا جعلت التسـميه مبتـدأ له لقرينه ابتـدائه بخصوصه وجوز النحويون تقـدير المتعلق عاما فى الكل (قوله : أى من أدله تعيين المحـذوف) أى : بعـد دلاله العقل على أصل الحـذف ولم يبين دليل الحـذف هنا ؛ لأن دليله هنا عين دليله فى سابقه (قوله : الاقتران) أى : مقارنه الكلام الذى وقع فيه الحذف لفعل المخاطب بمعنى وقوعه فى زمنه كما يؤخذ من قوله : فإن مقارنه إلـخ ، أو اقتران المخاطب بفعله بمعنى تلبسه به كما يؤخـذ من قوله أو مقارنه المخاطب إلـخ (قوله : كقولهم) أى : قول الجاهليه حيث يحـترزون عن البنـات وقـد ورد النهى عنه (قوله : للمعرس) أى : المتزوج من أعرس إذا تزوج (قوله : بالرفـاء والبنين) أى : أعرست ملتبسـا بالرفاء أى : بالالتئام والاتفاق بينك وبين زوجتك وملتبسا بولاده البنين منها ، والجمله خبريه لفظا إنشائيه معنى ؛ لأن المراد بها إنشاء الدعاء أى : جعلك الله ملتئما مع زوجتك والدا للبنين منها (قوله : دل على تعيين المحذوف) أى : بعد دلاله العقل على أصل الحـذف ؛ لأن العقل بعـد العلم بوضع الجار يحكم بأنه لا بد له من متعلق (قوله : أو مقارنه إلخ) إشاره لاحتمال ثان كما مر وقوله : وتلبسه به عطف على قوله مقارنه المخاطب بالإعراس مفسر له ، والحاصل أن فى معنى الاقتران وجهين ؛ لأنه إما بين الكلام وحال المخاطب ، أو بين المخاطب وحاله

والاتفاق ، والباء للملابسه.

[الإطناب]

(والإطناب : إما بالإيضاح بعد الإبهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين) إحداهما مبهمه والأخرى موضحه ، وعلمان خير من علم واحد.

(أو ليتمكن فى النفس فضل تمكن) ...

******

على ما مر وفى بعض النسخ ، إذ مقارنه إلخ وهى لا تناسب (قوله : والاتفاق) عطف تفسير (قوله : والإطناب إما بالإيضاح إلخ) أى يحصل إما بالإيضاح إلخ ، وسيأتى مقابله فى قوله : وإما بذكر الخاص إلخ ، فذكر أمور تسعه يتحقق بها الإطناب آخرها قوله : وإما بغير ذلك ، فذكر ثمانيه أمور تصريحا ، والتاسع إجمالا فيما أحال عليه ، وتقدم أن من جمله أسراره بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب ، وأن حقيقته أن يزاد فى الكلام على أصل المراد لفائده ، والمراد بالإيضاح بيان شىء من الأشياء بعد إبهامه (قوله : ليرى المعنى) أى : ليرى السامع المعنى أى : ليدركه ، فالمراد بالرؤيه هنا الإدراك - كذا فى ابن يعقوب ، وهو يقتضى أن يرى مبنى للفاعل وهو غير متعين لجواز كونه مبنيا للمفعول أى : لأجل أن يرى المتكلم المخاطب المعنى فى صورتين مختلفتين وهذا أمر مستحسن ؛ لأنه كعرض الحسناء فى لباسين (قوله : والأخرى موضحه) أى : ظاهره وجعل الإيضاح بعد الإبهام لهذه النكته بقطع النظر عما يلزمها من التمكن فى النفس وكمال اللذه وإلا رجعت تلك النكته للنكتتين بعدها (قوله : وعلمان إلخ) هذا مرتبط بمحذوف ، والأصل : وإدراك الشىء من جهه الإبهام ثم من جهه التفصيل علمان ، وعلمان خير من علم واحد ، وهذا إشاره إلى ضرب مثل سائر ، وأصل هذا الكلام أن رجلا وابنه سلكا طريقا - فقال الرجل لابنه : يا بنى ابحث لنا عن الطريق فقال له : إنى عالم ، فقال : يا بنى علمان خير من علم واحد أى إضافه علم إلى علمك خير من استقلالك بعلمك ، ثم صار يضرب فى مدح المشاوره والبحث عن الأمور (قوله : أو ليتمكن) عطف على قوله ليرى أى : أن الإيضاح بعد الإبهام يكون ليرى السامع المعنى فى صورتين ، أو ليتمكن ذلك المعنى الموضح بعد إبهامه فى نفس السامع زياده تمكن ، وذلك عند اقتضاء المقام

لما جبل الله النفوس عليه من أن الشيء إذا ذكر مبهما ثم بين كان أوقع عندها.

(أو لتكمل لذه العلم به) أى : بالمعنى لما لا يخفى من أن نيل الشيء بعد الشوق والطلب ألذ (نحو : (رَبِّ اشْرَحْ لِى صَدْرِى)(١) ...

******

ذلك التمكن لكون المعنى ينبغى أن يملأ به القلب لرغبه أو لرهبه أو أن يحفظ لتعظيم وعدم استهزاء أو عمل به ، وقوله : أو ليتمكن إلخ أى : مع قطع النظر عن كمال اللذه وإن كان حاصلا (قوله : لما جبل الله إلخ) أى : وإنما كان فى الإيضاح بعد الإبهام زياده التمكن لما جبل الله النفوس أى : طبعها عليه ، وقوله : من أن الشيء إلخ : بيان لما قال الشيخ يس ، وهل الشيء واقع على اللفظ أو المعنى ، والظاهر صحه كل منهما - ا. ه.

والأولى وقوعه على المعنى ؛ لأنه المقصود بالذات ويكون ذكره بذكر داله ، وقوله : كان أوقع عندها أى : من أن يبين أولا ، فالمفضل عليه محذوف وضمير عندها راجع للنفس ، وإنما كان أوقع عندها ؛ لأن الإشعار بالشيء إجمالا يقتضى التشوق له ، والشيء إذا جاء بعد التشوق يقع فى النفس فضل وقوع ، ويتمكن فضل تمكن لما مر من أن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب.

(قوله : أو لتكمل لذه العلم به) يعنى للسامع بسبب إزاله ألم الحرمان الحاصل بسبب عدم علمه بتفصيله ؛ وذلك لأن الإدراك لذه والحرمان منه مع الشعور بالمجهول بوجه ما ألم فإذا حصل له العلم بتفصيله ثانيا حصل له لذه كامله ؛ لأن اللذه عقب الألم أتم من اللذه التى لم يتقدمها ألم إذ كأنها لذتان لذه الوجدان ولذه الخلاص عن الألم (قوله : من أن نيل الشيء) أى : حصول الشيء للشخص ، وقوله بعد الشوق أى : بعد التشوق الحاصل من الإشعار بالشيء إجمالا وعطف الطلب عليه من عطف اللازم (قوله : ألذ) أى : من نيله بدون ذلك ؛ لأن فيه لذتين لذه الحصول ، ولذه الراحه بعد التعب (قوله : نحو : (رَبِّ اشْرَحْ لِى صَدْرِى)) هذا المثال صالح لكل من النكات الثلاثه ، فالإيضاح فيه بعد الإبهام على ما بينه المصنف إما ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين أو ليتمكن المعنى فى قلب السامع ، أو لتكمل له لذه العلم به ، وفيه أن المخاطب

١- طه : ٢٥.

فإن (اشْرَحْ لِی) یفید طلب شرح لشیء ما له) ...

******

بهذا الکلام هو الرب تعالی وتقدس ، ولا یصح أن یقال : إن موسی خاطبه بما یفیده علمین هما بالنسبه إلیه خیر من علم واحد ، ولا یصح أن یقال : إنه خاطبه بما فیه تمکن المعنی فی ذهن السامع ولا أنه خاطبه بما یفید کمال لذه العلم للمخاطب ، وأجاب الفنری بأن جعل المثال المذکور صالحا للنکات الثلاثه باعتبار الشأن یعنی أن هذا الترکیب فی ذاته من شأنه أن یفید الأغراض الثلاثه فهو بحیث لو خوطب به غیر الرب أمکن فیه ما ذکر وإن امتنع اعتبارها فی بعض المواضع کما فی الآیه ، وتحقیقه أن القرآن نزل علی أسلوب العرب فلا بد أن یکون فی نفسه بحیث یفید ما لو خوطب به بلیغ ما لأفاده مع قطع النظر عن خصوصیه المخاطب - اه کلامه ، ورده العلامه الیعقوبی قائلا هذا الجواب لا یصح ؛ لأن أصل الکلام أن یؤتی به لما أراده المتکلم به وإلا لم یوثق بمفاد الکلام لإمکان تحویله إلی مقصود آخر ، بل الجواب أن المراد لازم ما تقدم لعدم إمکان ظاهره وسوق الکلام لعلمین من لازمه الاهتمام به المستلزم للتأکید فی السؤال وکمال الرغبه فی الإجابه ، وکذا سوقه للتمکین واللذه من لازمه الاهتمام المستلزم لکمال الرغبه فی الإجابه وکمال الرغبه والتأکید فی السؤال مناسبان فی المقام ؛ لأن بالإجابه یتمکن السائل من الامتثال علی أکمل وجه کما لا یخفی (قوله : فإن اشرح إلخ) هذا الکلام یشعر بأن قوله لی ظرف مستقر وقع صفه لمحذوف أی : اشرح شیئا کائنا لی ، ثم فسر الشیء بالبدل منه بقوله صدری ، وعلی هذا فجعل الآیه من قبیل الإجمال والتفصیل واضح ؛ لأنه طلب أولا شرح شیء علی وجه الإجمال ، ثم بینه بعد ذلک ، ویحتمل وهو الظاهر ؛ لأن الأول یستدعی تقدیرا والأصل عدمه أن المجرور متعلق باشرح أی : اشرح لأجلی صدری ، وعلی هذا فیحتمل أن یجعل المقصود زیاده الربط أی : إن أصل الکلام اشرح صدری ، ثم زیدت اللام لزیاده ربط اشرح بنفسه والتأکید ، وعلی هذا الاحتمال فلا إجمال ، ویحتمل أن یجعل من قبیل الإجمال والتفصیل ؛ وذلک لأن قوله : اشرح لأجلی یفید طلب شیء یشرح ؛ لأن الشرح یستدعی مشروحا لکنه مبهم ، ثم فسر ذلک المشروح بقوله : صدری ، ویرد علی هذا الاحتمال أن الإجمال

أى : للطالب (و (صَدْرِى) يفيد تفسيره) أى : تفسير ذلك الشىء.

(ومنه) أى : من الإيضاح بعد الإبهام (باب : نعم ؛ على أحد القولين) أى : قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ...

******

والتفصيل حاصلان بمجرد اشرح صدرى بدون زياده لى ؛ لأن الشرح يستدعى مشروحا مبهما كما علمت ، والجواب أن قولك : اشرح ليس فيه تعرض لذكر المفعول أصلا ، ولا بد فى الإجمال والتفصيل من التعرض فى العباره للمبهم الذى يراد تفسيره وتفصيله ، وإلا لم يكن من الإجمال والتفصيل وإن ذكر ما يستلزمه ، ولذا لم يكن فى قام زيد إجمال وتفصيل وإن استلزم الفعل الفاعل ، وكذا ضربت زيدا وإن كان الفعل المتعدى يستلزم مفعولا به ، بخلاف قولك : اشرح لى أى لأجلى ، إذ يفهم منه أن المشروح أمر متعلق به فى الجمله فيقع صدرى تفسيرا له وسر ذلك أنه إذا وقع فى الكلام تعرض للمبهم تشوقت النفس إلى بيانه ، بخلاف ما إذا لم يقع له تعرض للعلم بأنه سيجىء فلا يحصل فى النفس زياده طلب له - اه يس. (قوله : أى للطالب) هو موسى - عليه الصلاه والسّلام -.

(قوله : أى من الإيضاح بعد الإبهام) لم يقل أى : من الإطناب للإيضاح بعد الإبهام ، مع أنه الأنسب للسياق اختصارا - اه فنرى. (قوله : باب نعم) أى : أفعال المدح والذم نحو : نعم الرجل زيد ، وبئست المرأه حماله الحطب ، ولا يخفى أن عد باب نعم منه على ما هو الأغلب ، وإلا فقد يقدم المخصوص (قوله : أى قول من يجعل إلخ) أى : والجمله مستأنفه للبيان ، وكذا على قول من يجعل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر ، وكلام المصنف صادق بهذا القول كما أنه صادق بما قاله الشارح ، لكن الشارح ترك التنبيه على هذا القول لضعفه عندهم بما هو معلوم فى محله ، والحاصل أن الكلام يكون على كل من القولين جملتين إحداهما مبهمه والأخرى موضحه ، وأما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ قدم عليه خبره فلا يكون من الإيضاح بعد الإبهام ؛ لأن الكلام عليه جمله واحده ، والمخصوص فيها مقدم فى التقدير ، وأل فى الفاعل حينئذ للعهد ، ثم اعلم أن الإيضاح بعد الإبهام على القول الذى ذكره الشارح إنما يأتى إذا كان المقصود مدح

(إذ لو أريد الاختصار) أى : ترك الإطناب (كفى : نعم زيد) وفى هذا إشعار بأن الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواه أيضا.

(ووجه حسنه) أى : حسن باب : نعم (سوى ما ذكر) ...

******

زيد ومدح الجنس من أجله ، أما إذا قلنا : إن المقصود مدح الجنس وزيد منه فلا يأتى ذلك (قوله : إذ لو أريد الاختصار) أى : فى قولهم مثلا : نعم الرجل زيد ، وهذا عله لكون باب نعم من الإطناب الذى فيه إيضاح بعد إبهام (قوله : أى ترك الإطناب) هذا جواب عما يقال : الأولى أن يقول إذ لو أريد المساواه ؛ لأن نعم زيد مساواه لا أنه اختصار وإيجاز ، وحاصل الجواب أن مراد المصنف بالاختصار ترك الإطناب الصادق بالمساواه المراده هنا بشهاده قوله : نعم زيد ، إذ لا إيجاز فيه بل هو مساواه (قوله : كفى نعم زيد) أى : كفى أن يقال ذلك بالنسبه إلى متعارف الأوساط وإن كان هذا التركيب فى نفسه ممتنعا ؛ لأنه يجب فى فاعل نعم أن يكون بأل أو مضافا لما فيه أل أو ضميرا مفسرا بتمييز - كذا قال الشيخ يس ، وفيه أن الإطناب إنما يكون بعد إفاده المعنى بالنسبه للأوساط ، وتقدم أن المراد بهم الذين يفيدون المعنى بتراكيب موافقه للعربيه من غير ملاحظه النكات التى تراعيها البلغاء ، وفى ابن يعقوب أن المراد بقولهم : كفى نعم زيد أى : كفى أن يقال ذلك فى تأديه أصل المساواه لو أريدت وإن كان هذا الكلام لا يجوز أن يقال فى العربيه وتأمله ، واعلم أن الإيضاح بعد الإبهام الكائن فى باب نعم يصح اعتبار النكات الثلاثه المتقدمه فيه فيصح أن يقصد به إراده المعنى فى صورتين مختلفتين ، وأن يقصد به زياده تمكين الممدوح فى القلب وذلك من زياده مدحه وأن يقصد به كمال لذه العلم به حيث يراد إماله السامع لهذا الكلام فتتم محبته للممدوح (قوله : وفى هذا) أى : قول المصنف إذ لو أريد الاختصار (قوله : بأن الاختصار) أى : بأن لفظ الاختصار (قوله : وقد يطلق) أى : كما هنا ؛ لأن نعم زيد لا إيجاز فيه بل هو مساواه ، وقوله على ما يشمل المساواه أى : على ترك الإطناب الشامل للمساواه أى : وللإيجاز ، وقوله أيضا أى : كما يطلق على الإيجاز المقابل للإطناب والمساواه.

(قوله : ووجه حسنه) أى : حسن الإطناب فيه (قوله : سوى ما ذكر) حال من وجه أى : حاله كون ذلك الوجه غير ما مر من الإيضاح بعد الإبهام الذى له العلل الثلاثه

من الإيضاح بعد الإبهام (إبراز الكلام فى معرض الاعتدال) من جهه الإطناب بالإيضاح بعد الإبهام ، والإيجاز بحذف المبتدأ (وإبهام الجمع بين المتنافيين) الإيجاز والإطناب ، وقيل : الإجمال والتفصيل ، ولا شك أن إبهام الجمع بين المتنافيين من الأمور ...

******

المتقدمه (قوله : من الإيضاح إلخ) بيان لما ذكر (قوله : إبراز الكلام إلخ) هذا مع ما بعده سوى ما ذكر فيكون باب نعم مشتملا على ثلاثه أمور كلها موجبه لحسنه ، وقوله إبراز الكلام أى : إظهار الكلام الكائن من باب نعم (قوله : فى معرض الاعتدال) أى : فى صوره الكلام المعتدل أى : المتوسط بين الإيجاز المحض ، والإطناب المحض ، فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ويصح إبقاء المصدر وهو الاعتدال على حاله ويقدر مضاف أى : ذى الاعتدال أى : الكلام صاحب الاعتدال (قوله : من جهه الإطناب) أى : فليس فيه إيجاز محض وهو متعلق بمعرض (قوله : بالإيضاح بعد الإبهام) أى : حيث قيل : نعم رجلا زيد ولم يقل نعم زيد ، والباء فى قوله بالإيضاح : للتصوير (قوله : بحذف المبتدأ) أى : الذى هو صدر الاستئناف ، وحينئذ فليس فيه إطناب محض ، وحاصله أن نعم الرجل زيد ليس من الإيجاز المحض لوجود الإطناب بالإيضاح بعد الإبهام ولا من الإطناب المحض لما فيه من الإيجاز بحذف جزء الجمله ، وحينئذ فهو كلام متوسط بين الإيجاز المحض والإطناب المحض ، هذا ويصح أن يكون مراد المصنف أن فى باب نعم إبراز الكلام فى صوره الكلام المعتدل أى : المستقيم الذى ليس فيه ميلان لمحض الإيضاح ولا لمحض الإبهام ، أما كونه ليس من الإيضاح المحض فلما فيه من الإيجاز بحذف المبتدأ أو الخبر ، وأما كونه ليس من الإبهام المحض فلما فيه من الإطناب بذكر المخصوص الذى وقع به الإيضاح.

(قوله : وإيهام الجمع إلخ) هذان الوجهان أعنى : بروز الكلام فى معرض الاعتدال وإيهامه الجمع بين متنافيين مفهومهما مختلف متلازمان صدقا وكل مما يستغرب وتستلذ به النفس (قوله : وقيل الإجمال إلخ) أى : وقيل إن المراد بالمتنافيين الإجمال والتفصيل ، وحكاه بقيل لما يرد عليه أن الإجمال والتفصيل يرجع للإيضاح بعد الإبهام فيكون عين ما تقدم فلا يصح قول المصنف سوى ما ذكر - اللهم إلا أن يقال إن مراد المصنف

المستغربه التى تستلذها النفس ، وإنما قيل : إيهام الجمع ؛ لأن حقيقه جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحده وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد فى زمان واحد من جهه واحده ؛ وهو محال.

(ومنه) أى : من الإيضاح بعد الإبهام (التوشيع ؛ وهو) فى اللغه : لف القطن المندوف ، وفى الاصطلاح : ...

******

إجمال وتفصيل بغير الوجه السابق من الوجوه الثلاثه المتقدمه ، والإيضاح بعد الإبهام باعتبار ما فيه من فوائد أخرى غيره باعتبار ما فيه من الأمور الثلاثه المتقدمه ، ولك أن تقول : هو على هذا القيل أيضا غير ما تقدم ؛ لأن إيهام الجمع بين الإجمال والتفصيل غير نفس الإجمال والتفصيل - كذا فى سم.

(قوله : المستغربه) أى : المستظرفه لغرابتها ؛ وذلك لأن الجمع بين متنافيين كإيقاع المحال وهو مما يستغرب ، والأمر الغريب تستلذ به النفس ، فإن قلت : هل الجمع المذكور من البديع أو المعانى؟ قلت : يمكن الأمران لمناسبه المقام وعدمه ، فإن كان الإتيان به مناسبا للمقام بأن اقتضى المقام مزيد التأكيد فى إماله قلب السامع كان من المعانى ، وإن قصد المتكلم بالجمع المذكور مجرد الظرافه والحسن كان من البديع (قوله : أن يصدق) أى : أن يتحقق (قوله : من جهه واحده) أى : والجهه هنا ليست كذلك ؛ وذلك لأن الإيجاز من جهه حذف المبتدأ والإطناب من جهه ذكر الخبر بعد ذكر ما يعمه فقد انفكت الجهه (قوله : وهو محال) أى : والصدق المذكور محال أى : لا يصدق العقل بوقوعه لما فيه من اجتماع الضدين المؤدى إلى اجتماع النقيضين وهو باطل بالبداهه (قوله : لف القطن) أى : وما فى معناه على الظاهر ، والمراد بلفه جمعه فى لحاف أو نحوه ووجه مناسبه المعنى الاصطلاحى الآتى لهذا المعنى اللغوى ما بينهما من المشابهه ؛ وذلك لأن الإتيان بالمثنى أو الجمع شبيه بالندف فى شيوعه وعدم الانتفاع به انتفاعا كاملا ؛ لأن التثنيه والجمع فيهما من الإبهام ما يمنع النفع بالفهم أو يقلله ، والتفسير بالاسمين شبيه باللف فى عموم الشيوع والانتفاع ، فكما أن القطن ينتفع به كمال الانتفاع بلفه فى لحاف أو غيره ، فكذلك بيان التثنيه والجمع يحصل به كمال الانتفاع ، والحاصل أن

(أن يؤتى فى عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الأول ؛ نحو : " يشيب ابن آدم ...

******

اللف بمنزله التفسير بجامع كمال الانتفاع والندف بمنزله الإتيان بالمثنى بجامع عدم كمال الانتفاع ، فاندفع بهذا ما قيل : إن المعنى الاصطلاحى على عكس المعنى اللغوى ؛ لأن الإتيان بالمثنى بمنزله لف القطن بجامع الضم والجمع ، وتفسيره بالاسمين بمنزله الندف بجامع التفريق والندف فى المعنى اللغوى مقدم على اللف ، والإتيان بالشىء الذى هو بمنزله اللف فى المعنى الاصطلاحى مقدم على التفسير الذى هو بمنزله الندف فيكون فى المعنى الاصطلاحى قلب بالنظر للمعنى اللغوى ، وحاصل الجواب منع اعتبار القلب بما ذكرناه من الاعتبار وكتب بعضهم ما نصه : وجه المناسبه بين المعنى اللغوى والاصطلاحى أن فى الاصطلاحى لفا وندفا أى : تفرقه وتفصيلا وإن كان فيه اللف سابقا على الندف عكس اللغوى (قوله : أن يؤتى إلخ) ظاهره أن التوشيع نفس الإتيان ، وعليه فقوله نحو يشيب إلخ : فيه حذف ، والأصل نحو الإتيان فى قوله : يشيب إلخ ، قال يس : والأقرب أن التوشيع يطلق على المعنى المصدرى وعلى الكلام ، وإنما حمله الشيخ على المعنى المصدرى ؛ لأن المصنف جعله من الإيضاح بعد الإبهام ، والإيضاح مصدر كما لا يخفى (قوله : فى عجز الكلام).

قال اليعقوبى ينبغى أن يزاد أو فى أوله أو فى وسطه ؛ لأن تخصيص التوشيع بالعجز لم يظهر له وجه ؛ لأن الإيضاح بعد الإبهام حاصل بما ذكر أولا ووسطا وآخرا ، وكأن المصنف راعى أن أكثر ما يقع فى تراكيب البلغاء الإتيان بما ذكر فى عجز الكلام ، ولا يخفى جريان الأسرار السابقه فى هذا التوشيع من تقرر علمين فأكثر والتمكن فى النفس وكمال لذه العلم (قوله : بمثنى) أى : أو جمع كقولك : إن فى فلان ثلاث خصال حميده الكرم والشجاعه والحلم (قوله : مفسر) أى : ذلك المثنى باسمين أو مفسر ذلك الجمع بأسماء (قوله : نحو يشيب إلخ) لم يقل نحو قوله عليه الصلاه والسّلام : يشيب إلخ ؛ لأنه روايه للحديث بالمعنى ، ولفظ الحديث كما قال فى جامع الأصول : " يهرم ابن آدم ويشب معه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر" وعباره السيوطى

ويشيب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل").

[ذكر الخاص بعد العام]

(وإما بذكر الخاص بعد العام) عطف على قوله : [إما بالإيضاح بعد الإبهام] والمراد : الذكر على سبيل العطف ...

******

فى عقود (١) الجمان كقوله صلى الله عليه وسلم : " يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنان (٢) الحرص وطول الأمل" رواه البخارى من حديث أنس (قوله : ويشب) بكسر الشين وتشديد الباء بمعنى ينمو ، يقال : شب الغلام يشب بالكسر إذا نما ، فلو أريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الأمل ، ومن أمثله التوشيع أيضا قوله :

سقتنى فى ليل شبيه بشعرها

شبيهه خدّيها بغير رقيب

فما زلت فى ليلين شعر وظلمه

وشمسين من خمر ووجه حبيب (٣)

وقوله :

أمسى وأصبح من تذكاركم وصبا

يرثى لى المشفقان الأهل والولد

قد خدّد الدمع خدّى من تذكّركم

واعتاد فى المضنيان الوجد والكمد

وغاب عن مقلتى نومى لغيبتكم

وخاننى المسعدان الصبر والجلد

لا غرو للدمع أن تجرى غواربه

وتحته الطافيان القلب والكبد

كأنّما مهجتى شلو بمسبعه

ينتابها الضّاريان الذئب والأسد

لم يبق غير خفى الرّوح فى جسدى

فداكم الباقيان الروح والجسد

. اه سيوطى.

(قوله : والمراد) أى : بـذكر الخـاص بعـد العام فى كلام المصـنف ، وقوله الـذكر على سبيل العطف أى : ذكره بعـده على سبيل العطف لا على سبيل الوصف أو الإبـدال ، ولو قال المصـنف وإما بعطف الخاص على العام لكان أوضـح ، وإنما قيـد ذكره بعده بكونه على سبيل العطف لأجل أن يغاير ما تقدم فى الإيضاح بعد الإبهام ، وعلى

۱- فى الأصل : عقد.

۲- أخرجاه فى الصحيحين.

۳- البيتان لعبد الله بن المعتز فى الإيضاح ص ۱۹۰ بتحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوى.

(للتنبيه على فضله) أى : مزيه الخاص (حتى كأنه ليس من جنسه) أى : العام (تنزيلا التغاير فى الوصف منزله التغاير فى الذات) يعنى : أنه لما امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الشريفه جعل كأنه شىء آخر مغاير للعام لا يشمله العام ، ولا يعرف حكمه منه (نحو : (حافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَالصَّلاهِ الْوُسْطى)(١))

******

هذا فلا بد أن يقيد ما سبق بما لا يكون على سبيل العطف لئلا يكون هذا تكرارا مع ذاك لدخوله فيه على تقدير عموم ذاك ، وقد يقال : لا حاجه لتقييد ما تقدم ؛ لأنه ليس فى ذكر الخاص بعد العام بطريق العطف إيضاح بعد إبهام ، إذ لا يقصد به ذلك فلا يكون داخلا فيما سبق حتى يحتاج لتقييده بخلاف ما هنا فإن ذكر الخاص بعد العام صادق بما لا يكون بطريق العطف مما فيه إيضاح بعد إبهام كما فى الأمثله السابقه فما هنا هو المحتاج للتقييد دون ما سبق ، ولهذا تعرض الشارح هنا للتقييد ولم يتعرض له فيما سبق ، والحاصل أن التقييد هنا للاحتراز عن ذكر الخاص بعد العام لا على سبيل العطف ، فإن هذا من قبيل الإيضاح بعد الإبهام بخلاف ذكره بعده على سبيل العطف فإنه ليس من هذا القبيل ، إذ لا يقصد به ذلك - فتأمل.

(قوله : للتنبيه إلخ) قضيته أن التنبيه على الفضل إنما يكون مع العطف ، ووجهه أنه مع الوصف أو الإبدال يكون ذلك الخاص هو المراد من العام فليس فى ذكره بعد أفراد العام تنبيه على فضله لجعل العام بمنزله الجنس للآخر فلا يتأتى (٢) لأحد أن يعتبر فى الخاص ما يوجب كونه جنسا آخر (قوله : للتنبيه على فضله) أى : فضل الخاص ؛ وذلك لأن ذكره منفردا بعد دخوله فيما قبله إنما يكون لمزيه فيه (قوله : تنزيلا إلخ) أى : إنما جعل كالمغاير للعام لتنزيل التغاير فى الوصف أى : الكائن فى الخاص الذى حصلت به المزيه له (قوله : يعنى أنه إلخ) تفسير لقوله تنزيلا للتغاير إلخ (قوله : من الأوصاف الشريفه) لعل التقييد بالشريفه نظرا للمثال أو الغالب وإلا فقد تكون الأوصاف خبيثه نحو : لعن الله الكافرين وأبا جهل (قوله : لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه) أى : ولذلك صح ذكره على سبيل العطف المقتضى للتغاير.

١- البقره : ٢٣٨.

٢- فى المطبوعه : أحد.

أی : الوسطی من الصلوات ، أو الفضلی من قولهم للأفضل : الأوسط ؛ وهی صلاه العصر عند الأکثر.

(وإمـا بـالتکریر لنکتـه) لیکـون إطنابـا لا- تطویلا-؛ وتلـک النکتـه (کتأکیـد الإنـذار فی : (کَلَّا سَـوْفَ تَعْلَمُـونَ. ثُـمَّ کَلَّا سَـوْفَ تَعْلَمُونَ)(۱)) فقوله : (کَلَّا) ردع عن الانهمـاک فی الـدنیا وتنبیه ، و (سَوْفَ تَعْلَمُونَ) إنـذار وتخویف ؛ أی : سوف تعلمون الخطأ فیما أنتم علیه إذا عاینتم ما قدامکم من هول المحشر ، ...

******

(قوله : أی الوسطی من الصلوات) من بمعنی بین أی : المتوسطه بین الصلوات ، وهذا أحد احتمالین فی معنی الوسطی فی الآیه ، وقوله أو الفضلی : احتمال ثان ویدل لکون من بمعنی بین فی الاحتمال الأول أنه وقع التصریح ببین فی بعض نسخ المطول - کذا قرره شیخنا العدوی. (قوله : وهی صلاه العصر عند الأکثر) وذلک لتوسطها بین نهاریتین ولیلیتین ، وقیل المغرب لتوسطها بین صلاتین یقصران ، وقیل العشاء لتوسطها بین صلاتین لا یقصران ، وقیل الصبح لتوسطها بین نهاریتین ولیلیتین أو بین نهاریه ولیلیه یقصران ، وقیل الظهر وذکر بعضهم أنها إحدی الصلوات الخمس لا بعینها أبهمها الله تحریضا للعباد علی المحافظه علی أداء جمیعها کما قیل فی لیله القدر وساعه الجمعه (قوله : لیکون إطنابا) عله لمحذوف أی : إنما قید المصنف التکرار بالنکته لأجل أن یکون إطنابا ؛ لأن التکرار إذا کان لغیر نکته کان تطویلا ، فلما کان التطویل ظاهرا فی التکرار عند عدم النکته قید بها ، وهذا بخلاف الإیضاح بعد الإبهام وذکر الخاص بعد العام فلا یکون کل منهما تطویلا أصلا ؛ لأنه لا بد فیهما من النکته ، ولذا لم یقیدهما بها - کذا قرر شیخنا العدوی. (قوله : کتأکید الإنذار) أی : والارتداع کما یدل له کلام الشارح ، والمراد بالإنذار التخویف ، وهذا مثال للنکته الحاصله بالتکرار (قوله : فقوله : (کَلَّا) ردع) أی : إنها هنا مفیده للردع والزجر عن الانهماک فی تحصیل الدنیا وللتنبیه علی الخطأ فی الاشتغال بها عن الآخره وبیان ذلک أن المخاطبین لما تکاثروا فی الأموال وألهاهم ذلک عن عباده الله حتی زاروا المقابر أی : ماتوا زجرهم المولی عن الانهماک

۱- التکاثر : ۴ ، ۳.

وفى تكريره تأكيد للردع والإنذار (وفى (ثُمَ) دلاله على أن الإنذار الثانى أبلغ) من الأول تنزيلا لبعد المرتبه منزله بعد الزمان ، ...

******

فى تحصيل الأموال ، ونبههم على أن اشتغالهم بتحصيلها وإعراضهم عن الآخره خطأ منهم بقوله : كلا وخوفهم على ارتكاب ذلك الخطأ بقوله سوف تعلمون (قوله : وفى تكريره تأكيد إلخ) فيه أن بين الجملتين حينئذ كمال الاتصال فكيف تعطف الثانيه على الأولى ، وجواب هذا قد مر هناك - فراجعه إن شئت - وقول الشارح تأكيد : للردع والإنذار هذا يشير لما قلناه من أن قول المصنف كتأكيد الإنذار فيه حذف الواو مع ما عطفت ، ويمكن أن يكون داخلا فى كلامه بمقتضى الكاف فى قوله : كتأكيد الإنذار وعلى كل من الاحتمالين يمكن أن يقال : إن الردع لما كان مستفادا من معنى الحرف لم يعتن المصنف بالنص عليه وإن كان مرادا.

(قوله : وفى ثم) أى : وفى العطف بثم إلخ ، وهذا جواب عما يقال كيف يكون الكلام تكريرا مع أن العاطف يستدعى كون المراد بالثانى غير الأول ، فإن قلت : إذا كان الإنذار الثانى أبلغ لم يكن تكرير. قلت : كونه أبلغ باعتبار زياده اهتمام المنذر به لا باعتبار أنه زاد شيئا فى المفهوم (قوله : دلاله على أن الإنذار الثانى أبلغ) أى : دلاله للسامع على أن الإنذار الثانى الذى اعتبره المتكلم أبلغ من الأول أى : أوكد وأقوى منه.

(قوله : تنزيلا إلخ) عله لكون العطف بثم فيه دلاله على ما ذكر أى : إنما دل على ما ذكر لأجل التنزيل والاستعمال المذكورين ؛ لأنه إذا نزل بعد المرتبه منزله بعد الزمان واستعملت فيه دلت على أن ما بعدها أعلى وأبلغ ، وقوله تنزيلا أى : لأجل تنزيل بعد المرتبه الذى استعملت فيه هنا ثم وهو بعد معنوى منزله البعد الحسى الموضوعه له وهو التراخى فى الزمان وتوضيح ذلك أن أصل ثم إفاده التراخى والبعد الزمانى وقد تستعار للتراخى والبعد المعنوى بمعنى أن المعطوف قد تكون مرتبته أعلى مما قبله فتستعمل فيه تنزيلا للتفاوت فى الرتبه منزله التفاوت فى الزمان ، وإذا استعملت ثم كذلك لأجل التنزيل المذكور كانت مستعمله فى مجرد التدرج فى درج الارتقاء ، وإذا كان كذلك فدخولها على الجمله المذكوره يؤذن بأن مصحوبها أعلى عند

واستعمالا للفظ ثم فى مجرد التدرج فى درج الارتقاء.

(وإما بالإيغال) من : أوغل فى البلاد إذا أبعد فيها ؛ واختلف فى تفسيره (فقيل : هو ختم البيت بما يفيد نكته يتم المعنى بدونها ؛ ...

******

المتكلم ، فلذلك دلت الآيه على أبلغيه الإنذار الذى هو مضمون الجمله الثانيه ؛ لأن الأبلغيه علو فى الرتبه فى قصد المتكلم (قوله : واستعمالا) عطف على تنزيلا عطف مسبب على سبب (قوله : فى مجرد التدرج) من إضافه الصفه للموصوف أى واستعمالا لثم فى التدرج والانتقال فى درج الارتقاء المجرد عن اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج فى الزمان أى : المجرد عن اعتبار كون تاليها أى : تالى ثم بعد متلوها فى الزمان ولا يقال : إن قوله : واستعمالا للفظ ثم فى مجرد التدرج ينافى قوله : تنزيلا لبعد المرتبه أى : المستعمله فيه ثم هنا ؛ لأنا نقول المراد ببعد المرتبه بعدها فى المسافه والقدر لا فى الزمان ، واعتبار التراخى والبعد المنفى التراخى والبعد زمانا - فتأمل اه سم.

(قوله : إذا أبعد فيها) أى : قطع كثيرها ، وعلى هذا فتسميه المعنى الاصطلاحى إيغالا ؛ لأن المتكلم قد تجاوز حد المعنى وبلغ زياده عنه ، ويحتمل أنه مأخوذ من توغل فى الأرض سافر فيها ، وعلى هذا فيكون تسميه المعنى الاصطلاحى إيغالا لكون المتكلم أو الشاعر توغل فى الفكر حتى استخرج سجعه أو قافيه تفيد معنى زائد على أصل معنى الكلام (قوله : بما يفيد إلخ) أى : سواء كان ذلك المفيد للنكته جمله أو مفرده ، وقوله : ختم البيت صريح فى أن مسماه المعنى المصدرى لا اللفظ المختوم به ، وقوله الآتى فى التذييل وهو تعقيب إلخ : صريح فى أن مسمى التذييل المعنى المصدرى أيضا ، لكن قوله هناك وهو ضربان أنسب بكون معناه الكلام المذيل به ، والظاهر أنه يطلق عندهم على المعنيين ، وكذا بقيه الأقسام والتفسير باعتبار المعنى المصدرى والتمثيل باعتبار الكلام وفى قوله وهو ضربان استخدام قال فى الأطول وقوله ختم البيت إلخ : يشمل التعريف ذكر الخاص بعد العام والتكرير إذا كان ختم البيت بل سائر أقسام الإطناب إذا كانت كذلك (قوله : يتم المعنى) أى : يتم أصل المعنى بدونها ، وإنما قال يتم إلخ إشاره إلى أن النكته لا تختص بما يتم المعنى بدونه ، بل يجوز أن يتوقف عليها كما يتوقف أحيانا على

كزياده المبالغه فى قولها) أى : قول الخنساء فى مرثيه أخيها صخر : (وإنّ صخرا لتأتمّ) أى : تقتدى (الهداه به ... كأنّه علم) أى : جبل مرتفع (فى رأسه نار).

فقولها : كأنه علم واف بالمقصود ؛ ...

******

بعض الفضلات - قاله اليعقوبى - وتأمله. (قوله : كزياده المبالغه) أى : فى التشبيه وهى تحصل بتشبيه الشىء بما هو فى غايه الكمال فى وجه الشبه الذى أريد مدح المشبه بتحققه فيه (قوله : كقول الخنساء) اسمها تماضر بنت عمرو بن الحرث بن الشريد ، والخنساء لقب غلب عليها (قوله : فى مرثيه أخيها صخر) ومطلع تلك المرثيه (١) :

قذى بعينيك أو بالعين عوّار

أو ذرفت إذ خلت من أهلها الدّار

كأنّ عينى لذكراه إذا خطرت

فيض يسيل على الخدّين مدرار

تبكى خناس على صخر وحقّ لها

إذ رابها الدّهر إن الدهر ضرّار

فإنّ صخرا لوالينا وسيّدنا

وإنّ صخرا إذا نعشو لنحّار

وإنّ صخرا لتأتمّ الهداه به

..... البيت

وبعده :

لم تره جاره يمشى لساحتها

لريبه حين يخلى بيته الجار

ولا تراه وما فى البيت يأكله

لكنّه بارز بالصخر مهمار

طلق اليدين بفعل الخير ذو فخر

ضخم الدّسيعه بالخيرات أمّار

(قوله : الهداه) أى : الذين يهدون الناس إلى المعالى وإذا اقتدت به الهداه فالمهتدون من باب أولى (قوله : كأنه) أى : كأن صخرا ، وقوله : فى رأسه أى : الذى فى رأس ذلك العلم (قوله : فقولها إلخ) حاصله أن تشبيهها صخرا بالجبل المرتفع الذى هو أظهر المحسوسات فى الاهتداء به مبالغه فى ظهوره فى الاهتداء ، ثم زادت فى المبالغه بوصفها العلم بكونه فى رأسه نار ، فإن وصف العلم المهتدى به بوجود نار على رأسه

۱- الأبيات للخنساء فى ديوانها ص ۸۰ وهو فى المصباح ص ۲۳۰ ، وتاج العروس (صخر) وجمهره اللغه ص ۹۴۸ ويروى : أغر أبلج تأتم الهداه به ..

أعنى : التشبيه بما يهتدى به ؛ إلا أن فى قولها : فى رأسه نار زياده مبالغه.

(وتحقيق) أى : وكتحقيق (التشبيه فى قوله :

******

أبلغ فى ظهوره فى الاهتداء مما ليس كذلك فتنجر المبالغه إلى المشبه الممدوح بالاهتداء به ، وظهر مما قلناه أن الإضافه فى قول المصنف كزياده المبالغه حقيقيه ، ويحتمل أن تكون بيانيه أى : كزياده هى المبالغه فى التشبيه بناء على أن التشبيه لا مبالغه فيه ، إذ هو حقيقه لا مجاز ، فالمبالغه فى التشبيه ترجع إلى الإتيان بشىء يفيد كون المشبه به غايه فى كمال وجه الشبه الكائن فيه فينجر ذلك الكمال إلى المشبه الممدوح بوجه الشبه (قوله : أعنى) أى : بالمقصود وقوله التشبيه أى : لصخر (قوله : بما يهتدى به) أى : بما هو معروف فى الاهتداء به وهو الجبل المرتفع ، ولا شك أن فى تشبيه صخر بذلك مبالغه فى ظهوره والاهتداء به (قوله : زياده مبالغه) أى : لأنها لما أرادت أن تصف أخاها صخرا بالاشتهار لم تقتصر فى بيان ذلك على تشبيهه بالعلم ، بل جعلت فى رأس العلم نار للمبالغه فى ذلك البيان.

(قوله : وتحقيق التشبيه) أى : بيان التساوى بين الطرفين فى وجه الشبه وذلك بأن يذكر فى الكلام ما يدل على أن المشبه مساو للمشبه به فى وجه الشبه حتى كأنه هو ، والحاصل أن المبالغه فى التشبيه كما تقدم ترجع إلى الإتيان بشىء يفيد أن المشبه به غايه فى كمال وجه الشبه الكائن فيه فينجر ذلك الكمال إلى المشبه الممدوح بوجه الشبه ، وأما تحقيق التشبيه فيرجع إلى زياده ما يحقق التساوى بين المشبه والمشبه به حتى كأنهما شىء واحد لظهور الوجه فيهما بتمامه بسبب تلك المزيه ، فصار من ظهوره فيهما كأنه حقيقتهما وما سواه عوارض من غير إشعار بكون المشبه به غايه فى الوجه لعدم قصد تعظيم الوجه فى المشبه به لينجر ذلك إلى عظمته فى المشبه (قوله : فى قوله) أى : قول امرئ القيس من قصيده من الطويل مطلعها (١) :

خليلىّ مرّا بى على أمّ جندب

لنقضى حاجات الفؤاد المعذّب

١- الأبيات لامرئ القيس فى ديوانه ص ٢٩ ، والبيت موطن الشاهد فى لسان العرب (جزع) وأساس البلاغه (جزع) وتاج العروس (جزع) وكتاب العيد ١ / ٢١٦.

كأنّ عيون الوحش حول خبائنا ...) أى : خيامنا (وأرحلنا الجزع الذى لم يثقّب).

الجزع [بالفتح] : الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض ؛ شبه به عيون الوحش ، وأتى بقوله : لم يثقب تحقيقا للتشبيه لأنه إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون. قال الأصمعى : الظبى ، والبقره إذا كانا حيين فعيونهما ...

******

فإنّكما إن تنظرانى ساعه

من الدّهر تنفعنى لدى أمّ جندب

ألم تر أنّى كلّما جئت طارقا

وجدت بها طيبا وإن لم تطيّب

عقيله أخدان لها لا ذميمه

ولا ذات خلق إن تأملت جانب

(قوله : كأن عيون الوحش) أى : المصاده لنا ، والمراد به الظباء وبقر الوحش (قوله : خبائنا) واحد الأخبيه وهو ما كان من وبر أو صوف ولا يكون من شعر وهو على عمودين أو ثلاثه وما فوق ذلك يقال له بيت (قوله : وأرحلنا) جمع رحل عطف على خبائنا عطف تفسير ؛ لأن المراد بالخباء جنس الخيام الصادق بالكثير (قوله : الجزع) خبر كأن ، وقوله لم يثقب : بضم الياء وفتح الثاء وتشديد القاف وكسر الموحده (قوله : بالفتح) أى : بفتح الجيم ، وحكى أيضا كسرها ، وعلى كل حال فالزاى ساكنه ، وأما الجزع بفتح الجيم والزاى فهو ضد الصبر (قوله : الخرز اليمانى) أى : وهو عقيق فيه دوائر البياض والسواد (قوله : شبه به عيون الوحش) أى بعد موتها (قوله : تحقيقا للتشبيه) أى : لبيان التساوى فى وجه الشبه ، وتوضيح ذلك أن تشبيه عيون الوحش بعد موتها بالجزع فى اللون والشكل ظاهر لكن الجزع إذا كان مثقبا يخالف العيون فى الشكل مخالفه ما لأن العيون لا تثقيب فيها ، فزاد الشاعر قوله لم يثقب : ليحقق التشابه فى الشكل بتمامه أى : ليبين أن الطرفين متساويان فى الشكل الذى هو وجه الشبه مساواه تامه فهذه الزياده لتحقيق التشبيه أى : لبيان التساوى فى وجه الشبه ، وليس هذا من المبالغه السابقه كما قد يتوهم ، إذ لم يقصد بذلك علو المشبه به فى وجه الشبه ليعلو بذلك المشبه الملحق به ، فقد ظهر لك الفرق بينهما كما تقدم.

(قوله : كان أشبه بالعيون) لعل الأولى كانت العيون أشبه به ؛ لأن الجزع اعتبره الشاعر مشبها به واعتبر العيون مشبهه (قوله : الظبى) أى الغزال وقوله والبقره أى الوحشيه

كلها سواد ، فإذا ماتا بدا بياضها ، وإنما شبهها بالجزع ؛ وفيه سواد وبياض بعد ما موتت ، والمراد كثره الصيد ؛ يعنى : مما أكلنا كثرت العيون عندنا ؛ كذا فى شرح ديوان امرئ القيس ؛ ...

******

(قوله : كلها سواد) أى : بحسب الظاهر وإن كانت لا تخلو فى نفس الأمر من بياض لا يظهر إلا بعد الموت (قوله : بدا) هو بالقصر بمعنى ظهر أى : ظهر بياضها الذى كان غطى بالسواد زمن حياتها فأشبهت الجزع وفى كلامه إشاره إلى أن البياض فى حال الحياه موجود فيها فى الواقع إلا أنه خفى كما قلنا (قوله : وإنما شبهها) أى : العيون (قوله : وفيه سواد وبياض) جمله حاليه (قوله : بعد ما موتت) أى : ماتت وهذا ظرف لقوله شبهها ، أى : أن تشبيهه العيون بالجزع ، والحال أن فيه السواد والبياض لا يصح إلا بعد الموت لأجل أن يتم وجه الشبه ، وقرر بعض الأشياخ أنه يصح قراءه موتت بفتح الميم والواو على صيغه المبنى للفاعل بمعنى صارت ميته وبضم الميم وكسر الواو على صيغه المبنى للمفعول أى : موتها الغير ، وأما قول بعضهم : إنه على الوجه الأول يكون معناه كثر موتها ؛ لأن صيغه التفعيل تأتى للتكثير ففيه تأمل (قوله : مما أكلنا) متعلق بقوله بعد ذلك كثرت ، وحاصله أنهم كانوا يصطادون الوحش كثيرا ويأكلونها ويطرحون أعينها حول أخبيتهم فصارت أعينها بتلك الصفه (قوله : كذا فى شرح ديوان امرئ القيس) أى : خلافا لمن زعم أن المراد من البيت أن الوحش الفهم لطول سفرهم واستقرارهم فى الفيافى فلا تفر منهم فتظهر أعينها بتلك الصفه حول أخبيتهم ، ورد هذا القول بأن عيون الظباء حال حياتها سود فلا تشبه الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض ، بقى شىء آخر لا بد من التنبيه عليه وهو أن قوله فى رأسه نار ، وقوله الذى لم يثقب كل منهما ذكر لإفاده معناه على أنه وصف لما قبله كسائر النعوت التى تراد لمعانيها ، وليس معنى كل منهما مستفادا مما قبله ، فإن كان الإتيان بالنعت عند الحاجه إليه مساواه فهذان منه وإلا لزم كون النعت إطنابا إن كان لفائده أو تطويلا إن لم يكن لفائده ، ويلزم كون سائر الفضلات كذلك ، وأجيب بأن النعت وشبهه من سائر الفضلات إن أتى به لإفاده المعنى الذى وضع له فقط وكان مدركا للأوساط من الناس

فعلى هذا التفسير يختص الإيغال بالشعر (وقيل : لا يختص بالشعر) بل هو ختم الكلام بما يفيد نكته يتم المعنى بدونها.

(ومثل) لذلك فى غير الشعر (بقوله تعالى : (قالَ يا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ. اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْئَلُكُمْ أَجْراً وَهُمْ مُهْتَدُونَ)(1)) فقوله : (وَهُمْ مُهْتَدُونَ) مما يتم المعنى بدونه ؛ لأن الرسول مهتد لا محاله إلا أن فيه زياده حث على الاتباع

******

كان مساواه وإن أتى به لمعنى دقيق مناسب للمقام لا يدركه إلا الخواص ولا يستشعره إلا أهل الرعايه لمقتضيات الأحوال كالمبالغه فى التشبيه المناسبه فى قوله : فى رأسه نار كان إطنابا ، ولا نسلم أن ما أتى به للإطناب يجب أن يكون مستفادا مما قبله ، بل إذا أتى بالشىء لمعناه وفيه دقه فى المقام مناسبه لا يأتى به لأجلها الأوساط من الناس ، وإنما يتفطن له البلغاء وأهل الفطنه وقصد الإتيان به لذلك كان إطنابا ، ولو أوجبنا فى الإطناب أن يكون معناه مدلولا لما قبله خرج كثير مما أوردوه فى هذا الباب عن معنى الإطناب ، وبهذا يجاب عن كل ما كان من هذا النمط مما يذكره المصنف بعد (قوله : فعلى هذا التفسير) أعنى قول المصنف ختم البيت بما يفيد نكته يتم المعنى بدونها.

(قوله : وقيل لا يختص بالشعر) الباء داخله على المقصور عليه أى : أن الإيغال ليس مقصورا على الشعر ، بل يتعداها لغيره (قوله : بل هو ختم الكلام) أى : سواء كان شعرا أو نثرا (قوله : مما يتم المعنى بدونه) أى : بدون التصريح به كما هو المناسب للتعليل ، وليس المراد أنه يتم المعنى بدونه رأسا (قوله : لأن الرسول مهتد لا محاله) أى : وحينئذ فيكون قوله (وَهُمْ مُهْتَدُونَ) تصريحا بما علم التزاما ، وقد يقال : كما أن الرسول مهتد غير طالب للأجر لا محاله ينبغى أن يجعل المثال مجموع قوله (اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْئَلُكُمْ أَجْراً وَهُمْ مُهْتَدُونَ) (قوله : إلا أن فيه) أى : فى التصريح به (قوله : زياده حث على الاتباع) أى : فالنكته فى الإيغال الكائن فى هذه الآيه زياده الحث على الاتباع ، وأما أصل الحث والترغيب فقد حصل بقوله (اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ) لدلالته على اهتدائهم وطلب اتباعهم ، وإنما كان قوله : وهم مهتدون مفيدا لزياده الحث على الاتباع من جهه

١- يس : ٢١ ، ٢٠.

وترغيب فى الرسل.

(وإما بالتذييل ؛ وهو تعقيب الجمله بجمله أخرى تشتمل على معناها) أى : معنى الجمله الأولى ...

******

التصريح بوصفهم الذى هو الاهتداء ، فإن التصريح بالوصف المقتضى للاتباع فيه مزيد التأثير على ذكره ضمنا (قوله : وترغيب فى الرسل) أى : زياده ترغيب فى الرسل فهو عطف على حث ووجه إفادته ذلك أن الرسل إذا كانوا مهتدين واتبعهم الإنسان فلا يخسر معهم شيئا لا من دينه ولا من دنياه ، بل ينضم له خير الدنيا والآخره.

(قوله : بالتذييل) هو لغه جعل الشىء ذيلا للشىء (قوله : تعقيب الجمله بجمله) أى : جعل الجمله عقب الأخرى ، وقوله : بجمله أى : لا محل لها من الإعراب كما صرح بذلك الشارح فى مبحث الاعتراض الآتى قريبا (قوله : تشتمل على معناها) صفه للجمله المجعوله عقب الأخرى أى : تشتمل تلك الجمله المعقب بها على معنى الأولى المعقبه ولو مع الزياده ، فالمراد باشتمالها على معناها إفادتها بفحواها لما هو المقصود من الأولى ، وليس المراد إفادتها لنفس معنى الأولى بالمطابقه وإلا كان ذلك تكرارا ، وحينئذ فلا يكون على هذا قوله تعالى : (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ. ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ)(١) تذييلا ، ولذا قال العلامه اليعقوبى : لا بد أن يقع اختلاف بين نسبتى الجملتين فيخرج التكرار كما تقدم فى (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ. ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ) فإن قوله تعالى : (جَزَيْناهُمْ بِما كَفَرُوا)(٢) مضمونه أن آل سبأ جزاهم الله تعالى بكفرهم ، ومعلوم أن الجزاء بالكفر عقاب كما دلت عليه القصه ومضمون قوله تعالى : (وَهَلْ نُجازِي إِلَّا الْكَفُورَ)(٣) أن ذلك العقاب المخصوص لا يقع إلا للكفور ، وفرق بين قولنا جزيته بسبب كذا ، وقولنا : ولا يجزى بذلك الجزاء إلا من كان بذلك السبب ولتغايرهما يصح أن يجعل الثانى عله للأول فيقال جزيته بذلك السبب ؛ لأن ذلك الجزاء لا يستحقه إلا من

١- التكاثر : ٣ ، ٤.

٢- سبأ : ١٧.

٣- يجازى قرأ الجمهور بضم الياء وفتح الزاى وحمزه والكسائى بالنون وكسر الزاى (البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى) ص ٢٦١ ج ٧.

(للتأكيد) فهو أعم من الإيغال من جهه أنه يكون فى ختم الكلام وغيره ، وأخص من جهه أن الإيغال قد يكون بغير الجمله ، ولغير التوكيد (وهو) أى : التذييل (ضربان :

******

اتصف بذلك السبب ، ولكن اختلاف مفهومهما لا يمنع تأكيد أحدهما بالآخر للزوم بينهما معنى (قوله : للتأكيد) أى : لقصد التوكيد بتلك الجمله الثانيه عند اقتضاء المقام للتوكيد والمراد به هنا التوكيد بالمعنى اللغوى وهو التقويه (قوله : فهو أعم من الإيغال) أى : عموما وجهيا وحاصله أن الإيغال والتذييل بينهما من النسب العموم والخصوص الوجهى فيجتمعان فيما يكون فى ختم الكلام لنكته التأكيد بجمله كما يأتى فى قوله تعالى : (جَزَيْناهُمْ بِما كَفَرُوا وَهَلْ نُجازِي إِلَّا الْكَفُورَ)(1) فهو إيغال من جهه أنه ختم الكلام بما فيه نكته يتم المعنى بدونها وتذييل من جهه أنه تعقيب جمله بأخرى تشتمل على معناها للتأكيد ، وينفرد الإيغال فيما يكون بغير جمله وفيما هو لغير التأكيد سواء كان بجمله أو بمفرد كما تقدم فى قوله الجزع الذى لم يثقب وينفرد التذييل فيما يكون فى غير ختم الكلام للتأكيد بجمله : كقولك مدحت زيدا أثنيت عليه بما فيه فأحسن إلى ومدحت عمرا أثنيت عليه بما ليس فيه فأساء إلى (قوله : من جهه أن يكون فى ختم الكلام وغيره) أى بخلاف الإيغال فإنه لا يكون إلا فى ختم الكلام (قوله : وغيره) أى : غير ختم الكلام يعنى فى الأثناء ، وقد فهم بعضهم أن المراد بالكلام النثر ، وأن قول الشارح وغيره بأن يكون فى الشعر وهو فهم فاسد عند التأمل لما سيأتى فى الشارح صريحا أن التذييل يكون فى أثناء الكلام (قوله : وأخص من جهه الإيغال إلخ) الأنسب أن يقول وأخص من جهه أنه لا يكون إلا بالجمله وللتأكيد بخلاف الإيغال ، فإنه قد يكون بغير جمله كالمفرد وقد يكون لغير التأكيد ، وإنما كان هذا أنسب ؛ لأن الكلام فى التذييل ، إذ هو المحدث عنه لا فى الإيغال (قوله : وهو ضربان) الضمير للتذييل لا بالمعنى المتقدم وهو المعنى المصدرى ، بل بالمعنى الحاصل بالمصدر ففيه استخدام ، وهذا يفيد أنه يطلق بالمعنيين.

١- سبأ : ١٧.

ضرب لم يخرج مخرج المثل) بأن لم يستقل بإفاده المراد ، بل يتوقف على ما قبله (نحو : (جَزَيْناهُمْ بِما كَفَرُوا وَهَلْ نُجازِي إِلَّا الْكَفُورَ)(۱) على وجه) وهو أن يراد : وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص إلا الكفور ؛ فيتعلق بما قبله.

أما على الوجه الآخر ؛ وهو أن يراد : وهل يعاقب إلا الكفور ؛ ...

******

(قوله : لم يخرج مخرج المثل) هو مبنى للمفعول بدليل قوله بعد ذلك وضرب أخرج إلخ (قوله : بأن لم يستقل إلخ) أى : أو استقل بإفاده المراد ولم يفش أى : لم يكثر استعماله وإلا كان من الضرب الثانى كما نبه عليه الشارح بعد ذلك ، والشارح لم ينبه على دخول هذه الصوره فى هذا الضرب فيعترض عليه بأنه يلزم على كلامه خروج ما إذا استقل ولم يفش عن القسمين مع أن تعريف التذييل شامل لهذه الصوره ، وقد يجاب بأن الباء فى قوله بأن لم يستقل بمعنى الكاف التمثيليه ، وحينئذ فتدخل تلك الصوره المذكوره فى الضرب الأول (قوله : بل يتوقف على ما قبله) إنما كان للتوقف على ما قبله ليس خارجا مخرج المثل ؛ لأن المثل وصفه الاستقلال ؛ لأنه كلام تام نقل عن أصل استعماله لكل ما يشبه حال الاستعمال الأول كما يأتى فى الاستعاره التمثيليه كقولهم الصيف ضيعت اللبن فإنه مستقل فى إفاده المراد وهو مثل يضرب لمن فرط فى الشىء فى أوانه وطلبه فى غير أوانه (قوله : على وجه) متعلق بمحذوف أى : وإنما يكون هذا المثال من هذا الضرب على وجه (قوله : المخصوص) أى : وهو المذكور فيما قبل وهو إرسال سيل العرم عليهم وتبديل جنتيهم (قوله : فيتعلق بما قبله) أى : فإذا أريد هذا المعنى صار قوله : (وَهَلْ نُجازِي إِلَّا الْكَفُورَ) متعلقا بما قبله ، وهو قوله فأرسلنا عليهم ، وحينئذ فلا يجرى مجرى المثل فى الاستقلال.

(قوله : وهو أن يراد وهل يعاقب) أى : بمطلق عقاب لا بعقاب مخصوص فإن قيل يلزم على هذا أن تكون الجمله الثانيه غير مشتمله على معنى الأولى لتضمن الأولى عقابا مخصوصا وتضمن الثانيه لمطلق عقاب ، وحينئذ فلا يصدق عليها تعريف التذييل - قلت : المقصود من الجمله الأولى إنما هو مكافأتهم على كفرهم بالعقاب ، وذكر فرد من

۱- سبأ : ۱۷.

بناء على أن المجازاه هى المكافأه إن خيرا فخير ، وإن شرا فشر - فهو من الضرب الثانى.

(وضرب أخرج مخرج المثل) بأن يقصد بالجمله الثانيه حكم كلى منفصل عما قبله جار مجرى الأمثال فى الاستقلال ...

******

أفراد ما يعاقب به لا ينظر إليه - كذا أجاب يس ، أو يقال : إن مطلق العقاب الذى تضمنته الجمله الثانيه يصدق بالعقاب المتقدم ولو لم يتقيد به وصدقه به يوجب تأكيده فى الجمله (قوله : بناء على أن المجازاه هى المكافأه) أى : مطلق المكافأه الشامله للثواب والعقاب ويتعين المراد منهما من القرينه كقوله هنا : " إلا الكفور" ، وقوله بناء إلخ أى : وأما على الوجه الأول فليس بناء على ذلك بل بناء على أن الجزاء بمعنى العقوبه كما فى المطول ، والحاصل أن الجزاء يطلق بمعنى العقاب ويطلق بمعنى المكافأه الشامله للثواب والعقاب ، فجعل الآيه من الضرب الأول مبنى على الإطلاق الأول وجعلها من الضرب الثانى مبنى على الإطلاق الثانى - هذا محصل كلام الشارح هنا وفى المطول ، وهذا البناء لا تظهر له صحه لصحه أن يكون المعنى على أن الجزاء يراد به العقاب وهل يعاقب ذلك العقاب فيكون من الضرب الأول ، أو يكون المعنى وهل يعاقب مطلق العقاب إلا الكفور فيكون من الثانى ، ولصحه أن يكون المعنى على أن الجزاء يراد به المكافأه وهل يكافؤ بتلك المكافأه المخصوصه إلا الكفور فيكون من الضرب الأول أيضا ، أو يكون المعنى وهل يكافؤ بالشر مطلقا إلا الكفور فيكون من الضرب الثانى ، والحاصل أن كلا من الإطلاقين يصح أن يكون التذييل فى الآيه معه من الضرب الأول وأن يكون من الضرب الثانى فما قاله المصنف مما لا وجه له (قوله : فهو من الضرب الثانى) أى : الذى أخرج مخرج المثل لعدم توقف المراد حينئذ على ما قبله فيصح أن يكون مثلا وأورد أن الجزاء وإن فسر بالمكافأه الشامله للثواب والعقاب ، إلا أن المراد منه خصوص العقاب وتخصيصه بالعقاب إنما يفهم من قوله جزيناهم الذى هو بمعنى عاقبناهم ، وحينئذ فيكون قوله : (وَهَلْ نُجازِى إِلَّا الْكَفُورَ) غير مستقل بإفاده المراد فيكون من الضرب الأول ، وأجيب بأن كون جزيناهم قرينه على المراد لا ينافى الاستقلال بالإفاده على أن ذلك يفهم من الكفور أيضا (قوله : منفصل عما قبله) أى : بأن يكون غير متقيد بالجمله

وفشو الاستعمال (نحو : (وَقُلْ جاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْباطِلُ إِنَّ الْباطِلَ كانَ زَهُوقاً)(۱)).

(وهو أيضا) أى : التذييل ينقسم قسمه أخرى ، وأتى بلفظه [أيضا] تنبيها على أن هذا التقسيم للتذييل مطلقا ، لا للضرب الثانى منه : ...

******

الأولى (قوله : وفشو الاستعمال) أى : شيوع استعمال اللفظ الدال على كل منهما قال ابن يعقوب : الحق أن المشترط فى جريانه مجرى الأمثال هو الاستقلال ، وأما فشو الاستعمال فلا دليل على اشتراطه فيه وحينئذ فالأولى للشارح حذفه.

(قوله : (جاءَ الْحَقُ)) أى : الإسلام ، وقوله (وَزَهَقَ الْباطِلُ) أى : زال الكفر (قوله : (إِنَّ الْباطِلَ كانَ زَهُوقاً)) لا يخفى أن هذه الجمله لا توقف لمعناها على معنى الجمله الأولى مع تضمنها معنى الأولى وهو زهوق الباطل أى : اضمحلاله وذهابه ومفهوم النسبتين مختلف ؛ لأن الثانيه اسميه مع زياده تأكيد فيها فصدق عليها ضابط الضرب الثانى وتأكيد زهوق الباطل مناسب هنا لما فيه من مزيد الزجر عنه والإياس من أحكامه الموجبه للاغترار به ، وقد اجتمع الضربان فى قوله تعالى : (وَما جَعَلْنا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخالِدُونَ. كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ الْمَوْتِ)(۲) فجمله كل نفس ذائقه الموت من الضرب الثانى لاستقلالها وذلك ظاهر ، وجمله أفإن مت فهم الخالدون من الأول لارتباطها بما قبلها ؛ لأن الفاء للترتيب على الأولى ، فكأنه قيل أينتفى ذلك الحكم الذى هو أن لا خلود لبشر بالنسبه إليهم فيترتب أنك إن مت فهم الخالدون والاستفهام للإنكار أى : لا ينتفى ذلك الحكم فلا يترتب إنك إن مت فهم الخالدون.

(قوله : وأتى بلفظه أيضا إلخ) قصد شارحنا العلامه بهذا الكلام الرد على الشارح الخلخالى حيث قال قوله : وهو أيضا أى : والتذييل أو الضرب الثانى ، فقوله أو الضرب الثانى وهم ؛ لأنه يرده لفظه أيضا وهذا الوهم نشأ له من كون الأمثله التى مثل بها المصنف من القسم الثانى وهو ما يستقل - قال الفنرى : فإن قلت ما ذكره الشارح

۱- الإسراء : ۸۱.

۲- الأنبياء : ۳۴ ، ۳۵.

(إما) أن يكون (لتأكيد منطوق كهذه الآيه) فإن زهوق الباطل منطوق فى قوله : (وَزَهَقَ الْباطِلُ).

******

من أن لفظه أيضا منبهه على التقسيم لمطلق التذييل تحكم لا دليل عليه ولا يذهب إليه الذوق السليم ، إذ لو رجع ضمير هو إلى الضرب الثانى لكان المعنى ، والضرب الثانى. ينقسم إلى قسمين كما أن مطلق التذييل ينقسم إلى قسمين وهذا معنى صحيح بل لا يبعد أن يقال لفظ أيضا بعد ذكر الضمير يدل على أن التقسيم للضرب الثانى وإلا وجب أن يقدم هو على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم (قلت) أجاب عن ذلك العلامه القاسمى بمنع التحكم ؛ وذلك لأن معنى أيضا الرجوع لما تقدم كالتقسيم هنا ، والرجوع إلى التقسيم مع اتحاد المقسم أبلغ فى معنى الرجوع وأظهر وإن أمكن أنه تقسيم للثانى ومعنى أيضا كما انقسم التذييل المطلق ، وحينئذ فيتم ما قاله شارحنا من التنبيه (قوله : لتأكيد منطوق) أى : لتأكيد منطوق الجمله الأولى والمراد بالمنطوق هنا المعنى الذى نطق بمادته ، والمراد بالمفهوم المعنى الذى لم ينطق بمادته وليس المراد بهما هنا ما اصطلح عليه الأصوليون ، ولذا قال العلامه اليعقوبى : المراد بتأكيد المنطوق هنا أن تشترك ألفاظ الجملتين فى ماده واحده مع اختلاف النسبه فيهما بأن تكون إحداهما اسميه مؤكده والأخرى فعليه لا أن يكون لفظ الجمله الأولى نفس لفظ الثانيه كما فى : " كلا سوف تعملون ثم كلا سوف تعلمون" ؛ لأن هذا ليس تذييلا فضلا عن كونه مؤكدا للمنطوق ، والمراد بتأكيد المفهوم هنا ألّا تشترك أطراف الجملتين فى ماده واحده مع اتحاد صوره الجملتين فى الاسميه والفعليه أولا وذلك بأن تفيد الجمله الأولى معنى ، ثم يعبر عنه بجمله أخرى مخالفه للأولى فى الألفاظ والمفهوم (قوله : كهذه الآيه) أى : كالتذييل فى هذه الآيه وهى قوله تعالى : (وَقُلْ جاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْباطِلُ إِنَّ الْباطِلَ كانَ زَهُوقاً) فإن الموضوع فى الجملتين واحد وهو الباطل والمحمول فيهما من ماده واحده وهو الزهوق (قوله : فإن زهوق الباطل) فى قوله : وزهق الباطل من ظرفيه المدلول فى الدال ، وإنما لم يقل فإن زهوق الباطل المؤكد إشاره إلى أن المنظور له فى التذييل مجرد المعنى لا مع الخواص اللاحقه كالتأكيد ؛ ولأن المنطوق للجمله الأولى مجرد زهوق الباطل لخلوها من التأكيد - فتأمل - كذا قرر شيخنا العدوى.

(وإما لتأكيد مفهوم ؛ كقوله :

ولست) على لفظ الخطاب (بمستبق أخا لا تلمّه ...) حال من [أخا] لعمومه ، أو من ضمير المخاطب ...

******

(قوله : وإما لتأكيد مفهوم) أى : مفهوم الجمله الأولى (قوله : كقوله) (١) أى : النابغه الذبيانى من قصيده من الطويل يخاطب بها النعمان بن المنذر ومطلعها :

أرسما جديدا من سعاد تجنّب

عفت روضه الأجداد منها فيثقب

عفا آيه نسج الجنوب مع الصّبا

وأسحم دان مزنه يتصوّب

إلى أن قال :

فلا تتركنّى بالوعيد كأننى

إلى النّاس مطلىّ به القار أجرب

ألم تر أنّ الله أعطاك سوره

يرى كلّ ملك دونها يتذبذب

كأنّك شمس والنّجوم كواكب

إذا طلعت لم يبد منهنّ كوكب

ولست بمستبق إلخ وبعده :

فإن أك مظلوما فعبد ظلمته

وإن تك ذا عتبى فمثلك يعتب

أتانى أبيت اللعن أنّك لمتنى

وتلك التى أهتمّ منها وأنصب

(قوله : على لفظ الخطاب) على بمعنى الباء (قوله : بمستبق أخا) السين والتاء زائدتان فهو اسم فاعل من الإبقاء أى : لست بمبق لك موده أخ ، أو لست بمبق أخا لنفسك تدوم لك مودته وتبقى لك مواصلته (قوله : لا تلمه) بفتح التاء وضم اللام من لم الشىء جمع بعضه إلى بعض أى : لا تضمه إليك لعدم رضاك بعيوبه وصفاته الذميمه الموجبه للتفرق (قوله : حال من أخا) أى : لا ـ صفه له ؛ لأنه ليس مقصود الشاعر أخا معينا ، بل مطلق أخ ، والوصفيه تفيد أن المعنى أنك لا تقدر على بقاء موده أخ موصوف بكونه غير مضموم إليك مع اتصافه بالخصال الذميمه (قوله : لعمومه) أى : لوقوعه فى حيز النفى فعمومه سوغ مجىء الحال منه وإن كان نكره ، والمعنى حينئذ لست بمبق موده

١- الأبيات للنابغه الذبيانى فى ديوانه ص ٢٧ ، ٢٨ ، وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ١۶٠.

فى [لست] (على شعث) أى : تفرق وذميم خصال.

فهذا الكلام دل بمفهومه على نفى الكامل من الرجال ، وقد أكده بقوله : (أى الرجال المهذب) استفهام بمعنى الإنكار ؛ أى : ليس فى الرجال منقح الفعال ، مرضى الخصال.

******

أخ فى حال كونه غير مضموم إليك مع شعثه وخصاله الذميمه (قوله : فى لست) أى : وحينئذ فالمعنى لست بمبق موده أخ فى حال كونك غير مضموم إليه مع شعثه قيل لا وجه لتخصيص الضمير فى لست لجواز الحاليه من ضمير المخاطب فى مستبق اللهم إلا أن يبنى الكلام على الاتحاد الذاتى بين الضميرين ، أو يقال : إن وجه التخصيص أن الفعل أقوى فى العمل من الاسم - فتأمل. (قوله : على شعث) على بمعنى مع والشعث بفتح العين وهو فى الأصل انتشار الشعر وتغيره لقله تعهده بالتسريح والدهن فتكثر أوساخه ، ثم استعمل فى لازمه وهو الأوساخ فى الحسيه فهو مجاز مرسل علاقته اللزوم ، ثم استعير اللفظ المجازى للأوساخ المعنويه وهى الخ صال الذميمه بجامع القبح فهو استعاره مبنيه على مجاز (قوله :

أى تفرق) أى : موجب تفرق أى : افتراق ، وقوله وذميم خصال : من إضافه الصفه للموصوف وعطفه على ما قبله أعنى موجب التفرق للتفسير - كذا قرر بعضهم ويحتمل أن المراد بالتفرق تفرق حال الأخ وتلونه وعدم انضباطه (قوله : فهذا الكلام دل إلخ) أى : لأن معنى البيت أنك إذا لم تضم أخا إليك فى حال عيبه وتتعامى عن زلته لم يبق لك أخ فى الدنيا ولا يعاشرك أحد من الناس ؛ لأنه ليس فى الرجال أحد مهذب منقح الفعال مرضى الخصال ، ولا شك أن الشطر الأول يدل بحسب ما يفهم منه على نفى الكامل من الرجال فقوله بعد ذلك : أى الرجال المهذب تأكيد لذلك المفهوم ؛ لأنه فى معنى قولك ليس فى الرجال مهذب ومن الجيد فى هذا المعنى قول ابن الحداد :

واصل أخاك ولو أتاك بمنكر

فخلوص شىء قلّما يتمكّن

ولكلّ حسن آفه موجوده

إنّ السّراج على سناه يدخّن

(قوله : نفى الكامل من الرجال) لأنه لو وجد لم يصدق أنه إن كان بهذا الوصف لم يبق لنفسه أخا (قوله : وقد أكده) أى : أكد ذلك المفهوم لا الكلام الدال بمفهومه كما قيل.

(وإما بالتكميل ؛ ويسمى : الاحتراس أيضا) لأن فيه التوقى والاحتراز عن توهم خلاف المقصود (وهو أن يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه) أى : يدفع إيهام خلاف المقصود ؛ وذلك الدافع قد يكون فى وسط الكلام ، وقد يكون فى آخره :

******

(قوله : وإما بالتكميل) أى : تكميل المعنى بدفع الإيهام عنه (قوله : ويسمى) أى : هذا النوع من الإطناب (قوله : الاحتراس أيضا) أى : زياده على تسميته بالتكميل فله اسمان أما وجه تسميته بالتكميل فلتكميله المعنى بدفع إيهام خلاف المقصود عنه ، وأما وجه تسميته بالاحتراس ، فلأن حرس الشىء حفظه وهذا النوع فيه حفظ للمعنى ووقايه له من توهم خلاف المقصود ، فقول الشارح ؛ لأن فيه إلخ بيان لوجه تسميته بالاحتراس (قوله : لأن فيه التوقى) أى : لأن به يحصل التوقى أى : الحفظ ، وقوله : والاحتراز أى : التحرز والتباعد فهو عطف لازم على ملزوم (قوله : وهو أن يؤتى إلخ) ظاهره أن التكميل عباره عن المعنى المصدرى أعنى : الإتيان المذكور والظاهر إطلاقه على المعنى الحاصل بالمصدر أيضا وهو ما يؤتى به لدفع توهم خلاف المقصود كما مر (قوله : فى كلام إلخ) فى بمعنى مع فيشمل الواقع فى وسط الكلام وفى آخره وليست للظرفيه وإلا فلا يشمل ما كان فى آخره (قوله : بما يدفعه) أى : بقول يدفعه سواء كان ذلك القول مفردا أو جمله كان للجمله محل من الإعراب أولا ، فإن قلت التذييل أيضا لدفع التوهم ؛ لأنه للتأكيد فما الفرق قلت التذييل مختص بالجمله وبالآخر ولدفع التوهم فى النسبه ، والتكميل لا يختص بشىء منها - كذا فى السيرامى ، وظاهره اختصاص التذييل بالآخر وسيأتى فى الشارح أنه يجامع الاعتراض فيكون فى الأثناء (قوله : قد يكون فى وسط الكلام وقد يكون فى آخره) أى : وقد يكون أيضا فى أوله وفى كل إما أن يكون جمله أو مفردا ، وحينئذ فبينه وبين الإيغال عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فيما يكون فى الختم لدفع إيهام خلاف المقصود وانفراد الإيغال فيما ليس فيه دفع إيهام خلاف المقصود كما فى قولها : وإن صخرا إلخ ، وانفراد التكميل بما فى الوسط كما فى قوله : فسقى ديارك إلخ ، وبينه وبين التذييل عموم وخصوص من وجه

فالأول : (كقوله :

فسقى ديارك غير مفسدها ...) نصب على الحال من فاعل [سقى] ؛ وهو (صوب الرّبيع) أى : نزول المطر ووقوعه فى الربيع ...

******

إن صح أن التوكيد الكائن بالتذييل قد يدفع إيهام خلاف المراد وذلك لانفراد التكميل بما يكون بغير جمله ، وانفراد التذييل بما يكون لمجرد التأكيد الخالى عن دفع الإيهام ، وأما إن كان التوكيد الكائن بالتذييل لا يجامع دفع الإيهام فهما متباينان والحق ثبوت الفرق بين دفع ما يوهمه الكلام وبين دفع توهم السامع أن الكلام مجاز أو دفع غفلته عن السماع أو دفع السهو ، وحينئذ فلا يستلزم التذييل التكميل بل هو أعم من التذييل مطلقا وبينه وبين التكرير والإيضاح المباينه كمباينه الإيغال والتذييل لهما (قوله : فالأول) وهو ما إذا كان الدافع فى وسط الكلام أى : وهو مفرد.

(قوله : كقوله) أى : قول طرفه بن العبد من قصيده يمدح بها قتاده بن مسلمه الحنفى ، وكان قد أصاب قومه شده ، فأتوه فبذل لهم ، وقبل البيت المذكور (١) :

أبلغ قتاده غير سائله

نيل الثّواب وعاجل الشّكم

أنّى حمدتك للعشيره إذ

جاءت إليك مرمّه العظم

ألقوا إليك بكلّ أرمله

شعثاء تحمل منقع البرم

ففتحت بابك للمكارم ح

ين تواصت الأبواب بالأزم

فسقى ديارك إلخ وهذه الجمله خبريه لفظا قصد بها الدعاء لذلك الممدوح (قوله : ديارك) مفعول مقدم لسقى وهو بفتح الكاف كما علمت فكسرها خطأ ، وقوله صوب الربيع : فاعل (قوله : أى نزول المطر) هذا تفسير لصوب الربيع ، فالصواب معناه النزول ، والربيع معناه المطر - كذا قرر بعضهم ، وفيه نظر - فقد ذكر ابن هشام فى شرح بانت سعاد أن الصوب فى البيت بمعنى المطر وذكر له نقلا عن أئمه اللغه أربعه معان ليس منها النزول ، وأيضا لو كان مراد الشارح أن الربيع معناه المطر لم يكن

١- الأبيات لطرفه بن العبد فى ديوانه ص ٩٣ فى المصباح ص ٢١٠ ، ومعاهد التنصيص ١ / ٣٦٢ ، وبلا نسبه فى لسان العرب (همى).

(وديمه تهمى) أى : تسيل ؛ فلما كان المطر قد يؤول إلى خراب الديار وفسادها أتى بقوله : [غير مفسدها] دفعا لذلك.

******

لقوله بعد ذلك ووقوعه فى الربيع معنى ، فالأحسن أن قول الشارح أى : نزول المطر من إضافه الصفه للموصوف أى : المطر النازل وهو تفسير للصوب ، وقوله ووقوعه : عطف تفسير ، وقوله فى الربيع إشاره إلى أن المراد بالربيع فى البيت الزمن ، وأن إضافه صوب للربيع فيه من إضافه المظروف إلى الظرف فالإضافه على معنى فى - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : وديمه تهمى) الديمه بكسر الدال : المطر المسترسل وأقله ما بلغ ثلث النهار أو الليل وأكثره ما بلغ أسبوعا وقيل المطر الدائم الذى لا رعد فيه ولا برق ، وتهمى بفتح التاء من همى الماء والدمع إذا سال ولم يقيد الديمه بزمن الربيع كما قيد الصوب ليكون العطف من قبيل عطف العام (قوله : فلما كان المطر قد يؤول إلى خراب الديار) أى : فربما يقع فى الوهم أن ذلك دعاء بالخراب ، وقد يقال : إن الدعاء بالسقى وقرينه المدح تدل على أن المراد ما لا يضر ، وحينئذ فلا يكون ذكر المطر موهما خلاف المقصود على أن المراد كون المطر قد يؤول إلى الخراب لا يكفى فى إيهام خلاف المقصود بل لا بد من سبق الذهن إليه ولا يسبق للذهن من السقى إلا الإصلاح لشيوعه فى ذلك ، وأجيب عن الأول بأن الكلام يستحسن فيه الاحتراس فى الجمله ولو بالنظر لأصله من غير تعويل على القرائن فيناسب الإتيان بما يدفع ما قد يتوهم لا سيما وذكر الديمه والديار يزيد الإيهام ؛ لأن السقى النافع وهو ما يكون للزرع ، وأجيب عن الثانى بأن سبق الذهن إلى الخراب حصل من قوله وديمه تهمى فإن المطر الدائم الذى لا رعد فيه ولا برق ، ولا يقال : إن تقديم غير مفسدها يمنع هذا التوجيه ؛ لأنا نقول غير مفسدها مؤخر عن قوله وديمه تهمى تقديرا أو أنه حصل من تقديم ديارك ؛ لأنه يسبق إلى الذهن منه الخراب للعاده بأن السقى المصلح إنما هو للزرع (قوله : أتى بقوله غير مفسدها) أى : فى وسط الكلام بين الفعل وفاعله (قوله : دفعا لذلك) أى : لإيهام خلاف المقصود ولهذا عيب على القائل :

(و) الثانی : (نحو : (أَذِلَّهٍ عَلَی الْمُؤْمِنِینَ)(۱)) فإنه لما کان مما یوهم أن یکون ذلک لضعفهم دفعه بقوله : (أَعِزَّهٍ عَلَی الْکافِرِینَ)(۲) ...

******

ألا یا اسلمی یا دارمیّ علی البلی

ولا زال منهلّا بجرعائک القطر (۳)

حیث لم یأت بهذا القید أعنی غیر مفسدها قاله السیوطی فی عقود الجمان ، وأجاب عنه بعضهم بأن الدعاء والمدح قرینه علی أن المراد ما لا یضر ، فإن قلت هذا القدر موجود أیضا فی بیت الاحتراس ، وحینئذ فلا إیهام قلت : إنهم تاره یعولون علی القرینه فلا یأتون بالاحتراس وتاره لا یعولون علیه فیأتون به - کذا ذکر شیخنا الحفنی فی حاشیته ، وأجاب ابن عصفور بجواب غیر هذا ، وحاصله أن مازال فی کلامهم تدل علی دوام الصفه للموصوف علی حسب قبوله لها لا علی سبیل الاستغراق فإذا قلت ما زال زید یصلی أو ما زال یکرم الضیف فلیس المراد استغرق أوقاته ، بل المراد اتصافه بذلک فی الزمان القابل لذلک ، وعلی هذا فقوله : لا زال منهلا بجرعائک القطر لم یرد به سائر الأوقات ، وإنما المراد حیث قبلت ذلک ، ولا شک أن قبولها لذلک إنما هو إذا کان غیر مفسد لها (قوله : والثانی) أی : وهو ما کان الدافع لإیهام خلاف المقصود واقعا فی آخر الکلام (قوله : (أَذِلَّهٍ عَلَی الْمُؤْمِنِینَ)) هذا صفه لقوم أبی موسی الأشعری المشار لهم بقوله تعالی (فَسَوْفَ یَأْتِی اللهُ بِقَوْمٍ یُحِبُّهُمْ وَیُحِبُّونَهُ أَذِلَّهٍ عَلَی الْمُؤْمِنِینَ) أی : أذله لهم ، فالقصد مدحهم بما یدل علی موالاه المؤمنین ومعاملتهم بما یرضیهم فأذله من التذلل والخضوع لا من الذله والهوان (قوله : فإنه) أی : وصفهم بالذل ، وقوله : لما کان مما یوهم أن یکون ذلک أی : الوصف لضعفهم والإیهام نظرا إلی ظاهر لفظ الذل من غیر مراعاه قرینه المدح أو نظرا إلی أن شأن المتذلل أن یکون ضعیفا (قوله : أعزه علی الکافرین) أی : أقویاء وأشداء علیهم ، وحینئذ فتذللهم للمؤمنین لیس لضعفهم وعدم قوتهم بل تواضعا منهم للمؤمنین ، والتذلل مع التواضع إنما یکون عن رفعه فإن قلت قوله : (أَعِزَّهٍ عَلَی الْکافِرِینَ) یدل علی معنی مستقل جدید لم یستفد مما قبله ، فکیف کان إطنابا

۱- المائده : ۵۴.

۲- المائده : ۵۴.

۳- البیت لذی الرمه فی دیوانه ص ۵۵۹ ، والخصائص ۲ / ۲۷۸ ، ولسان العرب مادتی (یا) ، (ألا).

تنبيها على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين ؛ ولهذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف ، ويجوز أن يقصد بالتعديه بعلى الدلاله على أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم.

(وإما بالتتميم ؛ وهو أن يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود ...

******

قلت هو إطناب حيث دفع توهم غيره ، وإن كان له معنى مستقل فى نفسه لما تقدم أنه لا يشترط فى الإطناب ألّا يكون فيه معنى مستقل ، بل يجوز وجود الإطناب إذا استقل لفظه بإفاده المعنى وكان فى إفادته دقه مناسبه لا يراعيها إلا البلغاء دون الأوساط من الناس ودفع ما يتوهم بزياده وصف العزه على الكافرين من هذا القبيل لا ـ مما يدركه الأوساط حتى يكون مساواه على أن الوصف بالذله حيث عديت بعلى يشير إلى أن لهم عزه ورفعه فالوصف بالعزه أفاده ما قبله نوع إفاده - تأمل.

(قوله : تنبيها) معمول لقوله دفعه ، وقوله على أن ذلك أى : ما ذكر من الذل ، وقوله منهم أى : من القوم الممدوحين (قوله : ولهذا) أى : لأجل كون ذلك الذل تواضعا منهم (قوله : بعلى) أى : مع أنه يتعدى باللام يقال ذل له (قوله : لتضمنه معنى العطف) أى : فكأنه قيل : فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه عاطفين على المؤمنين على وجه التذلل والتواضع ، وعلى هذا فيكون التوسع بتضمين الذل معنى العطف وعلى باقيه على بابها (قوله : ويجوز أن يقصد إلخ) حاصله أنه لا يراعى التضمين فى الذله ، بل تبقى الذله على معناها وإن فهم من القرائن أنها عن رحمه ، وإنما التجوز فى استعمال على موضع اللام للإشاره إلى أن لهم رفعه واستعلاء على غيرهم من المؤمنين وأن تذللهم تواضع منهم لا عجز ، والحاصل أن كلا من الأمرين اللذين جوزهما الشارح صحيح والفرق بينهما وجود التضمين فى الفعل على الأول وانتفاؤه على الثانى ، وإنما استعمل الحرف موضع حرف آخر لما ذكرنا وأيضا لفظ على صله لغير مذكور على الأول وعلى الثانى صله للمذكور (قوله : الدلاله) نائب فاعل يقصد ، وقوله إنهم أى : القوم الموصوفين بالمحبه (قوله : خافضون لهم أجنحتهم) أى : ملينون لهم جانبهم.

(قوله : وإما بالتتميم) تسميه هذا بالتتميم وما قبله بالتكميل مجرد اصطلاح إذ هما شىء واحد لغه (قوله : فى كلام) أى : مع كلام فى أثنائه أو فى آخره (قوله : لا يوهم إلخ)

بفضله) مثل : مفعول ، أو حال ، أو نحو ذلك مما ليس بجمله مستقله ، ولا ركن كلام ، ومن زعم أنه أراد بالفضله ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذبه كلام المصنف فى الإيضاح ، ...

******

هذا مخرج لتتميم ذكر فى كلام يوهم خلاف المقصود فإن الفرق بين التتميم والتكميل بأن النكته فى التتميم غير دفع توهم خلاف المقصود لا بأنه لا يكون فى كلام يوهم خلاف المقصود ؛ إذ لا مانع من اجتماع التتميم والتكميل اه أطول.

(قوله : بفضله) أى : ولو كان معنى الكلام لا يتم إلا بها (قوله : أو نحو ذلك) أى : كالمجرور والتمييز (قوله : مما ليس بجمله مستقله) بأن كان مفردا أو جمله غير مستقله كجمله الحال والصفه لتأولهما بمفرد ، وإنما كان كلامه شاملا للمفرد وللجمله الغير المستقله ؛ لأن السالبه تصدق عند نفى موضوعها ومحمولها (قوله : ومن زعم إلخ) أى : لأجل دخول الجمله الزائده على أصل المراد (قوله : فقد كذبه إلخ) أى : حيث مثل له فيه بمما تحبون من قوله تعالى (لَنْ تَنالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ)(١) ولا شك أن قوله مما تحبون ليس فضله بهذا الاعتبار فلا يكون تتميما والمصنف جعله من التتميم وصاحب البيت أدرى بالذى فيه ، وإنما لم يكن فضله بهذا الاعتبار الذى ذكره الزاعم ؛ لأن الإنفاق مما يحبون الذى هو المقصود بالحصر لا يتم أصل المراد بدونه ، إذ لا يصح أن يقال حيث أريد هذا المعنى حتى تنفقوا فقط دون مما تحبون ، فتعين أن مراده بالفضله بعض الفضلات المذكوره ، سواء توقف تمام المعنى عليه أم لا ، ولا شك أن مما تحبون بعضها لأنه مجرور فإن قلت إذا كان قوله مما تحبون لا يتم أصل المعنى بدونه لم يكن إطنابا أصلا بل مساواه فيكون تمثيل المصنف به للإطناب فاسدا من أصله فلا يستشهد به. قلت : حيث جعل إطنابا يجب أن يدعى أن أصل المعنى حتى تنفقوا أى : يقع منكم إنفاق وزياده مما تحبون ولو كان باعتبار القصر محتاجا إليه لا تكون من المساواه؟ لأنه فريد لأجل نكته لا يدركها الأوساط ، وإنما يدركها ويراعيها البلغاء وهى الإشاره إلى أن فعل البر لا يكون إلا بغلبه النفس وتحملها المشاق بالإنفاق من المحبوب المشتهى

١- آل عمران : ٩٢.

وأنه لا تخصيص لذلك بالتتميم (لنكته ...

******

لا بمطلق إنفاق ؛ لأنه وإن كان فيه أجر لا يبلغ لهذا المعنى وقد تقدم أن هذا هو مناط الإطناب ، ومن هذا تعلم أن كون الشيء مقصودا فى الكلام بحيث لا يتم المراد من حيث إنه مراد للمتكلم إلا به لا ينافى كونه إطنابا - فتأمل.

(قوله : وأنه لا تخصيص إلخ) عطف على كلام المصنف أى : وكذبه عدم تخصيص ذلك بالتتميم ؛ لأن جميع أقسام الإطناب ما تقدم وما يأتى يتم المعنى بدونه فلا خصوصيه للتتميم بذلك فذكر الفضله فيه إن كان بهذا المعنى يكون مستدركا ، وأيضا الفضله بهذا المعنى الذى قاله الزاعم تصدق بالجمله التى لا محل لها من الإعراب المشترطه فى الاعتراض ، فمقتضاه أن يكون التتميم أعم من الاعتراض ، وقد نص الشارح فيما سيأتى على تباينهما حيث قال : فالاعتراض يباين التتميم ؛ لأنه إنما يكون بفضله ، والفضله لا بد لها من الإعراب.

(قوله : لنكته) هذا زياده بيان ؛ لأن النكته شرط فى كل ما حصل به الإطناب وإلا كان تطويلا.

قال العلامه اليعقوبى : وقد علم من حد التتميم أنه مباين للتكميل ؛ لأنه شرط فى التتميم كون الكلام معه غير موهم لخلاف المراد بخلاف التكميل وأنه مباين للتذييل إن شرطنا فى الجمله ألّا يكون لها محل من الإعراب ؛ لأن الفضله لا بد أن يكون لها محل من الإعراب وإن لم نشترط فى الجمله ألّا يكون لها محل من الإعراب كان بينه وبين التذييل عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فى الجمله التى لها محل من الإعراب ، وانفراد التتميم بغير الجمله وانفراد التذييل بالتى لا محل لها من الإعراب وأن بينه وبين الإيغال عموما وخصوصا من وجه لاجتماعهما فى فضله لم تدفع إيهام خلاف المقصود ، وانفراد الإيغال بالجمله التى لا محل لها وما فيه دفع إيهام خلاف المقصود وانفراد التتميم بما يكون فى أثناء الكلام مما ليس بختم شعر ولا بختم كلام ، واعلم أن التتميم ضربان تتميم المعانى وهو ما ذكره المصنف ، وتتميم اللفظ ويسمى حشوا وهو ما يقوم به الوزن ولا يحتاج إليه المعنى ، والمستحسن منه ما احتوى على نوع من البديع كقول أبى الطيب المتنبى :

كالمبالغه ؛ نحو : (وَيُطْعِمُونَ الطَّعامَ عَلى حُبِّهِ)(۱) فى وجه) وهو أن يكون الضمير فى (حُبِّهِ) للطعام (أى) يطعمونه (مع حبه) والاحتياج إليه. وإن جعل الضمير لله تعالى ؛ أى يطعمونه على حب الله تعالى فهو لتأديه أصل المراد.

******

وخفوق قلبى لو رأيت لهيبه

يا جنّتى لوجدت فيه جهنّما (۲)

فحصل بقوله يا جنتى وزن القافيه مع اشتماله على الطباق الحسن ، ولو قال : يا منيتى لكان مستهجنا (قوله : كالمبالغه) أى : فى المدح الذى سيق لأجله الكلام (قوله : نحو ويطعمون إلخ) أى : نحو قوله تعالى فى مدح الأبرار بالكرم وإطعام الطعام (قوله : فى وجه) أى : وإنما يكون زياده الفضله التى هى المجرور هنا من المبالغه فى وجه مذكور فى الآيه (قوله : مع حبه) أى : مع حبهم له واشتهائهم إياه ، وظاهره أن على بمعنى مع.

(قوله : والاحتياج إليه) من عطف العله على المعلول أى : الناشئ ذلك الحب عن احتياجهم إليه ، ولا شك أن إطعام الطعام مع الاحتياج إليه أبلغ فى المدح من مجرد إطعام الطعام ؛ لأنه يدل على النهايه فى التنزه عن البخل المذموم شرعا ، والحاصل أن القصد من الآيه مجرد مدح الأبرار بالسخاء والكرم ، ولا شك أن هذا يكفى فيه مجرد الإخبار عنهم بأنهم يطعمون الطعام سواء كانوا يحبونه أولا ـ ولا يتوقف ذلك على بيان كون الطعام محبوبا لهم ، وحينئذ فقوله (عَلى حُبِّهِ) إطناب نكتته إفاده المبالغه فى المدح على ما بينا ، وما قيل فى هذه الآيه يقال أيضا فى قوله (وَآتَى الْمالَ عَلى حُبِّهِ) (قوله : وإن جعل الضمير لله) أى : وجعلت على للتعليل (قوله : على حب الله) أى : لأجل حب الله لا لرياء ولا سمعه وإن كان حبهم للطعام حاصلا على ذلك الوجه ؛ لأن الشأن حبه لكنه غير ملحوظ (قوله : فهو) أى : الجار والمجرور لتأديه أصل المراد وهو مدحهم بالسخاء والكرم ؛ لأن الإنسان لا يمدح شرعا إلا على فعل لأجل الله وإذا كان الجار والمجرور على هذا الوجه لتأديه أصل المراد كان مساواه لا إطنابا فلا يكون تتميما ، وقد يقال هذا يقتضى أن إطعام الطعام إذا لم يقصد به وجه الله بأن كان جبله وغفل عن

۱- الإنسان : ۸.

۲- البيت لأبى الطيب المتنبى فى الإيضاح ص ۱۹۸ بتحقيقى.

(وإما بالاعتراض ؛ وهو أن يؤتى فى أثناء الكلام ، أو بين كلامين متصلين معنى بجمله أو أكثر لا محل لها من الإعراب ؛ لنكته سوى دفع الإيهام) لم يرد بالكلام مجموع المسند إليه والمسند فقط ، بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع. والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثانى ...

******

قصد الرياء وقصد وجه الله لا يكون ممدوحا شرعا مع أنه ممدوح شرعا ؛ لأنه يثاب على ذلك ؛ لأن نيه التقرب لا تشترط فى حصول الثواب إلا فى الترك لا فى الفعل ، وحينئذ فما قاله الشارح لا يتم (قوله : فى أثناء الكلام) أخرج الإيغال ؛ لأنه ختم الكلام بما يفيد نكته لا يتم المعنى بدونها كما مر (قوله : متصلين معنى) أى : اتصالا معنويا بأن كان الثانى بيانا للأول أو تأكيدا له أو بدلا منه أو معطوفا عليه كما دل على ذلك التمثيل الآتى (قوله : لا محل لها من الاعراب) أخرج التتميم لوجود الإعراب فيه وهذا شرط فى الجمله الاعتراضيه ، وكذا الجمل إذا تعددت لا بد فيها أن يكون لا محل لها من الإعراب جزما (قوله : سوى دفع الإيهام) أخرج التكميل ، فالخارج ثلاثه أمور وشمل التعريف بعض صور التذييل وهو ما إذا كانت الجمله المعترضه مشتمله على معنى ما قبلها وكانت النكته التأكيد ؛ لأن سوى دفع الإيهام شامل للتأكيد ، ولا يقال جعل الاعتراض للتأكيد مخالف لما ذكره الشارح قدس سره فى حواشى الكشاف عند قوله تعالى : (أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ)(١) حيث قال : إن اشتراط كون الاعتراض للتأكيد فمما لا نسمعه ؛ لأنا نقول لا مخالفه بين الكلامين ؛ لأن كلام الشارح فى تفسير الآيه يفيد أن الاعتراض لا يكون للتأكيد وحده وهذا لا ينافى أنه يكون له ولغيره سوى دفع الإيهام وهذا هو المأخوذ من كلام المصنف وممن صرح بأن من فوائد الاعتراض التأكيد العلامه ابن هشام فى متن المغنى (قوله : لم يرد بالكلام) أى : المذكور فى التعريف فأل للعهد الذكرى (قوله : مجموع المسند إليه والمسند فقط) أى : والألم يشمل المثال الآتى (قوله : من الفضلات والتوابع) أى : المفرده ولو تأويلا كما فى قوله تعالى (٢)(لِلَّهِ الْبَناتِ سُبْحانَهُ وَلَهُمْ ما يَشْتَهُونَ) فإن كلا منهما فى قوه المفرد ، وإنما قيدنا ما ذكر بالمفرد ليغاير ما يأتى فى

١- البقره : ۶.

٢- النحل : ۵۷.

بيانا للأول ، أو تأكيدا ، أو بدلا (كالتنزيه فى قوله تعالى : (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَناتِ سُبْحانَهُ وَلَهُمْ ما يَشْتَهُونَ)(١)) فقوله [سبحانه] جمله - لأنه مصدر بتقدير الفعل - وقعت فى أثناء الكلام ؛ لأن قوله : (وَلَهُمْ ما يَشْتَهُونَ) عطف على قوله : (لِلَّهِ الْبَناتِ).

******

بيان اتصال الكلامين من قوله أن يكون الثانى بيانا للأول أو تأكيدا أو بدلا أى : أو عطفا ، فإن المراد بذلك الجمله التى ليست فى قوه المفر كما سيظهر من التمثيل كذا فى حاشيه شيخنا الحفنى (قوله : بيانا للأول) قضيته أن عطف البيان يكون فى الجمل ويوافقه ما مر فى الفصل والوصل وفى المغنى فى الباب الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل أن البيان لا يكون جمله بخلاف البدل (قوله : أو بدلا) أى : أو نحو ذلك كأن يكون الكلام الثانى معطوفا على الأول كما فى قوله تعالى : (إِنِّى وَضَعْتُها أُنْثى وَاللهُ أَعْلَمُ بِما وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثى وَإِنِّى سَمَّيْتُها مَرْيَمَ)(٢) فإن قوله : (وَاللهُ أَعْلَمُ بِما وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثى) اعتراض بين قوله : (إِنِّى وَضَعْتُها أُنْثى ،) وبين قوله (وَإِنِّى سَمَّيْتُها مَرْيَمَ ،) وفى بعض النسخ ثبوت قوله أو نحو ذلك (قوله : كالتنزيه إلخ) مثال للنكته التى هى غير دفع الإيهام والاعتراض فى الآيه المذكوره واقع فى أثناء الكلام لا بين كلامين كما يأتى بيانه (قوله : (وَيَجْعَلُونَ)) أى : المشركون (قوله : بتقدير الفعل) أى : بفعل مقدر من معناه أى : أنزهه سبحانه أى : تنزيها.

(قوله : عطف على قوله لله البنات) أى : من قبيل عطف المفردات فلهم عطف على لله وما يشتهون عطف على البنات ، وقد تقدم أن أثناء الكلام يشمل ما بين المتعاطفين ، ثم إن العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه فالضمير المجرور باللام معمول ليجعل على أنه مفعول وفاعله الواو والضميران لشىء واحد أى : يجعلون لله البنات ويجعلون لأنفسهم ما يشتهون من الذكور ، فإن قلت عمل الفعل فى ضميرين لشىء واحد أحدهما فاعل والآخر مفعول ممنوع فلا يقال ضربتنى ؛ وذلك لأن عمله فيهما على أن أحدهما فاعل والآخر مفعول يوهم تغايرهما نظرا للغالب من مغايره الفاعل للمفعول ، إلا فى أفعال القلوب فإنه يجوز فيها ذلك لعدم الإيهام السابق ؛ لأن علم الإنسان وظنه بأمور

١- النحل : ٥٧.

٢- آل عمران : ٣٦.

(والدعاء فى قوله :

******

نفسه أكثر من علمه وظنه بـأمور غيره. قلت : أجيب بـأجوبه ثلاـثه : الأـول : أن هـذا إنما يراد إذا جعل الظرف لغوا متعلقا بالجعل بمعنى الاختيار فإن جعل مسـتقرا والجعل بمعنى التصـير أى : يصيرون البنات مستحقه لله وما يشتهون من البنين مستحقا لهم فلا ؛ لأـن الامتنـاع إذا كـان الضـميران معمولين لفعـل واحـد لاـ إذا كـان أحـدهما معمولا لمعموله ، وكـذلك إذا كان الجعل بمعنى الاعتقـاد ؛ لأن الفعل حينئـذ قلبى. الثانى : أن محل الامتناع فيما إذا لم يكن أحـد الضـميرين مجرورا فإن كان مجرورا جاز ذلك بدليل قوله تعالى : (وَهُزِّى إِلَيْكِ)(١) ؛ لأـنه يتوسع فى الجـار والمجرور والظرف ما لا يتوسع فى غيره. الثالث : أن محل الامتناع فى غير المعطوف فإن كان أحـد الضـميرين معطوفا جاز ذلك ؛ لأنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع وأحـد الضـميرين هنا مجرور ومعطوف واعترض الجوابـان الأـخيران بـأن تعليـل المنع السابق يقتضـى المنع مطلقا حتى فى هاتين الصورتين لوجود عله المنع فيهمـا ، وأجيب بـأن وجود عله المنع فيهمـا لاـ يسـتلزم المنع ؛ لأنهمـا مسـتثنيان للمعنى السـابق فإن قلت لم لم تجعل جمله (وَلَهُمْ ما يَشْتَهُونَ) حاليه بأن يكون التقدير ويجعلون لله البنات ، والحال أن لهم ما يشتهون من البنين ، وحينئذ فلا تكون الآيه من قبيل الاعتراض؟ قلت : جعلها حاليه لا يفيـد التشـنيع عليهم المسـتفاد من العطف المؤكد بالتنزيه ؛ وذلك لأن المعنى حينئذ أنهم اعتقدوا النقص فى حال كونهم موصوفين بالكمال وليس فيه إلا أنهم لم يقوموا بحق شـكر سـيدهم حيث تكلموا بالباطل ونسبوا له مـا هو غير كامـل مع أنه جعلهم بحـاله الكمال من الأولاد وليس فى هـذا من الشـناعه ما فى نسـبتهم ما هو غير كامل لسـيدهم ونسـبتهم مـا هـو كامـل لأنفسـهم ؛ لأـن المراد بجعلهم البنين لأنفسـهم نسـبتهم أنفسـهم لاسـتحقاق البنين (قوله : والـدعاء) أى : المنـاسب للحال (قوله : فى قوله) (٢) أى : قول عوف بن محلم الشـيبانى يشـكوا ضـعفه فى قصيدته التى قالها لعبد الله بن طاهر ، وكان قد دخل عليه فسلم عليه عبد الله فلم يسمع ؛ فأعلم بذلك فدنا منه وأنشده هذه القصيده وأولها :

١- مريم : ٢٥.

٢- الأبيات لعوف بن محلم الشيبانى أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ١٦٣.

إنّ الثمانين وبلغتها

قد أحوجت سمعى إلى ترجمان) (١)

أى : مفسر ومكرر ، فقوله : وبلغتها اعتراض فى أثناء الكلام لقصد الدعاء ، والواو فى مثله تسمى : واوا اعتراضيه ؛ ليست بعاطفه ، ...

******

يا بن الذى دان له المشرقان

طرا وقد دان له المغربان

إن الثمانين ... البيت ، وبعده :

وبدّلتنى بالشطاط انحنا

وكنت كالصعده تحت السنان

وأنشأت بينى وبين الورى

سحابه ليست كنسج العنان

أدعو به الله وأثنى به

على الأمير المصعبّى الهجان

فقرّبانى بأبى أنتما

من وطنى قبل اصفرار البنان

سقى قصور الشاذياخ الحيا

من بعد عهدى وقصور الميان

وقاربت منى خطا لم تكن

مقاربات وثنت من عنان

ولم تدع فىّ لمستمتع

إلا لسانى وبحسبى لسان

وهمت بالأوطان وجدا بها

وبالغوانى أين منّى الغوان

وقبل منعاى إلى نسوه

مسكنها حرّان والرقتان

فكم وكم من دعوه لى بها

أن تتخطاها صروف الزمان

(قوله : إن الثمانين) أى : سنه التى مضت من عمرى (قوله : وبلغتها) بفتح التاء أى : بلغك الله إياها (قوله : قد أحوجت سمعى) أى : لما ثقل بمضيها (قوله : ترجمان) بفتح التاء والجيم يجمع على تراجم كزعفران وزعافر ، ويقال أيضا بضم الجيم وفتح التاء وربما ضمت التاء مع الجيم (قوله : أى مفسر) أى : بصوت أجهر من الصوت الأول ، فقوله : ومكرر عطف تفسير هذا هو المراد بالترجمان هنا وإن كان فى الأصل هو من يفسر لغه بلغه أخرى.

(قوله : لقصد الدعاء) أى : للمخاطب بطول عمره وإبلاغه الثمانين سنه. قال اليعقوبى : ولا يقال فى هذا الدعاء دعاء على المخاطب بالصمم وضعف السمع فلا يناسب

١- البيت لعوف بن ملحم الشيبانى ، أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ١٦٣.

ولا حاليه. (والتنبيه فى قوله (١) :

واعلم فعلم المرء ينفعه)

هذا اعتراض بين : اعلم ، ومفعوله ؛ وهو (أن سوف يأتى كلّ ما قدرا) أن : هى المخففه من الثقيله ، ...

******

ما سيق من أجله وهو إدخال السرور على المخاطب ؛ لأنا نقول : إن الغبطه فى طول العمر يغتفر معها ذلك الضعف لعدم - إمكانه إلا به (قوله : ولا حاليه) أعلم أن الواو الاعتراضيه قد تلتبس بالحاليه فلا يعين إحداهما إلا القصد فإن قصد كون الجمله قيدا للعامل فهى حاليه وإلا فهى اعتراضيه ويحتملها قوله تعالى : (ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظالِمُونَ. ثُمَّ عَفَوْنا عَنْكُمْ)(٢) فإن قدر أن المعنى اتخذتم العجل حال كونكم ظالمين بوضع العباده فى غير محلها كانت لتقييد العامل فكانت واو الحال وإن قدر وأنتم قوم عادتكم الظلم حتى يكون تأكيدا لظلمهم بأمر مستقل لم يقصد ربطه بالعامل ولا كونه فى وقته كانت اعتراضيه ، فالفرق بينهما دقيق كما لا يخفى - اه يعقوبى.

(قوله : والتنبيه) أى : تنبيه المخاطب على أمر يؤكد الإقبال على ما أمر به زاد فى الإيضاح أنه قد يكون لتخصيص أحد المذكورين بزياده تأكيد فى أمر علق بهما نحو : (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسانَ بِوالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً عَلى وَهْنٍ وَفِصالُهُ فِى عامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِى وَلِوالِدَيْكَ)(٣) وللاستعطاف والمطابقه كما فى قول أبى الطيب :

وخفوق قلبى لو رأيت لهيبه

يا جنّتى لرأيت فيه جهنّما

فقوله يا جنتى : اعتراض بين الشرط والجزاء للمطابقه بين الجنه وجهنم ولاستعطاف محبوبه بالإضافه للياء ، وتسميته جنه ليرق له فينجيه من جهنم التى فى فؤاده بالوصال.

(قوله : واعلم إلخ) هذا البيت أنشده أبو على الفارسى ولم يعزه لأحد (قوله : هذا اعتراض) أى : قوله فعلم المرء ينفعه اعتراض لأجل تنبيه المخاطب على أمر يؤكد

١- أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ١٦٣.

٢- البقره : ٥١ ، ٥٢.

٣- لقمان : ١٤.

وضمير الشأن محذوف ؛ يعنى : أن المقدور آت البته ، وإن وقع فيه تأخير ما ، وفى هذا تسليه وتسهيل للأمر.

فالاعتراض يباين التتميم لأنه إنما يكون بفضله ، والفضله لا بد لها من إعراب ، ويباين التكميل لأنه إنما يقع لدفع إيهام خلاف المقصود ، ويباين الإيغال ...

******

إقباله على ما أمر به ؛ وذلك لأن هذا الاعتراض أفاد أن علم الإنسان بالشىء ينفعه ، وهذا مما يزيد المخاطب إقبالا على طلب العلم ، والفاء فى قوله فعلم المرء ينفعه اعتراضيه ، ومع ذلك لا تخلو هنا عن شائبه السببيه ، إذ كأنه يقول وإنما أمرتك بالعلم بسبب أن علم المرء ينفعه ، وقد استفيد من قول الشارح هذا اعتراض أن الاعتراض يكون مع الفاء كما يكون مع الواو وبدونهما (قوله : وضمير الشأن محذوف) هذا على مذهب الجمهور ويجوز أن يكون المحذوف ضمير مخاطب هو المأمور بالعلم أى : أنك سوف يأتيك كل ما قدرا كما جوزه سيبويه وجماعه فى قوله تعالى : (أَنْ يا إِبْراهِيمُ. قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيا)(١) (قوله : يعنى أن المقدور إلخ) هذا تفسير لحاصل المعنى (قوله : وفى هذا تسليه إلخ) وذلك لأن الإنسان إذا علم أن ما قدره الله يأتيه ولا بد طال الزمان أو قصر وإن لم يطلبه وما لم يقدره لا يأتيه وأن طلبه تسلى وسهل عليه الأمر يعنى الصبر والتفويض وترك منازعه الأقدار (قوله : فالاعتراض يباين إلخ) هذا تفريع على ما ذكره فى التعريف يعنى إذا علمت حقيقه الاعتراض فيما سبق من أنه لا بد ، وأن يكون فى الأثناء ، وأن يكون بجمله أو أكثر لا ـ محل لها ، وأن تكون النكته فيه سوى دفع الإيهام تفرع على ذلك ما ذكره الشارح.

(قوله : والفضله لا بد لها من إعراب) أى : والاعتراض إنما يكون بجمله لا محل لها ، وهذا تباين فى اللوازم وهو يؤذن بالتباين فى الملزومات ، وقد يقال لا ـ حاجه لقوله والفضله لا ـ بد لها من إعراب فى بيان التباين ؛ لأن ذلك يكفى فيه قوله : لأنه إنما يكون بفضله أى : والفضله مفرد ولو حكما والاعتراض إنما يكون بجمله وتباين اللوازم يشعر بتباين الملزومات (قوله : لأنه إنما يقع لدفع إيهام خلاف المقصود) أى : بخلاف الاعتراض

١- الصافات : ١٠٤ ، ١٠٥.

لأنه لا يكون إلا فى آخر الكلام ، لكنه يشمل بعض صور التذييل ؛ وهو ما يكون بجمله لا محل لها من الإعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى ؛ لأنه كما لم يشترط فى التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط فيه ألا يكون بين كلامين ؛ فتأمل حتى يظهر لك فساد ما قيل : إنه يباين التذييل ...

******

فإنه إنما يكون لغير ذلك الدفع فتباين لازماهما لها فلزم تباينهما (قوله : لأنه لا يكون إلا فى آخر الكلام) أى : والاعتراض إنما يكون فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين (قوله : لكنه يشمل إلخ) الأولى أن يقول وشمل بعض صور إلخ ، إذ لا محل للاستدراك ولا يقال : إن النكته فى الاعتراض لا بد أن تكون غير دفع الإيهام والنكته فى التذييل لا بد أن تكون من التأكيد والتأكيد دافع للإيهام ؛ لأنا نقول إن التأكيد أعم من دفع الإيهام لحصوله مع غيره وحينئذ فلا يلزم من نفى دفع الإيهام نفى التأكيد مطلقا وكفى هذا فى صحه أعميه الاعتراض (قوله : وهو) أى : ذلك البعض (قوله : وقعت بين جملتين متصلتين معنى) أى : وكان وقوعها بينهما للتأكيد (قوله : لأنه كما لم يشترط إلخ) أى : بل تاره يكون بين كلامين وتاره لا يكون بينهما ؛ وذلك لأن الشرط فى التذييل كونه بجمله عقب أخرى بقيد كونها للتأكيد كانت تلك الجمله لها محل من الإعراب أم لا كانت بين كلامين متصلين معنى أم لا فشمل الصوره المذكوره فقول الشارح ؛ لأنه كما لم يشترط إلخ عله لكون الصوره المذكوره من صور التذييل ، وحيث كانت الصور المذكوره من صور التذييل وشملها ضابط الاعتراض تعلم أن بينهما عموما وخصوصا من وجه لاجتماعهما فى هذه الصوره وانفراد التذييل فيما لا يكون بين كلامين متصلين وانفراد الاعتراض بما لا يكون للتأكيد (قوله : فتأمل) أى : ما قلناه لك من شمول الاعتراض لبعض صور التذييل المفيد أن بينهما عموما وخصوصا وجهيّا (قوله : فساد ما قيل) أى : لأن عدم اشتراط الشىء ليس هو اشتراطا لعدمه فقولنا التذييل لا يشترط أن يكون بين كلام أو كلامين ليس شرطا لكونه ليس بين كلام أو كلامين ، وحاصله أن بعض الناس فهم أن التذييل لما لم يشترط فيه أن يكون بين كلامين متصلين ولا فى أثناء كلام اختص بأنه لا يكون بين كلامين متصلين فباين الاعتراض لاختصاصه

بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى.

(ومما جاء) أى : ومن الاعتراض الذى وقع (بين كلامين) متصلين (وهو أكثر من جمله أيضا) أى : كما أن الواقع هو بينه أكثر من جمله ...

******

بكونه بين كلامين متصلين ووجه فساد هذا القول أنه لا يلزم من عدم اشتراط الشيء عدم وجوده ، وإنما تلزم المباينه بينهما لو قيل : إنه يشترط فى التذييل ألا يكون بين كلامين ، وفرق ظاهر بين عدم اشتراط الشيء واشتراط عدم الشيء ؛ وذلك لأن الأول يجامع وجوده وعدمه فهو أعم من الثانى ، ويمكن الجواب بأن هذا القائل نظر إلى تباينهما بحسب المفهوم بناء على ما ذكر وإن كان هذا لا يوجب التباين بحسب الصدق.

(قوله : بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون إلخ) أى : واشتراط ذلك فى الاعتراض ، وترك الشارح بيان النسبه بين الاعتراض والإيضاح ، وبين الاعتراض والتكرير ولنذكر ذلك تتميما للفائده فالنسبه بينه وبين كل واحد منهما العموم والخصوص الوجهى ؛ وذلك لأنه لا يشترط فى نكته الاعتراض أن تكون غير نكتتهما ولم يشترط فيهما كونهما بغير الجمله التى لا محل لها من الإعراب ولا كونهما فى غير الوسط المشترط ذلك فى الاعتراض ، وحينئذ فيجتمع الاعتراض مع الإيضاح فى الجمله التى لها محل أو لا محل لها من الإعراب الواقعه فى الأثناء ، وينفرد الإيضاح فيما يكون بغير الجمله أو بالتى لها محل أو لا محل لها ولكنها فى الآخر وينفرد الاعتراض فيما يكون لغير باب الإيضاح ، ويجتمع الاعتراض مع التكرير فى الجمله التى لا محل لها الواقعه فى الأثناء للتقرير والتوكيد ، وينفرد الاعتراض فى الجمله المذكوره إذا كانت لغير توكيد وينفرد التكرير فيما لا يكون فى الأثناء (قوله : أى ومن الاعتراض) أى : لا بالمعنى السابق بل بمعنى المعترض بدليل قوله وهو أكثر إلخ (قوله : وهو أكثر) أى : والحال أن الاعتراض نفسه الواقع بين الكلامين أكثر إلخ ففيه تمثيلان تمثيل ما جاء بين كلامين وتمثيل ما هو أكثر من جمله (قوله : أى كما أن الواقع إلخ) أى : كما أن الكلام الذى وقع الاعتراض بينه وفى أثنائه أكثر من جمله ، فأبرز الشارح الضمير لجريان الصله على غير

(قوله تعالى : (فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ)(۱)) فهذا اعتراض أكثر من جمله ؛ لأنه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله : (فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ ،) وثانيهما قوله : (نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ)(۲) ، والكلامان متصلان معنى (فإن قوله : (نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ) ...

******

من هى له ؛ لأن أل واقعه على الكلام وضمير هو للاعتراض وضمير بينه لأل الموصوله (قوله : قوله تعالى) هذا مبتدأ خبره قوله سابقا ومما جاء أى : وقوله تعالى (فَأْتُوهُنَ) إلخ من جمله الاعتراض الذى جاء على الوصف المذكور (قوله : فهذا) أى : قوله (إِنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ) اعتراض (قوله : يشتمل على جملتين) إحداهما : يحب التوابين ، والأخرى : ويحب المتطهرين ، بناء على أن المراد بالجمله ما اشتمل على المسند والمسند إليه ولو كانت الثانيه فى محل المفرد ، هذا إذا قدر كما هو الظاهر أن الثانيه معطوفه على جمله يحب التوابين التى هى خبر إن ، وأما إذا بنينا على أن المراد بالجمله ما يستقل بالإفاده وهو الأقرب ، فإنما يتبين كونه أكثر من جمله إذا قدر عطف ويحب المتطهرين على مجموع إن الله يحب التوابين ، إما بتقدير الضمير على أنه مبتدأ أى : وهو يحب المتطهرين أو بدون تقديره ؛ لأنها ليست فى محل المفرد حينئذ وإن كانت محتويه على ضمير عائد على ما فى الأولى ، وأما إذا قدر على هذا البناء عطفها على يحب التوابين فلا يخفى أنه ليس هنا جملتان ، وحينئذ فليس الفضل هنا بأكثر من جمله بل بواحده فقط.

(قوله : والكلامان متصلان معنى) أى : لكون الجمله الثانيه عطف بيان على الأولى حقيقه بناء على جواز وروده فى الجمل التى لا محل لها أو لكون الجمله الثانيه مماثله للأولى فى إفاده ما تفيده ، فقول المصنف فإن قوله (نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ) بيان إلخ يحتمل أن يكون مراده البيان عطف البيان ، ويحتمل أن يكون مراده به ما ذكرنا (قوله : نساؤكم حرث لكم) أى : محرث لكم أى : موضع حرثكم وفى كونهن موضع

۱- البقره : ۲۲۲.

۲- البقره : ۲۲۳.

بيـان لقوله : (فَـأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ) وهو مكـان الحرث ، فـإن الغرض الأصـلى من الإتيان طلب النسل ، لا قضاء الشـهوه. والنكته فى هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا به ، والتنفير عما نهوا عنه.

(وقال قوم قد تكون النكته فيه) أى : فى الاعتراض ...

******

الحرث تنـبيه على أن الغرض مـن إتيـانهن طلـب الغلـه منهن وهـو النسـل كمـا تطلب الغله من المحرث الحسـى ، فـإذا فهمت أن الحكمه الأصليه من إتيانهن طلب النسل الذى هو أهم الأمور منهن لما فيه من بقاء النوع الإنسانى المترتب عليه تكثير خيور الدنيا والآخره فهمت أن الموضع الذى يطلب منه النسل هو المكان الذى يطلب منه الإتيان شرعا لتلك الحكمه (قوله : بيان لقوله إلخ) وذلـك لأـن المكان الـذى أمر الله بإتيانهن منه منهم فبين بأنه موضع الحرث بقوله : نساؤكم حرث لكم ، وإذا علمت ذلك تعلم أن قول المصـنف بيان لقوله فأتوهن إلـخ الأولى أن يقول بيان لحيث أمركم الله أن يقال : إن فى الكلام حـذف أى : بيان لحيث من قوله فأتوهن من حيث أمركم الله ومثل هـذا شائع فى كلامهم (قوله : وهو) أى : حيث إن المكان الـذى أمرنا الله بإتيانهن منه مكـان الحرث (قوله : فإن الغرض الأصـلى) أى : الحكمه الأصـليه وإلا فأفعال الله لا تعلل بأغراض ، وهـذا تعليل لمحـذوف أى : وإنمـا كـان قوله نسـاؤكم حرث لكم بيانـا لقوله فأتونهن من حيث أمركم الله ؛ لأن الغرض إلـخ أى : وحينئـذ فلا تأتوهن إلا من حيث يتـأتى هـذا الغرض (قوله : طلب النسـل) أى : لأنه أهم الأمور المترتبه على إتيانهن لما فيه بقاء النوع الإنسانى المترتب عليه كثره الخيور الـدنيويه والأخرويه ، وحيث كان الغرض من إتيانهن طلب النسل والنسل لا يحصل إلا بالإتيان من القبل لا من الدبر فيكون ذلـك الموضع هو المكـان الـذى طلب إتيـانهن منه شـرعا ، فتم مـا ذكره المصـنف من دعوى البيان (قوله : الترغيب فيما أمروا به) أى : الـذى من جملته الإتيان فى القبل ، وقوله والتنفير عما نهوا عنه أى : الـذى من جملته الإتيان فى الـدبر ووجه كون الاـعتراض هنـا مرغبا ومنفرا عما ذكر أن الإخبار بمحبه الله للتائب عما نهى عنه إلى ما أمر به وللمتطهر من أدران التلبس بالمنهى عنه بسـبب التوبه والرجوع للمـأمور به ممـا يؤكـد الرغبه فى الأوامر التى من جملتها الإتيان فى القبل والتنفير عن النواهى التى من جملتها إتيان الدبر.

(غير ما ذكر) مما سوى دفع الإيهام حتى إنه قد يكون لدفع إيهام خلاف المقصود (ثم) القائلون بأن النكته فيه قد تكون دفع الإيهام افترقوا فرقتين (جوز بعضهم وقوعه) أى : الاعتراض (آخر جمله لا تليها جمله متصله بها) وذلك بألّا يلى الجمله جمله أخرى أصلا فيكون الاعتراض فى آخر الكلام ، أو يليها جمله أخرى غير متصله بها معنى. وهذا الاصطلاح مذكور فى مواضع من الكشاف ، فالاعتراض عند هؤلاء أن يؤتى فى أثناء الكلام ، أو فى آخره ، أو بين كلامين متصلين ، أو غير متصلين - بجمله أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكته سواء كانت دفع الإيهام أو غيره. (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (التذييل) مطلقا ؛ ...

******

(قوله : غير ما ذكر) الأوضح أن يقول قد تكون النكته فيه دفع الإيهام (قوله : مما سوى دفع الايهام) هذا بيان لما ذكر فكأنه قال قد تكون النكته فيه غير سوى دفع الإيهام وغير ذلك السوى هو دفع الإيهام ؛ لأن نفى النفى إثبات فالنكته على هذا القول تكون نفس دفع الإيهام وتكون غيره وقوله : حتى إنه إلخ ، حتى تفريعيه بمعنى الفاء وضمير إنه للاعتراض ، فكأنه قال : فيكون الاعتراض لدفع إيهام خلاف المقصود (قوله : آخر جمله) أى : فى آخر جمله أى بعدها (قوله : بألّا يلى الجمله) أى : التى اعترض بعدها (قوله : فيكون) أى : بحيث يكون الاعتراض فى آخر الكلام (قوله : أو يليها) أى : الجمله المعترض بعدها (قوله : أن يؤتى فى أثناء الكلام) هذا محل وفاق ، (وقوله : أو فى آخره) محل خلاف ، (وقوله : أو بين كلامين متصلين) هذا محل موافقه ، (وقوله : أو غير متصلين) محل مخالفه ، (وقوله : بجمله) متعلق بيؤتى ، (وقوله : لا محل لها من الإعراب) هذا لم يقع فيه خلاف ، فيكون اشتراط عدم المحليه باقيا بحاله (قوله : لنكته) زادها للتصوير والتصريح بالتعميم لا للإخراج ؛ لأن الإطناب كله لنكته (قوله : فيشمل إلخ) لما كان الاعتراض على هذا التعريف نسبته لما تقدم مخالفه لنسبته على التعريف السابق أشار المصنف إلى بيان بعض تلك المخالفه (قوله : بهذا التفسير) أى : الصادق على ما لا محل له من الإعراب من الجمله المؤكده لما قبلها ، سواء كانت فى آخر الكلام أو فى أثنائه.

(قوله : مطلقا) أى : شمولا مطلقا فيجتمعان فيما إذا كانت الجمله المعترضه مشتمله على معنى ما قبلها وكانت النكته التأكيد ، وينفرد الاعتراض فيما إذا كانت

لأنه يجب أن يكون بجمله لا محل لها من الإعراب وإن لم يذكره المصنف (وبعض صور التكميل) وهو ما يكون بجمله لا محل لها من الإعراب ، فإن التكميل قد يكون بجمله ، وقد يكون بغيرها. والجمله التكميليه قد تكون ذات إعراب ، وقد لا تكون ؛ ...

******

النكته غير التأكيد ، ويحتمل أن المراد بقوله مطلقا أى : بجميع صوره لقول المصنف بعد وبعض صور التكميل ولا فرق فى التذييل بين أن يكون فى الآخر أم لا ؛ لأن التذييل قد يكون فى الوسط كما تقدم قريبا للشارح فلا تغفل عنه (قوله : لأنه يجب أن يكون) أى : التذييل أى : كما أن الاعتراض يجب فيه ذلك ، وهذا تعليل لشمول الاعتراض له على وجه الإطلاق (قوله : وإن لم يذكره المصنف) أى : وإن لم يذكر وجوب أن يكون بجمله لا محل لها من الإعراب أى : فى تفسيره للتذييل سابقا بل كلامه بحسب ظاهره شامل لكون الجمله لها محل أو لا محل لها ، والمراد أنه لم يذكر ذلك صراحه وإن كان أشار إلى اشتراط ذلك بالأمثله بما لا محل له فيكون التذييل على هذا تعقيب جمله بأخرى لا محل لها من الإعراب تشتمل على معناها للتأكيد كانت تلك الجمله فى الآخر أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين ولا شك أن الاعتراض على هذا القول صادق عليه ، إذ لا يخرج منه ما يكون فى آخر الكلام من التذييل بخلافه على القول السابق فى الاعتراض ويزيد الاعتراض على هذا القول عن التذييل بما ليس للتأكيد كما مر فهو أعم منه عموما مطلقا ولا يقال لا حاجه لذكرهم التذييل مع شمول الاعتراض له على هذا القول ؛ لأنا نقول ذكرهم له أشار إلى أن بعض صور الاعتراض وهى التى تكون لنكته التأكيد تسمى باسمين ، وإلا فكان ينبغى الاستغناء بالاعتراض عنه (قوله : وهو) أى : البعض ما يكون بجمله لا محل لها من الإعراب أى : لدفع الإيهام سواء كانت تلك الجمله فى الآخر أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين (قوله : وقد يكون بغيرها) أى : بغير الجمله بأن يكون بمفرد ، وهذا لا يكون اعتراضا.

(قوله : قد تكون ذات إعراب) أى : وهذه لا تدخل فى الاعتراض ، وقوله : وقد تكون أى : وهذه تدخل فى الاعتراض وهى المشار لها بقول المتن وبعض صور التكميل ،

لكنها تباين التتميم ؛ لأن الفضله لا بد لها من إعراب. وقيل : لأنه لا يشترط فى التتميم أن يكون جمله كما اشترط فى الاعتراض ؛ وهو غلط ؛ كما يقال : إن الإنسان يباين الحيوان ؛ لأنه لم يشترط فى الحيوان النطق – فافهم.

******

وعلى هذا فيكون بين التكميل والاعتراض على هذا القول العموم والخصوص الوجهى لاجتماعهما فى الصوره المشموله للاعتراض ، وهو ما يكون بجمله لا محل لها من الإعراب لدفع الإيهام ، إذ لا يشترط فى الاعتراض على هذا القول أن تكون النكته غير دفع الإيهام ، وينفرد الاعتراض بما يكون من الجمل لغير دفع الإيهام ، وينفرد التكميل بغير الجمله وبالجمله التى لها محل وقد تقدم أن بين التكميل والاعتراض على القول السابق فيه التباين (قوله : لكنها) أى : الاعتراض وأنث الضمير نظرا إلى كونه جمله أى : لكن الجمله المعترضه تباين إلخ ، ولو ذكر الضمير لكان أوضح ، بل لو قال وهو أى : الاعتراض مباين للتتميم لكان أولى ، إذ لا محل للاستدراك ، وحاصل ما ذكره الشارح فى توجيه المباينه أن التتميم إنما يكون بفضله ، والفضله لا بد لها من إعراب ، والاعتراض إنما يكون بجمله لا محل لها من الإعراب فقد تنافى لازمهما وتنافى اللوازم يقتضى تنافى الملزومات فقول الشارح لأن الفضله أى المشترطه فى التتميم (قوله : وقيل لأنه إلخ) أى : وقيل فى وجه التباين بين الاعتراض والتتميم غير ما سبق وضمير لأنه للحال والشأن (قوله : وهو غلط) أى : هذا القيل المعلل بقوله ؛ لأنه إلخ غلط نشأ من عدم الفرق بين عدم الاشتراط واشتراط العدم ، والحاصل أن عدم اشتراط الجمله فى التتميم بجامع كون التتميم جمله فلا يكون منافيا لاشتراط الجمله فى الاعتراض ، نعم اشتراط عدم الجمله فى التتميم مناف لاشتراطها فى الاعتراض ، فعدم الاشتراط أعم من اشتراط العدم (قوله : كما اشترط) تشبيه فى المنفى وهو يشترط ، (وقوله : كما يقال) أى : كاللفظ الذى يقال أى : كقول إن الإنسان إلخ ، فما مصدريه ووجه الشبه أن كلا غلط.

بقى شى آخر وهو بيان النسبه بين الاعتراض على هذا القول وبين الإيغال وبين الإيضاح وبينه وبين التكرير أما النسبه بينه وبين الإيغال فالعموم والخصوص الوجهى ؛ لأنه لا يشترط فى الاعتراض كونه فى الأثناء ولا بين كلامين متصلين ولا كونه

(وبعضهم) أى : وجوز بعض القائلين بأن نكته الاعتراض قد تكون دفع الإيهام (كونه) أى : الاعتراض (غير جمله) فالاعتراض عندهم أن يؤتى فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى - بجمله ، أو غيرها ؛ لنكته ما (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (بعض صور التتميم ...

******

فى غير الشعر ولم يشترط فى الإيغال ، كونه بغير جمله ولا كونه مما له محل ، وحينئذ فيجتمعان فى جمله لا محل لها وقعت آخرا للكلام أو الشعر وينفرد الإيغال بالفضله ، وبالجمله التى لها محل وينفرد الاعتراض بالجمله التى ليست ختما بل فى الأثناء أو بين كلامين متصلين ولا محل لها ، وأما النسبه بينه وبين الإيضاح والتكرير فكذلك العموم والخصوص الوجهى لاجتماعه معهما فى الجمله التى لا محل لها وهى للإيضاح أو التأكيد ، وينفرد الاعتراض عنهما بما يكون لغير التأكيد والإيضاح من الجمله التى لا محل لها ، وينفردان عنه بما يكون مفردا أو جمله لها محل للتأكيد والإيضاح (قوله : وبعضهم كونه غير جمله) أى : من غير تجويز كونه آخر ، ولو قال المصنف غير الجمله بلام العهد أى : غير الجمله التى لا محل لها من الإعراب لكان أحسن ليشمل كونه جمله لها محل من الإعراب كما شمل كونه مفردا - قاله فى الأطول.

(قوله : فالاعتراض عندهم إلخ) أى : فهم لم يخالفوا الجمهور إلا فى التعميم فى النكته وفى كون الاعتراض جمله لا محل لها أو غيرها بأن يكون جمله لها محل أو مفردا.

(قوله : فى أثناء الكلام) فلا يكون فى الآخر على هذا القول كالأول بخلافه على الثانى (قوله : متصلين معنى) فلا يقع على هذا بين كلامين لا اتصال بينهما : كالقول الأول بخلافه على الثانى.

(قوله : أو غيرها) يشمل ما هو أكثر من جمله ويشمل المفرد أيضا بخلافه على القولين الأولين فإنه لا يكون بمفرد عليهما (قوله : لنكته ما) أى : سواء كانت دفع الإيهام أو غيرها وإذا حققت النظر وجدت النسبه بين الاعتراض بالمعنى الأول وهذا المعنى الأخير العموم والخصوص المطلق وبينه بالمعنى الثانى والمعنى الأخير العموم والخصوص الوجهى (قوله : فيشمل بعض صور التتميم) وهو ما كان بغير جمله فى أثناء

و) بعض صور (التكميل) وهو ما يكون واقعا فى أثناء الكلام ، أو بين الكلامين المتصلين (وإما بغير ذلك) عطف على قوله : [إما بالإيضاح بعد الإبهام ، ...

******

الكلام ، ولا يقال : إن التتميم لا يكون إلا بفضله ومن لازمها أن يكون لها محل من الإعراب والاعتراض لا يكون إلا بما لا محل له كما تقرر أولا ، وهذا البعض إنما خالف فى كونه قد يكون غير جمله فيبقى اشتراط ألّا يكون له محل من الإعراب بحاله ؛ لأنا نقول الظاهر أن هذا البعض يخالف فى هذا الاشتراط أيضا ويؤيد ذلك قول المصنف وبعضهم كونه غير جمله فإن غير الجمله شامل للمفرد ومن شأنه أن يكون له محل من الإعراب وحيث شمل الاعتراض بعض صور التتميم كان بينهما عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فى هذه الصوره المشموله للاعتراض ، وانفراده عن التتميم بما يكون غير فضله ، وانفراد التتميم عنه بما يكون آخرا وهو فضله ، وقد علمت أن الاعتراض على القولين السابقين مباين للتتميم (قوله : وبعض صور التكميل) اعترض بأنه يشمل بعض صور التذييل فكان على المصنف أن ينبه عليه ، وأجيب بأنه مفهوم من أصل تفسير الاعتراض ، والغرض بيان ما يخص هذا البعض ، فإن قلت : إنه قد ذكر بعض صور التكميل مع كونه مشمولا للاعتراض عند البعض الأول قلت بعض صور التكميل المشموله للاعتراض عند هذا البعض غير بعض الصور المشموله للاعتراض عند البعض الأول ؛ لأن المشموله له عند البعض الأول ما كان بجمله لا محل لها من الإعراب والمشموله له عند هذا البعض ما ليس بجمله فظهر الاختصاص ، إذ ما ليس بجمله لا يشمله قول ذلك البعض ، فلو سكت المصنف عن قوله : وبعض صور التكميل لتوهم أن شمول الاعتراض له عند البعض الثانى كشموله له عند البعض الأول مع أنه ليس كذلك ، وهذا بخلاف بعض صور التذييل فإنه مشمول على كل قول - كذا قرر شيخنا العدوى.

(قوله : وهو ما يكون) الضمير راجع للبعض بقسميه التتميم والتكميل ، وقد علمت أن الاعتراض على القولين السابقين مباين للتتميم ، وقوله : ما يكون واقعا فى أثناء الكلام إلخ أى : سواء كان مفردا أو جمله ، وحيث شمل الاعتراض بالمعنى المذكور وعند هذا البعض بعض صور التتميم والتكميل كان بين الاعتراض بالمعنى المذكور ، وبينهما

وإما بكذا وكذا] (كقوله تعالى : (الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ)(١) فإنه لو اختصر) - أى : ترك الإطناب - فإن الاختصار قد يطلق على ما يعم الإيجاز والمساواه ؛ كما مر (لم يذكر : ...

******

عموم وخصوص من وجه لاجتماعه معهما فيما ذكر ، وانفراد الاعتراض عنهما بما يكون لغير دفع الإيهام وهو غير فضله وانفرادهما عنه بما يكون آخرا وهو جمله لدفع الإيهام بالنسبه للتكميل أو فضله بالنسبه للتتميم.

بقى شىء آخر وهو النسبه بين الاعتراض على هذا التفسير وبين التذييل والإيضاح والتكرير والإيغال وحاصلها أنا نقول بين الاعتراض على هذا التفسير والإيغال التباين ؛ لأنه اشترط فى الاعتراض أن يكون فى الأثناء أو البين وشرط فى الإيغال أن يختم به الكلام أو الشعر وهما لا يجتمعان ، وبينه وبين التذييل العموم والخصوص الوجهى فيجتمعان فيما يكون فى الأثناء أو البين وهو جمله لا محل لها على تفسير التذييل بذلك أو مطلقا إن لم يفسر بذلك كما هو ظاهر تفسير المصنف سابقا ، وينفرد الاعتراض بما يكون لغير التوكيد أو يكون فضله ، وينفرد التذييل بما لا يكون فى أثناء الكلام أو لا بين كلامين بل آخرا وكذلك النسبه بينه وبين كل من الإيضاح والتكرير ، فيجتمع معهما فيما يكون فى البين أو فى الأثناء للإيضاح أو يكون تكرارا للتأكيد وينفرد عنهما بما يكون لغير الإيضاح والتأكيد وينفردان عنه فيما لا يكون فى البين ولا فى الأثناء ، بل فى الآخر للإيضاح أو يكون تكرارا للتأكيد ، وإنما تعرضنا لبيان النسبه بين هذه الأمور السبعه وهى الإيضاح والتكرير والإيغال والتذييل والتكميل والتتميم ، والاعتراض لأجل ازدياد البصيره فى فهمها وتشحيذ القريحه فى تفطنها ولم أتعرض لبيان النسبه فيما تقدم بين ذكر الخاص بعد العام وبين غيره من هذه الأمور السبعه لظهور أمره بالنسبه إلى سائرها ، وذلك لظهور مباينته لغير التتميم والإيغال والاعتراض ومجامعته لهذه الثلاثه فى بعض الصور (قوله : وإما بكذا وكذا) لا حاجه إليه ، فالأولى حذفه (قوله : (الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ)) مبتدأ والجمله بعد الموصول صله ، وقوله ومن حوله : عطف على المبتدأ ، والحول يشمل جهه

١- غافر : ٧.

(وَيُؤْمِنُونَ بِهِ) لأن إيمانهم لا ينكره) أى : لا يجهله (من يثبتهم) فلا حاجه إلى الإخبار به لكونه معلوما (وحسن ذكره) أى : ذكر قوله : (وَيُؤْمِنُونَ بِهِ) (إظهار شرف الإيمان ترغيبا فيه) وكون هذا الإطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقه ظاهر بالتأمل فيها.

******

العلو والسفل كما يشمل جهه اليمين والشمال على الظاهر - كذا قرر شيخنا العدوى ، وقوله يسبحون بحمد ربهم : خبر المبتدأ أى : يسبحون ملتبسين بالحمد بأن يقولوا سبحان الله وبحمده (قوله : (وَيُؤْمِنُونَ بِهِ)) أى : بربهم (قوله : فإنه) أى : الحال والشأن وقوله لو اختصر أى : ارتكب الاختصار (قوله : على ما يعم الإيجاز والمساواه) أى : والمراد هنا الثانى ؛ لأنه لو لم يذكر ويؤمنون به كان مساواه.

(قوله : لأن إيمانهم إلخ) أى : وإنما قلنا إن زياده (وَيُؤْمِنُونَ بِهِ) إطناب ؛ لأن إيمانهم (١) تسبيحهم وحمدهم المستفاد من قوله تعالى (يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ) يدلان على إيمانهم به تعالى (قوله : أى لا يجهله) لما كان نفى الإنكار لا يستلزم العلم المراد فسره بما يستلزمه وهو نفى الجهل قاله سم ، وقرر بعضهم أن هذا التفسير منظور فيه للشأن والعاده من أن ما لا يجهل لا ينكر وإن كان يمكن إنكار الشىء معانده (قوله : لا ينكره من يثبتهم) أى : وهو المخاطب بهذا الكلام ، بل ذلك أمر معلوم عنده وقوله لكونه معلوما أى : عند المخاطب (قوله : إظهار شرف الإيمان) أى : المدلول لجمله ويؤمنون به ؛ لأنها سيقت مساق المدح فأتى بها لأجل إظهار شرف مدلولها (قوله : ترغيبا فيه) أى : حيث مدح الملائكه الحاملون للعرش ومن حوله ، وهذا كما يوصف الأنبياء بالصلاح لقصد المدح به مع العلم بصلاحهم ترغيبا فى الصلاح (قوله : وكون) هو بالرفع مبتدأ خبره قوله ظاهر ، وقوله بالتأمل فيها أى : فى الآيه أو فى الوجوه السابقه وهو الظاهر ؛ وذلك لأن ما حصل به الإطناب فى الأنواع السابقه إما أن لا يكون معه حرف عطف كغير الاعتراض وعطف الخاص على العام أو معه ذلك ولم يقصد العطف كالاعتراض أو قصد به ذلك وكان من عطف الخاص على العام كقوله تعالى : (حافِظُوا عَلَى

١- بياض فى النسخه المطبوعه.

[الإيجاز والإطناب النسبيان]

(واعلم أنه قد يوصف الكلام ...

******

الصَّلَواتِ) إلخ ، وهذا المثال قصد فيه العطف على ما قبله ولم يكن من عطف الخاص على العام فظهرت المغايره المذكوره - كذا قرر شيخنا العدوى ، ولك أن تعرض الآيه على كل من الأمور السبعه حتى يتبين لك أنه لم يوجد فيها ما اعتبر فى كل منها ، أما كونها ليست من الإيضاح ولا من التكرار فواضح ؛ لأن قوله ويؤمنون به ليس لفظه تكرارا ولا إيضاحا لإبهام قبله ، وأما كونها ليست من الإيغال فلأن قوله ويؤمنون به ليس ختما للشعر ولا للكلام كما هو الإيغال ، إذ قوله : " ويستغفرون للذين آمنوا" عطف على ما قبله فليس ختما ، وأما كونها ليست من التذييل فلعدم اشتمال جملته وهى ويؤمنون به على معنى ما قبلها ، بل معناها لازم لما قبلها ، وأما كونها ليست من التكميل فإن قوله : (وَيُؤْمِنُونَ بِهِ) ليس لدفع الإيهام المعتبر فى التكميل ، وأما كونها ليست من التتميم ، فلأن قوله ويؤمنون به ليس فضله وهو ظاهر ، وأما كونها ليست من الاعتراض فهو مشكل إذا بنينا على ما تقرر من أن من جمله الاتصال بين الكلامين أن يكون الثانى معطوفا على الأول ، ولا شك أن جمله ويستغفرون للذين آمنوا معطوفه على جمله يسبحون فيكون ما بينهما اعتراضا ، والتخلص من ذلك الإشكال بجعل الواو فى يؤمنون به للعطف لا للاعتراض لا يتم إلا إذا تعين كونها كذلك وهو غير متعين لاحتمال كونها اعتراضيه نعم المتبادر كونها للعطف فتخرج الآيه عن كونها من قبيل الاعتراض (قوله : واعلم إلخ) يحتمل أن هذا استئناف ويحتمل أنه عطف على مقدر أى : تيقن ما ذكرنا ، واعلم إلخ وحاصله أنه قدم أن وصف الكلام بالإيجاز يكون باعتبار أنه أدى به المعنى حال كونه أقل من عباره المتعارف مع كونه وافيا بالمراد ، وأن وصفه بالإطناب يكون باعتبار أن المعنى أدى به مع زياده عن المتعارف لفائده ، وأشار هنا إلى أن الكلام يوصف بهما باعتبار قله الحروف وكثرتها بالنسبه لكلام آخر مساو لذلك الكلام فى أصل المعنى ، فالأكثر حروفا منهما إطناب باعتبار ما هو دونه والأقل منهما حروفا إيجاز باعتبار أن هناك ما هو أكثر منه (قوله : قد يوصف الكلام) أى : فى اصطلاح

بالإيجاز والإطناب باعتبار كثره حروفه وقلتها بالنسبه إلى كلام آخر مساو له) أى : لذلك الكلام (فى أصل المعنى) فيقال للأكثر حروفا إنه مطنب ، وللأقل إنه موجز (كقوله : يصدّ) ...

******

القوم (قوله : بالإيجاز والإطناب) أى : بالمشتق منهما بدليل قول الشارح بعد فيقال للأكثر حروفا إنه مطنب إلخ (قوله : باعتبار إلخ) الباء للسببيه بخلاف الباء الأولى فى قوله : بالإيجاز فإنها للتعديه ، فاندفع ما يقال : إن فيه تعلق حرفى جر متحدى المعنى بعامل واحد (قوله : بالنسبه إلى كلام آخر إلخ) يعنى كما وصف بهما باعتبار تأديه المراد بلفظ ناقص عنه واف به وباعتبار لفظ زائد عليه لفائده ، وقوله بالنسبه إلخ : راجع للكثره والقله (قوله : فيقال للأكثر حروفا إلخ) أى : وإن كان كل على التفسير الأول مساواه أو إيجازا أو إطنابا (قوله : كقوله) (١) أى : قول أبى تمام من قصيدته التى رثى بها أبا الحسين محمد بن الهيثم وأولها :

قفوا جدّدوا من عهدكم بالمعاهد

وإن لم تكن تسمع لنشدات ناشد

لقد أطرق الربع المحيل لفقدهم

وبينهم إطراق ثكلان فاقد

وأبقوا لضيف الشّوق منّى بعدهم

قرى من جوى سار وطيف معاود

إلى أن قال

يصدّ عن الدّنيا ... البيت

وبعده :

إذا المرء لم يزهد وقد صبغت له

بعصفرها الدنيا فليس بزاهد

فواكبدى الحرّى وواكبد الندى (٢)

لأيامه لو كنّ غير بوائد

وهيهات ما ريب الزمان بمخلد

غريبا ولا ريب الزمان بخالد (٣)

(قوله : يصـد) بفتـح أوله وكسـر ثانيه ؛ لأنه هو الذى بمعنى يعرض وهو لازم ، وأما بضم الصاد فهو بمعنى يمنع الغير فهو متعد - كذا قرر شيخنا العدوى.

١- الأبيات لأبى تمام يرثى بها محمد بن الهيثم ، وهى فى ديوانه ص ١١١ والتبيان ١ / ٢٤٣.

٢- فى الأصل : النوى.

٣- البيت لأبى تمام فى ديوانه ص ١١٢ ، وشرح عقود الجمان ١ / ٢١٨.

أی : یعرض (عن الدّنیا إذا عنّ) أی : ظهر (سؤدد) أی : سیاده ... ولو برزت فی زیّ عذراء ناهد.

الزی : الهیئه ، والعذراء : البکر ، والنهود : ارتفاع الثدی (وقوله : ولست) بالضم علی أنه فعل المتکلم بدلیل ما قبله ؛ وهو قوله :

وإنی لصبّار علی ما ینوبنی

وحسبک أنّ الله أثنی علی الصّبر (۱)

(بنظّار إلی جانب الغنی

إذا کانت العلیاء فی جانب الفقر)

******

(قوله : أی یعرض) بضم الیاء من أعرض أی : یعرض هذا الممدوح عن الدنیا التی فیها الراحه والنعمه بالغنی (قوله : إذا عن سؤدد) أی : إذا ظهر له سیاده ورفعه بغیر تلک الدنیا والراحه والنعمه (قوله : ولو برزت) أی : ظهرت تلک الدنیا (قوله : الهیئه) أی الصفه (قوله : والنهود إلخ) أی : فالناهد واقفه الثدیین ، ومعنی البیت : أن هذا الممدوح یعرض عن الدنیا طلبا للسیاده ولو کانت الدنیا علی أحسن صفه تشتهی بها ؛ لأن المرأه أقوی ما تشتهی إذا کانت عذراء ناهدا ، وفی هذا البیت إطناب بنصفه الثانی وفیه إیجاز بنصفه الأول (قوله : وقوله) أی : قول المعذل بن غیلان أحد الشعراء المشهورین روی ذلک عنه الأخفش عن المبرد ومحمد بن خلف المرزبان عن الربعی ونسبه فی الدر الفرید لأبی سعید المخزومی (قوله : بنظار) فی شرح الشواهد أن الروایه بمیال خلافا لما فی التلخیص ، ونظار مبالغه فی ناظر ، وینبغی أن یکون النفی هنا واردا علی المتقید لا علی القید حتی یکون أصل النظر موجودا ، أو المراد بالصیغه هنا النسبه أی : ذی نظر أو أن المبالغه راجعه للنفی لا للمنفی أی : إن نظره إلی جانب الغنی منتف انتفاء مبالغا فیه وکلا الوجهین قیل بهما فی قوله تعالی : (وَما رَبُّکَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِیدِ) (قوله : إلی جانب الغنی) أی : إلی جهته وأراد بالغنی المال ولازمه من الراحه والنعمه وعدم النظر إلی جهه الغنی أبلغ فی التباعد من مجرد الإخبار بالترک (قوله : إذا کانت العلیاء) أی : العز والرفعه (قوله : فی جانب الفقر) أراد به عدم المال ولازمه من التعب

۱- البیت لأبی سعید المخزومی وینسب أیضا للمعذل بن عیلان ، وهو فی شرح عقود الجمان منسوب لأبی علی الحسن الکاتب ۱ / ۲۱۸.

يصفه بالميل إلى المعالى ؛ يعنى : أن السياده مع التعب أحب إليه من الراحه مع الخمول.

فهذا البيت إطناب بالنسبه إلى المصراع السابق.

(ويقرب منه) أى : من هذا القبيل (قوله تعالى : (يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ)(١) ، ...

******

والمشقه ، وقرر شيخنا العدوى أن إضافه جانب للفقر بيانيه وفى بمعنى مع أى : مصاحبه للفقر أى : لسببه وهو التعب أو أن الإضافه حقيقيه ، والمراد بالجانب المسبب ومعنى البيت أنى لا ألتفت إلى المال والراحه والنعمه مع الخمول إذا رأيت العز والرفعه فى التعب والمشقه (قوله : يصفه) أى : يصف الشاعر نفسه وقوله يعنى أى : لأنه يعنى وإنما أتى بالعنايه ؛ لأنه حمل الغنى على سببه وهو الراحه والفقر على مسببه وهو التعب وهذا خلاف المتبادر ، وقوله مع الخمول أى : عدم السياده.

(قوله : فهذا البيت إلخ) وذلك لأن حاصل المصراع السابق أنه لعلو همته يطلب الرفعه والسياده ولو مع مشقه عدم الدنيا وفقدانها ، فالسياده ولو مع التعب أحب إليه من الراحه والغنى مع الخمول ، وهذا المعنى هو حاصل معنى هذا البيت ، فالشطر الأول إيجاز بالنسبه لهذا البيت ، والبيت إطناب بالنسبه إليه وإن كان يمكن أن يدعى أن كلا منهما مساواه باعتبار ما جرى فى المتعارف وأن مثل العبارتين معا يجرى فى المتعارف (قوله : أى من هذا القبيل) أى : وهو الإيجاز والإطناب باعتبار قله الحروف وكثرتها (قوله : لا يسأل عما يفعل) أى : لا يسأل عن فعله سؤال إنكار بحيث يقال لم فعلت ، أو المراد لا يسأل عن عله فعله الباعثه له عليه لعدم وجودها وإن كان قد يسأل عن الحكمه والمصلحه المترتبه عليه ويدخل فى عدم السؤال عن الفعل عدم السؤال عن الحكم بأن يقال : لم حكمت أو ما العله الباعثه عليه ؛ لأن الحكم تعلق القدره بإظهار مدلول الكلام الأزلى وتعلق القدره بما ذكر فعل من أفعاله تعالى ؛ لأن أفعاله تعالى عباره عن تعلقات القدره التنجيزيه (قوله : (وَهُمْ يُسْئَلُونَ)) أى : من جانبه تعالى سؤال إنكار ، إذ للسيد أن ينكر على عبده ما شاء أو وهم

١- الأنبياء : ٢٣.

وقول الحماسى :

******

يسألون عن العله الباعثه لهم على فعلهم (قوله : وقول الحماسى) بكسر السين وتشديد الياء أى : الشخص المنسوب إلى الحماسه وهى الشجاعه لتعلق شعره بها ، والمراد به هنا السموأل بن عاديا اليهودى مات قبل البعثه ومطلع تلك القصيده :

إذا المرء لم يدنس من اللّؤم عرضه

فكلّ رداء يرتديه جميل

وإن هو لم يحمل على النّفس ضيمها

فليس إلى حسن الثّناء سبيل

تعيّرنا أنّا قليل عديدنا

فقلت لها إنّ الكرام قليل

وما قلّ من كانت بقاياه مثلنا

شباب تسامت للعلا وكهول

وما ضرّنا أنّا قليل وجارنا

عزيز وجار الأكثرين ذليل

وإنّا لقوم لا نرى القتل سبّه

إذا ما رأته عامر وسلول

يقرّب حبّ الموت آجالنا لنا

وتكرهه آجالهم فتطول

وما مات منّا سيد فى فراشه

ولا طلّ منا حيث كان قتيل

تسيل على حدّ الظّباه نفوسنا

وليس على غير السّيوف تسيل

ونحن كماء المزن ما فى سحابنا

جهام ولا فينا يعدّ بخيل

وننكر إن شئنا ... البيت.

وبعده :

إذا سيّد منّا خلا قام سيّد

قئول لما قال الكرام فعول

وأيامنا مشهوده فى عدوّنا

لها غرر مشهوره وحجول

معوّده ألّا تسلّ نصالها

فتغمد حتّى يستباح قتيل

وما أخمدت نار لنا دون طارق

ولا ذّمنا فى النّازلين نزيل

وأسيافنا فى كلّ شرق ومغرب

بها من قراع الدارعين فلول

سلى إن جهلت النّاس عنّا وعنهم

فليس سواء عالم وجهول (١)

١- البيت للسموأل أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ٢۶٠.

وننكر إن شئنا على الناس قولهم

ولا ينكرون القول حين نقول) (۱)

يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ؛ أى : نحن نغير ما نريد من قول غيرنا ، وأحد لا يجسر على الاعتراض علينا.

فالآيه إيجاز بالنسبه إلى البيت ، وإنما قال : [يقرب] لأن ما فى الآيه يشمل كل فعل ، والبيت مختص بالقول ؛ فالكلامان لا يتساويان فى أصل المعنى ، ...

******

(قوله : وننكر إن شئنا على الناس قولهم) أى : ولو لم يظهر موجب لإنكاره لنفاذ حكمنا فيهم وتمام رياستنا عليهم (قوله : ولا ينكرون القول حين نقول) أى : ولو ظهر فى قولنا ما لا يوافق أهواءهم ، وفى ختم المصنف الفن بهذا البيت توريه بأنه سلك فيه مسلكا لا سبيل للاعتراض عليه فيه (قوله : أى نحن نغير ما نريد إلخ) أى : نحن نتجاسر على غيرنا ونرد قوله بحيث لا ينفذ ولو لم يظهر موجب لتغييرنا لتمام رياستنا وحكمنا عليهم ، وهذا المعنى الذى قصده الشاعر يشبه أن يكون معنى الآيه السابقه ومع ذلك اختلف اللفظ اختلافا بعيدا وتفاوت تفاوتا بينا ، فلذا كانت الآيه إيجازا بالنسبه إلى البيت كما قال الشارح (قوله : وإنما قال يقرب) أى : ولم يقل ومنه قوله تعالى ، أو يقل وكقوله تعالى.

(قوله : لأن إلخ) عله لمحذوف أى : لعدم تساوى الآيه ، والبيت فى تمام أصل المعنى ؛ لأن إلخ ، ويدل على ذلك المحذوف تفريعه الآتى ، فإن قلت لا نسلم عدم تساويهما ، إذ يلزم من إنكار الأقوال إنكار الأفعال. قلت : لا نسلم ذلك لأن الأفعال أشد فقد يترخص فى إنكار الأقوال دونها سلمنا ذلك ، لكن النص على الشىء أبلغ (قوله : لأن ما فى الآيه إلخ) أى : لأن الذى فى الآيه يشمل كل فعل ؛ لأن ما فى الآيه مصدريه ، أى : لا يسأل عن فعله ، والمراد بالفعل ما يشمل القول بدليل قوله بعد ذلك والبيت مختص بالقول ، فاندفع ما يقال : إذا كان البيت قاصرا على الأقوال والآيه قاصره

۱- البيت للسموأل اليهودى من قصيده مطلعها : إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكلّ رداء يرتديه جميل وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ۲۶۰.

بل كلام الله سبحانه وتعالى أجل وأعلى ؛ وكيف لا والله أعلم.

تم الفن الأول بعون الله وتوفيقه ، وإياه أسأل فى إتمام الفنين الآخرين هدايه طريقه.

******

على الأفعال فلا قرب بينهما ، فإن قلت ما وجه شمول الأفعال فى الآيه لأقواله تعالى مع أن فعله عباره عن تعلق قدرته بالمقدورات لأنا نقول الأقوال المدركه من جانب الحق عباره عن تعلق القدره بإظهار مدلول الكلام الأزلى وذلك فعل من أفعاله كما أفاد ذلك العلامه اليعقوبى - فتأمله.

(قوله : بل كلام الله سبحانه وتعالى أجل وأعلى) إضراب على ما يتوهم من قربهما فى المعنى من اتفاقهما فى العلو والبلاغه ، وإنما كان كلام الله المذكور أبلغ ؛ لأن الموجود فى الآيه نفى السؤال وفى البيت نفى الإنكار ، ونفى السؤال أبلغ ؛ لأنه إذا كان لا ينكر ولو بلفظ السؤال فكيف ينكر جهارا بخلاف نفى الإنكار ، فقد يكون هو المستعظم المتروك دون الإنكار بسوره السؤال ، ومع ذلك فى الآيه صدق وحق ، وما فى البيت دعوى وخرق (قوله : وكيف لا والله أعلم) أى : وكيف لا يكون كلام الله أجل وأعلى من غيره ، والحال أن الله أعلم بكل شىء ومن شأن العالم الحكيم أن يأتى بالشىء على أبلغ وجه وهذا براعه مقطّع ؛ لأنه يشير إلى تمام الفن.

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

المقدمة:

تأسّس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ۱۴۲۶ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثرها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبيّ عليهم السلام

تحفيز الناس خصوصا الشباب على دراسة أدقّ في المسائل الدينية

تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازت العلمية والجامعات

توسيع عام لفكرة المطالعة

تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة

الاجتنباب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ فى نشر المعلومات

من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات فى مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما فى الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسک kiosk، الرسالة القصيرة ((sms

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١.JAVA

٢.ANDROID

٣.EPUB

٤.CHM

٥.PDF

٦.HTML

٧.CHM

٨.GHB

إعداد ۴ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١.ANDROID

٢.IOS

٣.WINDOWS PHONE

٤.WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا المساعدة فی تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹